شرح المفصل

للزمخشري

تأليف

موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي
المتوفى سنة ٦٤٣ هـ

قدم له ووضع هوامشه وفهارسه

الدكتور إميل بديع يعقوب

الجزء الرابع

منشورات
محمد علي بيضون
لنشر كتب السنة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان
رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٣٧٨٥٤٢ (١ ٩٦١)
صندوق بريد: ١١ - ٩٤٢٤ بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon
Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban
Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ére Étage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-2258-4
90000
9782745122582

http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ومن أصناف الاسم

أسماءُ العَدَد

فصل

قال صاحب الكتاب: **هذه الأسماء أُصولُها اثنتا عشْرةَ كلمةً، وهي الواحِدُ إلى العَشَرة، والمِائَةُ، والألْفُ، وما عداها من أسامي العدد، فمتَشَعِّب منها، وعامّتُها تُشفَع بأسماءِ المعدودات؛ لِتدلّ على الأجناس ومَقاديرها، كقولك: «ثَلاثَةُ أثوابٍ»، و«عَشَرَةُ دراهِمَ»، و«أَحَدَ عَشَرَ دينارًا»، و«عِشْرُونَ رجلاً»، و«مِائَةُ درهم»، و«أَلْفُ ثوبٍ»، ما خلا «الواحِدَ» و«الاثْنَيْنِ»؛ فإنّك لا تقول فيهما: «واحدُ رجالٍ»، وَلا «اثْنَا دراهَم»، بل تلفِظ باسْم الجنس مُفرَدًا، وبه مُثَنًّى، كقولك: «رَجُلٌ»، و«رجلانِ»، فتحصُل لك الدلالتان معًا بلَفْظَةٍ واحدة. وقد عمل على القياس المرفوض من قال [من الرجز]:**

ظَـرْفُ عَـجُـوزٍ فـيـه ثِـنْـتَـا حَـنْـظَـلِ[1]

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ العَدَد مصدرُ عددتُ الشيء أعُدُّه عَدًّا إذا أحصيتَه، والعددُ الاسمُ، وأسماؤه اثنا عشرَ اسمًا كما ذكَر: الواحدُ فما فَوْقَه إلى التسعة، والعشرةُ، والمائةُ، والألفُ؛ لأنّ كلّ مَرْتبة فيها تسعةُ عقود، فالآحادُ تسعةُ عقود، والعشراتُ تسعة عقود، والمئات تسعة عقود، والأُلُوفُ متشعّبةٌ منها، أي: مأخوذةٌ من المراتب الثلاثة، فهي آحادُ أُلوفٍ، وعشراتُ أُلوف، ومئاتُ أُلوف، وأُلوف ألوف إلى ما لا نهايةَ له.

فأمّا قوله: «الواحد»، فاسمٌ واقعٌ في الكلام على ضربَيْن: أحدهما أن يكون اسمًا عَلَمًا على هذا المقدار، كما أنّ سائر أسماء العدد كذلك، ولا يجرى وصفًا على ما قبله جَرْيَ الصفة المشتقّة، وإنّما حكمُه إذا قلت: «مررت برجالٍ ثلاثةٍ أو أربعةٍ» ونحوهما من أسماء العدد، حكمُ أسماء الأجناس من نحوِ: «مررت بقاعٍ عَرْفَجٍ كلُّه»، أي: خَشِنٍ، وكذلك «مررت برجالٍ ثلاثةٍ»، أي: معدودةٍ، و«بثَوْبٍ خَمْسِينَ ذِراعًا»، أي: طويل.

وأمّا الثاني، وهو ما كان وصفًا؛ فهو أن يكون مأخوذًا من الوَحْدَة، ويجري وصفًا

---

(١) تقدم بالرقم ٦٧٩.

صريحًا، نحوَ: «مررت برجل واحد». قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾(١) وإذا جرى على مؤنثٍ، أُنِث، نحوَ: «مررت بامرأة واحدة». قال الله تعالى: ﴿إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾(٢). وقد استعملوا «أحدًا» بمعنى «واحد» الذي هو اسمٌ. قالوا: «أحدٌ وعشرون»، و«أَحَدَ عَشَرَ» بمعنَى «واحد وعشرين»، و«واحد وعشرة». وألِفُ «أحد» هنا بدلٌ من واو، لأنه من الوحدة، والأصلُ: «وَحَدٌ». يُقال: «واحدٌ»، و«أَحَدٌ»، و«وَحَدٌ» بمعنًى واحدٍ. ومنه قول النابغة [من البسيط]:

٨٤٨ـ كأنَّ رَحْلِي وقد زالَ النَّهارُ بنا ... بذِي الجَلِيلِ على مُسْتَأنِسٍ وَحَدِ

وقد أنّثوا «أحدًا» على غير بنائه، قالوا: «إِحْدَى»، ولا يستعملونه إلّا مضمومًا إلى غيره، قال أبو عمرو: ولا تقول: «جاءني إحدى»، ولا «رأيت إحدى». وليست «أحدٌ» هذه التي في النفي من نحو «ما جاءني أحدٌ»؛ لأن معنى تلك العمومُ والكثرةُ بمعنى عَرِيبٍ ودَيّارٍ، ولذلك لا تُستعمل في الواجب، وهمزتُها أصلٌ، ولا تُثنَّى، ولا تُجمع، لأنّ معناها يدلّ على الكثرة، فاستُغني به عن التثنية والجمع بخلاف «أحد» التي في العدد، فإنّها تجمع على «آحادٍ».

وأمّا «حاديَ» من قولهم: «حادِيَ عَشَرَ»، و«حادِي عشرين»، فكأنّه مقلوب من «واحد»، أخّروا الفاء إلى موضع اللام، وجعلوا الزيادة بعد العين، لأنّ الألف لا يمكن الابتداء بها، فصار وزنُ «حادي»: «عالِف»، والقلبُ كثير في كلامهم من نحو: «شاكِي السِّلاحِ»، وأصله «شائِكٌ»؛ لأنّه من الشَّوْكة شُبّه الحديد بالشَّوْك لخُشونته.

---

(١) النساء: ١٧١.

(٢) لقمان: ٢٨.

٨٤٨ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص١٧؛ والأزهيّة ص٢٨٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٨٧؛ والخصائص ٣/ ٢٦٢؛ ولسان العرب ٥/ ٢٣٧ (نهر)، ٦/ ١٥ (أنس)، ١١/ ٣١٥ (زول).

اللغة والمعنى: الرحل: أداة ركوب الإبل. زال النهار: صار في وقت الزوال، قبيل الغروب. ذو الجليل: موضع. الوحد: الواحد.

شبّه رحله عند المغيب في هذا الموضع بأنه على مستأنس واحد.

الإعراب: **«كأنّ»**: حرف مشبّه بالفعل. **«رحلي»**: اسم «كأنّ» منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«وقد»**: الواو: حاليّة، «قد»: حرف تحقيق وتقريب. **«زال»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«النهارُ»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«بنا»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«زال». **«بذي»**: جارّ ومجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، متعلّقان بخبر «كأن» المحذوف. **«الجليل»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«على مستأنس»**: جارّ ومجرور متعلّقان بحال محذوف. **«وحد»**: نعت لمستأنس مجرور بالكسرة.

وجملة «كأن رحلي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «وحد» بمعنى واحد وأحد.

وأمّا «اثنان»، فمحذوفُ اللام كـ«ابنين» ولامه ياء؛ لأنّه من «ثَنَيْتُ» الشيء إذا عطفتَه، وصارت الهمزة في أوّله كالعوض من المحذوف، والمؤنّثُ «اثنتان»، ألحقوا التاء للتأنيث، كما قالوا: «ابنتان»، وإن شئت قلت: «ثِنْتَيْنِ»، كـ«بِنْتَيْنِ».

فإذا عددت نوعًا من الأنواع، فلا بدّ أن تضمّ إلى اسم العدد ما يدلّ على نوع المعدود ليُفيد المقدار والنوعَ، لكنّهم قالوا في الواحد: «رجلٌ»، و«فرسٌ» ونحوهما فاجتمع فيه معرفةُ النوع والعدد. وكذلك إذا ثنّيت، قلت: «رجلان»، و«فرسان»، فقد اجتمع فيه العدد والنوع؛ لأنّ التثنية لا تكون إلّا مع سلامة اللفظ بالواحد، فاستغنوا بدلالته على المراد عن أن يشْفعوه بغيره من أسماء الأجناس. فأمّا إذا قلت: «ثلاثةُ أفراسٍ»؛ لم يجتمع في «ثلاثة» العددُ والنوعُ، فافتقر الحال إلى أن يُضَمّ إليه ما يدلّ على نوع المعدود، ويكون تفسيرًا له. وذلك على ضربَيْن: منه ما يُفسَّر بالنكرة المنصوبة، نحو: «أحدَ عَشَرَ درهمًا، وعشْرون دينارًا»، وقد تقدّم شرحُه في باب التمييز. ومنه ما يُفسَّر بالإضافة، وهو ما كان فيه تنوينٌ، لأنّ التنوين، لمّا كان ضعيفًا لسكونه، جاز أن يُعاقِبه المضافُ إليه، وذلك من الثلاثة إلى العشرة، نحو: «ثلاثة أثْوابٍ»، و«أربعةُ غِلْمانٍ»، و«خمسةُ أرْغِفَةٍ»، ومن ذلك «مائةُ درهمٍ»، و«ألفُ دينارٍ». وكان قياسُ الواحد والاثنين أن يضاف كلّ واحد منهما إلى ما بعده من الأنواع المعدودة، فيقال: «واحدُ رجالٍ»، و«اثنا رجالٍ»، لكن لمّا أمكن أن يُذكَر النوع باسمه، فيجتمع فيه الأمران، وكان التثنية كالواحد، إذ كانت لضرب واحد؛ أمكن فيها ذلك أيضًا فقيل فيها: «رجلان» و«غُلامان»، ولم يَسُغ ذلك في الجمع، لأنّه غيرُ محصور، ولا موقوف على عدّة معيَّنة، فلو أراد مُريدٌ في التثنية ما يريده في الجمع، لجاز ذلك في الشعر، لأنّه كان الأصل، لأنّ التثنية جمعٌ من حيث هو ضمُّ شيء إلى شيء مثله. قال الشاعر [من الرجز]:

كأنّ خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُلِ ... ظَرْفُ عَجوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ(١)

فجاء به على أصل القياس ضرورةً، وكان قياسُ ما عليه الاستعمالُ: «حَنْظَلَتانِ»، فاعرفه.

فصل

[حكم العدد من الواحد إلى العشرة في التذكير والتأنيث]

قال صاحب الكتاب: **وقد سُلك سبيل قياس التذكير والتأنيث في الواحد والاثنين، فقيل: واحدةٌ، واثْنَتان، وخولف عنه في الثلاثة إلى العشرة، فأُلحقت التاء بالمذكّر، وطُرحت عن المؤنّث، فقيل: «ثمانِيَةُ رجالٍ»، و«ثماني نِسْوَةٍ»، و«عَشَرَةُ رجال»، و«عَشْرُ نسوة».**

* * *

(١) تقدم بالرقم ٦٧٩.

قال الشارح: اعلم أنّ عدد المؤنّث من ثلاثة إلى عشرة بغير هاء، كقولك: «ثلاثُ نِسْوةٍ»، و«أربعُ جوارٍ»، و«عشرُ لَيالٍ»، وعددَ المذكّر بالهاء، نحو: «خمسة أبياتٍ»، و«سبعة دراهم»، و«عشرة دنانيرَ». وهذا عكس القاعدة؛ لأنّ القاعدة إثباتُ العلامة مع المؤنّث، وحذفُها مع المذكّر. وإنّما كان الأمر في العدد على ما ذكر للفرق بين المذكّر والمؤنّث. وإنّما اختصّ المذكّرُ بالتاء؛ لأنّ أصل العدد قبل تعليقه على معدوده أن يكون مؤنّثًا بالتاء من نحو «ثلاثة»، و«أربعة»، ونحوهما من أسماء العدد، فإذا أردت تعليقَه على معدود هو أصلٌ وفرعٌ؛ جُعل الأصل للأصل، فأُثبتت العلامة؛ والفرعُ للفرع، فأُسقطت العلامة. فمن أجلِ هذا قلت: «ثلاثة رجالٍ»، وأربع نسوةٍ. قال الله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾(١)، وقال: ﴿فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً﴾(٢)، وقال: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾(٣)، وقال الله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ﴾(٤).

والاعتبار في التذكير والتأنيث بالواحد، فإذا أضيف إلى ما واحده مذكّر، ألحق فيه الهاء، نحو: «ثمانية أيّام»؛ لأنّ الواحد «يَوْمٌ»، وهو مذكّرٌ، وإن أضيف إلى ما واحده مؤنّث، أسقط منه الهاء، نحو: «ثماني حِجَج» لأنّ الواحد «حِجَّةٌ»، وهو مؤنّث، وقيل: لمّا أريد الفرق بين المذكّر والمؤنّث، وكان المذكّر أخفَّ من المؤنّث، أسقطوا الهاء من المؤنّث ليعتدِلا.

وإنّما كان أصل العدد التأنيث للمبالغة بالإشعار بقوّة التضعيف، وذلك لأنّه لا شيء فيه من قوّة التضعيف ما في العدد فيما يظهر للعقل، فأُشعر بالعلامة أنّ له المنزلة هذه، وجرت علامةُ التأنيث في العدد مجراها في مثل «علّامةٍ»، و«نسّابةٍ»، للإشعار بقوّة المبالغة في الصفة، وتضاعُفِها في المعنى. وقيل: إنّما كان أصل العدد التأنيث من قِبَل أن كلّ اسم لا يخلو مسمّاه من أن يكون عاقلاً أو غير عاقل، ومسمًّى قولنا: «ثلاثة»، و«أربعة» ونحوهما من الأعداد إنّما هو شيءٌ في الذِّهْن مجهولٌ، فصار بمنزلةِ ما لا يعقل، والإخبارُ عن جماعةِ ما لا يعقل كالإخبار عن المؤنّث المفرد، فلذلك أُنّث.

وأمّا «واحد» و«اثنان»، فقد اعتُمد فيهما قاعدةُ القياس، فأُلحقتا علامة التأنيث إذا وقعتا على مؤنّث، وأُسقطت مع المذكّر، فتقول: «واحد» في المذكّر، و«واحدة» في المؤنّث، و«اثنان» في المذكّر، و«اثنتان» في المؤنّث، وإن شئت: «ثِنْتان». فمن قال: «اثنتان»، كانت التاء فيه للتأنيث بمنزلة «ابْنتان». ومن قال: «ثِنْتان»، كانت التاء فيه للإلحاق، كأنّه تثنيةُ «ثِنْت»، ملحقٌ بـ«جِذْعٍ»، فهو كـ«بنتين». وإنّما كان كذلك؛ لأنّه

(١) الحاقة: ٧.
(٢) فصلت: ١٠.
(٣) البقرة: ١٩٦.
(٤) القصص: ٢٧.

ليس أصلهما التأنيث، كما كان في «ثلاثة» و«أربعة»، وذلك لأنّه لم يوجد فيهما من قوّة التضعيف ما وُجد في سائر الأعداد، فيحتاج إلى علامة تدلّ على قوّة التضعيف والمبالغة فيه، فاعرفه.

فصل
[حكم مُمَيِّز العدد]

قال صاحب الكتاب: **والمميِّز على ضربَيْن: مجرور ومنصوب، فالمجرور على ضربين: مفرد ومجموع، فالمفردُ مميِّزُ «المائة» و«الألف»، والمجموعُ مميِّزُ «الثلاثة» إلى «العشرة»، والمنصوبُ مميِّزُ «أَحَدَ عَشَرَ» إلى «تِسْعَةٍ وتِسْعِين»، ولا يكون إلاّ مفردًا.**

* * *

قال الشارح: تفسير العدد على ضربين: منه ما يفسَّر بالإضافة، ومنه ما يفسّر بنكرة منصوبة، فالذي يستحقّ التفسيرَ بالإضافة هو ما فيه تنوينٌ، لأنّ التنوين ضعيف لسكونه، فجاز أن يُعاقِبه المضافُ إليه. والمضاف إليه على ضربين: مفردٌ ومجموعٌ، فما كان لأدنى العدد، أضيف إلى ما بُني لجمع أدنى العدد، وأدنى العدد من «الثلاثة» إلى «العشرة»، وأدنى الجموع «أَفْعَالٌ»، و«أَفْعُلٌ»، و«أَفْعِلَةٌ»، و«فِعْلَةٌ» والجمعُ السالم المذكّر والمؤنّث، فتقول: «عندي ثلاثةُ أَجْمالٍ، وأربعة أَفْرُخٍ، وخمسة أَرْغِفَةٍ، وتسعة غِلْمَةٍ، وعشرة أَحْمَدِينَ، وستُّ مسلماتٍ».

فإن قيل: فكيف جازت الإضافة هنا، والأوّلُ هو الثاني، ألا ترى أنّك إذا قلت: «ثلاثة أَكْلُبٍ»؛ فـ«الثلاثةُ» هي «الأكلبُ»، فيكون من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه؟ فالجواب إنّما جازت الإضافة هنا لأنّ الثاني ليس الأوّل من كلّ وجه، لأنّ الأوّل عددٌ، والثاني معدودٌ، والعدد غيرُ المعدود، كما أن الأجزاء غيرُ المُجَّزأ، فجازت الإضافة في مثل «ثلاثة أثواب» كما جازت في مثل «كُلِّ القوم».

وأمّا الضرب الثاني، وهو ما يضاف إلى مفرد، فـ«المائة» تقول: «عندي مائة درهم»، والقياس أن تضاف إلى جمع الكثرة، لأنّها عددٌ كثيرٌ، غير أنّها شابهت «العشرةَ» التي حكمُها أن تضاف إلى جماعة، و«العشرين» التي حكمُها أن تُميَّز بواحد منكور، فأخذت من كلّ واحد منهما حُكْمًا بالشَّبَه، فأضيفت بشَبَه «العشرة»، وجُعل ما تضاف إليه واحدًا بشَبَه «العشرين»، لأنّ ما تضاف إليه نوعٌ يُبيِّنها، كما يُبيِّن النوع المميِّزُ «العشرين». ووجهُ الشبه بينهما:

أمّا شبهُها بـ«العشرة»، فلأنّها عَقْدُ «العشرة»، كما أنّ «العشرة» عقد «الواحد»، لأنّ «المائة» عشرُ مرّات «عشرةٍ»، كما أنّ «العشرة» عشرُ مرّات «واحدٍ».

وأمّا شبهُها بـ«العشرين»، فلأنّها تلي «التسعين»، فكان حكمها حكم التسعين، كما

كان حكم عشرة حكم تسعة، لأنّها تليها. ألا ترى أنّك تقول: «عشرة دراهمَ»، كما تقول: «تسعة دراهمَ»، فتضيف «العشرة» كما تضيف «التسعة» كذلك ينبغي في «المائة» أن يكون حكمها حكم «التسعين»، لأنّها تليها؛ إلّا أنّه لمّا أخذ شَبَهًا من شيئَيْن، أُعْطِيَ حكمًا يتجاذبانه، فأضيف بحكم شبه «العشرة»، وفُسّر بالواحد بحكم شبه «التسعين»، فاجتمع فيه ما افترق في «العشرة» و«التسعين»، وهو أحسنُ ما يكونُ من التفريع على الأصول، ليُشْعَر الفرعُ بمعنى الأصل في البناءين جميعًا.

فإن ثنّيت «المائة»، أضفت كإضافة «المائة»، فتقول: «مائتَا درهم»، و«مائتا ثوبٍ»، فتحذف النون للإضافة إلى مميِّزها، لأنّ النون فيه عوضٌ من الحركة والتنوين اللذيْن كانا في الواحد، فحُذفت للإضافة كحذفها في «ضاربي زيدٍ»، بخلاف النون في نحو «عشرين» و«ثلاثين»، لأنّه ليس لها تمكّنُ هذه، لأنّها ليست عوضًا من الحركة والتنوين على الحقيقة، لأنّها أسماءٌ جاريةٌ على منهاج الجموع، وليست بجموع على الحقيقة، وقد تقدّم نحو ذلك.

وكذلك «الألفُ» يضاف إلى الواحد، فيقال: «ألفُ درهم»، كما يقال: «مائة درهم». والعلّةُ في ذلك كالعلّة في «المائة»، وذلك لأنّ «الألف» على غير قياسِ ما قبله، لأنّكَ لا تقول: «عشرُ مائة» كما قلت: «تسع مائةٍ»، بل تأتي بلفظ آخر مرتجَلٍ يدلّ على العقد، كما فعلت في «المائة» لمّا وضعتَ بعد التسعين لفظًا غيرَ مأخوذ ممّا قبله، وهو «المائة».

و«الألفُ» مذكّرٌ يدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[1]، فإثباتُ التاء في العدد يدلّ على تذكيرها، كما قلت: «ثلاثة غِلْمانٍ».

وأمّا ما يفسّر بنكرةٍ منصوبة، فبعدَ المركّبات، وذلك من «أحد عشر» إلى «تسعة عشر» وبعد «العشرين» إلى «التسعين»، نحو قولك: «عندي أحدَ عشرَ درهمًا، واثنَا عشرَ دينارًا، وعشرون عبدًا، وثلاثون جاريةً»، ونحو ذلك.

فأما نصبُ الاسم بعد «أحد عشر»، و«خمسة عشر» إلى «تسعة عشر»؛ فلأنّه عددٌ فيه نيّةُ التنوين، إلّا أنّه مبنيٌّ، فكان بناؤه مانعًا من ظهور التنوين، كمَنْع ما لا ينصرف، نحو قولك: «هؤلاء حَواجُّ بيتَ الله، وضواربُ زيدًا». فلمّا كان في نيّة منوَّن؛ امتنعت لذلك إضافتُه، ووجب نصبُ مميِّزه.

فإن قيل: فهلّا حُذف التنوين منه، وأضيف إلى ما بعده، نحو قولك: «هذا حضرموتُ زيدٍ، وبعلبك الأميرِ»، فالجواب أنّ إضافة «حضرموت» ونظائره ليست لازمة،

---

(١) آل عمران: ١٢٤.

إنّما تقع عند تنكيره، وإرادةِ تعريفه بالإضافة، وأمّا «أحدَ عشرَ» و«خمسةَ عشرَ» ونحوُهما من الأعداد المركّبة، فإنّها مبهمةٌ لازمٌ لها التفسيرُ، فكانت تكون الإضافة لازمة، وكان يؤدّي إلى جعل «ثلاثة أشياء» اسمًا واحدًا، وذلك ممّا لا نظيرَ له، فإن أضفته إلى مالكه، وقلت: «هذا أحدَ عشرك، وخمسةَ عشرك»، جاز؛ لأنّ الإضافة إلى المالك ليست لازمة كلزوم المميِّز، فكان كقولك: «هذا حضرموتُ زيدٍ»، فإذا أضفته، أبقيته على بنائه؛ لأنّ العلّة الموجِبة باقيةٌ، ومنهم من يُعْرِبه، فيقول: «هذا خمسة عشرُك»، و«مررت بخمسة عشرِك»، و«رأيت خمسة عشرَك»، ويحتجّ بأنّ الإضافة تردّ الأشياء إلى أصولها، ومن يقول: «هذه خمسة عشرَك» فيضيف، لا يقول: «هذه اثنَا عشرَك» فيضيف، لأنّ «عشر» فيه قد قام مقام النون، والإضافةُ تَحْذِف النونَ، فلم يجز أن تُجامِع ما قام مقامَها، ولا يجوز حذفُ «عشر»، فيقالَ: «اثْناك»؛ لأنّه يُلْبِس بإضافة «الاثنين»، فلا يُعلَم أمُركّبًا أضفتَ، أم مفردًا.

فإن قيل: فلِم كان المفسّر واحدًا منكورًا، وهلّا كان جمعًا، فيقال: «عندي خمسةَ عشرَ غلمانًا»، كما تقول: «هو أَفْرَهُ الناس عبدًا»، وإن شئت: «عبيدًا»؟ قيل: الفرق بينهما أنّك إذا قلت: «زيدٌ أفره الناس عبدًا»، فإنّما تعني عبدًا واحدًا، وإذا قلت: «عبيدًا»، فإنّما تعني جماعةً، فلولا جمعُ المفسِّر؛ لَمَا عُرف مرادك. ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾[1]، جمع المميِّز للإيذان بأنّ خُسْرانهم إنّما كان من جهات شتّى لا من جهة واحدة. وأمّا إذا قلت: «عندي خمسة عشرَ عبداً»، فالعدّة معلومة من العدد، ولم يبق إلاّ بيانُ الجنس، فأغني فيه الواحدُ عن الجمع. وإنّما كان نكرةً لأنّه أخفُّ، وبه يحصل الغرضُ، فلم يُعدَل عنه إلى ما هو أثقلُ منه.

وكذلك «العشرون»، و«الثلاثون» إلى «التسعين»، فإنّه يُفسَّر بالواحد المنكور، نحو قولك: «عندي عشرون درهمًا، وثلاثون عمامةً» لِما ذكرناه في المركّبات، نحو: «أحدَ عشرَ»، وهاهنا أوْلى لوقوعه بعد النون. ولعدم تمكّنه، لم يجز حذفُ نونه وإضافتُه إلى الجنس المميّز، فلم يقولوا: «عِشْرُو درهم»، كما قالوا: «ضاربون زيدًا»، و«ضاربو زيدٍ»، وفي الصفة المشبَّهة، نحو: «حسنون وجوهًا»، و«حسنو وجوهٍ»؛ لأنّ «العشرين» وأخواتها لم تقو قوّةَ اسم الفاعل ولا الصفةِ، فأُلْزِمت طريقةً واحدةً، وتُحذَف إذا أضيف إلى المالك، نحو قولك: «عِشْرُو زيدٍ»، فلذلك لم يكن التفسيرُ إلا واحدًا، لأنّ الواحد دالٌّ على نوعه، فإن قلت: «عندي عشرون رجالاً»؛ كنت قد أخبرت أنّ عندك عشرين، كلُّ واحد منهم جماعةُ رجالٍ، كما قالوا: «جِمالانِ»، و«إبلانِ»، فاعرفه.

---

(١) الكهف: ١٠٣.

فصل
[ما شذّ عن الحكم السابق]

قال صاحب الكتاب: **وممّا شذّ عن ذلك قولُهم: «ثلاثمائةِ» إلى «تسعمائة»، اجتزؤوا بلفظ الواحد عن الجمع، كقوله** [من الوافر]:

كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا فإنّ زَمانَكم زَمَنٌ خَمِيصُ(١)

وقد رجع إلى القياس من قال [من الطويل]:

٨٤٩ـ ثلاثُ مِئِينَ للمُلوكِ وَفَى بِها رِدائي وجَلَّتْ عن وُجوهِ الأهاتِمِ

وقد قالوا: «ثلاثةٌ أثوابًا»: وأنشد صاحبُ الكتاب [من الوافر]:

٨٥٠ـ إذا عاشَ الفَتَى مِئَتَيْنِ عامًا فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذاذةُ والفَتاءُ

---

(١) تقدم بالرقم ٦٩٩.

٨٤٩ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣١٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٧٠ ـ ٣٧٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٧٢؛ ولسان العرب ١٤/ ٣١٧ (ردى)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٦٢٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص٥١٨؛ والمقتضب ٢/ ١٧٠.

اللغة: الرداء: الثوب. جلّت: كشفت. الأهاتم: بنو الأهتم.

المعنى: إنه وفى للملوك بثلاثمئة بعير، وكشف عن وجوه بني الأهتم.

الإعراب: **«ثلاث»**: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **«مئين»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم. **«للملوك»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «وفى». **«وفى»**: فعل ماضٍ. **«بها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «وفى». **«ردائي»**: فاعل «وفى» مرفوع، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«وجلت»**: الواو: حرف استئناف، و«جلت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. **«عن وجوه»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «جلّت»، و«وجوه» مضاف. **«الأهاتم»**: مضاف إليه مجرور.

وجملة «ثلاث مئين...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وفى بها»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «جلّت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ثلاث مئين» حيث جمع «مئة» على «مئين». وإضافة «ثلاث» إلى الجمع، وإن كان قياسًا، غير مستعمل إلاّ نادرًا.

٨٥٠ ـ **التخريج**: البيت للربيع بن ضبع في أمالي المرتضى ١/ ٢٥٤؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٥؛ والدرر ٤/ ٤١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٧٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص٥٢٥؛ والكتاب ١/ ٢٠٨، ٢/ ١٦٢؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص٢٩٩؛ وجمهرة اللغة ص١٠٣٢؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٢٣؛ ومجالس ثعلب ص٣٣٣؛ والمقتضب ٢/ ١٦٩؛ والمنقوص والممدود ص١٧.

اللغة: الفتاء: الفتوّة.

المعنى: إذا كبر الإنسان في السنّ، ذهبت لذاذته وفتوّته.

=

وقوله عزَّ من قائلٍ: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[(١)] على البدل، وكذلك قوله: ﴿ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا﴾[(٢)]. قال أبو إسحاق: ولو انتصب «سِنِينَ» على التمييز؛ لوجب أن يكونوا قد لبِثوا تسعَ مائة سنةٍ.

* * *

قال الشارح: القياس في «ثلاثمائةٍ»، و«أربعمائة» إلى «تسعمائة» أن تُجمَع «المائة»، فيقال: «ثلاثُ مِئِينَ»، أو «ثلاثُ مئاتٍ»، لأنّ العدد من «الثلاثة» إلى «العشرة» يضاف إلى الجمع، نحو: «ثلاثة أقْفِزَةٍ، وأربعة دراهم». وقولُه: «وممّا شذّ عن ذلك قولهم: ثلاثمائة» يريد أنّه شذّ عن القياس، وأمّا من جهة الاستعمال، فكثيرٌ مطّردٌ. قال سيبويه[(٣)]: شبّهوه بـ«عشرين»، و«أحدَ عشرَ»، يريد أنّهم يبيّنونه بواحد كما بيّنوا «عشرين»، و«أحد عشر» بواحد لِما بينهما من المشابهة والمناسبة، وذلك أنّك إذا قلت: «ثلاثين»، و«أربعين» إلى «التسعين»؛ صرت إلى عَقْدٍ ليس لفظُه من لفظ قبله، فكذلك «ثلاثمائة»، و«سبعمائة» إذا جاوزت «تسعمائة»، صرت إلى عقد يخالف لفظه لفظ ما قبله، وهو قولك: «ألْفٌ»، فلا تقول: «عشر مائة»، فأشبهت «ثلاثمائة» «العشرين»، فبُيّنت بالواحد، وأشبهت «الثلاثَ» في الآحاد، فجُعل بيانها بالإضافة. ويدلّ على صحّةِ هذا أنّهم يقولون: «ثلاثة آلافِ درهم»، فيضيفون «الثلاث» إلى الجمع؛ لأنّهم يقولون: «عشرة آلافٍ»، فلمّا كان «عشرةٌ» على منهاج «ثلاثة»، أجروه مجرى «ثلاثةِ أثواب»؛ لأنّك تقول: «عشرة أثواب». قال سيبويه[(٤)]: وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدًا، والمعنى جمعًا. وهذا إنّما يكون عند عدم اللبس. وعليه قوله، أنشده سيبويه [من الوافر]:

كُلُوا في بعضِ بَطْنكم... إلخ

= **الإعراب**: **«إذا»**: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط خافض لشرطه متعلّق بجوابه. **«عاش»**: فعل ماضٍ. **«الفتى»**: فاعل مرفوع. **«مئتين»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالياء لأنه مثنى متعلق بالفعل «عاش». **«عامًا»**: تمييز منصوب. **«فقد»**: الفاء: واقعة في جواب الشرط، و«قد»: حرف تحقيق. **«ذهب»**: فعل ماضٍ. **«اللذاذة»**: فاعل مرفوع. **«والفتاء»**: الواو: حرف عطف، و«الفتاء»: معطوف على «اللذاذة» مرفوع.
وجملة «إذا عاش...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عاش...»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «ذهب»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «مئتين عامًا» حيث أفرد الاسم المميز «عامًا» ونصبه بعد «مئتين»، وكان الوجه حذف نون «مئتين» وخفض ما بعدها، إلاّ أنّها شبّهت للضرورة بالعشرين ونحوها مما تثبت نونه، وينصب ما بعده.

(١) الكهف: ٢٥. (٢) الأعراف: ١٦٠.
(٣) الكتاب ١/ ٢٠٩.
(٤) الكتاب ١/ ٢٠٩، وفيه: «وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظُ واحدًا والمعنى جميع».

والشاهد فيه وضعُ «البطن» موضعَ «البطون»، لأنّه اسمُ جنس ينوب واحدُه عن جمعه، فأفرد اجتزاءً بلفظ الواحد عن الجمع، لأنه لمّا أضاف «البطن» إلى ضمير الجماعة؛ عُلم أنّه أراد الجمعَ، إذ لا يكون للجماعة بطنٌ واحدٌ. يصف شدّة الزمان وكَلَبه، يقول: «كلوا في بعض بطونكم»، أي: لا تلمؤوها حتى تعتادوا ذلك، وتَعِفُّوا عن كثرة الأكل، وتقنعوا باليسير، فإنّ الزمان ذو مَخْمَصَةٍ وجَدْبٍ. وقوله: «زمانكم زمنٌ خميص» كقولهم: «نهارُه صائمٌ، وليلُه قائم». فكما اجتزؤوا بالواحد عن الجمع، كذلك إذا قلت: «عشرون درهمًا» ونحوه من الأعداد المفسَّرة بالواحد، قد عُلم من العدد الجماعةُ، فجاز أن يُستغنى بلفظ الواحد في التفسير عن الجمع. ومثله قوله [من الرجز]:

٨٥١ـ لا تُنْكِرُوا القَتْلَ وقد سُبِينَا   في حَلْقِكم عَظْمٌ وقد شَجِينَا

أفرد «الحلق»، والمراد: حلوقكم؛ لأَمْن اللبس. فأمّا قوله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾[(١)]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾[(٢)]، فإنّما أفرد لأنّهما أُخرجا مخرج التمييز.

وقد جاء في الشعر على القياس، فقالوا: «ثلاثُ مِئِينَ»، و«ثلاثُ مئاتٍ»؛ لأنّ الشُعراء يُفْسَح لهم في مُراجعة الأصول المرفوضة. قال الشاعر [من الطويل]:

ثلاثُ مِئِينَ للملوك... إلخ

---

٨٥١ ـ **التخريج**: الرجز لطفيل في جمهرة اللغة ص١٠٤١؛ والمحتسب ٢/ ٨٧؛ وللمسيب بن زيد مناة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢١٢؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٢٣ (شجا)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٥٥٩، ٥٦٢؛ ولسان العرب ٥/ ٢٣٧ (نهر)، ٨/ ١٦٤ (سمع)، ١٢/ ٢٦ (أمم)، ٤١١ (عظم)، ١٥/ ٢٧٠ (مأى)؛ والمقتضب ٢/ ١٧٢.

اللغة: شجي بالعظم: إذا اعترض في حلقه وأغصَّه.

المعنى: لا تنكروا قتلنا إياكم، وقد سَبَيْتُم منا خَلْقًا، وقد شجيتم بقتلنا إيّاكم كما شجينا بسبيكم إيانا من قبل.

الإعراب: **«لا»**: ناهية جازمة. **«تنكروا»**: فعل مضارع مجزوم بـ«لا» وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: واو الجماعة فاعل، والألف: فارقة. **«القتل»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«وقد»**: الواو: حالية، و«قد»: حرف تحقيق. **«سُبينا»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول ونا: نائب فاعل. **«في حلقكم»**: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم، و«كم»: مضاف إليه محلها الجر. **«عظم»**: مبتدأ مؤخَّر. **«وقد»**: الواو: استئنافية، **«قد»**: حرف تحقيق. **«شجينا»**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك ونا: فاعل.

وجملة «لا تنكروا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «سُبينا»: حالية محلها النصب. وجملة «في حلقكم عظم»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «شجينا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: استعمال (حلقكم) مفردًا مُراد به الحلوق.

(١) النساء: ٤.   (٢) الحج: ٥.

وقال الآخر [من الطويل]:

٨٥٢ـ ثـلاثُ مِـئِـيـنَ قـد مَـرَرْنَ كَـوامِـلاً وهَـا أَنَـا هـذا أَشْـتَـهِـي مَـرَّ أَرْبَـعِ

وهذا ـ وإن كان القياسَ ـ إلّا أنّه شاذٌ في الاستعمال، وقد يجوز قطعُه عن الإضافة وتنوينُه، ويجوز حينئذ في التفسير وجهان: أحدهما الإتباع على البدل، نحو: «ثلاثةٌ أثوابٌ»، والنصبُ على التمييز، نحو: «ثلاثةٌ أثوابًا». وهو من قبيل ضرورة الشعر. فأمّا قوله [من الوافر]:

إذا عـاش الـفتى مائتَيْـن عـامًـا. . . إلـخ

فالشاهد فيه إثباتُ النون في «مائتين» ضرورةً، ونصبُ ما بعدها على التمييز، وهو «عام»، شبّهه بـ«عشرين»، و«ثلاثين»، وكان الوجه حذفَها، وخفضَ ما بعدها، والبيت للرَّبيع بن ضبع الفَزاريّ، والمعنى أنّه يصف هَرَمَه وذَهابَ لَذّاته، وكان نَيَّفَ على المائتين، ويروى: «تسعين عامًا»، فعلى هذا لا يكون فيه شاهدٌ. ومثله قوله [من الرجز]:

٨٥٣ـ أَنْـعَـتُ عَـيْـرًا مـن حَـمِـيـرِ خَـنْـزَرَهْ فـي كـلّ عَـيْـرٍ مـائـتـانِ كَـمَـرَهْ

---

٨٥٢ ـ **التخريج**: البيت لعامر بن الظرب في مجمع الأمثال ١/ ٣٩.

المعنى: يريد أنه عاش ثلاثمئة سنة، ويرجو أن يعيش مئة سنة أخرى.

الإعراب: **«ثلاث»**: مبتدأ. **«مئين»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **«قد»**: حرف تحقيق. **«مَررن»**: فعل ماضٍ، والنون: فاعل. **«كواملاً»**: حال منصوب بالفتحة، ونوّن للضرورة. **«وها»**: الواو: حالية، «ها»: حرف تنبيه. **«أنا»**: مبتدأ. **«هذا»**: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع بدل من «أنا». **«أشتهي»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا. **«مرّ»**: مفعول به. **«أربع»**: مُضاف إليه.

وجملة «ثلاث مئين قد مَررن»: ابتدائية. وجملة «مَرَرْن»: خبرٌ للمبتدأ (ثلاث) محلها الرفع. وجملة «أنذا أشتهي»: حالية محلها النصب. وجملة «أشتهي»: خبر المبتدأ (أنا) محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «ثلاث مئين» حيث جاء تمييز «ثلاث» وهو «مئة» مجموعًا جمعًا سالمًا للضرورة، والأصل أن يجمع مميز الأعداء من ثلاثة إلى عشرة جمع تكسير.

٨٥٣ ـ **التخريج**: الرجز للأعور بن براء الكلبي في معجم البلدان ٢/ ٣٩٣ (خنزرة)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٢٦٠ (خنزر).

اللغة والمعنى: العير: حمار الوحش. الخنزرة: فأس غليظة يكسر بها الحجارة، وهنا اسم موضع. الكمرة: رأس الذكر.

يصف حمرًا وحشية من هذا الموضع، ويصفها لفحولتها بأن لكلٍّ منها مئة رأس.

الإعراب: **«أنعت»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. **«عيرًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«من حمير»**: جارّ ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة. **«خنزرة»**: مضاف =

لمّا أثبت النونَ، نصب «كمرةً» على التمييز. وأمّا قوله تعالى: ﴿ثَلَثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾[١]، فإنّ «سنين» نصبٌ على البدل من «ثلاثمائة»، وليس بتمييز، وكذلك قوله: ﴿ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾[٢] نصب «أسباطًا» على البدل، هذا رأيُ أبي إسحاق الزجّاج، قال: ولا يجوز أن يكون تمييزًا؛ لأنّه لو كان تمييزًا، لوجب أن يكون أقلُّ ما لبثوا تسعمائة سنةٍ، لأنّ المفسِّر يكون لكلّ واحد من العدد، وكلُّ واحد «سنون»، وهو جمع، والجمعُ أقلُّ ما يكون ثلاثةٌ، فيكونون قد لبثوا تسعمائة سنة. وأجاز الفرّاء أن يكون «سنين» تمييزًا على حدّ قوله [من الكامل]:

فيها اثنتان وأَرْبَعون حَلُوبَةً ... سُودًا كخافِيَةِ الغُرابِ الأَسْحَمِ[٣]

وذلك أنّه جاء في التمييز «سُودًا»، وهو جمع؛ لأنّ الصفة والموصوف شيء واحد. والمذهب الأوّل؛ لأنّ الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل، ألا ترى أنّك تقول: «يا زيدُ الطويلُ»، ولو قلت: «يا الطويل»، لم يجز، فاعرفه.

فصل
[حكم مُمَيِّز العشرة فما دونها]

قال صاحب الكتاب: **وحقُّ مميِّز العشرة فما دونها أن يكون جمعَ قلّة، ليُطابِق عددَ القلّة، تقول: «ثلاثةُ أَفْلُس»، و«خمسةُ أثوابٍ»، و«ثمانيةُ أَجْرِبَةٍ»، و«عشرةُ غِلْمَةٍ»، إلاّ عند إعوازِ جمع القلّة، كقولهم: «ثلاثةُ شُسوعٍ» لفَقْد السماع في «أَشْسُع»، و«أَشْساع»، وقد رُوي عن الأخفش أنّه أثبت «أَشْسُعًا». وقد يُستعار جمع الكثرة لموضعِ جمعِ القلّة، كقوله تعالى: ﴿ثَلَثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[٤].**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم أن «العشرة» فما دونها جمعُ قلّة، فوجب أن تضاف إلى بناء من أبنية القلّة، وذلك من قبل أن العدد عددان: قليلٌ وكثيرٌ، فالقليل «العشرة» فما دونها

= إليه مجرور بكسرة مقدّرة على التاء المنقلبة هاءً للوقف. **«في كلّ»**: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف. **«عير»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«مائتان»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالألف لأنه مثنى، وهو مضاف: **«كمرة»**: تمييز منصوب بفتحة على التاء المقلوبة هاءً للوقف.

وجملة «أنعت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «مائتان موجودة في كلّ عير»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «مائتان كمرة» حيث أثبت نون «مائتين» مع إضافتها، ثم نصب «كمرة» على التمييز تشبيهًا بتسعين ومثيلاتها.

(١) الكهف: ٢٥. (٢) الأعراف: ١٦٠.
(٣) تقدم بالرقم ٤١٩. (٤) البقرة: ٢٢٨.

إلى «الثلاثة». والجمعُ جمعان أيضًا: جمع قليل، وجمع كثير، فلمّا أريد إضافةُ أدنى العدد إلى نوع المعدود تبيينًا له؛ أضيف إلى الجمع القليل ليُشاكِله، ويطابق معناه في العدد؛ لأنّ التفسير يكون على حسب المفسَّر.

فإن لم يكن له بناء قلّة، أضيف إلى بناء الكثير ضرورةً، فتقول: «عندي ثلاثةُ كُتُبٍ، وخمسة شُسُوعٍ»، و«رأيت عشرةَ مَساجِدَ»؛ لأنّه لم يُسمَع «أَكْتِبَةٌ»، ولا «أَشْساعٌ». فأمّا ما حكاه عن أبي الحسن من «أَشْسُع»، فهو شاذّ قياسًا واستعمالاً؛ فأمّا الاستعمال فما أَقَلَّهُ! وأمّا القياس، فإنّ الباب في «فِعْلٍ» بكسر الفاء أن يجمع على «أَفْعالٍ»، نحو: «عِدْلٍ»، و«أَعْدالٍ»، فمجيئُه على «أَفْعُلَ» على خلاف القياس، فلمّا لم يكن له بناء قلّة، أضافوه إلى الكثير، وكان هذا من المواضع التي قد اتُّسع فيها، فاستُغني ببناء الكثير. وإذا جاز أن يُستغنى بلفظ الجمع القليل عن الكثير، نحو قولهم: «رَسَنٌ»، و«أَرْسانٌ»، ولم يقولوا: «رُسُونٌ»، و«قَلَمٌ»، و«أَقْلامٌ»، ولم يقولوا: «قُلُومٌ»؛ فأَحْرَى وأَوْلَى أن يستغنى بجمع الكثير عن القليل، لأنّه داخلٌ في معناه.

فعلى هذا لا تقول: «عندي ثلاثةُ كِلابٍ»؛ لأنّ له بناء قلّة، وهو «أَكْلُبٌ»، إلّا في ضرورة الشعر. قال الخليل: شبّهوه بـ«ثلاثة قُرُوءٍ»، يريد بذلك أنّهم شبّهوا ما يُستعمل فيه القليل بما لا يستعمل فيه القليل.

واعلم أنّك إذا قلت: «ثلاثة كِلابٍ»، كان على غير وجه «ثلاثة أَكْلُبٍ»، وذلك أنّك إذا أضفته إلى بناء من أبنية القلّة، كان على إضافته من المميِّز على حدّ «مائة دينارٍ»، وإذا أضفته إلى الكثير، كان على حدّ إضافة البعض إلى الجنس على ما تقدّم من نحو: «ثوبُ خَزٍّ»، و«بابُ ساجٍ»، فالمراد بـ«ثلاثة كلاب» ثلاثةٌ من الكلاب، كما أنّ المراد: ثوبٌ من خزّ، وبابٌ من ساجٍ، فأمّا قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾(١) فممّا استُعير فيه جمعُ الكثرة لجمع القلّة، وذلك لاشتراكهما في الجمعيّة، ولعلّ «القُرُوء» كانت أكثرَ استعمالاً في جمع «القُرْء» من «الأَقْراء»، فأُوثِر عليه، كأنّهم نزّلوا ما قلّ استعماله منزلةَ المُهْمَل، فيكون مثل «شُسوع».

فصل
[حكم الأعداد المركّبة في البناء والإعراب]

قال صاحب الكتاب: **و«أَحَدَ عَشَرَ» إلى «تِسْعَةَ عَشَرَ» مبنيّ، إلاّ «اثْنَيْ عَشَرَ». وحكمُ آخِرِ شطرَيْه حكمُ نون التثنية، ولذلك لا يضاف إضافة أخواته، فلا يقال: «هذه اثْنا عَشَرَك»، كما قيل: «هذه أَحَدَ عَشَرَك».**

* * *

(١) البقرة: ٢٢٨.

قال الشارح: قد تقدّم الكلام في بناء ما رُكّب من الأعداد من «أحدَ عشرَ» إلى «تسعةَ عشرَ» في المبنيّات، وذلك لتضمُّنه معنى واو العطف، إذ الأصل: أحدٌ وعشرةٌ، فحُذفت الواو، وجعل الاسمان اسمًا واحدًا اختصارًا، ما خلا «اثنَا عشرَ»، فإنّ الاسم الأوّل معربٌ؛ لأنّ الاسم الثاني حلّ منه محلَّ النون، فجرى التغييرُ على الألف مع الاسم الذي بُني معه، كما جرى التغيير عليها مع النون، ويكون ذلك الاسمُ على حاله، كما كانت النون على حالها، وليست النون محذوفة على جهة الإضافة، ويدلّ على أنّه غير مضاف أنّ الحكم المنسوب إلى المضاف غير منسوب إلى المضاف إليه، ألا ترى أنّك إذا قلت: «قبضتُ درهمَ زيدٍ»، كان القبضُ واقعًا بالدرهم دون زيد، وإذا قلت: «قبضت اثنَيْ عشرَ درهمًا»؛ فالقبضُ واقع بالاثنين والعشرة معًا.

والذي يدلّ أن العشرة واقعةٌ موقع النون أنّك لا تضيفه إلى المالك على حدّ إضافة «خمسةَ عشرَ» وأخواته، فلا تقول: «اثنَيْ عشرَكَ» كما تقول: «خمسة عشرَكَ» لأنّ «عشر»؛ قد قام مقامَ النون والإضافةُ بحذف النون، فلا يجوز أن يثبت معها ما قام مقامَ النون، ولو أسقطنا «عشر» للإضافة؛ لم يُعلَم أأضيفت إلى «اثنين»، أم إلى «اثني عشر»، فاعرفه.

فصل
[حكم الأعداد المركَّبة التي للمؤنَّث، وحركة شين «عشرة»]

قال صاحب الكتاب: **وتقول في تأنيث هذه المركَّبات: «إحْدَى عَشْرَةَ»، وَ«اثْنَتَا عشرةَ» أو «ثِنْتَا عشرةَ»، و«ثَلاثَ عشرةَ»، و«ثَمانِيَ عشرةَ»، تُثبِت علامةَ التأنيث في أحد الشطرين؛ لتَنزُّلهما منزلةَ شيء واحد، وتُعرِب «الثنتَيْن» كما أعربتَ «الاثنين». وشينُ «العشرة» يسكّنها أهلُ الحجاز، ويكسرها بنو تميم، وأكثرُ العرب على فتح الياء في «ثماني عشرة»، ومنهم من يسكّنها.**

* * *

قال الشارح: تأنيث المركّبات من العدد يجري على منهاج المفرد، فيثبت الهاء في «الثلاثة» و«الأربعة» إذا كان مركّبًا مع «العشرة» في المذكّر، فتقول: «ثلاثة عشرَ رجلاً»، و«أربعةَ عشرَ غلامًا». تُثبِت الهاء في النَّيِّف كما تثبتها إذا لم يكن نيّفًا، وتنزعها من «العشرة» كراهيةَ أن يجمعوا بين تأنيثَيْن من جنس واحد في كلمة واحدة، فإذا أردت المؤنّث، نزعتها من الاسم الأوّل وأثبتّها في آخِر الاسم الثاني، فكان نزعُها من الاسم الأوّل دليلاً على الفصل بين المذكّر والمؤنّث، وتثبت التاء في الاسم الثاني بحكم الأصل، ولم يوجد ما يوجب حذفَها، فتثبت لذلك.

فإن قيل: فلِمَ قلتم: إنّ نزع التاء من الاسم الأوّل علمُ التأنيث، وهلّا كان ثبوتُها

في الاسم الثاني هو الفارقَ بين المذكّر والمؤنّث على القاعدة في كلّ مؤنّث؟ قيل: القاعدة في العدد من «الثلاثة» إلى «العشرة» قبلَ أن يصير نيّفًا ما ذكرناه، ولم يوجد ما يوجب العدول عنه. ويؤيّد ذلك أنّك تؤنّث الاسم الأوّل، فإذا كان نيّفًا مع المؤنّث فيما ليس أصله التأنيث، نحو: «إحْدَى عَشْرَةَ جاريةً»، و«اثْنَتَا عَشْرَةَ عِمامةً»، و«ثِنْتَا عَشْرَةَ جُبَّةً»، فتأنيثُ الاسم الأوّل، إذا عُلّق على مؤنّث، دليلٌ على ما قلناه، لأنّه لم يكن فيه تاء، فتُحذَف إذا وقعت على مؤنّث، كما كان في «ثلاثة» و«أربعة».

فإن قال قائل: فما بالُكم قلتم: «إحدى عشرة»، و«إحدى» مؤنّثةٌ و«عشرة» فيها تاء التأنيث، وكذلك «اثنتا عشرة»؟ فالجواب في ذلك أن تأنيث «إحدى» بالألف، وليس بالتأنيث الذي على جهة المذكّر، نحو: «قائم»، و«قائمة». وإذا كان كذلك، لم يمتنع دخول التاء عليها، لأنّ ألف التأنيث بمنزلة ما هو من نفس الحرف، ألا ترى أنّهم قالوا: «حُبْلَى»، و«حَبالَى»، فلم يُسْقِطوا الألف في التكسير كما أسقطوا التاء في «قَصْعَة»، و«قِصاع»، و«جَفْنَة»، و«جِفان». وقالوا: «حُبْلَياتٌ»، فلم يسقطوا ألف التأنيث لاجتماعها مع التاء كما حذفوها في «مسلماتٍ» لاجتماعها مع التاء، فلذلك يسقطونها مع «ثلاثة» من «العشرة»، ولا يسقطونها من «عشرة» مع «إحدى». وأمّا «اثنتانٌ»، و«ثنتان»، فليس تأنيث «الاثنين»، ولكنّه تأنيثُ بُني الاسم عليه، فلا ينفرد له واحدٌ من لفظه، فالتاء فيه ثابتةٌ، وإن كان أصلها أن تكون فيما واحدُه بالهاء، ألا ترى أنّهم قالوا: «مِذْرَوانِ»[1] لا ينفرد له واحد، ولو كان ممّا ينفرد له واحد، لم يكن إلّا «مِذْرَيَانِ»، وكذلك «عقلته بثِنايَيْن»[2]، ولو كان فيما ينفرد الواحد منه، لم يكن إلّا «بثنائَيْن» بالهمزة.

ووجهُ «ثان» أنّ «اثنتين» في معنى «ثِنْتَيْن»، وليست التاء في «ثنتين» لمحض التأنيث، إنّما هي للإلحاق كتاء «بِنْتٍ»، فحُملت في الثبات على أختها.

فأمّا «عشرة» من «اثنتي عشرة»، ففي شينها لغتان: كسرُ الشين وإسكانُها، فبنو تميم يفتحون العين ويكسرون الشين، ويجعلونها بمنزلة «كَلِمَةٍ»، و«ثَفِنَةٍ»، وأهلُ الحجاز يسكنون الشين ويجعلونها بمنزلة «ضَرْبَةٍ». وهذا عكسُ ما عليه لغةُ أهل الحجاز وبني تميم؛ لأنّ أهل الحجاز في غير العدد يكسرون الثاني، وبنو تميم يسكّنون، فيقول الحجازيون: «نَبِقَةٌ»، و«ثَفِنَةٌ»، ويقول التميميون: «نَبْقَةٌ»، و«ثَفْنَةٌ» بالسكون، فلمّا رُكّب الاسمان في العدد؛ استحال الوضعُ، فقال بنو تميم: «إحدى عَشِرَةَ، وثنتا عَشِرَةَ»، إلى «تسع عشرة»، وقال أهل الحجاز: «عَشْرة» بسكونها. وذلك أنّ العدد قد نُقضت في كثير منه العاداتُ، من ذلك قولهم في «الواحد»: «وَاحِدٌ»، و«أَحَدٌ»، فلمّا صاروا منه إلى

---

(١) المذروان: أطراف الأليتين. (لسان العرب ١٤/ ٢٨٥ (ذرا)).

(٢) أي: عقلت يديه جميعًا بحبل أو بطرفي حبل (لسان العرب ١٤/ ١٢١ (ثني)).

العدد؛ قالوا: «إحدى عشرة»، فبنوه على «فِعْلَى». ومنه قولهم: «عَشْرٌ»، و«عَشَرَةٌ»، فلمّا صاغوا منه اسمًا للعدد بمنزلة «ثلاثين»، و«أربعين»؛ قالوا «عِشْرون» بكسر أوّله. ومنه اقتصارهم من «ثلاثمائة» إلى «تسعمائة» على أن أضافوه إلى الواحد، ولم يقولوا: «ثلاثمِئات»، ولا «أربعمِئِينَ» إلّا شاذًا.

فإن قيل: فمن أين جاءت الكسرة في الشين حين قلت: «ثلاثَ عَشِرَةَ»؟ فالجواب إن «عشر» من قولك: «عَشْرُ نسوةٍ» مؤنّثةُ الصيغة، فلم يصحّ دخول الهاء عليها، فاختاروا لفظةً أخرى يصحّ دخول الهاء عليها، فقالوا: «عَشِرَة» بكسر الشين، فخفّف أهل الحجاز ذلك على ما قلناه، وقرأ الأعْمَش ﴿فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشَرَةَ عَيْنًا﴾[1]، ففتح الشينَ على الأصل، والقياسُ عليه الجماعة، وهو المسموع.

فأمّا «ثماني عشرةَ» ففيها لغتان: فتح الياء، وهو الأكثر، وتسكينها. فمن فتحها، فإنّه أجراها مجرى أخواتها من نحو «ثلاثة عشرَ»، و«أربعةَ عشرَ»: لأنّ العلّة واحدة، ومن أسكن، فإنّه شبّهها بالياء في «مَعْدِي كَرِبَ»، و«قَالِي قَلَا».

فصل

[حكم العقود في التذكير والتأنيث]

قال صاحب الكتاب: **وما لحِق بآخِره الواوُ والنون، نحو «العِشْرِينَ»، و«الثلاثين» يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، وذلك على سبيل التغليب، كقوله [من الطويل]:**

٨٥٤ـ دَعَتْني أخاها بَعْدَما كان بَيْنَنا ... من الأَمْرِ ما لا يَفْعَلُ الأَخَوانِ

* * *

(١) البقرة: ٦٠. وانظر: البحر المحيط ١/ ٢٢٩؛ والكشاف ١/ ٧١؛ والمحتسب ١/ ٨٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ٦٢.

٨٥٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الكامل ص١٦١.

الإعراب: **«دعتني»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة، والتاء: للتأنيث لا محل لها من الإعراب، والنون: حرف وقاية لا محل لها من الإعراب، والياء: ضمير متصل مبني، في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. **«أخاها»**: مفعول به ثانٍ منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، و«ها»: ضمير متصل مبني، في محل جر بالإضافة. **«بعد»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة. **«ما»**: مصدرية. **«كان»**: إمّا فعل ماض ناقص، أو ماضٍ تامّ. والمصدر المؤول من «ما» والفعل بعدها في محلّ جرّ بالإضافة. **«بيننا»**: مفعول فيه ظرف زمانٍ منصوب متعلق بخبر «كان» (الناقصة) المحذوف، أو متعلق بـ «كان» (التامّة). **«من الأمر»**: جار ومجرور متعلقان بـ «كان». **«ما»**: اسم موصول مبني في محل رفع اسم «كان» (الناقصة) أو فاعل «كان» (التامّة). **«لا»**: نافية لا عمل لها. **«يفعل»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. **«الأخوان»**: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى.

=

قال الشارح: اعلم أنّ «عِشْرِينَ» وبابه من نحو «ثلاثين» و«أربعين» إلى «التسعين» ممّا هو بلفظ الجمع، يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، كأنّهم غلّبوا جانب المذكّر لِما علق عليهما. وهذه قاعدةٌ أنّه إذا اجتمع المذكّر والمؤنّث؛ غُلّب المذكّر؛ لأنّه الأصل. فأمّا البيت الذي أنشده وهو [من الطويل]:

دعتني أخاها... إلخ

وقبله:

دَعَتْني أخاها أُمُّ عَمرٍو ولم أَكُنْ أخاها ولم أُرْضَعْ لها بلِبانِ

أنشدهما أبو العبّاس المبرّد في «الكامل»، ولم يذكر قائلَهما، والشاهد فيه أنّه غلّب المذكّر، ألا ترى أنّه عَبَّر عن نفسه وعنها بالأخوَيْن، ولم يقل: «الأُخْتان». يريد أنّ هذه المرأة سمّتْه أخًا بعد ما كان بينهما ما لا يكون بين الأخوَيْن، يريد ما يكون بين المُحِبَّيْن.

وقال قوم: إنّما كسروا العين من «عِشْرين»؛ لأنّها لمّا كانت واقعة على المذكّر والمؤنّث، كسروا أوّلها للدلالة على التأنيث، وجمعوا بالواو والنون للدلالة على المذكّر، فيكون أخذُه من كلّ واحد منهما بتأثير. وهو ضعيف؛ لأنّه يلزم عليه أن يكسروا أوّل «الثلاثين»، و«الأربعين» إلى «التسعين» للدلالة على التأنيث. ويمكن أن يقال: إنّهم اكتفوا بالدلالة على «العشرين»، وكان في ذلك دلالةٌ على غيره من «الثلاثين» و«التسعين»، فجرى على ما جرى عليه «العشرون»، فإذا وقع «العشرون» على المذكّر والمؤنّث، وظهر فيه الفرقُ، كان «الثلاثون» مثله، واكتُفي بعلامة التأنيث في «العشرين» عن علامته في الثلاثين.

وقال قوم: إنّ «ثلاثاً» من «ثلاثين» هي «ثلاث» التي للمؤنّث، ويكون الواو والنون لوقوعه على الذكّر، فيكون قد جمع لفظ التذكير والتأنيث، وأخذ من كلّ واحد بنصيبٍ.

وقال قوم: إنّما كسروا الأوّل من «عشرين»، لأنّهم قالوا في «ثلاث عشرات»: «ثلاثون»، وفي «أربع عشرات»: «أربعون»، فكأنّهم جعلوا «ثلاثين» عَشْرَ مرار «ثلاثة»، و«أربعين» عشر مرار «أربعة»، إلى «التسعين»، فاشتقّوا من الآحاد ما يكون لعشر مرار ذلك العدد، فكان قياس «العشرين» أن يقال: «اثْنونَ»، و«اثْنِينَ» لعشر مرار «اثنَيْن»، فكنّا ننزع «اثْنِ» من «اثنين»، ونجمعه بالواو والنون، و«اِثْنٌ» لا يُستعمل إلا مثنّى، فاشتقّوه من لفظ «العشرة»، وكسروا عينه إشعارًا بإرادة لفظ «اثنين» فاعرفه.

= وجملة «دعتني أخاها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يفعل الأخوان»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الأخوان» حيث غلّب المذكر على المؤنث فقال: أخوان، ولم يقل: أختان.

فصل
[حكم العدد في التعداد وغيره]

قال صاحب الكتاب: **والعدد موضوعٌ على الوقف، تقول: واحِد، اثْنانْ، ثَلاثَهْ، لأنّ المعاني الموجِبةَ للإعراب مفقودةٌ، وكذلك أسماء حروفِ التَّهَجّي، وما شاكَلَ ذلك، إذا عُدّدتْ تعديدًا، فإذا قلت: «هذا واحدٌ»، و«رأيتُ ثلاثةً»، فالإعرابُ كما تقول: «هذه كافٌ»، و«كتبتُ جيمًا».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ أسماء العدد إذا عدّدتها؛ فإنّها تكون مبنيّة على الوقف؛ لأنها لم تقع موقع الأسماء، فتكونَ فاعلةً ومفعولةً ومبتدأةً؛ لأنّ الإعراب في أصله إنّما هو للفرق بين اسمين لكلّ واحد منهما معنًى يخالف معنى الآخر، فلمّا لم تكن هذه الأسماء على الحدّ الذي يستوجب الإعرابَ، سُكِّنَتْ، وصارت بمنزلة صوت تصوته، نحو: «صَهْ»، و«مهْ» فتقول: «واحدْ، اثنانْ، ثلاثهْ، أربعهْ»، بالإسكان من غير إعراب. ويؤيّد ذلك عندك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم: «ثَلاثَهَرْبَعهْ»، فيترك الهاء من «ثلاثة» بحالها غير مردودة إلى التاء، وإن كانت قد تحرّكت بفتحة همزةِ «أربعه» دلالةً على أنّ وضعها أن تكون ساكنة في العدد، حتى إنّه لمّا ألقى عليها حركة الهمزة التي بعدها؛ أقرّها في اللفظ بحالها على ما كانت عليه قبل إلقاء الحركة عليها. ولو كانت كالأسماء المعربة؛ لوجب أن تردّها متى تحرّكت تاء، فتقول: «ثلاثتربعه»، كما تقول: «رأيت طلحة يا فتى».

فإن أوقعتَها موقع الأسماء، أعربتها، وذلك نحو قولك: «تَفْضُل ثلاثةَ أربعةُ بواحد»، أعربتَها لأنّ «ثلاثة» هاهنا مفعولة، و«أربعة» فاعلة، وتقول: «ثمانيةُ ضعفُ أربعة» أعربتها لأنّها مبتدأ، ولم تصرف للتأنيث والتعريف.

وكذلك حروف المُعْجَم إذا كانت حروفَ هِجاء غيرَ معطوفة، ولا واقعةٍ موقع الأسماء، فإنّها سواكنُ الأواخر في الدرج والوقف، وذلك قولك: ألفْ ب ت ث ج ح خ د ذ ر، وفي الزاي لغتان: منهم من يقول: «زاي» بياء بعد ألف كما تقول: واو، بواو بعد ألف، ومنهم من يقول: «زَيْ» بوزن «كَيْ»، و«أيْ»، وقد حُكي فيها «زاء» ممدودةً ومقصورةً. وكذلك سائرها تُبنَى أواخرها على الوقف، لأنّها أسماء الحروف الملفوظ بها في صِيَغ الكلم، فهي بمنزلة أسماء الأعداد، نحو: «ثلاثهْ»، و«أربعهْ»، و«خمسهْ»، فلا تجد لها رافعًا، ولا ناصبًا، ولا جارًّا؛ لأنّك لم تُحدِّث عنها، ولا جعلت لها حالةً تستحقّ الإعرابَ بها كما قلنا في العدد، فكانت كالحروف، نحو: «هَلْ»، و«بَلْ»، وغيرهما من الحروف فلم يجز لذلك تصريفُها، ولا اشتقاقها، ولا تثنيتها، ولا جمعُها، كما أنّ الحروف كذلك.

ويدلّ على أنّها بمنزلة «هل»، و«بل» أنّك تجد فيها ما هو على حرفَيْن، الثاني منهما حرف مدّ ولين، وذلك نحو «بَا»، «تَا»، «ثَا»، «طَا»، «ظَا»، «فَا»، «هَا»، «يَا»، ولا تجد في الأسماء المعربة ما هو على حرفين الثاني منهما حرف مدّ ولين، إنّما ذلك في الحروف، نحو: «ما»، وَ«لا»، و«يا»، و«أوْ»، و«أيْ»، و«كَيْ»، فلا تزال هذه الحروف مبنيّةً غيرَ معربة، لأنّها أصواتٌ بمنزلة «صَهْ»، و«مَهْ»، و«إيهِ»، حتى توقعها موقعَ الأسماء، فترفعها حينئذ، وتجرّها وتنصبها كما تفعل ذلك بالأسماء، وذلك قولك: «أوّلُ الجيم جيمٌ، وآخِرُ الصاد دالٌ»، و«كتبتُ جيمًا حسنةً»، و«حفظتُ قافًا صحيحةً». وكذلك العطف؛ لأنّه نظير التثنية، فتقول: «ما هِجاءُ بَكْرٍ»، فيقول المُجيب: «باءٌ، وكافٌ، وراءٌ»، فيعربها لأنّه قد عطف، فإن لم يعطف بناها، وقال: «بَا كافْ را». قال الشاعر [من الرجز]:

٨٥٥ــ كـافًـا ومِـيـمَـيْـنِ وسِـينًـا طـاسِـمـا

وقال الآخر [من الطويل]:

٨٥٦ــ [أهـاجـتـك آيـاتٌ أبـان قـديـمُـهـا] كـمـا بُـيِّـنَـتْ كـافٌ تَـلُـوحُ ومِـيـمُـهـا

---

٨٥٥ ــ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ص٧٨٢؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٦٦ (موم).
اللغة: الطاسم: الدارس، الغائب المعالم.
المعنى: شبَّه آثار الديار المطموسة بحروف كتاب غير واضحة المعالم.
الإعراب: **«كافًا»**: مفعول به للفعل (تخال) المذكور في بيت سابق. **«وميمين»**: الواو: حرف عطف، «ميمين»: معطوف على «كافًا» منصوب بالياء لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **«وسينًا»**: الواو: حرف عطف، «سينًا»: معطوف على «كافًا». **«طاسمًا»**: صفة لـ«سينًا» منصوبة.
والشاهد فيه: عطفه الحروف على بعضها وإعرابها.

٨٥٦ ــ **التخريج**: البيت للراعي النميري في ديوانه ص٢٥٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١٨؛ ولسان العرب ٩/ ٣١١ (كوف)؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٨٢؛ والمقتضب ١/ ٢٣٧، ٤/ ٤٠.
اللغة: أبانَ: أظهر، كشف.
المعنى: شبَّه ما ظهر من آثار الديار التي خلت من أهلها بالحروف المكتوبة.
الإعراب: **«أهاجتك»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والكاف: ضمير في محل نصب مفعول به. **«آيات»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«أبان»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«قديمها»**: فاعل مرفوع بالضمة، و«ها»: ضمير متصل في محل جرّ مضاف إليه. **«كما»**: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب نائب مفعول مطلق، و«ما»: مصدرية. **«بُينت»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محلّ جر بالإضافة. **«كاف»**: نائب فاعل. **«تلوح»**: فعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر جوازًا تقديره: هي. **«وميمها»**: الواو: حرف عطف، «ميمها»: معطوف على «كافٌ»، و«ها»: مضاف إليه محلُّه الجر، يعود على «الكاف»، ويبدو أنه أضاف «الميم» إلى «الكاف» لأنها تتبعها، وهذا من قبيل الإضافة لأدنى ملابسة.

=

وقال يزيد بن الحَكَم يهجو النحويّين [من الوافر]:

٨٥٧ـ إذا اجتمعوا على ألفٍ وياءٍ وواوٍ هاجَ بَيْنَهُمُ جدالُ

وإذا جعلت هذه الحروف أسماءً، وأخبرت عنها، وعطفت بعضَها على بعض؛ أعربتها على ما ذكرنا، ومددت ما كان منها مقصورًا، وشدّدت الياء من «زَيّ» في قولِ من لا يُثبِت الألف، وذلك من قِبَل أنّها إذا صُيّرت أسماءً، ونُقلت إلى مذهب الاسميّة؛ فلا بدّ من أن تُجرَى مجراها، وتُعْطَى حكمهَا، فيجوز تصريفُها وتثنيتها وجمعها وتمثيلُها بالفاء والعين واللام، والقضاءُ على ألفاتها بأنّها غير أصل، إذ قد صارت إلى حكم ما ذلك واجب فيه، ولكونِ أنّه ليس في الأسماء المفردة التي يدخلها الإعراب اسمٌ على حرفَيْن الثاني من حروف المدّ واللين، زدتَ على ألفِ «ب، ت، ث» ألفًا أُخرى لتصير ثلاثيّةً، ثمّ تقلب الألف همزة لسكونها وسكون الألف الأُولى كما تقلب في «كِساءٍ»، و«رِداءٍ» وزدت على ياءِ «زي» ياءً أُخرى، وادّغمتها فيها، كما تفعل ذلك في الحروف إذا نقلتها إلى الاسميّة، نحوَ قول زُبَيْد [من الخفيف]:

٨٥٨ـ لَيْتَ شِعْرِي وأينَ مِنِّيَ لَيْتٌ إنّ لَيْتًا وإنّ لَوًّا عَناءُ

= وجملة «أهاجتك»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أبان»: في محل رفع صفة لـ«آيات».
وجملة «بُنيت كاف»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «تلوحُ»: صفة لـ«كافٌ» محلها الرفع.
والشاهد فيه: عطف الميم على الكاف، وإعرابهما.

٨٥٧ ـ **التخريج**: البيت ليزيد بن الحكم في خزانة الأدب ١/ ١١٠، ١١٢؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٨٢.
اللغة: الواو في «اجتمعوا» عائدة على النحويّين.
المعنى: يريد أنَّ النحاة يختلفون على كل شيءٍ يدرسونه.
الإعراب: «**إذا**»: ظرف زمان متضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه، مبنيّ على السكون في محل نصب. «**اجتمعوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: للجماعة فاعل، والألف: للتفريق. «**على ألف**»: جار ومجرور متعلقان بـ«اجتمعوا». «**وياءٍ**»: الواو: حرف عطف، «ياءٍ»: معطوف على (ألف)، وكذلك «**وواو**». «**هاجَ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**بينهم**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بـ«هاج»، و«هم»: مضاف إليه. «**جدال**»: فاعل.
وجملة «إذا اجتمعوا... هاج بينهم جدال»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اجتمعوا»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «هاج جدال»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه: إعرابه أحرف الهجاء في قوله: على ألفِ وياءٍ وواو.

٨٥٨ ـ **التخريج**: البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص٢٤؛ وخزانة الأدب ١/ ١١١، ٦/ ٢٧٥، ٣٨٨، ٧/ ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢١١؛ والشعر والشعراء ١/ ٣١٠؛ والكتاب ٣/ ٢٦١؛ ولسان العرب ١٤/ ٥٤ (أوا).
اللغة: ليت شعري: استفهام بقصد التعجب. ليت ولو: حرفان للتمني، قصد الشاعر بهما التمنّي نفسه. =

ألا ترى أنّه ضعّف الواو في «لَوْ» لمّا جعلها اسمًا حيث أخبر عنها. ومثلُه قول الآخر [من الطويل]:

٨٥٩ـ أُلامُ على لَوٍّ ولو كنتُ عالمًا بأذنابِ لَوٍّ لم تَفُتْني أوائِلُهْ

فكذلك حروف المعجم؛ لأنّها في معناها، وإنّما لم يكن في الأسماء المعربة ما هو على حرفَيْن الثاني منهما حرف مدّ ولين، لأنّ التنوين إذا وُجد، حُذِفَ لالتقاء الساكنين، فيبقى الاسم الظاهر على حرف واحد، فلذلك يلزم أن تزيد على حرف المدّ مثله ليصير ثلاثيًّا، فاعرفه.

= **المعنى**: يا لشدة عجبي، فما أبعد الأماني عني، والأمنيات كلها تعب.
الإعراب: **«ليت شعري»**: «ليت»: حرف تمنٍّ لا محلّ له، «شعري»: اسم «ليت» منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير مبني في محلّ جرّ مضاف إليه، والخبر محذوف تقديره: «كائن». **«وأين»**: الواو: حرف استئناف، «أين»: اسم استفهام مبني في محل نصب مفعول فيه متعلّق بخبر مقدم محذوف. **«مني»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدم محذوف. **«ليت»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وخبرها محذوف، بتقدير: «أين ليت حاصلة مني». **«إن»**: حرف مشبّه بالفعل. **«ليتًا»**: اسم «إن» منصوب بالفتحة. **«وإن»**: الواو: حرف عطف. «إن»: حرف مشبه بالفعل. **«لوًّا»**: اسم «إن» منصوب بالفتحة. **«عناء»**: خبر «إن» مرفوع بالضمّة.
جملة «ليت شعري...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أين مني ليت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن ليتًا»: استئنافية أيضًا لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن لوًّا عناء»: معطوفة على سابقتها لا محلّ لها من الإعراب. وخبر «إن» الأولى محذوف فسّره الخبر الثاني، على تقدير: «إن ليتًا عناء وإن لوًّا عناء».
والشاهد فيه قوله: «ليتٌ» و«ليتًا» و«لوًّا» حيث أعربها بالحركات لأنها صارت أسماء لكلماتها بمعنى التمني.

٨٥٩ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٣٢٠؛ والدرر ١/ ٧٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص٦٠٩؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص٦٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٥.
اللغة: أذناب لو: أواخرها، وعواقبها.
المعنى: أُلامُ على التمني، فأتركه لذلك، مع أن كثيرًا من الأماني ما يصدق، فلو أيقنت بصدق ما أتمناه لأخذت بأوائله، وتعلّقت بأسبابه.
الإعراب: **«أُلامُ»**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، ونائب الفاعل مستتر وجوبًا تقديره: «أنا» **«على لوٍّ»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (ألامُ). **«ولو»**: الواو: استئنافية، «لو»: حرف شرط غير جازم. **«كنتُ»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والتاء: اسم «كان» محلُّه الرفع. **«عالمًا»**: خبر «كان» منصوب. **«بأذنابِ»**: جار ومجرور متعلقان بـ«عالمًا». **«لوٍّ»**: مضاف إليه مجرور. **«لم»**: حرف نفي وجزم وقلب. **«تفتني»**: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به محله النصب. **«أوائله»**: فاعل مرفوع، والهاء: مضاف إليه محلُّه الجر.
وجملة «أُلام»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لو كنت عالمًا... لم تفتني أوائله»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كنت عالمًا»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «لم تفتني أوائله»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.
والشاهد فيه: تضعيف (لو) لتلحق بالأسماء، وإعرابُها، وتذكيرها حملاً على معنى الحرف.

فصل

[همزة «أحد» و«إحدى» واستعمالهما]

قال صاحب الكتاب: **والهمزة في «أحَدٍ»، و«إحْدَى» منقلبةٌ عن واو، ولا يُستعمل «أحد» و«إحدى» في الأعداد إلاّ في المُنيِّفة.**

* * *

قال الشارح: اعلم أن «أحدًا» كلمةٌ قد استُعملت على ضربَيْن:

أحدهما أن يُراد بها العموم والكثرة، ولا تقع إلاّ في النفي وغير الإيجاب، نحوِ: «ما جاءني من أحدٍ»، و«لا أحدَ فيها»، ولا يُقال: «فيها أحدٌ». والذي يدلّ على وقوعه على الجمع قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾(١) فـ«حاجزين» نعتُ «أحد»، وجمعُ الصفة مُؤْذِنٌ بإرادة الجمع في الموصوف، وعلى هذا الهمزةُ في أوّله أصلٌ، وليست بدلاً من واو، ولا غيرِه، وذلك لأنّ اللفظ على الهمزة، ولم تقم دلالةٌ بما يخالف الظاهرَ واللفظَ.

وأما الضرب الآخر من ضربَيْ «أحد» فأنْ يراد به معنى «واحدٍ» في العدد، نحوَ قولك: «أحدٌ وعشرون» والمراد: واحد وعشرون، والهمزة فيه بدلٌ من الفاء التي هي واوٌ، والأصل: وَحَدٌ يُقال: «وَحَدٌ»، و«أحَدٌ»، و«أحدٌ» بمعنى «وَاحِدٍ» حكى ذلك ابن الأعرابيّ، وكذلك الهمزة في «إحْدَى» بدلٌ من الواو، لأنّها تأنيث الأحد، والهمزة في «أحد» بدلٌ من الواو، فكذلك هي في مؤنّثه، لأنّه من لفظه ومعناه. والهمزةُ تُبْدَل من الواو المفتوحة والمكسورة والمضمومة، وإبدالُها من المفتوحة قليل يؤخَذ سَماعًا، ومن المضمومة كثيرٌ قياسًا مطّردًا، وفي المكسورة خلافٌ، وسنوضِح ذلك في موضعه من هذا الكتاب.

فإن قيل: ولِمَ كان المؤنّث بالألف، ولم يكن بالتاء كأخواته من «ثلاثة» و«أربعة» وشِبْههما؟ فالجواب أنّ «أحدًا» اسمٌ استُعمل على ضربَيْن: وصف، واسمٌ للعدد غيرُ وصف. فأمّا الصفة، فجاريةٌ على الفعل على نحو «قائم»، و«قاعدٍ»، وتتبع الموصوفَ، وتُذكَّر وتُؤنَّث، نحوَ: «مررت برجل واحد»، و﴿**إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ**﴾(٢). وتقول في المؤنّث: «مررت بامرأة واحدة»، وقال الله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾(٣)، فهذا وصفٌ جارٍ على الفعل ويعمل عَمَلَه من نحوِ «مررت برجلٍ واحدٍ درهمُه»، ويثنّى ويجمع كما تفعل سائرُ الصفات. قال الشاعر [من الوافر]:

٨٦٠ـ فَقَدْ رَجَعُوا كَحَيٍّ واحِدِينَا

(١) الحاقة: ٤٧. (٢) البقرة: ١٦٣.

(٣) الحاقة: ١٣.

٨٦٠ ـ **التخريج**: الشطر للكميت بن زيد في ديوانه ٢/ ١٢٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٣٠١، ٥٨٠؛ =

فأمّا الضرب الثاني الذي هو اسمٌ، فقولهم في العدد: «واحد، اثنان» فـ«واحد» هٰهنا غير صفة، وإنّما قلت ذلك لأُمور؛ منها: أنّه لو كان صفة؛ لَوجب أن يكون له موصوفٌ، ولا موصوف، ومنها أنّهم قد كسّروه على «أُحْدان» من نحو قول الهُذَليّ [من البسيط]:

٨٦١ـ [يحمي الصَّريمةَ] أُحْدان الرجال [له صَـيْـدٌ ومُـسْـتَـمِـعٌ بـالـلَّـيـلِ هَـجّـاسُ]

وهذا الضرب من التكسير في «فاعلٍ» إذا كان اسمًا دون الصفة، نحوَ قولك: «حاجِرٌ»، و«حُجْران»، و«غالٌ»، و«غُـلّانٍ». فأمّا قولهم: «راعٍ»، و«رُعْيانٌ»، و«صاحِبٌ»، و«صُحْبانٌ»، فإنّما كُسّر على ذلك؛ لاستعمالهما استعمالَ الأسماء، ولم يُذكَر معهما موصوفٌ.

فإن قيل: وقد قيل: «مررت برجل واحد، وبقوم ثلاثةٍ»، فتصف بالعدد، وتُجْرِي إعرابَه على الاسم الذي قبله؟ فالجواب أنّ حقيقةَ هذا أنّه اسمٌ وعطفُ بيان لا صفةٌ، كما تقول: «مررت بأبي عبدِ الله زيدٍ». والدليل على أنّ «واحدًا» اسمٌ، وإن جرى إعرابه على ما قبله، قولهم: «مررت بنسوةٍ أربعٍ» بالتنوين والصرفِ، ولو كان

= ولسان العرب ٣/ ٤٤٨ (وحد).

المعنى: لقد آبوا مجتمعين كحي واحد.

الإعراب: «**فقد**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق وتقريب. «**رجعوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. «**كحي**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ(رجعوا). «**واحدينا**»: صفة «حي» مجرورة بالياء لأنها جمع مذكر سالم، والألف للإطلاق.

وجملة «فقد رجعوا»: بحسب الفاء.

والشاهد فيه قوله: «واحدينا» حيث جمع «واحد» صفةً جمع مذكّر سالم.

٨٦١ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذليّ، أو لمالك بن خالد الخُناعيّ في شرح أشعار الهذليين ص٢٢٧، ٤٤٣.

اللغة: الصريمة: موضع. إحدان الرجال: ما انفرد من الرجال. وهجّاس: يَهجِس، ويُفَكِّر في نفسه. ويروى البيت بنصب «أحدان» والمعنى: يحمي الصريمة من أحدانِ الرجالِ، كقولك: حميتُ الدارَ اللّصَّ، وبالرفع، على معنى: أحدانُ الرجالِ صيدٌ له.

الإعراب: «**يحمي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدَّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**الصريمةَ**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**أحدان**»: (بالرفع): مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**الرجال**»: مضاف إليه مجرور. «**له**»: جار ومجرور متعلقان بـ«صيد». «**صيد**»: خبر مرفوع بالضمة. «**ومستمع**»: الواو حرف استئناف، و«مستمع»: مبتدأ مرفوع بالضمَّة. «**بالليل**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«هجّاس». «**هجاس**»: خبر مرفوع.

وجملة «يحمي الصريمة»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك جملة «أحدان الرجال له صيد»، وجملة «مستمع بالليل هجّاس».

والشاهد فيه: جمع «واحِد» على «أُحدان».

صفة، لم ينصرف كما لا ينصرف «أوْحَدُ». و«واحدٌ» مثله في باب العدد.

وهذا الضرب لا يثنّى، ولا يجمع من لفظه، فإذا أردت التثنية قلت: «اثنان»، وإذا أردت الجمع، قلت: «ثلاثة، أربعة»، فتصوغ للتثنية والجمع لفظًا من غير لفظ الواحد.

وكما لم تُثنِّه من لفظه، كذلك لا تؤنّثه من لفظه، لأنّه لو أُنّث من لفظه؛ لزم أن يُقال: «واحدةٌ»، فيخرج إلى مُشابَهة الصفات الجارية على أفعالها، و«واحدٌ» ليس بصفة، فكُره فيه ما يكون في الصفات. فلمّا امتنع منه هذا الضربُ من التأنيث، واحتيج إلى علامة فاصلة بين المذكّر والمؤنّث إذ كان اسمًا، قد يقع على المؤنّث كما يقع على المذكّر؛ عُدل إلى لفظ آخر بمعناه. ولمّا كان «أحدٌ» بمعنَى «واحد» في العدد، وكان اسمًا غير صفة كما أنّ «واحدًا» كذلك، وأُريد إثباتُ العلامة؛ لم تكن بالتاء، كراهيةَ أن تكون على حدّ الصفة، نحو: «حسن»، و«حسنة»، كما كُره ذلك في «فاعِلٍ»؛ لأنّ الصفة في الموضعين واحدةٌ، فعُدل عن العلامة التي هي التاء إلى غيرها، فلم يجز مع العدول عن هذه العلامة إلاّ تغييرُ البناء؛ لأنّ العلامة التي غير التاء تُغيِّر البناءَ، وتصاغ معه على غير لفظ المذكّر، فلمّا أُنّث بالألف؛ قُلب عن «فَعَلٍ» إلى «فِعْلَى»؛ فقالوا: «إحْدَى» في المؤنّث، و«أحَدٌ» في المذكّر، فاستُغني بتأنيث «أحد» عن تأنيثِ «واحد»؛ لأنّه في معناه.

فإن قيل: ولِمَ لم يستعمل «أحد» ولا «إحدى» إلاّ نيّفًا معه شيءٌ؟ فالجواب: أمّا «إحدى» فلا يستعمل إلاّ إذا ضُمّ إلى غيره، وجُعل معه اسمًا واحدًا، أو استُعمل فيما جاوز ذلك، فأمّا في باب الآحاد وأوائل الأعداد، فلا؛ لأنّه ليس إلى تأنيث الواحد وتذكيره كثيرُ حاجة، لأنّه لا يُضاف إلى المعدود كما يُضاف سائر الأعداد، لأنّ لفظ المعدود يُغْنِي عن ذلك، فدلالتُه على العدّة والنوع جميعًا، وأمّا «أحدٌ» فهو، وإن كان بمعنَى «واحدٍ»، فله نحوٌ ليس لِـ«واحد» من الإبهام، وعدم التعيين، ألا ترى أنّك إذا قلت: «جاءني أحدهما، أو أحدهم» إنّما المراد: واحدٌ من هذه العدّة غيرُ متعيِّن؟ وإذا كانت موضوعة على أن تكون مضافة ومعها غيرُها، ألزموها في العدد إذا وقعت موقعَ «واحد» أن تكون نيّفًا، نحوَ: «أحد عشر»، و«احدٌ وعشرون»؛ ليكون ما بعدها بمنزلة المضاف إليه، ولا تخرجَ عن منهاج استعمالها وموضوعِها، فاعرفه.

فصل

[تعريف الأعداد]

قال صاحب الكتاب: **وتقول في تعريف الأعداد: «ثلاثةُ الأثوابِ»، و«عشرةُ الغِلْمَة»، و«أربعُ الأدْؤُر»، و«عَشْرُ الجَوارِي»، و«الأحَد عَشَرَ درهمًا»، و«التسعةَ عَشَرَ دينارًا»، و«الإحْدَى عَشَرَةَ»، و«الأحَدُ والعِشْرون»، و«مائةُ الدرهمِ»، و«مائتَا الدينارِ»،**

و«ثلاثُمائةِ الدرهم»، و«ألفُ الرجلِ». وروى الكسائيُ: «الخمسةُ الأثوابِ». وعن أبي زيد أنّ قومًا من العربَ يقولونه غيرُ فُصَحاءَ.

* * *

قال الشارح: لا يخلو العدد من أن يكون مضافًا أو مركّبًا أو مفردًا، فإذا أُريد تعريفه؛ فإن كان مضافًا، نحوَ: «ثلاثةُ أثوابٍ»، و«عَشرةُ غِلْمَةٍ»؛ فالطريقُ فيه أن تعرّف المضاف إليه بأن تُدْخِل فيه الألف واللام، ثمّ تضيف إليه العدد، فيتعرّف بالإضافة على قياس: «غلام الرجل»، و«باب الدار»، فتقول: «ثلاثة الأثواب»، و«أربعة الغلمة»، و«عشرُ الجَواري»؛ لأن المضاف يكتسي من المضاف إليه التعريفَ والتخصيصَ، كما يكتسي منه الجزاءَ والاستفهامَ، نحوَ قولك: «غلامَ مَنْ تَضْرِبْ أضْرِبْ»، و«غلامُ مَنْ أنْتَ». قال الشاعر [من الطويل]:

أمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ سَلامٌ عَلَيْكُمَا ... هَلِ الأزْمُنُ اللاتي مَضَيْنَ رَواجِعُ
وهل يَرْجِعُ التسليمَ أو يَكْشِفُ العَمَى ... ثلاثُ الأثافِي والرُّسومُ البَلاقِعُ[1]

وقال الفرزدق [من الكامل]:

ما زالَ مُذْ عَقَدَتْ يَداهُ إزارَهُ ... يَسْمُو فأدْرَكَ خمسةَ الأشْبارِ[2]

لمّا أراد التعريف، عرّف الثاني بالألف واللام، ثمّ أضاف إليه، فتَعرّف المضاف. قال أبو العبّاس المبرّد: هذا الذي لا يجوز غيرُه، وقد تقدّم الكلام عليه، وعلى الخلاف فيه بحُجَجه وعِلَله، في فصل الإضافة بما أغنى عن إعادة.

وأمّا المركّب فهو من «أحدَ عشرَ» إلى «تسعةَ عشرَ»، ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدُها: مذهب أكثر البصريين: أن تُدخِل الألف واللام على الاسم الأوّل منهما، فتقول: «عندي الأحدَ عشرَ درهمًا، والثلاثةَ عشرَ غلامًا»؛ لأنّهما قد جعلا بالتركيب كالشيء الواحد، فكان تعريفُهما بإدخال اللام في أولهما.

الثاني: وهو مذهب الكوفيين[3] والأخفش من البصريين، تعريف الاسمَيْن الأوّلَيْن، نحوُ: «عندي الأحدَ العشرَ درهمًا»؛ لأنّهما في الحقيقة اسمان، والعطف مرادٌ فيهما، ولذلك وجب بناؤهما. ولو صرّحت بالعطف، لم يكن بدٌّ من تعريفهما، فكذلك إذا كان مضمَّنًا معنى العطف.

الثالث: مذهبُ قوم من الكُتّاب أنّهم يُدْخِلون الألف واللام على الأسماء الثلاثة.

---

(١) تقدم البيت الأول بالرقم ٧١٥؛ والبيت الثاني بالرقم ٣٤٧.

(٢) تقدم بالرقم ٣٤٦.

(٣) انظر المسألة الثالثة والأربعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ص٣١٢ ـ ٣٢٢.

وهو فاسد لِما ذكرناه من أن التمييز لا يكون إلاّ نكرة، لأنّك إذا قلت: «الخمسة عشر درهمًا» فالعدد معلوم؛ كأنك قلت: أخذت الخمسة عشر درهماً التي عرفتَ. و«الدرهم» غير معلوم مقصودٌ إليه، وإنّما هو بمنزلة قولك «كلُّ رجل يأتيني فَلَهُ درهمٌ»، فالمراد: كلُّ من يأتيني من الرجال واحدًا واحدًا فله درهم، ولو قلت: «كلّ الرجلِ»، استحال المعنى.

وأمّا العدد المفرد، نحو: «عشرين»، و«ثلاثين» فما فوقهما إلى «تسعين»، فتعريفُه بإدخال الألف واللام على العدد، نحوِ: «العشرين» و«الثلاثين»، كما تقول: «الضاربون زيدًا»، ولا يجوز «العشرون الدرهم» إلاّ على المذهب الضعيف، ووجهُ ضَعْفِه ما ذكرناه في «الخمسة عشر درهمًا». ووجهٌ آخر أن ما بعد النون منفصلٌ ممّا قبله، لأن «درهمًا» بعد «عشرين» منفصلٌ من «العشرين»، فلا يتعرّف العدد بتعريفه، وليس كذلك «ثلاثة»، و«أربعة» ونحوهما ممّا يُضاف، فإن الثاني متّصلٌ بالأوّل من تمامه، فيُعرَّف المضاف بتعريف المضاف إليه، فلذلك إذا أُريد تعريف العدد المفرد، عُرّف نفسه بخلاف المضاف.

فأمّا «المائة» و«الألف» فحكمهما حكمُ العقد الأول، نحو: «مائة درهم»، و«مائة الدرهم»، و«ألف درهم»، و«ألف الدرهم»؛ لأن التنوين ليس لازمًا لِـ«المائة» و«الألف»، كما لم يكن لازمًا لِـ«الثلاثة» و«الأربعة» ونحوهما من العقد الأول. وهذا حكم كلّ إضافة طالت أو قصرت، فإنّك تعرّف الاسم الأخير، ويسري تعريفُه إلى الاسم الأوّل، فتقول: «ما فعلت مائةُ ألفِ الدرهمِ»، وعلى ذلك فقِسْ.

فصل

[العدد الترتيبيّ]

قال صاحب الكتاب: **وتقول: «الأوّلُ»، و«الثانِي»، و«الثالِثُ»، و«الأُولَى»، و«الثانيَةُ»، و«الثالِثَةُ» إلى «العاشِر»، و«العاشِرة»، و«الحاديْ عَشَرَ»، و«الثانيْ عَشَرَ» بفتح الياء وسكونها، و«الحادِيَة عَشْرَةَ»، و«الثانية عشرة»، و«الحادي» قلب «الواحد»، و«الثالث عشر» إلى «التاسع عشر»، تبني الاسمين على الفتح كما بنيتهما في «أحد عشر».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذا الفصل يشتمل على اسم الفاعل المشتقّ من أسماء العدد، والأوّلُ ليس من ذلك، وإنّما ذكره لأنّه يكون صفة كما يكون «ثانٍ»، و«ثالثٌ» ونحوهما صفاتٍ. فـ«الأوّلُ» فهو من مضاعَف الفاء والعين، ولم يُشتقّ منه فِعْلٌ، وإنّما جاء من ذلك أسماءٌ يسيرةٌ. قالوا: «كَوْكَبٌ»، و«دَدَنٌ».

والذي يدلّ أنّه «أفْعَلُ» أنّه قد جاء مؤنّثُه على «الفُعْلَى»، نحوِ «الأُولَى»، كـ«الأكْبَر»، و«الكُبْرَى»، و«الأطْوَل»، و«الطُّولَى» فالهمزة في «أوّل» زائدةٌ بإزائها في

«أَفْضَلَ». وهي في «الأُولَى» فاءٌ بدلٌ من واو، كان ذلك لاجتماع الواوَيْن على حدّ «وَاقِيَةٍ»، «وأواقٍ».

وهو على ضربَيْن: يكون صفة واسمًا. فإذا كان صفة لم ينصرف، نحوَ قولك: «هذا رجلٌ أوّلُ»، أي: أوّلُ من غيره فتحذف الجارَّ والمجرور تخفيفًا، وهما في تقدير الثبات، ولذلك لم تلزمه الألف واللام، لأنّ الشيء إذا كان مرادًا، كان في حكم المنطوق، ولو لفظت بالجارّ والمجرور، لم تأتِ بالألف واللام. قال الله تعالى: ﴿يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾(١)، ولم يقل: و«الأخفى»؛ لأن المراد: وأخفى من السرّ. قال الشاعر [من الرجز]:

٨٦٢- يا لَيْتَها كانت لأَهْلِي إِبِلَا ... أو هُزِلَتْ في جَدْبِ عامٍ أَوَّلَا

فلم يصرف لأنّه صفة، ومعناه: أوّل من عامك. وحذفُ الجارّ والمجرور من نحو هذا في الصفة ضعيفٌ، وهو في الخبر أكثرُ؛ لأنّ الغرض من الصفة الإيضاح والبيان، وذلك يُنافي الحذفَ. وإذا كانت اسمًا كانت منصرفة، فتقول: «ما تركتُ له أوّلاً ولا آخِرًا»، أي: لا قديمًا، ولا حديثًا.

وأمّا «الثاني» و«الثالث» ونحوهما إلى «العاشر»، فإنّ العرب تشتقّها من العدد على حسب اشتقاق اسم الفاعل من الفعل في نحو «ضارِبٍ»، و«آكِلٍ»، و«شارِبٍ»، فيصير

---

(١) طه: ٧.

٨٦٢ - **التخريج**: الرجز لأبي النجم العجلي في شرح شواهد الإيضاح ص٣٥١، ٤١٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٢٣٤؛ ولسان العرب ١١/ ٧١١ (وأل)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص٩٣؛ والكتاب ٣/ ٢٨٩.

اللغة: واضحة.

المعنى: يا ليت هذه الإبل كانت لأهلي، وإلاّ فأتمنى أن لو كانت قد هزلت منذ العام الماضي.

الإعراب: «**يا**»: حرف تنبيه. «**ليتها**»: حرف مشبه بالفعل، و«ها»: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم «ليت». «**كانت**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، واسم «كان» ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هي». «**لأهلي**»: جار ومجرور متعلّقان بحال من «إبلاً»، والياء: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه. «**إبلاً**»: خبر «كان» منصوب. «**أو**»: حرف عطف. «**هُزلت**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**في جدب**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «هُزلت». «**عام**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أولاً**»: صفة لـ «عام» مجرورة بالفتحة لأنها ممنوعة من الصرف.

وجملة «ليتها كانت لأهلي إبلاً»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كانت لأهلي إبلاً»: خبر «ليت» محلّها الرفع، وعطفت عليها جملة «هُزِلت».

والشاهد فيه قوله: «عامٍ أوّلَ» حيث حذف «من» من أفعل التفضيل، وهي مقدرة. والتقدير: «عامٍ أوّل من هذا العام».

حكمها حكم اسم الفاعل، فتجري صفةً على ما قبلها، فإن كان مذكّرًا، ذكّرتها، وإن كان مؤنّثًا، أنّثتها. فتقول للرجل إذا كان معه رجلان: «هذا ثالثُ ثلاثةٍ»، وللمرأة: «هذه ثالثةُ ثلاثٍ»: أسقطت التاء من «ثالث»؛ لأنّه اسم فاعل جرى على مذكّر، كـ«ضارب»، وأثبتّها في «ثلاثة»، لأنّه عدد مضاف إلى مذكّر في التقدير، إذ المعنى: ثالثُ ثلاثةِ رجالٍ، وأثبتّها في «ثالثة»، إذ جرت على مؤنّث، كما تقول: «ضارِبَةٌ». وأسقطتها من «ثلاث»؛ لأنّه عدد في تقدير المضاف إلى مؤنّث. وتقول: «هذا رابعُ أربعةٍ» إذا كان هو وثلاثُ نسوة؛ لأنّه قد دخل معهنّ، فقلت: «أربعة» بالتذكير لأنّه إذا اجتمع مذكّر ومؤنّث، حُمل الكلام على التذكير، لأنّه الأصل، فإذا تجاوزت «العشرة»، فلك فيه ثلاثة أوجه:

أحدُها: أن تأتي بأربعة أسماء، فتقول: «هذا حادِي عشرَ أحدَ عشرَ»، و«ثانِي عشرَ اثنَيْ عشرَ»، و«ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ»، فالاسمان الأوّلان من هذا نظيرُ الاسم الأوّل من «ثالثُ ثلاثةٍ»، والاسمان الأخيران نظير الاسم الثاني منه. وإذا كان نظيره، وجب أن يُعتقد أن الاسمَيْن الثانيَيْن في موضع جرّ بإضافة الاسمَيْن الأوّلَيْن، وبذلك خرج من أن تكون قد جعلتَ أربعة أسماء بمنزلة شيء واحد. وإنّما بنيت الاسمين الأوّلين وجعلتهما كاسم واحد، وبنيت الاسمين الثانيين، وجعلتهما كاسم واحد، ثمّ أضفت الأوّل إلى الثاني، ولم يمنع البناء الإضافةَ. ألا ترى أنّك تقول: «كم رجلٍ جاءَك»؟ فتضيف «كم» إلى «رجل»، وقال سبحانه: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[1]، فأضاف «لَدُنْ» وهو مبنيّ.

والثاني: أن تأتي بثلاثة أسماء، فتقول: «هذا حادِي أحدَ عشرَ»، و«ثانِي اثنَي عشرَ»، و«ثالثُ ثلاثةَ عشرَ»، كأنّهم استثقلوا أن يأتوا بأربعة أسماء، فحذفوا الاسم الثاني من الأوّل تخفيفًا. وعلى هذا الوجه يكون الاسم الأوّل معربًا يجري بوجوه الإعراب؛ لأنّ التركيب قد زال عنه بحذف الاسم الثاني، فبقي الاسمان الثانيان على بنائهما؛ لأنّه لم يحذف منهما شيءٌ، وهما في موضع جرّ بإضافة الاسم الأوّل إليهما، ولا يجوز في الأوّل إلاّ الإعراب؛ لأنّها ثلاثة أسماء، فلا يجوز أن تجعل في موضع اسم واحد.

والوجه الثالث: أن تقول: «هذا حادِي عَشَرَ»، و«ثانِي عَشَرَ» بتسكين الياء، وفتحها. فمن سكّن الياءَ من «حادي»، و«ثاني»؛ جعله معربًا في موضع رفع، وعلى هذا تقول: «هذا ثالثُ عشرَ، ورابعُ عشرَ»؛ لأن تقديره: «حادِي أحدَ عشرَ» فحذف «أحدًا» تخفيفًا، وهو مراد، فصار كقولك: «هذا قاضِي بَغْدادَ»، ومن فتح، بناهما على الفتح حين حذف «أحدًا»، فجعل «حادي» قائمًا مقامه.

وتقول في المؤنّث منه على الوجه الأوّل: «هذه حاديةَ عَشْرَةَ إحْدَى عَشْرَةَ»، وعلى

---

(١) هود: ١.

الوجه الثاني: «هذه حاديةُ إحدَى عشرَ» بالضمّ لا غيرُ، وعلى الوجه الثالث: «هذه حاديةُ عشرَ» بالضمّ، والفتح على ما تقدّم.

وأمّا «حادي» فهو مقلوب من «واحد»، أُخّرت الفاء إلى موضع اللام، ثمّ قلبت الواو ياءً لتطرُّفها وانكسارِ ما قبلها، فصار وزنُها «عالِفًا»، وأصلها «فاعِلٌ» من الوحدة، وقد تقدّم نحوٌ من ذلك، فاعرفه.

فصل
[إضافة اسم الفاعل المشتقّ من العدد]

قال صاحب الكتاب: **وإذا أضفتَ اسمَ الفاعل المشتَقَّ من العدد؛ لم يخلُ من أن تُضيفه إلى ما هو منه، كقوله تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ﴾[(١)]، و﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾[(٢)]، أو إلى ما دونه، كقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡ﴾[(٣)]، وقوله: ﴿خَمۡسَةٞ سَادِسُهُمۡ﴾[(٤)]، فهو في الأوّل بمعنًى واحد من الجماعة المضافِ هو إليها، وفي الثاني بمعنَى جاعِلها على العدد الذي هو منه، وهو من قولهم: «رَبَعْتُهم»، و«خَمَسْتُهم». فإذا جاوزتَ «العشرة» لم يكن إلاّ الوجهُ الأوّلُ، تقول: «هو حادِي أحَدَ عَشَرَ»، و«ثاني اثْنَيْ عَشَرَ»، و«ثالِثُ ثلاثَةَ عشر» إلى «تاسِعِ تسعة عشر». ومنهم من يقول: «حادِيَ عَشَرَ أحَدَ عشر»، و«ثالِثَ عشر ثلاثةَ عشر».**

* * *

قال الشارح: قد استُعمل اسم الفاعل المشتقّ من العدد على معنيَيْن:

أحدهما: أن يكون المراد به واحدًا من جماعةٍ، والآخر أن يكون فاعلاً كسائر أسماء الفاعلين، فالأوّلُ، نحو: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ﴾، و﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾. قال الله تعالى: ﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾[(٥)]، وقال عزّ وجلّ: ﴿إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ﴾[(٦)]. فما كان من هذا الضرب فإضافته محضةٌ، لأنّ معناه أحدُ ثلاثة، وبعضُ ثلاثة، فكما أنّ إضافة هذا صحيحةٌ، فكذلك ما هو في معناه، ولا يجوز فيه أن يُنوَّن ويَنصِبَ في قول أكثر النحويين، لأنّه ليس مأخوذًا من فعل عامل.

وأمّا الثاني: وهو ما يكون فاعلاً كسائر أسماء الفاعلين، نحوَ: «ثالثُ اثنَيْن»، و«رابعُ ثلاثة»، و«خامسُ أربعة»، فهذا غير الوجه الأوّل، إنّما معناه هو الذي جعل الاثنين ثلاثةً بنفسه، فمعناه الفعلُ، كأنّه قال: «الذي ثَلَثَهم، ورَبَعَهم، وخَمَسَهم»، وعلى هذا

(١) التوبة: ٤٠.
(٢) المائدة: ٧٣.
(٣) المجادلة: ٧.
(٤) الكهف: ٢٢؛ والمجادلة: ٧. وفي الطبعتين: «خامسهم سادسهم»، وهذا تحريف.
(٥) المائدة: ٧٣.
(٦) التوبة: ٤٠.

قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾[1]، ومثله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ . . . رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[2]. وعلى هذا الوجه يجوز أن ينوّن وينصب ما بعده، فتقول: «هذا ثالثٌ اثنَيْن»، و«رابعٌ ثلاثةً»؛ لأنّه مأخوذ من «ثَلَثَهم»، و«رَبَعَهُم» فهو بمنزلةِ: «هذا ضاربٌ زيدًا». والأوّلُ أكثرُ. قال سيبويه[3]: قَلَّ ما تريد العرب هذا، يعني: «خامسٌ أربعةً»، فإن أضفته، فهو بمنزلة «ضارب زيد»، فتكون الإضافة غير محضة. هذا إذا أريد به الحال أو الاستقبال، فإن أُريد به الماضي، لم يجز فيه إلاّ حذفُ التنوين والإضافةُ، كما كان كذلك في قولك: «هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ».

فإذا تجاوزتَ «العشرة» على قياسِ من قال: «هذا رابعُ ثلاثة»، و«خامسُ أربعة»، ففيه خلافٌ: منهم من أجازه، فقال: «هذا خامسُ أربعةَ عشرَ» إذا كانوا رجالاً، و«هذه خامسةُ أربعَ عشرةَ» إذا كنّ نساء، فصرن بها خمسَ عشرةَ، ويَقيسون ذلك أجمعَ، وهو مذهب سيبويه[4] والمتقدّمين من النحويين، وكان أبو الحسن الأخفش لا يرى ذلك، ويأباه، وهو رأيُ أبي عثمان المازنيّ، وأبي العبّاس المبرّد، وقد اختاره صاحب هذا الكتاب. وهو المذهب، وذلك لأنّك إذا قلت: «رابعُ ثلاثة»، فإنّما تُجْريه مجرى «ضاربٍ» ونحوه من أسماء الفاعلين، ويكون المعنى: كانوا ثلاثةً فرَبَعَهم، ثمّ قلت منه: «رابعٌ». ولا يجوز أن تبني من اسمَيْن مختلفَي اللفظ، نحوِ: «خمسة»، و«عشرة» اسمَ فاعل، لأنّ الأصل «خامسَ عشرَ أربعةَ عشرَ»، فاعرفه.

---

(١) المجادلة: ٧.

(٢) الكهف: ٢٢.

(٣) الكتاب ٣/ ٥٥٩.

(٤) الكتاب ٣/ ٥٦٠.

ومن أصناف الاسم

المقصورُ والممدودُ

فصل
[تعريف الاسم المقصور والاسم الممدود]

قال صاحب الكتاب: **المقصور ما في آخره ألفٌ، نحوُ: «العَصَا»، و«الرَّحَى»، والممدود ما في آخرِه، همزةٌ قبلها ألفٌ: كـ«الرِّداءِ»، و«الكِسَاءِ»، وكلاهما منه ما طريقُ معرفته القياسُ، ومنه ما لا يُعرَف إلاّ بالسماع. فالقياسي طريقُ معرفته أن يُنْظَر إلى نظيره من الصحيح، فإن انفتح ما قبل آخره، فهو مقصور، وإن وقعتْ قبل آخره ألفٌ، فهو ممدود.**

* * *

قال الشارح: المقصور والممدود ضربان من ضروب الأسماء المتمكّنة، إذ الأفعال والحروف لا يُقال فيهما مقصور ولا ممدود، وكذلك الأسماء غير المتمكّنة، نحوُ: «مَا» و«ذَا»، فإنّه لا يُقال فيهما: «مقصور»، لعدم التمكّن، وشَبَهِ الحروف؛ فأمّا قولهم في «هؤلاء»، و«هؤلا»: «ممدود، ومقصور»، فتسمّحٌ في العبارة، كأنّه لمّا تَقابل اللفظان فيهما، قالوا: «مقصور»، و«ممدود» مع ما في أسماء الإشارة من شبه الظاهر، من جهة وَصْفها، والوصفِ بها، وتصغيرها.

والمراد بالمقصور ما وقع في آخره ألفٌ، وقال بعضهم: «ما وقعت في آخره ألفٌ لفظًا»، واحترز بقوله: «لفظًا» عن مثل «رَشَإ»، و«خَطَإ»، فإنّ في آخر كلّ واحد منهما ألفًا، لكن في الخطّ وأمّا في اللفظ فهي همزةٌ. قال بعضهم: «ألفٌ ساكنةٌ»، ومن المعلوم أنّ الألف لا تكون إلاّ ساكنة لكن احترز عن الهمزة المتحرّكة، نحوِ ما ذكرناه من قولنا: «رشأ»، و«خطأ». وقال بعضهم: «ألفٌ مفردةٌ»، كأنّه احترز عن الممدود من نحو: «حَمْراءَ»، و«صَفْراءَ»، فإنّ في آخر هذا القبيل ألفَيْن، إحداهما للتأنيث زائدةٌ بمنزلتها في «سَكْرَى»، والأُخرى قبلها للمدّ.

وهذا كلّه لا حاجة إليه لأن قولنا: «ألفٌ» كافٍ في تعريف المقصور، لأن مثل

«خطإ» و«حمراء» ليس آخِرُهما ألفًا، إنّما هي همزة، وليس الاعتبارُ بالخطّ، إنّما الاعتبار باللفظ.

وهذه الألف التي تقع آخِرًا على ضربين: تكون منقلبة، وزائدة ولا تكون أصلاً ألبتّة في اسم متمكّن. فأمّا المنقلبة فلا يخلو انقلابها من أن يكون من واو، أو ياء، وقد جاءت منقلبة عن همزة، وذلك قولهم: «أيْدِي سَبَا»، و«أيَادِي سَبَا».

فأمّا المنقلبة عن الواو والياء، فنحو: «رَجًا»، و«قفًى»، و«فتًى»، و«رحًى»؛ فـ«رجًا»، و«قفًا»، من الواو لقولهم في التثنية: «رَجوان»، و«قَفَوان». و«الرَّجا» واحد أرْجاءِ البِئْرِ؛ و«فَتًى»، وَ«رَحًى» من الياء، لقولهم: «فتَيان»، وَ«رَحَيان». وإنّما قُلبا ألفَيْن لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما.

وأمّا المزيدة، فتأتي على ثلاثة أضرب: أحدُها: أن تأتي ملحقة، والآخر: أن تأتي للتأنيث، والثالث: أن تكون زائدة لغير إلحاق ولا تأنيثٍ بل لتكثير الكلمة، وتوفيرِ لفظها من غير إرادة إلحاق. فمثالُ الملحقة «أرْطًى»، و«مِعْزًى». والمراد بالإلحاق أن تزيد على الكلمة حرفًا زائدًا ليس من أصل البناء؛ لتبلغ بناءً من أبنية الأُصول أزْيَدَ منها، وذلك كزيادتهم الياءَ في «حَيْدَرٍ»، وكزيادتهم الواو في «حَوْقَلٍ»، والنون في «رَعْشَنٍ». ولا تكون الألف للإلحاق إلاّ في آخر الأسماء، فـ«أرْطًى» ملحقٌ بالألف في آخره بوزن «جَعْفَرٍ»، و«مِعْزًى» ملحق بوزن «دِرْهَم». والذي يدلّ أن الألف هنا للإلحاق لا للتأنيث تنوينُها، ولحاقُ الهاء بها في قولهم: «أرْطاةٌ»، و«مِعْزاةٌ».

وأمّا زيادتها للتأنيث، فكلُّ ما لم ينوّن، نحوُ: «حُبْلَى»، و«جُمادَى»، فهذه وما يجري مجراها للتأنيث، ولذلك لم تنوّن، ولم تدخل عليها تاء التأنيث.

وزيادتها لغير إلحاق، ولا تأنيثٍ، فنحوُها في «قَبَعْثَرَى»[١] و«كُمَّثْرَى»[٢]، فليست هذه الألف للتأنيث لأنّها منوّنة، ولا للإلحاق لأنّه ليس لنا أصل سُداسيّ، فيكونَ ملحقًا به. فإذا وقعت ألفٌ من هذه الألفات في آخر الاسم المتمكّن؛ سمّي مقصورًا، ولم يدخله لفظُ رفع ولا نصبٍ ولا جرٍّ، بل يكون في الأحوال الثلاث بلفظ واحد، ولا يدخله تنوين إذا كانت الألف للتأنيث، نحوَ: «حُبْلَى»، و«سَكْرَى»، ويدخله إذا كانت غير تأنيث، نحوَ: «أرْطًى»، و«كُمَّثْرًى».

وإنّما سمّي هذا الضرب مقصورًا لأحد أمرَيْن، وهو إمّا أن يكون من القَصْر، وهو الحَبْس من قوله عزَّ وجلَّ: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾[٣]. ومنه قول الشاعر [من الخفيف]:

---

(١) القَبَعْثرى: الجمل العظيم، والفصيل المهزول. (لسان العرب ٥/ ٧٠ (قبعثر)).

(٢) الكُمَّثْرى: نوع من الفواكه تسمّيه العامّة «الإجّاص». (لسان العرب ٥/ ١٥٢ (كمثر)).

(٣) الرحمن: ٧٢.

٨٦٣ـ قَـد قَـصَـرْنـا الـسَّـنـاءَ بَـعْـدُ عَـلَـيْـهِ [وَهْـو لِـلـذُّودِ أن يُـقَـسَّـمْـنَ جـارُ]

ومنه قول الآخر [من الطويل]:

٨٦٤ـ وأنـتِ الـتـي حـبّـبـتِ كـلَّ قَـصِـيَـرةٍ إلـيّ وإن لـم تَـدْرِ ذاك الـقـصـائـرُ

عَـنَـيْـتُ قـصـيـراتِ الـحِـجـالِ ولـم أُرِدْ قِـصـارَ الـخُـطَـى شَـرُّ الـنـسـاء الـبَـحـاتِـرُ

---

٨٦٣ ـ **التخريج**: البيت لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص ٣١٨؛ والخصائص ٢/ ٢٦٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٨١؛ ولعدي بن الرقاع في الكتاب ١/ ٢١٩؛ وليس في ديوانه.

اللغة والمعنى: قصرنا: حبسنا. السناء: الرفعة والعلوّ. أراد أن الرفعة والعلوّ محبوسين عليه لا يتعديّانه إلى غيره.

الإعراب: «**قد**»: حرف تحقيق وتقريب. «**قصرنا**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**السناء**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**بعد**»: ظرف زمان مبني في محلّ نصب مفعول فيه. «**عليه**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«قصرنا». «وهو»: حرف استئناف، و«وهو» مبتدأ. «للذود»: جار ومجرور متعلقان بـ«جار». «**أنْ**»: حرف نصب. «**يقسمْن**»: فعل مضارع مبني للمجهول مبني على السكون، والنون نائب فاعل. والمصدر المؤوّل مجرور بحرف جرّ مقدّر. «**جار**»: خبر مرفوع.

وجملة «**قد قصرنا**»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وهو جار» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «قصرنا» بمعنى حبسنا.

٨٦٤ ـ **التخريج**: البيتان لكثيّر عزّة في ديوانه ص٣٦٩؛ والأشباه والنظائر ٥/ ١٨٠؛ وإصلاح المنطق ص١٨٤، ٢٧٤؛ وجمهرة اللغة ص٧٤٣؛ والدرر ١/ ٢٨٢، ٢/ ٢٥؛ ولسان العرب ٤/ ٨٥ (بهتر)، ٥/ ٩٩ (قصر)؛ والمعاني الكبير ص٥٠٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص٤١؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٦.

اللغة والمعنة: الحجال: الخلاخيل. البحاتر: جمع البُحْتُر وهو القصير المجتمع الخلق.

لقد جعلت ـ كرمى لك ـ كل القصيرات محبوبات لديّ، وإن لم تعلم القصيرات بذلك. طبعًا قصدت قصيرات الخلاخيل، ولم أقصد المترددات قصيرات الخطى.

الإعراب: «**وأنت**»: الواو: بحسب ما قبلها، «**أنت**»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «**التي**»: اسم موصول مبني في محلّ رفع خبر. «**حببت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**كل**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**قصيرة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**إليّ**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«حببت». «**وإن**»: الواو: حرف استئناف، «**إن**»: حرف شرط جازم. «**لم**»: حرف نفي وقلب وجزم. «**تدر**»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة. «**ذاك**»: اسم إشارة مبني في محلّ نصب مفعول به. «**القصائر**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**عنيت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**قصيرات**»: مفعول به منصوب بالكسرة عوضًا عن الفتحة لأنه جمع مؤنّث سالم، وهو مضاف. «**الحجال**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ولم**»: الواو: حرف عطف، «لم»: حرف جزم وقلب ونفي. «**أرد**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**قصار**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**الخطى**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر. «**شر**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**النساء**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**البحاتر**»: خبر مرفوع بالضمة. =

أو يكون من «قَصَرْتُه»، أي: نقصته من قَصْر الصَّلاة من قوله تعالى: ﴿أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾[١]، أي: تنقُصوا من عدد رَكَعاتها، أو هَيْأتها، وإن كانا يؤولان إلى أصل واحد. ألا ترى أنّ قصر الصَّلاة إنّما هو حبسُها عن التمام في الأفعال، وذلك أن الاسم المقصور كأنّه حُبس عمّا استحقّه من الإعراب، أو نقص عن الممدود الذي هو أزْيَدُ لفظًا؟

وأمّا الممدود، فكلّ اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف، وقد احتاط بعضهم، فقال: كلّ اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف زائدة، وذلك قَيْدٌ زائدٌ في الحقيقة، فإنّ الألف التي تكون قبل الهمزة في الممدود على ضربين: أحدهما أن تكون منقلبة عن واو أو ياء، وهو عينٌ، والآخر أن تكون زائدة غير منقلبة. فالأوّل ـ وهو قليل ـ قولهم: «ماءٌ»، و«شاءٌ»، و«آءٌ»، و«راءٌ»، لضربَين من النبت، الواحدةُ «آءَةٌ»، و«راءَةٌ». وقال بعضهم في «رُؤْيَةٍ»: «رَاءَةٌ». فهذا أجرى الألف الأصليّة مجرى الزائدة، فقلب الياءَ بعدها همزةً، كما قلب في «رِدَاءٍ» لاجتماعهما في أنّهما ليسا من الأصل.

وأمّا كونها زائدة ـ وهو الأكثر ـ فهو على ثلاثة أضرب، منه ما همزته أصليّة، نحوُ: «قِثّاءٍ»، و«حِنّاءٍ»، و«قُرّاءٍ» الهمزة في هذه ونحوها أصل، والألف قبلها زائدة، لقولهم: «أقْثَأتِ الأرضُ»، و«أرضٌ مَقْثَأةٌ، ومَقْثُؤَةٌ» إذا كثُر القُثّاء فيها، وقولهِم: «حَنَّأْتُ يَدِي»، و«قرأتُ القُرْآن». ومنه ما همزته منقلبة، وذلك على ضربين: أحدهما أن تكون منقلبة عن حرف أصليّ، فالهمزةُ في «كِساءٍ» بدل من الواو؛ لأنّه من «الكُسْوة»، وهي في «رِداءٍ» من الياء لقولهم: «هو حسن الرِّدْيَةِ». والثاني: أن تكون منقلبة عن زائدة[٢]، وهو على ضربين: منصرف، وغير منصرف، فالمنصرف: ما كانت همزته للإلحاق، نحوُ: «حِرْباءٍ»، و«زِيزاءٍ»، وهذا ونحوه ملحق بـ«سِرْداحٍ»، و«شِمْلالٍ»، وأصلُ الهمزة فيه الياء. ألا ترى أنّهم لمّا أنّثوا نحوَ هذا بالهاء؛ ظهرت الياء التي هي الأصل. وغير المنصرف نحو: «حَمْراءَ»، و«صَفْراءَ»، وبابه الهمزة فيه بدل من ألف التأنيث في نحو «حُبْلَى»، و«عَطْشَى».

والمراد هٰهنا معرفةُ الممدود والمقصور، والفرقِ بينهما، دون أحكامهما في الإعراب. وذلك على ضربين: ضربٌ منه يُدْرَك قياسًا، وضرب منه يدرك سَماعًا، فأمّا الذي يدرك قياسًا فهو ما له نظيرٌ من الصحيح يُعتبر به.

فإن كان قبل آخره ألف زائدة، كان في المعتلّ ممدودًا. وإن كان قبل آخره فتحةٌ. كان

= وجملة «أنت التي»: بحسب الواو. وجملة «حببت»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لم تدرِ» جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عنيت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لم أرد»: معطوفة عليها. وجملة «شر النساء البحاتر»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «قصيرة» بمعنى مقصورة على الحجال.

(١) النساء: ١٠١.
(٢) أي: عن حرف زائد.

في المعتلّ مقصورًا. مثالُ ذلك أنّك تقول: «أعْطَى إعطاءً»، و«زيدٌ مُعْطًى»، فتمدّ المقصور؛ لأن نظيره من الصحيح «أحْسَنَ إحسانًا» وتقصر المفعول؛ لأن نظيره من الصحيح «مُحْسَنٌ إليه»، فهذا وأشباهه هو الأصل المعتمَدُ عليه، وما لم يكن له نظيرٌ، فهو من باب المسموع.

فصل
[الأسماء المقصورة]

قال صاحب الكتاب: **فأسماءُ المَفَاعِيل ممّا اعتلّ آخرُه من الثلاثيّ المزيد فيه والرباعيّ، نحوُ: «مُعْطًى»، و«مُشْتَرًى»، و«مُسَلْقًى»، مقصوراتٌ لكونِ نظائرهنّ مفتوحاتِ ما قبل الأواخر، كـ«مُخْرَجٍ»، و«مُشْتَرَكٍ»، و«مُدَحْرَجٍ»، ومن ذلك نحوُ: «مَغْزًى»، و«مَلْهًى» لقولك: «مَخْرَجٍ»، و«مَدْخَلٍ» ونحوُ «العَشَا»، و«الصَّدَى»، و«الطَّوَى»؛ لأنّ نظائرَها «الحَوَلُ»، و«الفَرَقِ» و«العَطَشِ».**

* * *

قال الشارح: إنّما قدّم الكلامَ على المقصور من حيث كان أصلاً، والممدود فرعٌ، ولذلك يجوز قصر الممدود في الشعر، ولا يجوز مدّ المقصور عندنا، لأنّ في قصر الممدود حذفَ زائدٍ وردًّا إلى أصله، وليس في مدّ المقصور ردٌّ إلى أصل. فممّا يُعرَف به المقصور من جهة القياس ما كان من أسماء المفعول الذي زاد فعلُه على ثلاثة أحرف، وكان اللام منه ياء أو واوًا، وذلك، نحو: «مُعْطًى»، و«مُرْسًى» فهذا نظير «مُكْرَم»، و«مُخْرَجٍ»، فكما أن الراء من «مكرم» تلي الميم التي هي آخِرُ الكلمة، ولامُ الفعل، كذا السين من «مُرْسًى» تلي آخر الكلمة، وهي في موضع حركة، وقبلها فتحة، فتُقلَب ألفًا، ومثل ذلك قولهم: «جَعْبَيْتُه»، و«سَلْقَيْتُه»، فهو «مُجَعْبًى»، و«مُسَلْقًى»، فكما أنّ «جعبيتُه» بمنزلة «دَحْرَجْتُه»، فكذلك «مُسَلْقًى» بمنزلة «مُدَحْرَجٍ».

ومن ذلك أسماء الزمان والمكان والمصادر، نحو: «المَغْنَى»، و«المَغْزَى»، و«المَلْهَى»، و«المَرْمَى»، و«المَرْسَى»، فهذا بمنزلة «المَذْهَب»، و«المَدْخَل»، و«المَضْرَب»، ولفظُ المكان والمصدرِ ممّا كان ماضيه على أربعة أحرف كلفظ المفعول به، وذلك نحو: «أرْسَى اللّهُ الجَبَلَ فهو مُرْسًى»، كقولك: «دحرجتُ الحجر فهو مُدَحْرَجٌ»، وقوله تعالى: ﴿ٱرْكَبُواْ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾(١) وهما مصدران بمنزلة «إجرائها»، و«إرسائها».

ومن ذلك ما كان مصدرًا لـ«فَعِلَ يَفْعَلُ» والحرف الثالث منه ياءٌ أو واوٌ، واسمُ الفاعل منه على «فَعِلٍ»، أو «أفْعَلَ»، أو «فَعْلانَ» وذلك نحو: «العَشَا»، و«الصَّدَى»،

---

(١) هود: ٤١.

و«الطَّوَى»، فـ«العشا» مصدرُ «عَشِيَ يَعْشَى عَشًا فهو أعْشَى»، وهو الذي لا يُبْصِر في الليل، ويبصر في النهار، و«الصَّدَى» مصدر «صَدِيَ يَصْدَى صدًا، فهو صَدٍ، وصادٍ»، إذا عطش، و«الطَّوَى» مصدر «طَوى يَطْوَى طَوًى فهو طَيّانٌ»، إذا جاع. قال [من الكامل]:

٨٦٥ـ باتَ الحُوَيْرِثُ والكِلابُ تَشُمُّهُ وغَدَا بأسْمَرَ كالهِلال من الطَّوَى

ومثله «الغَوَى» مصدر «غَوِيَ الفصيلُ يغوي غَوًى»، و«كَرًى» و«هَوًى»، فهذه المصادر كـ«الكَسَل» في مصدر «كَسِلَ كَسَلاً فهو كَسِلٌ»، و«الفَرَق» في مصدر «فَرِقَ فَرَقًا فهو فَرِقٌ» و«عَطِشَ عَطَشًا»، و«حَوِلَ حَوَلاً».

والمراد بقوله: «لكون نظائرهنّ مفتوحاتٍ ما قبل الأواخر» يريد أن يكون الفعل على عدّة أفعال هذه المصادر ووزانها، فكما أنَّ «الفَرَق» ونحوها على ثلاثة أحرف، كلُّها أُصولٌ، فكذلك «الكرى»، و«الطوى»، ونحوهما ممّا ذكر على هذه العدّة والزنة، إلاّ أنّه يقع الحرف الثالث الذي هو ياءٌ أو واوٌ في موضعِ حركة، وقبلها فتحةٌ، فتنقلب ألفًا.

* * *

قال صاحب الكتاب: **و«الغَراءُ» في مصدرِ «غَرِيَ فهو غَرٍ» شاذٌ، هكذا أثبته سيبويه**[1]**، وعن الفرّاء مثلُه، والأصمعيُّ يقصره. ومن ذلك جمعُ «فُعْلَة» و«فِعْلَة»، نحوُ: «عُرًى»، و«جِزًى» في «عُرْوَة»، و«جِزْيَة».**

* * *

قال الشارح: قالوا: «غَرِيَ بالشيء يَغْرَى به» إذا أُولِعَ به، فهو «غَرٍ غَرًا وغَراءً»،

---

٨٦٥ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة والمعنى: الحويرث: تصغير للحارث. الأسمر: الرمح، ولعله أراد به حصانًا. الطوى: الجوع. أراد أن الحارث قد بات جريحًا تشمّه الكلاب، ثم صار على فرس جائع ضامر البطن كالهلال.

الإعراب: **«بات»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«الحويرث»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«والكلاب»**: الواو: حالية، «الكلاب»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«تشمّه»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«وغدا»**: الواو: حرف عطف، «غدا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«بأسمر»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«غدا»، و«أسمر» مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. **«كالهلال»**: جارّ ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لأسمر. **«من الطوى»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«غدا».

وجملة «بات الحويرث»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «غدا». وجملة «الكلاب تشمّه»: في محلّ نصب حال. وجملة «تشمّه»: في محلّ رفع خبر «الكلاب».

والشاهد فيه قوله: «من الطوى» أي: من الجوع.

(١) الكتاب ٣/ ٥٣٨.

مقصورٌ وممدودٌ. فأمّا «الغَراء» فممدود، فهو شاذ بمنزلة «الظَّماء» من قولهم: «سنةٌ ظَمْياءُ»، بيّنةُ الظَّماء، جاء على «فَعالٍ» بمنزلة «الذَّهاب» و«البَداء»، والقياس فيهما القصر على حدّ نظائرهما. هكذا نقله سيبويه ممدودًا، وعليه الفرّاء، وخالف في ذلك الأصمعيُّ، ورواه مقصورًا. والقياسُ مع الأصمعيّ مع الرواية، فأمّا قول كُثَيِّر [من الطويل]:

٨٦٦- إذا قيل مَهْلاً فاضتِ العَيْنُ بالبُكا غِـراءً ومَـدَّتْـهـا مَـدامِـعُ نُـهَّـلُ

بكسر الغين، كأنّه جعله مصدر «غَارَى، يُغارِي غِراءً»، وهو «فَاعَلَ»، ومصدرُ «فَاعَلَ» يأتي على «فِعَالٍ»، مثلَ: «رَامَى يُرامِي رِماءً»، ومثله من الصحيح: «قاتَلَ قِتالاً».

وممّا يُعرَف به المقصور أن يكون جمعًا، وواحدُه على «فُعْلَةَ» مضمومَ الأوّل، أو «فِعْلَةَ» مكسور الأوّل، فإنّه إذا كان على هذا البناء، وأُريد جمعه على التكسير؛ فما كان منه على «فُعْلَةَ»، فإنّ جمعه على «فُعَلٍ» وما كان على «فِعْلَةَ» بالكسر؛ فجمعُه على «فِعَلٍ»، نحو: «عُرْوَةٍ»، و«عُرًى»، و«جِزْيَةٍ»، و«جِزًى»؛ لأنّ نظيرهما من الصحيح «ظُلْمَةٌ»، و«ظُلَمٌ»، و«كِسْرَةٌ»، و«كِسَرٌ»، ولذلك كان نظيرُهما من المعتلّ مقصورًا؛ لأنّه لمّا كان آخِرُه حرف علّة وقبله فتحةٌ، انقَلَبَ ألفًا، فاعرفه.

فصل
[الأسماء الممدودة]

قال صاحب الكتاب: و«**الإعْطاء**»، و«**الرِّماء**»، و«**الاشْتِراء**»، و«**الاحْبِنْطاء**»، **وما شاكَلَهنّ من المصادر ممدوداتٌ؛ لوقوع الألف قبل الأواخر في نظائرهنّ الصّحاحِ،**

---

٨٦٦ - **التخريج**: البيت لكثيّر عزّة في ديوانه ص٢٥٥؛ وأمالي القالي ١/ ٦٠؛ وسمط اللآلي ص٢٢٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٩٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٠٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٥٥.

اللغة: غراء: إلحاحًا. نهّل: غزيرة الدمع.

المعنى: يقول: إذا دعوت نفسي للتجلّد فاضت دموع العين إلحاحًا في تعذيبي، تساعدها المدامع بغزارة.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. «**قيل**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «**مهلاً**»: مفعول مطلق لفعل محذوف. «**فاضت**»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. «**العين**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**بالبكا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«فاض». «**غراء**»: مفعول مطلق منصوب. «**ومدّتها**»: الواو حرف عطف، «مدتها»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، و«ها» ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**مدامع**»: فاعل مرفوع. «**نهّل**»: نعت «مدامع» مرفوع بالضمّة.

وجملة «إذا قيل...»: الشرطية ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «قيل»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «مهلاً»: في محلّ رفع نائب فاعل. وجملة «فاضت العين»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «مدّتها مدامع»: معطوفة على «فاضت».

والشاهد فيه قوله: «غراء» حيث زعم ابن عصفور أنه مصدر «غري بالشيء» وأنّ مدّه شاذ وقياسه القصر، والرواية بكسر الغين، فهو من الفعل «غارى» ولذلك يكون مدّه قياسيًّا، مثل: قاتل قتالاً.

كقولك: «الإكرام»، و«الطِّلاب»، و«الافْتِتاح»، و«الاخرِنْجام».

***

قال الشارح: وممّا يُعلَم أنّه ممدود من جهة القياس ما وقعت ياؤه أو واوُه طرفًا بعد ألف زائدة، وذلك نحو: «الإعطاء»، و«الرِّماء»، فـ«الإعطاء» مصدر «أَعْطَيْتُ»، و«الرِّماء» مصدر «رَامَيْتُ»، و«أعطيت» بمنزلة «أَكْرَمْت»، و«راميت» بمنزلة «طالبت»، فكما تقول في مصدر الصحيح: «الإكرام»، و«الطِّلاب»، فتقع الميم من «الإكرام» والباء من «الطلاب» طرفًا بعد ألف زائدة، كذلك تقع الياء التي هي لام الكلمة في «أعطيت»، و«راميت» بعد ألف زائدة، فتنقلب همزةً، وكذلك «الاشتراء»، و«الارتماء»، لأنّهما بمنزلة «احتقار»، و«افتتاح». ومن ذلك «الاحبِنْطاء»، و«الاسلِنْقاء»؛ لأنّهما بمنزلة «الاحرنجام».

***

قال صاحب الكتاب: **وكذلك «العُواء»، و«الثُّغاء»، و«الرُّغاء»، وما كان صوتًا لقولك: «النُّباح»، و«الصُّراخ»، و«الصُّياح». وقال الخليل[1]: مدّوا «البُكاء» على ذا، والذين قصروه جعلوه كالحَزَن، والعِلاجُ كالصوت، نحو: «النُّزاء»، ونظيرُه «القُماص». ومن ذلك ما جُمع على «أَفْعِلَة»، نحو: «قَباءٍ»، و«أَقْبِيَةٍ»، و«كِساءٍ»، و«أَكْسِيَة»، لقولك: «قَذالٌ»، و«أَقْذِلة»، و«حِمارٌ»، و«أَحْمِرة»، وقوله [من البسيط]:**

٨٦٧ـ في ليلةٍ من جُمادَى ذاتِ أَنْدِيَةٍ ... [لا يُبْصِرُ الكَلْبُ مِنْ ظَلْمائِها الطُّنُبا]

في الشذوذ كـ«أَنْجِدة» في جمعِ «نَجْدٍ».

***

(١) الكتاب ٣/ ٥٤٠.

٨٦٧ ـ **التخريج**: البيت لمرّة بن محكان في الأغاني ٣١٨/٣؛ والخصائص ٣/ ٥٢، ٣/ ٢٣٧؛ وسر صناعة الإعراب ص٦٢٠؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٩٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٥٦٣؛ ولسان العرب ٣١٨/١٥ (ندى)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥١٠؛ والمقتضب ٣/ ٨١؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ص٣٢٩؛ ولسان العرب ١١/ ٢٦٨ (رجل).

اللغة: جمادى: من الأشهر العربيّة. الأندية: ج الندى، وهو البلل. الطنب: ج الأطناب، وهو الحبل الذي تشدّ به الخيمة.

الإعراب: **«في ليلة»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «ضمّي» في بيت سابق. **«من جمادى»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «ليلة». **«ذات»**: نعت «ليلة» مجرور بالكسرة، وهو مضاف. **«أندية»**: مضاف إليه مجرور. **«لا»**: حرف نفي. **«يبصر»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. **«الكلب»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«من ظلمائها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يبصر»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«الطنبا»**: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

وجملة «لا يبصر...»: في محل جرّ نعت «ليلة».

والشاهد فيه قوله: «أندية»، فإنه جمع «ندى» على غير قياس، والجمع القياسي لـ «ندى» هو «أنداء».

قال الشارح: وممّا يُعلَم به أنّه ممدود أن تجد المصدرَ مضمومَ الأوّل، ويكون للصوت، نحو: «العُواء» وهو مصدر «عَوَى الكلبُ عُواءً»، و«الثُّغاء» وهو صوت الشاء والمَعْز، يقال: «ثغَتْ تَثْغُو ثُغاءً» إذا صاحت، و«الدُّعاء» مصدر «دَعَا يَدْعُو دُعاءً». ومنه «الرُّغاء»، وهو صوت ذات الخُفّ، يقال: «رَغَا البعير يَرْغُو رغاءً»، إذا ضجّ. و«الزُّقاء»، وهو الصُّياح، وقياسُه من الصحيح «الصُّراخ»، و«النُّباح» و«البُغام»، و«الضُّباح»، وهو كثير.

و«البُكاء» يُمَدّ ويُقصَر، فمن مدّه ذهب به مذهبَ الأصوات، ومن قصر جعله كالحَزَن، ولم يذهب به مذهب الصوت، وقياسُ القصر ضعيف، لأنّه لم يأت من المصادر على «فُعَلٍ» إلّا «الهُدَى»، و«السُّرَى». ويكون العلاج كذلك، نحو: «النُّزاء»؛ لأنّ نظيره «القُماص»، والنُّزاء كالوُثُوب، و«القُماص» من «قَمَصَ البعير»، وهو كالجَمْز.

وممّا يعلم به أن واحده ممدود، ما كان في الجمع على مثال «أَفعِلَة»، نحو: «قَباءٍ»، و«أَقْبِيَةٍ»، و«رِشاءٍ»، و«أَرْشِيَةٍ»، كما أن واحد «الأَقْذِلَةِ» «قَذالٌ»، فدلّ «أَفعِلَةُ» على مدّ الواحد؛ لأنّ «أفعلة» إنّما هو جمع «فَعالٍ» أو «فِعالٍ»، أو «فُعالٍ»، كقولك: «قَذالٌ»، و«أَقْذِلَةٌ»، و«حِمارٌ»، و«أَحْمِرَةٌ»، و«غُرابٌ»، و«أَغْرِبَةٌ».

فأمّا «نَدًى»، و«أَنْدِيَةٌ» فشاذٌ فيما ذكره سيبويه[1]، كأنّهم جمعوا ما لم يُستعمل واحده، كما أن «حَرائِرَ»، و«كَنائِنَ»، في جمع «حُرَّةٍ»، و«كَنَّةٍ» كذلك. ومثله «مَلامِحُ»، و«مَشابِهُ»، و«مَذاكِيرُ». وقيل: إنّهم نزّلوا الفتحة منزلة الألف، فصار «نداء» كـ«قَذال»، فجمعوه جمعه، كما نزّلوا الألف في «كِساءٍ»، و«رِداءٍ» منزلة الفتحة، فأعلّوا الواو والياء ألفَيْن، كما يفعلون في «باب»، و«ناب». وقال بعضهم: جُمِعَ «نَدًى» على «نِداءٍ» كما قالوا: «جَمَلٌ»، و«جِمالٌ»، و«جَبَلٌ»، و«جِبالٌ»، ثمّ جمع «فِعالٌ» على «أَفْعِلَةٌ»، فيكون «أندية» جمعَ جمع. وقول صاحب الكتاب هو في الشذوذ كـ«أَنْجِدَةٍ» في جمع «نَجْدٍ»، والنجد ما ارتفع من الأرض. ومنه قوله [من البسيط]:

٨٦٨ـ يَغْدُو أَمامَهُمُ في كلّ مَرْبَأَةٍ طَلّاعُ أَنْجِدَةٍ في كَشْحِهِ هَضَمُ

(١) الكتاب ٣/ ٥٤١.

٨٦٨ ـ **التخريج**: البيت لزياد بن منقذ في لسان العرب ٣/ ٤١٤ (نجد)؛ وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٨١٩.

اللغة والمعنى: المربأة: مكان عالٍ تُراقب الأعداء منه. الأنجدة: جمع نجد وهو المكان المرتفع. الكشح: الجانب ما بين الخاصرة والضلوع. الهضم: الخفّة.

أراد: إنه طليعتهم في مراقبة الأعداء والخصوم، لا يهاب اقتحام المخاطر، وهو خفيف الخصر لا مترهّل البطن.

الإعراب: **«يغدو»**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرّة على الواو للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازًا =

فقال بعضهم: هو من الجموع الشاذَّة التي جاءت على غير لفظ الواحد، وقال بعضهم: جُمع «نَجْدٌ» على «نُجُودٍ»، ثمّ جمع الجمع على «أَنْجِدَةٍ» نحو: «عُمُودٍ»، و«أَعْمِدَةٍ». فأمّا البيت الذي أنشده، وهو [من البسيط]:

في ليلة من جمادى... الخ

وقبله:

يا رَبَّةَ البَيْتِ قُومي غيرَ صاغِرَةٍ ضُمّي إليكِ رِحالَ القَوْمِ والقُرُبَا

الشعر لمُرَّةَ بن مَحْكانَ التميميّ من شعراء الحَماسة، والشاهد فيه جمع «نَدًى» على «أندية»؛ يصف إكرامه الضيفَ وأمْرَه مَن عنده بالقيام بأمر الضيف، وإحراز رحالهم ومتاعِهم. والقِرابُ: وعاءٌ يكون فيه السيف بغِلافه وحمائله. ويصف بَرْدَ تلك الليلة، وخصّ «جمادى» لأن الشتاء عندهم «جُمادَى»، لجمود الماء فيه. وفي درعيّات أبي العلاء [من الطويل]:

٨٦٩ـ كمُغْتَسِلٍ أَعْلَى جُمادَى ببارِدٍ [وما سجلُ ماءٍ حين يفرغ سَائحُ]

= تقديره: هو. «أمامهم»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «يغدو»، و«هم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «في كلّ»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ(يغدو). «مربأة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «طلاع»: خبر لمبتدأ محذوف، بتقدير: هو طلاّع، مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «أنجدة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «في كشحه»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف، أو هما الخبر، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «هضمُ»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة.

وجملة «يغدو»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هو طلاع»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك جملة «في كشحه هضم».

والشاهد فيه قوله: «طلاع أنجدة» جمع تكسير للنجد وهو ما ارتفع من الأرض، وقيل بل هو جمع الجمع، وأن جمع «نجد»: نجود.

٨٦٩ ـ **التخريج:** البيت لأبي العلاء المعري في سقط الزند ص٣٠٦.

اللغة والمعنى: أعلى جمادى: أوّل شهر جمادى. السجل: الدلو الكبير. السائح: الصائم الملازم للمساجد، والمتنقّل في البلاد.

شبهه بمغتسل في أول البرد، أراق دلوًا كبيرًا من الماء بعدما أنهى صيامه.

الإعراب: «كمغتسل»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني في محلّ رفع مبتدأ، وهو مضاف، «مغتسل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أعلى»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بفتحة مقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف متعلق بـ«مغتسل». «جمادى»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذّر. «ببارِدٍ»: جارّ ومجرور متعلّقان باسم الفاعل «مغتسل». «وما»: الواو: حرف استئناف، «ما»: حرف استفهام مبني في محلّ رفع مبتدأ. «سجل»: خبر مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «ماء»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «حين»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ«سجل». «يفرغ»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «سائح»: فاعل مرفوع بالضمّة. =

ومن الممدود ما كان جمعًا لِـ«فَعْلَة»، و«فِعْلَة»، و«فُعْلَة». قالوا: «صَعْوَةٌ»، و«صِعاءٌ» بالمدّ، والصعوةُ: طائر صغير، ويجمع على «صَعْوٍ»، و«صِعاءٍ»، وقالوا: «رِكْوَةٌ»، و«رِكاءٌ» وهي التي للماء، وفي المثل: «صارت القَوْسُ رَكْوَةً»[1]. وروى أبو إسحاق الزياديّ أن أبا الحسن كان يقول في «كُوَّةٍ»، وهي ثَقْبٌ في البيت: «كُوًى» بالقصر. قال: وهو شاذٌ كـ«بَذْرَةٍ» و«بِدَرٍ».

وقالوا: «كِواءٌ» أيضًا بالمدّ بمنزلة «قَصْعَةٍ»، و«قِصاعٍ». فكما أن العين التي هي لامٌ في «قصعة» واقعةٌ بعد ألف، كذلك الواو والياء إذا وقَعتا بعد مدّة الألف، انقلبتا همزة، فصارت الكلمة ممدودة، ومثل ذلك: «لَهاةٌ»، و«لِهَاءٌ»، واللهاة: الهَنَة المُطْبِقة في أقصى الفم، يقال: «لَهاةٌ»، و«لَهاءٌ»، كـ«أضاة»، و«أضاءٍ»، و«لِهاءٌ» كـ«رَقَبَةٍ»، و«رِقابٍ». وقيل: «اللِّهاء» بالمدّ جمع «لَهاءٍ» كـ«أضاءٍ»، و«إضاءٍ». قال الشاعر [من الرجز]:

٨٧٠- يا لكَ مِن تَمْرٍ ومِن شِيشاءِ ... يَنْشَبُ في المَسْعَلِ واللَّهاءِ

وقيل: القياس «لَهًى» مقصورًا، والمدُّ ضرورةٌ، ذكره الجَوْهريّ. فاعرفه.

= وجملة «كمغتسل»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما سجل»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يفرغ سائح»: في محلّ جرّ مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «أعلى جمادى» أي أوّل شهر جمادى، وهو شهر البرد عندهم.

(١) ورد المثل في تمثال الأمثال ٢/ ٤٧٠؛ واللسان ١٤/ ٢٣٤ (ركا). وهو يُضرب في الإدبار وانقلاب الأمور.

٨٧٠ - **التخريج**: الرجز لأبي مقدام الراجز في سمط اللآلي ص٨٧٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٥٩، وله أو لأعرابي من أهل البادية في الدرر ٦/ ٢٢٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٠٧؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٧٤٦؛ والخصائص ٢/ ٢٣١، ٣١٨؛ ولسان العرب ٣/ ١٤١ (حدد)، ٦/ ٣١١ (شيش)، ٢/ ٢٦٢ (لها)؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧.

اللغة: الشيشاء: نوع من التمر لا يشتدّ نواه. ينشب: يعلق. اللهاء: ج اللهاة، وهي اللحمة المشرفة على الحلق في أقصى سقف الفم.

الإعراب: «**يا**»: حرف تنبيه. «**لك**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ المحذوف تقديره «شيء». «**من تمر**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من الكاف في «لك»، أو «من»: حرف جرّ زائد، «تمر»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ مؤخر وخبره شبه الجملة من الجار والمجرور «لك». «**ومن شيشاء**»: الواو حرف عطف، «من شيشاء»: معطوف على «من تمر». «**ينشب**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «**في المسعل**»: جار ومجرور متعلقان بـ«ينشب». «**واللهاء**»: معطوف على «المسعل».

وجملة المبتدأ والخبر لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة: «ينشب» في محل جرّ نعت «شيشاء».

والشاهد فيه قوله: «واللهاء» حيث مدّه للضرورة الشعريّة، والأصل «اللها».

فصل
[المقصور والممدود السماعيّ]

قال صاحب الكتاب: **وأمّا السماعيّ، فنحوُ: «الرَّجا»، و«الرَّحَى»، و«الخَفاءِ»، و«الإباءِ»، وما أشبه ذلك ممّا ليس فيه إلى القياس سبيلٌ.**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم الكلام على ما يُعلَم قصره ومدّه من جهة القياس؛ وأمّا ما يعلم من جهة السَّماع، ولا يعلم بالمَقاييس، فنحو: «الرَّجَا»، و«الرَّحَى»، و«الطَّوَى»، و«النَّوَى»، وكذلك «الخَفاء» ممدود من قولهم: «خَفِيَ الأمرُ عليه خَفاءً»، ومنه «بَرِحَ الخَفاءُ»، أي: وضح. و«الإباء» ممدود أيضًا. فهذه مسموعٌ فيها القصر والمدّ، وليس للرأي فيها مَساغٌ، لأنّها ليست بأن تكون كـ«حَجَرٍ» و«جَمَلٍ» أَوْلَى من أن تكون كـ«حِمارٍ»، و«قَذالٍ»، فاعرفه.

ومن أصناف الاسم

الأسماء المتّصلة بالأفعال

فصل

[تعداد الأسماء المتصلة بالأسماء]

قال صاحب الكتاب: **وهي ثمانيةُ أسماء: المصدرُ، اسمُ الفاعل، اسمُ المفعول، الصفةُ المشبَّهةُ، اسمُ التفضيل، اسما الزمان والمكان، اسمُ الآلة.**

* * *

قال الشارح: يريد بقوله: «المتّصلة بالأفعال» تعلُّقها بها من جهة الاشتقاق، وأنّ فيها حروف الفعل، فكان بينهما تعلّق واتّصالٌ من جهة اللفظ، إذ كانت تنزع إلى أصل واحد، وليس المراد أنّها مشتقّة من الأفعال، وهذا الاتّصال والتعلّق على ضربين:

أحدهما: أن لا يطّرِد كـ«القُرْبَة» من «القُرْب»، ألا ترى أنّه لا يقال لكلّ ما يقرب «قربة»، وكـ«الخابئة» من «الخَبْء»، ولا يقال لكلّ ما يَخْبأ: «خابئة»، بل اختصّت ببعض المسمّين للفرق؟ ومثل ذلك قولهم: «عِدْلٌ» لما يعادل من المتاع، و«عَدِيلٌ»: لا يقال إلاّ لما يعادل من الأَناسيّ، فرقوا بين البناءين ليفرقوا بين المتاع وغيره، فالأصل واحدٌ، والبناءان مختلفان، وذلك كثير.

والثاني: ما هو المطّرد، وهو ما ذكره من الأسماء الثمانية، ألا تراه عامًّا لكلّ موصوف، وكلّ زمان ومكان، ونحوها.

المصدر

فصل

[أبنية مصدر الفعل الثلاثي المجرد]

قال صاحب الكتاب: **أبنيتُه في الثلاثيّ المجرَّد كثيرةٌ مختلفةٌ، يرتقي ما ذكره سيبويه منها إلى اثنين وثلاثين بناء، وهي «فَعْلٌ»، «فِعْل»، «فُعْل»، «فَعْلَةٌ»، «فِعْلَة»، «فُعْلة»، «فَعْلَى»، «فِعْلَى»، «فُعْلَى»، «فَعْلانُ»، «فِعْلان»، «فُعْلان»، «فَعَلان»، «فَعَلٌ»، «فَعِلٌ»، «فِعَلٌ»، «فُعَلٌ»، «فَعَلَةٌ»، «فَعِلةٌ»، «فعالٌ»، «فِعَالٌ»، «فُعَالٌ»، «فَعالةٌ»، «فِعالةٌ»، «فُعُولٌ»، «فَعُولٌ»، «فَعِيلٌ»، «فُعُولَةٌ»، «مَفعَلٌ»، «مَفعِلٌ»، «مَفعَلَةٌ»، «مَفعِلة»، وذلك نحو: «قَتْلٍ»، و«فِسْق»، و«شُغْل»، و«رَحْمَةٍ»، و«نِشْدة»، و«كُدْرة»، و«دَعْوَى»، و«ذِكْرَى»، و«بُشْرَى»، و«لَيَّانٍ»، و«حِرْمان»، و«غُفْران»، و«نَزَوان»، و«طَلَبٍ»، و«خَنِق»، و«صِغَر»، و«هُدًى»، و«غَلَبَةٍ»، و«سَرِقة»، و«ذَهابٍ»، و«صِراف»، و«سُؤال»، و«زَهادةٍ»، و«دِراية»، و«دُخُولٍ»، و«قَبول»، و«وَجِيف»، و«صُهُوبَةٍ»، و«مَدْخَلٍ»، و«مَرْجِع»، و«مَسْعاةٍ»، و«مَحْمِدة».**

* * *

قال الشارح: من ذلك المصدر، وإنّما سمّي مصدرًا لأن الأفعال صدرت عنه، أي: أُخذت منه، كمصدر الإبل للمكان الذي تَرِده ثمّ تصدُر عنه، وذلك أحدُ ما يحتجّ به أهلُ البصرة في كون المصدر أصلاً للفعل، وقد تقدّم الكلام عليه والخلافُ فيه. وإنّما نذكر أبنية المصادر المَقِيسَ منها، وغيرَ المقيس. وإنّما قدّم الكلامَ عليه لأنّه الأصل، وما عداه من الأمثلة مأخوذ منه، ولذلك لم تجر المصادرُ على سَنَن واحد، كمجيء أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين ونحوهما من المشتقّات، بل اختلفت اختلافَ سائر أسماء الأجناس. ولمّا جرت مجرى الأسماء؛ كان حكمها حكم اللغة التي تُحْفَظ حِفْظًا، ولا يقاس عليها، فمن ذلك أبنية مصادر الأفعال الثلاثيّة المجرّدة من الزيادة، وهي كثيرة مختلفة.

والأفعالُ ثلاثةُ أبنية: «فَعَلَ»، «يَفْعِلُ»، كـ«ضَرَبَ»، «يضرب»؛ و«فَعَلَ»، «يَفْعُلُ»، كـ«قَتَل»، «يَقْتُلُ»، و«فَعِلَ»، «يَفْعَلُ»، كـ«عَلِم»، «يَعْلَمُ»، و«فَعُلَ»، «يَفْعُلُ» كـ«شَرُف»، «يَشْرُفُ». ولم يأت «فَعَلَ»، «يَفْعَلُ» بالفتح إلّا فيما كان عينه أو لامه حرفًا من حروف الحلق، نحو: «ذَهَبَ»، «يَذْهَبُ»، و«جَبَهَ»، «يَجْبَهُ». وقد استوفينا الكلام على أبنية الأفعال في كتابنا شرح تصريف المُلوكيّ.

والغالب على ما كان من هذه الأفعال متعدّيًا أن يكون مصدره «فَعْلاً»، والاسم منه «فاعِلاً»؛ فأمّا «فَعَلَ» «يَفْعِلُ»، فنحو: «ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا فهو ضاربٌ»، و«حَبَسَ يحبِسُ حَبْسًا فهو حابسٌ»؛ و«فَعِلَ يَفْعَلُ»، نحو: لَحِسه يَلْحَسُه لَحْسًا، فهو لاحسٌ، ولقمه يلقمه لَقْمًا، فهو لاقمٌ. الأصل في جميعها هذا، لكنّها اختلفت أبنيتها كما تختلف أبنية سائر الأسماء، ونحن نذكر ما جاء من ذلك في كلّ ضرب منها.

الضرب الأوّل من الأفعال: ما كان على «فَعَلَ»، «يَفْعِلُ»، ويجيء على أربعة عشرَ بناءً: «فَعْلٌ»، نحو: ضرب يضرب ضَرْبًا، وهو الأصل، وعليه القياس، و«فِعْلٌ» قالوا: «عَدَلَ الشيء يَعْدِلُه عِدْلاً» إذا ماثله؛ و«فَعَلٌ» بفتح الفاء والعين، قالوا: «سَرَقَ يَسْرِقُ سَرَقًا» بالتحريك، كأنّهم حملوه على «العَمَل»، وقالوا فيه: «سَرِقَةٌ»، جاءوا به على «فَعِلَة» كـ«القَطِنَة»، وقالوا: «غَلَبَ يَغْلِبُ غَلَبًا» جعلوه كـ«السَّرَق»، و«غَلَبَة»، و«غُلُبَّة» أيضًا، قال [من الكامل]:

٨٧١ـ أَخَذُوا المَخاضَ من الفَصِيلِ غُلُبَّةً ظُلْمًا ويُكْتَبُ للأَمِيرِ أَفَيِّلَا

وجاء على «فَعِلٍ» أيضًا بكسر العين، قالوا: «كَذَبَ يَكْذِبُ كَذِبًا». وقالوا فيه: «الكِذاب». قال الشاعر [من مجزوء الكامل]:

٨٧٢ـ فَصَدَقْتُهُ وكَذَبْتُهُ والمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذابُهْ

---

٨٧١ ـ **التخريج**: البيت للراعي النميري في ديوانه ص٢٤٢؛ وتذكرة النحاة ص٣١١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٦٠٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٣٦؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص٢٨٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٨.

اللغة: المخاض: النوق الحوامل. الفصيل: ولد الناقة فطم عن أمه. الغلبة: مصدر غلبه. أفيل: ولد الناقة ابن سبعة أشهر.

المعنى: يظلم الجباة، فيأخذون الإبل الحوامل، ويكتبون للأمير بأنهم عدلوا، وأخذوا صغارها.

الإعراب: **«أخذوا»**: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. **«المخاض»**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **«من الفصيل»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل أخذوا. **«غلبة»**: مفعول مطلق لفعل محذوف، منصوب بالفتحة الظاهرة، أو حال. **«ظلماً»**: حال منصوبة. **«ويكتب»**: الواو: عاطفة، و«يكتب»: فعل مضارع مبني للمجهول. **«للأمير»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل يكتب، ونائب الفاعل جملة مقدرة، والتقدير (يُكتب ما أخذ أفيلاً) فهذه الجملة نائب فاعل للفعل (يكتب). **«أفيلا»**: قيل إنه مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: يكتب أخذوا أفيلا.

وجملة «أخذوا المخاض»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يكتب» معطوفة على ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «غُلُبّة» حيث جاءت مصدر «غلب».

٨٧٢ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في شرح شواهد الإيضاح ص٦٠٦؛ ولسان العرب ١٠/ ١٩٣ (صدق)؛ ولم أقع عليه في ديوانه.

=

ومثله: «ضَرَبَ الفَحْلُ الناقةَ ضِرابًا»، كما قالوا: «نَكَحَها نِكاحًا»، والقياس «ضَرْبًا»، ولا يقولونه، كما لا يقولون: «نَكْحًا»؛ فأمّا «الكِذّاب» بالتشديد فهو مصدر «كَذَّبَ» «يُكذِّبُ». قال الله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾(١)؛ وقد جاء على «فِعْلَة»، قالوا: «حَمَيْتُ المريضَ حِمْيَةً»، وقالوا: «حَمَيْتُ المكان حِمايَةً»، وقالوا: «دَرَيْتُه دِرْيَةً» مثل «حميته حِمْيَةً»، و«دِرايَةً» مثل «حِمايَةٍ»؛ ومنها ما جاء على «فِعْلانَ»، قالوا: «حَرَمه حِرْمانًا»، و«وَجَدَ الشيءَ يَجِدُه وِجْدانًا»، و«عَرَفْته عِرْفانًا»؛ وقد جاء أيضًا على «فُعْلان» مضمومَ الفاء، قالوا: «غَفَرَ الله ذَنْبَه غُفرانًا»؛ وقد جاء على «فَعْلانَ» بفتح الفاء، قالوا: «لَوَيْته بدَيْنه لَيّانًا». قال الشاعر [من الطويل]:

تُطِيلِينَ لَيّانِي وأنتِ مَلِيئَةٌ وأُحْسِنُ يا ذاتَ الوِشاحِ التَّقاضِيَا(٢)

قال أبو العبّاس: «فَعْلانُ» بفتح الفاء لا يكون مصدراً، إنّما يجيء على «فِعْلانَ»، و«فُعْلانَ»، وهذا كثير في المصادر، نحو: «العِرْفان»، و«الوِجْدان»، فكان أصله «لِيّانًا» أو «لُيّانًا»، فاستثقلوا الكسرة والضمّة مع الياء المشدّدة، فعدلوا إلى الفتحة. وقد حكى أبو زيد عن بعض العرب: «لويته لِيّانًا» بالكسر، وهو شاهدٌ لِما قلناه. وقالوا: «هَدَيْته للدّين هُدًى»؛ وأمّا قولهم: «وَلَجْته وُلُوجًا»، فأصله: «ولجتُ فيه»، فهو غير متعدّ، فلذلك جاء مصدره على «فُعُول».

وأمّا الضرب الثاني: وهو «فَعَلَ» «يَفْعُلُ» بضمّ العين، فهو قريب من الأوّل في الاختلاف، من ذلك ما جاء على «فَعْلٍ»، وهو الأصل على ما تقدّم، قالوا: «قَتَلَه يَقْتُلُه قَتْلاً»، و«خَلَقَ يَخْلُقُ خَلْقًا»؛ وعلى «فَعَلٍ»، قالوا: «جَلَبَ يَجْلُبُ جَلَبًا»، و«طَلَبَ يَطْلُبُ طَلَبًا»؛ وعلى «فَعِلٍ» بكسر العين، قالوا: «خَنَقَه يَخْنُقُه خَنِقًا»؛ وعلى «فُعْلٍ» بضمّ الفاء وسكون العين، قالوا: «كَفَرَ يَكْفُرُ كُفْرًا»، و«شَكَرَ يَشْكُرُ شُكْرًا»؛ وعلى فِعْلٍ، نحو:

= **الشرح**: قلت له صدقًا مرّات، وكذبًا مرّات، وقد ينفع الإنسان أن يكذب أحيانًا.

الإعراب: **«فصدقته»**: الفاء: بحسب ما قبلها. «صدقته»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«وكذبته»**: الواو: حرف عطف، «كذبته»: يعرب إعراب «صدقته». **«والمرء»**: الواو: استئنافية، و«المرء»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«ينفعه»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«كذابه»**: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «فصدقته»: بحسب الفاء، وعطف عليها جملة «كذبته». وجملة «المرء ينفعه»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «ينفعه»: في محلّ رفع خبر.

والشاهد فيه قوله: «كذابه» مصدرًا للفعل كَذَبَ يكذِبُ.

(١) النبأ: ٢٨.

(٢) تقدم بالرقم ٥٣٣.

«القِيل»، و«الذِّكر»، مصدرَيْ «ذَكَرَ ذِكْرًا»، و«قَالَ قِيلاً». وجاء على «فِعْلَة»، قالوا: «نَشَدْتُ الضالّةَ نِشْدَةً»، أي: طلبتُها؛ وعلى «فِعالٍ»، قالوا: «كَتَبَ يَكْتُبُ كِتابًا»، و«حَجَبَ يَحْجُبُ حِجابًا»، وقالوا: «كَتْبًا» على القياس؛ وعلى «فُعْلانَ»، قالوا: «شَكَرَ شُكْرانًا»، و«كَفَرَ كُفْرانًا». قال الله تعالى: ﴿فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ﴾[1].

الضرب الثالث: وهو «فَعِلَ» «يَفْعَلُ»، قد جاء أيضًا على أبنية، منها «فَعْلٌ» وهو الأصل، قالوا: «حَمِدَه يَحْمَدُه حَمْدًا»، و«شَمَّهُ يَشَمُّه شَمًّا»؛ ومنها «فِعْلٌ»، نحو: «عَلِمَ عِلْمًا»، و«حَفِظَ حِفْظًا»؛ ومنها «فُعْلٌ» بضمّ الفاء، نحو: «شَرِبَه شُرْبًا»، و«شَغَلَه شُغْلاً»؛ ومنها «فَعَلٌ»، قالوا: «عَمِلَ عَمَلاً». قال سيبويه[2]: أجروه مجرى «الفَزَع»، لأنّ بناء فعلَيْهما واحد، فشُبِّه به، وذلك أن الباب في «فَعِلَ» الذي لا يتعدّى إذا كان فاعلُه يأتي على «فَعِلٍ» كـ«فَرِقَ يَفْرَقُ فَرَقًا» فهو «فَرِقٌ»، و«فَزِعَ يَفْزَعُ فَزَعًا» فهو «فَزِعٌ». شبّهوا ما يتعدّى بما لا يتعدّى، لأنّ بناءهما في الماضي والمضارع واحد.

ومنها «فَعْلَةٌ» كـ«رَحْمَةٍ»، و«زَحْمَةٍ»، و«لَقِيتُه لَقْيَةً»، ولا يراد به المرّة الواحدة، وقالوا فيه: «رَحَمَةٌ» جعلوه كـ«الغَلَبَة»؛ ومنها «فِعْلَةٌ»، قالوا: «خِلْتُه إخاله خِيلَةً»، و«خِفْتُه خِيفَةً»؛ ومنها «فِعالٌ» بكسر الفاء، قالوا: «سَفِدَ الذَّكَرُ الأنثى سِفادًا»: نَزَا عليها.

ومنها «فَعالٌ»، قالوا: «سَمِعْتُه سَماعًا»، جاء فيه «فَعالٌ» كما جاء فيه «فَعُولٌ»، وبابُهما غير المتعدّي؛ ومنها «فَعَلانُ»، قالوا: «غَشِيتُه غَشَيانًا»؛ ومنها «فُعُولٌ»، قالوا: «لَزِمَه لُزُومًا»، و«نَهِكَه نُهُوكًا».

فأمّا «فَعَلَ يَفْعَلُ» ممّا فيه حرفٌ من حروف الحَلْق، فعلى ثلاثة أبنية: منها «فَعالَةُ»، نحو: «نَصَحَ نَصاحَةً»؛ و«فِعالَةُ»، قالوا: «نَكَأْتُ القَرْحَةَ نِكايَةً»؛ ومنها «فَعالٌ»، قالوا: «ذَهَبَ ذَهابًا»؛ و«فُعالٌ»، قالوا: «سَأَلَ سُؤالاً». وقد جاءت مصادرُ فيما يتعدّى فعله مؤنّثة بالألف، نحو: «رَجَعْتُه رُجْعَى»، و«ذكرتُه ذِكْرَى»، وقالوا: «الدَّعْوَى»، فـ«الرُّجْعَى» بمعنى «الرجوع»، و«الذِّكْرَى» بمعنى «الذِّكْر»، و«الدَّعْوَى» بمعنى «الدُّعاء»، أنّثوا هذه المصادر بالألف كما أنّثوا كثيرًا منها بالهاء، نحو: «العِدَة»، و«الزِّنَة»، و«الجَلْسَة»، و«القَعْدَة». وقد يُطْلِقون «الدَّعْوَى» بمعنى ما يُدْعى به، والأصل المصدر، وإنّما جاء ما ذكرناه على حدّ قولهم: «ضَرْبُ الأمير» بمعنى مَضْرُوبه، و«نَسْجِ اليَمَن» بمعنى منسوجه، ومثل «الدعوى»: «الحُذْيا» و«البُقْيا»، أصلهما المصدر، وأُوقِعا على المفعول.

الضرب الثاني: من الثلاثيّ غيرُ المتعدّي، وتنقسم أبنيةُ فعله إلى انقسام أبنية المتعدّي، ويخُصّه «فَعُلَ»، «يَفعُلُ». وهذا البناء لا يكون في المتعدّي البتّة، ومن ذلك «فَعَلَ» «يَفعِلُ»، ولمصدره أربعةُ أبنية: «فُعُولٌ»، قالوا: «جَلَسَ يَجلِسُ جُلوسًا»، وهو

(١) الأنبياء: ٩٤.
(٢) الكتاب ٤/٦.

الكثير، وعليه القياس. وقد شبّهوه بالمتعدّي، فجاءت بعضُ مصادره على مصادر المتعدّي. قالوا: «حَلَفَ يَحْلِفُ حَلْفًا»، جاءوا به على «فَعْلٍ» حملوه على «السَّرْق» في المتعدّي. وقالوا: «عَجَزَ يَعْجِزُ عَجْزًا»، حملوه على الضَّرْب في المتعدّي، وقالوا: «سَرَى يَسْرِي سُرًى»، كما قالوا: «هُدًى»، وليس في المصادر ما هو على «فُعَلٍ» إلّا «الهُدى»، و«السُّرى».

وقد كثُر في الأصوات «فَعِيلٌ»، قالوا: «الصَّهِيل»، و«النَّهِيق»، و«الضَّجِيج». وقد يُتعاور «فَعِيلٌ»، و«فُعالٌ»، قالوا: «شَحَجَ البغل شَحِيجًا وشُحاجًا»، و«نَهَقَ البعير نَهِيقًا ونُهاقًا»، وهو كثير. اتّفقا في المصدر كما اتّفقا في الصفة من نحو «عَجِيبٍ»، و«عُجابٍ»، و«خَفِيفٍ»، و«خُفافٍ».

وأمّا «فَعَلَ يَفْعُلُ» بالضمّ، فهو في غير المتعدّي أكثر من «فَعَلَ» «يَفْعِلُ»، بالكسر، وله أبنيةٌ، منها «فُعُولٌ»، وهو الكثير والذي عليه القياس، نحو: «قَعَد يَقْعُد قُعُودًا» و«خرج يَخْرُج خروجًا»، ومنها «فَعَال»، وهو في الكثرة بعد «فُعُولٍ»، نحو: «نَبَتَ نَباتًا»، و«ثَبَتَ ثَباتًا وثُبُوتًا»، على القياس. وقد جاء فيه أيضًا «الفُعال» بالضمّ، كما جاء «الفُعُول» و«الفَعال»، قالوا: «عَطَسَ عُطاسًا»، و«نَعَسَ نُعاسًا». وكثُر «الفُعال» فيما كان صوتًا، نحو: «الصُّراخ»، و«النُّباح».

وقالوا: «سَكَتَ يَسْكُتُ سَكْتًا»، جاءوا به على «فَعْلٍ»، جعلوه كـ«القَتْل» في المتعدّي، وقالوا فيه أيضًا: «سُكُوتًا» على القياس، وقالوا: «المَكْث»، جاءوا به على «فَعْلٍ»، جعلوه كـ«القَبْح» في المتعدّي. وقالوا: «فَسَقَ يَفْسُقُ فِسْقًا»، جعلوه كـ«الذِّكْر» في المتعدّي. وقالوا: «عَمَرَ المَنْزِلُ عِمارَةً» جعلوه كـ«الشِّكايَة» و«القِصارَة» في المتعدّي. وأمّا «الحِجُّ» فذكره سيبويه[1] في المصادر، جعله كـ«الذِّكْر» في المتعدّي، وعن أبي زيد أن «الحَجّ» بالفتح المصدر، و«الحِجّ» بالكسر اسم الحاج، وأنشد [من الكامل]:

٨٧٣ـ وكأنّ عاقِبَةَ النُّشُورِ عليهِمِ حِجٌّ بأَسْفَلِ ذي المَجازِ نُزُولُ

(١) الكتاب ٤/ ١٠.

٨٧٣ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص١٠٤؛ والاشتقاق ص١٢٣؛ وجمهرة اللغة ص٨٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٦٠٩؛ ولسان العرب ٢/ ٢٢٦ (حجج).

اللغة والمعنى: النشور: العودة أحياءً من القبور. الحِج: الحاج. ذو المجاز: موضع. أراد أنهم سيحجون بعد مماتهم وعودتهم من القبور يوم القيامة.

الإعراب: **«وكأنّ»**: الواو: بحسب ما قبلها، «كأن»: حرف مشبّه بالفعل. **«عاقبة»**: اسم «كأنّ» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«النشور»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«عليهم»**: جارّ ومجرور متعلّقان باسم المفعول «النشور». **«حج»**: خبر «كأنّ» مرفوع بالضمّة. **«بأسفل»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالمصدر «نزول». **«ذي»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. =

ورواه الجوهريّ[١]: «حُجٌّ» بالضمّ، جعله جمع «حاجٌّ» كـ«عائِذٍ»، و«عُوذٌ».
وأمّا «فَعِلَ يَفعَلُ» في اللازم؛ فالباب فيه «فَعَلٌ»، قالوا: «غَضِبَ غَضَبًا»، و«بَطِرَ بَطَرًا»، و«أَشِرَ أَشَرًا»، هذا هو الكثير والمَقِيس، وقد يُخالِف كما خالف ما قبله، قالوا: «ضَحِكَ ضَحْكًا»، و«لَعِبَ لَعْبًا»، كما قالوا: «الخَلْف»، وقالوا: «شَبِعَ شِبَعًا»، و«الشِّبْع» بالإسكان اسمُ ما يُشبِع، ونظيرُ «الشِّبَع» قولهم: «رَوِيتُ من الماء رِيًا، ورَيًّا، ورِوًى»، و«رَضِيتُ عنه رِضًى».

وقالوا: «حَرِدَ يَحْرَدُ حَرْدًا»، وقولهم في الاسم منه: «حارِدٌ» يدلُّ أنّه مُسكَّن خرج عن بابِ «غَضِبَ غَضَبًا، فهو غَضْبانُ» بقولهم: «حارِدٌ».

وأمّا ما كان ممّا لا يتعدّى مختصًّا ببناء لا يشركه فيه المتعدّي، فهو «فَعُلَ»، وذلك لِما يكون خَصْلَةً في الشيء غير عَمَل، ولا عِلاج. ولمصدره أبنية ثلاثة يكثر فيها، وهي: «فَعَالٌ»، و«فَعَالَةٌ»، و«فُعْلٌ». فالأوّل «جَمُلَ جَمالاً»، و«بَهُوَ بَهاءً». والثاني: «قَبُحَ قَباحَةً»، و«بَهُوَ بَهاءَةً»، و«شَنُعَ شَناعَةً»، و«وَسُمَ وَسامَةً». والثالث: «حَسُنَ حُسْنًا»، و«نَبُلَ نُبْلاً».

و«فَعالَةُ» أكثر. وقد يجيء مصدره على «فَعْلٍ»، قالوا: «ظَرُفَ ظَرْفًا» جعلوه كـ«السَّكْت»، وعلى «فَعَلٍ»، قالوا: «شَرُفَ شَرَفًا»، شبّهوه بالـ«غَضَب»، و«البَطَر» لاشتراكها في عدم التعدّي، وقد جاء عل «فِعَلٍ»، قالوا: «عَظُمَ عِظَمًا»، و«صَغُرَ صِغَرًا»، و«كَبُرَ كِبَرًا»، جعلوه كـ«الشِّبَع». وقالوا: «قَبُحَ قُبُوحَةً»، و«سَهُلَ سُهُولَةً»، بنوه على «فُعُولَةً»، كما بنوه على «فَعَالَةً» كـ«القَباحَة»؛ وربّما جاء على «فَعْلَةٍ» قالوا: «كَثُرَ كَثْرَةً وكَثارَةً» على القياس. وقالوا: «كَدِرَ الماء كُدُورَةً»، و«كَدُرَ كَدَرًا»، و«كَدِرَ الطائرُ كُدْرَةً»: صار لونُه كُدْرَةً، وهي غُبْرَة.

وقد جاءت مصادرُ على مثال واحد في اللازم، وإن اختلفت أبنيةُ أفعالها لتقارُب معانيها، وذلك، نحو: «الغَلَيان»، و«النَّزَوان»، فـ«الغَلَيانُ» مصدرُ «غَلَى يَغْلِي» مثلِ «جَلَسَ يَجْلِسُ» في الصحيح، و«النَّزَوان» مصدر «نَزَا يَنْزُو» مثلِ «قَعَدَ يَقْعُدُ». فأبنية الأفعال مختلفةٌ، ومصادرها متّفقة على «فَعَلانَ»؛ وذلك لتقاربُ معانيها. وإنّما يكون ذلك لِما فيه اضطرابٌ وحركةٌ في ارتفاعٍ، نحو: «النَّقَزان»، و«النَّفَزان»، ومثله «العَسَلان»، و«الرَّتَكان»، وهما ضربان من العَدْوِ.

= **«المجاز»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«نزول»**: صفة «حج» مرفوعة بالضمّة.
وجملة «كأن...»: بحسب الواو.
والشاهد فيه قوله: «حِجّ» أراد بها اسم الحاج.

(١) الصحاح (حجج).

وأكثرُ ما يكون «الفَعَلان» في هذا الضرب ممّا فيه حركة واضطراب، ولا يجيء فعلُه متعدّيَ الفاعل إلّا أن يشُذّ شيء، نحو: «شَنِئْتُه شَنَآنًا»، ولا نعلمه جاء متعدّيًا إلّا في هذا الفعل، لا غيرُ، فجميع مصادر الثلاثيّ اثنان وسبعون مصدرًا، وجميع أبنيتها اثنان وثلاثون بناءً على ما ذكر.

والأصل منها فيما كان متعدّيًا «فَعْلٌ» بفتح الفاء وسكون العين، نحو: «ضَرْب»، و«قَتْل»، وعليه مَدارُ الباب، وما عداه ليس بأصل لاختلافه، وطريقُه أن يُحْفَظ حِفظًا، وإنّما قلنا ذلك: لكثرة «فَعْلٍ» في الثلاثيّ، واطّراده فيما كان متعدّيًا منه، والذي يدلّ على ذلك أنّك إذا أردت المرّة الواحدة، فإنّما ترجع إلى «فَعْلَة» على أيّ بناء كان الثلاثيّ، وذلك قولك: «ذهبت ذَهابًا»، ثمّ تقول: «ذهبت ذَهْبَةً واحدةً».

والأصل في غير المتعدّي «فُعُولٌ»، و«فَعَالٌ»، نحو: «قَعَدَ قُعُودًا»، و«خَرَجَ خُرُوجًا»، و«ثَبَتَ ثَباتًا»، و«نَبَت نَباتًا»، وما عداهما فليس بأصل، بل يحفظ، وذلك لكثرته، وكأنّهم جعلوا الزيادة في المصدر كالعوض من التعدّي؛ فأمّا «دَخَلْتُه دُخُولاً»، و«وَلَجْتُه وُلُوجًا»، فهما في الحقيقة غير متعدّيين، والمراد «دخلت فيه»، و«ولجت فيه» فحذف حرف الجرّ لكثرة الاستعمال، فاعرفه.

فصل
[أوزان المصدر من الثلاثي المزيد فيه والرباعي]

قال صاحب الكتاب: **ويُجْرَى في أكثرِ الثلاثيّ المَزيد فيه والرباعي على سَنَن واحد، وذلك قولك في «أَفْعَلَ»: «إفْعالٌ»، وفي «افْتَعَلَ»: «افْتِعال»، وفي «انْفَعَلَ»: «انْفِعال»، وفي «اسْتَفْعَلَ»: «اسْتِفْعال»، وفي «افْعَلَّ»، و«افْعَالَّ»: «افْعِلال»، و«افْعِيلال»، وفي «افْعَوَّلَ»: «افْعِوَّال»، وفي «افْعَوْعَلَ»: «افْعِيعال»، وفي «افْعَنْلَلَ»: «افْعِنْلال»، وفي «تَفاعَلَ»: «تَفاعُل»، وفي «افْعَلَلَّ»: «افْعِلّال». وقالوا في «فَعَّلَ»: «تَفْعِيلٌ»، و«تَفْعِلَةٌ»، وعن ناس من العرب «فِعّال». قالوا: «كلّمته كِلاّمًا» وفي التنزيل ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا﴾[1]، وفي «فاعَلَ»: «مفاعَلَةٌ»، و«فِعالٌ»، ومن قال: «كِلاّم» قال: «قيتال». وقال سيبويه[2] في «فِعال»: كأنّهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في «قِيتال» ونحوها، وقد قالوا: «مارَيْتُه مِرّاءً»، و«قاتَلْتُه قِتّالاً»، وفي: «تَفَعَّلَ»: «تَفَعُّل»، و«تِفِعّال»، فيمَن قال «كِلاّمٌ». قالوا: «تحمّلته تِحِمّالاً». وقال [من الطويل]:**

٨٧٤ـ ثلاثةُ أَحْبابٍ فحُبٌّ عَلاقَةٌ ... وحُبٌّ تِمِلاّقٌ وحُبٌّ هو القَتْلُ

---

(١) النبأ: ٢٨.
(٢) الكتاب ٤/ ٨١.

٨٧٤ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ١٠/ ٣٤٧ (ملق)؛ ومجالس ثعلب ١/ ٢٩.

وفي «فَعْلَلَ»: «فَعْلَلَةُ»، و«فِعْلالٌ». قال رُؤْبَةُ [من الرجز]:

٨٧٥ـ أَيَّـــمـــا سِـــرْهـــافِ

وقالوا في المُضاعَفِ: «قِلْقال»، و«زِلْزال» بالكسر والفتح، وفي «تَفَعْلَلَ»: «تَفَعْلُلٌ».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ ما جاوز من الأفعال الماضية ثلاثةَ أحرف، سواء كانت بزيادة، أو بغير زيادة، فإنّ مصادرها تجري على سَنَن لا يختلف، وقياسٍ واحد مطّرد في غالب الأمر وأكثره. وذلك لأنّ الفعل بها لا يختلف، والثلاثيّةُ مختلفةٌ أفعالُها الماضيةُ والمضارعةُ، فلاختلاف الثلاثيّة اختلفت مصادرها، ولعدم اختلافِ ما زاد منها على الثلاثة، جرت على منهاج واحد لم يختلف، وجملةُ الأمر أنّ ما زاد على الثلاثة من الأفعال على ضربَيْن:

= **اللغة**: أحباب: ج حبّ. حبُّ عَلاقة: حبٌّ ملازم للقلب. حبُّ تملاّق: حبٌّ تودّد وتضرّع فوق ما ينبغي.

المعنى: الحب ثلاثة أنواع: حبّ ملازم للقلب، وآخر فيه تودّد وتضرّع فوق ما ينبغي، وثالث يودي بصاحبه لشدّته.

الإعراب: **«ثلاثة»**: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: «الحبّ»، مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. **«أحباب»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«فحب»**: الفاء: استئنافية، و«حبّ»: خبر لمبتدأ محذوف. **«علاقة»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«وحبّ»**: الواو: حرف عطف، و«حبّ»: معطوف على «حبّ» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. **«تملاق»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«وحبّ»**: الواو: حرف عطف، «حبّ»: معطوف على «حبّ» مرفوع بالضمة الظاهرة. **«هو»**: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. **«القتل»**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «الحب ثلاثة أحباب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فحبُّ...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هو القتل»: في محل رفع خبر لـ «حبٌّ».

والشاهد فيه قوله: «تِملاّق» حيث جاء مصدرًا، على وزن «تِفِعّال»، للفعل «تملّق».

٨٧٥ ـ **التخريج**: الرجز برواية:

سَـرْعَـفْـتُـه مـا شـئـت مـن سِـرْعـافِ

للعجاج في ديوانه ١/ ١٦٩؛ والأشباه والنظائر ١/ ٢٨٩؛ وسمط اللآلي ص٧٨٨؛ ولرؤبة في خزانة الأدب ٢/ ٤٥، ٤٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٧؛ ولم أقع عليه في ديوانه. وهو برواية:

قـد سَـرْهَـفُـوهـا أيَّـمـا سِـرْهـافِ

بلا نسبة في جمهرة اللغة ص١١٥١.

اللغة: سرعفتُه وسرهفتُه: أحسنت غذاءه. والراجز يعني ابنه.

الإعراب: **«أيما»**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ما»: حرف زائد. **«سرهافِ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «سِرْهاف» حيث جاء مصدرًا، على وزن «فِعْلال»، للفعل «سرهف».

أحدهما: بحروف كلُّها أصول، ولا يكون إلاّ على أربعة أحرف لا غيرُ.

والثاني: بزيادة عليه، وذلك على ثلاثة أضرب: مُوازِنٌ للرباعيّ على سبيل الإلحاق به، وموازن له من غير إلحاق، وغير موازن له.

فأمّا الملحق بالرباعيّ فحكمُه حكم الرباعيّ في الماضي والمضارع والمصدر، نحو: «شَمْلَلَ يُشَمْلِلُ شَمْلَلَةً»، و«حَوْقَلَ يُحَوْقِلُ حَوْقَلَةً»، و«بَيْطَرَ يُبَيْطِرُ بَيْطَرَةً» كما تقول: «دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً».

وأمّا المُوازِن من غير إلحاق، فثلاثةُ أبنية: «أَفْعَلَ»، و«فَعَّلَ»، و«فَاعَلَ»، فهذه الأبنية وإن كانت على وزن «دحرج» في حركاته وسَكَناته، فذلك شيءٌ كان بحكم الاتّفاق من غير أن يكون مقصودًا إليه، فلذلك لم يأت مصدره على نحو «الدَّحْرَجَة»، بل قالوا في «أَفْعَلَ»: «إِفْعَالٌ»، نحوَ: «أَعْطَى يُعْطِي إِعْطاءً»، و«أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرامًا»، وذلك أن الرباعيّ له مصدران:

أحدهما: «الفَعْلَلَة»، نحو: «الدَّحْرَجَة»، و«السَّرْهَفَة»، والآخر: «الفِعْلالُ»، نحو: «السِّرْهاف»، و«الزِّلْزال». والأوّل أغلبُ وألزمُ، وربّما لم يأت منه «فِعْلالٌ»، ألا ترى أنّهم قالوا: «دَحْرَجْته دَحْرَجَةً»، ولم يُسمَع فيه «دِحْراجٌ»، فجاء مصدرُ الملحق على الأغلب، نحو: «البَيْطَرَة»، و«الجَهْوَرَة»، ومصدرُ ما وازَنَ من غير إلحاق على «فِعْلالٍ»، نحو: «الإكرام»؛ ليكون قد أخذ بحكم الشَّبَه والمُوازَنة من الرباعيّ بنصيبٍ.

وأمّا «فَعَّلَ»، فإنّ مصدره يأتي على «التَّفْعِيل»، نحو: «كسّرته تَكْسِيرًا»، و«عذّبته تعذيبًا». قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[1]، كأنّهم جعلوا التاء في أوّله بدلاً من العين المزيدة في «فعّل»، وجعلوا الياء قبل الآخر بمنزلة الألف التي في «الإفعال»، غيّروا أوّله كما غيّروا آخره كما فعلوا في «الإفعال». وقال قوم: «كلّمتُه كِلاّمًا»، و«حمّلته حِمّالاً». قال الله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا﴾[2] كأنّهم نحوا نحو «أَفْعَلَ إفعالاً»، فكسروا الأوّل، وزادوا قبل الآخر ألفًا.

وأمّا «فَاعَلَ»، فإنّ المصدر منه الذي لا ينكسر أبدًا «مُفاعَلَةُ»، نحو: «قاتلتُه مُقاتَلَةً»، و«جالستُه مُجالَسَةً». جاء لفظه كالمفعول؛ لأنّ المصدر مفعولٌ. قال سيبويه[3]: جعلوا الميم عوضًا من الألف التي بعد أوّلِ حرف منه، والهاء عوضًا من الألف التي قبل آخر حرف منه. يعني أن في «فِعال» قد حُذفت الألف التي كانت بعد الفاء، وفي «مُفاعَلَة» حذفت الألف التي قبل الآخر، فعُوّض منها. وفي الجملة: «المُقاتَلة»، و«المُخالفة» هنا كـ«المَضرب»، و«المَقْتَل» في مصدرِ «ضَرَبَ»، و«قَتَلَ»، جاءا على غير قياس أفعالهما.

---

(١) النساء: ١٦٤.
(٢) النبأ: ٢٨.
(٣) الكتاب ٤/ ٨٠.

ومنهم من يقول: «قاتَلْتُه قِيتالاً»، و«ضاربته ضِيرابًا»، كأنّهم يستوفون حروف «فَاعَلَ»، ويزيدون الألف قبل آخره، ويكسرون أوّلَ المصدر على حدّ «إكْرامٍ»، و«إخْراجٍ»، وإذا كسروا الأوّل، انقلبت الألف ياء.

ومنهم من يحذف هذه الياء تخفيفًا، فيقول: «قاتلتُه قِتالاً»، و«مارَيْتُه مِراءً»، والمصدر اللازم في «فاعلت»: «المُفاعَلَةُ». وقد يدعون «الفِعالَ»، و«الفِيعال»، ولا يدعون «المُفاعَلَة»، قالوا: «جالسته مُجالَسَةً»، ولم يسمع: «جلاسًا»، ولا «جِيلاسًا»، ولا «قِعادًا»، ولا «قِيعادًا».

وأمّا غير الموازن فأبنيته عشرةٌ، منها اثنتان ليس في أوّلهما همزةٌ، وهما «تَفعَّلَ»، و«تَفَاعَلَ»، وثمانيةٌ قد لزمت أوّلَها همزةُ الوصل، ثلاثةٌ خُماسيّةٌ، وهي «انْفَعَلَ»، و«افتَعَلَ»، و«افعَلَّ»، وخمسةٌ سُداسيّةٌ، وهي «اسْتَفْعَلَ»، و«افْعَالَّ»، و«افْعَوْعَلَ»، و«افْعَوَّلَ»، و«افْعَنْلَلَ».

فأمّا «تَفعَّلَ»، فبابُه «التَّفَعُّلُ»، نحو: «تَكَلَّمْتُ تَكَلُّمًا»، و«تَقَوَّلْتُ تَقَوُّلاً». جاءوا في المصدر بجميع حروف الفعل، وضمّوا العين، لأنّه ليس في الأسماء ما هو على «تَفَعَّلٍ» بفتح العين، وفيها «تَفَعُّلٌ» بضمّ العين، نحو «تَنَوُّطٍ» لطائرٍ، ولم يزيدوا ياء ولا ألفًا قبل آخره، لأنّهم جعلوا التاء في أوّله، وتشديد العين عوضًا مما يُزاد في المصدر.

وأمّا الذين قالوا: «كِذّابًا»، فإنّهم يقولون: «تَحَمَّلْتُ تِحمّالاً»، أرادوا أن يُدْخِلوا الألف قبل آخره، كما أدخلوها في «أَفْعلت»، وكسروا الحرف الأول كما كسروا أوّل «إفعالٍ»، وإنّما يزيدون في المصدر ما ليس في الفعل فرقًا بينهما، وخصّوا المصدر بذلك؛ لأنّه اسمٌ، والأسماء أخفّ من الأفعال، وأَحْمَلُ للزيادة. فأمّا البيت الذي أنشده [من الطويل]:

وهـو ثـلاثـة أَحْـبـابٍ... إلـخ

فإنّ البيت أنشده ثَعْلَبٌ في أَمالِيه عن الأعرابيّ، والشاهد فيه قوله: «تِملّاقٌ»، جاء به على «تَمَلَّقَ» مطاوع «مَلَّقَ». ويروى: «فحبٌّ علاقةٌ» بالتنوين وبغير تنوين، والإضافة في الموضعَيْن، جعله منقوصًا من الأجزاء الخماسيّة. يريد أنّه قد جمع أنواع المحبّة: حُبَّ علاقة، وهو أصفى المودّة، وحبّ تملّاق، وهو التودّد. قال سيبويه(١): كأنّه يحمله على أمر تخيّله عنه، يقال: «مَلِقَ له مَلَقًا وتِمِلّاقًا»، وحبٌّ هو القتل، يريد الغُلُوَّ في ذلك.

وأمّا «تَفاعَلَ»، فمصدره «التَّفاعُلُ» كما كان مصدر «تَفعَّلَ» «التَّفَعُّلَ»، لأنّ الزنة،

(١) لم أقع على هذا القول في كتاب سيبويه.

وعدّة الحروف واحدة، و«تَفاعَلْت» من «فاعَلْت»، بمنزلة «تَفَعَّلْت» من «فَعَّلْت». وضمّوا العين لأنّهم لو كسروا، لأَشْبَهَ الجمعَ، نحو: «تَنْضُبٍ»، و«تَناضِبَ»، ولم يفتحوه، لأنّه ليس في الأسماء «تَفاعَلٌ».

وأمّا ما في أوّله همزةُ الوصل، فمصدره أن تأتي به على منهاج «إكْرام»، و«إخْراج»، فتزيد ألفًا قبل آخره، وتستوفي حروفَ الفعل، وتثبت الهمزة موصولةً في أوّله كما تثبت كذلك في أوّل الفعل، لأنّ العلّة الموجبة لاجتلابها في الفعل موجودةٌ في المصدر، وهو سكون أوّله، فتقول في الخماسيّ: «انْطَلَقَ انطِلاقًا»، و«احْتَسَبَ احْتِسابًا»، و«احْمَرَّ احْمِرارًا». وتقول في السداسيّ: «استخرج اسْتِخراجًا»، و«اشْهابَّ اشْهِيبَابًا» و«اغْدَوْدَنَ اغْدِيدَانًا» و«اجْلَوَّذَ اجْلِوّاذًا»، و«اقْعَنْسَسَ اقْعَنْساسًا». وأمّا «افْعَلَّ»، نحو: «احْمَرَّ احْمِرارًا»، فهو مقصور من «احْمارَّ».

وأمّا «فَعْلَلَ»، فهو بناء يختصّ به بنات الأربعة الأصولُ، نحو: «دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ»، و«سَرْهَفَ يُسَرْهِفُ». وله مصدران: «الفَعْلَلَةُ»، و«الفِعْلالُ»، وذلك: نحو: «دحرجته دَحْرَجَةً»، و«سرهفته سَرْهَفَةً»، جعلوا التاء عوضًا من الألف التي تزاد قبل الآخر في مثل «الإعْطاء»، و«الإكْرام». وقالوا: «السِّرْهاف»، والغالب الأوّل؛ لأنّه لازمٌ لجميعها، وربّما لم يأت «فِعْلالٌ»، تقول: «دحرجتُه دَحْرَجَةً»، ولم يسمع: «دِحْراجٌ». وقالوا: «زَلْزَلْتُه زَلْزَلَةً»، و«قلقلته قلقلة»، وقالوا: «الزِّلْزال»، و«القِلْقال» كـ«السِّرْهاف»، وربّما فتحوا الأوّل في المضاعف، فقالوا: «الزَّلْزال»، و«القَلْقال» ولا يقولونه في غيره، فلا يقولون: «السَّرْهاف» بفتح السين، كأنّهم لثقل التضعيف لم يكسروا الأوّل. وإنّما حذفوا التاء، وأتوا بالألف قبل الآخر عوضًا عنها، وفتحوا الأوّل كما فتحوا أوّل التَّفْعِيل من نحو «كلّمته تَكْلِيمًا»، ومَن كسر، جعله كـ«الكِلّام» و«الكِذّاب»؛ فأمّا قوله [من الرجز]:

سَرْهَفْتُه ما شئتَ من سِرْهافِ

فإنّ صاحب الكتاب أنشده لرؤبة، وهو للعَجّاج، وقبله:

والنَّسْرُ قد يَرْكُضُ وهو هافِ ... بُدِّلَ بعدَ رِيشِه الغُدافِ

قنازِعًا من زَغَبٍ خَوافِ ... سَرْهَفْتُه ما شئتَ من سِرْهافِ

القَنازِع: جمع قُنْزُعَةٍ، وهو الشَّعْر حول الرأس. والزَّغَب: الشعرات الصُّغَر على ريش الفَرْخ، والخوافي: ما دون الريشات العشر من مُقدَّم الجناح، وسُرْهِفَ الصبيُّ: أُحْسِنَ غِذاؤه. يُقالُ: «سرهفه»، و«سرعفه». والشاهد فيه قوله: «سِرْهاف»، جاء بالمصدر على «فِعْلالٍ».

وما لحقته الزيادةُ من بنات الأربعة، وجاء على مثالِ «استفعلت»، فإنّ مصدره يجيء على «استفعال»، نحوَ: «احْرَنْجَمْتُ احْرِنْجَامًا»، و«اطْمَأْنَنْتُ اطْمِئْنانًا»،

و«اقْشَعْرَرْتُ اقْشِعْرارًا»؛ فأمّا «الطُّمَأْنِينَةُ» و«القُشَعْرِيرَةُ» فاسمان، وليسا مصدرَيْن جاريَيْن على «اطْمَأَنَّ»، و«اقْشَعَرَّ»، وإنّما هما بمنزلة «النَّبات» من «أَنْبَتَ».

فصل
[المصدر على وزني اسم الفاعل واسم المفعول]

قال صاحب الكتاب: **وقد يرد المصدرُ على وزنِ اسمَيِ الفاعل والمفعول، كقولك: «قمتُ قائمًا»، وقوله [من الطويل]:**

ولا خَارِجًا مِن فِيَّ زُورُ كَلامِ(١)

وقولِهِ [من الوافر]:

٨٧٦ـ كَفَى بالنَّأْيِ مِن أَسْماءَ كافِي [وَلَيْسَ لِحُبِّها إنْ طَالَ شافِي]

ومنه «الفاضِلة»، و«العافِيَة»، و«الكاذبة»، و«الدالّة»، و«الميسور»، و«المَعْسور»،

---

(١) تقدم بالرقم ٢٧٧.

٨٧٦ ـ **التخريج**: البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص١٤٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٣٩، ١٠/ ٤٧٧، ٤٨٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٢٩٤؛ ولأبي حيّة النميريّ في لسان العرب ١٥/ ١٩٥ (قفا)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٨، ١١٢؛ وتخليص الشواهد ص٢٩٩؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٣، ٦/ ٣٩٧؛ والخصائص ٢/ ٢٦٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٩٧٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص٣٥، والمقتضب ٤/ ٢٢؛ والمنصف ٢/ ١١٥.

اللغة: النأي: البعد والفراق.

المعنى: لتكفّ عن مباعدتها عَنّي، فليس لي ما يشفيني مما خَلَّفَه في نفسي حُبها من الضعف.

الإعراب: «**كفى**»: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «**بالنأي**»: الباء: حرف جرّ زائد، و«النأي»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه فاعل لـ «كفى». «**من أسماء**»: جار ومجرور بالفتحة، لأنه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلقان بحال من «النأي». «**كافي**»: مفعول مطلق منصوب بفتحة مقدّرة للضرورة (كما سنرى بعد قليل). «**وليس**»: الواو: حالية، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «**لحبها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «شافي». «**إن**»: حرف شرط جازم. «**طال**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**شافي**»: اسم «ليس» مرفوع بضمة مقدرة، وخبرها محذوف، والتقدير: وليس شاف لحبها كائنًا عندي. وروي «لنأيها» مكان «لحبها».

وجملة «كفى بالنأي»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «ليس لحبها شاف»: في محل نصب حال. وجملة «إن طال...»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «طال» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: أن «كافي» مصدر للفعل «كفى» على وزن اسم الفاعل. والوقف على الاسم المنصوب بالسكون لغة، فإنّ «كافيًا» مفعول مطلق، وهو مصدر مؤكّد لقوله: «كفى»، وكان القياس أن يقول: «كافيًا» بالنصب، لكنه حذف التنوين ووَقَفَ بالسكون، والمنصوب حَقه أن يبدل تنوينه ألفًا في الوقف.

و«المرفوع»، و«الموضوع»، و«المعقول»، و«المجلود»، و«المفتون» في قوله تعالى: ﴿بِأَيِيِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾[1]، ومنه «المكروهة»، و«المصدوقة»، و«المأويّة»، ولم يُثْبِت سيبويه[2] الواردَ على وزنِ «مفعول»، و«المُصْبَحُ»، و«المُمْسَى»، و«المُجَرَّبُ»، و«المُقاتَل»، و«المُتَحامَل»، و«المُدَحْرَج». قال [من البسيط]:

٨٧٧ـ الحَمْدُ لِلَّهِ مُمْسانا ومُصْبَحَنا بالخَيرِ صَبَّحَنا رَبِّي ومَسَّانا

وقال [من الطويل]:

٨٧٨ـ [وَقَدْ ذُقْتُمُونا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ] وعِلْمُ بَيانِ المَرْءِ عندَ المُجَرَّب

---

(١) القلم: ٦.

(٢) الكتاب ٤/ ٨١.

٨٧٧ ـ **التخريج**: البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص٦٢؛ وإصلاح المنطق ص١٦٦؛ والأغاني ٤/ ١٣٢؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٤٨، ٢٤٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٩٢؛ والكتاب ٤/ ٩٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٨٠ (مسا).

اللغة: الممسى: الإمساء، أي الدخول في المساء. المصبح: الإصباح، أي الدخول في الصباح.

الإعراب: **«الحمد»**: مبتدأ مرفوع. **«لله»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ. **«ممسانا»**: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «الحمد» أو بالخبر المحذوف، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«ومصبحنا»**: الواو: حرف عطف، و«مصبحنا»: معطوف على «ممسانا»، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«بالخير»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «صبحّ». **«صبحنا»**: فعل ماضٍ، و«نا»: ضمير متّصل مبني في محل نصب مفعول به. **«ربّي»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«ومسّانا»**: الواو: حرف عطف، و«مسّانا»: فعل ماضٍ، و«نا»: ضمير متّصل مبني في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

وجملة «الحمد لله»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «بالخير صبّحنا»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «مسّانا»: معطوفة على سابقتها.

والشاهد فيه قوله: «ممسانا ومصبحنا» حيث ورد الاسمان دالّين على زمان الحدث بمعنى الإمساء والإصباح، وهما على وزن اسم المفعول من الفعل الثلاثي المزيد. وقد يكونان دالين على مصدرين أو موضعين للإمساء والإصباح، فيكونان اسمين للمكان.

٨٧٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٥١.

اللغة: ذقتمونا: رأيتم بأسنا وقوّتنا. البيان: الكشف.

المعنى: لقد رأيتم بأسنا وقوّتنا مرارًا، وبالتجربة والاختبار يقف الإنسان على حقيقة الأمور، ويكشف مكنوناتها.

الإعراب: **«وقد»**: الواو بحسب ما قبلها، و«قد»: حرف تحقيق. **«ذقتمونا»**: فعل ماضٍ، و«تم»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، و«نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. **«مرّة»**: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «ذقتم». **«بعد»**: ظرف زمان منصوب متعلق بـ «ذقتم»، وهو مضاف. **«مرة»**: مضاف إليه مجرور. **«وعلم»**: الواو استئنافية، و«علم»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **«بيان»**: =

وقال [من الطويل]:

٨٧٩ـ [تُرادَى عَلَى دِمْنِ الحياضِ فإنْ تَعَفْ] فـإنّ الـمُـنَـدَّى رِحْـلَـةٌ فـرُكُـوبُ

وقال [من الرجز]:

٨٨٠ـ إنّ الـمُـوَقَّـى مِـثْـلِ مـا وُقِّـيـتُ

= مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «المرء»: مضاف إليه مجرور. «عند»: ظرف زمان منصوب متعلّق بمحذوف خبر المبتدأ، وهو مضاف. «المجرّب»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «قد ذقتمونا»: بحسب ما قبلها. وجملة «علم بيان المرء...»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «المجرّب» حيث ورد مصدرًا على وزن اسم المفعول، والمراد به المصدر، أي: التجربة، وهذا جائز.

٨٧٩ ـ **التخريج**: البيت لعلقمة الفحل في ديوانه ص٤٢؛ وسمط اللآلي ص٢٥٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٧١؛ وشرح اختيارات المفضل ص١٥٨٩؛ ولسان العرب ١/ ٤٣٤ (ركب)، ١٣/ ١٥٨ (دمن)، ١٥/ ٣١٨ (ندى)؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٦٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٧٢٦؛ ولسان العرب ١١ ٢٨٠ (رحل)؛ والمقتضب ٢/ ٣٩.

اللغة: تُرَادَى: تُرَاوَدُ، أي: يُعْرَض عليها الماء مرةً بعد مرة. والدِّمَنُ: جمع دمنة، وهي البَعر والتراب والقَذى، والسرجين، ويُسمَّى الماء المملوء بهذه الأشياء دمنةً أيضًا. وتَعافُ: أي تأبى نفسُها أن تشرب من هذا الماء، المنَدَّى: أن ترعى الإبل قليلاً حول الماء، ثم تَرِد ثانيةً للشرب.

المعنى: يصف المشقة ومواصلته المسير في رحلته، فهو يعرض على إبله الماء الآسِن مرة تلو أخرى، فإن أنفت الشرب منه، فليس له إلا مواصلة السير بدلاً من التندية.

الإعراب: «**تُرادى**»: فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا، تقديره: هي. «**على دِمَن**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تُرادَى». «**الحياض**»: مضاف إليه مجرور. «**فإن**»: الفاء: حرف استئناف، و«إن»: حرف شرط جازم. «**تعف**»: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**فإنّ**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و«إنّ»: حرف مُشبّه بالفعل. «**المنَدَّى**»: اسم «إنَّ» منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «**رحلةٌ**»: خبر «إنَّ» مرفوع. «**فركوب**»: الفاء: حرف عطف، و«ركوب»: اسم معطوف على «رحلةٌ» مرفوع.

وجملة «ترادى»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن تعفْ فإن المندّى رحلة»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تعف»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن المندّى رحلةٌ»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلّها الجزم.

والشاهد فيه قوله: «المندَّى» حيث ورد مصدرًا على وزن اسم المفعول. وهو بمعنى «التندية».

٨٨٠ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص٢٥؛ والكتاب ٤/ ٩٧.

اللغة: المُوقَّى: التوقية، الحفظ والصون. وقّيت: حفظت وصنت.

المعنى: أنّ الحفظ مثل حفظي.

الإعراب: «**إنّ**»: حرف مشبه بالفعل. «**الموقّى**»: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «**مثلما**»: «مثل»: خبر «إنّ» مرفوع بالضمة الظاهرة، و«ما»: مصدرية، والمصدر المؤول من =

وقال [من الطويل]:

٨٨١ـ أُقـاتِـلُ حـتّـى لا أرَى لـي مُـقـاتَـلاً [وأنـجـو إذا حُـمَّ الـجـبـانُ مـن الـكَـرْبِ]

وما فيه مُتَحامَلٌ، وقال [من الرجز]:

٨٨٢ـ كـأنّ صَـوْتَ الـصَّـنْـجِ فـي مُـصَـلْـصَـلِـهْ

* * *

= «ما» والفعل «وقّيت» في محل جر بالإضافة. «وُقّيت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل.

وجملة «إنّ الموقّى مثلما وقّيت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الموقّى» حيث ورد مصدرًا على وزن اسم المفعول من الفعل «وُقِّيَ». وهو بمعنى «التوقية».

٨٨١ ـ **التخريج:** البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص١٨٤؛ ولسان العرب ١١/ ٥٤٩ (قتل)؛ ولوالده مالك بن أبي كعب في حماسة البحتري ص٤٢؛ والكتاب ٤/ ٩٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٩١؛ وأمالي ابن الحاجب ص٣٧٥؛ والخصائص ١/ ٣٦٧، ٢/ ٣٠٤؛ والمحتسب ٢/ ٦٤؛ والمقتضب ١/ ٧٥. وهو لزيد الخيل في ديوانه ص١٣٢ برواية:

أقـاتِـلُ حـتّـى لا أرى لـي مـقـاتَـلاً وأنـجـو إذا لـم يـنـجُ إلّا الـمُـكَـيِّـسُ

اللغة: أقاتل: أحارب. المقاتَل: القتال. حمّ: أصابته الحمى. الكرب: الحزن.

المعنى: يصف الشاعر حسن تصرّفه في المعارك، فإنّه يخوضها بشجاعة، مغالبًا الأقران، حتى إذا ما رأى أنّ ترك المعركة أحزم والفرار أحكم، نفض يده منها غير خوّار العزيمة، وهذا وقت يأخذ الخوف فيه الجبان، فلا يتمكّن من الفرار، فيقع في قبضة عدوّه.

الإعراب: **«أقاتل»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. **«حتّى»**: حرف غاية وجرّ. **«لا»**: حرف نفي. **«أرى»**: فعل مضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. والمصدر المؤوّل في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بـ «أقاتل». **«لي»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أرى». **«مقاتلاً»**: مفعول به منصوب. **«وأنجو»**: الواو: حرف عطف، و«أنجو»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. **«إذا»**: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. **«حُمّ»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبنيّ على الفتح. **«الجبان»**: نائب فاعل مرفوع. **«من الكرب»**: جار ومجرور متعلقان بـ «حمّ».

وجملة «أقاتل»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أنجو...»: معطوفة على جملة «أقاتل».

وجملة «حمّ الجبان»: في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «مقاتلاً» حيث جاء على وزن اسم المفعول من الفعل «قُوتل». وهو مصدر معناه: «القتال»، وهذا جائز.

٨٨٢ ـ **التخريج:** الرجز بلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٦٨؛ ولسان العرب ١١/ ٣٨١ (صلل)؛ والمنصف ٣/ ٢٧.

اللغة: الصنج: آلة تتخذ من نحاس، وهما صنجان يُضرب بأحدهما الآخر. المصلصل: صوت اللجام. =

قال الشارح: اعلم أن المصدر قد يجيء بلفظ اسم الفاعل والمفعول كما قد يجيء المصدر، ويُراد به الفاعل والمفعول من نحو قولهم: «ماءٌ غَوْرٌ»، أي: غائرٌ، و«رجلٌ عَدْلٌ»، أي: عادلٌ. وقالوا: «درهمٌ ضَرْبُ الأمير»، أي: مضروبُه، و«هذا خَلْقُ اللّه» والإشارةُ إلى المخلوق. وقالوا: «أتيتُه رَكْضًا»، أي: راكِضًا، و«قتلته صَبْرًا»، أي: مصبورًا. كذلك قالوا: «قُمْ قائمًا» فانتصب انتصابَ المصدر المؤكِّد، لا انتصابَ الحال، والمراد: قم قِيامًا، فأمّا قوله [من الطويل]:

أَلَمْ تَرَنِي عاهدتُ رَبّي وإنّني ... لَبَيْنَ رِتاجٍ قائمٌ ومَقامِ
على حِلْفَةٍ لا أَشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا ... ولا خارِجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كَلامِ[1]

فإنّهما للفرزدق. والشاهد فيه قوله: «ولا خارِجًا»، وضعه موضعَ «خروجًا»، والتقدير: لا أشتم شَتْمًا، ولا يخرج خروجًا. وموضعُ «خارجًا» موضعُ «خروجًا»؛ لأنّه على ذلك أقسمَ، لأنّ «عاهدت» بمعنى «أقسمت». هذا مذهب سيبويه[2]. وكان عيسى بن عمر يذهب إلى أنّ «خارجًا» حالٌ، وإذا كان حالاً، فلا بدّ أن يكون الفعل قبله في موضع الحال، لأنّه معطوف عليه، والعاملُ فيهما «عاهدت»، والتقدير: عاهدتُ ربّي لا شاتمًا ولا خارجًا من فيّ زورُ كلام، أي: في هذه الحال، ولم يذكر ما عاهد عليه، وأمّا قول الآخر [من الوافر]:

كَفَى بالنَّأْيِ مِن أَسْماءَ كافِي ... ولَيس لِحُبِّها إذ طَالَ شافِي
فيَا لَكِ حاجةً ومَطالَ شَوْقٍ ... وقَطْعَ قَرِينَةٍ بَعدَ ائتِلافِ

الشعر لبِشْرٍ، والشاهد فيه نصبُ «كاف» على المصدر، وإن كان لفظه لفظ اسم الفاعل، والمراد: «كافِيًا»، وإنّما أسكن الياء ضرورةً، جعله في الأحوال الثلاث بلفظ واحد كالمقصور، وقد جاء ذلك كثيرًا. ومنه قوله [من الطويل]:

٨٨٣ـ ولو أنّ واشٍ باليَمامَةِ دارُه ... وداري بأعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

= **المعنى**: صوت لجامه كصوت الصنوج يُضرب بعضها ببعض.
الإعراب: **«كأنّ»**: حرف مشبه بالفعل. **«صوت»**: اسم «كأنّ» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«الصنج»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«في مصلصله»**: جارّ ومجرور متعلقان بخبر «كأنّ» المحذوف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة.
وجملة «كأن صوت...» ابتدائية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «مصلصله» حيث ورد مصدرًا على وزن اسم المفعول. وهو بمعنى «الصلصلة».

(١) تقدم بالرقم ٢٧٧.
(٢) الكتاب ١/ ٣٤٦.

٨٨٣ ـ **التخريج**: البيت للمجنون في ديوانه ص٢٣٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٨٤؛ وشرح شواهد الشافية ص٧١، ٤٠٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٨؛ وبلا نسبة في بغية الوعاة ١/ ٢٨٩؛ والدرر ١/ ١٦٦؛ وشرح الأشموني ١/ ٤٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٧٧، ٣/ ١٨٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٣. =

وفاعلُ «كَفَى» ما بعد الباء ومثله ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[1].

وممّا جاء من المصادر على «فَاعِلٍ» قولهم: «الفاضلة» بمعنى الفَضْل والإفْضال، و«العافِيَةُ» بمعنى المُعافاة، يُقال: «عافاه اللّٰهُ، وأعفاه معافاةً وعافِيَةً».

و«العاقبة» من قولهم: «عَقَبَ فلانٌ مكانَ أبيه»، أي: خَلَفَهُ، وعاقبةُ كلِّ شيء: آخِرُه، وفي الحديث: «السَّيِّدُ والعاقِبُ»[2]، فالعاقب: من يخلُف السيّدَ، وقولُ النبيّ ﷺ: «أنا العاقِبُ»[3]، أي آخِرُ الأنبياء.

و«الدالَّةُ»: الدَّلّ من قولهم: «فلانةُ حسنةُ الدَّلالِ والدَّلِّ والدالَّةِ»، وهو كالغُنْجِ.

و«الكاذِبَة» من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾[4] بمعنى الكِذْب، ونحوه قوله تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ﴾[5]، أي: من بَقَاءٍ، والحقُّ أنّها أسماء وُضعت موضع المصادر.

وأمّا ما جاء بلفظ المفعول، قولهم: «المَيْسُور»، و«المعسور»، و«المرفوع»، و«الموضوع»، و«المعقول»، و«المجلود»، فأكثرُ النحويين يذهبون إلى أنّها مصادر جاءت

= **المعنى**: لحظي السيىء فإن كل وشاة العرب يتقصدون الإيقاع بيني وبين ليلى، ولا أدري لماذا؟!

الإعراب: **«ولو أن واشٍ»**: الواو: حسب ما قبلها، و«لو»: حرف امتناع لامتناع، و«أن»: حرف مشبه بالفعل، و«واشٍ»: اسمها منصوب بالفتحة المقدرة للثقل على الياء المحذوفة شذوذًا لعلة تنوين المنقوص. **«باليمامة»**: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. **«داره»**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. **«وداري»**: الواو: حالية، و«داري»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، و«دار»: مضاف. والياء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. **«بأعلى»**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف، و«أعلى»: مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لأنه على وزن أفعل. **«حضرموت»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه مركب مزجي ممنوع من الصرف. **«اهتدى»**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو. **«ليا»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل اهتدى، والألف: للإطلاق.

وجملة «لو أن واشٍ اهتدى»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «باليمامة داره»: في محل نصب صفة لاسم (إن) والخبر محذوف والتقدير: قصدني. وجملة «داري بأعلى حضرموت»: حالية محلها النصب. وجملة «اهتدى ليا»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. والمصدر المؤول من «أن واش...» في محل رفع فاعل لفعل محذوف بعد لو تقديره «ثبت» وجملته فعل الشرط لا محل لها من الإعراب لأنها جملة الشرط غير الظرفي.

والشاهد فيه قوله: «لو أن واشٍ» فقد نون اسمها بالكسر والصواب التنوين فتحًا والتقدير «لو أن واشيًا».

(١) الرعد: ٤٣.

(٢) انظر: صحيح البخاري، المغازي ٧٢؛ وصحيح الترمذي، مناقب ٣٢.

(٣) انظر: صحيح البخاري، مناقب ١٧؛ وصحيح الترمذي، أدب ٦٧.

(٤) الواقعة: ٢. (٥) الحاقة: ٨.

على «مفعول»؛ لأن المصدر «مفعولٌ»، فالميسور بمعنى اليُسْر، والمعسور بمعنى العُسْر، يُقال: «يُسْرٌ، ويُسُرٌ، ويَسَرٌ»، و«عُسْرٌ، وعُسُرٌ»، و«ميسورٌ»، و«معسورٌ»، وهما نقيضان في المعنى. يُقال: «دَعْهُ إلى ميسوره، وإلى معسوره» أي: إلى زمن يُسْرِه وعُسْرِه، كما يُقال: «مَقْدَمَ الحاجِّ، وخُفُوقَ النَّجْمِ».

و«المرفوع» و«الموضوع» بمعنى الرَّفْع والوضْع، وهما ضربان من السير. يُقال: «رفع البعيرُ في السير» إذا بالَغَ، قال طَرَفَةُ [من السريع]:

٨٨٤ـ موضوعُها زَوْلٌ ومرفوعُها كَمَرِّ صَوْبٍ لَجِبٍ وَسْطَ رِيحْ

ويُقال أيضًا: «وضعتُ» الشيء من يدي موضوعًا، ووَضْعًا».

ومثله «المعقول» بمعنى «العَقْل»، يُقال: «ما له معقولٌ»، أي: عقلٌ.

و«المجلود» بمعنى الجَلادة، يُقال: «رجلٌ جَلْدٌ بَيِّنُ الجَلادة، والمجلودِ»، وبه قالوا في قوله تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾(١)، أي: بأيِّكم الفِتْنةُ، وكان سيبويه(٢) لا يرى أن يكون «مفعولٌ» مصدرًا، ويحمل هذه الأشياء على ظاهرها، ويجعل «الميسور»، و«المعسور» زمانًا يُوسَر، ويُعْسَر فيه، كما تقول: «هذا وقتٌ مضروبٌ»؛ لأن الضرب يقع فيه. ومثله قوله [من الكامل]:

٨٨٥ـ حَمَلَتْ به في لَيْلَةٍ مَزْؤودَةٍ [كَرْهاً وَعَقْدُ نِطاقِها لَمْ يُحْلَلِ]

٨٨٤ ـ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص١٦؛ ولسان العرب ٨/ ١٣٠ (رفع)؛ ومقاييس اللغة ٢/ ٤٢٤، ٦/ ١١٨؛ ومجمل اللغة ٢/ ٢٠٧، ٤٠٧؛ وأساس البلاغة (رفع)؛ وتاج العروس ١٨/ ٣١٩ (خفض)، ٢١/ ١٠٩ (رفع)، ٢٢/ ٣٤٥ (وضع)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٧/ ١٤٦ (خفض).

اللغة والمعنى: الموضوع والمرفوع: نوعان من السَّير. الزول: الخفيف الحركات، والعجيب. الصوب: المطر المنهمر بحيث ينفع ولا يؤذي. اللجب: المضطرب الحركات.

يصف ناقته بخفة الحركات وسلاستها، وشبه سيرها بهطول المطر مع اشتداد الريح.

الإعراب: «**موضوعها**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**زول**»: خبر مرفوع بالضمّة. «**ومرفوعها**»: الواو: حرف عطف، «مرفوعها»: تعرب إعراب «موضوعها». «**كمرّ**»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني في محلّ رفع خبر، وهو مضاف، «مرّ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «**صوب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**لجب**»: نعت «صوب» مجرور بالكسرة. «**وسط**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف متعلق بالمصدر: «مر». «**ريح**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن لضرورة الشعر.

وجملة «موضوعها زول»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «مرفوعها كمرّ».

والشاهد فيه قوله: «موضوعها زول ومرفوعها كمرّ السحاب» بمعنى وضعها ورفعها.

(١) القلم: ٦. (٢) الكتاب ٤/ ٩٧.

٨٨٥ ـ **التخريج**: البيت لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٢؛ وشرح ديوان الحماسة =

في روايةِ من خفض، جعل الليلة مزؤودةً من حيث كان الزُّؤد فيها، فإذا قال: «دَعْهُ إلى ميسوره ومعسوره»؛ فكأنّه قال: «إلى زمانٍ يُوسَر فيه، ويُعْسَر فيه»، وجعل المرفوع والموضوع ما ترفعه وما تضعه، وجعل المعقول من «عَقَلْتُ الشيء» أي: حبسته وشددته كأنّه عقل له لُبّه، وشدّ، وقيل في قوله: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾: إن الباء زائدة على حدّ زيادتها في ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾(١) في أصحّ القولين، والمراد: فَسَتُبْصِرُ ويبصرونَ أيُّكم المفتون، واستغني بهذه المفعولات عن الفعل الذي يكون مصدرًا، لأن فيها دليلاً على الفعل، وقيل: المراد بالمفتون الجِنّيّ، لأن الجنّيّ مفتون، وذلك أن الكُفّار قالوا: إن النبيّ ﷺ مجنونٌ، وأنّ به جنّيًا، فقال سبحانه: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾(٢) يعني الجِنّيّ.

ومن ذلك «المكروهة»، و«المصدوقة»، و«المأويّة» على التفسير المتقدّم.

فأمّا «المُصْبَح»، و«المُمْسَى» ونحوهما، فمصادرُ غيرُ ذي شكّ، وذلك أن المصدر إذا كان لفعل زائد على الثلاثة، كان على مثال المفعول؛ لأن المصدر مفعولٌ، تقول: «أدخلته مُدْخلاً»، و«أخرجته مُخْرَجًا» كما قال تعالى: ﴿أَنزِلْنِى مُنزَلًا مُّبَارَكًا﴾(٣)، وقال اللهُ: ﴿مَجْرِىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾(٤)، والمفعول به «مُدْخَلٌ»، و«مُخْرَجٌ». وكذلك لو بنيت من الفعل اسمًا للمكان والزمان، كان كلّ واحد منهما على مثال المفعول، لأن الزمان والمكان مفعولٌ فيهما، والفعلُ يعمل فيها كلّها عملاً واحدًا، فلمّا اشتركت في وصول الفعل إليها ونَصْبِها، اشتركت في اللفظ، فقالوا في المكان والزمان: «مُمْسَى»، و«مُصْبَحٌ»، وكذلك إذا أرادوا المصدر.

= للمرزوقي ص٨٧؛ ولسان العرب ١١/ ١٧٦ (حمل)؛ وله أو لابن جمرة في شرح شواهد المغني ١/ ٢٢٦، ٢/ ٩٦٤؛ ولسان العرب ١١/ ٢٦٧ (شمل).

اللغة: مزؤودة: مذعورة، خائفة. النطاق: شقة تلبسها المرأة فتشد وسطها.

المعنى: إن الشاعر يقول: إنه ممن حملته أمه وهي مذعورة غير مستعدة للفراش، فنشأ محمودًا مرضيًا، وقد كانت العرب تستحسن إتيان المرأة وهي مذعورة ليأتي الولد نجيبًا.

الإعراب: «**حملت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والفاعل: مستتر تقديره هي. «به»: جار ومجرور متعلقان بالفعل حملت. «**في ليلة**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل حملت. «مزؤودة»: صفة ليلة مجرورة مثلها. «**كرهًا**»: حال منصوب. «**وعقد**»: الواو: واو الحال، «عقد»: مبتدأ مرفوع. «**نطاقها**»: مضاف إليه مجرور، و«ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**لم**»: حرف جازم. «**يحلل**»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وحرّك بالكسر للضرورة، ونائب الفاعل: ضمير مستتر جوازًا تقديره هو «نطاقها».

وجملة «حملت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لم يحلل»: في محل رفع خبر المبتدأ، عقد. وجملة «عقد.. لم يحلل»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «ليلة مزؤودة» حيث جاءت مفعولة بمعنى المفعول فيها، أي حيث الزُّؤد فيها.

(١) المؤمنون: ٢٠. (٢) القلم: ٥ ـ ٦.

(٣) المؤمنون: ٢٩. (٤) هود: ٤١.

ومنه «المُجَرَّبُ»، و«المُقاتَل»، و«المُتَحامَلُ»، و«المُدَحْرَجُ»، فـ«المُفْعَل» في هذا كالمفعول في الثلاثيّ، إلاّ أنّهم يضمّون الأوّل فيما زاد على الثلاثة، كما ضمّوا أوّل الفعل منه، فـ«مُدْخَلٌ» كـ«يُدْخَلُ»، و«مُنْزَلٌ» كـ«يُنْزَلُ»، فأمّا قوله [من البسيط]:

الحمد لِلَّهِ مُمْسانَا ومُصْبَحَنَا(١) . . . إلـخ

فالبيت لأُمَيَّةَ بن أبي الصَّلْت، والشاهد فيه استعمال «الممسى»، و«المصبح» بمعنى الإمساء والإصباح، والمراد وقتَ الإمساء، ووقتَ الإصباح، كما يُقال: «أتيتُه مَقْدَمَ الحاجّ، وخُفُوقَ النَّجْم»، أي: وَقْتَه؛ فالممسى هٰهنا، والمصبح نصبٌ على الظرف، وأمّا قول الآخر [من الطويل]:

وعِـلْـمُ بَـيـانِ الـمَـرْءِ عـنـد الـمُـجَـرَّبِ(٢)

فالبيت لرجل من بني مازِنٍ، وقد أوقعت بنو مازن بقوم من بني عَجل، فقتلوهم، فغدت بنو عجل على جار من بني مازن، فقتلوه، وصدرُ البيت:

وقــد ذُقْــتُــمــونــا مَــرَّةً بــعــد مــرّةٍ

والشاهد فيه وضعُ «المُجَرَّب» موضعَ «التَّجْرِبَة»، يريد أن بالتجربة يُعْرَف ما يُحْسِنه المرءُ، وقوله [من الطويل]:

فــإنَّ الــمُــنَــدَّى رِحْــلَــةٌ فَــرُكُــوبُ(٣)

الشعر لعَلْقَمَةَ بن عَبَدَةَ، وصدره:

تُـرادَى عـلـى دِمْـنِ الـحِـيـاضِ فـإنْ تَـعَـفْ

وقبله:

فــأوْردتُــهــا مــاءً كــأنّ جِــمــامَــهُ مـن الأجْـنِ حِـنّـاءٌ مَـعًـا وصَـبِـيـبُ

والشاهد فيه وضع «المُنَدَّى» موضعَ «التَّنْدِيَة». يُقال: «نَدَتِ الإبلُ» إذا رعت بين النَّهَل والعَلَل، تَنْدُو نَدْوًا، وأنْدَيْتُها أنا، وتَنْدِيةً، والمكان المُنَدَّى، وكذلك المصدر؛ يصف إبلاً ترعى على دمن المياه، فإن عافت الرَّعْيَ، استُعملت في الرحيل والركوب، فهو كقوله [من الكامل]:

٨٨٦ـ [بِـسَـوَاهِـمٍ لُـحُـقِ الأيـاطـلِ شُـزَّبٍ] فـعَـلِـيـقُـهـا الإسْـراجُ والإلْـجـامُ

---

(١) تقدم بالرقم ٨٧٥.

(٢) تقدم بالرقم ٨٧٦.

(٣) تقدم بالرقم ٨٧٧.

٨٨٦ ـ **التخريج**: البيت لأبي تمام في ديوانه ٢/ ٧٥.

اللغة: السواهم: المتغيّرات الوجوه. لُحُق: جمع لحوق. الأياطل: جمع أيطل، وهو الكَشْح. =

وإنّما عَطَف «الركوب» بالفاء دون الواو، ليُؤْذِن بأنّ ذلك متَّصل لا ينقطع، كما يُقال: «مُطِرْنا ما بين زُبالَةَ فالثَّعْلَبِيَّةِ»، إذا أردت أن المطر انتظم الأماكنَ التي بين هاتَيْن القريتَيْن، يقروها شيئًا فشيئًا بلا فُرْجة، ولو قلت: «مطرنا ما بين زبالة والثعلبيّة»، فإنّما أفدت بهذا القول أن المطر وقع بينهما، ولم ترد أنه اتّصل في هذه الأماكن من أوّلها إلى آخرها. وأمّا قول الراجز:

إنْ الـمُـوَقَّـى مِـثْـلُ مـا وُقِّـيـتُ[1]

فهو لرُؤْبَةَ بن العجّاج، وقبله:

يَـا رَبِّ إنْ أخْـطَـأْتُ أو نَـسِـيـتُ فـأنْـتَ لا تَـنْـسَـى ولا تَـمُـوتُ

الشاهد فيه استعمال «الموَقَّى» بمعنىٰ «التَّوْقِيَة»، أي: أنّ التوقية مثلُ تَوْقِيَتِي، وكان قد وقع في أيْدِي الحَرُوريّة، وأمّا قول الآخر [من الطويل]:

أُقَـاتِـلُ حـتّـى لا أرَى لـي مُـقَـاتَـلاً

فإنّ هذا المِصْراع قد استعمله شاعران أحدهما مالك بن أبي كَعْب، وتمامه:

وأنْـجُـو إذا حُـمَّ الـجَـبـانُ مـن الـكَـرْبِ[2]

والشاهد فيه استعمال «مُقاتَل» بمعنى القِتال، أي: حتى لا تبقى لي قُدْرةٌ على القتال، وأنجو عند الغَلَبَة بالفِرار إذا هلك الجبان، وأُحِيطَ به لعَجْزه عن الدفع والنَّجاة، والآخر زيد الخَيْلِ، وتمامه [من الطويل]:

وأنْـجُـو إذا لـم يَـنْـجُ إلاّ الـمُـكَـيَّـسُ

أي: الكَيِّس العاقل؛ لأنّه يعرِف وجه التخلّص، وأمّا قوله [من الرجز]:

كـأنّ صَـوْتَ الـصَّـنْـجِ في مُـصَـلْـصَـلِـهْ[3]

= شُزَّب: ضوامِر.

الإعراب: **«بسواهم»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «ملأ» في البيت السابق، وصرف الشاعرُ «سواهم» للضرورة الشعريّة. **«الحق»**: نعت مجرور بالكسرة، وهو مضاف. **«الأياطل»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«شزّب»**: نعت ثان مجرور بالكسرة الظاهرة. **«فعليقها»**: الفاء حرف استئناف، و«عليق»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«الإسراجُ»**: خبر مرفوع بالضمة. **«والإلجامُ»**: حرف عطف واسم معطوف مرفوع بالضمة.

وجملة «فعليقها الإسراجُ والإلجام» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

وليس في البيت شاهد نحويّ، ولكنه أتى به توكيدًا على كثرة سفر الرواحل.

(١) تقدم بالرقم ٨٨٠.

(٢) تقدم بالرقم ٨٨١.

(٣) تقدم بالرقم ٨٨٢.

الشعر، فالشاهد فيه استعمال «المصلصل» بمعنى «الصَّلْصَلَة». شبّه صَهيل الفرس بصوت الصنج، والصنج الذي تعرفه العرب، فهو الذي يُتّخذ من صُفْرٍ يُضرَب أحدهما بالآخر، وأمّا ذو الأوتار فهو للعَجَم. والصلصلة: الصوت، يُقال: «تَصَلْصَلَ الحَلْيُ على صدر المرأة»، أي: صَوَّتَ. ويجوز أن يكون شبّه عَلْكَ اللجام لجَرْيه بصوت الصنج، وصلصلةُ اللجام: صوتُه.

فصل
[المصدر على «تَفْعال»]

قال صاحب الكتاب: و«التَّفْعال» كـ«التَّهدار»، و«التَّلْعاب»، و«التَّرداد»، و«التَّجوال»، و«التَّقتال»، و«التَّسْيار» بمعنى «الهَذْر»، و«اللّعب»، و«الرّدّ»، و«الجَوَلان»، و«القَتْل»، و«السَّير» ممّا بُني لتكثير الفعل والمبالغةِ فيه.

* * *

قال الشارح: هذا الفصل قد اشتمل على ما جاء مصدرُ «فَعَلْتُ» فيه على غيرِ ما يجب له، بأن زِيدَ فيه زوائدُ للإيذان بكثرة المصدر وتكريره، كما جاءت «فَعَّلْتُ» بتضعيف العين لتكثير الفعل وتكريره، وذلك قولك في «الهَذْر»: «التَّهْدار». يُقال: «هَدَرَ الشَّرابُ يَهْدِرُ هَدْرًا وتَهْدارًا» إذا غَلَى، فالتهدارُ: الهَدْرُ الكثير.

وقالوا في اللّعب: «التَّلْعاب» وفي «الصَّفْق»: «التَّصْفاق» وفي «الرَّدّ»: «التَّرْداد»، وفي «الجَوَلان»: «التَّجْوال»، وفي «القَتْل»: «التَّقْتال» وفي «السَّيْر» «التَّسْيار»، فليس في هذه المصادر ما هو جارٍ على «فَعَلَ» لكن لما أردت التكثير؛ عدلتَ عن مصادرها، وزدتَ فيها ما يدلّ على التكثير؛ لأنّ قوّة اللفظ تُؤذِن بقوّة المعنى، ألا ترى أنّهم يقولون: «خَشُنَ الشيءُ»، وإذا أرادوا الكثرة والمبالغة، قالوا: «اخْشَوْشَنَ»، وقالوا: «عَشُبَت الأرضُ»، وإذا أرادوا الكثرة، قالوا: «اعْشَوْشَبَت»، فهي مصادرُ جرت على غير أفعالها.

وقال الكوفيون: «التَّفْعال» هنا بمنزلة التَّفْعِيل، ولا بأسَ به لأنّ «التفعيل» مصدرُ «فَعَّلَ»، وهو بناءُ كثرة فلم يأتوا بلفظه؛ لئلّا يُتوهّم أنّه منه، فغيّروا الياء بالألف، وبقّوا التاء مفتوحةً. فأمّا «التِّبْيان»، فلم ترد التاءُ فيه للتكثير، ولو كانت كذلك، لفُتحت، لكنّها زيدت لغير علّة، و«البَيان» و«التِّبْيان» واحدٌ، وكذلك «التِّلْقاء» و«اللِّقاء» واحدٌ، وليس في المصادر «تِفْعالٌ» بكسر التاء إلاّ هذَيْن المصدرَيْن، وما عداهما «تَفْعالٌ» بالفتح.

وقد جاءت أسماءٌ يسيرةٌ غيرُ مصادر على «تِفْعال» تبلغ نحوَ ستّةَ عشرَ اسمًا، قالوا: «تِهْواء»، و«تِبْراك»، و«تِعْشار»، و«تِرْباع» لمواضعَ، و«تِمْساحٌ» للدابّة المعروفة، و«تِمْساحٌ» للرجل الكذّاب، و«تِجْفافٌ» لِما يُلْبَس الفرس عند الحرب، والجمع تَجافِيفُ، و«تِمْثالٌ» للصورة، و«تِمْرادٌ» بيتٌ صغيرٌ للحَمام، والجمع تمارِيدُ، و«تِلْفاقٌ» ثوبان

يُلْفَقان، و«تِلْقامٌ» سريع اللَّقم، و«تِضْرابٌ» لوقت الضِّراب، و«تِلْعابٌ» كثير اللَّعب، و«تِقْصارٌ»، و«تِنْبالٌ» للقصير.

* * *

فصل
[المصدر على «فِعّيلى»]

قال صاحب الكتاب: **و«الفِعِّيلَى» كذلك، تقول: «كان بينهم رِمِّيَّا»، وهي التَّرامِي الكثيرُ، و«الحِجِّيزَى»، و«الحِثِّيثَى» كثرةُ الحَجزِ والحَثّ، و«الدِّلِّيلَى» كثرةُ العِلْم بالدَّلالة والرُّسوخُ فيها، و«القِتِّيتَى» كثرةُ النَّمِيمَة.**

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذه المصادر جاءت على «فِعِّيلَى» مُضَعَّفَةَ العين للمبالغة والتكثير، يُقالَ: «كان بينهم رمِّيًا»، أي: تَرامٍ، ولا يريد مطلق الرَّمْي، بل الكثرة، وكذلك «الحِجِّيزَى»، و«الحِثِّيثَى» المراد كثرة الحَجْز، والحَثّ، كما أن الرِّمِّيَّا كذلك، ولا يكون من واحد؛ لأن المراد الترامي والتحاجُز والتحاثُث، وقد يجيء هذا الوزنُ لواحد، قالوا: «الدِّلِّيلَى» والمراد بها كثرة العِلْم بالدَّلالة، وقالوا: «القِتِّيتَى» بمعنى النَّميمة، و«الهِجِّيرَى» كثرة الكلام السيّىء. وعن عُمَرَ، رضي الله عنه: «لولا الخِلِّيفَى لأذَّنْتُ»، أي: لولا الخلافة والاشتغالُ بأمرها عن تعهُّد أوْقات الأذان، لأذَّنْتُ، يشير بذلك إلى فضل الأذان.

وهذه الألفاظ من المصادر جاءت مؤنّثةً بالألف، ولم تأتِ إلاَّ مقصورةً، نحوَ: «الدَّعْوَى» و«الرُّجْعَى» و«خَصَّه بالشيء خُصُوصًا، وخُصُوصِيَّةً، وخِصِّيصَى»، وحكى الكسائي: «خِصِّيصاءُ» بالمدّ، و«الأمرُ بينهم فَيْضُوضَى»، والفَيْضُوضَى: الأمر المشترَك، وأجاز المدّ في جميع الباب قياسًا، وخالفه جميع البصريين في ذلك، والفرّاءُ من أصحابه.

فصل
[صِياغة مصدر المرّة]

قال صاحب الكتاب: **وبناءُ المَرّة من المجرَّد على «فَعْلَة»، تقول: «قمتُ قَوْمَةً»، و«شربتُ شَرْبَةً»، وقد جاء على المصدر المستعمَل في قولهم: «أتيتُه إتيانةً»، و«لقيتُه لِقاءةً»، وهو ممّا عداه على المصدر المستعمَل كـ«الإعْطاءة» و«الانطِلاقة» و«الابتِسامة»، و«التَّزوِيحة»، و«التَّقَلْبة» و«التَّغافُلة»؛ وأمّا ما في آخره تاءٌ، فلا يُتجاوز به المستعمل بعينه، تقول: «قاتَلْتُه مُقاتَلةً واحدةً»، وكذلك «الاستعانةُ» و«الدَّحْرَجة».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم أن أصل مصدر الفعل الثلاثيّ المجرّد من الزيادة أن يأتي على

«فَعْل»، فإذا أرادوا المرّة الواحدة، ألحقوه التاء، وجاؤوا به على «فَعْلَة»، قالوا: «ضربتُه ضَرْبَةً»، و«قتلتُه قَتْلَة»، و«أتيتُه أتْيَةً»، و«لقيتُه لَقْيَةً»، وكذلك لو كان في المصدر زيادةٌ، نحوُ «جلس جُلُوسًا»، و«قعد قُعُودًا»، فإنّك تُسْقِط الزيادة إذا أردت المرّة الواحدة، وتأتي به على «فَعْلَة»، نحوِ: «جلس جَلْسَةً»، و«قعد قَعْدَةً»؛ لأن الأصل «جَلْسٌ»، و«قَعْدٌ». وقولهم: «الجُلُوس»، و«الذُّهاب» ونحوهما ليست الزيادة فيه من الأصل، لأنّها لم تكن في الفعل، ولم تلزم الزيادةُ فيه لزومَها ما كانت موجودةً في فعله، نحوَ: «الإفْعال» في باب «أفْعَلَ»، و«الاستفعال» في بابِ «استفعل»، فالضَّرْبُ والقَتْلُ ونحوهما جمع «فَعْلَة»، نحوِ: «تَمْرَةٍ»، و«تَمْرٍ»، و«نَخْلَةٍ»، و«نَخْلٍ»؛ لأن المصدر يدلّ على الجنس، كما أن «النخل» و«التمر» يدلاّن على الجنس، فـ«ضَرْبَةٌ» نظير «تمرةٍ»، و«ضَرْبٌ» نظير «تمرٍ».

وقد يزيدون التاء على المصدر المزيد فيه، فيريدون به المرّة الواحدة، قالوا: «أتيتُه إتْيانَةً»، و«لقيتُه لِقاءَةً»، جاؤوا به على المصدر المستعمل، كأنّهم نزّلوا الزيادة غير اللازمة منزلةَ اللازمة، فكما يقولون: «أعْطَيْتُه إعْطاءَةً»، و«استغفرتُه استغفارةً»، كذلك قالوا: «أتيته إتيانةً»، و«لقيته لقاءةً».

«وهو فيما عداه على المصدر المستعمل»، يعني ما عدا الفعلَ الثلاثيَّ المجرّدَ من الزيادة، والمرادُ أنّ ما كان من الفعل زائدًا على الثلاثة، فإنّ المرّة الواحدة تكون بزيادة الهاء على مصدره المستعملِ، نحوِ قولك: «استغاث استغاثةً»، و«أعْطاه إعْطاءةً»، و«كَسَّرَه تَكْسِيرَةً» يراد بذلك كلّه المَرة الواحدة، وسَواءٌ ما كان زائدًا على الثلاثة بحروفٍ كلّها أُصولٌ، نحوُ: «الدَّحْرَجَة»، و«السَّرْهَفَة» أو بزيادة على بنات الثلاثة، نحوِ: «أعطيتُه إعطاءةً»، و«انْطَلَقَ انطِلاقةً».

فإن كان فيه هاءٌ، لم يُجتلب للمرّة هاءٌ، واكتُفي بالهاء التي فيه عن هاء تجتلبها، وذلك قولك: «قاتلتُه مُقاتَلَةً»، ولا تقول في المرّة: «قِتالَةً»؛ لأن أصل المصدر في «فَاعَلَ» «المُفاعَلَة» لا «الفِعال»؛ لأنّه على وزن «الدَّحْرَجَة»، ومثله «أقَلْتُه إقالَةً»، و«اسْتَعَنْتُ به استعانةً».

ولو قيل ـ في قولك إذا قلت: «استعنتُ به استعانةً»، وأراد المصدر، ثمّ قال: «استعانةً» وأراد المرّة الواحدة ـ إنّ هذه التاء غير تلك التاء الأُولى، كما أنّك إذا قلت: «يا مَنْصُ» في لغةِ من قال: «يا حارُ»، فإنّ الضمّة فيه غير ضمّة الصاد التي كانت فيه؛ لكان قولاً قويًا.

فصل
[مصدر النوع]

قال صاحب الكتاب: **وتقول في الضرب من الفعل: «هو حَسَنُ الطِّعْمة، والرِّكْبة،**

والجِلْسة، والقِعْدة»، و«قتلته قِتْلةَ سَوْءٍ»، و«بِئْسَتِ المِيتَةُ»، و«العِذْرَةُ» ضربٌ من الاعتذار.

* * *

قال الشارح: إنّما قال: «في الضرب من الفعل»؛ لأن المصدر يدلّ على جنس الفعل، فإذا قلت: «ضَرْبٌ»، أو «قَتْلٌ»، دلّ على الضرب والقتل الذي يتناول جميعَ أنواع الضرب والقتل، وأنت هنا لم تُرِد به الجنس ولا العدد، إنّما أردت نوعًا من الجنس، فإذا قلت: «الطِّعْمَة»، و«الرِّكْبَة»، و«الجِلْسَة» ونحوها، فإنّما تريد الحالة التي عليها الفاعلُ، والمراد أنه إذا ركب؛ كان ركوبُه حسنًا، أي: ذلك عادتُه في الركوب والجلوس. وكذلك «هو حسنُ الطِّعْمَةِ»، المراد أن ذلك لمّا كان موجودًا فيه لا يُفارِقه؛ صار حالةً له. والقِعْدَةُ حالةُ وقتِ قعودِه، ومثله «القِتْلة» للحالة التي قُتل عليها.

و«بِئْسَتِ المِيتَةُ»، أي: أنّه مات مِيتَةَ سَوْءٍ، أي: حالةُ وقت الموت كانت سيّئةً. و«العِذْرَةُ»: حالةُ وقت الاعتذار، وهذا البناء يكون على ضربين: أحدهما للحالة على ما ذكرنا، والآخر أن يكون مصدرًا لا يُراد به الحالةُ، وذلك نحوُ: «دَرَيْتُ دِرْيَةً»، و«لفلانٍ شِدَّةٌ وبَأْسٌ»، و«شَعُرْتُ بالأمر شِعْرَةً»، وقولهم: «لَيْتَ شِعْرِي»، المراد: «ليت شِعْرَتِي» أي: عِلْمِي ومَعْرِفَتِي، وإنّما حذفوا التاء تخفيفًا لكثرة الاستعمال.

فصل
[بناء المصدر من المعتلّ العين من «أَفْعَل» والمعتلّ اللام من «فَعّل»]

قال صاحب الكتاب: **وقالوا فيما اعتلّت عينُه من «أَفْعَلَ»، واعتلّت لامُه من «فَعَّلَ»: «إجازةٌ»، و«إطاقة»، و«تَعزِيَة»، و«تَسْلِية»، معوِّضين التاءَ من العين واللام الساقطتَين، ويجوز تركُ التعويض في «أفْعَلَ» دون «فَعَّلَ». قال الله تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[1]، وتقول: «أَرَيْتُه إراءً»، ولا تقول: «تَسْلِيًا، ولا تَعْزِيًا»، وقد جاء «التَّفْعِيلُ» فيه في الشعر. قال [من الرجز]:**

٨٨٧ـ فَهْيَ تُنَزِّي دَلْوَها تَنْزِيًا ... كما تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا

* * *

(١) النور: ٣٧.

٨٨٧ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٨؛ والخصائص ٢/ ٣٠٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٧٦؛ وشرح شواهد الشافية ص٦٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٦٥؛ ولسان العرب ١١/ ٣٧٣ (شهل)، ١٥/ ٣٢٠ (نزا)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٧١؛ والمقرب ٢/ ١٣٤؛ والمنصف ٢/ ١٩٥.

اللغة: تنزّي: توثّب، تحرّك. الشهلة: العجوز.

المعنى: إنها تحرّك دلوها لاستخراج الماء تحريكًا ضعيفًا شبيهًا بتحريك المرأة العجوز لصبيّ ترقّصه. =

قال الشارح: أمّا ما كان من الأفعال على «أَفْعَلَ» معتلّ العين، نحوُ: «أجاز يُجِيزُ»، و«أطاق يُطِيقُ» ونظائرهما من نحوِ «أقام»، و«أقال»، فإنّ المصدر منها على «إجازَةٍ»، و«إطاقة»، و«إقامة»، و«إقالة»، والأصل: «إجْواز»، و«إطْواقٌ»؛ لأنّه من «أجاز يجيز»، و«أطاق يطيق»، فهو كقولك: «أكْرَمَ يُكْرِمُ إكرامًا»، إلاّ أنّه لمّا اعتلّت العين من «أجاز يجيز»، و«أطاق يطيق» بقلبها ألفًا؛ أعلّوا المصدر حملاً على الفعل بنقل حركتها إلى ما قبلها، ثمّ قلبت العين ألفًا؛ لتحرُّكها في الأصل وانفتاحِ ما قبلها الآنَ، وكانت الألف بعدها ساكنةً، فحذفت الألف لالتقاء الساكنَيْن، وعُوّضَ من المحذوف التاء. فالخليل وسيبويه يذهبان إلى أن المحذوف ألفُ «إفعال» لأنّها زائدةٌ، فهي أوْلى بالحذف، وأبو الحسن الأخفش والفرّاء يذهبان إلى أن المحذوف الألف المبدلة من العين، وهو القياس، ولذلك اختاره صاحب الكتاب، فقال: «معوَّضين من العين واللام»، يريد العين من «إطاقة»، واللام من «تَعْزِيَةٍ» وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه، ومن ذلك «استَعنته استِعانةً»، و«استخار استخارةً»، والأصل: «استِعْوانًا»، و«استِخيارًا».

فأمّا قولهم: «أرَيْتُه إراءَةً» فإنّه، وإن لم يكن معتلّ العين لأن الأصل «أرْأيْتُه»، عينُه همزة لأنّه «أفْعَلَ» من «رَأيتُ»، فالهمزة حرف صحيح، لكنّه دخله نقصٌ بتخفيف الهمزة، ولزومِ ذلك حتى صار الأصل مرفوضًا، وذلك أنّهم ألقوا حركة الهمزة على الراء، وأُسْقِطَت الهمزة، فأتوا بالهاء عوضًا من ذلك النقص. والذي يدلّ على أن الهاء عوضٌ من المحذوف أنّك تقول: «اخترتُ اختِيارًا»، و«انقاد انقِيادًا»، فلا تُلْحِق الهاء، لأنّه لم يسقط من المصدر شيءٌ؛ لأنّه لم يلتق فيه ساكنان. وأجاز سيبويه[1] أن لا يأتوا بالعوض، واحتجّ بقوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ﴾[2]. والفرّاءُ يجيز حذفها فيما كان مضافًا، نحوِ الآية؛ فكأنّ الإضافة عوضٌ من التاء، وسيبويه لم يفصل بين ما كان مضافًا وغير مضاف، فهو يجيز «أقامَ إقامًا»، والفرّاء لا يجيزه.

= **الإعراب**: **«فهي»**: الفاء: بحسب ما قبلها، و«هي»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. **«تنزي»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. **«دلوها»**: مفعول به منصوب، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«تنزيًا»**: مفعول مطلق منصوب. **«كما»**: الكاف: حرف جرّ، و«ما»: مصدريّة. والمصدر المؤول من «ما» والفعل في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بصفة لـ «تنزيًا» محذوفة. **«تنزّي»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل. **«شهلة»**: فاعل مرفوع. **«صبيًا»**: مفعول به منصوب.

وجملة «هي تنزي...»: بحسب ما قبلها. وجملة «تنزي دلوها»: في محلّ رفع خبر المبتدأ «هي».

والشاهد فيه قوله: «تنزيًا» حيث ورد مصدر الفعل الذي على وزن «فعّل» المعتلّ اللام على «تفعيل» كما جيء في الصحيح اللام، وهذا شاذ، وقياسه: «تفعلة»، نحو: «تسمية»، و«ترضية».

(١) الكتاب ٤/ ٨٣.
(٢) النور: ٣٧.

وأمّا «فَعّلَ»، فله في الصحيح مصدران: «التَّفْعِيل»، و«التَّفْعِلَة»، نحوُ: «كرّمته تَكْرِيمًا وتَكْرِمَةً»، و«عظّمته تعظيمًا وتعظمة»، و«التفعيل»، هو الأصل، لأنّه هو اللازم، فأمّا إذا كان معتلّ اللام بالياء أو الواو؛ ألزموه «تَفْعِلَة» ولم يأتوا بالمصدر الآخر، لئلا يجتمع في آخره ياءان قبلهما كسرةٌ، فيُحتمل ثقلٌ، وعنه مندوحةٌ إلى المصدر الآخر، وذلك قولك: «عَزَّيْتُه تَعزِيَةً»، و«غَذَّيْتُه تَغذِيَةً». قال أبو بكر بن السرّاج: الأصل «تَعْزِيًّا»، و«تَغْذِيًّا»، فحذفت ياءٌ من الياء المشدّدة، ودخلت التاء عوضًا من المحذوف.

وكلامُ الشيخ يُصرِّح فيه بأن المحذوف اللام، وأن يكون المحذوف الياء الزائدة أوْجَهُ عندي، لأن اللام باقيةٌ في الصحيح من نحو «تَكْرِمَةٍ»، فكذلك يكون في المعتلّ، ولا يجوز إسقاط التاء من هذا، فيقالَ في «تعزية»: «تَعْزٍ»، كما جاز في «إقامة»، فقالوا: «إقامٌ»، والفرقُ بينهما أن نحوَ «أقامَ»، و«أقالَ» و«استَحاذَ» قد استُعمل على الأصل، فقالوا: «أطْوَلْتُ إطْوالاً»، و«استحوَذْتُ استِحْواذًا». فلمّا كان قد ورد تامًّا على الأصل، جاز أن لا يعوَّض منه؛ فأمّا نحو «تَعزِيَة»، و«تَغْذِيَة»، فلم يرد الأصل البتّة، فلزم العوض لذلك، وقد جاء «التَّفْعيل» فيه في الشعر، قال [من الرجز]:

فَـهِـي تُـنَـزِّي دَلْـوَهَـا تَـنْـزِيًـا... إلـخ

والشاهد فيه قوله: «تَنْزِيًا»، والقياس: «تَنْزِيَةً»، لكنّه راجَعَ الأصلَ ضرورة، لأنّ الشاعر له مراجَعةُ الأُصول المرفوضة، يُقال: «امرأةٌ شَهْلَةٌ» إذا كانت نَصَفًا، وصار كالاسم لها بالغَلَبَة، ولا يُقال ذلك للرجل. يصف امرأةً تستقي ماءً، والمراد أنّها ترفع دَلْوَها كما ترفع المرأةُ الصبيَّ عند ترقيصه.

فصل

[إعمال المصدر]

قال صاحب الكتاب: **ويُعمَل المصدر إعمالَ الفعل مفردًا، كقولك: «عجبتُ من ضَرْبِ زيدٌ عمرًا، ومن ضربِ عمرًا زيدٌ»، ومضافًا إلى الفاعل، أو إلى المفعول، كقولك: «أعجَبَني ضربُ الأميرِ اللِّصَّ، ودَقُّ القَصّارِ الثوبَ، وضربُ اللِّصِّ الأميرُ، ودقُّ الثوبِ القصّارُ»، ويجوز تركُ ذكرِ الفاعل والمفعول في الإفراد والإضافةِ، كقولك: «عجبتُ من ضربِ زيدًا»، ونحوُه قوله عزّ اسمه: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾(١)، و«من ضربِ عمرٍو»، و«من ضربِ زيدٍ»، أي: من أن ضَرَبَ زيدٌ، أو ضُرِبَ، ونحوُه قوله تعالى: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾(٢)، ومعرَّفًا باللام كقوله [من المتقارب]:**

٨٨٨ـ ضَـعِـيـفُ الـنِّـكـايَـةِ أعْـداءَهُ يَـخَـالُ الـفِـرارَ يُـراخِـي الأجَـلْ

(١) البلد: ١٤ ـ ١٥. (٢) الروم: ٣.

٨٨٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٢٠٨؛ وخزانة الأدب ٨/١٢٧؛ والدرر =

وقولِهِ [من الطويل]:

[لَقَدْ عَلِمَتْ أُولى المُغِيرةِ أنّني] كَرَرْتُ فلم أنْكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعَا(١)

***

قال الشارح: والمصدر يعمل عملَ الفعل المأخوذِ منه: إن كان الفعل غير متعدّ، كان المصدر غير متعدّ، فكما تقول: «قام زيدٌ»، ولا تجاوِز الفاعلَ، كذلك تقول: «أعجبني قيامُ زيدٍ». وإن كان يتعدّى إلى واحد، يتعدّى مصدره إلى واحد، فتقول: «أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا». وتقول: «أعجبني إعطاءُ زيدٍ عمرًا درهمًا»، فتُعدّيه إلى مفعولَيْن كما يفعل ذلك الفعلُ، نحوُ: «أعطيتُ زيدًا درهمًا». وإن كان يتعدّى فعلُه بحرفِ جرّ؛ كان المصدر كذلك، فتقول: «أعجبني مرورُك بزيدٍ».

وإنّما يعمل من المصادر ما كان مقدَّرًا بـ«أنْ» والفعلِ، نحوُ قولك: «أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا»، وتقديره: أن ضَرَبَ زيدٌ عمرًا. فأمّا إذا كان مؤكِّدًا لفعله، أو عاملاً فيه الفعلُ الذي أُخذ منه على وجه من الوجوه، لم يعمل؛ لأنّه لا يقدَّر بـ«أنّ» والفعلِ، وذلك نحو قولك: «ضربتُ زيدًا ضَرْبًا والضربَ الشديدَ»؛ لأنّه لا يحسن أن تقول فيه: «ضربتُ زيدًا أن ضربتُ زيدًا». فأمّا قولهم في الأمر: «ضَرْبًا زيدًا»، فكثيرٌ من النحويين يقولون: العاملُ في «زيد»: «ضربًا».

والذي عليه المحقّقون أن العامل فيه الفعل الذي نصب المصدرَ، وتقديره: اضْرِبْ

= ٥/ ٢٥٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩٤؛ وشرح الأشموني ١/ ٣٣٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١٣٦؛ وشرح ابن عقيل ص٤١١؛ والكتاب ١/ ١٩٢؛ والمقرب ١/ ١٣١؛ والمنصف ٣/ ٧١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٣.

اللغة: النكاية: إغضاب الغير وقهره. الفرار: الهرب. يراخي الأجل: يبعد الموت.

المعنى: أنه جبان، لا يقهر الأعداء، ويعتمد على الهرب ظنًّا منه بأنّه يبعد الموت.

الإعراب: «**ضعيف**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، وهو مضاف. «**النكاية**»: مضاف إليه مجرور. «**أعداءه**»: مفعول به للمصدر «النكاية» منصوب، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**يخال**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**الفرار**»: مفعول به منصوب. «**يراخي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**الأجل**»: مفعول به منصوب، وسكّن للضرورة الشعرية.

وجملة «. . . ضعيف النكاية»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «يخال الفرار»: في محلّ رفع خبر ثانٍ. وجملة «يراخي الأجل»: في محلّ نصب مفعول به ثانٍ لـ «يخال».

والشاهد فيه قوله: «النكاية أعداءه» حيث نصب المصدر المقترن بـ «أل»، وهو قوله: «النكاية»، مفعولاً به، وهو قوله: «أعداءه».

(١) تقدم بالرقم ٨٤٢.

ضربًا زيدًا، ولا يبعد عندي أن يكون هذا المصدر عاملاً في «زيد» لِنيابته عن الفعل، لا بحكم أنّه مصدرٌ، وجاء كقولك: «زيدٌ في الدار قائمًا»، فالعاملُ في الحال الظرف الموجود لا الفعل العامل فيه، وذلك لنيابته عن الفعل؛ كذلك هٰهنا، ويكون فيه ضميرُ فاعلٍ نُقل إليه من الفعل، وهو ضمير المخاطب، كما نقل الضمير من الفعل إلى الظرف في «زيدٌ في الدار قائمًا». ولو أظهر الفعل، وقلت: «اضْرِبْ ضَرْبًا زيدًا»، لم يكن العامل في «زيدًا» إلاّ الفعلَ دون المصدر، كما أنك لو أظهرت العامل في الظرف، وقلت: «زيدٌ استقرّ في الدار قائمًا»، لم يكن العامل في الحال إلاّ الفعلَ دون الظرف، وكان خاليًا من الضمير، ولو قلت: «أنكرتُ ضَرْبَك زيدًا»، لكان في معنَى «أنْ» والفعلِ، لأنّه يحسن أن تقول: «أنكرتُ أن تضرب»، إذ العامل فيه من غير لفظه. ولك أن تقدّره بـ«أنْ» والفعلِ المسند إلى الفاعل، نحوَ قولك: «أعجبني ضَرْبُك زيدًا»، والتقدير: «أن ضربت زيدًا». ولك أن تقدّره بالفعل الذي لم يسمّ فاعله، نحوَ: «ساءَني ضربُك»، والتقدير: «أن ضُرِبْتَ»، والفرقُ بينهما بالقرائن.

وإنّما عمل المصدر إن كان على هذه الصفة، لأنّه في معنى الفعل على ما ذكرنا، ولفظُه متضمّنٌ حروف الفعل، فجرى مجرى اسم الفاعل، فعمِل عملَه، ألا ترى أنّ «أنْ» وما بعدها من الفعل، لمّا كانت في تأويل المصدر، أُعطيت حُكْمَه، فوقعت فاعلةً ومفعولةً ومضافًا إليها، نحوَ قولك: «أعجبني أن قمتَ»، فـ«أنْ» وما بعدها من الفعل في موضعِ مرفوع بأنّه الفاعل. وتقول: «أكْرَهُ أن تقوم»، والمعنى: أكره قيامَك، كذلك المصدَر إذا كان مقدّرًا بـ«أنْ» والفعلِ؛ كان له حكمُ الفعل من العمل.

وإنّما اشتُرط أن يكون لفظ المصدر العامل متضمّنًا حروفَ الفعل ليدلّ على الفعل، فلذلك تقول: «مُروري بزيد حسنٌ، ومروري بعمرٍو قبيحٌ»، ولو قلت: «وهو بعمرو قبيحٌ»، لم يجز؛ لزوال حروف الفعل من لفظه.

وهذا المصدر يعمل على ثلاثة أضرب: إذا كان مفردًا منوّنًا، وإذا كان مضافًا، وإذا كان معرَّفًا بالألف واللام.

فأمّا الأوّل، وهو ما كان منوّنًا، فهو أقيسُ الضروب الثلاثة في العمل، وذلك من قِبَل أن المصدر إنّما عمل لشَبَهه بالفعل، والتنوينُ يدلّ على التنكير، فهو في المعنى موافقٌ لمعنى الفعل، وإن كان في اللفظ من زيادات الأسماء.

وأمّا المضاف، فإعمالُه في الجرّ بعد الأوّل، لأنّ الإضافة وإن كانت من خصائص الأسماء وبابُها التعريف والتخصيص، وذلك ممّا لا يكون في الأفعال، إلاّ أن الإضافة قد تقع منفصلةً، فلا تفيد التعريفَ على حدّ وقوعها في اسم الفاعل، فلمّا كان التعريف قد يتخلّف عن الإضافة؛ لم تكن الإضافة منافِيةً لمعنى الفعل من كلّ وجه، إذ قد توجَد غيرَ معرَّفة.

وأمّا ما عمِل من المصادر، وفيه الألف واللام، فهو أضعفُها؛ لأنّ الألف واللام لا تكون في أسماء الأجناس التي هي الأُصول إلاّ معرِّفةً، فلذلك ضعُف إعمالها. وإنّما قلنا: «في أسماء الأجناس» تحرُّزًا من الأعلام، فإنّ الألف واللام قد تدخلها لا لمعنى التعريف، نحوَ: «الحَسَن»، و«العَبّاس»، ونحوِ قوله [من الرجز]:

بـاعَـدَ أُمَّ الـعَـمْـرِو مـن أسِـيـرِهَـا(١)

فمثال ما عمل من المصادر منوّناً قولك: «أعجبني ضربٌ زيدٌ عمرًا»، وإن شئت قلت: «أعجبني ضربٌ عمرًا زيدٌ» فتُقدِّم المفعول على الفاعل، وذلك قليل في الاستعمال. وإنّما جاز أن تأتي بعد المصدر بالفاعل والمفعول، ولم يجز أن تأتي بعد اسم الفاعل إلّا بالمفعول، وذلك من قِبَل أن المصدر غيرُ الفاعل والمفعول، فلم تستغن بذكره عن ذكرهما. وليس كذلك اسم الفاعل، فإنّه هو الفاعل، فلم تحتج إلى ذكره بعده، فلذلك لم تجز إضافتُه إلى الفاعل، لأنّ الشيء لا يضاف إلى نفسه.

وجملة الأمر أن الفرق بين اسم الفاعل والمصدر من وجوه ستّة:

أوّلها: أن الألف واللام في اسم الفاعل تفيد التعريف مع كونها بمعنى «الَّذِي»، والألف واللام في المصدر تفيد التعريف لا غيرُ.

الثاني: أن اسم الفاعل يتحمّل الضميرَ كما يتحمّل الفعلُ؛ لأنه جارٍ عليه، والمصدر لا يتحمّل ضميرًا؛ لأنه بمنزلة أسماء الأجناس، والفاعل يكون معه منويًا مقدَّرًا غير مستتِر فيه.

الثالث: أن المصدر يضاف إلى الفاعل والمفعول، واسمُ الفاعل لا يضاف إلاّ إلى المفعول لا غيرُ، وقد ذُكر.

الرابع: أن المصدر يعمل في الأزمنة الثلاثة، واسم الفاعل يعمل عمل الفعل في الحال والاستقبال.

الخامس: أن المصدر لا يتقدّم عليه ما يعمل فيه، سواء كانت فيه الألف واللام، أو لم تكن، واسم الفاعل يتقدّم عليه ما ينصبه إذا لم تكن فيه الألف واللام.

السادس: أن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على كلام قبله، والمصدر يعمل معتمدًا، وغير معتمد. فممّا جاء مُعْمَلاً من المصادر منوّنًا قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾(٢)، فـ«يَتِيمًا» منصوب بالمصدر الذي هو «إطعام»، والتقدير: أو إطعامٌ هو، فيكون الفاعل مقدّرًا محذوفًا. فإن صرّحت بالفعل، كان الفاعل مستترًا، نحو

(١) تقدم بالرقم ٦٩.
(٢) البلد: ١٤ ـ ١٥.

قولك: «أو أن أطعم يتيمًا»، ومن ذلك قول الشاعر [من الطويل]:

٨٨٩- فلولا رَجاءُ النَّصْرِ منك ورَهْبَةٌ عِقابَك قد صاروا لنا كالمَوارِدِ

فأعمل «رهبة» في «عقابك»، ومن ذلك قول الآخر [من الوافر]:

٨٩٠- بضَرْبٍ بالسُّيوف رُؤوسَ قومٍ أَزَلْنا هامَهُنَّ على المَقِيلِ

فنصب «الرؤوسَ» بـ«ضرب».

وأمّا إعماله وهو مضاف، فإنّه يضاف إلى الفاعل، وإلى المفعول لتعلُّقه بكلّ واحد منهما، فتعلّقُه بالفاعل وقوعُه منه. وتعلّقه بالمفعول وقوعه به، وإضافتُه إلى الفاعل

---

٨٨٩ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١٢٩.

اللغة: المَوَارد: الطرق المؤدية إلى الماء.

المعنى: لولا أنهم يرجون أن تنصرهم علينا إن حاربناهم، ولولا أنا نرهب عقابك إن قتلناهم، لصاروا لنا أذلاء، نطأهم كما تُوطأ الطرق المؤدية إلى المياه.

الإعراب: **«فلولا»**: الفاء: حسب ما قبلها، «لولا»: حرف شرط غير جازم. **«رجاء»**: مبتدأ مرفوع بالضمة، والخبر محذوف وجوبًا تقديره: موجودٌ. **«النصر»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«منك»**: جار ومجرور متعلقان بحال من «النصر». **«ورهبة»**: الواو: حرف عطف، و«رهبة»: معطوف على «رجاء» مرفوع مثله. **«عقابك»**: مفعول به منصوب بالفتحة، والكاف: مضاف إليه محله الجر. **«قد»**: حرف تحقيق لا محل له. **«صاروا»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: في محل رفع اسم «صار». **«لنا»**: جار ومجرور متعلقان بحال من «الموارد». **«كالموارد»**: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب خبر «صار»، وهو مضاف، و«الموارد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «لولا رجاء النصر منك... قد صاروا لنا كالموارد»: بحسب الفاء، والفاء بحسب ما قبلها. وجملة «رجاءُ منك موجود»: لا محل لها لأنها جملة الشرط غير الظرفي. وجملة «صاروا لنا كالموارد»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «رهبة عقابك» حيث أعمل «رهبة» في المفعول به مع تنوينها، وهي مصدر. فـ«عقابك» منصوب بـ(رهبة).

٨٩٠ - **التخريج**: البيت للمرار بن منقذ التميميّ في المقاصد النحوية ٣/ ٤٩٩؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٣؛ واللمع ص٢٧٠؛ والمحتسب ١/ ٢١٩.

اللغة: الهام: ج الهامة، الرأس. المقيل: العنق، ومكان القيلولة.

الإعراب: **«بضرب»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«أزلنا». **«بالسيوف»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«ضرب». **«رؤوس»**: مفعول به للمصدر «ضرب»، وهو مضاف. **«قوم»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«أزلنا»**: فعل ماضٍ، و«نا»: ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل. **«هامهن»**: مفعول به منصوب، وهو مضاف، و«هنّ»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«على المقيل»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«أزلنا».

والشاهد فيه قوله: «بضرب... رؤوس» حيث عمل المصدر المنوّن عمل فعله، فنصب مفعولاً به.

أحسن، لأنّه له، وإضافتُه إلى المفعول حسنة لأنّه به اتّصل، وفيه حَلٌّ، وذلك نحو قولك: «سَرَّني ضربُ زيد عمرًا»، إذا أضفتَه إلى الفاعل، و«ضربُ زيدٍ عمرٌو»، إذا أضفته إلى المفعول تخفض ما تضيفه إليه إن كان فاعلاً، وإن كان مفعولاً، فإن أضفته إلى الفاعل، جررت الفاعلَ، ونصبت المفعول؛ وإذا أضفته إلى المفعول، جررتَه أيضًا ورفعت الفاعل. وممّا جاء من ذلك مُعْمَلاً، وهو مضاف، قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾[1] أضافه إلى الفاعل، ونصب «الناس»؛ لأنه مفعول. ومنه قول الشاعر [من الكامل]:

٨٩١ـ عَهْدِي بها الحَيَّ الجميعَ وفيهِم قَبْلَ التفرُّقِ مَيْسِرٌ ونِدامٌ

أضاف «العهد» إلى الياء، وهو في موضع الفاعل، ونصب «الحيّ» لأنه مفعول، و«عهدي»: مبتدأ، وقوله: وفيهم إلى آخر البيت في موضع الحال، وقد سدّ مَسَدَّ الخبر، كقولك: «قيامُك ضاحكًا»، و«ضَرْبي زيدًا قائمًا».

وقد يضاف إلى الفاعل، ولا يُؤْتَى له بمفعول، وذلك، نحو: «عجبت من ضربِ زيدٍ»، أي: من أن ضَرَبَ زيدٌ، أو ضُرِبَ زيدٌ. إن شئت قدّرته بما سُمّي فاعله، وإن شئت قدّرته بما لم يسمّ فاعله. ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾[2]، أي:

---

(١) البقرة: ٢٥١، والحج: ٤٠.

٨٩١ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٢٨٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٦، ولسان العرب ٤/١٩٨ (حضر)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص٦٥٠.

اللغة: الجميع: المجتمعون. الميسر: القمار على الجزور ليعود نفعه على المعوزين. وندام: من المنادمة، والندام جمع نديم أو ندمان.

المعنى: وصف دارًا خلت من أهلها، فذكر ما كان فيها من اجتماع الحي مع سعة الحال والقمار على الجزور.

الإعراب: **«عهدي»**: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير المتكلم في محل جر بالإضافة، وقد سَدَّ مسد الخبر الجملة الحالية (فيهم مَيسرٌ). **«بها»**: جار ومجرور متعلقان بـ«عهدي». **«الحي»**: مفعول به للمصدر (عهدي) منصوب بالفتحة. **«الجميع»**: صفة لـ«الحي» منصوبة بالفتحة. **«وفيهم»**: الواو: حالية، **«فيهم»**: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف، والتقدير: ميسر كائن فيها. **«قبل»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بالخبر المحذوف السابق الذكر. **«التفرُّق»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«مَيسرٌ»**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. **«ونَدَام»**: الواو: حرف عطف، و«ندام»: معطوف على «ميسر».

وجملة «عهدي مع الخبر المقدّر»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فيهم ميسر وندام»: جملة حالية محلها النصب سَدَّت مسدَّ الخبر.

والشاهد فيه: نَصب «الحي» بـ«عهدي»، لأن معناه عهدتُ بها الحيَّ، و(عهدي) مصدر غير منون.

(٢) الروم: ٣.

من بعد أن غُلِبُوا. ومن إضافته إلى المفعول قوله [من الطويل]:

٨٩٢ـ أمِنْ رَسْمِ دارٍ مُرْبِعٌ ومُصِيفُ   لعينَيْكَ من ماء الشُّؤُونِ وَكِيفُ

والتقدير أمِنْ أن رَسَمَ دارًا مربعٌ ومصيفٌ. وقد يضاف إلى المفعول من غير ذكر الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾(١)، والأصل: من دعاء الخير هو، والتقدير: من أن يدعو الخيرَ، ومثله قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾(٢)، أي: بسؤال نعجتك هو، وحذف الفاعل للعلم به، ودلالةِ الحال عليه، لأن المصدر لا يتحمّل ضميرًا بخلاف الصفة. فأمّا قوله [من الطويل]:

٨٩٣ـ فلا تُكْثِرَا لَوْمي فإنّ أخاكما   بِذِكْراهُ لَيْلَى العامِرِيّةَ مُولَعُ

---

٨٩٢ ـ **التخريج**: البيت للحطيئة في ديوانه ص٨١؛ والأغاني ١٧/ ١٥٣، ١٥٤؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٢١، ١٢٣، ١٢٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١٣٠؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٤١ (رسم)؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٢/ ٤٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص٧٠٠.

اللغة: الرسم (هنا): مصدرُ رَسَمَ المطرُ الدارَ، أي صَيَّرها رسمًا بأن عَفَّاها. الوكيفُ: مصدر وكف البيت بالمطر، والعين بالدمع، أي: سال شيئًا فشيئًا. الشؤون: مجاري الدمع من الرأس إلى العين.

المعنى: ألعينيك هذه الدموع تنهال من أجل رسوم دارٍ هو موضع الحلول في الربيع والصيف؟

الإعراب: **الهمزة**: حرف استفهام. «**من رسم**»: جار ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ «وكيف»، والتقدير: «ألعينيك وكيفٌ من ماء الشؤون من أجل رسم دار». «**دارٍ**»: مضاف إليه. «**مربع**»: فاعل للمصدر «رسم». «**ومصيف**»: الواو: حرف عطف، «مصيف»: معطوف على «مربع». «**لعينيك**»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف، والكاف: مضاف إليه محله الجر. «**من ماء**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «**الشؤونِ**»: مضاف إليه. «**وكيفُ**»: مبتدأ مؤخر مرفوع.

جملة «ألعينيك من ماء الشؤون وكيف»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: أنّ «رسم دار» مصدر مضاف إلى مفعوله، و«مربع» فاعله.

(١) فصلت: ٤٩.

(٢) ص: ٢٤.

٨٩٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٣٣.

اللغة: بذكراه: بتذكّره. المولع: المُغرى والعاشق بشدة.

المعنى: يطلب من صاحبيه أن يقلّلا تعنيفهما له، فهو يتعشّق تذكّر ليلى العامريّة.

الإعراب: «**فلا**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لا»: ناهية جازمة. «**تكثرا**»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والألف: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**لومي**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**فإن**»: الفاء: استئنافية، «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «**أخاكما**»: اسم «إن» منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، و«كما»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**بذكراه**»: الباء: حرف جر، «ذكرى»: اسم مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة، والجار والمجرور متعلّقان بـ«مولع». «**ليلى**»: مفعول به لاسم المصدر «ذكرى» منصوب بالفتحة =

ففي البيت مصدران:

أحدهما: «اللوم» والآخر «الذِّكْرَى» فـ«اللوم» مضاف إلى المفعول، والمراد: لا تكثر لومَكَ إيّاي، و«الذكرى» مضاف إلى الفاعل، وهو الهاء، و«ليلى» المفعول في محلّ منصوب.

وأمّا الضرب الثالث: وهو إعمال المصدر، وفيه الألف واللام، فنحو قولك: «عجبت من الضرب زيدٌ عمرًا»، أي: من أن ضرب زيدٌ عمرًا، ولا أعلمُه جاء في التنزيل. فأمّا قوله [من المتقارب]:

ضعيفُ النِّكايةِ أَعْداءَه[1] . . . إلخ

أنشده سيبويه[2] غُفْلاً، ولم يذكر شاعرَه، والشاهد فيه نصب «الأعداء» بـ«النكاية»، لمنع الألف واللام الإضافة كمنع التنوين، وبعضهم ينصبه بمصدر منكور منوّن محذوفٍ تقديره: ضعيفُ النكايةِ نكايةٍ أعداءه، وذلك لضعْفِ إعمال المصدر، وفيه الألف واللام. يهجو رجلاً يقول: هو ضعيفٌ عن أن يَنْكَأَ أعداءه، وجَبانٌ فلا يثبت لقِرْنه، فيلجأ إلى الفِرار، ويخاله مُؤخَّرًا لأجله. وأمّا قول الآخر [من الطويل]:

لقدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرة أنّني كررتُ فلم أَنْكُلْ عن الضرب مِسْمَعا[3]

فهو في الكتاب[4] منسوب إلى المَرّار الأَسَديّ، ورواه بعضهم في شعر مالك بن زُغْبة الباهليّ، وبعده:

وإنّي لأُغْدِي الخَيْلَ تَعْثُرُ بالقَنَا حِفاظًا على المَوْلى الحديدِ لِيُمْنَعَا

ورواية البيت في كتاب سيبويه «لحقتُ» مكانَ «كررتُ»، والاحتجاج على روايةِ من روى «كررت»، فيكون «مسمع» منصوبًا بـ«الضرب»؛ وأمّا من روى «لحقت»، يجوز أن يكون «مسمع» منصوبًا به لا بالمصدر، فلا يكون فيه حجّةٌ.

فإن قيل: ولا يكون أيضًا في رواية من روى «كررت» حجّةٌ؛ لاحتمالِ أن يكون المراد: كررت على مسمع، فلم أنكل عن ضربه، بحذف الجارّ؛ قيل: لا يحسن ذلك؛ لأنّ حذف حرف الجرّ وإعمال الفعل اللازم قبله بابُ ضرورة، وطريقُه السَّماع، فلا يُحمَل عليه ما وُجد عنه مندوحةٌ.

= المقدّرة على الألف. «**العامرية**»: صفة منصوبة بالفتحة. «**مولع**»: خبر «إنّ» مرفوع بالضمّة.
وجملة «لا تكثرا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن أخاكما مولع»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بذكراه ليلى» حيث أضاف «الذكرى» ـ وهي هنا اسم مصدر يدلّ على معنى المصدر ويعمل عمله ـ إلى فاعلها وهو ضمير الغيبة العائد على «الأخ»، ثم أتى بعدها بمفعول المصدر (ليلى).

(١) تقدم بالرقم ٨٨٨. (٢) الكتاب ١/ ١٩٢.
(٣) تقدم بالرقم ٨٤٢. (٤) الكتاب ١/ ١٩٣.

يقول: قد علم أوّلُ من لقيتُ من المُغِيرين أنّي صرفتهم عن وجوههم هازمًا لهم، ولحقتُ عَمِيدَهم، فلم أنكل عن ضربه بسيفي. والنكولُ: الرجوع عن القِرْن جُبْنًا، وكانت بنو ضُبَيْعَةَ قد أغارت على باهِلَةَ، فلحقتْهم باهلةُ فهزمتْهم. و«المُغِيرة»: اسم فاعل من «أغار». و«أُولاها» بضمّ الهمزة وهي مُقدِّمتها، وهي تأنيث «أوّل». وقد تقدّم القول: إن إعمال المصدر وفيه الألف واللام ضعيف، ولذلك ذهب بعضهم إلى أنّك إذا قلت: «أردتُ الضرب زيدًا»؛ فإنّما تنصبه بإضمار فعل لا بـ«الضرب». وبعضُهم يقدّره بمصدر ليس فيه ألفٌ ولامٌ، كأنّه قال: «ضعيفُ النكايةِ نكايةِ أعداءه». والصوابُ أنّه منصوب بالمصدر المذكور على ضَعْفه، وذلك لأن الألف واللام بمنزلة التنوين، فعمِل وفيه الألف واللام، كما يعمل وفيه التنوين، فاعرفه.

فصل

[شاهد على نصب المعطوف حَمْلاً على محلّ المعطوف عليه المجرور]

قال صاحب الكتاب: **وبيت الكتاب [من الرجز]:**

٨٩٤ـ قد كنتَ داينتَ بها حَسّانا مَخافَةَ الإفلاسِ واللَّيّانا

إنّما نُصب فيه المعطوفُ محمولاً على محلِّ المعطوف عليه، لأنّه مفعولٌ، كما حَمَلَ لَبِيدٌ الصفةَ على محلِّ الموصوف في قوله [من الكامل]:

---

٨٩٤ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨٧؛ والكتاب ١/ ١٩١، ١٩٢؛ ولزياد العنبري في شرح التصريح ٢/ ٦٥؛ وله أو لرؤبة في الدرر ٦/ ١٩٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١٣١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٢٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ١٠٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٥.

اللغة: داينت بها: أخذتها بدلاً من دين لي عنده. اللّيان: المطل.

المعنى: يقول: إنّه قد أخذ قينة بدلاً من دين له عند حسّان خوفًا من إفلاسه ومماطلته.

الإعراب: **«قد»**: حرف تحقيق. **«كنت»**: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسم «كان». **«داينت»**: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«بها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «داينت». **«حسّانًا»**: مفعول به منصوب. **«مخافة»**: مفعول لأجله منصوب، وهو مضاف. **«الإفلاس»**: مضاف إليه مجرور. **«واللّيانا»**: الواو: حرف عطف، و«اللّيانا»: معطوف على «الإفلاس» تبعه محلاً على أنه مفعول به لـ «مخافة» منصوب، والألف: للإطلاق.

وجملة «قد كنت داينت»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «داينت»: في محلّ نصب خبر «كان».

والشاهد فيه قوله: «واللّيانا» حيث عطف «اللّيان» على «الإفلاس» فتبعه على المحلّ، وهو مفعول به للمصدر «مخافة». وقيل: «اللّيان» مفعول به لفعل محذوف تقديره: «خفت». وقيل: يجوز أن يكون معطوفًا على «مخافة»، والتقدير: مخافة الإفلاس ومخافة اللّيان، وبحذف المضاف، «مخافة»، أُقيم المضاف إليه «اللّيان» مقامه، فانتصب انتصابه.

[حتَّى تَهَجَّرَ فِي الرواحِ وَهَاجَه] طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّه المظلومُ[1]

أي: كما يطلب المعقِّبُ المظلومُ حقَّه.

* * *

قال الشارح: إذا عطفت على ما خُفض بالمصدر، جاز لك في المعطوف وجهان:

أحدهما: أن تحمله على اللفظ، فتخفضه، وهو الوجه.

والآخر: أن تحمله على المعنى؛ فإن كان المخفوض مفعولاً في المعنى، نصبت المعطوف؛ وإن كان فاعلاً، رفعته، فتقول: «عجبت من ضرب زيدٍ وعمرٍو»، وإن شئت: و«عمرًا»، فهو بمنزلة قولك: «هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو، وعمرًا». وإنّما كان الوجه الجرّ لتشاكُل اللفظين واتّفاق المعنيين، وإذا حملته على المعنى، كان مردودًا على الأوّل في معناه، وليس مُشاكلاً له في لفظه. وإذ حصل اللفظُ والمعنى، كان أجود من حصول المعنى وحدَه، وإذا نصبت؛ قدّرت المصدر بالفعل، كأنّك قلت: «عجبت من أن ضرب أو من أن يُضْرب»، ليتحقّق لفظُ الفاعل والمفعول. فأمّا قوله [من الرجز]:

قد كنتَ دايَنْتَ بها حَسّانا مَخافَةَ الإفلاسِ واللَّيّانا
يُحْسِنُ بَيْعَ الأَصْلِ والقِيانا

الشعر لزِياد العَنْبَريّ، والشاهد فيه نصب «اللّيان» بالعطف على المعنى، وذلك كأنّه قال: «وتخافُ الليّانَ». ويجوز أن يكون معطوفًا على «مخافة»، والتقدير: مخافةَ الإفلاس ومخافةَ الليّان، ثم حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، وكذلك «القيان» هو منصوب على معنى الأصل، لأن المراد: يحسن أن يبيع الأصلَ والقيانَ. والقَيْنَةُ: الأَمَةُ مُغَنِّيَةً كانت أو غيرَ مغنّية، يريد أنّه دايَنَ بها ـ يعني الإبل ـ حسّان؛ لأنّه مَلِيءٌ لا يُماطِل مخافَة أن يُدايِن غيرَه ممّن ليس بمَلِيء، فيُماطِل لإفلاسه. واللَّيّانُ: مصدر بمعنى «اللَّيّ». ومنه قوله عليه السلام: «لَيُّ الغَنِيّ ظُلْمٌ»[2].

والنعت في ذلك كالعطف في جواز الحمل على اللفظ والمعنى، تقول فيه: «عجبت من ضرب زيدٍ الظريف» بالخفض على اللفظ، و«الظريفُ» بالرفع على المعنى. ومنه قول لَبِيد [من الكامل]:

حتّى تَهَجَّرَ في الرَّواح وهاجَه طَلَبَ المعقِّبِ حَقَّهُ المظلومُ

يصف عَيْرًا، يقول: حتى تهجّر في الرواح، أي: سار في الهاجِرة، وهاجه: يعني

---

(١) تقدم بالرقم ٢٣٧.

(٢) الحديث بلفظ «مطل الغنيّ ظلم» في صحيح مسلم كتاب المساقاة، رقم ١٥٦٤؛ وصحيح الترمذي في كتاب البيوع، رقم ١٣٠٨؛ وسنن أبي داود في كتاب البيوع، رقم ٣٣٤٥؛ وسنن النسائي في كتاب البيوع بالرقم ٤٦٩٢، والرقم ٤٦٩٥.

أثاره، أي: العيرَ، و«طلبَ» منصوب على المصدر بما دلّ عليه المعنى، أي: طَلَبَ الماء طَلَبًا مثلَ طلبِ المعقّب حقّه المظلوم، ثمّ حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه. والمعقِّب: الممطول بدَيْنه، قيل له ذلك لأنه يتبع عَقِبَ المَدِين، و«المظلوم»: نعتٌ له على المعنى. ولو خفض، لكان أجود، لو ساعدتِ القافيةُ.

فصل
[عمل المصدر ماضيًا ومستقبلاً]

قال صاحب الكتاب: **ويعمل ماضيًا كان أو مستقبلاً. تقول «أعجبني ضربُ زيدًا أمسِ»، و«أُريد إكرامَ عمرٍو أخاه غدًا».**

* * *

قال الشارح: يشير بذلك إلى الفرق بين اسم الفاعل والمصدر في العمل، وذلك لأنّ اسم الفاعل لا يعمل إلاّ إذا كان للحال أو الاستقبال، نحو قولك: «هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، ومُكْرِمٌ عمرًا الساعة». ولا يعمل بمعنى المضيّ، بل يكون مضافًا إلى ما بعده، نحو: «هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ». وسيأتي الكلام عليه مستوفًى. وأمّا المصدر فإنّه يعمل على كلّ حال، سواءً كان ماضيًا، أو حاضرًا، أو مستقبلاً. والعلّة في ذلك أن اسم الفاعل إنّما عمل لجَرَيانه على الفعل المضارع في حركاته وسَكَناته وعددِ حروفه على ما سيوضَح؛ فأمّا إذا كان بمعنى الماضي، فإنّه لا مشابهةَ بينه وبين الفعل الماضي، ألا ترى أنّ «ضَرَبَ» ثلاثةُ أحرف كلُّها متحرّكة، و«ضارِبٌ» أربعةُ أحرف، الثاني منها ساكنٌ، فلذلك لم يعمل إذا كان بمعنى الماضي. وأمّا المصدر، فإنّه لم يكن عملُه لِما ذكرناه في اسم الفاعل، وإنّما كان عمله لما فيه من حروف الفعل، وتقديره بـ«أن» وما بعده من الفعل، وهذا المعنى موجود في كلّ الأزمنة، فالمقتضى لعمل المصدر موجودٌ، سواءً كان بمعنى الماضي، أو الحال، أو الاستقبال، وليس اسم الفاعل كذلك، فاعرف الفرق بينهما إن شاء الله تعالى.

فصل
[عدم تقدّم معمول المصدر عليه]

قال صاحب الكتاب: **ولا يتقدّم عليه معمولُه، فلا يقال: «زيدًا ضربُك خيرٌ له»، كما لا يقال: «زيدًا أن تضربَ خيرٌ له».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إن المصدر موصول، ومعموله من صلته من حيث كان المصدر مقدّرًا بـ«أن» والفعلِ، و«أنْ» موصولةٌ كـ«الَّذِي»، فلذلك لا يتقدّم عليه ما كان من صلته، لأنّه من تمامه، بمنزلة الياء والدال من «زيد»، بخلاف اسم الفاعل، فإنّه

يجوز تقديم معموله عليه، لأنه ليس موصولاً، ولم يكن مقدّراً بـ«أن»، إلاّ أن يكون فيه الألف واللام، نحو: «الضارب»، فإنّه لا يجوز تقديمُ شيء من معموله عليه؛ لأن الألف واللام موصولة كـ«الَّذِي»، فعلى هذا لا تقول: «زيدًا ضربك خيرٌ له»، فيكون «الضرب» مبتدأ، وهو مضاف إلى الفاعل، و«زيد» مفعول، و«خير له» الخبر. فإذا قدّمت «زيدًا» على المصدر، وهو من صلته إذ كان معمولاً له، بطلت المسألةُ.

وتقول: «أعجبَ زيدًا ركوبُ الدابّةِ عمرٌو» والمراد: أعجب زيدًا أن ركب الدابّةَ عمرٌو، فـ«زيد» منصوب بـ«أعجب»، فهو خارج من الصلة، و«أن» وما بعدها في موضع مرفوع بأنّه فاعلُ «أعجب»، و«الدابّة»، و«عمرو»، و«ركب» من صلة «أنْ»، فلا يجوز تقديم شيء منه على «أنْ»، ولا على المصدر أيضًا، لأنه مقدّرٌ بـ«أن».

وكذلك لا يُفْصَل بين المصدر، وما عمل فيه بأجنبيّ. والمراد بقولنا: «أجنبيّ» أن لا يكون للمصدر فيه عملٌ، فلو قلت: «أعجب ركوبُ الدابّة زيدًا عمرٌو»، لم يجز، لأن «زيدًا» أجنبيّ من المصدر الذي هو «الركوب»، إذ لم يكن فيه تعلّقٌ، وقد فصلت به بين المصدر، وما عمل فيه، وهو «عمرو».

وتقول: «أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا اليوم عند جعفر»، إن جعلت الظرفَيْن متعلّقين بالمصدر، لم يجز أن تُقدِّمهما عليه، وإن جعلت اليوم متعلّقًا بـ«أعجبني»، وجعلت ظرف المكان متعلّقًا بالمصدر، لم يجز ذلك، لأنّك قد فصلت بين الصلة والموصول بأجنبيّ منهما. فإن جعلت الظرفين متعلّقين بالمصدر، جاز تقديمُ أيّهما شئت على صاحبه؛ لأنّهما جميعًا من الصلة، ولا يجوز تقديمهما على المصدر؛ لأنّهما من صلته، فلو علّقتَهما جميعًا بـ«أعجب»، جاز تقديمهما على المصدر، وعلى الفعل أيضًا؛ لأنّهما ليسا من المصدر في شيء، فاعرف ذلك، وقِسْ عليه ما كان مثله، تُصِبْ إن شاء الله تعالى.

اسم الفاعل

فصل
[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: **هو ما يجري على «يَفعَلُ» من فعله كـ«ضارِب»، و«مُكْرِم»، و«مُنطَلِق»، و«مُستَخْرِج»، و«مُدَحْرِج»، ويعمل عَمَلَ الفعل في التقديم والتأخير والإظهار والإضمار، كقولك: «زيدٌ ضارِبٌ غلامُه عَمْرًا»، و«هو عمرًا مُكْرِمٌ»، و«هو ضاربُ زيدٍ وعمرًا» أي: «وضاربٌ عمرًا».**

* * *

قال الشارح: اعلم أن اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى؛ أمّا اللفظُ فلأنّه جار عيه في حركاته وسَكَناته، ويطّرِد فيه، وذلك، نحو: «ضارِب»، و«مُكْرِم»، و«منطلِق»، و«مستخرِج»، و«مُدَحْرِج»، كلّه جارٍ على فعله الذي هو «يضرِب»، و«يُكْرِم»، و«ينطلِق»، و«يستخرِج»، و«يُدَحرِج». فإذا أريد به ما أنت فيه، وهو الحال أو الاستقبال. صار مثله من جهة اللفظ والمعنى، فجرى مجراه، وحُمل عليه في العمل، كما حمل فعلُ المضارع على الاسم في الإعراب لما بينهما من المُشاكلة، فاسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال، يعمل عمل الفعل إذا كان منوّنًا، أو فيه الألف واللام، لأنّ التنوين مانعٌ من الإضافة، والألفُ واللام تُعاقِب الإضافةَ، فتقول مع التنوين: «زيدٌ ضاربٌ غلامُه عمرًا غدًا»، فـ«زيدٌ» مبتدأ، و«ضارب» الخبر، و«غلامه» مرتفع به ارتفاعَ الفعل، و«عمرًا» منصوب على أنّه مفعول؛ لأنّه جار مجرى «يضرِب غلامُه عمرًا». وتقول: «هذا الضارب زيدًا»، ففي «الضارب» ضميرٌ يرجع إلى مدلول الألف واللام، لأنّها تدلّ على الذي، ولذلك كانت موصولة.

وقد يحذف التنوين من اسم الفاعل تخفيفًا، وإذا زال التنوين عاقَبَتْه الإضافةُ، والمعنى معنى ثباتِ التنوين، ولذلك لا يكون إلّا نكرة. قال الله تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾(١)، فلو لم يُرد به التنوين لم يكن صفةً لـ«هَدْي»، وهو نكرة. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾(٢) وصف «عارضًا» وهو نكرة بقوله: «ممطرنا». ومنه قوله

---

(١) المائدة: ٩٥.

(٢) الأحقاف: ٢٤.

تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾(١) و﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾(٢).

وإنّما قلنا: إن التنوين مراد، لأنّه لو لم يكن مرادًا؛ لكان معرفة، ولو كان معرفة؛ لكنت قد أخبرت عن النكرة بالمعرفة، وذلك قلبُ القاعدة، فالتقدير: «إلّا آتٍ الرحمنَ عبدًا»، و«كلُّ نفسٍ ذائقةٌ الموتَ». والتنوين هو الأصل، والإضافة دخلت تخفيفًا، ولو لم يكن التنوين هو الأصل، لما جاز دخول التنوين؛ لأنّه ثقيل.

وممّا يدلّ على إرادة التنوين وانفصاله ممّا أضيف إليه، أنّك قد تجمع بين الإضافة والألف واللام، فتقول: «هذا الضارب الرجلِ والضاربا زيدٍ»، ولا تقول: «الغلام الرجلِ» ولا «الغلاما زيدٍ».

وإذ كان التنوين مرادًا حكمًا، وهو الأصل، كانت الإضافة منفصلة، وكان المخفوض منصوبًا في الحكم، لأنّه مفعول، وذلك أن اسم الفاعل لا يضاف إلّا إلى المفعول، ولا يضاف إلى الفاعل كالمصدر، فلا تقول: «هذا ضاربُ زيدٍ»، و«الضارب» هو «زيد»، لأنّ الاسم لا يضاف إلى نفسه.

وقوله: «يعمل عملَ الفعل في التقديم والتأخير والإظهار والإضمار» إشارة إلى قوّة عمل اسم الفاعل لقوّة مُشابَهته للفعل من الجهات التي ذكرناها. فمثالُ إعماله مقدَّمًا: «هذا ضاربٌ زيدًا»، فـ«هذا» مبتدأ، و«ضارب» الخبر، و«زيد» منصوب بـ«ضارب»، وقد تقدّم الكلام عليه. ومثالُه مؤخَّرًا: «هو عمرًا مكرمٌ»؛ فأمّا إعماله مضمرًا، فقد فسّره بقوله: «هو ضاربُ زيدٍ وعمرًا» بمعنى أنّك إذا عطفته على المخفوض، كان بتقدير ناصبٍ، فبعضهم يقدّره فعلاً، أي: ويضرب عمرًا، لأن اسم الفاعل في معنى الفعل، وبعضهم يقدّره اسم فاعل منوّنًا، يكون الظاهر دليلاً عليه. والحقُّ أن انتصاب المعطوف على معنى الأوّل، لأنّه مفعول والتنوين مراد، فهو كقول الشاعر في المصدر [من الرجز]:

مَخافةَ الإفلاسِ واللّيّانا(٣)

وإذا كان في اللفظ ما ينصبه؛ لم تحتج إلى تقدير محذوف، ولذلك مثّله سيبويه بقوله [من البسيط]:

٨٩٥ـ جِئْني بِمِثْلِ بني بَدْرٍ لِقَوْمِهِمِ أو مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بنِ سَيّارِ

(١) مريم: ٩٣.
(٢) آل عمران: ١٨٥، والعنكبوت: ٥٧.
(٣) تقدم بالرقم ٨٩٤.
٨٩٥ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص٢٣٧؛ والكتاب ١/ ٩٤، ١٧٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٦؛ والمقتضب ٤/ ١٥٣؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢/ ٧٨.
=

قال[1]: لأنّ «جئني» في معنى «هات»؛ فحمل النصب على معناه. والنصبُ في الأوّل أقوى، لأن اسم الفاعل أصله التنوين والنصب، و«جئني» أصله الجرّ؛ لأنّه لا يتعدّى إلّا بالباء، وقد تقدّم الكلام عليه. وينبغي أن يكون إعماله مضمرًا في نحو قولك: «أزيدًا أنت ضاربُه» لمّا اشتغل اسم الفاعل عن مفعوله الذي هو «زيد» بضميره، لم يعمل فيه، وكان العامل مقدّرًا دلّ عليه الظاهر، كأنّك قلت: «أضاربٌ زيدًا أنت ضاربُه». ومثله «أعمرًا أنت مكرمٌ أخاه»، والتقدير: «أمكرمٌ عمرًا أنت مكرمٌ أخاه».

فإن قيل: الهاء في «زيدًا أنت ضاربُه» في موضع خفض، فكيف تنصب ما ضميرهُ مجرور، قيل: لمّا كان هذا الضمير المجرور في حكم المنصوب من حيث كان التنوين مرادًا، و«ضاربٌ» في معنى الفعل، صار كقولك: «أزيدًا مررت به»، الضميرُ مجرور، وهو في الحكم منصوب.

[إعمال مبالغة اسم الفاعل]

قال صاحب الكتاب: **قال سيبويه[2]: وأجروا اسمَ الفاعل إذا أرادوا أن يُبالِغوا في الأمر مُجْراه، إذا كان على بناء «فاعِل»، يريد نحو: «شَرّاب»، و«ضَروب»، و«مِنْحار»، وأنشد للقُلاخ [من الطويل]:**

٨٩٦ـ أَخَا الحَرْبِ لَبّاسًا إليها جِلالَها [وليسَ بولّاجِ الخوالفِ أعقلا]

= **اللغة**: بنو بدر: هم بيت فزارة وعدّهم، وكذلك منظور بن زبان بن سيار من فزارة أيضًا، وهم أخوال جرير.

المعنى: هل في قومك مثل بني بدر، أو مثل أهل منظور بن زبان بن سيار؟! فإن كان في قومك يماثلهم، تقدر على هجائي والوقوف أمامي.

الإعراب: **«جئني»**: فعل أمر مبني على السكون، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت). **«بمثل»**: جار ومجرور متعلقان بـ(جئني). **«بني»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم. **«بدر»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«لقومهم»**: «القوم»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة، بتقدير (جئني بمثلهم كافين)، و«هم»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«أو»**: حرف عطف. **«مثل»**: مفعول به منصوب بالفتحة لفعل محذوف تقديره (هات). **«أسرة»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«منظور»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«ابن»**: صفة (منظور) أو (بدل منه) مجرورة بالكسرة. **«سيار»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «جئني»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هات مثل» (المقدّرة) معطوفة عليها لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «جئني بمثلِ.. أو مثلَ» حيث عطف الاسم المنصوب (مثلَ) على الاسم المجرور (بمثل) ظاهرًا، وفي الحقيقة هو عطف جمل.

(١) أي: سيبويه؛ وانظر: الكتاب ١/ ١٧٠.

(٢) الكتاب ١/ ١١٠.

٨٩٦ ـ **التخريج**: البيت للقلاخ بن حزن في خزانة الأدب ٨/ ١٥٧؛ والدرر ٥/ ٢٧٠؛ وشرح أبيات =

ولأبي طالب [من الطويل]:

٨٩٧ـ ضَرُوبٌ بنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمانِها [إذا عَـدِمُـوا زادًا فـإنَّـكَ عـاقِـرُ]

= سيبويه ١/ ٣٦٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٨؛ والكتاب ١/ ١١١؛ ولسان العرب ١١/ ٨٣ (ثعل)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٥٣٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣١٩؛ وأوضح المسالك ٣/ ٢٢٠؛ والمقتضب ٢/ ١١٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٦.

اللغة: أخو الحرب: خائض غمارها. اللّبّاس: كثير اللبس. الجلال: هو ما يوضع على ظهر الدابة، وهنا بمعنى الدرع. ولاّج: كثير الولوج، أي الدخول. الخوالف: جمع الخالفة، وهي عماد البيت، أو البيت مجازًا، أو النساء. الأعقل: الكثير الخوف.

المعنى: أنه رجل حرب، ويلبس لبوسها، ويخوض غمارها، وليس بضعيف أو جبان يختبىء في البيوت بين النساء تلافيًا لمقارعة الأبطال.

الإعراب: «**أخا**»: حال من الياء في «إنّني» في البيت السابق، منصوبة بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**الحرب**»: مضاف إليه مجرور. «**لبّاسًا**»: حال ثانية منصوبة. «**إليها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «لبّاس». «**جلالها**»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**وليس**»: الواو: حرف عطف، و«ليس»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، «**بولاّج**»: الباء: حرف جرّ زائد، و«ولاّج»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنّه خبر «ليس»، وهو مضاف. «**الخوالف**»: مضاف إليه مجرور. «**أعقلا**»: خبر ثانٍ لـ «ليس» منصوب.

وجملة «ليس بولاّج الخوالف»: معطوفة على جملة سابقة.

والشاهد فيه قوله: «لبّاسًا إليها جلالها» حيث أعمل صيغة المبالغة «لبّاسًا» عمل الفعل، فنصب بها المفعول به «جلالها».

٨٩٧ ـ **التخريج**: البيت لأبي طالب بن عبد المطّلب في خزانة الأدب ٤/ ٢٤٢، ٢٤٥، ٨/ ١٤٦، ١٤٧، ١٥٧؛ والدرر ٥/ ٢٧١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧٠؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٨؛ والكتاب ١/ ١١١؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٥٣٩؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٢١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٢؛ وشرح قطر الندى ص٢٧٥؛ والمقتضب ٢/ ١١٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٧.

اللغة: ضروب: كثير الضرب. نصل السيف: حديدته. السوق: جمع ساق. سمان: جمع سمين. عدموا: فقدوا.

المعنى: إنّه كريم ينحر للأضياف سمين النوق.

الإعراب: «**ضروب**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو. «**بنصل**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ضروب»، وهو مضاف. «**السيف**»: مضاف إليه مجرور. «**سوق**»: مفعول به لصيغة المبالغة «ضروب»، وهو مضاف. «**سمانها**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**إذا**»: ظرف يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. «**عدموا**»: فعل ماضٍ، والواو ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**زادًا**»: مفعول به منصوب. «**فإنّك**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و«إنّ»: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير متصل مبنيّ في محلّ نصب اسم «إنّ». «**عاقر**»: خبر «إنّ» مرفوع.

وجملة «... ضروب»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية، أو استئنافية. وجملة «عدموا...»: =

وحكى عن العرب «إنّه لَمِنْحار بَوائكَها»، و«أمّا العَسَلَ فأنا شَرّابٌ»، وأنشد [من الطويل]:

٨٩٨ـ [بكيتُ أخَا اللأْوَاءِ يُحْمَدُ يومُهُ] كريمٌ رُؤوسَ الدارِعينَ ضَروبُ

وجوّز: «هذا ضَروبُ رُؤوسِ الرِّجالِ وسُوقَ الإبِلِ».

* * *

قال الشارح: قد ذكرنا أن اسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال، إنّما أُعْمل عمل الفعل المضارع، لجَرَيانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه. وقد أجروا ضَرْبًا من أسماء الفاعلين ممّا فيه معنى المبالغة مجرى الفعل الذي فيه معنى المبالغة في العمل، وإن لم يكن جاريًا عليه في اللفظ، فقالوا: «زيدٌ ضَرّابٌ عَبِيدَه، وقتّالٌ أعداءَه»، كما قالوا: «زيدٌ يُضرِّب عبيدَه، ويُقتِّل أعداءه»، إذا كثُر ذلك منه، وكان «ضرّاب»، و«قتّال» بمنزلة «ضارِب»، و«قاتِل»، كما كان «يضرّب»، و«يقتّل» بالتشديد بمنزلةِ «يَضْرِب»، و«يَقْتُل» من غير تشديد؛ لأنّه يريد به ما أراد بـ«فاعِل» من إيقاع الفعل، إلاّ أنّ فيه إخبارًا بزيادة مبالغة، وتلك الأسماء «فَعُولٌ»، و«فَعّالٌ»، و«مِفْعالٌ»، و«فَعِلٌ»، و«فَعِيلٌ». فجميعُ هذه الأسماء تعمل عمل «فاعِلٍ»، وحكمُها في العمل حكم «فاعِلٍ» من التقديم والتأخير والإظهار والإضمار، فتقول: «هذا ضَرُوبٌ زيدًا»، كما تقول: «هذا ضاربٌ زيدًا»،

= في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «إنّك عاقر»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة «إذا عدموا زاداً فإنك عاقر» الشرطية: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ضروب بنصل السيف سوق سمانها» حيث عملت صيغة المبالغة، وهي قوله: «ضروب» عمل الفعل، فرفعت الفاعل، وهو الضمير المستتر فيها، ونصبت المفعول، وهو قوله: «سوق».

٨٩٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤١٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص٦٧٩؛ والكتاب ١/ ١١١.

اللغة: اللأواء: الشدة. الدارعين: لابسي الدروع.

المعنى: الشاعر يرثي رجلاً عظيمًا يدخر ليوم الشدة، كريم، محمودة أفعاله، قوي، ماهر باستعمال السيف والسلاح، تهابه الأعداء.

الإعراب: «**بكيت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «**أخا**»: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة. «**اللأواء**»: مضاف إليه مجرور. «**يحمد**»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة. «**يومه**»: نائب فاعل مرفوع، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «**كريم**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو. «**رؤوس**»: مفعول به منصوب مقدم لصيغة المبالغة «ضروب». «**الدارعين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم. «**ضروب**»: خبر ثانٍ مرفوع.

وجملة «بكيت أخا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يحمد يومه»: في محل نصب صفة. وجملة «هو ضروب»: في محل نصب صفة.

والشاهد فيه قوله: «رؤوسَ الدارعين ضروب» حيث أعمل صيغة مبالغة اسم الفاعل «ضروب»، فنصبت مفعولاً «رؤوس» مع تقدّمه عليها.

و«ضَرّابٌ عمرًا، ومَنْحارٌ إبلَه، وحَذِرٌ عدوَّه، ورَحِيمٌ أباه». والتقديم في ذلك كلّه والإضمار جائزٌ، كما كان في «فاعِلٍ». وتقول: «هو ضَرُوبُ زيدٍ وعمرًا»، وإن شئت «وعمرو»، كما فعلت في «ضاربٍ»، وتقول: «أزيدًا أنت ضَرُوبُه»، كما تقول: «أزيدًا أنت ضاربُه»، فأمّا قوله [من الطويل]:

أخا الحَرْبِ لَبّاسًا إليها جِلالَها ... وليس بولّاجِ الخَوالِفِ أَعْقَلا

فإن البيت للقُلاخ بن حَزْن التميميّ، والشاهد فيه نصب «الجلال» بـ«لَبَّاس». و«لبّاس»: تكثير «لابِس». يصف رجلاً بالشجاعة، والمراد بالجلال الدُّروع، وما يُلْبَس للحرب، جعلها جلالاً. والولّاج: الكثيرُ الولوج، وأراد بالخوالف البيوت، وهو جمع خالفةٍ، وأصلها الشقّة تكون في أسفل البيت. والأعقل: الذي يضطرب رِجْلاه من الفَزَع.

قال سيبويه: وسمعنا من يقول: «أمّا العَسَلَ فأنا شَرّابٌ» فنصب العسل بـ«شَرَّاب» كما تقول: «أمّا العسلَ فأنا شاربٌ» فهو شاهد على الإعمال، وجواز التقديم. وأمّا قوله [من الطويل]:

ضروبٌ بنَصْلِ السيف سُوقَ سِمانِها ... إذا عَدِمُوا زادًا فإنّك عاقِرُ

البيت لأبي طالب بن عبد المُطَّلِب، والشاهد فيه إعمال «فَعُول» كإعمال «فاعل»، فنصب «سوق سمانها» بـ«ضروب» كما تنصبه بـ«ضارب»، يرثي أبا أُمَيَّةَ بن المُغِيرَة بن عبد الله، ويصفه بالكرم، والمراد أنّه يعقِر الإبل السمان للأضياف عند عدم الزاد وشدّة السنة. ومثله قول الآخر [من الطويل]:

بَكَيْتُ أخا اللأْواءِ يُحْمَدُ يومه ... كريمٌ رُؤُوسَ الدارِعِينَ ضَرُوبُ

البيت لأبي طالب، والشاهد فيه إعمال «فَعول» كـ«فاعِل»، وفيه دلالةٌ على جواز تقديم معموله عليه، لأن المراد: ضروب رؤوسَ الدارعين، ثمّ قُدّم. وحكى سيبويه عن العرب: «إنّه لَمِنْحارٌ بَوائكها»، نصب «البوائك» بـ«منحار»، وهذا نصٌّ على إعمال «مِفْعال». والبوائك: جمع بائكةٍ، وهي السمينة الفَتِيّة. قال الكسائيّ: باكت الناقة تبوك إذا سمِنت. وقد أنشد سيبويه في إعمال «فَعِل» [من الكامل]:

٨٩٩- حَذِرٌ أُمُورًا لا تَضِيرُ وآمِنٌ ... ما ليس مُنْجِيَهُ من الأَقْدارِ

---

٨٩٩ - التخريج: البيت لأبان اللاحقي في خزانة الأدب ٨/ ١٦٩؛ ولأبي يحيى اللاحقي في المقاصد النحوية ٣/ ٥٤٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ١٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٢؛ والكتاب ١/ ١١٣؛ ولسان العرب ٤/ ١٧٦ (حذر)؛ والمقتضب ٢/ ١١٦.

اللغة: لا تضير: أي لا تضرّ.

المعنى: يصف الشاعر إنسانًا جاهلاً بقوله: إنّه يحذر ما لا ينبغي الحذر منه، ويأمن ما لا ينبغي أن يؤمن.

=

نصب «الأمور» بـ«حَذِر»، لأنّه تكثيرُ «حاذِر» يعمل عملَ الفعل؛ لأنّه في معناه، وإنّما غيّر عن بنائه للتكثير، ومنه قول ابن أحمر [من الكامل]:

٩٠٠ـ أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضادَةَ سَمْحَجٍ بِسَراتِهِ نَدَبٌ لَها وكُلُومُ

الشاهد فيه نصب عضادة بـ«شنِج»، وهو تكثير «شانِج». وشانجٌ: في معنى مُلازِم، وفعلُه: «شنجته» كـ«لزمته». وأنشد في إعمال «فَعِيلٍ» لساعِدَةَ بن جؤيّة [من البسيط]:

٩٠١ـ حتّى شَآها كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ باتتْ طِرابًا وباتَ الليلَ لم يَنَمِ

= **الإعراب**: **«حذر»**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو». **«أمورًا»**: مفعول به. **«لا»**: نافية. **«تضير»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي». **«وآمن»**: الواو حرف عطف، «آمن»: معطوف على «حذر» مرفوع. **«ما»**: اسم موصول في محلّ نصب مفعول به لـ«آمن». **«ليس»**: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: «هو». **«منجيه»**: خبر «ليس» منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«من الأقدار»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«منجيه».

وجملة «هو حذر»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا تضير»: في محل نصب نعت «أمورًا». وجملة «ليس منجيه»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «حذر أمورًا» حيث عملت صيغة المبالغة «حذر» عمل فعلها، فنصبت مفعولاً به «أمورًا».

٩٠٠ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص١٢٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٦٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٤؛ ولسان العرب ٣/ ٢٩٣ (عضد)، ١١/ ٤٧٥ (عمل)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥١٣؛ ولعمرو بن أحمر في الكتاب ١/ ١١٢؛ وليس في ديوانه.

اللغة: المسحل: الحمار الوحشي. الشنج: الملازم. العضاضة: الجنب. السمحج: أتان الوحش. السراة: أعلى الظهر. الندب: آثار الجروح. الكلوم: الجروح.

المعنى: يصف الشاعر ناقته التي شبّهها بحمار الوحش الملازم لأتانه التي ترمحه على ظهره فتحدث فيه خدوشًا وكلومًا.

الإعراب: **«أو»**: حرف عطف. **«مسحل»**: معطوف على «مسدّم» في البيت السابق مرفوع. **«شنج»**: نعت «مسحل» مرفوع. **«عضادة»**: مفعول به لـ«شنج» منصوب، وهو مضاف. **«سمحج»**: مضاف إليه مجرور. **«بسراته»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«ندب»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع. **«لها»**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ«ندب». **«وكلوم»**: الواو: حرف عطف، و«كلوم»: معطوف على «ندب» مرفوع.

وجملة «بسراته ندب...»: في محلّ رفع نعت «مسحل».

والشاهد فيه قوله: «شنج عضادة سمحج» حيث عملت صيغة المبالغة «شنج» عمل اسم الفاعل، فرفعت فاعلاً هو الضمير المستتر، ونصبت مفعولاً به «عضادة».

٩٠١ ـ **التخريج**: البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في خزانة الأدب ٨/ ١٥٥، ١٥٨، ١٦٤؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٢٩؛ والكتاب ١/ ١١٤؛ ولسان العرب ١١/ ٤٧٥، ٤٧٧ (عمل)، ١٤/ ٤١٨ (شأي)؛ والمصنف ٣/ ٧٦؛ وللهذلي في لسان العرب ١٠/ ١٠ (أنق)؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ١١٥؛ والمقرب ١/ ١٢٨. =

والشاهد فيه نصب الـ«موهن» بـ«كليل»، لأنّه بمعنى «مُكِلٍّ»، أو «كالٍّ»، وإنّما غيّره للتكثير والمبالغة.

وخالف سيبويه أكثرُ النحويين في بناءين من هذه المُثُل الخمسة، وهما «فَعِلٌ» و«فَعِيلٌ». قالوا: لأن «فَعِلاً» و«فعيلاً» بناءان موضوعان للذات والهيئة التي يكون الإنسان عليها، لا لأن يجريا مجرى الفعل، فهما كقولك: «رجل كريم وظريف»، و«رجل عَجِلٌ ولَقِنٌ»، إذا كان ذلك كالطبيعة، وحملوا ما احتجّ به من الأبيات على غير ما ذكره. فأمّا البيت الأوّل فقالوا: لم يصحّ عن العرب، ورُوي عن المازنيّ أنّ اللاحقيّ قال: سألني سيبويه عن شاهدٍ في تعدّي «فَعِلٍ»، فعملتُ له هذا البيت. ويروى أيضًا أن البيت لابن المقفّع. وأما البيت الثاني:

أو مسحل شنج عضادة سمحج

فهو للبيد، فقالوا: انتصاب «عضادة سمحج» على الظرف لا على المفعول، ومعنى «عضادة سمحج»: قوائمُها، وشنجٌ: لازم. ومسحل: هو العَيْر. وسمحجٌ: الأتان، كأنّه قال: أو عَيْرٌ لازمٌ يَمْنَةَ أتان، أو يَسْرَةَ أتان، فيكون المراد بالعضادة الناحية. وأمّا البيت الثالث وهو:

حتى شآها كليل موهنًا عمل

= **اللغة**: شآها: دفعها وساقها. الكليل: الضعيف المتعب. المَوْهِن: منتصف الليل. طرابًا: جمع طَرِبَة وهي المشتاقة.

المعنى: إن السحاب يمشي تعبًا يدفعه الريح طورًا، ويزجره البرق طورًا، والمطر يهطل لم يتوقف طيلة الليل.

الإعراب: **«حتى»**: حرف غاية وجر. **«شآها»**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والمصدر المؤول من «أن» المضمرة والفعل بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بلفظ في بيت سابق. **«كليل»**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **«موهنًا»**: مفعول فيه ظرف زمان متعلق باسم الفاعل «كليل». **«عمل»**: صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة. **«باتت»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث، واسمها ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. **«طرابًا»**: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة. **«وبات»**: الواو: عاطفة، «بات»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة، واسمها ضمير مستتر تقديره: هو. **«الليل»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «ينم». **«لم ينم»**: «لم»: حرف نفي وقلب وجزم، «ينم»: فعل مضارع مجزوم، وحرّك بالكسر لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو.

جملة «باتت طرابًا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «بات الليل لم ينم»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لم ينم»: في محل نصب خبر «بات».

والشاهد فيه قوله: «كليلٌ موهنًا» حيث عمل «كليل» في قوله «موهنًا»، إذ «كليل» مبالغة «كالّ»، وإذا حوّل «فاعل» إلى «فعيل» فإنه يعمل.

فقالوا: هو البرق الضعيف، ومنه قولهم: «رجلٌ كَلِيلٌ»، إذا كان مُعْيِيًا، من «كلَّ يَكِلُّ»، فهو فعل غير متعدّ، ألا ترى أنّه لا يقال: «كلَّ زيدٌ عمرًا»، والمَوْهِن: الساعة من الليل، فهو لا ينتصب في غير الظرف، وإذا كان انتصابه على الظرف؛ لم يكن فيه حجّةٌ.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، وهو القياس، لأن صفات المبالغة إذا كانت معدولة؛ جاز أن تتعدّى. فمن ذلك «فَعُولٌ»، و«مِفعالٌ»، و«فَعّالٌ»، فهكذا سبيلُ «فَعِيلٍ» إذا كان معدولاً، كقولك: «رَحِيم» من «راحم»، و«عليم» من «عالم»، فيجوز: «زيدٌ رحيمٌ عمرًا»، كما تقول: «راحمٌ عمرًا»؛ لأنه معدول عنه، هذا مع السماع؛ فأمّا قولهم عن البيت الأوّل، وهو:

حَـــــذِرٌ أمـــــورًا... إلـــــخ

فإنّ سيبويه رواه عن بعض العرب وهو ثقةٌ، لا سبيلَ إلى رَدّ ما رواه. وأمّا البيت الثاني فإنّ ما ذهب إليه سيبويه هو الظاهر، وما ذكروه تأويلٌ، وذلك أن «شنجًا» في المعنى لازمٌ، والمراد بـ«العضادة» القوائم، وليست ظرفًا، فالمراد أنّه لازمٌ عضادة سمحج، وقد جاء عنهم هذا المعنى مصرَّحًا به في قول الآخر [من الرجز]:

٩٠٢ـ قالت سُلَيْمَى لَسْتَ بالحادي المُدِلْ ... مـا لـك لا تَـلْـزَمُ أعْـضـادَ الإبِـلْ

---

٩٠٢ ـ **التخريج**: الرجز لحيان بن جزء في أساس البلاغة (عضد).

اللغة والمعنى: الحادي: راعي الإبل الذي يشدو لها لتسير. المدل: المرشد، الذي يعرف الطريق جيّدًا. أعضاد الإبل: قوائمها.

عيّرته سليمى بأنه ليس راعيًا جيدًا، وتساءلت لم لا يترك الإبل تسير على هواها؟!

الإعراب: **«قالت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. **«سليمى»**: فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر. **«لست»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسم «ليست». **«بالحادي»**: الباء: حرف جرّ زائد، و«الحادي»: اسم مجرور لفظًا، منصوب محلاً على أنه خبر «ليس». **«المدل»**: نعت الحادي منصوب بالفتحة (على المحلّ) وأو مجرور بالكسرة (على اللفظ)، وسكّن لضرورة الشعر. **«ما»**: اسم استفهام مبني في محلّ رفع مبتدأ. **«لك»**: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر محذوف. **«لا»**: حرف نفي. **«تلزم»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقدير: أنت. **«أعضاد»**: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«الإبل»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن لضرورة الشعر.

وجملة «قالت سليمى»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لست بالحادي»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «مالك»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا تلزم»: في محلّ نصب حال من الضمير «لك».

والشاهد فيه قوله: «أعضاد الإبل» حيث نصبها بالفعل «تلزم»، وبالتالي فـ«شنج» (في قول ابن أحمر المتقدّم) ينصب «عضادة سمحج» كذلك.

فـ«أعضادٌ» هنا بمعنى «عضادة سمحج»، وقد نصبها بـ«تلزم». و«شنج» في معنى ذلك على أنّه قد جاء لزيد الخَيْل [من الوافر]:

٩٠٣ـ أتـانـي أنّـهـم مَـزِقُـونَ عِـرْضِـي جِـحـاشُ الكِـرْمِـلَـيْـنِ لـهـا فَـدِيـدُ

قال: «مزقون عرضي» كما ترى، فأجراه مجرى «مُمَزِّقين»، وهذا لا يحتمل غيرَ هذا التأويل، وعليه معنى الشعر، لأنّه وصف المِسْحَل، وهو عَيْر الوحش، بالنَّشاط والهِياج، وشبّه ناقتَه به في هذا الحال، ولو كان المعنى على التفسير الآخر، لقصّر في وصف ناقته.

وأمّا البيت الثالث، فإنّ «كليلاً» بمعنى «مُكِلّ»، وإنّما غُيّر عنه للتكثير، و«فَعِيلٌ» بمعنى «مُفْعِل» كثيرٌ. قالوا: «عَذابٌ أليمٌ» بمعنى مُؤْلِم، و«داعٍ سَمِيعٌ» بمعنى مُسْمِع. قال عمرو بن معديكرب [من الوافر]:

٩٠٤ـ أَمِـنْ رَيْـحـانَـةَ الـداعِـي الـسَّـمِـيـعُ [يُـؤَرِّقُـنـي وأصْـحـابِـي هُـجُـوعُ]

---

٩٠٣ ـ **التخريج**: البيت لزيد الخيل في ديوانه ص١٧٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٦٩؛ والدرر ٥/ ٢٧٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص٦٨٠؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٤٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٢٤؛ وشرح قطر الندى ص٢٧٥؛ والمقرب ١/ ١٢٨.

شرح المفردات: أتاني: بلغني. مزقون: ج المزِق، وهو صيغة مبالغة من مزق، تعني: كثير الهتك. العرض: موضع المدح والذم. جحاش: ج جحش، وهو صغير الحمار. الكرملين: اسم ماء في جبل طيّىء. فديد: صوت الماشية.

المعنى: يقول: بلغني أنّ هؤلاء الناس قد هتكوا عرضي، فلم أهتمّ لأقوالهم لأنّهم بمثابة أصوات الجحاش التي ترد ماء الكرملين للشرب.

الإعراب: **«أتاني»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. **«أنّهم»**: «أنّ»: حرف مشبّه بالفعل، و«هم»: ضمير في محلّ نصب اسم «أنّ». **«مزقون»**: خبر «أنّ» مرفوع بالواو لأنّه جمع مذكر سالم. والمصدر المؤول من «أنّ» وما بعدها في محل رفع فاعل لـ«أتاني» **«عرضي»**: مفعول به لاسم المبالغة «مزقون»، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«جحاش»**: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **«الكرملين»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه جمع مذكر سالم. **«لها»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. **«فديد»**: مبتدأ مرفوع.

وجملة «أتاني أنّهم...» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «جحاش...» الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنها استئنافية. وجملة «لها فديد» الاسميّة: في محلّ نصب حال، أو في محلّ رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه قوله: «مَزِقون عِرضي» حيث أعمل جمع صيغة المبالغة، فنصب به المفعول به، وهو قوله: «عرضي».

٩٠٤ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص١٤٠؛ والأصمعيات ص١٧٢؛ والأغاني ١٠/ ٤؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٧٨، ١٧٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٧، ١١/ ١١٩؛ وسمط اللآلي ص٤٠؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٧٩؛ ولسان العرب ٨/ ١٦٤ (سمع)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٠/ ١٠ (أنق).

أي؛ المُسْمِع، والمراد أنّه يصف وحشيًا، وأنّها نظرت إلى برق مستمطر دالّ إلى الغَيْث يُكِلّ المَوْهِنَ بدَوِيّه وتَوالي لَمَعانه، كما يقال: «أتعبتَ ليلتَك»، أي: سرتَ فيها سيرًا مُتْعِبًا، والمَوْهِن: وقتٌ من الليل، فشآها ذلك البرقُ، أي: شاقها، وأزعجها، فباتت طَرِبَةً إليه منقلِبةً نحوه، وهذا واضح.

فصل

[عمل اسم الفاعل المثنّى والمجموع]

قال صاحب الكتاب: **وما ثُنّي من ذلك وجُمع مصحَّحًا أو مكسَّرًا يعمل عَمَلَ المفرد، كقولك: «هما ضاربان زيدًا»، و«هم ضاربون عمرًا»، و«هم قُطّانٌ مَكّةَ»، و«هنّ حَواجُّ بيتَ اللّه»** و [من الكامل]:

٩٠٥ـ [مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وهُنَّ] عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطاقِ [فَشَبَّ غيرَ مُهَبَّلِ]

= **اللغة والمعنى**: «ريحانة»: اسم محبوبته، أو اسم موضع. يؤرقني: يجعل النوم بعيدًا عن عيني. الهجوع: النائمون.

هل يناديني منادٍ من ريحانة، إنه مسموع عندي، وقد أبعد عني النومَ، بينما يغط أصحابي في نومهم.

الإعراب: **«أمن ريحانة»**: الهمزة: حرف استفهام. «من ريحانة»: جارّ ومجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، متعلّقان بـ«يؤرّقني». **«الداعي»**: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء. **«السميع»**: نعت «الداعي» مرفوع بالضمّة. **«يؤرقني»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«وأصحابي»**: الواو: حالية، «أصحاب»: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«هجوع»**: خبر مرفوع بالضمّة.

وجملة «الداعي...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يؤرقني»: في محلّ رفع خبر. وجملة «أصحابي هجوع»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «السميع» بمعنى المسمع.

٩٠٥ ـ **التخريج**: البيت لأبي كبير الهذلي في خزانة الأدب ٨/ ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤؛ وشرح أشعار الهذليين ص١٠٧٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٢٧، ٢/ ٩٦٣؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٧٥؛ والكتاب ١/ ١٠٩؛ ولسان العرب ١١/ ٦٨٨ (هبل)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٥٨؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص٣٥٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٣؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٨٦.

اللغة: حملن: الضمير يعود إلى النساء وإن لم يجر لهن ذكر. الحُبُك: الطرائق. النطاق: الإزار، ما تشدّ المرأة به وسطها. شَبَّ: قوي وترعرع. المُهبَّل: المدعو عليه بالهبل وهو الثكل، وقيل: هو المعتوه الذي لا يتماسك.

المعنى: إن هذا الفتى من الفتيان الذين حملت أمهاتهم بهم وهن غير مستعدات للفراش، فنشأ محمودًا مرضيًا. =

وقال العَجّاج [من الرجز]:

٩٠٦ـ أوالــفًــا مَــكَّــةَ مــن وُرْقِ الــحَــمِــي

وقال طَرَفَةُ [من الرمل]:

٩٠٧ـ ثُــمّ زادُوا أنّــهــم فــي قَــوْمِــهــمْ غُــفُــرٌ ذَنْــبَــهُــمُ غــيــرُ فُــخُــرْ

= الإعراب: «ممن»: «من»: حرف جر، «مَنْ»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بلفظ في بيت سابق. «حملن»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «به»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «حملن». «وهن»: الواو: حالية «هن»: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. «عواقد»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. «حبك»: مفعول به لاسم الفاعل «عواقد» منصوب بالفتحة. «النطاق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «فشب»: الفاء: عاطفة، «شب»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والفاعل: هو. «غير»: حال منصوبة بالفتحة. «مهبَّل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

جملة «حملن»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «شب»: معطوفة على الجملة السابقة لا محل لها من الإعراب. وجملة «هن عواقد»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «عواقد» حيث عملت عمل مفردها «عاقدة» فنصبت الاسم بعدها.

٩٠٦ ـ التخريج: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤٥٣؛ والدرر ٣/ ٤٩؛ والكتاب ١/ ٢٦، ١١٠؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٩٣ (منى)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص٥١؛ والمحتسب ١/ ٧٨؛ والمقاصد النحويَّة ٣/ ٥٥٤، ٤/ ٢٨٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٩٤؛ والإنصاف ٢/ ٥١٩؛ والخصائص ٣/ ١٣٥؛ والدرر ٦/ ٢٤٤؛ ورصف المباني ص١٧٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٢١؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٣، ٤٧٦؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨١، ٢/ ١٥٧. وقبله:

والــقــاطــنــاتِ الــبــيــتَ غــيــرِ الــرُّيَّــمِ

اللغة: أوالفًا: أي التي تألف المكان وترضى العيش فيه. الورق: جمع الورقاء، وهي الحمامة البيضاء. الحمي: الحمام.

الإعراب: «أوالفًا»: حال من «القاطنات» في البيت السابق، منصوبة. «مكّة»: مفعول به لـ «أوالفًا» منصوب. «من ورق»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت «أوالفًا». «الحمي»: مضاف إليه مجرور.

والشاهد فيه قوله: «أوالفًا مكّة» حيث عمل جمع اسم الفاعل «أوالفًا» عمل اسم الفاعل المفرد، فنصب مفعولاً به «مكّة».

٩٠٧ ـ التخريج: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص٥٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٨٨؛ والدرر ٥/ ٢٧٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص٦٨٢؛ والكتاب ١/ ١١٣؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٤٨؛ ونوادر أبي زيد ص١٠؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص٣٥٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٣؛ وشرح ابن عقيل ص٤٢٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٧. =

وقال الكُمَيْت [من البسيط]:

٩٠٨ـ شُمٌ مَهاوِينَ أبْدانَ الجَزورِ مَخا مِيصَ العَشِيّاتِ لا خُورٍ ولا قَزَمِ

* * *

= **اللغة**: الغفر: جمع الغفور، وهو الذي يتغاضى عن الذنب، ويعفو عنه. الفخر: جمع الفخور، وهو المعتدّ بنفسه، المتباهي.

المعنى: إنهم فضلاً عن قوّتهم وقدرتهم يغفرون ذنوب المسيئين دون أن يتملّكهم الغرور، ويعصف بهم التكبّر.

الإعراب: «**ثم**»: حرف عطف. «**زادوا**»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. «**أنّهم**»: حرف مشبّه بالفعل، و«هم»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «أنّ». «**في قومهم**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من اسم «أنّ»، وهو مضاف، و«هم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**غفر**»: خبر «أنّ» مرفوع. «**ذنبهم**»: مفعول به لـ «غفر» منصوب، وهو مضاف، و«هم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. والمصدر المؤول من «أنَّ» ومعموليها في محل جر بحرف جرّ مقدّر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «زادوا». «**غير**»: خبر ثانٍ لـ «أنّ» مرفوع، وهو مضاف. «**فخر**»: مضاف إليه مجرور، وسكّن للضرورة الشعريّة.

وجملة «زادوا»: معطوفة على جملة سابقة.

والشاهد فيه قوله: «غفر ذنبَهم» حيث عمل جمع التكسير «غفر» عمل مفرده «غفور» الذي يعمل عمل فعله، فنصب المفعول «ذنب».

٩٠٨ ـ **التخريج**: البيت للكميت بن زيد في ديوانه ٢/ ١٠٤؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٥٠، ١٥٨؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٣٩ (هون)؛ وللكميت بن معروف في المقاصد النحوية ٣/ ٥٦٩؛ ولابن مقبل في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢١٥؛ وللكميت بن زيد، أو للكميت بن معروف، أو لابن مقبل في الدرر ٥/ ٢٧٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص٦٨٣؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٩٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص٤٧٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٧.

اللغة: الشم: جمع أشم وهو السيّد مرتفع قصبة الأنف. المهاوين: جمع مِهوان، وهو الذي يبذل النوق وينحرها. أبدان: جمع بدنة، وهي الناقة المسمّنة المعدّة للنحر، وكذلك الجزور، وجمعه جزر. المخاميص: جمع مخماص، وهو الشديد الجوع. الخور: جمع أخور وهو الضعيف. القزم: رذال الناس، يقال للمذكّر والمؤنث والمفرد والجمع.

المعنى: هم سادة كرماء يقدّمون للضيف أحسن ما عندهم، وقد يؤخرون العشاء حتى يجوعون في انتظار الضيف المحتمل، وهم ليسوا ضعافًا ولا من رذال الناس.

الإعراب: «**شم**»: صفة «مجلس» مجرورة بالكسرة (تقدّم الموصوف في بيت سابق). «**مهاوين**»: صفة «مجلس» مجرورة بالفتحة عوضًا من الكسرة لأنها ممنوعة من الصرف. «**أبدان**»: مفعول به لـ «مهاوين» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**الجزور**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**مخاميص**»: صفة «مجلس» مجرورة بالفتحة، وهو مضاف. «**العشيات**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**لا خورٍ**»: «لا»: حرف نفي، و«خور»: صفة «مجلس» مجرورة بالكسرة. «**ولا قزم**»: الواو: للعطف، و«لا»: زائدة لتوكيد النفي، و«قزم»: صفة «مجلس» مجرورة بالكسرة. =

قال الشارح: قد تقدّم أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، لكن اسم الفاعل يثنّى ويجمع على حسبِ ما يكون له من الفعل، فتكون تثنيةُ اسم الفاعل وجمعُه جاريًا مجرى الفعل. وأوْلى الجموع بذلك الجمعُ السالم، لأنّه يسلَم فيه لفظُ واحده، فتكون طريقته طريقةَ الواحد، والواحدُ جارٍ مجرى الفعل على ما ذكرناه، وزيادةُ التثنية والجمع تجري مجرى الزيادتَيْن اللاحقتين للفعل، فتقول: «هذان ضاربان زيدًا»، كما تقول: «يضربان زيدًا»، و«هم ضاربون زيدًا»، كما تقول: «يضربون زيدًا».

ويجوز تقديم منصوبهما عليهما كما كان كذلك في الواحد، تقول: «هذان زيدًا ضاربان»، و«هؤلاء زيدًا ضاربون»، ثمّ أجروا الجمع المكسّر مجرى الجمع السالم، إذ كانا جميعًا جمعَيْن، وإن كان التكسير في الصفات قليلاً، فقالوا: «الزيدون ضُرّابٌ عمرًا»، و«الزيدون عَمْرًا ضُرّابٌ»، و«الهِنْداتُ ضواربُ عَمْرًا»، و«عَمْرًا ضواربُ»، وقد كثر ذلك في «فَواعِلَ» لاطّراده في جمعِ «فَاعِلَةَ» اطّرادَ جمع السلامة فيه. قال أبو كَبِير الهُذَليّ [من الكامل]:

مِـمَّـنْ حَـمَـلْـنَ بـه وهـنّ عَـواقِـدٌ ... حُبُـكَ الـنِّـطـاقِ فشَـبَّ غيـرَ مُـهَـبَّـلِ

صرف «عواقد» ضرورةً، ونصب به «حبك». وعواقدُ: جمع عاقدة، يريد أن أُمّه حملت به مُكْرَهَةً، والعربُ تزعم أن المرأة إذا وُطئت مكرهةً؛ جاء الولدُ نجيبًا؛ فأمّا ما أنشده من قوله [من الرجز]:

أوالِـفًـا مَـكَّـةَ مِـن وُرْقِ الـحَـمِـي

فالشعر للعَجّاج، وأوالفُ: جمع آلِفَةٍ، وصرفه ضرورةً، وصف حَمامَ مكّةَ بأنّها قد أَلِفتْ مكّةَ، لأمْنها فيها، ويروى: «قواطنًا» وهو جمع «قاطنة»، وهي المُقيمة الساكنة. والوُرْق: جمع وَرْقاءَ، وهي التي لونها إلى الغُبْرة نحوُ الخُضْرة، ويريد بالحَمِي: الحَمام، وإنّما حَذَفَ، ويحتمل ذلك أمرين:

أحدهما: أن يكون حذف الميم على حدّ الترخيم في غيرِ النداء ضرورةً، ثمّ أبدل من الألف ياءً، كما أُبدل من الياء ألف في نحو «مَدارٍ»، و«صَحارٍ».

الأمر الثاني: أن يكون حذف الألف تخفيفًا لزيادتها، فاجتمع الميمان، فأبدل من الثانية ياءً لكراهية التضعيف، على حدّ الإبدال في «تَظَنَّيْتُ»، والأصل «تَظَنَّنْتُ» وفي قوله [من البسيط]:

٩٠٩- [يا ليـتَـمـا أُمُّـنـا شـالَـتْ نـعـامَـتُـهـا] ... أَيْـمَـا إلـى جَـنَّـةٍ أَيْـمَـا إلـى الـنـار

= **والشاهد فيه قوله**: «مهاوين أبدانَ...» حيث عمل جمع صيغة المبالغة «مهاوين» عمل مفرده «مهوان»، الذي يعمل عمل فعله، فنصب المفعول «أبدان».

٩٠٩ - التخريج: البيت للأحوص في ملحق ديوانه ص٢٢١؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٦ (أما)، ولسعد بن =

ومن ذلك قولهم: «هنّ حَواجُ بيتَ الله» جمع «حاجّة»، وفيه نيّة التنوين، وإنّما سقط لأنّه لا ينصرف، فكأنّ ما فيه من أسبابِ منعِ الصرف بمنزلة التنوين، فلذلك نصب ما بعدها، كأنّك قلت: «حَواجٌّ بيتَ الله»، ويجوز «حواجُّ بيتِ الله» بالخفض، ويُنْوَى سقوط التنوين للإضافة، لا لمنع الصرف.

وقالوا: «قُطّانٌ مكّةَ» حملوا «فُعّالاً» على «فَواعِلَ»؛ لأنّهما جميعًا جمعُ «فاعِلٍ» وإن كان الأوّل أكثرَ. وقد أعملوا جمعَ ما أُريد به المبالغة والتكثير كما أعملوا واحده، وكما أجروا «فَواعِلَ» مجرى «فاعلٍ»، فقالوا: «هم غُفُرٌ ذَنْبَ الجُناة، ومَهاوِينُ الأعداءَ»، أي: يغفرون ذنبَ الجناة، ويُهينونَ أعداءَهم. فأمّا قوله [من الرمل]:

ثـــمّ زادوا أنّـــهـــم... إلـــخ

ويروى: «فُجُر» بالجيم، البيتُ لطَرَفَةَ، والشاهد فيه أنّهم أجروا جمع «فَعُولٍ» وما كان للمبالغة في باب المتعدّي مجرى جمع «فاعل» في التعدّي، فـ«غُفُرٌ» جمع «غَفُورٍ»، وقد عدّوه إلى «ذنبهم» كما عدّوا «غفورًا» نفسَه، مدح قومَه بأنّ لهم فضلاً في الناس وزيادةً عليهم، وأنّهم يغفرون ذنب المُذْنِب إليهم، ولا يفخَرون بذلك سَتْرًا لمعروفهم، ومن روى «غيرُ فُجُرْ» بالجيم، فالمراد أنّهم يَعِفّون عن الفواحش، والروايةُ الأُولى أصحّ.

وأمّا قوله [من البسيط]:

ثـمّ مـهـاويـن أبـدانَ الـجـزور... إلـخ

= قرط في خزانة الأدب ١١/ ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٢؛ والدرر ٦/ ١٢٢؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٨٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص٦٤٣؛ والمحتسب ١/ ٢٨٤، ٢/ ٣١٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٥٣؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص١٢٠؛ والجنى الداني ص٥٣٣؛ وجواهر الأدب ص٤١٤؛ ورصف المباني ص١٠٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٥؛ ومغني اللبيب ١/ ٥٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٥.

اللغة: شالت نعامتها: أي هلكت. وأصل «شالت» بمعنى: رفعت.

المعنى: يتمنّى الشاعر الموت لأمّه غير مهتمّ بمصيرها، وسواء عنده أذهبت إلى الجنّة أو إلى النار.

الإعراب: **«يا»**: حرف تنبيه. **«ليتما»**: كافة ومكفوفة. **«أمّنا»**: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«شالت»**: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. **«نعامتها»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. ورويت **«أمّنا»**: بالنصب، فعليه تكون «ليت عاملة»، و«أمّنا» اسمها، وجملة «شالت»: في محل رفع خبر «ليت». **«أيما»**: هي «إمّا» على لغة تميم، وهي حرف تقسيم. **«إلى جنّة»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«شالت». **«أيما»**: حرف عطف. **«إلى نار»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«شالت».

وجملة «ليتما أمنا شالت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «شالت نعامتها» في محلّ رفع خبر المبتدأ «أمّنا».

والشاهد فيه قوله: «أيما إلى نار» حيث تجرّد «أيما» الثانية من الواو، وهذا شاذ، وكذلك فتح همزتها مع قلب ميمها «ياء».

البيت للكميت، والشاهد فيه نصب «أبدان الجزور» بقوله: «مَهاوِينُ»، وهو جمع «مِهْوانٍ»، و«مِهْوانٌ» تكثير «مُهِينٍ»، كما كان «مِنْحار» تكثير «ناحرٍ»، فعمل الجمعُ عملَ واحده، كما كان اسم الفاعل كذلك، وصف قومًا بالعزّ والأَنَفَة، وكنَّى عن ذلك بالشَّمَم، وهو ارتفاعُ الأنف، كما يُقال للعزيز: «شامخُ الأنفِ». والأَبْدان: جمع «بَدَنَةٍ»، وهي الناقة المتّخَذة للنحر، يريد أنّهم يهينون الإبلَ، فينحرونها للأضياف. وقوله: «مخاميص العَشيّاتِ»، المراد أنّهم يجوعون في العَشايا، لأنّهم يؤخّرون عَشاءَهم رَغْبَةً في حضورِ ضَيْف. والخُورُ: الضعفاء. والقَزَمُ: الأرذال من الناس، ولا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث لأنّ أصله المصدر.

فصل
[شرط إعمال اسم الفاعل]

قال صاحب الكتاب: **ويُشترط في إعمالِ اسم الفاعل أن يكون في معنَى الحال أو الاستقبال، فلا يُقال: «زيدٌ ضاربٌ عمرًا أمسِ»، ولا: «وَحْشِيٌّ قاتلٌ حَمْزَةَ يومَ أُحُدٍ»، بل يُستعمل ذلك على الإضافة، إلاّ إذا أُريدت حكايةُ الحال الماضية، كقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[1]، أو أُدخلت عليه الألف واللام، كقولك: «الضاربُ زيدًا أمس».**

* * *

قال الشارح: اعلم أن اسم الفاعل يجيء على ثلاثة أضرب: للماضي وللحال وللاستقبال، كما أن الفعل كذلك، إلاّ أن الفعل تختلف صيغتُه للزمان، وتتّفق في اسم الفاعل؛ لأن الفعل بابه التصرّف، والأسماء بابها الجُمود وعدمُ الاختلاف.

وإنّما يعمل من اسم الفاعل ما كان بمعنى الحال أو الاستقبال، نحوُ: «هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، ومكرمٌ خالدًا الساعةَ»؛ لأنّه على لفظ المضارع إذ كان جاريًا عليه في حركاته وسكناته وعددِ حروفه، وهو في معناه، فلمّا اجتمع فيه ما ذُكر؛ عمل عملَه.

فأمّا إذا كان بمعنى الماضي، فإنّك لا تُعْمِله، إذ لا مضارعةَ بينه وبين الماضي، ألا ترى أنّ «ضاربًا» ليس على عددِ «ضَرَبَ»، ولا مثلَه في حركاته وسكناته، فلذلك لا تقول: «زيدٌ ضاربٌ عمرًا أمس»، ولا «وحْشِيٌّ قاتلٌ حَمْزَةَ يَوْمَ أُحُدٍ». وهذا وحشيٌّ نُوبيٌّ من سُودانِ مكّة، يُكْنَى أبا دَسِمَةَ، وهو مَوْلَى طُعَيْمَةَ بن عَديّ، وقيل مولى جُبَيْر بن مُطْعِم. فلا تنصب بـ«قاتل» هنا؛ لأنّه في معنَى «قَتَلَ»، ولا بـ«ضارب»؛ لأنّه في معنى «ضرب». وقد بيّنتُ أنّه لا مضارعَةَ بين الماضي واسم الفاعل إذا كان في معناه، فلمّا لم يكن بينهما مضارعةٌ ما بينه وبين الفعل إذا أُريد به الحال أو الاستقبال، لم يُعْمِلوه عملَه،

---

(١) الكهف: ١٨.

بل يكون مضافًا إلى ما بعده بحكم الاسميّة، فتقول: «هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ»، و«وحشيٌّ قاتلُ حمزةَ يومَ أحد»، بالإضافة، ولا يجوز تنوينه والنصب به، فهو كقولك: «هذا غلامُ زيدٍ»، ولا يجوز: «غلامٌ زيدًا» بالتنوين وإعماله فيما بعده، ولا أن تجمع فيه بين الألف واللام والإضافة، فتقول: «هذا الضاربُ الرجلِ أمس»، كما تقول إذا أردت الحال أو الاستقبال، كما لا تقول: «الغلامُ الرجلِ». وتقول: «هؤلاء حَواجُّ بيتِ الله أمس» بالخفض لا غير، وتقول: «مررت برجلٍ ضارباه الزيدان»، كما تقول: «أخواه الزيدان».

وذهب الكسائيّ من الكوفيين إلى جوازِ إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، وأن يُقال: «هذا ضاربٌ زيدًا أمس»، واحتجّ بأمورٍ، منها قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[(١)]، فأعمل «باسط» في «الذراعين»، وهو ماضٍ. ومن ذلك ما حكاه عن العرب: «هذا مارٌّ بزيد أمس»، فأعملوه في الجارّ والمجرور. ومن ذلك قولهم: «هذا مُعْطِي زيدٍ درهمًا أمس». ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ جاعِلُ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾[(٢)]. ومن ذلك: «هذا الضاربُ زيدًا أمس»، تُعْمِله إذا كان فيه الألف واللام لا محالة.

والجوابُ؛ أمّا الآية الأولى، وهي قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[(٣)] فحكايةُ حال ماضية، كقوله: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ﴾[(٤)]، ثمّ قال: ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾[(٥)]، والإشارة بهٰذا إنّما يقع إلى حاضرٍ، ولم يكن ذلك حاضرًا وقتَ الخبر عنه. وأمّا قولهم: «هذا مارٌّ بزيد أمس»، فإنّما أعمله في الجارّ والمجرور، ولم يعمله في مفعول صريح، والجارُّ والمجرور يجري مجرى الظرف، والظروفُ يعمل فيها روائحُ الأفعال.

وأمّا ما فيه الألف واللام من نحوِ: «هذا الضارب زيدًا أمس»، فإنّما عمل لأنّ الألف واللام فيه بمعنى «الّذي»، واسم الفاعل المتّصل بها بمعنى الفعل، فلمّا كان في مذهب الفعل عمل عمله، فهو اسمٌ لفظًا، وفعلٌ معنًى. وإنّما حُوّل لفظ الفعل فيه إلى الاسم؛ لأنّ الألف واللام لا يجوز دخولُهما على لفظ الفعل، فكان الذي أوجب نقلَ لفظه حكمٌ أوجب إصلاح اللفظ، ومعنى الفعل باقٍ على حاله.

وكان الأخفش يزعم أن المنصوب في قولك: «هذا الضارب زيدًا» إذا كان ماضيًا، إنّما ينتصب كما ينتصب: «هذا الحسنُ الوجهَ» على التشبيه بالمفعول، وليس على المفعول الصريح.

---

(١) الكهف: ١٨.
(٢) الأنعام: ٩٦. وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وغيرُهم. انظر: البحر المحيط ٤/ ١٨٦؛ وتفسير الطبري ١١/ ٥٥٦؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٦٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٢٩٨.
(٣) الكهف: ١٨.
(٤) القصص: ١٥.
(٥) القصص: ١٥.

والمذهب الأوّل، وعليه سيبويه، ولذلك استثناه صاحب الكتاب فقال: «إلاّ إذا أردت حكاية الحال، أو أدخلتَ عليه الألف واللام»، لأنّه إذا أُريد حكاية الحال؛ كان في حكم الحال، ولذلك يأتي بلفظ الحال، وإذا كان فيه الألف واللام، كان في معنى الفعل إذ كان في معنى الصلة.

وأمّا ما يتعدّى إلى مفعولَيْن من نحوِ: «هذا مُعْطِي زيدٍ درهمًا»، فإنّ كثيرًا من النحويين يزعمون أن الثاني ينتصب بإضمارِ فعل تقديرُه: «هذا معطِي زيدٍ أعطاه درهمًا»، وليس بالحسن، ألا ترى أنّ ممّا يتعدّى إلى مفعولين ما لا يجوز أن يُذْكَر أحدهما دون الآخر، وأنت تقول: «هذا ظانُّ زيدٍ منطلقًا أمس»، فلو كان الثاني ينتصب بإضمار فعل؛ لكنت في الأوّل مقتصِرًا على مفعول واحد، وهو ما أُضيف إليه اسمُ الفاعل، وذلك لا يجوز. والجيّدُ أن يكون منصوبًا بهذا الاسم، وذلك لأن الفعل الماضي فيه بعضُ المضارعة على ما سيُذْكَر في موضعه، ولذلك بُني على حركة، فكما مُيِّز الفعل الماضي بتلك المضارعة، بأن بني على حركة، كذلك أُعمل الاسم الذي في معناه عملاً دون عمل الاسم الجاري على الفعل المضارع، فكما أعطوا الفعل الماضي حظًّا بالشَّبَه، وهو بناؤه على حركة؛ كذلك أعطوا الاسم الذي في معناه حظًّا من العمل، وذلك بأن أعملوه في المفعول الثاني لمّا لم تمكن الإضافة إليه، لأنّه لا يُضاف إلى اسمين، فأُضيف إلى الاسم الذي يليه، وصارت إضافته إليه بمنزلة التنوين له، فعمل في الثاني بحكمِ أنّه في معنى الفعل، وأنّه كالمنوّن.

وأمّا قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ جاعِلُ اللَّيلَ سَكَنًا﴾[1]، فإنّ أكثر النحويين يجعلون ذلك ماضيًا، لأن الفلق والجعلَ قد كانا، فعلى هذا يكون نصبُ «سكنًا» وما بعده بإضمارِ فعل على القول الأوّل، وبالفعل المذكور على الثاني تحجز الإضافةُ بينهما. وكان أبو سَعِيد السِّيرافيّ يجيز أن يكون ذلك للحال والاستقبال، لأن ذلك كلّ يوم يحدث، وعلى هذا يكون «سكنًا» منصوبًا بالفعل المذكور، والاسمُ الأوّل في معنًى منصوب، ويكون الشمس والقمر معطوفًا على المعنى، كما قلنا في «هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا غدًا»؛ وهذا القولُ يُضَعِّفه قوله: ﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ﴾[2]؛ لأنه ماضٍ قد كان لا محالة، لا يتجدّد كلَّ يوم، فاعرفه.

فصل
[ما يعتمد عليه اسم الفاعل للعمل]

قال صاحب الكتاب: **ويُشترط اعتماده على مبتدأ أو موصوف، أو ذي حالٍ، أو حرفِ**

---

(١) الأنعام: ٩٦.
(٢) الأنعام: ٩٦.

استفهام، أو حرفِ نفي كقولك: «زيدٌ منطلقٌ غلامُه»، و«هذا رجلٌ بارعٌ أدبُه»، و«جاءني زيدٌ راكبًا حِمارًا»، و«أقائمٌ أخواك»، و«ما ذاهبٌ غلاماك». فإن قلتَ: «بارعٌ أدبُه» من غيرِ أن تَعمِدَه بشيء، وزعمتَ أنّك رفعتَ به الظاهرَ؛ كُذّبتَ بامتناعِ «قائمٌ أخواك».

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول بأنّ أصل العمل إنّما هو للأفعال، كما أن أصل الإعراب إنّما هو للأسماء، واسمُ الفاعل محمول على الفعل المضارع في العمل للمشابهة التي ذكرناها، كما أن المضارع محمول عليه في الإعراب، وإذ عُلم ذلك، فليُعْلَمْ أن الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأُصول، فلمّا كانت أسماء الفاعلين فروعًا على الأفعال؛ كانت أضعف منها في العمل. والذي يؤيّد عندك ذلك أنّك تقول: «زيدٌ ضاربٌ عمرًا»، و«زيدٌ ضاربٌ لعمرٍو»، فتكون مخيَّرًا بين أن تُعدّيه بنفسه، وبين أن تعدّيه بحرف الجرّ لضعفه، ولا يجوز مثل ذلك في الفعل، فلا تقول: «ضربت لزيدٍ». قال الله تعالى: ﴿قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا﴾(١)، فعدّى الفعل بنفسه، وقال تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾(٢) فعدّى الاسم باللام. قال الشاعر [من الوافر]:

٩١٠ـ وَنَحْنُ التاركونَ لِما سَخِطْنا ... ونحنُ الآخِذونَ لِما رَضِينا

ولذلك من الضعف لا يعمل حتى يعتمد على كلام قبله من مبتدأ، أو موصوف، أو ذي حال، أو استفهام، أو نفي. وذلك من قِبَل أن هذه الأماكن للأفعال، والأسماءُ فيها في تقدير الأفعال، ألا ترى أن الخبر في الحقيقة إنّما يكون بالفعل، لأنه هو الذي يجهله المخاطبُ، أو ممّا يجوز أن يجهل مثلَه، لأن الأفعال حادثةٌ منقضيةٌ، وكذلك الصفة والحال، لأنك إنّما تَحْكِيه بفعل أو ما يرجع إلى فعل.

---

(١) الشعراء: ٢٠. (٢) البروج: ١٦.

٩١٠ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن كلثوم في ديوانه ص٨٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٧٠.

اللغة والمعنى: سخط: غضب، وكره.

أي: نحن قادرون على ترك ما يُغضبنا، أو ترك ما نكره، وقادرون على أخذ ما نرضى.

الإعراب: **«ونحن»**: الواو: حرف استئناف. «نحن»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. **«التاركون»**: خبر مرفوع بالواو لأنه جمع مذكّر سالم. **«لما»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالخبر. **«سخطنا»**: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«ونحن الآخذون لما رضينا»**: الواو: حرف عطف، ويعرب الباقي إعراب «نحن التاركون لما سخطنا».

وجملة «نحن التاركون»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «نحن الآخذون».

وجملة «سخطنا»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك هي جملة «رضينا».

والشاهد فيه قوله: «التاركون لما، الآخذون لما» حيث عدّى اسم الفاعل باللام إلى الاسم الموصول، ولم يعدّها مباشرة.

وأمّا الاستفهام فهو في موضع الأفعال، لأنّك إنّما تسأل عمّا تشُكّ فيه، وأنت إذا قلت: «أزيدٌ قائمٌ»؟ فإنّما تشكّ في قيام زيد، لا في ذاته؛ لأن ذاته معلومات معروفة، وكذلك النفي إنّما يكون للأفعال، فاسمُ الفاعلِ لضعفه في العمل لا يعمل أو يعتمدَ، والفعل لقوّته لا يفتقر إلى ذلك. وقد أجاز أبو الحسن أن يعمل من غير اعتماد، فتقول على مذهبه: «قائمٌ زيدٌ»، فيكون «قائم» مبتدأ، و«زيد» مرفوع بفعله، وقد سدّ مسدَّ الخبر لحصول الفائدة به، وتمام الكلام، وذلك لقوّة شَبَه اسم الفاعل بالفعل وأنشد[1]:

....

ولا ضميرَ في اسم الفاعل عنده؛ لأنه قد رفع ظاهرًا، فلا يكون له فاعلان. وسيبويه يجيز المسألة على أن يكون «زيد» مبتدأ، و«قائم» خبرًا مقدّمًا، وعلى هذا يكون فيه ضمير من «زيد» كما لو كان مؤخّرًا.

وإلى هذا أشار صاحب الكتاب بقوله: «فإن قلت: «بارعٌ أدَبُه» وزعمت أنك رفعتَ به الظاهرَ، كُذّبتَ بامتناعِ «قائمٌ أخواك»»، يعني أن قولهم: «قائمٌ زيدٌ» جائز عند سيبويه على تقديم الخبر لا على رفعه الظاهرَ، ومن ظنّ ذلك بطل عليه بامتناع سيبويه من جوازِ «قائمٌ أخواك»، لأنه لا يرفع «الأخوين» بـ«قائم»، لأنّه لا يعمله من غير اعتماد، ولا يكون خبرًا مقدّمًا؛ لأنه مفرد، والمفرد لا يكون خبرًا على المثنّى.

واعلم أن اسم الفاعل ينقص عن الفعل بثلاثة أشياءَ:

أحدها: ما تقدّم من قولنا: إن اسم الفاعل لا يعمل، أو يعتمدَ على كلام قبله، والفعل يعمل معتمدًا، وغيرَ معتمد، لقوّته.

الثاني: أن اسم الفاعل إذا جرى على غيرِ مَن هو له، برز ضميرُه، نحوَ قولك: «زيدٌ هندٌ ضاربُها هو»، فـ«زيدٌ» مبتدأ، و«هند» مبتدأ ثان، و«ضاربُها» خبرُ «هند»، والفعلُ لِـ«زيد»، فقد جرى على غير من هو له، فلذلك برز ضميره، وخلا اسم الفاعل من الضمير، ويظهر أثرُ ذلك في التثنية والجمع، فتقول: «الزيدان الهندان ضاربُهما هما»، و«الزيدون الهنداتُ ضاربُهنّ هم»، ولا تقول: «ضارِباهما» ولا «ضارِبوهنّ»؛ لخُلُوّه من الضمير، لأنه جارٍ مجرى الفعل، والفعل إذا تقدّم، وُحّد، ولو كان فعلاً، لم يبرز الضمير، وكنت تقول: «زيدٌ هندٌ يضربها»، فيكون في «يضربها» ضمير مستكنّ مرفوع، و«ها» المفعول، لأن الأفعال أصلٌ في اتّصال الضمير بها.

الثالث: أن اسم الفاعل لا يعمل، إلاّ إذا كان للحال أو الاستقبال، ولا يعمل إذا كان ماضيًا، والفعلُ لقوّته يعمل في الأحوال الثلاث.

---

(١) لم يُذكر ما أُنشِد في الطبعتين، ولعلّ سقطًا أو خرمًا وقع في المخطوطة التي أُخِذت عنها الطبعتان.

اسم المفعول

فصل
[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: **هو الجاري على «يُفعَلُ» من فِعْله، نحوُ: «مَضْرُوبٍ»؛ لأنّ أصله «مُفْعَلٌ»، و«مُكْرَم»، و«مُنطَلَق به»، و«مُسْتَخرَج»، و«مُدَحْرَج»، ويعمل عمل الفعل، تقول: «زيدٌ مضروبٌ غلامُه، ومُكْرَمٌ جارُه، ومُسْتَخْرَجٌ مَتاعُه، ومُدَحْرَجٌ بيَدِه الحَجَرُ»، وأمرُه على نحوٍ من أمرِ اسم الفاعل في إعمالِ مثنّاه ومجموعِه، واشتراطِ الزمانَيْن، والاعتمادِ.**

* * *

قال الشارح: اسم المفعول في العمل كاسم الفاعل؛ لأنه مأخوذ من الفعل، وهو جارٍ عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه، كما كان اسم الفاعلِ كذلك، فـ«مَفْعُولٌ» مثلُ «يُفْعَلُ»، كما أن «فاعلاً» مثل «يَفْعَلُ»، فالميم في «مفعول» بدلٌ من حرف المضارعة في «يُفْعَلُ»، وخالفوا بين الزيادتَيْن للفرق بين الاسم والفعل، والواوُ في مفعول كالمَدّة التي تنشأ للإشباع، لا اعتدادَ بها، فهي كالياء في «الدَّراهِيم» ونحوِه، أتوا بها للفرق بين مفعول الثلاثيّ ومفعول الرباعيّ.

وهو يعمل عملَ فعله الجاري عليه، فتقول: «هذا رجلٌ مضروبٌ أخوه»، فـ«أخوه» مرفوع بأنّه اسمُ ما لم يسمّ فاعله، كما أنّه في «يُضْرَب أخوه» كذلك، وتقول: «محمّدٌ مستخرَجٌ متاعُه»، كما تقول: «يُستخرج متاعُه»، وكذلك بناتُ الأربعة، فتقول: «زيدٌ مُدَحْرَجٌ بيَده الحجرُ»، كما تقول: «يُدحرَج بيده الحجر»، فـ«مُدَحْرَجٌ» جارٍ على «يدحرَج» لفظًا، و«مضروب» جار على «يُضْرَب» حكمًا وتقديرًا، وتقول «هذا مُعْطًى أخوه درهمًا»، تقيم المفعول الأوّل مُقام الفاعل، وتنصب الثاني على حدّ انتصابه قبل بنائه للمفعول، ولا يجوز أن يُبْنَى «مفعول»، إلاّ ممّا يجوز أن يبنى منه «يُفْعَل»؛ لأنّه جار عليه، فلا تقول: «مَقُومٌ»، ولا «مقعود»؛ لأنّهما لأزمان، كما لا تقول: «يُقام»، ولا «يُقْعَد»، إلاّ أن يتّصل به جارٌّ ومجرور، أو ظرف، أو مصدر مخصَّص، فإنّه يجوز حينئذ أن تبنيه لِما لم يسمّ فاعله.

وشرط إعماله كشرط إعمال اسم الفاعل في أنّه لا يعمل حتى يعتمد على ما قبله،

كاسم الفاعل لضَعْفه عن درجة الأفعال، ولا يعمل أيضًا إلاّ إذا أُريد به الحال أو الاستقبال، نحوَ قولك: «هذا مضروبٌ غلامُه الساعةَ»، و«مررت برجلٍ مكرَمٍ أخوه غدًا»، كما تقول: «هذا ضاربٌ غلامَه الساعةَ»، و«مررت برجلٍ مكرِمٍ أخاه غدًا»، وتقول في التثنية: «هذان مضروبان»، و«مررت برجلَيْن مضروبَيْن»، ففي «مضروب» ضميرٌ مستكنٌّ، وهو ضمير الفاعل، والألف والياء علامة التثنية على حدّهما في قولك: «رجلان»، و«رجلين» لأنه اسم كما أنه اسم، وتقول: «هذان مضروبٌ غلامُهما»، فترفع به الظاهرَ، ولا تُلْحِقه علامة التثنية، لأنه لا ضمير فيه.

فإن قيل: إذا كنت إنّما ثنّيته وجمعته إذا كان فيه ضميرٌ؛ فهلّا قلت: إن هذه الحروف هي الضمير، كما كانت كذلك في الفعل إذا قلت: «هذان يضربان»؟ قيل: الفرق بينهما أنّ «يضرب» فعلٌ، والفعل نفسُه لا يثنّى، ولا يجمع، وإنّما ذلك للضمير الذي يكون فيه؛ وأمّا اسم الفاعل، واسم المفعول، فهما اسمان تدخلهما التثنيةُ والجمع. والذي يدلّ أن العلامة اللاحقة حرفٌ دالّ على التثنية والجمع، وليسا اسمين انقلابُهما وتغيّرُهما للإعراب، نحوُ: «جاءني الضاربان». و«رأيت الضاربَيْن»، و«مررت بالضاربين»، كما تقول: «جاءني الرجلان»، و«رأيت الرجلين»، و«مررت بالرجلين». وإنّما لم تُلْحِقهما علامةَ التثنية والجمع إذا رفعا ظاهرًا؛ لأنّهما حينئذ يكونان في مذهب الأفعال، والفعلُ إذا لم يكن فيه ضمير لم تلحقه علامةٌ، فلذلك تقول: «هذان رجلان ضاربٌ أخوهما، ومضروبٌ غلامُهما»، فاعرف ذلك.

الصفة المشبَّهة

فصل
[تعريفها]

قال صاحب الكتاب: **هي التي ليست من الصفات الجارية، وإنّما هي مشبَّهةٌ بها في أنها تُذكَّر وتؤنَّث، وتُثنَّى وتُجمَع، نحوُ: «كَرِيم»، و«حَسَن»، و«صَعْب» وهي لذلك تعمل عملَ فعلها، فيقال: «زيدٌ كريمٌ حَسَبُه، وحَسَنٌ وجهُه، وصَعْبٌ جانِبُه»**.

***

قال الشارح: الصفة المشبّهة باسم الفاعل ضربٌ من الصفات تجري على الموصوفين في إعرابها جَرْيَ أسماء الفاعلين، وليست مثلها في جَرَيانها على أفعالها في الحركات والسكنات وعدد الحروف.

وإنّما لها شَبَهٌ بها، وذلك من قِبَل أنها تُذكَّر، وتُؤنَّث، وتدخلها الألف واللام، وتُثنَّى، وتُجمَع بالواو والنون، فإذا اجتمع في النعت هذه الأشياء التي ذكرناها أو أكثرها شبّهوه بأسماء الفاعلين، فأعملوه فيما بعده، وذلك نحو: «حَسَنٌ»، وَ«شَدِيد»، و«صَعْب»، و«كَرِيم». فـ«حَسَنٌ» من «حَسُنَ يَحْسُنُ»، و«شديد» من «شَدَّ، يشِدّ»، و«صعبٌ» من «صَعُبَ، يَصْعُبُ»، وليست مثلها في حركاتها وسكناتها كما كانت أسماء الفاعلين.

وإنّما لها شَبَهٌ بأسماء الفاعلين من الجهات المذكورة، فلذلك تقول: «مررت برجلَ حسنٍ وجهُه، وزيدٍ كريم حَسَبُه، وشديدٍ ساعِدُه، وصعبٍ جانبُه»، فترفع ما بعد هذه الصفات من الأسماء بفعلَها، كما كنت صانعًا في اسم الفاعل حيث قلت: «هذا قائمٌ أبوه، وقاعدٌ أخوه»، لأنك تقول: «حسنٌ»، و«حسنة»، و«شديد»، «وشديدة»، «وصعب»، و«صعبة»، و«كريم»، و«كريمة»، فتُذكِّر، وتؤنّث. وتقول: «الحسن»، و«الشديد»، وتُدْخِل فيهما الألف واللام. وتقول: «حسنان»، و«حسنون»، فتثنّيه بالألف والنون، وتجمعه بالواو والنون، كما تقول: «ضاربٌ»، و«ضاربة»، و«ضاربان»، و«ضاربون»، و«الضارب»، و«الضاربة»، فـ«حَسَنٌ» مُشبَّه بـ«ضارب»، و«ضاربٌ» مشبّه بـ«يضرب»، و«حسنان»، مثل «ضاربان»، و«ضاربان» مثل «يضربان»، و«حسنون» مثل «ضاربون»، و«ضاربون» مثل «يضربون»، إلاّ أن «ضاربًا» و«قاتلاً» من أفعال متعدّية حقيقةً، فنصبتْ كما تنصب أفعالُها، و«حَسَنٌ»، و«بَطَل»، و«كَرِيم» من أفعال غير متعدّية

على الحقيقة، فكان حكمها في عدم التعدّي حكم أفعالها، لأنها فروعٌ في العمل عليها، فأقصى درجاتِها أن تُساوِيَها، وأمّا أن تفوقها فلا.

وإنّما تعدّيها على التشبيه لا على الحقيقة، ألا ترى أنّك إذا قلت: «زيدٌ ضاربٌ عمرًا»، فالمعنى أن الضرب وقع بعمرو، وإذا قلت: «زيدٌ حسنُ الوجهِ»، فلست تُخْبِر أن «زيدًا» فَعَلَ بالوجه شيئًا، بل «الوجهُ» فاعلٌ في المعنى، لأنه هو الذي حسُن، ولذلك قال سيبويه: ولا تعني أنّك أوقعتَ فعلاً، وإنّما أخبرت عن «زيد» بالحسن الذي للوجه، كما قد تصفه بذلك إذا قلت: «مررت برجلٍ حسن الوجهِ»، وكان الأصل «مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه»، وصفتَه بحسن وجهه، وقد يوصَف الشيء بفعلِ غيره إذا كانت بينهما وُصْلَةٌ في اللفظ بضمير يرجع إلى الموصوف، نحوَ: «مررت برجلٍ قائمٍ أبوه» حلّيتَه بقيام أبيه للعُلْقَة التي ذكرناها، كذلك هٰهنا.

واعلم أن الصفات على ثلاث مراتبَ: صفةٌ بالجاري كاسم الفاعل واسم المفعول، وهي أقواها في العمل لقربها من الفعل، وصفةٌ مشبّهةٌ باسم الفاعل، فهي دونها في المنزلة؛ لأن المشبّه بالشيء أضعفُ منه في ذلك الباب الذي وقع فيه الشَّبَهُ، ثمّ المشبّهة بالمشبّهة، وهي المرتبة الثالثة، وستأتي بعدُ. فلمّا كانت الصفات المشبّهة في المرتبة الثانية، وهي فروع على أسماء الفاعلين إذ كانت محمولة عليها؛ انحطّت عنها، ونقص تصرّفُها عن تصرُّف أسماء الفاعلين، كما انحطّت أسماء الفاعلين عن مرتبة الأفعال، فلا يجوز تقديم معمولها عليها كما جاز ذلك في اسم الفاعل، فلا تقول: «هذا الوجْهَ حسنٌ»، كما تقول: «هذا زيدًا ضاربٌ»، ولا تُضْمِره، فلا تقول: «هذا حسنُ الوجهِ والعينَ»، فتنصبَ «العين» على تقديرِ: و«حسنٌ العينَ»، كما تقول: «هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا» على تقديرِ، و«ضاربٌ عمرًا».

ولا يحسن أن تفصل بين «حسن» وما يعمل فيه، فلا تقول: «هو حسنٌ في الدار الوجهَ، وكريمٌ فيها الأبَ»، كما تقول: «هذا ضاربٌ في الدار زيدًا»، فاسمُ الفاعل يتصرّف، ويجري مجرى الفعل لقوّة شَبَهه، وجَرَيانه عليه، وهذه الصفات مشبَّهة باسم الفاعل، والمشبّه بالشيء يكون دون ذلك الشيء في الحكم، فلذلك تعمل في شيئين لا غير؛ أحدهما: ضمير الموصوف، والثاني: ما كان من سبب الموصوف. ولا تعمل في الأجنبيّ، فتقول: «مررت برجل حسنٍ»، فيكون في «حسن» ضميرٌ يعود إلى الموصوف، وهو في موضعِ مرفوع بـ«حسن». وتقول: «مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه» فترفع «الوجه» بـ«حسن»، وهو من سبب «رجل». ولولا الهاء العائدة على «رجل» من «وجهه»، لم تجز المسألة.

ولو قلت: «مررت برجلٍ حسنٍ عمرٌو»، لم يجز، لأن الحسن لـ«عمرو»، فلا

يجوز أن يُجْعَل وصفًا لـ«رجل» إلاّ بعُلْقَةٍ، وهي الهاء التي وصفنا. وتقول: «مررت برجل كريمٍ أبوه، وبرجل حسنةٍ جاريتُه»، وإنّما تُؤنِّث «حسنة»، وهي صفةٌ لمذكّر، لأنه فعلُ «الجَارية»، وإنّما وُصف به «الرجل» للعلقة اللفظيّة التي بينهما، فإن أردت التثنية أو الجمع، لم تُثَنِّ الصفة ولا تَجْمَع؛ لأنها بمنزلةِ فعل متقدّم، فتقول: «مررت برجلٍ كريمٍ أبواه، وبرجالٍ كريمٍ آباءُهم»، فاعرفه.

فصل
[دلالتها وإضافتها إلى فاعلها]

قال صاحب الكتاب: **وهي تدلّ على معنًى ثابتٍ، فإن قُصد الحُدوث، قيل: «هو حاسِنٌ الآنَ أو غدًا، وكارمٌ وطائلٌ». ومنه قوله تعالى: ﴿وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾**[1]**، وتضاف إلى فاعلها، كقولك: «كريمُ الحَسَبِ وحَسَنُ الوجهِ»، وأسماءُ الفاعل والمفعول يُجرَيان مُجراها في ذلك، فيقال: «ضامرُ البطنِ»، و«جائلة الوِشاحِ»، و«معمورُ الدارِ»، و«مؤدَّبُ الخُدّامِ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذه الصفات وإن كانت مشبّهة باسم الفاعل، فبينهما تبايُنٌ وطريقُهما مختلف، وذلك أن «حَسَنًا» مأخوذ من فعل ماض، وأمرٌ مستقرّ، ومع ذلك فإذا أضفته إلى معموله، فلا يتعرّف، وإن كان ما أُضيف إليه معرفة، وتصف به النكرة، فتقول: «مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ»، وليس كذلك اسم الفاعل إذا كان في مذهبِ «حَسُنَ» من المُضيّ، بل يكون معرفة إذا أُضيف إلى معرفة.

فإن قيل: فإذا زعمتم أن هذه الصفات ونحوها في معنى الماضي؛ فما بالكم تُعمِلونها، واسم الفاعل الذي شُبّهت به إذا كان ماضيًا؛ لا يجوز أن يعمل، وهل هذا إلاّ إعطاء الفرع فوق مرتبة الأصل؟ قيل: هذه الصفات، وإن كانت من أفعال ماضية، إلاّ أن المعنى الذي دلّت عليه أمرٌ مستقرٌ ثابتٌ متّصل بحال الإخبار، ألا ترى أن «الحسن» و«الكرم» معنيان ثابتان، ومعنى الحال أن يكون موجودًا في زمن الإخبار، فلمّا كان في معنى الحال، أُعْمِل فيما بعده، ولم يخرج بذلك عن منهاج أسماء الفاعلين.

فإن قُصد الحدوث في الحال، أو في ثاني الحال؛ جيء باسم الفاعل الجاري على المضارع الدالّ على الحال أو الاستقبال، وذلك قولك: «هذا حاسنٌ غدًا» أي: سَيَحْسُنُ، و«كارمٌ الساعةَ». ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾[2]، أي: بَلِّغ ما أُنْزِل إليك بصدرٍ فسيحٍ من غيرِ التفات إلى استكبارهم واستهزائهم. وعدل

(١) هود: ١٢.
(٢) هود: ١٢.

عن «ضَيِّق» إلى «ضائق»؛ ليدلّ على أنه ضيْقٌ عارضٌ في الحال غير ثابت. وعلى هذا قوله تعالى: ﴿إنهُمْ كانُوا قَوْماً عَامِينَ﴾[١]، عدل عن «عَمِينَ» إلى «عامِينَ» لهذا المعنى، وعلى هذا تقول: «زيدٌ سيّدٌ جَوادٌ»، تريد أن السيادة والجُود ثابتان له. فإذا أردت الحدوث في الحال، أو في ثاني الحال؛ قلت: «سائدٌ»، و«جائدٌ».

وقد يُعامِلون اسم الفاعل معامَلةَ الصفة المشبّهة إذا كان لازمًا له غير متعدٍّ، وذلك أن اسم الفاعل يجوز أن يرفع السببَ، فتقول: «هذا رجلٌ قائمٌ أبوه، وقاعدٌ غلامُه»، فتصفه بفعلِ غيره للعُلْقة التي بينهما، فإذا كان غير متعدّ عاملاً في السبب، شابَهَ بابَ «الحسنُ الوجهِ»، فجاز أن تنقل الفعل إلى الموصوف، ثم تضيفه إلى من كان فاعلاً على سبيل البيان، فتقول: «هذا رجلٌ قائمُ الأبِ» فيكون في «قائم» ضمير مرتفع به يعود إلى «الرجل»، كما كان كذلك في «الحسن الوجه». يدلّ على ذلك قولك: «هذه امرأةٌ قائمةُ الأبِ»، فتأنيثُ «قائمة» دليل على ما قلناه. وقد قالوا: «هذه امرأةٌ ضامرُ البطن»، والمراد ضامرٌ بطنُها، إلّا أنهم نقلوا الفعل إلى الموصوف على ما ذكرناه.

فإن قيل: فكان ينبغي أن يقال: «ضامرةُ البطن»، فيؤنّث؛ لأنّ فيه ضميرًا مؤنّثًا يعود إلى المرأة؛ قيل: جاء ذلك على سبيل النسب، كقولهم: «تامِرٌ»، و«لابنٌ»، ومنه قولهم: «امرأةٌ حائضٌ»، و«طاهرٌ». قال الشاعر [من السريع]:

عَهْدِي بها في الحَيّ قد سُرْبِلَتْ   هَيْفاءَ مِثْلَ المُهْرَةِ الضامِرِ[٢]

وقالوا: «امرأةٌ جائلةُ الوِشاحِ»، والمراد: جائلٌ وشاحُها، أي: يضطرب لوفوره. والوشاح: كالقِلادة من أَدَم فيه جوهرٌ. وقالوا: «طاهرُ الذَّيْلِ» إذا وصفوه بالعِفّة، وقالوا في المفعول: «فلانٌ معمورُ الدار»، والمراد: معمورةٌ دارُه، و«مؤدَّبُ الخُدّامِ»، أي: مُؤدَّبٌ خدّامُه، أجروه مجرى «حسنُ الوجهِ».

فصل
[أوجه إعراب عبارة «حسن وجهه»]

قال صاحب الكتاب: **وفي مسألةِ «حَسَنٌ وجهُه» سبعةُ أوجه: «حسنٌ وجهُه»، و«حسنُ الوجهِ»، و«حسنٌ وجهًا». قال أبو زُبَيْدٍ [من البسيط]:**

٩١١ــ هَيْفاءُ مُقْبِلَةً عَجْزاءُ مُدْبِرَةً   محطوطةٌ جُدِلَتْ شَنْباءُ أَنْيابا

---

(١) الأعراف: ٦٤.

(٢) تقدم بالرقم ٨٠٨.

٩١١ ــ **التخريج**: البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص٣٦؛ والكتاب ١/ ١٩٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤؛ ٨٤؛ ولسان العرب ١/ ٧٨٧ (هلب)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٩٣.

اللغة: الهيفاء: الضامرة الخصر. والعَجْزاء: العظيمة العجيزة، والمحطوطة: مستوية القدّ. جُدِلت: أُلطف خلقُها، أي: إنَّ لحمها ليس بمُسْتَرْخٍ. وشَنَبُ الثغر: بريقه وبرده. =

و«حَسَنٌ الوجهَ». قال النابغة [من الوافر]:

٩١٢ـ ونَـأْخُـذْ بَـعْـدَهُ بِـذنـابِ عَـيْـشٍ   أَجَـبَّ الـظَّـهْـرَ لـيـس لـه سَـنـامُ

و«حَسَنُ وَجْهٍ». قال حُمَيْدٌ [من الرجز]:

٩١٣ـ   لاحِـقِ بَـطْـنٍ بِـقَـرًا سَـمِـيـنِ

= المعنى: يصف امرأة بأنها جمعت من صفات الحسن ضمور الخصر وكِبَر العجيزة، وحسن الخلقة وبَرْد الفم.

الإعراب: **«هيفاء»**: خبر لمبتدأ محذوف، مرفوع بالضمة. **«مقبلة»**: حال منصوبة بالفتحة. **«عجزاء»**: خبر ثانٍ، مرفوع بالضمة. **«مدبرة»**: حال منصوبة بالفتحة. **«محطوطة»**: خبر ثالث مرفوع بالضمة. **«جدلت»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هي»، والتاء: للتأنيث لا محلّ لها. **«شنباء»**: خبر خامس مرفوع بالضمة. **«أنيابًا»**: اسم منصوب بـ «شنباء» على التشبيه بالمفعول به أو تمييز منصوب.

وجملة «هي هيفاء عجزاء...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «جُدلتْ»: في محل رفع خبر رابع.

والشاهد فيه قوله: «شنباء أنيابًا» حيث نصب «أنيابًا» بالصفة المشبهة «شنباء»، كما نصب «وجْهًا» بـ«حَسَنٌ» في «حَسَنٌ وَجْهًا».

٩١٢ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص١٠٦؛ والأغاني ١١/ ٢٦؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥١١، ٩/ ٣٦٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨؛ والكتاب ١/ ١٩٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٧٩، ٤/ ٤٣٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص٢٠٠؛ والأشباه والنظائر ٦/ ١١؛ والاشتقاق ص١٠٥؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥٨؛ والإنصاف ١/ ١٣٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٩١؛ وشرح عمدة الحافظ ص٣٥٨؛ ولسان العرب ١/ ٢٤٩ (حبب)، ٣٩٠ (ذنب)؛ والمقتضب ٢/ ١٧٩.

اللغة: الذناب: الأطراف. أجبّ الظهر: بدون سنام، كناية عن الحاجة التي تعقب موته.

المعنى: إنْ هلك أبو قابوس، أجدب الخير وانقطع الرخاء عن الناس، وغدوا في عسرة من أمرهم وكدر في عيشهم.

الإعراب: **«ونأخذ»**: الواو: حرف عطف، و«نأخذ»: فعل مضارع معطوف على فعل مضارع مجزوم في بيت سابق، مجزوم مثله، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن. ويجوز أن يكون مرفوعًا، فتكون الواو استئنافية، ومنصوبًا فتكون الواو للمعيّة. **«بعده»**: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ« نأخذ»، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. **«بذناب»**: جار ومجرور متعلقان بـ «نأخذ»، وهو مضاف. **«عيش»**: مضاف إليه مجرور. **«أجب»**: حال منصوبة بالفتحة، أو مفعول به لفعل محذوف. **«الظهر»**: اسم منصوب على التشبيه بالمفعول به. **«ليس»**: فعل ماضٍ ناقص. **«له»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر «ليس» المحذوف. **«سنام»**: اسم «ليس» مرفوع.

وجملة «نأخذ» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ليس له سنام»: في محلّ جرّ نعت لـ «عيش».

والشاهد فيه قوله: «أجبَّ الظهرَ» حيث نصب «الظهر» بـ «أجبّ» على التشبيه بالمفعول به في «حَسَنٌ الوجْهَ».

٩١٣ـ **التخريج**: الرجز لحميد الأرقط في الكتاب ١/١٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٧٤؛ ولسان =

و«حَسَنُ وجهِه». قال الشَّمّاخ [من الطويل]:

٩١٤ـ أَقَامَتْ على رَبْعَيْهِما جارَتا صَفًا كُمَيْتَا الأعالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاهما

و«حَسَنٌ وجهَه». قال [من الرجز]:

٩١٥ـ [أنعتها إنّي من نُعّاتِها] كُومَ الذُّرَى وادِقَةً سُرّاتِها

* * *

= العرب ١٣/ ١٧٩ (رزن)، ١٥/ ٤٠٠ (وقى).

اللغة: اللاحق: الضامر. القرا: الظهر.

المعنى: وصَف فرسًا بضمور البطن، ثم نَفَى أن يكون ضموره ناجمًا عن الهزال بدليل أنّ ظهره سمين.

الإعراب: «**لاحق**»: صفة مجرورة لموصوف مجرور في بيت سابق، وهو مضاف. «**بَطْنٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**بقرًا**»: جار ومجرور متعلقان بـ «لاحق»، فـ «قرًا» مجرور بالكسرة المقدرة على الألف المحذوفة لفظًا. «**سمين**»: صفة لـ «قرًا» مجرورة بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «لاحقِ بطنٍ» حيث أضاف «لاحق»، وهي الصفة المشبهة، إلى «بطن»، كما أُضيف «حسن» إلى «وجه».

٩١٤ ـ **التخريج**: البيت للشماخ في ديوانه ص٣٠٧ ـ ٣٠٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٩٣؛ والدرر ٥/ ٢٨١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧؛ والصاحبي في فقه اللغة ص٢١٠؛ والكتاب ١/ ١٩٩؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٥٨٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٩؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٢٢٠، ٢٢٢؛ والمقرب ١/ ١٤١.

اللغة: الربعان: الدار والمنزل. الصفا: الصخر الأملس، والجارتان هما الأثفيتان. الكميت: اللون بين الأسود والأحمر. الجونة: السواد. المصطلى: موضع احتراق النار.

الإعراب: «**أقامت**»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «**على ربعيهما**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أقامت»، وهو مضاف، و«هما»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**جارتا**»: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، وهو مضاف. «**صفًا**»: مضاف إليه مجرور. «**كميتا**»: نعت «جارتا» مرفوع بالألف لأنّه مثنى، وهو مضاف. «**الأعالي**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الياء للثقل. «**جونتا**»: نعت «جارتا» مرفوع بالألف لأنّه مثنى، وهو مضاف. «**مصطلاهما**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف، و«هما»: ضمير متّصل مبني في محل جرّ بالإضافة.

وجملة «أقامت. . . جارتا صفًا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «جونتا مصطلاهما» حيث أضاف الصفة المشبهة إلى اسم ظاهر مضاف إلى ضمير صاحبها كما في «حسنُ وجهِهِ».

٩١٥ ـ **التخريج**: الرجز لعمر بن لجأ التيمي في الأصمعيات ص٣٤؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٢١؛ والدرر ٥/ ٢٨٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٨٣.

اللغة: الضمير في «أنعتها» دال على الإبل، وأنعتها: أصفها، ونُعّات: جمع ناعت. الكوم: جمع كَوْماء، مثل خُضْر جمع خَضْراء، والكَوْماء: الناقة العَظيمة السَّنام. الذُّرى: بضم الذال جمع ذِروة، =

قال الشارح: اعلم أن هذه المسألة يجوز فيها عدّةُ أوجه: فأولّها «هذا رجلٌ حسنٌ وجهُه، وكثيرٌ مالُه»، فهذا هو الأصل، لأن الحُسْن إنّما هو للوجه، والكثرة إنّما هي للمال، ولذلك ارتفعا بفعلهما، وليس فيه نقلٌ، ولا تغييرٌ. والهاء في «وجهه»، و«ماله» هو العائد إلى الموصوف الذي هو رجلٌ.

الثاني: «مررت برجلٍ حسن الوجهِ» بالإضافة وإدخال الألف واللام في المضاف إليه، وهو المختار بعد الأوّل. وإنّما كان المختار من قِبَل أنّك لمّا نقلت الفعل عن «الوجه»، وأسندته إلى ضمير الموصوف الذي كان متّصلاً بالوجه للمبالغة، ووجهُ المبالغة أنّك جعلتَه حسن العامّة بعد أن كان الحسن مقصورًا على الوجه؛ كان المختار الإضافة وإدخال الألف واللام في المضاف إليه.

أمّا اختيار الإضافة؛ فلأنّ هذه الصفات المشبّهة بأسماء الفاعلين غيرُ مُعْتَدّ بفعلها، لأنّ أفعالها غير مؤثّرة كـ«ضارِبٍ» و«قاتِلٍ»، وإنّما حدث لها هذا المعنى والشَّبَهُ بأسماء الفاعلين بعد أن صارت أسماءً، وكانت غير مستغنِيةٍ عن الاسم الذي بعدها، فأضيفت إلى ما بعدها كسائر الأسماء إذا اتّصلت بأسماء، نحو: «غلامُ زيدٍ»، و«دارُ عمرٍو»، فلذلك اختير فيها الإضافة؛ وأمّا اختيار الألف واللام في «الوجه»؛ فلأنّه إنّما كان معرفة بإضافته إلى الهاء التي هي ضمير الأوّل، فلمّا نزعوا ذلك الضمير، وجعلوه فاعلاً مستكنًا، عوّضوا عنه الألف واللام، لئلّا يخرج عن منهاج الأصل في التعريف.

وأمّا الثالث: وهو «هذا رجلٌ حسنٌ وجهًا»، فيحتمل نصبُ «وجه» أمرَيْن:

أحدهما: أنّه منصوب بِـ«حسن» على حدّ المفعول، كما يعمل «ضاربٌ» في «زيد»

= وهي أعلى السنام هنا. وادقة: من ودق: أي: دنا، لأنّ الإبل إذا سمنت دَنَتْ إلى الأرض من سمنها، يقال بعير وديق السرة أي: سمينها.

المعنى: يصف الإبل، وهو من وَصَّافيها العارفين بها جيدًا.

الإعراب: «**أنعتها**»: فعل مضارع مرفوع، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**إنّي**»: حرف مشبه بالفعل، وياء المتكلم: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إنّ». «**من نعَّاتها**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر «إنّ»، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه. «**كوم**»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: أخصّ، وهو مضاف. «**الذرى**»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر. «**وادقةً**»: حال منصوبة. «**سراتها**»: اسم منصوب على التشبيه بالمفعول به، وهو مضاف. و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «أنعتها»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إني من نعاتها»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك جملة «أخصّ كوم الذرى».

والشاهد فيه قوله: «وادقةً سرَاتِها» حيث نصب «سرّاتها» بالصفة المشبهة «وادقة»، كما نُصب «وجهه» بـ «حسن» في «حَسَنٌ وجْهَهُ».

إذا قلت: «هذا ضاربٌ زيدًا» على التشبيه به، كما رُفع «الوجه» في قولك: «حسنٌ وجهُه» على التشبيه به.

والثاني: أن يكون منصوبًا على التمييز، كما تقول: «هذا أحسنُ منك وجهًا»، و«ما في السماء موضعُ راحةٍ سَحابًا»؛ لأنك بيّنت بـ«الوجه» موضع الحسن، كما بيّن «السحابُ» نوع المقدار، وهو نكرةٌ كما أنّه نكرة. فأمّا قوله [من البسيط]:

هيفاء مُقْبِلَةً... إلخ

البيت لأبي زُبَيْد الطائيّ، والشاهد فيه نصب «أنيابًا» بـ«شنباء» لِما فيه من نيّة التنوين، إلّا أنّه لا ينصرف، فامتناعُ التنوين منه لعدم الصرف، لا للإضافة، فهو كقولك: «هؤلاء حواجُ بيتَ الله». وصف امرأة، قال: إذا أقبلت رأيتَ لها خَصْرًا أَهْيَفَ ـ والهَيَفُ: ضُمْرُ البطن والخصر ـ وإذا أدبرت رأيت لها عجيزة مُشْرِفة. والمحطوطةُ: المَلْساء الظَّهر، يريد أنّها غير متغضّنةِ الجِلْد من كِبَرٍ، وجُدلت: أُحكم خَلْقُها من الجَدِيل، وهو زِمامٌ من أَدَم.

الرابع: قولهم: «هذا حسنُ وجهٍ». ومنه قولهم: «هو حديثُ عَهْدٍ بالنِّعمة». وهو مثل «حسنُ الوجهِ»، إلاّ أنّهم حذفوا الألف واللام تخفيفًا، ولأنه موضعٌ أُمِنَ فيه اللبسُ لعلم السامع أنّه لا يعني من الوجوه إلاّ وجهه، ولأنّ الوجه لا يُعرِّف حَسَنًا لأنه في نيّة الانفصال. ويدلّ على تنكيره مع إضافته إلى المعرفة جوازُ دخول الألف واللام عليه في قولهم: «مررت بالرجل الحسن الوجه». فأمّا قوله [من الرجز]:

لاحِق بَطْنٍ بِقَرًا سَمِينِ

البيت لحُمَيْدٍ الأَرْقَطِ، والشاهد فيه إضافة «لاحق» إلى «البطن» مع حذف الألف واللام، فهو بمنزلة «حسنُ وجهٍ». واعلم أن قوله «لاحق بطن» وإن كان أصله اسم فاعل كـ«ضارب» و«خارج»، فإنّما ذُكر في هذا الباب لأنّه أُجْرِي مجرى الصفة المشبّهة، فقُدّر بـ«لاحقٍ بطنُه»، كما قدّر «حسنُ وجهٍ» بـ«حسنٍ وجهُه» فـ«البطنُ» فاعلٌ في المعنى كما أن «الوجه» فاعل في المعنى، واسمُ الفاعل لا يضاف إلى الفاعل. لا تقول: «هذا ضاربُ زيدٍ»، و«زيدٌ» فاعل؛ لأنّ الشيء لا يضاف إلى نفسه، وليس كذلك الصفة، لأنها نُقلت النقلَ الذي لا يكون في اسم الفاعل. وصف فرسًا بضُمْر البطن. واللاحقُ: الضامر، وحقيقتُه أن يلحق بطنُه ظهرَه ضُمْرًا، ثمّ نفى أن يكون ضُمْرُه من هُزالٍ، فقال: «بقَرًا سمينٍ». والقرا: الظَّهْر.

الخامس: قولهم: «هو حسنٌ الوجهَ»، وذلك على رأي من يقول: «هو حسنٌ وجهًا»، فانتصاب «الوجه» هنا على التشبيه بالمفعول، وذلك لأنه لمّا أضمر الفاعلَ في الصفة؛ جعل الثاني كالمفعول، فصار بمنزلة قولك: «هذا الضارب الرجلَ»، و«القائل

الحقّ». حملوا هنا الصفة على اسم الفاعل، فنصبوا بها، وإن كانت غير متعدّية، كما حملوا اسم الفاعل على الصفة المشبّهة، حيث قالوا: «مررت بالضارب الرجلِ». وإنّما قلنا ذلك لأنه معرفة لا يحسن نصبه على التمييز. وقد أجاز أبو عليّ، ومن وافقه، أن يكون منصوبًا على التمييز، وإن كان فيه الألف واللام، وذلك أنّه قال: لا فرقَ بين دخول الألف واللام وعدمها، لو قال: «هو حسنٌ وجهًا»، وإذا قد جاء «الجَمّاء الغفير»، و«فَاهُ إلى فِيّ»، و«أرسلها العِراكَ»، ولم يمتنع من كون مثل هذا منصوبًا على الحال؛ لأنّ فائدته فائدةُ النكرة، فلم يمتنع أن يكون هذا منه، وهو وجهٌ حسنٌ لولا شناعةٌ في اللفظ. فأمّا قوله [من الوافر]:

ونـــأخـــذ بـــعـــده... إلـــخ

فإنّ الشاهد فيه نصب «الظهر» مع الألف واللام بـ«أَجَبَّ»، لأنه في نيّة التنوين، ولو كان في غير نيّة التنوين لانجرّ ما بعده بالإضافة. وصف النُّعْمان بن المُنْذر، وأنّه إن هلك صار الناس بعده في أَسْوَأ حالٍ، وأضيَقِ عيشٍ، وتَمسَّكوا بمثل ذنبِ بَعِيرٍ أجبَّ، وهو الذي لا سَنَام له من الهُزال، والذِّناب والذُّنابَى: هو الذَّنَبُ.

السادس: وهو قولك: «مررت برجلٍ حسنِ وَجْهِه»، بإضافة «حسن» إلى «وجهه»، كما تقول: «حسنِ الوجهِ» أجازه سيبويه[1]، قال: شبّهوه بـ«حَسَنِ الوجهِ»، يعني جعلوا الإضافة مُعاقِبةً للألف واللام. قال: وهو رديء، يعني أنّه قد جاء عن العرب مع رداءته، وذلك أن الأصل «كان زيدٌ حسنٌ وجهُه»، فالهاء تعود إلى «زيد»، فنُقلت الهاء إلى الصفة، وصارت الصفة مُسْنَدة إلى عامّة بعد أن كانت مسندة إلى خاصّة، واستكنّ الضمير في الصفة، وصار مرفوعَ الموضع بفعله، بعد أن كان مجرور الموضع بالإضافة، فلا يحسن إعادتُها مع إسناد الصفة إليها؛ لأن أحدهما كاف، فلذلك كان رديئًا.

ووجهُ جوازه جعلُ الضمير مكان الألف واللام، لأنهما يتعاقبان، وبقي الضمير الأوّل على حاله، فعاد إلى الأوّل ضميران: أحدهما مرفوع، والآخر مجرور بمنزلة قولك: «زيدٌ ضاربُ غلامِهِ»، ففي «ضارب» ضميرٌ يعود إلى «زيد» مرفوعٌ، وفي «الغلام» ضميرٌ يعود إليه مجرورٌ. وأنشد [من الطويل]:

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّجَ الرَّكْبُ فيهما ... بحَقْلِ الرُّخامَى قد عَفَا طَلَلاهما
أقامت على رَبْعَيْهما جارَتا صَفًا ... كُمَيْتَا الأعالِي جَوْنَتا مُصْطَلاهما

البيتان للشمّاخ، والشاهد في البيت الثاني في قوله: «جونتا مصطلاهما» فـ«جونتا» مثنّى بمنزلة «حسنا»، وقد أضيف إلى «مصطلاهما»، فـ«مصطلاهما» بمنزلة «وجوههما»

(١) الكتاب: ١/١٩٩.

إذا قلت: «جاءني رجلان حسنًا وجوهِهما»، فالضمير الذي في «مصطلاهما» يعود إلى قوله «جارتا صفا». أعاده بعد إسناد الصفة إليه، فلذلك كان رديئًا. يصف الأثافي، والصَّفَا: الجَبَلُ؛ لأن الأُثْفِيّتَيْن تُبْنَى في أصل الجبل في موضعَيْن، والجبل الثالث. وقوله: «كميتا الأعالي» يعني أن أعالي الأثفيّتَيْن لم تسود لبُعْدها عن مباشرَة النار، فهي على لون الخَيْل. وقوله: «جونتا مصطلاهما» يعني مُسْوَدَّتَا المصطلى، وهو موضع الوقود منهما.

وقد أنكر بعض النحويين هذا الاستدلالَ، وزعم أن الضمير من «مصطلاهما» غير عائد إلى «الجارتين»، إنّما يعود إلى «الأعالي»، كأنّه قال: «كميتا الأعالي جونتا مصطلَى الأعالي»، فهو بمنزلة: «زيدٌ حسن وجهِ الأخِ جميلُ وجهِ الأخ». وذلك جيّد بلا خلاف.

ويجوز أن تكنِّي عن «الأخ»، فتقول: «زيدٌ حسنُ وجهِ الأخ جميلُ وجهِه»، والهاء تعود إلى «الأخ» لا إلى «زيد»، فإن أعدته إلى «زيد»، لم يجز، وإن أعدته إلى «الأخ»؛ جاز. كذلك قوله: «كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما» إن أعدته إلى «الأعالي» جاز، وإن أعدته إلى «الجارتَيْن»، لم يجز.

فإن قلت: كيف يجوز أن يعود الضمير إلى «الأعالي» وهو جمعٌ، والمضمر مثنّى، والضمير إنّما يكون على حسبِ ما يرجع إليه؟ قيل: «الأعالي» هنا في موضع «الأعْلَيَيْن»، وذلك أن الجمع في هذا النحو معناه التثنية، كقوله تعالى: ﴿صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾(١) والحقيقة قلبان، لأنه لا يكون لكلّ واحد إلاّ قلبٌ واحدٌ، فجاز أن يعود إليه الضمير مثنًّى على الأصل، ونحوه قول الشاعر [من الوافر]:

متى ما تَلْقَني فَرْدَيْن تَرْجُفْ رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُستَطارا(٢)

فردّ الضمير في «تستطارا» إلى «الرانفتَيْن» على الأصل.

والأوّل: مذهب سيبويه، واستدلاله صوابٌ؛ لأنه الظاهر، وما ذكرناه تأويلٌ على خلاف الظاهر، والأخذُ بالظاهر هو الوجه.

السابع: قولهم: «مررت برجلٍ حسنٍ وجهَهُ»، بنصب «الوجه» مع إضافته إلى ضمير الموصوف وانتصابه على التشبيه بالمفعول به، ومن نصب الوجه في قولهم: «مررت برجلٍ حسنٍ الوجهَ» على التمييز نصب هذا على التمييز، فلم يعتدّ بتعريفه، لأنه قد عُلم أنّهم لا يعنون من الوجوه إلاّ وجهَ المذكور، وأنشد قولهم [من الرجز]:

أَنْعَتُها إنّيَ من نُعّاتِها كُومَ الذُرَى وادِقةً سُرّاتِها(٣)

---

(١) التحريم: ٤. (٢) تقدم بالرقم ٢٧٥.
(٣) تقدم منذ قليل.

هكذا أنشده أبو عمر الزاهد بكسر التاء من «سرّاتها»، جعله منصوبًا بـ«وادقة»، فهو مثلُ «زيدٌ حسنٌ وجهَه».

ويجوز إدخال الألف واللام على الصفة، ويجوز فيها بعدُ أكثرُ الوجوه المتقدّمة، فتقول: «مررت بالرجل الحسنِ وجهُه» برفع «الوجه» هنا كما كنت ترفعه قبلُ، و«مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ». قال سيبويه[1]: وليس في العربيّة مضافٌ تدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، والعلّةُ في جواز ذلك أن الإضافة لا تكسوها تعريفًا ولا تخصيصًا إذ كانت في تقدير الانفصال، وإن لم تكسها الإضافةُ تعريفًا؛ لم تمنعها من دخول الألف واللام عليها إذا احتيج إلى التعريف. وتقول: «مررت بالرجل الحسن وجهًا»، فتنصب «وجهًا» على التمييز، أو التشبيه بالمفعول به، كما كان يُنْصَب قبل دخول الألف واللام مع التنوين. ولا يجوز أن تقول: «مررت بالرجل الحسنِ وجهٍ»، كما جاز «حسنِ وجهٍ»، كرهوا أن تضاف المعرفة في اللفظ إلى نكرة، إذ كان في ذلك تناقضٌ في الظاهر مع أنّه مخالِفٌ لسائر أبواب العربيّة. وتقول: «مررت بالرجل الحسنِ الوجهَ» بنصب الوجه. قال سيبويه[2]: وهي عربيّة جيّدة، تنصبه مع الألف واللام كما كنت تنصبه مع التنوين إذا قلت: «حسنٌ الوجهَ»؛ لأن الألف واللام بدلٌ من التنوين. قال الشاعر [من الوافر]:

٩١٦ـ فما قَوْمي بثَعْلَبَةَ بنِ سَعْدٍ ولا بفَزارَةَ الشُّعْرِ الرِّقابَا

---

(١) الكتاب ١/ ١٩٩.

(٢) الكتاب ١/ ٢٠١.

٩١٦ ـ **التخريج**: البيت لحارث بن ظالم في الأغاني ١١/ ١١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٥٨؛ وشرح اختيارات المفضل ٣/ ١٣٣٥؛ والكتاب ١/ ٢٠١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٦٠٩؛ والمقتضب ٤/ ١٦١؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٤٩٢.

اللغة: ثعلبة بن بكر: الأشهر هو ثعلبة بن سعد بن ذبيان، وفزارة: هو فزارة بن ذبيان. الشُّعر: جمع أشعر وهو الكثير الشعر.

المعنى: يتنصّل الشاعر من أن يكون قومه من نسب سعد بن ذبيان، فهم ليسوا من بني ثعلبة بن سعد، ولا من بني فزارة بن سعد، ويصف بني فزارة بغزارة الشعر في رقابهم وهذا دليل غباء، كما كانوا يعتقدون.

الإعراب: **«فما»**: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية تعمل عمل «ليس». **«قومي»**: اسم «ليس»: مرفوع بالضمة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«بثعلبة»**: الباء: حرف جر زائد، «ثعلبة»: اسم مجرور لفظًا بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، منصوب محلاً على أنه خبر «ما». **«ابن»**: صفة مجرورة بالكسرة. **«سعد»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«ولا»**: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. **«بفزارة»**: الباء: حرف جر زائد، «فزارة»: اسم مجرور لفظًا بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، منصوب محلاً =

يروى: «الشُّعْرَى» بألف، وهو مؤنّث «الأَشْعَر» كـ«الكُبْرَى». ويروى: «الشعْرِ» بغير ألف، وهو جمع «أشعر»، كـ«أحمر وحُمْرٍ». فمن أنّث أراد القبيلة، ومن جمع أراد كلّ واحد منهم هذه صفتُه. وكانت العرب تمدح الجَلَى وخفّةَ الشَّعْر؛ كأنّه يهجوهم بكثرة شعر القَفا والوجهِ. وينشد: «الشُّعْرَى رِقابًا» من غير ألف ولام، و«الرقابا» بالألف واللام. فمن قال: «الرقابا» بالألف واللام، كان كـ«الحسن الوجهَ»، ومن قال: «رقابًا» كان كـ«الحسن وجهًا».

وتقول: «مررت بالرجل الحسنِ الوجهُ» برفع «الوجه»، وفيه نَظَرٌ لخُلُوّه من العائد، وهذه الصفاتُ إنّما عملُها في ضمير الموصوف، أو فيما كان من سببه، وجوازُه عند الكوفيين على تنزيل الألف واللام منزلةَ الضمير، فيكون قولهم: «الحسن الوجهُ» بمنزلة «الحسن وجهُه». ويتأوّلون قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[1] على أن المراد: مأواه، والذي عليه الأكثرُ أنّه على حذف العائد للعلم بموضعه. والمراد: «مررت بالرجل الحسن الوجهُ منه»، وكذلك الآيةُ، أي: «المأوى له»، والعائدُ قد يحذف تخفيفًا للعلم به، وموضعُ حذفه الصلة للطُّول، نحوُ: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[2] وقد يحذف من الصفة من نحو ما حكاه سيبويه من قولهم[3]: «الناس رجلان؛ رجلٌ أكرمتُ، ورجلٌ أهنتُ»، والمراد: أكرمتُه، وأهنتُه، وأنشد [من الوافر]:

٩١٧- فما أدري أغيَّرَهم تناءٍ ... وطولُ العهدِ أم مالٌ أصابوا

= لأنه معطوف على «ثعلبة». «الشعر»: صفة مجرورة بالكسرة. «الرقابا»: مفعول به منصوب بالفتحة للصفة المشبّهة بالفعل «الشعر»، ويمكن إعرابه تمييزًا على رأي من يجيز أن يكون التمييز معرفة.

والشاهد فيه قوله: «الشعر الرقابا» حيث نصب بجمع «أفعل» التفضيل مفعولاً به، مستدلاً على أنه إذا كان الجمع «الشعر» قد نصب، فالمفرد «الأشعر» أولى بالعمل لأن الجمع يباعده عن مشابهة الفعل.

(١) النازعات: ٣٧ ـ ٤١. (٢) الفرقان: ٤١.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٨٧.

٩١٧ ـ **التخريج**: البيت للحارث بن كلدة في الأزهية ص١٣٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٥؛ ولجرير في المقاصد النحوية ٤/ ٦٠؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص١٢١.

اللغة: التنائي: التباعد.

الإعراب: «فما»: الفاء: بحسب ما قبلها، «ما»: حرف نفي. «أدري»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «أغيّرهم»: الهمزة: للاستفهام. «غيّر»: فعل ماضٍ، و«هم»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. «تناء»: فاعل مرفوع. «وطول»: الواو: حرف عطف، «طول»: معطوف على «تناء» مرفوع، وهو مضاف. «العهد»: مضاف إليه مجرور. «أم»: حرف عطف. «مال»: معطوف على «طول». «أصابوا»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير متّصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة.

=

أراد أصابوه، فحذف الهاء وهو يريدها. وقد يحذف من الخبر أيضاً، وهو قليل. قال الشاعر [من الرجز]:

قد أصبحتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعِي عليّ ذَنْباً كُلُّهُ لم أَصْنَعِ(١)

أراد: أصْنَعْهُ، والكثير حذفُه من الصلة للطول، ثمّ حذفُه من الصفة في الحُسْن بعد الأوّل، تُشبَّه الصفة بالصلة من حيث كانت الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وهو في الخبر قليل. فأمّا قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾(٢)، فقال بعضهم: إن الألف واللام أغنت عن المضمر العائد، إذ كانت مُعاقِبة للإضافة، والمراد: أبوابها. وهو ضعيف، إذ لو جاز مثل هذا، لجاز «جاءني الذي قام الغلامُ» على إرادةِ «غلامُه». وذلك لا يجوز بلا خلاف. وقال قومٌ ـ وهو رأي أكثر البصريين ـ إن العائد محذوف، والمراد: مفتّحةً لهم الأبواب منها. واختيارُ أبي عليّ أن تكون الصفة مسندة إلى ضمير الموصوف، فيكون على هذا في «مفتّحة» ضميرُ «الجنّات»، لأنه يقال: «فُتِحت الجنّات»، إذا فُتحت أبوابُها. وفي التنزيل: ﴿وفُتِّحت السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا﴾(٣)، وتكون «الأبواب» مرتفعة على البدل من الضمير في «مفتّحة» بدلِ البعض من الكلّ، بمنزلة قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾(٤). وقد أنشدوا بيت امرىء القيس [من الطويل]:

٩١٨ـ كبِكْرِ المُقَانَاة البَياضِ بصُفْرَةٍ غَذاها نَميرُ الماء غيرَ مُحلَّلِ

= وجملة «ما أدري»: بحسب ما قبلها. وجملة «أغيرهم تناء»: سدت مسد مفعولي «أدري». وجملة «أصابوا»: في محلّ رفع نعت «مال».

والشاهد فيه قوله: «مال أصابوا» حيث حذفت الهاء من الفعل لوقوع الجملة نعتًا «أصابوا». وهذا جائز، والتقدير: «مال أصابوه».

(١) تقدم بالرقم ٢٤٥.

(٢) ص: ٥٠.

(٣) النبأ: ١٩. وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر ونافع وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٨/ ٤١٢؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٦٤؛ ومعجم القراءات القرآنية ٨/ ٤٦ ـ ٤٧.

(٤) آل عمران: ٩٧.

٩١٨ ـ **التخريج:** البيت لامرىء القيس في ديوانه ص١٦؛ ولسان العرب ٥/ ٢٣٦ (نمر)، ١١/ ١٦٩ (حلل)، ١٥/ ٢٠٥ (قنا).

اللغة والمعنى: المقاناة والمقناة: الموضع الظليل لا تطلع الشمس عليه. نمير الماء: طيّبه.

أراد: إنها عذراء بيضاء مصفرّة لا تراها الشمس، يقدّم لها الماء الطيب.

الإعراب: «كبكر»: جارّ ومجرور متعلّقان بما تقدّم، وهو مضاف: «المقاناة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «البياض»: نعت مجرور بالكسرة. «بصفرة»: جارّ ومجرور متعلّقان بما تقدّم. «غذاها»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب =

على ثلاثة أوجه: الجرّ، والنصبِ، والرفع، فالجرّ كقولك: «الحسن الوجهِ»، والنصب كقولك: «الحسن الوجهَ» على التشبيه بالمفعول به، والرفع كقولك: «الحسن الوجهُ» على ما ذكرناه من إرادة العائد. فاعرفه.

= مفعول به. «**نمير**»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**الماء**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**غير**»: حال منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**محلل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.
وجملة «غذاها»: في محلّ جرّ صفة لبكر.
والشاهد فيه قوله: «المقاناة البياض» على أنه يروى بثلاثة أوجه: الجرّ، كقولك: «الحسن الوجهِ» كما رأينا في الإعراب، والنصب، كقولك: «الحسن الوجه» على التشبيه بالمفعول به، والرفع، كقولك: «الحسن الوجهُ».

أفعل التفضيل

فصل
[صياغته]

قال صاحب الكتاب: **قياسه أن يُصاغ من ثُلاثيّ غيرِ مزيد فيه ممّا ليس بلَوْنٍ ولا عَيْبٍ، لا يقال في «أجابَ»، و«انطلَقَ»، ولا في «سَمُرَ»، و«عَوِرَ»: «هو أَجْوَبُ منه وأَطْلَقُ»، ولا «أَسْمَرُ منه، وأَعْوَرُ»، ولكن يُتوصّل إلى التفضيل في نحو هذه الأفعال بأن يُصاغ «أَفْعَلُ» ممّا يصاغ منه، ثمّ يُميَّز بمصادرها، كقولك: «هو أَجْوَدُ منه جَوابًا، وأَسْرَعُ انطلاقًا، وأَشَدُّ سُمْرَةً، وأَقْبَحُ عَوَرًا».**

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذا البناء لا يكون إلاّ من فعل ثلاثيّ دون ما زاد عليه، وكذلك بناء «أفعَل» التعجّبِ، نحو: «ما أَفْعَلَهُ!» و«أَفْعِلْ به!» فكلُّ ما لا يجوز فيه، «ما أفعله» لا يجوز فيه: «هذا أَفْعَلُ من هذا». وإنّما جرى «هذا أفعل من هذا» مجرى التعجّب؛ لاتّفاقهما في اللفظ وتقارُبهما في المعنى. أمّا اللفظ فبناؤهما على «أَفْعَل»، فكما لا يكون «أفعل» في التعجّب ممّا زاد على الثلاثة، فكذلك لا يكون هذا في باب «أفعل من هذا»؛ لاستحالة أن يكون هذا البناء ممّا زاد على الثلاثة؛ لأن ذلك إنّما يكون بهمزة زائدة أوّلاً وثلاثةِ أحرف أصولٍ بعدها، فلو رُمْتَ بناءَ مثلَ ذلك ممّا زاد على الثلاثة، لزمك أن تحذف منه شيئًا، فيكون حينئذ هَدْمًا لا بناءً؛ وأمّا المعنى فلأنّه تفضيل كما أنّه تفضيل، ألا ترى أنّك إذا قلت: «ما أعْلَمَ زيدًا!» كنت مُخْبِرًا بأنّه فاق أشكالَه، وإذا قلت: «زيدٌ أعلمُ من عمرو»؛ فقد قضيتَ له بالسَّبْق والسُّمُوّ عليه.

فأمّا الألوان والعُيوب، فإن الخليل[1] اعتلّ للمنع منه بأنّ الألوان والعيوب تجري مجرى الخَلْق، نحو: «اليَد» و«الرِّجْل»، فكما لا تقول: «ما أَيْداه!» ولا «ما أَرْجَلَه!» لبُعْده عن الفعل، فكذلك لا تقول: «ما أَسْوَدَه!»، ولا «ما أَعْوَرَه!»، لأنهما معانٍ لازمةٌ تجري مجرى الخلق، وكما لا يجوز: «ما أسوده!» ولا «ما أعوره!» لا يجوز «هذا أسود من هذا» ولا «هذا أعور». وبعضهم احتجّ بأنّ أصلها يرجع إلى ما زاد على الثلاثة، نحو:

---

(١) الكتاب ٤/٩٨.

«اسْوَادَّ»، و«اسْوَدَّ»، و«اعوارّ»، و«اعورّ»، وأمّا «حَوِلَ»، و«عَوِرَ»، و«صَيِدَ البعيرُ» فمنقوصاتٌ من «احوالَّ»، و«اعوارّ»، فهي في الحكم زائدة على الثلاثة يدلّ على ذلك صحّة الواو والياء فيها. ولولا ملاحَظةُ الأصل، لقلت: «عار»، و«حال»، و«صاد». ألا ترى أنّ في هذه الأفعال ما في «خاف»، و«هاب»، ونحوهما من مُوجِب القلب والإعلال. فعلى هذا لا تقول مِن «أجابَ»، و«انطلق»: «هذا أَجْوَبُ من هذا»، ولا «أطلقُ منه»؛ لأن فعلَيْهما زائدان على الثلاثة، ألا ترى أن الهمزة في أوّلِ «أجاب» زائدة، والهمزة والنون من «انطلق» زائدتان. فإذا أردت التفضيل من ذلك أو التعجّب، جئت بفعل ثلاثيّ يفيد شدّة ذلك الأمر وثباتَه، وتنصب مصادِر تلك الأفعال المقصودة بالتفضيل أو التعجّبِ بوقوع تلك الأفعال عليها، وذلك نحو: «هذا أسرعُ انطلاقًا من غيره، وأجودُ جوابًا»، وهذا معنى قوله: «يُتوصّل إلى التفضيل بأن يصاغ أفعل ممّا يصاغ منه»، أي من الأفعال الثلاثية، «ثمّ تُميَّز بمصادرها»، أي: تُبيِّن المعنى المراد تفضيله، فتقول من الإكرام: «هو أشدُّ إكرامًا»، ومن الكَرَم: «هو أكرمُ». وكذلك تقول: «هو أشدُّ سُمْرَةً منه»، ولا تقول: «هو أسمرُ من فلان»، إلا إذا أردت معنى المُسامرة، «وهو أقبح عَوَرًا»، ولا تقول: «هو أعورُ من هذا»، وكذلك الألوان، لا تقول: «هو أحمر من هذا»، وأنت تريد الحمرة، فإن أردت معنى البَلادة، جاز، ولا تقول «هو أبيضُ من البياض»، فإن وصفتَ طائرًا بكثرة البَيْض، جاز، وعلى ذلك فقِسْ.

فصل
[ما شذّ منه]

قال صاحب الكتاب: **وممّا شذّ من ذلك: «هو أَعْطاهم للدينار، والدرهم، وأَوْلاهم للمعروف»، و«أنت أَكْرَمُ لي من زيد»، أي: أشَدُّ إكرامًا، و«هذا المكان أقفرُ من غيره» أي: أشدُّ إقفارًا، و«هذا الكلام أخصرُ»، وفي أمثالهم «أفلسُ من ابن المذَلّق»**[1]، و«**أحمقُ من هَبَنَّقَةَ**»[2].

* * *

(١) ورد المثل في جمهرة الأمثال ٢/ ١٠٧؛ والدرّة الفاخرة ١/ ٣٢٧، ٣٣٢؛ والمرصَّع ص٢٧٧؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٨٣؛ والمستقصى ١/ ٢٧٥. وابن المذلّق: رجل من عبد شمس بن سعد بن زيد مناة لم يكن يجد بيتة ليلة واحدة، وآباؤه وأجداده كانوا معروفين بالإفلاس.

(٢) ورد المثل في الألفاظ الكتابيّة ص٢٨٠؛ وثمار القلوب ص١٤٣؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٣٨٥؛ والدرّة الفاخرة ١/ ١٣٥؛ وزهر الأكم ٢/ ١٣٨؛ والعقد الفريد ٣/ ٧١؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٦٥ (هبنق)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢١٧؛ والمستقصى ١/ ٨٥.
وهبنّقة: هو يزيد بن ثروان أحد بني قيس بن ثعلبة.

قال الشارح: اعلم أن سيبويه يجيز بناء «أَفْعَل» من كلّ فعل ثلاثيّ قياسًا، نحو: «ما أكرم زيدًا!» من «كرُم» و«ما أضربَ محمّدًا!» من «ضرب»، و«ما أعلم جعفرًا!» من «علم». وبعضهم يجيزه أيضًا ممّا كان من «أَفْعَلَ»، وهو مذهب سيبويه، وذلك قولهم: «هو أعطاهم للدينار والدرهم، وأولاهم للمعروف»، و«أنت أكرمُ لي من زيد»، أي: أشدُّ إكرامًا، و«المكانُ أقفرُ من غيره»، إنّما هو من «أَقْفَرَ». ومن ذلك المَثَل السائر: «هو أفلس من ابن المُذَلَّق»، وهو رجل من بني عبد شَمْس فقيرٌ مُدْقِعٌ ما كان يحصل على بيتِ ليلةً، وآباؤه وأجداده كذلك، قال الشاعر [من الطويل]:

٩١٩ـ فإنّك إذ ترجو تميمًا ونصرَها كراجي النَّدَى والعُرْفِ عند المُذَلَّقِ

ومنه المثل الآخر: «أحمق من هَبَنَّقَةَ». وهبنّقةُ: لقب ذي الوَدَعات، واسمه يزيد بن ثَرْوانَ بن قَيْس بن ثَعْلَبَةَ، وكان يُضرَب به المثل في الحُمْق. قال الشاعر [من الخفيف]:

٩٢٠ـ عِشْ بجَدٍّ وكُنْ هَبَنَّقَةَ القَيْـ ـسيَّ أو مثلَ شَيْبَةَ بن الوَلِيدِ

---

٩١٩ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في تاج العروس ٢٥/ ٣٢٤ (ذلق)؛ وجمهرة الأمثال ٢/ ١٠٧؛ والدرة الفاخرة ١/ ٣٢٧، ٣٣٢؛ والمرصّع ص٢٧٧؛ والمستقصى ١/ ٢٧٥؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٨٣.

اللغة والمعنى: تميم: قبيلة عربية، الندى: المعروف. العرف: العطيّة. المذلّق: اسم شخص.

إنّ من يرجو نصر تميم، كمن يرجو عطاء ومعروفًا من هذا الفقير المدقع.

الإعراب: **«فإنّك»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «إنّ». **«إذ»**: ظرف زمان لما مضى مبني في محلّ نصب مفعول فيه متعلق باسم الفاعل «راجي». **«ترجو»**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الواو للثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. **«تميمًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«ونصرها»**: الواو: واو المعية، **«نصر»**: مفعول معه منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«كراجي»**: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني في محلّ رفع خبر «إن»، وهو مضاف، «راجي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الياء للثقل، وهو مضاف. **«الندى»**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذّر. **«والعرف»**: الواو: للعطف، «العرف»: اسم معطوف على «الندى» مجرور بالكسرة. **«عند»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«المذلق»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «إنك كراجي»: بحسب الفاء. وجملة «ترجو»: في محلّ جرّ مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «عند المذلّق» حيث أكّد أن المذلّق معروف بالفقر.

٩٢٠ ـ **التخريج**: البيت لأبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي في لسان العرب ١٣/ ٥١٣ (عجه)؛ وتاج العروس (هبنق) (عجه)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٠/ ٣٦٥ (هبنق).

اللغة والمعنى: هبنقة وشيبة: رجلان أحمقان.

يسخر الشاعر من مهجوّه، فيطلب إليه أن يحيا أَحمقَ كهذين الرجلين.

الإعراب: **«عش»**: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. **«بجد»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«عش»، أو بمفعول مطلق مقدّر. **«وكن»**: الواو: حرف عطف، **«كن»**: فعل =

وكان أبو الحسن الأخفش يجيز بناء «أفعل من كذا» من كلّ فعل ثلاثيّ لحقته زوائد قلّت أو كثُرت، كـ«اسْتَفْعَل»، و«افْتَعَلَ»، و«انْفَعَلَ»؛ لأن أصلها ثلاثة أحرف. قال: وإنّما قالوا: «ما أعطاه للمال، وأولاه للخير»؛ لأنه ثلاثيُّ الأصل، وهذا المعنى موجود في «انطلق»، ونحوه ممّا فيه زيادةٌ، وتابَعَه أبو العبّاس المبرّد. وهو فاسد، وذلك من قبل أنّ ما في أوّله همزةٌ يجوز استعمالُه بغير همزة، ثمّ تدخل الهمزة للنقل وغيره، نحوَ قول امرىء القيس [من الطويل]:

٩٢١- وتَعْطُو بِرَخْصٍ غيرِ شَثْنٍ كأنّه   أساريعُ ظَبْيٍ أو مَساويكُ إسْحِلِ

وإذا كان أصله أن يستعمل بغير همزة، وإنّما الهمزة داخلةٌ عليه، فجاز أن يُعتقد عدمُ دخولها، وتُقدَّر الهمزة محذوفةً غيرَ موجودة، وليس كذلك «استخرج»، و«انطلق»، فإنّ الكلمة منهما صيغت على هذا البناء، فافترق أمرُهما، فلم يجز أن يقاس على

= أمر ناقص مبني على السكون، واسمه ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. **«هبنقة»**: خبر «كان» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«القيسي»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«أو»**: حرف عطف. **«مثل»**: اسم معطوف على «هبنقة» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«شيبة»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. **«ابن»**: صفة مجرورة بالكسرة، وهي مضافة. **«الوليد»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «عش»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «كن».

والشاهد فيه قوله: «كن هبنقة القيسي» توكيدًا للمثل في حمقه.

٩٢١ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص١٧؛ وجمهرة اللغة ص٣٦٣، ٥٤٣؛ وحاشية يس ٢/ ٨٥؛ ولسان العرب ٨/ ١٥٣ (سرع)، ١١/ ٣٣١ (سحل)، ١٣/ ٢٣٢ (شثن)، ١٥/ ٢٤ (ظبا)؛ والمنصف ٣/ ٥٨.

اللغة والمعنى: تعطو: تتناول، وتعطو إليه يدها: ترفعها إليه. الرخص: اللين الناعم. الشثن: الغليظ الخشن. الأساريع: جمع الأسروع وهو دود أبيض لها رؤوس حمر تشبّه بها أصابع النساء. المساويك: جمع مسواك وهو عود لتنظيف الأسنان. الإسحل: شجر يُستاك بفروعه.

يصفها بالليونة والدعة، فهي تمد إليه يدًا لينة ناعمة تشبه ساق الغزال الناعمة، أو أغصان شجرة الإسحل الناعمة الطرية.

الإعراب: **«وتعطو»**: الواو: بحسب ما قبلها، «تعطو»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الواو للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي: **«برخص»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«تعطو». **«غير»**: صفة مجرورة بالكسرة، وهي مضافة. **«شثن»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«كأنّه»**: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «كأنّ» **«أساريع»**: خبر «كأنّ» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. **«ظبي»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«أو»**: حرف عطف. **«مساويك»**: كمعطوف على «أساريع» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. **«إسحل»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «تعطو»: بحسب الواو. وجملة «كأنّه أساريع»: في محلّ جرّ صفة لـ«رخص».

والشاهد فيه قوله: «وتعطو»، حيث استعمل الفعل «أعطى» بدون همزة.

«أعطى» و«أولى»، وبابه. فعلى هذا يكون قولهم: «هو أعطاهم للدينار، والدرهم، وأولاهم للخير» شاذًا من جهة الاستعمال لا القياس. فأمّا قول الشاعر [من الرجز]:

٩٢٢- جاريةٌ في دِرْعِها الفَضْفاضِ أَبْيَضُ من أُخْتِ بني إِباضِ

وقول الآخر [من البسيط]:

٩٢٣- إذا الرجالُ شَتَوْا واشتَدَّ أَكْلُهُمُ فأنت أَبْيَضُهم سِرْبالَ طبّاخِ

---

٩٢٢ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٣٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٨١؛ ولسان العرب ٧/ ١٢٢ (بيض)، ومغني اللبيب ٢/ ٦٩١.

اللغة: الجارية: الفتيّة من النساء. درعها: قميصها. الفضفاض: الواسع. بنو أباض: قوم اشتهروا ببياض بشرتهم.

المعنى: هذه المرأة البيضاء الفتيّة، تلبس قميصًا واسعًا، أكثر بياضًا من بني أباض.

الإعراب: **«جارية»**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هي» مرفوع بالضمّة. **«في درعها»**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ«جارية»، و«ها»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. **«الفضفاض»**: صفة مجرورة بالكسرة. **«أبيض»**: خبر ثانٍ مرفوع بالضمّة. **«من أخت»**: جار ومجرور متعلّقان باسم التفضيل «أبيض». **«بني»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم. **«أباض»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «هي جارية»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أبيض» حيث جاء بأفعل التفضيل من البياض، وهذا ما يجيزه الكوفيون في البياض والسواد، ويأباه البصريون.

٩٢٣ - **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص١٨؛ ولسان العرب ٧/ ١٢٤ (بيض)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٣٩؛ وأمالي المرتضى ١/ ٩٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٣٠؛ ولسان العرب ٧/ ١٢٣ (بيض)، ١٥/ ٩٦ (عمى)؛ والمقرب ١/ ٧٣.

اللغة: شتوا: دخلوا في الشتاء. اشتد: صار شديدًا عسيرًا. السربال: القميص، أو كلّ ما لُبس.

المعنى: يهجو أحدهم واصفًا إياه بالبخيل الشحيح، فيقول: عندما يدخل الناس في فصل الشتاء، ويعسر عليهم إيجاد ما يأكلونه، تكون أنت أكثر الناس شحًا، فطبّاخك لا يعمل، بل تبقى ملابسه بيضاء، لأنك لا تولم لأحد، ولا تطبخ شيئًا.

الإعراب: **«إذا»**: ظرف لما يستقبل من الزمان، يتضمن معنى الشرط، متعلق بالجواب. **«الرجال»**: فاعل مرفوع بالضمة لفعل محذوف تقديره (شتا). **«شتوا»**: فعل ماض مبني على الضم المقدّر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«واشتدّ»**: الواو: حرف عطف، «اشتد»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«أكلهم»**: فاعل مرفوع بالضمّة، و«هم»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **«فأنت»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «أنت»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **«أبيضهم»**: خبر مرفوع بالضمّة، و«هم»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **«سربال»**: تمييز منصوب بالفتحة. **«طباخ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «إذا الرجال شتوا...»: الشرطية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «شتا الرجال»: في محلّ جرٍّ =

فمن اعتلّ بأنّ المانع من التعجّب من الألوان أنّها معانٍ لازمةٌ كالخَلْق الثابت، نحو: «اليَد»، و«الرِّجْل»، فهذان البيتان شاذّان قياسًا واستعمالاً عنده، ومن علّل بأنّ المانع من التعجّب كونُ أفعالها زائدة على الثلاثة، فهما شاذّان عند سيبويه[1] وأصحابه من جهة القياس والاستعمال؛ أمّا القياس فإنّ أفعالها ليست ثلاثيّة على «فعل»، ولا على «أفعل»، إنّما هو «افعلّ»، و«افعالّ»، وأمّا الاستعمال فأمرُه ظاهر. وأمّا عند أبي الحسن الأخفش والمبرّد، فإنّهما ونحوهما شاذّان من جهة الاستعمال صحيحان من جهة القياس؛ لأن أفعالها ثلاثيّة بزيادةٍ، فجاز تقديرُ حذف الزوائد.

فصل
[اسم التفضيل ممّا لا فعل له]

قال صاحب الكتاب: **وقد جاء «أفعلُ» ولا فِعْلَ له، قالوا: «أَحْنَكُ الشاتَيْن»، و«أحنكُ البعيرَيْن». وفي أمثالهم: «آبَلُ من حُنَيْفِ الحَناتِمِ»**[2].

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إن «أَفْعَلُ من كذا» لا يصاغ إلاّ ممّا يصاغ منه فعلا التعجّب، وقد قالوا: «أحنك الشاتَيْن»، و«أحنك البعيرَيْن» مشتقّ من «الحَنَك»، وهو ما تحت الذَّقَن، والقياسُ يأبى ذلك، والذي سوّغه أن المراد بقولهم: «أحنك الشاتين» أكثرهما أَكْلاً، فكأنّهم قالوا: «آكَلُ الشاتين» لأن الآكِل يُحرِّك حنكَه، فلمّا كان المراد به حركتَه عند الأكل لا عَظْمَهما؛ استعملوه استعمالَ ما هو في معناه.

وأمّا قولهم: «آبَلُ من حُنَيْفِ الحَناتِمِ»، فـ«حُنَيْفٌ» هذا رجلٌ من بني تَيْم اللات بن ثَعْلَبَة، فالمراد به الحِذْق في رَعْي الإبل، والعلمُ بذلك. ومن كلامه الدالّ على أبالته قوله: «من قاظ الشَّرَفَ، وتَربع الحَزْنَ، وتَشتّى الصَّمّانَ، فقد أصاب المَرْعَى». والشرف: في بلاد بني عامر، والحزن: من زُبالَةَ مُصْعِدًا في بلاد نَجْدٍ، والصمّانُ: في

= بالإضافة. وجملة «شتوا»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اشتدّ»: معطوفة على جملة «شتوا» لا محلّ لها. وجملة «فأنت أبيضهم»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «أبيضهم» حيث اشتق أفعل التفضيل من اللون الأبيض، والألوان عادة لا تستخدم في التفضيل مباشرة بل يقال (أكثر بياضًا، أو أشد، أو أنصع...).

(١) الكتاب ١/ ٩٧.

(٢) ورد المثل في ثمار القلوب ص١٠٧؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٢٠٠؛ والدرّة الفاخرة ١/ ٧٠؛ ومجمع الأمثال ١/ ٨٦؛ والمستقصى ١/ ١.
وآبل: بيِّن الإبالة، وهو البصير بالإبل ومعالجتها. وحنيف الحناتم رجل من بني تيم اللات بن ثعلبة كان شديد الكِبر والفخر.

بلاد بني تميم. قال الجوهريّ[١]: الصمّان موضع إلى جنب رمل عالج. وبناء «أَفْعَلُ» من هذا أسهلُ أمرًا ممّا قبله، لأنه مأخوذ من قولهم: «أبِلَ الرجلُ» بالكسر «يَأْبَلُ» «أَبالَةً» مثلِ «شَكِسَ شَكاسَةً»، فهو آبِلٌ، أي: حاذقٌ بمَصْلَحَة الإبل، فهو مأخوذ من فعل ثلاثيّ، كأنّهم اشتقّوا من لفظ الإبِل فعلاً، وتَصرّفوا فيه كسائر الأفعال، وأصلُ هذا المَثَلُ.

فصل

[قياسه وشذوذه]

قال صاحب الكتاب: **والقياس أن يُفَضَّل على الفاعل دون المفعول، وقد شذّ نحو قولهم: «أشغلُ من ذاتِ النِّحْيَيْن»[٢]، و«أزْهَى من دِيكٍ»[٣]، و«هو أعذرُ منه، وألْوَمُ وأشهر، وأعرف، وأنكر، وأرْجَى، وأَخْوَفُ، وأَهْيَبُ، وأحمد»، و«أنا أَسَرُّ بهذا منك». قال سيبويه: «وهم ببَيانه أعْنَى».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّه لا يبنى «أفعلُ من كذا» إلاّ ممّا يقال فيه: «ما أَفْعَلَهُ»، و«أَفْعِلْ به»، فلمّا لا يُتعجّب من فعل ما بُني للمفعول من الأفعال، نحو: «ضُرب»، و«شُتم»، فلا يقال: «ما أَضْرَبَهُ!» ولا «أَضْرِبْ به!» وقد وقع به الضربُ، فكذلك لا يقال: «هو أضرب من فلان»، ويكون مضروبًا؛ لأنهم لو فعلوا ذلك، لوقع لبسٌ بين التعجّب من الفاعل، وبين التعجّب من المفعول، ولأنّ التعجّب إنّما يكون ممّا يكثر حتى صار كالغَريزة له، والضربُ ونحوه إذا وقع بالمحلّ؛ فليس من فعل المفعول، إنّما هو للفاعل، فلا يصير فعلُ غيره غريزةً له، لأنّ الغريزة ما كان خِلْقة في المحلّ كالسَّواد والبياض، فإذا تكرّر الفعلُ من الفاعل، جُعل كالغريزة. والموجودُ من المضروب إنّما هو الاحتمال والتمرّن لا نفس الضرب. فإن تعجّبتَ من الاحتمال والتمرّن، جاز

---

(١) انظر: الصحاح، مادة (صمم).

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في ثمار القلوب ص٢٣٥، ٢٩٣؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٥٦٤، ٢/ ٣٢٢؛ والدرّة الفاخرة ١/ ٢٦٠، ٢/ ٤٠٥؛ وزهر الأكم ٣/ ٢٣٢؛ والفاخر ص٨٦؛ وكتاب الأمثال ص٣٧٤؛ ولسان العرب ١٥/ ٣١٢ (نحا)؛ والمرصَّع ص٢٩٨؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢٥٨، ٣٧٦، ٣٨٨؛ والمستقصى ١/ ١٩٦؛ والوسيط في الأمثال ص٤٤.

وذات النحيين امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية، فأتاها خوّات بن جبير الأنصاري، وساومها، فحلّتْ نِحْيًا (زقًّا)، فنظر إليه، ثمّ قال: أمسكيه حتى أنظر إلى غيره، فقالت: حلَّ نحْيًا آخر، ففعل، فنظر إليه، فقال: أريد غير هذا فأمسكيه، ففعلت، فلمّا شغل يديها ساورها، فلم تقدر على دفعه لأنها كانت ممسكة بفمي النحيين.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في الألفاظ الكتابية ص١٣٥؛ والدرّة الفاخرة ١/ ٢١٣؛ وكتاب الحيوان ٣/ ٣٠٤، ٣٠٥؛ ٧/ ١٠؛ ومجمع الأمثال ١/ ٣٢٧؛ والمستقصى ١/ ١٥١.

لأنهما من فعله، وإن تعجّبتَ من الضرب؛ لم يجز لأنه ليس له، ولذلك لا يبنى منه «أفعل من كذا».

وقد جاء من ذلك ألفاظٌ يسيرةٌ تُحْفَظ حِفْظًا، ولا يقاس عليها، ولذلك قال: «القياس أن يفضَّل على الفاعل دون المفعول»، وقد شذّت ألفاظٌ يسيرةٌ متأوَّلة؛ من ذلك قولهم في المثل: «أشغلُ من ذات النِّحْيَيْن»، وهي قِصّة خَوّات بن جُبَيْر الأنصاريّ مع امرأة من العرب، أتت سُوقَ عُكاظٍ، ومعها نِحْيا سمن، فاعترضها خوّاتٌ، وفتح فم أحد النحيين، وذاقَه، ودفعه إليها، فأمسكته بيَدها الواحدة، ثمّ فتح فم الآخر، ودفعه إليها، فأمسكته بيدها الأخرى، فاشتغلت يداها بتمسُّك فمَي النحيين، ثمّ واقَعَها، فضُرب المثل بها في الاشتغال. والذي سهّل ذلك أنّها وإن كانت مشغولة، فهي ذات شُغْل، ويجوز أن يكون المراد: أشغل من ذات النحيين ليَدَيْها، فلا يكون حينئذ شاذًّا، وكذلك سائرُ ما ذكر من قوله: «أَزْهَى من دِيكٍ»، و«هو أعذر منه»، و«أَلْوَمُ»، و«أشهر»، ألا ترى أنّه ذو زَهْو، وذو عُذْر، وذو لَوْم، وذو اشتهار؟ وكذلك البقيّة، فاعرفه.

فصل
[تعريفه بـ«أل» وتجرّده منها]

قال صاحب الكتاب: **وتعتورُه حالتان متضادّتان: لزومُ التنكير عند مصاحبَةِ «مِنْ»، ولزومُ التعريف عند مفارَقتها، فلا يقال: «زيدٌ الأفضلُ من عمرو»، ولا «زيدٌ أفضلُ»، وكذلك مؤنّثُه وتثنيتُهما وجمعُهما، لا يقال: «فُضْلَى»، ولا «أَفْضَلان»، ولا «فُضْلَيان»، ولا «أَفاضِلُ»، ولا «فُضْلَياتٌ» ولا «فُضَلُ»، بل الواجبُ تعريفُ ذلك باللام أو بالإضافة، كقولك: «الأفضلُ»، و«الفُضْلَى»، و«أفضلُ الرجالِ»، و«فُضْلَى النساء».**

* * *

قال الشارح: هذا الضرب من الصفات موضوع للتفضيل، وأصله أن يكون موصولاً بـ«مِنْ»، و«مِنْ» فيه لابتداء الغاية، فإذا قلت: «زيد أفضل من عمرو»، فالمراد أن فضله ابتدأ راقيًا من فضل عمرو، وكلُّ من كان مقدارُ فضله كفضل عمرو، فكأنّك قلت: «علا فضلُه على هذا المقدار»، فعلم المخاطب أنّه علا عن هذا الابتداء، ولم يعلم موضع الانتهاء، فصار كقولك: «سار زيدٌ من بغدادَ»، فعُلم الموضع الذي ابتدأ سيرُه منه، وتجاوزه، ولم يعلم أين انتهى، فلمّا كان معنى الباب الدلالةَ على ابتداء التفضيل؛ لم يكن بدٌّ مِن «مِنْ» ظاهرةً، أو مضمرةً، لإفادة المعنى المذكور، ولا يجوز تعريفه ـ والحالةُ هذه ـ لا بالألف واللام، ولا بالإضافة، لأنّه بمنزلة الفعل، والفعل لا يكون إلاّ نكرة، لأنّه موضوع للخبر، والمراد من الخبر الفائدة، فلو عُرّف لم يبق مُفيدًا.

وإنّما قلنا إنه في معنى الفعل لأمرَيْن:

أحدهما: أنّك إذا قلت: «زيدٌ أفضل منك» فإنّما المراد أن فضله يزيد على فضلك، فهو عبارة عن الفعل.

والأمر الثاني: أنّه متضمِّنٌ المصدر وزيادةً، فكان كالفعل الدالّ على الحدث والزمان، فلمّا كان الفعل لا يضاف، ولا تدخله لامُ التعريف؛ لم تدخل على ما هو في معناه، فلذلك لا تقول: «زيد الأفضل من عمرو»، ولا «الأحسن من خالد» لِما ذكرناه، ولأنّ «مِنْ» تَكْسِب ما تتّصل به من «أَفْعَلَ» هذه تخصيصًا ما. ألا ترى أنّ فيه إخبارًا بابتداء التفضيل وزيادة الفضل من المفضول؟ وهذا اختصاصُ الموصوف بهذه الصفة، و«من» هاهنا وقع بعد الفضل من قوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ﴾[1]. فلمّا كانت «مِنْ» للتخصيص، واللامُ إذا دخلت عليه استوعبت من التعريف أكثرَ ممّا تفيده «مِنْ» من التخصيص، كرهوا الجمع بينهما، فيكون نقضًا لغرضهم وتراجعًا عمّا حكموا به من قوّة التعريف إلى ما هو دونه، فلمّا لم يجز الجمع بين اللام و«مِنْ» لِما ذكرناه، عاقبوا بينهما؛ فإذا وُجد أحدهما، سقط الآخر، ولم يجز أن يسقطا معًا، لئلاّ يذهب ذلك القدر من التخصيص المفاد من «مِنْ» والتعريفِ المفاد من الألف واللام، لا يقال: «زيد الأفضل من عمرو»، ولا «الأحسن من خالد»، ولا يقال: «زيدٌ أفضلُ». وكذلك مؤنّثه وتثنيتهما وجمعهما، لا يقال: «فُضْلَى»، ولا «أفضلان»، ولا «فُضْلَيان»، ولا «أفاضِلُ»، ولا «فُضْلَياتٌ»، ولا «فُضَل». لا بدّ من «مِنْ» أو التعريف بالألف واللام، أو الإضافة، لِما ذكرناه.

فصل
[أحكامه مع «مِنْ» وبدونها]

قال صاحب الكتاب: **وما دام مصحوبًا بـ«مِنْ» استوى فيه الذَّكَرُ والأُنْثَى والاثنان والجمعُ، فإذا عُرّف باللام، أُنّث، وثُنّي، وجُمع، وإذا أضيف، ساغ فيه الأمران، قال الله تعالى**: ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[2]، وقال: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾[3]، وقال ذو الرمة [من الوافر]:

٩٢٤ـ ومَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيدًا ... وسالِفَةً وأَحْسَنُهُ قَذالاَ

* * *

(١) الكهف: ٣٩.

(٢) الأنعام: ١٢٣.

(٣) البقرة: ٩٦.

٩٢٤ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمّة في ديوانه ص١٥٢١؛ والأشباه والنظائر ٢/١٠٦؛ وخزانة الأدب ٩/٣٩٣؛ والخصائص ٢/٤١٩؛ والدرر ١/١٨٣؛ ولسان العرب ١١/٨٨ (ثقل)؛ وبلا نسبة في أمالي =

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ «أفعل منك» موضوع للتفضيل، وهو بمنزلة الفعل، إذ كان عبارة عنه ودالاً على المصدر والزيادة، كدلالة الفعل على المصدر والزمان، فمنع التعريف كما لا يكون الفعل معرّفًا، ومنع التثنية والجمع كما لا يكون الفعل مثنّى ولا مجموعًا، وكذلك لا يجوز تأنيثه، إنّما تقول: «هندٌ أفضل منك» من غير تأنيث، وذلك لأنّ التقدير: «هندٌ يزيد فضلُها على فضلك»، فكأنّ «أفعل» ينتظم معنى الفعل والمصدر، وكلُّ واحد من الفعل والمصدر مذكّرٌ، لا طريقَ إلى تأنيثه.

فإن قيل: فأنت تقول: «قامت المرأة»، و«انطلقت الجارية»، فتُلْحِق الفعلَ علمَ التأنيث، فما بالُك لا تفعل ذلك فيما كان في معناه؟ فالجواب أن الفعل نفسه لا يؤنّث، فإذا قلت: «قامت هندٌ»، فالعلامةُ إنّما لحقته لتأنيث الفاعل، بدليلِ أنّها لا تلحقه إلّا إذا كان الفاعل مؤنّثًا للإيذان بأنّ الفعل مسندٌ إلى مؤنّث، ولو كان ذلك التأنيث للفعل نفسه، لجاز تأنيثُه مع الفاعل المذكّر، نحو: «قامت زيدٌ»، وذلك لا يقوله أحدٌ، وهذا أحدُ ما يدلّ على اتّحاد الفاعل والفعل، وأنّهما كالشيء الواحد.

فأمّا إذا أدخلت الألف واللام، نحو: «زيدٌ الأفضل»، خرج عن أن يكون بمعنى الفعل، وصار بمعنى الفاعل، واستغنى عن «مِنْ» والإضافةِ، وعُلم أنّه قد بان بالفضل، فحينئذ يؤنّث إذا أريد المؤنّث، ويثنّى، ويجمع، فتقول: «زيدٌ الأفضل»، و«الزيدان الأفضلان»، و«الزيدون الأفضلون، والأفاضلُ»، و«هندٌ الفُضْلَى»، و«الهندان الفُضْلَيان»، و«الهندات الفُضْلَيات»، و«الفُضَلُ» إن شئت تثني، وتجمع، وتؤنّث، كما تفعل بالفاعل، لأنّه في معناه.

فأمّا إذا أضيف، ساغ فيه الأمران: الإفراد في كلّ حال، تقول: «زيدٌ أفضلكم»، و«الزيدان أفضلُكم»، و«الزيدون أفضلُكم»، وتقول في المؤنّث: «هندٌ أفضلكم»،

= ابن الحاجب ١/ ٣٤٩؛ ورصف المباني ص١٦٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٩.

اللغة: الثقلان: الإنس والجن. الجيد: العنق. السالفة: صفحة العنق، أو الشعر الملاصق لها. القذال: ما بين الأذنين من مؤخّر الرأس.

المعنى: إنّ ميّة أحسن الإنس والجنّ عنقًا وشعرًا ورأسًا.

الإعراب: **«وميّة»**: الواو: بحسب ما قبلها، و«ميّة»: مبتدأ مرفوع. **«أحسن»**: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **«الثقلين»**: مضاف مجرور بالياء لأنّه مثنّى. **«جيدًا»**: تمييز منصوب. **«وسالفة»**: الواو: حرف عطف، و«سالفة»: معطوف على «جيدًا» منصوب. **«وأحسنه»**: الواو: حرف عطف، و«أحسنه»: معطوف على «**أحسن**» مرفوع، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«قذالا»**: تمييز منصوب.

وجملة «ميّة أحسن. . .»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة، أو معطوفة على جملة سابقة.

والشاهد فيه قوله: «أحسن الثقلين»، وقوله: «وأحسنه» حيث إنّ أفعل التفضيل إذا أُضيف جاز في المضاف إليه الوجهان: الجمع والإفراد.

و«الهندان أفضلكم»، و«الهندات أفضلكم»، والتثنيةُ والجمع إذا وقع على مثنّى أو مجموع، نحو قوله تعالى: ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[1]، والمعنى بقولنا: «زيدٌ أفضل منكم»، و«زيد أفضلُكم» واحدٌ، إلاّ إنّك إذا أتيت بـ«مِنْ»؛ فـ«زيدٌ» منفصلٌ ممّن فضّلتَه عليه، وإذا أضفته، كان واحدًا منهم.

وإنّما جاز الأمران فيما أضيف، لأنّ الإضافة تُعاقِب الألف واللام، وتجري مجراها، فكما أنّك تؤنّث وتثنّي وتجمع مع الألف واللام، كذلك تفعل مع الإضافة التي هي بمنزلةِ ما فيه الألف واللام.

وأمّا علّة الإفراد، فلأنّك إذا أضفته، كان بعضَ ما تضيفه إليه، تقول: «حمارُك خير الحَمِير»؛ لأن الحمار بعض الحمير، ولو قلت: «حمارك أفضل الناس»، لم يجز؛ لأنه ليس منهم، لأن الغرض تفضيل الشيء على جنسه، وإذا كان كذلك، فهو مضارع للبَعْض الذي يقع للمذكّر والمؤنّث والتثنية والجمع بلفظ واحد، فلم يُثَنَّ، ولم يجمع، ولم يؤنّث كما أن البعض كذلك، فأمّا قوله [من الوافر]:

ومـيّـة أحـسـن... إلـخ

فالشاهد فيه تذكير «أفعل» وإن كان جاريًا على مؤنّث، ألا ترى أنه قال: «أحسن الثقلين»، وهو خبرٌ عن «ميّة»؛ فأمّا الإفراد الراجع في قوله: «أحسنه قذالا»، وإن كان ما تقدّم تثنيةً في معنى جمع؛ فذلك من قبل أنّه موضعٌ يكثر فيه استعمالُ الواحد، كقولهم: «هو أحسنُ فَتًى في الناس»، وإن كان الأصل الجمع، والواحدُ واقعٌ موقعه، فتُرك الأصل، فوجب الوضعُ على الإفراد، لأنّه ممّا يُؤْلَف، وعلى ذلك يقولون: «هو أحسن الرجال، وأجملُه».

واعلم أنّه متى أضيف «أفعل» على معنى «مِنْ»؛ فهو نكرة عند بعضهم، وعليه الكوفيون، وإذا أضيف على معنى اللام؛ فهو معرفة. وفي قول البصريين المتقدّمين إنّه معرفة على كلّ حال، إلّا إذا أضيف إلى نكرة، والمتأخّرون يجعلونه نكرة؛ لأن المضاف إليه مرفوع في المعنى، والأوّل القياس. مَيَّةُ: اسم امرأة يُشبَّب بها. والثَّقَلان: الجِنّ والإنس، والجِيد: العُنُق، والجَيَد: بالتحريك طول العنق وحُسْنُه، والسالفة: مُقدَّم العنق من لدن معلّق القُرْط إلى التَّرْقُوَة، والقَذال: مُؤخَّر الرأس، وهو مَعْقِد العِذار من الفرس، يصف المرأة بحسن التفصيل، فاعرفه.

فصل
[ما حُذفتْ منه «مِنْ» وهي مقدَّرة]

قال صاحب الكتاب: **وممّا حُذفت منه «مِنْ»، وهي مقدَّرةٌ، قوله عزّ وجلّ: ﴿يَعْلَمُ**

---

(١) الأنعام: ١٢٣.

﴿ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى﴾[(١)]، أي: وأخفى من السرّ، وقولُ الشاعر [من الرجز]:

يـا لَـيـتَـهـا كـانـت لأَهْـلـي إِبِـلاَ أو هُـزِلَـتْ فـي جَـدْبِ عـامٍ أَوَّلا[(٢)]

أي: أوّلَ من هذا العام، و«أَوّلُ» من «أَفْعَلَ» الذي لا فعلَ له كـ«آبَلَ»، وممّا يدلّ على أنّه «أفعلُ»: «الأُولَى»، و«الأُوَلُ». وممّا حُذفت منه «مِنْ» قولُك: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، وقولُ الفَرَزْدَق [من الكامل]:

٩٢٥ـ إنّ الّـذي سَـمَـكَ الـسـمـاءَ بَـنَـى لـنـا بَـيـتًـا دَعـائـمُـه أَعَـزُّ وأَطْـوَلُ

* * *

قال الشارح: اعلم أنّهم قد يحذفون «مِنْ» من «أفعل» إذا أريد به التفضيل، ومعنى الفعل، وهم يريدونها، فتكون كالمنطوق بها، نحو: «زيدٌ أكرم وأفضل»، فلم تأت بألف ولام، كما لم تأت بها مع «مِنْ»؛ لأن الموجود حكمًا كالموجود لفظًا، ومنه قوله عزّ وجل: ﴿وَإِن تَجۡهَرۡ بِٱلۡقَوۡلِ فَإِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى﴾[(٣)] أي: أخفى منه، أي: من السرّ، وهو حديث النفس.

---

(١) طه: ٧.

(٢) تقدم بالرقم ٨٦٢.

٩٢٥ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٥٥؛ والأشباه والنظائر ٦/ ٥٠؛ وخزانة الأدب ٦/ ٥٣٩، ٨/ ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٧٦، ٢٧٨؛ والصاحبي في فقه اللغة ص٢٥٧؛ ولسان العرب ٥/ ١٢٧ (كبر)، ٥/ ٣٧٤ (عزز)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٨٨.

اللغة: سمك: رَفَعَ.

المعنى: إنّ الله بنى لهم بيتًا عزيزًا طويل الدعائم.

الإعراب: «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «**الذي**»: اسم موصول مبنيّ في محلّ نصب اسم «إنّ». «**سمك**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**السماء**»: مفعول به منصوب. «**بنى**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**لنا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «بنى». «**بيتًا**»: مفعول به منصوب. «**دعائمه**»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**أعزّ**»: خبر المبتدأ مرفوع. «**وأطول**»: الواو: حرف عطف، و«أطول»: معطوف على «أعزّ» مرفوع.

وجملة «إن الذي...»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «سمك»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «بنى»: في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة «دعائمه أعزّ»: في محل نصب نعت «بيتًا».

والشاهد فيه قوله: «أعزّ وأطول» حيث حذف المفضول. وقيل: إنه استخدمهما هنا في غير التفضيل، إذ لو فاضل بين عزّ بيته وعزّ بيت مهجوّه، لاعترف بأن للمهجوّ بيتًا عزيز الجانب، وطويل الدعائم، وهذا ما لا يريده.

(٣) طه: ٧.

والذي يدلّ على إرادةِ «مِنْ» أنّ «أخفى» لا ينصرف، كما لا ينصرف «آخَرُ» من قولك: «مررت برجلٍ آخرَ»، إذا أردت «مِنْ» معه، وإن لم تذكره، وهذا الحذف يكثر في الخبر، ويقلّ في الصفة، وذلك من قبل أن الغرض من الخبر إنّما هو الفائدة، وقد يُكتفى في حصولها بقرينةٍ.

فأمّا الصفة فإنّها في الكلام على ضربَيْن: إمّا التخليص والتخصيص، وإمّا المدح والثناء، وكلاهما من مَقامات الإسهاب والإطناب، لا من مَظانّ الإيجاز والاختصار، وإذا كان كذلك لم يَلِق الحذفُ بها. ومن ذلك «أَوّلُ» من قولك: «ما رأيتُه مذ عامٌ أوّلُ»، أي: «أوّلُ من هذا العام»، فـ«أوّلُ» وصفٌ على زنة «أَفْعَلَ» فاؤه وعينه واوٌ، ولم يستعملوا منه فعلاً. والذي يدلّ على ما قلناه قولهم في المؤنّث: «أُولَى»، والأصل: «وُولى» بواوَيْن، فقُلبت الأولى التي هي فاء همزةً؛ لاجتماع الواوَيْن على حدّ «وُقِيَّةٍ»، و«أواقٍ»، وجمعُ المؤنّث «أُوَلُ» على حدّ «الأَصْغَر»، و«الصُّغْرَى»، و«الصُّغَر»، و«الأكبر»، و«الكبرى»، و«الكبر»، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾[1] فـ«أَوّلُ» «أَفْعَلُ»، و«أُولَى» «فُعْلَى»، و«أُوَلٌ» «فُعَلٌ»، وهو وإن كان صفة، فإنّهم قد اتّسعوا فيه، واستعملوه استعمالَ الأسماء، فقالوا: «مررت بأوّل منه»، ولم يقولوا: «رجلٌ أوّل». ولم يُخْرجه هذا الاتّساعُ عن كونه وصفًا، ألا ترى أن «الأبطح»، و«الأجرع»، وإن كانا قد استُعملا استعمالَ الأسماء حتى يسري إليهما تكسيرُها، فقالوا: «الأباطح»، و«الأجارع»؛ لم يُخْرِجهما ذلك عن الوصفيّة، فلذلك لا ينصرفان كما لم ينصرف نحو «أبيض» و«أصفر»؟

فأمّا رفضهم استعمالَ الفعل منه؛ فلأنّ الفعل يتصرّف بالماضي والمستقبل، والأمر والنهي، فلو استعملوا منه فعلاً، لكان يتكرّر فيه حرف العلّة. وإذا كانوا قد تركوا تصريفَ ما لا يتكرّر فيه هذه الحروف كاستعمال ماضي «يَدَعُ»، ومضارع «عَسَى»، وقالوا: «رجلٌ آبَلُ الناس»، ولم يلفظوا منه بفعل، فإذا جاء هذا النحو من الصحيح غيرَ متصرّف؛ فأن لا يصرّفوا نحو: «أوّل» كان أَوْلى.

وإذا ثبت أنّه «أَفْعَلُ» صفةً؛ فالوجهُ أن يكون متّصلاً بـ«مِنْ»، كما أنّ سائر ما كان مثله كذلك. فإذا حذفت «مِنْ» وأنت تريده، لم تصرف الاسم؛ لأنّه يكون في حكم الموجود، وإن حذفته ـ وأنت لا تريده ـ صرفته، وكان كسائر الأسماء، نحو: «أَفْكَلٍ» لأنّه إنّما يكون صفة إذا كان معه «مِنْ». وعلى هذا لو سمّيت رجلاً بـ«أفضل»، كان كـ«أَحْمَر»، فلو نكّرته، لانصرف بلا خلاف، ولا يكون كـ«أحمر» إذا سُمّي به، لأنّه إنّما يكون صفة إذا كان معه «مِنْ» وقد استُعمل «أوّل» الذي هو صفة ظرفًا. قال سيبويه[2]:

(١) المدثر: ٣٥.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٨٨.

سألتُه، يعني الخليل، عن قولهم: «مذ عام أوّل»، فقال: جعلوه ظرفًا في هذا المكان، فكأنّه: «مذ عام قبلَ عامِك». وقد استُعملت أشياء من الصفات ظروفًا، نحو استعمالهم «أَسْفَلَ» ظرفًا من قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾(١)، وكاستعمالهم «قَرِيبًا» في قولهم: «إنّ قريبًا منك زيدًا»، و«مَلِيًّا» من «النهار». فيحصل من ذلك أن «أوّل» على ثلاثة أضرب: تكون صفة على تقدير «مِنْ»، وتكون ظرفًا، وتكون اسمًا، وذلك إذا حذفت منها «مِنْ» وأنت لا تريدها، فعلى هذا يجوز أن تكون «أوّل» من قوله [من الرجز]:

يا ليتها كانت... إلخ

مخفوضًا على الصفة لـ«عام» إلّا أنّه لا ينصرف، ويجوز أن يكون منصوبًا على الظرف، وهذا المستعملُ ظرفًا هو المبنيّ على الغاية من قولهم: «اِبْدَأْ به أوّلُ»، وقوله [من الطويل]:

لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي وإنّي لأَوْجَلُ عَلى أَيِّنَا تَغْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ(٢)

إذا قدّرت فيه حذف الإضافة، ألا ترى أن مُعْظَم هذا القبيل الذي هو غاية إنّما هو ظروفٌ، وأنّ ما ليس بظرف ممّا قد حُذف منه المضاف إليه، لم يُبْنَ، وذلك قولهم: «جاءني كلٌّ قائمًا». وقال تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾(٣). وذهب أبو الحسن الأخفش في قولهم: «ليس غيرُ» على أنّه على حذف المضاف إليه، وكذلك قال في قول العجّاج [من الرجز]:

٩٢٦- خالَطَ من سَلْمَى خَيَاشِيمَ وفَا

(١) الأنفال: ٤٢.
(٢) تقدم بالرقم ٦٢٣.
(٣) النمل: ٨٧.

٩٢٦ - **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ٢/ ٢٢٥؛ وإصلاح المنطق ص٨٤؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٢، ٤٤٤؛ والدرر ١/ ١١٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠٤؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٥٢؛ والمقتضب ١/ ٢٤٠؛ والممتع في التصريف ص٤٠٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٤٣٧، ٦/ ٥١٠، ٧/ ٢٤٤، ٢٤٦.
اللغة: الخياشيم: جمع خَيْشُوم، وهو أقصى الأنف.
المعنى: يريد أنّ طعم خياشيم سلمى، وطعم فمها مثل طعم الخمرة التي يَصِفُها فيما بعد.
الإعراب: «**خالط**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**من سلمى**»: جار ومجرور متعلقان بحال من «خياشيم». و«**خياشيم**»: مفعول به. «**وفا**»: الواو: حرف عطف. «**فا**»: معطوف على «خياشيم» منصوب، وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الخمسة، والتقدير عند الأخفش: «وفاها» فحذف المضاف إليه، وهذا موطن الشاهد. وفاعل «خالط» هو «صهباء» المذكورة في بيت لاحق.
وجملة «خالط»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب
والشاهد فيه قوله: «فا» إذ الأصل: «فاها»: فحذف المضاف إليه كما يقول الأخفش، وفي البيت توجيهات أخرى ذكرها البغدادي في «الخزانة».

وزعم أن منهم من ينوّن، فيقول: «ليس غيرٌ»، وإذا كانت هذه المبنيّة ظرفًا، وجب أن تكون «أوّل» المبنيّة ظرفًا أيضًا، ولا تكون ظرفًا حتى تكون صفةً، ولا تكون صفة حتى تكون «مِنْ» معها مرادةً، أو مضافةً إلى ما يُعاقِب الإضافةَ؛ وأمّا الاسم، فهو ما حذف منه «مِنْ» وليست مرادة، نحو قولهم: «ما تركتُ له أوّلاً، ولا آخِرًا»، أي: قديمًا ولا حديثًا؛ فأمّا قوله:

يــا لــيــتــهــا كــانــت.... إلــخ

فالشاهد فيه حذف «مِنْ» من الصفة، وهو يريدها، ولذلك لم يصرف «أوّل»، وهو مخفوض على الصفة لـ«عام»، ويجوز أن يكون منصوبًا على الظرف، أي: في جدب عامٍ قبلَ هذا العام، يتحسّر علىَ ذهاب إبله في أخصبِ سنة، ويتمنّى لو أنّها غَنِمَها أهلُه، أوَ هلكت في عام الجدب.

وقالوا: «اللّهُ أكبرُ»، والمراد أكبر من كلّ شيء، يدلّ على ذلك أنّه لو لم تكن «مِنْ» مرادة؛ لوجب صرف الاسم كما وجب صرفُ «أفكَلٍ» ونحوه ممّا هو على «أفعل»، ولا معنى للوصف فيه، وإذا لم ينصرف، دلّ على أنّ «مِنْ» مرادة، وأنّها كانت محذوفة من اللفظ، فهي في حُكم المُثْبَت.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[1]، ويجوز أن يكون «أهون» هاهنا بمعنى «هَيِّن»؛ لأنّه سبحانه ليس عليه شيء أهونَ من شيء. فأمّا قول الفرزدق:

إنّ الــذي ســمــك الــســمــاء... إلــخ

فالشاهد فيه حذفُ «مِنْ» أيضًا، أي أعزّ من غيره، وأطول من غيره، «وأطول» هاهنا من «الطَّوْل» الذي هو الفضل، لا من «الطُّول» الذي هو ضدّ القِصَر، ودلّ على إرادة «مِنْ» امتناعه من الصرف. يصف قومه وبيته، وأنّ دعائم بيته أعزُّ دعامة وأكرمُها، فاعرفه.

فصل
[حكم «آخَر»]

قال صاحب الكتاب: **ولـ«آخَرَ» شأنٌ ليس لأخواته، وهو أنّه التُزم فيه حذفُ «مِنْ» في حالِ التنكير، تقول: «جاءني زيدٌ آخَرُ»، و«مررتُ به وبآخَرَ»، ولم يَسْتَوِ فيه ما استوى في أخواته حيث قالوا: «مررت بآخَرَيْنِ، وآخَرِينَ، وأُخْرَى، وأُخْرَيَيْنِ، وأُخَرَ، وأُخْرَياتٍ».**

* * *

قال الشارح: «آخَرُ»: «أفعلُ» صفةٌ، و«مِنْ» محذوفة منه مرادة في التقدير، ولذلك

(١) الروم: ٢٧.

لا ينصرف، وقضيّةُ الدليل أن يستوي فيه المذكّر والمؤنّث والتثنية والجمع، كما لو كانت «مِنْ» ملفوظًا بها، إلاّ أنّهم لمّا كثُرَ حذف «مِنْ» معها، وكثُر استعمالها مُفْرَدةً من الموصوف، نحو: «مررت برجلٍ كذا وبآخَرَ كذا»، أجروها مجرى الأسماء، فثنّوها، وجمعوها، وأنّثوها، فقالوا: «مررت بآخَرَيْنِ، وبآخِرِينَ». قال الله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ﴾(١). وفي المؤنّث: «أُخرى»، وفي التثنية «أُخْرَيانِ»، وفي الجمع «أُخَرُ». قال الله تعالى: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾(٢). وقالوا: «أُخْرَياتٌ» أيضًا، قال [من البسيط]:

٩٢٧ـ [حتى إذا ما جلا عن وَجْهه فَلَقٌ هاديهِ] في أُخْرَياتِ الليلِ مُنْتَصِبُ

فصار لها حكمان: حكم الصفة في منع الصرف، وحكم الأسماء في التأنيث والتثنية والجمع، وهذا معنى قوله: «ولآخَرَ شأنٌ ليس لأخواته»، أي: إنّ أخواته إذا حذفت منها «مِنْ» وهي مرادة؛ استوى فيها المذكّر والمؤنّث والمثنّى والمجموع، وإذا حذفت منها «مِنْ» ولم يريدوها؛ أجروها مجرى الأسماء في التثنية والجمع، و«آخَرُ» قد أخذ حَظًّا من الطرَفَيْن، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل
[استخدام «دُنيا» و«جُلّى» بغير «ألْ»]

قال صاحب الكتاب: **وقد استُعملت «دُنْيَا» بغير ألف ولام، قال العَجّاج [من الرجز]:**

٩٢٨ـ فــي سَــعْــيِ دُنْــيــا طــالَــمَــا قــد مُــدَّتِ

---

(١) التوبة: ١٠٢. (٢) آل عمران: ٧.

٩٢٧ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمّة في ديوانه ص٩٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٤٠؛ ولسان العرب ١٠/ ٣١٠ (فلق)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٠/ ٣٠٣ (فرق).

اللغة: وجهه: وجه الثور. الفلق: الصبح. هاديه: أوّله. منتصب: مرتفع.

الإعراب: **«حتى»**: حرف ابتداء. **«إذا»**: ظرف زمان مبنيّ متعلّق بالفعل «عَدا» الذي في بيت بعد البيت الشاهد. «ما»: حرف زائد. **«جلا»**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح المقدّر على الألف. . «عن»: حرف جرّ. **«وجهه»**: اسم مجرور، وهو مضاف، والجارّ والمجرور متعلقان بـ«جلا»، والهاء ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«فلق»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«هاديه»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثّقل، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«في أخريات»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«منتصب»، و«أخريات»: مضاف. **«الليل»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«منتصب»**: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة.

وجملة «إذا ما جلا. . .»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هاديه في أخريات الليل منتصب»: في محلّ رفع نعت لِـ«فلق».

والشاهد فيه قوله: «أُخريات» جمعًا لِـ«أُخرى».

٩٢٨ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ص٤١٠؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩؛ وشرح =

لأنها غلبت، فاختلطت بالأسماء، ونحوها «جُلَّى» في قوله [من البسيط]:

٩٢٩ـ وإن دَعَوْتِ إلى جُلَّى ومَكْرُمَةٍ [يومًا سراةَ كِرامِ النّاسِ فادعِينا]

وأمّا «حُسْنَى» فيمَن قرأ ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَىٰ﴾[1]، و«سُوءَى» فيمَن أنشد [من الوافر]:

٩٣٠ـ ولا يَجْزُونَ من حَسَنٍ بِسُوءَى [ولا يجزون من غِلَظٍ بلين]

= شواهد الإيضاح ص٣٥٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٣١٦.

اللغة: مُدَّت: تطاولت وامتدت.

المعنى: إن النفوس سترى حصِيلة أمورها التي أخذت أبعادها ومداها في هذه الدنيا المديدة.

الإعراب: **«في سعي»**: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «غَبّت» المذكور في بيت سابق. **«دنيا»**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر. **«طالما»**: كافة. مكفوفة **«قد»**: حرف تحقيق. **«مُدّت»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، وحرّكت لضرورة القافية، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي.

وجملة **«مُدّت»**: صفة لـ «دنيا» محلها الجر.

والشاهد فيه: أن «دنيا» قد جُرِّدت من الألف اللام والإضافة لكونها بمعنى العاجلة.

٩٢٩ـ **التخريج**: البيت لبشامة بن حزن النهشلي في خزانة الأدب ٨/ ٣٠١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٠١؛ وعيون الأخبار ١/ ٢٨٧؛ ولسان العرب ١١/ ١١٧ (جلل)؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢/ ٣٦٣.

اللغة: الجُلّى: الجليلة، أي: الأمر الهام. المكرمة: فعل الخير. السَّراة: اسم مفرد بمعنى الرئيس، وقيل: اسم جمع، وقيل: جمع سريّ، وهو الشريف.

المعنى: يطلب إليها، إن دعت كرام الناس إلى أمر خطير، أو إلى ملمة أَلَمَّتْ، أن تدعوهم لأنهم من هؤلاء الكرام.

الإعراب: **«وإن»**: الواو: حرف عطف، و«إن»: حرف شرط جازم. **«دَعَوْتِ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. **«إلى جُلّى»**: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «دعوت». **«ومكرمة»**: الواو: حرف عطف، و«مكرمة»: معطوفة على «جُلّى» مجرورة مثلها. **«يومًا»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «دعوت». **«سَرَاة»**: مفعول به منصوب. **«كِرام»**: مضاف إليه مجرور، وكذلك **«الناس»**. **«فادعينا»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و«ادعينا»: فعل أمر مبني على حذف النون، لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، وياء المؤنثة المخاطبة: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

وجملة «إن دعوت... فادعينا»: معطوفة على جملة استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

وجملة «دعوت» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب، وجملة «ادعينا» جواب الشرط في محل جزم.

والشاهد فيه: أنّ «الجُلّى» قد جُرِّدت من الألف اللام والإضافة، لكونها بمعنى الخطّة العظيمة، إذ ليس فيها معنى التفضيل.

(١) البقرة: ٨٣؛ وهذه قراءة الجمهور، وقرأ حمزة، والكسائي، والأعمش، وغيرهم: «حسنًا». انظر: البحر المحيط ١/ ٢٨٤؛ وتفسير الطبريّ ٢/ ٢٩٤؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢١٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ٨٠

٩٣٠ـ **التخريج**: البيت لأبي الغول الطهوي في الحيوان ٣/ ١٠٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣١٤؛ وشرح ديوان =

فليستا بتأنيثَيْ «أَحْسَنَ» و«أَسْوَأ»، بل هما مصدران كـ«الرُّجْعَى» و«البُشْرَى». وقد خُطِّىء ابن هانِىءٍ في قوله [من البسيط]:

٩٣١ـ كأنّ صُغرَى وكُبرى من فَواقِعِها [حَصْباءُ دُرٍّ على أرضٍ مِنَ الذَّهَبِ]

وقولُ الأعْشَى [من السريع]:

ولَسْتَ بالأكْثَرِ منهم حَصًى [وإنَّما العِزَّةُ لِلكاثِرِ][1]

ليست «مِنْ» فيه بالتي نحن بصَدَدها، هي نحو «مِنْ» في قولك: «أنتَ منهم الفارسُ الشُّجاعُ»، أي: من بينهم.

* * *

= الحماسة للمرزوقي ص٤٠؛ والشعر والشعراء ١/٤٣٦؛ وللطهوي في لسان العرب ١/٩٦ (سوا).

اللغة: السُّوءى: مصدر كالرُّجْعى. يجزون: يحاسبون عقابًا أو مكافأة.

المعنى: إنّهم قوم يحسنون إلى من يحسن إليهم، ويردون على المسيء بمثل صنيعه.

الإعراب: **«ولا»**: الواو: بحسب ما قبلها، و«لا»: نافية. **«يجزون»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. **«من حسن»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يجزون». **«بسوءى»**: كإعراب «من حسن». **«ولا»**: الواو: حرف عطف، و«لا»: نافية. **«يجزون»**: كإعراب السابق. **«من غلظ»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يجزون»، وكذلك **«بلين»**.

وجملة «يجزون» الأولى: بحسب ما قبلها، وعطف عليها جملة «يجزون» الثانية.

والشاهد فيه: أنّ «سُوءَى» مصدر كـ «الرُّجعى» و«البُشرَى»، وليست مؤنث «أَسْوأ».

٩٣١ ـ **التخريج**: البيت لأبي نواس في ديوانه ص٣٤؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٧٧، ٣١٥، ٣١٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٨٦؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٨٠.

اللغة: الفواقع: ما يعلو الماء أو غيره من النفاخات، ويروى: «فقاقعها». الحصباء: الحجارة الصغيرة.

المعنى: إنّ الفقاقيع التي علت الكأس شبيهة بالحجارة الصغيرة من الدرّ منثورة على أرض ذهبيّة اللون.

الإعراب: **«كأنّ»**: حرف مشبّه بالفعل. **«صغرى»**: اسم «كأنّ» منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر. **«وكبرى»**: الواو: حرف عطف، و«كبرى»: معطوف على «صغرى» منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر. **«من»**: حرف جرّ. **«فواقعها»**: اسم مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«حصباء»**: خبر «كأنّ» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. **«درّ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«على»**: حرف جرّ. **«أرض»**: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف حال من خبر «كأن». **«من»**: حرف جرّ. **«الذهب»**: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «أرض».

وجملة «كأنّ صغرى... حصباء» ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والتمثيل به قوله: «صغرى وكبرى» حيث جاء بأفعل التفضيل مجردًا من «أل» والإضافة ومؤنّثا، وكان حقّه أن يأتي به مذكّرًا مفردًا، ولذلك لحّن النحاة أبا نواس في هذا القول وقيل: إنّ الشاعر لم يرد معنى التفضيل، وإنّما أراد معنى الصفة المشبّهة.

(١) تقدم بالرقم ٣٦٤.

قال الشارح: القياس في «دُنْيَا» أن يكون بالألف واللام، لأنه صفة في الأصل على زنةِ «فُعْلَى» ومذكّره «الأَدْنَى»، مثلُ «الأكبر» و«الكبرى»، وهو من «دَنَوْتُ»، فقلبت الواو في «الأدنى» ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وذلك بعد قلبها ياء لوقوعها رابعةً. وقد تقدّم أن الألف واللام تلزم هذه الصفة، إلاّ أنّهم استعملوا «دنيا» استعمالَ الأسماء، فلا يكادون يذكرون معه الموصوف، ولذلك قلبوا اللام منه ياءً لضرب من التعادل والعوض، كأنّهم أرادوا بذلك الفرق بين الاسم والصفة، فلمّا غلب عليها حكمُ الأسماء؛ أجروها مجرى الأسماء، وكانت الألف واللام لا تلزم الاسم، فاستعملوها بغير ألف ولام كسائر الأسماء. فأمّا قولُ العجّاج [من الرجز]:

يومَ ترى النفوسُ ما أَعَدَّتِ ... في سَعْيِ دُنْيا طالَمَا قد مُدَّتِ

فالشاهد استعمالها نكرةً من غير ألف ولام، إجراءً لها مجرى الأسماء؛ لكثرة استعمالها من غير تقدّم موصوف. يصف أمر الآخرة، ويُرغّب في السعي لها، والسَّعْي يُستعمل في الخير، والسِّعاية في الشرّ؛ فأمّا «جُلَّى» من قوله [من البسيط]:

وإنْ دَعَوْتِ إلى جُلَّى ومَكْرُمَةٍ ... يومًا سَراةَ كِرامِ الناسِ فادْعِينا

البيت من شعر الحماسة لبعض بني قَيْس بن ثَعْلَبَةَ، وقيل: إنّه لَبشامَةَ بن حَزْن النَّهْشَليّ. والشاهد فيه قوله: «جُلَّى» من غير ألف ولام، ولا إضافةٍ، فالجيّد أن يكون مصدرًا، كـ«الرُّجْعَى» بمعنى الرجوع، و«البُشْرَى» بمعنى البِشارة، وليس بتأنيث «الأجلّ» على حدّ «الأكبر»، و«الكبرى»؛ لأنّه إذا كان مصدرًا، جاز تعريفه وتنكيره، فتقول: «بشرته بُشْرَى والبشرى»، و«رجعتُه رُجْعَى والرُّجْعَى»، فلذلك حملناه على المصدر، ولم نحمله على الصفة. يقول إن أشدتِ بذكر خيار الناس لجليلةٍ نابت، أو مكرمةٍ عرضتْ؛ فأشيدي بذكرنا. وظاهرُ هذا الكلام استعطافٌ لها. وسَراةُ القوم: سادتُهم، والجمع السَّرَوات، ورجلٌ سَرِيٌّ: بيّن السَّرْوِ، والكِرام هنا: الذين يحمون، ويدفعون الضَّيْم، ومثله ما حكى أن بعضهم قرأ: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسنَى﴾[1] فإن حُمل على الصفة؛ كان شاذًا، والجيّد أن يحمل على المصدر لما ذكرناه من أن المصدر يكون معرفة ونكرة، وكذلك «سُوءَى» من قول أبي الغُول الطُّهويّ [من الوافر]:

ولا يَجْزُون من حَسَنٍ بسُوءَى ... ولا يجزون من غِلَظٍ بلِينِ

الشاهد فيه قوله: «بسوءى»، ويروى على ثلاثة أوجه: بسَوْءٍ، وبسَيْءٍ، وبُسوءَى، فمن رواه: «بسَوْءٍ» فهو مصدرُ «ساءَه يَسُوؤُه سَوْءًا، وسُوءًا»، وهو نقيضُ «سَرَّه يَسُرُّه سُرُورًا» ومن قال: «بسَيْءٍ» جعله صفة، وأصله «سَيِّئٌ» بالتشديد على حدّ «جيّد»، و«سيّد» وإنّما خفّفه

---

(١) البقرة: ٨٣. وهي قراءة الحسن والأخفش وغيرهما. انظر: البحر المحيط ١/ ٢٨٥؛ وتفسير الطبري ٢/ ٢٩٣؛ والكشاف ١/ ٧٩.

بحذف إحدى الياءين كما يقولون: «هَيْنٌ»، و«لَيْنٌ» ومن قال: «سُوءَى» ففيه نَظَرٌ: إن جعلته صفة، كان شاذًا، وصحّةُ مَحَلّه أن تجعله مصدرًا على ما تقدّم. والمعنى أنّهم يجزون كُلًّا بفعله، إن خيرًا فخيرٌ، وإن شرًّا فشرٌّ، وهو خلاف قول العَنْبريّ [من البسيط]:

٩٣٢- يجزون من ظُلْمِ أهلِ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً ومن إساءة أهل السُّوْءِ إحسانا

فأمّا قول ابن هانِىء [من البسيط]:

كأنّ صُغْرَى وكُبْرَى من فَواقِعها حَصْباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذَّهَبِ

فقد عابه بعضهم؛ لكونه استعملها نكرةً، وهذا الضرب من الصفات لا يُستعمل إلّا معرّفًا. والاعتذار عنه أنّه استعمله استعمالَ الأسماء؛ لكثرة ما يجيء منه بغير تقدُّم موصوف، نحو: «صغيرة»، و«كبيرة»، فصار كـ«الصاحب»، و«الأجرع»، و«الأبطح»، فاستعمله لذلك نكرةً. ويجوز أن يكون لم يُرِد فيه التفضيل، بل معنى الفاعل، كأنّه قال: «كأنّ صغيرةً وكبيرةً من فواقعها» على حدّ قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[1] في أحد القولَيْن. يقال: «فاقِعَةٌ وفُقّاعَةٌ»، وجمع «الفُقّاعة»: «الفَقاقِيعُ»، وهي النفّاخات التي تكون على وجه الماء. يصف خَمْرًا، وما عليه من الحَبَب، شبّه الحبب بالدرّ، وهو اللؤلُؤ، والخمرَ تحته بأرض من ذهب، ولقد أحسن. وأمّا قول الأعشى [من السريع]:

ولستَ بالأكثرِ منهم حَصًى وإنّما العِزَّةُ للكاثرِ[2]

فقد تَعلّق بظاهره الجاحظُ، وزعم أنّ في ذلك نقضًا لِما أصّله النحويون من امتناع الجمع بين الألف واللام و«مِنْ» في هذا الضرب من الصفات. والوجه في ذلك أن يكون «منهم» في موضع الحال من تاء «لستَ»، كقولك: «لست منهم بالكثير مالاً»، و«ما أنت

---

٩٣٢ - **التخريج**: البيت لقريط بن أُنيف العنبريّ في المقاصد النحويّة ٣/ ٧٢؛ وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ١٠، ولبعض شعراء بَلْعَنْبَر في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣١.

اللغة والمعنى: إنهم كرماء قادرون، فيغفرون ظلم الظالمين، ويُحسِنون لمن أساء إليهم.

الإعراب: «**يجزون**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**من ظلم**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ(يجزون). «**أهل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «**الظلم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**مغفرة**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**ومن إساءة**»: الواو: حرف عطف، «من إساءة»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«يجزون» المقدّر. «**أهل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «**السوء**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**إحسانًا**»: مفعول به منصوب لفعل محذوف يفسّره المذكور في أوّل البيت.

وجملة «يجزون»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «ويجزون من إساءة»: المقدّرة.

وليس في البيت شاهد نحويّ، فالشاعر مدح قومًا بأنهم يجازون الظالم بالمغفرة، ويجازون المسيء بالإحسان إليه، وقد أثبته ابن يعيش هنا لإظهار ما يخالف معنى البيت السابق له.

(١) الروم: ٢٧. (٢) تقدم بالرقم ٣٦٤.

منهم بالحسن وَجْهًا»، أي: لست من بينهم، وفي جملتهم بهذه الصفة، وليست «من» التي تصحب «أفعل» هذه لتخصيص، لأن لام المعرفة تُغْنِي عنها، ألا ترى أنّ «مِنْ» إنّما تُخصِّص ما يُخصَّص باللام، فتقول: «زيدٌ أفضل من عمرو»، فإذا قلت: «الأفضل»، دخل فيه «عمرٌو» وغيرُه؟ فـ«مِنْ» تقتضي تفضيلَه على المجرور بها لا غيرُ، واللام تقتضي تفضيله عليه وعلى غيره، فعلى هذا يكون العامل في «منهم» نفسَ «ليس» لا الأكثر، والحروفُ الجارّة تعمل فيها المعاني، وما ليس بفعل، وإذا كان يعمل فيها ما هو أبعدُ شَبَهًا من «ليس»، كان عملُ «ليس» فيها أَوْلى.

ونظيرُ هذا تعلّقُ الظرف بـ«كَانَ» في قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾(١). فقوله: «للناس» متعلّقٌ بـ«كان»، وذلك أنّه لا يخلو إمّا أن يكون متعلّقًا بـ«عجبًا»، أو بـ«أوحينا»، أو بـ«كان»، فلا يجوز أن يتعلّق بـ«عجبًا» نفسها، لأنه مصدرٌ، ومعموله من صلته، فلا يتقدّم عليه، ولا يكون صفة لـ«عجبًا» على أنّه يتعلّق بمحذوف لتقدُّمه عليه، والصفةُ لا تتقدّم على الموصوف، ولا يجوز أن يتعلّق بـ«أوحينا»؛ لأنه في صلته، ولا يجوز تقديمه عليه، وإذا بطل تعلُّقه بما ذكرنا؛ تَعيّن أن يكون متعلّقًا بـ«كان» نفسها، تعلُّقَ الظرف بالفعل، وكذلك الظرف في البيت، ويجوز أن يكون متعلّقًا بـ«الأكثر» على حدِّ ما يتعلّق به الظرف لا على حدِّ «هو أفضل من زيد»، كأنّه قال: «ولست بالأكثر فيهم»؛ لأن «أفعل» بمعنى الفعل أظهرُ منه في «ليس»، يدلّ على ذلك نصبُه الظرفَ في قوله [من الطويل]:

فإنّا رأينا العِرْضَ أَحْوَجَ ساعةً ... إلى الصَّوْن من رَيْطٍ يَمانٍ مُسَهَّمِ(٢)

ألا ترى أن الظرف هنا لا يتعلّق إلّا بـ«أحوج»، وتعليقُ الظرف بـ«ليس» ليس بالسهل؛ لجَرْيه مجرى الحروف، بدلالة قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾(٣). ولو كان كالفعل، لدخل بينه وبين «أنْ» حاجزٌ كالذي في قوله: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾(٤)، ونظائره كثيرة. و«الحَصَا» من قوله [من السريع]:

ولستَ بالأكثرِ منهم حَصًا(٥)

العدد الكثير، قال يعقوب: وأصله مثل الحصا، وموضعه نصب على التمييز.

فصل
[عدم إعمال أفعل التفضيل]

قال صاحب الكتاب: **ولا يعمل عملَ الفعل، لم يُجيزوا: «مررتُ برجل أَفْضَلَ منه**

(١) يونس: ٢.
(٢) تقدم بالرقم ٢٧٩.
(٣) النجم: ٣٩.
(٤) المزمل: ٢٠.
(٥) تقدم بالرقم ٣٦٤.

أبوه»، و«لا خَيْرٍ منه أبوه»، بل رفعوا «أفضلَ»، و«خيرًا» بالابتداء، وقوله [من الطويل]:

٩٣٣ ـ [أَكَرَّ وأَحْمى للحقيقةِ منهمُ] وأَضْرَبَ منَّا بالسُّيوف القَوانِسَا

العاملُ فيه مضمرٌ، وهو «يَضْرِبُ» المدلولُ عليه بـ«أَضْرَبَ».

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول إن مقتضى هذه الصفات أن لا تعمل من حيث كانت أسماء، والأسماء لا تعمل في أسماء مثلها؛ فأمّا الصفة المشبّهة فإنَّها لمّا جرت على الموصوف، ثمّ نُقل الضمير إلى الأوّل، فجُعل عاملاً في اللفظ؛ ثُنّي، وجُمع، وأُنِّث على مقدار ما فيه من الضمير من نحو: «مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ، وبرجلَيْن حسنَي الوجهَيْن، وبرجالٍ حسنِي الوجوه، وبامرأةٍ حسنةِ الوجهِ»، أشبهت اسمَ الفاعل، فعملت عملَه، كما أن اسم الفاعل الجاري على فعله في تثنيته وجمعه وتأنيثه وتذكيره صار محلّه محلَّ الفعل، فعمل عمله.

فأمّا «أَفْعَلُ» هذه وبابُها، فإنّه لا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث، فبعُد من شَبَه اسم الفاعل، وصار كالأسماء الجوامد التي لم تُؤْخذ من الأفعال، كقولك: «مررت برجلٍ قُطْنٌ جُبَّتُه، وبرجلٍ كَتّانٌ ثوبُه». ألا ترى أن «القطن» لا يثنّى ولا يجمع، وكذلك «الكتّان»، وجُعلا مبتدأً وخبرًا في موضع النعت، كقولك: «مررت برجلٍ أخوك أبوه».

وإنّما لم يُثنَّ «أفعل»، ولم يجمع، ولم يؤنّث؛ لِما تقدّم من أنّه قد تضمّن معنى الفعل والمصدر، وكلُّ واحد منهما لا تصحّ تثنيتُه، ولا جمعُه، ولا تأنيثُه؛ كذلك ما كان

---

٩٣٣ ـ **التخريج**: البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص٦٩؛ والأصمعيات ص٢٠٥؛ وحماسة البحتري ص٤٨؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣١٩، ٣٢١؛ وشرح التصريح ١/ ٣٣٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٤٤١، ١٧٠٠؛ ولسان العرب ٦/ ١٨٤ (قنس)؛ ونوادر أبي زيد ص٥٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٤، ٤/ ٧٩؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٦٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٠.

اللغة: قوانس: جمع قونس، وهو مقدمة الرأس.

المعنى: لم أر أكثر منهم حماية للحقيقة، ولم أر مثل كرمهم، ولكن كنا أفضل منهم بضربنا الرؤوس بسيوفنا.

الإعراب: **«أكر»**: صفة لـ «حيًا» في بيت سابق، منصوبة بالفتحة الظاهرة. **«وأحمى»**: الواو: عاطفة، «أحمى»: اسم معطوف على «أكر» منصوب مثله بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. **«للحقيقة»**: جار ومجرور متعلّقان باسم التفضيل «أحمى». **«منهم»**: جار ومجرور متعلّقان باسم التفضيل «أحمى». **«وأضرب»**: الواو: عاطفة، و«أضرب»: صفة لـ «فوارسًا» في البيت السابق. **«منا»**: جار ومجرور متعلّقان باسم التفضيل «أضرب». **«بالسيوف»**: جار ومجرور متعلّقان باسم التفضيل «أضرب». **«القوانسا»**: مفعول به لفعل محذوف، منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف: للإطلاق.

وجملة «نضرب القوانسا»: في محل نصب حال من الضمير في «منّا».

والشاهد فيه قوله: «القوانسا»، فقد نصبه بفعل محذوف مقدر، لا باسم التفضيل «أَضْرَبَ».

في معناهما، أو متضمّنًا معناهما. وقد أجاز قوم من العرب: «مررت برجل أفضلَ منه أبوه، وخيرٍ منه عَمُّهُ». وذلك أنّه مأخوذ من الفعل، وإن بعُد شَبَهُه بأسماء الفاعلين. قال سيبويه[١]: وهو قليل رديءٌ لما ذكرناه. فأمّا قوله [من الطويل]:

أَكَرَّ وأَحْمَى لِلحَقِيقَةِ مِنْهُمُ وأَضْرَبَ مِنَّا بالسُّيُوفِ القَوانِسَا

فالبيت للعبّاس بن مِرْداس، والشاهد فيه نصب «القوانس» بـ«أَضْرَبَ». وحقيقتُه نصبُه بإضمار فعلٍ دلّ عليه «أضرب»، وتقديره: ضربنا بالسيوف، أو نضرب القوانسَ، ولا يجوز أن تَتناولَه «أفعلُ» هذه التي للتفضيل والمبالغة لما ذكرناه.

ومثله قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[٢] فـ«حيث» هاهنا في موضع نَصْب بأنّه مفعول به، لا ظرفٌ؛ لأنه لا تخلو حَيْثُ هذه من أن تكون مجرورة أو منصوبة، فلا يجوز أن تكون مجرورة، لأنه يلزم أن يكون «أفعل» مضافًا إليه، و«أفعلُ» إنّما يضاف إلى ما هو بعضٌ له، وذلك هنا لا يجوز، وإذا لم يكن مجرورًا؛ كان منصوبًا بفعل مضمر دلّ عليه «أَعْلَمُ»، كأنّه قال: يعلم مكان رسالته، ولا يكون انتصابه على الظرف؛ لأن عِلْمَه سبحانه لا يتفاوت بتفاوُت الأمكنة. يصف قومه بالحِفاظ والشَّهامة، والحقيقةُ: ما يلزم الإنسان أن يحميه، ويقال: الحقيقة: الرايةُ، ومنه قول عامر بن الطُّفَيْل [من الطويل]:

٩٣٤ ـ [لَقَدْ عَلِمَتْ عُلْيَا هَوَازِنَ أَنَّني] أَنَا الفارسُ الحامي حقيقةَ جَعْفَرِ

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٢٩ ـ ٣٠. (٢) الأنعام: ١٢٤.

٩٣٤ ـ **التخريج**: البيت لعامر بن الطفيل في ديوانه ص٦١؛ ولسان العرب ١٠/ ٥٢ (حقق)؛ وتاج العروس ٢٥/ ١٧٢ (حقق).

اللغة والمعنى: هوازن: قبيلة عربية، وعليا هوازن: أشرافها وسادتها. الجعفر: النهر، والناقة الغزيرةُ اللبن، وأراد أنه كريم كالنهر.

علم سادة هوازن أنني الفارس الكريم المغوار الذي أحمي راياتهم.

الإعراب: «لقد»: اللام: موطّئة لجواب القَسَم، «قد»: حرف تحقيق. «علمت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «عُلْيَا»: فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف. «هوازن»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي. «أنني»: حرف مشبّه بالفعل، والنون للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «أنّ». «أنا»: ضمير فصل مبني لا محلّ له من الإعراب. «الفارس»: خبر «أنّ» مرفوع بالضمّة، ويجوز إعراب «أنا» مبتدأ، و«الفارس» خبره، والجملة «أنا الفارس» خبرًا لـ«أنّ». «الحامي»: خبر ثانٍ مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء للثقل. «حقيقةَ»: مفعول به منصوب لاسم الفاعل «الحامي». «جعفر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «علمت» جواب القسم لا محل لها من الإعراب. والمصدر المؤول من «أنني الفارس»: سدّت مسدّ مفعولي «علم».

والشاهد فيه قوله: «الحامي حقيقَةَ» حيث نصب «حقيقَةَ» باسم الفاعل، وجاء بها في معنى الراية، أو ما يجب على المرء حمايته.

والقَوانِس: جمع قَوْنَسٍ، وهو أعلى بَيْضَة الحديد، قال الشاعر [من الطويل]:

٩٣٥ـ بِمُطَّرِدٍ لَدْنٍ صِحاحٍ كُعُوبُهُ　　وذي رَوْنَقٍ عَضْبٍ يَقُدُّ القَوانِسَا

والقَونس أيضًا: العَظْم الناتىء بين أُذُنَي الفرس، قال طَرَفَةُ [من المنسرح]:

٩٣٦ـ [اضْرِبَ عنكَ الهمومَ طارقَها]　　ضَرْبَكَ بالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ

---

٩٣٥ ـ **التخريج**: البيت لحسيل بن شحيح (أو: سحيح أو: سجيح) الضبيّ في لسان العرب ٦/ ١٨٤ (قنس)؛ والتنبيه والإيضاح ٢/ ٢٩٥؛ وتاج العروس ١٦/ ٤٠٥ (قنس).

اللغة والمعنى: المطرد: المتتابع. اللدن: الليّن. الكعوب: جمع كعب وهو أسفل الرمح. الرونق: الصفاء والحسن. العضب: السيف القاطع. يقدّ: يقطع.

يصف فارسًا (أو نفسه) متقلّدًا سيفًا لامعًا قاطعًا خوذ الأعداء، وحاملاً رمحًا يتتابع اهتزازه وهو طريّ ومستقيم.

الإعراب: «**بمطرد**»: جارّ ومجرور متعلّقان بما تقدّم. «**لدن**»: نعت مجرور بالكسرة. «**صحاح**»: نعت ثانٍ مجرور بالكسرة. «**كعوبه**»: فاعل للصفة المشبهة «صحاح» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**وذي**»: الواو: حرف عطف، «**ذي**»: اسم معطوف على «مطرد» مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. «**رونق**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**عضب**»: نعت مجرور بالكسرة. «**يقدّ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**القوانسا**»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق.

وجملة «يقد»: وصفية محلها الجر.

والشاهد فيه قوله: «يقدّ القوانسا» حيث جاء بها بمعنى أعلى بيضة الحديد في خوذ الفرسان.

٩٣٦ ـ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص١٥٥؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٥٠؛ والدرر ٥/ ١٧٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٣؛ ولسان العرب ٦/ ١٨٣ (قنس)، ١٣/ ٤٢٩ (نون)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٣٧؛ ونوادر أبي زيد ص١٣؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٨٥٢، ١١٧٦؛ والخصائص ١/ ١٢٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٨٢؛ ولسان العرب ١١/ ٧١١ (هول)؛ والمحتسب ٢/ ٣٦٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٠٥؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٤٣؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٢٣.

اللغة: طارقها: اسم الفاعل من «طرق يطرق» إذا أتى ليلاً. قَوْنَس الفرس: العظم الناتىء بين أذني الفرس.

المعنى: اصرف عن نفسك هموم الحياة وكدرتها بسهولة، كما تضرب نتوء أذني الفرس ليستقيم.

الإعراب: «**اضرب**»: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة للضرورة الشعرية، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت. «**عنك**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل اضرب. «**الهموم**»: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة. «**طارقها**»: «طارق»: بدل من الهموم منصوب بالفتحة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**ضربك**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر بالإضافة. «**بالسيف**»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر ضربك. «**قونس**»: مفعول به للمصدر (ضربك). «**الفرس**»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

وجملة «اضرب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: استعماله كلمة «القونس» بمعنى العظم الناتىء بني أذني الفَرَس.

أسماء الزمان والمكان

فصل
[صياغتهما]

قال صاحب الكتاب: **ما بُني منهما من الثلاثيّ المجرّد على ضربين: مفتوحُ العين ومكسورُها، فالأوّل بناؤه من كلّ فعل كانت عينُ مُضارعه مفتوحة كـ«المَشْرَب»، و«الملبَس»، و«المذهَب»، أو مضمومةً كـ«المَصْدَر»، و«المقتَل»، و«المَقام»، إلاّ أحد عشر اسمًا، وهي: المَنسِك، والمجزِر، والمنبِت، والمطلِع، والمشرِق، والمغرِب، والمفرِق، والمسقِط، والمسكِن، والمرفِق، والمسجِد.**

* * *

قال الشارح: الغرض من الإتيان بهذه الأبنية ضربٌ من الإيجاز والاختصار، وذلك أنّك تفيد منها مكان الفعل وزمانه؛ ولولاها لزمك أن تأتي بالفعل ولفظِ المكان والزمان، فاشتقّوا المكان والزمان من الثلاثيّ، ولا يكاد يكون من الرباعيّ، وذلك يجيء على مثال الفعل المضارع على «يفعل»، إلاّ أنّك توقع الميم موقعَ حرف المضارعة للفصل بين الاسم والفعل، فإذا كان المضارع منه على «يَفْعَلُ» مفتوحَ العين؛ فـ«المَفْعَلُ» منه كذلك، نحوُ: «المَلْبَس»، و«المَشْرَب»، و«المَذْهَب»، وكان يلزم على هذا أن يُقال فيما المستقبلُ منه «يَفْعُلُ» بالضمّ: «مَفْعُلٌ»، فيقال في المكان من «قتل يقتُل»: «مَقْتُلٌ»، ومن «قعد يقعُد»: «مَقْعُدٌ» غيرَ أنّهم عدلوا عن هذا؛ لأنه ليس في الكلام «مَفْعُلٌ» إلاّ بالهاء، كقولك: «مَكْرُمَةٌ»، و«مَقْبُرَةٌ» ونحوِهما، فعدلوا إلى أحد اللفظَيْن الآخرَيْن، وهو «مَفْعَلٌ» بالفتح؛ لأن الفتح أخفّ.

وقد جاءت عن العرب أحد عشر اسمًا على «مَفْعِلٍ» في المكان ممّا فعله على «يَفْعُلُ» بالضمّ، وذلك «مَنسِكٌ» لمكان النُّسْك، وهو العبادة، وهو من «نَسَكَ ينسُك»، إذا عبد، و«المَجْزِر» لمكان جَزْر الإبل، وهو نَحْرها، يُقال: «جزرتُ الجَزُور أجزُرها» بالضمّ إذا نحرتَها، وجلّدتَها، و«المَنْبِت» لموضع النَّبات، يُقال: «نبت البقلِ ينبُت» إذا طلع، و«المَطْلِعُ» مكان الطلوع، وقد يكون مصدرًا بمعنى الطلوع، وعليه قراءةُ من قرأ: ﴿حَتَّى مَطْلِعِ الْفَجْرِ﴾[1].

---

(١) القدر: ٥. وهذه قراءة الكسائي، والأعمش، وابن محيصن، وغيرهم. انظر: البحر المحيط =

ومن ذلك «المَشْرِق»، و«المَغْرِب» لمكان الشروق والغروب، وقالوا: «المَفْرِق» لوَسَط الرأس؛ لأنه موضع فرق الشعر، وكذلك «مَفْرِق»: الطريق للموضع الذي يَتشعّب منه طريقٌ آخرُ، و«المَسْقِط» موضع السقوط، يُقال: «هذا مسقط رأسي»، أي: حيث وُلدتُ، و«أنا في مسقط رأسي» أي حيث سقط.

و«المَسْكِن»: موضع السُّكْنَى، يُقال: «سكنتُ داري أسكُنها». والمسكِن: الموضع، والمصدر: «المَسْكَن» بالفتح. و«المَرْفِق»: موضع الرفْق، والرفق: ضدّ العُنْف، يُقال: «رفقتُ به أرفُق»، والمكان «المَرْفِق»، وقالوا: «المَسْجِد»، وهو اسمٌ للبيت، وليس المراد موضع السجود، أي: موضع جَبْهَتك، إذ لو أُريد ذلك؛ لقيل: «المَسْجَد» بالفتح، كسروا هذه الألفاظ، والبابُ فيها الفتح، أدخلوا الكسر فيها؛ لأنه أحد البناءَيْن، كما أدخلوا الفتح فيها.

* * *

قال صاحب الكتاب: **والثاني بناؤه من كلّ فعل كانت عينُ مضارعه مكسورة كـ«المَحْبِس»، و«المجلِس»، و«المَبِيت»، و«المصيف»، و«مَضْرِبِ» الناقة، و«منتِجها» إلاّ ما كان منه معتلَّ الفاء أو اللام، فإن المعتل الفاء مكسورٌ أبدًا كـ«المَوْعِد»، و«المورِد»، و«الموضِع»، و«الموجِل»، و«المَوْجِلُ». والمعتلُّ اللام مفتوحٌ أبدًا، كـ«المَأْتَى»، و«المرمَى»، و«المأوَى»، و«المثوَى»، وذكر الفرّاءُ أنّه قد جاء: «مَأوِي الإبِلِ» بالكسر.**

* * *

قال الشارح: أمّا ما كان عينُ المضارع منه «يَفْعِلُ» بالكسر، فالمكان والزمان منه «مَفْعِلٌ» بالكسر، كـ«المَحْبِس» و«المجلِس»، و«المبِيت»، و«المصِيف»، و«مضرِب الناقة»، و«منتِجها». فـ«المحبس» موضع الحَبْس، يُقال: «حبستُه أحْبِسُه»، أي: منعتُه الانبعاثَ. و«المجلس»: موضع الجلوس؛ لأنه من «جَلَس يجلِس»، وقالوا: «المَبِيت» للمكان يُبات فيه؛ لأنّ بات يَبِيتُ كـ«جلس يجلِس»، وأمّا «المَصِيف» فالمراد به الزمان، وهو من «صاف يصِيف» وكذلك «مَضْرِب الناقة» لزمن ضِرابها، يُقال: «أتى مضرب الشُّوَّل»، و«انقضى مضربها»، أي: أتى زمانه، وانقضى زمانه، وكذلك «المَنْتِج» لزمان النتاج، يُقال: «أتت الناقة على منتجها»، أي: الوقت الذي تنتِج فيه.

وأمّا المعتلّ من هذا الضرب، فإنّه لا يخلو من أن يكون معتلَّ الفاء أو العين أو اللام، فما كان منه معتلّ الفاء، فإنه يجري على منهاج واحد، لا يختلف باختلاف حركة عين المضارع منه، كما كان كذلك في الصحيح، فيجيء مكسورَ العين على كلّ حال،

= ٨/ ٤٩٧؛ وتفسير الطبري ٣٠/ ١٦٨؛ والكشاف ٤/ ٢٣٨٧؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٤٠٣؛ ومعجم القراءات القرآنية ٨/ ٢٠٤.

سواء كان مفتوح العين، أو مكسوره في المضارع، ولذلك استثناه؛ لأنه مخالفٌ لِما تقدّمه، وذلك، نحو: «المَوْعِد»، و«المَوْرِد»، وهما من «وَعَدَ يَعِدُ»، وَ«وَرَدَ يَرِدُ» بالكسر، وقالوا: «المَوْجِل»، و«المَوْحِل»: فكسروا أيضًا، وهو من «وَجِلَ يَوْجَلُ»، و«وَحِلَ يَوْحَلُ» بالفتح.

والعلّةُ في ذلك أنّ ما كان على «فَعَلَ»، وأوّله واوٌ، فإنّه يلزم مستقبله «يَفْعِلُ»، ويلزمه الإعلال بحذف واوه في المستقبل، نحوِ: «يَعِدُ»، و«يَرِدُ»، فكسروا المَفْعَل منه على القاعدة، ثمّ حملوا ما كان منه على «فَعِلَ يفعَل» على ذلك، فقالوا: «مَوْجِلٌ»، و«مَوْحِلٌ»، وذلك لأنّ «يوجل»، و«يوحل» في هذا الباب قد يعتلّ، فتُقلَب الواو ياءً مرّةً، نحوَ: «يَيْجَل»، و«يَيْحَل»، وألفًا أُخرى، نحو: «يَاجلُ»، و«يَاحَلُ»، فلمّا كان كذلك، شبّهوها بالأوّل، لأنها في حال اعتلال، ولأن الواو فيها في موضع الواو من الأوّل، وهم كثيرًا ما يشبّهون الشيء بالشيء، فيحملونه عليه إذا كان بينهما موافقةٌ في شيء، وإن اختلفا من جهات أُخرى. وقد حكى يونس وغيره فيما حكاه سيبويه[1] أن ناسًا من العرب يقولون: «مَوْجَلٌ»، وَ«مَوْحَلٌ» بالفتح حيث كان المضارع مفتوحًا في «يَوْجَل»، و«يَوْحَل»، فجروا فيه على الأصل، وهذا القول أقيسُ، والأوّل أفصحُ.

وأمّا ما كان معتلّ العين، فإنّه يجري على قياس الصحيح فما كان منه مضموم العين، فإنّ «المَفْعَل» منه مفتوح، نحوُ: «المَقام»، و«المَقال»، لأنه من «قال يقول»، و«قام يقوم»، فهو كَـ«المَقْتَل»، و«المَخْرَج»، من «قتل يقتُل»، و«خرج يخرُج». وما كان مكسور العين فـ«المَفْعل» منه مكسور، نحو: «المَقِيل»، و«المَبِيت»؛ لأنه من «بات يبيت»، و«قال يقِيل»، كـ«ضَرَب يضرِب»، و«جلس يجلِس».

وأمّا المعتلّ اللام، فإنّه يأتي «مَفْعل» منه على منهاج واحد كالمعتلّ الفاء إلّا أن المعتلّ الفاء «مَفْعِل» منه مكسور، والمعتلّ اللام «مَفْعَل» منه مفتوح، وذلك، نحو: «المَأْتَى»، و«المَرْمَى»، و«المَأْوَى»، و«المَثْوى». وذلك لأنّه معتلّ، فكان الألف والفتح أخفّ عليهم من الكسر مع الياء، ففرّوا إلى «مَفْعَل» بالفتح، إذ كان ممّا يُبْنَى عليه المكان والزمان، فإذا كان ذلك فيما لامه ياءً؛ كان في ذوات الواو أولى، نحوِ: «المَغْزَى»، و«المَدْعى»؛ لأنه على «فعل يفعُل» بالضمّ، مثلِ «دَعَا يَدْعُو» و«غزا يَغْزُو»، وفيه ما في ذوات الياء، لم يخرج من ذلك إلاّ «مَأْوِي الإبل»، فإنّه قد جاء مكسورًا فيما حكاه الفرّاء، وذكرَ غيرُه: «مَأْوَى الإبل» بالفتح على القياس، فاعرفه.

---

(١) الكتاب ٤/ ٩٢.

فصل
[مجيئهما على «مَفعِلة» و«مَفْعَلَة»، و«مَفعُلة»]

قال صاحب الكتاب: **وقد يدخل على بعضها تاءُ التأنيث كـ«المَزِلّة»، و«المَظِنّة»، و«المَقبَرة»، و«المشرَقة»، و«مَوْقَعَة الطائر»، وأمّا ما جاء على «مَفعُلَة» بالضمّ، كـ«المَقْبُرة»، و«المشرُقة»، و«المسرُبة»، فأسماءٌ غير مذهوب بها مذهبَ الفعل.**

* * *

قال الشارح: وقد أنّثوا بعض هذه الأسماء، كأنهم أرادوا البُقْعَة، فقالوا: «المَزِلّة» لموضع الزَّلَل، وكسروه لأن المضارع منه مكسور، وقالوا: «المَظَنَّة» لموضع الظَنّ، ومَألفه، وهو مفتوح لأنه من «ظنّ يظُنّ» بالضمّ، و«المَقْبَرَة» لموضع القبر، و«المَشْرَقَة» لموضع شروق الشمس، وهو موضع القعود فيها، وقالوا: «مَوْقَعة الطائر»، وهو الموضع الذي يقع عليه، وهو مفتوح القاف من «وقع يَقَعُ» مفتوحٌ لمكان حرف الحلق.

فأمّا ما جاء مضمومًا، نحوَ: «المَقْبُرة»، و«المَشْرُقة»، و«المَشْرُبة»، للغُرْفة، فهي أسماءٌ، فالمقبرة: اسمٌ لموضع القبور، وليس لمكان الفعل، والمشرقة: اسمٌ للموضع الذي يقع فيه التشريق، وكذلك المشربة: اسمٌ للغرفة، ولو أُريد مكان الفعل، لقيل: «المَقْبَرَة»، و«المَشْرَقة»، و«المَشْرَبة» بالفتح.

فصل
[اشتقاقهما من الثلاثي المزيد فيه والرباعي]

قال صاحب الكتاب: **وما بُني من الثلاثيّ المزيد فيه والرباعيّ، فعلى لفظِ اسم المفعول، كـ«المُدْخَل»، و«المُخْرَج»، و«المُغار» في قوله [من الطويل]:**

٩٣٧ـ [وما هي إلّا في إزارٍ وَعِلْقَةٍ] مُغارَ ابنِ هَمّامٍ على حَيِّ خَثْعَمَا

---

٩٣٧ ـ **التخريج**: البيت لحميد بن ثور الهلاليّ في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٧؛ وليس في ديوانه؛ وللطماح بن عامر في حاشية الخصائص ٢/ ٢٠٨؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٥١؛ والخصائص ٢/ ٢٠٨؛ ولسان العرب ٦/ ٢٠٥ (لحس)، ١٠/ ٢٦٢، ٢٦٨ (علق)؛ والمحتسب ٢/ ١٢١.

اللغة: الإزار: المِئزر. والعِلْقة: ثوب إلى الفخذين بلا كمين تَلْبسه الجارية.

المعنى: وصف امرأة بصغر السن، كانت تَلبس ثيابًا خاصة بالصغار، عندما أغار ابن همام على حيّ خثعم.

الإعراب: «**وما**»: الواو: بحسب ما قبلها، و«ما»: نافية لا محل لها. «**هي**»: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. «**إلا**»: حرف حصر. «**في إزار**»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر المحذوف. «**وعِلْقة**»: الواو: حرف عطف، و«عِلْقةٍ»: معطوفة على «إزار». «**مُغار**»: مفعول فيه =

وقولِهم: «فُلانٌ كريمُ المركَّبِ، والمُقاتَلِ، والمُضطَرَبِ، والمُتَقَلَّبِ، والمُتَحامَلِ، والمُدَخرَجِ، والمُحْرَنْجَمِ». قال العَجّاج [من الرجز]:

٩٣٨ـ مُـحْـرَنْـجَـمُ الـجـامِـلِ والـنُّـؤِيِّ

* * *

قال الشارح: اعلم أن أسماء المكان والزمان ممّا زاد على الثلاثة بزيادة أو غيرها فإنّهما يكونان على زنة مفعولهما، وذلك كـ«المُدْخَل»، و«المُخْرَج»، و«المُغار». ويشمَل هذا اللفظ المكانَ والزمانَ والمصدرَ والمفعولَ. وإنّما اشتركت هذه الأشياء في لفظ واحد؛ لاشتراكها في وصول الفعل إليها، ونَصْبِه إيّاها، فلمّا اشتركت في ذلك، اشتركت في اللفظ. وأيضًا فإنّ اسم المكان جارٍ على المضارع في حركاته وسكناته، ولذلك ضمّوا الميم منه، كما أنّ أوّل المضارع مضمومٌ، وكانت الزيادة ميمًا؛ لئلاّ يُلْبِس بالفعل، وفُتح ما قبل آخِره، لأنه جارٍ على زنة المفعول به، نحوِ: «المُدْخَل»، والمفعولُ على زنةِ ما لم يسمّ فاعله؛ نحوِ: «يُخْرَج»، وكان فعلُ ما لم يسمّ فاعله أولى به؛ لأنه مبنيّ للمفعول به، فهذا اللفظ يشمل اسم الزمان والمكان والمصدر، وهو على منهاج واحد لا يختلف.

فإن قلت: فَلِمَ اختلف المكان في الثلاثيّ، نحو: «المَضْرِب»، و«المَقْتَل»، و«المَقْبُرَة»، ولم يختلف فيما زاد عليه؟ فالجواب أنّ ما يُشتقّ للمكان فهو مبنيٌّ على لفظ المضارع، والمضارع من الثلاثيّ مختلف يأتي على «يفعَل» بالفتح، وعلى «يَفْعِل» بالكسر، وعلى «يفعُل» بالضمّ، فلمّا اختلف المضارع، اختلف المَفْعل التي على زنته، ولمّا كان مضارعُ ما زاد على الثلاثة على منهاج واحد لا يختلف وهو الكسر، لم يختلف اسم المكان فيه.

= ظرف زمان على تقدير مضاف محذوف، والتقدير: وقت مغار، والظرف متعلق بالخبر المحذوف، منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**ابن**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «**همّام**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**على حي**»: جار ومجرور متعلّقان بالمصدر «مُغار»، و«حيّ» مضاف. «**خثعما**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف، والألف: للإطلاق.

وجملة «ما هي إلا في إزار»: بحسب الواو.

والشاهد فيه: نصب «مُغار» على الظرفية الزمانية.

٩٣٨ ـ **التخريج**: الرجز للعجّاج في ديوانه ١/ ٤٨٤؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٧٥.

اللغة: المحرنجم: المكان الذي تحرنجم، أي: تجتمع فيه الإبل. الجامل: القطيع من الإبل. النؤي: مجرًى يُحفر حول الخيمة ليقيها السيلَ.

الإعراب: «**محرنجم**»: اسم معطوف على اسم معطوف في البيت السابق، وحرف العطف محذوف، مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف. «**الجامل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**والنؤي**»: الواو: حرف عطف، و«النؤي»: اسم معطوف على «محرنجم» مرفوع مثله بالضمة الظاهرة.

والشاهد فيه قوله: «محرنجم» حيث جاء اسم مكان على وزن اسم المفعول.

فأمّا الأبيات التي أنشدها فقد تقدّم الكلام عليها في المصادر.

فأمّا «المُغار» فهو موضع الإغارة، ويستعمل في المكان والزمان والمفعول به.

و«المُرَكَّب»: الأصل والمَنْبِت، يُقال: «فلان كريمُ المُركَّبِ» أي: كريم الأصل والمَنْصِب. و«المُتَقَلَّب» بالتاء واللام المشدّدة بمعنى التقلّب، ويكون موضع الفعل وزمانه. و«المُقاتَل» الموضع مِن قاتَلَ. وكذلك «المُضْطَرَب» موضع الاضطراب، فاعرفه.

فصل

[صيغة «مَفْعَلَة» للمكان الذي يكثر فيه الشيء]

قال صاحب الكتاب: **وإذا كثُر الشيء بالمكان، قيل فيه: «مَفْعَلَةٌ» بالفتح. يُقال: «أرضٌ مَسْبَعَةٌ، ومَأْسَدة، ومَذْأَبة، ومَحْياة، ومَفْعاة، ومَقْثَأة، ومَبْطَخة». قال سيبويه**[1]: **ولم يجيؤوا بنظيرِ هذا فيما جاوز ثلاثةَ أحرف من نحوِ «الضِّفْدِع»، و«الثَّعْلَب» كَراهةَ أن يثقُل عليهم؛ لأنهم قد يستغنون بأن يقولوا: «كثيرةُ الثَّعالِب».**

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذا الضرب من الأسماء ممّا لزمت فيه الهاء، لأنه ليس أسماء للمكان الذي يقع فيه الفعل، وإنّما هي صفةُ الأرض التي يكثر فيها ذلك الشيء، والأرضُ مؤنّثة، فكانت صفتُها كذلك، ولم يأتِ ذلك عنهم في كلّ شيء إلاّ أن تَقِيس، وتعلم أن العرب لم تستعمله، ولم يجيئوا بمثل هذا في الرباعيّ من نحو «الضفْدع»، و«الثَّعْلَب»، كراهيةَ أن يثقل عليهم، وكان لهم عنه مندوحةٌ أن يقولوا: «كثيرةُ الثعالب». وإنّما اختصّوا بذلك بنات الثلاثة لخفّتها، ولو قالوا من بنات الأربعة، نحوَ: «مَأْسَدَةٍ»، لقيل: «مُثَعْلَبَةٌ»؛ لأن ما جاوز الثلاثة يكون نظيرُه المَفْعل بزنة المفعول، ويستوي فيه المصدر والمكان والزمان الذي في أوّله الميم زائدةً، ويكون بلفظ المفعول وليس كذوات الثلاثة، فتقول في الثلاثة: «المَضْرَب» في المصدر مفتوحًا، و«المَضْرِب» بالكسر في المكان والزمان، وفي المفعول: «مَضْرُوبٌ»، فلفظ المفعول غير لفظ المكان والزمان، وتقول فيما جاوز الثلاثة: «المُقاتَل»، و«المسرَّح»، و«المُوَقَّى» في معنى القِتال والتسريح والتوْقية، وكذلك المكان والزمان، ولفظ المفعول كذلك، فقالوا على ذلك: «أرضٌ مُعَقْرَبَةٌ ومُثَعْلَبَةٌ»، فيأتي على لفظ المفعول لمجاوزة الثلاثة، ومن قال: «ثُعالَةٌ» قال: «أرضٌ مَثْعَلَةٌ»؛ لأنه ثلاثيّ كـ«مَأْسَدَةٍ».

وقالوا: «أرضٌ مَحْياةٌ» إذا كثر فيها الحيّات، و«أرضٌ مَفْعاةٌ» إذا كثر فيها الأفاعِي، ومذهب سيبويه[2] أن عين «حَيَّةٍ» ياءٌ، فهو من لفظ «حَيِيتُ». وقال غيره: العين واوٌ،

---

(١) الكتاب: ٤/ ٩٤.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٤٥، ٥/ ٩٤.

والأصل: حَوْيَةٌ، فقلبت ياءً على حدّ قلبها في «طَوَيْتُه طَيًّا»، و«لَوَيْتُه لَيًّا»، فيكون من لفظ «حَوَيْتُ»، وحكى صاحب العَيْن(١): «أرضٌ مَحْواةٌ»، ويشهد لهذا القول قولُهم: «حَوّاءٌ» لصاحب الحيّات، وسيبويه يجعل «حَوّاءً» من معنى «الحيّة»، لا من لفظها، فاعرفه.

فصل
[عدم إعمال اسم الزمان واسم المكان]

قال صاحب الكتاب: **ولا يعمل شيءٌ منها، و«المَجَرُّ» في قول النابغة [من الطويل]:**

٩٣٩ ـ كأنّ مَجَرَّ الرامِساتِ ذُيُولَها ... عليه قَضيمٌ نَمَّقَتْه الصَّوانِعُ

مصدر بمعنى الجرّ، وقبله مضاف محذوف، تقديره: كأنَّ أثرَ جَرِّ الرامسات.

* * *

قال الشارح: قوله: «ولا يعمل منها شيءٌ»، أي: لا يعمل اسم المكان والزمان عملَ المصدر، لأنه ليس في معنى الفعل؛ فأمّا قول النابغة [من الطويل]:

كأنّ مَجَرَّ... إلخ

فلا يجوز حمله على ظاهره، لأنه لا يخلو إمّا أن يكون مصدرًا بمعنى الجرّ، أو اسم مكان؛ فإن جعلته اسم مكان، فسد إعمالُه ونصبُه «ذيولَها»، لأنك لا تقول: «جلستُ

(١) كتاب العين ٣/ ٣١٧ (حيو).

٩٣٩ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص٣١؛ وجمهرة اللغة ص٩٧٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٥٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١٧٤؛ وشرح شواهد الشافية ص١٠٦؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٦١ (نمق)، ١١/ ٢٦٠ (ذيل)، ١٢/ ٤٨٨ (قضم)؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص٧٣٣.

اللغة: المجرّ: مصدر بمعنى «الجرّ». الرامسات: الرياح التي تثير التراب. القضيم: جلد يُكتب عليه. نمّقته: كتبته. الصوانع: الكتّاب.

المعنى: يصفُ الشاعرُ ربعًا عفا بعد أهله، فأصبح بفعل الرياح كقطعة جلد عليها آثار كتابة.

الإعراب: «**كأنّ**»: حرف مشبه بالفعل. «**مجرّ**»: اسم «كأنّ» منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. «**الرامسات**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**ذيولها**»: مفعول به للمصدر «مجرّ»، منصوب بالفتحة الظاهرة، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «**عليه**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالمصدر «مجرّ». «**قضيم**»: خبر «كأن» مرفوع بالضمة الظاهرة. «**نمّقته**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والتاء: للتأنيث، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «**الصوانع**»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «كأن مجرّ... قضيم..»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نمّقته الصوانع»: في محل رفع صفة لـ «قضيم».

والشاهد فيه: أن «مجرّ» مصدر بمعنى «الجرّ»، عامل عمل فعله، ناصب «ذيولها» على المفعولية، وليس اسم مكان، لأنّه لا يعمل شيئًا.

في مَجَرِّ زيدٍ ذَيْلَه»، وأنت تريد المكان، وإنّما تقول «في مَجَرِّ ذيل زيدٍ» كما تقول: «في مكان زيد»، وإن جعلته مصدرًا، فسد من جهة المعنى؛ لأنه شبّهه بـ«قضيم»، والقضيم: جِلْدٌ أبيض يكتب فيه، وقيل: نِطْعٌ منقوشٌ. وطريق صحّته على تقدير مضاف محذوف، كأنه قال: كانّ أثَرَ مَجَرّ الرامسات، أو موضع مجرّ الرامسات، على معنى موضع جَرِّ الرامسات. والرامساتُ: الرياح، فيكون منصوبًا بالمصدر، يصف رَسْمًا عفا بعد أهله، ولعبت به الرياح، فصار ما أبْقَتْ منه بمنزلةِ نطع حالَ عن جِدّته، وبقي أثرُ صنعته، وهو القضيم، فلذلك كان محمولاً على حذف المضاف دون ظاهره، فاعرفه.

اسم الآلة

فصل

[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: هو اسمُ ما يعالَج به ويُنقَل، ويجيء على «مِفْعَلٍ»، و«مِفْعَلَةَ»، و«مِفعالٍ» كـ«المِقَصّ»، و«المِخلَب»، و«المِكْسَحة»، و«المِصْفاة»، و«المِقْراض»، و«المِفتاح».

* * *

قال الشارح: كلّ اسم كان في أوّله ميم زائدة من الآلات التي يعالج بها وينقل، وكان من فعل ثلاثيّ، فإن ميمه تكون مكسورة، كأنّهم أرادوا الفرق بينه وبين ما يكون مصدرًا أو مكانًا، فـ«المِقَصُّ» بالكسر ما يُقَصّ به، و«المَقَصّ» بالفتح المصدر والمكان، وأبنيتُه ثلاثة[1]: «مِفعَلٌ»، و«مِفْعَلَةٌ»، و«مِفْعالٌ»، وذلك، نحو: «المِخلَب»، لما يُخلَب فيه، و«المِنْجَل» الذي يقطع به الرَّطْبة والقَتّ، وقالوا: «مِكْسَحَةٌ» وهي كالمِكْنَسَة. يُقال: «كسحت البيت»، أي: كنسته، و«مِسَلَّةٌ» لواحدة المَسالّ، وهي الإبَرُ العظام، وقالوا: «مِطْرَقَةٌ»، و«مِطْرَقٌ»، وهو القضيب يضرب به الصوف، وآلةُ الحَدّاد والصائغ، و«مِصْفًا»، و«مِصْفاة»، وهي آلةٌ يُصفًّى بها الشراب وغيره، أنّثوا «مِفعلاً»، كما أنّثوا المكان، لأنه آلةٌ، وقد يجيء «مِفعالٌ»، قالوا: «مِقْراض»، و«مِفْتاح»، و«مِصْباح». وقيل: إن «مِفْعَلاً» مقصور عن «مِفْعال»، وإن كان «مِفْعَلٌ» أكثر استعمالاً. ويؤيّد ذلك أن كلّ ما جاز فيه «مِفْعَلٌ»، جاز فيه «مِفْعالٌ» نحوَ: «مِقْرَض»، و«مِقْراض»، و«مِفْتَح»، و«مِفْتاح»، وليس كلّ ما جاز فيه «مِفْعال» جاز فيه «مِفْعَل». قالوا: ولذلك صحّت العين في «مِخْيَط»، و«مِجْوَلٍ»، ولم تقلب كما قلبت في «مَقال»، و«مَقام»، قالوا: لأنها مقصورة عمّا تلزم

---

(١) وذهب مجمع اللغة العربية في القاهرة إلى قياسيّة الأوزان الأربعة التالية:
- **فاعِلَة**، نحو: «قاطرة»، و«كاسِحة»، و«رافِعة».
- **فاعُول**، نحو: «ساطور»، و«حاسوب»، و«ناقور».
- **فِعال**، نحو: «قِطار»، و«لِجام»، و«لِثام».
- **فعّالة**، نحو: «غسّالة»، و«ثلاّجة»، و«كسّارة».

انظر: كتاب «في أصول اللغة» ١/ ١٩.

صحتُّه، وهو «مِخْياط»، و«مِجْوال»؛ لوقوع الألف بعدها، ونظير ذلك: «العَواوِرُ»، ولم يقلبوا الواو همزةً كما قلبوها في «أَوائِلَ»، وذلك أن «العواور» مقصور عن «العَواوير»، فكما لا يلزم القلب في «العواوير» لبُعْد الواو عن الطرف، كذلك ههنا، فاعرفه.

فصل

[المضموم الميم والعين من أسماء الآلة]

قال صاحب الكتاب: **وما جاء مضمومَ الميم والعين من نحو «المُسْعُط»، و«المُنْخُل»، و«المُدّق»، و«المُدْهُن»، و«المُكْحُلة»، و«المُحْرُضة»، فقد قال سيبويه**[1]: **لم يذهبوا بها مذهبَ الفعل، ولكنّها جُعلت أسماءً لهذه الأَوْعِيَة.**

* * *

قال الشارح: هذه الأحرف شذّت عن مقتضى القياس، وما عليه الاستعمالُ بأن جاءت مضمومة، وهي ما يُعالَج به ويُنْقَل، كأنّهم جعلوها أسماءً لِما يُوعَى فيه، ولم يُراعوا فيها معنى الفعل والاشتقاقَ، كما قالوا: «المُغْفُور» لضرب من الصَّمْغ يقع على الشجر حُلْوٍ، و«المُغْرُود»[2] لضرب من الكَمْأة، فهذه على زنة «مُفْعُول»، وهي أسماء أشياءَ لم يُرَد فيها معنى الفعل، كذلك هذه الأحرف وهي «المُسْعُط» وهو ما يجعل فيه السَّعُوط من دواء، أو من دُهْن فيُسْعَط به العليل أو الصبيّ في أنفه، أي يجعل فيه. و«المُنْخُل»: ما يُنْخَل به الدقيق ونحوه، وجمعه: مَناخِل، و«المُدُقّ» وهو اسمُ ما يُدَقّ به الشيء كفِهْر العطّار، ويَد الهاوُن، و«المُدْهُن» بضمّ الميم والهاء لِما يجعل فيه الدهن من زجاج وغيره، و«المُكْحُلَة» لوعاء الكُحْل زجاجًا كان، أو غيره، هذه الخمسة حكاها سيبويه[3]؛ فأمّا «المُحْرُضَة» فوعاء الحُرْض وهو الأشْنان، والكسر هو المشهور، ولا أعرف الضمّ فيها.

---

(١) الكتاب ٤/ ٩١.

(٢) في الطبعتين: «المغرور» بالراء. وهذا تصحيف، وقد صوَّبته طبعة ليبزغ في جدول التصويبات الملحق بها ص٩٠٩.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٧٣.

ومن أصناف الاسم

الثُّلاثِيُّ

فصل
[أبنية الاسم الثلاثيّ المجرَّد والمزيد]

قال صاحب الكتاب: **للمجرَّد منه عشرةُ أبنية، أمثلتها: «صَقْرٌ»، و«عِلْم»، و«بُرْد»، و«جَمَل»، و«إبِل»، و«طُنُب»، و«كَتِف»، و«رَجُل»، و«ضِلَع»، و«صُرَد»، وللمزيد فيه أبنيةٌ كثيرةٌ، ولعلّ الأمثلةَ التي أنا ذاكرُها تُحيط بها أو بأكثرها.**

* * *

قال الشارح: الأسماء المتمكّنة على ثلاثة أضرب: ثلاثيّ ورباعيّ وخماسيّ لا تكون أصلاً على أكثر من الخمسة لثقله، ولئلاّ يُتوهّم أنّه مركّب من ثلاثيَّيْن، وكذلك ما زاد. وذهب الفرّاء والكسائيّ إلى أن الأصل الثلاثيُّ، وأن الرباعيّ فيه زيادةُ حرف، وأن الخماسيّ فيه زيادة حرفَيْن. والمذهب الأوّل وهو رأي سيبويه، ولذلك نَزِنُه بالفاء والعين واللام، ولو كان الأمر على ما ذُكر لقوبِل الزائد بمثله البتّة.

وللثلاثيّ عشرة أبنية كما ذكر تكون أسماء وصفات.

وقوله: «للمجرَّد»، أي: للمجرّد من الزيادة، فمن ذلك «فَعْلٌ» بفتح الأوّل وسكون الثاني، يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «صَقْرٌ»، و«كَلْبٌ»، والصفة: «صَعْبٌ»، و«ضَخْمٌ».

و«فِعْلٌ» بكسر الأوّل وسكون الثاني، يكون اسمًا وصفة، فالاسم منه «عِدْلٌ»، و«عِلْمٌ»، والصفة: «نِقْضٌ»، و«نِضْوٌ».

و«فُعْلٌ» بضمّ الأوّل وسكون الثاني يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «بُرْدٌ»، و«قُفْلٌ»، والصفة: «عُبْرٌ»، و«مُرٌّ»، يُقال: «ناقةٌ عُبْر أسْفارٍ»، أي: يسافَر عليها.

و«فَعَلٌ» بفتح الأوّل والثاني يكون اسمًا وصفة، فالاسم «جَبَلٌ»، و«جَمَلٌ»، والصفة «بَطَلٌ»، و«حَسَنٌ».

و«فَعِلٌ» بفتح الأوّل وكسر الثاني يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «كَبِدٌ»، و«كَتِفٌ»، والصفة: «حَذِرٌ»، و«وَجِعٌ».

و«فَعُلٌ» بفتح الأوّل وضمّ الثاني يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «عَضُدٌ»، و«رَجُلٌ»، والصفة: «حَدُثٌ»، و«حَذُرٌ»، يُقال: «رجل حدث»، أي: حسن الحديث، و«حَذُرٌ» أي: مُتيقِّظ.

و«فِعَلٌ» بكسر الأوّل وفتح الثاني يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «ضِلَعٌ»، و«عِنَبٌ»، والصفة: قالوا: «قومٌ عِدًى»، ولا نعلمه جاء صفة في غير هذا وحدَه من المعتلّ، وهو اسم جنس وُصف به الجمع كـ«السَّفْر» و«الرَّكْب»، وليس بتكسير لعدم نظيره في الجموع.

و«فِعِلٌ» بكسر الفاء والعين يكون اسمًا وصفة، قالوا: «إبِلٌ»، قال سيبويه[1]: وهو قليل ليس في الأسماء غيرُه، وقال أبو الحسن: يُقال للخاصِرة «إطِلٌ»، و«أيْطَلٌ». قال [من الطويل]:

٩٤٠- لـهـا أيْـطَـلَا ظَـبْـيٍ وسـاقـا نَـعـامَـه [وَإرْخـاءُ سِـرْحـانٍ وَتَـقْـريـبُ تَـتْـفُـلِ]

وقالوا في الصفة: «امرأةٌ بِلِزٌ»، وهي العظيمة، وقيل القصيرة.

و«فُعُلٌ» بضمّ الفاء والعين يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «طُنُبٌ»، و«عُنُقٌ»، والصفة: «ناقة سُرُحٌ وطُلُقٌ».

و«فُعَلٌ» بضمّ الأوّل وفتح الثاني يكون اسمًا وصفة، فالاسم «خُزَزٌ» و«رُبَعٌ»، والصفة «حُطَمٌ» و«كُسَعٌ». قال [من الرجز]:

قـد لَـفَّـهـا الـلـيـلُ بِـسَـوّاقٍ حُـطَـمْ[2]

فهذه الأمثلة يجمعها كلُّها كونُها ثلاثيّةً، وإن كانت مختلفةَ الأبنية؛ لأنّ وزن كلّ مثال منها غير الآخر، وليس في الأسماء «فُعِلٌ» إلاّ «دُئِلٌ» معرفةً فيما حكاه الأخفش، ولم

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٣٥.

٩٤٠ ـ التخريج: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص٢١؛ وشرح الأشموني ٣/ ٧٨٣.

اللغة: الأيطل أو الإطل: الخاصرة. الإرخاء: ضرب من العدو. السرحان: الذئب. التقريب: وضع الرجلين مكان اليدين في العدو. التتفل: ولد الثعلب.

المعنى: يشبه الشاعر خاصرتي فرسه بخاصرتي الظبي في الضمر، وساقيه بساقي النعامة في الطول والانتصاب، وعدوه بإرخاء الذئب، وسيره بتقريب ولد الثعلب.

الإعراب: **«لها»**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم. **«أيطلا»**: مبتدأ مرفوع بالألف لأنّه مثنّى، وهو مضاف. **«ظبي»**: مضاف إليه مجرور. **وساقا نعامة، وإرخاء سرحان، وتقريب تتفل**: تعرب إعراب «إطلا ظبي».

وجملة «إله أيطلا ظبي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «إطل» استدراكًا لما ذكره سيبويه من أسماء على وزن «فِعِل».

(٢) تقدم بالرقم ١٠٥.

يذكره سيبويه، والمعارف غير مُعوَّل عليها في الأبنية؛ لأنّه يجوز أن يسمّى الشخص بالفعل والحرف والجملة، وليس في الكلام «فِعُل» بكسر الفاء وضمّ العين؛ لأنّهم كرهوا الخروج من الكسر الذي هو ثقيلٌ إلى الضمّ الذي هو أثقل منه، والثلاثيّ أعدلُ الأبنية لأنه حرفٌ يُبتدأ به لا يكون إلاّ متحرّكًا، وحرفٌ يُوقَف عليه لا يكون إلاّ ساكنًا وحرفٌ يكون حَشْوا فاصِلاً بينهما، وليس المراد بالاعتدال قلّة الحروف، ألا ترى أنّ في الكلام نحوَ «مَنْ»، و«كَمْ» ولسنا نقول إنها أعدلُ الأبنية؟

فأمّا المزيد فيه، فهي كثيرة جدًّا تُقارَب.

فصل

[نوعا الزيادة]

قال صاحب الكتاب: **والزيادة إمّا أن تكون من جنس حروف الكلمة كالدال الثانية في «قُعْدُدٍ»، و«مَهْدَدَ»، أو من غير جنسها كهمزة «أفْكَلٍ»، و«أحْمَرَ»، أو للإلحاق كواو «جَوْهَرٍ»، و«جَدْوَلٍ» أو لغير الإلحاق كألف «كاهلٍ»، و«غُلام».**

* * *

قال الشارح: معنى الزيادة أن يُضاف إلى الحروف الأُصول ما ليس منها ممّا قد يسقط في بعض تصاريف الكلمة، ولا يقابَل بفاء ولا عين ولا لام، وذلك يكون إمّا بتكرير حرف من نفس الكلمة، نحوِ الباء من «جَلْبَبَ»، والدال من «قُعْدُدٍ»، أو بزيادة حرف من غير جنسها من حروفِ «اليومَ تنساه»، نحو واو «جَوْهَر» وياء «صَيْرَفٍ»، وهمزة «أفْكَلٍ»، و«أحْمَرَ»، والغرض من ذلك: إمّا إفادةُ معنى لم يكن، وإمّا إلحاقُ بناء ببناء غيره، وإمّا المدُّ وتكثيرُ البناء لا غيرُ، كألف «غلام»، وواو «عجوز»، وياء «صَحِيفَة»، و«سَعِيد» ونحوها.

فأمّا الأوّل، فنحو ألف «ضارِبٍ» وميم «مضروب»، ألا ترى أن الألف في «ضارب» يفيد أنّه فاعلٌ، والميم في «مضروب» يفيد معنى المفعوليّة، ونحوُ حروف المضارعة يختلف اللفظُ بها لاختلاف المعنى، وأشباهُ ذلك كثيرةٌ.

وأمّا الثاني، وهو المزيد للإلحاق، فنحو الدال في «قُعْدُدٍ»، و«مَهْدَدَ». فـ«قُعْدُدٌ» ملحقٌ بـ«بُرْثُنٍ»، ولذلك لم يُدّغم المثلان فيه كما ادُّغما في «حُبٍّ»، و«وُدٍّ»، و«القُعْدُدُ»: القريب الآباءِ من الجدّ الأعلى، و«مَهْدَدُ» ملحق بـ«جَعْفَر»، وهو اسم امرأةٍ، وكذلك «جَوْهَرٌ»، و«صَيْرَفٌ» أُلْحقا بالواو والياء بـ«جعفر» و«دَحْرَجٍ».

وأمّا الزيادة للمدّ وتكثير البناء، فنحو واو «عَجُوزٍ»، وألف «غلام» وياء «سَعِيدٍ»، لم يُرَد بهذه الزيادة إلاّ امتداد الصوت وتكثير اللفظ، لأنّهم كثيرًا ما

يحتاجون إلى المدّ عوضًا من شيء قد حُذف، أو للِين الصوت به. ألا ترى أن الضرب الثالث من الطويل نحوَ قوله [من الطويل]:

٩٤١ـ أقِيمُوا بني النُّعمانِ عَنَّا صُدُورَكم وإلاَّ تُقِيموا صاغِرِينَ الرُّؤُوسَا

ونحوَ قول الآخر [من الطويل]:

٩٤٢ـ لَعَمْرُكَ إنّي في الحياة لَزاهِدٌ وفي العَيْشِ ما لم ألْقَ أُمَّ حَكِيمِ

إنّما لزم الرِّدْف ليكون عوضًا من السَّبَب المحذوف من «مَفاعِيلُنْ»؟ فاعرفه.

---

٩٤١ ـ **التخريج**: البيت ليزيد بن الخذاق في شرح اختيارات المفضل ص١٢٨٦؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٢/ ٤٩٩ (قوم)؛ وتاج العروس (قوم).

اللغة: أقيموا عنا: أزيلوا أو أبعدوا ونحّوا. صاغرين: مرغمين، كارهين.

المعنى: ابتعدوا عنّا يا بني النعمان، فإن لم تفعلوا برضى ابتعدتم مرغمين.

الإعراب: «**أقيموا**»: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق. «**بني**»: منادى مضاف منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «**النعمان**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**عنّا**»: جار ومجرور متعلقان بـ«**أقيموا**». «**صدوركم**»: مفعول به منصوب بالفتحة، و«كم»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**وإلا**»: الواو: استئنافية، «إلا»: مركبّة من «إن»: الشرطية، و«لا»: النافية. «**تقيموا**»: فعل مضارع مجزوم (جواب الشرط) بحذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق. «**صاغرين**»: حال منصوبة بالياء والنون لأنه جمع مذكر سالم. «**الرؤوسا**»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

وجملة «أقيموا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تقيموا»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء، لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إلا تقيموا»: جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب، وجملة «تفعلوا» المقدرة جملة فعل الشرط غير الظرفيّ لا محل لها من الإعراب، وجملة «بني النعمان»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: لزوم الرّدف ليكون عِوضًا من السبب المحذوف من «مفاعيلن».

٩٤٢ ـ **التخريج**: البيت لقطري بن الفجاءة في الكامل ص١٢٢٦؛ وله أو لصالح بن عبد الله العبشمي، أو لعبيدة بن هلال اليشكري، أو لعمرو القنا، أو لحبيب بن سهم التميمي في الأغاني ٦/ ١٤٨، ١٤٩، ١٥٧.

المعنى: يحلو الزهد في الحياة إن لم تكن أم حكيم معي، فلا طعم للعيش بدون لقائها.

الإعراب: «**لعمرك**»: اللام: حرف ابتداء، «عمر»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه، وخبر المبتدأ محذوف تقديره: قسمي. «**إني**»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «إنّ». «**في الحياة**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«زاهد». «**لزاهد**»: اللام: مزحلقة للتوكيد، «زاهد»: خبر «إنّ» مرفوع بالضمّة. «**وفي العيش**»: الواو: حرف عطف، «في العيش»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«زاهد». «**ما**»: حرف نفي. «**لم**»: حرف نفي وقلب وجزم. «**ألق**»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة من آخره، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**أم**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**حكيم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. =

فصل
[الزيادة المُجانسة]

قال صاحب الكتاب: **والزيادة المُجانِسة لا تخلو من أن تكون تكريرًا للعين، كـ«خَفَيْفَد»، و«قِنَّبٍ»؛ أو للامّ كـ«خَفَيْدَد»، و«خِدَبٍّ»، أو للفاء والعين كـ«مَرْمَريسٍ»، و«مَرْمَريتٍ»، أو للعين واللام كـ«صَمَحْمَحٍ»، و«بَرَهْرَهَةٍ»، وما عداها من الزوائد حروفُ «سألتُمونيها».**

* * *

قال الشارح: المراد بالزيادة المجانِسة أن يكون الحرف المزيد من جنس حروف أُصول الكلمة، كأنّهم كرّروا ما هو من نفس الكلمة، وذلك يكون بتكرير العين، قالوا: «خَفَيْفَدٌ»، وهو الظَّلِيم السريع، وهو من قولهم: «خَفَدَ الظليمُ» إذا أسرع، ألحقوه بزيادة الياء وتكرير العين بـ«سَفَرْجَلٍ». وقالوا: «قِنَّبٌ» النون الثانية زائدة مكرّرة من غير فصل، ووزنُه «فِعَّلٌ» ملحق بـ«دِرْهَم».

وقد كرّروا اللام، قالوا: «خَفَيْدَدٌ» للظليم أيضًا، زادوا الياء وكرّروا اللام للإلحاق بـ«سفرجل» أيضًا، إلاّ أن المكرَّر ههنا اللام من «خَفَيْدَدٍ»، والعين من «خَفَيْفَدٍ». وقالوا: «خِدَبٌّ»، أي: ضَخْمٌ، ومثله «هِجَفٌّ» كرّروا اللام من غير فصل للإلحاق بـ«قِمَطْرٍ»، وأمّا الفاء، فلم تأتِ مكرّرةً في شيء من كلام العرب، إلاّ في حرف واحد، وهو «مَرْمَرِيسٌ» للداهية الشديدة في قول الراجز:

٩٤٣ـ جَــــذْبـــــاءُ مَــــرْمَــــرِيـــــس

وزنته «فَعْفَعِيلٌ» لأنه من «المراسة» وهي الشدّة، فكرّرت الفاء والعين.

فأمّا «مَرْمَرِيتٌ»، فلم يحكه سيبويه، وهو الأرض المَلْساءُ التي لا نبات بها من قولهم: «مكانٌ مَرْتٌ بيّنُ المُرُوتة».

وقد كرّروا العين واللام، قالوا: «صَمَحْمَحٌ» للعظيم الضخم، كرّروا العين واللام للإلحاق بـ«سفرجل»، ومثله قالوا: «بَرَهْرَهَةٌ» للصافية اللون، كُرّرت فيه العين واللام.

= وجملة «لعمرك»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إني لزاهد»: جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لم ألق»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه: كالّذي قبله.

٩٤٣ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر. وفي الطبعتين: «حدباء» بالحاء، وهذا تحريف صوَّبته طبعة ليبزغ في جدول التصويبات الملحق بها ص٩٠٩.

الإعراب: تعرب «جذباء» بحسب ما قبلها، وكذلك «مرمريس».

والشاهد فيه قوله: «مرمريس» على وزن «فَعْفَعيل»، بتكرير الفاء والعين.

وما عداها من الزوائد فمن حروف «سألتُمُونيها»، أي: ما عدا ما ذكر من التكرير، فلا تكون الزيادة إلاّ بحروف «سألتمونيها». والأوّلُ قياس، والثاني مسموع غير قياس، فتقول في «خُرْج» إذا شئت: «خُرْجُجٌ»، و«خِرَجٌّ» قياسًا على «جَلْبَبَ»، و«قِنَّبٍ» ولا تقول: «خَرْوَجٌ»، ولا «خَيْرَجٌ» قياسًا على «جَوْهَرٍ»، و«صَيْرَفٍ»، فاعرفه إن شاء الله تعالى.

فصل
[عدد الأحرف الزائدة ومواضعها]

قال صاحب الكتاب: **والزيادة تكون واحدة وثِنْتَيْن وثلاثًا وأربعًا، ومواقعُها أربعةٌ: ما قبل الفاء، وما بين الفاء والعين، وما بين العين واللام، وما بعد اللام، ولا تخلو من أن تقع مفترقةً أو مجتمعةً.**

* * *

قال الشارح: الزيادة في الكلمة قد تكون واحدة، نحوَ الهمزة في «أحْمَرَ»، وثنتَيْن في نحو «منطلق»، وثلاثًا في نحو «مستخرج»، وأربعة في نحو «اشْهِيباب». وذلك أكثرُ ما تنتهي إليه الزيادةُ، وتبلغ بناتُ الثلاثة بالزيادة سبعةً، فتكون الزيادة فيها أربعة أحرف، نحوَ: «اغريراق»[1] و«اشْهِيبابٍ»، ويبلغ ذلك بناتُ الأربعة، نحوَ: «عَبَوْثُرانٍ»، وهو نبتٌ طيّب الريح، و«احرنجام»، فتكون الزيادة فيه ثلاثة أحرف، وأكثرُ ما تبلغ بنات الخمسة بالزيادة ستّة أحرف، نحوُ: «عَضْرَفُوطٍ»[2] و«قَبَعْثَرَى»[3]، لم يتصرّفوا فيها أكثرَ من زيادة واحدة.

وإنّما كثر التصرّفُ في الثلاثيّ بالزيادة لكثرته، وقَلَّ في الخماسيّ لقلّته، وإذا لم تكثر الكلمة، لم يكثر التصرّف فيها، ألا ترى أن كلّ مثال من أمثلة الثلاثيّ له أبنية كثيرة في التكسير للقلّة والكثرة، وليس للرباعيّ إلاّ مثال واحد، القليلُ والكثير فيه سواء، وهو «فَعالِلُ»، نحوُ: «حَناجر»، و«بَراثن»؛ ولم يكن للخماسيّ مثال في التكسير، لانحطاطه عن درجة الرباعيّ في التصرّف، وكان محمولاً على الرباعيّ، نحوَ: «فَرازِدَ»، و«سَفارِجَ»، ولذلك كثرت الزيادة في الثلاثيّ، وتوسّطت في الرباعيّ، وقلّت في الخماسيّ.

وأمّا مظانّ الزيادة، فما قبل الفاء، وبعد الفاء، وبين العين واللام، وبعد اللام، فسيأتي الكلام على ذلك مفصّلاً إن شاء الله.

---

(١) في الطبعتين: «عرفّان»، وهذا تحريف.
(٢) العضرفوط: دويبّة بيضاء ناعمة، وقيل: ذَكَر العظاء. (لسان العرب ٧/ ٣٥١ (عضرفط)).
(٣) القبعْثرى: الجمل العظيم، وقيل: الفصيل المهزول، (لسان العرب ٥/ ٧٠ (قبعثر)).

فصل
[الزيادة الواحدة قبل الفاء]

قال صاحب الكتاب: **فالزيادة الواحدة قبل الفاء في نحو: «أَجْدَلٍ»، و«إِثْمِد»، و«إِصْبَع»، و«أُصْبَع»، و«أُبْلُم»، و«أَكْلُب»، و«تَنْضُب»، و«تُنْدَرأ»، و«تُتْفُل»، و«تِحْلِىء»، و«يَرْمَع»، و«مَقْتَل»، و«مِنْبَر»، و«مَجْلِس»، و«مُنْخُل»، و«مُصْحَف»، و«مِنْخِر»، و«هِبْلَع» عند الأخفش.**

* * *

قال الشارح: لمّا قدّم الكلامَ على مواقعِ الزيادة مُجْمَلاً؛ لزمه بيانُ ذلك مفصّلاً مشروحًا، فمن الزيادة أوّلاً الهمزة، نحو. «أَجْدَلٍ»، وهو الصقْر، الهمزة فيه زائدة؛ لوقوعها في أوّل بنات الثلاثة، ولأنّه من الجَدْل، وهو الفَتْل، كأنّه يفتل الضريبة ليصيدها. وهذا البناء يكون اسمًا وصفة، فالاسم ما ذكرناه من «أَجْدَلٍ»، و«أَفْكَل» وهو الرعْدة، والصفة: «أبيض»، «وأحمر». و«إِثْمِدٌ»، بكسر الهمزة والميم، وهو حجرٌ يتكحّل به، الهمزة زائدة في أوّله لوقوعها في أوّل بنات الثلاثة.

فإن قيل: فالميم أيضًا من حروف الزيادة، قيل: الميم إذا وقعت حشوًا لا يُحْكَم بزيادتها، إلّا إذا قامت الدلالة على ذلك، فلذلك قُضي بزيادة الهمزة دون الميم. ومثله «إِجْرِدٌ» وهو نبتٌ، ولا نعلمه جاء صفةً، وأمّا «إِصْبَعٌ» فالهمزة في أوّلها زائدة؛ لوقوعها في أوّل بنات الثلاثة، وتذكّر وتؤنّث، وفيها خمس لغات: إِصْبَعُ، بكسر الهمزة وفتح الباء، وهي أشهرها، ومثله «إِبْيَنُ» وهو موضع بعَدَنَ، و«إِشْفَى»، الذي للإسكاف، وهو المِخْرَز، ولم يأت صفةً. وقالوا: «أُصْبَعٌ» بضمّ الهمزة وفتح الباء، وقالوا: «إِصْبِعٌ» بكسر الهمزة والباء، كأنّهم أتبعوا الباء الهمزةَ، في الكسرِ، وقالوا: «أُصْبُعٌ» بضمّ الهمزة والباء، أتبعوا الباء أيضًا ضمّ الهمزة، وقالوا: «أَصْبِعٌ» بفتح الهمزة وكسر الباء.

ومن ذلك «أُبْلُمٌ»، و«أَكْلُبٌ»، الهمزة فيهما زائدة لما ذكرناه، و«الأبلم» خُوص المُقْل، وفيه لغات. قالوا: «أُبْلُمٌ» بضمّ الهمزة واللام، ولا نعلمه جاء صفة، وقالوا: «أَبْلَمٌ» بفتحهما، و«إِبْلِمٌ» بكسرهما، والواحدة بالتاء. وأمّا «أَكْلُبٌ» فجمعُ «كَلْبٍ» وليس في الأسماء المفردة ما هو على «أَفْعُلَ»، إنّما ذلك في الجمع، نحو: «أَعْبُد»، و«أَفْلُسٍ».

ومن ذلك «تَنْضُبٌ» وهو شجرٌ كالنَّبْع، والنبع: شجر يُتّخذ منه القِسيّ، والتنضب يتّخذ منه السهام، والتاء فيه زائدة؛ لأنه ليس في الكلام «فَعْلُلٌ» مثلُ «جَعْفُرٍ» بضمّ الفاء، و«تُدْرَأٌ»، التاء فيه زائدة، لأنه ليس في الكلام مثل «جُعْفَر» بضمّ الجيم، وهي عند الأخفش أيضًا زائدة من جهة الاشتقاق، لأنه من «الدَّرْء» وهو الدفع، و«التدرأ»، من معنى الدفع. يقال: «رجلٌ ذو تُدْرَأ»، أي: صاحب قوّةٍ على دفع الأعداء، وقد جاء في

الأسماء، قالوا: «تُرْتَبٌ»، وبعضهم يجعله وصفًا، فيقول: «أَمْرٌ تُرْتَبٌ»، أي: راتبٌ، وقال [من الطويل]:

٩٤٤ـ [ملكْنا ولمْ نُملكْ وقُدْنا ولمْ نُقَدْ] وكان لنا فَضْلٌ على الناس تُرْتَبُ

وقالوا: «ناقةٌ تُحْلَبَةٌ»، أي: تُحْلَب قبل أن يضربها الفحلُ، و«تِحْلِبَةٌ»، و«تَحْلَبَةٌ» أيضًا. ومن ذلك «تَتْفُلٌ»، وهو من أسماء الثعلب بفتح التاء الأولى وسكون الثانية وضمّ الفاء، وفيه أربعُ لغات: قالوا: «تَتْفُلٌ» على ما تقدّم، و«تُتْفُلٌ»، كأنّه ملحق بـ«بُرْثُن»، و«تُتْفَلٌ»، كـ«تُدْرَأ»، كأنّه ملحق بـ«جُنْدَب»، و«تَتْفَلٌ»، مثل «جَعْفَر» والتاء فيه زائدة، لأنه ليس في الكلام «فَعْلُلٌ» مثل «جَعْفُر»، فهو مثل «تَنْضُبٍ». وإذا ثبت أنّها زائدة في هذه اللغة؛ كانت في لغة من قال «تُتْفُلٌ» بالضمّ أيضًا زائدة، وإن كانت على زنة «بُرْثُنٍ»؛ لأنه قد ثبت زيادتُها على لغةٍ من فتح التاء، ولا تكون أصلاً في لغةٍ، زائدةً في لغة أخرى، لأن اللفظ واحد، والمعنى واحد.

وأمّا «تِحْلِئٌ» فإنّه «تِفْعِلٌ» بكسر التاء والعين، وهو مهموز من «حَلِئ الأديمُ» إذا فسد، ولا يكون إلّا اسمًا، وهو قليل والتحْلِئُ: فسادٌ يلحق الجلدَ من السكّين عند السَّلْخ، وقيل: إنّه بُشارة الأديم، يقال: «حَلأْتُ الأديمَ» إذا بَشَرْتَه، فالتاء فيه زائدة للاشتقاق.

و«اليَرْمَع»: حجارةٌ بِيضٌ تلمع، والياء في أوّله زائدة، لأنّها لا تكون أصلاً مع بنات الثلاثة، ولم يأت هذا البناء إلّا في الأسماء دون الصفات. ومثل «يرمع» «يَلْمَقٌ»، وهو القَباء، فارسيّ معرّب.

---

٩٤٤ ـ **التخريج**: البيت لزيادة بن زيد العذري في لسان العرب ١/ ٤١٠ (رتب)؛ وتاج العروس ٢/ ٤٨١ (رتب). ورواية العجز فيهما:

* وكان لنا حقًّا على الناس تُرْتَبا *

والتقدير في هذه الرواية: «وكان ذلك فينا حقًّا راتباً»، أي بتقدير ضمير في «كان».

الإعراب: «**ملكنا**»: فعل ماض مبنيّ على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، و«نا»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**ولم**»: حرف عطف. وحرف جزم. «**نُملك**»: فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بالضمّة، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن. «**وقدنا ولم نُقَدْ**»: تُعرب إعراب «ملكْنا ولم نُمْلَكْ». «**وكان**»: الواو: حرف استئناف، و«كان»: فعل ماض ناقص. «**لنا**»: جارّ ومجرور متعلّقات بمحذوف خبر مقدّم لِـ«كان». «**فضل**»: اسم «كان» مرفوع بالضمّة. «**على الناس**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«فضل». «**ترتب**»: نعت «فضل» مرفوع بالضمّة.

وجملة «ملكنا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «ولم نُملك»: معطوفة لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك جملة «قدنا» وجملة «لم نُقَدْ». وجملة «وكان لنا فضل على الناس ترتبُ»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فضل ترتب» بمعنى: فضل راتب.

ولم يأت في الأسماء ولا الصفات «يُفْعِلُ» بضمّ الياء وكسر العين، وقد وقعت الميم زائدة أوّلاً في بنات الثلاثة، نحو: «مَقْتَل»، و«مِنْبَر»، و«مَجْلِس»، فـ«المقتل» يقع على المصدر والزمان والمكان، وقد تقدّم الكلام عليه، وقالوا: «مِنْبَرٌ» للآلة التي يَنْبِر عليها الخطيب، أي: يرفع صوته من «نَبَرَ يَنْبِرُ»، أي: رفع صوتَه. و«المجلس» مكان الجلوس، وإذا أريد المصدر، قالوا: «المَجْلَس» بالفتح، وقد ذُكر.

ومنه «مُنخُلٌ» اسم لآلة النَّخل، فهو كـ«المُدْهُن» و«المُسْعُط»، وقد تقدّم شرح ذلك. ومنه «المُصْحَف» من لفظ الصحيفة، تقول: «أصحفتُه فهو مُصْحَفٌ»، أي: جعلته صحيفةً، وربّما كسروا أوّله، وقالوا: «مِصْحَفٌ» يشبّهونه بالآلة.

وقالوا: «مِنخر» لموضع النَّخِير، فهو كـ«المَسْجِد»، و«المَنْبِت»، وهو في الصفة قليل. وقالوا: «هِبْلَعٌ»، و«هِجْرَعٌ» الهاء فيهما زائدة عند الأخفش، لأن «هِبْلَعًا» مشتقّ من «البَلْع»، و«الهجرع» من «الجَرَع»، وهو المكان السهل المنقاد، فهو من معنى الطُول، وسيبويه[1] يجعل الهاء أصلاً لقلّة زيادة الهاء أوّلاً، فهو كـ«دِرْهَم». فهذه الألفاظ في أوّلها زائدٌ واحدٌ لما ذكرناه.

فصل
[الزّيادة الواحدة بين الفاء والعين]

قال صاحب الكتاب: **وما بين الفاء والعين في نحو «كاهِل»، و«خاتم»، و«شَأْمَل»، و«ضَيْغَم»، و«قُنْبُر»، و«جُنْدَب»، و«عَنْسَل»، و«عَوْسَج».**

* * *

قال الشارح: هذه الأسماء ممّا وقعت الزيادة فيه ثانيًا بعد الفاء، من ذلك الألف، وهو موضع زيادتها؛ لأنه لا يمكن زيادتها أوّلاً لأنها ساكنة، والساكن لا يمكن الابتداء به، قالوا: «كاهِلٌ»، وهو الحارك، فالألف فيه زائدة، لأنها لا تكون مع بنات الثلاثة إلاّ زائدة، ومثله «حاتِمٌ»، وهو القاضي من «حتم الأمر» إذا أحكمه، وقضاه، وهو الغُراب أيضًا، قالوا: لأنه يحتم بالفراق. وقالوا في الصفات: «ضاربٌ»، و«قاتلٌ»، الألف فيهما زائدة، لأنه من «الضرب» و«القتل».

وقد زيدت الهمزة ثانية. قالوا: «شَأْمَلٌ» للريح، فالهمزة زائدة، ووزنه «فَأْعَلٌ»؛ لقولهم: «شَمَلَتِ الريحُ» إذا هبّت شَمالاً، ولا نعلمه جاء صفة، وفيه لغات: قالوا: «شَمْل» بسكون الميم، و«شَمَل»، بفتحها، و«شَمَال»، و«شَمْأَل»، و«شَأْمَل» على ما ذكرنا.

ومن ذلك الياء، زيدت ثانية في الاسم والصفة، فالاسم «زَيْنَبُ»، و«غَيْلَمٌ»، والغيلم: السُّلَحْفاة، والصفة: «ضَيْغَمٌ» للأسد، قيل له ذلك لعَضّه، والضَّغْم: العَضّ،

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٨٩، ٣٠٣، ٣٢٦.

وقالوا: «صَيْرَفٌ» للصَّرّاف. قال سيبويه[١]: ولا نعلم في الكلام «فَيْعُل» بالضمّ، ولا «فَيْعِل» بالكسر في غير المعتلّ.

وقد زادوا النون ثانية أيضًا، قالوا: «قُنْبَرٌ»، وهو طائر معروف، ويقال له أيضًا: «القُنْبَرَاء»، و«القُبَّرَة»، والجمع: قُبَّرٌ، النون في «القنبر» زائدة؛ لأنه ليس في الأسماء «جُعْفَرٌ» بفتح الفاء، ولقولهم فيه: «قُبَّرَةٌ» بغير نون. وقالوا: «جِنْدَبٌ» لذَكَر الجَراد، وقالوا: «عَنْسَلٌ» وهي الناقة السريعة، والنون فيه زائدة؛ لأنه من «عَسَلَ» الذئبُ إذا أسرع.

وقد زادوا الواو ثانية أيضًا، قالوا: «كَوْكَبٌ»، و«عَوْسَجٌ»، لضرب من الشَّوْك، فالواو فيه زائدة؛ لأنها لا تكون مع بنات الثلاثة إلّا كذلك.

فصل
[الزيادة الواحدة بين العين واللام]

قال صاحب الكتاب: **وما بين العين واللام في نحو: «شَمْأَلٍ»، و«غَزال»، و«حِمار»، و«غُلام»، و«بَعِير»، و«عِثْيَر»، و«عُلْيَب»، و«عُرُنْد»، و«قَعُود»، و«جَدْوَل»، و«خِرْوَع»، و«سُدُوس»، و«سُلَّم»، و«قِنَّب»**.

* * *

قال الشارح: قد وقعت الزيادة في هذه الأسماء ثالثة بعد العين، قالوا: «شَمْأَلٌ» للريح في إحدى لغاتها، وقد ذكرت. ومن ذلك الألف، قالوا: «غَزال»، و«حمار»، و«غُلام»، فالألف زائدة؛ لأنها لا تكون مع الثلاثة إلاّ كذلك، فـ«غَزال» «فَعال»، و«غُلام»، «فُعال» من «الغُلْمة»، وهي شَهْوَة النكاح، وإنّما قيل للصغير: «غلام» على سبيل التفاؤل بالسلامة وبلوغ سِنّ الاحتلام، و«حِمارٌ»، «فِعال» من «الحُمْرة»؛ لأن الغالب على حُمُر الوَحْش التي هي أصلها الحمرة.

وقد زادوا الياء ثالثة في الاسم والصفة، فالاسم: «بَعِيرٌ»، و«قَضِيب»، فـ«البعير» الياء فيه زائدة لوقوعها مع بنات الثلاثة، وهو يقع على الذكر والأنثى. وحُكي عن بعض العرب: «صرعتْني بعيري» أي: ناقتي، ويقال «شربت من لبن بعيري» فهو كالإنسان في وقوعه على الذكر والأنثى، والناقة كالجارية، والجَمَل كالرجل، قال الفرّاء: «الجمل زوج الناقة»، و«القضيب» واحد القُضْبان. والصفة قالوا: «طويل»، و«ظريف».

وقد جاء على «فِعْيَلٍ» اسمًا وصفةً، فالاسم «عِثْيَرٌ»، وهو الغُبار، و«حِمْيَرُ» قبيلة، والصفة قالوا: «رجلٌ طِرْيَمٌ» إذا كان طويلاً، و«الطِّرْيَم»: السحاب الكثيف؛ وأمّا «عُلْيَبٌ» وهو اسم وادٍ، فبناءٌ نادرٌ لم يأت اسم مضموم الفاء ساكن العين مفتوح الياء غيرُه.

---

(١) الكتاب ٤/٢٦٦.

وقالوا: «عُرُنْدٌ» النون فيه زائدة لمخالَفته الأصولَ، إذ ليس في الأصول مثل «جُعُفْر»، بضمّ الجيم والعين وسكون الفاء. وحكى سيبويه[1]: «وَتَرٌ عرندٌ»، أي: غليظ. وقالوا أيضًا: «عَرَنْدَدٌ»، أي: صُلْبٌ، كأنه أُلحق بـ«سَفَرْجل».

وقد جاءت الواو زائدة ثالثة في «فَعُول»، و«فَعْوَل»، و«فِعْوَل»، و«فُعُول»، وأمّا «فَعُول» فيكون اسمًا وصفة، فالاسم: «قَعُود»، و«خَرُوف»، والصفة: «صَدُوق»، و«صَبُور»، فـ«القعود» من الإبل البَكْر حين يُرْكَب، كأنه أمكنَ من اقتعاد ظهره، و«الخروف»: الحَمَل، وربّما سمّي المُهْر خروفًا.

وأمّا «فَعْوَل» فيكون اسمًا وصفة، فالاسم: «جَدْوَل»، و«جَرْوَل»، والصفة: «جَهْوَر»، و«حَشْوَر»، يقال: «رجل جهور، وجَهْوَرِيُّ الصوت»، أي رفيعُه، والحشور: المنتفخُ الجنبَيْن، يقال: «فرس حشور». والجَدْوَل: النهر الصغير، والجرول: الحجارة.

أمّا «فِعْوَل» بكسر الفاء وفتح الواو فهو قليل، قالوا: «خِرْوَعٌ»، و«عِتْوَرٌ». فالخروع نبت معروف، وكلّ نبت ضعيف يتّني فهو خروع، والعتور: اسم واد، لم يأت منه إلّا هذان الحرفان من الأسماء، ولا نعلمه جاء صفة.

وأمّا «فُعُول» فقد جاء اسمًا وصفة، فالاسم: «أُتِيٌّ»، و«سُدُوسٌ»، فالأُتيّ: مَسيل الماء، وبعضهم يفتح الهمزة، وأنكر الضمّ الأصمعيّ. فمن ضمّ، فهو عنده «فُعُول» لا محالة، والأصل «أُتُويٌ»، فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء على حدّ «طَوَيْته طَيًّا»؛ لأنه ليس في الأسماء «فُعِيل» بضمّ الفاء. ومَن فتح الهمزة، جاز أن يكون «فَعولاً»، وقُلبت الواو فيه ياءً على ما قلنا، وجاز أن يكون «فَعِيلاً». وأمّا «سُدُوس» بالضمّ فضربٌ من الطَّيالِسة الملوّنة، و«سَدُوس» بالفتح قبيلة، هذا قول أكثر أهل اللغة، وذهب الأصمعيّ إلى أن «سَدوسًا» بالفتح الطَّيْلسان، و«سُدوس»، بالضمّ القبيلة، فالواو في ذلك كلّه زائدة؛ لأنها لا تكون مع الثلاثة إلّا كذلك.

وأمّا «سُلَّمٌ» فهو «فُعَّلٌ»، وقد جاء هذا البناء اسمًا وصفة، فالاسم: «سلّم» وهو واحد السَّلالِم، و«حُمَّرٌ»، جمع «حُمَّرَةٍ»، وهو طائرٌ، والصفة قالوا: «زُمَّحٌ»، و«زُمَّلٌ»، فالزمّح بالزاي المعجمة والحاء غير المعجمة فهو اللئيم، وقيل: القصير الدميم، والزمّل: الجَبان. قال [من الرجز]:

٩٤٥ـ خُلِقْتُ غيرَ زُمَّلٍ ولا وَكَلْ

---

(١) انظر الكتاب ٤/ ٣٢٢.

٩٤٥ ـ التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: الوكَل: العاجز.

الإعراب: «**خلقت**»: فعل ماض مبني للمجهول مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبنيّ في =

وأمّا «قِنَّبٌ» فهو «فِعَّل»، ويكون اسمًا وصفة، فالاسم: «قنّب» وهو نبت معروف، و«إمَّرٌ» فهو ولد الضأن، والصفة: «إمَّعَةٌ»، و«هِيَّخٌ»، فالإمّعة الذي لا رأي له ويتبع كلَّ قول، والهيّخ: الهائخ. فاعرفه.

فصل
[الزيادة الواحدة بعد اللام]

قال صاحب الكتاب: **وما بعد اللام في نحو «عَلْقَى»، و«مِعْزَى»، و«بُهْمَى» و«سلمى»، و«ذِكْرَى»، و«حُبْلَى»، و«دَقَرَى»، و«شُعَبَى»، و«رَعْشَن»، و«فِرْسِن»، و«بِلَغْن»، و«قَرْدَد»، و«شُرْبُب»، و«عُنْدَد»، و«رِمْدِد»، و«مَعَدّ»، و«خِدَبّ»، و«جُبُنّ»، و«فِلِزّ».**

* * *

قال الشارح: قد جاءت الزيادة منفردةً آخرًا كثيرًا. من ذلك الألف، وقد جاءت رابعة لا زيادةَ في الكلمة غيرها، وذلك على ضربَيْن: أحدهما أن تكون ملحِقة، والآخر أن تكون للتأنيث، وذلك؛ نحو «عَلْقَى»، و«مِعْزَى»، الألف فيهما زائدة للإلحاق، فـ«عَلْقَى» ملحق بـ«جَعْفر»، و«معزى»، ملحق بـ«درهم». والعلقى: نبت، والواحدة عَلْقاة. ومثله «أَرْطَى»، وهو نبت أيضًا. و«بُهْمَى»، و«سَلْمَى»، و«ذِكْرَى» الألف فيها زائدة للتأنيث، والبهمى: نبت، وسلمى: أحد جَبَلي طَيّىء، وذِكْرَى: بمعنى الذِّكْر مصدرٌ، وألفه للتأنيث. وأمّا «ذِفْرَى» بالذال المعجمة، فهو من القَفا حيث يعرق من خلف الأذن، وألفُه زائدة للتأنيث، ولذلك لا ينصرف، وبعضهم ينوّنه، ويُلْحِقه بـ«درهم»، والأوّل الكثير. ومن ذلك «شُعَبَى»، بضمّ الشين وفتح العين، وهو موضع، وألفُه للتأنيث، ولذلك لا ينصرف.

وقد زادوا النون آخِرًا مفردةً، قالوا: «رَعْشَنٌ» للذي يرتعِش، يقال: «رجلٌ رعشنٌ»، و«جمل رعشن» لاهتزازه في السير، فنونُه زائدة للإلحاق بـ«جعفر»؛ لأنه من الرَّعَش. ومثله «ضَيْفَنٌ»، وهو من لفظ «الضيْف» ومعناه. وقالوا: «فِرْسِنٌ»، والفرسن للبعير كالحافر للدابّة، ونونه زائدة للإلحاق بـ«زِبْرِج»؛ لأنه من «فرست». وقالوا: «بِلَغْنٌ» أي: بليغ من البلاغة، بكسر الفاء وفتح العين. ومثله قولهم: «عِرَضْنٌ» للفرس تَعرّض في عَدْوها نَشاطًا، وناقةٌ عِرَضْنَةٌ.

وقالوا: «قَرْدَدٌ» للأرض الغليظة، ويقال لها: «القُرْدُود» أيضًا، كرّرت فيها الدال للإلحاق بـ«جعفر»، ولذلك لم يدّغم المثلان فيها، ومثله «مَهْدَدُ» اسم امرأة. وقالوا:

= محلّ رفع نائب فاعل. «**غير**»: حال منصوبة بالفتحة، وهو مضاف. «**زمل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، و«لا»: حرف نفي. «**وكل**»: اسم معطوف مجرور بالكسرة المقدّرة، منع من ظهورها حركة القافية.

وجملة «خلقت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «زُمَّل» على وزن «فُعَّل»، بمعنى: الجبان.

«سُرْدُدُ»، و«شُرْبُبٌ»، بضمّ الفاء واللام فـ«سردد» اسم موضع، و«شربب»، شجرٌ، وقيل: موضعٌ، والدال والباء زائدتان للإلحاق بـ«بُرْثُنٍ».

وقالوا في الصفة: «قُعْدُدٌ»، وهو أقرب القبيلة إلى جَدّه، ومنهم من يفتحه، وذلك ممّا يقوّي بناء «جُخْدَب»، إذ لولا إرادة الإلحاق به لما فُكّ الادّغام.

وقد جاء من ذلك «فِعْلِل» بكسر الفاء واللام، قالوا: «رَمادٌ رِمْدِدٌ»، أي: هالكٌ، ألحقوه بتكرير اللام بـ«زِبْرِج»، وهو قليل لم يأت إلّا صفة. وأمّا «مَعَدّ» اسم قبيلة فإنّ ميمه أصلٌ، والدال الثانية زائدة، لقولهم: «تَمَعْدَدَ»، إذا صار على خُلُق مَعَدٍّ، ولم يُرَد بالزيادة الإلحاق، ولذلك ادُّغما. ومثله «شَرَبَّةُ» وهو مكان.

وقالوا: «خِدَبٌّ» مثل «هِجَفّ» وهو الضَّخْم الجافي. وقالوا: «جُبْنَةٌ، وجُبُنَّةٌ» لهذا المأكول، يقال: «جُبْنٌ»، و«جُبُنٌّ»، وقد يضعّفونه. قال [من الرجز]:

٩٤٦ـ جُبُنَّةٌ من أَطْيَبِ الجُبُنِّ

ومثله «دُجُنٌّ»، والواحد «دُجُنَّةٌ»، وهو الغَيْم، وقالوا في الصفة: «قُمُدٌّ»، و«صُمُلٌّ»، أي شديدان. وقالوا: «فِلِزٌّ» لما ينفيه الكِير من خَبَثِ ما يُذاب من جواهر الأرض، فالزاي الثانية زائدة. فهذه الأسماء كلُّها وقعت الزيادة فيها آخرًا بعد اللام، فاعرفه.

فصل
[زيادة حرفين بينهما فاء الكلمة]

قال صاحب الكتاب: **والزيادتان المفترقتان بينهما الفاء في نحو «أُدابِرٍ»، و«أَجادِلَ»، و«أَلَنْجَجٍ»، و«أَلَنْدَدٍ»، وزنُهما «أَفَنْعَلٌ»، و«مُقاتِلٍ»، و«مُقاتَلٍ»، و«مَساجِدَ»، و«تَناضِبَ»، و«يَرامِعَ».**

* * *

قال الشارح: قد وقع في الأسماء ما فيه زيادتان فرق بينهما الفاء، وذلك في أسماء صالحة العِدّة. منها ما هو جمع، ومنها ما هو مفرد، فأمّا الجمع، فنحو «أجادِلَ»، و«مَساجِدَ»، و«تَناضِبَ»، و«يَرامِعَ»، فـ«أجادل» جمع «أَجْدَلٍ»، وهو الصقْر، فالهمزة في أوّله زائدة؛ لأنها كانت في أوّلِ واحده مزيدة، والألف مزيدة للجمع، والجيم التي هي فاءٌ قد فصلت بين الزيادتين.

---

٩٤٦ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: **«جبنة»**: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمّة، بتقدير: هي جبنة. **«من أطيب»**: جارّ ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة للجبنة. **«الجبن»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «هي جبنة» ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «جبنة» و«الجبن» بتشديد النون لغة في «الجبن» بتخفيفها.

وكذلك «مَساجِدُ» في جمع «مَسْجِدٍ»، فالميم زائدة، لأنه من «السُّجود»، والألف للجمع، والسين فاءٌ فاصلةٌ بينهما. و«تَناضِبُ»، جمع «تَنْضُبٍ»، وهو ضرب من الشجر، فالتاء فيه زائدة لِما تقدّم من مخالفة بنائه للأصول، والألف مزيدة للجمع، والنون التي هي فاءٌ، قد فصلت بين الزيادتين أيضًا. و«يرَامِعُ» جمع «يَرْمَع»، وهو الحجارة الرقاق، فالياء زائدة فيه لِما تقدّم من أنّها لا تكون أصلاً مع الثلاثة، والألف زائدة للجمع، والراء فاصلة بينهما.

وأمّا المفرد فقد جاء على «أُفاعِل» بضمّ الهمزة، قالوا: «أُجارِدُ» وهو موضع، والصفة «أُدابِرٌ»، و«أُباتِرٌ». وذكر سيبويه[1] «أدابر» في الأسماء، والصواب أنه صفة، يقال: «رجلٌ أُدابِرٌ» للذي يقطع رَحِمَه، ولا يلوي على أحد، كأنّه يُعْرِض عنهم، ويُوَلّيهم دُبْرَه. ومثله: «أُباتِرٌ» للذي يقطع رحمه، فالألف فيه زائدة؛ لأنها لا تكون في بنات الثلاثة فصاعدًا إلّا زائدة. وإذا ثبت زيادة الألف، كانت الهمزة في أوّله زائدة؛ لأنها لا تكون أصلاً في أوّل بنات الثلاثة، مع أنّ «أدابر»، و«أباتر» من «الدُّبْر» و«البَتْر»، وقد فصلت الفاء بين الزيادتين.

وجاء أيضًا على «أَفَنْعَلٍ»، قالوا في الاسم: «أَلَنْجَجٌ»، وهو العُود يُتبخّر به، ويقال فيه: «يَلَنْجَجٌ»، و«أَلَنْجُوجٌ»، وكذلك «أَلَنْدَدٌ» اللام فاصلة بين الزيادتين التي هي الهمزة والنون، و«الألندد» بمعنى «الألَدّ»، يقال: «خَصْمٌ ألنددٌ»، أي: خصيم، قال [من الكامل]:

٩٤٧ـ [يوفي على جذم الجذولِ كأنّهُ] خَصْمٌ أَبَرَّ على الخُصُوم أَلَنْدَدُ

(١) الكتاب ٤/ ٢٤٦.

٩٤٧ ـ **التخريج**: البيت للطرماح في ديوانه ص١٣٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٠٧؛ ولسان العرب ٣/ ٣٩١ (لدد)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٦٠٥.

اللغة: يوفي: يُشْرِف. والجذْمُ: أصل الشجرة. والجُذول: جمع جِذل، وهو أيضاً الأصل من الشجرة. وأبَرّ: غَلَب. وألندد: الشديدُ الخصومة.

المعنى: وصف حرباء، فشبهه في تحريك يديه عند استقبال الشمس لما يجد من أذى الحر، بخصم ظهر على خصمه، فظلّ يحرك يديه حرصًا على الكلام وسرورًا بالغلبة.

الإعراب: **«يوفي»**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. **«على جذم»**: جار ومجرور متعلقان بـ«يوفي»، والمجرور مضاف. **«الجذول»**: مضاف إليه مجرور. **«كأنه»**: حرف مشبه بالفعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب اسمه. **«خصْمٌ»**: خبر لـ«كأنّ» مرفوع. **«أبرَّ»**: فعل ماض مبني على الفتح، فاعله مستتر جوازاً تقديره «هو». **«على الخصوم»**: جار ومجرور متعلقان بـ«أبرّ». **«ألنْدَدُ»**: صفة لـ«خصْمٌ» مرفوع بالضمة.

وجملة «يوفي»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «كأنه خصم»: في محل نصب حال. وجملة «أبرَّ»: صفة لـ«خصْمٌ» محلّها الرفع.

والشاهد فيه: مجيء «ألنْدَد» صفة بمعنى «ألَدّ»، و«الألَدُّ» من «اللدد»، وهو شدة الخصام.

فالنون فيهما زائدة؛ لأنها قد وقعت ثالثة ساكنة في بنات الخمسة، ولا تكون إذا كانت كذلك إلّا زائدة، نحو: «شَرَنْبَثٍ»[١] و«غَضَنْفَرٍ»، وإذا ثبت زيادة النون؛ لم تكن الهمزة إلّا زائدة، لأنها لا تكون في أوّل بنات الثلاثة إلّا زائدة، وقد فُصل بين الزيادتين بالفاء التي هي اللام.

وأمّا «مُقاتِل»، فهو اسم فاعل من «قَاتَلَ»، و«مُقاتَل»، مفعول منه، والميم والألف فيه زائدتان، والقاف التي هي فاء قد فصلت بينهما، ولا نعلمه جاء اسمًا.

فصل

[زيادة حرفين بينهما عين الكلمة]

قال صاحب الكتاب: **وبينهما العينُ في نحو «عاقُول»، و«ساباط»، و«طُومار»، و«خَيْتام»، و«دِيماس»، و«تَوْراب»، و«قَيْصُوم».**

* * *

قال الشارح: يريد أنه قد وقع في الأسماء ما فيه زيادتان، والعين فاصلة بينهما، فإحدى الزيادتين بعد الفاء، والأخرى بعد العين، وذلك سبعة أبنية، منها «فاعُول» يكون اسمًا وصفة، فالاسم: نحو «عاقُول»، و«نامُوس»، فالعاقُول: ما اعوجّ من نَهْر أو واد. والناموس: قُتْرَة الصائد التي يقعد فيها، والناموس صاحب سِرّ الإنسان، ومُوسَى كان يأتيه الناموس، وهو جَبْرائِلُ عليه السلام.

وقالوا في الصفة: «حاطُومٌ» و«جارُوف»، والحاطوم: المُمْرِىء، يقال: «ماء حاطوم» أي: مُمْرِىء، والجارُوف: الموت العامّ، كأنه يجترف الأنفس والمال، وسيلٌ جارُوفٌ: ما يُمرّ عليه، والألف والواو فيهما زائدتان؛ لأنهما لا تكونان في بنات الثلاثة إلّا كذلك، وقد وقعت الأولى التي هي الألف بعد الفاء التي هي العين، والزيادة الثانية بعد العين التي هي القاف، ففصلت العين بينهما.

ومن ذلك «فاعال» قالوا: «ساباطٌ»، وهو كلّ سقيفة بين حائطَيْن تحتها طريقٌ، و«خاتام» لغة في «الخاتَم»، ولا نعلمه جاء وصفًا، فالألف فيهما زائدة، والباء والتاء اللتان هما عينان قد فصلتا بينهما.

ومن ذلك «فُوعال»، قالوا: «طُومار»، و«سُولافُ»، فـ«طومار»: واحد الطوامير وهي السِّجِلّات، و«سولاف»: أرضٌ، ولم يأت وصفًا.

ومن ذلك «فَيْعال»، ويكون اسمًا وصفة، فالاسم: «خَيْتامٌ»، و«دَيْماسٌ»، و«شَيْطانٌ»، والصفة «بَيْطارٌ»، و«غَيْداق»؛ فالخيتام: واحد «الخَواتِيم»، يقال: «خاتَمٌ»،

---

(١) الشَّرنبث والشُّرابث: القبيح الشّديد، وقيل: هو الغليظ الكفَّين. (لسان العرب ٢/ ١٦٠ (شربث»).

و«خاتِمٌ»، بالفتح والكسر، و«خاتام»، و«خَيْتام»، كلّه بمعنى واحد، وقد فصلت التاء بين الزيادتين، وهما الياء والألف فيمن قال: «خَيْتام» وبين الألفَيْن في «خاتام».

وقالوا «دَيْمَاسٌ»، و«دِيماسٌ»، بالفتح والكسر، والديماس: سجنٌ كان للحَجّاج، وقد يقال للقَبر: «ديماس»، كأنّه من «دمستُه»، أي: دفنته، فالياء والألف زائدتان لذلك، وقد وقعت الميم التي هي عين فاصلةً بينهما. وقد قالوا في جمعه: «دَيامِيسُ»، و«دَمامِيسُ». فمن قال: «دياميس» بالياء كانت الياء عنده غير منقلبة عن غيرها، والأقيس أن يكون جمع «دَيْماس» بالفتح. ومن قال: «دَمامِيسُ» كانت الياء في «ديماس» منقلبة من الميم الأولى، إذ الأصل «دِمّاسٌ» كما قالوا: «قِيراطٌ» في «قِرّاطٍ» لقولهم: «قَرارِيطُ». و«الشَّيْطان» معروف، والياء والألف زائدتان، وقد فصلت بينهما العين التي هي الطاء، وذلك على رأي من يأخذه من «شَطَنَ»، أي: بَعُدَ. و«البَيْطار» معروف، وهو مأخوذ من «بطرتُ»، أي: شققت، فالياء والألف زائدتان، وقد وقعت العين التي هي الطاء فاصلة بينهما. و«الغَيْداق»: الرجل الكريم، وهو أيضًا من ولد الضَّبّ.

وقالوا: «تَوْرابٌ» بمعنى التُّراب، ففصلوا بالراء التي هي عين بين الزائدتين، وفي «التراب» لغات، قالوا: «تُرابٌ»، و«تَوْراب»، و«تَوْرَبٌ»، و«تَيْرَبٌ»، و«تُرْبٌ»، و«تُرْبَةٌ»، و«تَرْباءُ».

ومن ذلك «فَيْعُول»، وقد جاء اسمًا وصفة، فالاسم: «قَيْصُومٌ»، و«حَيْزُوم»، والصفة «قَيُّومٌ»، و«دَيْمُوم»، فالقيصوم: نبتٌ؛ والحيزوم: الصدر، لأنه موضع الحزام؛ والقَيُّوم: «فَيْعُول» من «قام بالأمر يقوم»، إذا تكفّل به، وهو من صفات الله عزّ وجلّ، لأنه المتكفِّل بأرزاق العباد؛ و«الدَّيْمُوم»: المَفازة التي لا ماء فيها. قال [من الرجز]:

٩٤٨ـ قد عَرِضَتْ دَوِّيَّةٌ دَيْمُومُ

فاعرفه.

---

٩٤٨ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الكتاب ٤/ ٢٦٦.

اللغة: الدَّوِّية: الفلاة، نُسِبَتْ إلى الدَّو، وهي الصحراء. الديمومة: الطامسة الأعلام، والتي لا يُرى بها شخص ما، وأصله من دَمَمْت الشيء أدمُّه إذا طليته، فكأن الدوية طُلِيَتْ آثارها فطُمِست معالمها.

المعنى: يقول: لقد دخلنا صحراء ليس فيها ما يُهْتَدى به.

الإعراب: «**قد**»: حرف تحقيق. «**عَرِضَتْ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث حرف لا محل له من الإعراب. «**دَوِّيَّةٌ**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**دَيْمُومُ**»: صفة لـ(دوية) مرفوعة بالضمة. وجملة «عرضت دوية» ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: مجيء الصفة على وزن (فَيْعُول) فـ(دَيْمُومٌ) وزنها (فَيْعُول)، وهي صفة كما لاحظنا.

فصل

[زيادة حرفين بينهما لام الكلمة]

قال صاحب الكتاب: **وبينهما اللام في نحو «قُصَيْرَى»، و«قَرَنْبَى»، و«الجُلَنْدَى»، و«بَلَنْصَى»، و«حُبارَى»، و«خَفَيْدَدٍ»، و«جَرَنْبَةٍ».**

* * *

قال الشارح: يريد أنه قد وقع الزائدان في الكلمة، وفصل بينهما اللام، فكان أحد الزائدين قبل اللام، والآخر بعده. فمن ذلك «القُصَيْرَى» للضِّلَع الآخرة الواهنة، وهو تصغير «القُصْرَى» مؤنّث «الأَقْصَر»، وقد فُصل بين الزيادتين باللام التي هي الراء، وهو بناء تصغير يكون في الأسماء والصفات، فالأسماء: «القُصَيْرَى»، و«العُلَّيْقَى»، والصفة: «حُبَيْلَى»، و«سُكَيْرَى». و«القَرَنبى» دويبة طويلة الرجلين شبيهة بالخنفساء أعظم منها، والنون فيه والألف زائدتان، فالنون فيه زائدة؛ لأنها وقعت ثالثة ساكنة فيما هو خمسة أحرف، والألف زائدة؛ لأنها لا تكون أصلاً مع الثلاثة فصاعدًا، والاسم ملحق فيهما بـ«سَفَرْجل».

وهذا البناء كثير في الصفة، نحو: «سَبَنْتَى»، و«سَبَنْدَى»، وهو الجريء المُقْدِم من كلّ شيء، وَ«عفَرْنَى» الشديد القويّ، الألفُ في ذلك كلّه زائدة للإلحاق، يدلّ على ذلك لحاقُ الهاء لها إذا أريد المؤنّث، نحو: «قَرَنْباةٍ»، و«سبنتاة»، و«عَفَرْناة». وقد اكتنف اللامَ في ذلك الزائدان النون والألف.

وأمّا «الجُلَنْدَى»، بضمّ الجيم وفتح اللام، فاسمُ ملك عُمانَ، النون فيه زائدة؛ لأنه ليس في الأصول ما هو على زنة «سُفَرْجَل» بضمّ السين، والألفُ في آخره زائدة؛ لأنها لا تكون مع الثلاثة إلّا كذلك. وقد فرقت بين الزائدين الدالُ التي هي لام.

و«البَلَنْصَى»: طيرٌ، واحده «بَلَصُوصٌ»، جاء الجمع على غير قياس، فالنون زائدة لسقوطها في «بلصوص»، والألفُ في آخره زائدة أيضًا؛ لأنها لا تكون مع بنات الثلاثة فصاعدًا أصلاً. وقد فرقت اللام التي هي الصاد بينهما.

و«حُبَارى»: طائر، والألفان فيه زائدتان، وقد فصل بينهما الراء التي هي لام الكلمة، وهذا البناء في الاسم كثير، نحو: «سُمانى» وهو طائر، و«شُكاعَى»، وهو نبت، والألف في آخره للتأنيث، ولذلك لا ينصرف في النكرة. وحكى أبو الحسن «شُكاعاة»، وحكى البغداديون: «سُماناة»، فعلى هذا يكون الألف لغير تأنيث، بل لتكثير الكلمة. ولا يكون هذا البناء وصفًا إلّا أن يكون جمعًا، نحو: «كُسالَى»، و«سُكارَى».

وأمّا «خَفَيْدَدٌ» فاسم الظليم، ووزنه «فَعَيْلَلٌ»، وهو السريع، ولا نعلمه جاء اسماً، الياء فيه زائدة، وكذلك الدال الآخرة مكرّرة للإلحاق. و«الجَرَنْبَة»، العانة من حُمُر

الوحش، والكثير أيضًا، ويقال فيه: «جَرَبَّةٌ»، وقد فصلت اللام بين الزيادتَيْن، وهما النون والتاء، فاعرفه.

فصل
[زيادة حرفين بينهما فاءُ الكلمة وعينُها]

قال صاحب الكتاب: **وبينهما الفاء والعين في نحو: «إغصارٍ»، و«إخْرِيط»، و«أُسْلُوب»، و«إِدْرَوْن»، و«مِفْتاح»، و«مَضْرُوب»، و«مِنْدِيل»، و«مُغْرُود»، و«تِمْثال»، و«تَرْداد»، و«يَرْبُوع»، و«يَعْضِيد»، و«تَنْبِيت»، و«تَذْنُوب»، و«تَنَوِّط»، و«تُبُشِّر»، و«تِهِبِّط».**

* * *

قال الشارح: يريد أنّه قد يُزاد في الكلمة زائدان: أحدهما أوّلاً قبل الفاء، والآخر قبل اللام، فيفرق بين الزائدين الفاء والعينُ، وذلك نحو من أربعة عشر بناء.

الأوّل: «إفْعال» وذلك يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «إعْصارٌ»، و«إمْحاضٌ»، والصفة: «إسْكاف». فالإعصار: ريحٌ شديدة الهبوب تُثِير غبارًا إلى السماء، كأنّه عمود نار، وقيل إن لم يكن فيها نارٌ، فليست إعصارًا، والألف زائدة؛ لأنها مع ثلاثة أحرف أصول. وإذا ثبت زيادة الألف، كانت الهمزة زائدة؛ لأنها لا تكون في أوّل بنات الثلاثة إلاّ كذلك، وقد فصل بين الزيادتين بالفاء والعين، و«الإمحاض» مصدرُ «أمحضتُه الحديثَ إمحاضًا»، إذا صدقته، والألف والهمزة زائدتان فيه؛ لأنه من «المَحْض»، وهو الخالص، و«الإسْكاف»: النَّجّار، وكلّ صانع عند العرب إسكافٌ.

الثاني: «إفْعِيلٌ»، ويكون اسمًا وصفة، فالاسم: «إخْرِيط»، وهو ضرب من الحَمْض، و«إكْلِيلٌ»، وهو تاج الملك، ومنزلٌ من منازل القمر. والصفة «إصْلِيتٌ»، و«إجْفِيلٌ». يقال: «سيفٌ إصليتٌ»، أي: صقيل، و«إجفيل»: جَبان. و«ظليمٌ إجفيلٌ»: يهرب من كلّ شيء.

الثالث: «أُفْعُولٌ» يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «أُسْلُوب»، و«أُخْدُودٌ»، والصفة: «أُمْلُودٌ»، و«أُسْكُوبٌ»، فالأُسْلُوب: واحد الأساليب، وهو الفُنون. والأخدود: الشقّ في الأرض، والجمع: أخادِيدُ. والأُمْلُود: الناعم. يقال: «غُصْنٌ أملود»، أي: ناعمٌ. والأسكوب: المنسكب، يقال: «ماء أسكوب» أي منسكب. قال الشاعر [من البسيط]:

٩٤٩ـ الطّاعن الطَّعْنَةَ النَّجْلاء يَتْبَعُها مُثْعَنْجِرٌ من دَمِ الأَجْوافِ أُسْكُوبُ

---

٩٤٩ ـ **التخريج**: البيت لجنوب أخت عمرو ذي الكلب الهذليّ في شرح أشعار الهذليين ص٥٨٠؛ ولسان العرب ١/ ٤٧٠ (سكب)؛ والتنبيه والإيضاح ١/ ٩٦؛ وتاج العروس ٣/ ٦٥ (سكب)؛ وأساس البلاغة (سكب)؛ ولريطة أخت عمرو ذي الكلب في الأغاني ٢٢/ ٣٥٦؛ ولعمرة أخت ذي الكلب الهذلي في حماسة البحتري ص٢٧٣؛ وللهذليّة في جمهرة اللغة ص١١٩٤. ويروى «أثعوبُ». =

الرابع: «إِفْعَوْلٌ» بكسر الهمزة وفتح العين، جاء اسمًا وصفة، فالاسم: «إِدْرَوْنٌ» وهو الدَّرَن والدَّنَس، يقال: «فلان يرجع إلى إدرونه»، أي: إلى أصله النَّجْس. وأمّا الصفة فـ«الإِسْحَوْف»، و«الإزمول». والإسحوف: الواسع مَخْرَجِ الإحْلِيل، وهو مخرج البَوْل، ومخرج اللبن من الضَّرْع؛ والإزمول: الذي يزمُل، أي: يتبع غيره لضعفه.

الخامس: «مِفْعال» يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «مِنْقارٌ»، و«مفتاح»، والصفة: «مِضْحاك»، و«مِصْلاح». والمِنْقار: للطائر والنَّجّار. والمِفْتاح: واحد المَفاتِيح، والمضحاك: الكثير الضَّحْك. والمصلاح: الكثير الصلاح، فالألف زائدة فيها؛ لأنها لا تكون أصلاً مع ذوات الثلاثة. وإذا ثبت زيادة الألف، كانت الميم زائدة؛ لأنها لا تكون أصلاً في أوّل بنات الثلاثة، وقد فُرق بينهما بالفاء والعين.

السادس: «مَفْعُولٌ»، ويكون اسمًا وصفة، فالاسم: «مَعْقُولٌ» بمعنى العقل، و«محصول»، بمعنى الحاصل، وهو البقيّة، والصفة: «معرور»، و«مضروب». والمعرور من الإبل: الذي أصابه العَرُّ، وهو قروح كالقُوبَاء تخرج بالإبل في مشافرها، وقوائمها يسيل منها ماء أصفر، فتُكْوَى الصِّحاح لئلاّ تُعْدِيها المِراضُ. و«مضروب»: مفعول من الضرب.

السابع: «مِفْعِيلٌ» قد جاء اسمًا وصفة، فالاسم: «مِنْدِيلٌ»، والصفة «مِسْكِينٌ». فالمنديل معروف، يقال منه: «تَندّل الرجل» إذا حمل المنديل، فالميم زائدة، والياء زائدة، وفصل بينهما بالنون والدال، وهما الفاء والعين.

الثامن: «تِفْعالٌ» بكسر التاء، وقد جاء اسمًا وصفة، فالاسم «تِمْثال» للصُّورة، ويجمع على «تَماثِيل». وقالوا: «تِجْفاف»، و«تِبْيان». والتجفاف: واحد تَجافِيف الفرس، وهو ما يُلبس عند الحرب والزينة. وتِبْيان: بمعنى البَيان، فمنهم من يجعله مصدرًا من قبيل الشاذّ؛ لأن المصادر إنّما تجيء على «تَفْعال» بالفتح، نحو:

= **اللغة**: النجلاء: الواسعة. المثعنجر: السائل يتبع بعضُه بعضًا. الأسكوب: المنسكب.

الإعراب: **«الطاعن»**: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمّة تقديره: هو؛ أو بحسب ما قبلها. **«الطعنة»**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. **«النجلاء»**: نعت منصوب بالفتحة. **«يتبعها»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«مثعنجر»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«من دم»**: جارّ ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة لمثعنجر. **«الأجواف»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«أسكوب»**: نعت لـ«مثعنجر» مرفوع بالضمّة.

وجملة «هو الطاعن»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يتبعها مثعنجر»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «دم أسكوب» بمعنى منسكب.

«التَّلْعاب»، و«التَّهْدار». ولم يجىء بالكسر إلاّ حرفان، وهما «تِبْيان»، و«تِلْقاء». وسيبويه[١] يجعلهما من الأسماء التي وُضعت موضع المصادر كـ«الغارة» وُضعت موضع «الإغارة». وقد حكى السيرافيّ منها ألفاظًا متعدّدة. وقالوا في الصفة من ذلك: «تِضْراب»، و«ضاربٌ»، وهي التي تضرب حالِبَها، فالتاء فيهنّ زائدة للاشتقاق، لأنه من المثل والجفاف والضرب، والألف زائدة لما ذكرناه من وقوعها مع ثلاثة أحرف أصول، وقد فصل بينهما بالفاء والعين.

التاسع: «تَفْعالٌ» بفتح الأوّل، نحو: «التَّرْداد»، و«التهدار» بمعنى الردّ والهَذْر، وقد تقدّم الكلام عليه في المصادر.

العاشر: «يَفْعُولٌ» جاء اسمًا وصفة، فالاسم: «يَرْبُوعٌ»، و«يَعْقُوبٌ»، و«يَسْرُوعٌ»، والصفة: «يَحْمُومٌ»، و«يَرْقُوعٌ». واليربوع: دويبّة شبيهة بالفأرة تستطيبها العرب، واليعقوبُ: ذكر القَبَج، واليسروع: دويبّة حمراء تكون في البقل، ثمّ تسلَخ، فتكون كالفَراشة. واليَحْمُوم لونٌ كالكُمْتة، يقال: «فرسٌ يحمومٌ»، إذا كانت كُمْتَتُه إلى السواد، مأخوذ من الحُمّة، وهي السواد؛ واليرقوع: من صفات الجُوع، يقال: «جُوعٌ يَرْقُوعٌ»، أي: شديد.

والحادي عشر: «يَفْعِيلٌ»، قالوا: «يَعْضِيدٌ»، و«يَقْطِينٌ»، فاليعضيد: بقلةٌ، وأحسبُها الطَّرْخُون؛ واليقطين: كلّ ما ليس له ساقٌ من النبات كالبِطّيخ ونحوه، وفيهما زائدان، وهما الياءان، وقد فصل بينهما الفاء والعين.

الثاني عشر: «تَفْعِيل» بالتاء المعجمة من فوق، قالوا في الاسم: «تمييز»، و«تنبيت»، ولم يأت صفة، وقد يكسر أوّله، والتاء والياء فيهما زائدتان، وقد فصل بينهما الفاء والعين.

الثالث عشر: «تَفْعُولٌ» بالتاء المعجمة من فوق، قالوا: «تَعْضُوضٌ»، وهو ضرب من التمر أسود شديدُ الحلاوة يكثر بهَجَرَ، وقالوا: «تَذْنُوبٌ» للبُسْر يبدو به الإرطابُ من قِبَل ذَنَبه، يقال منه: «ذَنَّبَ البُسْرُ تَذْنِيبًا»، فالتاء في أوّله زائدة، وكذلك الواو، وقد فصلت الفاء والعين بينهما.

الرابع عشر: قالوا: «تُبُشِّرٌ»، و«تُنَوِّط»، و«تهبِّط»، على بناء ما لم يسمّ فاعله، ولم يأت صفة، فتُبُشِّرٌ: طائرٌ كأنّه سُمّي بالفعل، وتُنَوِّط أيضًا طائر. قال الأصمعيّ: سمّي بذلك لأنه يُدلّي خُيُوطًا من شجرة ثم يُفرّخ فيها؛ وأمّا «تِهِبِّط»، فقيل إنه أرضٌ، وقال أبو عبيدة: هو طائر، فالتاء فيه زائدة، والشين الثانية من «تُبُشِّر» أيضًا زائدة، وقد فصلت الباء والشين الأولى بينهما، وكذلك أُختاها، فاعرفه.

---

(١) الكتاب ٤/ ٨٤.

فصل
[زيادة حرفين بينهما عينُ الكلمة ولامها]

قال صاحب الكتاب: **وبينهما العين واللام في نحو: «خَيْزَلَى»، و«خَيزرَى»، و«حِنطَأوٍ».**

* * *

قال الشارح: قد فُصل بالعين واللام بين الزيادتين، فمن ذلك «فَيْعَلَى»، قالوا: «خَيْزَلَى» وهو ضربٌ من المَشْي فيه تفكّكٌ كمشي النسوان. يُقال: «خَيْزَلَى»، و«خَيْزَرَى»، ومثله «الخَوْزَرَى»، قال [من الرجز]:

٩٥٠ـ والنـاشِـئـات الـمـاشِـيـات الـخَـوْزَرَى

ولا نعلمه جاء صفة، فالخيزلى فيه زائدان: الياء، والألف، وقد فصل بينهما العين واللام، ومثله «الخوزرى» الواو زائدة والألف، لأنهما لا تكونان أصلاً مع ثلاثة أحرف أُصول.

وأمّا «حِنْطَأْوٌ» فهو القصير، وقيل: العظيم البطن، و«الكِنْثَأْوُ» العظيم اللّحية، ولا نعلمه جاء اسمًا، فالنون فيهما زائدة؛ لقولهم في تصغيره: «حُطَيّةٌ»، و«كثأتْ لحيتُه» إذا كثرت، قال [من الطويل]:

٩٥١ـ وأنـتَ امْـرُؤٌ قـد كَـثَـأتْ لـك لِـحْـيَـةٌ كـأنّـك مـنـهـا قـاعـدٌ فـي جُـوالـقِ

---

٩٥٠ ـ **التخريج**: الرجز لعروة بن الورد في لسان العرب ٤/ ٢٣٧ (خزر)؛ والتنبيه والإيضاح ١/ ١١٤؛ وتاج العروس ١١/ ١٥٨ (خزر)؛ ومجمل اللغة ٢/ ١٨٥؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أساس البلاغة (خزر).

المعنى: لعلّه يصف فتيات صغيرات يمشين مشية فيها تفكك.

الإعراب: **«والناشئات»**: الواو: بحسب ما قبلها، «الناشئات»: قد تكون اسماً معطوفاً، أو مبتدأ مرفوعاً على المحلّ ومجروراً على اللفظ بواو ربّ. **«الماشيات»**: صفة للناشئات مثلها بحركة الإعراب. **«الخوزرى»**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذّر.

والشاهد فيه قوله: «الخوزرى» لغة في الخيزلى والخيزرى.

٩٥١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في لسان العرب ١/ ١٣٧ (كثأ)؛ وتاج العروس ١/ ٣٨٤ (كثأ).

اللغة والمعنى: الجوالق: الكيس من الخيش ونحوه.

شبّه لحيته الطويلة بكيس خشن اختبأ فيه صاحبها.

الإعراب: **«وأنت»**: الواو: بحسب ما قبلها، «أنت»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. **«امرؤ»**: خبر مرفوع بالضمّة. **«قد»**: حرف تحقيق. **«كثأت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. **«لك»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل. **«لحية»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«كأنك»**: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «كأنّ». **«منها»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالخبر بعدهما. **«قاعد»**: خبر «كأن» مرفوع بالضمّة. **«في جوالق»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالخبر «قاعد». =

فصل
[زيادة حرفين بينهما الفاء والعين واللام]

قال صاحب الكتاب: **وبينهما الفاء والعين واللام في نحو: «أَجْفَلَى»، و«أُتْرُجٌّ»، و«إِرْزَبٌّ».**

* * *

قال الشارح: يريد أن الزيادتين قد تقعان في الكلمة على تباعُدٍ بينهما، إحداهما في أوّل الكلمة قبل الفاء، والأُخرى آخرًا بعد اللام، فيفصل بينهما بالفاء والعين واللام، وذلك «أفْعَلَى». قالوا: «أجْفَلَى»، ولم يأتِ منه غيره، وهو اسم، وهو الدَّعْوة العامّة، يُقال: «دُعي فلان في النَّقَرَى لا في الجَفَلَى والأجفلى»، أي: في الخاصّة. قال الأصمعيّ: لا أعرفُ «الأجفلى» وحكاه غيره، فالألفُ الأخيرة في «الأجفلى» زائدة غير ذي شكّ؛ لأنها لا تكون أصلاً في بنات الثلاثة فصاعدًا، وإذا ثبتت زيادة الألف آخرًا، كانت الهمزة في أوّلها زائدة أيضًا؛ لأنها لا تكون في أوّل بنات الثلاثة إلاّ زائدة.

ومن ذلك «أُفْعُلّ» يكون اسمًا، ولم يأتِ صفة، وذلك، نحو: «أُتْرُجٌّ»، و«أُسْكُفَّةٍ»، فأُتْرُجٌّ: الجيم الثانية زائدة لقولهم في معناه: «تُرُنْجٌ». وإذا كانت الجيم زائدة، كانت الهمزة أيضًا زائدة في أوّله؛ لأنها لا تكون في أوّل بنات الثلاثة إلاّ كذلك. والأسكفّةُ معروفة، وهي عَتَبَةُ الباب، والهمزة في أوّلها زائدة، والفاء الثانية. فأمّا تاء التأنيث فلا اعتدادَ بها في البناء، لأنها بمنزلة اسم ضُمّ إلى اسم.

و«الإرْزَبّ» القصير، والباء الأخيرة زائدة فيه، كأنّها ألحقتْه بـ«جِرْدَحْلٍ»، وكذلك «الإرْزَبَّةُ» من الحديد، الباء فيه زائدة لقولهم فيه: «مِرْزَبَةٌ» بالتخفيف.

فصل
[زيادة حرفين مجتمعين قبل الفاء]

قال صاحب الكتاب: **والمجتمعتان قبل الفاء في نحو «مُنْطَلِقٍ»، و«مُسْطِيع»، و«مُهْراق»، و«إنْقَحْل»، و«إنْقَحْر».**

* * *

قال الشارح: قد تكون الزيادتان مجتمعتَيْن أوّلاً قبل الفاء وحشوًا، وآخِرًا؛ فأمّا اجتماعهما قبل الفاء، فيكون ذلك فيما كان جاريًا على الفعل من نحو «منطلق»،

= وجملة «أنت امرؤ»: بحسب الواو. وجملة «كثأت»: في محلّ نصب حال. وجملة «كأنك قاعد»: في محلّ رفع صفة للحية.

والشاهد فيه قوله: «كثأت لك لحية» بمعنى كثرت وطالت.

و«منكسر»، الميم والنون في أوّلهما زائدتان. وقالوا: «مُسْطِيعٌ» من «اسْطاعَ، يَسْطِيعُ»، فالميم والسين زائدتان، فهو جارٍ على الفعل.

وقالوا: «مُهْراقٌ» الميم والهاء زائدتان، لأنه من «أهْراقَ، يُهْرِيقُ». ومن قال: «هَراقَ، يُهَرِيقُ» كانت الهاء عنده بدلاً من همزة «أراقَ».

وقد جاءت الزيادتان في أوّلِ غيرِ الجاري على الفعل، وهو قليل جدّا في لفظتَيْن، أو ثلاثٍ لا غير، قالوا: «رجلٌ إنْقَحْلٌ»، أي: مُسِنٌّ يابسُ الجِلْد على العَظْم من قولهم: «قَحَلَ الشيء يقحَل» إذا يبس، فالهمزة والنون في أوّله زائدتان لِما ذكرناه من الاشتقاق، ولقولهم في معناه: «قَحْلٌ» بفتح القاف، وسكون الحاء. وقالوا رجلٌ: «إنْزَهْوٌ»، للمُزْدَهَى، فالهمزة والنون في أوّله زائدتان، لأنه من «الزَّهْو»، وهو الفَخْر. وقالوا: «إنْفَخْرٌ» وهو في معنى «إنْزَهْوٍ»، فاعرفه.

فصل
[زيادة حرفين مجتمعين بين الفاء والعين]

قال صاحب الكتاب: **وبين الفاء والعين في نحو: «حَواجِرَ»، و«غَيالِمَ»، و«جَنادِبَ»، و«دُواسِرٍ»، و«صِيَّهَمٍ».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم قولنا: إن الزيادتين قد تقع حَشْوًا، وذلك بعد الفاء فيما كان جمعًا، نحوَ: «فَواعِلَ» في الاسم والصفة، فالاسم: «حاجرٌ»، و«حَواجرُ»، و«حائِط»، و«حَوائِطُ»، والصفة: «دَوْسَرٌ»، و«دَواسِرُ»، وهو الجمل الضَّخْم، و«ضارِبَةٌ»، و«ضَوارِبُ».

ومن ذلك «فَناعِلُ» يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «جُنْدبٌ» و«جَنادِبُ»، و«خُنْفَسٌ»، و«خَنافِسُ»، والصفة: «عَنْبَسٌ»، و«عَنابِسُ» وهو من صفات الأسد، كأنه وُصف بالعُبُوس. و«عَنسَلٌ»، و«عَناسِلُ» للناقة السريعة، وهو من «العَسَلان» لضرب من العَدْو.

ومن ذلك «فَياعِلُ» فيهما، فالاسم «غَيْلَمٌ»، و«غَيالِمُ» وهو السُّلَحْفاة، و«عَيْطَلٌ»، و«عَياطِلُ»، وعيطل اسم ناقة معروفة، والصفة: «صَيْرَفٌ»، و«صَيارِفُ»، و«عَيْطَلٌ»، و«عَياطِلُ»، وهِي الطويلة العُنُق من النساء والنوق والخيل.

فأمّا «فَواعِلُ» فإن الواو فيه زائدة؛ لأنها بدلٌ من ألف «فاعِلٍ»، وهي زائدة، والألف بعدها مزيدة للجمع.

وأمّا «فَناعِلُ»، نحو: «جَنادِب»، و«عَنابِس»، فالنون فيه زائدة، كأنّها ألحقته بـ«جُخْدُبٍ»، والألف مزيدة للجمع.

وأمّا «فَياعِلُ»، فالياء فيه زائدة؛ لأنها زائدة في الواحد، نحوِ: «غَيْلَم»، و«عَيْطَل»، وَ«صَيْرَف»، لأن الياء لا تكون أصلاً في بنات الثلاثة، فهي زائدة للإلحاق بـ«جَعْفَر»، والألف مزيدة للجمع، وأمّا «صِيَّهْمّ»، فصفةٌ ولم يأتِ اسمًا، وهو الرافع رأسَه، والياءان زائدتان بعد الفاء وقبل العين.

فصل

[زيادة حرفين مُجْتَمِعين بين العين واللام]

قال صاحب الكتاب: **وبين العين واللام في نحو: «كَلاّءٍ»، و«خُطّاف»، و«حِنّاء»، و«جِلْواخ»، و«جِرْيال»، و«عُصْواد»، و«هَبَيَّخ»، و«كِذْيَوْن»، و«بِطِّيخ»، و«قُبَّيْط»، و«قَيّام»، و«صُوّام»، و«عَقَنْقَل»، و«عَثَوْثَل»، و«عِجَّوْل»، و«سُبُّوح»، و«مُرِّيق»، و«خُطائِط»، و«دُلامِص».**

* * *

قال الشارح: قد فصل بالزيادة بين العين واللام، وذلك في عدّةِ أبنية، منها: «فَعّالٌ» يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «كَلاّءٌ»، والصفة: «شَرّابٌ»، و«لَبّاسٌ». فالكلاّء مشدّدٌ ممدودٌ موضع بالبصرة، كأنّهم يَكْلَؤون سُفُنَهم هناك، أي: يحفظونها. قال سيبويه[1] هو «فَعّالٌ» من كَلأ، والمعنى أن الموضع يدفع الريح عن السفن ويحفظها. ومنهم من يجعلها «فَعْلاء»، فلا يصرفها من «كَلَّ» إذا أعْيَا، لأنها تُرْفَأ فيها السفنُ، كأنّها تكِلّ فيها من الجَرْي. ونحوُه «المِيناء» بالمدّ والقصر، وهو «مِفْعالٌ» أو «مِفْعَلٌ» من «الوَنْي» وهو الفُتور، وصاحب هذا الكتاب اختار الأوّل، فالألف زائدة والعين الثانية، وهي اللام، لأن التضعيف يكون بتكرير الحرف الأوّل.

ومن ذلك «فُعّالٌ» بضمّ الفاء وتضعيف العين، ويكون اسمًا وصفة، فالاسم: «خُطّاف»، و«كُلّاب»، والصفة: «حُسّانٌ»، و«عُوّارٌ»، فالخطّاف: طائر صغير، والكُلّاب والكَلُّوب: المِنْشال، فالطاء الأخيرة من «الخطّاف» والألف زائدتان، لأنه من الخطف، وكذلك اللام الثانية والألف في «كُلّاب» زائدتان، وقد فُصل بهما بين العين واللام.

ومن ذلك «فِعّالٌ» بكسر الفاء وتضعيف العين، قالوا: «حِنّاءٌ» و«قِثّاءٌ»، ولا نعلمه صفةً، فالحِنّاء النون الثانية والألف زائدتان؛ لأنه من التَّحْنِئة، وهو خِضاب اليَد، وكذلك الثاء الثانية من «قِثّاءٍ»؛ لقولهم: «أرضٌ مَقْثَأةٌ».

ومن ذلك «فِعْوال» جاء اسمًا وصفة، فالاسم: «قِرْواشٌ»، و«عِصْوادٌ»، والصفة: «جِلْواخٌ»، و«قِرْواحٌ»، فالقرواش والعصواد بالصاد غير المعجمة: الأمرُ العظيم، هكذا

(١) الكتاب ٤/ ٢٥٦.

جاء في ديوان الأدب بالكسر. وذكر السيرافيّ أنّه جاء بالضم والكسر، وكيف ما كان فالواو والألف زائدتان. والجِلْواخ: الوادي الواسع، والقِرْواح: الناقة الطويلة القوائم. وقيل لبعض العرب: ما القرواح: قال التي كأنّها تمشي على أزماحٍ، وهو أيضًا الفَضاء البارز للشمس الذي لا ساترَ له.

ومن ذلك «فِعْيال» في الاسم، نحو: «جِرْيالٍ»، و«كِرْياسٍ»، فالجِرْيال الذهب، وهو أيضًا صِبْغٌ أحمرُ، ولا نعلمه صفة. والكرياس: واحد الكَرايِيس، وهو الكَنِيف في أعلى السطْح.

ومن ذلك «فَعَيَّلٌ»، قالوا: «هَبَيَّخٌ» بفتح الهاء والباء والياء المشدّدة، وهو صفة، يُقال: «غلامٌ هبيّخٌ»، أي: سمين، مأخوذ من «الهَبَخ»، وهو الوَرَم.

ومن ذلك «فِعْيَوْل» يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «كِدْيَوْنٌ» وهو عَكَرُ الزيت، والصفة: «عِذْيَوْطٌ» وهو الذي يُحْدِث عند الجِماع.

ومن ذلك «فِعِّيلٌ» بكسر الفاء وتشديد العين، يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «بِطِّيخٌ» لهذا المعروف، و«خِرِّيتٌ»، بمعنى الدَّلِيل. والصفة: «سِكِّيرٌ»، و«شِرِّيبٌ»، و«خِمِّيرٌ»، فالياء والطاء الثانية زائدتان لقولهم: «مَبْطَخَةٌ» لموضع البطّيخ، وكذلك الياء والراء الثانية من «خرّيت» زائدتان؛ لأنه مأخوذ من «خَرَتَ الأرضَ» إذا عرفها، وكذلك هي في «السكّير»، و«الشرّيب»، و«الخمّير»؛ لأنه من السُّكر والشُّرْب والخَمر.

ومن ذلك «فُعَّيْل» بضمّ الفاء وتشديد العين وفتحها، جاء اسمًا وصفة، فالاسم: «عُلَّيْقٌ»، و«قُبَّيْطٌ»، والصفة: «زُمَّيْلٌ»، و«سُكَّيْتٌ»، فالعلّيق: شجرٌ له شَوْكٌ وثمرٌ يُشْبِه الفِرْصادَ، والقُبَّيْطُ: ضرب من الحَلْوَى، والزُّمَّيْل: الضعيف، والسُّكَّيْتُ: الذي يجيء من الخيل في الحَلْبَة من العشر المعدودات آخِرًا، وقد يخفّف، فيقال: «سُكَيْتٌ» مثل «كُمَيْت»، وهو الفِسْكِل. وما جاء بعد ذلك فلا يُعْتَدّ به.

و«القَيّام» بمعنى «القَيّوم» وقُرِىء: ﴿الْحَيُّ الْقَيَّامُ﴾[1]. وذكرُه في هذا الفصل كالغلط، لأن هذا الفصل يتضمّن اجتماع الزائدَيْن، وأن يفصلا بين العين واللام. و«القَيّامُ»: «فَيْعالٌ»، أصله: «قَيْوامٌ»، فلمّا اجتمعت الواو والياء، وسبق الأوّل منهما بالسكون؛ قلبوا الواو ياءً، وادّغموا الياء في الياء. والصوابُ: «القَوّام» بواو مشدّدة على زنة «فَعّالٍ»، إلاّ أنّه كان يصير كـ«الكَلاّء»، وقد ذُكر هذا البناء.

ومن ذلك «فُعّال» وقد جاء مفردًا اسمًا، قالوا: «حُمّاضٌ»، و«سُمّاق»، وفي

(١) آل عمران: ٢. وهذه قراءة ابن مسعود، والأعمش، وجعفر الصادق، وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٢/ ٣٧٧؛ وتفسير الطبري ٦/ ١٥٥؛ وتفسير القرطبي ٤/ ١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٤ ـ ٥.

الصفات، نحو: «صُوّام»، و«قُوّام»، وقد فصل الزائدان بين العين واللام.

ومن ذلك «فَعَنْعَلٌ» قالوا: «عَقَنْقَلٌ»، و«سَجَنْجَلٌ»، والعقنقل: رملٌ متراكِبٌ كالجبل، والنون فيه زائدة لوقوعها ثالثةً في الخماسيّ، والقاف بعدها زائدة مكرّرة للإلحاق بـ«سَفَرْجَلٍ»، وكذلك «سجنجل» وهي المِرْآة.

ومن ذلك «فَعَوْعَلٌ»، قالوا: «رجل عَثَوْثَلٌ وعِثْوَلٌّ»، الواو والثاء الثانية زائدتان، والعثوثل: الفَدْم العَيِيّ المسترخي.

ومن ذلك «فِعَّوْلٌ»، يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «عِجَّوْلٌ»، و«عَجاجِيلُ»، ومثله «سِنَّوْرٌ»، و«قِلَّوْبٌ»، للذئب، والصفة: «خِنَّوْصٌ» لولد الخِنْزِير، و«سِرَّوْطٌ»، فالجيم الثانية والواو هما الزائدتان لقولهم في معناه «عَجِلٌ».

ومن ذلك «فُعُّولٌ»، قالوا: «سُبُّوحٌ»، و«قُدُّوسٌ»، وهما اسمان من أسماء الله تعالى، والفتح جائزٌ فيهما، وليس في الأسماء ما هو على «فُعُّولٍ» بالضمّ، إلاَّ «سبّوح»، و«قدّوس»، فإنّ الضمّ فيهما أكثر، وما عداهما فمفتوحٌ.

ومن ذلك «فُعِّيلٌ»، قالوا: «مُرِّيقٌ» بضمّ الميم وكسر الراء وتشديدها، وهو الإخْرِيض، أي: العُصْفُر. وقالوا في الصفة: «كوكبٌ دُرِّيءٌ ودِرِّيءٌ»، والضمُّ أضعف اللغات، وهو «فُعِّيلٌ» مثل «مُرِّيق»، إلاَّ أنّ «مرّيقًا» اسم، و«درّيء»، صفة، وهو مأخوذ من «الدَّرْء»، وهو الدفع، كأنَّ ضَوْءه متتابعٌ يدفع بعضه بعضًا.

ومن ذلك «فُعائِل»، قالوا: «حُطائِط»، وهو صفة بمعنى الصغير، كأنّه من الشيء المحطوط، ومثله: «جُرائِض»، للثقيل، كأنّه من «الجَرَض»، وهو الغَصّ يَغُصّ به كلّ من يراه، فالألف والهمزة زائدتان، وقد فصلتا بين العين واللام.

ومن ذلك: «فُعامِل»، قالوا: «دِرْعٌ دُلامِص»، فهو صفة بمعنى البَرّاق، فالميم زائدة لقولهم في معناه: «دِلاصٌ»، فسقوط الميم دليل على أنّها زائدة هناك، والألف زائدة غير ذي شكّ؛ لكونها مع ثلاثة أحرف أُصول، وقد فصلت الزيادتان بين العين واللام. وقد أجاز المازنيّ أن تكون الميم أصلاً، ويكون «دلاص» من معنًى «دلامص»، كـ«سَبِطٍ»، و«سِبَطْرٍ»، وذلك لقلّة زيادة الميم غير أوّل، فاعرفه.

فصل
[زيادة حرفين مُجْتَمِعَين بعد اللام]

قال صاحب الكتاب: **وبعد اللام في نحو «ضَهْياءَ»، و«طَرْفاءَ»، و«قُوباءٍ»، و«عِلْباءٍ»، و«رُحَضاءَ»، و«سِيَراءَ»، و«جَنَفاءَ»، و«سَعْدانٍ»، و«كَرَوان»، و«عُثْمان»، و«سِرْحان»، و«ظَرِبان»، و«السَّبُعان»، و«السِّلطّان»، و«عِرَضْنَى»، و«دِفِقَّى»، و«هِبْرِيَةٍ»،**

و«سَنبَتَة»، و«قَرْنُوَة»، و«عُنصُوَة»، وَ«جَبَرُوتٍ»، و«فُسْطاط»، و«جِلْباب»، و«حِلْتِيت»، و«صَمَحْمَح»، و«ذُرَحْرَح».

* * *

قال الشارح: قد وقعت الزيادتان مجتمعتَيْن بعد اللام، وذلك في أبنية. منها «فَعْلاءُ» وذلك اسم وصفة، فالاسم: «ضَهْياءُ»، و«طَرْفاءُ»، والصفة: «حمراء»، و«صفراء»؛ والضهياء: الأرض التي لا نبات فيها، وقد تكون صفة بمعنى المرأة التي لا ينبت لها ثَدْيٌ، وقيل: التي لا تَحِيض. وفيها لغتان: القصر والمدّ، قالوا: «ضَهْيًأ» مقصورٌ، و«ضَهْياءُ»، ممدودٌ، فمَن مدّ كانت الهمزة عنده زائدة للتأنيث، لا محالةَ، ولذلك لا تنصرف، ووزنُها عنده «فَعْلاءُ». وعلى ذلك يكون قد وقع في آخرها زائدان بعد اللام، وهما الهمزة للتأنيث، والألف للمدّ قبلها. ومن قصر، وقال: «ضَهْيَأَةٌ» فالهمزة عنده أيضًا زائدة، والياء أصلٌ، والكلمة مصروفة، ووزنُها «فَعْلأَةٌ»؛ لأنّها قد انحذفت في لغةِ من مدّ، فكانت زائدة لذلك.

وأجاز أبو إسحاق أن تكون هذه الهمزة أصلاً والياء زائدة، وأنّ وزن الكلمة «فَعْيَلَةٌ»، كأنّه اشتقّها من قولهم: «ضاهَأْتُ»، وذلك أنّه يُقال: «ضاهأتُ» بالهمزة، و«ضاهَيْت» غير مهموز، أي: ماثلت. قال: والضَّهْياء التي لا تحيض، وقيل: التي لا ثدي لها، وفي كلا الحالَيْن ضاهتِ الرجالَ، وهو مذهب حسن من الاشتقاق، إلاّ أنّه ليس في الكلام «فَعْيَلٌ» بفتح الفاء، إنّما هو «فِعْيَل» بكسرها.

والطَّرْفاء: ضربٌ من الشجر، الواحدةُ طَرَفَةٌ، وليس بتكسير، إنّما هو اسم جنس كـ«قَصْباءَ». قال الأصمعيّ: هو جمع، والألف والهمزة بعده زائدتان، ولذلك لا ينصرف.

ومنها «فُعْلاء». قالوا: «القُوباء»: و«الخُشّاء»، فالقوباء: داءٌ معروف، ويُداوَى بالريق، وفيه لغتان: «قُوَباءُ» بالفتح، و«قُوباءٌ» بإسكان الواو، فمَن فتح فهمزته للتأنيث، ولذلك لا ينصرف، فهو كـ«الرُّحَضاء»، و«العُشَراء». ومَن أسكن الواو صرفه، وكانت الهمزة عنده زائدة للإلحاق بـ«قُرْطاسٍ».

والخُشّاء: العَظْم الناتىء وراء الأذن، قال ابن السِّكِّيت: وليس في الكلام «فُعْلاء» بضمّ الفاء وسكون العين إلاّ هذان الحرفان.

ومن ذلك «فِعْلاءُ»، نحو: «عِلْباءٍ» و«حِرْباءٍ» ولا نعلمه جاء وصفًا، فالعلباء عَصَب العنق، وهما عِلْباوان بينهما مَنْبِت العُرْف، وهو ملحق بـ«سِرْداحٍ»، والسرداح: الناقة الكثيرة اللحم، وحِرْباءٌ: دويبّة معروفة.

ومن ذلك «فُعَلاء» بضمّ الفاء وفتح العين، ويكون اسمًا وصفة، فالاسم:

«رُحَضاءُ»، و«قُوَباءُ»، والصفة: «عُشَراءُ»، و«نُفَساءُ». والرحضاء: العَرَق في أثر الحُمَّى، وهذا البناء في الجمع كثير، نحوُ: «خُلَفاء»، و«ظرفاء»، و«شرفاء».

ومن ذلك «فِعَلاء» بكسر الفاء وفتح العين، قالوا في الاسم: «السِّيَراء»، و«الخِيَلاء»، ولم يأتِ صفة، والسيراء: بُرْدٌ فيه خطوطٌ.

ومن ذلك «فَعَلاء» بفتح الفاء والعين، قالوا: «جَنَفاءُ»، و«قَرَماء»، فالجنفاء: ماءٌ لمُعاوية بن عامر. قال الشاعر [من الوافر]:

٩٥٢ـ رحلتُ إليك من جَنَفاءَ حتّى أنَختُ فِناءَ بَيْتِك بالمَطالِ

وقرماء: بالقاف وتحريك العين موضع. والجوهريّ[1] ذكره بالفاء، وهو مُصحَّفٌ، إنّما هو بالقاف، وقالوا في الصفة: «الثَّأداء» بمعنى الأمَة، يُقال: «ثَأَداء»، و«دَأَثاء»، مقلوب منه. قال ابن السكّيت: ليس في الكلام «فَعَلاء» بالتحريك إلاّ حرف واحد وهو «الدَّأَثاء» يعني في الصفات، فهذه الأسماءُ الألفان في آخرها زائدان.

وممّا زيد في آخرها زائدان «فَعْلان» بفتح الفاء وسكون العين في الاسم والصفة، فالاسم: «السَّعْدان»، و«الضَّمْران»، والصفة: «الرَّيّان» و«العَطْشان»، فالسعدان: نبتٌ له شَوْك، وهو من أفضل مَراعي الإبل، وفي المثل: «مَرْعًى ولا كالسَّعْدان»[2]، وضَمْرانٌ: بالضاد المعجمة نبتٌ أيضًا.

ومن ذلك «فَعَلان» بفتح الفاء والعين فيهما، فالاسم: «كَرَوانٌ»، و«وَرَشانٌ»،

---

٩٥٢ ـ **التخريج**: البيت لابن مقبل في ملحق ديوانه ص٣٩٢؛ ومعجم ما استعجم ص٣٩٨؛ ولزبان بن سيار الفزاري في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤١٢؛ ولسان العرب ٩/ ٣٤ (جنف)، ١٥/ ١٥ (طلا)؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص٥٩١؛ وجمهرة اللغة ص١٢٣٣؛ ولسان العرب ٣/ ١٠٢ (تأد)، ١٢/ ٤٥٢ (فرم).

اللغة: جَنَفَاء: اسم موضع في بلاد بني فزارة. والمطالي: مناقع المياه، واحدها مِطْلاء، وقيل: جمع مَطَلَى، وهو وادٍ في بلاد بني بكر، وجمعه الشاعر بما حَوْله، فجعله مَطالي.

المعنى: لقد رحلت إليك من بلدي جَنَفاء إلى أنْ حطَطْت رحالي في فناء بيتك الكائن بالمطالي.

الإعراب: «رحلتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل. «**إليك**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (رَحلْت). «**من جنفاء**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (رحلْتُ)، وعلامة جر «جَنَفاء» الفتح لأنه ممنوع من الصرف. «**حتى**»: حرف غاية وابتداء. «**أنَختُ**»: مثل (رحلْتُ). «**فِناء**»: اسم منصوب بنزع الخافض، والأصل: بفناء بيتك. «**بيتك**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والكاف: ضمير مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه. «**بالمطالِ**»: جار ومجرور متعلقان بحال من «بيتك».

وجملة «رحلْتُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنخت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «جَنَفاء» اسمًا لموضع.

(١) انظر: الصحاح، مادة (فرم).

(٢) جمهرة الأمثال ٢/ ٢٥٤؛ وزهر الأكم ٣/ ٥٥؛ والعقد الفريد ٣/ ١٠٨؛ وكتاب الأمثال ص ١٩٩؛ والمستقصى ٢/ ٢٤٤؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٢٧٧.

والصفة: «صَميانٌ»، و«قطوان». فالكروان، والورشان: طائران؛ والصميان: الشجاع الجرِيء، يُقال: «رجلٌ صميان»، أي: شجاع جريء، والقطوان: البَطِيء في مَشْيه مع نَشاط، يُقال: «قطا يقطو فهو قطوان».

ومن ذلك «فُعْلان» بضمّ الفاء وسكون العين في الاسم والصفة، فالاسم نحو: «عُثْمانَ»، و«ذُبْيانَ»، وهو كثير في الجمع، نحوِ «جُرْبانٍ»، و«قُضْبانٍ» تكسيرِ «جَرِيبٍ»، و«قَضِيبٍ». والصفة، نحو: «عُرْيانٍ»، و«خُمْصانٍ». يُقال: «رجلٌ خُمْصانٌ»، و«امرأةٌ خُمْصانةٌ».

ومن ذلك «فَعِلان» بفتح الفاء وكسر العين، نحو: «ظَرِبانٍ»، وهي دويبّة مُنْتِنة الريح؛ و«القَطِران»، ولم يأتِ صفةً.

ومن ذلك «فَعُلان» بفتح الفاء وضمّ العين، وذلك قليل، قالوا: «السَّبُعان» اسم مكان، و«الشَّبُهان»، وهو شجر من العِضاه، فهو اسم، وقيل: الثُّمام من الرَّياحِين، فعلى هذا يكون صفة، والفتح فيه أكثر.

ومن ذلك «فِعِلّان» بتضعيف اللام، قالوا: «سِلِطّانٌ» ولم يأت غيره، فهذا قد اجتمع في آخره ثلاث زوائد: الطاء الثانية المضاعفة، والألف، والنون.

ومن ذلك «فِعَلْنَى». قالوا: «ناقة عِرَضْنَى» للتي من عادتها أن تمشي معارِضةً للنشاط. يُقال: «عِرَضْنى»، و«عِرَضْنَةٌ»، وهو اسم، والنون والألف فيه زائدة، لأنه من الإعراض، فالنون للإلحاق بـ«سِبَطْرٍ» والألف للبناء، ولذلك تقول في التصغير: «عُرَيْضِنٌ»، فتثبت النون وتحذف الألف؛ لأنها ليست للإلحاق.

ومن ذلك «فِعِلَّى» بكسر الفاء والعين فيهما، فالاسم: «زِمِكَّى»، و«زِمِجَّى» لذنب الطائر، والصفة: «كِمِرَّى»، وهو: العظيمُ الكَمَرة.

ومن ذلك «فِعَلَّى» بكسر الفاء وفتح العين، قالوا: «دِفَقَّى»، وهو ضرب من المشي بسرعة، يقال: «مشى الدفقّى»، وهو اسم، ولا نعلمه صفة.

ومن ذلك «فِعْلِيَةٌ» بكسر الفاء وسكون العين، قالوا: «هِبْرِيَةٌ»، و«حِذْرِيَةٌ»، في الاسم، وقالوا في الصفة: «عِفْرِيَةٌ»، و«زِبْنِيَةٌ». والهبرية: شيء يقع في الشَّعْر كالنُّخالة، يُقال: «في رأسه هبريةٌ». والحذرية: مكان غليظ. والعفرية: الداهية. يُقال: «شيطانٌ عفريةٌ». والزبنية: واحد الزَّبانية، وهو الشديد، وفي آخرها زائدان، وهما الياء والتاء، فالياء زائدة لأنها مع ثلاثة أحرف أُصول، والتاء زائدة للتأنيث. وإنّما اعتُدّ بتاء التأنيث، وإن كانت تاء التأنيث ليست من البناء في شيء، لأن التاء لازمة لـ«فِعْلِيَة» كما لزمتْ «فَعالِيَة»، كـ«كَراهِيَة»، و«رَفاهِيَة».

ومن ذلك «فَعْلَتَةٌ». قالوا: «مضتْ سَنْبَتَةٌ من الدهر»، أي: قطعةٌ منه، فهو اسم،

ولم يأتِ صفة، وفي آخره زائدان، وهما التاءان: الأولى من بناء الكلمة، والثانية للتأنيث. والذي يدلّ على زيادة الأُولى قولهم في معناه: «سَنْبٌ»، و«سَنْبَةٌ»، مثل «تمر»، و«تمرة»، فسقوط التاء من «سنب»، و«سنبة»، قاطعٌ على زيادتها في «سنبتة».

ومن ذلك «فَعْلُوَةٌ». قالوا: «تَرْقُوَةٌ»، و«قَرْنُوَةٌ»، فالترقوة: العَظْم الناتىء بين ثُغْرة النَّحْر وبين العاتِق. والقرنوة: نبت له ورق أغْبَرُ شبيهٌ بالحَنْدَقُوق يُدْبَغ به، يُقال منه: «سِقاءٌ قَرْنَويّ» إذا دُبغ بالقرنوة، فالواو زائدة، لأنها لا تكون أصلاً مع بنات الثلاثة، وتاءُ التأنيث زائدة، لا محالة.

ومن ذلك «فُعْلُوَة». قالوا: «عُنْصُوَةٌ»، و«عنفوة»، ولم يأتِ صفة. فالعنصوة: الخُصْلة من الشَّعْر، والجمع: عَناصٍ، يُقال: «في رِياض بني فلان عناصٍ من النبت» أي: قليل متفرّق، والهاء لازمة لهذه الواو، لا تُفارِقها كما كانت لازمة للياء في «حِذْرِيَةٍ».

ومن ذلك «فَعَلُوت» يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «جَبَرُوتٌ»، و«رَهَبُوتٌ»، و«رَحَمُوتٌ». والصفة «الحَلَبُوت»، و«التَّرَبُوت»، فالرحموت والرهبوت مصدران بمعنى الرَّحْمة والرَّهْبة. والجَبَرُوت: التجبّر. والحلبوت: الأسود، يُقال: «أسودُ حلبوتٌ»، أي: حالِكٌ. والتربوت: الذَّلول، يُقال: «جمل تربوت»، و«ناقة تربوت» الذكرُ والأُنثى فيه سواءٌ، والواو والتاء في ذلك كلّه زائدة. أمّا الرحموت والرهبوت فللاشتقاق؛ وأمّا قولهم: «أسود حلبوت»، فالتاء زائدة لقولهم في معناه: «حُلْبُوبٌ»، أي: حالك، وهذا ثَبَتٌ في زيادة التاء، والواوُ أيضًا زائدة؛ لأنها لا تكون أصلاً في بنات الثلاثة فصاعدًا.

ومن ذلك «فُعْلالٌ»، قالوا: «قُرْطاطٌ»، و«فُسْطاطٌ». قال سيبويه[1]: وهو قليل في الكلام، ولا نعلمه جاء صفة، فالقرطاط: البَرْذَعَة التي تكون تحت الرَّحْل، ويُقال: «قُرْطانٌ» بالنون أيضًا. والفسطاط: البيت من الشَّعْر، يُقال: «فُسطاط»، و«فِسطاط»، والطاء زائدة مكرّرة، وكذلك الألف قبلها، وهو ملحق بـ«قُرْطاس»، و«حُمْلاق».

ومن ذلك «فِعْلال» في الاسم والصفة، فالاسم: «جِلْبابٌ»، وهو المِلْحَفة. والصفة: «شِمْلالٌ» للناقة السريعة، يُقال: «ناقة شِمْلال، وشِمْلِيل» أي: سريعة.

ومن ذلك «فِعْلِيل» في الاسم والصفة، فالاسم «حِلْتِيتٌ» والصفة «صِنْدِيدٌ» و«شِمْلِيلٌ»، فالحلتيت: ضربٌ من الصَّمْغ.

ومن ذلك «فَعَلْعَلٌ» في الاسم والصفة، فالاسم: «الحَبَرْبَرُ»، و«التَّبَرْبَرُ»، وهما بمعنى واحد. حكى سيبويه: «ما أصاب منه حبربرًا، ولا تبربرًا، ولا حَوَرْوَرًا»[2]، أي:

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٥٦.

(٢) لم أقع على هذا القول في كتاب سيبويه، وهو في اللسان ٤/ ١٦١ (حبر) منسوبًا إلى سيبويه.

شيئًا. ويُقال: «ما في الذي تحدّثنا به حبربرٌ»، أي: شيءٌ. والصفة: «صَمَحْمَحٌ»، و«دَمَكْمَكٌ». فالصمحمح: الشديد، وقيل: القصير الغليظ؛ والدمكمك: الشديد، كرّر فيهما العين واللام، وأنكر الفرّاء أن يكون على «فَعَلْعَل»، وقال: هو فَعَلَّلٌ، مثل «سَفرَجَلٍ»، قال: ولو جاز أن يُقال: إنه «فَعَلْعَل» بتكرير لفظ العين واللام؛ لجاز أن يكون وزن «صَرْصَر»، «فَعْفَع» بتكرير لفظ الفاء والعين. والصواب الأوّل، وهو رأي سيبويه، وذلك أن الحرف لا يُحْكَم بزيادته إلاّ بزيادته بعد إحراز ثلاثة أحرف أُصول، و«صرصرٌ» وأشابهه لم يوجد فيه ذلك.

ومن ذلك «فُعَلْعَلٌ» في الاسم، قالوا: «ذُرَحْرَحٌ»، و«جُلَعْلع»، ولا نعلمه صفة، فالذرحرح: واحد الذّرارِيح، والجُلَعْلَع: الجُعَل، فهذه الأسماء كلّها في آخرها زائدان، فاعرفه.

فصل
[زيادة ثلاثة أحرف مفترقة]

قال صاحب الكتاب: **والثلاث المفترقة في نحو: «إهْجِيرَى»، و«مَخارِيقَ»، و«تَماثِيلَ»، و«يَرابِيعَ».**

* * *

قال الشارح: قد زيد في الاسم ثلاث زوائد، فيكون الاسم بها على ستّة أحرف، وتلك الزوائد تكون مفترقة ومجتمعة. فالمفترقة تكون في الجمع والمفرد، فالمفرد: «إفْعِيلَى». قالوا: «إهْجِيرَى»، و«إهْجِيراه»: دَأْبُه وعادته، و«الإجْرِيّاءُ» كذلك العادة، وهو من «الجَرْي»، فالهمزة زائدة، والياء الأُولى المدّغمة والألف الأخيرة.

وأمّا الجمع، فمن ذلك «مَفاعِيلُ» يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «مَفاتِيحُ»، و«مَخارِيقُ»، والمخاريق: جمع مِخْراقٍ، وهو المنديل يُلَفّ ليُضْرَب به، وفي الحديث: «البَرْقُ مخاريقُ الملائكة»(١). وقالوا في الصفة: «مَحاضِيرُ»، و«مَناسِيبُ». والمحاضير: جمع مِحْضِيرٍ، وهو الشديد العَدْوِ من الخيل، والمناسيب: جمع مَنْسُوبٍ، فالميم في أوّلها زائدة، لأنها في الواحد كذلك، والألف مزيدة للجمع، والياء الأخيرة زائدة، لأنها بدل من ألف زائدة.

ومن ذلك «تَفاعِيلُ»، وهو بناء جمع أيضًا، قالوا في الاسم: «تَجافِيفُ»، و«تَماثِيلُ»، في جمع «تِجْفافٍ»، و«تِمْثالٍ» بمعنى الصورة، ويكون على «يَفاعِيلَ» في الاسم والصفة، فالاسم: «يَرابِيعُ» جمع «يَرْبُوع»، وهي دويبّة، و«يَعاقِيبُ» جمع

(١) ورد الحديث في كتاب «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٢/ ٢٦.

«يَعْقُوبِ»، وهو ذكر القَبَج. والصفة: «يحاميم»، و«يخاضير». فاليحاميم: جمع يَحْمُومٍ، وهو الدخان يصفون به إذا أرادوا الحُلْكَة. واليخاضير: جمع يَخْضُورٍ، وهو الأخضرُ، وصفوا به كما وصفوا باليحموم.

فصل
[زيادة ثلاثة أحرف مجتمعة قبل الفاء]

قال صاحب الكتاب: **والمجتمعة قبل الفاء في «مُسْتَفْعِلٍ».**

* * *

قال الشارح: لا يكون هذا المثال إلاَّ صفة فيما كان جاريًا على الفعل، نحو: «مستخرج»، و«مستعلم» فالميم والسين والتاء زوائد، لأنها تسقط في «خرج»، و«علم».

فصل
[زيادة ثلاثة أحرف بين العين واللام]

قال صاحب الكتاب: **وبين العين واللام في «سَلالِيمَ»، و«قراويح».**

* * *

قال الشارح: قد فصلوا بهذه الزيادات الثلاث بين العين واللام، وذلك في «فَعالِيلَ» نحو: «سَلالِيمَ». وذلك أن واحده «سُلَّمٌ»، فاللام الثانية زائدة. وإذا كُسرّ للجمع، زيدت ألف الجمع بعد اللام الأُولى، وبعدها اللام الزائدة، وبعد اللام الياء للإشباع، كأنهم كسّروا «سُلاَّمًا»، فكانت ثلاث زوائد بين العين واللام.

ومن ذلك «فعَاوِيلُ»، نحو: «قِرْواحٍ»، و«قَراوِيحَ»، معك في الواحد الواو والألف زائدتان، وزيدت ألف الجمع قبل الواو، فاجتمع ثلاث زوائد قبل اللام.

فصل
[زيادة ثلاثة أحرف بعد اللام]

قال صاحب الكتاب: **وبعد اللام في «صِلِّيانٍ»، و«عُنْفُوان»، و«عِرِفّان»، و«تَئِفّان»، و«كِبْرِياءَ»، و«سِيمِياءَ»، و«مَرَحَيَا».**

* * *

قال الشارح: قد جاءت هذه الزيادات الثلاث آخِرًا بعد اللام. من ذلك «فِعْلِيان» بكسر الفاء، جاء اسمًا وصفة، فالاسم: «صِلِّيانٌ»، و«بِلِّيان»، والصفة: «العِنْظِيان»، و«الخِرِّبان»؛ فـ«الصِّلِّيان» نبتٌ؛ والبلّيان: قالوا: بلدٌ، ويُقال: «ذهب بذي بلّيانٍ»، أي: حيث لا يدري، والعنظيان: الجافي، وقيل: «الشابّ الطريّ»؛ والخِرِّبان: الجبَان.

ومن ذلك «فُعْلُوانٌ»، قالوا: «عُنْظُوانٌ»، و«عُنْفُوانٌ»، ولم يأتِ صفة. فالعنظوان: شجرٌ، والعنفوان: أوّل الشباب.

ومن ذلك «فِعِلّان» بكسر الفاء والعين وتشديد اللام في الاسم، قالوا: «فِرِكّانٌ»، و«عِرِبّان»؛ فالفركّان: البُغض من «فركتِ المرأةُ زوجَها»، وهو اسم؛ وعرقّان: مصدر بمعنى المَعْرِفة، وهو اسم رجلٌ أيضًا.

ومن ذلك «فَعِلّان». قالوا: «تَئِفّان» وهو اسم، ومعناه أوّلُ الشيء، يُقال: «جاءنا على تئفّانِ ذلك»، أي: أوّلِه، فالألف والنون والحرف الأخير من المضاعف زوائد.

ومن ذلك «فِعْلِيَاءُ» يكون اسمًا وصفة، فالاسم «كِبْرِياءُ» و«سِيمِياءُ»، والصفة: «جِرْبِياء». فالكبرياء: مصدر بمعنى الكِبْر، وفي آخره ثلاث زوائد، وهي الياء والهمزة والألف قبلها والسيمياء: العلامة. والجربياء: النُّكَيْباء من الرياح، وهي بين الشَّمال والدَّبور.

ومن ذلك «فَعَلَيًّا». قالوا: «مَرَحَيًّا» وهو زَجْرٌ يُقال عند الرَّمْي؛ و«بَرَدَيًّا» وهو نهر بالشام، هكذا في كتاب سيبويه[1]، والمعروف «بَرَدَى»، قال الشاعر [من الكامل]:

يَسْقُون مَن وَرَدَ البَرِيصَ عليهمِ ... بَرَدَى يُصفَّق بالرَّحِيق السَّلْسَلِ[2]

فصل

[زيادة ثلاثة أحرف: اثنان منها مجتمعان والثالث منفرد]

قال صاحب الكتاب: **وقد اجتمعت ثنتان، وانفردت واحدةٌ في نحو «أُفْعُوانٍ»، و«إِضْحِيَان»، و«أَرْوَنان»، و«أَرْبِعاءَ»، و«أُرْبُعاءَ»، و«قاصِعاءَ»، و«فَساطِيطَ»، و«سَراحِينَ»، و«ثلاثاءَ»، و«سَلامانٍ»، و«قُراسِيةٍ»، و«قَلَنْسُوَة»، و«خُنْفَساءَ»، و«تَيَّحانٍ»، و«عُمُدّان»، و«مَلْكَعان».**

* * *

قال الشارح: هذا الفصل موافقٌ للفصل الذي قبله من جهة، ومخالفٌ من جهة أُخرى؛ فالموافقةُ أنّ في كلّ واحد من هذه الأسماء ثلاث زوائد كالفصل المتقدّم؛ وأمّا جهة المخالفة، فإنّ الزوائد في هذه الأسماء متفرّقةٌ، منها اثنتان مجتمعتان، وواحدة منفردةٌ، وذلك في أسماء مختلفةِ البناء أيضًا، فمنها ما هو على زنة «أُفْعُلان»، بضمّ الهمزة والعين، ويكون اسمًا وصفة. فالاسم: «أُفْعُوانٌ»، و«أُقْحُوانٌ»، والصفة: «أُسْحُلانٌ»، و«أُلْعُبانٌ»؛ فالأفعوان: ذَكَرُ الأفاعي، والهمزة في أوّله زائدة، والألف والنون

(١) الكتاب ٤/ ٢٦٥.

(٢) تقدم بالرقم ٣٩٦.

في آخِره زائدتان، يدلّ على ذلك قولهم: «فعوة السُّمّ». وهذا قاطعٌ على أن الفاء والعين أصلان دون الباقي. والأقحوان: نبت طيّب الريح، حواليْه ورق أبيضُ، وسطُه أصفر، وهو البابُونَج، الهمزة في أوّله زائدة، والألف والنون في آخره زائدتان، لقولهم: «دواءٌ مَقْحُوٌّ»، إذا كان فيه الأقحوان. والإسحلان: التامّ. والألعبان: اللّعّاب.

ومن ذلك «إفْعِلان» بكسر العين وكسر الهمزة، وهو قليل يكون في الاسم والصفة، فالاسم: «إسْحِمان»، والصفة «ليلةٌ إضْحِيانةٌ». فالإسحمان: جُبَيْلٌ بعينه؛ والإضحيانة: المُضِيئة.

ومن ذلك «أَفْعلان» بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح العين، ولم يأتِ إلاّ صفة، قالوا: «عَجِينٌ أَنْبَجانٌ»، إذا سُقِيَ كثيرًا وأُجِيد عَجْنُه. و«أَرْوَنان»، يُقال: «يومٌ أرونانٌ»: أي: شديد.

ومن ذلك «أفعِلاءُ». قال سيبويه[1]: ولا نعلمه جاء إلاّ في «الأرْبِعاء»، وقد يفتح الباء كأنّه جمع «رَبِيع»، وهو من أبنية التكسير، نحو: «شَقِيّ» و«أشْقِياءَ»، و«صفيّ» و«أصفياء»، و«نبيّ» و«أنبياء».

ومن ذلك «فاعِلاءُ»، نحو: «القاصِعاء»، و«النافِقاء»، وهما من جِحَرة اليَرْبُوع، ولا نعلمه جاء صفة.

ومن ذلك «فَعَالِيلُ»، وهو من أبنية التكسير جاء اسمًا وصفة، فالاسم: «ظَنابِيبُ»، و«فَساطِيطُ»، والصفة: «شماليل»، و«بهاليل». فـ«ظنابيب»: جمع ظُنْبُوبٍ، وهو عَظْم الساق، والألف زائدة للجمع، والياءُ المبدلة من واو «ظنبوب» زائدة أيضًا، لأنها بدل من زائد. وإنّما صارت ياءً لانكسار ما قبلها. والباء مكرّرة للإلحاق بـ«جُرْمُوقٍ». والفَساطِيط: جمع فُسْطاطٍ، وهو ضرب من الأبنية، والطاءُ زائدة مكرّرة للإلحاق بـ«قُرطاسٍ»، وكذلك اللام في «شِمْلالٍ» للإلحاق بـ«حِمْلاقٍ». واللام في «بُهلُولٍ» مكرّرة أيضًا للإلحاق بـ«جُرْمُوق». والشَّمالِيل: جمع شِمْلالٍ، وهي الناقة السريعة، والبهاليل: جمع بُهْلُولٍ، وهو من الرجال الضَّحّاكُ.

ومن ذلك «فَعَالِين». قالوا في الاسم: «سَراحِينُ»، و«فَرازِينُ»، ولا نعلمه جاء صفة. فالسراحين: جمع سِرْحانٍ، وهو الذئب، وقد يستعمل في الأسد. والفرازينُ: جمع فِرْزانٍ.

ومن ذلك «فَعالاء». قالوا في الاسم: «ثلاثاءُ»، و«براكاء»، وفي الصفة «عَياياءُ»، و«طَباقاء». فالثلاثاء من الأيّام معروف، الثاء واللام فيه أصلٌ، وما عداه زائدٌ. وبَرَاكاء:

(١) الكتاب ٤/ ٢٤٨.

اسم الثبات في الحرب، وهو من «البُرُوك». ويُقال: «رجلٌ عياياءُ»، أي: ذو عَيٍّ في الأمر والمَنْطِق، ومثله «طَباقاءُ»، وهو من الإبل الذي لا يُحْسِن الضِّراب، وقد يوصف به الرجل الأحمق.

ومن ذلك «فَعالان». قالوا: «سَلامانٌ»، و«حَماطانٌ»، ولم يأتِ صفة. فالسلامان: شجر. وحماطان: موضع في قول الجَرْميّ، وأنشد [من الرجز]:

٩٥٣ـ يا دارَ سَلْمَى في حَماطانَ اسْلَمِي

وقال ثَعْلَبٌ: هو نبتٌ.

ومن ذلك «فُعالِيَة» بضمّ الفاء في الاسم والصفة، فالاسمُ: «هُبارِيَةٌ»، و«صُراحِيَةٌ»، والصفة، نحو: «العفارية»، و«القراسية». فالهبارِيةُ كالحَزاز في الرأس. والصراحية: كالتصريح والتلخيص للشيء. والعفارية: الشديد. والقراسية: الفَحْل العظيم، فالألف زائدة في هذه الأسماء؛ لأنّها لا تكون مع الثلاثة الأُصول إلاّ زائدة، والياء كذلك، وتاء التأنيث، وهي لازمة في هذا البناء.

ومن ذلك «فَعَنْلُوَة». قالوا: «قَلَنْسُوَةٌ»، فالنون زائدة، لأنه ليس في الأسماء مثلُ «سَفَرْجُلَة» بضمّ الجيم، والواوُ أيضًا زائدة؛ لأنها لا تكون مع الثلاثة إلاّ كذلك، والتاءُ لازمة لهذه الواو.

ومن ذلك «فُنْعَلاء» بضمّ الفاء وفتح العين، نحو: «خُنْفَساءَ» ولم يأتِ صفة، فالخنفساء: دويبّة وهي الخُنْفَس أيضًا. وقد حكى فيها الغُوريّ الضمَّ، فقال: «خُنْفُساءُ»، و«خُنْفُسٌ» بضمّ الفاء والعين، ووزنه فُنْعُلٌ، فالنون زائدة، لأنه ليس في الكلام «فُعْلُلٌ»، ولا «فُعْلَلٌ»، مثل: «جُخْدُبٍ». وإذا كانت زائدة في لغةٍ من فتح؛ فهي زائدة في لغة من ضمّ، لأنّها لا تكون زائدة في لغة، أُصلاً في أخرى.

ومن ذلك «فَيْعَلان» جاء اسمًا وصفة، فالاسم: «قَيْقَبانٌ»، و«سَيْسَبانٌ»، والصفة:

---

٩٥٣ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٧/ ٢٧٧ (حمط)؛ وتاج العروس ١٩/ ٢١٣ (حمط).

المعنى: يدعو لدار حبيبته سلمى بالسلامة في هذا الموضع.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء. **«دار»**: منادى مضاف منصوب بالفتحة. **«سلمى»**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذّر. **«في حماطان»**: جارّ ومجرور (ممنوع من الصرف) متعلّقان بمحذوف حال. **«اسلمي»**: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بياء المخاطبة المؤنّثة، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل.

وجملة النداء: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «اسلمي»: استئنافية لا محلّ لها كذلك.

والشاهد فيه قوله: «في حماطان» حيث جاءت اسم موضع لذا لم يجرّها بالياء والنون كالمثنّى، بل بالفتحة عوضًا عن الكسرة كالممنوع من الصرف.

«هَيَّبانٌ»، و«تَيَّحانٌ». فالقيقبان: شجر يُتّخذ من السُروج، والسَّيْسَبان: شجر أيضًا. والهَيَّبان: الجَبان، وهو من الهَيْبَة، يُقال: «هَيَّبانٌ» بالفتح والكسر. وكذلك «تَيَّحانٌ»، يُقال: «رجل مِتْيَحٌ وتَيَّحانٌ»، إذا تَعرّض لِما لا يَعْنِيه، و«فرس مِتْيَحٌ وتيّحانٌ» إذا اعترض في مَشْيه نشاطًا. و«فَيْعِلان» بالكسر من أبنية المعتلّ، ولا يكون منه في الصحيح، قال سيبويه[1]: ولا نعلم في الكلام: «فَيْعِلان» بالكسر غيرَ المعتلّ.

ومن ذلك «فُعُلّان» فيهما، فالاسم: «حُومّان»، و«الصفة» «عُمُدّانٌ»، و«جُلُبّانٌ».

ومن ذلك «مَفْعَلان»، نحو: «مَلْكَعانِ»، و«مَلأمانِ»، وهما اسمان معرفتان لا يستعملان إلاّ في النداء، فملأمان: من اللُّؤم، الميم في أوّله زائدة، والألف والنون في آخره زائدتان؛ و«ملكعان» كقولك: «يا لُكَعُ»، وهو بمعنى الهُجْنة.

فصل

[زيادة أربعة أحرف]

قال صاحب الكتاب: **والأربعة في نحو: «اشْهِيبابِ»، و«احْمِيرار»**.

* * *

قال الشارح: هذه غايةُ ما ينتهي إليه بنات الثلاثة في الزيادة، فيصير الاسم الثلاثيّ على سبعة أحرف، وذلك نحو: «اشْهِيبابِ»، و«احْمِيرارِ» مصدر «اشهابَّ»، و«احمارّ»، والشُّهْبَةُ في الألوان: بياضٌ يغلب على السواد، يُقال: «اشْهابَّ» و«اشْهَبَّ» مقصور منه. وكذلك «احمارّ» و«احمرّ». و«الاحميرارُ»: مصدر «احمارّ» والاحمرارُ: مصدر: «احمرّ»، فالزائدُ في «اشهيباب» الهمزة الأُولى، جيء بها توصُّلاً إلى النطق بالساكن، والياء التي بعد الهاء زائدة أيضًا، وهي بدل من ألف «اشهابّ»، قُلبت ياءً لانكسار ما قبلها، والألف بعد الباء الأُولى والباء الثانية أيضًا زائدة، لأنها مكرّرة، ألا ترى أنها ليست موجودة في «الشهبة»؟ وكذلك «احميرار»، لأن الراء الثانية ليست موجودة في «الحُمْرة»، فاعرفه.

(١) الكتاب ٤/ ٢٨٩.

ومن أصناف الاسم

الرُّباعِيُّ

فصل
[أبنية الاسم الرباعيّ المجرّد]

قال صاحب الكتاب: **للمجرَّد منه خمسةُ أبنية، أمثلتُها: «جَعْفَرٌ»، و«دِرْهَم»، و«بُرْثُن»، و«زِبرِج»، و«فِطَحْل». وتُحيط بأبنية المزيد فيه الأمثلةُ التي أذكرُها، والزيادةُ فيها ترتقي إلى الثَّلاث.**

* * *

قال الشارح: قوله: «للمجرّد منه» احتراز من المزيد فيه من الرباعيّ، وأبنيتُه خمسة. من ذلك «فَعْلَلٌ» يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «جَعْفَرٌ»، و«عَنْتَرٌ»، والصفة «سَلْهَبٌ» و«خَلْجَمٌ». فجعفر نهرٌ، وقد سُمّي به. والعنتر: الذباب الأزرق، ونونه أصل، لأن الأصل عدم الزيادة، والسلهب من الخيل: الطويل. والخلجم: الطويل.

ومن ذلك «فِعْلَلٌ» بكسر الفاء وفتح اللام، يكون اسمًا وصفة. فالاسم: «دِرْهَمٌ»، و«قِلْعَمٌ»، والصفة: «هِجْرَعٌ»، و«هِبْلَعٌ» عند سيبويه[1]. فالدرهم معروف، وهو فارسيّ معرّب. والقلعم: الشيخ الكبير. والهجرع: الطويل. والهبلع: الأكُول. وسيبويه[1] يرى أن الهاء فيهما أصل، وذلك لقلّة زيادة الهاء، وأبو الحسن كان يذهب إلى أن الهاء في «هجرع»، و«هبلع» زائدة، لأنه كان يأخذه من «الجَرَع»، وهو المكان السهل المنقاد، فهو من معنى الطُّول، وهبلع من البلع.

ومن ذلك «فُعْلُلٌ» بضمّ الفاء واللام فيهما، فالاسم «بُرْثُنٌ»، وَ«حُبْرُجٌ»، والصفة «جُرْشُعٌ»، و«كُنْدُرٌ». فالبرثن: واحد البَراثِن، وهو من السباع والطير بمنزلة الأصابع من الإنسان، والمِخْلَبُ كالظُّفر منه. والحبرج: هو الخَرَب، وهو ذَكَرُ الحُبارَى عن أبي سَعِيد؛ والجرشع: من الإبل العظيم، والكندر القصير.

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٨٩.

ومن ذلك «فِعْلِلٌ». فالاسم: «زِبْرِجٌ»، و«زِئْبِرٌ»، والصفة: «عِنْفِصٌ»، و«خِرْمِلٌ». فالزبرج: الزينة، ويُقال هو الذهب؛ والزئبر: ما يعلو الفَرْخَ والثوبَ الجديد كالخَزّ. والعنفص: المرأة البَذِيئة القليلة الحَياء. والخرمل بالخاء المعجمة: المرأة الحَمْقاء.

ومن ذلك «فِعَلٌّ» في الاسم والصفة، فالاسم: «فِطَحْلٌ»، و«قِمَطْرٌ»، والصفة: «هِزَبْرٌ»، و«سِبَطْرٌ». والفطحل: زمنٌ من قبل خَلْق الناس. والقمطرُ: وعاء يجعل فيه الكتب. والهزبرُ: الجريء، وهو من صفات الأسد. والسبطر: الممتدّ، يُقال: «سَبِطٌ»، و«سِبَطْرٌ».

وأضاف أبو الحسن بناءً سادسًا، وهو «فُعْلَلٌ» وحكى: «جُخْدَبٌ» بفتح الدال، وسيبويه(١) لم يُثْبِت هذا الوزن، ويرويه: «جُخْدُبًا» بالضمّ كـ«بُرْثُنَ»، وحمل رواية الأخفش على أنهم أرادوا «جُخادِب»، ثمّ حذفوا، وذلك لأنهم يقولون: «جخدبًا»، و«جُخادِبًا»، كما قالوا: «عُلَبِطٌ»، و«عُلابِط»، و«هُدَبِدٌ»، و«هُدابِد». قال سيبويه: والدليل على ذلك أنه ليس شيءٌ من هذا المثال إلاّ ومثالُ «فُعالِل» جائزٌ فيه، فكما قالوا في «عُلَبِط»، و«هُدَبِد»: أنّه مخفّف من «علابط»، و«هدابد»، فكذلك «جُخْدَبٌ» مخفّف من «جُخادِبٍ»، إلاّ أن جخدبًا مخفف من جهتَيْن: بحذف الألف، وسكون الخاء، وجميعُ ما تقدّم مخفّف بحذف الألف لا غير. وأرى القول ما قاله أبو الحسن، لأن الفرّاء قد حكى: «بُرْقُعٌ»، و«بُرْقَعٌ»، و«طُحْلُبٌ»، و«طُحْلَبٌ»، و«قُعْدُدٌ»، و«قُعْدَدٌ»، و«دُخْلُلٌ»، و«دُخْلَلٌ»، وهذا وإن كان المشهور فيه الضمّ، إلاّ أن الفتح قد جاء عن الثقة، ولا سبيل إلى رَدّه. ويؤيّد ذلك أنهم قد قالوا: «سُودَدٌ»، و«عُوطَطٌ»، فـ«سودد» من لفظ «سيّد»، و«عوطط» من لفظ «عائط»، فإظهارُ التضعيف فيهما دليل على إرادة الإلحاق، كما قالوا: «مَهْدَدٌ»، و«قَرْدَدٌ» حين أرادوا الإلحاق بـ«جعفر»، وعلى هذا يكون الألف في «بُهْماةٍ»، و«دُنْياةٍ» فيما حكاه ابن الأعرابيّ للإلحاق بـ«جُخْدَبٍ».

وقوله: «وتُحيط بأبنية المزيد فيه الأمثلةُ التي أذكرُها»، يريد أنه قد يزاد على الرباعيّ كما قد زِيدَ في الثلاثيّ، وسنذكرُ أبنيةَ المزيد فيه مفصّلاً بعدُ.

وقوله: «والزيادة فيه ترتقي إلى الثلاث»، يريد أن تصرُّفهم بالزيادة في الرباعيّ ليس كتصرّفهم في الثلاثيّ، وإنّما قَلَّ تصرّفهم في الرباعيّ لقلّته، وإذا لم تكثر الكلمة، لم يكثر التصرّف فيها.

فصل
[زيادة حرف واحد قبل الفاء]

قال صاحب الكتاب: **فالزيادة الواحدة قبل الفاء لا تكون إلاّ في نحو «مُدَحْرِجٍ».**

* * *

(١) الكتاب ٤/ ٢٨٩.

قال الشارح: الزيادة في بنات الأربعة تكون على ضربَيْن: للإلحاق ولغير الإلحاق، فإذا كان على خمسة أحرف منها حرفٌ زائدٌ، وكان نظمُ متحرّكاته وسواكنه على نظم الخمسة؛ كان ملحقًا، نحوَ: «عَمَيْثَلٍ» الياء فيه زائدة، و«جَحَنْفَلٍ» النون أيضًا فيه زائدة، وهما ملحقان بالياء والنون بمثال «سَفَرْجَلٍ». ألا ترى أنهما مثله في عدده وحركاته وسكناته؟ وما كان لغير إلحاق فهو ما كان فيه زائد، وخالف فيه أبنيةَ الأُصول.

وقد تكون الزيادة واحدة، وتكون اثنتين، وتكون ثلاثًا، وأكثرُ ما ينتهي إليه الاسم الرباعيّ بالزيادة سبعة أحرف، فيكون المزيد فيه ثلاثة أحرف، نحوَ: «احْرِنْجام». ولا يلحق ذوات الأربعة شيءٌ من الزوائد أوّلاً، وذلك لقلّة التصرّف في الرباعيّ، وأنّ الزيادة أوّلاً لا تتمكّن تمكُّنها حشوًا وآخِرًا، ألا ترى أن الواو الواحدة لا تزاد أوّلاً البتّة، وتزاد حشوًا مضاعفةً وغير مضاعفة، فالمضاعفة، نحو: «كَرَوَّسٍ»، و«عَطَوَّدٍ»، و«اجْلَوَّذَ»، و«اخْرَوَّطَ» وغير المضاعفة، نحو: واو «عَجُوزٍ»، وواو «جُرْمُوقٍ»، فلذلك إذا رأيتَ همزة أو ميمًا وبعدها أربعة أحرف أُصول؛ حكمتَ على الهمزة والميم بأنهما أصلان، إلاّ أن يكون الاسم جاريًا على الفعل، نحوِ: «دَحْرَجَ»، و«سَرْهَفَ»، و«مُدَحْرِجٌ»، و«مسرهف»، فتلحق الميم اسمَ الفاعل، كما تلحق «أفْعَلْتُ» من «أكْرَمْتُ، فأنا مُكْرِمٌ». ولو كان ثلاثيًا وفي أوّله همزةٌ، أو ميمٌ، لم تكونا إلاّ زائدتين، نحو: «أكْرَمَ»، و«أفْكَلٍ»، فلذلك قلنا: إن الهمزة في أوّل «إبراهيم»، و«إسماعيل» أصلٌ، لأنها في أوّل بنات الأربعة، وذلك لأن الباء والراء والهاء والميم أُصول، والألف والياء زائدتان، لأنهما لا تكونان مع الثلاثة فصاعدًا، إلاّ كذلك، ومثله «إسماعيل» السين والميم والعين واللام أُصول، فالهمزة إذًا أصل كذلك، فاعرفه.

فصل
[زيادة حرف واحد بَعْدَ الفاء]

قال صاحب الكتاب: **وهي بعد الفاء في نحو: «قِنَفْخْرٍ»، و«كُنْتَأْل»، و«كَنَهْبَل»**[1].

* * *

قال الشارح: قد وقعت الزيادة في الرباعيّ على ضروب نحن نذكرها، فمن ذلك وقوعُها ثانيةً على «فُنْعَل» ويكون اسمًا وصفة، فالاسم: «خُنْثَعْبَةٌ» وهي الناقة، والصفة «قِنفَخْرٌ»، و«كُنْتَأْلٌ». فالقنفخر: الفائق في نوعه، والنون فيه زائدة للاشتقاق، ألا ترى أنهم قالوا في معناه: «قُفاخِرٌ»، و«قُفاخِريّ»، فسقوط النون في «قفاخر»، و«قفاخريّ» دليل على زيادتها في «قنفخر». ولو خُلّينا والقياسَ، لكانت أصلاً، لأنها بإزاء الراء من

(١) بفتح الباء وضمّها.

«جِرْدَحْلٍ»[1]، و«قِرْطَعْبٍ»[2]، لكن ورد من السماع ما أرغب عن القياس، على أنه حكي السيرافيّ: «قُنْفَخْرٌ» بضمّ القاف، فعلى هذا تكون النون زائدة للمثال، لأنه ليس في الكلام «جُرْدَحْلٌ» بضمّ الجيم.

ومن ذلك «كُنْتَأْلٌ» وهو القصير، والنون زائدة، لأنه ليس في الكلام «فُعْلَلّ».

ومن ذلك «فَنَعْلَل» قالوا: «كَنَهْبَل»، وهو شجر، فالنون زائدة، لأنه ليس في الأصول «سَفَرْجُلٌ» بضمّ الجيم، وهو قليل.

فصل
[زيادة حرف واحد بعد العين]

قال صاحب الكتاب: **وبعد العين في نحو: «عُذافِرٍ»، و«سَمَيْدَعٍ»، و«فَدَوْكَس»، و«حَبارِجَ»، و«حَزَنْبَلٍ»، و«قَرَنْفُل»، و«عِلَّكْد»، و«هُمَّقِع»، و«شُمَّخْر».**

* * *

قال الشارح: وقد جاءت الزيادة بعد العين في تسعة أبنية، من ذلك «فُعالِل»، وقد جاء اسمًا وصفة، فالاسم: «جُخادِب»، و«بُرائِل»، والصفة: «فُرافِص»، و«عُذافِر»، فالجُخادِبُ والجُخْدُب: ضربٌ من الجَنادِب، وهو الأخضر الطويل الرجلين، وألفه زائدة. وبُرائلُ الديك: هو ريش رَقَبته، يُقال: «بَرْأَلَ الديكُ»، إذا نفش بَرائلَه ليقاتلَ، والألف فيه زائدة. والفُرافِص: الأسد. والعُذافِرُ: الجمل الشديد.

ومن ذلك «فَعَيْلَل»، ولا يكون إلاّ صفة، وذلك نحو: «سَمَيْدَعٍ»، وهو السيّد، و«عَمَيْثَلٍ»، وهو «الذيّال» بذَنَبه، ويُقال: «ناقةٌ عميثلةٌ»، أي: جسيمة.

ومن ذلك «فَعَوْلَل»، يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «حَبَوْكَرٌ» و«فَدَوْكَسٌ»، والصفة: «سَرَوْمَطٌ»، و«عَشَوْزَنٌ». فالحبوكر: الداهية. والفدوكس: الأسد. والسرومط: الطويل من الإبل وغيرها. والعشوزن: الصلب الشديد، والمؤنّث عَشَوْزَنةٌ.

ومن ذلك «فَعالِل»، وهو بناء تكسير يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «حَبارِجُ» تكسير «حُبْرُجٍ»، والصفة: «قَراشِبُ»، وهو تكسير «قِرْشَبٌ» بكسر القاف، وهو المُسِنّ، وقد وقعت الزيادة فيهما بعد العين.

فمن ذلك «فَعَنْلَل» بفتح الفاء والعين واللام، ولا يكون إلاّ صفة، قالوا: «جَحَنْفَلٌ»

---

(١) الجِردَحْل من الإبل: الضخم. (لسان العرب ١١/ ١٠٩ (جردحل)). وسيشرحها المؤلف في الفصل التالي.

(٢) القرطعب: السحاب كما سيشرحها المؤلف في الفصل التالي. وفي لسان العرب ١/ ٦٧١ (قرطعب): «ما عليه قرطعبة، أي: قطعة خرقة».

للغليظ الشفة، و«حَزَنْبَلٌ» للقصير الموثوق الخَلْق، والنون زائدة فيه بعد العين، ألحقتْه بـ«شَمَرْدَلٍ»؛ لأنها لا تكون ثالثةً ساكنةً في الخمسة إلاَّ زائدةً، وذلك لكثرةِ ما ظهر من ذلك بالاشتقاق من نحو: «حَبَنْطَى»، و«دَلَنْظَى»، ثمّ حمل غير المشتقّ على المشتقّ.

ومن ذلك «فَعَنْلُل» بضمّ اللام في الاسم، وهو قليل، قالوا: «عَرَنْتُنٌ»، و«قَرَنْفُلٌ». فالعرنتن: نبت يدبغ به. والقرنفل: نبت وهو من طِيب العرب، والنون فيه زائدة لما ذكرناه، ولأنه ليس في الأُصول ما هو على مثال «سَفَرْجُلٍ» بضمّ الجيم.

ومن ذلك «فِعَلٌّ» بكسر الفاء وفتح العين مضاعفةً، ولا نعلمه جاء إلاَّ صفة، قالوا: «عِلَّكْدٌ»، و«هِلَّقْسٌ». فالعلكد: الغليظ، وقال المبرّد: العجوز المُسِنّة. والهلّقس: الشديد من الجمال والناس، واللام الثانية التي هي عين مضاعفة زائدة.

ومن ذلك «فُعَّلِلٌ» بضمّ الفاء، وفتح العين مضاعفة وكسر اللام الأُولى، قالوا في الاسم: «هُمَّقِعٌ»، وفي الصفة: «زُمَّلِقٌ». الهمّقع: نبتٌ. قال الجَرْميّ: هو ثمرُ التَّنْضُب، فعلى هذا هو اسم. قال الفرّاء: قال لي شُبَيْلٌ: هو الأحمق، فعلى هذا يكون صفة، والأوّلُ مضمون كلامِ سيبويه(١). والزُّمَّلِق: الذي يُنْزِل قبل أن يُجامِع، وقيل: الذي ينسُك، ويخرج من بين القوم، يُقال: «زُمَّلِقٌ»، و«زُمَلِقٌ»، مثل «هُدَبِدٍ».

ومن ذلك «فُعَّلٌّ» بضمّ الفاء وتشديد العين وإسكان اللام الأُولى، قالوا: «شُمَّخْرٌ»، و«ضُمَّخْزٌ»؛ فالشمّخر: العظيم من الإبل والناس، والضمّخز: المتعظّم، قال رُؤبة [من الرجز]:

٩٥٤ـ أنـا ابـنُ كـلِّ مُـصْـعَـبٍ شُـمَّـخْـرِ ... سـام عـلـى رُغْـم الـعِـدَى ضُـمَّـخْـزِ
يـا أيـهـا الـجـاهِـلُ ذو الـتَّـنَـزِّي ... لا تُـوعِـدَنَّ حَـيَّـةً بـالـنَّـكْـزِ

(١) الكتاب ٤/ ٢٩٨.

٩٥٤ ـ التخريج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص٦٣، ٦٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢١٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ١٦٩؛ وجمهرة اللغة ص٨٢٥؛ والمقتضب ٤/ ٢١٨.

اللغة: التنزّي هنا خفة الجهل، وأصل التنزّي الوثب.

الإعراب: **«أنا»**: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. **«ابن»**: خبر مرفوع بالضمة، وهو مضاف. **«كلّ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. **«مُصْعب»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«شمخر»**: نعت مجرور بالكسرة. **«سام»**: نعت ثانٍ مجرور بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة. **«على»**: حرف جر. **«رُغم»**: اسم مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والجار والمجرور متعلقان بـ«سام»، وهو مضاف. **«العِدَى»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. **«ضمخز»**: نعت مجرور بالكسرة. **«يا»**: حرف للنداء. **«أيها»**: «أي»: منادى مبني على الضم في محل نصب، وها: حرف للتنبيه. **«الجاهل»**: صفة لِـ«رأي» مرفوعة. **«ذو»**: صفة لـ«الجاهل» مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة. **«التنزّي»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الياء للثقل. **«لا»**: =

والزيادة في ذلك كلّه وقعت ثالثة بعد العين.

فصل
[زيادة حرف واحد بعد اللام الأولى]

قال صاحب الكتاب: **وبعد اللام الأُولى في نحو «قِنْدِيل»، و«زُنْبُور»، و«غُرْنَيْق»، و«فِرْدَوْس»، و«قَرَبُوس»، و«كَنَهْوَر»، و«صَلْصال»، و«سِرْداح»، و«شَفَلَّح»، و«صُفُرُّق».**

* * *

قال الشارح: قد جاءت الزيادة رابعة بعد اللام الأُولى في أسماء صالحةِ العدّة، تُقارِب عشرةَ أبنية، من ذلك «فِعْلِيل» وذلك في الاسم والصفة، فالاسم: «قِنْدِيلٌ»، و«بِرْطِيلٌ». والصفة: «شِنْظِيرٌ»، و«هِمْهِيمٌ». فالقنديل: معروف، والبرطيل: حجر طويل قدرُ الذراع. والشنظير: السيّىء الخُلُق. والهمهيم: الذي يُردِّد ويُهَمْهِمْ، ويقال: «حِمارٌ هِمْهِيمٌ»، أي: في صوته ترديد من الهَمْهَمَة.

ومن ذلك «فُعْلُول» في الاسم والصفة، فالاسم: «عُصْفُورٌ»، و«زُنْبُورٌ»، والصفة: «سُرْحُوبٌ»، و«قُرْضُوبٌ». فالعصفور والزنبور معروفان، والسرحوب: الطويل. والقرضوب: السيف القاطع. والقرضوب: الفقير، وهو من أسماء السيف، وربّما قيل للِّصّ قرضوب.

ومن ذلك «فُعْلَيْل» بضمّ الفاء وسكون العين وفتح اللام الأُولى، قالوا في الصفة: «غُرْنَيْقٌ»، وهو الرفيع السيّد، والغرنيق من طيور الماء طويل العنق. قال الهذليّ يصف غَوّاصًا [من الطويل]:

٩٥٥ـ [أجاز إليها لُجَّةً بعد لُجَّةٍ] أزَلُّ كغُرْنَيقِ الضُّحُولِ عَمُوجُ

= حرف نهي. **«توعدنّ»**: فعل مضارع مبني في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والنون حرف توكيد. **«حيّة»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«بالنكز»**: جار ومجرور متعلقان بـ«توعدنّ».

وجملة «أنا ابن...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يا أيها الجاهل»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا توعدنّ»: جواب النداء لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «شمخر» و«ضمخز» على وزن «فُعَلّ».

٩٥٥ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذليّ في شرح أشعار الهذليّين ١/ ١٣٤؛ ولسان العرب ١٠/ ٢٨٧ (غرنق)؛ وتاج العروس (غرنق).

اللغة والمعنى: أجاز: عبر. اللجة: معظم الماء. الأزلّ: الغائص.

يقول: عبر إليها غائصًا كغرنيق يتلوى في مياه ضحلة.

الإعراب: **«أجاز»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«إليها»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل. **«لجة»**: مفعول به منصوب بالفتحة **«بعد»**: مفعول فيه ظرف مكان =

الضحول: جمع ضَحْلٍ، وهو الماء القليل، والعَموج: الاعوجاج، يُقال: «سهمٌ عَموجٌ»: يلتوي. قال الجوهريّ[1]: وإذا وصف به الرجال؛ قالوا: «غِرْنَيْق» بكسر الفاء، و«غُرْنَيْقٌ» بالضمّ، والجمع: غَرانِقُ بالفتح، وغرانيق.

ومن ذلك «فِعْلَوْل» جاء في الاسم والصفة، فالاسم «فِرْدَوْسٌ»، و«حِرْذَوْنٌ»، والصفة «عِلْطَوْسٌ». فالفردوس: هو البستان، ويقال هو حَدِيقة في الجنّة، والحرذون: دويبة كالقَطاة. والعلطوس: الناقة الفارهة.

ومن ذلك: «فَعَلُول» في الاسم والصفة، فالاسم: «قَرَبُوسٌ»، وَ«زَرَجُون»، والصفة: «قَرَقُوسٌ» و«حَلَكُوكٌ». فالقربوس: للسَّرْج معروف، و«الزَّرَجُون»: الخَمْر، سمّيت بذلك للونها، وأصلها بالفارسيّة «زركون»: الزر: الذهب، والكون: اللون، وقال أبو عمر الجرميّ: هو صِبْغٌ أحمر.

ومن ذلك «فَعَلْوَل» بفتح الفاء والعين وسكون اللام وفتح الواو، قالوا: «كَنَهْوَرٌ»، و«بَلَهْوَر»، والكنهور: السحاب العظيم، والبَلَهْوَر: من ملوك الهند، يُقال لكلّ ملك عظيم منهم: بلهور، ولا نعلمه اسمًا.

ومن ذلك «فَعْلال»، ولا يكون في الكلام إلاّ في المضاعف من ذوات الأربعة، يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «الزَّلْزال»، و«الحَثْحاث»، والصفة: «الصلصال»، و«القسقاس». فالزَّلْزال: مصدر كالزَّلْزَلَة، والحثحاث: بمعنى الحثحثة، يُقال: «حثثته»، و«حثحثته». والصلصال: الطين الحرّ، خُلط بالرمل، فصار يتصلصل إذا جفّ، فإن طُبخ، فهو الفَخّار. والقسقاس: الدليل الهادي.

وقد جاء حرف واحد على «فَعْلال» غيرُ مضاعف، قالوا: «ناقة بها خَزْعالٌ»، وهو سُوءُ مَشْي من داء.

ومن ذلك «فِعْلال» بكسر الفاء يكون اسمًا وصفة، فالاسم، نحو: «سِرْبالٍ»، و«حِمْلاق»، والصفة: «سرْداح»، و«هِلْباج». والسِّرْبال: القميص، والحملاق: ما تغطّيه الأجفان من العين، والسِّرداح: الأرض الواسعة، والهلباج: الكثير العيوب.

= منصوب بالفتحة، وهو مضاف متعلق بالفعل «أجاز». «**لجة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أزل**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو أزلّ. «**كغرنيق**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«أزلّ» «**الضحول**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة «**عموج**»: خبر ثان مرفوع بالضمّة.

وجملة «أجاز»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هو أزلّ»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «كغرنيق» حيث جاءت اسمًا لطير طويل العنق من طيور الماء. ولم تأت صفة بمعنى السيّد.

(١) الصحاح (غرق).

ومن ذلك «فَعَلَّل» بفتح الفاء والعين، وتضعيف اللام الأُولى، يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «شَفَلَّحٌ»، و«همرَّجة»، والصفة: «العَدَبَّس»، و«العملّس» فالشفلّح: هنا ثمر الكَبَر، وقد يكون صفة بمعنى الغليظ الشفة. والهمرّجة: الاختلاط، يُقال: «همرجتُ عليه الخَبَرَ»، أي: خلطته. والعدبّس: الضَّخْم، والعملّس: الخفيف، وقيل للذئب: عملّس.

ومن ذلك «فُعُلَّل» بضمّ الفاء والعين، وسكون اللام، وهو قليل، قالوا: «الصُّفُرُّق»، و«الزُّمرّد» وهما اسمان. فالصفرّق: نبت، والزمرّد: من الجوهر معروف، والصُّعُرُّر.

فصل

[زيادة حرف واحد بعد اللام الأخيرة]

قال صاحب الكتاب: **وبعد اللام الأخيرة في نحو: «حَبَرْكَى»، و«جَحْجَبَى»، و«هِرْبِذَى»، و«هِنْدَبَى»، و«سِبَطْرَى»، و«سَبَهْلَلٍ»، و«قِرْشَبّ»، و«طُرْطُبّ».**

* * *

قال الشارح: قد وقعت الزيادة الواحدة آخرًا أيضًا بعد اللام، فمن ذلك «فَعَلَّى» بفتح الفاء والعين وسكون اللام الأُولى، قالوا: «حَبَرْكَى»، و«جَلَعْبَى»، ولا نعلمه إلاّ صفة، فالحبركى: الطويل الظهر القصير الرجلين، فهو صفة، وقد يكون القُرادَ، الواحدةُ: حَبَرْكاةٌ، وألفُه للإلحاق بـ«سفرجل»، يدلّ على ذلك دخولُ تاء التأنيث عليه، ولو كانت للتأنيث، لم يدخل عليها علامة التأنيث. والجلعبى: هو الغليظ الشديد، يُقال: «رجلٌ جلعبى العين»، أي: شديد البَصَر.

ومن ذلك «فَعْلَلَى» بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأُولى، وذلك في الأسماء دون الصفات، قالوا: «جَحْجَبَى»، و«قرقرى». فجحجبى: حيٌّ من الأنصار، وقرقرى: موضع، والألف في آخره زائدة للتأنيث، ولذلك لا ينصرف.

ومن ذلك «فِعْلِلَى» بالكسر، قالوا: «هِرْبِذَى» وهي مِشْية. ومن ذلك «هِنْدَبَى» وهو اسم هذه البقلة.

ومن ذلك «فِعَلَّى»، وهو قليل، قالوا: «سِبَطْرَى»، وهي مشية فيها تبختُر، و«الضَّبَعْطَى» وهو شيء يُفزَّع به الصبيان، ولم يأتِ صفة.

ومن ذلك «فَعَلَّل» قالوا: «سَبَهْلَلٌ»، و«قَفَعْدَد»، ولم يأتِ صفة. فالسبهلل: الفارغ، وفي الحديث قال عمر رضي الله عنه: «إنّي لأكْرَهُ أن أرى أحدكم سبهللاً لا في عمل دنيا ولا في عمل آخِرة»[1]. والقفعدد: القصير.

ومن ذلك «فِعْلَلّ» في الاسم والصفة، فالاسم: «عِرْبَدٌّ»، والصفة: «قِرْشَبٌّ».

---

(١) ورد الحديث في كتاب «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٢/ ٣٤٠ (سبهل).

فالعربدّ: حيّةٌ تنفخ، ولا تضرّ، ومنه اشتقاق «المُعَرْبد». والقرشبّ: المُسِنّ، والباء الأخيرة زائدة مكرّرة للإلحاق بـ«قِرْطَعْبٍ».

ومن ذل «فُعْلُلّ». قالوا: «طُرْطُبٌّ»، و«قُسْقبّ»، ولا نعلمه اسمًا. فالطرطُبُّ: الثدي الطويل، و«امرأةٌ طرطبّةٌ»، أي: ذات ثدي كبير. والقسقبّ: الضخم، والباء في آخره زائدة لتكرُّرها، وليس المراد بذلك الإلحاقَ، لأنه ليس في الأُصول ما هو على هذه الزنة، فيكونَ ملحقًا به.

فصل
[زيادة حرفين مفترقين]

قال صاحب الكتاب: **والزيادتان المفترقتان في نحو «حَبَوْكَرَى»، و«خَيْتَعُورٍ»، و«مَنجَنُون»، و«كُنابِيل»، و«جِحِنْبار»**.

* * *

قال الشارح: وقد وقع في الأسماء الرباعيّة زيادتان مفترقتان، كما كان ذلك في الثلاثيّة، فمن ذلك «فَعوْلَلَى»، ولا يكون إلاّ اسمًا، ولا يكون صفة، فالاسم: «حَبَوْكَرَى»، كأنهم أنثوا «حَبَوْكَرًا» بمعنى الداهية، فالواو زائدة للإلحاق بـ«سفرجل»، والألف للتأنيث، وقد فصل بين الزيادتَيْن اللامان.

ومن ذلك «فَيْعَلُول» في الاسم والصفة، فالاسم: «خَيْتَعُورٌ»، و«خَيْسَفوج»، والصفة: «عَيْسَجور»، و«عَيْطَموس». فالخيتعور: أيضًا الداهية، وقيل: كلّ ما يغُرّ ويخدع كالسَّراب ونحوه، والدنيا خيتعور، لأنها لا تدوم. والخيسفوج: قيل شجرٌ، قال ابن فارس: الخيسفوجة سُكّان السفينة. والعيسجور من النوق: الصلبة. والعيطموس من النساء: التامّة الخلق، وكذلك من الإبل، وجمعه «عَطامِيسُ».

ومن ذلك «فَنْعَلُول»، وهو قليل، قالوا في الاسم: «مَنْجَنُونٌ»، وفي الصفة: «حندقوق». فالمنجنون: الدولاب الذي يُستقى عليه. والحندقوق: الطويل المضطرب، وقيل: هو شبيه بالمنجنون لإفراط طوله واضطرابه. وأمّا هذا النبت الذي تسمّيه العامّةُ حندقوقًا، فهو الذُّرَق عند العرب. وأمّا المنجنون، فلا أرى هذا الفصل موضعَ ذكره، وذلك لأنه ضمّنه أن يذكر فيه ذوات الزيادتين المفترقتين من الرباعيّ، و«منجنون» فيه قولان:

أحدهما: أنه من ذوات الثلاثة، والنون الأُولى فيه زائدة، والواو وإحدي النونين الاخيرتين زائدتان، ويجمع على هذا على «مَجانِينَ»، ويكون من الثلاثة، وفيه ثلاث زوائد، وموضعه ما تقدّم.

والثاني: أنه رباعيّ، والنون الأُولى أصل، والواو زائدة، وإحدى النونين، ويجمع حينئذ على «مَناجِينَ»، وهو المسموع من العرب، فعلى هذا، وإن كان

رباعيًا، وفيه زيادتان؛ فليستا مفترقتين على ما شُرِط في هذا الفصل.

ومن ذلك «فُعالِيلُ» بضمّ الفاء، وهو قليل لم يأتِ إلاَّ في اسم واحد، قالوا: «كُنابِيلُ»، وهو اسم أرض معروفة، والألف والياء زائدتان، وهما مفترقتان على ما ترى.

ومن ذلك «فِعِنْلال» بكسر الفاء والعين، وهو قليل لم يأتِ إلاَّ صفة، قالوا: «جِحِنْبار»، و«جِعِنْبَار». والجحنبار: الضخم العظيم الخَلْق، والجعنبار كذلك.

فصل
[زيادة حرفين مجتمعين]

قال صاحب الكتاب: **والمجتمعتان في نحو «قَنْدَوِيلِ»، و«قَمَحْدُوَةٍ»، و«سُلَحْفِيَة»، و«عَنْكَبُوتٍ»، و«عَرْطَلِيل»، و«طِرِمّاح»، و«عَقْرَباءَ»، و«هِنْدِباءَ»، و«شَعْشَعانٍ»، و«عُقْرُبان»، و«حِنْدِمان».**

* * *

قال الشارح: هذا الفصل يشتمل على ما فيه زيادتان مجتمعتان من الرباعيّ، فمن ذلك «فَعْلَوِيل» جاء في أسماء قليلة، قالوا: «قَنْدَوِيلٌ»، و«هندويل»، فالواو والياء فيهما زائدتان، لأنهما لا تكونان في ذوات الثلاثة فصاعدًا إلاَّ كذلك، ولم يأتِ صفة، فالقندويل: العظيم الرأس مأخوذ من القَنْدَل، وهو العظيم الرأس. والهندويل: الضخم.

ومن ذلك «فَعَلُّوَة». قالوا: «قَمَحْدُوَةٌ»، ونظيره من الثلاثيّ «قَلَنْسُوَةٌ». فالقمحدوة من الرأس: مؤخّره، والميم أصل؛ لأنها لا تكون حشوًا زائدة إلاَّ بثَبَتٍ من الاشتقاق، والواو زائدة، لأنها لا تكون مع الثلاثة فصاعدًا إلاَّ كذلك، والتاء لازمة هنا، ولذلك اعتُدّ بها في البناء، فقد تَوالى فيها زائدان: الواو والتاء.

ومن ذلك «فُعَلِّيَة». قالوا: في الاسم «سُلَحْفِيَة»، و«سُحَفْنِيَةٌ»، ونظيره من الثلاثيّ «بُلَهْنِيَةٌ». فالسلحفية: دابّة تكون في الماء جِلْدها عِظام، وقد توالى فيها زائدان: الياء وتاء التأنيث، فهي لازمة لهذه الياء، كما لزمت واوَ «قَمَحْدُوَةٍ». والبلهنية: عيشٌ لا كَدَرَ فيه.

ومن ذلك «فَعْلَلُوت». قالوا: «عَنْكَبُوتٌ»، و«تَخْرَبُوت»، ولم يأتِ صفة. فالعنكبوت: معروفة، وهي دويبّة تنسج لها بيتًا من خيوط واهية. والتخربوت: الناقة الفارهة، والواو والتاء في آخرهما زائدان، زيدا في آخر الرباعيّ كما زيدا في آخر الثلاثيّ من نحو «مَلَكُوتٍ»، و«رَهَبُوتٍ».

ومن ذلك «فَعْلَلِيل» مضاعفًا صفةً. قالوا: «عَرْطَلِيلٌ»، و«قَمْطَرير»، ولا نعلمه جاء اسمًا. العرطليل: الطويل، وقيل: «الغليظ». والقمطرير: الشديد، واللام في آخره مكرّرة زائدة، والياء قبلها.

ومن ذلك «فِعِلَّلٌ» في الاسم والصفة، فالاسم: «جِنِبّارٌ»، والصفة: «الطِّرِمّاح». ونظيره من الثلاثيّ «الجِلِبّاب». فالجنبّار: فرخ الحُبارَى. والطرمّاح: الطويل. والجلبّاب: القميص، فالألف فيها وما قبلها من اللام المضاعفة زوائد.

ومن ذلك «فَعْلَلاء» بفتح الأوّل وسكون الثاني. قالوا: «بَرْنَساءُ»، و«عَقْرَباءُ»، ولا نعلمه جاء صفة. فالبرنساء: الناس، وفيه لغتان: بَرْنَساءُ مثل عَقْرباء، وبَرْناساء. قال ابن السكّيت: يُقال: «ما أدري أيّ البرنساء هو»، و«أيّ البرناساء هو»، أي: أيّ الناس. والعقرباء: الأُنثى من العَقارب، وفي آخرها زائدان، وهما الألفان: ألف التأنيث المبدلة همزةً، وألف المدّ قبلها، ولذلك لا تنصرف كـ«صَحْراءَ» و«طَرْفاءَ».

ومن ذلك «فِعْلِلاء» بكسر الفاء وإسكان العين. قالوا في الاسم: «هِنْدَباءُ،»، ولم يأتِ صفة. والهندباء بفتح الدال ممدود: اسم لهذه البقلة، وفي آخره ألف التأنيث، كما ترى، ولذلك لا ينصرف، وقد يُقْصَر، فيقال: «هِنْدِبَا». قال أبو زيد: «الهندبا» بكسر الدال يمدّ ويقصر.

ومن ذلك «فَعْلَلان»، وهو قليل. قالوا: «شَعْشَعانٌ»، وهو صفة، وفي الاسم: «زَعْفَرانٌ». يُقال: «رجلٌ شعشعانٌ، وشعشاعٌ»، أي: حسن طويل، فالألف والنون في آخره زائدتان لقولهم في معناه «شعشاع».

ومن ذلك «فُعْلُلان» جاء اسمًا وصفة، فالاسم: «عُقْرُبانٌ»، و«عرقصان»، والصفة: «قردمان»، و«رقرقان». فالعقربان: ذَكَر العقارب، وقيل: هو دَخّال الأُذن. والعرقصان: الحَنْدَقُوق. والقردمان: القَباء المحشوُّ كالكِبْر للحرب. والرّقرقان: البَرّاق الذي يترقرق، ففي آخر كلّ واحد من هذه الأسماء زيادتان، وهما الألف والنون.

ومن ذلك «فِعْلِلان» يكون اسمًا وصفة، وهو قليل في الكلام؛ فالاسم: «حِنْدِمانُ»، والصفة: «حدرجان». فالحندمان: اسم قبيلة. والحدرجان: القصير، والألف والنون فيهما زائدتان أيضًا.

فصل
[زيادة ثلاثة أحرف]

قال صاحب الكتاب: **والثلاث في نحو: «عَبَوْثُرانٍ»(١)، و«عُرَيْقِصان»، و«جُخادِباءَ»، و«برناساءَ»، و«عُقْرُبّانٍ».**

* * *

قال الشارح: هذا الفصل يشتمل على ما اجتمع فيه ثلاث زوائد من الرباعيّ، وهو

(١) بضمّ الثاء وفتحها.

غايةُ ما ينتهي إليه زيادته، فيكون على سبعة أحرف، كأنّ ذلك لنقص تصرُّفه عن تصرّف الثلاثيّ، فزيد في الثلاثيّ أربع زوائد، نحو: «اشهيباب» ولم يزد في الرباعيّ إلاّ ثلاث زوائد، فمن ذلك «فَعَوْلُلان» يكون اسمًا، قالوا: «عَبَوْثُرانٌ» وهو نبت، ولا نعلمه جاء صفة، وقد اجتمع فيه ثلاث زوائد: الواو بعد العين والألف والنون آخرًا.

ومن ذلك «فُعَيْلِلان». قالوا: «عُرَيْقِصان»، و«عَبَيْثَران» ولا نعلمه جاء صفة. فالعريقصان: لغة في «العَرَقْصان» وهو الحنْدَقُوق. والعبيثران: لغة في «العَبَوْثَران»، وهو نبت، وفيه ثلاث زوائد: الياء بعد العين والألف والنون آخرًا، ويُقال: عَبيثُران أيضًا.

ومن ذلك «فُعالِلاءُ»، وهو قليل. قالوا: «جُخادِباءُ»، وهو ضرب من الجَنادِب، ويُقال: إنه دابّة شبيهة الحِرْباء، يُقال: «جُخادِباءُ»، و«جُخادِبٌ»، و«جُخْدُبٌ».

ومن ذلك «فَعْلَلاءُ». قالوا: «بَرْناساءُ»، وهو لغة في «البَرْنَساء»، بمعنى الناس.

ومن ذلك «فُعْلُلّان» بضمّ الفاء، وإسكان العين، وضمّ اللام الأُولى، وتضعيف اللام الثانية. قالوا: «عُقْرُبّان» لغة في «العُقْرُبان» بالتخفيف، وفي «العقربّان» ثلاث زوائد: الباء الثانية المضاعفة والألف والنون.

ومن أصناف الاسم

الخُماسيُّ

فصل
[أبنية الاسم الخماسيّ المُجَرَّد]

قال صاحب الكتاب: **للمجرَّد منه أربعةُ أبنية، أمثلتُها «سَفَرْجَلٌ»، و«جَحْمَرِش»، و«قُذَعْمِل»، و«جِرْدَحْل».**

* * *

قال الشارح: هذا الفصل جامعٌ لأُصول الخماسيّ، كما كان ما قبله جامعًا لأُصول الرباعيّ، ووزنُ كلّ واحد من هذه الأبنية غير وزن الآخر، لكنّها يجمعها كونُها خماسيّة، فمن ذلك «فَعَلَّلٌ» يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «سَفَرْجَلٌ»، و«فرزدق»، والصفة: «شمردل»، و«همرجل». فالشمردل بالدال المهملة: السريع من الإبل وغيره، والناقة: همرجلة.

ومن ذلك «فُعَلِّلٌ» في الاسم والصفة، فالاسم: «قُذَعْمِلٌ»، والصفة: «خُبَعْثِن». فالقذعمل: الشيء التافه، يُقال: «ما عنده قُذَعْمِلةٌ»، أي: شيء، ولا يستعمل إلاّ منفيًا، ويكون صفة بمعنى المرأة القصيرة الخسيسة، ويُقال للناقة الشديدة: قُذَعْمِلة.

ومن ذلك «فَعْلَلِلٌ» قالوا: «جَحْمَرِشٌ»، و«صَهْصَلِق» ولم يأتِ صفة. فالجحمرش: العجوز المُسِنّة. والصهصلق: الصوت، والصهصلق: العجوز الصَّخّابة.

ومن ذلك «فِعْلَلٌّ» يكون اسمًا وصفة، فالاسم «قِرْطَعْبٌ»، و«حِنْبَتْر»، والصفة: «جِرْدَحْلٌ»، و«حِنْزَقْرٌ». فالقِرْطعب: السحاب. يُقال: «ما في السماء قرطعبٌ، ولا قرطعبةٌ»، أي: سحابة. وقال ثعلبٌ: قرطعبٌ دابّةٌ. والحنبتر: الشدّة. والجردحل: الضخم الشديد. والحِنْزقْر: القصير الدميم.

وقد ذكر محمدّ بن السَّريّ بناء خامسًا، وهو «هَنْدَلِعٌ» لبقلة، وأحسبُه رباعيًا، والنون فيه زائدة. ولو جاز أن يجعل «هندلع» بناء خامسًا، لجاز أن يجعل «كَنَهْبَلٌ» بناء سادسًا، وهذا يؤدّي إلى خرق متّسع. فهذه أُصول الأسماء المجرّدة من الزيادة.

وقد ذهب الفرّاء والكسائيّ إلى أن الأصل في الأسماء كلّها الثلاثيّ، وأن الرباعيّ فيه زيادة حرف، والخماسيّ فيه زيادة حرفين. والمذهب الأوّل، ولذلك نزنه بالفاء والعين واللام، ولو كان الأمر على ما ذكرا، لقُوبِل الزائد بمثله، وإنّما لم يكن للسداسيّ أصلٌ، لأنه ضعْفُ الأصل الأوّل، فيصير كالمركّب من ثلاثيّيْن، مثلِ «حَضْرَمَوْتَ»، فافهمْه.

فصل
[أبنية الاسم الخماسيّ المزيد]

قال صاحب الكتاب: **وللمزيد فيه خمسةٌ، ولا تَتجاوز الزيادة فيه واحدة، وأمثلتُها: «خَنْدَرِيسٌ»، و«خُزَعْبيل»، و«عَضْرَفُوط»، ومنه «يَسْتَعُور»، و«قِرْطَبُوس»، و«قَبَعْثَرى».**

* * *

قال الشارح: لم يتصرّفوا في الاسم الخماسيّ بأكثر من زيادة واحدة، كأنّ ذلك لقلّتها في نفسها، فلمّا قلّت؛ قلّ التصرّفُ فيها، فكأنهم تَنكّبوا كثرةَ الزوائد لكثرة حروفها، فمن ذلك «فَعْلَلِيل» في الاسم والصفة، فالاسم: «سَلْسَبِيلٌ»، و«خَنْدَرِيسٌ»، والصفة: «دردبيس»، و«علطميس». فالسلسبيل: الليّن الذي لا خُشونةَ فيه. والخندريس: من أسماء الخمر. والدردبيس: الداهية، وهي العجوز المُسِنّة، وخَرَزَةٌ تُحبّب المرأة إلى زوجها. والعلطميس: المرأة الشابّة.

ومن ذلك «فُعَلِّيلٌ» يكون اسمًا وصفة، فالاسم: «خُزَعْبِيل»، والصفة «قُذَعْميل» فالخُزَعبيل: الباطل من كلام ومُزاح. والقذعميل: في معنى «قُذَعْمِلٍ»، وقد فسّرناه.

ومن ذلك «فِعْلَلُول»، نحو: «عَضْرَفُوطٍ»، و«قِرْطَبُوس»، و«يَسْتَعُور». فأمّا عضرفوط فالواو فيه زائدة، وهو دابّة، قيل: هو ذكر العَظاء، وكذلك الواو في «قرطبوس». والقرطبوس: الداهية. ويستعور: بلدٌ بالحجاز، والياء في أوّله أصل، لأن الزيادة لا تقع في أوّل بنات الأربعة إلاّ ما كان جاريًا على فعله، نحوُ: «مدحرج»، فـ«يستعور» بمنزلة «عضرفوط».

ومن ذلك «فَعَلّلَى»، وهو قليل قالوا: «قَبَعْثَرَى»، و«ضَبَغْطَرَى»، وهما صفتان، فالقبعثرى: الجمل الضخم؛ والضبغطرى: الشديد، والألف في آخرهما زائدة لتكثير الكلمة على حدّها في «كُمَّثْرَى»، وليست للتأنيث، لأنه قد سمع فيهما التنوين، ولو كانت للتأنيث؛ لم يجز صرفهما، ولا للإلحاق؛ لأنه ليس في الأُصول ما هو على هذه العدّة، فتلحقَ به، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثاني في الأفعال

فصل

[تعريف الفعل]

قال صاحب الكتاب: **الفعْل ما دلّ على اقترانِ حَدَث بزمان، ومن خصائصه صحّةُ دخولِ «قَدْ»، وحرفَي الاستقبال، والجوازم، ولحوقِ المتّصل البارز من الضمائر، وتاءِ التأنيث ساكنةً؛ نحوَ قولك: «قَدْ فَعَلَ»، و«قَدْ يَفْعَلُ»، و«سَيَفْعَلُ»، و«سَوْفَ يَفْعَلُ»، و«لَمْ يَفْعَلْ»، و«فَعَلْتُ»، وَ«يَفْعَلْنَ»، و«افْعَلِي»، و«فَعَلَتْ».**

* * *

قال الشارح: لمّا فرغ من الكلام على القسم الأوّل في الأسماء، وجب أن ينتقل إلى الكلام على القسم الثاني في الأفعال. وهذا الفصلُ يشتمل منه على شيئين: ما هو في نفسه، وما علاماتُه.

فأمّا الفعل فكلُّ كلمة تدلّ على معنى في نفسها مقترنةٍ بزمان، وقد يضيف قومٌ إلى هذا الحدّ زيادةَ قَيْد، فيقولون: بزمان محصَّلٍ، ويرومون بذلك الفرقَ بينه وبين المصدر، وذلك أن المصدر يدلّ على زمان، إذ الحَدَثُ لا يكون إلاَّ في زمان، لكنّ زمانه غير متعيّن كما كان في الفعل. والحقُّ أنّه لا يُحتاج إلى هذا القيد، وذلك من قبل أن الفعل وُضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده، ولولا ذلك، لكان المصدر كافيًا، فدلالتُه عليهما من جهة اللفظ، وهي دلالةُ مطابقة.

وقولنا: «مقترن بزمان» إشارة إلى أن اللفظ وُضع بإزائهما دفعةً واحدةً، وليست دلالة المصدر على الزمان كذلك، بل هي من خارجٍ؛ لأن المصدر تُعْقَلُ حقيقته بدون الزمان، وإنّما الزمان من لوازمه، وليس من مقوِّماته بخلاف الفعل، فصارت دلالة المصدر على الزمان التزامًا، وليست من اللفظ، فلا اعتدادَ بها، فلذلك لا يحتاج إلى الاحتراز عنه.

وقول صاحب الكتاب في حدّه: «ما دلّ على اقتران حدث بزمان» رديءٌ من وجهَيْن:

أحدهما: أن الحدّ ينبغي أن يُؤْتَى فيه بالجنس القريب، ثمّ بالفصل الذاتيّ، وقوله:

«ما دلّ» فـ«مَا» من ألفاظ العموم، فهو جنس بعيد، والجيّد أن يُقال: «كلمة»، أو «لفظة»، أو نحوهما، لأنهما أقربُ إلى الفعل من «مَا».

فإن قلت: «مَا» هُهنا وإن كان عامًّا؛ فالمراد به الخصوص، ووضعُ العامّ موضع الخاصّ جائزٌ، قيل: حاصلُ ما ذكرتم المَجازُ، والحدّ المطلوب به إثباتُ حقيقة الشيء، فلا يستعمل فيه مجازٌ ولا استعارةٌ.

والآخر: قوله «على اقتران حدث بزمان»، لأن الفعل لم يوضع دليلاً على الاقتران نفسه، وإنّما وضع دليلاً على الحدث المقترن بالزمان، والاقترانُ وُجد تَبَعًا، فلا يُؤْخَذ في الحدّ على ما تقدّم. ثمّ هذا يُبْطَل بقولهم: «القتالُ اليومَ»، فهذا حدثٌ مقترنٌ بزمان، وليس فعلاً، فوجب أن يؤخذ في الحدّ «كلمةٌ» حتى يندفع هذا الإشكال.

وأمّا «خصائصه» فجمعُ «خصيصة»، وهي لوازمه المختصّة به دون غيره، فهي لذلك من علاماته. والفرقُ بين العلامة والحدّ أنّ العلامة تكون بالأُمور اللازمة، والحدّ بالذاتيّة. والفرق بين الذاتيّ واللازم أن الذاتيّ لا تُفْهَم حقيقةُ الشيء بدونه، ولو قدّرنا انعدامَه في الذهْن، بطلت حقيقةُ ذلك الشيء، وليس اللازم كذلك، ألا ترى أنّا لو قدّرنا انتفاء الحدث أو الزمان، لبطلت حقيقةُ الفعل؟ وليس كذلك العلامات من نحو «قد» والسين، وسوف، فإنّ عدم صحّة جواز دخول هذه الأشياء عليها لا يقدح في فِعْليّتها، ألا ترى أن فعل الأمر والنهي لا يحسن دخول شيء ممّا ذكرنا عليهما، وهما مع ذلك أفعالٌ؟

فمن خصائص الفعل صحّةُ دخول «قَدْ» عليه، نحوِ: «قد قام»، و«قد قعد»، و«قد يقوم»، و«قد يقعد»، وحرفَي الاستقبال، وهما السين وسَوْفَ، نحوُ: «سيقوم»، و«سوف يقوم». وإنّما اختصّت هذه الأشياء بالأفعال؛ لأن معانيها في الأفعال، فـ«قَدْ» لتقريب الماضي من الحال، والسين وسوف لتخليص الفعل للمستقبل بعينه، فهي في الأفعال بمنزلة الألف واللام في الأسماء، وكذلك حروف الجزاء، نحوُ: «إن تقم أقم»؛ لأن معنى تعليق الشيء على شرط إنّما هو وقوفُ دخوله في الوجود، على دخول غيره في الوجود، والأسماءُ ثابتة موجودة، فلا يصحّ هذا المعنى فيها؛ لأنها موجودة، ولذلك لا يكون الشرط إلاّ بالمستقبل من الأفعال، ولا يكون بالماضي، ولا الحاضر؛ لأنهما موجودان.

وقوله: «ولحوق المتّصل البارز من الضمائر» إنّما قيّد بالبارز تحرُّزًا من الصفات، نحو: «ضارب»، و«مضروب»، و«حَسَنٍ»، و«شديد»، فإنّ هذه الأسماء تتحمّل الضمائر كتحمّل الأفعال، إلاّ أن الضمير لا تبرز له صورةٌ كما يكون في الأفعال، نحوِ: «ضربتُ»، فالتاء فاعلةٌ، وهو ضمير المتكلّم، و«يَفْعَلْنَ» ضمير جماعة المؤنّث، و«افْعَلِي» ضمير المؤنّثة المخاطَبة، وهو بارز غير مستتر، كما يكون في «ضارب» من قولك: «زيدٌ

ضاربٌ». ألا ترى أنّ في «ضارب» ضميرًا يرجع إلى «زيد»، إلاّ أنه ليس له صورة بارزة، وذلك لقوّة الأفعال في اتّصالها بالفاعلين، وكونِها الأصل في تحمُّل الضمير. وهذه الأسماءُ إنّما تحمّلت الضمير بحكم جَرَيانها على الأفعال، وكونها من لفظها.

وأمّا تاء التأنيث، فنحو: «قامت»، و«ضربت»، وإنّما قَيَّدَ ذلك بكونها ساكنة؛ للفرق بين التاء اللاحقة للأفعال، وبين التاء اللاحقة للأسماء، وذلك أن التاء إذا لحقت الفعل، فهي لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل، فهي في حكم المنفصلة من الفعل، ولذلك كانت ساكنة، وبناءُ الفعل قبلها على ما كان، والتاءُ اللاحقة بالأسماء لتأنيثها في نفسها، فهي كحرف من حروف الاسم، فلذلك امتزجت بها، وصارت حرف إعراب الاسم، تتحرّك بحركات الإعراب، فلذلك جعلها إذا كانت ساكنة من خصائص الأفعال.

فإن قيل: ولِمَ لُقّب هذا النوع فعلاً، وقد علمنا أن الأشياء كلّها أفعال الله تعالى؟ قيل: إنّما لُقّب هذا القبيل من الكلم بالفعل؛ للفصل بينه وبين الاسم والحرف، وخُصّ بهذا اللقب؛ لأنه دالّ على المصدر، والمصدر هو الفعل الحقيقيّ، فلقّب بما دلّ عليه.

فإن قيل: فإنّه يدلّ على الزمان أيضًا، فهلّا لقّب به. قيل: الفعل مشتقّ من لفظ المصدر، وليس مشتقًّا من لفظ الزمان، فلمّا اجتمع فيه الدلالة على المصدر، وأنّه من لفظه؛ كان أخصّ به من الزمان.

ومن أصناف الفعل

الماضي

فصل
[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: **وهو الدالّ على اقترانِ حَدَث بزمان قبل زمانك، وهو مبنيّ على الفتح، إلاّ أن يعترضه ما يوجب سكونَه، أو ضَمَّه، فالسكونُ عند الإعلال ولحوق بعض الضمائر، والضمُّ مع واو الضمير.**

* * *

قال الشارح: لمّا كانت الأفعال مُساوِقة للزمان، والزمان من مقوّمات الأفعال توجَد عند وجوده وتنعدم عند عدمه؛ انقسمت بأقْسَام الزمان. ولمّا كان الزمان ثلاثةً: ماضٍ وحاضر ومستقبل، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفَلَك، فمنها حركةٌ مضت، ومنها حركة لم تأتِ بعدُ، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية؛ كانت الأفعال كذلك: ماض، ومستقبل، وحاضر. فالماضي ما عُدم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده، وهو المراد بقوله: «الدالّ على اقتران حدث بزمان قبل زمانك»، أي: قبل زمان إخبارك. ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه، ولولا ذلك؛ لكان الحدّ فاسدًا. والمستقبل ما لم يكن له وجود بعدُ، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده؛ وأمّا الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل، ويسري منه الماضي، فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده. وقد أنكر بعض المتكلّمين فعل الحال، وقال: إن كان قد وُجد، فيكون ماضيًا، وإلاّ فهو مستقبل، وليس ثمّ ثالثٌ. والحقُّ ما ذكرناه، وإن لطُف زمان الحال لما ذكرناه.

وقال: «وهو مبنيّ على الفتح». وللسائل أن يسأل، فيقول: لِمَ بُني الفعل الماضي على الفتح؟ فالجواب أن أصل الأفعال كلّها أن تكون ساكنةَ الآخر، وذلك من قبل أن العلّة التي من أجلها وجب إعراب الأسماء غير موجودة فيها، لأن العلّة الموجبة لإعراب الأسماء الفصلُ بين فاعلها ومفعولها، وليس ذلك في الأفعال إلاّ أن الأفعال انقسمت

ثلاثةَ أقسام: قسمٌ ضارع الأسماءَ مضارَعةً تامّةً، فاستحقّ به أن يكون معربًا، وهو الفعل المضارع الذي في أوّله الزوائد الأربع، وسيوضح أمر ذلك. والضرب الثاني من الأفعال ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة، وهو الفعل الماضي. والضرب الثالث ما لم يضارع الأسماء بوجه من الوجوه، وهو فعل الأمر.

فإذًا قد تَرتّبت الأفعال ثلاثَ مراتبَ: أوّلها: الفعل المضارع، وحقّه أن يكون معربًا، وآخِرُها فعل الأمر الذي ليس في أوّله حرف المضارعة الذي لم يضارع الاسم ألبتّة، فبقي على أصله، ومقتضى القياس فيه السكون. وتَوسّط حال الماضي، فنقص عن درجة الفعل المضارع، وزاد على فعل الأمر؛ لأن فيه بعض ما في المضارع، وذلك أنه يقع موقع الاسم، فيكون خبرًا، نحو قولك: «زيد قام»، فيقع موقعَ «قائمٌ»، ويكون صفة نحو: «مررت برجلٍ قام»، فيقع موقعَ «مررت برجل قائم». وقد وقع أيضًا موقعَ الفعل المضارع في الجزاء، نحو قولك: «إن قمتَ قمتُ»، والمراد «إن تقمْ أقمْ»، فلمّا كان فيه ما ذكرنا من المضارعة للأسماء والأفعال المضارعة، مُيّز بالحركة على فعل الأمر لفضله عليه، إذ كان المتحرّك أمكنَ من الساكن، ولم يُعْرَب كالمضارع لقصوره عن مرتبته، فصار له حكمٌ بين حكم المضارع وحكم الأمر.

فإن قيل: ولِمَ كانت الحركة فتحة؟ فالجواب أن الغرض بتحرُّكه أن يجعل له مزيّةٌ على فعل الأمر، وبالفتح تصل إلى هذا الغرض كما تصل بالضمّ، والكسر. والفتُح أخفّ، فوجب استعماله. ووجهٌ ثان وهو أن الجرّ لمّا مُنع من الفعل، وهو كسرٌ عارضٌ، فالكسر اللازم أوْلى أن يمنع، فلهذا لم يجز أن يبنى على الكسر، ولم يجز أن يبنى على الضمّ؛ لأن بعض العرب يجتزىء بالضمّة عن الواو، فيقول في «قامُوا»: «قامُ»، كما قال [من الوافر]:

٩٥٦ ـ فلَوْ أنّ الأطبّا كانُ حَوْلِي وكانَ مَعَ الأطبّاءِ الأُساةُ

---

٩٥٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١٩؛ والحيوان ٥/ ٢٩٧؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٢٩، ٢٣١؛ والدرر ١/ ١٧٨؛ ومجالس ثعلب ص١٠٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٥١؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٨.

اللغة: الأطبا: جمع طبيب. الأساة: جمع آس وهو الطبيب الذي يعالج الجرح حتى يبرأ.

المعنى: حتى لو كان الأطباء والمشافون والمداوون حولي لما أراحوني مما يؤلم قلبي من العشق، حتى لو قالوا إن المشافين هم الذين يداوون الجروح.

الإعراب: «**فلو**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لو»: حرف شرط غير جازم. «**أن**»: حرف مشبّه بالفعل. «**الأطبا**»: اسم «أن» منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف (أو على الهمزة المحذوفة). «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص، والواو المحذوفة: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها. «**حولي**»: مفعول فيه ظرف مكانٍ منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة، والظرف =

فلو بُني على الضمّ، لالتبس بالجمع في بعض اللغات، فعُدل عن الضمّ مخافةَ الإلباس والكسرِ لما ذكرناه، فلم يبق إلاّ الفتح، فبُني عليه.

وقوله: «إلاّ أن يعترضه ما يوجب سكونه أو ضمّه»، فالسكون عند الإعلال أو لحوقِ بعض الضمائر»؛ أمّا عند الإعلال فنحوُ «غزَا»، و«رَمَى» ونحوهما ممّا اعتلّت لامه من الأفعال الماضية. والأصل: «غزَوَ»، وَ«رميَ»، فتحرّكت الواو والياء، وقبلهما مفتوح، فقُلبتا ألفَيْن، والألف لا تكون إلاّ ساكنة، فهذا معنى قوله: «عند الإعلال».

وأمّا «لحوق بعض الضمائر» فيريد ضمير الفاعل البارز، نحوَ: «ضربْتُ»، و«ضربْنَا»، و«ضربْتَ»، و«ضربْتُمَا»، و«ضربْتُمْ»، فإنّ لام الفعل تُسكَّن عند اتّصاله به، وذلك لئلّا يتوالى في الكلمة الواحدة أربع حركات لوازم، نحوَ قولك: «ضَرَبَتُ» لو لم تسكَّن. وقولنا: «لوازم» تحرزٌ من ضمير المفعول، نحو: «ضَرَبَكَ»، و«ضَرَبَهُ»؛ لأن ضمير المفعول يقع كالمنفصل من الفعل، وقد تقدّم الكلام على ذلك وعلّةِ اختصاص السكون بالآخِر. وأمّا ضمّه، فعند اتّصاله بالواو التي هي ضمير جماعة الفاعلين المذكّرين، نحوِ: «ضربوا»، و«كتبوا»؛ لأن الواو هنا حرف مدّ، لا يكون ما قبلها إلاّ مضمومًا.

فإن قيل: وقد يُقال: «رَمَوْا»، و«غَزَوْا»، فيكون ما قبلها مفتوحًا، قيل: الأصل «رمَيُوا»، و«غزَوُوا»، فتحرّكت الياء والواو، وانفتح ما قبلهما، فقُلبا ألفَيْن، ثمّ وقعت الواو التي هي ضمير الفعل بعدها، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة قبلها تدلّ على الألف المحذوفة. فالفتح في الأفعال الماضية هو الأصل، والإسكان والضمّ عارض فيها لِما ذكرنا، فاعرفه.

= متعلّق بخبر «كانوا»، أو هو الخبر على رأي ثان، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: «ثبت». **«وكان»**: الواو: حرف عطف، «كان»: فعل ماضٍ ناقص. **«مع»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بمحذوف خبر «كان» المقدم. **«الأطباء»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«الأساةُ»**: اسم «كان» مرفوع بالضمّة.

وجملة «لو أن الأساة كانوا حولي ما أذهبوا» الشرطية: بحسب ما قبلها. وجملة «ثبت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «كانوا حولي»: في محلّ رفع خبر «أنّ». وجملة «كان الأساة مع الأطباء»: معطوفة على سابقتها في محلّ رفع.

والشاهد فيه قوله: «كانُ» حيث حذف الشاعر واو الجماعة، واكتفى بالضمّة دلالةً عليها.

ومن أصناف الفعل

المضارع

فصل
[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: **وهو ما يعتقب في صدره الهمزةُ والنون والتاء والياء، وذلك قولك للمخاطب أو الغائبة: «تَفْعَلُ»، وللغائب: «يَفْعلُ»، وللمتكلّم: «أفْعَلُ»، وله إذا كان معه غيره واحدًا أو جماعةً: «نَفْعَل»، وتُسمَّى الزوائدَ الأربَع. ويشترك فيه الحاضرُ والمستقبَلُ. واللامُ في قولك: «إنّ زيدًا ليفعلُ» مُخَلِّصةٌ للحال كالسين أو سَوْفَ للاستقبال، وبدخولهما عليه قد ضارَعَ الاسمَ، فأُعرب بالرفع والنصب، والجزم مكانَ الجرّ.**

* * *

قال الشارح: هذا القبيل من الأفعال يسمّيه النحويون المضارع، ومعنى المضارع: المُشابِه، يُقال: «ضارعته، وشابهته، وشاكلته، وحاكيته» إذا صرتَ مثله. وأصلُ المضارعة تقابلُ السَّخْلَيْن على ضَرْع الشاة عند الرضاع، يُقال: «تَضارع السخلان»، إذا أخذ كلّ واحد بحَلَمَة من الضرع، ثمّ اتُّسع، فقيل لكلّ مشتبهَيْن: متضارعان، فاشتقاقُه إذًا من «الضرع» لا من «الرضع». والمراد أنه ضارَعَ الأسماءَ، أي: شابهها بما في أوّله من الزوائد الأربع، وهي الهمزة والنون والتاء والياء، نحوُ: «أقوم» و«نقوم»، و«تقوم»، و«يقوم»، فأُعرب لذلك، وليست الزوائد هي التي أوْجبت له الإعرابَ، وإنّما لمّا دخلت عليه، جعلتْه على صيغة صار بها مشابهًا للاسم، والمشابهةُ أوجبت له الإعراب.

فإن قيل: فمن أين أشبه الاسم؟ فالجواب من جهات: **أحدها**: أنّا إذا قلنا: «زيدٌ يقوم»، فهو يصلح لزمانَيِ الحال والاستقبال، وهو مبهمٌ فيهما، كما أنك إذا قلت: «رأيت رجلاً»، فهو لواحد من هذا الجنس مبهم فيهم، ثمّ يدخل على الفعل ما يُخلِّصه لواحد بعينه، ويقصره عليه، نحوُ قولك: «زيدٌ سَيقوم، وسوف يقوم»، فيصير مستقبلاً لا غير بدخول السين وسوف، كما أنك إذا قلت: «رأيت الرجل»، فأدخلتَ على الواحد

المبهم من الأسماء الألف واللام، قصراه على واحد بعينه، فاشتبها بتعيينهما ما دخل عليهما من الحروف بعد وقوعهما أولاً مبهمَيْن.

ومنها أنه يقع في مواقع الأسماء، ويؤدّي معانيها، نحوَ قولك: «زيدٌ يضرب»، كما تقول: «زيدٌ ضاربٌ»، وتقول في الصفة: «هذا رجلٌ يضرب» كما تقول: «هذا رجلٌ ضاربٌ»، فقد وقع الفعل هنا موقع الاسم، والمعنى فيهما واحد.

والثالث: أنها تدخل عليه لام التأكيد التي هي في الأصل للاسم؛ لأنها في الحقيقة لام الابتداء، نحوَ قولك: «إنّ زيدًا ليَقوم»، كما تقول: «إنّ زيدًا لَقائمٌ». ولا يجوز دخولها على الماضي لبُعْدِ ما بينه وبين الاسم، فلا يُقال: «إنّ زيدًا لَقَامَ» على معنى هذه اللام. فلمّا ضارع الاسمَ من هذه الأوجه؛ أُعرب لمضارَعة المعرب.

وإعرابُه بالرفع والنصب والجزم، ولا جرّ فيه كما لا جزمَ في الأسماء، وهذا معنىٰ قوله: «والجزم مكان الجرّ». وسنذكر علّةَ ذلك بعدُ، فاعرفه.

فصل

[إعراب الفعل المضارع الذي من الأفعال الخمسة]

قال صاحب الكتاب: **وهو إذا كان فاعله ضميرَ اثنين، أو جماعةٍ، أو مخاطَبٍ مؤنّثٍ، لحقتْه معه في حال الرفع نونٌ مكسورةٌ بعد الألف، مفتوحةٌ بعد أختَيْها، كقولك: «هما يَفعلانِ»، و«أنتما تفعلانِ»، و«هم يفعلُونَ»، و«أنتم تفعلونَ»، و«أنتِ تفعلِينَ». وجُعِل في حال النصب كغير المتحرّك، فقيل: «لَنْ يَفعلا»، و«لن يفعلُوا»، كما قيل: «لم يفعلا»، و«لم يفعلوا».**

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذه الأمثلة أعني «يفعلان»، و«تفعلان»، و«يفعلون»، و«تفعلون»، و«تفعلين» ليست تثنية للفعل، ولا جمعًا له في الحقيقة، لأن الأفعال لا تُثنَّى، ولا تجمع، لأن الغرض من التثنية والجمع الدلالة على الكثرة، ولفظُ الفعل يُعبَّر به عن القليل والكثير، فلم تكن حاجة إلى التثنية والجمع. وذلك نحو قولك: «قام زيدٌ»، و«ضرب زيدٌ عمرًا»، فيجوز أن يكون قد قام مرّة، ويجوز أن يكون قد قام مرارًا، وكذلك الضرب. ولو وجبت تثنيةُ الفعل أو جمعُه إذا أُسند إلى فاعلَيْن أو جماعةٍ، لجازت تثنيته إذا أُسند إلى واحد، وتكرّر الفعلُ منه، فكان يُقال: «قَامَا زيدٌ»، وذلك فاسد.

فإذا كان الفعل نفسُه لا يثنّى ولا يجمع؛ فالتثنيةُ في قولك: «يفعلان»، والجمع في قولك: «يفعلون» إنّما هي للفاعل لا للفعل، والألفُ في قولك: «يضربان» اسمٌ، وهي

ضمير الفاعل، وليست كالألف في «الزيدان»؛ لأن الألف في «الزيدان» حرفٌ، وهي في «يضربان» اسمٌ. وكذلك الواو في «يضربون» ونحوه إنّما هي ضمير الفاعل، وليست كالواو في «الزيدون»؛ لأن الواو في «الزيدون» حرف، وهي في «يضربون» اسم. وكذلك الياء في «تضربين».

وكان سيبويه(١) يذهب إلى أن هذه الحروف لها حالتان: حالٌ تكون فيها أسماء، وذلك إذا تقدّمها ظاهرٌ، نحوَ قولك: «الزيدان قاما»، و«الزيدون قاموا»، فالألف في «قاما» اسمٌ، وهو ضمير، والواو في «قاموا» اسم، وهو ضمير، وإذا قلت: «قاما الزيدان»، فالألف في «قاما» علامةٌ مُؤذِنةٌ بأنّ الفعل لاثنين، وكذلك الواو في «الزيدون قاموا» اسمٌ؛ لأنه ضمير الفاعل، وإذا قلت: «قاموا الزيدون»، فالواو حرف، وعلامة مؤذنة بأنّ الفعل لجماعة، وعلى ذلك يحمل قولهم: «أكلُوني البَراغِيثُ»، ومنه قوله [من المتقارب]:

يَلُومونني في اشتراء النَّخِيـ ـل قومي فكلُّهمُ يَعْذُلُ(٢)

ونظير ذلك نون جماعة المؤنّث إذا قلت: «الهندات قُمْنَ»، فالنون ضمير، فإذا قلت: «قُمْنَ الهندات»، فالنون حرف مؤذن بأن الفعل لمؤنّث بمنزلة التاء في «قامت هندٌ». ومنه قول الفرزدق [من الطويل]:

ولٰكِنْ دِيافِيٌّ أبوه وأُمُّه بحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أقارِبُهْ(٣)

وكان أبو عثمان المازنيّ وجماعة من النحويين يذهبون إلى أن الألف في «قاما»، و«يقومان» حرف مؤذن بأنّ الفعل لاثنين، والواو في «قاموا»، و«يقومون» حرف مؤذن بأنّ الفعل لجماعة، وأنّك إذا قلت: «الزيدان قاما»، و«الزيدون قاموا»، فالفاعل ضمير مستتر في الفعل كما كان كذلك في الواحد من نحوِ: «زيد قام»، إلاّ أن مع الواحد لا يُحتاج إلى علامة، إذ قد عُلم أن الفعل لا يخلو من فاعل؛ فأمّا إذا كان لاثنين أو جماعة، افتقر إلى علامة، إذ ليس من الضرورة أن يكون الفعل لأكثر من واحد.

والصحيح المذهب الأوّل، وهو رأي سيبويه؛ لأنك إذا قلت: «الزيدان قاما»، فقد حلّت هذه الألف محلَّ «غلامُهما» إذا قلت: «الزيدان قام غلامُهما»، فلمّا حلّت محلَّ ما لا يكون إلاّ اسمًا، قضي بأنّها اسم.

فأمّا الياء في «اضربي»، و«اخْرُجي» ونحو ذلك، فإنّها اسم أيضًا، وهو ضمير فاعلٍ مؤنّثٍ. وكثيرٌ من النحويين يذهبون إلى أنها حرف علامة تأنيث، والفاعلُ مستكنّ كما كان في المذكّر كذلك، نحوَ: «قُمْ»، و«اذْهَبْ». والصحيح المذهب الأوّل؛ لأنها تسقط

(١) الكتاب ١/ ٣١٩.
(٢) تقدم بالرقم ٤٤٢.
(٣) تقدم بالرقم ٤٤٤.

في حال التثنية، نحوِ: «اضْرِبَا»، و«اخرجا». ولو كانت علامة، لم تسقط بضمير التثنية كما لم تسقط في «قامَتَا»، و«ضَرَبَتَا».

والنون لحقت علامةً للرفع في هذه الأمثلة الخمسة، وجعلوا سقوطها علامةً للجزم. والنصبُ محمول عليه كما حُمل النصب على الجرّ في تثنية الأسماء وجمعها، لأن الجرّ والجزم نظيران، وهذا معنى قوله: «وجُعل في حال النصب كغير المتحرّك» يريد بغير المتحرّك: المجزومَ.

فإن قيل: ولِمَ كان إعراب هذه الأفعال بالحروف؟ قيل: المقتضي لإعراب هذه الأفعال قبل اتّصال هذه الضمائر بها موجودٌ قائمٌ، فوجب إعرابها لذلك، وكان حرف الإعراب من هذه الأفعال قد تَعذّر تحمّله حركاتِ الإعراب لاشتغاله بالحركات التي يقتضيها ما بعده. ألا ترى أن الألف في نحو «يضربان» لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحًا، فلا يمكن إعرابه؛ لأنّك لو أعربته، ومن جملة الإعراب الجزمُ الذي هو سكون، فكان يلتقي ساكنان، فكان يؤدّي إلى حذف الألف التي هي ضمير الفاعل، فكانت الألف أيضًا تنقلب واوًا في حال الرفع لانضمام ما قبلها، وكذلك الواو كان يلزم أن تسقط في الجزم. فلمّا نبا حرفُ الإعراب عن تحمُّل حركات الإعراب، ولم يمكن أن تكون في هذه الحروف التي هي ضمائر، لأنها أجنبيّة في الحقيقة من الفعل، فجُعل ما بعدها وهو النون، إذ كان الفاعل يتنزّل منزلةَ الجزء من الفعل، وإذا كان ضميرًا متّصلاً، اشتدّ اتّصالُه بالفعل وامتزاجُه به، فلم يُعْتَدّ به فاصلاً.

وإنّما خُصّت النون بذلك، لأنها أقرب الحروف إلى حروف المدّ واللين، وكانت مكسورة مع ضمير الاثنين، نحوَ: «يضربانِ»، و«تضربانِ»، وذلك لالتقاء الساكنين كما كان كذلك في ثنية الأسماء، لا فرق بينها.

وكانت مع الواو والياء في مثل «يضربونَ»، و«تضربينَ» مفتوحة؛ لثقل الكسرة بعد الياء والواو، كما كان كذلك في الجمع، نحو: «الزيدون»، و«العمرين». فإذا قلت: «يضربان»، و«تضربان»، و«يضربون» و«تضربون»، و«تضربين»، كان مرفوعًا لا محالةَ، ولا تحذف هذه النون إلاّ لجزمٍ ونصبٍ، ولا تثبت إلاّ لرفع. فأمّا ما أنشده أبو الحسن من قول الشاعر [من البسيط]:

٩٥٧ـ لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأُسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصُّلَيْعاء لم يُوفُون بالجارِ

---

٩٥٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص٢٦٦؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٠٥، ٩/ ١٠٣، ١١/ ٤٣١؛ والدرر ٥/ ٦٨؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٤٨؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٧٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص٣٧٦؛ ولسان العرب ٩/ ١٩٨ (صلف)، والمحتسب ٢/ ٤٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٤٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٦.

=

فشاذّ، فسبيله عندنا على تشبيه «لَمْ» بـ«لَا». ومثله قول الآخر [من مجزوء الكامل]:

٩٥٨ـ أن تَــهْــبِــطِــيــنَ بِــلادَ قَــو مٍ يَــرْتَــعُــونَ مِــنَ الــطِّــلاحِ

فهذا على تشبيه «أن» بـ«مَا» المصدريّة. وهذا طريق الكوفيين؛ فأمّا البصريون فيحملونه وأشباهَه على أنها المخفّفة من الثقيلة، وتخفيفها ضرورة، والضمير فيها ضمير الشأن والحديثِ، والمراد: أنه تهبطين، فاعرفه.

= **اللغة**: نعم: قبيلة من قبائل العرب. صليعاء: تصغير «صلعاء» ويوم الصلعاء: موقعة الصليعاء. وتروى (الصليغاء) وهي موقعة كذلك.

المعنى: إن رجال نعم هم الذين جعلوهم يحافظون على عهد الجوار.

الإعراب: **«لولا فوارس»**: «لولا»: حرف امتناع لوجود، و«فوارس»: مبتدأ مرفوع بالضمة. **«من نعم»**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ«فوارس». **«وأسرتهم»**: الواو: عاطفة، «أسرة»: اسم معطوف على «نعم» مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، و«الميم»: للجماعة. **«يوم»**: ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (يوفي). **«الصليعاء»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«لم يوفون»**: «لم» حرف جزم مهمل بمعنى ما، و«يوفون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **«بالجار»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (يوفون).

وجملة «لولا فوارس لم يوفوا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فوارس موجودون»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لم يوفون بالجار»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لم يوفون» حيث جاءت «لم» نافية غير جازمة، وقيل: ضرورة شعرية.

٩٥٨ ــ **التخريج**: البيت للقاسم بن معن في المقاصد النحوية ٢/ ٢٩٧؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٢١؛ وبلا نسبة في الأزهية ص٦٥؛ ورصف المباني ص١١٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٨؛ ولسان العرب ٢/ ٥٣٢ (طلح)، ٩/ ١٩٨ (صلف)، ١٣/ ٣٦ (أنن).

اللغة: زعيم: كفيل. نويقة: تصغير ناقة، وهي أنثى الجمل. الرزاح: السقوط من الإعياء والهزال. المنون: الموت. الطلاح: نوع من الشجر.

الإعراب: **«أن»**: مخفّفة من «أنّ» الثقيلة، واسمها ضمير محذوف تقديره: «أنّك» أو ضمير شأن محذوف. **«تهبطين»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والياء: ضمير في محل رفع فاعل. **«بلاد»**: مفعول به منصوب، وهو مضاف. **«قوم»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«يرتعون»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«من الطلاح»**: جار ومجرور متعلقان بـ«يرتعون».

وجملة «تهبطين»: في محلّ رفع خبر «أن». وجملة «يرتعون»: في محلّ جرّ نعت «قوم».

والشاهد فيه قوله: «أن تهبطين» حيث أعمل «أن» المخفّفة عمل «أنّ» الثقيلة فرفعت اسمًا لها وهو كاف الخطاب المحذوف، أو ضمير الشأن، ولم يفصل بين «أنّ» وخبرها أي فاصل.

فصل
[بناء المضارع]

قال صاحب الكتاب: **وإذا اتّصلتْ به نونُ جماعةِ المؤنّث، رجع مبنيًا، فلم تعمل فيه العواملُ لفظًا، ولم تسقط كما لا تسقط الألفُ والواوُ والياءُ التي هي ضمائرُ، لأنّها منها، وذلك قولك: «لم يَضْرِبْنَ»، و«لن يَضْرِبْنَ». ويُبْنَى أيضًا مع النون المؤكّدة، كقولك: «لا تضربَنَّ»، و«لا تضربَنْ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذه النون تلحق آخرَ الفعل علامةً للجمع والضميرِ في نحو قولك: «الهندات قُمْنَ، ويَقُمْنَ»، وعلامةً للجمع مجرّدةً من الضمير في نحو «قمن الهندات» على ما تقدّم شرحه. فإذا تقدّم الظاهر، كانت النون اسمًا وضميرًا. وإذا تقدّم الفعل، كانت حرفًا مؤذنًا بأنّه لجماعة مؤنّثة، إلاّ أنها إذا اتّصلت بفعل مضارع، أعادتْه مبنيًا على حاله الأوّل من البناء على السكون، وإن كانت العلّة الموجبة للإعراب، وهي المضارَعة قائمةً موجودةً، حملاً له على الفعل الماضي من نحو: «جلسْتُ»، و«ضربْتُ». فكما أُسْكن ما قبل الضمير، وهو لام الفعل، كذلك أسكن في المضارع تشبيهًا له به، لأنه فعلٌ كما أنه فعل، وآخِرهُ متحرّكٌ كما أن آخر «فَعَلَ» متحرّك. قال سيبويه[1]: وليس ذلك فيها بأبعد إذ كانت هي و«فَعَلَ» شيئًا واحدًا مِن «يَفْعَلُ»، إذ جاز فيها الإعراب حين ضارعت الأسماءَ، وليست بأسماء. يعني أنه ليس حملُ المضارع في تسكين آخِره على الماضي، وهما حقيقة واحدة من جهة الفعليّة، بأبعد من حمل الأفعال المضارعة على الأسماء في الإعراب، وهما حقيقتان مختلفان.

وتفتح هذه النون؛ لأنها نون جمع كما تفتح نون الجمع في قولك: «الزيدون»، و«العمرون». فإذا قلت: «هنّ يَضْرِبْنَ»، كان الفعل في محلّ رفع، وإذا قلت: «لن يَضْرِبْنَ»، كان في موضع نصب، وإذا قلت: «لم يضربن»، كان في محلّ مجزوم، وذلك لأن موجب الإعراب موجود، وذلك لأن المضارعة قائمة، وإنّما وُجد مانعٌ منه، فحُكم على محلّه بالإعراب.

ولا تسقط هذه النون لجزم ولا لنصب كما سقطت تلك النون، لأنها ضمير كالواو في «يضربون»، والألف في «يضربان». فكما لا تسقط الواو والألف هناك، كذلك لا تسقط هٰهنا. قال الله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾[2]، فأثبت النون لأنها ضمير، وليست علامة رفع كالتي في «لم يضربوا»، و«لن يضربوا».

---

(١) الكتاب ١/ ٢٠.

(٢) البقرة: ٢٣٧.

ونظير هذه النون في بناء الفعل عند اتّصالها به نونُ التأكيد الخفيفة والثقيلة في نحو: «واللّهِ لَيقومَنَّ، وليضربَنَّ، وليقومَنْ، وليضربَنْ». وذلك من قبل أن الأصل في الأفعال أن تكون مبنيّة، وإنّما أُعْرِب منها ما أعرب للشَّبَه بالاسم. فإذا دخلت عليها نون التأكيد، أكّدتْ معنى الفعليّة، ومكّنتْه، فغلب جانبُ الفعل، وبعُد من الاسم، فعاد إلى أصله.

ونحوه ما لا ينصرف، إنّما مُنع من الصرف لشَبَه الفعل، فإذا دخلت عليه الألف واللام، أو أُضيف، بَعُد من الفعل، وتَمكّنت فيه الاسميّةُ، فعاد إلى أصله من دخول الجرّ والتنوين اللذَيْن كانا له في الأصل، هذا مع ما في التركيب من الخروج عن التمكّن، وسيوضح أمرُ ذلك في الحروف، إن شاء الله.

ذِكر وجوه إعراب المضارع

فصل
[وجوه إعراب الفعل المضارع]

قال صاحب الكتاب: **هي الرَّفْع والنصْب والجَزْم، وليست هذه الوجوهُ بأعلام على معان كوجوهِ إعراب الاسم، لأنّ الفعل في الإعراب غيرُ أصِيل، بل هو فيه من الاسم بمنزلة الألف والنون من الألفَيْن في منع الصرف، وما ارتفع به الفعلُ وانتصب وانجزم، غيرُ ما استوجب به الإعرابَ، وهذا بيانُ ذلك.**

* * *

قال الشارح: لمّا وجب للأفعال المضارِعة أن تكون معربة بالحمل على الأسماء والشبَهِ لها، وكان الإعرابُ جنسًا تحته أنواعٌ؛ كان القياس أن يدخلها جميع أنواعه من الرفع والنصب والجرّ كما كان في الاسم كذلك، إلاّ أن الجرّ امتنع من الأفعال لأمرَيْن:

أحدهما: أن الجرّ يكون بأدواتٍ يستحيل دخولها على الفعل، وهي حروف الجرّ والإضافةِ، فحروف الجرّ لها معان من التبعيض والغاية والمِلْك وغير ذلك ممّا لا معنى له في الأفعال؛ وأمّا الإضافة فالغرض بها التعريف أو التخصيص، والأفعال في غاية الإبهام والتنكير، فلا يحصل بالإضافة إليها تعريفٌ، ولا تخصيص، فلم يكن في الإضافة إليها فائدة.

الأمر الثاني: أن الفعل يلزمه الفاعل، ولا يفارقه، والمضاف إليه داخل في المضاف ومن تمامه، وواقعٌ موقع التنوين منه، ولا يبلغ من قوّة التنوين أن يقوم مقامه شيئان قويّان.

فإن قيل على الوجه الأوّل: كما أن الجرّ لا يكون إلاّ بأدوات يستحيل دخولها على الأفعال، فكذلك الرفع والنصب في الأسماء، إنما هما للفاعل والمفعول، ولا يكونان إلاّ بالأفعال وحروفٍ يستحيل دخولُها على الأفعال، ومع ذلك فقد دخلا الأفعالَ على غير ذَيْنك الحدّين بأدوات غير أدواتهما في الأسماء، فهلّا كان الجرّ كذلك يدخل الأفعال على غير منهاجه في الأسماء وبأدوات غير أدواته في الأسماء؟

فالجواب: أن الرفع والنصب في الأسماء، الأصلُ فيهما أن يكونا للفاعلين

والمفعولين، وقد يكونان لغيرهما على سبيل الشَّبَه بهما، ويكون لهما أدوات مَجازيّة، ولا يصير المرفوع بها فاعلاً حقيقةً، ولا المنصوب مفعولاً حقيقة، وذلك في نحوِ: «كان زيد قائمًا»، ألا ترى أن «زيدًا» هٰهنا ليس بفاعل وقع منه فعلٌ، ولا «قائمًا» مفعول وقع به فعل، وإنّما ذلك على سبيل التشبيه اللفظيّ؟ وكذلك «إنّ زيدًا قائم» مشبَّهان بالفاعل والمفعول، وكذلك المبتدأ والخبر يُرفعان على التشبيه بالفاعل، وعاملُهما معنى غير لفظ، وليس كذلك الجرّ، فإنّه لا يكون إلاّ بحروف الجرّ أو بالإضافة.

فلمّا كان الرفع والنصب قد تُوسّع فيهما في الأسماء، وجاءا على غير منهاج الفاعل والمفعول على سبيل التشبية؛ جاز أن يكونا في الأفعال المشابِهة للأسماء، وجُعل لهما أدوات غير أدوات الأسماء، ولم يكن الجرّ كذلك، لأن أدواته في الأسماء على منهاج واحد لا تختلف، فلمّا لم يتّسعوا فيه اتّساعَهم في الرفع والنصب، امتنع دخوله في الأفعال، ولم يُجعل له أدوات غير تلك الأدوات، فجُعل الجزم فيها مكانه، وساغ دخوله عليها إذ كان حذفًا وتخفيفًا، إذ الأفعال ثقيلة، فلذلك صار إعراب الأفعال ثلاثةً: رفعًا ونصبًا وجزمًا.

وقوله: «وليست هذه الوجوه بأعلام على معان كوجوه إعراب الاسم» يعني أن الإعراب في الاسم إنما كان للفصل بين المعاني، فكلُّ واحد من أنواعه أمارةٌ على معنى، فالرفعُ علم الفاعليّة، والنصب علم المفعوليّة، والجرّ علم الإضافة، وليس في الأفعال كذلك، وإنّما دخل فيها لضرب من الاستحسان ومضارَعةِ الاسم، ولم يدلّ الرفع فيها على معنى الفاعليّة، ولا النصب على معنى المفعوليّة، كما كان في الأسماء كذلك.

وقوله: «بل هو فيه من الاسم بمنزلة الألف والنون من الألفَيْن في منع الصرف» يعني أن منزلة دخول الإعراب في الأفعال المضارِعة بمنزلة الألف والنون في «سكرانَ»، و«عطشانَ»؛ لأن الألف والنون إنّما منعتا الصرف لشبههما بألفي التأنيث في نحو: «بَيْضاءَ»، و«حمراء»، وإن كان منعُ الصرف في ألفي التأنيث إنّما هو للتأنيث ولزومه، وليس منع الصرف في نحو «سكران»، و«عطشان» كذلك، بل بالحمل على ألفي التأنيث، كما كان دخول الإعراب في الأسماء لحاجة الأسماء إليه في الفصل بين المعاني، وفي الأفعال على غير هذا المنهاج.

وقوله: «وما ارتفع به الفعل وانتصب وانجزم غيرُ ما استوجب به الإعرابَ»، يريد أن الرفع فيه بعامل، وهو وقوعه مع الاسم، والنصب بالنواصب، والجزم بالجوازم؛ فأمّا الإعراب فيه، وهو استحقاقه لدخول هذه الأنواع عليه، فبالمضارعة، فاعرفِ الفرق بين موجِب الرفع وغيره من أنواع الإعراب، وبين موجب الإعراب نفسه، ولا تغلطْ، وسيوضح أمر العوامل بعدُ، إن شاء الله تعالى.

[المضارع] المرفوع

فصل
[عامل رفع المضارع]

قال صاحب الكتاب: **هو في الارتفاع بعاملٍ معنويّ نظيرُ المبتدأ وخبرِه، وذلك المعنى وقوعُه بحيث يصحّ وقوعُ الاسم، كقولك: «زيدٌ يضرب» رفعتَه، لأنّ ما بعد المبتدأ من مَظانّ صحّةِ وقوع الأسماء، وكذلك إذا قلت: «يضرب الزيدان»، لأنّ مَن ابتدأ كلامًا منتقلاً إلى النطْق عن الصمْت، لم يلزمه أن يكون أوّل كلمة يفوه بها اسمًا أو فعلاً، بل مَبْدَأُ كلامه موضعُ خِيَرَةٍ في أيّ قبيل شاء.**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إن عامل الرفع في الفعل المضارع المرفوع إنما هو وقوعُه موقع الاسم، وموجبُ الإعراب مضارَعة الاسم فيهما غيران، والمعنى بوقوعه موقع الاسم أنه يقع حيث يصحّ وقوع الاسم، ألا ترى أنه يجوز أن تقول: «يضربُ زيدٌ»، فترفع الفعل إذ يجوز أن تقول: «أخوك زيد»، لأنه موضع ابتداءِ كلام، وليس من شرطِ من أراد كلامًا أن يكون أوّلُ ما ينطق به فعلاً أو اسمًا، بل يجوز أن يأتي فيه بأيّهما شاء. ولذلك قال: «هو موضع خيرة»، أي كان المتكلّم بالخِيار إن شاء أتى بالاسم، وإن شاء أتى بالفعل، هذا مذهب سيبويه[1].

وقد تَوهّم أبو العبّاس أحمد بن يحيى ثعلبٌ أن مذهب سيبويه؛ أن ارتفاعه بمضارَعة الاسم، ولم يعرف حقيقة مذهبه، وتَبِعَه على ذلك جماعةٌ من أصحابه. والصحيحُ من مذهبه أن إعرابه بالمضارَعة، ورفعه بوقوعه موقع الاسم على ما ذكرنا. وذهب جماعة من البصريين إلى أن العامل في الفعل المضارع الرفع إنّما هو تَعَرِّيه من العوامل اللفظيّة مطلقًا. وذلك ضعيف؛ لأنّ التعرّي عدمُ العامل، والعاملُ ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول، والعدمُ نسبتُه إلى الأشياء كلّها نسبةً واحدةً، لا اختصاصَ له بشيء دون شيء، فلا يصحّ أن يكون عاملاً. وزعم الفرّاء من

---

(١) الكتاب ٣/ ٩ ـ ١٠.

الكوفيين[١] أن العامل فيه الرفع إنما هو تجرّده من النواصب والجوازم خاصّة، وهو أيضًا ضعيف لأمرَيْن:

أحدهما: أنه تعليل بالعدم المحض، وقد أفسدناه.

والثاني: أنّ ما قاله يقضي بأن أوّل أحوال الفعل المضارع النصبُ والجزمُ، والأمر بعكسه. وذهب الكسائيّ منهم أيضًا إلى أن العامل فيه الرفع ما في أوّله من الزوائد الأربع. قال: لأنه قبلها كان مبنيًّا، وبها صار مرفوعًا، فأُضيف العمل إليها ضرورةً، إذ لا حادثَ سواها. وهو قول واهٍ أيضًا، لأن حرف المضارعة إذا دخل الفعلَ، صار من نفس الفعل كحرف من حروفه، وجزءُ الشيء لا يعمل في باقيه، لأنه يكون عاملاً في نفسه. ووجه ثان أن الناصب يدخل عليه، فينصبه، والجازم يجزمه، وحروف المضارعة موجودة فيه، فلو كانت هي العاملةَ الرفعَ؛ لم يجز أن يدخل عليها عاملٌ آخر، كما لم يدخل ناصبٌ على جازم، ولا جازمٌ عى ناصب.

فإن قيل: فأنت قد تقول: «إنْ لم يفعل فلان كذا وكذا، فعلتُ كذا وكذا» فتُدْخِل حرف الشرط على «لم» وهي جازمة مثلُه، وغلب أحدهما على الآخر، فكذلك حرف المضارعة يعمل الرفع في الفعل، فإذا دخل عليه ناصب أو جازم؛ غلب فصار العمل له؟ فالجواب أن الفرق بينهما أنّ «إن» الشرطيّة بطل عملُها بعامل بعدها لقربه من المعمول، وفيما نحن فيه يبطل بعامل قبله، وكلاهما لفظيّ، فبان الفرق بينهما.

فإن قيل: فإذا قلتم: إنه يرتفع بوقوعه موقعَ الاسم، فما بالكم ترفعونه بوقوعه موقع مرفوع ومنصوب ومخفوض في قولك: «زيدٌ يضربُ»، و«ظننتُ زيدًا يضربُ»، و«مررت بزيد يضربُ»، وهلّا اختلف إعراب الفعل بحسب اختلاف إعراب الاسم الواقع موقعه؟ فالجواب أن عامل الرفع في الفعل إنما هو وقوعه بحيث يصحّ وقوع الاسم، وذلك شيء واحد لا يختلف؛ وأمّا اختلاف إعراب الاسم، فبحسب اختلاف عوامله، وعواملُ الاسم لا تأثير لها في الفعل، فلا يختلف إعراب الفعل باختلافها.

فإن قيل: ولِمَ كان وقوعه موقع الاسم يوجب له الرفع دون غيره من نصب أو جزم؟ قيل: من قبل أن وقوعه موقع الاسم ليس عاملاً لفظيًّا، فأشبه الابتداءَ الذي ليس بعامل لفظيّ، فعمل مثل عمله، فاعرفه.

---

(١) انظر المسألة الرابعة والسبعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص٥٥٠ ـ ٥٥٥.

فصل
[استعمال الفعل المضارع في مواضع لا يُستعمل الاسم فيها]

قال صاحب الكتاب: **وقولهم: «كاد زيدٌ يقوم»، و«جعل يضرب»، و«طفق يأكل»، الأصلُ فيه أن يُقال: «قائمًا»، و«ضاربًا»، و«آكلاً»، ولكنْ عُدل عن الاسم إلى الفعل لغَرَضٍ، وقد استُعمل الأصل فيمَن روى بيتَ الحمَاسة [من الطويل]:**

٩٥٩ـ فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئِبًا ... [وكَمْ مِثْلُهَا فَارقتُها وهي تَصفرُ]

* * *

قال الشارح: كأنّ صاحب الكتاب لمّا قرّر أن الفعل يرتفع بوقوعه موقع الاسم، اعترض على نفسه بقولهم: «كاد زيد يقوم»، و«جعل يضرب»، و«طفق يأكل»، فإن هذه الأفعال مرتفعة في هذه المواضع، ولا يستعمل الاسم فيها، فلا يُقال: «كاد زيد قائمًا»، و«طفق آكلاً»، ولا «جعل ضاربًا»، ثمّ أجاب عن ذلك بأن قال: الأصل في «كاد زيدٌ

---

٩٥٩ ـ **التخريج**: البيت لتأبّط شرًا في ديوانه ص٩١؛ والأغاني ٢١/ ١٥٩؛ وتخليص الشواهد ص٣٠٩؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦؛ والخصائص ١/ ٣٩١؛ والدرر ٢/ ١٥٠؛ وشرح التصريح ١/ ٢٠٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٨٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٦٢٩؛ ولسان العرب ٣/ ٣٨٣ (كيد)؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ١٦٥؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٤٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٤٧؛ ورصف المباني ص١٩٠؛ وشرح ابن عقيل ص١٦٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص٨٢٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

اللغة: أبت: عدت. فهم: اسم قبيلة الشاعر. تصفر: تتأسف.

المعنى: عدت إلى قبيلتي بعد أن عزّ الرجوع إليهم لمشارفتي على التلف، وكم مثلها فارقتها وهي تتأسّف.

الإعراب: **«فأبت»**: الفاء: بحسب ما قبلها، و«أبت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. **«إلى فهم»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أبت». **«وما»**: الواو حالية، و«ما»: حرف نفي. **«كدت»**: فعل ماض ناقص من أفعال المقاربة، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محل رفع اسم «كاد». **«آئبًا»**: خبر «كاد» منصوب. **«وكم»**: الواو: حرف استئناف، و«كم»: خبريّة تكثيرية مبنية في محلّ رفع مبتدأ. **«مثلها»**: مضاف إليه مجرور، و«ها»: ضمير متّصل مبني في محل جرّ بالإضافة. **«فارقتها»**: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متّصل مبني في محلّ رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«وهي»**: الواو حاليّة، و«هي»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. **«تصفر»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي.

وجملة «أبت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «وما كدت آيبًا»: في محلّ نصب حال. وجملة «كم مثلها فارقتها...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فارقتها»: في محل رفع خبر المبتدأ «كم». وجملة «هي تصفر»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «كدت آيبًا» حيث جاء خبر «كاد»، وهو «آيبًا»، اسمًا مفردًا على الأصل، وإنّما القياس استعمال الفعل.

يقوم» أن يُقال: «قائمًا» وفي «جعل يضرب»: «ضاربًا»، وفي «طفق يأكل»: «آكلاً»، وإنّما عُدل عن الاسم إلى لفظ الفعل لغرض. وذلك الغرض إرادةُ الدلالة على قرب زمن وقوعه والالتباسِ به، فإذا قلت: «كدتُ أفعل»، كأنّك قلت: «مقارِبًا لفعله آخِذًا في أسباب الوقوعِ فيه»، ولستَ بمنزلةِ من لم يَتعاطه، بل قربتَ من زمنه حتى لم يبق بينك وبينه شيء إلاّ مواقَعتُه. وهذا معنى لا يستفاد من لفظ الاسم.

والذي يدلّ على صحّة ذلك أنك تحكم على موضع هذه الأفعال بالإعراب، فتقول هي في محلّ نصب، والمراد أنها واقعة موقع مفرد حقه أن يكون منصوبًا، ونظيرُ ذلك «عَسَى»، نحوُ قولك: «عسى زيدٌ أن يقوم»، والتقدير: عسى زيد القيامَ، وإن كان المصدر غير مستعمل. ونظائرُ ذلك كثيرة، فأمّا بيت الحماسة [من الطويل]:

فـأُبْـتُ إلـى فَـهْـمٍ ومـا كِـدْتُ آئِـبًـا وكـم مـثـلِـهـا فـارقـتُـهـا وهـي تَـصْـفِـرُ

فالبيت لتأبّط شرًّا، ويروى: «ولم أكُ آيِبًا». فمن قال: «ولم أكُ آئبًا»، لم يكن فيه شاهد ولا شذوذ، والمراد: ولم أك آئبًا في نظرهم، لأنهم كانوا قد أحاطوا به. ومن روى: «وما كدت آئبًا»، وهي الرواية الصحيحة المختارة، فالشاهد أنه استعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمالِ موضعَ الفعل الذي هو فرعٌ، وذلك أن قولك: «كدتُ أقوم»، أصله: «كدت قائمًا»، والمعنى: وما كدتُ أؤوب إلى أهلي، وهم بنو فهم، لأنه أُحيط بي، وأشفيتُ على التَّلَف، وقاربتُ أن لا أرجع إليهم. ومثله في مراجَعة الأصل المرفوض قوله [من الرجز]:

٩٦٠ـ أكـثـرتَ فـي الـعَـذْلِ مُـلِـحًّـا دائِـمَـا لا تُـكْـثِـرَنْ إنّـي عَـسَـيْـتُ صـائـمَـا

---

٩٦٠ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص١٨٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٢؛ والخصائص ١/ ٨٣؛ والدرر ٢/ ١٤٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٨٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٦١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٧٥؛ وتخليص الشواهد ص٣٠٩؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٧٤، ٣٧٦؛ والجنى الداني ص٤٦٣؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٨؛ وشرح شواهد المغني ص٤٤٤؛ ومغني اللبيب ١/ ١٥٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

اللغة: العذل: اللوم. ملحًا: ملحًا.

الإعراب: «**أكثرت**»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**في العذل**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أكثرت». «**ملحًا**»: حال منصوبة. «**دائمًا**»: نعت «ملحًا» منصوب. «**لا**»: ناهية جازمة. «**تكثرن**»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد الخفيفة، والنون: للتوكيد، وهو في محلّ جزم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. «**إنّي**»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». «**عسيت**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متّصل مبني في محل رفع اسم «عسى». «**صائمًا**»: خبر «عسى» منصوب.

جملة «أكثرت»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا تكثرن»: استئنافية لا محلّ لها من =

ومن ذلك: «عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا»[١]، فاستعمل الاسم موضع الفعل.

ووجه ثان في ارتفاع الفعل بعد «كاد» أن الأصل في «كاد زيدٌ يقومُ»: «زيدٌ يقومُ»، فارتفع الفعل بوقوعه موقع الاسم في خبر المبتدأ، ثم دخلت «كاد» لمقاربة الفعل، ولم يكن لها عملٌ في الفعل، فبقي على حاله من الرفع.

= الإعراب. وجملة «إنّي عسيت...»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عسيت»: في محلّ رفع خبر «إنّ».

والشاهد فيه قوله: «عسيت صائمًا» حيث استعمل الشاعرُ الاسم (صائماً) موضع الفعل.

(١) هذا مثل، وقد تقدم تخريجه.

[المضارع] المنصوب

فصل
[نصب المضارع]

قال صاحب الكتاب: **انتصابه بـ«أنْ» وأخواتِه، كقولك: «أرجو أن يغفرَ اللّهُ لي»، و﴿لَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ﴾[1]، و«جئتُ كَيْ تُعْطِيَنِي»، و«إِذَنْ أُكْرِمَكَ».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم الكلام في إعراب الفعل، وأنّه يدخله الرفع والنصب والجزم، وقد استوفيتُ الكلام على رفعه؛ فأمّا النصب فيه فبعواملَ لفظيّة، وهي «أنْ»، و«لَنْ»، و«كَيْ»، و«إذَنْ». هذه الأربعة تنصب الفعل بأنفسها، وما عداها فبإضمارِ «أن» معها على ما سيأتي بيانه. والأصلُ من هذه الأربعة «أن»، وسائر النواصب محمولة عليها. وإنما عملت لاختصاصها بالأفعال كما عملت حروف الجرّ في الأسماء لاختصاصها بها، وأمّا عمل النصب خاصّةً فلشَبَه «أنِ» الخفيفة بـ«أنّ» الثقيلة الناصبة للاسم. ووجهُ المشابهة من وجهين: من جهة اللفظ والمعنى: فأمّا اللفظ فهما مثلان، وإن كان لفظ هذه أنقص من تلك، ولذلك يستقبحون الجمع بينهما، كما يستقبحون الجمع بين الثقيلتَيْن، فلا يحسن عندهم «إنّ أنْ تقومَ خيرٌ لك»، كما يستقبحون «إنّ أنّ زيدًا قائم يُعْجِبني» في معنى «إنّ قيام زيد يعجبني». وأمّا المعنى فمن قبل أنّ «أنْ» وما بعدها من الفعل في تأويل المصدر، كما أنّ «إنّ» المشدّدة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد، فكما كانت المشدّدة ناصبة للاسم، جُعلت هذه ناصبة للفعل.

فإن قيل: فهلّا ينصبون بـ«مَا» المصدريّة في قولك: «يعجبني ما تصنع»، وهي مع ما بعدها مصدرٌ كما كانت «أنّ» كذلك؟ فالجواب أن الفرق بينهما من وجهَيْن:

أحدهما: أنّ «أنْ» نصبتْ لمشابهةِ «أنّ» الثقيلة بعد استحقاق العمل بالاختصاص؛ فأمّا «مَا» فلم تستحقّ به العملَ، لأنه لا اختصاص لها بالفعل، ألا ترى أنه يقع بعدها الفعل والاسم، فكما يُقال: «يعجبني ما تصنع» بمعنى صَنِيعُك، فكذلك يُقال: «يعجبني ما أنت صانعٌ» في معنى صنيعك أيضًا، فلمّا لم يكن لها اختصاص واستحقاق لنفس العمل، لم يؤثر فيها شَبَهُ «أنْ».

---

(١) يوسف: ٨٠.

والوجه الثاني: أنّ «أن» المخفّفة أشبهت «أنّ» الثقيلة من وجهين: من جهة اللفظ، ومن جهة المعنى على ما تقدّم. وأمّا «مَا» فإنّها أشبهت من جهة واحدة، وهي كونها مع ما بعدها مصدرًا كما أنّ تلك كذلك، فلم تستحقّ العملَ من جهة واحدة، على أنّ من العرب من يُلْغِي عمل «أنْ» تشبيهًا بـ«مَا»، وعلى هذا قرأ بعضهم: ﴿أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾[1] بالرفع. ومنه قوله [من البسيط]:

٩٦١ـ أن تَـقْـرَآنِ عـلـى أسْـمـاءَ وَيْـحَـكُـمـا مـنّـي الـسَّـلامَ وأن لا تُـشْـعِـرَا أحـدَا

والذي يُلْغِي «أن» عن العمل لمشابهةِ «مَا»، فإنّه لا يُعْمِل «ما» لمشابهة «أن»، لعدم اختصاصها، فاعرفه.

وأمّا «لَنْ» فحرف ناصب عند سيبويه[2]، وهو نقيض «سوف»، وذلك أن القائل إذا قال: «سوف يقوم زيد»؛ فنفيُ هذا «لن يقومَ زيد». ويجوز أن يتقدّم عليها ما عملتْ فيه من الفعل المنصوب، نحوَ قولك: «زيدًا لن أضربَ» بخلافِ «أن»، لأن «أن» وما بعدها مصدر، فلا يتقدّم عليه ما كان في حيّزه، وليس كذلك «لن»، لأنها إنما تنصب لشَبَهها بـ«أنْ». ووجهُ الشبه بينهما اختصاصها بالأفعال ونَقْلها إيّاها إلى المستقبل كما كانت «أن» كذلك.

---

(١) البقرة: ٢٣٣. وهذه قراءة مجاهد. انظر: البحر المحيط ٢/ ٢١٣.

٩٦١ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٣؛ والإنصاف ٢/ ٥٦٣؛ والجنى الداني ص٢٢٠؛ وجواهر الأدب ص١٩٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤؛ والخصائص ١/ ٣٩٠؛ ورصف المباني ص١١٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٠٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٣ (أنن)؛ ومجالس ثعلب ص٢٩٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٠؛ والمنصف ١/ ٢٧٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٠.

الإعراب: **«أن»**: حرف نصب مهمل. **«تقرآن»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والألف: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«على أسماء»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تقرآن»، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها بحسب ما قبلها. **«ويحكما»**: مفعول مطلق، وقيل: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «ألزمكما الله ويحًا»، وهو مضاف، و«كما»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«منّي»**: جار ومجرور متعلقان بـ «تقرآن». **«السلام»**: مفعول به لـ «تقرآن». **«وأن»**: الواو: حرف عطف، و«أن»: حرف مصدريّ ونصب. **«لا»**: حرف نفي. **«تشعرا»**: فعل مضارع منصوب بحذف النون، والألف: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها معطوف على المصدر المؤول السابق. **«أحدًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة «. . . ويحكما»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «أن تقرآن» حيث لم تعمل «أن»، تشبيهًا لها بـ «ما» المصدريّة.

(٢) الكتاب ٣/ ٥.

وكان الخليل[1] يذهب في إحدى الروايتَيْن عنه إلى أن الأصل في «لَنْ»: «لَا أنَّ»، ثمّ خفّفت لكثرة الاستعمال، كما قالوا: «أيْش»، والأصل: «أيُّ شيءٍ»، فخفّفت، وكما قالوا: «كَيْنُونَةٌ»، والأصل «كَيِّنونة». وهو قول يضعف، إذ لا دليلَ يدلّ عليه، والحرفُ إذا كان مجموعُه يدلّ على معنى، فإذا لم يدلّ دليل على التركيب؛ وجب أن يُعتقد فيه الإفراد، إذ التركيب على خلاف الأصل. وردّ سيبويه هذه المقالة لجواز تقدُّم معموله عليه، ولو كانت مركّبة من «لَا أنّ»، لكان ذلك ممتنعًا كامتناع «زيدًا لا أنّ أضربَ». وللخليل أن يقول: إنّهما لما رُكّبا، زال حكمُهما عن حال الإفراد. وكان الفرّاء يذهَب إلى أن الأصل في «لن»، و«لم»، «لا»، وإنّما أبدل من ألفِ «لا» النون في «لَنْ»، والميم في «لَمْ». ولا أدري كيف اطّلع على ذلك، إذ ذلك شيء لا يُطْلع عليه إلاّ بنَصّ من الواضع.

وأمّا «إذَنْ»، فحرف ناصب أيضًا لاختصاصه، ونقلِه الفعل إلى الاستقبال، كـ«لَنْ»، وهي جواب وجزاء، فيقول القائل: «أنا أزورُك»، فتقول: «إذن أُكْرِمَك». فإنّما أردت إكرامًا توقِعه في المستقبل، وهو جواب لكلامه وجزاءُ زيارته، ولها ثلاثة أحوال:

أحدها: أن تدخل في الفعل في ابتداء الجواب، فهذه يجب إعمالُها لا غير، نحوُ قولك: «إذن أُكرمَك» في جوابِ: «أنا أزورك». قال الشاعر، وهو عبد الله بن محمّد الضَّبّيّ [من البسيط]:

٩٦٢ ـ أُرْدُدْ حِمارَك لا يَرْتَعْ بِرَوْضَتِنا ... إذَنْ يُرَدَّ وقَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ

---

(١) الكتاب ٣/ ٥.

٩٦٢ ـ **التخريج**: البيت لعبد الله بن عنمة الضبيّ في الأصمعيات ص٢٢٨؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٦٢؛ ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٥٨٦؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٤١؛ ولسان العرب ١/ ٧١٣ (كرب)، ١٣/ ١٤ (أذن)؛ والمعاني الكبير ص٧٩٣؛ ولسلام بن عوية الضبيّ في لسان العرب ١٤/ ٤١٦ (سوا)؛ وللضبيّ في المقتضب ٢/ ١٠؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٣٢١؛ وجواهر الأدب ص١٤١؛ ورصف المباني ص٦٣.

اللغة: اردد حمارك: إنهَ نفسك عن التعرُّض لنا. المكروب: المداني المقاربُ، كناية عن تقييد حركة الحمار، من «كربتُ القيْدَ» أي ضيّقته على المقيَّد به. العَيْرُ: هو الحمار نفسه.

المعنى: انتهِ عَنّا، وازجُرْ نفسك عن التعرّض لنا، وإلّا رَدَدْناك مُضَيَّقًا عليك ممنوعًا من إرادتك.

الإعراب: **«اردد»**: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنت. **«حمارك»**: مفعول به، والكاف: مضاف إليه مبني على الفتح محله الجر. **«لا»**: ناهية جازمة، **«يرتع»**: فعل مضارع مجزوم بـ«لا» الناهية، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. **«بروضتنا»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«يرتع»، و«نا»: مضاف إليه محلّه الجر. **«إذن»**: حرف نصب وجواب. **«يردّ»**: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب، ونائب الفاعل ضمير مستتر جَوَازًا تقديره: هو. **«وقيد»**: الواو: حالية، **«قيدُ»**: مبتدأ مرفوع. **«العَيرِ»**: مضاف إليه مجرور. **«مكروب»**: خبر مرفوع بالضمّة.

=

والثاني: أن يكون ما قبلها واوًا أو فاءً، فيجوز إعمالها وإلغاؤها، وذلك قولك: «زيدٌ يقوم، وإذن يذهبُ»، فيجوز هٰهنا الرفع والنصب باعتبارَيْن مختلفَيْن: وذلك أنك إن عطفت، «وإذن يذهب» على «يقوم» الذي هو الخبر، ألغيتَ «إذن» من العمل، وصار بمنزلة الخبر، لأن ما عُطف على شيء صار واقعًا موقعه، فكأنّك قلت: «زيد إذن يذهبُ»، فيكون قد اعتمد ما بعدها على ما قبلها، لأنه خبر المبتدأ. وإن عطفته على الجملة الأُولى كانت الواو كالمستأنَفة، وصار في حكم ابتداء كلام، فأُعمل لذلك، ونُصب به قال الله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾(١)، وفي قراءة ابن مسعود «وإذاً لا يلبثوا» بالنصب على ما ذكرنا، وقال تعالى: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾(٢).

وأمّا الحالة الثالثة: فأن تقع متوسّطةً لا محالةَ، معتمِدًا ما بعدها على ما قبلها، أو كان الفعل فعلَ حال غيرِ مستقبل، وذلك في جواب من قال: «أنا أزورك»: «أنا إذن أكرمُك»، فترفع هنا، لأن الفعل معتمد على المبتدأ الذي هو «أنا». وكذلك لو قلت: «إن تكرمْني إذن أكرمْك»، فتجزم لأن الفعل بعد «إذن» معتمد على حرف الشرط، وإنما أُلغيتْ في هذه الأحوال؛ لأن ما بعد «إذن» معتمد على ما قبلها، وما قبلها محتاج إلى ما بعدها، وهي لا تعمل إلاّ مبتدأةً، ولا يصحّ أن تُقدَّر مبتدأةً لاعتمادِ ما بعدها على ما قبلها، وكانت ممّا قد يُلْغَى في حال، فأُلغيت هنا، فأمّا قول الشاعر [من الرجز]:

٩٦٣ـ لا تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرَا إنِّي إذَنْ أهْلِكَ أو أطِيرَا

= وجملة «اردد»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا يرتع»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «قيد العيرِ مكروبُ»: حالية، محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «إذن يردَّ» حيث جاءت «إذن» حرفًا ناصبًا، نصبت الفعل «يردّ» بعدها.

(١) الإسراء: ٧٦. (٢) النساء: ٥٣.

٩٦٣ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٧٧؛ والجنى الداني ص٣٦٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٥٦، ٤٦٠؛ والدرر ٤/ ٧٢؛ ورصف المباني ص٦٦؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٧٠؛ ولسان العرب ٤/ ٤٠٨ (شطر)؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٣؛ والمقرب ١/ ٢٦١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧.

اللغة: الشطير: البعيد والغريب. أهلك: أموت. أطير: أذهب بعيدًا.

الإعراب: **«لا»**: حرف نهي. **«تتركنّي»**: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد، في محل جزم، والنون: للتوكيد. والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. **«فيهم»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«تترك». **«شطيرًا»**: مفعول به ثانٍ منصوب. **«إنّي»**: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». **«إذن»**: حرف نصب. **«أهلك»**: فعل مضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. **«أو»**: حرف عطف. **«أطيرا»**: فعل مضارع منصوب معطوف على «أهلك»، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا، والألف: للإطلاق.

وجملة «لا تتركني»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إنّي...»: استئنافية لا محلّ لها من =

فإنّه شاذٌّ، وإن صحّت الرواية، فهو محمول على أن يكون الخبر محذوفًا، وابتدأ «إذَنْ» بعد تمام الأوّل بخبره. وساغ حذف الخبر لدلالة ما بعده عليه، كأنّه قال: «لا تتركنّي فيهم غريبًا بعيدًا إنّي أذِلُّ، إذًا أهلكَ أو أطيرا»، أو يكون شبّه «إذن» هنا بـ«لَنْ» فلم يُلْغِها، لأنهما جميعًا من نواصب الأفعال المستقبلة، ويشبّه «إذن» من عوامل الأفعال بأفعال الشكّ واليقين، لأنها أيضًا تُعْمَل وتُلْغَى، إلاّ أن أفعال الشكّ، إذا تأخّرت أو توسّطت، يجوز أن تعمل، و«إذن»، إذا توسّطت بين كلامَيْن أحدُهما محتاج إلى الآخر، لم يجز أن تعمل لأنها حرف، والحروف أضعف في العمل من الأفعال، فلذلك جاز في أفعال اليقين والشكّ الإعمال إذا توسّطت، أو تأخّرت، ولم يجز إعمال «إذن» في الموضع الذي ذكرناه.

وأمّا «كَيْ» فللعرب فيها مذهبان: أحدهما: أن تكون ناصبة للفعل بنفسها بمنزلةِ «أنْ»، وتكون مع ما بعدها بمنزلةِ اسم، كما كانت «أن» كذلك. والآخر أن تكون حرف جرّ بمنزلة اللام، فينتصب الفعل بعدها بإضمار «أنْ» كما ينتصب بعد اللام. فإذا كانت بمنزلة «أن»، جاز دخول اللام عليها. قال الله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾(١)، و﴿لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾(٢). وقياسُ «كَيْ» هذه أن تكون بمنزلة «أنْ»، ولولا ذلك، لم يجز دخول اللام عليها، لأن حرف الجرّ لا يدخل على مثله، فأمّا قول الشاعر [من الوافر]:

٩٦٤ـ فلا واللّهِ لا يُلْفَى لِما بي ولا لِلِما بهم أبَدًا دَواءُ

= الإعراب. وجملة «أهلك»: في محل رفع خبر «إنّ». وجملة «أطير»: معطوفة على جملة «أهلك».
والشاهد فيه قوله: «إنّي إذن أهلك» حيث نصب الفعل المضارع «أهلك» بعد «إذن» مع أنها ليست مصدّرة، بل مسبوقة بـ«إنّي». وقيل: إنها ضرورة، وقيل: خبر «إن» محذوف، و«إن» واقعة في صدر جملة مستأنفة.

(١) الحديد: ٢٣. (٢) النحل: ٧٠.

٩٦٤ ـ **التخريج**: البيت لمسلم بن معبد الوالبي في خزانة الأدب ٢/٣٠٨، ٣١٢، ٥/١٥٧، ٩/٥٢٨، ٥٣٤، ١٠/١٩١، ١١/٢٦٧، ٢٨٧، ٣٣٠؛ والدرر ٥/١٤٧، ٦/٥٣، ٢٥٦؛ وشرح شواهد المغني ص٧٧٣؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص٥٧١؛ والجنى الداني ص٨٠، ٣٤٥؛ والخصائص ٢/٢٨٢؛ ورصف المباني ص٢٠٢، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٩؛ وسر صناعة الإعراب ص٢٨٢، ٣٣٢؛ وشرح الأشموني ٢/٤١٠؛ وشرح التصريح ٢/١٣٠، ٢٣٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص٥٦؛ والمحتسب ٢/٢٥٦؛ ومغني اللبيب ص١٨١؛ والمقاصد النحوية ٤/١٠٢؛ والمقرب ١/٢٣٨؛ وهمع الهوامع ٢/١٢٥، ١٥٨.
اللغة: يلفى: يوجد. لما بي: أي للذي عندي من الحقد عليهم. لما بهم: أي للذي عندهم من الحقد أيضاً. دواء علاج.
المعنى: يقول ليس هناك من علاج لما ملأ قلبي وقلوبهم من حقد وضغينة. =

فشاذٌ لا يحمل عليه غيره ممّا كثُر وفَشَا. وإذا كانت حرف جرّ، جاز دخولها على الأسماء كدخول حرف الجرّ، من ذلك قول بعض العرب: «كَيْمَهْ»، فأدخل «كي» على «ما» في الاستفهام، كما يدخل عليها حروف الجرّ، نحوُ: «لِمَ»، و«بِمَ»، و«عَمَّ» فحذف الألف كما يحذفها مع حروف الجرّ، وأُدخل عليها هاء السكت في الوقف، فقال: «كَيْمَهْ»، كما يُقال: «فِيمَه»، و«عَمَّهُ». فإذا قلت: «جئتُ لكي تُكْرِمَني»، لم تكن إلاّ الناصبة بنفسها لدخول اللام عليها. وإذا قلت: «جئت كي تكرمني» من نحو قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾[1]، جاز فيه الأمران جميعًا. على أنه قد حُكي عن الخليل أنه لا ينتصب بشيء إلاّ بـ«أنْ»، إمّا أن تكون ظاهرة أو مقدّرة، وهذا يقتضي أن يكون النصب بعد «كَيْ»، و«إذَنْ»، بإضمار «أن»، فاعرفه.

فصل
[نصب المضارع بـ«أنْ» مُضمرة]

قال صاحب الكتاب: **وينتصب بـ«أنْ» مضمرةً بعد خمسة أحرف، وهي «حَتَّى» واللامُ، و«أوْ» بمعنى «إلَى»، وواوُ الجمع، والفاءُ في جوابِ الأشياء الستّة: الأمرِ، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمنّي، والعَرْض. وذلك قولك: «سِرْتُ حتّى أدخلَها»، و«جئتُك لِتُكْرِمَني»، وَ«لألْزَمَنَّك أوْ تُعْطِيَني حَقِّي»، و«لا تأكُلِ السَّمَكَ وتشربَ اللَّبَنَ»، و«إيتِنِي فأُكْرِمَك»، وَ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾[2]، و«ما تأتينا فتحدّثَنا» و﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾[3]، وَ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾[4]، و«ألا تنزل فتُصِيبَ خيرًا».**

* * *

= **الإعراب**: **«فلا»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «لا»: حرف نفي. **«والله»**: جار ومجرور متعلّقان بفعل القسم المحذوف. **«لا»**: حرف نفي. **«يلفى»**: فعل مضارع مبنيّ للمجهول مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف. **«لما»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«يلفى». **«بي»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صلة الموصول المقدر بـ«استقر». **«ولا»**: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف نفي. **«للما»**: اللام الأولى: حرف جرّ، واللام الثانية: توكيد لفظي للأولى. **«ما»**: اسم موصول مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ. **«بهم»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صلة الموصول المقدر بـ«استقر». **«أبدًا»**: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ«يلفى»: **«دواء»**: نائب فاعل مرفوع.

وجملة «والله»: ابتدائية. وجملة «لا يلفى»: جواب القسم، وجملة «استقر بي» المحذوفة: صلة الموصول. وجملة «استقر بهم»: مثلها.

والشاهد فيه قوله: «للما بي» حيث أكّد الشاعر اللام الجارّة، وهي حرف جوابي، توكيدًا لفظيًا، فأعادها بنفس لفظها الأول من غير أن يفصل بين المؤكد والتوكيد. والتوكيد على هذا الشكل شاذّ.

(١) الحشر: ٧. (٢) طه: ٨١.
(٣) الأعراف: ٥٣. (٤) النساء: ٧٣.

قال الشارح: اعلم أن الفعل ينتصب بعد هذه الأحرف التي ذكرها، وهي خمسة، منها اثنان من حروف الجرّ، وثلاثة من حروف العطف، وهما «حَتَّى»، واللام، وذلك قولك: «سرت حتى أدخلَها»، و«جئتك لتكرمَني»، فالفعل بعد هذه الحروف ينتصب بإضمار «أنْ» لا بها نفسها.

فإن قيل: ولِمَ قلتم: إنّ «أن» مقدّرة بعد هذه الحروف، ولم تكن مقدّرة بعد «إذَنْ»، و«لَنْ»، و«كَيْ»؟ قيل: إنّ «إذن»، و«لن»، و«كي» في أحد وجهَيْها تلزم الأفعالَ، وتُحْدِث فيها معانِيَ، فصارت كـ«أنْ» في لزومها الفعلَ، فحُملت عليها، وعملت عملها لمشارَكتها إيّاها على ما وصفنا؛ فأمّا اللام و«حَتَّى»، فهما حرفا جرّ، وعواملُ الأسماء لا تعمل في الأفعال، فإذا وُجد الفعل بعدهما منصوبًا، كان بغيرهما. فإذا قدّرتَ «أنْ» صارت اللام، و«حتى»، عاملتَيْن في اسم على أصلهما، لأنّ «أنْ» والفعل في تأويل الاسم.

وإنما ساغ حذفُ «أن» والنصب بهما، لأنّ «حتى»، واللام صارتا عوضين منها، فكانت كالموجودة لوجود العوض منها. وقال الكوفيون(١): النصب في قولك: «جئتُ لأكرمَك»، و«سرت حتى أدخلَ المدينة»، إنّما هو باللام، و«حتى»، فاللامُ هي الناصبة لـ«أكرمك»، وهي بمنزلةِ «أن»، وليست هي لام الخفض التي في الأسماء، ولكنها لامٌ تفيد الشرطَ، وتستعمل على معنى «كَيْ». وإذا أتت اللام مع «كَيْ»؛ فالنصب باللام، و«كي»، مؤكِّدة لها. وإذا انفردت «كي»، فالعمل بها، وإن جاءت «أنْ» مظهرةً بعد «كَيْ»، فهو جائز عندهم، وصحيحٌ أن يُقال: «جئتك لكي أن تكرمني»، ولا موضع لـ«أنْ»، لأنها توكيد لـ«كَيْ» كما أكّدتْها في قوله [من الطويل]:

٩٦٥- أردتُ لِكَيْمَا أن تَطِيرَ بِقِرْبتي وتَتْرُكَها شَنًّا بِبَيْداءَ بَلْقَعِ

---

(١) انظر المسألة التاسعة والسبعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ص٥٧٥ - ٥٧٩.

٩٦٥ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٨٠؛ والجنى الداني ٢٦٥؛ وجواهر الأدب ٢٣٢؛ وخزانة الأدب ١/ ١٦، ٨/ ٤٨١، ٤٨٤، ٤٨٦، ٤٨٧؛ ورصف المباني ٢١٦، ٣١٦؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٤٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥٠٨؛ ومغني اللبيب ١/ ١٨٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠٥.

اللغة: القربة: جلد ماعز أو نحوه يتّخذ للماء. الشّنّ: القربة البالية. البلقع: الخالي.

المعنى: لقد ذهبت بقربتي بعيدًا وتركتها ممزّقة بالية في صحراء خالية من الناس.

الإعراب: **«أردت»**: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«لكيما»**: اللام: حرف جر وتعليل، «كي»: حرف تعليل مؤكّد للّام، «ما»: زائدة. **«أن»**: حرف مصدرية ونصب، وقد تكون مؤكدة لـ«كي» إذا اعتبرت حرف مصدر. **«تطير»**: فعل مضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر فيه =

ولذلك أجازوا ظهورها بعد «حتى» كظهورها بعد «كي»، والنصبُ عندهم بـ«حتى» كالنصب بـ«أنْ»، فإذا قلت: «لأسِيرَنَّ حتى أن أُصَبِّحَ القادِسيَّةَ»، فهو جائز، والنصب بـ«حتى»، و«أنْ»، توكيد لـ«حتى» كما كانت توكيدًا لـ«كي».

وقال ثعلب قولاً خالف فيه أصحابَه والبصريين، وذلك أنه قال في «جئت لأكرمك»، و«سرت حتى أدخل المدينة»: إن المستقبل منصوب باللام و«حتى»، لقيامهما مقام «أنْ»، فخالف أصحابَه، لأنهم يقولون: إن النصب بهما بطريق الأصالة، ولم يوافق البصريين، لأنه يقول: إن النصب بهما لا بمضمر بعدهما.

وما احتجّ به الكوفيون أنهم قالوا: لو كانت اللام الداخلة على الفعل هي اللامَ الخافضةَ، لجاز أن تقول: «أمرتُ بِتُكْرِمَ» على معنَى «أمرت بأن تكرم»، والجواب أن حروف الجرّ لا تتساوى في ذلك، لأن اللام قد تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين في أفعالهم، وهي شاملة، يجوز أن يسأل بها عن كلّ فعل، فيقال: «لِمَ فعلت»؟ فيقال: لـ«كذا»؛ لأن لكلّ فاعل غرضًا في فعله، وباللام يخبر عن جميع ذلك، و«كَيْ»، و«حَتَّى» في معناها، فكأنها دخلت على «أنْ» والفعل، لأنهما مصدر لإفادةِ «أَنْ» ذلك الغرضَ من إيقاع الفعل المتقدّم، ثمّ حُذفت «أنْ» تخفيفًا، فصارت هذه الحروف كالعوض منها، ولذلك لا يجوز ظهورُها، وليس ذلك بأوّلِ ما حذف لكثرة الاستعمال.

فإن قيل: ولِمَ كانت «أنْ» أوْلى بالإضمار من سائر الحروف؟ قيل: لأمرَيْن:

أحدهما: إنّ «أنْ» هي الأصل في العمل، لِما ذكرناه من شَبَهها بـ«أنّ» المشدّدة، فوجب أن يكون المضمر «أنْ» لقوّتها في بابها، وأن يكون ما حُمل عليها يلزم موضعًا واحدًا، ولا يتصرّف.

والأمر الآخر: أنّ لها من القوّة والتصرّف ما ليس لغيرها، ألا ترى أنّ «أنْ» يليها الماضي والمستقبل بخلاف أخواتها، فإنّها لا يليها إلاّ المستقبل؟ فلمّا كان لها من التصرّف ما ذُكر، جُعلت لها مزيّة على أخواتها بالإضمار، فاعرفه.

= وجوبًا تقديره: أنت، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بـ«أردت». **«بقربتي»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«تطير»، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«وتتركها»**: الواو: حرف عطف، «تتركها»: فعل مضارع منصوب، لأنه معطوف على «تطير»، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، و«ها»: ضمير في محلّ نصب مفعول به. **«شنًا»**: مفعول به ثانٍ منصوب. **«ببيداء»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت «شنًا». **«بلقع»**: نعت «بيداء» مجرور بالكسرة.

وجملة «أردت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تتركها»: معطوفة على جملة «تطير».

والشاهد فيه قوله: «لكيما أنْ» حيث ظهرت «أن» بعد «كي» ضرورة. وقيل: إن «أن» زائدة. وقيل غير ذلك.

وأمّا «حتّى»، فإذا نصبت الفعل بعدها؛ فهي فيه حرف جرّ على ما ذكرنا، فإذا قلت: «سرت حتى أدخلَها»، فالفعل منتصب بـ«أنْ» مضمرةً، و«أنْ» والفعل في تأويل مصدر، والمصدرُ في محلّ مخفوض بـ«حتى»، و«حتى» وما بعدها من المصدر في موضع نصب بالفعل، كما أن الجارّ والمجرور كذلك في قولك: «مررت بزيد»، و«نزلت على عمرو». ولها في النصب معنيان:

أحدهما: أن تكون غاية بمعنَى «إلى أن»، والمراد بالغاية أن يكون ما قبلها من الفعل متّصلاً بها حتى يقع الفعل الذي بعدها في منتهاه، كقولك: «سرت حتى أدخلَها»، فيكون السير والدخول جميعًا، قد وقعا، كأنك قلت: «سرت إلى دخولها»، فالدخولُ غاية لسيرك، والسير هو الذي يؤدّي إلى الدخول، ومنه قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[1] بالنصب، أي: زلزلوا إلى أن قال الرسول.

والثاني: أن تكون بمعنى «كَيْ»، فيكون الفعل الأوّل في زمان، والثاني في زمان آخر غيرَ متّصل بالأوّل، وذلك نحو قولك: «كلّمتُه حتى يأمرَ لي بشيء»، والمراد: كلّمته كي يأمر لي بشيء، وكذلك «أسلمتُ حتى أدخلَ الجنّة». ولـ«حَتّى» مواضع أخر قد ذُكر بعضها في العطف، وسيذكر الباقي في موضعه، إن شاء الله تعالى.

وأمّا اللام، فهي من حروف الجرّ، ومعناها الغرض، وأنّ ما قبلها من الفعل علّةٌ لوجود الفعل بعدها، كما كانت «كي» كذلك، وقد تقدّم الكلام عليها.

وأمّا حروف العطف، فـ«أوْ»، و«الواو»، و«الفاء»، فهذه الحروف أيضًا ينتصب الفعل بعدها بإضمار «أنْ»، وليست هي الناصبة عند سيبويه[2]، وذلك من قبل أنها حروف عطف، وحروف العطف تدخل على الأسماء والأفعال. وكلُّ حرف يدخل على الأسماء والأفعال لا يعمل في أحدهما، فلذلك وجب أن يقدّر «أنْ» بعدها ليصحّ نصب الفعل، إذ كانت هذه الحروف ممّا لا يجوز أن يعمل في الأفعال. وذهب الجرميّ إلى أنها هي الناصبة بأنفسها، وذهب الفرّاء من الكوفيين إلى أن النصب في هذه الأفعال لا بهذه الحروف بل هي منتصبة على الخلاف، لأنها عطفت ما بعدها على غير شَكْله، وذلك أنه لمّا قال: «لا تَظْلِمْني فتَنْدَمَ»، دخل النهي على الظلم، ولم يدخل على الندم. فحين عطفت فعلاً على فعل لا يشاكله في معناه، ولا يدخل عليه حرف النهي كما دخل على الذي قبله، استحقّ النصبَ بالخلاف، كما استحقّ ذلك الاسمُ المعطوفُ على ما لا يشاكله في قولهم: «لو تُرِكْتَ والأسدَ لأكَلَك». قال: وذلك من قبل أن الأفعال فروع للأسماء، فإذا كان الخلاف في الأصل ناصبًا، وجب أن يكون في الفرع كذلك. والخلاف الموجب للنصب في الأسماء عندهم في

---

(١) البقرة: ٢١٤.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٠، ٤١، ٤٦.

أشياء، منها نصبُ الظروف بعد الأسماء، نحوُ: «زيدٌ عندَك»، و«زيدٌ خلفَك». لمّا خالفتْ هذه الظروفُ ما قبلها، نُصِبَتْ على الخلاف.

والمذهبُ الأوّل؛ فأمّا قول الجرميّ إنها هيَ الناصبة، فقد أبطله المبرّد بأنّها لو كانت ناصبة بأنفسها؛ لكانت كـ«أنْ»، وكان يجوز أن تدخل عليها حروف العطف كما تدخل على «أنْ»، فكان يلزم أن يجوز عنده أن يُقال: «ما أنت بصاحبي فأُحدِّثَك، وفأُكْرِمَك» لأن الفاء هي الناصبة، وكان يجوز أن يُقال: «لا تأكلِ السَّمَكَ وتشربَ اللبنَ» لأن الواو هي الناصبة، ألا ترى أن الواو في القَسَم، لمّا كانت هي العاملة للخفض مكان الباء، ساغ دخول حرف العطف عليها، وجاز أن يُقال: «واللَّهِ وواللَّهِ». ولمّا كانت واوُ «رُبَّ» أصلها العطفُ، لم يجز دخول حرف العطف عليها، فلا يُقال في مثلِ [من الرجز]:

وبَــلْــدَةٍ لــيــس لــهــا أنِــيــسُ[1]

«ووبلدة». كذلك هٰهنا، لو كانت هذه الحروف هي الناصبة أنفسها؛ لجاز دخول حرف العطف عليها، كما جاز دخوله على واو القسم. ولمّا امتنع منها ذلك، دلّ على أن أصلها العطف كواو «رُبَّ». وبذلك احتجّ سيبويه في دفع هذه المقالة.

فأمّا «أوْ» فأصلها العطف حيث كانت، وتستعملَ في النصب على وجهين:

أحدهما: أن يتقدّم فعلٌ منصوبٌ بناصبٍ من الحروف، ثمّ يعطف عليه بـ«أوْ»، كما يعطف بسائر الحروف، وذلك نحوُ: «مدحتُ الأميرَ كي يَهَبَ لي دينارًا، أو يحملَني على دابّةٍ»، ومعناها أحد الشيئين. وهذا الوجه يقع فيه المرفوع والمجزوم إذا تقدّم مرفوع أو مجزوم، وليس بحَتْمٍ أن يقع فيه منصوب، فتقول في المرفوع: «أنا أكرمُك، أو أخرجُ»، وتقول في المجزوم: «لِيَخْرُجْ زيد إلى البصرة أو يُقِمْ في مكانه». والوجهُ الآخر ما نحن بصدده، وهو أن يُخالِف ما بعدها ما قبلها، ويكون معناها «إلاّ أنْ». والفرق بين هذا الوجه والأوّل أنَّ الأوّل لا تعلُّقَ فيه بين ما قبل «أوْ» وبين ما بعدها، وإنّما هي لأحد الأمرَيْن، وليس بينهما ملابسةٌ، إنما هو إخبارٌ بوجود أحدهما، ألا ترى أنه لا ملابسة بين قوله ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ﴾[2] وبين ﴿يُسْلِمُونَ﴾[3]، فهو كعطف الاسم على الاسم بـ«أوْ»، نحوِ قولك: «جاءَني زيدٌ أو عمرٌو».

والوجه الثاني: أَنْ يكون الفعل الأوّل كالعامّ في كلِّ زمان، والثاني كالمُخْرِج له عن عمومه، ألا ترى أنك إذا قلت: «لألْزَمَنَّك» أن ذلك عامّ في كلّ الأزمنة، فإذا قلت: «أو

---

(١) تقدم بالرقم ٣٠٠.

(٢) الفتح: ١٦ ﴿قُل للمخلفين من الأعراب ستُدعون إلى قوم أولي بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون﴾.

(٣) الفتح: ١٦.

تقضيَني حَقّي»؛ فقد أخرجت بعض الأزمنة المستقبلة من ذلك، وجعلته ممتدًا في جميع الأوقات سوى وقت القضاء، ففي الأوّل كان مطلقًا، وبالثاني صار مقيَّدًا، وهو في الوجه الأوّل عطف ظاهر، وفي الثاني عطف متأوَّل، لأنك في الأوّل تعطف ما بعدها على قبلها، وتُشْرِكه في إعرابه وظاهرِ معناه.

والنصبُ بعد «أوْ» هذه ليس بإضمارِ «أنْ»، إنما هو بالناصب الذي نصب ما قبلها، ثمّ عُطف عليه بحرف العطف المُشْرِك بينهما في العامل، وأمّا العطف المتأوَّل فنحو: «لألزمنّك، أو تُعْطِيَنِي حقّي»، فهذا لا يريد فيه العطف الظاهر، لأنه لم يُرِد إيجاب أحدهما، إنما يريد إيجاب اللزوم ممتدًا إلى وقت الإعطاء، فلمّا لم يرد فيه العطف الظاهر، تَأوَّلوه بـ«أن»، وتَوهّموا المصدرَ في الأوّل؛ لأن الفعل يدلّ على المصدر، ونصبوا الثاني بإضمارِ «أنْ»، لأن «أنْ» والفعل مصدرٌ، وصارت «أوْ» قد عطفت مصدرًا في التأويل على مصدر في التأويل، ولذلك لا يجوز إظهار «أنْ»، لئلّا يصير المصدر ملفوظًا به، فيؤدّي إلى عطف اسم على فعل، وذلك لا يجوز.

وممّا يؤكّد عندك الفرق بينهما أنك إذا قلت: «ستُكلِّم زيدًا، أو يَقْضِيَ حاجتَك»، فتنصب «يقضي» على معنى: «إلاّ أنْ يقضي»، فقد جعلت قضاء حاجتك سببًا لكلامه. وإذا عطفت، فإنّما تُخبِر بأنّه سيقع أحد الأمرين من غير أن يدخله هذا المعنى، ويوضِح ذلك لك أن الفعلين اللذَيْن في العطف نظيران، أيّهما شئت قدّمته فيصحّ به المعنى، فتقول: «سيقضي حاجتَك زيدٌ أو تكلّمُه»، إذا عطفت، فأيّهما قدّمت كان المعنى واحدًا، وإذا نصبت اختلف المعنى، فدلّ على السبب كما بيّنت لك، ولا يصحّ على هذا «سيقضي حاجتك زيدٌ أو تُكلّمَه»، إلاّ أن تريد أن تجعل الكلام سببًا لإبطال قضاء حاجته، فيجوز حينئذ كأنّه يكره كلامَه، فهو يقضي حاجته إن سكت، وإن كلّمه، لم يقضها.

فإن قيل: وأيُّ مناسبة بين «أوْ» و«إلاّ أنْ» حتى كانت في معناها؟ قيل: بينهما مناسبة ظاهرة، وهو العدول عن ما أوجبه اللفظ الأوّل، وذلك أنّا إذا قلنا: «جاءني القومُ إلاّ زيدًا»، فاللفظ الأوّل قد أوجب دخول «زيد» فيما دخل فيه القوم؛ لأنه منهم، فإذا قلت: «إلاّ»، فقد أبطلت ما أوجبه الأوّل، وإذا قلت: «جاءني زيد أو عمرو»، فقد أوجبت المجيء لزيد في اللفظ قبل دخول «أوْ». فلمّا دخلت، بطل ذلك الوجوبُ، ولأجل هذه المخالفة احتيج إلى تقدير الفعل الأوّل مصدرًا، وعطفِ الثاني عليه على التقدير الذي مضى. ومن النحويين من يقدّر «أوْ» هذه بـ«إلَى»، ويجعل ما بعد «أوْ» غايةً لما قبلها، وإيّاه اختار صاحب هذا الكتاب. والوجه الأوّل، وهو اختيار سيبويه(١)، لأن قوله: «لألزمنّك» يقتضي التأبيد في جميع الأوقات، فوجب أن يُستثنى الوقت الذي يقع

(١) الكتاب ٣/ ٤٧.

فيه انتهاؤه، فلذلك قدّروه بـ«إلاّ»، فيكون المعنى أن الفعل الأوّل يقع، ثمّ يرتفع بوجود الفعل الواقع بعد «أوْ»، فيكون سببًا لارتفاعه، وعلى قِيلهم يكون ممتدًا إلى غاية وقوع الثاني، فمن ذلك قول امرىء القيس [من الطويل]:

٩٦٦ـ فقلتُ له لا تَبْكِ عَيْنُك إنّما نُحاوِلُ مُلْكًا أو نَموتَ فنُعْذَرَا

والقوافي منصوبة، والتقدير فيه ما قدّمناه. ولو رفع، لجاز على تقديرَيْن: أحدهما على الوجه الأوّل، وهو أن يكون معطوفًا على «نحاول»، أو يكون مستأنفًا، كأنه قال: «أو نحن نموتُ، فنُعْذَرُ». ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾(١) بالرفع على الاشتراك بين الثاني والأوّل، أو على الاستئناف، كأنه قال: «أو هم يسلمون». وقد وُجد في بعض المصاحف، «أو يُسْلِمُوا» بحذف النون للنصب على الوجه الثاني. والفرقُ بينهما أنّ مَن رفع كان المراد أنّ الواقع أحد الأمرين: إمّا القتال، وإمّا الإسلام، وعلى الوجه الثاني يجوز أن يقع القتال، ثمّ يرتفع بالإسلام.

وأمّا الواو، فتنصب الأفعالَ المستقبلةَ إذا كانت بمعنى الجمع، نحوَ قولهم: «لا

---

٩٦٦ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص٦٦؛ والأزهيّة ص١٢٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢١٢، ٨/ ٥٤٤، ٥٤٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٢٨؛ والكتاب ٣/ ٤٧؛ واللامات ص٦٨؛ والمقتضب ٢/ ٢٨؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣١٣؛ والجنى الداني ص٢٣١؛ والخصائص ١/ ٢٦٣؛ ورصف المباني ص١٣٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص٦٤٤؛ واللمع ص٢١١.

المعنى: يخاطب الشاعر رفيقَه عمرَو بن قميئة حين استصحبه في مسيره إلى قيصر الروم ليساعده على بني أسد، فقال له: لا تبك إنّما نحاول طلب الملك، أو نموت فيعذرنا الناس.

الإعراب: **«فقلت»**: الفاء: بحسب ما قبلها، و«قلت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متّصل مبني في محل رفع فاعل. **«له»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «قلت». **«لا»**: ناهية جازمة. **«تبك»**: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة. **«عينك»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني، في محلّ جرّ بالإضافة. **«إنّما»**: حرف مشبّه بالفعل بطل عمله لدخول «ما» عليه. **«نحاول»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن. **«ملكًا»**: مفعول به منصوب. **«أو»**: حرف عطف. **«نموت»**: فعل مضارع منصوب بـ «أن» المضمرة، ويجوز فيه الرفع (وهو موطن الشاهد)، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن. **«فنعذرا»**: الفاء: حرف عطف، و«نعذرا»: فعل مضارع مبني للمجهول، منصوب عطفاً على «نموت» والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن.

وجملة «قلت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «لا تبك...»: في محل نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «نحاول ملكًا»: تعليلية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «نموت» حيث أجاز فيه سيبويه الرفع إمّا بالعطف على «نحاولُ»، أو بالقطع، أي: نحن نموت.

(١) الفتح: ١٦.

تأكلِ السمك وتشربَ اللبن» أي: لا تجمعْ بينهما، ومنه قول الأخْطَل [من الكامل]:

٩٦٧ـ لا تَـنْـهَ عـن خُـلُـقٍ وتَـأْتِـيَ مِـثْـلَـه عـارٌ عـلـيـك إذا فـعـلـتَ عـظـيـمُ

فالمراد: لا تجمعْ بين أكل السمك وشربِ اللبن، ولا تجمع بين نَهْيك عن شيء وإتيانك مثلَه، والنصب في ذلك كلّه بإضمار «أنْ» بعد الواو عندنا، كما كان بعد «أوْ»، وحملِه على الفعل الأوّل، ألا ترى أنهم لم يريدوا بقولهم: «لا تأكلِ السمك وتشرب اللبن» النهيَ عن أكل السمك منفردًا، وشربِ اللبن منفردًا، وإنما المراد أن ينهاه عن الجمع بينهما، لِما في ذلك من الفساد والضرر؟

ولو جزمه بالعطف على ما تقدّم، لكان داخلاً في حكم الأوّل، وكان التقدير: لا

---

٩٦٧ ـ **التخريج**: البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص٤٠٤؛ والأزهية ص٢٣٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣؛ وللمتوكل اللّيثي في الأغاني ١٢/ ١٥٦؛ وحماسة البحتري ص١١٧؛ والعقد الفريد ٢/ ٣١١؛ والمؤتلف والمختلف ص١٧٩؛ ولأبي الأسود أو للمتوكل في لسان العرب ٧/ ٤٤٧ (عظظ)؛ ولأحدهما أو للأخطل في شرح شواهد الإيضاح ص٢٥٢؛ ولأبي الأسود الدؤلي أو للأخطل أو للمتوكل الكناني في الدرر ٤/ ٨٦؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٩٣؛ ولأحد هؤلاء أو للمتوكل الليثي أو للطرماح أو للسابق البربري في خزانة الأدب ٨/ ٥٦٤ ـ ٥٦٧؛ وللأخطل في الرد على النحاة ص١٢٧؛ والكتاب ٣/ ٤٢؛ ولحسان بن ثابت في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٩٤؛ وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٦٤؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٨١؛ وجواهر الأدب ص١٦٨؛ والجنى الداني ص١٥٧؛ ورصف المباني ص٤٢٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٥٣٥؛ وشرح ابن عقيل ص٥٧٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص٣٤٢؛ وشرح قطر الندى ص٧٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٨٩ (وا)؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٦١؛ والمقتضب ٢/ ٢٦.

المعنى: احذرْ أن تنهى عن عمل شائن وتأتي مثله، وإلّا لزمك العار الكبير.

الإعراب: **«لا»**: ناهية. **«تنه»**: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة، والفاعل: أنت. **«عن خلق»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«تنه». **«وتأتي»**: الواو: للمعيّة، «تأتي»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة بعد واو المعيّة، والفاعل: أنت، والمصدر المؤوّل من «أن تأتي» معطوف على مصدر منتزع مما قبله. **«مثله»**: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: في محلّ جرّ بالإضافة، **«عار»**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: ذلك عارٌ. **«عليك»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ«عار». **«إذا»**: اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بخبر «عار» المحذوف. **«فعلت»**: فعل ماضٍ. والتاء: فاعل. **«عظيم»**: نعت لـ«عار» مرفوع. وجواب «إذا» محذوف تقديره: **«إذا فعلت ذلك فإنّه عار عظيم عليك»**.

وجملة «لا تنه...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية، أو ابتدائية. وجملة «ذلك عار عليك»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها تعليليّة، أو تفسيرية. وجملة «فعلت»: في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «وتأتي» حيث جاءت الواو دالّة على المعيّة وقبلها نهي، ونُصب الفعل المضارع بعدها بـ«أن» مضمرة. ولا يجوز أن نسمّي ما بعدها مفعولاً معه لأنه فعل، وليس باسم.

تنه عن خلق، ولا تأتِ مثلَه. ولو كان قال ذلك، لكان قد نهاه أن ينهى عن شيء، ونهاه أن يأتي شيئًا من الأشياء، وهو محال. فلمّا استحال، حَمَلَ الثاني على الأوّل، كأنّه تَخيّل مصدرَ الأوّل إذ كان الفعل دالًّا عليه مع موافَقة المعنى المرادِ، فصار كأنّه قال: «لا يكن منك نَهْيٌ»، ثمّ أضمر «أنْ» مع الثاني، فصار مصدرًا في الحكم، ثمّ عطف مصدرًا متأوَّلاً على مصدر متأوّل، ولذلك لا يجوز إظهارُ «أنْ» فيه، لئلّا يصير المصدر مصرَّحًا به، ثمّ تعطفه، فتكون قد عطفت اسمًا صريحًا على فعل صريح. فلو كان الأوّل مصدرًا صريحًا، لجاز لك أن تُظْهِر «أنْ» في الثاني، نحوَ قوله [من الوافر]:

٩٦٨ـ لَلُبْسُ عَباءَةٍ وتَقِرَّ عَيْنِي ... أحَبُّ إليّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ

ولو قال: «وأن تقرّ عيني»، لجاز؛ لأن الأوّل مصدرٌ، فـ«لبس عباءة» مبتدأٌ، و«تقرّ عيني» في موضع رفع بالعطف عليه، «وأحبّ إليّ» الخبرُ عنهما. والمعنى أن لبس الخَشِن من الثياب مع قُرّة العين أحبّ إليّ من لبس الشفوف، وهو الرقيق من الملبوس، فالتفضيلُ لهما مجتمعين على لبس الشفوف، ولو انفرد أحدهما، بطل المعنى الذي أراده، إذ لم يكن مراده أنّ لبس عباءة أحبّ إليه من لبس الشفوف، فلمّا كان المعنى يعود إلى ضمّ «تقرّ عيني» إلى «لبس عباءة»، اضطُرّ إلى إضمارِ «أنْ» والنصبِ. وقد حُكي عن الأصمعيّ أنه قال: لم أسمعه إلاّ «وتأتي مثلَه» بإسكان الياء يجعله مرفوعًا على

---

٩٦٨ ـ **التخريج**: البيت لميسون بنت بحدل في خزانة الأدب ٨/ ٥٠٣، ٥٠٤؛ والدرر ٤/ ٩٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٧٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٥٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٠٨ (مسن)؛ والمحتسب ١/ ٣٢٦؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٦٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٩٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٧٧؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٩٢؛ والجنى الداني ص١٥٧؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٢٣؛ والرد على النحاة ص١٢٨؛ ورصف المباني ص٤٢٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧١؛ وشرح ابن عقيل ص٥٧٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص٣٤٤؛ وشرح قطر الندى ص٦٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١١٢، ١١٨؛ والكتاب ٣/ ٤٥؛ والمقتضب ٢/ ٢٧.

اللغة: العباءة: الرداء الواسع. تقرّ عيني: تطمئنّ، أو يرتاح بالي. الشفوف: الثوب الرقيق الناعم.

المعنى: إنّ لبس العباءة مع راحة البال أحبّ إليها من لبس الثياب الناعمة التي تلبسها المتحضّرات.

الإعراب: «**للبس**»: اللام: لام الابتداء، «لبس»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**عباءة**»: مضاف إليه مجرور. «**وتقرّ**»: الواو: حرف عطف، «تقر»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة، والمصدر المؤوّل من «أن تقرّ» معطوف على «لبس» في محل رفع. «**عيني**»: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**أحبّ**»: خبر المبتدأ مرفوع. «**إليّ**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أحب». «**من لبس**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أحبّ»، وهو مضاف. «**الشفوف**»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «لبس عباءة...»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «وتقرّ» حيث نُصب الفعل المضارع بـ«أن» مضمرة بعد الواو التي بمعنى «مع».

الاستئناف، أو يجعله حالاً، أي: لا تنه عن خلقٍ وأنت تأتي مثلَه»، أي: في حال إتيانك مثلَه. وهذا قريب من معنى النصب.

فأمّا قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾(١)، فقد قُرئت على وجهَيْن: برفع الفعلَيْن الآخِرين، وهما «لا نكذّب» و«نكون»، وبنصبهما. وأمّا الرفع، فكان عيسى بن عمر يجعلهما متمنّيين معطوفين على «نردّ»، ويقول: إن الله تعالى: أكذَبهم(٢) في تمنّيهم على قولِ من يرى التمنّي خبرًا. وكان أبو عمرو بن العَلاء يرفعهما لا على هذا الوجه، بل على سبيل الاستئناف، وتأويلِ: «ونحن لا نكذّبُ بآيات ربّنا، ونكونُ من المؤمنين إن رُددنا»، فالفعلان الأخيران خبران غير متمنّيين، ولذلك أكذبهم الله، ولم يكن يرى التمنّي خبرًا. فأمّا النصب ـ وهو قراءة حمزة وابن عامر وحفصٍ ـ فعلى معنى الجمع، والتقدير: يا ليتنا يُجْمَع لنا الردّ وتركُ التكذيب والكونُ من المؤمنين، ويكون المعنى كالوجه الأوّل في دخولهما في التمنّي، ويكون التكذيب على رأي من يرى التمنّي خبرًا، فاعرفه.

فأمّا «الفاء» فينتصب الفعل بعدها على تقديرِ «أنْ» أيضًا، وذلك إذا وقعت جوابًا للأشياء التي ذكرناها، وهي: الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمنّي، والعَرْض. ومنهم من يضيف إليها الدعاء، ويجعلها سبعةً، ومنهم من يجتزىء عن كلّ ذلك بالأمر وحدَه لأن اللفظ واحد، فالأمر، نحو قوله: «إيتِني فأكْرِمَك». ومنه [من الرجز]:

٩٦٩ـ يا ناقَ سِيري عَنَقًا فَسِيحَا   إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

---

(١) الأنعام: ٢٧.

(٢) أكذبهم: وجدهم كاذبين، أو بيَّن كَذِبَهُمْ.

٩٦٩ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم في الدرر ٣/ ٥٢، ٤/ ٧٩؛ والرد على النحاة ص١٢٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٩؛ والكتاب ٣/ ٣٥؛ ولسان العرب ٣/ ٨٣ (نفخ)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٨٢؛ ورصف المباني ص٣٨١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٧٠، ٢٧٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٢، ٣/ ٥٦٢؛ وشرح ابن عقيل ص٥٧٠؛ وشرح قطر الندى ص٧١؛ واللمع في العربية ص٢١٠؛ والمقتضب ٢/ ١٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٢.

اللغة والمعنى: ناق: ترخيم «ناقة». العنق: نوع من السير السريع. الفسيح: الواسع الخطى. سليمان: هو سليمان بن عبد الملك بن مروان.

يقول الشاعر لناقته: يا ناقتي أسرعي في سيرك لنصل إلى سليمان بن عبد الملك، فنحظى بعطاياه ونرتاح.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء. **«ناق»**: منادى مرخّم مبنيّ على الضمّ المقدّر في محلّ نصب على النداء. **«سيري»**: فعل أمر مبنيّ على حذف النون لاتّصاله بياء المخاطبة، والياء: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«عنقًا»**: صفة لمفعول مطلق محذوف تقديره: «سيري سيرًا عنقًا». **«فسيحًا»**: نعت «عنقًا» منصوب. **«إلى»**: حرف جرّ. **«سليمان»**: اسم مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف، =

ومثال النهي «لا تأتِ زيدًا فيُهينَك». قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾(١)، وقال تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾(٢).

ومثال النفي: «ما تأتيني فَتُحَدِّثَني». قال زيادٌ [من البسيط]:

٩٧٠ـ وما أُصاحِبُ من قَوْمٍ فأذْكُرَهم إلّا يَزِيدُهُمُ حُبًّا إليَّ هُمُ

= والجار والمجرور متعلّقان بـ«سيري». «فنستريحا»: الفاء السببية: عاطفة، «نستريحا»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة، والألف: للإطلاق، والمصدر المؤوّل من «أن نستريحا» معطوف على مصدر مُنتَزَع ممّا قبله، والتقدير: ليكن منك سير فاستراحة.
وجملة «يا ناق...» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (سيري) الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة.
والشاهد فيه قوله: «فنستريحا» حيث نصب الفعل المضارع «نستريح» بـ«أن» مضمرة بعد فاء السببيّة.

(١) طه: ٨١.

(٢) طه: ٦١

٩٧٠ ـ **التخريج**: البيت لزياد بن منقذ في خزانة الأدب ٥/ ٢٥٠، ٢٥٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٧١؛ وشرح التصريح ١/ ١٠٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٣٩٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٣٥، ١٣٧، ٤٢٨؛ والشعر والشعراء ٢/ ٧٠١؛ ومعجم الشعراء، ص٩؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢٥٦؛ ولبدر بن سعيد أخي زياد (أو المرار) في الأغاني ١٠/ ٣٣٠؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص٨٣؛ وشرح الأشموني ١/ ٥١؛ ومغني اللبيب ١/ ١٤٦.
المعنى: يقول: ما إن تعرّف إلى قوم في أسفاره، وعاشرهم، حتى ازداد لقومه حبًّا، وتفضيلاً لهم على سواهم لمكارم أخلاقهم.
الإعراب: **«وما»**: الواو بحسب ما قبلها، و«ما»: حرف نفي. **«أصاحب»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره «أنا». **«من»**: حرف جرّ زائد. **«قوم»**: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه مفعول به لـ«أصاحب». **«فأذكرهم»**: الفاء: السببيّة، «أذكرهم»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره «أنا»، و«هم»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به، والمصدر المؤوّل من «أن أذكرهم» معطوف على مصدر منتَزع مما قبله. **«إلّا»**: حرف حصر. **«يزيدهم»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و«هم»: ضمير متّصل في محلّ نصب مفعول به أوّل. **«حبًّا»**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. **«إليّ»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«يزيد». **«هم»**: ضمير منفصل في محل رفع فاعل «يزيد».
وجملة «ما أصاحب...»: الفعليّة بحسب ما قبلها. وجملة «أذكرهم»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «يزيدهم»: في محلّ نصب حال.
والشاهد فيه قوله: «فأذكرهم»: حيث نصب الفعل بـ«أن» مضمرة بعد فاء السببية، وشاهد آخر في قوله: «إلّا يزيدهم حبًّا إليّ هم» حيث فصل الضمير المرفوع «هم»؛ والقياس أن يجيء به ضميرًا متّصلاً بالعامل الذي هو «يزيد» فيقول: «إلّا يزيدونهم»، ولكنه فَصَله للضرورة. ويحتمل أن يكون فاعل «يزيد» ضميرًا مستترًا تقديره: «هو» يعود إلى المصدر المفهوم من «أذكر»؛ وكأنّه قال: «لا يزيدهم ذكري لهم حبًّا إليّ»، وعلى هذا يكون الضمير البارز المرفوع في آخر البيت توكيدًا لذلك الضمير المستتر.

وأمّا الاستفهام، فنحو قولك: «أيْنَ بيتُك فأزُورَك». قال الله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾[1]. وقال الشاعر [من البسيط]:

٩٧١ ـ هل مِن سَبيلٍ إلى خَمْرٍ فأشْرَبَها ... أم هل سبيلٌ إلى نَصْرِ بن حَجّاج

والتمنّي: «ليت لي مالاً فأُنْفِقَه». قال الله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾[2]. والعَرْض: «ألا تنزلُ فتحدِّثَ».

فهذه الأفعال تُنصَب بعد هذه الفاء بإضمار «أنْ» إذا كانت جوابًا. وإنّما أُضمرت «أنْ» هٰهنا، ونُصب بها من قبل أنهم تَخيَّلوا في أوّل الكلام معنى المصدر، فإذا قال: «زُرْني فأزُورَك»، فكأنّه قال: «لِتكنْ منك زيارةٌ»، فلمّا كان الفعل الأوّل في تقدير المصدر، والمصدر اسمٌ، لم يسغ عطف الفعل الذي بعده عليه، لأن الفعل لا يعطف على الاسم، فإذا أضمروا «أنْ» قبل الفعل، صار مصدرًا، فجاز لذلك عطفُه على ما قبله، وكان من قبيل عطف الاسم على الاسم.

وإنّما تَخيَّلوا في الأوّل مصدرًا لمخالفة الفعل الثاني الفعلَ الأوّلَ في المعنى، ولذلك إذا قلت: «ما تَزُورُني فتُحَدِّثَني»، لم ترد أن تنفيهما جميعًا، إذ لو أردت ذلك لَرفعت الفعلَيْن معًا، ولكنّك تريد: ما تزورني مُحدِّثًا، أي: قد تزورُني ولا حديثَ، فأثبتّ له الزيارة، ونفيتَ الحديثَ. فلمّا اختلف الفعلان، ولم يجز العطف على ظاهر

---

(١) الأعراف: ٥٣.

٩٧١ ـ **التخريج**: البيت لفريعة بنت همام في خزانة الأدب ٤/ ٨٠، ٨٤، ٨٨، ٨٩؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٩٤ (مني)؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ص٢٧١.

اللغة والمعنى: نَصر بن حَجّاج هذا رجل شُهر بجماله في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وهذه الشاعرة التي تعرف بالمتمنية تتمنى الخمر لتشربها كما تتمنى أن تُلِمّ بنصر بن حجاج هذا.

الإعراب: **«هل»**: حرف استئناف. **«من»**: حرف جر زائد. **«سبيل»**: اسم مجرور لفظًا، مرفوع محلًّا على الابتداء. **«إلى خمر»**: جار ومجرور متعلقان بخبر «سبيل». **«فأشربها»**: الفاء: عاطفة وسببية. «أشربَها»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة بعد الفاء السببية، و«ها»: مفعول به محله النصب، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: «أنا». **«أم»**: حرف عطف. **«هل»**: حرف استفهام. **«سبيل»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«إلى نصر»**: جارٌ ومجرور متعلّقان بخبر «سبيل» المحذوف. **«ابن»**: صفة لـ«نصر» مجرورة مثله. **«حجاج»**: مضاف إليه مجرور، والمصدر المؤول من «أن» المضمرة بعد الفاء، ومن الفعل «أشرب» معطوف على مصدر منتزع من قبل، والتقدير: هل يكون خمر فَشُرْب لهذه الخمْر.

جملة **«هل من سبيل إلى خمر»**: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة **«هل سبيل إلى نصر»**: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فأشربها» حيث نصب بـ«أن» مضمرة بعد الفاء السببية. ويروى «ألا سبيل» مكان «هل من سبيل» على أن «ألا» فيه للتمني. ولهذا سُمّيت قائلة هذا الشعر بالمتمنية.

(٢) النساء: ٧٣.

الفعل الأوّل، عدلوا عن الظاهر، وأضمروا مصدره، إذ الفعل يدلّ على المصدر، فاضطُرّوا لذلك إلى إضمار «أنْ» لِما ذكرت لك.

وأمّا مجيئه بعد غير الفعل فهو أسهل في اعتقاد المصدر، لأنه ليس هناك فعلٌ يجوز عطف هذا الفعل المتأخّر عليه، ألا ترى أنك إذا قلت: «أيْنَ بيتُك؟» ليس هناك فعل يعطف عليه «أزورك»، فحمل على المعنى؛ لأن معناه «ليكنْ تعريفُ بيتك منك فزيارةٌ منّي»؛ لأنّ معنَى «أين بيتك»: «عَرِّفْنِي».

واعلم أن هذه الفاء التي يجاب بها تعقد الجملة الأخيرة بالأولى، فتجعلهما جملة واحدة، كما يفعل حرفُ الشرط، ولو قلت: «ما تزورُني، فتحدّثُني»، فرفعتَ «تحدّثني»، لم يكن الكلام جملة واحدة، بل جملتين، لأن التقدير: «ما تزورُني، وما تحَدّثُني»، فقولك: «ما تزورني» جملة على حِيالها، و«ما تحدّثني» جملة ثانية كذلك. والكوفيون يقولون في مثل هذا وأشباهه: إنه منصوب على الصرف، وهذا الكلام، إن كان المراد به أنّه لمّا لم يُرَد فيه عطف الثاني على لفظ الفعل الأوّل، صُرف عن الفعليّة إلى معنى الاسميّة بأن أضمروا «أنْ»، ونصبوا بها، فهو كلام صحيح. وإن كان المراد أن نفس الصرف الذي هو المعنى عاملٌ، فهو باطلٌ، لأن المعاني لا تعمل في الأفعال النصبَ، إنما المعنى يعمل فيها الرفع، وهو وقوعه موقعَ الاسم كما كان الابتداء الذي هو معنى عاملاً في الاسم، فاعرفه.

فصل

[معنيا الجملة المتضمّنة فاء السببيّة]

قال صاحب الكتاب: **ولقولك: «ما تأتينا فتحدّثَنا» معنيان أحدهما: «ما تأتينا فكيف تحدّثنا» أي: «لو أتيتَنا لَحدّثتَنا، والآخرُ «ما تأتينا أبدًا إلاّ لم تحدّثْنا»، أي: منك إتيانٌ كثيرٌ، ولا حديثَ منك، وهذا تفسيرُ سيبويه**[1].

* * *

قال الشارح: إذا قلت: «ما تأتينا فتُحدِّثَنا»، فيجوز في الفعل الثاني النصب والرفع، فالنصب يشتمل على معنيَيْن يجمعهما أن الثاني مخالف للأوّل. فأحدُ المعنيين: ما تأتينا مُحدِّثًا، أي: ما تأتينا إلاّ لم تُحدِّثْنا، أي: قد يكون منك إتيانٌ، ولا يكون منك حديثٌ.

والوجه الآخر: ما تأتينا، فكيف تحدّثنا؟ فهذا معنى غير المعنى الأوّل، لأن معناه: لو زُرْتَنا، لَحدّثتَنا، فأنت الآنَ نافٍ للزيارة، ومُعْلِمٌ أنّ الزيارة لو كانت، لكان الحديثُ. وأمّا الرفع، فعلى وجهين أيضًا:

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٠.

أحدهما: أن يكون الفعل الآخِر شريكًا للأول داخلاً معه في النفي، كأنك قلت: ما تأتينا، وما تحدّثُنا، فهما جملتان منفيّتان.

والوجه الثاني: أن يكون معنًى: «ما تأتينا فتحدّثُنا»، أي: ما تأتينا فأنت تحدّثُنا، كقولك: «ما تُعْطِيني، فأشكرُك»، أي: ما تعطيني، فأنا أشكرك على كلّ حال. ومثلُه في الجزم: «لم تُعْطِني فأشكرُك»، أراد: لم تعطني، فيكون شكرٌ. فإن أراد العطف على الأوّل؛ قال: «لم أُعْطِك، فتشكرْني» بالجزم؛ فأمّا قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[1]، فهو على قولك: «لا تأتيني، فأُعْطِيَك»، على أن تكون «لا» نافية، أي: لو أتيتَني، لأعْطَيْتُك؛ فأمّا قوله تعالى: ﴿يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[2] فالرفعُ لا غير؛ لأنه لم يجعل «فيكون» جوابًا من هذا الباب؛ لأنه ليس هٰهنا شرطٌ.

فصل

[ظهور «أنْ» مع لام «كي»]

قال صاحب الكتاب: **ويمتنع إظهارُ «أنْ» مع هذه الأحرف إلاّ اللامَ إذا كانت لامَ «كَيْ»، فإنّ الإظهارَ جائز معها، وواجبٌ إن كان الفعلُ الذي تدخل عليه داخلةً عليه «لا»، كقولك: «لِئَلّا تُعطيَني»؛ وأمّا المؤكّدة فليس معها إلاّ التزامُ الإضمار.**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم الكلام على هذه الحروف، وأنّها ليست الناصبة بأنفسها، وإنّما النصب بإضمار «أن» بعدها، وأتينا على العلّة في امتناع ظهور «أنْ» بعدها؛ فأمّا اللام، فإنّ الفعل ينتصب بعدها بإضمار «أنْ»، كقوله تعالى: ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ﴾[3] و﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ﴾[4]. ويجوز ظهورُ «أنْ» بعدها، فتقول: «جئتُك لأنْ تُكرِمَني»، و«قصدتُك لأن تزورَني». ولا خلاف بين أصحابنا في صحّة استعمال ذلك، ولا أعلمُه جاء في التنزيل، وإنّما جاز ظهورُ «أنْ» بعد اللام في الموجب، لأنّ «أنْ» والفعل مصدرٌ، واللام تدخل على المصادر التي هي أغراضُ الفاعلين، وهي قابلةٌ أن يسأل بها عن كلّ فعل، فيقال: «لِمَ فعلتَ»؟ فتقول: «لكذا»؛ لأن لكلّ فاعل غرضًا في فعله، وباللام يُتوصّل إلى ذلك، ولذلك كنت مخيّرًا بين حذفها وإظهارها.

فأمّا مع «لا» النافية، فيجب ظهورُ «أنْ»، ولا يحسن حذفها، كقوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[5]. والعلّةُ في ذلك أنّ هذه اللام هي اللام في قوله: ﴿لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾[6]، لكنّها في الموجب باشرتْ لفظَ الفعل، وأصلُها أن تدخل على الاسم، إذ

(١) فاطر: ٣٦.
(٢) البقرة: ١١٧.
(٣) الجن: ٢٨.
(٤) نوح: ٧.
(٥) الحديد: ٢٩.
(٦) يوسف: ٥٢.

كانت حرف جرّ، وحروفُ الجرّ مختصّة بالاسم، فباشروا باللام هنا لفظَ الفعل؛ لأنّ «أنْ» حاجزٌ مقدَّرٌ بينهما مع أن الفعل مُشابِهٌ للاسم وخصوصًا المضارعُ، وتالٍ له في المرتبة، فلم يجيزوا دخولَه على الحرف لبُعْده من الاسم، بخلاف لفظ الفعل. ووجه ثان، وهو أنهم كرهوا أن يباشروا باللام لفظَ «لا»، فيتوالى لامان، وذلك مستثقَل، فأظهروا «أنْ» ليزول ذلك الثقلُ، لأن حذف «أنْ» إنما كان لضرب من التخفيف، فلمّا أدّى إلى ثقل من جهة أُخرى؛ عادوا إلى الأصل، وكان احتمال الثقل مع موافقة الأصل أوْلى من احتمال الثقل مع مخالفة الأصل بحذف «أنِ» الناصبة.

وأمّا المؤكّدة، وهي لام الجحود، فهي تكون مع النفي في باب «كَانَ» الناقصة، كقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[1]. وهذه اللام هي اللام في قولك: «جئتُ لتُعْطِيَنِي»، وهي التي أجازوا معها إظهارَ «أنْ». فلمّا اعترض الكلامَ النفيُ، وطال شيئًا، لزم الإضمارُ مع النفي؛ لأنه جوابٌ، ونفيٌ لإيجابٍ فيه حرفٌ غير عامل في الفعل، فوجب أن يكون بإزائه حرفٌ غير عامل، فقولك: «سيفعل زيدٌ»، أو «سوف يفعل»، فإنّ نَفْيه «ما كان زيد لِيفعلَ». ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾[2]، فيُباشِر الفعلَ في حال النفي حرفٌ غير عامل فيه، كما كان كذلك في حال الإيجاب.

ووجه ثان، وهو أنه إنّما قبح ظهورُ «أنْ» بعد لام الجَحْد، لأنه نقيضُ فعل ليس تقديره تقديرَ اسم، ولا لفظه لفظَ اسم، وذلك أنّا إذا قلنا: «ما كان زيد لِيخرجَ»، فهو قبل الجحد كان «زيد سيخرج، وسوف يخرج». فلو قلنا: «ما كان زيد لأنْ يخرج» بإظهارِ «أنْ»؛ لكُنّا قد جعلنا مُقابِلَ «سوف يخرج»، و«سيخرج» اسمًا، فكرهوا إظهار «أنْ» لذلك؛ لأن النفي يكون على حسب الإثبات. وقال الكوفيون[3] لام الجحد هي العاملة بنفسها، وأجازوا تقديم المفعول على الفعل المنتصب بعد اللام، نحوَ قولك: «ما كنتُ زيدًا لأضربَ»، وأنشدوا [من الطويل]:

٩٧٢ـ لقد وعدتْني أُمُّ عمرو ولم أكُنْ   مَقالَتَها ما كنتُ حَيًّا لأسْمَعَا

(١) آل عمران: ١٧٩. (٢) الأنفال: ٣٣.

(٣) انظر المسألة الثانية والثمانين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين». ص٥٩٣ ـ ٥٩٧.

٩٧٢ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٨/٥٧٨؛ وشرح التصريح ٢/٢٣٦.

اللغة: عذل: لام وعاتب.

المعنى: لقد عاتبتني أم عمرو مع أنني لم أكن يومًا لأسمع عتابها ولومها لي.

الإعراب: **«لقد»**: اللام حرف ابتداء وتوكيد، «قد»: حرف تحقيق. **«وعدتني»**: «وعد»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، التاء: تاء التأنيث الساكنة لا محل لها من الإعراب، والنون للوقاية، والياء: =

ولا دليل في ذلك؛ لأنّا نقول إنه منصوب بإضمار فعل، كأنه قال: «ولم أكن لأسمع مقالتَها» ثمّ بَيّنَ ما أضمر بقوله: «لأسمع»، كما في قوله [من الطويل]:

٩٧٣ـ [وإنّي امرُؤٌ مِنْ عُصْبَةٍ خِنْدِفِيَّةٍ] أَبَتْ لِلأَعادِي أَنْ تَذِلَّ رِقَابُهَا

التقدير: أبت أن تذلّ رقابها للأعادي، ثمّ كرّر الفعل بيانًا للمضمر، فاعرفه.

= ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. «أم»: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. «عمرو»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «ولم»: الواو عاطفة، «لم»: حرف جزم ونفي وقلب. «أكن»: فعل مضارع ناقص مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهرة، واسمها ضمير مستتر تقديره: «أنا». «مقالتها»: مفعول به لفعل مضارع محذوف يدل عليه الفعل المذكور، وتقديره: لم أكن أسمع مقالتها، وهو منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، والضمير «ها» مبني على السكون في محل جرّ بالإضافة. «ما كنت»: «ما»: مصدرية، «كنت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك. والتاء: ضمير رفع متحرك مبني على الضم في محل رفع اسمها. «حيًا»: خبرها منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والمصدر المؤول من ما وما بعدها في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل المحذوف «أسمع». «لأسمعا»: اللام لام الجحود، «أسمعا»: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: «أنا»، والمصدر المؤول من أن وما بعدها صلة الموصول الحرفي.

وجملة «عذلتني أم عمرو»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «لم أكن...»: معطوفة على السابقة لا محل لها. وجملة «كنت...»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «أسمع»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «مقالتها» أراد «ولم أكن لأسمع مقالتها» وقدم منصوبَ لأسمع عليه، وفيه لام الجحود، فدلّ على جواز ذلك.

٩٧٣ ـ **التخريج**: البيت لعمارة في المقتضب ٤/١٩٩؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٥٩٦.

اللغة: عُصْبَة: جماعة من الناس. خِنْدِفِيَّة: منسوبة إلى خندف، وهي امرأة الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، واسمها ليلى بنت حلوان. والخندفة، الإسراع في السير. ويروى: «تديخ» مكان «تذلّ»؛ وتَدِيخَ: تخضع وتذل.

المعنى: إنني رجل من جماعة خندف القوية العظيمة التي رفضت أن تخضع لأعدائها.

الإعراب: «وإني»: الواو: بحسب ما قبلها، «إني»: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسمها. «امرؤ»: خبر مرفوع بالضمة. «من عصبة»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ«امرؤ». «خندفية»: صفة أولى مجرورة بالكسرة. «أبت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة، لاتصاله بتاء التأنيث الساكنة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: «هي». «للأعادي»: جار ومجرور بالكسرة المقدرة متعلقان بالفعل «تذلّ». «أن تذلّ»: أن حرف مصدرية ونصب، «تذلّ»: فعل مضارع منصوب بالفتحة. «رقابها»: فاعل مرفوع بالضمة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جر بالإضافة، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل نصب مفعول به.

وجملة «إني امرؤ»: بحسب ما قبلها. وجملة «أبت للأعادي»: في محل جر صفة ثانية. وجملة «تذلّ»: صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أَبَتْ للأعادي أَنْ تذلّ رِقابُها» فاللام في قوله للأعادي لا تكون من صلة «أن تذلّ» بل من صلة فعل مُقَدَّرٍ قبله، وتقديره: «أبت أن تذلّ» وجعل هذا المُظْهر تفسيرًا لذلك المقدر.

فصل
[النصب والرفع بعد «حتى»]

قال صاحب الكتاب: **وليس بحَتْم أن يُنْصَب الفعل في هذه المواضع، بل للعدول به إلى غير ذلك من معنًى وجهة من الإعراب مَساغٌ، فله بعد «حَتَّى» حالتان هو في إحديهما مستقبلٌ، أو في حكم المستقبل، فيُنْصَب، وفي الأُخرى حالٌ أو في حكم الحال، فيُرْفَع، وذلك قولك: «سرتُ حتّى أدخلَها»، و«حتّى أدخلُها». تنصب إذا كان دخولُك مترقَّبًا لمّا يُوجَدْ، كأنّك قلت: «سرتُ كي أدخلَها»، ومنه قولهم: «أسلمتُ حتى أدخلَ الجنّةَ»، و«كلّمتُه حتّى يأمرَ لي بشيء»، أو كان متقضّيًا إلاّ أنّه في حكم المستقبل من حيث أنّه في وقت وجود السير المفعول من أجله كان مُتَرَقَّبًا.**

* * *

قال الشارح: ليس النصب لازمًا في هذه الأشياء بحيث لا يجوز غيره، بل يجوز فيها العطف على ظاهر الفعل المتقدّم، فيشاركه في إعرابه، إن رُفعا، وإن جُزما. ألا ترى أنك إذا قلت: «لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبنَ» بجزم الثاني؛ كنت قد عطفت الثاني على الأوّل، ويكون المعنى أنك نهيتَه عن كلّ واحد على الانفراد حتى لو أكل السمك وحده، كان عاصيًا، ولو شرب اللبن وحده؛ كان عاصيًا. فإذا أُريد النهي عن الجمع لا عن كلّ واحد منهما، عدل إلى النصب، فهذا معنى قوله: «بل للعدول به إلى غير ذلك من معنى وجهة من الإعراب مساغٌ»، أي: إذا أُريد غير معنى العطف الصريح، وكان له مساغٌ؛ عدلوا إليه. فمن ذلك «حَتَّى» وقد تقدّم الكلام عليها والخلافُ فيها، وهي إذا دخلت على الفعل كانت مذهبَيْن: أحدهما أن يقع الفعل بعدها منصوبًا، والآخر أن يكون مرفوعًا، وذلك على تقديرَيْن: فإذا نصبت الفعل بعدها؛ كان بإضمار «أنْ»، وكانت «حتّى» هي الجارّة للاسم من نحو قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[1]، كما أن اللام كذلك.

وظاهرُ أمرها الغايةُ، وأصل معنى الغاية لـ«إلى»، و«حتّى» محمولةٌ في ذلك عليها، فهي حرف جرّ مثلُها، ولذلك جرّت كما جرّت تلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾[2]، وكلاهما غاية كما ترى، إلاّ أنّ «حَتَّى» تُدْخِل الثاني فيما دخل فيه الأوّلُ من المعنى، فمعناها إذا خفضتْ كمعناها إذا نُسق بها، فلذلك خالفتْ «إلى». فإذا قلت: «أكلتُ السمكة حتى رأسِها» بالخفض، كان المعنى أنّني لم أُبْقِ منها شيئًا كما لو كانت العاطفة، وإذا كانت الجارّة على ما قرّرنا، فجارُّ الاسم ليس بناصب للفعل، فإذا انتصب الفعل بعدها، فيكون بإضمار «أنْ»، و«أنْ» والفعل مصدرٌ مجرور

---

(١) القدر: ٥. (٢) البقرة: ١٧٨.

بـ«حتّى»، و«حتى» وما عملتْ فيه في موضع نصب بالفعل المتقدّم، أو ما هو في حكم الفعل ممّا يتعلّق به «حتّى».

ويكون النصب بـ«حتّى» هذه على وجهين: ضربٌ يكون الفعل الأوّل سببًا للثاني، فتكون «حتّى» بمنزلة «كَيْ»، وذلك قولك: «أطِعِ اللَّهَ حتى يُدْخِلَك الجنّةَ»، و«كلّمته حتى يأمرَ لي بشيء»، فالصَّلاةُ[1] والكلامُ سببان لدخول الجنّة، والأمرِ له بالشيء، ولا يلزم امتداد السبب إلى وجود المسبَّب. والثاني أن لا يكون سببًا للثاني، فيكون التقدير «إلَى أنْ»، وذلك قولك: «سرتُ حتّى تطلعَ الشمس»، فهذه لا تكون إلاّ بمعنَى «إلى أن»؛ لأن طلوع الشمس لا يؤدّيه فعلُك، ومثله: «لأنتَظِرَنَّهُ حتى يَقْدَمَ» فالانتظارُ متَّصل بالقدوم، لأن المعنى «إلى أن يقدم»، فكلُّ ما اعتوره هذان المعنيان فالنصب له لازم.

وقول صاحب الكتاب: «هو في إحداهما مستقبلٌ، أو في حكم المستقبل فيُنْصَب» يريد أن العوامل الظاهرة لا تعمل في فعل الحال، لأنه يُشْبِه الأسماء لدَوامه، فلم تعمل فيه عوامل الأفعال الظاهرةُ كما لم تعمل في الأسماء، ولا تعمل إلاّ في المستقبل، فإذا رأيت الفعل منصوبًا، كان مستقبلاً، أو في حكم المستقبل. مثالُ الأوّل: «أطِعِ اللَّهَ حتى يُدْخِلَك الجنّةَ»، فالسببُ والمسبَّبُ معًا مستقبلان، لأن الطاعة لم تُوجَد بعدُ، ودخولُ الجنّة لم يتحقّق بعدُ، وإنّما هو منتظَر مترقَّب، وقوله: «كلّمتُه حتى يأمرَ لي بشيء» فالسببُ قد وُجد، والمسبَّب لم يتحقّق بعدُ إذ قد تَحقّق منه الكلام، والأمرُ بشيء مترقّب. ومثالُ الثاني «سرتُ حتى أدخلَها»، فالسببُ والمسبّب جميعًا وإن كانا قد وُجدا، إلاّ أن الأوّل هو المفعول من أجل وجود الثاني، وهو السبب، وكان مترقّبًا منتظرًا، فهو في حكم المستقبل الآن، فالسببُ في كلا الوجهين مستقبل إمّا حقيقةً وإمّا حكمًا.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وترفع إذا كان الدخولُ يوجَد في الحال، كأنّك قلت: «حتى أنا أدخلُها الآنَ». ومنه قولهم: «مرِض حتى لا يرجونه»، و«شربتِ الإبلُ حتى يجيءُ البعيرُ يجرّ بطنَه»، أو تَقَضَّى، إلاّ أنّك تحكي الحالَ الماضيةَ، وقُرِىء قوله عزّ وجلّ:** ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[2] منصوبًا ومرفوعًا.

* * *

(١) كذا في الطبعتين، والصواب: «فالطاعة».

(٢) البقرة: ٢١٤. وقراءة الفتح، هي قراءة الجمهور وقرأ نافع والكسائي ومجاهد وغيرهم بالرفع.
انظر: البحر المحيط ٢/ ١٤٠؛ والكشاف ١/ ١٣٠؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٢٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ١٦٥.

قال الشارح: اعلم أنّ «حَتَّى» يرتفع الفعل بعدها، وهي التي تكون حرف ابتداء، فيرتفع الاسم بعدها على الابتداء والخبرِ من نحو قوله [من الطويل]:

[سَرَيْتُ بهمْ حَتَّى تكِلَّ مَطِيُّهُمْ] وحتّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأرْسانِ[1]

فهي فيه بمنزلة «أمّا»، و«إنّمَا»، و«إذَا»، وليست الخافضةَ كما كانت إذا انتصب الفعل بعدها، فالرفعُ بعدها على وجهين يرجعان إلى وجه واحد، وإن اختلفت مواضعُها، وذلك أن يكون ما قبلها موجبًا لِما بعدها، ولكن ما يوجبه قد يجوز أن يكون عقيبًا له ومتّصلاً به، وقد يجوز أن لا يكون متّصلاً به، ولكن يكون مُوَطًّأً مُسَهِّلاً بالفعل الأوّل، وذلك نحوُ: «سرت حتى أدخلُها»، أي: كان منّي سيرٌ فدخولٌ، فليس في هذا معنَى «كَيْ» ولا معنَى «إلى أنْ»، وإنّما أخبرتَ بأنّ هذا كذا وقع منك، فالسببُ والمسبَّبُ جميعًا قد مضيا.

والوجه الآخر أن يكون السير متقدّمًا غير متّصل بما تُخْبِر عنه، ثمّ يكون مؤدّيًا إلى هذا، كقولك: «مرض حتّى لا يرجونه»، أي: هو الآن كذلك.

وقالوا: «شربت الإبل حتى يجيءُ البعير يجرّ بطنه»، أي: وُجد الشرب فيما مضى، وهو الآن يجرّ بطنه، فهو منقطع من الأوّل، ووجودُه إنّما هو في الحال كما ذكرت لك بأنهما يرجعان إلى شيء واحد. فإن قيل: فكيف يرجعان إلى شيء واحد والفعل الواقع بعد «حتّى» في الوجه الأوّل ماضٍ، وفي الثاني حالٌ؟ قيل: وإن كان ماضيًا متقضّيًا، إلاّ أنك تحكي الحال التي كان عليها، فصار وإن كان قد تَقضّي في حكم الحال. وقولُنا: «إنهما يرجعان إلى شيء واحد» نعني به أن الفعل الذي قبل «حتّى» موجِبٌ ما بعدها، والفعل الذي بعدها حالٌ أو في حكم الحال على ما بيّنّا، فإذا نصبتْ، كانت بمعنى الغاية، أو بمعنى «كَيْ»، وإذا رفعتْ كان ما قبلها موجبًا لِما بعدها.

فأمّا قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[2]، فقد قُرىء برفع الفعل الذي هو «يقول» ونصبِه، فالنصب على وجهين؛ وهو أن يكون القول غاية للزلزال، والمعنى: وزلزلوا فإذَا الرسولُ في حالِ قول، والآخرُ أن تكون «حتّى» بمعنَى «كَيْ»، فتكون الزلزلة علّة للقول، كأنه لمّا آلَ إلى ذلك؛ صار كأنه علّةٌ له. والرفع على وجهين أيضًا: أحدهما: أن يكون «الزلزال» اتّصل بالقول بلا مُهْلة بينهما، لأن القول إنما كان عن الزلزلة غيرَ منقطع، والآخرُ أن يكون «الزلزال» قد مضى، والقولُ واقع الآن، وقد انقطع «الزلزال».

* * *

قال صاحب الكتاب: **وتقول: «كان سَيْري حتى أدخلَها»، بالنصب ليس إلاّ، فإن زدتَ**

(١) تقدم بالرقم ٧٨٤.
(٢) البقرة: ٢١٤.

«أمسِ» وعَلَّقته بـ«كَانَ»، أو قلتَ: «سَيْرًا مُتْعِبًا»، أو أردتَ «كَانَ» التامّةَ؛ جاز فيه الوجهان، وتقول: «أسِرْتَ حتى تدخلَها» بالنصب، و«أيّهم سار حتى يدخلها» بالنصب والرفع.

* * *

قال الشارح: إذا قلت: «كان سيري حتّى أدخلَها»، لم يحسن فيه إلاّ النصب، ولا يسوغ الرفع؛ لأنك إذا رفعت ما بعد «حتّى»، كانت حرف ابتداء كـ«إذَا» و«أمَّا»، يقع بعدها الجملة، والجملةُ إذا لم يكن فيها عائدٌ إلى الأُولى، وقعت منقطعةً منها أجنبيّةً، فلا يسوغ أن يكون خبرًا، كما لو قلت: «كان سيري فإذَا أنا أدخلُها»، لم يجز؛ لأنك لم تأتِ لـ«كَانَ» بخبر. وإذا نصبت، كانت حرف جرّ في موضع الخبر، كما تقول: «كان زيد من الكرام».

فإن زدت «أمس»، وقلت: «كان سيري أمس حتّى أدخلها»، جاز النصب والرفع، وذلك على تقديرَيْن: إن جعلت «أمس» خبرًا، جاز الرفع لحصول الخبر. وهذا معنى قوله: «وعلّقته بكان»، أي: جعلته خبرًا. وإنّما حقيقةُ تعليقه بمحذوف إذا وقع خبرًا، وإن علّقته بالمصدر الذي هو السير، وجب النصب، ولم يجز الرفع، لأنك لم تأتِ بخبر، وكذلك لو قلت: «كان سيري سيرًا مُتْعِبًا حتى أدخلها»، جاز الرفع؛ لأنك جئت لـ«كَانَ» بخبر، وهو قولك: «سيرًا متعبًا».

وكذلك إن جعلت «كانَ» التامّةَ؛ جاز الرفع والنصب، لأنها لا تفتقر إلى خبر إذ كانت المكتفية بفاعلها.

وأمّا قولهم: «أسرتَ حتى تدخلَها»؟ فلا يجوز فيه إلاّ النصب، لأنه قد تقدّم من قولنا إن الرفع بعد «حتّى» يوجب أن يكون ما قبلها سببًا لما بعدها وموجبًا له، فلا بدّ أن يكون واجبًا، وأنت إذا استفهمت، كنت غير موجِب، فلا يصلح أن يكون سببًا، فبطل الرفع، وتعيَّنَ النصب؛ لأن النصب قد يكون الثاني فيه غاية للأوّل غير مسبَّب عنه، وإن كان السبب والغاية يتقاربان في اشتراكهما في اتّصالِ ما قبلهما بما بعدهما.

فأمّا إذا قلت: «أيّهم سار حتّى يدخلها»، فإنّه يجوز معه الأمران، لأن السؤال إنّما وقع عن فاعل السير وتعيينِه؛ فأمّا السير فمتحقّقٌ، فجاز أن يكون سببًا وموجِبًا، فحينئذ يجوز الرفع؛ لأنه سبب، والنصب على الغاية أو معنَى «كَيْ».

فصل
[أوجه إعراب الفعل المضارع بعد «أو»]

قال صاحب الكتاب: **وقُرِىء قوله تعالى: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ﴾**[1] بالنصب على

(١) الفتح: ١٦.

إضمارِ «أنْ»، والرفعِ على الإشراك بين «يسلمون»، و«تقاتلونهم»[١] أو على الابتداء، كأنّه قيل: «أو هم يسلمون».

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إن أصلَ «أو» العطف، ومعناها أحد الأمرَيْن، وهي تكون على ضربَيْن:

أحدهما: أن تجري على مقتضى العطف، فإن كان ما قبلها مرفوعًا؛ رفعت ما بعدها، نحوَ قولك: «أنا أكرمُك، أو أخرجُ معك»، أي: يكون منّي أحد الأمرين، وكذلك إن كان ما قبلها فعلاً منصوبًا أو مجزومًا، فمثال النصب قولك: «أُريد أن تُعْطِيَنِي دينارًا، أو عشرةَ دراهَم»، وتقول في الجزم: «ليخرجْ زيدٌ أو يقمْ عندنا».

والثاني: أن يخالف ما قبلها ما بعدها، ويكون معناها «إلاّ أنْ». والفرقُ بين الوجه الأوّل والثاني أن الأوّل لا يُعلّق بين ما قبل «أوْ» وبين ما بعدها، وإنّما هو دلالة على أحد الأمرين، كعطف الاسم على الاسم بـ«أوْ»، نحوِ قولك: «جاءني زيد أو عمرو»، وعلى الثاني الفعلُ الأوّلُ كالعام في كلّ زمان، والثاني كالمُخْرِج له عن عمومه، ولذلك صار معناه «إلاّ أنْ».

فأمّا قوله تعالى: ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾[٢]، فالثاني فيه عطفٌ على الأوّل، والذي يقع من ذلك أحدُ الأمرين: إمّا القتال، وإمّا الإسلام، فهو خبرٌ بوجود أحدهما من غير تعيين. وقال الزجّاج: هو استئناف، أي: هو خبرُ مبتدأ محذوف، تقديره: أو هم يسلمون، فهو عطف جملة على جملة. وحكى سيبويه[٣] أنه رأى في بعض المصاحف: «أو يسلموا»، وقيل: هي قراءةٌ لأُبَيّ. فـ«يسلموا» هذا ينتصب على معنَى «إلاّ أن»، فيجوز أن يقع القتال، ثمّ يرتفع بالإسلام. وقال الكسائيّ: معناه: حتى يسلموا، وعلى هذا يكون خبرًا بوقوع القتال والإسلام، ويكون القتال سببًا للإسلام، أو يكون الإسلام غاية ينتهي القتالُ عند وجوده.

قال صاحب الكتاب: **وتقول: «هو قاتِلِي أو أفتَدِيَ منه»، وإن شئت ابتدأته على «أو أنا أفتدي». وقال سيبويه[٤] في قول امرىء القَيس** [من الطويل]:

فقلتُ له لا تَبْكِ عَينُكَ إنّما ... نُحاوِلُ مُلْكًا أو نموتَ فنُعْذَرَا[٥]

---

(١) قراءة الرفع هي قراءة الجمهور، وقرأ أبيّ وزيد بن علي بالنصب. (انظر: البحر المحيط ٨/ ٩٤؛ والكشاف ٣/ ٥٤٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٦/ ٢٠٦.

(٢) الفتح: ١٦.

(٣) الحكاية للسيرافي، لا لسيبويه. انظر: الكتاب ٣/ ٤٧، الحاشية.

(٤) الكتاب ٣/ ٤٧.

(٥) تقدم بالرقم ٩٦٦.

ولو رفعتَ، لَكان عَرَبِيًا جائزًا على وجهين: على أن تُشْرِك بين الأوّل والآخِر، كأنّك قلت: «إنّما نحاولُ، أو إنّما نموتُ»، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعًا من الأوّل بمعنَى «أو نحن ممّن يموت».

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذه المسألة على منهاج الآية يجوز: فيها النصب والرفع، فالنصب على معنَى «إلاّ أن»، والمعنى: «يَقْتُلَني، أو أَفْتَدِيَ» والمراد أن القتل قد يكون، ويرتفع بالفدية. ولو رفعت، جاز على معنَى: أو أنا ممّن يَفْتَدِي. ومثله بيت امرىء القيس [من الطويل]:

فـقـلـت لـه لا تـبـك... إلـخ

يجوز فيه الوجهان: النصب على معنَى «إلاّ أن نموتَ، فنُعْذَرَا» ويجوز أن يكون «أوْ» هٰهنا بمعنى «حَتَّى»، كأنه قال: «حتى نموت، فنعذرا». ويكون المراد بالمحاولة على هذا طَلَبَه قبل الظَّفَر به، وسِياسته بعد بلوغه، فيكون المعنى إنّنا نَجِدُّ في الطلب حتى إذا متنا على طلب معالي الأُمور؛ كنّا معذورين. والرفع على الإشراك[1] بين الثاني والأوّل. قال سيبويه[2]: هو عربيّ جيّد، والمراد: لا تبك عينك، فإنّه لا بدّ من أحد هذين الأمرين. ويجوز أن يكون على القطع والاستئناف بمعنَى: أو نحن ممّن يموت، فنعذر، إلاّ أن القوافي منصوبة. ويروى «فنُعْذِرا» بكسر الذال، أي: نبلغ العُذْرَ، يُقال: «أعْذَرَ الرجلُ» إذا أتى بعُذْرٍ. قال هذا لعمرو بن قميئةَ[3] اليَشكُريّ حين استصحبه في سيره إلى قَيْصَرَ.

* * *

فصل

[جواز النصب والجزم بعد الواو في بعض الأساليب العربيّة]

قال صاحب الكتاب: **ويجوز في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ﴾[4] أن يكون «تكتموا» منصوبًا ومجزومًا كقوله [من الطويل]:**

٩٧٤ــ ولا تَشْتِمِ المَوْلَى وتَبْلُغْ أذاتَهُ [فإنَّكَ إنْ تَفْعَلْ تُسَفَّهْ وتَجْهَلِ]

---

(١) في الطبعتين: «الاشتراك»، وهذا تصحيف. وقد صححتها طبعة ليبزغ في ذيل التصحيحات، ص١٤٩٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٧.

(٣) في الطبعتين: «قمئة»، وهذا تصحيف.

(٤) البقرة: ٤٢.

٩٧٤ ــ التخريج: البيت لجرير في ملحق ديوانه ص١٠٣٦؛ والرد على النحاة ص١٢٧؛ ولجحدر العكلي أو للخطيم من الملاص في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٣٤، ١٨٨؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب =

وتقول: «زُرني وأزُورَكَ» بالنصب تعني: لِتجتمعِ الزيارتان. كقول رَبيعةَ بن جُشَمَ [من الوافر]:

٩٧٥ـ فقلتُ ادعِي وأدعُوَ إنّ أندَى لصَوْتٍ أنْ يُنادِيَ داعِيانِ

وبالرفع تعني: زيارتُك عليَّ على كلّ حال، فَلْتكنْ منك زيارةٌ، كقولهم: «دَعْني ولا أعُودُ»، وإن أردت الأمرَ، أدخلتَ اللام، فقلت: و«لأزُرْك»، وإلاّ فلا مَحْمِلَ لأن تقول: «زُرْني وأزُرْك»؛ لأنّ الأوّل موقوفٌ.

* * *

= ١/ ٣١٤؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٧ (أذى).

اللغة: المولى هنا: ابن العم. الأذاة: الأذى. سَفَّهه: نسبه إلى السَّفَهِ، وهو الجهل، وخفة الحلم.

المعنى: يَنْهى الشاعر عن شتم ابن العم وعن أذيته لما في ذلك من العار على الشاتم.

الإعراب: **«ولا»**: الواو: بحسب ما قبلها، و«لا»: ناهية جازمة. **«تشتم»**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحُرِّك بالكسر منعًا لالتقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. **«المولى»**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدَّرة على الألف للتعذر. **«وتبلغ»**: الواو: حرف عطف، «تبلغ»: فعل مضارع معطوف على «تشتمْ»، مجزوم ويجوز نصبه بـ «أن» المضمرة. **«أذاته»**: مفعول به منصوب، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«فإنّك»**: الفاء: حرف استئناف، و«إنَّك»: حرف مشبه بالفعل، والكاف: اسم «إنّ» في محل رفع. **«إنْ»**: حرف شرط جازم. **«تَفْعل»**: فعل مضارع مجزوم، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. **«تُسَفَّه»**: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. **«وتجهل»**: فعل مضارع معطوف على «تُسَفَّه» بواو العطف، مجزوم بالسكون، وحُرِّك بالكسر لضرورة القافية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت.

وجملة «تشتم»: بحسب الواو. وجملة «تبلغ»: معطوفة على جملة «تشتم». وجملة «إنك إن تَفْعَلْ تُسَفَّه»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن تَفعلْ تسفَّه»: خبر «إنَّ» محلُّها الرفع. وجملة «تفعل» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «تُسَفَّه»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء، لا محل لها من الإعراب. وجملة «تجهل»: معطوفة على جملة «تُسَفَّهُ».

والشاهد فيه: جواز جزم الفعل «تبلغ» بالعطف، أو نصبه بـ «أن» المضمرة.

٩٧٥ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في الدرر ٤/ ٨٥؛ والرد على النحاة ص١٢٨؛ والكتاب ٣/ ٤٥؛ وليس في ديوانه؛ وللفرزدق في أمالي القالي ٢/ ٩٠؛ وليس في ديوانه؛ ولدثار بن شيبان النمري في الأغاني ٢/ ١٥٩؛ وسمط اللآلي ص٧٢٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٣١٦ (ندى)؛ ولأحد هؤلاء الثلاثة أو لدثار بن شيبان في شرح التصريح ٢/ ٢٣٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٧؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٣٩٢؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٦٤؛ والإنصاف ٢/ ٥٣١؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٨٢؛ وجواهر الأدب ص١٦٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٩٢؛ وشرح ابن عقيل ص٥٧٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص٣٤١؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٦٠ (لوم)؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٥٢٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣.

اللغة: أندى: أفعل تفضيل من الندى. ويقال: فلان أندى صوتًا من فلان إذا كان بعيد الصوت. =

قال الشارح: أمّا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ﴾(١)، فيجوز أن يكون «تكتموا» مجزومًا بالعطف على لفظِ «لا تلبسوا»، فيُشاركه في إعرابه، ويكون النهيُ عن كلّ واحد منهما، وتقديره: ولا تلبسوا الحق بالباطل، ولا تكتموا الحقّ. ويجوز أن يكون منصوبًا، وحذفُ النون من «تكتموا» علامة النصب، ويكون النهي عن الجمع بينهما على حدّ «لا تأكل السمك وتشربَ اللبن»: أي لا تجمعْ بينهما.

وجرت هذه المسألةُ يومًا في مجلس قاضي القُضاة بحَلَب، فقال أبو الجَرْم المَوْصِليّ: لا يجوز النصب في الآية، لأنه لو كان منصوبًا، لكان من قبيل «لا تأكل السمك وتشرب اللبن»، وكان مثله في الحكم يجوز تناوُلُ كلّ واحد منهما كما يجوز ذلك في «لا تأكل السمك وتشرب اللبن»، فقلتُ: يجوز أن يكون منصوبًا ويكون النهي عن الجمع بينهما، ويكون كلّ واحد منهما مَنْهيًّا عنه بدليل آخر. ونحن إنّما قلنا في قولهم: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن»: إنه يجوز تناوُل كلّ واحد منهما، لأنه لا دليل إلاّ هذا، ولو قدّرنا ثَمَّ دليلاً آخر للنهي عن كلّ واحد منهما منفردًا، لكان كالآية، فانقطع عند ذلك، وأما قول الشاعر [من الطويل]:

ولا تَشْتُمِ المولى وتَبْلُغْ أذاتَهُ فإنّكَ إن تَفْعَلْ تُسَفَّهْ وتَجْهَلِ(٢)

فالبيت لجرير، والشاهد فيه جزم «تبلغ» لدخوله في النهي، والمعنى: لا تشتمْه، ولا تبلغ أذاتَه، والمولى هنا ابن العمّ.

وتقول: «زُرْني، وأزُورَك» بالنصب، ولا يجوز الجزم؛ لأنه لم يتقدّم ما تحمله عليه، لأن الذي تقدّم فعلُ أمر مبني على السكون، فلا يصحّ عطف المضارع المعرب

= **المعنى**: تعالي لندعو معًا فيبعد صوتنا أكثر، أو: تعالي ندعو معًا، لأنّ الصوتين قد يكونان أبعد مدى.
الإعراب: **«فقلت»**: الفاء: بحسب ما قبلها، و«قلت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«ادعي»**: فعل أمر مبنيّ على حذف النون لاتصاله بياء المخاطبة، والياء ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«وأدعوَ»**: الواو: للمعيّة، و«أدعو»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا. والمصدر المؤوّل من «أن أدعو» معطوف على مصدر منتزع ممّا قبله. **«إنّ»**: حرف مشبه بالفعل. **«أندى»**: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف. ويمكن اعتبارها: خبر مقدّم لـ «إنّ» مرفوع بالضمّة المقدّرة، واسم «إنّ» المصدر المؤوَّل من «أن ينادي». **«لصوت»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أندى». **«أن»**: حرف نصب ومصدريّ. **«ينادي»**: فعل مضارع منصوب. **«داعيان»**: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنّى.
وجملة «قلت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «ادعي»: في محل نصب مفعول به لـ «قلت». وجملة «إنّ أندى لصوت»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة «أن ينادي داعيان» المؤوّلة بمصدر في محلّ رفع خبر «إنّ»، والتقدير: «إنّ أندى» لصوت مناداة داعيين».
والشاهد فيه قوله: «وأدعوَ» حيث نصب الفعل المضارع بـ «أن» مضمرة وجوبًا بعد واو المعيَّة.

(١) البقرة: ٤٢. (٢) تقدم بالرقم ٩٧٤.

عليه، لأن حرف العطف يُشرِك في العامل، والأوّلُ بلا عامل، فلم يمكن حمله عليه. ولا يصحّ إرادة الأمر في الثاني؛ لأن المتكلّم إذا أمر نفسَه؛ لم يكن ذلك إلّا باللام، لأن أمر المتكلّم نفسَه كأمر الغائب، لا يكون إلاّ باللام، ولو جاز أن يكون معطوفًا على الأمر بغير لام؛ لجاز أن تقول مبتدِئًا: «أزُرْكَ»، وتريد الأمر، وذلك ممّا لا يجوز إلاّ في ضرورة الشعر، كقوله [من الوافر]:

٩٧٦ـ محمّدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من أمْرٍ تَبالَا

وإذا امتنع الجزم، نُصب على تقدير «أنْ»، ويكون المراد الجمع، أي: لتجتمع الزيارتان: زيارةٌ منك، وزيارةٌ منّي، فيصحّ المعنى واللفظ. ويجوز الرفع، فيكون المعنى: إن زيارتك عليّ واجبة على كلّ حال، فَلْتكنْ منك زيارة، ولم يُرَد معنى الجمع، وأمّا قوله [من الوافر]:

فقلت ادعي... إلخ

فالبيت أنشده صاحب الكتاب، وعزاه إلى رَبيعةَ بن جُشَمَ، وقيل هو للأعشى، وقيل: للحُطَيْئة، والشاهد فيه أنه كالمسألة المتقدّمة: لمّا امتنع عطف الثاني إلى الأوّل لِما

٩٧٦ـ **التخريج**: البيت لحسان أو لأبي طالب أو للأعشى في خزانة الأدب ٩/ ١١؛ وللأعشى أو لحسّان أو لمجهول في الدرر ٥/ ٦١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص٣١٩، ٣٢١؛ والإنصاف ٢/ ٥٣٠؛ والجنى الداني ص١١٣؛ ورصف المباني ص٢٥٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٩١؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥٩٧؛ والكتاب ٣/ ٨؛ واللامات ص٩٦؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٢٤؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٤١٨؛ والمقتضب ٢/ ١٣٢؛ والمقرب ١/ ٢٧٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٥.

اللغة: التبال: سوء العاقبة، وتبله الدهر: رماه بمصائبه.

المعنى: يخاطب الشاعرُ النبيَّ ﷺ بقوله: يا محمّد إنّ كلّ النفوس مستعدّة لتفدي نفسك الغالية إذا ما خفت أمرًا من الأمور.

الإعراب: «**محمد**»: منادى مبني على الضمّ في محل نصب على النداء. «**تفد**»: فعل مضارع مجزوم بلام محذوفة بتقدير: «لتفدِ»، وعلامة جزمه حذف حرف العلّة. «**نفسك**»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جر بالإضافة. «**كلّ**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «**نفس**»: مضاف إليه مجرور. «**إذا**»: اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل «تفد». «**ما**»: حرف زائد. «**خفت**»: فعل ماض، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**من أمر**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «خفت». «**تبالاً**»: مفعول به منصوب. وجواب «إذا» محذوف تقديره: «إذا ما خفت من أمر تبالاً لتفد نفسك...».

وجملة «محمد»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة «تفد نفسك»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية. وجملة «خفت من أمر»: في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «تَفْدِ» يريد: «لِتَفْدِ» فحذف لام الأمر، وهذا من أقبح الضرورات.

ذكرناه؛ نَصَبَه بإضمارِ «أنْ»، والمعنى: ليكن مِنّا أن تَدْعِيَ، وأدْعُوَ، ويروى: و«أَدْعُ» على الأمر بحذف اللام، وأنْدَى: أبعدُ صوتًا، والنَّدَى: بُعْدُ الصوت.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وذكر سيبويه**[1] **في قول كَعْبٍ الغَنويّ [من الطويل]:**

٩٧٧- وما أنا للشيء الذي ليس نافِعِي ويَغْضَبُ منه صاحبي بِقَؤُولِ

النصبَ والرفعَ، وقال الله تعالى: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾[2] **أي: ونحن نقرّ.**

* * *

قال الشارح: روى سيبويه هذا البيت منصوبًا ومرفوعًا، فالنصب بإضمار «أنْ» عطفًا على قوله: «للشيء الذي ليس نافعي»، وتقديره: «وما أنا بقَؤُولٍ للشيء غير النافعي، ولا لغَضَب صاحبي بقؤول». والمراد: بقؤولٍ لِما يكون سببًا لغضبه، لأنه لا يقول الغضبَ.

وأما الرفع، فبالعطف على موضعِ «ليس»؛ لأنها من صلةِ «الَّذِي»، و«الَّذِي» تُوصَل بالجمل الابتدائيّة، ولا يكون لها موضعٌ من الإعراب، فإذا عطفت عليها فعلاً مضارعًا،

---

(١) الكتاب ٣/٤٦.

٩٧٧ - **التخريج**: البيت لكعب بن سعد الغنويّ في الأصمعيات ص٧٦؛ والردّ على النحاة ص١٢٩؛ وخزانة الأدب ٨/٥٦٩، ٥٧٣؛ والكتاب ٣/٤٦؛ ولسان العرب ١١/٥٧٣ (قول)؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٣٠٤؛ والمقتضب ٢/١٩؛ والمنصف ٣/٥٢.

المعنى: لست ممن يقول قولاً يغضب صاحبي منه، ولا سيّما إذا لم يكن قولي هذا ينفعني شيئًا.

الإعراب: **«وما»**: الواو: بحسب ما قبلها، و«ما»: حرف نفي يعمل عمل «ليس». **«أنا»**: ضمير منفصل مبني في محل رفع اسم «ما». **«للشيء»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «قؤول». **«الذي»**: اسم موصول مبنيّ في محلّ جرّ صفة «الشيء». **«ليس»**: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«نافعي»**: خبر «ليس» منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«ويغضب»**: الواو: للعطف، و«يغضب»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، ويجوز فيه النصب بـ «أن» المضمرة بعد الواو. **«منه»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يغضب». **«صاحبي»**: فاعل «يغضب» مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرٍّ بالإضافة. **«بقؤول»**: الباء: حرف جرٍّ زائد، و«قؤول»: مجرور لفظًا منصوب محلاّ على أنه خبر «ما».

وجملة «ما أنا بقؤول»: بحسب ما قبلها. وجملة «ليس نافعي»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «يغضب» (في حال الرفع): معطوفة على جملة «ليس نافعي» لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ويغضب» حيث جوّز سيبويه فيه الوجهين: الرفع والنصب.

(٢) الحج: ٥.

كان في حكم المبتدأ به، فلا يكون إلاّ مرفوعًا. والرفعُ هنا أوْجَهُ الوجهين؛ لأنه ظاهرُ الإعراب صحيحُ المعنى، والنصب على ظاهره غيرُ صحيح؛ لأنك تعطفه على الشيْء، وليس بمصدر، فيسهلَ عطفُه عليه. وإذا عطفتَه عليه، كان في حكم المخفوض باللام؛ لأنه معطوف على ما خُفض باللام، فيصير التقدير: وما أنا لغضب صاحبي بقؤول. والغضبُ ليس مقولاً، فيفتقر إلى التأويل الذي قدّرناه. وقد ردّ أبو العبّاس المبرّد على سيبويه تقديمَه النصبَ على الرفع هنا، وسيبويه لم يُقدِّم النصب، لأنه أحسن من الرفع، وإنّما قدّمه لِما بني عليه البابَ من النصب بإضمار «أنْ».

وقوله تعالى: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾(١)، لم يأت «ونقرّ» إلاّ مرفوعًا على الابتداء والاستئناف، كأنه قال: و«نحن نقرُّ في الأرحام». ولو نصب، لاختلّ المعنى، إذ كان بعدُ إذ ذلك لِنبيّنَ لكم القدرةَ على البَعْث، لأنه إذا كان قادرًا على ابتداع هذه الأشياء بعد أن لم تكن، كان أقْدَرَ على إعادتها إلى ما كانت عليه من الحياة، لأن الإعادة أسهل من الابتداع.

فصل
[جواز الرفع بعد فاء السببيّة]

قال صاحب الكتاب: **ويجوز في «ما تأتينا فتحدّثُنا» الرفع على الإشراك، كأنّك قلت: «ما تأتينا فما تحدّثُنا». ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾(٢)، وعلى الابتداء، كأنّك قلت: «ما تأتينا فأنتَ تَجْهَلُ أمرَنا». ومثلُه قول العَنْبَريّ [من الخفيف]:**

٩٧٨- غيرَ أنّا لم يأتِنا بِيَقِينٍ ... فنُرَجّي ونُكْثِرُ التّأمِيلا

(١) الحج: ٥.
(٢) المرسلات: ٣٦.

٩٧٨ - **التخريج**: البيت لبعض الحارثيين في خزانة الأدب ٨/ ٥٣٨؛ والرد على النحاة ص١٢٧؛ والكتاب ٣/ ٣١، ٣٣، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٢؛ والمقرب ١/ ٢٦٥.

اللغة: الترجي: الأمل.

المعنى: إذا لم تأتنا بما يدفع الشك عن نفوسنا، فنحن نأمل خلاف ذلك.

الإعراب: «غير»: اسم منصوب على الاستثناء. «أنّا»: «أنّ»: حرف مشبه بالفعل، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها، والمصدر المؤول من «أنّ» ومعموليها في محل جرّ مضاف إليه **«لم تأتنا»**: «لم»: حرف نفي وقلب وجزم، و«تأت»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. **«بيقين»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تأت». **«فنرجي»**: الفاء السببية: عاطفة، و«نرجي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن: **«ونكثر»**: الواو: عاطفة، و«نكثر»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن. **«التأميلا»**: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

=

أي: فنحن نُرَجّي، وقال [من الطويل]:

٩٧٩ـ أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبعَ القَواءَ فَيَنْطِقُ وهَلْ يُخْبِرَنْكَ اليَوْمَ بَيْداءُ سَمْلَقُ

قال سيبويه(١): لم يجعل الأوّل سببَ الآخِر، ولكنه جعله ينطق على كلّ حال، كأنه قال: فهو ممّا ينطق، كما تقول: «إيتِني فأُحدّثُك»، أي: فأنا ممّن يحدّثك على كلّ حال، وتقول: «وَدَّ لو تأتيه فتحدّثَه»، والرفعُ جيّد، كقوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ

= وجملة «لم تأتنا»: في محلّ رفع خبر «أن». وجملة «نرجي»: في محلّ رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: نحن. وجملة «نحن نرجي»: معطوفة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نكثر التأميلا»: معطوفة على جملة «نرجي» محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «فنُرجّي» حيث رفعه بعد فاء السببية.

٩٧٩ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص١٣٧؛ والأغاني ٨/ ١٤٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٢٤، ٥٢٥؛ والدرر ٤/ ٨١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٧٤؛ ولسان العرب ١٠/ ١٦٤ (سملق)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠٣؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٨٥؛ والجنى الداني ص٧٦؛ والدرر ٦/ ٨٦؛ والرد على النحاة ص١٢٧؛ ورصف المباني ص٣٧٨، ٣٨٥؛ والكتاب ٣/ ٣٧؛ ولسان العرب ١/ ٣٠٠ (حدب)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١، ١٣١.

اللغة: الربع: مكان الإقامة، أو الدار. القواء: الأرض المقفرة التي لا أنيس فيها. البيداء: الصحراء. السملق: الأرض التي لا نبات فيها، أو الأرض المستوية.

المعنى: جرّد الشاعر من نفسه شخصًا يخاطبه بقوله: ألم تسأل عن أحبابك الدار التي أضحت موحشة بعد أن غادرها أهلها؟ ثم يستدرك فيقول: وهل تجيب صحراء مقفرة؟

الإعراب: **«ألم»**: الهمزة: حرف استفهام، و«لم»: حرف نفي وجزم وقلب. **«تسأل»**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرّك بالكسر منعًا لالتقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت. **«الربع»**: مفعول به منصوب. **«القواء»**: نعت «الربع» منصوب. **«فينطق»**: الفاء: حرف استئناف، و«ينطق»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو. **«وهل»**: الواو: حرف عطف، و«هل»: حرف استفهام. **«يخبرنك»**: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«اليوم»**: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «تخبرنك». **«بيداء»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«سملق»**: نعت «بيداء» مرفوع بالضمة.

وجملة «ألم تسأل الربع»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة «ينطق»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، أو في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو، فتكون الجملة «هو ينطق»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هل تخبرنك...»: معطوفة على جملة «ألم تسأل» لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فينطق» حيث بقي الفعل المضارع مرفوعًا بعد الفاء الاستئنافية، وليست السببية كما يُتوهّم.

(١) الكتاب ٣/ ٣٧.

﴿فَيُدْهِنُونَ﴾(١)، وفي بعض المصاحف «فَيُدْهِنُوا»(٢)، وقال ابن أحْمَرَ [من الوافر]:

٩٨٠ـ يُعالِجُ عاقِرًا أعْيَتْ عليه   لِيُلْقِحَها فَيَنْتِجُها حُوارَا

كأنّه قال: «يُعالج، فينتجُها»، وإن شئت على الابتداء.

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول في نحوِ «ما تَأْتِينا فَتُحَدِّثُنا»: إنه يجوز في الثاني النصب والرفع، فالنصب من وجهين، وقد تقدّم الكلام عليهما، والرفع أيضًا من وجهين:

أحدهما: أن تريد بالثاني ما أردت بالأوّل، وتُشْرِك بينهما، فتعطف، «تحدّثني» على «ما تأتيني»، ويكون النفي قد شملهما، كأنه قال: «ما تأتينا، وما تحدّثُنا»، فهو عطف فعل على فعل. ومثله قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾(٣)، أي: فلا يعتذرون.

---

(١) القلم: ٩.

(٢) انظر: البحر المحيط ٨/ ٣٠٩؛ وتفسير الرازي ٣٠/ ٨٤؛ ومعجم القراءات القرآنية ٧/ ١٩٦.

٩٨٠ ـ **التخريج:** البيت لابن أحمر في ديوانه ص٧٣؛ والمعاني الكبير ص٨٤٦، ١١٣٤؛ والكتاب ٣/ ٥٤.

اللغة: العاقر: التي لا تلد. الإلقاح: أن يحمل عليها الفحل حتى تلقح. والحُوَار بضم الحاء، وكسرها: ولد الناقة من الوضع إلى الفِطام، ويُقال: نَتَجْتُ الناقةَ أنتجها إذا أنتجت عندك وأنتَجتْ إذا دنا نِتاجُها.

المعنى: هذا الرجل يحاول مضرتي، وإذلالي، وهو في عجزه عن ذلك كمن يحاول أن يُلْقِحَ عاقرًا أو ينتجها.

الإعراب: **«يعالجُ»**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«عاقرًا»**: مفعول به منصوب. **«أعْيتْ»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: حرف للتأنيث، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. **«عليه»**: جار ومجرور متعلقان بـ «أعْيَتْ». **«ليلقحها»**: اللام: حرف جر يفيد التعليل، و«يلقحها»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة بعد لام التعليل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». والمصدر المؤول من «أن» والفعل «يلقح» في محل جرّ باللام، والجار والمجرور متعلقان بـ «يعالج»، والتقدير: يعالج عاقرًا لإلقاحها. **«فينتجُها»**: الفاء: حرف استئناف، و«ينتجها»: فعل مضارع مرفوع، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». **«حُواراً»**: مفعول به ثانٍ منصوب.

وجملة «يعالج»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أعيَتْ»: صفة لـ «عاقرًا» محلها النصب. وجملة «ينتجها»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: رفع «ينتجها» على العطف على «يعالج»، أو على الابتداء، ولو نصب حَمْلاً على المنصوب قبله، لكان أحسن، لأنّ رفعه يوجب كونَ النتاج ووقوعه، ونتاجُ العاقر لا يكون ولا يقع.

(٣) المرسلات: ٣٥ ـ ٣٦.

والوجه الثاني: أن يكون الإتيان منفيًا، والحديث مُوجَبًا، ويكون فيه عطف جملة على جملة، كأنه قال: «ما تأتيني فأنت تحدّثني على كلّ حال»، وليس أحدهما متعلّقًا بالآخر، ولا هو شرطٌ فيه. ومثله قول الشاعر [من الخفيف]:

غـــيـــر أنـــا لـــم... إلـــخ

البيت لبعض الحارثيّين، والشاهد فيه قطعُ ما بعد الفاء ورفعُه، ولو أمكنه النصبُ على الجواب، لكان أحسن، فهذا لا يكون إلاّ على الوجه الثاني، كأنه قال: «فنحن نُرَجّي، ونُكْثِرُ التأميلا»، فهو خبر مبتدأ. ولم يجز الوجه الأوّل؛ لأنّ الأوّل مَجْزُوم. ومنه قول الآخر وهو جميل بن مَعْمر [من الطويل]:

ألـــم تـــســـأل الـــربـــع... إلـــخ

فالشاهد فيه قطعُ «ينطق» ممّا بعده، ورفعُه على الاستئناف، أي: فهو ينطق على كلّ حال. ولا يجوز الوجه الأوّل، لأن الفعل الأوّل مجزوم، ولو أمكنه النصبُ، لكان أحسن، لكنّ القوافي مرفوعة. والقَواء: القَفْر، وجعله ناطقًا للاعتبار، أي: يُجِيب اعتبارًا، لا حِوارًا لدُروسه، وتغيّره. ثمّ يُراجِع كالمُنكِر على نفسه بأنّ الربْع لا يجيب حقيقةً، فقال: «وهل يُخْبِرَنْك اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ». والبيداء: القفر، والسملق: التي لا شيء فيها.

قال سيبويه(١): لم يجعل الأوّل سببًا للآخر، أي: لو أراد ذلك، لَنصب، قال: ولكنّه جعله ينطق على كلّ حال على ما ذكرنا.

ومثله «إيتِني فأُحَدِّثُك» بالرفع، قال الخليل(٢): لم ترد أن تجعل الإتيانَ سببًا للحديث، ولكنّك أردتَ: إيتني، فإنّني ممّن يحدّثك البتّة جئتَ أو لم تجىء. وتقول: «وَدَّ لو تأتينا وتُحَدِّثَنا» بالنصب والرفع، فالنصبُ على معنى التمنّي، لأن معناه: ليتك تأتينا، فتحدّثَنا، فتنصب مع «وددت» كما تنصب مع «لَيْتَ»؛ لأنها في معناها، والرفعُ جيّد أيضًا بالعطف على لفظِ «تأتينا»؛ لأنه مرفوع، ويكون التقدير: وددت لو تأتينا، ووددت لو تحدّثُنا.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾(٣)، الثاني مرفوع بالعطف على لفظ الأوّل، لأنه شريكه في معناه. وحكى سيبويه(٤) أنها في بعض المصاحف، «فيدهنوا» بالنصب على معنى التمنّي. وأنشد [من الوافر]:

يـــعـــالـــج عـــاقـــرًا... إلـــخ

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٧.
(٢) الكتاب ٣/ ٣٦.
(٣) القلم: ٩.
(٤) الكتاب ٣/ ٣٦، وفيه: «وزعم هارون (أي: هارون بن موس النحوي البصري) أنها في بعض المصاحف «ودوا لو تدهنوا فيدهنوا»».

البيت لابن أحْمَرَ، والشاهد فيه رفعُه «فينتجُها» إمّا بالعطف على «يعالج» كأنه قال: «يعالج فينتج» أو على القطع عمّا قبله والابتداء به، كذا الروايةُ، ولو نصبت؛ لجاز بالعطف على المنصوب قبله، وهو أجود، لأنه إذا رفع؛ فقد أوجب وجوده ونتاج العاقر، والمعنى أنّ هذا يُحاوِل مَضَرّته، ولا يقدر على ذلك، فهو بمنزلةِ من يحاول نتاجَ ما لا يُلْقَح، والحُوار: ولد الناقة.

فصل

[جواز العطف على المضارع المنصوب بالرفع]

قال صاحب الكتاب: **وتقول: «أُريد أن تأتيَنِي، ثمّ تحدّثَنِي» ويجوز الرفع. وخَيَّرَ الخليلُ**[1] **في قول عُرْوَةَ العُذْريّ [من الطويل]:**

٩٨١ـ وما هو إلاّ أنْ أراها فُجاءَةً فأُبْهَتُ حتّى ما أكادُ أُجِيبُ

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٤.

٩٨١ ـ **التخريج**: البيت لكثير عزّة في ديوانه ص٥٢٢؛ والحماسة الشجرية ١/ ٥٢٨؛ وسمط اللآلي ص٤٠٠؛ وللمجنون في ديوانه ص٤٩؛ وللأحوص في ملحق ديوانه ص٢١٣؛ والأغاني ٤/ ٢٥٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٧؛ ولعروة بن حزام في خزانة الأدب ٨/ ٥٦٠، ٥٦١؛ والشعر والشعراء ص٦٢٦.

اللغة: فُجاءة: بغتة. أُبهَتُ: أُدْهَشُ وأَتَحيَّرُ.

المعنى: إذا ما قصدتُ الحبيبة، لم يكن مني إلا أن أُفاجأ برؤيتها فيعقد لساني، وكأني غير قادر على الكلام.

الإعراب: **«وما»**: الواو: بحسب ما قبلها، و«ما»: نافية مهملة. **«هو»**: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. **«إلا»**: حرف حصر. **«أن»**: حرف ناصب ومصدري. **«أراها»**: فعل مضارع منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر، و«ها»: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: «أنا». والمصدر المؤول من «أن» والفعل «أرى» في محل رفع خبر للمبتدأ «هو»، والتقدير: ما هو إلا رؤيتي إياها. **«فجاءة»**: حال على تأويل: «مُفاجأ بها»، أو مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: أفاجَأ فُجاءة. **«فأبهَتُ»**: الفاء: حرف عطف أو استئناف، و«أبهت»: روي بالنصب معطوفًا على الفعل «أراها»، وروي بالرفع على الاستئناف، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. **«حتى»**: حرف غاية وابتداء. **«ما»**: نافية مهملة. **«أكاد»**: فعل مضارع ناقص مرفوع، واسمه مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. **«أجيب»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا.

وجملة «ما هو إلا رؤيتي إياها»: بحسب الواو التي قبلها. وجملة «أبهت»: (بالرفع) استئنافية لا محل لها من الإعراب وجملة «أجيب»: في محل نصب خبر «أكاد».

والشاهد فيه: جواز الرفع على القطع والاستئناف في «أبهَت»، أو النصب عطفًا على «أراها» منصوبًا بـ «أن».

بين النصب والرفع في «فأبهت». وممّا جاء منقطعًا قولُ أبي اللَحَّامِ التَّغْلِبيّ [من الطويل]:

٩٨٢ـ علـى الحَكَم المَأْتِيّ يومًا إذا قَضَى قَضِيَّتَه أن لا يَجُورَ ويَقْصِدُ

أي: عليه غير الجَوْر، وهو يقصدُ، كما تقول: «عليه أن لا يجور، وينبغي له كذا». قال سيبويه(١): ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تُشْرِكُ على هذا المثال.

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذه الحروف من حروف العطف أعني الواو، والفاء، و«ثُمَّ»، إذا عطفت أدخلت الثاني في حكم الأوّل، وأشركته في معناه، فإذا قلت: «أريد أن تأتِيَنِي ثمّ تحدّثني»، جاز النصب بالعطف على الأوّل، ويكون الثاني داخلاً في الإرادة كالأوّل، كأنّك قلت: «أُريد أن تأتِيَنِي ثمّ أُريد أن تحدّثَنِي». ويجوز الرفع على القطع والاستئناف، كأنك قلت: «أُريد أن تأتيني، ثمّ أنت تحدّثُني». قال سيبويه، وسألت الخليل عن قول الشاعر [من الطويل]:

ومــا هـــو إلاّ أن أراهـــا... إلــخ

---

٩٨٢ ـ **التخريج**: البيت لأبي اللحام التغلبي في خزانة الأدب ٨/ ٥٥٥، ٥٥٧، ٥٥٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٢؛ ولعبد الرحمٰن بن أم الحكم في الكتاب ٣/ ٥٦؛ ولأبي اللحام أو لعبد الرحمٰن في لسان العرب ٣/ ٣٥٣ (قصد)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٤٣؛ وجواهر الأدب ص١٦٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٨؛ والمحتسب ١/ ١٤٩، ٢/ ٢١.

اللغة: الحَكَم: الحاكم. المأتي: اسم المفعول من أتى. لا يجور: لا يظلم أو لا يميل إلى الحق.

المعنى: يجب على الشخص الذي يتولى الحكم والقضاء بين الناس أن لا يتجاوز الحق، بل يجب أن يعدل في حكمه.

الإعراب: **«على الحكم»**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف مقدم. **«المأتي»**: صفة لـ «الحكم» مجرورة مثله. **«يومًا»**: ظرف زمان متعلق باسم المفعول «المأتي». **«إذا»**: ظرف زمان متعلق بالفعل «يجور»، مبني على السكون في محل نصب. **«قضى»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«قضيّته»**: مفعول به منصوب، والهاء: ضمير متصل مبنيّ في محل جر بالإضافة. **«أن لا يجور»**: «أن»: حرف مصدري ونصب، «لا»: نافية، «يجور»: فعل مضارع منصوب بـ «أن»، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، والمصدر المؤول من «أن» والفعل «يجور» مبتدأ مؤخر. **«ويقصد»**: الواو: حرف استئناف، و«يقصد»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

وجملة «قضى قضيّته»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «يقصد»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

وجملة «على الحكم أن لا يجور»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أن لا يجور ويقصد» حيث رفع الفعل «يقصد» على القطع الذي قد يجيء بعد الواو غير الجمعية.

(١) الكتاب ٣/ ٥٢.

فقال: أنت في «فأبهت» بالخيار. إن شئت حملتها على «أنْ»، وإن شئت، لم تحملها عليها، فرفعت. البيت لعُرْوَةَ العُذْريّ، وقيل: هو لبعض الحارثيّين. والشاهد فيه جواز الرفع والنصب، فالنصب بالعطف على أن المراد المصدر، والتقدير: فما هو إلاّ الرؤية فأُبْهَتَ، على نحو قوله [من الطويل]:

فـإنّ الـمُـنـدَّى رِحْـلَـةٌ فَـرَكُـوبُ[1]

والرفع على القطع والاستئناف، والمعنى: فإذًا أنا مبهوت، وأمّا قول الآخر [من الطويل]:

على الحَكَم المَأْتِيّ يومًا إذا قَضَى قَـضِـيَّـتَـه أن لا يَـجُـورَ ويَـقْـصِـدُ

البيت لعبد الرحمٰن بن أُمّ الحَكَم، وقيل: هو لأبي اللَّحّام التَّغْلِبيّ، وقبله:

عَـمِـرْتُ وأكْـثَـرْتُ الـتَّـفَـكُّـرَ خـالِـيًـا وسـاءَلْـتُ حـتّـى كـاد عُـمْـرِيَ يَـنْـفَـدُ
فأضْحَتْ أُمُورُ الناس يَغْشَيْن عالِمًا بـمـا يُـتّـقـى مـنـهـا ومـا يُـتـعـمَّـدُ
جـدِيـرٌ بـأنْ لا أَسْـتَـكِـيـنَ وَلَا أُرَى إذا حَـلَّ أمـرٌ سـاحَـتـي أَتَـبَـلَّـدُ

والشاهد فيه رفعُ «يقصد» وقطعه عمّا قبله، فههنا لا يصحّ النصب بالعطف على الأوّل، لأنه يُفْسِد المعنى، لأنه يصير عليه غيرَ الجَوْر وغير القصد، وذلك فاسد. والوجه الرفع على الابتداء، والمراد: عليه غير الجور، وهو يقصد، والقصد: العَدْل، فهو خبرٌ، ومعناه الأمرُ على حدّ قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾[2]، أي: ينبغي لهنّ ذلك فَلْيَفْعَلْنَ ذلك. ومثله «أُريدُ أن تأتيني، فتشتمُني» لا يجوز النصب هٰهنا؛ لأنك لم ترد الشتيمةَ، ولكن المراد: كلّما أردتُ إتيانَك تشتمُني، فهو منقطع من «أنْ»، ونحوه قول الراجز:

٩٨٣ـ [الـشـعـرُ صَـعْـبٌ وطـويـلٌ سـلَّـمُـه

(١) تقدم بالرقم ٨٧٩.

(٢) البقرة: ٢٣٣

٩٨٣ ـ **التخريج**: الرجز للحطيئة في ديوانه ص٢٣٩؛ والأزهية ص٢٤٢؛ والدرر ٦/ ٨٦؛ ولرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨٦؛ والكتاب ٣/ ٥٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ١٤٩؛ والمقتضب ٢/ ٣٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣١؛ ولسان العرب ٧/ ١٣٦ (حضض).

اللغة: ارتقى: صعد. الحضيض: قرار الأرض عند سفح الجبل. زلّت: سقطت. الإعراب: الوضوح؛ والأعجام: عدم الإفصاح.

المعنى: من يريد أن يكون شاعرًا مفلّقًا فعليه الجدّ والاجتهاد والدُّربة، فطريقه صعبة، والصعود فيه إلى عالم الشهرة طويل، فمن فعل بلا تمكّن سقط إلى أسفل، واحتقره الناس، لأنّه كمن أراد الشرح فأبهم.

الإعراب: «**الشعر**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**صعب**»: خبر مرفوع بالضمّة. «**وطويل**»: الواو: =

إذا ارتـقـى فـيــه الــذي لا يَـعْـلَـمُــه
زلَّـتْ بـه إلـى الـحـضـيـضِ قَـدَمُـه]
يُـريـدُ أن يُـعْـرِبَـهُ فَـيُـعْـجِـمُـهْ

فإنّه رفع على الاستئناف وإرادةِ «فهو يعجمُه»؛ لأنه لو نصبه، لكان داخلاً في الإرادة، وليس المعنى عليه.

قال سيبويه: ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشرك على هذا المثال، والمراد أن الرفع جائزٌ في كلّ ما يجوز أن يَشْرَكه الأوّلُ من نصب أو جزم إذا تقدّم ناصبٌ أو جازمٌ على القطع والاستئناف، ويكون واجبًا فيما لا يجوز حمله على الأوّل نحو ما ذكرناه.

= للعطف، «طويل»: معطوف على «صعب» مرفوع بالضمّة. **«سلمه»**: فاعل للصفة المشبهة (طويل) مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«إذا»**: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمّن معنى الشرط متعلق بجوابه. **«ارتقى»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. **«فيه»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«ارتقى». **«الذي»**: اسم موصول في محلّ رفع فاعل لـ«ارتقى». **«لا يعلمه»**: «لا»: حرف نفي، «يعلمه»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: «هو»، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **«زلّت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. **«به»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«زلت». **«إلى الحضيض»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«زلت». **«قدمه»**: فاعل «زلت» مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«يريد»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: «هو». **«أن يعربه»**: «أن»: حرف مصدرية ونصب، «يعربه»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: «هو»، والمصدر المؤول من «أن» والفعل «يعربه» مفعول به. **«فيعجمه»**: الفاء: للاستئناف، «يعجمه»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: «هو».

وجملة «الشعر صعب»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ارتقى»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «لا يعلمه»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «زلّت»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يريد»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «يعربه»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «فيعجمه»: في محلّ رفع خبر لمبتدأ محذوف، بتقدير (فهو يعجمه)، وجملة «فهو يعجمه»: استئنافية لا محل لها. وجملة «إذا ارتقى... زلت»: خبر ثالث للمبتدأ (الشعر) محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «فيعجمه» حيث ارتفع الفعل المضارع، ولم ينتصب على العطف.

[المضارع] المجزوم

فصل

[جوازم المضارع]

قال صاحب الكتاب: **تعمل فيه حروفٌ وأسماءٌ، نحوَ قولك: «لَمْ يخرجْ»، و«لَمَّا يحضرْ»، و«لِيضربْ»، و«لا تفعلْ»، و«إنْ تُكرِمْني أُكْرِمْك»، و«ما تصنعْ أصنعْ»، و«أيًا تضربْ أضربْ»، و«بِمَنْ تَمْرُرْ أمرزْ به».**

* * *

قال الشارح: اعلم أن عوامل الجزم على ضربين: حروف وأسماء كما ذكر، فالحروف خمسة، وهي «إنْ»، و«لَمْ»، و«لَمَّا»، و«لام الأمر»، و«لا» في النهي، فهذه الأُصول في عمل الجزم. وإنّما عملت لاختصاصها بالأفعال دون الأسماءَ. والحرفُ إذا اختصّ، عمل فيما يختصّ به. وهذه الحروف قد أثّرتْ في الأفعال تأثيرَيْن، وذلك أنّ «إنْ» نقلت الفعلَ إلى الاستقبال والشرطِ، و«لَمْ» نقلته إلى الماضي والنفي، و«لَمّا» كذلك، إلاّ أنّ «لَمّا» لنفي فعل معه «قَدْ»، و«لَمْ» لنفي فعل ليس معه «قَدْ»، فإذا قال القائل: «قام زيد»؛ قلت في نفيه: «لم يقم»، وإذا قال: «قد قام»، قلت في نفيه: «لما يقم». ولامُ الأمر نقلته إلى الاستقبال، والأمرُ والنهي كذلك.

فإن قيل: ولِمَ كان عمل بعض الحروف المختصّة بالأفعال الجزم، وبعضها النصب، فالجواب عن ذلك أنّ ما نقله إلى معنى لا يكون في الاسم، عمل فيه إعرابًا لا يكون في الاسم، ولمّا كان الشرط والأمر والنهي لا يكون إلاّ في الأفعال، عملت أدواتُه فيها الجزمَ الذي لا يكون إلاّ في الأفعال.

وأمّا «لَمْ»، وَ«لَمّا»، فإنّهما ينقلان الفعل الحاضر إلى الماضي على حدٍّ لا يكون في الاسم، لأنّ الحدّ الذي يكون في الاسم إنما يكون بقرينة الوقت، كقولك: «زيدٌ ضاربٌ أمسِ»، ولا يجوز «زيدٌ يضرب أمس»، فتنقل الفعل المضارع إلى المُضيّ بقرينة، كما فعلتَ في الاسم، ويجوز «لم يضرب أمس»، فلمّا نقلتْه على حدّ لا يجوز في الاسم، عملتْ فيه إعرابًا لا يكون في الاسم، فلذلك كانت جازمة.

فإن قيل: فالحروف الناصبة، نحو: «أنْ»، و«لَنْ»، و«إذَنْ»، و«كَيْ» قد أحدثت في الفعل ما لا يكون في الأسماء، فهلّا كانت جازمة؟ قيل: لَعَمْري لقد كان القياس فيها ما

ذكرتَ، غيرَ أنه عرض فيها شَبَهٌ من «أنَّ» الثقيلة، فعملت عملها على ما سبق، فلذلك تقول: «لم يخرجْ زيد»، فتُدْخِلها على لفظ المضارع والمعنى معنى الماضي. ألا ترى أنك تقول: «لم يقم زيد أمس»، ولو كان المعنى كاللفظ؛ لم يجز هذا كما لم يجز «يقوم زيد أمس».

وكذلك «لَمَّا» بمنزلة «لَمْ» في الجزم. قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ﴾[١]، فجزمتْ كما تجزم «لَمْ»، إلاَّ أن الفرق بينهما أنّ «لَمْ» لا تكتفي بها في الجواب، لو قال قائل: «قام زيد»، لم يجز أن تقول في جوابه: «لَمْ» حتى تقول: «لم يقم». وإذا قال: «قد قام»، جاز أن تقول: «لَمَّا»؛ لأنها بزيادةِ ما عليها والتركيبِ قد خرجت إلى شَبَه الأسماء، فجاز أن تكتفي بها في الجواب، كما تكتفي بالأسماء، ولذلك وقع بعدها مثال الماضي في قولك: «لمّا جئتَ جئتُ».

وأمّا لام الأمر، فنحو قولك: «لِيضربْ زيدٌ عمرًا»، إذا كان للغائب. قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾[٢]؛ وأمّا إذا كان المأمور حاضرًا، لم يُحْتَجْ إلى اللام من قبل أن المواجهة تُغْنِي عنها، وربّما جاءت اللام مع فعل المخاطب، نحوَ قوله تعالى في قراءة أُبَيٍّ: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[٣]. وقد جاء في بعض كلام النبيّ ﷺ في غزاةٍ: «لِتَأْخُذُوا مَصافَّكم»[٤].

وتقول في النهي: «لا تضربْ»، فهذه الحروف هي الجازمة لِما بعدها بلا خلاف.

وأمّا «إن» الشرطيّة، فتجزم ما بعدها، وهي أُمّ حروف الشرط، ولها من التصرّف ما ليس لغيرها، ألا تراها تُستعمل ظاهرةً، ومضمرةً مقدَّرةً، ويحذف بعدها الشرط، ويقوم غيره مقامه، وتليها الأسماء على الإضمار؟

فأمّا عملها ظاهرةً، فنحو قولك: «إن تكرمْنِي أكرمْك». قال الله تعالى: ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾[٥].

وأمّا عملها مقدّرة، فبعد خمسة أشياء: الأمر، والنهي، والاستفهام، والعَرْض، والتمنّي، وهو كالجواب بالفاء إلاّ الجَحْدَ، فإنّه لا يجاب بالجزم، وسيوضح ذلك إن شاء الله تعالى.

واعلم أنك إذا قلت في الشرط: «إن تكرمْنِي أكرمْك» مَثَلاً، فالفعل الأوّل مجزوم

---

(١) آل عمران: ١٤٢. (٢) الحج: ٢٩.
(٣) يونس: ٥٨. وهي قراءة ابن عامر وعثمان بن عفان والحسن وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٥/ ١٧٢؛ وتفسير الطبري ١١/ ٨٨؛ والكشاف ٢/ ٢٤١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٨٠.
(٤) ورد الحديث في تفسير القرطبي ٨/ ٣٥٤.
(٥) محمد: ٧.

بـ«إِنْ» بلا خلاف فيما أعلم، وهو الشرط. ومعنى الشرط العَلامة والأمارة، فكان وجود الشرط علامة لوجود جوابه، ومنه أشْراطُ الساعة، أي: علاماتها. قال الله تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَاۚ﴾(١).

وأمّا الجَزاء، فيُختلف فيه، فذهب أبو العبّاس المبرد إلى إن الجازم للشرط «إن»، و«إنْ» وفعلُ الشرط جميعًا عملا في الجزاء، فهو عنده كالمبتدأ والخبر، فالعامل في المبتدأ الرافع له الابتداء، والابتداء والمبتدأ جميعًا عملا في الخبر، وكذلك «إنْ» هي العاملة فيما بعدها من فعل الشرط، وفعلُ الشرط وحرف الشرط جميعًا عملا في الجزاء؛ لأن الجزاء يفتقر إلى تقدُّمهما افتقارًا واحدًا، وهما المقتضيان لوجود الجواب، فليس نسبةُ العمل إلى أحدهما بأولى من نسبته إلى الآخر.

وهذا القول، وإن كان عليه جماعةٌ من حُذّاق أصحابنا، فإنّه لا ينفكّ من ضَعْف، وذلك لأنّ «إنْ» عاملة في الشرط لا محالة، وقد ظهر أثرُ عملها فيها. وأمّا الشرط فليس بعامل هنا، لأنه فعلٌ، والجزاء فعلٌ، وليس عملُ أحدهما في الآخر بأولى من العكس. وإذا ثبت أنه لا أثر له في العمل، فإضافةُ ما لا أثر له إلى ما له أثرٌ لا أثر له. ويمكن أن يُقال: إن الشيء قد يؤثّر بانفراده أثرًا، فإذا انضاف إلى غيره، ورُكّب معه، حصل له بالتركيب حكمٌ لم يكن له قبلُ.

والذي عليه الأكثرُ أنّ «إنْ» هي العاملة في الشرط وجوابِه؛ لأنه قد ثبت عملها في الشرط، فكانت هي العاملة في الجزاء، إلاّ أن عملها في الشرط بلا واسطة، وفي الجزاء بواسطة الشرط، فكان فعل الشرط شرطًا في العمل لا جزءًا من العامل. وكذلك تقول في المبتدأ والخبر: إن الابتداء عامل في المبتدأ بلا واسطة، وفي الخبر بواسطة المبتدأ. وقد شبّه بعض النحويين ذلك بالماء والنار، فقال: إذا وضعت الماء في قِدْر، وسخّنتَه بالنار، فالنار هي المؤثّرة في القدر والماء الإسخانَ، إلاّ أنّ تأثيرها في القدر بلا واسطة، وفي الماء بواسطة القدر.

ويحكى عن أبي عثمان أنه كان يقول: إنّ فعل الشرط وجوابه ليسا مجزومَيْن معربَيْن، وإنّما هما مبنيّان؛ لأنهما لمّا وقعا بعد حرف الشرط، فقد وقعا موقعًا لا يصلح فيه الأسماءُ، فبعُدا من شَبَهها، فعادا إلى البناء الذي كان يجب للأفعال، وهذا القول ظاهرُ الفَساد، وبأدْنَى تأمُّل يضِحُ؛ وذلك لأنه لو وجب له البناء بدخول «إنْ» عليه، لوجب له البناء بدخول النواصب وبقيّةِ الجوازم، لأن الأسماء لا تقع فيها فاعرفه.

أمّا الأسماء، فأحد عشر اسمًا فيها معنى «إن»، لذلك بُنيت، وقد تقدّم الكلام على بنائها في المبنيّات من فصل الاسم، وهي على ضربين: أسماء، وظروف، فالأسماء:

(١) محمد: ١٨.

«مَنْ»، و«مَا»، و«مَهْمَا»، و«أيٍّ»، والظروف «أنّى»، و«أيْنَ»، و«مَتَى»، و«حَيْثُمَا»، و«إذْمَا»، و«إذَامَا»، فجميعُها تجزم ما بعدها من الأفعال المستقبلة، كما تجزم «إنْ». وإنّما عملت من أجل تضمُّنها معنى «إنْ»، ألا ترى أنها إذا خرجت عن معنى «إنْ» إلى الاستفهام، أو معنَى الذي؛ لم تجزم، نحو قولك في الاستفهام: «مَن يقومُ؟»، و«أعجبني من تكرمُه» إذا أردت معنَى الذي تكرمه.

فأمّا «مَنْ» فهو لمن يعقل من الثَّقَلَيْن والملائكة، نحوِ قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا حُسْنًا﴾[1].

وأمّا «مَا»، فلِما لا يعقل. قال الله تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾[2]، وإذا كان الجواب بالفاء، فما بعده جملةٌ مستقلّةٌ، والفاء ربطتْها بالأوّل.

وأمّا «مَهمَا»، فمن أدوات الشرط تُستعمل فيها استعمالَ «مَا». تقول: «مَهْمَا تفعلْ أفعلْ مثلَه». قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[3]. وقد اختلفوا فيها، فذهب قوم إلى أنها اسم بكمالها يُجازَى به، قالوا: لأن التركيب على خلاف الأصل، فلا يُقْدَم عليه إلاّ بدليل، فلو وُزنت، لكانت «فَعْلَى»، وقد أفادت معنى الشرط فيما بعدها. والغالبُ في إفادة المعاني إنما هي الحروف، فكانت متضمّنة لمعنى الحرف، وعَوْدُ الضمير إليها يدلّ على اسميّتها.

وقال الخليل[4]: هي مركّبة، كأنّ الأصل «ما» الشرطيّة التي في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾[5]، زيدت عليها «ما» أُخرى توكيدًا، و«ما» تزاد كثيرًا مع أدوات الشرط. ألا ترى أنها قد زيدت مع «إنْ»، وادُّغمت النون في الميم لسكونها، لأن النون الساكنة تُدّغم في الميم، فقالوا: «إمّا تأتِني آتِك». قال الله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[6]. وزادوها أيضًا مع «مَتَى»، و«أيْنَ»، فقالوا: «متى ما تأتِني آتِك»، و«أيْنَمَا تكنْ أكن»، فصار اللفظ بها «ماما»، وكرهوا توالي لفظَيْن، حروفُهما واحدةٌ، فأبدلوا من ألفِ «ما» الأُولى هاءً لقرب الهاء من الألف في المَخْرج، وكانت ألفُ «مَا» الأُولى أجدر بالتغيير من الثانية، لأنها اسم. والأسماء أقبلُ للتغيير والتصرّف من الحروف لقُرْبها من الأفعال.

وقال قوم: هي مركّبة من «مَهْ» بمعنى «اكْفُفْ»، و«مَا»، فاللفظ على هذا لم يدخله تغييرٌ، لكنّه مركّب من كلمتَيْن بقيتا على لفظهما. وحكى الكوفيون في أدوات الشرط

---

(١) الشورى: ٢٣.
(٢) فاطر: ٢.
(٣) الأعراف: ١٣٢.
(٤) الكتاب ٣/ ٥٩.
(٥) البقرة: ١٩٧.
(٦) مريم: ٢٦.

«مَهْمَنْ» وهذا يقوّي القول الثالث، لأن هذه «مَهْ» ضُمّت إلى «مَنْ» كما أنّ تلك «مَهْ» ضُمّت إلى «مَا»، فاعرفه.

والوجه قول الخليل؛ لأنه به يلزم أن يكون كلّ موضع جاء فيه «مهما» أُريد فيه معنى الكفّ، وما أظنُّ القائل [من الطويل]:

٩٨٤ـ [أَغَـرَّكِ مِـنِّـي أَنَّ حُـبَّـكِ قـاتِـلـي] وأَنَّـكِ مَـهْـمَـا تَـأْمُـرِي الـقَـلْـبَ يَـفْـعَـلِ

أراد: وإنّك اكففي ما تأمري القلب يفعل، ولذلك تُكْتَب بالألف. ولو كانت كلمة واحدة، لكُتبت بالياء لأن الألف إذا وقعت رابعةً، كُتبت ياءً. والدليل على أنّ «مهما» فيها معنَى «ما» أنّه يجوز أن يعود إليه الضمير، والضمير لا يعود إلاّ إلى الاسم، كقولك: «مهما تعملْ من مَصالِحَ تُجازَ عليه»، فالهاءُ في «عليه» تعود إلى «مهما»، وقال الشاعر [من المتقارب]:

٩٨٥ـ إذا سُـدْتَـه سُـدْتَ مِـطْـواعَـةً ومَـهْـمَـا وَكَـلْـتَ إلـيـه كَـفـاهْ

---

٩٨٤ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص١٣؛ والدرر ٦/٣٠٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٣٨؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٠؛ والكتاب ٤/٢١٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٥٦؛ والخصائص ٣/١٣٠؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٥١٤؛ وهمع الهوامع ٢/٢١١.

اللغة: أغرّك: هل حملك على الغرور.

المعنى: هل غرّك منّي كون حبّك قاتلي، وكون قلبي منقادًا لأوامرك.

الإعراب: «**أغرّك**»: الهمزة للاستفهام، «غرّك»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة الظاهرة، والكاف ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**مني**»: «من»: حرف جرّ، والياء: ضمير متصل مبني في محل جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «غرّ». «**أنّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «**حبّك**»: اسم «أنّ» منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة، والمصدر المؤول من «أنّ» وما بعدها في محل رفع فاعل للفعل «غرّك». «**قاتلي**»: خبر «أنّ» مرفوع بالضمّة منع من ظهورها اشتغال المحلّ بالحركة المناسبة. وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**وأنّك**»: الواو حرف عطف، «أنّ»: حرف مشبه بالفعل، والكاف: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب اسم «أنّ». والمصدر المؤوّل من «أنّ» وما بعدها معطوف على المصدر قبله في محل رفع. «**مهما**»: اسم شرط جازم مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «**تأمري**»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، وهو فعل الشرط، والياء: ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل. «**القلب**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «**يفعل**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرّك بالكسر مراعاة للرويّ، وهو جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو».

وجملة «أغرّك...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة الشرط وجوابه في محلّ رفع خبر «أنّ».

والشاهد فيه قوله: «مهما تأمري القلب يفعل»، حيث جزم بـ«مهما» فعلين مضارعين يسمّى الأوّل فعل الشرط، والثاني جوابه.

٩٨٥ ـ **التخريج**: البيت للمتنخل الهذلي في الأغاني ٢٣/٢٦٥؛ وأمالي المرتضى ١/٣٠٦؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/١٢٧٧؛ والشعر والشعراء ٢/٦٦٤؛ ولسان العرب ٨/٢٤٠ (طوع)؛ وله أو لذي الإصبع =

فالهاء في «كفاه» تعود إلى «مَهْمَا» كما تعود إلى «ما». وممّا يؤيّد قول الخليل أنه قد استُفهم بـ«مَهْمَا» كما يُستفهم بـ«ما»، نحوَ قول الشاعر، أنشده أبو زيد في نوادره [من السريع]:

٩٨٦ـ مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وسِرْبالِيَهْ

= العدواني في خزانة الأدب ٤/١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ٩/٢٦، ٢٧.

اللغة: سُدته: من المساودة، وهي المسارّة. وكل إليه الشيء: فوّضه به، أو عليه. المِطواع: الكثير الطوع والانقياد.

المعنى: إذا ساررته طاوعكَ، وساعدكَ، وإن وكّلته بأمر شيءٍ قام على رعايته خير قيام.

الإعراب: «إذا»: ظرفية شرطية غير جازمة مبنية على السكون في محل نصب متعلقة بالفعل «سدت». «سدته»: فعل ماضٍ مبني على السكون، وتاء الفاعل محلها الرفع، والهاء: مفعول به محله النصب. «سُدْت»: مثل الأول. «مطواعة»: مفعول به منصوب. «ومهما»: الواو: حرف عطف، «مهما»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «وكلت»: مثل «سدت». «إليه»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «وكلتَ». «كفاه»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والهاء: مفعول به محله النصب، والفاعل مستتر تقديره: «هو».

وجملة «إذا سدته سدت مطواعة»: خبر لـ«لكن» في بيت سابق محلها الرفع. وجملة «سدته»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «سُدْت»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «مهما وكلت إليه كفاه»: معطوفة على جملة «إذا سدته سدت مطواعة». وجملة «وكلت إليه»: جملة الشرط لا محل لها، والفعل «وكلت» محله الجزم. وجملة «كفاه»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب، ومجموع جملتي الشرط والجواب خبر للمبتدأ «مهما»، محله الرفع.

والشاهد فيه قوله: «ومهما... كفاه» حيث عاد الضمير في «كفاه» على «مهما» وهذا دليل اسميتها، كما مرّ في الإعراب.

٩٨٦ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن ملقط في الأزهية ص٢٥٦؛ وأمالي ابن الحاجب ص٦٥٨؛ وخزانة الأدب ٩/١٨، ١٩، ٢٣؛ والدرر ٥/٣،؛ وشرح شواهد المغني ص٣٣٠، ٧٢٤؛ والمقاصد النحوية ٢/٤٥٨؛ ونوادر أبي زيد ص٦٢؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص٥١، ٦١١؛ وخزانة الأدب ٩/٥٢٤؛ ولسان العرب ١٣/٥٤٣ (مهه)؛ وهمع الهوامع ٢/٥٨.

اللغة: أودى الشيءُ: هلك، وهوى؛ وأودى به: أهلكه، وأضلّه. السربال: القميص، وقيل: الدرع.

المعنى: يستغرب الشاعر، ويستعظم ما حَلَّ به هذا اليوم حتى زلّت قدمه وهَوَى في الهاوية.

الإعراب: «مهما»: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «لي»: جار ومجرور متعلقان بالخبر. «الليلة»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالخبر المحذوف. «مهما ليه»: مثل الأولى، أما الهاء، فهي هاء السكت. «أودى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «بنعليَّ»: الباء: حرف جر، «نعليَّ»: اسم مجرور وعلامةُ جره الياء لأنه مثنى، وياء المتكلم: مضاف إليه. والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أودى». «وسرباليه»: الواو: حرف عطف، «سرباليه»: معطوف على «نعلي» مجرور مثله، وعلامة جره الكسرة المقدّرة على ما قبل الياء، وياء المتكلم: مضاف إليه، والهاء: للسكت.

وجملة «مهما لي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «مهما ليه»: توكيد للأولى. وجملة «أودى بنعليَّ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: أنّ «مهما» فيه اسم استفهام بمعنى «ما».

يريد: ما لي.

وأمّا «أيٍّ»، فإنها اسم مبهم منكور، وهي بعضُ ما تُضاف إليه: إن أضفتها إلى الزمان، فهي زمان، وإن أضفتها إلى المكان، فهي مكان، إلى أيِّ شيء أضفتَها، كانت منه.

ويُجازَى بها كأخواتها مضافةً ومفردةً. تقول: «أيُّهم يأتِني آتِه»، و«أيّهم يُحْسِنْ إليّ أحسنْ إليه»، ترفع «أيًّا» بالابتداء وما بعدها من الشرط والجزاء الخبرُ، لأنّ «أيًّا» هنا الفاعل في المعنى، لأن المبتدأ إذا تقدّم؛ امتنع أن يكون فاعلاً صناعيًّا، وارتفع بالابتداء، وأُسْنِد فعل الشرط إلى ضميره. وتقول: «أيَّهم تضربْ أضربْ»، تنصب «أيًّا» بـ«تضرب»؛ لأنه واقع عليه في المعنى، والمفعولُ يجوز تقديمه على الفعل بخلاف الفاعل. والفعلُ في باب الجزاء ليس بصلة لِما قبله، كما أنّ ما بعد الاستفهام ليس بصلة لِما قبله، فجاز أن يتقدّم معموله. والفعل إذا كان مجزومًا يعمل عَمَلَه غيرَ مجزوم. قال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾(١)، فـ«أيًّا» منصوب بـ«تدعوا»، وكذلك حكمُ «مَنْ»، و«مَا» في العمل.

وأما الظروف، فمنها «أنّى»، وأصلها الاستفهام، تأتي تارة بمعنَى «مِن أيْنَ»، وتارة بمعنَى «كيف». قال الله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَـٰذَا﴾(٢)، أي: من أين لك هذا؟ وقال تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَـٰمٌ﴾(٣)، وقال: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِى وَلَدٌ﴾(٤)، وقال: ﴿أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾(٥)، ويجازى بها، فيقال: «أنّى تكن أكن». قال الشاعر [من الطويل]:

فأصْبَحْتَ أنّى تأتِها تَلْتَبِسْ بها ... كِلا مَرْكَبَيْها تحت رِجْلَيْك شاجِرُ(٦)

جزمت «تأتي» بـ«أنى»، وهو شرط، و«تلتبسْ» لأنه جزاء، والمعنى أنه يخاطب رجلاً قد وقع في مُعْضِلة وقضيّة صَعْبة، فقال: كيف أتيتَ هذه المعضلةَ من قدّام أو من خلف. وشاجرٌ: داخلٌ تحت الرجْل، ويروى: «رَحْلك» بالحاء، ورِجْلك بالجيم، وكلُّ شيء دخل بين شيئين، ففرجهما، فقد شجرهما، ومركبَيْها يعني المعضلة.

وأمّا «أيْنَ»، فاسم من أسماء الأمكنة مبهمٌ يقع على الجهات الستّ، وكلّ مكان يُستفهم بها عنه، فيقال: «أين بيتُك»؟ «أين زيدٌ؟» وتنقل إلى الجزاء، فيقال: «أين تكن أكن»، والمراد: إنْ تكن في مكانٍ كذا أكن فيه، والأكثرُ في استعمالها أن تكون مضمومة

(١) الإسراء: ١١٠.
(٢) آل عمران: ٣٧.
(٣) آل عمران: ٤٠.
(٤) آل عمران: ٤٧.
(٥) المنافقون: ٤.
(٦) تقدم بالرقم ٦٥١.

إليها «مَا»، نحوَ قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾(١)، وليس ذلك فيها بلازم، بل أنت مخيَّر فيها. قال الشاعر [من الخفيف]:

أيْنَ تَصْرِفْ بِهَا العُدَاةَ تَجِدْنَا نَصْرِفُ العِيسَ نَحْوَها لِلتَّلاقي(٢)

وأمّا «مَتَى تخرج؟» فاسم من أسماء الزمان، يستفهم به عن جميعها، نحوَ قولك: «متى تقوم؟» «متى تخرج؟» قال الله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا الْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾(٣)، فهي في الزمان بمنزلةِ «أيْنَ» في المكان، وتنقل إلى الجزاء كـ«أيْن». قال الشاعر [من الطويل]:

متى تَأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِه تَجِدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ(٤)

وقال طَرفة [من الطويل]:

٩٨٧ـ متى تَأْتِنَا أُصْبِحْكَ كَاسًا رَوِيَّةً وإن كنتَ عنها غانِيًا فاغْنَ وازْدَدِ

(١) النساء: ٧٨.
(٢) تقدم بالرقم ٦٤٦. وفي طبعة ليبزغ «الغداة» مكان «العداة» وهذا تحريف.
(٣) النمل: ٧١. (٤) تقدم بالرقم ٢٨٧.

٩٨٧ ـ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص٣٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٣٨؛ ولسان العرب ٢/ ٥٠٤ (صبح)، ١٥/ ١٣٧ (غنا)؛ والمقتضب ٢/ ٤٩.

اللغة: نَصْبَحُكَ: نَسقيك الصَّبوح، وهو شَرْبُ الغَدَاة. والكأس: الخمر في إنائها. والروية: المروية، وهي فَعِيلة بمعنى «مُفْعَلة». والغاني والمستغني: سواءٌ، يقال: غنيتُ عن الشيء بمعنى «استغْنَيْتُ».

المعنى: يصف طرفة كَلَفَهَ بالخمر، واستهلاكه في شربها، يقول لمخاطبه: إذا ما أتيتنا قدَّمنا الخمرة لك في أيِّ وقت، وإن كنت مستغنيًا عنها فلك ما تريد.

الإعراب: «متى»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل «أصبَحْك». «**تأتنا**»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، ونا: ضمير متصل مبني على السكون في محلّ نصب مفعول به، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: «أنت». «**أصبحك**»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: «أنا». «**كأسًا**»: مفعول به ثانٍ لـ«أصبحك». «**رويّة**»: صفة لـ«كأسًا» منصوبة بالفتحة. «**وإنْ**»: الواو: حرف عطف، «إن»: حرف شرط جازم. «**كُنتَ**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون في محل جزم، والتاء: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع اسم «كان». «**عَنها**»: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل (غانيًا). «**غانيًا**»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «**فاغْنَ**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «اغنَ»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: «أنت». «**وازدِد**»: الواو: حرف عطف، «ازدِد»: فعل أمر مبني على السكون، وحُرِّك بالكسر للقافية، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: «أنت».

وجملة «متى تأتنا أصبحك»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تأتنا»: مضاف إليها، محلها الجر. وجملة «أصبحك»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن كنت عنها غانيًا فاغْنَ»: معطوفة على جملة «متى تأتنا أصبحك». وجملة «كنت غانيًا»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «اغنَ»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء، فمحلها الجزم. وجملة «ازدد»: معطوفة على جملة «اغنَ».

والشاهد فيه قوله: «متى تأتنا أصبحك» حيث جزم فعل الشرط وجوابه بـ«متى».

وَلَكَ استعمالُها في الجزاء مضمومًا إليها «مَا» وغيرَ مضموم إليها، إن شئت، قلت: «متى تذهبْ أذهبْ»، و«متى ما تذهبْ أذهبْ».

وأمّا «حَيثُ» و«إِذْ»، و«إِذَا» فظروفٌ أيضًا، فـ«حيث» ظرف من ظروف الأمكنة مبهم، يقع على الجهات الستّ، و«إذ»، و«إذا» ظرفا زمان، فـ«إذْ» لِما مضى، و«إذا» لِما يُستقبل، وكلّ الظروف التي يجازى بها يجوز أن يجازى بها من غير أن يضمّ إليها «ما» ما خلا «حَيْثُمَا» وأُختيها، وذلك لأنها مبهمة تفتقر إلى جملة بعدها تُوضِحها وتُبيّنها، فتَنزّلت الجملة منها منزلة الصلة من الموصول، فكانت في موضع جرّ بإضافتها إليها متنزّلةً منها منزلةَ الجزء من الكلمة، فلمّا أرادوا المجازاة بها، لزِمهم إبهامُها، وإسقاطُ ما يوضحها، فألزموها «ما» كما ألزموا، «إنّمَا»، و«كأنما»، و«رُبَّمَا» وجعلوا لزومَ «ما» دلالةً على إبطال مذهبها الأوّلِ، فجعلوا «حيثما» بمنزلة «أينَ» في الجزاء، ولم تزل عن معناها الأوّل، فتقول: «حيثما تكن أكن»، كما تقول: «أين تكن أكن»، و«حيثما تقم يُحْبِبْك أهلُها». قال الله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾(١)، فـ«كنتم» في موضع مجزوم، ولذلك أجابه بالفاء، وجعلوا «إذما»، و«إذاما» بمنزلةِ «متى»، فقالوا: «إذما تأتِني آتِك»، و«إذا ما تُحْسِنْ إليّ أشكرْك»، قال العبّاس بن مِرْداس [من الكامل]:

إذ ما أتَيْتَ على الرَّسُول فَقُلْ له حَقًّا عليك إذا اطْمَأنَّ المَجْلِسُ(٢)

وقال عبد الله السَّلُوليّ [من الطويل]:

٩٨٨ـ إذما تَرَيْني اليومَ أُزْجِي مَطِيَّتِي أُصعِّدُ سَيْرًا في البلاد فأُفْرِعُ
[فإنّي من قومٍ سِواكُمْ وإنّما رجاليَ فَهُمْ بالحِجازِ وأَشْجَعُ]

(١) البقرة: ١٤٤. (٢) تقدم بالرقم ٦٣٦.

٩٨٨ ـ **التخريج**: البيتان لعبد الله بن همام السلولي في الأزهيّة ص٩٨؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٩، ٣٣؛ ولسان العرب ٣/ ٢٥٢ (صعد).

اللغة: الإزجاء: السَّوْق. الظعينة: المرأة ما دامت في الهَوْدج. وصَعَّد في الوادي تصعيدًا: انحدر فيه، بخلاف الصعود، فإنه الارتفاع، وأفْرَع إفراعًا: صَعَدَ وارتفع.

المعنى: إذما تريني اليوم جَوّابًا الآفاق، فإني من قوم غيركم، وهم بنو فهم وبنو أَشْجع المقيمون في الحجاز.

الإعراب: **«إذ ما»**: حرف شرط جازم مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب. **«تريني»**: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. **«اليوم»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «تريني». **«أزجي»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. **«مَطيّتي»**: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف. والياء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ مضاف إليه. **«أُصَعِّدُ»**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. **«سيرًا»**: مفعول مطلق منصوب، وعامله الفعل «أصعد»، ويجوز إعرابه حالاً. **«في البلاد»**: جار ومجرور متعلّقان =

فـ«أتَيْتَ» في موضع جزم بـ«إذما» إلاّ أنه مبنيّ، إذ كان ماضيًا فلا يظهر فيه الإعراب، وتقول في «إذَامَا»: «إذاما تأتني أُحْسِنْ إليك». قال ذو الرُمّة [من البسيط]:

تُصْغِي إذا شَدَّها للرَّحْل جانِحَةً حتّى إذا ما اسْتَوَى في غَرْزِها تَثِبُ(١)

وربَّما جُوزى بـ«إذا» من غير «ما»، وهو قليل لا يكون إلاّ في الشعر. قال قَيْس بن الخَطِيم [من الطويل]:

إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كان وَصْلُها خُطانا إلى أعدائنا فنُضارِبِ(٢)

وقال الفرزدق [من البسيط]:

٩٨٩ـ يَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ واللّهُ يرفعُ لي نارًا إذا خَمَدَتْ نِيرانُهم تَقِدِ

= بـ «سيرًا»، أو بـ «أُصَعِّد». «وأفرع»: الواو: حرف عطف، و«أفرع»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «فإني»: الفاء: حرف رابط لجواب الشرط، و«إني»: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «إن». «من قوم»: جار ومجرور متعلقان بخبر «إنّ». «سواكم»: نعت لـ «قوم» مجرور بالكسرة المقدَّرة على الألف للتعذر، و«كم» ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «وإنّما»: الواو: حرف عطف. و«إنّما»: كافة، ومكفوفة. «رجالي»: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمّة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه. «فَهُمْ»: خبر مرفوع. «بالحجاز»: جار ومجرور متعلقان بحال من «فهم». «وأشْجَعُ»: الواو: حرف عطف، و«أشْجَعُ»: معطوف على «فهم» مرفوع مثله.

وجملة «إذ ما تريني... فإني من قوم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تريني»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «أزجي»: حالية محلّها النصب. وجملة «أفرع» معطوفة على جملة «أُصَعِّدُ»، وكلاهما تفسيريتان لا محلّ لهما من الإعراب. وجملة «إني من قوم»: جَواب شرط جازم مقترن بالفاء محلُّها الجزم. وجملة «رجالي فهم بالحجاز»: معطوفة على جملة «إني من قوم سواكم».

والشاهد فيهما مجيء «إذما» بمنزلة «متى».

(١) تقدم بالرقم ٦٣٩.

(٢) تقدم بالرقم ٦٤٠.

٩٨٩ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ص٢١٦؛ والأزمنة والأمكنة ١/ ٢٤١؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٢؛ والكتاب ٣/ ٦٢؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ٥٦.

اللغة: خندف: قبيلة عربية. خمدت النار: خبت وخفّ اتقادها.

المعنى: يفخر الشاعر بقبيلة خندف فيقول: إنّها ترفع لي من الشرف ما هو كالنار الموقدة، والحقيقة أن الله ـ جلّ وعزّ ـ يرفعني من خلالها.

الإعراب: «يرفع»: فعل مضارع مرفوع. «لي»: جار ومجرور متعلّقان بـ«يرفع». «خندف»: فاعل مرفوع. «والله»: الواو: حرف استئناف، «الله»: اسم الجلالة مبتدأ مرفوع. «يرفع»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». «لي»: جار ومجرور متعلّقان بـ«يرفع». «نارًا»: مفعول به منصوب. «إذا»: اسم شرط جازم في محلّ نصب مفعول فيه، متعلق بالجواب. =

فإن قيل: «إذ» ظرف زمان ماضٍ، والشرطُ لا يكون إلاّ بالمستقبل، فكيف تصحّ المجازاة بها؟ فالجواب من وجهين:

أحدهما: أنّ «إذ» هذه التي تستعمل في الجزاء مع «ما» ليست الظرفيّة، وإنّما هي حرف غيرها ضُمّت إليها «ما» فرُكّبا للدلالة على هذا المعنى كـ«أنَّمَا».

والثاني: أنها الظرف، إلاّ أنها بالعقد والتركيب غُيّرت ونُقلت عن معناها بلزوم «ما» إيّاها إلى المستقبل، وخرجت بذلك إلى حيّز الحروف، ولذلك قال سيبويه[1]: ولا يكون الجزاء في «حيث» ولا في «إذ» حتى يضمّ إلى كل واحد منهما «ما»، فتصير «إذ» مع «ما» بمنزلة «إنّما»، و«كأنّما» وليست «ما» فيهما بلَغْو، ولكنّ كلّ واحد منهما مع «ما» بمنزلة حرف واحد.

فأمّا «إذاما» فإنّ سيبويه لم يذكرها في الحروف، والقياسُ أن تكون حرفًا كـ«إذما»، ولذلك لا يعود إليها ضميرٌ ممّا بعدها كما يعود إلى غيرها ممّا يجازى به من نحو «مَنْ»، و«ما»، و«مَهْما»، فاعرفْ ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل

[الجزم بـ«إنْ» مضمرةً]

قال صاحب الكتاب: **ويُجْزَم بـ«إنْ» مضمرةً إذا وقع جوابًا لأمر، أو نهي، أو استفهام، أو تَمَنٍّ، أو عرض، نحوَ قولك: «أكْرِمْنِي أُكْرِمْك»، و«لا تفعلْ يكنْ خيرًا لك»، و«ألا تأتيني أُحدّثْك»، و«أينَ بيتُك أزُرْك؟» و«ألا ماءَ أشْرَبْه»، و«لَيتَه عندنا يحدّثْنا»، و«ألا تنزل تُصِبْ خيرًا»، وجوازُ إضمارها لدلالةِ هذه الأشياء عليها، قال الخليل[2]: إنّ هذه الأوائل كلّها فيها معنَى «إنْ» فلذلك انجزم الجوابُ.**

* * *

= **«خمدت»**: فعل ماضٍ، وهو فعل الشرط، والتاء: للتأنيث. **«نيرانهم»**: فاعل مرفوع بالضمّة، و«هم»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«تقد»**: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون، وحرّك بالكسر مراعاة للرويّ.

وجملة «يرفع لي»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «الله يرفع»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يرفع»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «خمدت»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «تقد»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها من الإعراب. والجملة الشرطية: وصفيّة لِـ«ناراً» محلّها النصب.

والشاهد فيه قوله: «إذا خمدت نيرانهم تقد» حيث وردت «إذا» شرطيّة جازمة، وهذا نادر وفي الشعر فقط.

(١) الكتاب ٣/ ٥٨، ٥٩.

(٢) الكتاب ٣/ ٩٤.

قال الشارح: اعلم أن الأمر والنهي والاستفهام والتمنّي والعرض يكون جوابها مجزومًا، وعند النحويين أنّ جزمه بتقدير المجازاة، وأنّ جواب الأمر والأشياء التي ذكرناها معه هو جواب الشرط المحذوف في الحقيقة؛ لأن هذه الأشياء غير مفتقرة إلى الجواب، والكلامُ بها تامّ. ألا ترى أنك إذا أمرت، فإنّما تطلب من المأمور فعلاً؟ وكذلك النهي، وهذا لا يقتضي جوابًا، لأنك لا تريد وقوفَ وجود غيره على وجوده، ولكن متى أتيتَ بجواب، كان على هذا الطريق، فإذا قلت في الأمر: «إيتِني أكرمْك»، و«أحسِنْ إليّ أشكرْك»، فتقديره بعد قولك: «إيتني إن تأتني أكرمك»، كأنك ضَمِنْت الإكرامَ عند وجود الإتيان، ووعدت بإيجاد الإكرام عند وجود الإتيان، وليس ذلك ضَمانًا مطلقًا، ولا وَعْدًا واجبًا إنّما معناه: إن لم يُوجَد لم يجب، وهذه طريقة الشرط والجزاء.

والنهي قولك: «لا تَزُرْ زيدًا يُهِنْك» على تقدير: إن لا تزره يهنك، ولذلك قال النحويون: إنه لا يجوز أن تقول: «لا تَدْنُ من الأسد يأكلْك»؛ لأن التقدير: «لا تدن من الأسد إن لا تدن من الأسد يأكلك»، وهذا محال؛ لأن تباعُده لا يكون سببًا لأكْله؛ لأنه يُعاد لفظُ الأمر والنهي، ويُجْعَل شرطًا وجوابه ما ذكر بعد الأمر والنهي، وإذا قلنا: «أكرمْ زيدًا يكرمْك»، فالذي تضمره من الشرط «إن تكرم زيدًا». ولو قلت: «لا تدن من الأسد يأكلُك بالرفع»، جاز؛ لأن معناه: يأكلُك إن دنوت منه، وكذلك لو قلت: «لا تدن من الأسد فيأكلَك» بالفاء والنصب؛ لأنه يكون تقديره: «لا يكن دُنُوٌّ فأكلٌ».

والاستفهام: «أين بيتُك أزُرْك؟» كأنه قال: «أين بيتك؟ إن أعْلَمْ مكانَ بيتك أزرْك»، وتقول: «أأتَيْتَنَا أمس نُعْطِك اليومَ؟» معناه: أأتيتنا أمس؟ إن كنت أتيتنا أمس أعطيناك اليوم. وإن كان قولك: «أأتيتنا أمس» تقريرًا، ولم يكن استفهامًا، لم يجز الجزم؛ لأنه إذا كان تقريرًا، فقد وقع الإتيان، وإنما الجزاء في غير الواجب. قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾(١)، ولـمّا انقضى ذكرُها، قال: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾(٢) جزم؛ لأنه جوابُ «هَلْ».

وقال الزجّاج: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ جواب قوله: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾(٣) الآيَة، فهو أمرٌ بلفظ الخبر، وليس جوابَ «هل»؛ لأن المغفرة لا تحصل بالدلالة على الإيمان، إنما تحصل بنفس الإيمان والجِهادِ، ويؤيّد ذلك قراءة عبد الله بن مسعود: «آمِنوا بالله» مكانَ «تؤمنون».

والأظهرُ الوجه الأوّل، وهو أن يكون جوابَ «هل»؛ لأن «تؤمنون» إنّما هو تفسيرٌ للتجارة على معناها لا على لفظها، ولو فسّرها على لفظها، لقال: «أن تؤمنوا»؛ لأنّ «أن

(١) الصف: ١٠، ١١.
(٢) الصف: ١٢.
(٣) الصف: ١١.

تؤمنوا» اسمٌ، و«تجارة» اسمٌ، والاسم يُبْدَل من الاسم، ويقع موقعه. وقوله: «تؤمنون» كلام تامّ قائم بنفسه، وفيه دلالةٌ على المعنى المراد، فمن حيث كان تفسيرًا للتجارة، فهو من جملةِ ما وقع عليه الاستفهامُ بـ«هل»، والاعتمادُ في الجواب على «هل»، و«هل» في معنى الأمر، لأنه لم يقصد إلى الاستفهام عن الدلالة على التجارة المُنْجِية: هل يدلّون، أو لا يدلّون عليها، وإنّما المراد الأمر والدعاء والحثّ على ما يُنْجِيهم. ومثله قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾[1]، فإنّ المراد: انتهوا، لا نفس الاستفهام.

وأمّا التمنّي، فقولك: «ليت زيدًا عندنا يُحَدِّثْنا»، فـ«يحدّثْنا» جزمٌ لأنه جواب، والتقدير: إن يكن عندنا. ومنه قولهم: «ألا ماءَ أشْرَبْه»، فهذا أيضًا معناه التمنّي، وهي «لا» النافية دخلت عليها همزة الاستفهام، وقد عملت في النكرة، فأحدث دخولُها معنى التمنّي، فـ«لَا» مع ما بعدها في موضع نصب بما دلّ عليه «ألا» من معنى التمنّي.

وقال أبو العبّاس المبرّد: هو على ما كان، ويُحْكَم على موضعه بالرفع على الابتداء، وثمرةُ الخلاف تظهر في الصفة، فتقول على مذهب سيبويه: «ألا ماءَ باردًا» بنصب الصفة، لأن موضعها نصبٌ، وأبو العباس يرفع النعت، ويقول: «ألا ماءَ باردٌ»، وإذا كان قد حدث بدخول همزة الاستفهام معنى التمنّي، جاز أن يجاب بالجزم، فيقال: أشْرَبْه، كما لو صرّحت بالتمنّي، وقلت: «ليت لي ماءً أشربْه».

وأمّا العرض، فقولك: «ألا تنزل عندنا تُصِبْ خيرًا»، فقولك: «ألا تنزل» هو العرض، يقول الرجل للآخر: «ألا تفعل كذا وكذا» يَعرِضه عليه، و«تصب خيرًا» جوابه، وهو داخل في جواب الاستفهام، إلاّ أنّه لمّا كان القصد فيه إلى العرض، وإن كان لفظه استفهامًا، سمّاه عرضًا، وتقديره: إن تنزل عندنا تصب خيرًا. وهذه الأشياء إنّما أضمر حرف الشرط بعدها، لأنها تُغْنِي عن ذكره، وتكتفي بذكرها عن ذكره؛ إذ كانت غير واجبة، وصار الثاني مضمونَ الوجود إذا وُجد الأوّل. فلذلك قال الخليل[2]: هذه الأوائل كلّها فيها معنى «إنْ»، ولذلك انجزم الجواب.

فصل

[الجزم بما فيه معنى الأمر والنهي]

قال صاحب الكتاب: **وما فيه معنى الأمر والنهي بمنزلتهما في ذلك، تقول: «اتّقى اللّهَ امْرُؤٌ وفَعَلَ خيرًا يُثَبْ عليه» معناه: لِيَتَّقِ اللّهَ، وليفعلْ خيرًا، و«حَسْبُكَ يَنَمِ الناسُ»**.

* * *

(١) المائدة: ٩١.

(٢) الكتاب ٣/ ٩٤.

قال الشارح: قد تقدّم من كلامنا أن الأمر والنهي قد يُجابان بالجزم، على تقدير إضمار حرف الشرط بعدهما؛ لِما بينهما من المشاكلة.

فكذلك ما كان في معنى الأمر والنهي إذا أُجيب يكون مجزومًا، لأن العلّة في جزم جواب الأمر إنما كانت من جهة المعنى لا من جهة اللفظ، وإذا كان من جهة المعنى، لزم في كلّ ما كان معناه معنى الأمر.

فمن ذلك قولهم: «اتّقى الله امرؤٌ وفعل خيرًا يُثَبْ عليه»؛ لأن المعنى: لِيَتَّقِ اللّهَ، ولِيَفْعَلْ خيرًا. وليس المراد الإخبار بأنّ إنسانًا قد اتّقى الله، وإنما يقوله مَثَلاً الواعظُ حاثًّا على التُّقَى والعمل الصالح. ويُقدَّر بعده حرف الشرط كما كان يقدّر بعد الأمر الصريح. والخبرُ قد يستعمل بمعنى الأمر، نحوَ قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾[1]، أي: لِيرضعن، ومن ذلك قولهم في الدعاء: «رَحِمَه اللّهُ» لفظُه لفظ الخبر، ومعناه الأمر.

ومن ذلك قولهم: «حَسْبُكَ يَنَم الناسُ»، معنى «حسبك» هنا الأمرُ، أي: اكْتَفِ، واقْطَعْ، ومثله: «كَفْيُكَ»، و«شَرْعُكَ» كلّها بمعنى واحد، وكذلك «قَدْكَ»، و«قَطْكَ» كلّه بمعنَى «حَسْبُ». وقولهم: «حسبُك ينم الناس» كأنّ إنسانًا قد كان يُكْثِر الكلام ليلاً، ويَصِيح بحيث يُقْلِق من يسمعه، فقيل له ذلك، أي: اكتفِ واقطعْ من هذا الحديث، فإن تفعلْ ينم الناس، ولا يَسْهَروا. و«حسبُك» هنا مرفوع بالابتداء، والخبرُ محذوف لعلم المخاطَب به، وذلك أنه لا يقال شيء من ذلك إلاّ لمن كان في أمر قد بلغ منه مَبْلَغًا فيه كفايةٌ، فيقال له هذا لِيَكُفَّ ويكتفي بما قد علمه المخاطبُ، وتقديرُ الخبر: «حسبُك هذا، أو حسبُك ما قد علمتَه»، ونحوُ ذلك، فاعرفه.

فصل
[الجزاء شرط الجزم]

قال صاحب الكتاب: **وحقُّ المضمر أن يكون من جنس المظهر، فلا يجوز أن تقول: «لا تَدْنُ من الأسد يأكلْك» بالجزم؛ لأنّ النفي لا يدلّ على الإثبات، ولذلك امتنع الإضمار في النفي، فلم يُقَلْ: «ما تأتينا تحدّثْنا»، ولكنك ترفع على القطع، كأنّك قلت: «لا تَدْنُ منه، فإنّه يأكلُك». وإن أدخلتَ الفاء ونصبتَ، فحَسَنٌ.**

* * *

قال الشارح: اعلم أن المعنى إذا كان مرادًا، لم يجز حذف اللفظ الدالّ عليه، لأنه يكون إخلالاً بالمقصود، اللّهُمَّ إلاّ أن يكون ثَمَّ ما يدلّ على المعنى، أو على اللفظ

(١) البقرة: ٢٣٣.

الموضوع بإزاء ذلك المعنى، فيحصُل العلم بالمعنى ضرورةَ العلم بلفظه. وههنا إنما ساغ حذف الشرط وأداته لتقدُّمِ ما يدلّ عليه من الأمر والنهي والاستفهام والتمنّي والعرض، فيلزم أن يكون المضمر من جنس الظاهر، إذ لو خالَفَه لَمَا دلّ عليه، فإذا كان الظاهر موجَبًا، كان المضمر موجبًا، وإذا كان نفيًا كان المضمر مثله. والأمرُ كالموجب من حيث كان طَلَبَ إيجاب، والنهيُ كالنفي من حيث كان طلب نفي، فلذلك كان حكم الأمر كحكم الموجب، فكما يكون الموجب بأداة وبغير أداة، نحوَ: «إنّ زيدًا قائمٌ»، و«زيدٌ قائمٌ»، كذلك يكون الأمر بأداة وبغير أداة، نحوَ: «لِيَقُمْ زيدٌ»، و«قُمْ يا زيدُ». وكما لا يكون النفي إلاّ بأداة، كان النهي كذلك، نحوَ: «لا تَقُمْ». فإذا كان الظاهر أمرًا، كان المضمر فعلاً موجبًا، وذلك إذا قلت: «أكْرِمْني أُكْرِمْكَ»، كان التقدير: «إن تكرمْني أكرمْك»، وإذا قلت: «لا تَعْصِ اللّهَ يُدْخِلْك الجنّةَ»، كان المعنى: إن لا تَعْصِه يدخلْك الجنّة.

قال النحويون: إنّه لا يجوز أن تقول «لا تَدْنُ من الأسد يَأْكُلْك» بالجزم؛ لأن التقدير عندهم أن يُعاد لفظ الأمر والنهي، فيُجْعَل شرطًا جوابُه ما ذُكر بعد الأمر والنهي، فيصير التقدير: إن لا تدن من الأسد يأكُلك، وهذا محال.

قال: ولذلك امتنع: «ما تأتينا تحدّثْنا» بالجزم، يشير إلى أن المانع من جواز الجزم مع النفي من حيث امتنع مع النهي، لأنه يصير التقدير: «ما تأتينا إن لا تأتنا تحدّثْنا»، وذلك محال. وليس الأمر على ما ظنّ؛ لأن النهي يجوز في موضع، ويمتنع في آخر: ألا ترى أنك إذا قلت: «لا تعصِ اللّهَ يُدْخِلْكَ الجنةَ»، كان صحيحاً، لأن التقدير «إن لا تعصه» وهذا كلام سديد، ولو قلت: «لا تَعْصِ اللّهَ يُدْخِلْك النارَ»، كان محالاً؛ لأن عدم المَعْصية لا يوجب النارَ. وأنت في طرف النفي لا تُجوِّز الجواب بالجزم بحالٍ، فعُلم أن العلّة المانعة في طرف النفي غير العلّة المانعة في طرف النهي. وإنّما لم يجز الجواب مع النفي بالجزم؛ لأنه ليس فيه معنى الشرط، إذ كان النفي فيه يقع على القطع، نحوَ قولك: «ما يقوم زيد»، فقد قطع بأنّه ليس يقوم، فالأمرُ والنهي والاستفهام والتمنّي والعرض، فليس فيه قطعٌ بوقوع الفعل، فمِن هنا تَضمّن معنى الشرط.

قال: ولكنّك ترفع على القطع، يريد إذا رفعت الفعل في جواب النهي، جاز على الاستئناف، لا على أنه جواب، كأنك قلت: «لا تدنُ من الأسد، إنّه ممّا يأكلُك فاحذَرْه». ومثله «لا تذهبْ به تُغْلَبُ عليه» الجزمُ فاسدٌ، والرفع جيّد.

فإن جئت بالفاء ونصبت، كان حسنًا، لأن الجواب بالفاء مع النصب تقديره تقدير العطف، فكأنه قال: «لا يكن منك دنوٌّ فأكلٌ»، وكذلك الرفع، فاعرفه.

فصل

[أوجه الرفع إن لم يُقصد الجزاء]

قال صاحب الكتاب: وإن لم تقصِد الجزاءَ، فرفعتَ، كان المرفوع على أحدِ ثلاثة أوجه: إمّا صفةً، كقوله عزّ وجلّ: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾(١) أو حالاً، كقوله: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾(٢)، أو قَطْعًا واستئنافًا، كقولك: «لا تذهبْ به تُغْلَبُ عليه»، و«قُمْ يدعُوك». ومنه بيتُ الكتاب [من البسيط]:

٩٩٠ـ وقال رائدُهم أرْسوا نُزاوِلُها [فكلُّ حَتْفِ امرِىءٍ يجري بمقدارِ]

وممّا يحتمل الأمرين: الحالَ والقطعَ قولُهم: «ذَرْهُ يقول ذاك»، و«مُرْه يَحْفِرُها»، وقولُ الأخطَل [من البسيط]:

٩٩١ـ كُرُّوا إلى حَرَّتَيكم تَعْمُرُونَهما [كَما تَكِرُّ إلى أوْطانِها البَقَرُ]

---

(١) مريم: ٥ ـ ٦.

(٢) الأنعام: ١١٠.

٩٩٠ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في خزانة الأدب ٩/٨٧؛ ومعاهد التنصيص ١/ ٢٧١ والكتاب ٣/٩٦؛ ولم أقع عليه في ديوانه.

الإعراب: **«وقالَ»**: الواو: بحسب ما قبلها، و«قال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«رائدُهم»**: فاعل مرفوع، و«هم»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ مضاف إليه. **«أرْسوا»**: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. **«نُزاولها»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. **«فكل»**: الفاء استئنافية، و«كل»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **«حَتْفِ»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. **«امرىء»**: مضاف إليه مجرور. **«يجري»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«بمقدار»**: جار ومجرور متعلقان بـ «يجري».

وجملة «قال رائدهم»: بحسب الفاء. وجملة «أَرْسوا»: مقول القول، محلها النصب. وجملة «نزاولها»: حالية محلّها النصب، أو استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كلُّ حتف يجري»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يجري»: خبر المبتدأ «كلُّ» محلها الرفع.

والشاهد فيه: رفع «نُزَاولُها» على القطع والاستئناف.

٩٩١ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في ديوانه ص١٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٧؛ والكتاب ٣/ ٩٩؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٥١ (وطن)؛ ومعجم ما استعجم ص٤٨١؛ وبلا نسبة في المقرب ١/ ٢٧٣.

اللغة: كرّوا: ارجعوا. الحرّة: أرض ذات حجارة سود نخرة. تعمرونهما: تجعلونهما عامرتين.

المعنى: يعيّر الشاعر خصومه بالنزول إلى الحرّة، لحصانتها وامتناع الذليل بها.

=

وقوله عزّ وجلّ: ﴿فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ﴾[1].

* * *

قال الشارح: يريد أن هذه الأشياء التي تجزم على الجواب في الأمر والنهي وأخواتهما، إذا لم تقصد الجواب والجزاء، رفعت. والرفع على أحد ثلاثة أشياء: إمّا الصفة إن كان قبله ما يصحّ وصفه به؛ وإمّا حالاً إن كان قبله معرفةٌ؛ وإمّا على القطع والاستئناف.

مثالُ الأوّل قولك: «أعْطِني درهمًا أُنفِقُه»، إذا لم تقصد الجزاء، رفعت على الصفة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا يَرِثُنِي﴾[2]، فقُرِىء بالجزم والرفع، فالجزمُ على الجواب، والرفعُ على الصفة، أي: هب لي من لدنك وليًّا وارثًا. والرفعُ هنا أحسن من الجزم، وذلك من جهة المعنى، والإعراب؛ أمّا المعنى فلأنّه إذا رفع فقد سأل وليًّا وارثًا؛ لأنّ من الأولياء من لا يرث. وإذا جزم، كان المعنى إن وهبتَه لي، ورثني، فكيف يُخْبِر اللّهَ سبحانه بما هو أعلمُ به منه. ومثله قوله تعالى: ﴿رِدۡءٗا يُصَدِّقُنِيٓ﴾[3] بالرفع والجزم.

= **الإعراب**: «**كروا**»: فعل أمر مبني على حذف النون، لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**إلى حرّتيكم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «كرّوا»، وهو مضاف، و«كم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**تعمرونهما**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. و«هما»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «**كما**»: الكاف: حرف جر، و«ما»: مصدرية. «**تكرّ**»: فعل مضارع مرفوع. والمصدر المؤول من «ما» والفعل بعدها في محل جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة مفعول مطلق محذوف، والتقدير: «كرّوا كرًّا ككرّ البقر». «**إلى أوطانها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تكرّ»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**البقر**»: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «كرّوا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تعمرونهما»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «تعمرونهما» حيث رفع الفعل إمّا على القطع والاستئناف، وإما على الحال.

(١) طه: ٧٧.

(٢) مريم: ٥ ـ ٦. وقراءة الرفع هي المثبتة في النصّ المصحفي، وقرأ الكسائي والأعمش وابن محيصن وغيرهم بالجزم.

انظر: البحر المحيط ٦/ ١٧٤؛ وتفسير الطبري ١٦/ ٣٨؛ وتفسير القرطبي ١١/ ٨١؛ والكشاف ٢/ ٥٠٣؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣١٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٣١.

(٣) القصص: ٣٤. وقراءة الرفع هي المثبتة في النص المصحفي، وقرأ الكسائي وابن عامر وأبو عمرو وغيرهم بالجزم.

انظر: البحر المحيط ٧/ ١١٨؛ وتفسير الطبري ٢٠/ ٤٨؛ وتفسير القرطبي ١٣/ ٢٨٧؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٤١؛ والكشاف ٣/ ١٧٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥/ ٢٢.

ومثال الثاني: «خَلِّ زيدًا يَمْزَحْ» أي: مازحًا، لأنه لا يصلح أن يكون وصفًا لما قبله لكونه معرفة، والفعلُ نكرة، ومثله قوله تعالى: ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[1] فهو حالٌ من المفعول في «ذرهم» ولا يكون حالاً من المضمر في «خوضهم» لأنه مضاف، والحالُ لا يكون من المضاف إليه.

والثالث: أن يكون مقطوعًا عمّا قبله مستأنفًا، كقولك: «لا تذهب به تُغْلَبُ عليه». وذلك أن الجزم هٰهنا على الجواب لا يصحّ لفساد المعنى، إذ يصير التقدير: إن لا تذهبْ به تُغْلَبْ عليه، فيصير عدمُ الذهاب به سببَ الغَلَب عليه، وليس المعنى عليه، فكان مستأنفًا، كأنك أخبرت أنه ممّن يُغْلَب عليه على كلّ حال. وكذلك «قُمْ يَدْعُوك»، أي: إنّه يدعوك، فأمرتَه بالقيام، وأخبرته أنه يدعوه ألبتّة، ولم ترد الجواب على أنه إن قام دعاه، وأمّا بيت الكتاب وهو [من البسيط]:

وقـال رائـدُهـم أرسـوا نُـزاوِلُـهـا فكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يُقْضَى بِمقْدارِ

البيت للأخطل، والشاهد فيه رفعُ «نزاولُها» على القطع والاستئناف، ولو أمكنه الجزمُ على الجواب، لجاز. يصف شَرْبًا ذهب رائدُهم في طلب الخمر، فظفر بها، فقال لهم: «أرسوا»، أي: انزلوا نشربها. نُزاوِلها، أي: نُخاتِل صاحبها عنها، فكل حتف امرىء يُقْضى بمقدار، أي: الموت لا بد منه، فلنحصل على لذة النفس قبل الموت.

قال: ومـمّا يحتمل الأمرَيْن: الحال والقطع: «ذَرْهُ يقول ذاك». يجوز الرفع في «يقول» على الحال، أي: ذره قائلاً، ويجوز أن يكون مستأنفًا، كأنه قال: ذَرْهُ فإنّه ممّن يقول ذاك.

وأما قولهم: «مُرْهُ يَحْفِرها»، فيجوز فيه الجزم والرفع، فالجزم من وجه واحد، وهو الجواب، كأنه قال: «إن أمرتَ يحفرْها»، وأما الرفع فعلى ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون «يحفرها» على معنَى «فإنّه ممّن يحفرها»، كما كان في «لا تدنُ من الأسد يأكلُك».

والثاني: أن يكون على الحال، كأنه قال: «مُرْه في حال حَفْرها»، ولو كان اسمًا لَظهر النصب فيه، فكنتَ تقول: «مُرْه حافرًا لها».

والثالث: أقلّها، وذلك أن تريد: «مُرْه أن يحفرها»، فتحذف «أنْ»، وترفع الفعل، لأن عامله لا يضمر، وقد أجاز بعض الكوفيين النصب على تقديرِ «أنْ»، وعليه قوله [من الطويل]:

ألا أيُّـهـذا الـزاجـري أحْـضُـرَ الـوَغَـى وأن أشْهَدَ اللّذّاتِ هل أنت مُخْلِدِي[2]

---

(١) الأنعام: ٩١.

(٢) تقدم بالرقم ٢٠٢.

والجزم أظهر، ومنه قول الأخطل [من البسيط]:

كُرّوا إلى حَرَّتيكم تَعْمُرونَهما كما تَكُرُّ إلى أوْطانها البَقَرُ[(١)]

الشاهد فيه رفع «تعمرونهما» إمّا على الاستئناف، وقَطْعه عمّا قبله، وإمّا على الحال، كأنه قال: «عامرين»، أي: مقدِّرين ذلك وصائرين إليه. ولو أمكنه الجزمُ على الجواب، لجاز. الحَرّة: أرضٌ ذاتُ حجارة سود، وكأنّه يعيّرهم بنزولهم في الحرّة لحَصانتها، وهي حرّة بني سُلَيم، وثنّاها لحرّةٍ أُخرى تُجاوِرها.

وأما قوله تعالى: ﴿فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ﴾[(٢)]، فيجوز أن يكون رفعُ «لا تخاف»، و«لا تخشى» على الحال من الفاعل في «اضربْ لهم طريقًا في البحر غيرَ خائف دركًا ولا خاشِيًا». ويُقوّي رفعَ «لا تخاف» إجماعُ القُرّاء على رفعِ «ولا تخشى»، وهو معطوف على الأوّل، ويجوز أن يكون رفعه على القطع والاستئناف، أي: أنت لا تخاف دركًا. ويجوز أن يكون صفة لـ«طريق»، والتقدير: لا تخاف فيه دركًا، ثمّ حذف حرف الجرّ، فوصل الفعل، فنصب الضمير الذي كان مجرورًا، ثمّ حذف المفعول اتّساعًا، كقوله تعالى: ﴿وَٱخۡشَوۡاْ يَوۡمٗا لَّا يَجۡزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ﴾[(٣)]، والتقدير: لا يجزي فيه. ومن جزم «لا تخاف»، جعله جوابًا لقوله: «واضربْ لهم»، على تقديرِ: إن تضرب لا تَخَفْ دركًا ممّن خَلْفَك، ويرفع «تخشى» على القطع، أي: وأنت غير خاشٍ، فاعرفه.

فصل

[إعراب المضارع الداخل بين الشرط والجزاء]

قال صاحب الكتاب: وتقول: **«إن تأتِني تسألُني أُعْطِك»**، و**«إن تأتِني تَمْشِي أَمْشِ معك»**، **ترفع المتوسّطَ، ومنه قول الحُطَيْئة** [من الطويل]:

مَتَى تأتِه تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِه تَجِدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ[(٤)]

وقال عُبَيْدُ اللّه بن الحُرّ [من الطويل]:

٩٩٢ـ متى تأتِنا تُلْمِمْ بِنا في دِيارِنَا تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً ونارًا تَأَجَّجَا

فجَزَمَه على البدل.

* * *

(١) تقدم منذ قليل.

(٢) طه: ٧٧.

(٣) لقمان: ٣٣.

(٤) تقدم بالرقم ٢٨٧.

٩٩٢ ـ التخريج: البيت لعبيد الله بن الحر في خزانة الأدب ٩/ ٩٠ ـ ٩٩؛ والدرر ٦/ ٦٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ص٦٧٨؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص٣٢، ٣٣٥؛ وشرح الأشموني ص٤٤٠؛ والكتاب ٣/ ٨٦؛ ولسان العرب ٥/ ٢٤٢ (نور)؛ والمقتضب ٢/ ٦٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٨.

=

قال الشارح: اعلم أنه قد دخل الفعل المضارع بين الشرط والجزاء، ويكون على ضربَيْن: أحدهما: مرفوع لا غير، والآخر: يدخل بين المجزومَيْن، وتكون أنت مخيَّرًا بين الجزم على البدل من الأوّل، وبين الرفع على الحال. فأمّا ما يكون رفعًا لا غير فأن يكون الفعل الداخل بين المجزومين ليس في معنى الفعل، فلا يكون بدلاً منه، وذلك «إن تأتِنا تسألُنا نُعْطِك»، و«إن يأتِني زيدٌ يضحكُ أُكرِمْه». لا يحسن في ذلك غير الرفع، لأنّ «يضحك» و«تسأل» ليس من الإتيان في شيء، فهو في موضع الحال، كأنه قال: «إن يأتني زيد ضاحكًا»، و«إن تأتني سائلاً». فإن أبدلته منه على أنه بدلُ غَلَط، لم يمتنع، كأنك أردت الثاني، فسبق لسانُك إلى الأوّل، فأبدلته منه، وجعلت الأوّل كاللغو على حدّ «مررت برجلٍ حمارٍ». ولا يكون في الفعل من البدل إلاّ بدلُ الكلّ، وبدل الغلط، ولا يكون فيه بدلُ بعض، ولا اشتمالٍ، ولو قلت: «إن تأتني تمشي أَمْشِ معك» جاز أن ترفع «تمشي»، فيكون معناه: «إن تأتني ماشِيًا أمشِ معك»، وجاز أن تجزم على البدل من الأوّل؛ لأنّ «تأتني» في معنَى «تمشِ» لأن المَشْي ضرب من الإتيان والضحكُ والسؤال ليسا من جنس الإتيان. فأما قوله [من الطويل]:

متى تأته تعشو... إلخ

الشاهد فيه رفعُ «تعشو» على أنه حال، والمراد: متى تأته عاشياً، أي: قاصدًا في الظلام، يُقال: «عشوتُه» أي: قصدتُه ليلاً، ثمّ اتُّسع، فقيل لكلّ قاصد: «عاشٍ». وعَشَوْتُ النارَ أعْشُو إليها إذا استدللت عليها ببَصَرٍ ضعيفٍ. تجد خيرَ نار، أي: تجدها مُعَدَّةً للضيْف الطارق. وأما قول الآخر [من الطويل]:

متى تأتنا تلمم... إلخ

= **الإعراب**: **«متى»**: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول به متعلّق بـ «تجد». **«تأتنا»**: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، و«نا»: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. **«تلمم»**: فعل مضارع، بدل من «تأتنا»، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. **«بنا»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تلمم». **«في ديارنا»**: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من الضمير «نا» في قوله: «بنا»، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جر مضاف إليه. **«تجد»**: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. **«حطبًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«جزلاً»**: نعت منصوب بالفتحة. **«ونارًا»**: الواو: حرف عطف، و«نارًا»: اسم معطوف منصوب. **«تأججا»**: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الحطب أو إلى النار، والألف: للإطلاق، ويجوز أن يكون هذا الفعل مضارعًا، وأصله: تتأججن، فحُذفت إحدى التاءين، وقلبت النون ألفًا.

وجملة «متى تأتنا... تجد»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تأتنا»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «تجدْ»: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا». وجملة «تأججا»: في محل نصب نعت لـ «حطبًا» أو «نارًا».

والشاهد فيه قوله: «متى تأتنا تلمِمْ» حيث جزم الفعل «تلمم» على البدل من الفعل «تأتنا».

فالشاهد فيه الجزم؛ لأنه بدل من قوله: «تأتنا»، لأن الإلمام ضرب من الإتيان، فهو على حدّ قولك في الأسماء: «مررت برجلٍ عبدِ الله»، فسّر الإتيان بالإلمام، كما فسّر الاسم الأوّل بالاسم الثاني، ولو رفع على الحال، لجاز في العربيّة، لولا انكسارُ وزن البيت. وقوله: «تأجّجَا» يجوز أن يكون تثنية على الصفة للحطب والنار، وذكّر الراجعَ لأن الحطب مذكر، فغلّب جانبَه، ويجوز أن يكون مفردًا من صفة الحطب، لأنه أهمُّ، إذ النار به تكون، ويجوز أن يكون من صفة النار، وذُكّر على معنى شِهابٍ، أو على إرادة النون الخفيفة، وأبدل منها ألفًا في الوقف. يمدح في هذا البيت بَغِيضًا، وهو من بني سعد بن زيد مَناةَ. وبعد هذا البيت [من الطويل]:

إذا خرجوا من غَمْرَةٍ رَجَعوا لها بأسْيافهم والطَّعْنُ حِينَ تَفرَّجَا[1]

فصل

[جواز الجزم والرفع في المعطوف على الجواب المجزوم]

قال صاحب الكتاب: **وتقول: «إن تأتِني آتِك فأُحَدِّثْك» بالجزم، ويجوز الرفع على الابتداء، وكذلك الواوُ، وثُمَّ، قال الله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾[2] وقُرِىء: ﴿وَيَذَرْهُمْ﴾[3]، وقال: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم﴾[4]، وقال: ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾[5].**

* * *

قال الشارح: اعلم أنك إذا عطفت فعلاً على الجواب المجزوم؛ فلَكَ فيه وجهان: الجزمُ بالعطف على المجزوم على إشراك الثاني مع الأوّل في الجواب، والرفع على القطع والاستئناف. وذلك قولك: «إن تأتِني آتِك فأُحدّثك»، كأنّه وعده إن أتاه، فإنّه يأتيه فيحدّثُه عقيبَه، ويجوز الرفع بالقطع واستئناف ما بعده، كما قال [من الرجز]:

يُريد أن يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهْ[6]

أي: فهو يُعْجِمُهُ على كلّ حال. ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ

---

(١) في طبعة ليبزغ «تعرّجا»، وهذا تصحيف.
(٢) الأعراف: ١٨٦.
(٣) هذه قراءة حمزة، والكسائي، والأعمش، وخلف، وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٤/ ٤٣٣؛ وتفسير القرطبي ٧/ ٣٣٤؛ والكشاف ٢/ ١٠٦؛ والنشر في القراءات العشر ١/ ٢٧٣؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٤٢٦.
(٤) محمد: ٣٨.
(٥) آل عمران: ١١١.
(٦) تقدم بالرقم ٩٨٣.

تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾[١]، قُرِىء: «فيغفِر» جزمًا ورفعًا[٢] على ما تقدّم، ولا فرقَ في ذلك بين الفاء، والواو، و«ثُمَّ»، من حروف العطف، حكمُ الجميع واحد في ذلك.

وأمّا قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾[٣] فقد قُرىء «ويذرهم» جزمًا ورفعًا[٤]، فالجزم بالعطف على الجزاء وهو «فلا هادي له» لأن موضعه جزمٌ. والمراد بالموضع أنه لو كان الجواب فعلاً، لكان مجزومًا. والرفع على القطع والاستئناف على معنًى «وهو يذرُهم في طُغْيانهم»، فعَطف هنا بالواو كما عطف في الآية قبلها بالفاء.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم﴾[٥]، وقوله: ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾[٦] ففيهما شاهدٌ على العطف بـ«ثُمَّ» كما عطف بالفاء إلاّ أنه جزم في الأُولى، ورفع في الثانية، وكلٌّ جائز صحيح، وحكمُ الجميع واحد، إلاّ الفاءَ، فإنّه قد أجاز بعضهم فيه النصبَ، وقرأ الزَّعْفرانيّ: **﴿يحاسبكم به الله فيغفرَ لمن يشاء ويعذّبَ من يشاء﴾**[٧]. وقد استضعفه سيبويه[٨]، لأنه موجب، فصار من قبيلِ [من الوافر]:

٩٩٣ - [سَأَتْرُكُ مَنْزِلي لِبَنِي تَميمٍ وأَلْحَقُ بالحِجازِ فأَسْتَرِيحَا

---

(١) البقرة: ٢٨٤.
(٢) قراءة الرفع هي المثبتة في النصّ المصحفيّ، وقراءة الجزم هي قراءة نافع والأعمش والكسائي واليزيدي وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٢/ ٣٦٠؛ وتفسير القرطبي ٣/ ٤٢٣؛ والكشاف ١/ ١٧١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٣٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ٢٢٩.
(٣) الأعراف: ١٨٦.
(٤) قراءة الرفع هي المثبتة في النص المصحفيّ، وقراءة الجزم هي قراءة الأعمش، والكسائي، وحمزة، وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٤/ ٤٣٣؛ وتفسير القرطبي ٧/ ٣٣٤؛ والكشاف ٢/ ١٠٦؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٧٣؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٤٢٦.
(٥) محمد: ٣٨.
(٦) آل عمران: ١١١.
(٧) البقرة: ٢٨٤.
(٨) الكتاب ٣/ ٩٠. وفيه: «وبلغنا أن بعضهم قرأ: . . . ويعذب» بالنصب.

٩٩٣ - التخريج: البيت للمغيرة بن حبناء في خزانة الأدب ٨/ ٥٢٢؛ والدرر ١/ ٢٤٠، ٤/ ٧٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٥١؛ وشرح شواهد المغني ص٤٩٧؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٣٩٠؛ وبلا نسبة في الدرر ٥/ ١٣٠؛ والرد على النحاة ص١٢٥؛ ورصف المباني ص٣٧٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٥؛ والكتاب ٣/ ٣٩، ٩٢؛ والمحتسب ١/ ١٩٧؛ ومغني اللبيب ١/ ١٧٥؛ والمقتضب ٢/ ٢٤؛ والمقرب ١/ ٢٦٣.

والذي حسّنه قليلاً كونُه معطوفًا على الجزاء، والجزاء لا يجب إلاّ بوجوب الشرط، وقد يتحقّق، وقد لا يتحقّق، فاعرفه.

فصل
[العَطْف بالجَزم على جواب الأمر المنصوب على تَوَهُّم سقوط فاء السَّبَبيّة]

قال صاحب الكتاب: **وسأل سيبويه الخليلَ**(١) **عن قوله عزّ وجلّ:** ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾(٢)، **فقال هذا كقول عمرو بن مَعْدِيكَرِبَ [من الكامل]:**

٩٩٤ـ دَعْنِي فأذْهَبَ جانِبًا يَوْمًا وأكْفِكَ جانِبًا

= **المعنى**: سأغادر منزلي تخلّصًا من مجاورة بني تميم الذين لا يرعون حقّ الجار، وأسكن الحجاز لعلّي أجد هناك راحة لنفسي.

الإعراب: **«سأترك»**: السين: حرف تنفيس، «أترك»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. **«منزلي»**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«لبني»**: اللام: حرف جرّ، «بني»: اسم مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكّر السالم والجار والمجرور متعلّقان بـ«أترك»، وهو مضاف. **«تميم»**: مضاف إليه مجرور. **«وألحق»**: الواو: حرف عطف، «ألحق»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. **«بالحجاز»**: جار ومجرور متعلّقان «ألحق». **«فأستريحا»**: الفاء السببيّة عاطفة، «أستريحا»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة، والألف: للإطلاق، والفاعل: أنا، والمصدر المؤوّل من «أن أستريح» معطوف على مصدر منتزع ممّا قبل الفاء، والتقدير: لَحاق فاستراحة.

وجملة «سأترك منزلي»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة «ألحق بالحجاز»: معطوفة على جملة «سأترك منزلي».

والشاهد فيه قوله: «فأستريحا» حيث نصبه بـ«أنْ» مضمَرة بعد فاء السببيّة من دون أن تُسبق بنفي أو طلب، وهذا ضرورة.

(١) الكتاب ٣/ ١٠٠؛ وليس فيه قول عمرو بن معديكرب الآتي.

(٢) المنافقون: ١٠.

٩٩٤ ـ التخريج: البيت لعمرو بن معديكرب في ملحق ديوانه ص١٩٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٠٠.

المعنى: اتركني أذهب في شطر من الأرض فأساعدك بما لي.

الإعراب: **«دعني»**: فعل أمر مبني على السكون، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. **«فأذهب»**: الفاء: حرف عطف وسببية، «أذهب»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة بعد فاء السببية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. والمصدر المؤول من «أن» المضمرة والفعل «أذهب» معطوف على مصدر متوهم أو منتزع مما تقدّم، والتقدير: ليكن منك ترك، فذهاب منّي. **«جانبًا»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل «أذهب». **«يومًا»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «أذهب». **«وأكفك»**: الواو: حرف عطف، «وأكْفِك»: فعل مضارع مجزوم على التوهم، والكاف: =

وكقوله [من الطويل]:

بَدَا لِيَ أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضى ... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إذا كان جائِيَا[1]

أي: كما جرّوا الثاني، لأنّ الأوّل قد تدخله الباءُ، فكأنّها ثابتةٌ فيه، فكذلك جزموا الثاني، لأنّ الأوّل يكون مجزومًا، ولا فاءَ فيه، فكأنّه مجزومٌ.

* * *

قال الشارح: «لَوْلا» معناه الطلب والتحضيض، فإذا قلت: «لولا تُعطيني»، فمعناه: أعْطِني، فإذا أُتي لها بجواب، كان حكمُه حكم جواب الأمر إذ كان في معناه، وكان مجزومًا بتقدير حرف الشرط على ما تقدّم. وإذا جئت بالفاء، كان منصوبًا بتقديرِ «أنّ». فإذا عطفت عليه فعلاً آخر، جاز فيه وجهان: النصب بالعطف على ما بعد الفاء، والجزم على موضع الفاء، لو لم[2] تدخل، وتقدير سقوطها. ونظيرُ ذلك في الاسم «إنّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو وعمرًا»، إن نصبت؛ فبالعطف على ما بعد «إنّ» وإن رفعت؛ فبالعطف على موضع «إنَّ» قبل دخولها، وهو الابتداء. فأمّا قول عمرو بن مَعْدِيكَرِبَ [من مجزوء الكامل]:

دَعْـنِـي فـأذْهَـبَ... إلـخ

فالشاهد فيه أنّه عطف على جواب الأمر، واعتقد سقوط الفاء، فجزم على المعنى؛ لأنه لو لم تدخل الفاء، لكان مجزومًا. وقد شبّهه الخليل بقول الآخر [من الطويل]:

بـدا لـي أنّـي... إلـخ

البيت لصِرْمَةَ الأنصاريّ، وقيل: لزُهَيْر، والشاهد فيه أنه خفض «سابق» بالعطف على خبرِ «ليس» على توهُّم الباء؛ لأن الباء تدخل في خبر «ليس» كثيرًا. فلمّا كان خبرها مَظِنَّةَ الباء، اعتقد وجودها، فخفض المعطوف عليه، وهو قوله: «ولا سابقٍ»، ومثله [من الطويل]:

مَشائِيمُ ليسوا مُصْلِحين عَشِيرَةً ... ولا «ناعِبٍ» إلاّ بِبَيْنٍ غُرابُها[3]

= ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «جانبًا»: مفعول به منصوب.

وجملة «دعني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: أنه عطف الفعل «أكفك» مجزومًا، على فعل جواب الأمر «فأذهب» المنصوب بـ «أن» المضمرة بعد فاء السببية، وذلك على توهم سقوط الفاء، وجزم «أذهب» في جواب الأمر.

(١) تقدم بالرقم ٢٦٨.

(٢) في الطبعتين: «لولا»، وهذا تحريف.

(٣) تقدم بالرقم ٢٦٩.

بجرّ «ناعب» على توهُّم الباء في الخبر الذي هو «مصلحين». وقريبٌ من ذلك قوله [من الرجز]:

أُمُّ الحُلَيْس لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى من اللَّحْم بعَظْم الرَّقَبَهْ[1]

فإنّه توهّم «إنَّ»، فأدخلَ اللام في الخبر، حتى كأنّه قال: «إنّ أُمّ الحليس»، إذ كان ذلك ممّا يستعمل كثيرًا. وعكسُ ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾[2]، قدّر حذفَ «إنْ» عند سيبويه[3]، ثمّ أدخل الفاء في خبرِ «الذين». وحاصلُه أنه غلطٌ، فاعرفه.

فصل
[اجتماع الشرط والقسم]

قال صاحب الكتاب: **وتقول: «واللّهِ إن أتيتَني لا أفعلُ» بالرفع، و«أنا واللّهِ إن تأتِني لا آتِك» بالجزم، لأنّ الأوّل لليمين والثاني للشرط.**

***

قال الشارح: اعلم أن اليمين لا بدّ لها من جواب، لأن القسم جملة تؤكّد بها جملة أُخرى، فإذا أقسمت على المجازاة، فالقسم إنما يقع على الجواب، لأن جواب المجازاة خبرٌ يقع فيه التصديق والتكذيب، والقسمُ إنما يؤكّد الإخبارَ. ألا ترى أنك لا تقول: «واللّه هل تقوم»، ولا «والله قم»؛ لأن ذلك ليس بخبر، فلمّا كان القسم معتمَدًا به الجوابُ؛ بطل الجزم، وصار لفظه كلفظه لو كان في غير مجازاة، فتقول: «واللّهِ إن أتيتني لا أفعلُ» بالرفع، لأنه جواب القسم، والشرطُ مُلْغًى، كأنك قلت: و«اللّه لا أفعلُ إن أتيتَنِي»، وصار الشرط معلّقًا على جواب اليمين، كما كان معلّقًا عليه الظرف من نحوِ إذا قلت: «واللّه لا أفعل يومَ الجمعة».

وتقول: و«اللّه إن أتيتني آتيك»، والمراد: لا آتيك، فـ«لا» تُحذَف من القسم في الجحد للعلم بموضعها، إذ لو كان إيجابًا، لزمتْه اللامُ والنونُ، نحوُ: «واللّه لآتِيَنَّكَ». ومنه قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[4]، أي: لا تفتؤ. ولو جزمت الشرط، وقلت: و«الله إن تأتِني لا آتيك» لم يحسن؛ لأن حرف الشرط لا يجزم ما لا جوابَ له، والجوابُ هنا للقسم. فإن تقدّم القسمَ شيءٌ، ثمّ أتى بعده المجازاة، اعتمدت المجازاة

(١) تقدم بالرقم ٤٧٦.
(٢) الأحقاف: ١٣.
(٣) الكتاب ٣/ ٩٤.
(٤) يوسف: ٨٥.

على ذلك الشيء، وأُلْغِي القسم، نحوُ قولك: «أنا واللّه إن تأتني لا آتِك»، اعتمد الشرط والجزاء على «أنَا»، وصار القسم حشوًا مُلْغًى، كأنه ليس في اللفظ. ألا ترى أنك تقول: «زيدٌ واللّه منطلقٌ»، ولو قدّمت القسمَ، لزمك أن تأتي باللام، فتقول: و«اللّه لَزيدٌ منطلقٌ»؟ فبانَ الفرق أنّ القسم إذا وقع حشوًا أُلْغي، وكان من قبيل الجمل المعترِضة في الكلام، فـ«أنَا» مبتدأ، والشرط وجوابه خبر المبتدأ، والقسم اعترض بين المبتدأ وخبره لا حكمَ له، فاعرفه.

ومن أصناف الفعل

مِثالُ الأمْرِ

فصل
[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: **وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا يخالف بصيغته صيغتَه، إلاَّ أن تنزِع الزائدةَ، فتقول في «تَضَعُ»: «ضَعْ»، وفي «تُضارِبُ»: «ضارِبْ»، وفي «تُدَحْرِجُ»، «دَحْرِجْ»، ونحوَها ممّا أوّلُه متحرّكٌ. فإن سكن، زِدتَ لئلا تبتدىء بالساكن همزةَ وَصْل، فتقول في «تَضْرِبُ»: «اضْرِبْ»، وفي «تَنْطَلِقُ»، و«تَسْتَخْرِجُ»: «انْطَلِقْ»، و«اسْتَخْرِجْ». والأصلُ في «تُكْرِمُ»: «تُؤكْرِمُ» كـ«تُدَحْرِجُ»، فعلى ذلك خرج «أكْرِمْ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أن الأمر معناه طلب الفعل بصيغةٍ مخصوصة، وله ولصيغته أسماءٌ بحسب إضافاته، فإن كان من الأعلى إلى مَن دونه، قيل له: «أمرٌ»، وإن كان من النظير إلى النظير قيل له: «طلبٌ»، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى، قيل له: «دعاءٌ»، وأما قول عمرو بن العاص لمُعاوِيَةَ: [من الطويل]

أمرتُك أمْرًا جازمًا فعَصَيْتَنِي[1]

فيحتمل أن يكون عمرو يرى نفسه فوق معاوية من جهة الرأي والإصابة في المَشْوَرة مع أن الشعر موضعُ ضرورة، فجاز أن يستعير فيه لفظ الأمر في موضع الطلب والدعاء.

وأمّا صيغته فمن لفظ المضارع يُنْزَع منه حرفُ المضارعة، فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحرّكًا، أبقيته على حركته، نحوَ قولك في «تُدَحْرِجُ»: «دَحْرِجْ»، وفي «تُسَرْهِفُ»: «سَرْهِفْ»، وفي «تَرُدُّ»: «رُدَّ»، وفي «تَقُومُ»: «قُمْ». وإن كان ساكنًا، أتيتَ بهمزة الوصل ضرورةَ امتناع النطق بالساكن.

---

(١) تقدم بالرقم ٢٤٩.

وتلك الهمزة تكون مكسورة لالتقاء الساكنين، إلاّ أن يكون الثالث منه مضمومًا، فإنه يضمّ إتباعًا لضمّته، وكراهيةَ الخروج من كسر إلى ضمّ، والحاجزُ بينهما ساكنٌ غير حصين فهو كلَا حاجزٍ. والكوفيون[1] يذهبون إلى أن همزة الوصل في الأمر تابعةٌ لثالثِ المستقبل، إن كان مضمومًا ضممتها، وإن كان مكسورًا كسرتها، ولا يفعلون ذلك في المفتوحة لئلّا يلتبس الأمر بإخبار المتكلّم عن نفسه، نحوَ: «اعْلَمْ»، و«أعْلَمُ».

فإن قيل: ولِمَ حذفت حرف المضارعة من أمر الحاضر، قيل: لكثرته في كلامهم، فآثروا تخفيفَه. لأنّ الغرض من حرف المضارعة الدلالة على الخطاب، وحضورُ المأمور وحاضرُ الحال يدلّان على أن المأمور هو المخاطب، ولأنّه ربّما التبس الأمر بالخبر لو تُرك حرف الخطاب على حاله.

فإن قيل: ولِمَ كان لفظ الأمر من المضارع دون غيره؟ قيل: لمّا كان زمنُ الأمر المستقبلَ؛ أُخذ من اللفظ الذي يدلّ عليه، وهو المضارع.

وقوله: والأصل في «تُكرِم»: «تُؤَكْرِمُ» كـ«تُدَحْرِجُ»، كأنّه جواب دَخْلٍ مقدَّرٍ، كأنه قيل: لِمَ قالوا في الأمر من «تُكْرِمُ»، و«تُخْرِجُ» ونظائرهما: «أكْرِمْ»، و«أَخْرِجْ» بهمزة مفتوحة مقطوعة، وهلّا جاؤوا فيه بهمزة الوصل لسكونِ ما بعد حرف المضارعة كما فعلوا في «تَضْرِبُ»، و«تَخْرُجُ» حين سكن ما بعد حرف المضارعة؟ فالجواب أن الأصل «تُؤَكْرِمُ» بهمزة مفتوحة بعد حرف المضارعة، وذلك أن الماضي «أكرم»، و«أخرج» بهمزة التَّعْدِية على وزانِ «دَحْرَجَ»، فالهمزة بإزاء الدال، فإذا رددتَه إلى المضارع، زدتَ في أوّله حرف المضارعة، وكان القياس «تُؤَكْرِمُ»، نحوَ: «تُدَحْرِجُ»؛ لأن حرف المضارعة إنّما تزاد على لفظ الماضي من غير حذف شيء منه، إلاّ أنهم حذفوا الهمزة من أوّله كراهيةَ اجتماع همزتين في فعل المُخْبِر عن نفسه، نحوِ: «أأَكْرِمُ»، ثمّ حملوا عليه سائر المضارعة، ليجري البابُ على منهاج واحد في الحذف، ولا يختلف كما فعلوا ذلك في «يَعِدُ»، و«تَعِدُ»، و«نَعِدُ»، و«أعِدُ»، وإن لم يقع الواو بين ياء وكسرة، وإذا أمرت منه، حذفت حرف المضارعة. وإذا زال حرف المضارعة، عادت الهمزة، فقلت: «أَكْرِمْ»، و«أَخْرِجْ»، وذلك لأمرَيْن أحدهما. أن الموجِب لحذفها قد زال، وهو حرف المضارعة. والآخر أنه لمّا حذف حرف المضارعة، وكان ما بعده ساكنًا. احتيج إلى همزة الوصل، وكان رَدُّ ما حذف منه أولى فاعرفه.

---

(١) انظر المسألة السابعة بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص٧٣٧ ـ ٧٤١.

فصل
[الأمر باللام]

قال صاحب الكتاب: **وأمّا ما ليس للفاعل، فإنّه يُؤْمَر بالحرف داخلاً على المضارع دخولَ «لا»، و«لَمْ»، كقولك: «لِتُضْرَبْ أنت»، و«لِيُضْرَبْ زيدٌ»، و«لأُضْرَبْ أنا»، وكذلك ما هو للفاعل، وليس بمخاطب، كقولك: «لِيَضْرِبْ زيدٌ»، و«لأَضْرِبْ أنا».**

* * *

قال الشارح: الأصل في الأمر أن يدخل عليه اللام، وتلزمه لإفادة معنى الأمر، إذ الحروف هي الموضوعة لإفادة المعاني كـ«لَا» في النهي، و«لَمْ» في النفي، إلاّ أنهم في أمر المخاطب حذفوا حرف المضارعة لِما ذكرناه من الغُنْية عنه، بدلالة الحال وتخفيفًا لكثرة الاستعمال. ولمّا حذفوه، لم يأتوا بلام الأمر، لأنها عاملة، والفعل بزوال حرف المضارعة منه خرج عن أن يكون معربًا، فلم يدخل عليه العامل.

وما عدا المخاطب من الأفعال المأمور بها تلزمها اللام، لأنه لم يجز حذف حرف المضارعة منه، لئلّا يُلْبِس، ولعدم الدليل عليه.

فمن ذلك ما ليس للفاعل، وهو فعلُ ما لم يسمّ فاعلُه، إذا أمرت به، لزمتْه اللام، نحوُ: «لتُعْنَ بحاجتي»، و«لتُوضَعْ في تجارتك»، و«لتُزْهَ علينا يا رجلُ». فهذا القبيل لا بدّ فيه من اللام، وإن كان مخاطبًا حاضرًا؛ لأن هذا الفعل قد لحقه التغييرُ بحذف فاعله وتغييرِ بنيته، فلم تحذف منه اللام أيضًا وحرف المضارعة لئلّا يكون إجحافًا به، وإذا لم يجز الحذف مع المخاطب، فأن لا يجوز مع الغائب أولى.

فلذلك تقول: «لِتُضْرَبْ يا زيدُ»، و«لِيُضْرَبْ هو»، وكذلك لو كان الأمر لغائب أو متكلّم، لم يكن بدٌّ من اللام، نحوَ: «لِيَقُمْ»، و«لِيَخْرُجْ بكرٌ»، و«لأَقُمْ»، و«لأخرجْ». وذلك من قبل أن حرف المضارعة يلزم هنا للدلالة على المقصود منه، وإذا لزم حرف المضارعة، وجب الإتيانُ بلام الأمر لإفادة معنى الأمر، وكان المحلّ قابلاً من حيث كان معربًا لِما فيه من حروف المضارعة، وربّما حذفوا هذه اللام في الشعر، وجزموا بها، أنشد أبو زيد [من الطويل]:

٩٩٥ـ فتُضْحِي صَرِيعًا لا تقومُ لحاجةٍ ... ولا تَسْمَعِ الداعي ويُسْمِعْكَ مَن دَعَا

---

٩٩٥ ـ التخريج: البيت لعمران بن حطان في المسائل البغداديّات، ص٤٦٩ (نقلاً عن محقق كتاب سرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٩٠ (الحاشية))؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٩٠.

المعنى: تغدو غير قادر على الحراك والسمع، حتى يناديك الداعي فتسمعه.

الإعراب: **«فتضحي»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «تضحي»: فعل مضارع ناقص مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء للثقل، واسمه ضمير مستتر وجوبًا تقديره «أنت». **«صريعًا»**: خبر «تضحي» منصوب =

وأنشد سيبويه [من الطويل]:

٩٩٦ـ على مِثْلِ أصحاب البَعُوضَةِ فاخْمُشِي لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أو يَبْكِ من بَكى

وأنشد أيضًا [من الوافر]:

محمّدُ تَفْدِ نَفْسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبالا(١)

أي: لِتَفْدِ، وهو قليل.

= بالفتحة. «لا»: حرف نفي. «تقوم»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا، تقديره «أنت». «لحاجة»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما. «ولا»: الواو: حرف عطف. «لا»: حرف لتوكيد النفي. «تسمع»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره «أنت». «الداعي»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الياء للثقل. «ويسمعك»: الواو: للاستئناف، «يسمع»: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر المحذوفة للضرورة، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «من»: اسم موصول مبني على محلّ رفع فاعل. «دعا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره «هو».

وجملة «تضحي»: بحسب الفاء. وجملة «لا تقوم»: في محلّ نصب خبر ثانٍ، أو بدل منه، وعطف عليها جملة «لا تسمع». وجملة «يسمعك من دعا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «دعا»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ويسمعك» حيث جزم الفعل المضارع بلام الأمر المحذوفة أو المقدّرة.

٩٩٦ ـ **التخريج**: البيت لمتمم بن نويرة في ديوانه ص٨٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٩٩؛ والكتاب ٣/ ٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٦٠ (لوم)؛ ومعجم ما استعجم ص٢٦١، ١٠٣٣، وبلا نسبة في رصف المباني ص٢٢٨؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩١؛ ولسان العرب ٧/ ١٢١ (بعض)؛ والمقتضب ٢/ ١٣٢.

اللغة: البعوضة: اسم مكان بعينه، كانت فيه موقعة قتل فيها جماعة من قوم الشاعر.

المعنى: فلتخمشي وجهك على قتلى موقعة البعوضة، وليبكِ عليهم البواكي.

الإعراب: «على مثل»: جار ومجرور متعلقان بالفعل اخمشي. «أصحاب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «البعوضة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «فاخمشي»: الفاء زائدة. «اخمشي»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «لك»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم. «الويل»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «حرّ»: مفعول به منصوب بالفتحة. «الوجه»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أو»: حرف عاطف. «يبك»: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر المحذوفة، وعلامة الجزم حذف حرف العلة. «من»: اسم موصول في محل رفع فاعل. «بكى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر، والفاعل ضمير مستتر تقديره «هو».

وجملة «اخمشي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لك الويل»: اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يبك»: معطوفة على «اخمشي» لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «بكى»: صلة الموصول الاسمي لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أو يبك»: فالفعل «يبك» مجزوم بلام الأمر المحذوفة، وأصل الكلام «أو ليبك» فحذف لام الأمر وأبقى عملها، أو أن «يبك» مجزوم حملاً على معنى «فاخمشي» لأن فعل الأمر أصله فعل مضارع للمخاطب مجزوم بلام الطلب وكأنه قال: «على مثل أصحاب البعوضة فلتخمشي وجهك أو يبك من بكى».

(١) تقدم بالرقم ٩٧٦.

فإن قيل: ولِمَ زعمتم أنّ أمر الحاضر أكثرُ من أمر الغائب حتى دَعَتِ الحالِ إلى تخفيفه؟ قيل: لأن الغائب لبُعْده عنك إذا أردت أن تأمره، أمرتَ الحاضر أن يؤدّي إليه أنك تأمره، نحوَ قولك: «يا زيدُ قُلْ لعمرو قُمْ»، ولا تحتاج في أمر الحاضر إلى مثل ذلك، فكان أكثرَ؛ لأنك تحتاج في أمر الغائب إلى أمر الحاضر، ولا يلزم من أمر الحاضر أمرُ الغائب. وممّا يؤكّد عندك قوّةَ الحاضر وغَلَبَتَه الغائبَ أنك لا تأمر الغائب بالأسماء المسمّى بها الفعلُ في الأمر، نحوِ «صَهْ»، و«مَهْ»، و«إيهِ»، و«إيهًا»، و«دُونَكَ»، «عِنْدَكَ». لا تقول: «دونه زيدًا»، ولا «عليه بكرًا»، ولهذا المعنى غلب ضميرُ الحاضر ضميرَ الغائب، فتقول: «أنت وهو فعلتَها»، ولا تقول: «فَعَلَا». وإذا صاغوا لهما اسمًا كالتثنية، صار على لفظ الحضور، نحو قولك: «أنتما فعلتما»، ولا تقول: «هما فعلا»، فاعرفه.

فصل
[أمر الفاعل المخاطب بالحرف]

قال صاحب الكتاب: **وقد جاء قليلاً أن يُؤْمَر الفاعل المخاطب بالحرف، ومنه قراءةُ النبي ﷺ: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفرَحُوا﴾[1].**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إن أصل الأمر أن يكون بحرف الأمر، وهو اللام، فإذا قلت: «اضربْ»، فأصله «لِتَضرِبْ»، و«قُمْ» أصله «لِتَقُمْ» كما تقول للغائب: «ليضربْ زيدٌ»، و«لتذهبْ هندُ»، غيرَ أنها حُذفت منه تخفيفًا ولدلالة الحال عليه، وقد جاءت على أصلها شاذّةً. فمن ذلك القراءة المعزُوّة إلى النبيّ ﷺ، وهي قوله تعالى: **﴿فبذلك فلتفرحوا﴾**، وقرأ بها أيضًا عثمان بن عَفّانَ، وأُبَيُّ بن كَعْب، وأَنَسُ بن مالك[2]، وروي عنه في بعض غَزَواته: «لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ»[3]، أي: خذوا مصافّكم، وإنّما أدخل اللام مراعاةً للأصل.

فصل
[بـنـاءُ الأمر]

قال صاحب الكتاب: **وهو مبنيّ على الوقف عند أصحابنا البصريين، وقال الكوفيون هو مجزوم باللام مضمرةً[4]، وهذا خَلْفٌ من القول.**

* * *

(١) يونس: ٥٨.

(٢) وقرأ بها أيضًا ابن عامر، وابن سيرين، وقتادة، وغيرهم. انظر البحر المحيط ٥/ ١٧٢؛ وتفسير الطبري ١١/ ٨٨؛ وتفسير القرطبي ٨/ ٣٥٤؛ والكشاف ٢/ ٢٤١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٨٠.

(٣) تقدّم تخريج هذا الحديث.

(٤) انظر المسألة الثانية والسبعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ص٥٢٤ ـ ٥٤٩.

قال الشارح: اعلم أن فعل الأمر على ضربَيْن: مبنيّ ومعرب، فإذا كان للحاضر مجرّدًا من الزيادة في أوّله، كان مبنيًا عندنا، خِلافًا للكوفيين. وإنّما قلنا ذلك؛ لأن أصل الأفعال كلّها أن تكون مبنيّة موقوفةَ الآخِر، وإنّما أُعْرب الفعل المضارع منها بما في أوّله من الزوائد الأربع وكينونتِه على صيغة ضارَعَ بها الأسماءَ، فإذا أمرنا منه، ونزعنا حرف المضارعة من أوّله، فقلنا: «اضرِبْ»، «اذْهَبْ»، فتتغيّر الصورة والبنية التي ضارع بها الاسمَ، فعاد إلى أصله من البناء استصحابًا للحال الأولى.

وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بـ«لام» محذوفة، وهي لام الأمر، فإذا قلت: «اذهبْ»، فأصله «لِتذهبْ»، وإنما حذفت اللام تخفيفًا، وما حُذف للتخفيف فهو في حكم الملفوظ به، فكان معربًا مجزومًا بذلك الحرف المقدّر. ويؤيّد عندك أنه مجزوم أنّك إذا أمرت من الأفعال المعتلّة نحوِ «يَرْمِي»، و«يَغْزُو»، و«يَخْشَى»، حذفت لاماتها، كما تفعل في المجزوم من نحو «لِيَغْزُ»، و«لِيَرْمِ»، و«لِيَخْشَ». والبناءُ لا يوجب حذفًا.

والجواب عن كلام الكوفيين: أمّا قولهم: «إنه معرب»، فقد تقدّم القول: إن أصل الأفعال البناءُ، وسببُ إعراب المضارع ما في أوّله من الزوائد، وقد فُقدت هنا. وقولهم: إنه مجزوم بلام محذوفة فاسدٌ، لأن عوامل الأفعال ضعيفة، فلا يجوز حذفُها وإعمالها، كما لم يجز ذلك في «لَمْ» و«لَنْ» ونظائرهما، وذلك لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، لأن الأفعال محمولة على الأسماء في الإعراب، فكانت الأسماء أمكن، وعواملُ الأصل أقوى من عوامل الفرع. وعواملُ الأسماء على ضربين: أفعالٌ وحروفٌ، فما كان من الأفعال، فقد يجوز حذفه وتبقية عمله، نحوُ: «لولا زيدٌ»، و«هَلّا عمرٌو»، ويجوز: «زيدًا ضربتَه» وأشباهُ ذلك. وما كان من الحروف، نحوِ: «إنَّ» وأخواتها وحروف الجرّ، فإنّه لا يجوز حذفُ شيء من ذلك وتبقيةُ عمله، فكان ذلك في الفرع الذي هو أضعف أولى بالامتناع، مع أنّا نقول لو كان فعل الأمر مجزومًا بـ«لام» محذوفة، لبقي حرف المضارعة كما بقي في قوله [من الوافر]:

مـحـمّـدُ تَـفْـدِ نَـفْـسَـك كـلُّ نـفـسٍ[(١)]

وكما قال [من الطويل]:

أو يَـبْـكِ مَـن بَـكَـى[(٢)]

فلمّا حذف حرف المضارعة، وتغيّرت بنيةُ الفعل؛ دلّ على ما قلناه. وأما حذف حرف العلّة من نحوِ «ارمِ»، و«اغزُ»، و«اخشَ»، فلأنّه لمّا استوى لفظ المجزوم والمبنيّ في الصحيح، نحوِ: «لَم تذهبْ» و«اذْهَبْ»، أرادوا أن يكون مثل ذلك في المعتلّ، فحذفوا آخِرَه في البناء؛ ليوافق آخره آخرَ المجزوم، فاعرفه.

(١) تقدم بالرقم ٩٧٦.
(٢) تقدم بالرقم ٩٩٦.

ومن أصناف الفعل

المتعدِّي وغير المعتدّي

فصل
[أنواعُهما]

قال صاحب الكتاب: **فالمتعدي على ثلاثة أضرب: متعدٍّ إلى مفعول به، وإلى اثنين، وإلى ثلاثة. فالأوّلُ نحو قولك: «ضربتُ زيدًا»، والثاني نحوُ: «كسوتُ زيدًا جُبَّةً»، و«عَلِمْتُ زيدًا فاضلاً»، والثالثُ نحوُ: «أعْلَمْتُ زيد عمرًا فاضلاً». وغيرُ المتعدّي ضربٌ واحد، وهو ما تَخصّص بالفاعل كـ«ذَهَبَ زيدٌ»، و«مَكَثَ»، و«خَرَجَ»، ونحوِ ذلك.**

* * *

قال الشارح: اعلم أن الأفعال على ضربين: متعدٍّ وغير متعدّ، فالمتعدّي ما يفتقر وجودُه إلى محلٍّ غير الفاعل. والتعدّي التجاوُز، يُقال: «عدا طَوْرَه»، أي: تَجاوز حَدَّه، أي: إنّ الفعل تجاوز الفاعلَ إلى محلٍّ غيره، وذلك المحلّ هو المفعول به، وهو الذي يحسن أن يقع في جوابِ: «بمَن فعلتَ؟» فيقال: «فعلتُ بفلان»، فكلُّ ما أنْبَأَ لفظُه عن حلوله في حيّزٍ غير الفاعل، فهو متعدّ، نحوُ: «ضرب»، و«قتل». ألا ترى أن الضرب والقتل يقتضيان مضروبًا ومقتولاً، وما لم يُنْبِىءْ لفظُه عن ذلك، فهو لازمٌ غير متعدّ، نحوُ: «قام»، و«ذهب». ألا ترى أنَّ القيام لا يتجاوز الفاعلَ، وكذلك الذهاب؟ ولذلك لا يقال: «هذا الذهابُ بمن وقع» وكذلك القيام، بخلافِ «ضرب» وأشباهه، فإنّه لا يكون ضربًا حتى يوقِعه فاعلُه بشخص.

والمتعدّي على ثلاثة أضرب: متعدّ إلى مفعول واحد، يكون عِلاجًا، وغير علاج، فالعلاجُ ما يفتقر في إيجاده إلى استعمالِ جارحة أو نحوها، نحوُ: «ضربت زيدًا»، و«قتلت بكرًا». وغيرُ العلاج ما لم يفتقر إلى ذلك، بل يكون ممّا يتعلّق بالقلب، نحوُ: «ذكرت زيدًا»، و«فهمت الحديثَ»، وذلك على حسبِ ما يقتضيه ذلك الفعلُ، نحوُ: «أكرمتُ زيدًا»، و«شربت الماءَ»، و«أرْوَى أخاك الماءُ».

ومن المتعدّي إلى مفعول واحد أفعالُ الحواسّ، كلُّها يتعدّى إلى مفعول واحد،

نحوُ: «أبصرته»، و«شممته»، و«ذُقْته»، و«لمسته»، و«سمعته». وكلُّ واحد من أفعال الحواسّ يقتضي مفعولاً ممّا تقتضيه تلك الحاسّةُ، فالبصر يقتضي مُبْصَرًا، والشمّ يقتضي مشمومًا، والسمع يقتضي مسموعًا، فكلُّ واحد من أفعال هذه الحواسّ يتعدّى إلى مفعول ممّا تقتضيه تلك الحاسّةُ، تقول: «أبصرت زيدًا»؛ لأنه ممّا يُبْصَر، ولو قلت: «أبصرتُ الحديث أو القيام»، لم يجز؛ لأن ذلك ممّا ليس يُدْرَك بحاسّة، وكذلك سائرها.

وذهب أبو عليّ الفارسيّ إلى أنّ «سمعت» خاصّةً يتعدّى إلى مفعولين، ولا يكون الثاني إلاّ ممّا يُسْمَع، كقولك: «سمعتُ زيدًا يقول ذاك». ولو قلت: «سمعت زيدًا يضربُ» لم يجز، لأن الضرب ليس ممّا يسمع، فإن اقتصرت على أحد المفعولين، لم يكن إلاّ ممّا يسمع، نحوَ: «سمعت الحديث والكلام». ولا أراه صحيحًا؛ لأن الثاني من قولنا: «سمعتُ زيدًا يقول» جملةً، والجملُ لا تقع مفعولةً إلاّ في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، نحوِ: «ظننت»، و«علمت»، وأخواتهما. و«سمعت» ليس منها، والحقُّ أنه يتعدّى إلى مفعولٍ واحد كأخواته، ولا يكون ذلك المفعول إلاّ ممّا يُسْمَع، فإن عدّيته إلى غير مسموع، فلا بدّ من قرينة بعده من حال أو غيره تدلّ على أن المراد ما يسمع منه، فإذا قلت: «سمعت زيدًا يقول»، فـ«زيدٌ» المفعول على تقدير حذف مضاف، أي: قولَ زيد، و«يقول» في موضع الحال، وبه عُلم أن المراد قوله.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾(١)، فالمفعول الضمير المتّصل به وهو ضمير المخاطَبين، وحسُن ذلك بقوله: «إذ تدعون»؛ لأن به عُلم أن المراد دعاؤهم. فأمّا قوله تعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَآءَكُمْ﴾(٢)، فلا إشكالَ فيه، لأن الدعاء ممّا يسمع.

فأمّا «دخلتُ البيتَ»، فقد اختلف العلماءُ فيه: هل هو من قبيلِ ما يتعدّى إلى مفعول واحد، أو من اللازم؟ وسببُ الخلاف فيه استعمالُه تارةً بحرف جرّ، وتارةً بغيره، نحوُ: «دخلت البيتَ» و«دخلت إلى البيت». والصوابُ عندي أنه من قبيل الأفعال اللازمة. وإنّما يتعدّى بحرف الجرّ، نحوَ: «دخلت إلى البيت». وإنّما حذف منه حرف الجرّ توسّعًا لكثرة الاستعمال. والذي يدلّ على ذلك أن مصدره يأتي على «فُعُولٍ»، نحوِ: «الدُّخول»، و«فُعُولٌ» في الغالب إنّما يأتي من اللازم، نحو: «القعود»، و«الجلوس»، وأنّ مثله وخلافه غير متعدّ، فـ«دَخَلْت» مثلُ «غبرت»، فكما أنّ «غبرت» غير متعدّ، فكذلك «دخلت». وخلافُه «خرجت»، وهو لازم أيضًا. وقلّ ما نجد فعلاً متعدّيًا إلاّ وخلافُه ومضادّه كذلك، ألا ترى أنّ «تَحرَّكَ» لازم وضدُّه «سَكَنَ»، وهو كذلك؟ و«اسودّ» و«ابيضّ» كذلك.

---

(١) الشعراء: ٧٢. (٢) فاطر: ١٤.

ومثلُ «دخلتُ البيتَ» «ذهبتُ الشأمَ» أمرُهما واحد، ولا يُقاس عليهما غيرُهما؛ لقلّة ما جاء من ذلك.

واعلم أنه يجوز تقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل نفسه، نحوَ قولك: «ضرب زيدًا عمرٌو»، و«عمرًا ضرب زيدٌ»، كلُّ ذلك عربيّ جيّد، وذلك إذا لم يلتبس؛ لأن الإعراب يفصل بين الفاعل والمفعول، فإن لزم من ذلك لَبْسٌ بأن يكون الاسمان مبنيّين، أو لا يظهر فيهما الإعرابُ لاعتلال لامَيْهما، نحوِ: «ضرب هذا ذاك»، و«أكرم عيسَى موسَى»، فحينئذ يلزم حفظُ المرتبة؛ ليُعْرَف الفاعل بتقدّمه، والمفعول بتأخّره.

وأمّا ما يتعدّى إلى مفعولَيْن، فهو على ضربين: أحدهما ما يتعدّى إلى مفعولَيْن، ويكون المفعول الأوّل منهما غير الثاني. والآخر أن يتعدّى إلى مفعولين، ويكون الثاني هو الأوّلَ في المعنى.

فأمّا الضرب الأوّل، فهي أفعالٌ مَؤَثِّرةٌ تنفذ من الفاعل إلى المفعول، وتؤثّر فيه، نحوَ قولك: «أعطى زيدٌ عبدَ الله درهمًا»، و«كسا محمّدٌ جعفرًا جبّةً»، فهذه الأفعالُ قد أثّرت إعطاءَ الدرهم في عبد الله، وكَسْوَةَ الجبّة في جعفر. ولا بدّ أن يكون المفعول الأوّل فاعلاً بالثاني، ألا ترى أنك إذا قلت: «أعطيت زيدًا درهمًا» فـ«زيدٌ» فاعلٌ في المعنى لأنّه آخذ الدرهم؟ وكذلك «كسوتُ زيدًا جبّةً» فـ«زيدٌ» هو اللابس للجبّة.

ومن هذا الباب ما كان يتعدّى إلى مفعولين، إلاّ أنه يتعدّى إلى الأوّل بنفسه من غير واسطة، وإلى الثاني بواسطة حرف الجرّ، ثمّ اتّسع فيه، فحذف حرف الجرّ، فصار لك فيه وجهان، وذلك نحو قولك: «اخترْتُ الرجالَ بكرًا»، وأصله: «من الرجال». قال الله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلًا﴾(١)، أي: من قومه. ومنه «استغفرت اللّهَ ذنبًا»، أي: من ذنب. قال الشاعر [من البسيط]:

٩٩٧ـ أستغفرُ اللّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ [رَبَّ العِبَادِ إِلَيهِ الوَجْهُ والْعَمَلُ]

---

(١) الأعراف: ١٥٥.

٩٩٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أدب الكاتب ص٥٢٤؛ والأشباه والنظائر ٤/ ١٦؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٨٣؛ وتخليص الشواهد ص٤٠٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ١١١، ٩/ ١٢٤؛ والدرر ٥/ ١٨٦؛ شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٠؛ وشرح التصريح ١/ ٣٩٤؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٨١؛ والكتاب ١/ ٣٧؛ ولسان العرب ٥/ ٢٦ (غفر)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٢٢٦؛ والمقتضب ١/ ٣٢١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٢.

اللغة والمعنى: لست محصيه: لست أعرف عدده. إليه الوجه والعمل: أي إليه تتوجّه الوجوه الأعمال الصالحة.

يقول: إنّي أستغفر الله من ذنوبي العديدة، وهو ربّ العباد الذي إليه تتوجّه الوجوه والأعمال الصالحة.

ومن ذلك: «سمّيتُه بزيد»، و«كنّيته بأبي بكر»، فإنّه يجوز التوسّع فيه بحذف حرف الجرّ بقولك: «سمّيته زيدًا»، و«كنّيته أبا بكر». وكلّ ما كان من ذلك فإنّه يجوز فيه التقديم والتأخير، نحوُ: «أعطيت زيدًا درهمًا»، و«أعطيت درهمًا زيدًا»، و«زيدًا أعطيت درهمًا». كل ذلك جائز؛ لأنه لا لبس فيه من حيث كان الدرهم لا يأخذ زيدًا. فإن كان الثاني ممّا يصحّ منه الأخذُ، نحوَ: «أعطيت زيدًا عمرًا»، وجب حفظُ المرتبة؛ لأن كلّ واحد منهما يصحّ منه الأخذُ.

وأما الثاني وهو ما يتعدّى إلى مفعولين، ويكون الثاني هو الأوّل في المعنى، وهذا الصنفُ من الأفعال لا يكون من الأفعال التي تنفذ منك إلى غيرك، ولا يكون من الأفعال المؤثّرة، إنما هي أفعالٌ تدخل على المبتدأ والخبر، فتجعل الخبرَ يقينًا أو شكًّا. وتلك سبعةُ أفعال، وهي: حسبت، وظننت، وخِلْت، وعلمت، ورأيت، ووجدت، وزعمت. فـ«حسبت»، و«ظننت»، و«خلت» متواخيةٌ؛ لأنها بمعنى واحد، وهو الظنّ، و«علمت»، و«رأيت»، و«وجدت» متواخية؛ لأنّها بمعنى واحد، وهو اليقين، و«زعمت» مفردٌ؛ لأنه يكون عن علم وظنٍّ، وذلك قولك: «حسبت زيدًا أخاك»، و«ظنّ زيد محمّدًا عالمًا»، و«خلت بكرًا ذا مالٍ»، و«علمت جعفرًا ذا حفاظٍ»، و«وجدت اللّهَ غالبًا»، و«زعمت الأمير عادلاً». فهذه الأفعال المفعولُ الثاني من مفعولَيْها هو الأوّل في المعنى، ألا ترى أن زيدًا هو الأخ في قولك: «حسبت زيدًا أخاك»، وكذلك سائرها.

وإنّما كان كذلك؛ لأنها داخلة على المبتدأ والخبر، وخبرُ المبتدأ إذا كان مفردًا، كان هو المبتدأ في المعنى، والذي يدلّ أنها داخلة على المبتدأ والخبر أنّك لو أسقطت الفعل والفاعل، لعاد الكلام إلى المبتدأ والخبر، نحوِ قولك: «زيدٌ أخوك»، و«محمّدٌ عالمٌ» بخلافِ «أعطيت زيدًا درهمًا»؛ لأن المفعول الثاني في «أعطيت» غير الأوّل، فلا يكون خبرًا. ولكونها داخلة على المبتدأ والخبر، لم يجز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، وذلك أنك إذا قلت: «ظننت زيدًا منطلقًا»، فإنّما شككت في انطلاق زيد، لا

= **الإعراب**: **«أستغفر»**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. **«الله»**: اسم الجلالة مفعول به أوّل. **«ذنبًا»**: مفعول به ثانٍ. **«لست»**: فعل ماضٍ ناقص. والتاء: ضمير في محلّ رفع اسم «ليس». **«محصيه»**: خبر «ليس» منصوب، وهو مضاف. والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«ربّ»**: بدل من «الله» منصوب، أو نعت «الله» منصوب، وهو مضاف. **«العباد»**: مضاف إليه مجرور. **«إليه»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ تقديره «حاصل». **«الوجه»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع. **«والعمل»**: الواو: حرف عطف، «العمل»: معطوف على «الوجه» مرفوع.

وجملة «أستغفر الله» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «لست محصيه» الفعليّة: في محلّ نصب نعت «ذنبًا». وجملة «إليه الوجه والعمل» الاسميّة: في محلّ نصب حال من «الله».

والشاهد فيه قوله: «أستغفر الله ذنبًا» حيث حذف الجارّ من ثاني مفعولي «أستغفر» الذي تعدّى إليه بواسطة الحرف، والأصل: أستغفر الله من ذنب.

فيه؛ لأن المخاطَب يعرف زيدًا كما يعرفه المخاطِب، فالمخاطَب والمخاطِب في المفعول الأوّل سواءٌ، وإنّما الفائدةُ في المفعول الثاني، كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر، ولذلك من المعنى لم يجز الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر، فلا تقول: «زيدًا» حتى تقول: «قائمًا»، ولا تقول: قائمًا حتى تقول: «زيدًا»؛ لأنّ الظنّ يتعلّق بالقيام ونحوه، إلاّ أنك لو اقتصرت عليه، لم يُعْلَم القيام لِمَنْ هو، فاحتجتَ إلى ذكر المُخْبَر عنه ليعلم أن القيام له، فصار بمنزلة قولك: «قائمٌ» في أنه لا فائدة فيه إلاّ بعد تقدُّم المبتدأ، وبَانَ بما ذكرنا تعلّقُ هذه الأفعال بالمبتدأ والخبر.

وأمّا ما يتعدّى إلى ثلاثة، فهو أفعالٌ منقولةٌ ممّا كان يتعدّى إلى مفعولين، نحوُ: «أعلمت زيدًا عمرًا فاضلاً»، و«أرَيْتُ محمّدًا خالدًا ذا حفاظٍ»، فـ«أعلم» منقول من «عَلِمَ»، وقد كان ممّا يتعدّى إلى مفعولين، الثاني منهما هو الأول، وصار بعد نقله بالهمزة يتعدّى إلى ثلاثة، وكذلك «أرَى». وسيأتي الكلام على هذا الفصل بأوْضَحَ من هذا بعدُ، إن شاء الله.

فصل
[تعدية الفعل اللازم]

قال صاحب الكتاب: **وللتعدية أسبابٌ ثلاثةٌ، وهي: الهمزةُ، وتثقيلُ الحَشْو، وحرفُ الجرّ، تتّصل ثلاثتُها بغير المتعدّي، فتُصيّره متعدّيًا، وبالمتعدّي إلى مفعول واحد، فتُصيّره ذا مفعولَيْن، نحوَ قولك: «أذهبتُه»، و«فرّحتُه»، و«خرجتُ به»، و«أحفرتُه بئرًا»، و«علّمتُه القرآنَ»، و«غصبتُ عليه الضيعةَ»، وتتّصل الهمزةُ بالمتعدّي إلى اثنين، فتنقُله إلى ثلاثة، نحوَ: «أعلمتُ».**

* * *

قال الشارح: قد ذكرنا أن الأفعال على ضربين، منها ما هو لازم للفاعل غيرُ متجاوز له إلى مفعول، ويُقال له: «غير متعدّ»، ومنها ما يتجاوز الفاعلَ إلى مفعول به، ويُقال له: «المتعدّي». فإذا أردت أن تُعَدّيَ ما كان لازمًا غير متعدّ إلى مفعول، كان ذلك بزيادة أحد هذه الأشياء الثلاثة، وهي الهمزة، وتضعيف العين، وحرف الجرّ.

فأمّا الأوّل، وهو زيادة الهمزة في أوّله، فنحوُ: «ذهب»، و«أذهبتُه»، و«خرج»، و«أخرجته». قال الله تعالى: ﴿أَذۡهَبۡتُمۡ طَيِّبَٰتِكُمۡ﴾(١)، وقال: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَ أَبَوَيۡكُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ﴾(٢). ألا ترى أنه حدث بدخول الهمزة تعدٍّ لم يكن قبلُ؟ ولهذا البناء معانٍ أُخر تُذْكَر بَعْدُ، إلّا أنّ الغالب عليه التعدية.

---

(١) الأحقاف: ٢٠. (٢) الأعراف: ٢٧.

وأما التضعيف، فنحو قولك: «فرِح زيدٌ»، و«فرّحته»، و«غرِم»، و«غرّمته»، و«نبُل»، و«نبّلته»، و«نزل»، و«نزّلته». والمراد: حملته على ذلك وجعلته يفعله، ولذلك صار متعدّيًا بعد أن لم يكن كذلك. وهذا البناءُ يُشارِك «أفْعَلَ» في أكثرِ معانيها، إلاّ أن أحدهما قد يكثر في معنًى، ويقلّ في معنى آخر على ما سنذكر.

وأما حروف الجرّ، فنحو قولك: «مررت بزيد»، و«نزلت على عمرو»، فهذه الحروف إنّما دخلت الاسمَ للتعدية، وإيصال معنى الفعلِ إلى الاسم؛ لأن الفعل قبلها لا يصل إلى الاسم بنفسه، لأنها أفعالٌ ضعُفتْ عُرْفًا واستعمالاً، فوجب تقويتُها بالحروف الجارّة، فيكون لفظه مجرورًا، وموضعه نصبًا بأنّه مفعول، ولذلك يجوز فيما عُطف عليه وجهان: الجرّ والنصب، نحوُ قولك: «مررت بزيدٍ وعمرٍو، وعمرًا»، فالجرُّ على اللفظ، والنصب على الموضع. وذلك من قبل أن الحرف يتنزّل منزلةَ الجزء من الفعل من جهةِ أنّه به وصل إلى الاسم، فكان كالهمزة في «أذهبته»، والتضعيف في «فرّحته». وتارةً يتنزّل منزلة الجزء من الاسم المجرور به، ولذلك جاز أن يعطف عليهما بالنصب، فالجرُّ على الاسم وحدَه، والنصب على موضع الحرف والاسم معًا، وكما تُعدِّي هذه الأشياء الثلاثة غيرَ المتعدّي إلى مفعول، نحوَ قولك: «أذهبت زيدًا»، فكذلك تزيد في تعديةِ ما كان متعدّيًا منها، فإذا كان يتعدّى إلى مفعول واحد، وأتيتَ بالهمزة، أو أُخْتَيْها صار يتعدّى إلى مفعولَيْن، نحوَ: «أضربتُ زيدًا عمرًا»، أي: حملته على الضرب، فصار الفاعل مفعولاً. وإن كان يتعدّى إلى مفعولين، صار يتعدّى إلى ثلاثة، نحوَ قولك في «علمت زيدًا قائمًا»، و«رأيت عمرًا عالمًا»: «أعلمني بكرٌ زيدًا قائمًا»، و«أراني عبدُ الله عمرًا عالمًا». كان المتكلّم قبل النقل فاعلاً، فصار بعد النقل بالهمزة مفعولاً، وليس وراء الثلاثة متعدًّى[1] إليه.

واعلم أنّه متى عدّيت الفعل بالهمزة، أو التضعيف، لم تجمع بين واحد منهما وحرف الجرّ، لأنّ الغرض تعديةُ الفعل، فبأيّ شيء حصل أغنى عن الآخر، ولا حاجة إلى الجمع بينهما، فتقول: «أدخلت زيدًا الدارَ»، و«أذهبت خالدًا»، و«دخلت بزيد الدارَ»، و«ذهبت به». قال الله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَـٰرِ﴾[2]، ولا يجوز «أدخلت بزيد الدارَ»، ولا «أذهبت به»، فتجمع بين الهمزة والباء لِما ذكرت لك، فاعرفه.

فصل
[أنواع الأفعال المتعدِّية إلى ثلاثة مفاعيل]

قال صاحب الكتاب: **والأفعال المتعدّية إلى ثلاثة على ثلاثة أضرب: ضربٌ منقول بالهمزة عن المتعدّي إلى مفعولَيْن، وهو فعلان: «أعلمتُ»، و«أرَيْتُ»، وقد أجاز الأخفش**

(١) في الطبعتين: «متعد» بدون ألف، وقد صحّحتها طبعة ليبزغ في ذيل التصحيحات.
(٢) النور: ٤٣.

«أظننتُ»، و«أحسبت»، و«أخَلْت»، و«أزعمت». وضربٌ متعدّ إلى مفعول واحد قد أُجرى مُجرَى «أعلمتُ» لموافَقته له في معناه، فعُدّي تعديتَه، وهو خمسة أفعال: «أنبأتُ»، و«نبّأت»، و«أخبرت»، و«خبّرت»، و«حدّثتُ». قال الحارِثُ بن حِلِّزَةَ [من الخفيف]:

٩٩٨ـ [إن مَنَعْتُم ما تُسْأَلُونَ] فمَن حُدْ دِثْتُموه له علينا العَلاءُ

وضربٌ متعدّ إلى مفعولَين وإلى الظرف المُتَّسَع فيه، كقولك: «أعطيتُ عبدَ الله ثوبًا اليومَ»، و«سرق زيدٌ عبدَ اللّه الثوبَ الليلةَ». ومن النحويين مَن أبَى الاتّساعَ في الأفعال ذاتِ المفعولَين.

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذا الباب منقول من بابِ «ظننت» وأخواتها، نحوَ: «أعلم»، و«أرَى»، فهذان الفعلان منقولان من «علمت»، و«رأيت»، وهما من الأفعال المتعدّية إلى مفعولَيْن لا يجوز الاقتصار على أحدهما. كان الأصل قبل النقل: «علم زيدٌ عمرًا قائمًا» و«رأى بكرٌ محمّدًا ذا مال»، فلمّا نقلته من «فَعَلَ» إلى «أفْعَلَ»، صار الفاعل مفعولاً،

٩٩٨ ـ **التخريج**: البيت للحارث بن حلزة في ديوانه ص٢٧؛ وتخليص الشواهد ص٤٦٨؛ والدرر ٢/ ٢٨٠؛ وشرح التصريح ١/ ٢٦٥؛ وشرح القصائد السبع ص٤٦٩؛ وشرح القصائد العشر ص٣٨٧؛ وشرح المعلقات السبع ص٢٢٥؛ وشرح المعلقات العشر ص١٢٢؛ والمعاني الكبير ٢/ ١٠١١؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٤٥؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص٦٨٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص٢٥٣؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٩.

اللغة: منعتم ما تسألون: منعتم عنّا ما نسألكم من الموادعة والإخاء. العلاء: الغلبة.

المعنى: إنكم إذا منعتم ما سألتكم من الموادعة والإخاء، فأيّ قوم أخبرتم عنهم أنّهم فضلونا؟ فلا قوم أمنع منّا، ولا نعجز عن مقابلتكم بمثل صنيعكم.

الإعراب: **«إنْ»**: حرف شرط جازم. **«منعتم»**: فعل ماضٍ، و«تم» ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«ما»**: اسم موصول مبني في محلّ نصب مفعول به. **«تسألون»**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متّصل مبني في محلّ رفع نائب فاعل. **«فمن»**: الفاء: حرف رابط لجواب الشرط، و«من»: اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ. **«حُدّثتموه»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول، و«تم» ضمير متّصل مبني في محل رفع نائب فاعل، والواو: للإشباع، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به ثانٍ. **«له»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. **«علينا»**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم. **«العلاء»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمة.

وجملة «إن منعتم... فمن...» الشرطية: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «منعتم»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «تسألون»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «من حدثتموه»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «حدثتموه»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «له علينا الولاء»: في محلّ نصب مفعول به ثالث لـ «حدّث».

والشاهد فيه قوله: «حدّثتموه... له علينا الولاء» حيث تعدّى الفعل «حدّث» إلى ثلاثة مفاعيل، هي: نائب الفاعل (تُم)، والهاء في «حدثتموه»، والجملة الاسميّة «له علينا الولاء».

فاجتمع معك ثلاثةُ مفاعيل، نحو قولك: «أعلمت زيدًا عمرًا قائمًا»، و«أريتُ بكرًا محمّدًا ذا مال»، فالمفعولُ الأوّل هنا كان فاعلاً قبل النقل، وذلك أنّك إذا قلت: «علم زيدٌ عمرًا قائمًا»، جاز أن يكون ذلك العلم بمُعْلِم، فإذا ذكرته، صار هو الفاعل من حيث كان مُعْلِمًا، و«زيدٌ»، الذي كان فاعلاً عالمًا مفعولٌ من حيث كان مُعْلَمًا. وهذا النقلُ مقصور على هذَيْن الفعلين دون أخواتهما، وهو المسموع من العرب، فبعضُهم يقف عند المسموع ولا يتجاوزه إلى غيره.

وكان أبو الحسن الأخفش يَقيس عليهما سائرَ أخواتهما، فيُجيز: «أظَنَّ زيدٌ عمرًا أخاك قائمًا»، و«أزعم بكرٌ محمدًا جعفرًا منطلقًا». والمذهبُ الأوّل لقلّة ذلك.

وأما الضرب الثاني: فما كان في معنى العلم، وهي خمسة أفعال: «أَخْبَرَ»، و«أنْبأ»، و«خَبَّرَ»، و«نَبّأ»، و«حَدَّثَ»، فهذه الأفعال الخمسة معناها الإخبار والحديث، والإخبارُ إعلامٌ. فلمّا كانت في معنى الإعلام، تَعدّت إلى ثلاثة مفاعيل كما يتعدّى «أعلم»، فتقول: «أخبرتُ زيدًا عمرًا ذا مال»، و«أنبأت محمّدًا جعفرًا مقيمًا» و«نبّأتُ أباك أخاك منطلقًا»، و«خبّرت زيدًا الأميرَ كريمًا»، و«حدّثت محمّدًا أخاه عالمًا»؛ فأما قول الحارث بن حِلِّزَةَ اليَشْكُرِي [من الخفيف]:

إنْ مَنَعْتُمْ ما تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدْ ـدِثْتُموه له علينا العَلاءُ

فأنشده شاهدًا على صحّة الاستعمال، وأنّه متعدّ إلى ثلاثة مفعولِين: فالتاء والميم المفعول الأوّل، وقد أُقيم مُقام الفاعل، والهاء المفعول الثاني، و«له علينا العلاءُ» جملةٌ في موضع المفعول الثالث. والمعنى: إن منعتم ما تُسْألون من الإنصاف، فمَن حُدّثتم عنه أنه قهرنا؟

وحقيقةُ تعدّي هذه الأفعال بتقدير حرف الجرّ، فإذا قلت: «أنبأت زيدًا خالدًا مقيمًا»، فالتقدير: عن خالد؛ لأنّ «أنبأت» في معنَى «أخبرت»، والخبر يقتضي «عَنْ» في المعنى، فهو بمنزلةِ «أمرتُك الخيرَ»، والمراد: بالخير؛ لأن الفعل في كلّ واحد منهما لا يتعدّى إلاّ بحرف جرّ. فإذا ظهر حرفُ الجرّ، كان الأصلَ، وإذا لم يذكر، كان على تقدير وجوده واللفظِ به؛ لأن المعنى عليه، واللفظُ مُحْوِجٌ إليه، وليس ذلك كالباء، ولا كـ«مِنْ» في قولك: «ليس زيد بقائم»، و«ما جاءني من أحد»؛ لأن اللفظ مستغنٍ عنهما، فأدخلوهما زائدتَيْن لضرب من التأكيد. فإذا لم يذكرا، لم يكونا في نيّة الثبوت، وليس كذلك «عَنْ» في قولك: «أخبرت زيدًا عن عمرو» لأن حرف الجرّ هنا دخل، لأن اللفظ مُحْوِجٌ إليه، فإذا حذفته، كان في تقدير الثبوت، إذ لا يصحّ اللفظ إلاّ به، مع أنّ «عَنْ» لم ترد قطّ إلاّ بمعنًى يُحْوِج الكلام إليه. فإذا وجدناها في شيء، ثمّ فقدناها منه، علمنا أنها مقدّرة.

واعلم أن هذه الأفعال لا يجوز إلغاؤها كما جاز فيما نُقلت عنه؛ لأنك إذا قلت: «علمت»، أو «ظننت» ونحوَهما؛ فهي أفعالٌ ليست واصلة، ولا مؤثِّرة، إنما ذلك شيءٌ وقع في نفسك، لا شيءٌ فعلتَه. وإذا قلت: «أعلمت»، فقد أثّرت أثرًا أوقعته في نفس غيرك، ومع ذلك فإنّ «علمت»، و«ظننت»، من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، فإذا أُلغيت، عاد الكلام إلى أصله من المبتدأ والخبر؛ لأن المُلْغَى نظير المحذوف، فلا يجوز أن يُلْغَى من الكلام ما إذا حذفته بقي الكلام غيرَ تامّ. وأنت إذا قلت: «زيدٌ ظننتُ منطلقٌ» بإلغاء «ظننت»، كان التقدير: «زيدٌ منطلقٌ»، فدخل الظنّ، والكلام تامٌّ. ولو أخذتَ تُلْغِي «أعلمت»، و«أرَيْتُ»، ونحوَهما في قولك: «أعلمت بِشْرًا خالدًا خيرَ الناس»، لبقي «بشرٌ خالد خيرُ الناس»، وهو كلام غير تامّ ولا منتظم، لأن «زيدًا» يبقى بغير خبر.

واعلم أنه يجوز الاقتصار في هذه الأفعال المتعدّية إلى ثلاثة مفعولين على المفعول الأوّل، وأن لا يذكر الثاني، ولا الثالث؛ لأن المفعول الأوّل كان فاعلاً في بابِ «علمت» قبل النقل، فكما يجوز الاقتصار على الفاعل في باب «علمت»، كذلك يجوز الاقتصار على المفعول الأوّل. في باب «أعلمت»، ولا يجوز على الثاني ولا الثالث، كما لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول دون الثاني، وعلى الثاني في باب «علمت»، و«رأيت»، وهذا لا خلاف فيه. والظاهرُ من كلام سيبويه أن لا يجوز الاقتصار على المفعول الأوّل[١]. والصوابُ ما ذكرناه، ويُحْمَل كلام سيبويه على القُبْح، لا على عدم الجواز.

وأما الضرب الثالث، فما كان من الأفعال متعدّيًا إلى مفعولَيْن، ثمّ تعدّى إلى الظرف، ويجعل الظرف مفعولاً على سعة الكلام، وقولُك: «أُعطيت عبدَ الله ثوبًا اليومَ»، و«سرق زيدٌ عبدَ الله الثوبَ الليلةَ»، فـ«أعطيت» فعلٌ وفاعلٌ، و«عبد الله» مفعولٌ أوّلٌ، و«ثوبًا»، مفعول ثان، و«اليومَ»، مفعول ثالث لا تجعله ظرفًا، كأنّ الفعل وقع به لا فيه.

وأمّا «سرق زيدٌ عبدَ الله الثوبَ الليلةَ»، فأصله أن يتعدّى إلى مفعول واحد، وهو «الثوب» مَثَلاً، و«عبد الله» منصوب على تقدير حرف الجرّ، والأصل «من عبد الله»، و«الليلةَ» ظرفٌ جُعل مفعولاً على الاتّساع.

وأمّا قوله: «ومن النحويين من يأبى الاتّساع في الظروف في الأفعال ذات المفعولين»، فذلك من قبل أن الفعل إذا كان لازمًا، وعدّيته إلى الظرف، نحوَ: «قمت اليومَ»، فتنصب «اليوم» على أنّه مفعول به اتّساعًا، وتُشبّهه من الأفعال بما يتعدّى إلى

---

(١) كلام سيبويه واضح في أنه لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول، ولا على الثاني، ولا على الثالث، فهو يقول: «هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة، لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأوّل الذي قبله في المعنى. (الكتاب ١/ ٤١).

مفعول. وإذا كان الفعل يتعدّى إلى مفعول واحد، وجئت بالظرف، وجعلته مفعولاً به على السعة، صار كالأفعال المتعدّية إلى مفعولَيْن. وإذا كان الفعل يتعدّى إلى مفعولين، وجئت بالظرف، وجعلته مفعولاً به، صار كالأفعال المتعدّية إلى ثلاثة. فإذا كان الفعل يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين، ثمّ جئت بالظرف، فمن النحويين من يأبى الاتّساع في الظرف حينئذ، لأن الثلاثة نهايةُ التعدّي، وليس وراءَها ما يُلْحَق به. ومنهم من أجاز ذلك؛ لأنه لا يخرج عن حكم الظرفيّة، بدليل جواز تعدّي الفعل اللازم، والمنتهى في التعدّي إليه، فاعرف ذلك.

فصل

[عمل الفعل المتعدي وغير المتعدي في نصب ما عدا المفعول به من المفاعيل الأربعة]

قال صاحب الكتاب: **والمتعدّي وغير المتعدّي سِيّان في نصبِ ما عدا المفعولَ به من المفاعيل الأربعة، وما يُنصَب بالفعل من المُلْحَقات بهنّ كما تَنصِب ذلك بنحوِ: «ضَرَبَ»، و«كَسَا»، و«أعْلَمَ»، تنصبه بنحوِ: «ذَهَبَ»، و«قَرُبَ».**

* * *

قال الشارح: يريد أن الفعل الذي لا يتعدّى الفاعلَ والذي يتعدّاه جميعًا يشتركان في التعدّي إلى المفاعيل الأربعة، وهي: المصدر، والظرف من الزمان، والظرف من المكان، والحال، نحوَ قولك في اللازم: «قام زيد قيامًا يومَ الجمعة عندك ضاحكًا»، وتقول في المتعدّي: «أكرم زيد عمرًا اليومَ خلفَك مستبشِرًا».

وإنّما اشتركا في التعدّي إلى هذه الأربعة، لأن المتعدّي إذا انتهى في التعدّي، واستوفى ما يقتضيه من المفاعيل، صار بمنزلةِ ما لا يتعدّى، وكلّ ما لا يتعدّى يعمل في هذه الأشياء لدلالته عليها، واقتضائه إيّاها.

وما يدلّ عليه صيغةُ الفعل أقوى ممّا لا يدلّ عليه الصيغة، فَتَعدِّيه إلى المصدر أقوى من ظرف الزمان؛ لأن الفاعل قد فعله، وأحدثه، ولم يفعل الزمانَ، إنّما فعل فيه.

والزمانُ أقوى من المكان، لأن دلالة الفعل على الزمان دلالةٌ لفظيّة، ولذلك يختلف الزمان باختلاف اللفظ، فدلالتُه عليه تضمينٌ، ودلالته على المكان ليست من اللفظ، وإنّما هي من خارج، فهي التزامٌ، ودلالةُ التضمين أقوى، فأنت إذا قلت: «ذهب»، فهذا اللفظ بُني ليدلّ على حصول الذهاب في زمن ماض، وإذا: قلت: «يذهب»، فهو موضوع للذهاب في زمن غير ماض، وليس كذلك المكان، فإنّ لفظ الفعل لا يدلّ عليه، ولا يُحَصِّل لك مكانًا دون مكان. ولذلك يعمل الفعل في كلّ شيء من الزمان عَمَلَه، ولا يعمل في كلّ شيء من المكان هذا العمل.

ثمّ المكان أقوى من الحال، لأنهما وإن كانت دلالةُ الفعل عليهما من خارج، إلاّ أن الحال محمول على المكان، وفي تأويله، ألا ترى أنك إذا قلت: «جاء زيد ضاحكًا»، فمعناه: في هذه الحال؟ ولتقاربُهما في المعنى، جاز عطف أحدهما على الآخر في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۝ وَبِٱلَّيْلِ﴾[1]، فعطف «وبالليل» على الحال؛ لأن المعنى: في الصباح، وفي الليل.

وقوله: «وما يُنْصَب بالفعل من الملحَقات بهنّ»، يريد الملحق بهذه الأشياء الأربعة من نحو المفعول معه، والمفعول له. وإنّما قلنا: إن المفعول له والمفعول معه محمولان على هذه الأشياء الأربعة، وليسا منها، وإن كان أكثرُ النحويين لا يفصلهما عن هذه الأربعة؛ لأن الفعل قد يخلو من المفعول له، والمفعولِ معه، بخلاف المصدر والزمان والمكان والحال. ألا ترى أن إنسانًا قد يتكلّم بكلام مُفِيدٍ، وربّما فعل أفعالاً منتظمةً، وهو نائمٌ أو ساهٍ، فلم يكن له فيه غرضٌ، فلم يكن في فعله دلالةٌ على مفعول له، وكذلك قد يفعل فعلاً لم يُشارِكه فيه غيرُه، فلم يكن فيه مفعول معه.

والمفعولُ له أقوى من المفعول معه؛ لأن الفعل أدلُّ عليه، إذ الغالبُ من العاقل أن لا يفعل فعلاً إلاّ لغرض، ما لم يكن ساهيًا أو ناسيًا، وليس كذلك المفعول معه؛ لأنه ليس من الغالب أن يكون للفاعل مشاركٌ في الفعل. ولِما ذكرنا من قوّة المفعول له تعدى إلى المفعول له تارةً بحرف الجرّ، وتارة بغير حرف جرّ، ولم يتعدّ إلى المفعول معه إلاّ بواسطة حرف لا غير، فاعرفه.

---

(١) الصافات: ١٣٧ ـ ١٣٨.

ومن أصناف الفعل

المبنيُّ للمفعول

فصل
[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: **هو ما استغنى عن فاعله، فأُقيم المفعول مُقامَه، وأُسند إليه معدولاً عن صيغةِ «فَعَلَ» إلى «فُعِلَ»، ويسمَّى «فعلَ ما لم يسمَّ فاعلُه». والمفاعيلُ سَواءٌ في صحّةِ بنائه لها، إلاَّ المفعولَ الثانيَ في بابِ «علمتُ»، والثالثَ في بابِ «أعلمتُ»[1]، والمفعولَ له، والمفعولَ معه[2]. تقول: «ضُرب زيدٌ»، و«سِيرَ سيرٌ شديدٌ»، و«سيرَ يومُ الجمعة»، و«سيرَ فَرْسَخانِ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أن المفعول الذي لم يسمّ فاعله يجري مجرى الفاعل في أنه بُني على فعلٍ صِيغَ له على طريقةِ «فُعِلَ»، كما يُبْنَى الفاعل عل فعلٍ صيغ له على طريقةِ «فَعَلَ»، ويُجْعَل الفعل حديثًا عنه كما كان حديثًا عن الفاعل في أنه يصحّ به وبفعله الفائدةُ. ويحسن السكوت عليه، كما يحسن السكوت على الفاعل، ويُصاغ لمن وقع منه، ويُقال له: فعلُ ما لم يسمّ فاعله، فـ«مَا» هٰهنا موصولة بمعنَى «الَّذِي»، والتقدير: فعلُ المفعول الذي لم يسمّ فاعله، لأن الذي صيغ له قد كان مفعولاً، وكان له فاعلٌ مذكورٌ.

فكلّ فعل يبنى لما لم يسمّ فاعله، فلا بدّ فيه من عملِ ثلاثة أشياء: حذفِ الفاعل، وإقامةِ المفعول مقامه، وتغييرِ الفعل إلى صيغةِ «فُعِلَ».

أمّا حذف الفاعل، فلأمورٍ منها: الخَوْفُ عليه، نحو قولك: «قُتل زيد»، ولم تذكر فاعله خَوْفًا من أن يؤخَذ قولك شهادةً عليه، أو لجلالته، نحو قولك: «قُطع اللّصّ»،

---

(١) لأنه قد يكون جملة، نحو: «ظننتُ زيدًا قام». والفاعل لا يكون جملة، وكذلك ما قام مقامه.

(٢) وكذلك الحال والتمييز.

و«قُتل القاتل»، ولم تقل: «قَطع الأميرُ»، ولا «قَتل السلطانُ» ونحوَ ذلك، تُرك ذكره لجلالته. قال الله تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾[1]، والمراد: قتل اللّهُ الخرّاصِين.

وقد لا يذكر الفاعل لدَناءته، نحوَ قولك: «عُمل الكَنِيف»، و«كُنس السُّوق».

وقد يكون للجَهالة به. وقد يُترَك الفاعل إيجازًا واختصارًا، كأن يكون غرض المتكلّم الإخبارَ عن المفعول لا غير، فتُرك الفاعل إيجازًا للاستغناء عنه.

فإذا حذف الفاعل، وجب رفعُ المفعول، وإقامتُه مقام الفاعل، وذلك من قبل أن الفعل لا يخلو من فاعل حقيقةً، فإذا حذف فاعله من اللفظ؛ استُقبح أن يخلو من لفظ الفاعل، فلهذا وجب أن يُقام مقامه اسمٌ آخر مرفوع، ألا ترى أنهم قالوا: «مات زيدٌ»، و«سقط الحائطُ»، فرفعوا هذين الاسمين، وإن لم يكونا فاعلين في الحقيقة.

وشيءٌ آخرُ، وهو أن المفعول إذا لم يذكر مَن فعل، صار الفعل حديثًا عنه، كما كان حديثًا عن الفاعل، ألا ترى أنك إذا قلت: «ضُرب»، فالمحدَّثُ عنه هو المفعول كما أنك إذا قلت: «قام زيدٌ»، فالمحدَّث عنه هو الفاعل لاكتفاء الفعل بهما عن غيرهما، فلمّا شارك هذا المفعول الفاعلَ في الحديث عنه، رُفع كما رفع. ولا يلزم إذا حُذف المفعول أن يُقام غيره مقامه، لأنّه فضلةٌ لا يُحْوِج انعقادُ الكلام إليه.

وأمّا تغيُّره فبنَقْله من «فَعَلَ» إلى «فُعِلَ».

وجملةُ الأمر أن الفعل، إذا بُني لما لم يسمّ فاعله، فلا يخلو من أن يكون ماضيًا أو مضارعًا، فإن كان ماضيًا، ضُمّ أوّله، وكُسر ما قبل آخره ثلاثيًا كان أو زائدًا عليه، نحوَ قولك: «ضُرِبَ زيد»، و«دُحْرِجَ الحجر»، و«اسْتُخْرِجَ المال». وإن كان مضارعًا؛ ضُمّ أوله، وفتح ما قبل آخره، نحوَ قولك: «يُضْرَبُ زيد»، و«يُدَحْرَجُ الحجر»، و«يُسْتَخْرَجُ المال»، هذا إذا كان الفعل صحيحًا.

فإن كان معتلاً، نحوَ: «قَالَ»، و«بَاعَ»، فما كان من ذلك من ذوات الواو، فإنّ واوه تصير ياءً في أعلى اللغات، فتقول: «قِيلَ القول»، و«صِيغَ الخاتَم»، وكان الأصل: «قُوِلَ»، بضمّ القاف وكسر الواو على قياس الصحيح، فأرادوا إعلاله حملاً على ما سُمّي فاعله، فنقلوا كسرة الواو إلى القاف بعد إسكانها، ثمّ قلبوا الواو لسكونها وانكسارِ ما قبلها ياءً، فصار اللفظ بها «قِيلَ» بكسرة خالصة وياء خالصة، فاستوى فيه ذوات الواو والياء.

وتقول في اللغة الثانية: «قِيلَ» بإشمام القاف شيئًا من الضمّة حِرْصًا على بيان الأصل.

---

(١) الذاريات: ١٠.

وتقول في اللغة الثالثة: «قُولَ القَوْلُ»، فتُبْقِي ضمّة القاف حرصًا على بناء الكلمة، فعلى هذا تكون قد حُذفت كسرة الواو حذفًا من غير نقل.

وما كان من ذوات الياء، ففيه ثلاثةُ أوجه أيضًا:

أحدها: «بِيعَ المتاع»، والأصل: «بُيِعَ» بضمّ الباء وكسر الياء، فنقلت الكسرة من الياء إلى الباء من غير قلب.

وتقول في الوجه الثاني: «بِيعَ» بإشمام الباء شيئًا من الضمّة. وقرأ الكسائيّ ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾(١) بالإشمام، وقرأ غيره من القُرّاء بإخلاص الكسرة على الوجه الأوّل.

وفي الوجه الثالث: «بُوعَ المتاع»، كأنّك أبقيتَ ضمّةَ الباء(٢) إشعارًا بالأصل، ومحافَظةً على البناء، وحذفت كسرة الياء على ما ذكرنا في الواو، فصار اللفظ «بُوعَ المتاع»، فتستوي ذوات الياء والواو، وأنشد ابن الأعرابي [من الرجز]:

٩٩٩ـ لَيْتَ ومَا يَنْفَعُ شيئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبابًا بُوعَ فاشْتَرَيْتُ

فإن قيل: ولِمَ وجب تغيير الفعل إذا لم يسمّ فاعله؟ قيل: لأن المفعول يصحّ أن يكون فاعلاً للفعل، فلو لم يُغيَّر الفعل، لم يُعْلَم هل هو فاعل حقيقيّ، أو مفعول أُقيم مقام الفاعل، ولهذا وجب تغييره.

فإن قيل: ولِمَ وجب التغيير إلى هذا البناء المضمومِ الأوّل المكسورِ ما قبل الآخر؟ قيل: لأن الفعل لمّا حُذف فاعله الذي لا يخلو منه، جُعلَ لفظ الفعل على بناء لا يشركه فيه بناءٌ آخر من أبنية الأسماء والأفعال التي قد سمّي فاعلوها خوفَ الإشكال، وقيل: إنما ضُمّ أوّله؛ لأن الضمّ من علامات الفاعل، فكان هذا الفعل دالّاً على فاعله، فوجب أن يحرّك بحركةٍ ما يدلّ عليه.

---

(١) هود: ٤٤.
(٢) في الطبعتين «القاف»، وهذا خطأ.

٩٩٩ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧١؛ والدرر ٤/ ٢٦، ٦/ ٢٦٠؛ وشرح التصريح ١/ ٢٩٥؛ وشرح شواهد المغني ٣/ ٨١٩؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٢٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص٩٢؛ وتخليص الشواهد ص٤٩٥؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٣٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٨، ٢/ ١٦٥.

الإعراب: **«ليت»**: حرف مشبّه بالفعل. **«وما»**: الواو حرف استئناف، «ما»: حرف استفهام. **«ينفع»**: فعل مضارع مرفوع. **«شيئًا»**: مفعول به منصوب. **«ليت»**: فاعل «ينفع». **«ليت»**: حرف مشبّه بالفعل مؤكّد للأوّل. **«شبابًا»**: اسم «ليت» منصوب. **«بوع»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره «هو». **«فاشتريت»**: الفاء حرف عطف، «اشتريت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل.

وجملة «ليت...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما ينفع...»: اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «بوع»: في محلّ رفع خبر «ليت». وجملة «اشتريت»: معطوفة على جملة «بوع».

والشاهد فيه قوله: «بوع» على لغة بعض العرب، والمشهور «بيع».

فإن قيل على الوجه الأوّل: هلّا عُدل إلى «فِعُلَ» بكسر الأوّل وضمّ الثاني؛ لأنه أيضًا بناءٌ لا نظيرَ له؟ قيل: كِلَا البناءين وإن كان لا نظيرَ له، إلاّ أنّ الأوّل أوْلى؛ لأنه أخفُّ عندهم؛ لأن الخروج من ضمّ إلى كسر أخفّ من الخروج من الكسر إلى الضمّ؛ لأنه إذا بُدِىء بالأخفّ وثُنّي بالأثقل، كانت الكُلْفة فيه أثقل من الابتداء بالأثقل، ثمّ يؤتى بالأخفّ، فلذلك بُني على هذه الصيغة، ألا ترى أنه لو فُتح ثانيه، أو سُكّن، أو ضُمّ، لم يخرج عن الأمثلة التي تقع في الاستعمال؟

وأمّا قوله: «معدولاً عن صيغة فَعَلَ إلى فُعِلَ» إشارةٌ إلى أن هذه الصيغة مُنْشَأة ومركّبة من باب الفاعل، وعليه الأكثر من النحويين.

ومنهم من يقول: إن هذا الباب أصلٌ قائمٌ بنفسه، وليس معدولاً من غيره، واحتجّ بأنّ ثَمَّ أفعالاً لم يُنْطَق بفاعليها، مثلَ: «جُنَّ زيدٌ»، و«حُمَّ بكرٌ». والمذهبُ الأوّل لقولهم: «بُويِعَ زيدٌ» و«سُويِرَ خالدٌ» وموضعُ الدليل أنه قد عُلم أنه متى اجتمعت الواو والياء، وقد سبق الأوّل منهما بالسكون، فإنّ الواو تقلب ياءً، ويدغم الأوّل في الثاني، نحوَ: «طَوَيْتُه طَيًّا»، و«شَوَيْتُه شَيًّا»، وههنا قد اجتمعتا على ما ترى، ومع ذلك لم تقلب وتدغم؛ لأن الواو مَدَّةٌ منقلبةٌ من ألفِ «سَايَرَ» و«بَايَعَ»، فكما لا يصحّ الادّغام في «ساير»، و«بايع»، فكذلك لا يصحّ في «فُوعِلَ» منه مراعاةً للأصل، وإيذانًا بأنّه منه.

وأمّا إقامة المفعول مقام الفاعل في هذا الباب، فلأن لا يبقى الفعل حديثًا عن غير محدَّثٍ عنه، فإذا كان الفعل يتعدّى إلى مفعول واحد، نحوَ: «ضرب زيدٌ عمرًا»، حذفت الفاعل، وأقمت المفعول مقامه، فقلت: «ضُرب عمرٌو»، فصار المفعول يقوم مقام الفاعل، إذ كان الكلام يتمّ، وبقي بلا منصوب؛ لأنّ الذي كان منصوبًا قد ارتفع. وإن كان الفعل يتعدّى إلى مفعولَيْن، نحوَ: «أعطيت زيدًا درهمًا»، فرددته إلى ما لم يسمّ فاعله، قلت: «أُعْطِيَ زيدٌ درهمًا»، فقام أحد المفعولين مقام الفاعل، وبقي منصوبٌ واحدٌ تعدّى إليه هذا الفعل، لأن الفعل إذا رفع فاعلاً في اللفظ، فجميعُ ما يتعلّق بالفعل سواه يكون منصوبًا، فلذلك نصبت «الدرهم» هنا، وصار منصوبًا بفعل المفعول، كما كان المفعولان منصوبين بفعل الفاعل.

وكذلك إن كان يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين، نحوَ: «أعلم اللّهُ زيدًا عمرًا خيرَ الناس»، فإن لم يسمّ الفاعل، قلت: «أُعلم زيدٌ عمرًا خيرَ الناس»، فقام أحد المفاعيل مقام الفاعل، وبقى معك مفعولان.

فهذا حكم الباب: إن كان الفعل يتعدّى إلى مفعول واحد، ورددته إلى ما لم يسمّ فاعله، صار من قبيل الأفعال اللازمة. وإن كان يتعدّى إلى مفعولَيْن، ورددته إلى ما لم يسمّ فاعله، صار من قبيلِ ما يتعدّى إلى مفعول واحد. وكذلك إن كان يتعدّى إلى ثلاثة،

وبنيته لما لم يسمّ فاعله، صار يتعدّى إلى مفعولين. فهذا عكسُ ما تقدّم من نقلِ «فَعَلَ» إلى «أفْعَلَ» لأنك في ذلك تزيد واحدًا واحدًا، وفي هذا الباب تُنْقِصُ واحدًا واحدًا.

وقوله: «والمفاعيل سواءٌ في صحّة بنائه لها» يريد أن المفاعيل متساوية في صحّة بناء الفعل لما لم يسمّ فاعله، وإقامةِ أيِّ المفاعيل شئت مقام الفاعل، سواء كان مفعولاً به من نحوِ: «ضُرب زيدٌ»، و«أُعطي عمرٌو درهمًا»، و«أُعطي درهمٌ عمرًا»، و«أُعلم زيدٌ عمرًا خيرَ الناس»، أو مصدرًا من نحو: «سِيرَ بزيدٍ سيرٌ شديدٌ» إذا لم يكن معه مفعولٌ به، أو ظرفَ زمان، أو ظرف مكان، من نحو: «سِيرَ به يومُ الجمعة»، و«سير به فرسخان»، إلاّ ما استثناه، وهو المفعول الثاني في بابِ «علمت»، والثالث في باب «أعلمت»؛ لأن المفعول الثاني في باب «علمت» قد يكون جملة من حيث كان في الأصل خبر المبتدأ، لأن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر، فالمفعولُ الأوّل كان مبتدأ، والمفعول الثاني كان خبرًا للمبتدأ. فلذلك كلّ ما جاز أن يكون خبرًا جاز أن يكون مفعولاً ثانيًا، من نحو المفرد والجملة والظرف، فالمفردُ نحو: «ظننت زيدًا قائمًا»، والجملة نحو: «ظننت زيداً قام»، و«ظننت زيدًا أبوه قائمٌ»، والظرف «ظننت زيدًا في الدار». والفاعل لا يكون جملة، فكذلك ما وقع موقعه؛ لأنّ ما وقع موقع الفاعل يجري مجراه في جواز إضماره وتعريفه، والجملُ لا تكون إلاّ نكراتٍ، ولذلك لا يصحّ إضمارها، مع أنه ربّما تَغيّر المعنى بإقامة الثاني مقام الفاعل، ألا ترى أنك إذا قلت: «ظننت زيدًا أخاك» فالشكُّ إنما وقع في الأخوّة، لا في «زيد»، كما أنك إذا قلت: «ظننت زيدًا قائمًا» فالشكّ إنما وقع في قيام زيد، فلو قدّمت «الأخ»، وأخّرت «زيدًا»، لصارت الأُخوّة معلومة، والشكّ واقعٌ في التسمية، فإذا كان الفعل يتغيّر بالتقديم، فبإسناد الفعل إليه أولى؛ لأنه يكون في الحكم مقدّمًا.

وكذلك المفعول الثالث لا يُبنى الفعل له؛ لأنه المفعول الثاني في باب «علمت»، وقد تقدّم القول في المنع من إقامته مقام الفاعل، وكذلك الحال والتمييز والمفعول له والمفعول معه، لا يقام شيء منها مقام الفاعل. فأمّا الحال والتمييز، فلا يجوز أن يجعل شيء منهما في موضع الفاعل، فإذا قلت: «سير بزيد قائمًا»، و«تَصبّب بَدَنُ عمرو عَرَقًا»، فلا يجوز أن تُقِيم «قائمًا»، أو «عرقًا» مقام الفاعل؛ لأنهما لا يكونان إلاّ نكرتين، والفاعلُ وما قام مقامه يُضْمَر كما يُظْهَر، والمضمر لا يكون إلاّ معرفة.

وكذلك المفعول له، لا يجوز أن تردّه إلى ما لم يسمّ فاعله، لا يجوز «غُفر لزيد ادّخارُه» على معنًى: لادّخاره، لأنك لمّا حذفت اللام على الاتّساع، لم يجز أن تنقله إلى مفعول به، فتتصّرفَ في المَجاز تصرُّفًا بعد تصرُّف؛ لأنه يبطل المعنى بتباعدُه عن الأصل.

وأما المفعول معه، فلا يجوز أيضًا أن يقوم مقام الفاعل فيما لم يسمّ فاعله، لأنهم قد توسّعوا فيه، وأقاموا واو العطف فيه مقامَ «مَعَ»، فلو توسّعوا فيه، وأقاموه مقامَ الفاعل، لبعُد عن الأصل، وبطلت الدلالة على المصاحبة، ويكون تراجُعًا عمّا اعتزموه، ونقضًا للغرض الذي قصدوه.

فإن كان الفعل غير متعدّ إلى مفعول به، نحوَ: «قام». و«سار»، لم يجز ردّه إلى ما لم يسمّ فاعله؛ لأنه إذا حذف الفاعل، يُصاغ الفعل للمفعول، وليس لهذا الفعل مفعولٌ يقوم مقام الفاعل، فأيُّ شيء يقوم مقام الفاعل فيما لم يسمّ فاعله، فإن كان معه حرفُ جرّ من الحروف المتّصلة بالفعل، أو ظرفٌ من الظروف المتمكّنة زمانًا كان أو مكانًا، أو مصدرٌ مخصوصٌ، فحينئذ يجوز أن تبنيه لما لم يسمّ فاعله، لأنّ معك ما يقوم مقام الفاعل، فتقول: «سرتُ بزيد فرسخَيْن يومَيْن سيرًا شديدًا».

فإن بنيته لِما لم يسمّ فاعله، جاز أن تقيم أيَّ هذه المفاعيل شئت مقام الفاعل، وهي مستويةٌ في ذلك، فتقول: «سِيرَ بزيد فرسخين يومين سيرًا شديدًا»، فتقيم الجارّ والمجرور مقام الفاعل؛ لأنه في تقدير المفعول به؛ لأن الباء في تعدية الفعل بمنزلة الهمزة، فقولُك: «قام زيد» و«أقمته» بمنزلةِ «قمتُ به» و«ذهب زيد»، و«أذهبتُه» بمنزلةِ «ذهبتُ به». قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـٰرِهِمْ﴾(١)، والمعنى: لأذهبَ سمعَهم وأبصارَهم. فلمّا كانت الباء بمنزلة الهمزة في تعدية الفعل، تعدّى إلى ما تعلّقت به الباءُ، فيجوز على هذا «قيم بزيد»، و«ذُهب بعمرو»، كما تقول: «أُذهب زيد»، و«أُقيم عمرو». ولا يجوز على هذا أن تُقدِّم «بزيد» على «سِيرَ»؛ لأنه فاعلٌ.

ويجوز أن تقول: «سير بزيد فرسخان يومَيْن سيرًا شديدًا»، فتقيم «الفرسخين» مقام الفاعل، ولذلك رفعته. فإن أقمت «اليومين» مقام الفاعل؛ جاز أيضًا، ورفعته، فتقول: «سير بزيد فرسخين يومان سيرًا شديدًا»، فإن أقمت المصدر مقام الفاعل، قلت: «سير بزيد فرسخين يومين سيرٌ شديدٌ»، ترفع الذي تقيمه مقام الفاعل، وتنصب سائر إخواته.

واعلم أن المصادر، والظروف من الزمان والمكان لا يجعل شيء منها مرفوعًا في هذا الباب حتى تُقدِّر فيه أنّه إذا كان الفاعل معه أنّه مفعول صحيح، كأنّ الفعل وقع به كما يقع بالمفعول الصحيح، فحينئذ يجوز أن يُقام مقام الفاعل إذا لم يذكر الفاعل، فإذا كان كذلك، فالمصادر تجيء على ضربين: منها ما يُراد به تأكيد الفعل من غير زيادةِ فائدة، ومنها ما يُراد به إبانةُ فائدة. فما أُريد به تأكيد الفعل فقط لم تجعله مفعولاً على سعة الكلام، ولا يُقام مقام الفاعل، وما كان فيه فائدةٌ جاز أن تجعله مفعولاً على السعة،

---

(١) البقرة: ٢٠.

وأن تقيمه مقام الفاعل، فتقول: «قمت القيامَ»، و«قِيمَ القيامُ»، إلاّ أن لا يكون متمكّنًا، فإذا لم يكن متمكّنًا، لم يقم مقام الفاعل، نحوَ: «سبحانَ اللّه»، فتقول: «سُبّح في هذا الدار تسبيحٌ كثيرٌ للّه». ولا يجوز أن تقول: «سُبّح في هذه الدار سبحانُ اللّه»، وإن كان معناه معنى التسبيح، وكذلك لا يجوز أن تقيم من الظروف مقام الفاعل إلاّ ما يجوز أن تجعله مفعولاً على السعة، نحوَ: «اليوم»، و«الليلة»، و«المكان»، و«الفرسخ» وما أشبهها من المتمكّنة؛ فأمّا غير المتمكّنة نحوُ: «إذْ»، و«إذَا»، و«عِنْدَ»، و«مُنْذُ»، فلا يجوز التوسّع فيها وجعلُها مفعولاً على السعة، فلا يجوز إقامتُها مقام الفاعل، فاعرفه.

فصل
[بقاء المفعول به الثاني والثالث على انتصابهما إذا بُني الفعل للمجهول]

قال صاحب الكتاب: **وإذا كان للفعل غيرُ مفعول، فبُني لواحد، بقي ما بقي على انتصابه، كقولك: «أُعطي زيدٌ درهمًا»، و«عُلم أخوك منطلقًا»، و«أُعلم زيدٌ عمرًا خيرَ الناس».**

* * *

قال الشارح: يريد أن الفعل إذا كان يتعدّى إلى مفعولَيْن أو أكثرَ، ثمّ رددتَه إلى ما لم يسمّ فاعله، أقمت المفعول الأوّل مقام الفاعل، ورفعته، وتركت ما بقي منها منصوبًا على حدّ انتصابه قبل البناء لِما لم يسمّ فاعله. وذلك أن الفعل إذا ارتفع به فاعلٌ ظاهرٌ، فجميعُ ما يتعلّق به بعدُ سوى ذلك الفاعل منصوب، وكذلك إذا صُغْته للمفعول، فرفعته به، فجميعُ ما يتعلّق به سواه منصوب.

فلذلك وجب في قولك: «أُعطي عبدُ الله المالَ»، و«عُلم أخوك منطلقًا» نصبُ «المال»، و«منطلقًا»، لأن «عبد الله»، و«أخاك» قد ارتفعا بالفعلين، وصيغا له، وتعلّق المال والانطلاق بالفعلين، فوجب نصبهما، فصار فعل المفعول يتعدّى إلى مفعول واحد، كما كان فعل الفاعل فيهما يتعدّى إلى مفعولين، وكذلك لو كان الفعل يتعدّى إلى ثلاثة، ونقلته لِما لم يسمّ فاعله، صار فعل المفعول يتعدّى إلى اثنين. كقولك: «أُعلم زيدٌ عمرًا خيرَ الناس»، وقد كان: «أعلم اللّهُ زيدًا عمرًا خيرَ الناس».

ومن النحويين من يقول: إن هذا مبنيٌّ على الخلاف الذي ذكرناه، فمن قال إنّ فعلَ ما لم يسمّ فاعله منقول من الفعل المبنيّ للفاعل، قال إن «الدرهم» في قولك: «أُعطي زيدٌ درهمًا» منصوب بذلك الفعل بقي على حاله، ومن قال: إنه بابٌ قائمٌ بنفسه غير منقول من غيره، كان منصوبًا بهذا الفعل نفسه، فاعرفه.

فصل

[أولويّة المفعول به في النيابة عن الفاعل على سائر ما بُني له الفعل]

قال صاحب الكتاب: **وللمفعول به المتعدَّى إليه بغير حرف من الفَضْل على سائرِ ما بُني له أنّه متى ظُفر به في الكلام، فممتنعٌ أن يُسْنَد إلى غيره، تقول: «دُفع المال إلى زيد»، و«بُلغ بعَطائك خمسُ مائة» برفع «المال»، و«خمسِ المائة». ولو ذهبتَ تنصبهما مُسْنِدًا إلى «زيد»، و«بعطائك»، قائلاً: «دُفع إلى زيد المالَ»، و«بُلغ بعطائك خمسَ مائة»، كما تقول: «مُنِحَ زيدٌ المالَ»، و«بُلِّغَ عطاؤُك خمسَ مائة»، خرجت من كلام العرب.**

* * *

قال الشارح: الفعل المتعدّي إنّما جيء به للحديث عن الفاعل والمفعول، فهو حديث عن الفاعل بأن الفعل صدر عنه، وعن المفعول بأن الفعل وقع به، إلاّ أنه حديثٌ عن الفاعل على سبيل اللزوم وعدمِ الاستغناء عنه، وعن المفعول على سبيل الفضلة. فإذا أُريد الاقتصار على الفاعل منه، حُذف المفعول، لأنه فضلة، فلم يُحْتَج إلى إقامة شيء مقامه. ومتى أُريد الاقتصار على المفعول، حذف الفاعل، وبقي الفعل حديثًا عن المفعول به لا غير، فوجب تغييرُه وإقامته مقام الفاعل، لئلا يخلو الفعل من لفظِ فاعلٍ على ما تقدّم، فلكَوْن الفعل حديثًا عن المفعول به في الأصل متى ظُفر به، وكان موجودًا في الكلام؛ لم يقم مقام الفاعل سواه ممّا يجوز أن يقوم مقام الفاعل عند عدمه من نحو المصدر والظرف من الزمان والمكان، لأن الفعل صيغ له، وما تُقيمه مقام الفاعل غيرَه، فإنّما ذلك على جَعْله مفعولاً به على السعة على ما تقدّم.

وقوله: «المتعدى إليه بغير حرف جرّ» تَحرّز به ممّا يتعدّى إليه بحرف الجرّ، نحوِ: «سرت بزيد»، فإنّ الجارّ والمجرور هنا متعلّق بالفعل تعلُّقَ المفعول به بالفعل. فإذا انفرد، أُقيم مقام الفاعل على ما ذكرنا، فإن اجتمع معه مفعول صحيح، لم يقم مقام الفاعل سواه، لأن الفعل وصل إليه بغير واسطة، فكان تعدّي الفعل إليه أقوى، فإذا قلت: «دفعتُ المالَ إلى زيد»، فـ«المال» مفعول به صحيحٌ، والجارّ والمجرور في موضع المفعول به أيضًا، فلذلك تلزم إقامةُ المفعول الصحيح مقام الفاعل.

فتقول: «دُفع المالُ إلى زيد»، فترفع «المال» لإقامتك إيّاه مقام الفاعل، والجارُّ والمجرور في موضع نصب، فبقي على حاله. وكذلك تقول: «بَلَغَ الأميرُ بعَطائك خمسَ مائة»، فـ«خمس مئة» مفعول صحيح، والجارُّ والمجرور متأوَّلٌ، فإذا بنيته لما لم يسمّ فاعله، لم يقم مقام الفاعل إلاّ المفعول الصحيح. فتقول: «بُلغ بعطائك خمسُ مائة» برفع «خمس مائة» لا غير. ولو عكست، وأقمت الجارّ والمجرور مقام الفاعل، ونصبت المفعول الصحيح، فقلت: «دُفع إلى زيد المالَ» بنصب «المال» وإقامة الجارّ والمجرور

مقام الفاعل، لم يجز، وكنت قد خرجت عن كلام العرب. والغرضُ بالنحو أن ينحو المتكلّمُ به كلامَ العرب.

وسبيلُ ما يجيء من ذلك أن يُتأوّل، ويحمل على الشذوذ، فمن ذلك قوله تعالى في قراءة أبي جعفر يزيد بن القَعْقاع: ﴿ويُخْرَجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾(١)، فليس على إقامة الجارّ والمجرور مقام الفاعل ونصبِ «الكتاب» على أنه مفعول به، وإنّما الذي أُقيم مقام الفاعل مفعولٌ به مضمرٌ في الفعل يعود على «الطائر» في قوله: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾(٢). و«كتابٌ» منصوب على الحال، والتقديرُ: ويُخْرَج له يومَ القيامة طائرُهُ ـ أي: عملُه ـ كتابًا، أي: مكتوبًا، وهو محذوف في قراءة الجماعة، ونُخْرِجُ له يومَ القيامة كتابًا، أي: ونخرج له طائرَه ـ أي: عملَه ـ كتابًا، ويؤيّد ذلك قراءةُ يعقوب(٣): «ويَخْرُجُ ـ أي: يخرج عملُه ـ كتابًا». فأما قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾(٤)، ففيه إشكالٌ، وذلك أنه أقام المصدر مقام الفاعل لدلالة الفعل عليه، وتقديره: ليجزى الجزاءُ قومًا بما كانوا يكسبون، وهو شاذٌ قليل.

فأما قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾(٥)، فقال قوم: إنه كالآية المتقدّمة، والتقدير: نجّي النجاءُ المؤمنين، والصواب أن يكون «نجّى» فعلاً مضارعًا، والأصل «نُنْجِي» بنونَيْن، فأُخفيت النون الثانية عند الجيم، فظنّها قومٌ إدغامًا، وليس به، ويؤيّد ذلك إسكانُ الياء. وأما قول الشاعر [من الوافر]:

١٠٠٠ ـ فلو ولدتْ قُفيرةُ(٦) جِرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بذلك الجِرْوِ الكِلابا

---

(١) الإسراء: ١٣. وهي أيضًا قراءة مجاهد ويحيى بن وثاب.
انظر: البحر المحيط ٦/ ١٥؛ وتفسير القرطبي ١٠/ ٢٢٩؛ والكشاف ٢/ ٤٤١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٣١١.

(٢) الإسراء: ١٣.

(٣) وكذلك قراءة الحسن. انظر: البحر المحيط ٦/ ١٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٣١١.

(٤) الجاثية: ١٤. (٥) الأنبياء: ٨٨.

(٦) في الطبعتين: «فقيرة»، وهذا تحريف.

١٠٠٠ ـ **التخريج**: البيت لجرير في خزانة الأدب ١/ ٣٣٧؛ والدرر ٢/ ٢٩٢، ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٩٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٦٢.

اللغة: قُفَيْرة: اسم أمّ الفرزدق. الجرو: ولد السبع، ومنها الكلاب.

المعنى: ذَمَّ الشاعر قُفَيْرة بأنها لو ولدت جروًا، لسُبَّ بسببه كل الكلاب؛ لسوء خُلقه وخَلْقه.

الإعراب: **«فلو»**: الفاء: بحسب ما قبلها. «لو»: حرف شرط غير جازم. **«وَلَدت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. **«قُفَيْرة»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«جَرْوَ»**: مفعول به منصوب. **«كلبٍ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«لَسُبَّ»**: اللام: واقعة في جواب «لو». «سُبَّ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. **«بذلك»**: الباء حرف جر. «ذا»: اسم إشارة مبني على =

فقد حمله بعضهم على الشذوذ من إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به، وهو «الكلاب»، وقد تَأوّله بعضُهم بأن جعل «الكلاب» منصوبًا بـ«ولدت»، ونصب «جرو كلب» على النداء. وحينئذ يخلو الفعل من مفعول به، فحسن إقامة المصدر مقام الفاعل، ويكون التقدير: فلو ولدت فقيرةُ الكلاب، يا جروَ كلبٍ، لَسُبَّ السَّبُّ بذلك.

* * *

قال صاحب الكتاب: **ولكنْ إن قصدت الاقتصارَ على ذكرِ المدفوع إليه، والمبلوغ به، قلت: «دُفع إلى زيد»، و«بُلغ بعطائك»، وكذلك لا تقول: «ضُرب زيدًا ضربٌ شديدٌ، ولا يومُ الجمعة، ولا أمامُ الأمير»، بل ترفعه(١) وتنصبها.**

* * *

قال الشارح: يريد أن الفعل المتعدّي إلى مفعول أو أكثرَ، إذا كان معه جارّ ومجرور، جاز أن تقتصر على المجرور، ولا تذكر المفعول الصحيح، نحوَ قولك: «دَفَعَ عمرٌو إلى زيد»، فإذا بنيته لما لم يسمّ فاعله، جاز أن تقيم الجارّ والمجرور مقام الفاعل، نحوَ قولك: «دُفع إلى زيد»، و«بُلغ بعطائك»، وكذلك لو كان معك ظرفٌ أو مصدرٌ، جاز أن تقيم كلّ واحد منهما مقام الفاعل، نحوَ: «ضُرب اليومُ»، و«ضُرب الضربُ الشديدُ»؛ لأنّك إذا لم تذكر المفعول، كان بمنزلة الفعل اللازم.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وأمّا سائر المفاعيل فمستويةُ الأقدام، لا تفاضُلَ بينها إذا اجتمعتْ في الكلام في أنّ البناء لأيّها شئتَ صحيحٌ غيرُ ممتنع، تقول: «استُخفّ بزيد استخفافًا شديدًا يومَ الجمعة أمامَ الأمير» إن أسندتَ إلى الجارّ مع المجرور، ولك أن تُسْنِد إلى «يوم الجمعة»، أو أي غيره، وتترك ما عداه منصوبًا.**

* * *

قال الشارح: يريد أنّ ما عدا المفعول به ممّا ذكرنا من الجارّ والمجرور، والمصدر، والظرف من الزمان، والظرف من المكان، متساويةٌ في جواز إقامة أيّها شئت

= السكون في محل جر بحرف الجر. واللام للبعد، والكاف للخطاب، والجار والمجرور في محل رفع نائب فاعل. «**الجرو**»: بدل من اسم الإشارة مجرور. «**الكلابا**»: مفعول به. قيل للفعل «سُبَّ» وقيل لفعل محذوف تقديره «أذمُّ». وقيل غير ذلك. والألف: للإطلاق.

وجملة «لو ولدت... لسُبَّ»: بحسب الفاء. وجملة «وَلَدت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «لَسُبَّ»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه أنَّ الكوفيين وبعض المتأخرين أجازوا نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول الصريح، فقد جعل هؤلاء «بذلك» نائبين عن الفاعل مع وجود المفعول الصريح «الكلاب».

(١) أي: ترفع «زيدًا»، وتنصب المفاعيل الأخرى.

مقام الفاعل، إذا بنيت الفعل لما لم يسمّ فاعله. لا يمتنع إقامة شيء منها مقام الفاعل، كما كان ذلك مع المفعول به، فهذا ما لا خلاف فيه، لأنّ فيه فائدةً، إنما الخلاف في الأوْلى منها، فذهب قومٌ إلى أنَّ الاختيار إقامة الجارّ والمجرور؛ لأنه في مذهب المفعول به، فإذا قلت: «سرتُ بزيدٍ»، فالسير وقع به، وقال قومٌ: الظرف أولى لظهور الإعراب فيه.

فإن قيل: فالإعراب أيضًا يظهر في المصدر كما يظهر في الظرف، قيل: ذاك صحيح، إلاَّ أن الظرف فيه زيادةُ فائدة، لأن الفعل دالّ على المصدر، وليس بدالٍّ على الظرف. وقولنا: «مستوية الأقدام» يحمل على التساوي في الجواز فاعرفه.

فصل
[ما ينوب عن الفاعل عند وجود مفعولين متغايرين]

قال صاحب الكتاب: **ولك في المفعولَيْن المتغايرَيْن أن تُسْنِد إلى أيّهما شئتَ، تقول: «أُعطي زيدٌ درهمًا»، و«كُسي عمرٌو جُبَّةً»، و«أُعطي درهمٌ زيدًا»، و«كُسيتْ جبّةٌ عمرًا»، إلاَّ أن الإسناد إلى ما هو في المعنى فاعلٌ أحسنُ، وهو «زيدٌ»، لأنّه عاطٍ، و«عمرٌو»، لأنّه مُكْتَسٍ.**

* * *

قال الشارح: اعلم أن الفعل الذي يتعدّى إلى مفعولَيْن على ضربَيْن:

أحدهما: ما كان داخلاً على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعله، فَنَصَبَهما جميعًا، واعتبارُ ذلك بأن يكون المفعول الثاني هو الأوّل في المعنى، نحوَ: «ظننت» وأخواتها، تقول: «ظننت زيدًا قائمًا»، فتجد القائمَ هو زيد، وزيدٌ هو القائم.

والثاني: ما كان المفعول الثاني فيه غير الأوّل، نحوُ: «أعطيت زيدًا درهمًا»، و«كسوت بكرًا جُبَّةً»، فما كان من الضرب الثاني، وبُني لما لم يسمّ فاعله، كان لك أن تقيم أيَّهما شئت مقام الفاعل، فتقول: «أُعطي زيدٌ درهمًا»، إذا أقمت الأوّل مقام الفاعل، فإن شئت قلت: «أُعطي درهمٌ زيدًا»، فتقيم الثاني مقام الفاعل؛ لأن تعلُّقهما بالفعل تعلّقٌ واحدٌ، فكان حكمُهما واحدًا، إلاَّ أن الأوْلى إقامةُ الأوّل منهما مقام الفاعل من حيث كان فاعلاً في المعنى؛ لأنه هو الآخِذ للدرهم، فلمّا اضطُررنا إلى إقامة أحدهما مقام الفاعل، كان إقامةُ ما هو فاعلٌ مقام الفاعل أولى، وهذا معنى قوله: «لأنه عاطٍ»، أي: آخِذٌ، من «عَطَا يَعْطُو» إذا تَناول.

واعلم أن صاحب الكتاب قد أطلق العبارة من غير تقييد، والصوابُ أن يُقال: «ما لم يكن هناك لَبْسٌ أو إشكالٌ، فإن عرض في الكلام لبسٌ أو إشكالٌ، امتنع إقامة الثاني

مقام الفاعل، وذلك إذا قلت: «أَعطى زيدٌ محمّدًا عبدَه»، أو نحوَه ممّا يصحّ أخذُه، فإنّ هذا ونحوه ممّا يصحّ منه الأخذُ، إذا بنيته لما لم يسمّ فاعله، لم تُقِم مقام الفاعل إلاّ المفعول الأوّل، فتقول: «أُعطي محمّدٌ عبدًا»، ولا يجوز إقامة «العبد» مقام الفاعل، فتقولَ: «أُعطي عبدٌ محمّدًا»؛ لأن «العبد» يجوز أن يأخذ «محمّدًا» كما يجوز لمحمّد أن يأخذ العبدَ، فيصير الآخذُ مأخوذًا. فأمّا «أُعطي درهمٌ زيدًا» فحسنٌ؛ لأن «الدرهم» لا يأخذ زيدًا، فإن رُفع؛ فلا تتوهّم فيه أنّه آخذٌ لزيد.

وما كان من الضرب الأوّل، وهو ما كان داخلاً على المبتدأ والخبر، نحوُ: «ظننت» وأخواتها؛ فإنك إذا بنيت من ذلك فعلَ ما لم يسمّ فاعله، لم تُقِم مقام الفاعل إلاّ المفعول الأوّل، نحوَ: «ظُنّ زيدٌ قائمًا». ولا تقيم المفعول الثاني مقام الفاعل؛ لأن المفعول هنا قد يكون جملةً من حيث كان في الأصل خبرًا لمبتدأ، نحوَ قولك: «علمتُ زيدًا أبوه قائمٌ». والفاعلُ لا يكون جملة، فكذلك ما يقع موقعه، ولأنه قد يتغيّر المعنى بإقامة الثاني مقام الفاعل، ألا ترى أنك إذا قلت: «ظننت زيدًا أخاك»، فالشكُّ واقعٌ في الأُخُوّة لا في «زيد»، كما أنك إذا قلت: «ظننت زيدًا قائمًا»، فالشكّ إنما وقع في قيام زيد، فلو قدّمت «الأخ»، وأخّرت «زيدًا»، لصارت الأُخوّة معلومةً، والشكّ واقعٌ في التسمية، فلذلك لا يجوز إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل لتغيُّر المعنى.

وقد أجاز ابن دُرُسْتَوَيْهِ: «ظُنّ خارجٌ زيدًا»، فيُقيم المفعول الثاني من مفعولَيْ «ظننت» مقام الفاعل إذا كان نكرة مفردًا، وذلك لزَوال الإشكال، قال: لأن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر، والمتبدأُ لا يكون نكرة، وكذلك المفعول الأوّل لا يكون نكرة.

وأما ما يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين فيلزمه إقامة المفعول الأوّل مقام الفاعل إذا بني لما لم يسمّ فاعله، لأنه فاعلٌ في المعنى. ألا ترى أنك إذا قلت: «علم زيدٌ عمرًا خيرَ الناس» أنّ زيدًا هو العالم بحال عمرو، ثُمّ قلت: «أعلم اللّهُ زيدًا عمرًا خيرَ الناس» فيصير زيدٌ مفعولاً؟ فإذا لم يسمّ الفاعل، وجب أن يُقام مَن هو فاعلٌ في المعنى مقام الفاعل، وهو المفعول الأوّل. ولو أقمت الثاني، لتَغيّر، ولم يُعْلَم أنه الفاعل في الأصل، أو المفعولُ، فلذلك لم تكن بالخيار. ولا يجوز إقامة المفعول الثالث مقام الفاعل لِما تقدّم ذكره من أنه قد يكون جملةً، وربما أشكل على ما وصفنا في بابِ «ظننت»، فاعرفه.

ومن أصناف الفعل

أفعالُ القلوب

فصل

[تعدادها]

قال صاحب الكتاب: **وهي سبعةٌ: «ظننتُ»، و«حسِبت»، و«خِلْت»، و«زعمت»، و«علِمت»، و«رأيت»، و«وجدت»، إذا كُنَّ بمعنَى معرفةِ الشيء على صفة، كقولك: «علمتُ أخاك كريمًا»، و«رأيته جوادًا»، و«وجدت زيدًا ذا الحِفاظ». تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر إذا قُصد إمضاؤها على الشكّ واليقين، فتنصب الجزءَيْن على المفعوليّة. وهما على شرائطهما وأحوالهما في أصلهما.**

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذه الأفعال أفعالٌ غير مؤثّرة ولا واصلةٍ منك إلى غيرك، وإنما هي أُمورٌ تقع في النفس، وتلك الأُمورُ علمٌ وظنٌّ وشكٌّ. فالعلم هو القطع على شيء بنَفْي أو إيجاب، وهذا القطع يكون ضروريًا وعقليًا، فالضروريُّ كالمُدْرَك بالحواسّ الخمس، نحوُ: «علمنا بأنّ السماء فوقنا، والأرض تحتنا، وأنّ الاثنين أكثر من واحد، وأقلّ من الثلاثة». ويقرب من ذلك الأُمورُ الوِجْدانيّة كالعلم بالألَم واللّذّة ونحوِهما. وأمّا العقليّ، فما كان عن دليل من غير مُعارِض، فإن وُجد معارضٌ من دليل آخر، وتَردّد النظرُ بينهما على سَواء، فهو شكٌّ. وإن رجح أحدُهما، فالراجح ظنٌّ، والمرجوح وهْمٌ.

والأفعال الدالّة على هذه الأُمور سبعةٌ: «علمت»، و«رأيت»، و«وجدت»، و«ظننت»، و«حسبت»، و«خلت»، و«زعمت». فالثلاثةُ الأول متواخية، لأنها بمعنى العلم. والثلاثةُ التي تَلِيها متواخية، لأنها بمعنى الظنّ. و«زعمت» مفردٌ لأنه يكون عن غير علمٍ وظنٍّ والغالبُ عليه القول عن اعتقاد.

والاعتمادُ بهذه الأفعال على المفعول الثاني الذي كان خبرًا للمبتدأ، وذلك أنك إذا قلت: «علمت زيدًا منطلقًا»، فإنّما وقع علمُك بانطلاقه إذ كنت عالماً به من قبلُ، فالمخاطب والمخاطِب في المفعول الأوّل سواءٌ، وإنّما الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر لا في المبتدأ.

وهذا معنى قوله: «إذا كنّ بمعنى معرفةِ شيء على صفة» يعني أن المخاطَب قد كان يعرفه لا متّصفًا بهذه الصفة، وفائدةُ الإخبار الآنَ اتّصافُه بصفة كان يجهلها، وذلك متعلّق بالخبر، والضمير في قوله: «إذا كنّ» يعود إلى الثلاثة الأواخر، وهي «رأيت»، و«علمت»، و«وجدت»؛ لأنها بمعنى العلم والمعرفةِ، وسائرُ أخواتها شكٌّ وظنٌّ، ولمّا كانت هذه الأفعال داخلةً على المبتدأ والخبر ومعناها متعلّقٌ بهما جميعًا لا بأحدهما: أمّا تعلّقها بالخبر، فلأنّه موضع الفائدة، وبالمبتدأ فللإيذان بصاحب القصّة المشكوك فيها أو المتيقَّنةِ، وجب أن تنصبهما جميعًا؛ لأن الفعل إذا اشتَغل بفاعلٍ ورَفَعَه، فجميعُ ما يتعلّق به غيرَه يكون منصوبًا، لأنه يصير فضلة.

وقوله: «إذا قُصد إمضاؤها على الشكّ واليقين» تحرّزٌ ممّا إذا قُصد إلغاؤها، فإنها لا تعمل شيئًا.

وقوله: «وهما على شرائطهما وأحوالهما في أصلهما» يعني شرائط المبتدأ والخبر وأحوالَه، لا تتغيّر ذلك بدخول هذه الأفعال عليهما.

فصل

[استعمال «أُرى» و«أقول» بمعنى «ظننت»]

قال صاحب الكتاب: **ويُستعمل «أُرِيتُ» استعمالَ «ظننتُ»، فيقال: «أُرِيتُ زيدًا منطلقًا»، و«أُرَى عمرًا ذاهبًا»، و«أينَ تُرَى بِشْرًا جالساً»، ويقولون في الاستفهام خاصّةً: «متى تقول زيدًا منطلقًا؟» و«أتقول عمرًا ذاهبًا؟» و«أكلَّ يوم تقول عمرًا منطلقًا؟» بمعنَى «تظنّ». قال** [من الوافر]:

١٠٠١ـ أجُهّالاً تقول بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أبِيكَ أم مُتجاهِلينا

١٠٠١ ـ **التخريج**: البيت للكميت بن زيد في خزانة الأدب ٩/ ١٨٣، ١٨٤؛ والدرر ٢/ ٢٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣٢؛ وشرح التصريح ١/ ٢٦٣؛ والكتاب ١/ ١٢٣؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٢٩؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ٣٦٣؛ وأوضح المسالك ٢/ ٧٨؛ وتخليص الشواهد ص٤٥٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٣٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦٤؛ وشرح ابن عقيل ص٢٢٨؛ والمقتضب ٢/ ٣٤٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٧.

اللغة: الجهّال: من الجهل، وهو السفه والعصيان، أو عدم المعرفة. المتجاهل: هو المتظاهر بالجهل.

المعنى: أتظنّ أنّ بني لؤيّ جهّال حقيقة، أم أنّهم يتظاهرون بالجهل؟

الإعراب: **«أجهالاً»**: الهمزة: للاستفهام، و«جهالاً»: مفعول به ثانٍ مقدم لـ «تقول» منصوب. **«تقول»**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت. **«بني»**: مفعول به أوّل منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. **«لؤي»**: مضاف إليه مجرور. **«لعمر»**: اللام: للابتداء، و«عمر»: مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: «قسمي»، وهو مضاف. **«أبيك»**: مضاف =

وقال عُمَرُ بن أبي رَبِيعَةَ [من الكامل]:

١٠٠٢ــ أمَّا الرَّحِيلُ فدُونَ بَعْدِ غَدِ فَمَتَى تقولُ الدارَ تَجْمَعُنَا

وبنو سُلَيْمٍ يجعلون بَابَ «قُلْتُ» أجْمَعَ مثلَ «ظننتُ».

* * *

قال الشارح: قد تقدَّم القول إنّ «أُرَى» ممّا يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين، وهو منقول من «رأيتُ»، و«رَأى»، إذا كان من رؤية القلب، له معنيان: أحدهما العلم، والآخر الحِسْبان والظنّ. فإذا بني لما لم يسمّ فاعله، أُقيم المفعول الأوّل مقام الفاعل، ونُصب ما بقي من المفاعيل، فتقول: «أُرِيتُ عمرًا منطلقًا»، أي: ظننت

= إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«أم»**: حرف عطف. **«متجاهلينا»**: معطوف على «جهالاً» منصوب بالياء، والألف: للإطلاق.

وجملة «تقول...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة أو استئنافيّة.

والشاهد فيه قوله: «أجهالاً تقول بني لؤي» حيث أعمل «تقول» عمل «تظنّ»، فنصب به مفعولين، أحدهما قوله: «جهّالاً»، والثاني قوله: «بني لؤي». ومع أنه فصل بين حرف الاستفهام والفعل بفاصل، وهو قوله: «جهالاً»، فإن هذا الفصل لم يمنع الإعمال، لأنّ الفاصل معمول للفعل، فهو مفعوله الثاني.

١٠٠٢ــ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص٤٠٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٣٩، ٩/ ١٨٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٧٩؛ والكتاب ١/ ١٢٤؛ ولسان العرب ١١/ ٥٧٥ (قول)؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٣٤؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص٤٥٧؛ ورصف المباني ص٨٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢٦٢؛ ولسان العرب ١١/ ٢٧٩ (رحل)، ١٢/ ٢٦٦ (زعم)؛ والمقتضب ٢/ ٣٤٩.

المعنى: إنّ الرحيل محتّم اليوم أو غدًا، فمتى يا ترى تجمعنا دار واحدة؟

الإعراب: **«أمّا»**: حرف شرط وتأكيد. **«الرحيل»**: مبتدأ مرفوع. **«فدون»**: الفاء: ربطة لجواب «أما»، و«دون»: ظرف مكان منصوب متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. **«بعد»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. **«غد»**: مضاف إليه مجرور. **«فمتى»**: الفاء: حرف استئناف، و«متى»: اسم استفهام مبني في محلّ نصب على الظرفيّة الزمانية، متعلّق بـ «تقول». **«تقول»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. **«الدار»**: مفعول به أوّل منصوب. **«تجمعنا»**: فعل مضارع مرفوع، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي.

وجملة «أما الرحيل فدون...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «متى تقول...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تقول»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «تجمعنا»: في محلّ نصب مفعول به ثانٍ لـ «تقول».

والشاهد فيه قوله: «تقول الدارَ تجمعنا» حيث استعمل الفعل «تقول» بمعنى «تظنّ»، ونصب به مفعولين: أولهما قوله: «الدار»، وثانيهما جملة «تجمعنا»، ولم يقصد به الحكاية، ولولا ذلك لرفع «الدار» بالابتداء، وكانت جملة «تجمعنا» في محلّ رفع خبر، وكانت جملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول.

عمرًا منطلقًا. فإذا أظَنَّه غيرُه، فقد ظنَّ، فلذلك تقول: «أُرَى زيدًا منطلقًا» بمعنَى «ظننتُ»، و«أيْنَ تُرَى بشرًا جالسًا»، والمراد: أين تظنُّ؟ لأنه ظانٌّ إذا أظَنَّه غيرُه، وأكثرُ ما يُستعمل ذلك مع المتكلّم.

وقد يُجْرون القَوْلَ مجرى الظنّ، فيُعْمِلونه عملَه، فإذا دخل على المبتدأ والخبر، نصبهما؛ لأن القول يدخل على جملة مُفيدة فيتصوّرها القلبُ، ويترجّح عنده، وذلك هو الظنّ والاعتقاد، والعبارةُ باللسان عنه هو القول، فأجروا العبارة على حسب المعبَّر عنه. ألا ترى أنه يُقال: «هذا قولُ فلان»، و«مذهبُ فلان»، و«ما تقول في مسألةِ كذا؟» ومعناه: ما ظنُّك؟ وما اعتقادُك؟ فمنهم من يعمله عملَ الظنّ مطلقًا، نحوَ: «قال زيدٌ عمرًا منطلقًا»، و«يقول زيدٌ عمرًا منطلقًا»، من غير اشتراطِ شيء، كما أن الظنّ كذلك، وهي لغة بني سُلَيْم.

ومنهم من يشترط أن يكون معه استفهامٌ، وأن يكون القول فعلاً للمخاطب، وأن لا يفصل بين أداة الاستفهام والفعل بغير الظرف. فأمّا اشتراط الاستفهام؛ فلأنّ بابه أن يقع محكيًّا، ولا يدخل في باب الظنّ إلاّ مع الاستفهام، لأن الغالب أن الإنسان لا يُسأل عن قوله، إذ ذاك ظاهرٌ، إنما يسأل عن ما يَجُنّه ويعتقده لخَفائه.

وأما اشتراط الخطاب، فلأنّ الإنسان لا يُسأل عن ظنّ غيره، إنما يسأل عن ظنّ نفسه، فلذلك تقول: «متى قلتَ زيدًا منطلقًا؟» و«أتقول زيدًا قائمًا؟» ولا يجوز بياء الغيبة، فلا تقول: «متى يقول زيدًا قائمًا؟» ولا يفصل بينه وبين أداة الاستفهام بغير الظرف، فلا يجوز: «أأنت تقول زيدًا قائمًا؟» لأنك تفصل بالاسم المبتدأ بين أداة الاستفهام والفعل، فخرجتْ «تَقُولُ» عن الاستفهام، وعادت إلى حكمها من الحكاية، كما تقول: «أأنت زيدٌ مررتَ به؟» فترفع، والاختيارُ النصب؛ لأن الاستفهام لم يقع على الفعل، فأما قوله [من الوافر]:

أجُـهّـالاً تـقـول... إلـخ

فإن البيت للكُمَيْت، والشاهد فيه إعمالُ «تقول» عملَ «تظنّ»؛ لأنها بمعناها، ولم يرد قولَ اللسان، وإنما أراد اعتقاد القلب. ولم يفصل الاسمُ هنا؛ لأنه مفعول مؤخّر في الحكم. والتقديرُ: أتقول بني لؤيّ جهّالاً، أي: أتظنُّهم كذلك، وأراد ببني لؤيّ قُرَيْشًا؛ لأنها تنتمي إلى لؤيّ بن غالب بن فِهْر بن مالك بن النَّضْر بن كِنانة، والنضر أبو قريش.

وهذا البيت من قصيدة يفخَر بها على اليَمَن، ويذكر فضل مُضَرَ عليهم، فيقول: أتظنّ قريشًا جاهلين أو متجاهلين حين استعملوا اليَمانين على وِلايتهم، وآثروهم على

المُضَرِيّين مع فضلهم عليهم. والمتجاهل الذي يستعمل الجهلَ، وإن لم يكن من أهله، ألا ترى إلى قول الآخر [من الرجز]:

١٠٠٣ـ إذا تَخازَرْتُ وما بي مِن خَزَرْ

وأما قول الآخر [من الكامل]:

أمّا الرحيل... إلخ

فالبيت لعُمَرَ بن أبي رَبِيعة المَخْزُوميّ، والشاهد فيه نصب الدار بـ«تقول» لِما ذكرناه من خروجها إلى معنى الظنّ كما تقدّم. يقول: قد حان رحيلُنا عمّن نُحِبُّ، ومفارقتُنا في غدٍ، وعبّر عنه بقوله: دون بعد غد، فمتى تجمعنا الدارُ بعد هذا الافتراق فيما تظنُّ، وتعتقد؟

فصل
[المعاني الأخرى لأفعال القلوب]

قال صاحب الكتاب: **ولها ما خلا «حسبتُ» و«خلت» و«زعمت» معانٍ أُخَرُ، لا تتجاوز عليها مفعولاً واحدًا، وذلك قولك: «ظننتُه» من الظِّنّة، وهي التُّهَمة. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾[1]، و«علمتُه» بمعنى: عرفته.**

* * *

١٠٠٣ ـ **التخريج**: الرجز لأرطاة بن سهية في سمط اللآلي ص٢٩٩؛ ولعمرو بن العاص في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٩٤؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص٥٦٦؛ والمحتسب ١/ ١٢٧؛ والمقتضب ١/ ٧٩.
وجاء في سمط اللآلي ص٣٠٠ أنّ بعض الناس يروي الرجز لأبي غطفان الصارديّ، ومن قال إنّها لعمرو بن العاص فقد أخطأ وإنّما قالها عمرو متمثّلاً. وفي شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٩٤، ٣٩٥ أنّ الرجز لعمرو بن العاص قاله في يوم صفّين، وأنّه يروى أيضًا للنجاشي الحارثي، ثمّ قال صاحب الشرح: «وأظن أنه يروى لغيرهما أيضًا». وبعده:

ثُمَّ كَسَرْتُ العَيْنَ مِنْ غَيْرِ عَوَرْ
أَلْفَيْتَنِي أَلْوَى بَعِيدَ المُسْتَمَرّ
ذا صَوْلَةٍ فِي المُضْمَئِلّاتِ الكُبَرْ

اللغة: التَّخازُرُ: أن تُقَارِب ما بين جفنيك إذا نظرت. والخَزَرُ: ضيق مؤخّر العين خلقةً.
المعنى: يقول: قاربتُ ما بين جفوني على اتّساع عيني إيهامًا بأنّني لا أدقّق النظر.
الإعراب: **«إذا»**: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالجواب. **«تخازرت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل. **«وما»**: الواو: حالية، «ما»: نافية. **«بي»**: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم. **«من»**: حرف جر زائد. **«خزَر»**: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ، وقد سُكِّنَ لضرورة القافية.
وجملة «تخازرت»: مضاف إليها محلُّها الجر. وجملة «ما بي من خزَر»: حالية، محلُّها النصبُ.
والشاهد فيه قوله: «تَخازَرَ» بمعنى تكلَّفَ الخَزَر.

(١) التكوير: ٢٤.

قال الشارح: اعلم أنه قد توجّه بعض هذه الأفعال إلى معانٍ أُخر، فلا تفتقر إلى مفعولَيْن، وتكتفي بمفعول واحد، فمن ذلك «ظننت» وهي تُستعمل على ثلاثة أضرب: ضربٌ على بابها، وهو بإزاء ترجُّح أحد الدليلَيْن المتعارضَيْن على الآخر، وذلك هو الظنّ، وهي، إذا كانت كذلك، تدخل على المبتدأ والخبر، ومعناها متعلّق بالجملة على ما تقدّم. وقد يقوى الراجحُ في نظر المتكلّم، فيذهب بها مذهبَ اليقين، فتجري مجرى «علمت»، فتقتضي مفعولين أيضًا. من ذلك قوله تعالى: ﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾[1]، فالظنُّ هٰهنا يقينٌ، لأنّ ذلك الحين ليس حين شكٍّ. ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

١٠٠٤ ـ فقلتُ لهم ظُنُّوا بألْفَيْ مُدَجَّجٍ سَراتُهُمُ في الفارسيّ المُسَرَّدِ

والمراد: اعلموا ذلك وتيقّنوه؛ لأنه أخرجه مخرج الوعيد، ولا يحصل ذلك إلاّ مع اليقين. وقد يقوى الشكّ بالنظر إلى المرجوح، فتصير في معنى الوهم، فتقول: «ظننتُ زيدًا» في معنَى اتّهمتُه، أي: اتّخذته مكانًا لوَهْمي، فهي لذلك تكتفي بمفعول واحد.

ومنه قوله تعالى: ﴿**وما هو على الغيب بظنين**﴾[2]، أي: بمُتَّهَمٍ، و«ظنينٌ» هنا بمعنَى مظنون، وفيه ضميرٌ مرفوعٌ كان مفعولاً، فأُقيم مقام الفاعل.

---

(١) الكهف: ٥٣.

١٠٠٤ ـ **التخريج**: البيت لدريد بن الصمة في ديوانه ص٤٧؛ ولسان العرب ١٣/ ٢٧٢ (ظنن)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٥٦؛ والمحتسب ٢/ ٣٤٢؛ ومجالس ثعلب ص١٩٩.

اللغة: المدجّج: المسلّح كثيرًا، والقنفذ. سراة القوم: سادتهم. المسرّد: الدرع المحكم النسج.

المعنى: اجعلوا هؤلاء الفرسان المسلّحين، والذين يرتدي سادتهم وقادتهم الدروع الفارسية المحكمة النسج، موضِع ظنّكم.

الإعراب: **«فقلت»**: الفاء: استئنافية، **«قلت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«لهم»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«قلت». **«ظنوا»**: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«بألفي»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«ظنوا»، (علامة الجرّ الياء لأنه مثنّى). **«مدجّج»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«سراتهم»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، و«هم»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«في الفارسي»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر «سراة» المحذوف، بتقدير: «متدرعون». **«المسرّد»**: صفة «الفارسي» مجرورة بالكسرة.

وجملة «فقلت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ظنوا»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «سراتهم متدرّعون»: في محلّ جر صفة.

والشاهد فيه قوله: «ظنّوا بألفي» حيث استعمل الفعل «ظنّ» لليقين.

(٢) التكوير: ٢٤. وفي النصّ المصحفي: ﴿**بضنين**﴾ وقرأ الكسائي وابن عباس وابن محيصن ومجاهد وكثيرون غيرهم: «بظنين».

انظر: البحر المحيط ٨/ ٤٣٥؛ وتفسير الطبري ٣٠/ ٥٢؛ وتفسير القرطبي ١٩/ ٢٤٢؛ والكشاف ٤/ ٢٢٣؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٩٨، ٣٩٩؛ ومعجم القراءات القرآنية ٨/ ٨٥ ـ ٨٦.

وأما من قرأ «بِضَنِينٍ»، فإنّه أراد ببَخِيل. و«فَعِيلٌ» هٰهنا بمعنى فَاعِلٍ، أي: باخل، لأنه لازمٌ، لا يُبْنَى منه مفعولٌ، فلذلك لا يصحّ أن يقدّر «ضنين» به.

ومن ذلك «علمت» إذا أُريد به معرفة ذات الاسم، ولم يكن عارفًا به قبلُ ولا بدّ فيه من شيء من إدراك الحاسّة، فتقول: «علمت زيدًا» أي: عرفته شخصَه، ولم تكن عرفته قبل، وليس بمنزلة قولك: «علمت زيدًا عالمًا» إذا أخبرت أنك علمته متّصفًا بهذه الصفة، ولم تكن عرفته قبلُ بذلك، وإن كنت عارفًا بذاته مجرّدةً من هذه الصفة.

* * *

قال صاحب الكتاب: و«رأيته» **بمعنَى «أبصرته»، و«وجدتُ الضالّةَ» إذا أصَبْتَها، وكذلك «أُرِيتُ الشيءَ» بمعنَى بُصِّرْتُه، أو عُرِّفته. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾(١)، و«أتقول إنّ زيدًا منطلقٌ؟» أي: أتَفُوهُ بذلك.**

* * *

قال الشارح: «رأيت» تجيء على ضربين: أحدهما بمعنى إدراك الحاسّة، تقول: «رأيت زيدًا»، أي: أبصرته، فتتعدّى إلى مفعول واحد. ولا يكون ذلك المفعول إلاّ ممّا يُبْصَر. قال الله تعالى: ﴿وَتَرَىٰهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾(٢)، فـ«ترى» هٰهنا بمعنى: بَصَرِ العين، والهاء والميم به مفعولٌ، و«ينظرون إليك» في موضع الحال. والثاني أن تكون من رؤية القلب، فتتعدّى إلى مفعولَيْن. وله معنيان: الحِسْبان والعلم، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾(٣)، أي: يحسبونه بعيدًا، ونراه قريبًا، أي: نعلمه، لأن القديم سبحانه عالمٌ بالأشياء من غير شكّ ولا حسبانٍ.

ومن ذلك «وجدت»، فلها أيضًا معنيان: أحدهما وجود القلب بمعنى العلم، فتتعدّى إلى مفعولَيْن كما يتعدّى العلم إليهما، فتقول: «وجدت زيدًا عالمًا»، أي: علمت ذلك منه. وتكون بمعنى الإصابة، فتكتفي بمفعول واحد، كقولك: «وجد زيدٌ ضالّته»، أي: أصابها.

وأمّا «أُرِيتُ»، فقد تقدّم من قولنا أنها تستعمل على ضربين: أحدهما أن تكون من رؤية القلب، فتتعدّى إلى مفعولين، والثاني أن تكون من رؤية العين، فتكتفي بمفعول واحد، فعلى هذا الثاني إذا نقلتها بالهمزة، صارت تتعدّى إلى مفعولين، نحوَ قولك: «أرَيْتُ زيدًا عمرًا»، أي: جعلته يراه.

قال الله تعالى: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾(٤)، فعدّاها إلى مفعولين. فإذا بنيتها لما لم يسمّ فاعله، فقلت: «أُرِيتُ الشيءَ»، أقمت المفعول الأوّل مقام الفاعل فرفعته، وهو التاء،

(١) البقرة: ١٢٨.
(٢) الأعراف: ١٩٨.
(٣) المعارج: ٦ ـ ٧.
(٤) البقرة: ١٢٨.

وتركت الثاني على حاله منصوبًا، فقد صارت «أُرِيتُ» لها معنيان: أحدهما أن تكون من رؤية القلب، فتتعدّى إلى مفعولين. وأصلها قبل بنائها لما لم يسمّ فاعله أن تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل. والثاني أن تكون من رؤية العين، فتكتفي بمفعول واحد، وأصلها قبل بنائها لما لم يسمّ فاعله أن تتعدّى إلى مفعولين، ولذلك ذكرها هٰهنا؛ لأنها على معنيَيْن.

وأمّا «أتقول إنّ زيدًا منطلقٌ؟» فإنّه يجوز في «أنَّ» الكسر والفتح، لكن على تقديرَيْن: إن جعلت القول على بابه من الحكاية، كانت «إنَّ» بعد الفعل مكسورة، نحوَ قولك: «قال زيدٌ إنّ عمرًا منطلقٌ»؛ لأنك إنما تحكي قولَه ولفظَه مبتدِئًا بكسرِ «إنّ»؛ ولذلك قال: «أتَفُوهُ بذلك»، يريد أنه من عَمَلِ اللسان، لا من فعل القلب. وإن اعتقدت أنه بمعنى الظنّ، فتحت «أنَّ»، وقلت: «أتقول أنّ زيدًا منطلقٌ»، كما تقول: «أتَظُنُّ أنّ زيدًا منطلق»، ويكون من فعل القلب، ليس للّسان فيه حظٌّ، وتكون «أنّ» واسمها وخبرها قد سدّت مسدّ مفعولَيْه. وأمّا على رأي بني سُلَيْم، فيجوز فتحُ «أنّ» بعد جميع أفعال القول؛ لأنهم يُجرون بابَ القول أجمعَ مجرى الظنّ.

فأمّا «خال»، و«حسب»، و«زعم»، فليس لها إلاّ قِسْمٌ واحدٌ، وهو معنى الشكّ، ولذلك استثناها في أوّل الفصل.

فصل
[الاقتصار على أحد المفعولين]

قال صاحب الكتاب: **ومن خصائصها أنّ الاقتصار على أحد المفعولَيْن في نحوِ: «كسوتُ»، و«أَعطيت» ممّا تَغاير مفعولاه غيرُ ممتنع، تقول: «أعطيتُ درهمًا»، ولا تذكر مَن أعطيته، و«أعطيتُ زيدًا»، ولا تذكر ما أعطيته. وليس لك أن تقول: «حسبتُ زيدًا»، ولا: «منطلقًا» وتسكت، لفَقْدِ ما عقدتَ عليه حديثك.**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إن الأفعال المتعدّية إلى مفعولَيْن على ضربَيْن: ضرب لا يكون الفعل فيه[1] من أفعال الشكّ واليقين، ولا يدخل[2] على مبتدأ وخبر، نحوُ: «أَعطيت»، و«كسوت». تقول: «كسوت زيدًا ثوبًا»، و«أعطيته درهمًا»، فالمفعولُ الأوّل مُغايِرٌ للمفعول الثاني من طريق المعنى، وهو فاعلٌ، ألا ترى أن زيدًا يكتسي الثوبَ، وأنّه آخِذٌ للدرهم، وليس الدرهم بزيدٍ، ولا زيدٌ بالثوب؟ ألا ترى أنك لو أسقطت الفعل والفاعل، لم يجز أن تقول: «زيدٌ ثوبٌ» ولا «زيدٌ درهمٌ» لأن الثاني ليس

(١) في الطبعتين: «فيها»، وهذا تحريف، وقد صوّبته طبعة ليبزغ في ذيل التصحيحات ص٩٨٩.
(٢) في الطبعتين: «تدخل»، وهذا تحريف، وقد صوّبته طبعة ليبزغ في ذيل التصحيحات ص٩٨٩.

الأوّل؟ فلذلك قال: «ممّا تَغاير فيه المفعولان». وإذا كان ذلك كذلك، جاز في هذه المسألة ثلاثة أوجه: منها الاكتفاء بالفاعل مع الفعل، فتقول: «أعطيت»، و«كسوت»؛ لأن الفعل والفاعل جملةٌ يحسن السكوت عليها، ويحصل بها فائدةٌ للمخاطب.

وذكرُ المفعول فائدة أُخرى تزيد على إفادة الجملة، فإن ذكرت المفعولَيْن، كان تناهِيًا في البيان والفائدةِ بذكر المُعْطِي وهو الفاعل، ومن أُعطي، وهو المفعول الأوّل، وما أُعطي، وهو المفعول الثاني.

ولك أن تقتصر على أحد المفعولين، ويكون توسُّطًا في البيان والفائدة. فتقول: «أعطيت درهمًا»، فأفدت المخاطبَ جنسَ ما أعطيت من غير تعيينِ مَن أعطيت.

وأما الضرب الآخر، فإنّه يتعدّى إلى مفعولين، وهو من أفعال الشكّ واليقين، وتدخل على المبتدأ والخبر، نحوُ: «ظننت زيدًا قائمًا»، و«حسبت بكرًا منطلقًا»، وقد تقدّم ذكرها قبلُ. فما كان من هذه الأفعال، فليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين فيها دون الآخر، وذلك لأنها تدخل على المبتدأ والخبر، ولا بدّ لكلّ واحد منهما من صاحبه؛ لأن بمجموعهما تتمّ الفائدةُ للمخاطب، فالمفعولُ الثاني معتمَدُ الفائدة، والمفعول الأوّل معتمد البيان. ألا ترى أنك إذا قلت: «ظننت زيدًا قائمًا» فالشكّ إنما وقع في قيام زيد، لا في ذاته؟ وإنما ذكرت المفعول الأوّل لبيان مَن أُسْنِد إليه هذا الخبرُ، فلمّا كانت الفائدة مرتبطةً بهما جميعاً، لم يجز إلاّ أن تذكرهما معًا، فلو قلت: «ظننت زيدًا»، وسكتَّ، أو «ظننت قائمًا»، لم يجز كما جاز في «أعطيت» لِما ذكرناه. وهذا معنى قوله: «لفقد ما عقدت عليه حديثك»، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **فأمّا المفعولان معًا، فلا عليك أن تسكت عنهما في البابَيْن. قال الله تعالى: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾[1]، وفي أمثالهم: «مَن يسمعْ يَخَلْ»[2]، وأمّا قولُ العرب: «ظننتُ ذاك»، فـ«ذاك» إشارةٌ إلى الظنّ، كأنّهم قالوا: «ظننتُ»، فاقتصروا. وتقول: «ظننتُ به» إذا جعلتَه موضعَ ظَنِّك، كما تقول: «ظننتُ في الدار». فإن جعلت الباء زائدةً بمنزلتها في «ألْقَى بيَدِهِ»، لم يجز السكوت عليه.**

* * *

(١) الفتح: ١٢.

(٢) ورد المثل في تمثال الأمثال ٢/ ٥٦٤؛ وجمهرة الأمثال ٢/ ٢٦٣؛ وفصل المقال ص٤١٢؛ وكتاب الأمثال ص٢٩٠؛ ولسان العرب ١١/ ٢٢٦، ٢٢٧ (خيل)؛ والمستقصى ٢/ ٣٦٢؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٣٠٠.

يَخَلْ: يظنّ ويتّهم. يقوله الرجل إذا بلغ شيئًا عن رجل فاتّهمه. وقيل: معناه أنَّ من يسمع أخبار الناس ومعائبهم، يقع في نفسه المكروه عليهم.

قال الشارح: أما باب «أعطى»، و«كسا»، فقد تقدّم الكلام عليه في جواز السكوت على الفاعل؛ لأنها جملة من فعلٍ وفاعلٍ يحصل للمخاطب منها فائدةٌ، وهو وجود الإعطاء والكسوة، إذ قد يجوز أن يوجَد منه ذلك. وأمّا أفعال القلوب، وهي باب «ظننت» وأخواتها، فقد اختلف النحويون في جواز السكوت على الفاعل. فامتنع قومٌ من جوازِ ذلك، وقالوا: لأنه لا فائدة فيه؛ لأنه قد عُلم أن العاقل لا يخلو من ظنٍّ أو علم. فإذا قلت: «ظننت»، أو «علمت»، لم يجز؛ لأنك أخبرتَه بما هو معلوم عنده. والوجهُ جوازُه؛ لأنك إذا قلت: «ظننت»، فقد أفدت المخاطب أنه ليس عندك يقينٌ. وإذا قلت: «علمت»، فقد أخبرت أنه ليس عندك شكٌّ.

وكذلك سائرها، وهذا فيه من الفائدة ما لا خَفاءَ فيه، وعليه أكثر النحويين. قال الله تعالى: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾[1]، فأتي بالمصدر المؤكّد، وكأنّه قال: «وظننتم»؛ لأن التأكيد كالتكرير. ومن أمثال العرب «مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ»، ففي «يخل» ضمير فاعل، ولم يجيء بالمفعولَيْن، فعلى هذا تقول: «ظننت ظَنًّا»، و«ظننت يومَ الجمعة»، و«ظننت خَلْفَك». كلُّ ذلك جائز، وإن لم تذكر المفعولين.

وأما قول العرب: «ظننت ذاك»، فإنما يعنون ذلك الظنَّ، فيكون «ذا» إشارةً إلى المصدر لدلالة الفعل عليه. وقد جاز أن تقول: «ظننت» من غير مفعولين. وإذا جئت بـ«ذاك» وأنت تعني المصدر؛ فإنّما أكّدت الفعل، ولم تأتِ بمفعول يُحْوِج إلى مفعول آخر، فـ«ظننت» هٰهنا يعمل في «ذاك» عملَه في الظنّ، كما يعمل «ذهبت» في «الذهاب».

وتقول: «ظننت به» إذا جعلته موضعَ ظنّك، كما تقول: «نزلت به»، و«نزلت عليه» مجراه ههنا مجرى الظرف، فلا يحوج إلى ذكر مفعول آخر. فإن جعلت الباء زائدةً، كان الضمير مفعولاً، ولم يكن بدٌّ من ذكر المفعول الثاني؛ لأنك ذكرت المفعول الأوّل، وصار التقدير: «ظننت زيدًا»، كما كان التقدير في «ألْقَى بيَده»: ألْقَى يَدَه. والباءُ تزاد مع المفعول كثيرًا. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[2]، و﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾[3]. ولو لم تكن الباء زائدة، لَما جاز أن يكون الاسم معها فاعلاً في نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[4]. والتقدير: كفى اللّهُ. والذي يدلّ على زيادتها أنها إذا حذفت، يرتفع الاسم بفعل، نحوَ قول الشاعر [من الطويل]:

كَفَى الشَّيْبُ والإسلامُ للمَرْء ناهِيَا[5]

---

(١) الفتح: ١٢.
(٢) البقرة: ١٩٥.
(٣) العلق: ١٤.
(٤) النساء: ٧٩، ١٦٦.
(٥) تقدم بالرقم ٣٣٩.

فصل
[جواز إعمال أفعال القلوب وإلغائها]

قال صاحب الكتاب: **ومنها أنها إذا تقدّمتْ، أُعملتْ، ويجوز فيها الإعمالُ والإلغاءُ متوسّطةً ومتأخّرةً. قال** [من البسيط]:

١٠٠٥- أبالأراجِيزِ يا ابنَ اللُّؤم تُوعِدُني ... وفي الأراجِيزِ خِلْتُ اللُّؤمُ والخَوَرُ

ويُلْغَى المصدر إلغاءَ الفعل، فيقال: «متى زيدٌ ظنَّك ذاهبٌ»، و«زيدٌ ظَنّي مقيم»، و«زيدٌ أخوك ظنّي» وليس ذلك في سائر الأفعال.

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول عن ضُعْف إعمال هذه الأفعال في المفعولين لكَوْنها غير مؤثّرة، ولا نافذة منك إلى غيرك، وإنّما هي أشياءُ تهجُس في النفس من يقين أو شكّ من غير تأثير فيما تعلّق بها. وإنّما أعملت؛ لأن فاعلها قد تعلّق ظنّه أو علمُه بمظنون أو معلوم، كما أن قولك: «ذكرت زيدًا» يتعدّى إلى «زيد»؛ لأن الذكر اختصّ به، وإن لم يكن مؤثّرًا فيه،

١٠٠٥ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ملحق ديوانه ص١٠٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٧؛ ولسان العرب ١١/ ٢٢٦ (خيل)؛ وللّعين المنقري في تخليص الشواهد ص٤٤٥؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٥٧؛ والدرر ٢/ ٢٥٦؛ وشرح التصريح ١/ ٢٥٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١٢٠؛ والكتاب ١/ ١٢٠؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٠٤؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٢/ ١٨٤؛ وأوضح المسالك ٢/ ٥٨؛ واللمع ص١٣٧.

اللغة: الأراجيز: ج الأرجوزة، وهي شعر منظوم على بحر الرجز. توعدني: تهدّدني. خلت: ظننت. الخور: الضعف.

المعنى: أتهدّدني بأراجيزك وأنت لا تحسن نظمها، إنّ الأراجيز مظنّة لؤم وضعف نفس.

الإعراب: **«أبالأراجيز»**: الهمزة: للاستفهام، و«بالأراجيز»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «توعدني». **«يا»**: حرف نداء. **«ابن»**: منادى منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«اللؤم»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«توعدني»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. **«وفي»**: الواو: حالية، و«في»: حرف جرّ. **«الأراجيز»**: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. **«خلت»**: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. **«اللؤم»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة. **«والخور»**: الواو: حرف عطف، و«الخور»: معطوف على «اللؤم» مرفوع بالضمّة.

وجملة «أبالأراجيز توعدني»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يا ابن اللؤم»: اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «في الأراجيز اللؤم والخور»: في محلّ نصب حال. وجملة «خلت»: اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «وفي الأراجيز، خلت، اللؤمُ والخورُ» حيث ألغى عمل الفعل «خلت» لتوسّطه بين المبتدأ والخبر.

فلذلك تعدّت هذه الأفعال، وإن لم تكن مؤثّرة، لتعلُّقها بما ذكرنا واختصاصِها به. ولأجل كونها ضعيفةً في العمل، جاز أن تُلْغى عن العمل. وهذه الأفعال لها أحوال ثلاثة: تكون متقدّمة على المبتدأ والخبر، وتكون متوسّطة بينهما، وتكون متأخّرة عنهما.

فإذا تقدّمت، لم يكن بدٌّ من إعمالها؛ لأن المقتضى لإعمالها قائمٌ لم يوجد ما يُوهِي الفعل، ويسوّغ إبطالَ عمله، فوَرَدَ الاسم، وقد تقدّم الشكّ في خبره، فمَنَعَه ذلك التقدّمُ من أن يجري على لفظه قبل دخول الشكّ.

فأما إذا توسّطت، أو تأخّرت، فإنه يجوز إلغاؤُها؛ لأنها دخلت على جملة قائمة بنفسها. فإذا تقدّمت الجملة أو شيءٌ منها، جرت على منهاجها ولفظها قبل دخول الشكّ، وصُيّر الفعل في تقدير ظرف له، كأنك قلت: «زيدٌ منطلقٌ في ظنّي»، مع أن الفعل يضعف عملُه إذا تقدّمه معموله بإبعاده عن الصدر. ألا ترى أن قولك: «ضربتُ زيدًا» أقوى في العمل من قولك: «زيدًا ضربت»؛ ولذلك يجوز تقويةُ الفعل بحرف الجرّ إذا تقدّم معموله عليه، فتقول: «لزيد ضربت»، ولا يحسن ذلك مع تأخُره؟ فكذلك إذا قلت: «زيدٌ أظنُّ منطلقٌ» يجوز الإعمال والإلغاء، نحوُ قولك: «زيدٌ حسبت منطلقٌ»، و«زيدًا حسبت منطلقًا»، و«زيد منطلق حسبت». فإذا ألغيت، كان الفعل في تقدير ظرف متعلق بالخبر، كأنك قلت: «زيد منطلق في حِسْباني وظنّي». وإذا أعملت، كان الفعل في حكم الأفعال المؤثّرة، نحوِ: «أبصرت»، و«ضربت»، و«أعطيت».

واعلم أنه كلّما تَباعد الفعل عن الصدر، ضعُف عمله، فإذًا قولك: «زيدًا حسبت قائمًا» أقوى من قولك: «زيدًا قائمًا حسبت»؛ و«زيدًا قائمًا حسبت» أقوى من قولك: «زيدًا قائمًا اليوم حسبت». كلّما طال الكلام ضعُف الإعمال مع التأخّر. فأما قوله [من البسيط]:

أبـــــالأراجـــــيـــــز... إلـــــخ

البيت للَّعِين المِنْقَرِيّ يهجو الحجّاج. والشاهد فيه إلغاءُ «خلت» حين قدم الخبرُ، وهو الجارّ والمجرور، وتوسّط الفعلُ. فاللؤم مبتدأ، و«الخور» معطوف عليه، و«في الأراجيز» الخبرُ، و«خلت» مُلْغًى لتوسُّطه، والمعنى: أتُهدّدني بالهجاء والأراجيز، وذلك من أفعال اللُّؤَماء والنَّوَكَة، ومَن لا قدرة له؟

وكذلك المصدر حكمه حكم الفعل، فيجوز إلغاؤه حيث جاز إلغاء الفعل، ومعنى إلغائه إبطال عمله لا إبطال إعرابه، فتقول: «متى زيدٌ ظنَّك ذاهبٌ؟» و«زيدٌ ذاهبٌ ظنّي»، فـ«زيدٌ» مرتفع بالابتداء، وخبرُه «ذاهب»، و«متى» ظرفٌ للذهاب، و«ظنّك» مصدر منصوب بفعل مضمر مُلْغًى، كأنك قلت: «متى زيدٌ تظنّ ظَنَّك منطلقٌ». وهذا تمثيلٌ؛ لأنه قبيحٌ أن يؤكّد الفعل الملغى. وإنما جاز مع المصدر إذا كان منفردًا، لأنه قد صار

كالبدل من الفعل، فلمّا كان في تقدير الفعل، جاز إلغاؤه، كما يُلْغَى الفعل إذا توسّط بين المبتدأ والخبر، وكذلك إذا تأخّر، نحوَ قولك: «زيدٌ ذاهبٌ ظنّي أو في ظنّي أو ظَنًّا منّي». والإلغاءُ هنا أحسن إذ كان متأخِّرًا، كما كان الفعل كذلك، فإن بدأتَ بالمصدر، وقلت: «ظنّي زيدٌ ذاهبٌ اليوم»، كان الإلغاء قبيحًا ممتنعًا، كما كان في الفعل كذلك إذا قلت: «أظُنُّ زيدٌ ذاهبٌ»؛ لأن تقديره تقدير الفعل. فإن تقدّمه ظرفٌ أو نحوه من الكلام، نحوُ قولك: «متى ظَنّي زيدٌ ذاهبٌ؟» و«أينَ ظنّي زيدٌ ذاهبٌ؟» جاز الإلغاء؛ لأن قبله كلامًا، فصار الفعل كأنه حشوٌ، فإن نصبت الاسمين، وقلت: «متى ظنُّك زيدًا ذاهبًا؟» رفعت المصدر على الابتداء، والظرفُ خبره، لأن ظروف الزمان تقع أخبارًا عن الأحداث، وقد أعملت المصدر إعمالَ فعله، وهو أحسن هنا من الإلغاء.

وقوله: «وليس ذلك بسائر الأفعال»، يريد في باقي أخواتِ «ظننت» لا يجوز: «زيدٌ حسباني ذاهبٌ»، وذلك لكثرة استعمالِ «ظننت»، فاعرفه.

فصل
[تعليقها]

قال صاحب الكتاب: **ومنها أنها تُعلَّق، وذلك عند حرف الابتداء والاستفهام والنفي، كقولك: «ظننتُ لَزيدٌ منطلقٌ»، و«علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو، وأيُّهم في الدار»، و«علمتُ ما زيدٌ بمنطلق». ولا يكون التعليقُ في غيرها.**

* * *

قال الشارح: اعلم أن التعليق ضرب من الإلغاء، والفرقُ بينهما أن الإلغاء إبطال عمل العامل لفظًا وتقديرًا، والتعليق إبطال عمله لفظًا لا تقديرًا، فكلُّ تعليق إلغاءٌ، وليس كلّ إلغاء تعليقًا. ولمّا كان التعليق نوعًا من الإلغاء، لم يجز أن يُعلَّق من الأفعال إلاّ ما جاز إلغاؤه، وهي أفعال القلب، وهي «علمت» وأخواته.

وإنما تُعلَّق إذا وَلِيَها حروفُ الابتداء، نحوِ الاستفهام وجوابات القَسَم، فيُبْطَل عملها في اللفظ، وتعمل في الموضع، فتقول: «قد علمت أزيدٌ في الدار، أم عمرٌو»، و«علمت إنّ زيدًا لقائمٌ»، و«إخالُ لَعمرٌو أخوك»، و«أحسِبُ لَيقومنّ زيدٌ». قال الله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾[1]، وقال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[2].

ومن النحويين من يجعل «ما»، و«لا»، كـ«إنَّ» واللام، فيقول: «أظُنُّ ما زيدٌ منطلقٌ»، و«أحسبُ لا يقوم زيدٌ»، فلا يُعْمِل في اللفظ شيئًا، بل يحكم على الموضع

(١) الكهف: ١٢. (٢) المنافقون: ١.

بالنصب؛ لأنّ «ما»، و«لا» يجاب بهما في القسم، فتقول: «وَاللَّهِ ما زيدٌ منطلقٌ»، و«تاللَّهِ لا يقوم زيدٌ».

وإنّما علّقت هذه الأشياءُ العاملَ؛ لأنّ لها صدرَ الكلام، فلو أُعمل ما قبلها فيها أو فيما بعدها، لخرجت عن أن يكون لها صدرُ الكلام؛ وأمّا حروف الجرّ، فيجوز أن تعمل فيها، نحوَ قولك: بـ«مَن مررت»، و«إلى أيّهم ذهبت»، وذلك من قبل أنّ الجارّ والمجرور بمنزلة الشيء الواحد؛ فأما قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[(١)]، فـ«أيّ» هنا منصوبٌ بالفعل بعده، وهو «ينقلبون» لا بـ«سيعلم».

وقوله: «ولا يكون التعليق في غيرها»، أي: لا يكون إلاّ في الأفعال التي تُلْغَى، نحوِ: «ظننت»، و«علمت»؛ لأن التعليق نوعٌ من الإلغاء على ما ذكرنا، فلذلك لا تقول: «لأضربنّ أيُهم قام»؛ لأنه فعلٌ مؤثّرٌ لا يجوز إلغاؤه، فلا يجوز تعليقه؛ وأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[(٢)]، فإنّ الخليل[(٣)] كان يحمل ذلك على الحكاية وإضمارِ قَوْلٍ، تقديرُه: لننزعنَّ من كلّ شيعة الذي يُقال فيه: «أيُّهم أشدّ»، فـ«أيُّهم» هنا عنده استفهامٌ مرفوعٌ بالابتداء رَفْعَ إعرابٍ، و﴿أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ الخبر على حدّ قوله [من الكامل]:

فأبِيتُ لا حَرِجٌ ولا محرومُ[(٤)]

أي: بالذي يُقال فيه ذلك؛ وأما سيبويه[(٥)] فكان يذهب إلى أنه اسمٌ موصولٌ بمعنَى «الَّذي»، وقد حذف العائد من صلته، وأصله: «أيُّهم هو أشدُّ»، فحذف «هُوَ» العائد المرفوع، ومثله قراءةُ من قرأ: ﴿تَمَامًا على الَّذِي أَحْسَنُ﴾[(٦)]، والمراد: الذي هو أحسن، وحين حذف العائد من صلته، أشبه الغاياتِ من نحوِ «قبلُ»، و«بعدُ». فإنّه لمّا حذف منها المضاف إليه، بُنيت على الضمّ، كذلك «أيُهُم»، لمّا حذف من صلتها العائد الذي هو من تمامها وبه إيضاحُها، صار كحذف المضاف إليه، فبُنيت على الضمّ لذلك، وموضعها نصبٌ بالفعل الذي هو «لننزعنّ». ومثله «أضربُ أيُّهم أفضلُ». أنشد الخليل[(٧)] [من المتقارب]:

إذا ما أتَيْتَ بني مالِكٍ فسَلِّمْ على أيُّهم أفضلُ[(٨)]

---

(١) الشعراء: ٢٢٧. (٢) مريم: ٦٩.
(٣) الكتاب ٢/ ٣٩٩. (٤) تقدّم بالرّقم ٤٩١.
(٥) الكتاب ٢/ ٣٩٨ ـ ٣٩٩.
(٦) الأنعام: ١٥٤. وهي قراءة الأعمش والحسن وابن أبي إسحاق وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٤/ ٢٥٥؛ وتفسير الطبري ١٢/ ٢٣٦؛ وتفسير القرطبي ٧/ ١٤٢؛ والكشاف ٢/ ٤٩؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٣٣٥.
(٧) ليس البيت التالي في كتاب سيبويه. (٨) تقدم بالرقم ٤٩٢.

والكوفيون[1] لا يعرفون هذا الأصل، ويُجْرون «أيًّا» مجرَى «مَنْ»، و«ما» في الاستفهام والجزاء، فإذا وقع الفعل عليها، وهي بمعنَى «الذي»، نصبوها لا محالةَ، فيقولون: «أضربُ أيَّهم أفضل». ولا فرقَ عندهم بين «أيّهم هو أفضل» وبين «أيّهم أفضل»، وحكى هَارُونُ[2] عنهم أنّهم قرؤوا الآية بالنصب. ويؤيّد ذلك ما حكاه الجرميّ، قال: خرجتُ من الخَنْدَق ـ يعني خندق البصرة ـ حتى صرتُ إلى مكّة، فلم أسمع أحدًا يقول: «اضرب أيُّهم أفضل»، أي: كلّهم ينصب، ولم يذكر الكوفيون «أيُّهم أفضل»، وحكاه البصريون. فأما الآية ورفعُها، فلهم فيها أقوالٌ:

أحدُها: ـ وهو قول الكسائيّ والفرّاء ـ أن الفعل اكتفى بالجارّ والمجرور عن مفعول صريح، كما يُقال: «قتلت من كلّ قبيل»، و«أكلت من كلّ طعام»، فكذلك وقعت الكفايةُ بقوله: «لننزعنّ من كلّ شيعة»، وابتدأ بقوله: «أيّهم أشدّ على الرّحمٰن عتيًّا».

الثاني: وهو أن العامل في الجملة فعلٌ دلّ عليه «شيعةٌ»؛ لأن الشيعة الأعوان، والمعنى: ثمّ لننزعنّ من كلّ قوم تَشايعوا لينظروا أيُّهم أشدّ. والنظرُ والعلمُ من أفعال القلب، يجوز تعليقهما وإسقاط عملهما إذا وليهما استفهامٌ. وكان يونس[3] يرى تعليقَ «لننزعنّ» وما كان نحوه من غير أفعال القلوب، نحوَ: «اضرب أيُّهم أفضل» على تعليق العامل، وشبّهه بـ«أشهدُ إنّك لَرسولُ الله». وقد تقدّم إفسادُ ذلك، وأنّه لا يكون إلاّ في أفعال القلب.

والوجهُ ما ذهب إليه سيبويه، لأن نظيرَ «أيّهم»، «مَنْ»، و«ما»، وهما مبنيّان، وكان حقُّ «أيّهم» أن يكون مبنيًا كأخواته لوقوعه موقعَ حرف الاستفهام، أو الجزاء، أو موقعَ «الذي»، فلمّا سقط أحدُ جُزءي الجملة من الصلة، وهو العائد، نقص، فعاد إلى الأصل، وهو البناء. وأمّا مذهب الخليل وإرادةُ الحكاية وإضمارُ القول، فهو شيء بابُه الضرورة، والشعرُ أجملُ به، فلا يُصار إليه، وعنه مندوحةٌ. قال سيبويه[4]: ولو اتّسع هذا في الأسماء، لقيل: «أضربُ الفاسقُ الخبيثُ»[5] على الذي يُقال له: «الفاسقُ الخبيثُ». وأما قول يونس وتشبيهُه إيّاه بـ«أشهد إنّك لرسولُ الله»، فلا يُشْبِهه؛ لأنّ ما بعد «أشهد» كلامٌ مستقلٌّ قائمٌ بنفسه، وليس كذلك «أيّهم أفضل».

---

(١) انظر المسألة الثانية بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص٧٠٩ ـ ٧١٦.
(٢) الكتاب ٢/ ٣٩٩.
(٣) الكتاب ٢/ ٤٠٠.
(٤) الكتاب ٢/ ٤٠١.
(٥) أي: الذي يقال له الفاسق الخبيث.

فصل
[اجتماع ضميري الفاعل والمفعول فيها]

قال صاحب الكتاب: **ومنها أنّك تجمع فيها بين ضميرَيِ الفاعل والمفعول، فتقول: «علمتُني منطلقًا»، و«وجدتَك فعلتَ كذا»، و«رَآه عظيمًا».**

* * *

قال الشارح: اعلم أن الأفعال المؤثّرة إذا أوقعها الفاعل بنفسه، لم يجز أن يتعدّى فعلُ ضميره المتّصل إلى ضميره المتّصل، فلا يُقال: «ضربتُني»، ويكون الضميران للمتكلّم، ولا «ضربتَك»، ويكون الضميران للمخاطب، ولا نحوُ ذلك. فإذا أرادوا شيئاً من ذلك، قالوا: «ضربتُ نفسي»، و«أكرمتُ نفسي»، ونحوَ ذلك.

وإنّما امتنع ذلك؛ لأن الغالب من الفاعلين إيقاعُ الفعل بغيرهم، وأفعالُ النفس هي الأفعال التي لا تتعدّى، نحوُ: «قام زيدٌ»، و«جلس بكرٌ»، و«ظرُف محمّدٌ»، ونحوِ ذلك. فإذا اتّحد الضميران، فقد اتّحد الفاعل والمفعول من كلّ وجه. وكان أبو العبّاس يحتجّ لذلك بأن الفاعل بالكلّيّة لا يكون المفعول بالكلّيّة. وهذا معنى قولنا: لأنه لا بدّ من مغايَرة ما؛ ألا ترى أنه يجوز «ما ضربني إلاّ أنا»؛ لأن الضميرَيْن قد اختلفا من جهةِ أن أحدهما متّصلٌ، والآخر منفصلٌ، فلم يتّحدا من كلّ وجه؟

قال الزجّاج: استغنوا عن «ضربتُني» بـ«ضربتُ نفسي»، كما استغنوا بـ«كِلَيْهما» عن تثنيةِ «أجْمَعَ»، فلم يقولوا: «قام الزيدان أجمعان»، وإن كانوا قد جمعوه، فقالوا: «قام القوم أجمعون». كذلك لم يقولوا: «ضربتُني». استغنوا عنه بـ«ضربتُ نفسي»؛ لأن النفس كغيره ألا ترى أن الإنسان قد يخاطب نفسه، فيقول: «يا نفسُ لا تفعلي»(١) كما يخاطب الأجنبيَّ؟ فكان قوله: «ضربتُ نفسي» بمنزلةِ «ضربتُ غلامي».

وأما أفعال القلب التي هي «ظننت» وأخواتها، فإنّه يجوز ذلك فيها، ويحسن، فيتعدّى ضمير الفاعل فيها إلى ضمير المفعول الأوّل دون الثاني، فتقول: «ظننتُني عالمًا»، و«حسبتَك غنيًّا». وذلك لأن تأثير هذه الأفعال إنما هو في المفعول الثاني، ألا ترى أن الظنّ والعلم إنما يتعلّقان بالثاني، لأن الشكّ وقع فيه، والأوّلُ كان معروفًا عنده، فصار ذكرُه كاللَّغو؟ فلذلك جاز أن يتعدّى ضمير الأوّل إلى الثاني؛ لأن الأوّل كالمعدوم، والتعدّي في الحقيقة إلى الثاني.

وقوله: و«رَآهُ عظيمًا» في المثال، يريد إذا كان المفعول الأوّل هو الفاعل المضمر في «رأى»، فاعرفه.

---

(١) في الطبعتين: «تفعلين»، وهذا خطأ، وقد صوَّبته طبعة ليبزغ في ذيل التصحيحات ص١٤٩٧.

قال صاحب الكتاب: **وقد أجْرَت العربُ «عَدِمْتُ»، وَ«فَقَدْتُ» مُجراها، فقالوا: «عدمتُني»، و«فقدتُني». قال جِرانُ العَوْدِ [من الطويل]:**

١٠٠٦ـ لَقَدْ كانَ لي عن ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُنِي وعَمَّا أُلاقِي منهما مُتَزَحْزَحُ

ولا يجوز ذلك في غيرها، فلا تقول: «شتمتُني»، ولا «ضربتَك»، ولكن «شتمتُ نفسي»، و«ضربتَ نفسَك».

* * *

قال الشارح: قد أجرت العرب «عدمت»، و«فقدت» مجرى «ظننت» ونحوه من الأفعال التي يجوز إلغاؤها فيما حكاه الفرّاء، فيقولون: «عدمتُني»، و«فقدتُني». وذلك لأن معناهما يؤول في التحصيل إلى معناها. ألا ترى أنّ معنَى «عدمت الشيءَ: علمتُه» غيرَ موجود. وإذ كانا في معنى العلم، أُجريا مجراها مع أنّ النَّظَر يُحِيل «عدمتُني». ألا ترى أنك إذا قلت: «عدمتني»، فمعناه علمتُني غيرَ موجود، ومحالٌ أن تعلم شيئاً، وأنت غير موجود؛ لأنك إذا علمت كنت موجودًا، وصحّتُه على الاستعارة، وأصلُه: عَدِمَني غيري، وإنما استُعير إلى المتكلّم، وأما قوله [من الطويل]:

لـقـد كـان لـي عـن ضـرّتـيـن... إلـخ

وبعده:

هما الغُولُ والسِّعْلاةُ حَلْقِيَ منهما مُخَدَّشُ ما بَيْنَ التَّراقِي مُكَدَّحُ

الشاهد فيه «عدمتني» باتّحاد الضميرين المتّصلين، والمعنى: أنه كان له امرأتان ضَرَبَهما، فخدّشتا وجهَه، والضرّتان: المرأتان، فاعرفه.

١٠٠٦ ــ **التخريج**: البيت لجران العود في ديوانه ص٤٠؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص٤٢١.

المعنى: لقد كان لي متزحزح عن الجمع بين ضرّتين، لو كنت أعلم بالذي سينالني من أذاهما.

الإعراب: **«لقد»**: اللام: حرف موطّىء للقسم، و«قد»: حرف تحقيق. **«كان»**: فعل ماض ناقص. **«لي»**: جار ومجرور متعلقان بخبر «كان» المحذوف. **«عن»**: حرف جر. **«ضرتين»**: اسم مجرور بالياء لأنه مثنى، والجار والمجرور متعلقان بـ «متزحزح». **«عدمتني»**: فعل ماض، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والنون: حرف للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. **«وعما»**: الواو: حرف عطف، و«عن»: حرف جر، و«ما»: حرف مصدريّ. **«ألاقي»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. والمصدر المؤول من «ما ألاقي» في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف. **«منهما»**: جار ومجرور متعلقان بـ «ألاقي». **«متزحزح»**: اسم «كان» مؤخّر مرفوع بالضمة.

وجملة «كان» ومعموليها: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «عدمتني»: اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «عدمتني» حيث استعمل هذا الفعل استعمال أفعال القلوب، فجمع فيه بين ضمير الفاعل وضمير المفعول.

ومن أصناف الفعل

الأفعالُ الناقصةُ

فصل
[تعدادها، وعملها، وعلّة تسميتها]

قال صاحب الكتاب: **وهي «كَانَ»، و«صَارَ»، و«أَصْبَحَ»، و«أَمْسَى»، و«أَضْحَى»، و«ظَلَّ»، و«باتَ»، و«مَا زَالَ»، و«ما بَرِحَ»، و«مَا انفَكَّ»، و«ما فَتِئَ»، و«ما دَامَ»، و«لَيسَ». يدخلن دخولَ أفعال القلوب على المبتدأ والخبر، إلاّ أنّهنّ يرفعن المبتدأ وينصبن الخبرَ، ويسمّى المرفوع اسمًا، والمنصوب خبرًا. ونُقْصانُهنّ من حيث أنّ نحوَ «ضَرَبَ»، و«قَتَلَ»، كلامٌ متى أخذ مرفوعَه، وهؤلاء ما لم يأخذن المنصوبَ مع المرفوع لم يكنّ كلامًا.**

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذه الأفعال من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، ومجراها في ذلك مجرى «ظننت» وأخواتِها، و«إنَّ»، وأخواتها، في كونها من عوامل المبتدأ والخبر، إلاّ أنّ شَبَهها بأفعال القلوب كـ«ظننت» وأخواتها، أخصُّ من حيث كانت أفعال القلوب تفيد اليقين أو الشكّ في الخبر، و«كَانَ» تفيد زمان وجود الخبر، فاشتركا في دخولهما على المبتدأ والخبر، وتعلُّقِهما بالخبر. ولذلك قال سيبويه[1] في التمثيل تقول: «كان عبد الله أخاك»، فإنما أردت أن تخْبِر عن الأُخوّة، وأدخلت «كَانَ» لِتجعل ذاك فيما مضى، وذكرت الأوّل كما ذكرت الأوّل في «ظننت». وهذا معنى قول صاحب الكتاب: «يدخلن دخولَ أفعال القلوب».

وتسمّى أفعالاً ناقصةً، وأفعالَ عبارة. فأمّا كونها أفعالاً، فلتصرّفها بالماضي والمضارع والأمرِ والنهيِ والفاعلِ، نحوِ قولك: «كان»، «يكون»، «كُنْ»، «لا تكنْ»، و«هو كائنٌ».

وأمّا كونها ناقصة فإنّ الفعل الحقيقيّ يدل على معنى وزمان، نحوَ قولك:

---

(١) الكتاب ١/ ٤٥.

«ضَرَبَ»، فإنه يدلّ على ما مضى من الزمان، وعلى معنى الضرب. و«كَانَ» إنّما تدلّ على ما مضى من الزمان فقط، و«يَكُونُ»، تدلّ على ما أنت فيه، أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدلّ على زمان فقط. فلمّا نقصت دلالتُها، كانت ناقصة.

وقيل: «أفعال عبارة» أي: هي أفعالٌ لفظيّةٌ لا حقيقيّةٌ، لأن الفعل في الحقيقة ما دلّ على حَدَث، والحدثُ الفعل الحقيقيُّ، فكأنّه سُمّي باسم مدلوله. فلمّا كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث، لم تكن أفعالاً إلاّ من جهة اللفظ والتصرّف؛ فلذلك قيل: «أفعال عبارة»، إلاّ أنها لمّا دخلت على المبتدأ والخبر، وأفادت الزمان في الخبر، صار الخبرُ كالعوض من الحدث، فلذلك لا تتمّ الفائدةُ بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب.

وحيث كانت داخلة على المبتدأ والخبر، وكانت مُشْبِهة للفعل من جهة اللفظ، وجب لها أن ترفع المبتدأ، وتنصب الخبر تشبيهًا بالفعل إذ كان الفعل يرفع الفاعلَ، وينصب المفعولَ، فقالوا: «كان زيدٌ قائمًا»، و«أصبح البرد شديدًا». وحيث كان المرفوع هٰهنا والمنصوب لحقيقة واحدة، ولم يكونا كالفاعل والمفعول الحقيقيَّيْن اللذَيْن هما لحقيقتَيْن مختلفتَيْن؛ أفرد الكلامَ عليه في باب منفرد، ولم يذكر في باب الفاعل والمفعول، ولذلك قيل لمرفوعها: «اسمٌ» ولمنصوبها «خبرٌ»، فرقوا بينهما وبين الفاعل والمفعول. والذي يدلّ أن أصلها المبتدأ والخبر أنك لو أسقطت هذه الأفعالَ، عاد الكلام إلى المبتدأ والخبر، نحوِ قولك في «كان زيدٌ قائماً» إذا أسقطت «كان»: «زيد قائم».

فصل
[ما يلحق بها]

قال صاحب الكتاب: **ولم يذكر سيبويه[1] منها إلاّ «كان»، و«صار»، و«ما دام»، و«ليس»، ثمّ قال: «وما كان نحوَهنّ من الفعل ممّا لا يستغني عن الخبر». وممّا يجوز أن يُلْحَق بها «آضَ»، و«عَادَ»، و«غَدَا»، و«رَاحَ». وقد جاء «جَاءَ» بمعنَى «صار» في قول العرب: «ما جاءتْ حاجتَك». ونظيرُه «قعد» في قول الأعرابِيّ: «أرْهَفَ شَفْرَتَه حَتَّى قعدتْ كأنّها حَرْبَةٌ».**

* * *

قال الشارح: سيبويه لم يأتِ على عِدّتها، وإنما ذكر بعضها، ثمّ نبّه على سائرها بأن قال: «وما كان نحوهنّ من الفعل ممّا لا يستغني عن الخبر». يريد ما كان مجرّدًا من الحَدَث، فلا يستغني عن منصوب يقوم مقام الحدث. وهي على ما ذكر: «كَانَ»، و«أمْسَى»، و«أصْبَحَ»، و«ظَلَّ»، و«أضْحَى»، و«مَا دَامَ»، و«مَا زَالَ»، و«صَارَ»، و«بَاتَ»،

(١) الكتاب ١/ ٤٥.

و«لَيْسَ». فـ«كَانَ» مقدّمةٌ؛ لأنها أُمّ الأفعال لكثرة دَوْرها، وتشعُّب مواضعها. و«أصبح»، و«أمسى»، أُختان؛ لأنهما متقابلان في طَرَفَي النهار. و«ظلّ»، و«أضحى»، أُختان لاتّفاقهما في المعنى، إذ كانا لصدر النهار. و«ما دام»، و«ما زال»، و«ما انفكّ»، و«ما فَتِيءَ»، و«ما بَرِحَ» أخواتٌ لانعقادها بما في أوّلها. و«بات»، و«صار» أُختان لاشتراكهما في الاعتلال. و«لَيْسَ» منفردةٌ؛ لأنها وحدها من بين سائر أخواتها لا تتصرّف، وأمّا «آضَ»، و«عَادَ»، فقد يجوز أن يُلْحَقا بها، ويعملا عملَها، وذلك أنّ «آضَ» «يئِيضُ» بمعنَى «عَادَ» «يَعُودُ»، ومنه قولهم: «وَقَالَ أيْضًا». وقد يستعمل بمعنَى «صَارَ». قال زُهَيْر يذكر أرضًا قطعها [من الطويل]:

١٠٠٧ـ قَطَعْتُ إذا ما الآلُ آضَ كأنّه سُيُوفٌ تَنَحَّى ساعَةً ثُمَّ تَلْتَقِي

وأمّا «غَدَا» و«رَاحَ»، فقد يجريان هذا المجرى، فيقال: «غدا زيدٌ ماشِيًا»، و«راح محمّدٌ راكِبًا»، يريد الإخبار عنهما بهذه الأحوال في هذه الأزمنة. فالغَدْوَةُ: من حين صلاة الغداة إلى طلوع الشمس، والرَّواحُ نقيضُ الغُدُوّ، وهو اسمٌ للوقت من بعد الزوال إلى الليل. والذي يدلّ أن المنصوب بهما في مذهب الخبر، وليس بحالٍ، وقوعُ المعرفة في نحوِ قولك: «غدا زيدٌ أخاك»، و«راح محمّدٌ صديقَك»، كما تقول: «كان زيدٌ أخاك».

وأما قولهم: «ما جاءتْ حاجتَك»، فـ«جاءَ» فعلٌ استُعمل على ضربين: متعدّ، وغير متعدّ. تقول: «جاء زيدٌ إلى عمرو»، و«جاء زيدٌ عمرًا»، كما يقال: «لَقِيَ زيدٌ عمرًا»،

١٠٠٧ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٢٤٨؛ ولكعب بن زهير في لسان العرب ٧/ ١١٦ (أيض)؛ ولم أقع عليه في ديوان كعب.

اللغة والمعنى: آض: عاد، استحال، صار. الآل: السراب. تتنحى: تبتعد.

يصف رحلته التي قطعها في صحراء مهلكة آن السراب قد صار كالسيوف تلتمع وتخفى.

الإعراب: **«قطعت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«إذا»**: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني في محلّ نصب مفعول فيه متعلّق بجواب الشرط. **«ما»**: زائدة. **«الآل»**: فاعل مرفوع بالضمة لفعل محذوف يفسّره المذكور. **«آض»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره «هو». **«كأنه»**: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «كأنّ». **«سيوف»**: خبر «كأنّ» مرفوع بالضمّة. **«تنحى»**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره «هي». **«ساعة»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «تنحى». **«ثم»**: حرف عطف. **«تلتقي»**: فعل مضارع مرفوعة بضمّة مقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره «هي».

وجملة «قطعت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «آض الآل»: المقدّرة: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «آض»: تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كأنه سيوف»: في محلّ نصب حال. وجملة «تنحّى»: في محلّ رفع صفة للسيوف، وعطف عليها جملة «تلتقي».

والشاهد فيه قوله: «الآل آض» حيث جاء الفعل «آض» بمعنى صار واستحال.

ويكون الفاعل فيه غير المفعول كسائر الأفعال. وقد قالت العرب: «ما جاءت حاجتَك»، بتأنيثِ «جاء»، وإلحاقِه التاءَ، ونصبِ «حاجتك». وأوّلُ من تكلّم به الخَوارجُ حين أتاهم ابن العبّاس يدعوهم إلى الحقّ من قِبَل عليّ ـ عليه السَّلام ـ فأجروا «جاء» هٰهنا مجرَى «صار»، وجعلوا لها اسمًا وخبرًا. ويكون المنصوب هو المرفوع كما يكون ذلك في «كَانَ» لما بينهما من الشَّبَه. وذلك أنّ قولك: «جاء زيدٌ إلى عمرو» كقولك: «صار زيدٌ إلى عمرو»؛ لأنّ في «جاء» من الانتقال مثلَ ما في «صار». فلمّا كانت في معناها، أُجريت مجراها، فـ«ما» اسمٌ مبتدأٌ مرفوعُ الموضع، و«جاءت» فعلٌ ماضٍ فيه ضميرٌ مرفوعٌ يعود إلى «ما»، وأُنّث حملاً على المعنى؛ لأنّ «ما» هو الحاجة في المعنى، والتقديرُ: أيُّ حاجةٍ جاءت حاجتك؟ و«حاجتك» منصوبةٌ لأنها الخبر، والجملةُ خبرُ «ما». ونظيرُ ذلك «مَن كانت أُمَّك؟» فالضمير في «كانت»، وإن عاد إلى «مَنْ»، إلاّ أنّه «أُنّث» حملاً على المعنى، إذ التقدير: أيُّ امرأةٍ كانت أُمَّك، ولم يُسْمَع هذا المَثَل إلا بالتأنيث، ولا عهد لنا بـ«جاء» في معنى «صار» إلا في هذا المثل.

قال: ونظيره «قَعَدَ» في قول الأعرابيّ: «أرهف شفرته حتى قعدت كأنّها حربة»، ففي «قعدت» ضميرٌ يعود إلى الشفرة، و«كأنَّ» واسمها وخبرها في موضعِ نصبِ خبرِ «قعدت». وليس المراد القعودَ الذي هو في معنى الجلوس، وإنما المراد الصيْرُورة والانتقال، فلذلك ضاهت «صَارَ»، فاعرفه.

فصل
[أحكام اسمها وخبرها]

قال صاحب الكتاب: **وحال الاسم والخبر مثلُها في باب الابتداء من أنّ كَوْنَ المعرفة اسمًا، والنكرةِ خبرًا حَدُّ الكلام. ونحوُ قول القُطاميّ [من الوافر]:**

١٠٠٨ ـ [قِفي قبلَ التَّفرُّقِ يا ضُباعا] وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا

١٠٠٨ ـ **التخريج**: البيت للقطاميّ في ديوانه ص٣١؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٦٧؛ والدرر ٣/ ٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٩؛ والكتاب ٢/ ٢٤٣؛ ولسان العرب ٨/ ٢١٨ (ضبع)، ٨/ ٣٨٥ (ودع)؛ واللمع ص١٢٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٩٥؛ والمقتضب ٤/ ٩٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٣؛ والدرر ٢/ ٧٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٨.

اللغة: ضباعة: اسم علم لفتاة.

المعنى: تمهلي يا ضباعة لأودّعك، ولا تجعلي فراقنا هذا آخر عهدي بك.

الإعراب: «**قفي**»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «**قبل**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل «قفي»، وهو مضاف. «**التفرق**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**يا ضباعا**»: «يا»: =

وقولِ حَسّان [من الوافر]:

١٠٠٩ـ [كَأَنَّ سبيئةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ] يكون مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ

وبيتِ الكتاب [من الوافر]:

١٠١٠ـ [فإنَّك لا تُبالي بَعْدَ حَوْلٍ] أظَبْيٌ كان أُمَّكَ أم حِمارُ

= حرف نداء، و«ضباعا»: منادىً مفرد علم مرخم مبني على الضمّ المقدَّر على التاء المحذوفة للترخيم، وأبقى الفتحة على العين على لغة من ينتظر، والألف: للإطلاق. **«ولا يك»**: الواو: حرف عطف، و«لا»: ناهية جازمة، «يك»: فعل مضارع ناقص مجزوم، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف. **«موقف»**: اسم «يك» مرفوع بالضمة الظاهرة. **«منك»**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة. **«الوداعا»**: خبر «يك» منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف: للإطلاق.

وجملة «قفي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا يك موقف منك الوداعا»: معطوفة على جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ولا يك موقفٌ منك الوداعا» حيث جعل «موقفًا» (النكرة) اسم «يك» والوداعَ (المعرفة) «الخبرَ»، والحقّ العكسُ، إلّا أنه لمّا أمن الالتباس، قَلَبَ.

١٠٠٩ ـ **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص٧١؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٢٤، ٢٣١، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩٣؛ والدرر ٢/ ٧٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٠؛ وشرح شواهد المغني ص٨٤٩؛ والكتاب ١/ ٤٩؛ ولسان العرب ١/ ٩٣ (سبأ)، ٦/ ٩٤ (رأس)، ١٤/ ١٥٥ (جني)؛ والمحتسب ١/ ٢٧٩؛ والمقتضب ٤/ ٩٢؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١١٩.

الإعراب: **«كأن»**: حرف مشبه بالفعل. **«سبيئة»**: اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، وخبرها في بيت لاحق. **«من بيت»**: **«من»**: حرف جر، و«بيت»: اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بصفة محذوفة. **«رأس»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«يكون»**: فعل مضارع ناقص مرفوع. **«مزاجها»**: خبر «يكون» مقدّم منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«عسلٌ»**: اسم «يكون» مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره. **«وماء»**: الواو: عاطفة، **«ماء»**: اسم معطوف على «عسل» مرفوع مثله بالضمة الظاهرة.

وجملة «يكون مزاجها عسل»: في محل نصب صفة لـ «سبيئة». وجملة «كأن سبيئة»: في محل نصب حال لاسم في بيت سابق.

والشاهد فيه قوله: «يكون مزاجها عسل» حيث جاء اسم «كان» نكرة، وخبرها معرفة.

١٠١٠ ـ **التخريج**: البيت لخداش بن زهير في تخليص الشواهد ص٢٧٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٨؛ والكتاب ١/ ٤٨؛ والمقتضب ٤/ ٩٤؛ ولثروان بن فزارة في حماسة البحتري ص٢١٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٩٢، ١٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٢٧؛ ولثروان أو لخداش في خزانة الأدب ٩/ ٢٨٣، ٢٨٩، ٢٩١ ـ ٢٩٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٤٧٢، ١١/ ١٦٠.

اللغة: الظبي: الغزال. الحول: العام.

المعنى: لا تبالِ بعد قيامك بنفسك، واستغنائك عن أبويك، بمن انتسبت إليه من شريف أو وضيع. =

من القلب الذي يشجّع عليه أمْنُ الإلباس. ويجيئان معرفتَيْن معًا، ونكرتَيْن، والخبرُ مفردًا وجملةً بتَقاسيمهما.

* * *

قال الشارح: اعلم أنه إذا اجتمع في هذا الباب معرفةٌ ونكرةٌ، فالذي يُجْعَل اسم «كانَ» المعرفةُ؛ لأن المعنى على ذلك؛ لأنه بمنزلة الابتداء والخبر، ألا ترى أنك إذا قلت: «كان زيدٌ قائمًا»، فـ«قائمٌ» هنا خبرٌ عن الاسم الذي هو «زيد»، كما كان في الابتداء كذلك.

وقولُ النحويين: خبرُ «كان» إنّما هو تقريبٌ وتَيْسِيرٌ على المبتدىء، لأن الأفعال لا يُخْبَر عنها. ولو قلت: «كان رجلٌ قائمًا»، أو «كان إنسانٌ قائمًا»، لم تُفِد المخاطبَ شيئًا؛ لأن هذا معلومٌ عنده أنه قد كان، أو قد يكون، والخبر موضوعٌ للفائدة. فإذا قلت: «كان عبدُ الله»، فقد ذكرت له اسمًا يعرفه، فهو يتوقّع الفائدةَ فيما تُخْبِر به عنه، ولذلك لَو قرّبتَ النكرة من المعرفة بالأوصاف، لجاز أن تُخْبِر عنها؛ لأن فيها فائدة، وذلك نحو قولك: «كان رجلٌ من بني تميم عندي»؛ لأن هذا ممّا يجوز أن لا يكون، فيجوز هٰهنا كما يجوز في الابتداء، نحو قولك: «رجلٌ من بني تميم عندي»؛ لأنه بالصفة قد تخصّص، فقَرُب من المعرفة.

وربّما اضطُرّ شاعرٌ فقلب، وجعل الاسم نكرةً، والخبر معرفةً. وإنما حَمَلَهم على ذلك معرفتُهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد، فأيُّهما عرّفتَ تَعرّفِ الآخرُ. وهذا معنى قول صاحب الكتاب: «الذي شجّعهم على ذلك أمْنُ الإلباس».

فأمّا الأبيات التي أنشدها شاهدةً على صحّة الاستعمال، فمن ذلك قوله [من الوافر]:

قِفِي قبلَ التفرّق يا ضُباعَا ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَداعا

= **الإعراب**: **«فإنك»**: الفاء: بحسب ما قبلها، و«إن»: حرف مشبه بالفعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها. **«لا»**: نافية. **«تبالي»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. **«بعد»**: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلق بالفعل «تبالي»، وهو مضاف. **«حول»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«أظبي»**: **«أ»**: حرف استفهام، و«ظبي»: اسم مرفوع لفعل ناقص محذوف يفسره الفعل الظاهر. **«كان»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«أمك»**: خبره منصوب بالفتحة وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. **«أم»**: حرف عطف. **«حمار»**: اسم معطوف على «ظبي» مرفوع مثله بالضمة الظاهرة.

وجملة «فإنك لا تبالي»: بحسب الفاء. وجملة «لا تبالي»: في محل رفع خبر «إن». وجملة «أكان ظبي»: في محل نصب مفعول به. وجملة «كان أمك»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «كان أُمَّك» حيث قلبَ، فقدّم خبر «كان» على اسمها.

البيت للقُطاميّ، واسمه عُمَيْر بن شُيَيْم، والشاهد فيه رفع «الموقف»، وهو نكرةٌ، ونصب «الوداع»، وهو معرفة. وحسّن ذلكَ وصفُ الموقف بالجارّ والمجرور الذي هو «مِنْكِ»، والتقدير: موقفٌ كائنٌ منك. والنكرةُ إذا وُصفت قربت من المعرفة، وقد رُوي: «ولا يك موقفي» بالإضافة، وهذا لا نَظَرَ فيه إذ لا ضرورةَ. وضُبَاعَا: ترخيم ضُباعةَ اسمَ امرأة، وهي ضباعةُ بنت زُفَرَ بن الحارث الكِلابيّ. ومن ذلك قول حسّان بن ثابتٍ الأنصاريّ رضي الله عنه [من الوافر]:

كأنّ سَبِيئَةً من بَيْتِ رَأسٍ يكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ

الشاهد فيه نصب «المزاج» بأنّه خبرُ «يكون»، وهو معرفة، ورفعُ «العسل» و«الماء» بأنه اسمُها، وهو نكرة ضرورة كون القافية مرفوعةً. وهو في هذا البيت أسهل من الذي قبله من حيث كان «المزاج» مضافًا إلى ضميرِ «سبيئة»، وهي نكرة. وضميرُ النكرة لا يفيد المخاطبَ أكثرَ ممّا يفيده ظاهرُها، وإن كان المضمر معرفة من حيث يعلم المخاطب أنه عائدٌ إلى المذكور، إلاّ أن المذكور غير متميّز، فكانَ حكمه حكم النكرة مع أنّ «عسلاً» و«ماءً» جنسان، ولا فرقَ بين تعريف الجنس وتنكيره من حيث لم يكن لأجزائه لفظٌ يخصّه، بل يُعبَّر عنه بلفظ الجنس. فإذًا لا فَرْقَ بين قولك: «عسلٌ»، و«العسلُ»، إذا أُريد الجنس. ألا ترى أنك تقول: «عندي عسلٌ»، و«عندك درهمٌ منه»، و«عندي عسلٌ»، و«عندك كثيرٌ». وقد رواه أبو عثمان المازنيّ «يكون مزاجُها عسلاً وماءُ» برفع «المزاج» على أنه اسمُ «يكون» وهو معرفة، و«عسلاً» الخبر، وهو نكرة على شرط الباب. و«ماءٌ» مرفوع حَمْلاً على المعنى، لأن كلّ شيء مازَجَ شيئاً، فقد مازَجَه الآخرُ، فصار التقدير: ومازَجَهُ ماءٌ، أي: خالَطَهُ. والسبيئة: الخمر، سُمّيت بذلك لأنها تُسْبَأ، أي: تُشترى. ويروى: «سُلافةً»، والسلافة من الخمر: ما جرى من غير اعتصار، واشتقاقُها من «سلف»، إذا تقدّم. وبيت رأس: موضع بعينه بالشام، وقيل: رأس: اسمُ خَمّار معروف بجُودة الخمر. ووصفها بالمزاج لأنها شأميّةٌ إن لم تُمْزَج قَتَلَتْ، وأما بيت الكتاب [من الوافر]:

فإنّك لا تُبالِي بعد حَوْلٍ أظَبْيٌ كان أُمَّكَ أم حِمارُ

فإنّ الشعر لخِداش بن زُهَيْر، والشاهد فيه جعلُ اسم «كان» نكرةً، والخبرِ معرفةً؛ لأنها أفعالٌ مشبّهةٌ بالأفعال الحقيقيّة، وفي الأفعال الحقيقيّة يجوز أن يكون الفاعل نكرة، والمفعول معرفة، فأُجريت هذه الأفعال مجراها في ذلك عند الاضطرار.

قال سيبويه[١]: وهو ضعيف مع ما تقدّم، لأنهما لعين واحدة، فإذا عُرف أحدهما

---

(١) الكتاب ١/ ٤٨.

يُعْرَف الآخر؛ لأنه هو في المعنى، فإذا ذكرت «زيدًا»، وجعلته خبرًا، عُلم أنه صاحب الصفة. وقد ردّ أبو العبّاس المبرّد على سيبويه الاستشهادَ بهذا البيت، وقال اسمُ «كان» هنا مضمرٌ في «كانَ» يعود إلى «الظبي»، والمضمراتُ كلّها معارفُ، و«أُمّك» الخبر، فحصل من ذلك أن الاسم والخبر معرفتان، وذلك جائز، نحوُ: «كان عبد الله أخاك».

وسيبويه كأنّه نظر إلى المعنى من كون ضمير النكرة في التحصيل، لا يزيد على ظاهره، إذ لا يُميِّز واحدًا من واحد، وإن كان من حيث علم المخاطب بأنّه يعود على المذكور معرفةً، وقد تقدّم نحو ذلك.

وقد ذهب بعضهم إلى أن «ظبيًا» في قولك: «أظبي كان أُمَّك أم حمار» مرتفع بـ«كانَ» مضمرةً تُفسِّرها «كانَ» هذه الظاهرةُ؛ لأن الاستفهام يقتضي الفعل، فعلى هذا يكون الاسم نكرة والخبر معرفة. ولا يحسن ذلك عندي؛ لأن الاسم إذا وقع بعد همزة الاستفهام، وإن كان خبرُه فعلاً، فارتفاعُه بالابتداء. ولا يحسن ارتفاعُه بفعل محذوف، إلاّ مع «هَلْ»، وقد تقدّم نحو ذلك.

والمعنى أنه يصف إضراب الناس عن الشَّرَف بالأنساب، وأنّه إذا حصل للإنسان الاستغناءُ بنفسه، لم يُبالِ إلى من انتسب من الأُمّهات. وضرب «الظبي» و«الحمار» مَثَلاً لفضل «الظبي»، ونقصِ «الحمار». وذكر الحولَ لذِكْر «الظبي» و«الحمار»؛ لأنهما بعد الحول يستغنيان بأنفسهما. فتقرّر بما ذكرناه أنّ بابَ «كان» القياس فيه أن يكون اسمها معرفة والخبر نكرة، ولا يحسن عكسُ ذلك إلاّ عند الاضطرار.

وقد يجوز أن يكون الاسم والخبر معرفتين، نحوَ قولك: «كان زيدٌ أخاك»، وإن شئت قلت: «كان أخوك زيدًا». أنت في ذلك مخيَّرٌ، وعليه قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾(١)، وَ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾(٢). وإن شئت رفعت الأوّل. وإذا نصبت الأوّل، كان «أنْ» مع الفعل في تأويلِ اسم مرفوع. وإذا رفعت الأوّل، كان في تأويل اسم منصوب، لأنّ «أنْ» والفعل في تأويلِ معرفة، إذ «أَنْ» والفعل في تأويلِ مصدر مضاف إلى فاعلِ ذلك الفعل، والتقديرُ: «إلاّ قولهم»؛ ولذلك يحسن الابتداءُ به، فتقول: «أنْ ذهبتَ خيرٌ لك» على معنى: ذهابُك خير لك، ومثله قوله [من الطويل]:

١٠١١ـ لقد عَلِمَ الأقوامُ ما كان داءها ... بثَهْلانَ إلاّ الخِزْيُ ممّن يَقُودُها

---

(١) النمل: ٥٦. (٢) الجاثية: ٢٥.

١٠١١ ـ **التخريج**: البيت لمغلس الأسدي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٧٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ١٨٤؛ والمحتسب ٢/ ١١٦.

اللغة: ثهلان: اسم لجبل.

المعنى: لقد عرف الجميع أن هذه الكتيبة لم يكن لانهزامها سبب سوى جبن قائدها.

=

لك في «الخزي» الرفع والنصب على ما تقدّم. وممّا يدلّك أنّ «أنْ» والفعل مصدرٌ معرفةٌ امتناعُ دخول لام التعريف عليه.

وقد يكونان نكرتَيْن، نحوَ قولك: «ما كان أحدٌ مثلَك»، و«ما كان أحد مُجْتَرِئًا عليك»، وإنّما جاز الإخبار عن نكرة هنا، لأنّ «أحدًا» في موضع «الناس». والمراد أن يعرّفه أنّه فوق الناس كلِّهم حتى لا يوجد له مثلٌ، أو دونهم حتى لا يوجد له في الصفة مثلٌ. وهذا معنًى يجوز أن يُجْهَل مثله، فيكون في الإخبار فائدةٌ.

وكذلك إذا قلت: «ما كان أحدٌ مجترئًا عليك»، فالمراد أنه ليس في الناس واحدٌ فما فوقه مجترىءٌ عليه. فقد صار فيه فائدةٌ لِما دخله من العموم. وتقول: «ما كان فيها أحدٌ مجترئًا عليك»، فيجوز فيه وجهان: أحدهما رفُع «مجترىء» على أنه صفةُ «أحد»، و«فيهَا» الخبر، وقد تقدّم. والآخر نصبُه على الخبر، ويكون الظرف مُلْغًى من متعلِّقات الخبر.

واعلم أن الظرف، إذا كان خبرًا، فالأحسنُ تقديمه، وإذا كان لغوًا، فالأحسن تأخيره، مع أنّ كلًّا جائزٌ، وهما عربيّان. ومنه قوله تعالى في: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[1]: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[2]، فـ«لَهُ» لغوٌ هنا والخبر «كفوًا».

فإن قُلْت: فالقرآن يُتخيّر له لا عليه، قيل: «لَهُ» الظرف هنا وإن لم يكن خبرًا فإنّ سقوطه يُخِلّ بمعنى الكلام الأوّل، ألاَ تراك لو قلت: «ولم يكن كفوًا أحدٌ» لم يصحّ الكلام إذ كان معطوفًا على الخبر الذي هو «لَمْ يَلِدْ»؟ والخبرُ إذا كان جملة، افتقر إلى عائدٍ، فلمّا لزم الإتيانُ به، ولم يجز سقوطُه؛ صار كالخبر الذي يتوقّف المعنى عليه، فقُدِّم لذلك، فأما قول الشاعر [من الرجز]:

لَتَقْرُبِنَّ قَرَبًا جُلْذِيًّا ... مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا

= **الإعراب**: **«لقد»**: اللام: موطئة للقسم، حسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق. **«علم»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«الأقوام»**: فاعل مرفوع بالضمّة. «ما»: حرف نفي. **«كان»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. **«داءها»**: خبر «كان» منصوب بالفتحة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **«بثهلان»**: جار ومجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **«إلا»**: حرف حصر. **«الخزي»**: اسم «كان» مؤخّر مرفوع بالضمّة. **«ممن»**: جار ومجرور متعلقان بـ«يقود». **«يقودها»**: «يقود»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره «هو»، و«ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به.

وجملة «علم»: حسب ما قبلها. وجملة «كان داءها»: في محلّ نصب مفعول به لـ«علم». وجملة «يقودها»: صلة الموصول لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «ما كان داءها إلا الخزي» حيث أخّر المبتدأ المعرفة، وقدّم الخبر المعرّف بالإضافة.

(١) الإخلاص: ١. (٢) الإخلاص: ٤.

وقـد دَجَـا الـلَّـيـلُ فَـهَـيَّـا هَـيَّـا[(١)]

فإنه قدّم الجارّ والمجرور مع أنه لغوٌ؛ لأنه شعرٌ، والشاعرُ له أن يأتي بالجائز، وإن لم يكن المختار، مع أنه قد أفاد بقوله «فيهنّ» المعنى المراد. ولو حذف «فيهنّ»، لكان على معنًى آخر، وهو التأبيد، كقولك: «لا أُكَلِّمُك ما طار طائرٌ، وما طلعت الشمسُ». فلمّا كان المعنى يقتضي وجودَ «فيهنّ»، إذ المعنى عليه، ولو أُسقط لتغيّر المعنى، فصار في لزومه ومَسِيسِ الحاجة إليه كالخبر، فلذلك قدّمه.

فإذا كانا نكرتَيْن، جاز الإخبار بأحدهما عن الآخر؛ لأنهما قد تَكَافَآ كما لو كانا معرفتَيْن. وأما إذا كان أحدهما معرفة والآخر نكرة، لم يجز الإخبار فيه عن النكرة؛ لأنه قَلْبُ الفائدة.

وأما قوله: «والخبر مفردًا وجملةً بتَقاسِيمهما»، فإنه يريد أن خبر هذه الأفعال كأخبار المبتدأ، والخبرِ من المفرد والجملة. وقوله: «بتقاسيمهما» يريد تقاسيم المفرد والجملة؛ لأن الخبر، إذا كان مفردًا، ينقسم إلى قسمَيْن: قسم خالٍ من الضمير، نحو: «زيدٌ أخوك»، وقسم يتحمّل الضميرَ، نحو: «زيدٌ منطلقٌ». وهو في خبرِ «كانَ» كذلك، نحو: «كان زيدٌ أخاك»، و«كان زيد منطلقًا».

وأما الجملة، فعلى أربعة أضرب: فعليّةٌ، نحو: «زيدٌ ذهب»، واسميّةٌ، نحوُ: «زيد ذَاهِبٌ»، وشرطيّة، نحو: «زيدٌ إن تُحْسِنْ إليه يَشْكُرْك»، وظرفيّة، نحو: «زيدٌ عندك».

وكذلك تقع هذه الأشياءُ أخبارًا عن هذه الأفعال، فتقول: «كان زيدٌ يخرج»، إلاّ أنه لا يحسن وقوعُ الفعل الماضي في أخبارِ «كان» وأخواته؛ لأن أحد اللفظَيْن يُغْنِي عن الآخر. وتقول في الاسميّة: «كان زيدٌ قائمًا»، وفي الشرطيّة: «كان زيد إن تحسن إليه يشكرك»، وفي الظرف: «كان زيدٌ من الكرام»، فاعرف ذلك.

فصل
[أوجه «كان»]

قال صاحب الكتاب: **و«كانَ» على أربعة أوجه: ناقصةٌ كما ذُكر، وتامّةٌ بمعنى «وَقَعَ» و«وُجِدَ»، كقولهم: «كانت الكائنةُ»، و«المقدورُ كائنٌ»، وقولِه تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[(٢)].**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «كانَ» أُمُّ هذا الباب، وأكثرُها تصرّفًا، فلها: أربعةُ مواضع

(١) تقدم بالرقم ٥٢٠.

(٢) آل عمران: ٤٧.

كما ذكر. أحدها: أن تكون ناقصة، فتفتقر إلى الخبر، ولا تستغني عنه؛ لأنها لا تدلّ على حَدَثٍ، بل تفيد الزمان مجرّدًا من معنى الحدث، فتدخل على المبتدأ والخبر، لإفادة زمان الخبر، فيصير الخبر عوضًا من الحدث فيها، فإذا قلت: «كان زيدٌ قائمًا»، فهو بمنزلة قولك: «قام زيدٌ» في إفادة الحدث والزمن.

واعلم أنّ «كانَ» قد اجتمع فيها أمران، كلٌّ واحد منهما يقتضي جواز حذف الخبر، ومع ذلك فإنّ حذفه لا يجوز. وذلك أنّ هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر، وحذفُ خبر المبتدأ يجوز من اللفظ إذا كان عليه دليلٌ من لفظٍ أو غيره، نحوُ قولك: «زيدٌ قائمٌ وعمرٌو»، والمراد: و«عمرٌو قائمٌ»، وكذلك تقول لمن قال: «مَن عندك»: «زيدٌ»، والمراد: «زيدٌ عندي». ولا يجوز مثلُ ذلك مع «كانَ». والآخرُ: أن هذه الأفعال جارية مجرى الأفعال الحقيقيّة وفاعلِها ومفعولِها، والمفعول يجوز إسقاطه، وأن لا تأتي به، ولا يجوز ذلك في خبر هذه الأفعال، وإن كانت مشبّهة بتلك. والعلّةُ في ذلك ما ذكرناه من أن الخبر قد صار كالعوض من الحدث، والفائدةُ منوطة به، فكما لا يجوز إسقاط الفعل في «قام زيدٌ»، فكذلك لا يجوز حذف الخبر؛ لأنه مثله.

واعلم أن هذه الأفعال، لمّا كانت متصرّفة تصرُّفَ الأفعال الحقيقيّة ومشبّهة بها، جاز في خبرها ما هو جائز في المفعول من التقديم والتأخير، فتقول: «كان زيد قائمًا»، و«كان قائمًا زيد»، و«قائمًا كان زيد». كلُّ ذلك حسن. قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[١]، فـ«حقًّا» خبر مقدّم. وتقول: «من كان أخوك»، و«من كان أخاك»، إن رفعت «الأخ»، فَـ«مَنْ» في موضعِ منصوب بأنّه الخبر، وقد تقدّم، وإن نصبته فـ«مَن» في موضع رفع بالابتداء، فأما قولَه تعالى: ﴿وَبَاطِلاً مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[٢] في قراءةِ مَن نصب، ففيها دلالةٌ على جواز تقديم خبر «كانَ» عليها، لأنك قدّمت معمول الخبر؛ لأنّ «ما» زائدةٌ للتأكيد على حدّها في قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[٣]، و«باطلاً» منصوب بـ«يعملون»، وقد قدّمه، وتقديمُ المعمول يُؤْذِن بجواز تقديم العامل؛ لأن مرتبة العامل قبل المعمول، فلا يجوز تقديم المعمول، حيث لا يجوز تقديم العامل، وكذلك سائر أخواتها، يجوز فيها التقديم والتأخير.

الموضع الثاني: أن تكون تامّة بمعنى الحدوث، وقيل لها تامّة لدلالتها على

---

(١) الروم: ٤٧.

(٢) الأعراف: ١٣٩؛ وهود: ١٦. وقراءة النصب قرأها في سورة هود أبيّ وعبد الله بن مسعود.
انظر: البحر المحيط ٥/ ٢١٠؛ وتفسير القرطبي ٩/ ١٥؛ والمحتسب ١/ ٣٢٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ١٠٤.

(٣) آل عمران: ١٥٩.

الحدث، نحوِ قولك: «كان الأمرُ» بمعنى: حدث ووقع. ويُقال: «كانت الكائنة» أي: حدثت الحادثة. ومنه قولهم: «المقدور كائنٌ»، المراد ما يقضيه اللَّهُ ويقدّره كائنٌ، أي: حادثٌ وواقعٌ، لا رادَّ له.

ومنه قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾(١)، أي احْدُثْ فيَحْدُثُ، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً﴾(٢)، أي: تقع تجارة. ومنه بيت الكتاب وهو لمَقّاس [من الطويل]:

١٠١٢ - فِدًى لبني ذُهْلِ بن شَيْبانَ ناقَتِي إذا كان يومٌ ذو كَواكِبَ أشْهَبُ

أي: إذا حدث. وتسمّى هذه التامّة؛ لدلالتها على الحدث واستغنائِها بمرفوعها، فهي في عِداد الأفعال اللازمة. وتسمّى الأُولى ناقصة لافتقارها إلى منصوبها.

* * *

قال صاحب الكتاب: وزائدةٌ في قولهم: «إنّ من أفْضَلهم كان زيدًا». وقال [من الوافر]:

١٠١٣ - جِيادُ بني أبي بَكْرٍ تَسامَى على كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ

---

(١) آل عمران: ٤٧.

(٢) البقرة: ٢٨٢، والنساء: ٢٩.

١٠١٢ - **التخريج**: البيت لمقاس العائذي في الأزهية ص١٨٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٥٢؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٦٦ (كون)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٣٥؛ ولسان العرب ١/ ٥٠٩ (شهب)، ١٢/ ٣٧٨ (ظلم)؛ والمقتضب ٤/ ٩٦.

اللغة: ذو كواكب: صاحب نجوم، وهي كناية عن الظلام. الأشهب: الأبيض فيه سواد، ويوم أشهب أي بارد، أو صعب.

المعنى: أفدي بني ذهل بن شيبان من بكر بن وائل بناقتي، وهي أغلى ما أملك، إذا ما وقعت الحرب الصعبة، وكان يومًا ارتفع فيه الغبار حتى صار كالظلام تلمع السيوف فيه كالنجوم.

الإعراب: **«فدى»**: خبر مقدّم مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف. **«لبني»**: جار ومجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم، متعلّقان بـ«فدى». **«ذهل»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«ابن»**: صفة «ذهل» مجرور بالكسرة، (ويصحّ إعرابها بدلاً مجرورًا). **«شيبان»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **«ناقتي»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **«إذا»**: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمّن معنى الشرط. **«كان»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«يوم»**: فاعل «كان» مرفوع بالضمّة. **«ذو»**: صفة «يوم» مرفوعة بالواو لأنها من الأسماء الستّة. **«كواكب»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **«أشهب»**: صفة ثانية. لـ«يوم» مرفوعة بالضمة.

وجملة «فدى... ناقتي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كان»: في محلّ جرٍّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «كان يوم» حيث جاء «كان» فعلاً تامًّا بمعنى «وقع».

١٠١٣ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأزهية ص١٨٧؛ وأسرار العربية ص١٣٦؛ والأشباه والنظائر ٤/ ٣٠٣؛ وتخليص الشواهد ص٢٥٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٠٧ - ٢١٠، ١٠/ ١٨٧؛ والدرر ٢/ ٧٩؛ ورصف المباني ص١٤٠، ١٤١، ٢١٧، ٢٥٥؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٢؛ وشرح ابن عقيل =

ومن كلام العرب: «ولدتْ فاطِمةُ بنتُ الخُرْشُب الكَمَلَةَ من بني عَبْسٍ لم يوجَد كان مِثْلُهم»، والتي فيها ضميرُ الشأن.

* * *

قال الشارح: الوجه الثالث من وجوه «كَانَ»: أن تكون زائدة؛ دخولُها كخروجها، لا عملَ لها في اسم ولا خبرٍ. وذهب السِّيرافيُّ إلى أن معنى قولنا: «زائدة» أن لا يكون لها اسمٌ ولا خبرٌ، ولا هي لوقوعِ شيء مذكور، ولكنّها دالّةٌ على الزمان، وفاعلُها مصدرها، وشبّهها بـ«ظننت» إذا أُلغيت، نحوَ قولك: «زيدٌ ظننتُ منطلقٌ»، فالظنُّ مُلْغًى هنا لم تُعمِلها، ومع ذلك فقد أخرجتِ الكلام من اليقين إلى الشكّ، كأنّك قلت: «زيدٌ منطلقٌ في ظنّي».

والذي أراه الأوّلُ، وإليه كان يذهب ابن السَّرّاج. قال في أُصوله: وحقُّ الزائد أن لا يكون عاملاً، ولا معمولاً، ولا يُحْدِث معنًى سوى التأكيد. ويؤيّد ذلك قول الأئمّة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[1]: إنّ: «كَانَ» في الآية زائدة، وليست الناقصة، إذ لو كانت الناقصة، لأفادت الزمانَ. ولو أفادت الزمان، لم يكن لعيسى عليه السَّلام في ذلك مُعْجِزةٌ؛ لأن الناس كلّهم في ذلك سواءٌ. فلو كانت الزائدةُ تفيد معنى الزمان، لكانت كالناقصة، ولم يكن للعُدول إلى جعلها زائدةً فائدةٌ.

فمن مواضع زيادتها قولهم: «إنّ من أفضلهم كان زيدًا»، والمراد: إنّ من أفضلهم زيدًا. و«كانَ» مزيدة لضربٍ من التأكيد إذ المعنى أنّه في الحال أفضلهم، وليس المراد:

= ص١٤٧؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٧٠ (كون)؛ واللمع في العربية ص١٢٢؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٠.

اللغة: تسامى: تتسامى، ترتفع. المسوّمة: من الخيل التي جعلت لها علامة تُعرف بها. العراب: الكريمة، السالمة من الهجنة.

المعنى: إنّ جياد بني أبي بكر من الجياد العربيّة التي تسمو على سائر الخيول، والتي تبعد كلّ البعد عن الهجنة.

الإعراب: **«جياد»**: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف. **«بني»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. **«أبي»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. **«بكر»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«تسامى»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. **«على»**: حرف جر. **«كان»**: زائدة. **«المسوّمة»**: اسم مجرور، والجار والمجرور متعلّقان بـ «تسامى». **«العراب»**: نعت «المسوّمة» مجرور بالكسرة.

وجملة «جياد بني أبي بكر تسامى»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تسامى»: في محلّ رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه قوله: «على كان المسوّمة» حيث زاد «كان» بين الجار والمجرور.

(١) مريم: ٢٩.

أنّه كان فيما مضى، إذ لا مَدْحَ في ذلك؛ ولأنّك لو جعلت لها اسمًا وخبرًا، لكان التقدير: إنّ زيدًا كان من أفضلهم، وكنت قد قدّمت الخبر على الاسم، وليس بظرف، وذلك لا يجوز، لأن زيدًا يكون اسمَ «إنَّ»، و«كَانَ» وما تَعلّق بها الخبر، فلذلك قيل: إنّ «كانَ» هنا زائدة. فأما قول الشاعر [من الوافر]:

سَراةُ بني أبي بكر تسامى... إلخ

فالشاهد فيه زيادة «كانَ». والمراد: على المسوّمة العراب.

وقال قوم: إنّ «كانَ» إذا زيدت، كانت على وجهَيْن: أحدهما: أن تُلْغَى عن العمل مع بقاء معناها. والآخر: أن تلغى عن العمل والمعنى معًا، وإنما تدخل لضرب من التأكيد. فالأوّلُ نحو قولهم: «ما كان أحسنَ زيدًا»، المراد: أن ذلك كان فيما مضى مع إلغائها عن العمل، والمعنى: ما أحسن زيدًا أمْسِ. وهي في ذلك بمنزلةِ «ظننت»، إذا أُلغيت بَطَل عملُها لا غير، نحوَ قولك: «زيدٌ ظننتُ منطلقٌ». ألا ترى أن المراد: في ظنّي؟ وأما الثاني فنحو قوله [من الوافر]:

على كان المسوَّمةِ العرابِ

ومنه قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[1]، والمراد: كيف نكلّم من في المهد صبيًّا؟ ولو أُريد فيها معنى المُضِيّ، لم يكن لعيسى عليه السّلام في ذلك معجزةٌ؛ لأنه لا اختصاص له بهذه الحكم دون سائر الناس.

وأما قولهم: «ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة لم يوجد كان مثلُهم»، فالمراد بالكملة: الجماعة، وهو جمع «كامِلٍ»، كـ«حافِدٍ»، و«حَفَدَةٍ»، و«خائنٍ»، و«خَوَنَةٍ». والمراد: أن هذه المرأة ولدت الجماعة المشهورين بالكمال الذين لم يوجد مثلهم في الكمال والفضل، و«كانَ» زائدةٌ، وهؤلاء الكملة هم بنو زيد العَبْسيّ، وأُمّهم فاطمة بنت الخرشب الأنماريّة، وهي إحدى المُنْجِبات، ولدت ربيعًا وعمارةَ وأنَسًا، وكلّ واحد منهم أبو قبيلة، وقيل لها يومًا: أيُّ بَنِيك أفضلُ؟ فقالت: ربيعُ الواقعةُ، بلِ عمارةُ الواهبُ، بل أنسُ الفوارس، ثَكِلْتُهم إن كنتُ أدري أيّهم أفضل. وكانت رأت في مَنامها أنّ قائلاً قال لها: «أعشرةٌ هَذَرَةٍ أحبُّ إليك أم ثلاثةٌ كعشرةٍ؟» فلما انتبهت، قصّت رُؤْياها على زوجها، فقال لها: إن عاوَدَك فقُولي: ثلاثةٌ كعشرة، فولدت بنين ثلاثة. وفيهم يقول قيس بن زُهَيْر [من الوافر]:

١٠١٤ـ لَعَمْرُك ما أضاعَ بنو زِيادٍ ذِمارَ أبيهِم فِيمَن يُضِيعُ

(١) مريم: ٢٩.

١٠١٤ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة والمعنى: الذمار: ما يجب الدفاع عنه كالأهل والعرض والدار.

=

والوجه الرابع: أن تكون بمعنى الشَأْن والحديثِ، وذلك قولك: «كان زيدٌ قائمٌ»، ترفع الاسمَيْن معًا. قال الشاعر [من الطويل]:

إذا مُتّ كان الناسُ نِصْفان: شامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصْنَعُ[1]

يروى: نصفان، ونصفَيْن، فمن نصب، جعلها الناقصة، ومن رفع جعلها بمعنى الشأن والحديث.

وعادةُ العرب أن تُصدِّر قبل الجملة بضمير مرفوع، ويقع بعده جملةٌ تُفسِّره، وتكون في موضع الخبر عن ذلك المضمر، نحوَ قولك: «هو زيدٌ قائمٌ»، أي: الأمرُ زيدٌ قائمٌ. وإنما يفعلون ذلك عند تفخيم الأمر وتعظيمه. وأكثرُ ما يقع ذلك في الخُطَب والمَواعظ؛ لِما فيها من الوعد والوعيد، ثمّ تدخل العواملُ على تلك القضيّة، فإن كان العامل ناصبًا، نحوَ «إنّ» وأخواتها، و«ظننت» وأخواتها؛ كان الضمير منصوبًا، وكانت علامته بارزةً، نحوَ قولك: «إنّه زيدٌ قائمٌ»، فتكون الهاء ضمير الشأن والحديث. وبرز لفظُها؛ لأنها منصوبة، والمنصوبُ يبرز لفظه، ولا يستتر. قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾[2]. وربّما جعلوا مكان الأمر والحديث القصّةَ، فأنّثوا، فيقولون: «إنّها قامت جاريتُك». قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾[3]. وأكثرُ ما يجيء إضمارُ القصّة مع المؤنّث، وإضمارُها مع المذكّر جائزٌ في القياس. وتقول: «ظننتُه زيدٌ قائمٌ»، والمراد: ظننت الأمرَ والحديثَ زيدٌ قائمٌ، فالهاء المفعول الأوّل، والجملة المفعول الثاني. فإذا دخلتْ «كانَ» عليه صار الضمير فاعلاً، واستتر، لأن الفاعل متى كان مضمرًا واحدًا لغائبٍ، لم تظهر له صورةٌ، وتقع الجملة بعده للخبر. وهي كالمفسّرة لذلك الضمير، ويسمّيه الكوفيون الضمير المجهول؛ لأنه لا يعود إلى مذكور. وكان الفرّاء يجيز «كان قائمًا زيدٌ» و«كان

= يقسم أنّ بني زياد قد حافظوا على ما تركه أجدادهم، ولم يضيعوها كغيرهم.

الإعراب: «**لعمرك**»: اللام: موطّئة للقسم، «عمر»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه، وخبره محذوف وجوبًا تقديره: قسمي. «**ما**»: حرف نفي. «**أضاع**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**بنو**»: فاعل مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم، وهو مضاف. «**زياد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ذمار**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**أبيهم**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف، و«هم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**فيمن**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«أضاع». «**يضيع**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقدير «هو».

وجملة «القسم»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أضاع»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يضيع»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بنو زياد» وأراد بهم بني زيد العبسي، الكملة المشهورين.

(١) تقدم بالرقم ١٢٣. (٢) الجن: ١٩.

(٣) الحج: ٤٦.

قائماً الزيدان» و«كان قائمًا الزيدون»، فيجعل «قائمًا» خبرَ ذلك الضمير، وما بعده مرتفع به. والبصريون لا يجيزون أن يكون الخبر عنه إلاً جملةً من الجمل الخبريّة.

وهذا القسم من أقسام «كانَ» يؤول إلى القسم الأوّل، وهي الناقصة من حيث كانت مفتقرة إلى اسم وخبر. وإنما أفردوها بالذكر وجعلوها قسمًا قائمًا بنفسه؛ لأن لها أحكامًا تنفرد بها وتُخالِف فيها الناقصةَ، وذلك أن اسمَ هذه لا يكون إلاً مضمرًا، وتلك يكون اسمها ظاهرًا ومضمرًا. والمضمرُ هنا لا يعود إلى مذكور، ومن تلك يعود إلى مذكور، ولا يُعطَف على هذا الضمير، ولا يُؤكّد ولا يُبْدَل منه بخلاف تلك. ولا يكون الخبر هٰهنا إلاً جملةً على المذهب، وتلك يكون خبرها جملة ومفردًا. والجملةُ في خبرِ هذه لا تفتقر إلى عائد يعود منها إلى المخبر عنه، وفي تلك يجب أن يكون فيها عائدٌ.

فلمّا خالفتها في هذه الأحكام، جُعلت قسمًا قائمًا بنفسه. وقد كان ابن دُرُسْتَوَيْهِ يذهب إلى أن هذا القسم من قبيل التامّة التي ليس لها خبرٌ، ولا تفتقر إلى مرفوع، قال: لأن هذه الجملة التي بعدها مفسّرةٌ لذلك المضمر، فإذا كانت مفسّرة للاسم كانت إيّاه، فيكون حكمها كحكمه، ولا يصحّ أن تكون خبرًا مع كونها مفسّرةً. والقول الأوّل، وهو المذهب؛ لأنّا لا نقول إنها مفسّرة على حدّ تفسيرِ «زيدًا ضربتُه». وإنما هي خبرٌ عن ذلك الضمير على حدّ الإخبار بالمفرد عن المفرد من حيث كانت الجملة هي ذلك الضميرَ في المعنى، لأنك إذا قلت: «كان زيدٌ قائمٌ»، فالمعنى: كان الحديثُ زيدٌ قائمٌ، فالحديثُ هو زيدٌ قائمٌ، كما أنك إذا قلت: «كان زيدٌ أخاك»، فالأخُ هو زيدٌ. فلمّا كانت الجملة هي الضميرَ، فسّرتْه وأوضحتْه لا أنّها أُنيبت مُنابَه، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وقوله عزّ وعلا: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾[1] يتوجّه على الأربعة، وقيل في قوله [من الطويل]:**

١٠١٥ ـ بتَيْهاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كأنّها ... قَطَا الحَزْنِ قد كانَتْ فِراخًا بُيُوضُها

(١) ق: ٣٧.

١٠١٥ ـ التخريج: البيت لعمرو بن أحمر في ديوانه ص١١٩؛ والحيوان ٥/ ٥٧٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٠١؛ ولسان العرب ٧/ ١٨٦ (عرض)، ١٣/ ٣٦٧ (كون)؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٥٢٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٣٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٦٨؛ والمعاني الكبير ١/ ٣١٣.

اللغة: التيهاء: الصحراء. القفر: الخالي من الأنس. القطا: نوع من الطير يشبه الحمام يعيش في الصحراء. الحزن: الأرض الغليظة. وقد أضاف القطا إلى الحزن لأنه يكون قليل الماء، والقطا أشدّ عطشًا، فإذا أراد الماء أسرع.

المعنى: أنّ المطيّ كانت في صحراء مقفرة تسير بخطى سريعة شبيهة بخطى القطا التي فارقت بيوضًا صارت فراخًا، فهي تسير بسرعة إلى فراخها. =

إنّ «كَانَ» فيه بمعنى «صارَ».

* * *

قال الشارح: أما قوله تعالى: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾(١)، فيجوز أن تكون الناقصة الناصبة للخبر، ويكون «قلبٌ» هو الاسمَ، والجارّ والمجرور هو الخبرَ، وقد تقدّم. والنكرةُ يجوز الإخبار عنها إذا كان الخبر جارًّا ومجرورًا وتقدّم على النكرة، نحوَ قولك: «كان فيها رجلٌ»، و«كان تحت رأسي سرجٌ».

ويجوز أن تكون التامّة التي تكتفي بالاسم، ولا تحتاج إلى خبر، ويكون «قلبٌ» اسمها، والجارّ والمجرور في موضع الحال، كأنه كان صفة النكرة، وقد تقدّم عليها.

الوجه الثالث: أن تكون زائدة، دخولُها كخروجها، والمراد: لِمَن له قلبٌ، ويكون «له قلب» جملة في موضع الصلة، أي: لمن له قلبٌ.

الوجه الرابع: أن تكون بمعنى «صارَ»، أي: لمن صار له قلبٌ، وأما قوله [من الطويل]:

بــتــيــهــاء قــفــر...

البيتَ، فإنه لابن كَنْزَةَ، والشاهد فيه استعمالُ «كان» بمعنى «صار». والعربُ تستعير هذه الأفعال، فتوقع بعضَها مكانَ بعض، فأوقعوا «كانَ» هنا موقعَ «صار»؛ لِما بينهما من التقارُب في المعنى؛ لأنّ «كانَ» لِما انقطع وانتقل من حال إلى حال، ألا تراك تقول: «قد كنتُ غائبًا، وأنا الآنَ حاضرٌ»؟ فـ«صارَ» كذلك تفيد الانتقال من حال إلى حال، نحوَ قولك: «صار زيدٌ غنيًّا»، أي: انتقل من حال إلى هذه الحال، كما استعملوا «جاءَ» في معنًى «صار» في قولهم: «ما جاءت حاجتَك»؛ لأنّ «جاءَ» تفيد الحركَة والانتقالَ، كما كانت «صارَ» كذلك.

يصف سَيْرَه في فلاة مُوحِشة أعْيَت المطيُّ فيها وهزلت. شبّه مطيّتَه لسرعة مَشْيها

= **الإعراب**: **«بتيهاء»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تجري» في البيت السابق. **«قفر»**: نعت «تيهاء» مجرور. **«والمطيّ»**: الواو: حاليّة، و«المطيّ»: مبتدأ مرفوع. **«كأنها»**: حرف مشبه بالفعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «كأنّ». **«قطا»**: خبر «كأنّ» مرفوع، وهو مضاف. **«الحزن»**: مضاف إليه مجرور. **«قد»**: حرف تحقيق. **«كانت»**: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث. **«فراخًا»**: خبر «كان» منصوب. **«بيوضها»**: اسم «كان» مرفوع، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «المطيّ كأنها...»: في محل نصب حال. وجملة «كأنّها قطا الحزن»: في محلّ رفع خبر المبتدأ «المطي». وجملة «كانت فراخًا بيوضها»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «قد كانت فرارخًا بيوضها» حيث استعمل «كان» بمعنى «صار».

(١) ق: ٣٧.

وعدم لبنها بالقطا؛ لأنها إذا فَرَّخَتْ لا تستقرّ، بل تُسْرِع الطَّيَرانَ لطلب النُّجْعة. والتيهاء: القَفْر المَضَلّة، ليس بها عَلَمٌ يُهتدى به، كأنّه يُتاهُ فيها. والقَفْر: الخالية. والحَزْن: ما غلظ من الأرض. وقد حمل بعضهم «كانَ» في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[1] على أنها بمعنى «صار». ومنه قول العجّاج [من الرجز]:

١٠١٦ـ والـرأسُ قـد كـان لـه شَـكِـيـرُ

أي: قد صار. والشكير: ما ينبت حول الشجرة من أصلها. قال الشاعر [من الطويل]:

١٠١٧ـ [إذا ماتَ مِنهم مَيِّتٌ سَرقَ ابنهُ] ومِن عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شكيرُها

---

(١) مريم: ٢٩.

١٠١٦ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٢٨٤؛ ولرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٤ (وفيه «قتيرُ» مكان «شكيرُ»).

اللغة: أراد: تفرّع الأصل، أو صارت له أولاد وفروع.

الإعراب: **«والرأس»**: الواو: بحسب ما قبلها، «الرأس»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، أو اسم معطوف على مرفوع. **«قد»**: حرف تحقيق. **«كان»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«له»**: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر «كان» مقدّم محذوف، أو هما في محلّ نصب خبر «كان» المقدّم. **«شكير»**: اسم «كان» مرفوع بالضمّة.

وجملة «الرأس كان له شكير»: بحسب الواو (إن أعربنا «الرأس» مبتدأ، وإن أعربناه اسمًا معطوفًا فلا جملة). وجملة «كان له شكير»: في محلّ رفع خبر المبتدأ، أو في محلّ نصب حال منه.

والشاهد فيه قوله: «كان له شكير» حيث جاءت «كان» بمعنى «صار».

١٠١٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٢٢، ٦/ ٢٨١، ١١/ ٢٢١، ٤٠٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٦٤٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦١؛ والكتاب ٣/ ٥١٧؛ ولسان العرب ٤/ ٤٢٦ (شكر)، ١٣/ ٥١٦، ٥١٨ (عضه)؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٤٠.

اللغة: العضة: نوع من الشجر. الشكير: ما ينبت في أصول الشجر.

المعنى: إذا مات منهم أحد عقبه ابنه، ولا عجب في ذلك لأنّ العضة لا تنبت إلّا الشكير.

الإعراب: **«إذا»**: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. **«مات»**: فعل ماضٍ. **«منهم»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«مات». **«ميّت»**: فاعل مرفوع. **«سرق»**: فعل ماضٍ. **«ابنه»**: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جر بالإضافة. **«ومن عضة»**: الواو: حرف استئناف، والجار والمجرور متعلّقان بـ«ينبتنّ». **«ما»**: زائدة للتوكيد. **«ينبتنّ»**: فعل مضارع مبنيّ على الفتح، والنون للتوكيد. **«شكيرها»**: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «إذا مات...» الشرطية: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «مات ميت»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «سرق ابنه»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ينبتن شكيرها»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

فصل
[معنى «صارَ»]

قال صاحب الكتاب: **ومعنَى «صارَ» الانتقالُ، وهو في ذلك على استعمالَين: أحدهما قولُك: «صار الفقيرُ غَنِيًا، والطِّينُ خَزَفًا»، والثاني «صار زيدٌ إلى عمرو». ومنه «كلُّ حَيّ صائرٌ إلى الزَّوال».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ «صارَ» معناها الانتقال والتحوّل من حال إلى حال، فهي تدخل على الجملة الابتدائيّة، فتُفيد ذلك المعنى فيها بعد أن لم يكن، نحوَ قولك: «صار زيد عالمًا»، أي: انتقل إلى هذه الحال، و«صار الطين خَزَفًا»، أي: استحال إلى ذلك، وانتقل إليه. وقد تستعمل بمعنى «جاءَ»، فتتعدّى بحرف الجرّ، وتفيد معنى الانتقال أيضًا، كقولك: «صار زيد إلى عمرو»، و«كلُّ حيّ صائرٌ للزوال». فهذه ليست داخلة على جملة. ألا تراكَ لو قُلْتَ: «زيدٌ إلى عمرو» لم يكن كلامًا، وإنّما استعمالُها هنا بمعنى «جاء»، كما استعملوا «جاء» بمعنى «صار» في قولهم: «ما جاءت حاجتَك»، أي: ما صارت، ولذلك جاء مصدرُها «المَصِير»، كما قالوا: «المَجِيء». قال الله تعالى: ﴿وَإِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ﴾[1].

فصل
[معاني «أصبَحَ»، و«أمسى»، و«أضحى»]

قال صاحب الكتاب: و«**أَصْبَحَ**»، و«**أَمسَى**»، و«**أَضْحَى» على ثلاثة مَعانٍ: أحدها أن تقرن مضمونَ الجملة بالأوْقات الخاصّة التي هي الصَّباحُ والمَساءُ والضُّحَى على طريقةِ «كانَ». والثاني: أن تُفِيد معنى الدخول في هذه الأوقات، كـ«أَظْهَرَ»، و«أَعْتَمَ». وهي في هذا الوجه تامّةٌ يُسْكَت على مرفوعها. قال عبدُ الواسع بن أُسامةَ [من الطويل]:**

١٠١٨ـ ومن فَعَلاتِي أنّني حَسَنُ القِرَى ... إذا الليلةُ الشَّهْباءُ أَضْحَى جَلِيدُها

* * *

= **والشاهد فيه قوله**: «ومن عضة ما...» حيث جاء بالعجز لتأكيد معنى الشكير.
تنبيه: من أمثال العرب «في عضةٍ ما ينبتنّ شكيرُها» (خزانة الأدب ٤/ ٢٢؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٧٤)، وهو يُضرب في تشبيه الولد بأبيه.

(١) لقمان: ١٤.

١٠١٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص٢٩٥؛ والدرر ٢/ ٦١.
اللغة: القرى: إكرام الضيف. الليلة الشهباء: الليلة الباردة والمجدبة. أضحى: دخل في الضحى، وهو ارتفاع الشمس.
=

قال الشارح: قد استعملت هذه الأفعال على ثلاثة معانٍ كما ذكر:

أحدها: أن تدخل على المبتدأ والخبر لإفادة زمانها في الخبر، فإذا قلت: «أصبح زيدٌ عالمًا»، و«أمسى الأمير عادلاً»، و«أضحى أخوك مسرورًا»، فالمراد: أنّ علم زيد اقترن بالصباح، وعدل الأمير اقترن بالمساء، وسرور الأخ اقترن بالضحى. فهي كـ«كانَ» في دخولها على المبتدأ، وإفادةِ زمانها للخبر، إلاّ أن أزمنة هذه الأشياء خاصّةٌ، وزمانُ «كانَ» يعُمّ هذه الأوقات وغيرَها، إلاّ أنّ «كانَ» لِما انقطع، وهذه الأفعال زمانُها غير منقطع، ألا ترى أنك تقول: «أصبح زيد غنيًّا»، وهو غنيّ وقتَ إخبارك غيرَ منقطع.

الثاني: أن تكون تامّة تجتزىء بمرفوع لا غير، ولا تحتاج إلى منصوب، كقولك: «أصبحنا»، و«أمسينا»، و«أضحينا»، أي: دخلنا في هذه الأوقات، وصِرْنا فيها، ومنه قولهم: «أفْجَرْنا»، أي: دخلنا في وقت الفجر. قال الشاعر [من الطويل]:

١٠١٩ـ فما أفْجَرَتْ حتّى أُهِبَّ بسُحْرَةٍ عَلاجِيمُ عِينِ ابنِي صَباحٍ يُثِيرُها

= **المعنى**: يقول: إنه كريم يطعم الضيوف في أيّام الجدب والشدّة.

الإعراب: **«ومن فعلاتي»**: الواو: بحسب ما قبلها، و«من فعلاتي»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«أنني»**: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «أنّ». **«حسن»**: خبر «أنّ» مرفوع، وهو مضاف. **«القرى»**: مضاف إليه مجرور. **«إذا»**: ظرفية حينية فقدت معنى الشرط مبنية على السكون متعلقة بالجواب المحذوف. **«الليلة»**: فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور. **«الشهباء»**: نعت «الليلة» مرفوع. **«أضحى»**: فعل ماضٍ تام. **«جليدها»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. والمصدر المؤول من «أنّ» وما بعدها في محلّ رفع مبتدأ. وجملة «الليلة الشهباء»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «أضحى جليدها»: تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أضحى جليدها» حيث ورد الفعل «أضحى» تامًّا بمعنى الدخول وقت الضحى.

١٠١٩ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمّة في ديوانه ص٢٤٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٦١٣؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٥/ ٤٥ (فجر)، ١٩١ (نثر).

شرح المفردات: أفجرت: دخلت في وقت الفجر. السحرة: آخر الليل قُبيل الفجر. العلاجيم: جمع علجوم وهو ذكر الضفادع أو البط.

ما كاد يدخل وقت الفجر حتى أنهضته ذكور الضفادع (أو البط) من نومه بعدما أثارها ابنه صباح.

الإعراب: **«فما»**: الفاء: بحسب ما قبلها (استئنافيّة)، «ما»: نافية لا محلّ لها. **«أفجرت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: «هي». **«حتى»**: حرف غاية وابتداء. **«أهب»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. **«بسحرة»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما. **«علاجيم»**: نائب فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. **«عين»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. **«ابني»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضافٍ إليه. **«صباحٍ»**: بدل من «ابني» مجرور بالكسرة. **«يثيرها»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، =

ومثله قول الآخر [من الطويل]:

١٠٢٠ـ فأصبحوا والنَّوَى عالِي مُعَرَّسِهم وليس كُلَّ النَّوَى تُلْقِي المَساكينُ

أي: أصبحوا وهذه حالهم. ومنه «أشْمَلْنا»، و«أجنبنا»، و«أصْبَيْنا»، أي: دخلنا في أوقات هذه الرياح، وكذلك يُقال: «أدنف»، كأنه دخل في وقت الدَّنَف. وأكثرُ ما يستعمل ذلك في وقت الأحيان. فأما قوله [من الطويل]:

ومن فعلاتي... إلخ

البيت لعبد الواسع بن أُسامَةَ، والشاهد فيه قوله: «أضحى جليدها»، والاكتفاءُ بالمرفوع، أي: صار جليدُها في وقت الضحى. يصف نفسه بالكرم، وأنّه حسنُ القرى للأضياف حتى عند عزّة الطعام والجَدْبِ، وأراد بالليلة الشهباء المُجْدِبة الباردة التي

= وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: «هو» و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به.
وجملة «ما أفجرت»: حسب الفاء (استئنافية لا محلّ لها). وجملة «أهب»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يثيرها»: في محلّ نصب حال.
والشاهد فيه قوله: «أفجرت» أي دخلت في وقت الفجر.

١٠٢٠ ـ **التخريج**: البيت لحميد بن ثور في الأزمنة والأمكنة ٢/ ٣١٧؛ والأشباه والنظائر ٦/ ٧٨، ٧/ ١٧٩؛ وأمالي ابن الحاجب ص٦٥٦؛ وتخليص الشواهد ص١٨٧؛ والكتاب ١/ ٧٠، ١٤٧؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٨٢؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١٧٩؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٧٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٧٥؛ وشرح الأشموني ١/ ١١٧؛ والمقتضب ٤/ ١٠٠.
اللغة: أصبحوا: دخلوا في الصباح. النوى: ج نواة التمر. المعرّس: مكان نزول القوم ليلاً.
المعنى: يصف الشاعر كرمه فيقول: إنّ الضيوف قد نزلوا به ليلاً، وعند الصباح ظهر لهم نوى التمر كومة كبيرة، مع العلم أنّهم لم يرموا جميع نوى التمر الذي أكلوه، بل بَلَعُوا بعضًا منها. وهذا دليل على كثرة ما قدّم لهم من التمر.
الإعراب: «**فأصبحوا**»: الفاء بحسب ما قبلها، «أصبحوا»: فعل ماضٍ، والواو ضمير في محلّ رفع فاعل. «**والنوى**»: الواو: الحاليّة، «النوى»: مبتدأ مرفوع. «**عالي**»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**معرّسهم**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و«هم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**وليس**»: الواو استئنافيّة، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر هو ضمير الشأن. «**كلّ**»: مفعول به مقدّم منصوب، وهو مضاف. «**النوى**»: مضاف إليه مجرور. «**تلقي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة. «**المساكين**»: فاعل مرفوع بالضمّة.
وجملة «أصبحوا»: بحسب ما قبلها. وجملة «والنوى عالي معرّسهم»: في محلّ نصب حال. وجملة «ليس كل النوى...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تلقي المساكين»: في محلّ نصب خبر «ليس».
والشاهد فيه قوله: «فأصبحوا» أي صاروا في وقت الصباح، وهم على هذه الحال. ويروى البيت شاهدًا على قوله: «وليس كلّ النوى تلقي المساكين» حيث إنّ اسم «ليس» ضمير مستتر هو ضمير الشأن.

أضحى جليدُها، أي: دخل جليدها في وقت الضحى. يريد أنه طال مَكْثُه لشدّة البرد، ولم يَذُبْ عند ارتفاع النهار. والجليد: ما جمد من النَّدى.

* * *

قال صاحب الكتاب: **والثالث أن تكون بمعنى «صارَ»، كقولك: «أصبح زيدٌ غنيًا وأمسى فقيرًا». وقال عَدِيٌّ** [من الخفيف]:

١٠٢١ ـ ثُمَّ أَضْحَوْا كأَنَّهم وَرَقٌ جَفْـ ـفَ فَأَلْوَتْ به الصَّبَا والدَّبُورُ

* * *

قال الشارح: الوجه الثالث: أن تستعمل بمعنى «كان»، و«صار»، من غير أن يُقصد بها إلى وقت مخصوص، نحوَ قولك: «أصبح زيدٌ فقيرًا، وأمسى غنيًّا»، تريد به أنه صار كذلك مع قطع النظر عن وقت مخصوص. ومنه قول عديّ بن زيد [من الخفيف]:

ثـمّ أضحـوا كـأنّهـم ورق... إلـخ

يريد أنهم صاروا إلى هذه الحال. شبّه أحِبّاءَه وانقراضَهم بورق الشجر وتغيُّرِه وجَفافِه، وذكر الصبا والدبور ـ وهما ريحان ـ لأن لهما تأثيرًا في الأشجار. ومثله قول الآخر [من المنسرح]:

١٠٢٢ ـ أصبحتُ لا أحْمِلُ السِّلَاحَ ولا أَمْلِكُ رَأْسَ البعيرِ إنْ نَفَرَا

١٠٢١ ـ **التخريج**: البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص٩٠؛ والدرر ٢/ ٥٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٧٠؛ والشعر والشعراء ١/ ٢٣٢؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص٢١١.

اللغة: ألوت به: نثرته. الصبا والدبور: ريحان متقابلتان.

الإعراب: **«ثمّ»**: حرف عطف. **«أضحوا»**: فعل ماضٍ ناقص، والواو: ضمير متّصل مبني في محلّ رفع اسم «أضحى». **«كأنهم»**: حرف مشبه بالفعل، و«هم»: ضمير متّصل مبني في محلّ نصب اسم «كأنّ». **«ورق»**: خبر «كأن» مرفوع. **«جفّ»**: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«فألوت»**: الفاء: حرف عطف، و«ألوت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. **«به»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «ألوت». **«الصبا»**: فاعل مرفوع. **«والدبور»**: الواو حرف عطف، و«الدبور»: معطوف على «الصبا» مرفوع.

وجملة «أضحوا»: معطوفة على جملة سابقة. وجملة «كأنهم ورق» في محلّ نصب خبر «أضحى». وجملة «جفّ»: في محلّ رفع نعت «ورق». وجملة «ألوت...»: معطوفة على سابقتها.

والشاهد فيه قوله: «أضحوا» حيث استعمل الفعل «أضحى» بمعنى «صار» دون أن يقصد بها وقتاً محدوداً.

١٠٢٢ ـ **التخريج**: البيت للربيع بن ضبع في أمالي المرتضى ١/ ٢٥٥؛ وحماسة البحتري ص٢٠١؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٨٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٢٥٩ (ضمن)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٩٨؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص١١٤؛ والمحتسب ٢/ ٩٩.

اللغة: نفر البعير: هاج خوفًا.

فصل
[معنيا «ظلّ» و«باتَ»]

قال صاحب الكتاب: **وَ«ظَلَّ»، و«باتَ» على معنيَين، أحدهما: اقترانُ مضمون الجملة بالوقتَين الخاصَّين على طريقة «كانَ». والثاني: كَينونتُهما بمعنى «صار». ومنه قوله عزّ اسمه: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾**[1].

* * *

قال الشارح: حكم هذَين الفعلين كحكم «أصبح» و«أضحى». يكونان ناقصَين، فيدخلان على المبتدأ والخبر، لإفادة الوقت الخاصّ في الخبر، فتقول: «ظلّ زيدٌ يفعل كذا» إذا فعله في النهار دون الليل، و«بات خالدٌ يفعل كذا» إذا فعله ليلاً، والجملةُ بعده في موضع الخبر. ومنه قوله تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾[2]. و«ظلت» مخفّفٌ من «ظَلِلْتُ» بكسر اللام، كأنه حذف منه اللام المكسورة، يُقال: «ظَلِلْتُ أفعلُ كذا، أظَلُّ ظُلُولاً». قال الشاعر [من الكامل]:

١٠٢٣ـ ولقد أبِيتُ على الطَّوَى وأظَلُّهُ حتى أنالَ به كَرِيمَ المَأكَلِ

= **المعنى**: بتُّ كبيرًا، فلم أعد أحمل السلاح، وصرت واهنًا فلا أستطيع السيطرة على توجيه البعير إن هاج.

الإعراب: **«أصبحت»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع اسمه. **«لا أحمل»**: «لا»: حرف نفي، «أحمل»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: «أنا». **«السلاح»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«ولا»**: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف نفي. **«أملك»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: «أنا». **«رأس»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«البعير»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«إن»**: حرف شرط جازم. **«نفرا»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، في محلّ جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف لدلالة الجملة عليه، والألف: للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر تقديره: «هو».

وجملة «أصبحت لا أحمل»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لا أحمل»: في محلّ نصب خبر «أصبح». وجملة «لا أملك»: معطوفة عليها في محلّ نصب. وجملة «نفر»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أصبحت لا أحمل» حيث استخدم «أصبح» بمعنى «صار» دون أن يقصد بها وقتًا محدّدًا.

(١) النحل: ٥٨. (٢) الواقعة: ٦٥.

١٠٢٣ ـ **التخريج**: البيت لعنترة في ديوانه ص٢٤٩؛ ولسان العرب ١١/ ٤١٩ (ظلل)؛ والمخصص ٥/ ٣٤، ١٤/ ٧٣، ١٤٢؛ وكتاب العين ٧/ ٤٦٦؛ وتاج العروس (ظلل)؛ وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٣/ ٤٣٠.

اللغة والمعنى: الطوى (بكسر الطاء): الجوع.

أراد أنه يجوع، ويدوم جوعه، شرط ألا يفقد شيئًا من عزة نفسه، ويأكل عزيزًا كريمًا غير مهان. =

وقد يستعملان استعمالَ «كان»، و«صار»، مع قطع النظر عن الأوقات الخاصّة، فيقال: «ظلّ كَئبًا»، و«بات حزينًا»، وإن كان ذلك في النهار؛ لأنه لا يُراد به زمانٌ دون زمان. ومنه قوله سبحانه: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾(١)، والمراد أنه يَحْدُث به ذلك، ويصير إليه عند البِشارة، وإن كان ليلاً. وقد تستعمل «باتَ» تامّةً تجتزىء بالمرفوع، فيقال: «بات زيدٌ» بمعنى أنه دخل في المَبِيت. يقال منه: «بَاتَ يَبِيتُ ويَبَاتُ بَيْتُوتَةً».

فصل
[معنى الأفعال الناقصة التي أوائلها الحرف النافي]

قال صاحب الكتاب: **والتي في أوائلها الحرفُ النافي في معنى واحد، وهو استمرارُ الفعل بفاعله في زمانه. ولدخول النفي فيها على النفي جرتْ مجرى «كانَ» في كونها للإيجاب، ومن ثَمّ لم يجز: «ما زال زيدٌ إلاّ مُقِيمًا». وخُطّىء ذو الرُّمّة في قوله** [من الطويل]:

١٠٢٤ـ حَراجِيجُ ما تَنفَكُّ إلاّ مُناخَةً [على الخَسْفِ أو نرمي بها بَلَدًا قفرا]

***

= **الإعراب: «ولقد»**: الواو: للاستئناف، واللام: حرف موطّىء للقسم، و«قد»: حرف تحقيق. **«أبيت»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسم (بات). **«على الطوى»**: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر «بات» المحذوف، أو هما في محلّ نصب خبره. **«وأظلّه»**: الواو: للعطف، «أظل»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، واسمه ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب خبره. **«حتى»**: حرف غاية وجرّ **«أنال»**: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة بعد حتى، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. **«به»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما. **«كريم»**: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«المأكل»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة **«أبيت»**: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وعطف عليها جملة **«أظلّه»**. وجملة **«أنال»**: في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجارّ والمجرور متعلّقان بخبر «أظلّه».

والشاهد فيه قوله: «وأَظَلُّه»، الذي فيه دلالة على أنّ الأصل: «ظَلِلْت»، بكسر اللام.

(١) النحل: ٥٨.

١٠٢٤ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص١٤١٩؛ تخليص الشواهد ص٢٧٠؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٩؛ والكتاب ٣/ ٤٨؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٧٧ (فكك)؛ والمحتسب ١/ ٣٢٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٠؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٤٢؛ والأشباه والنظائر ٥/ ١٧٣؛ والجنى الداني ص٥٢١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢١؛ ومغني اللبيب ١/ ٧٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٠. =

قال الشارح: أمّا ما في أوّله منها حرفُ نفي، نحوُ: «ما زال»، و«ما بَرِحَ»، و«ما انفكُّ»، و«ما فَتِىءَ»، فهي أيضًا كأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ، وتنصب الخبرَ، كما أنّ «كانَ» كذلك، فيقال: «ما زال زيدٌ يفعل». قال الله تعالى: ﴿فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ﴾(١). وكذلك أخواتها. ومعناها على الإيجاب، وإن كان في أوّلها حرفُ النفي. وذلك أن هذه الأفعال معناها النفي، فـ«زال»، و«برح»، و«انفكّ»، و«فتىء» كلُّها معناها خلاف الثبات. ألا ترى أنّ معنَى «زال»: «برح»؟ فإذا دخل حرفُ النفي، نُفي البَراح، فعاد إلى الثَّبات وخلافِ الزَّوال. فإذا قلت: «ما زال زيدٌ قائمًا»، فهو كلامٌ معناه الإثبات، أي: هو قائمٌ، وقيامُه استمرّ فيما مضى من الزمان، فهو كلامٌ معناه الإثبات، ولهذا المعنى لم تدخل إلاّ على الخبر، فلا يجوز: «لم يزل زيدٌ إلاّ قائمًا»، كما لم يجز: «ثبت زيدٌ إلاّ قائمًا»؛ لأنّ معنَى «ما زال»: ثبت. فأما قول ذي الرُّمّة [من الطويل]:

حَراجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إلاّ مُناخَةً ... على الخَسْفِ أو نَرْمِي بها بَلَدًا قَفْرَا

فإنّ الأصمعيّ والجَرْميّ قالا: أخطأ ذو الرُّمّة، ووجهُ تَخْطِئته أن يكون «مناخة» الخبر، وتكون «إلاّ» داخلةً عليه، وذلك خطأٌ على ما تقدّم. قال المازنيّ: «إلاّ» فيه زائدة، والمراد: ما تنفكّ مناخة. وقيل: الخبر: «عَلَى الخسف»، و«مناخةً» حالٌ. والمراد: ما تنفكّ على الخسف إلاّ مناخةً، فما تكون «إلاّ» قد دخلت على الخبر. وقيل:

= **اللغة**: حراجيج: جمع حرجوج، وهي الناقة السمينة الطويلة. مناخة: باركة على الأرض. الخسف: الجوع. القفر: الخالي.

المعنى: هذه النوق السّمان إمّا باركة على الجوع، وإمّا مجتازةٌ بلادًا خالية من أثر الحياة، يعني أنها لا تخلو من أحد هذين الأمرين.

الإعراب: **«حراجيج»**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي، مرفوع بالضمة. **«ما تنفك»**: «ما»: نافية، و«**تنفك**»: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي، يعود على «حراجيج». **«إلا»**: حرف زائد لا يدلّ على معنى. **«مناخة»**: خبر «ما تنفك» منصوب بالفتحة. **«على الخسف»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «مناخة». **«أو»**: حرف عطف. **«نرمي»**: فعل مضارع منصوب بـ «أن» المضمرة بعد «أو»، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن. والمصدر المؤول من «أن» المضمرة وما بعدها معطوف على مصدر منتزع من الكلام السابق، والتقدير: بقاؤها على الخسف أو رمينا بها. . . **«بها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «نرمي». **«بلدًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«قفرًا»**: صفة منصوبة بالفتحة.

وجملة «هي حراجيج»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما تنفك»: في محلّ رفع صفة لـ «حراجيج».

والشاهد فيه قوله: «ما تنفكّ إلا مناخة» حيث دخلت «إلا» على خبر «ما تنفك» وهذا غير جائز. وفي تخريج الشاهد آراء عدة أورد بعضها الرضي في شرح الكافية، بالإضافة إلى الرأي الذي جعلناها فيه زائدة.

(١) غافر: ٣٤.

إنّ «إلاَّ» واقعة في غير موقعها، والنيّةُ بها التأخير، والمراد: «ما تنفكّ مناخة إلاّ على الخسف». ومثله في وقوع «إلا» في غير موقعها قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾(١)، وقول الشاعر [من المتقارب]:

١٠٢٥ـ [أَحَلَّ لَهُ الشَّيْبُ أَثْقَالَهُ] وما اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إلاَّ اغْتِرارَا

ألا ترى أنك لو حملت الكلام على هذا الظاهر الذي هو عليه، لم يكن فيه فائدةٌ، لأنه: لا يُظَنّ إلاّ الظَّنُّ، ولا يغترّه الشيبُ إلاّ اغترارًا، فإذ كان كذلك، علمت أن المعنى والتقدير: إنْ نحن إلاّ نظنُّ ظَنًّا، وما اغترّه إلاّ الشيبُ اغترارًا.

فإن قيل: ما ذكرتَه من وقوعِ «إلاّ» في غير موضعها، إنما أُخِّرت عن موضعها، ومعناه التقديم، وما ذكرتَه «إلاّ» فيه مقدّمةٌ، وأنت تنوي بها التأخير، وذلك خلافُ ما ذكرتَه.

فالجواب: أنه إذا جاز التأخير، جاز التقديم، لأنه مثله في أنه واقعٌ في غير موقعه. ويجوز أن يكون الشاعر راعى اللفظ، لأنه منفيّ، ولم ينظر إلى المعنى، فأدخل «إلاّ» لذلك، ومثله كثيرٌ. قال الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾(٢)، فأدخل الباء في الخبر لوجود لفظ النفي؛ لأن الباء إنما تزداد لتأكيد النفي، والمعنى فيها على الإيجاب. ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾(٣) في قول بعضهم: إنّ «إنْ» هنا بمعنى «نَعَمْ»، ودخلت اللام لوجود لفظِ، «إنْ»، وإن لم يكن المعنى معناها.

---

(١) الجاثية: ٣٢

١٠٢٥ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص٩٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٧٤؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص٤٩٧؛ وشرح شواهد المغني ص٧٠٤.

اللغة: أحلّ: أنزل. أثقاله: متاعبه، اغتره. خدعه.

المعنى: لقد فاجأته الشيخوخة بأعبائها وهمومها، كما داهمه الشيب على حين غرة منه ولم يكن قد فكر فيه من قبل.

الإعراب: **«أحل»**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة. **«له»**: جار ومجرور متعلّقان بالفعل (أحل). **«الشيب»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«أثقاله»**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل في محلّ جر بالإضافة. **«وما اغتره»**: الواو: عاطفة، وما: نافية، و«اغتر»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **«الشيب»**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **«إلا اغترارًا»**: «إلا»: حرف حصر، و«اغترارًا»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.

وجملة «أحل الشيب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وما اغتره الشيب»: معطوفة على جملة ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ما اغتره الشيب إلا اغترار» فقد أخر «إلا» إلى ما بعد الفاعل وقبل المفعول المطلق، وكان يجدر به أن يقول: «وما اغتره اغترارًا إلا الشيب».

(٢) القيامة: ٤٠. (٣) طه: ٦٣.

واعلم أنّ «زالَ» من قولهم: «ما زال يفعل» وزنُه «فَعِلَ» بكسر العين، وإنما قلت ذلك؛ لقولهم في المضارع: «يَزالُ» على «يَفْعَل» بالفتح، و«يفعَل» مفتوحَ العين إنما يأتي من «فَعِلَ» بكسر العين دون غيره، إلاّ أن تكون العين أو اللام حرفًا حلقيًّا، نحوَ: «سَأَلَ، يَسْأَلُ»، و«قَرَأَ، يَقْرَأُ»، وعينُه من الياء، وليس من لفظِ «زال»، «يزول»؛ لقولهم: «زَيَّلْتُه، فزال، وزايلته». وهذه دلالةٌ قاطعةٌ تشهد أنه من الياء.

فإن قيل: يجوز أن يكون «زيّلته»: «فَيْعَلْتُه»، مثلَ «بَيْطَرْتُه». وإذا جاز أن يكون كذلك، فلا يكون فيه دليلٌ. قيل: لو كان «فيعلته»، لجاء مصدره «زَيَّلَةً» على وزن «فَيْعَلَة»، وحيث لم يجىء، دلّ ذلك على أنه «فَعَّلَ» لا «فَيْعَلَ». وممّا يدلّ على ذلك قولهم: «لم يَزَلْ» بالفتح، ولو كان من «زال»، «يَزُولُ»، لقيل: «لم يَزُلْ» بالضمّ. وأصلُ «زال» هٰهنا أن يكون لازمًا غير متعدّ، نحوَ قولك: «زال الشيءُ»، أي: فَاتَ، وَبَرِحَ، إلاّ أنه جُرّد من الحدث لدلالته على الزمان، وأُدْخل على المبتدأ والخبر، كما كانت «كَانَ» كذلك.

وأمّا «بَرِحَ» من قولهم: «ما برح»، فهو بمعنى «زال»، و«جاوز». ومنه قيل للّيلة الخالية: «البارحة»، وكذلك قيل: «أبرحتَ رَبًّا، وأبرحت جارًا»، أي: جاوزتَ ما يكون عليه أمثالُك من الخِلال المرضيّة. فقالوا: «ما برح يفعل» بمعنى: «ما زال».

وقد فرّق بعضهم بين «ما زال» و«ما برح»، فقال: «برح» لا يستعمل في الكلام إلاّ ويُراد به البَراحُ من المكان، فلا بدّ من ذكر المكان معه، أو تقديره. وذلك ضعيف؛ لأنه قد جاء في غير المكان. قال الله تعالى: ﴿لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾(١)، فـ«لا أبرح» هذه لا يجوز أن يُراد بها البراح من المكان؛ لأنه من المُحال أن يبلغ مجمع البحرين، وهو في مكانه لم يبرح منه. وإذا لم يجز حملُه على البراح، تَعيّن أن يكون بمعنى «لا أزالُ».

وأما «انفكّ» من قولهم: «ما انفكّ يفعل»، فهي أيضًا بمعنى «زال» من قولك: «فككت الشيءَ من الشيء»، إذا خلّصته منه. وكلّ مشتبِكَيْن فصلتَ أحدهما عن الآخر فقد فككتَهما. وفَكُّ الرَّقَبَةَ: أعتقها. ثمّ جُرّدت من الدلالة على الحدث، ثمّ أُدْخلت على المبتدأ والخبر، كما فُعل بـ«كانَ». وأما «فَتِيءَ» من قولهم: «ما فتىء يفعل»، فهو أيضًا بمعنى «زال». يُقال منه: «فَتِيءَ» و«فَتأَ» بالكسر والفتح، ويُقال منه: «ما أفتَأْتَ تفعل»، فاعرفه.

* * *

(١) الكهف: ٦٠.

قال صاحب الكتاب: **وتجيء محذوفًا منها حرفُ النفي. قالت امرأةُ سالِمِ بن قُحْفَانَ [من الطويل]:**

١٠٢٦ـ تَـزالُ حِـبَـالٌ مُـبْـرَمَـاتٌ أُعِـدُّهَـا ... [لها ما مَشَى، يومًا، على خُفِّهِ جَملْ]

وقال امْرُؤ القَيْس [من الطويل]:

١٠٢٧ـ فـقـلـتُ لـهـا والـلَّـهِ أبْـرَحُ قـاعِـدًا ... [ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي]

١٠٢٦ ـ **التخريج**: البيت لامرأة سالم بن قحفان في خزانة الأدب ٩/ ٢٤٥؛ وسمط اللآلي ص٦٣١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٧٢٧؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٢٤٢، ٢٤٥.

المعنى: أنها حلفت أنها لا تزال تُعدُّ الحبال المبرمات لهذه الإبل مدى الحياة، لتكون جاهزة لمن يطلبها.

الإعراب: **«تزال»**: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة. **«حبالٌ»**: اسم «تزال» مرفوع بالضمة. **«مبرمات»**: صفة لـ «حبال» مرفوعة مثلها. **«أعدها»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«لها»**: جار ومجرور متعلقان بـ «أعدّها». **«ما»**: مصدرية زمانية. **«مشى»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. والمصدر المؤول من «ما» والفعل «مشى» منصوب على الظرفية متعلق بـ «أعدّها». **«يومًا»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «مشى». **«على خُفّه»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «مشى»، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جر مضاف إليه. **«جَمَل»**: فاعل «مشى» مرفوع بالضمّة، وسكّن لضرورة القافية.

وجملة «تزال حبال. . . لها من مشى»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «أعدها»: خبر «تزال» محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «تزال» حيث حذف النافي منه وهو جواب قسم، والتقدير: يمينًا لا تزال.

١٠٢٧ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص٣٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٣٨، ٢٣٩، ١٠/ ٤٣، ٤٤، ٤٥؛ والخصائص ٢/ ٢٨٤؛ والدرر ٤/ ٢١٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٢٠؛ وشرح التصريح ١/ ١٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤١؛ والكتاب ٣/ ٥٠٤؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٦٣ (يمن)؛ واللمع ص٢٥٩؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٩٣، ٩٤؛ وشرح الأشموني ١/ ١١٠؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٣٧؛ والمقتضب ٢/ ٣٦٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٨.

اللغة: أبرح قاعدًا: أي لا أبرح، أي أبقى قاعدًا. الأوصال: ج الوصل، وهو كلّ عضو يفصل عن الآخر.

المعنى: يقسم الشاعر لمحبوبته بأنّه سيبقى عندها لا يفارقها ولو أدّى ذلك إلى هلاكه.

الإعراب: **«فقلت»**: الفاء: بحسب ما قبلها، و«قلت»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«لها»**: جار ومجرور متعلقان بـ «قلت». **«والله»**: الواو: حرف جر، و«الله»: لفظ الجلالة اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف. **«أبرح»**: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. **«قاعدًا»**: خبر «أبرح» منصوب. **«ولو»**: =

وقال [من مجزوء الكامل]:

١٠٢٨ـ تَنفَكُّ تَسمَعُ مَا حَيِيـ ـتَ بِهالِكٍ حتّى تكونَهْ

وفي التنزيل: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾(١).

* * *

قال الشارح: قد ذكرنا أن هذه الأفعال لا تستعمل إلاّ ومعها حرفُ الجحد، نحوَ: «ما زال»، و«لم يزل»، و«لا يزال». وذلك من قبل أن الغرض بها إثبات الخبر واستمراره. وذلك إنّما يكون مع مقارنَة حرف النفي؛ لأن استعمالها مجرّدةً من حرف

= الواو: حالية، و«لو»: وصلية زائدة. «**قطعوا**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الضمّ، والواو ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. «**رأسي**»: مفعولٌ به منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**لديك**»: ظرف مكان متعلّق بـ «قطعوا»، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**وأوصالي**»: الواو: حرف عطف، و«أوصالي»: معطوف على «رأسي» منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «فقلت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «القسم»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «أبرح»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «لو قطعوا»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «أبرح قاعدًا» حيث حذف النافي من الفعل المضارع الناقص «أبرح» الذي هو جواب القسم، والتقدير: أقسم لا أبرح.

١٠٢٨ ـ **التخريج**: البيت لخليفة بن بَراز في خزانة الأدب ٩/ ٢٤٢، ٢٤٣؛ والدرر ٢/ ٤٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٧٥؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص٢٣٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٩٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص١٩٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١١١.

المعنى: إنك تسمع طيلةَ حياتك بالموت الذي سيأتيك حتمًا.

الإعراب: «**تنفك**»: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة، واسم «**تنفك**» ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**تسمع**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**ما**»: مصدرية زمانية. «**حييت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل نصب ظرف زمان متعلق بالفعل «تسمع». «**بهالك**»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «تسمع». «**حتى**»: حرف غاية وجرّ. «**تكونه**»: فعل مضارع ناقص منصوب بـ «أن» المضمرة بعد «حتى»، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب خبر «كان»، واسم «كان» ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. والمصدر المؤول من «أن تكونه» في محل جرّ بحرف الجر «حتى»، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «تسمع».

وجملة «تنفك تسمع»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «تسمع»: في محل نصب خبر «تنفك».

والشاهد فيه قوله: «تنفك» حيث حذف حرف النفي، والتقدير: لا تنفك.

(١) يوسف: ٨٥.

النفي يُنافي هذا الغرض، لأنها إذا عرِيَتْ من حرف النفي، لم تفد الإثبات، والغرضُ منها إثبات الخبر. ولا يكون الإيجاب إلاّ مع حرف النفي على ما تقدّم، إلاّ أن حرف النفي قد يحذف في بعض المواضع، وهو مرادٌ. وإنما يسوغ حذفه إذا وقع في جواب القَسَم، وذلك لأمن اللبس، وزوال الإشكال. فمن ذلك [من الطويل]:

تَـزالُ حِـبـالٌ مُـبْـرَمـاتٌ أُعِـدُّهـا ... لـهـا ما مشى يومًا على خُفِّهِ جَمَلْ

والمراد: واللّهِ لا تزال، فحذف «لا». والحبالُ: العُهود. والمبرمات: المُحْكَمات. أعدّها لها، أي: للمحبوبة مدّةَ مَشْيِ الجمل على خفّه، كما يُقال: «ما طار طائرٌ»، و«ما حَنّتِ النِّيبُ». ودلّ على إرادة القسم حذفُ حرف النفي، فلولا القسم، لَمَا ساغ الحذف، ولا يجوز أن يحذف من هذه الحروف غيرُ «لا»، نحوَ: و«اللّه أقومُ»، والمراد: لا أقوم. وإنما لم يجز حذفُ غيرها؛ لأنه لا يجوز حذف «لَمْ»، و«مَا»؛ لأنّ «لَمْ» عاملة فيما بعدها، والحرف لا يجوز أن يحذف ويعمل. وكذلك «ما» قد تكون عاملة في لغة أهلِ الحجاز. ولا يكون هذا الحذف إلاّ في القسم؛ لأنه لا يُلْبِس بالموجب، إذ لو أُريد الموجب، لأُتِيَ بـ«إنّ» واللام، والنون، وهو كثير. قال امرؤ القيس [من الطويل]:

فـقـلـتُ لـهـا تَـالـلّـهِ أَبْـرَحُ قـاعِـدًا ... ولو قطعوا رَأسِي لَدَيكِ وأَوْصالِي

أي: لا أبرحُ. وقال أيضًا [من مجزوء الكامل]:

تـــنــفـــكّ تـــســـمـــع... إلـــخ

وقال [من البسيط]:

١٠٢٩ـ تـالـلّـهِ يـبـقـى عـلـى الأيـام مُـبْـتَـقِـلٌ ... جَــوْنُ الـسَّــراةِ رَبـاعٍ سِـنُّـهُ غَـرِدُ

١٠٢٩ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ٥٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٣٧؛ ولسان العرب ٥/ ١٥٥ (كور)؛ ولمالك بن خويلد الهذلي في لسان العرب ١١/ ٦١ (بقل)؛ وللهذلي في إصلاح المنطق ص٣٦٦.

المبتقل: طالب البقل، أو آكله. الجون: الأبيض، والأسود. سراة كلّ شيء: أعلاه، وسراة الفرس: أعلى متنه. الرباعي من الدواب: ما ظهرت رباعيّتاه وهما السنّان بين الثنيّة والناب في كلّ فكّ.

الغرد: الرافع صوته بالغناء.

يقسم بالله تعالى أنه لن يعيش أبدًا حيوان مهما كان عيشه طيّبًا وهانئًا.

الإعراب: **«تالله»**: التاء: حرف جرّ وقسم، **«الله»**: لفظ الجلالة مجرور بالكسرة. **«يبقى»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الألف للتعذّر. **«على الأيام»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما. **«مبتقل»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«جون»**: نعت مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. **«السراة»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«رباع»**: نعت ثانٍ مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء المحذوفة للتنوين. **«سنه»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«غرد»**: خبر =

ومنه قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا﴾[1]، أي: لا تزال تذكر يوسف حتى تكون حرضًا، أي: ذا حرضٍ، وهو الحُزْن.

فصل
[معنى «ما دام»]

قال صاحب الكتاب: **و«مَا دَامَ» توقيتٌ للفعل في قولك: «أجْلِسُ ما دُمْتَ جالسًا»، كأنّك قلت: «أجلس دَوامَ جُلوسك»، نحوَ قولهم: «آتيك خُفوقَ النَّجْم، ومَقْدَمَ الحاجّ». ولذلك كان مفتقرًا إلى أن يُشْفَعَ بكلامٍ؛ لأنّه ظرفٌ لا بدّ له ممّا يقع فيه.**

* * *

قال الشارح: أمّا «ما دام» من قولك: «ما دام زيدٌ جالسًا»، فليست «ما» في أوّلها حرف نفي على حدّها في «ما زال»، و«ما برح»، إنّما «ما» هٰهنا مع الفعل بتأويل المصدر، والمراد به: الزمان. فإذا قلت: «لا أُكلِّمُك ما دام زيد قاعدًا»، فالمراد: دوامَ قعوده، أي: زمنَ دوامه، كما يُقال: «خفوقَ النجم»، و«مقدمَ الحاجّ». والمراد: زمنَ خفوق النجم، وزمنَ مقدم الحاجّ. وممّا يدلّ على أنّ «ما» مع ما بعدها زمانٌ، أنها لا تقع أوّلاً، فلا يُقال: «ما دام زيد قائمًا»، ويكون كلامًا تامًّا، ولا بدّ أن يتقدّمه ما يكون مظروفًا، وليس كذلك «ما زال» وأخواتها، فإنك تقول: «ما زال زيدٌ قائمًا»، ويكون كلامًا مفيدًا تامًّا. و«ما» من قولك: «ما دام» تقع لازمةً لا بدّ منها، ولا يكون الفعل معها إلاّ ماضيًا، وليس كذلك «ما زال»، فإنّه يجوز أن يقع موقعَ «ما» غيرُها من حروف النفي، ويكون الفعل مع النافي ماضيًا ومضارعًا، نحوَ: «ما زال»، و«لم يزل»، و«لا يزال».

فصل
[معنى «ليس»]

قال صاحب الكتاب: **وَ«لَيسَ» معناه نفيُ مضمون الجملة في الحال، تقول: «ليس زيدٌ قائمًا الآنَ»، ولا تقول: «ليس زيدٌ قائمًا غدًا». والذي يُصدِّق أنّه فعلٌ لحوقُ الضمائر وتاءِ التأنيث ساكنةً به. وأصلُه «لَيِسَ» كـ«صَيِدَ البعيرُ».**

* * *

= المبتدأ مرفوع بالضمّة.

وجملة «تالله»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يبقى مبتقل»: جواب القسم لا محلّ لها كذلك. وجملة «سنه غرد»: في محلّ رفع نعت ثالث.

والشاهد فيه قوله: «تالله يبقى» حيث حذف «لا» النافية مع إرادتها.

(١) يوسف: ٨٥.

قال الشارح: اعلم أنّ «لَيْسَ» فعلٌ يدخل على جملة ابتدائيّة، فينفيها في الحال، وذلك أنك إذا قلت: «زيدٌ قائمٌ»، ففيه إيجاب قيامه في الحال، وإذا قلت: «ليس زيدٌ قائمًا»، فقد نفيت هذا المعنى.

فإن قيل: فمِن أيْنَ زعمتم أنها فعلٌ، وليس لها تصرّفُ الأفعال بالمضارع واسمِ الفاعل كما كان ذلك في «كانَ» وأخواتها، وإنما هي بمنزلةِ «ما» في دلالتها على نفي الحاضر؟ قيل: الدليل على أنها فعلٌ اتّصالُ الضمير الذي لا يكون إلاّ في الأفعال بها، على حدّ اتّصاله بالأفعال، وهو الضمير المرفوع، نحوُ قولك: «لستُ»، و«لسنا»، و«لستَ»، و«لستُمَا»، و«لستُمْ»، و«لستِ»، و«لستُنّ»، ولأن آخرها مفتوحٌ كما أواخر الأفعال الماضية. وتلحقها تاءُ التأنيث ساكنةً وصلاً ووقفًا، نحوَ: «ليستْ هندٌ قائمةً»، كما تقول: «كانت هندٌ قائمةً». وليس كذلك التاء اللاحقة للأسماء، فإنها تكون متحرّكة بحركات الإعراب، نحوَ: «قائمةٍ»، و«قاعدةٍ»، فلمّا وُجد فيها ما لا يكون إلاّ في الأفعال، دلّ على أنها فعلٌ.

فإن قيل: الأفعال بابُها التصرّف، و«لَيْسَ» غير متصرّفة، فهلّا دَلَّكم ذلك على كونها حرفًا. قيل: عدمُ التصرّف لا يدلّ على أنها ليست فعلاً، إذ ليس كلُّ الأفعال متصرّفةً، ألا ترى أنّ «نِعْمَ»، و«بِئْسَ»، وَ«عَسَى»، وفعل التعجّب كلّها أفعالٌ، وإن لم تكن متصرّفة؟ وأمّا كونها بمنزلةِ «ما» في النفي، فلا يُخْرِجها أيضًا عن كونها فعلاً؛ لأنه يدلّ على مشابهةٍ بينهما، وهو الذي أوجب جمودَها، وعدمَ تصرّفها، وأما أن يدلّ أنّها حرفٌ، فلا، إذ الدلالة قد قامت على أنها فعلٌ. وممّا يدلّ أنّها فعلٌ وليست حرفًا، أنّها تتحمّل الضميرَ كما أنّه يتحمّل الضمير، فتقول: «زيدٌ ليس قائمًا»، فيستكِنّ في «لَيْسَ» ضميرٌ من «زيد». ولا يكون مثلُ ذلك في «ما»، فلا يُقال: «زيدٌ ما قائمًا»، فيجعلَ في «ما» ضميرُ «زيد». وأيضًا فإنّ «لَيْسَ» لا يُبْطِل عملَها دخولُ «إلاّ» في خبرها، فتقول: «ليس زيدٌ إلاّ قائمًا»، ولا يكون مثلُ ذلك في «ما»، لا تقول: «ما زيدٌ إلاّ قائمًا».

ومن المانع «لَيْسَ» من التصرّف أنك تقول: «كان زيدٌ»، فتفيد المُضيّ، وتقول: «يكون زيد»، فتفيد الاستقبالَ، وأنت إذا قلت: «ليس زيدٌ قائمًا الآنَ»، فقد أدّتْ «لَيْسَ» المعنى الذي يكون في المضارع بلفظ الماضي، واستُغني عن زيادةِ حرف مضارعة فيها.

وقوله: «لا تقول ليس زيد قائمًا غدًا»، يريد أنها لا تكون إلاّ لنفي الحاضر لا غير، ولا يُنْفَى بها في المستقبل. وقد أجازه أبو العبّاس المبرّد وابن دُرُسْتَوَيْهِ.

فإن قيل: وزنُه «فَعْلَ» ساكنَ العين كـ«لَيْتَ»، وليس في الأفعال الماضية ما هو على هذه الزنة، فهلّا دَلَّكم ذلك على أنها حرف. قيل: لمّا مُنع التصرّف لِما ذكرناه، ولم يُبْنَ بناءَ الأفعال من بنات الياء، نحوِ: «باعَ»، و«سارَ»، مُنع ما للأفعال من الإعلال والتغيير؛ لأن الإعلال والتغيير ضربٌ من التصرّف.

والأصلُ في «لَيْسَ»: «لَيِسَ» على زنةِ «حَرِجَ»، و«صَعِدَ». وإنما قلنا ذلك؛ لأنه قد قامت الدلالة على أنه فعلٌ. فالأفعالُ الماضية الثلاثيّة على ثلاثة أضرب: «فَعَلَ»، كـ«ضَرَبَ»، و«قَتَلَ»، و«فَعِلَ»، كـ«عَلِمَ»، و«سَلِمَ»، و«فَعُلَ»، كـ«ظَرُفَ»، و«شَرُفَ»، وليس فيها ما هو على زنةِ «فَعْلَ» بسكون العين. وإذا كان كذلك، وجب أن لا يخرج عن أبنية الأفعال، فلذلك قلنا: إن أصله «لَيِسَ» على «فَعِلَ» بكسر العين، فيكون من قبيل «صَيِدَ البعيرُ» إذا رفع رأسه من داءٍ. وكان قياسه أن تقلب الياء فيه ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها على حدّ «باعَ» و«سارَ»، إلاّ أنّهم لمّا لم يريدوا تصرُّف الكلمة، أبقوها على حالها، ثمّ خفّفوها بالإسكان على حدّ قولهم في «كَتِفٍ»: «كَتْفٌ»، وفي «فَخِذٍ»: «فَخْذٌ»، وألزموها التخفيفَ؛ لعدم تصرّفها ولزومِ حالة واحدة.

وإنما قلنا إن أصله «فَعِلَ» بالكسر؛ لأنه لا يخلو من أن يكون على «فَعَلَ» أو «فَعُلَ» أو «فَعِلَ» على ما ذكرنا، فلا يجوز أن يكون على «فَعَلَ» بالفتح؛ لأنه لو كان مفتوحًا، لم يجز إسكانه؛ لأن الفتحة خفيفةٌ. ألا ترى أنهم لا يخفّفون نحوَ «قَلَم»، و«جَبَلٍ»، بالسكون؟ ولا يجوز أن يكون على «فَعُلَ» بالضمّ، لأن هذه البناء لم يأتِ من بناته الياء، فلمّا امتنع أن يكون على «فَعَلَ»، و«فَعُلَ»، تَعيّن أن يكون «فَعِلَ» بالكسر، وصُحّح كما صُحّح «صَيِدَ البعيرُ». وليس المراد أن العلّة واحدةٌ وإنما ذلك لإبداء النظير، وذلك لأن العلّة في تصحيح «لَيْسَ» إرادةُ عدم التصرّف، والعلّة في تصحيح «صَيِدَ» إنما هو لأنه في معنَى «أصْيَدَ» كـ«عَوِرَ»، و«حَوِلَ»، إذ كانا في معنى «أعْوَرَ»، و«أحْوَلَ».

فصل
[نوعا الأفعال الناقصة من حيث تقديم خبرها عليها]

قال صاحب الكتاب: **وهذه الأفعال في تقديم خبرها على ضربين، فالتي في أوائلها «ما» يتقدّم خبرُها على اسمها لا عليها، وما عداها يتقدّم خبرها على اسمها وعليها، وقد خُولِفَ في «لَيْسَ» فجُعل من الضرب الأوّل. والأوّلُ هو الصحيح.**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم أن هذه الأشياء لمّا كانت داخلة على المبتدأ والخبر، وكانت مقتضيةً لهما جميعًا، وجب من حيث كانت أفعالاً بالدلائل المذكورة، أن يكون حكمُ ما بعدها كحكم الأفعال الحقيقيّة، وكانت الأفعال الحقيقيّة ترفع فاعلاً، وتنصب مفعولاً، فرفعتْ هذه الاسمَ، ونصبت الخبرَ ليصير المرفوع كالفاعل، والمنصوب كالمفعول من نحوِ: «كان زيدٌ قائمًا»، كما تقول: «ضرب زيدٌ عمرًا».

ولمّا كان المرفوع فيها كالفاعل، والفاعلُ لا يجوز تقديمه على الفعل، لم يجز تقديم أسماء هذه الأفعال عليها. ولمّا كان المفعول يجوز تقديمُه على الفاعل، وعلى

الفعل نفسه، جاز تقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها، وعليها أنفسِها ما لم يمنع من ذلك مانعٌ، فلذلك تقول: «كان زيدٌ قائمًا». قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾(١)، وقال: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾(٢)، وتقول: «كان قائمًا زيدٌ»، فتُقدِّم الخبر على الاسم، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾(٣)، وقال: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾(٤)، فقوله: «حقًّا» خبرٌ، وقد تقدّم على الاسم الذي هو «نصر المؤمنين»، و«عجبًا» خبرٌ أيضًا، وقد تقدّم على الاسم الذي هو «أن أوحينا»؛ لأنّ «أنْ» والفعل في تأويل المصدر، وذلك المصدرُ مرفوع بأنّه اسمُ «كان».

وتقول: «قائمًا كان زيدٌ»، فتُقدِّم الخبر على الفعل نفسه. قال الله تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾(٥)، فلولا جوازُ تقديم الخبر على نفس الفعل، لَمَا جاز تقديم معموله عليه، وذلك أن «أنفسهم» معمولُ «يظلمون»، وهو الخبر، وقد تقدّم أنه لا يُقدَّم المعمول حيث لا يتقدّم العامل. ألا ترى أنه لا يجوز «القتالُ زيدًا حِينَ يأتي» حيث لم يجز تقديم عامله الذي هو «يأتي»؛ لأنّ المضاف إليه لا يتقدّم المضافَ؟ وكذلك باقي أخواتها.

فأمّا ما في أوّله حرف النفي، وحروف النفي أربعةٌ: «ما»، و«لَمْ»، و«لَنْ»، و«لا»، فإنّ كان النفي بـ«ما»، نحوَ: «ما زال»، و«ما انفكّ»، و«ما فتىء»، و«ما برح»، فمذهبُ سيبويه والبصريين أنه لا يجوز تقديم أخبارها عليها، فلا يُقال: «قائمًا ما زال زيدٌ»، وإليه ذهب أبو زكريّاء يحيى بن زياد الفرّاء. وذلك أنّ «ما» للنفي، وأنّه يُستأنف بها النفي، ولذلك يُتلقّى بها القَسَمُ كما يتلقّى بـ«إنَّ» واللام في الإيجاب، فجرت في ذلك مجرى حرف الاستفهام، فكان له صدرُ الكلام، وإنّما صار للاستفهام صدرُ الكلام. لأنه جاء لإفادةِ معنى في الاسم والفعل، فوجب أن يأتي قبلهما لا بعدهما، كما أن حروف الاستفهام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كذلك هنا. ألا ترى أنك لو قلت في الاستفهام: «زيدًا أضربتَ؟» لم يجز، كذلك هٰهنا لو قلت: «قائمًا ما زال زيدٌ»، لم يجز؛ لأنك تُقدِّم ما هو متعلّقٌ بما بعد حرف النفي عليه، ويجوز ذلك مع «لَمْ»، و«لَنْ»، و«لا»، فتقول: «قائمًا لم يزل زيدٌ»، و«منطلقًا لن يبرح بكرٌ»، و«خارجًا لا يزال خالدٌ».

وإنما ساغ ذلك مع «لم»، و«لن»، و«لا» ولم يسغ مع «ما»؛ لأنّ «لم»، و«لن»، لمّا اختصّتا بالدخول على الأفعال، صارتا كالجزء منها، فكما يجوز تقديمُ منصوب الفعل عليه، كذلك يجوز التقديم مع «لم»، و«لن»؛ لأنهما كأحد حروفه، وأيضًا فإنّ «لم أفعل» نفيُ «فعلتُ»، و«لن أفعل» نفيُ «سأفعلُ». وحكمُ النفي حكم إيجابه، فكما يسوغ في

---

(١) النساء: ٩٦.
(٢) الفرقان: ٥٤.
(٣) الروم: ٤٧.
(٤) يونس: ٢.
(٥) الأعراف: ١٧٧.

الإيجاب التقديمُ، فكذلك مع النفي، فجرى النفي هنا مجرى الإيجاب، كما جرى مجراه في «لَنْ» إذ لم يُتلقَّ به القَسَم. ألا ترى أنك لا تقول: و«اللّهِ لن أضربَ»، كما لا تقول: «واللّه سأضرب»؟ وكذلك لا تقول: «واللّه لم أضرب» كما لا تقول: «واللّه ضربتُ». وأمّا «لا»، وإن كانت قد يُتلقّى بها القسم، وتدخل على الأسماء والأفعال، فإنّها تصرّفت تصرّفًا ليس لغيرها بدخولها على المعرفة والنكرة، وأنّه يتخطّاها العاملُ، فيعمل فيما بعدها، نحوَ قولك: «خرجت بلا زادٍ»، و«عُوقبتُ بلا جُرْم»، فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها، فكذلك يعمل ما بعدها فيما قبلها. وأجاز ذلك الكوفيون[١]، وإليه ذهب أبو الحسن بن كَيْسان، فيقولون: «قائمًا ما زال زيدٌ»، وكذلك ما كان في معناها من أخواتها، فإنّهم يشبّهونها بـ«لمْ».

وأمّا «ما دامَ»، فإنّها لا تستعملٍ إلاّ بلفظ الماضي كما كانت «لَيْسَ» كذلك. ولا يتقدّمها إلاّ فعلٌ مضارعٌ، نحوُ: «لا أكلِّمك ما دام زيدٌ قائمًا». ولا يتقدّم عليها نفسِها، لأنّ «ما» فيها مصدريّةٌ لا نافيةٌ، وذلك المصدرُ بمعنى ظرف الزمان. ألا ترى أنك إذا قلت: «لا أفعلُ هذا ما دام زيدٌ قائمًا»، كان التقدير فيه: زمنَ دوامِ قيامِ زيد، كقولك: «جئتُك مَقْدَمَ الحاجّ، وخفوقَ النجم»، أي: زمنَ خفوق النجم، وزمنَ مَقدم الحاجّ؟ إلاّ أنه حذف المضاف الذي هو الزمان للعلم به، وأُقيم المصدر المضاف إليه مقامه.

وإذا كانت «ما» في «ما دام» بمنزلة المصدر، كان ما يتعلّق بها من صلتها وتمامِها، فلا يتقدّم عليها. وأمّا تقديم أخبارها على أسمائها، فجائزٌ بلا خلاف، لأنّ المقتضى لجواز ذلك موجودٌ، وهو كون العامل فعلاً، ولا مانعَ هناك، فلذلك جاز أن تقول: «ما زال قائمًا زيدٌ»، و«ما انفكّ عالمًا بكرٌ».

وأمّا «لَيْسَ»، ففيها خلافٌ، فمنهم من يُغلِّب عليها جانبَ الحرفيّة، فيُجريها مجرى «ما» النافية؛ فلا يُجيز تقديمَ خبرها على اسمها، ولا عليها، لا يقولون: «ليس قائمًا زيدٌ»، و«لا قائمًا ليس زيدٌ». وعليه حمل سيبويه[٢] قولَهم: «ليس الطيبُ إلاّ المسكُ»، و«ليس خَلْقُ اللّه أشْعَرُ منه». أجراها مجرَى «ما».

ومنهم من أجاز تقديمَ خبرها عليها نفسِها، نحوَ: «قائمًا ليس زيدٌ»، وهو قول سيبويه[٣] والمتقدّمين من البصريين[٤]، وجماعةٍ من المتأخّرين كالسيرافيّ، وأبي عليّ،

---

(١) انظر المسألة السابعة عشرة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص١٥٥ ـ ١٦٠.

(٢) الكتاب ١/ ١٤٧.

(٣) الكتاب ١/ ١٤٧.

(٤) انظر المسألة الثامنة عشرة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص١٦٠ ـ ١٦٤.

وإليه ذهب الفرّاء من الكوفيين. واحتجّوا لذلك بالنصّ والمعنى. أمّا النصّ فقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾(١)، ووجهُ الدليل أنه قدّم معمولَ الخبر عليها، وذلك أنّ «يَوْمَ» معمولُ «مصروفًا» الذي هو الخبر، وتقديمُ المعمول يُؤْذِن بجواز تقديم العامل؛ لأنه لا يجوز أن يقع المعمول حيث لا يقع العامل؛ لأنّ رتبة العامل قبل المعمول.

وأمّا المعنى فإنّه فعلٌ في نفسه. وإنما مُنع المضارعَ؛ للاستغناء عنه بلفظ الماضي، وهذا المعنى لا ينقص حكمَها، وصار كـ«يَدَعُ»، و«يَذَرُ»، لمّا منعنا لفظَ الماضي منهما استغناءً عنه بـ«تَرَكَ»، لم ننقص من حكم عملهما. ومنهم من منع من تقديم خبرها عليها مع جواز تقديمه على اسمها، وهو مذهب الكوفيين، وأبي العبّاس المبرّد. وقال السيرافيّ وأبو عليّ: لا خلاف في تقديم الخبر على اسمها، إنما الخلاف في تقديم الخبر عليها. وحكى ابن درستويه في كتاب الإرشاد أنّ فيه خلافًا على ما تقدّم.

وقوله: «وقد خولِف في «لَيْسَ» فجُعل من الضرب الأوّل»، يريد الذي لا يجوز تقديم خبره عليه، وهو ما كان في أوّله «ما»، فيه إشارةٌ إلى أنّ من مذهبه جوازَ تقديم خبرها عليها.

وقوله: «والأوّل هو الصحيح»، يريد الأوّل من القولَيْن، وهو جواز تقديم خبرها عليها، وهو الذي أفتى به. والثاني ما حكاه من قول المخالِف، وهو عدم جواز تقديمه.

فصل

[تفصيل سيبويه في تقديم الظرف وتأخيره بين اللغو منه والمستقرّ]

قال صاحب الكتاب: **وفصل سيبويه(٢) في تقديم الظرف وتأخيرِه بين اللَّغو منه والمستقرّ، فاستحسن تقديمَه إذا كان مستقرًا، نحوَ قولك: «ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك»، وتأخيرَه إذا كان لَغوًا، نحوَ قولك: «ما كان أحدٌ خيرًا منك فيها»، ثمّ قال: وأهلُ الجَفاء يقرؤون(٣): ﴿وَلَمْ يَكُنْ كُفُوًا لَهُ أَحَدٌ﴾(٤).**

* * *

قال الشارح: سيبويه كان يسمّي الظرف والجارّ والمجرور متى وقع واحدٌ منهما خبرًا مستقرًّا؛ لأنه يُقدَّر بـ«استقرّ». ومتى لم يكن خبرًا، سمّاه لَغوًا. وذلك نحو قولك: «زيدٌ فيها قائمًا»، الظرف هٰهنا مستقرٌّ، لأنه الخبر، والتقدير: «زيدٌ استقرّ فيها»، و«قائمًا» حالٌ، فإن رفعت «قائمًا» وجعلته الخبرَ، فقلت: «زيدٌ فيها قائمٌ» كان الظرف لغوًا، لأنه

---

(١) هود: ٨.
(٢) الكتاب ١/ ٥٥ ـ ٥٦.
(٣) في الكتاب ١/ ٥٦ «يقولون».
(٤) الإخلاص: ٤ ﴿ولم يكن له كفوًا أحد﴾.

ليس بخبرٍ، إنما الخبر «قائمٌ» والظرف من متعلّقات الخبر الذي هو «قائمٌ». ومتى جعلته خبرًا، كان ظرفًا، ووِعاءً للاستقرار. ومتى جعلته لغوًا، كان ظرفًا للقيام. فإذا فهمت القاعدةَ، فسيبويه يختار تقديم الظرف إذا كان مستقرًا؛ لأنه مضطرٌ إليه، وتأخيرَه إذا كان لغوًا؛ لأنه فضلةٌ. وذلك نحو قولك: «ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك»، فـ«أحدٌ» اسمُ «كان»، و«خيرٌ منك» صفته، والظرف الخبر، ولذلك قدّمه، فإن نصبت «خيرًا» وجعلته الخبرَ، أخّرت الظرف، لأنه ملغًى، نحوَ قولك: «ما كان أحدٌ خيرًا منك فيها» فـ«أحدٌ» الاسم، و«خيرًا منك» الخبر، و«فيها لغوٌ» من متعلّقات الخبر، وتقديمُ الظرف وتأخيرُه إذا كان مستقرًّا جائزٌ، قال سيبويه: كلٌّ عربيٌّ جيّدٌ كثيرٌ، وإنما اختار تقديمه إذا كان مستقرًّا، ولا كلامَ في جواز تأخيره.

فإن قيل: فما تصنع بقوله سبحانه: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾(١)، فقدّم الجارّ والمجرور مع أنه لغوٌ؟ قيل: لمّا كانت الحاجة ماسّةً، والكلامُ غيرَ مستغن عنه؛ صار كأنّه خبرٌ، فقُدّم لذلك، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾(٢) متبدأٌ وخبرٌ، وقوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾(٣) خبرٌ ثانٍ، وقوله: **﴿ولم يكن له كفؤًا أحدٌ﴾** معطوف عليه. وما عُطف على الخبر، كان في حكم الخبر، فلذلك لم يكن بدٌّ من العائد في قوله: ﴿لَّهُۥ﴾؛ لأن الجملة إذا وقعت خبرًا، افتقرت إلى العائد.

قال: وأهل الجفاء يقرؤون: «ولم يكن كفؤًا له أحدٌ»، فيؤخّرون الجارّ والمجرور لقوّة التأخير في المُلْغَى عندهم. والمرادُ بأهل الجفاء: الأعراب الذين لم يبالوا بخطّ المُصْحَف، أو لم يعلموا كيف هو. فأما قول الشاعر [من الرجز]:

لَتَقْرُبِنَّ قَرَبًا جُلْذِيَّا ... ما دام فيهنّ فَصِيلٌ حَيَّا(٤)

فإنّه قدّم الظرف هنا، وإن لم يكن مستقرًّا، وذلك أنّ «فصيل» اسمُ «ما دام»، و«حيًّا»، الخبر، و«فيهنّ»، ظرفٌ للخبر. وذلك لجواز التقديم عنده مع أنه قد تدعو الحاجةُ إليه. ولا يسوغ حذفه، إذ لو حذف، لتغيّر المعنى، ويصير بمعنى الأبد، كما يُقال: «ما طلعت الشمسُ»، و«ما حنّت النيبُ». فلمّا كان المعنى متعلّقًا به، صار كالمستقرّ، فقدّمه لذلك. والجُلْذِيّ: السَّيْر الشديد، ويجوز أن يكون اسم ناقته، ثمّ ناداها مُرخّمًا، فاعرفه.

---

(١) الإخلاص: ٤.
(٢) الإخلاص: ٢.
(٣) الإخلاص: ٣.
(٤) تقدم بالرقم ٥٢٠.

ومن أصناف الفعل

أفعالُ المُقارَبة

فصل

[أحكام «عسى»]

قال صاحب الكتاب: **منها «عَسَى»، ولها مذهبان: أحدهما أن تكون بمنزلة «قارَبَ»، فيكون لها مرفوعٌ ومنصوبٌ، إلاّ أنّ منصوبها مشروطٌ فيه أن يكون «أنْ» مع الفعل متأوّلاً بالمصدر، كقولك: «عسى زيدٌ أن يخرج» في معنى: قارَبَ زيدٌ الخروجَ. قال الله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[1]. والثاني أن تكون بمنزلة «قَرُبَ»، فلا يكون لها إلاّ مرفوعٌ، إلاّ أنّ مرفوعها «أنْ» مع الفعل في تأويل المصدر، كقولك: «عسى أن يخرج زيدٌ» في معنى: قَرُبَ خروجُه. قال الله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[2].**

* * *

قال الشارح: معنى قولهم: «أفعال المقاربة»، أي: تفيد مقاربةَ وقوع الفعل الكائن في أخبارها. ولهذا المعنى كانت محمولة على بابِ «كان» في رفع الاسم ونصب الخبر. والجامعُ بينهما دخولهما على المبتدأ والخبر، وإفادةُ المعنى في الخبر. ألا ترى أنّ «كانَ» وأخواتها إنما دخلت لإفادة معنى الزمان في الخبر، كما أن هذه الأفعال دخلت لإفادة معنى القرب في الخبر؟

فمن ذلك «عَسى»، وهو فعلٌ غير متصرّف، ومعناه المقاربة على سبيل الترجّي. قال سيبويه[3]: معناه الطَّمَع والإشفاق، أي: طمعٌ فيما يستقبل، وإشفاقُ أن لا يكون. واعلم أن أصل الأفعال أن تكون متصرّفة من حيث كانت منقسمة بأقسام الزمان، ولولا ذلك، لأغنت المصادرُ عنها. ولهذا قال سيبويه[4]: فأمّا الأفعال فأمثلةٌ أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لِما مضى، ولما يكون، ولما هو كائنٌ لم ينقطع.

وهذه «عَسَى» قد خالفت غيرَها من الأفعال، ومُنعت من التصرّف، وذلك لأُمور؛ منها: أنهم أجروها مجرى «لَيْسَ»، إذ كان لفظها لفظ الماضي، ومعناها المستقبل، لأنّ

---

(١) المائدة: ٥٢.

(٢) البقرة: ٢١٦.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٣٣.

(٤) الكتاب ١/ ١٢.

الراجي إنما يرجو في المستقبل لا في الماضي، فصارت كـ«لَيْسَ» في أنها بلفظ الماضي، ويُنْفَى بها الحال، فمُنعت لذلك من التصرّف كما منعت «لَيْسَ».

الثاني: أنها تَرَجٍّ، فشابهتْ «لَعَلَّ». وقد استضعف بعضُهم هذا الوجهَ من التعليل، قال: وذلك أنّ شَبَه الحرف معنًى مُضْعفٌ للاسم لا للفعل، ألا ترى أن أكثر الأسماء المبنيّة نحوَ «كَمْ»، و«مَنْ»، إنما كان يُشْبِه الحروفَ؛ فأمّا الفعل فإنّه، إذا أشبه بمعناه الحرفَ، فإنّه لا يُمْنَع التصرّفَ، وذلك لأن معاني هذه الحروف مستفادةٌ ومكتسَبةٌ من الأفعال، ألا ترى أنّ «إلاَّ» في الاستثناء نائبةٌ عن «أَسْتثني»، والهمزة في الاستفهام نائبةٌ عن «أَسْتفهم» و«ما»، النافية نائبةٌ عن «أَنْفِي»؟ والشيءُ إنّما يُعْطَى حكمًا بالشبه إذا أشبهه في معناه، وأمّا إذا أشبهه في معنًى هو له، أو يُساويه فيه، فلا. ولو جاز أن يُمْنَع التصرّفَ «عَسَى»؛ لأنها في معنَى «لَعَلَّ»، لجاز أن يمنع «استثني» التصرّف لمشارَكةِ «إلاَّ»، ولجاز أن يمنع «أَنفِي» التصرّف لمشاركةِ «ما». وذلك قولُ من قال: إنّ «لَيْسَ» ممنوعةُ التصرّف لمشاركةِ «ما» في معناها.

والآخر: أنها لمّا دلّت على قُرْب الفعل الواقع في خبرها؛ جرت مجرى الحروف لدلالتها على معنًى في غيرها، إذ الأفعال تدلّ على معنًى في نفسها، لا في غيرها، فجمدت لذلك جمودَ الحروف.

فإن قيل: ما الدليل على أنها أفعالٌ مع جمودها جمودَ الحروف، وعدم تصرّفها؟ فالجواب أنه يتّصل بها ضمير الفاعل على حدّ اتّصاله بالأفعال، نحوَ قولك: «عَسَيْتُ أن أفعلَ كذا»، و«عَسِيتُ» بالكسر أيضًا، وهما لغتان. قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾[1]، وقُرِىء بالكسر، والمؤنّث «عَسَتْ»، فتؤنّثه بالتاء الساكنة وصلاً ووقفًا على ما يكون عليه الأفعالُ. ولمّا كانت فعلاً، افتقرت إلى فاعلٍ ضرورةَ انعقاد الكلام. وهي في ذلك على ضربين:

أحدهما: أن تكون بمنزلة «كان» الناقصة، فتفتقر إلى منصوب ومرفوع، ويكون معناها «قارَبَ».

والضرب الثاني: أن تكون بمنزلةِ «كان» التامّة، فتكتفي بمرفوع، ولا تفتقر إلى منصوب، وتكون بمعنى «قَرُبَ». فالأوّل نحو قولك: «عسى زيدٌ أن يقوم»، ولا يكون الخبر إلاّ فعلاً مستقبلاً مشفوعًا بـ«أن» الناصبة للفعل. قال الله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[2]، فـ«زيدٌ» اسمُ «عسى»، وموضعُ «أنْ» مع الفعل نصبٌ، لأنه خبرٌ. والذي يدلّ على ذلك قولهم في المثل: «عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسَا»[3]، والمراد: أن يَبْأَسَ، فقد

---

(١) محمد: ٢٢. (٢) المائدة: ٥٢.

(٣) هذا مثل، وقد تقدم تخريجه.

انكشف الأصلُ كما انكشف أصلُ «أقام»، و«أطال» بقوله [من الطويل]:

صددتِ فأطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّما ... وِصالٌ على طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ(١)

وأبْؤُسٌ في المثل(٢) جمع «بَأسٍ»، لأنّ «فَعْلاً» يجمع على «أفْعُلٍ»، نحوَ «كَلْبٍ»، و«أكْلُبٍ»، ومِمّا يدلّ أن خبرها في موضع اسم منصوب، وإن لم يُنْطَق به، أن الفعل في خبرها، إذا تَجرّد من «أنْ»، كان مرفوعًا، والفعل إنّما يُرْفَع بوقوعه موقع الاسم، نحوِ قوله [من الطويل]:

١٠٣٠ـ عَسَى اللّهُ يُغْنِي عن بِلادِ ابن قادِرٍ ... بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ

وقول الآخر [من الوافر]:

١٠٣١ـ عسى الكَرْبُ الذي أمْسَيْتَ فيه ... يكونُ وَراءَه فَرَجٌ قَرِيبُ

---

(١) تقدم بالرقم ٥٤٤.

(٢) في الطبعتين: «البيت»، وهذا سهو من الناسخ أو المؤلف.

١٠٣٠ ـ **التخريج**: البيت لهدبة بن الخشرم في ديوانه ص٧٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٢٨؛ والكتاب ٣/ ١٥٩، ٤/ ١٣٩؛ ولسماعة النعامي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤١؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٥١؛ ولسان العرب ١٥/ ٥٥ (عسا)، ولسماعة أو لرجل من باهلة في شرح شواهد الإيضاح ص٦٢٠؛ وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٦٧٨؛ واللمع ص٣٣٣؛ والمقتضب ٣/ ٤٨، ٦٩.

اللغة: جون الرباب: سود السحاب. السكوب: الكثير المطر.

الإعراب: **«عسى»**: فعل ماضٍ ناقص من أفعال الرجاء. **«الله»**: اسم الجلالة، اسم «عسى» مرفوع. **«يغني»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». **«عن بلاد»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«يغني»، وهو مضاف. **«ابن»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. **«قادر»**: مضاف إليه مجرور. **«بمنهمر»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«يغني». **«جون»**: نعت أوّل لـ«منهمر» مجرور، وهو مضاف. **«الرباب»**: مضاف إليه مجرور. **«سكوب»**: نعت ثانٍ لـ«منهمر» مجرور.

وجملة «عسى الله...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يغني»: في محل نصب خبر «عسى».

والشاهد فيه قوله: «عسى الله يغني» حيث جاء خبر «عسى» فعلاً مضارعًا مرفوعاً، وهذا دليل على أن خبر «عسى» في موضع اسم منصوب؛ لأنّ الفعل إنّما يُرفَع بوقوعه موقع الاسم.

١٠٣١ ـ **التخريج**: البيت لهدبة بن خشرم في خزانة الأدب ٩/ ٣٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٢؛ والدرر ٢/ ١٤٥؛ وشرح التصريح ١/ ٢٠٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٩٧؛ وشرح شواهد المغني ص٤٤٣؛ والكتاب ٣/ ١٥٩؛ واللمع ص٢٢٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٨٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص١٢٨؛ وتخليص الشواهد ص٣٢٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣١٦؛ والجنى الداني ص٤٦٢؛ وشرح ابن عقيل ص١٦٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص٨١٦؛ والمقرب ١/ ٩٨؛ ومغني اللبيب ص١٥٢؛ والمقتضب ٣/ ٧٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

اللغة: الكرب: الهم والغم.

الإعراب: **«عسى»**: فعل ماضٍ ناقص. **«الكرب»**: اسم «عسى» مرفوع. **«الذي»**: اسم موصول مبني =

فارتفاعُ «يُغْنِي»، و«يَكُونُ»، عند تجرّدهما من الناصب دليلٌ على ما قلناه.

فإن قيل: فلِمَ لزم أن يكون الخبر «أنْ» والفعلَ؟ قيل: أمّا لزوم الفعل؛ فلأنّه لمّا مُنع لفظَ المضارع، واجتزىء عنه بلفظ الماضي؛ عُوّض المضارع في الخبر. وأيضًا فإنّه لمّا كانت «عَسَى» طَمَعًا، وذلك لا يكون إلاَّ فيما يستقبل من الزمان؛ جعلوا الخبر مثالاً يفيد الاستقبال، إذ لفظ المصدر لا يدلّ على زمان مخصوص. وأمّا لزوم «أن» الخبرَ؛ فلِما أُريد من الدلالة على الاستقبال، وصرف الكلام إليه؛ لأن الفعل المجرَّد من «أنْ» يصلح للحال والاستقبال، و«أنْ»، تُخْلِصه للاستقبال. والذي يؤيّد ذلك أن الغرض بـ«أنْ» الدلالةُ على الاستقبال لا غيرُ. وأمّا قول الشاعر [من الطويل]:

١٠٣٢ـ عسى طَيِّىءٌ من طَيِّىءٍ بعدَ هذه ستُطْفِىءُ غُلّاتِ الكُلَى والجَوانحِ

= في محلّ نعت «الكرب». «أمسيت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل مبني في رفع اسم «أمسى». «فيه»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «أمسى». «يكون»: فعل مضارع ناقص. «وراءه»: ظرف مكان منصوب متعلّق بمحذوف خبر «يكون» المقدّم، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «فرج»: اسم «يكون» مؤخّر مرفوع. «قريب»: نعت «فرج» مرفوع.

وجملة «عسى الكرب»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أمسيت فيه»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يكون...»: في محل نصب خبر «عسى».

والشاهد فيه قوله: «عسى الكرب.. يكون..» حيث وقع خبر «عسى» فعلاً مضارعًا مرفوعاً، وهذا دليل على أنّ خبر المصدريّة. وذلك تشبيهًا لـ «عسى» بـ «كاد».

١٠٣٢ ـ **التخريج**: البيت لقسام بن رواحة في خزانة الأدب ٩/ ٣٤١؛ والدرر ٢/ ١٤٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٩٦٠؛ وشرح شواهد المغني ص٤٤٥؛ والمؤتلف والمختلف ص١٢٧؛ ومعجم الشعراء ص٣٤٠؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص٤٦٠؛ وحاشية يس على شرح التصريح ١/ ٢٠٦؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

اللغة: طيّىء: قبيلة. غلات: جمع غلّة وهي شدة العطش. الكلى: جمع كلية وهي معروفة. الجوانح: جمع جانحة وهي الضلع القصيرة.

المعنى: المرجو أن يثأر ذوو القتلى لقتلاهم في المستقبل، فتسكن النفوس وتبرد القلوب.

الإعراب: «عسى»: فعل ماضٍ ناقص. «طيىء»: اسم «عسى» مرفوع بضمّة ظاهرة. «من طيىء»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تطفىء». «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «تطفىء». «هذه»: اسم إشارة مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «ستطفىء»: السين: حرف تنفيس، و«تطفىء»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «غلات»: مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، وهو مضاف. «الكلى»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذّر. «والجوانح»: الواو: حرف للعطف، و«الجوانح»: معطوف على «الكلى» مجرور بالكسرة.

وجملة «عسى طيىء ستطفىء...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ستطفىء»: في محل نصب خير «عسى».

=

لمّا كانت السين كـ«أنْ» في الدلالة على الاستقبال، وضعها موضعَها، وإن اختلفت من حيث إن الفعل لا يكون معها في تأويل المصدر.

والضرب الثاني: أن تكتفي بالمرفوع من غير افتقارٍ إلى منصوب، وتكون «عسى» بمعنى «قَرُبَ»، إلّا أن مرفوعها لا يكون إلاّ «أنْ» والفعل، نحوَ قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـًٔا وَهُوَ خَيۡرٌ لَّكُمۡۖ﴾[1]، فـ«أنْ تكرهوا» بموضعِ رفع بأنّه فاعلٌ، ووقعت الكفايةُ به لتضمّنه معنى الحدث الذي كان في الخبر. ويجوز في قولك: «عسى أن يقوم زيدٌ» أن يكون «زيدٌ» مرفوعًا بـ«عَسَى»، و«أن يقوم» في موضعِ نصب بأنّه خبر مقدّم، ويكون في الفعل على هذا التقدير ضميرٌ من «زيد» يظهر في التثنيَة والجمع، نحوَ قولك: «عسى أن يقوما الزيدان»، و«عسى أن يقوموا الزيدون»؛ لأن التقدير: «عسى الزيدان أن يقوما»، و«عسى الزيدون أن يقوموا». فيجوز لك في ذلك وما كان نحوه وجهان أبدًا: أحدهما أن يكون «أنْ» والفعل في موضع مرفوع، وأن يكون في موضعِ منصوب بأنّه خبرٌ مقدّمٌ. فأمّا قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾[2]، فلا يجوز فيه إلاّ وجه واحد، وهو أن يكون «ربّك» فاعلَ «يبعث»، و«أنْ» مع ما بعدها في موضعِ رفع بـ«عَسَى». ولا يجوز أن يكون «أنْ» في موضعِ نصب على الوجه الآخر؛ لأنه يؤدّي إلى الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبيّ؛ لأن «مقامًا محمودًا» منصوبةٌ بـ«يبعث»، فلا يكون «الربّ» مرتفعًا إلاّ به، وإلاّ كان أجنبيًا، إذ لم يكن عاملاً فيه.

فصل
[أحكام «كاد»]

قال صاحب الكتاب: **ومنها «كادَ» ولها اسمٌ وخبرٌ، وخبرُها مشروطٌ فيه أن يكون فعلاً مضارعًا متأوّلاً باسمِ فاعل، كقولك: «كاد زيدٌ يخرجُ». وقد جاء على الأصل [من الطويل]:**

[فَأُبْتُ إلى فَهـمٍ] وما كِدْتُ آيِبًا[3] [وكـمْ مِثْلِـها فـارَقْتُها وَهْـيَ تَصْـفِرُ]

كما جاء «عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا»[4].

قال الشارح: قوله: «ومنها» يعني من أفعال المقاربة «كادَ». تقول: «كاد زيدٌ يفعلُ»، أي: قارَبَ الفعلَ، ولم يفعل، إلاّ أنّ «كاد» أبلغُ في المقاربة من «عَسَى»، فإذا قلت: «كاد زيدٌ يفعل»، فالمراد قرُب وقوعُه في الحال، إلاّ أنه لم يقع بعدُ؛ لأنك لا

= **والشاهد فيه قوله:** «عسى... ستطفىء» حيث جاء بعد «عسى» فعل مضارع مقرون بالسين، وهذا ـ كما قال ـ لأن السين قد قامت مقام «أن».

(١) البقرة: ٢١٦. (٢) الإسراء: ٧٩.

(٣) تقدم بالرقم ٩٥٩. (٤) هذا مثل، وقد تقدم تخريجه.

تقوله إلاَّ لمَن هو على حدّ الفعل كالداخل فيه، لا زمانَ بينه وبين دخوله فيه. قال الله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾(١). ومن كلام العرب: «كاد النعامُ يطير».

وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر حملاً لها على «كانَ»؛ لدخولها على المبتدأ والخبر وإفادةِ معناها في الخبر. واشترطوا أن يكون الخبر فعلاً؛ لأنهم أرادوا قربَ وقوع الفعل، فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدلّ على الغرض، وجُرّد ذلك الفعل من «أن»؛ لأنهم أرادوا قرب وقوعه في الحال، وإن تَصرّف الكلام إلى الاستقبال، فلم يأتوا بها لتدافُع المعنيَيْن. ولمّا كان الخبر فعلاً محضًا مجرّدًا من «أنْ»، قدّروه باسم الفاعل، لأن الفعل يقع في الخبر موقعَ اسم الفاعل، نحو: «زيدٌ يقوم»، والمراد: قائمٌ، ودلّ على أنه منصوب قول الشاعر [من الطويل]:

فـأُبْـتُ إلـى فَـهْـم ومـا كِـدْتُ آئِـبًـا

كما دلّ قولهم: «عسى الغُوَيْرُ أبْؤُسًا» على أنّ موضعَ «أن يَبْأسَ» نصبٌ. فأما البيت، فهو لتأبّط شرًّا، ويروى: «ولم أكُ آئبًا»، فلا يكون فيه شاهدٌ. والرواية الأُولى أقيسُ من جهة المعنى؛ لأن المراد: رجعت إلى فهم ـ وهي قبيلة ـ وكدتُ لا أؤُوبُ لمشارَفتي التَّلَفَ. قال ابن الأعرابيّ الرواية: ما كدت آئبًا، وروايةُ من روى: «ولم أكُ آئبًا» خطأٌ. وأرى أنها جائزةٌ، والمعنى: ولم أك في نظري واعتقادي أنّني أسلَمُ. وقصّتُه معروفة.

وأما قولهم في المثل: «عسى الغوير أبؤسًا»، قال الأصمعيّ: إنه كان غارٌ فيه ناسٌ، فانْهارَ عليهم، أو أتاهم فيه عدوٌّ، فقتلوهم، فصار مثلاً لكلّ شيء يُخاف أن يأتي منه شرٌّ. قال ابن الكَلْبيّ: الغوير ماءٌ لكَلْب. وهذا المثلُ تَكلّمت به الزبّاءُ لمّا تَنكّب قَصِيرٌ اللَّخْميُّ بالأجمال الطريقَ المَهْيَعَ، وأخذ على الغُوَيْر.

فإن قيل: فهلّا منعتم «كَادَ» من التصرّف، كما فعلتم ذلك بـ«عسى»، إذ معناهما واحدٌ. قيل: له جوابان:

أحدهما: أنّ «كَادَ» قد يُخْبَر بها عن المقاربة فيما مضى وفيما يستقبل، نحوَ قولك: «كاد زيدٌ يقوم أمس»، و«يكاد يخرج غدًا». فلمّا أُريد بها معنى المُضيّ والاستقبال، أُتي لها بالأمثلة التي تدلّ على الأزمنة، وهو بناء الماضي والمضارع. ولمّا كانت «عَسَى» طمعًا، والطمع يختصّ بالمستقبل فقط، اختير له أخفُّ الأبنية، وهو مثال الماضي، ولم تكن حاجة إلى تكلُّف زيادة المضارع.

والجواب الثاني: أنهم قد غالوا في «عَسَى»، فاستعملوها موجبةً، ولم تأتِ في

(١) النور: ٤٣.

الكتاب العزيز إلاَّ موجبةً، إلاَّ في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾[1]. قال: ومنه قول الشاعر [من الكامل]:

١٠٣٣ـ ظَنّي بهم كَعَسَى وهُمْ بتَنُوفَةٍ يَتنازعون جَوائِزَ الأمثالِ

والمراد: ظنّي بهم كاليقين. فلمّا تناهت «عَسى» في بابها، وكان فيها ما ليس في «كاد»، أُخرجت عن بابها وبابِ الفعل إلى حيّز الحروف وجمودها. وأما قول حسّان [من الكامل]:

١٠٣٤ـ وتكاد تَكْسَلُ أن تجيء فِراشَها في جِسْمِ خَرْعَبَةٍ وحُسْنِ قَوامِ

فإنّه قد قيل: إنّ «تكاد» فيه زائدةٌ، والمراد أنها تكسل أن تجيء فراشها لدَلالها.

---

(١) التحريم: ٥.

١٠٣٣ ـ **التخريج**: البيت لابن مقبل في ديوانه ص٢٦١؛ والأضداد ص١٨٨؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣١٣، ٣١٤، ٣١٧؛ ولسان العرب ٥/ ٣٢٧ (جوز)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٢٨٧، ٨٤٥؛ ولسان العرب ١/ ٢٨٥ (جوب)، ١٣/ ٢٧٢ (ظنن)، ١٥/ ٥٥ (عسا).

اللغة: التنوفة: الفلاة. يتنازعون: يتجاذبون. جوائز الأمثال: الأمثال السائرة في البلاد.

المعنى: يريد أنّ ظنّه بهم كاليقين في حال كونهم في الفلاة يتجاذبون أطراف الحديث والأمثال السائرة.

الإعراب: **«ظَنّي»**: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه. **«بهم»**: جار ومجرور متعلّقان بالمصدر «ظني». **«كَعَسى»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل رفع خبر المبتدأ «ظني»، و«عسى»: مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر. **«وهم»**: الواو: حالية، «هم»: مبتدأ مبني على الضم في محل رفع. **«بتنوفة»**: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر محذوف. **«يتنازعون»**: . «يتنازعون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: فاعل محله الرفع. **«جَوائزَ»**: مفعول به منصوب. **«الأمثال»**: مضاف إليه مجرور.

وجملة «ظني بهم كعسى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «هم بتنوفة»: في محل نصب حال. وجملة «يتنازعون»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه: إن «عسى» تأتي بمعنى اليقين كما في البيت.

١٠٣٤ ـ **التخريج**: البيت لحسّان بن ثابت في ديوانه ص١٠٧؛ ولسان العرب ٣/ ٣٨٤ (كيد)؛ والمحتسب ٢/ ٤٨.

اللغة والمعنى: تكسل: تتكاسل. الخرعبة: الشابة الحسنة الخَلق الناعمة.

هي تتكاسل عن المجيء إلى الفراش دلالاً، وحقّ لها، فهي شابة مكتملة الخلق، حسنة القدّ.

الإعراب: **«وتكاد»**: الواو: بحسب ما قبلها، «تكاد»: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمّة، واسمه ضمير مستتر جوازًا تقديره: «هي». **«تكسل»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: «هي». **«أن»**: حرف مصدرية ونصب. **«تجيء»**: فعل مضارع منصوب بالفتحة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. والمصدر المؤول من «أن تجيء» في محلّ نصب بنزع الخافض. **«فراشها»**: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ =

فصل
[تشبيه «كاد» بـ«عسى»، والعكس]

قال صاحب الكتاب: وقد شَبَّه «عَسى» بـ«كادَ» مَن قال [من الوافر]:

عَسَى الكَرْبُ الذي أمْسَيْتَ فيه ... يكونُ وَراءَهُ فَرَجٌ قَريبُ(١)

و«كادَ» بـ«عَسَى» مَن قال [من الرجز]:

١٠٣٥ـ قد كاد من طُولِ البِلَى أن يَمْصَحَا

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول أن الأصل في «عسى» أن يكون في خبرها «أنْ» لِما فيها من الطمع والإشفاق، وهما معنيان يقتضيان الاستقبال، و«أنْ» مؤذنةٌ بالاستقبال. وأصلُ «كاد» أن لا يكون في خبرها «أنْ»؛ لأن المراد بها قرب حصول الفعل في الحال، إلاّ أنه قد تشبه «عسى» بـ«كاد»، فيُنْزَع من خبرها «أنْ». فأما قوله [من الوافر]:

عسى الهَمُّ الذي أمسيت فيه... إلخ

= جرّ مضاف إليه. «في جسم»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل «تجيء» «خرعبة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وحسن»: الواو: للعطف. «وحسن»: اسم معطوف على «جسم» مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «قوام»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «تكاد تكسل»: بحسب الواو. وجملة «تكسل»: في محلّ نصب خبر «تكاد».

والشاهد فيه قوله: «وتكاد تكسل» حيث اعتبر أن «تكاد» هنا زائدة.

(١) تقدم بالرقم ١٠٣١.

١٠٣٥ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٢؛ والدرر ٢/ ١٤٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٤٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٩٩؛ ولسان العرب ٣/ ٣٨٣ (كود)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢١٥؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص٤١٩؛ وأسرار العربية ص٥؛ وتخليص الشواهد ص٣٢٩؛ ولسان العرب ٢/ ٥٩٨ (مصح)؛ والمقتضب ٣/ ٧٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

اللغة: يمصح: يذهب، ويَدْرُس.

المعنى: وصف منزلاً بأنه يكاد يذهب، ويدرس لِقدَمه.

الإعراب: «قد»: حرف تحقيق. «كادَ»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر فيه جَوَازًا تقديره: هو، يعود على المنزل الذي يصفه الشاعر. «من طول»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «يمصح». «البلى»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر. «أن»: حرف مصدري ناصب. «يمصحا»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر فيه جَوَازًا تقديره: هو، يعود على المنزل أيضًا، والألف: للإطلاق. والمصدر المؤول من «أن» والفعل «يمصح» في محل نصب على أنه خبر «كاد».

وجملة «كاد أن يمصح»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: اقتران خبر «كاد» بـ «أن» تشبيهًا لـ «كاد» بـ «عسى».

فالبيت لهُدْبَةَ بن الخَشْرَم، والشاهد فيه إسقاط «أنْ» من الخبر، ورفع الفعل على التشبيه بـ«كاد». يقول هذا لرجل من قومه أُسِرَ.

وقد تُشبَّه «كاد» بـ«عسى»، فيُشْفَعَ خبرها بـ«أنْ»، فيقال: «كاد زيدٌ أن يقوم». وقد جاء في الحديث: «كاد الفَقرُ أن يكون كُفْرًا»[1]؛ فأما قولهم [من الرجز]:

قد كاد من طُول البِلَى أن يَمْصَحَا

فالبيت لرُؤْبة، وقبله:

رَبْعٌ عَفاهُ الدَّهْرُ طُولاً فانْمَحَى

والشاهد فيه دخول «أنْ» على «كاد» تشبيهًا لها بـ«عسى»، والوجهُ سقوطها. وصف منزلاً بالقِدَم وعَفْوِ الأثر. ويَمْصَحُ: في معنَى «يَذْهَبُ»، يُقال: «مصح الظلّ» إذا انتعله الشخصُ عند قيام الظَّهِيرة. فحملوا كلّ واحد من الفعلَيْن على الآخر لتقارُب معنيَيْهما. وطريقُ الحمل والمقاربةِ أنّ «عَسَى» معناها الاستقبال، وقد يكون بعض المستقبل أقربَ إلى الحال من بعض، فإذا قال: «عسى زيدٌ»، فكأنّه قَرُبَ حتى أشْبَهَ قرب «كاد». وإذا أدخلوا «أنْ» في خبر «كاد»، فكأنّه بعُد عن الحال حتى أشبه «عسى». ومن قال: «عسى زيدٌ يفعل»، فقد أجرى «عسى» مجرى «كانَ»، ويجعل الفعل في موضع الخبر، كأنه قال: «عسى زيدٌ فاعلاً». وقد صرّح الراجز عند الضرورة بذلك، فقال [من الرجز]:

أكْثَرْتَ في العَذْل مُلِحًّا دائمَا لا تُكْثِرَنْ إنّي عَسَيْتُ صائِمَا[2]

كما صرّحوا في المَثَل، فقالوا: «عسى الغُوَيْرُ أبْؤُسَا»[3].

فصل
[تصريف «عسى»]

قال صاحب الكتاب: **وللعرب في «عسى» ثلاثةُ مذاهبَ: أحدها أن يقولوا: «عَسَيتَ أن تفعل»، و«عَسَيتما»، إلى «عَسَيتنّ»، و«عسى زيدٌ أن يفعل»، و«عسيَا إلى عَسَيْن»، و«عَسَيتُ»، و«عَسَينا». والثاني ألّا يتجاوزوا «عسى أن يفعل»، و«عسى أن يفعلا»، و«عسى أن يفعلوا». والثالثُ أن يقولوا: «عساك أن تفعل» إلى «عساكنّ»، و«عساه أن يفعل» إلى «عساهنّ»، و«عساني أن أفعل»، و«عسانا».**

* * *

قال الشارح: اعلم أن «عسى» في اتّصال الضمير بها على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن تكون كـ«لَيْسَ» في اتّصال الضمير بها واستتاره فيها، فتقول: «عسيتَ

(١) لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.
(٢) تقدم بالرقم ٩٦٠.
(٣) هذا مثل، وقد تقدم تخريجه.

أن تفعل كذا يا هذا»، فالتاء ضمير المخاطب، وهو الفاعل، والياء قبلها بدلٌ من الألف التي كانت في «عَسَى»؛ لأنها في موضعٍ متحرّك. ولمّا اتّصل الضمير بها، سكن، فعادت الياء إلى أصلها كما كانت. وتقول في التثنية: «عسيتما»، وفي الجمع: «عَسَيتم»، كما تقول: «لَسْتَ» و«لستما»، و«لستم». وتقول في المتكلّم: «عسيتُ أن أفعل»، وفي التثنية والجمع: «عسينا»، وتقول في الغائب: «زيدٌ عسى أن يفعل»، فـ«زيدٌ» مبتدأ، و«عسى» وما بعدها الخبر، وفي «عسى» ضميرٌ يرجع إلى «زيد»، ويظهر ذلك الضمير في التثنية والجمع، فتقول: «الزيدان عَسَيَا أن يقوما»، وفي الجمع: «الزيدون عَسَوْا أن يقوموا»، وفي المؤنّث: «عَسَتْ»، وفي التثنية: «عَسَتَا»، وفي الجمع: «عَسَيْنَ أن يقمن».

الثاني: أن تكون في موضع رفعِ فاعله، فتقول: «زيدٌ عسى أن يفعل»، فـ«أن يفعل» في موضع رفع بأنّه الفاعل، والجملةُ في موضعِ خبر المبتدأ. وتقول في التثنية: «الزيدان عسى أن يفعلا»، وفي الجمع: «الزيدون عسى أن يفعلوا». وتقول في المؤنّث: «هندٌ عسى أن تقوم»، و«الهندان عسى أن تقوما»، و«الهندات عسى أن يقمن»، فـ«عسى» في هذا الوجه منحطّةٌ عن درجةِ «لَيْسَ». ألا ترى أنّ «لَيْسَ» تتحمّل الضميرَ، ويظهر في التثنية والجمع، فتقول: «زيدٌ ليس قائمًا»، و«الزيدان ليسا قائمَيْن»، و«الزيدون ليسوا قِيامًا». وليست «عسى» في هذا الوجه كذلك، فإنّها لا تتحمّل الضمير، ولذلك لا يظهر في تثنية، ولا جمع، وذلك لغلبة الحرفيّة عليها وجمودِها، وعدمِ تصرّفها لفظًا وحكمًا. أمّا اللفظ فظاهرٌ، وأمّا الحكم، فإنّها لزمت طريقةً واحدةً بأن لا يكون منصوبها إلاّ فعلاً، ولا يقع اسمًا إلاّ ضرورةً، فتقول: «عسى زيدٌ أن يفعل»، ولا تقول: «عسى زيدٌ الفعلَ». وليست «لَيْسَ» كذلك، فإنّه يقع خبرُها فعلاً واسمًا، نحوَ: «ليس زيدٌ قائمًا»، وإن شئت «يَقُومُ». فلمّا انحطّت عنها مع الظاهر، انحطّت عنها مع المضمر.

وأما الوجه الثالث: وهو قولهم: «عساك أن تفعل»، و«عساكما أن تفعلا»، و«عساكم أن تفعلوا»، ومنه قول رُؤْبة [من الرجز]:

يـــا أبَـــتَـــا عَـــلَّـــكَ أو عَـــسَـــاكَ[1]

فذهب سيبويه[2] إلى أن الكاف في موضع نصب، وأنّ خبرَ «عسى» هنا مرفوع محذوف[3]، وأنّ «عسى» هنا بمنزلةِ «لعلّ» تنصب الاسمَ وترفع الخبرَ، والخبرُ محذوف، كما أنّ «علّك» في قولك «علّك أو عساك» خبرُه محذوفٌ مرفوعٌ، والكاف اسمها، وهي

(١) تقدم بالرقم ٢١٣.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٧٥.

(٣) في الطبعتين، بعد هذه الكلمة في الطبعتين: «والكاف في موضع نصب»، وقد حذفتها لأنها مكرّرة.

منصوبة. والذي يدلّ على ذلك أنك إذا رددت الفعل إلى نفسك، قلت: «عساني». قال عِمْران بن حطان الخارجيّ [من الوافر]:

ولــي نــفــسٌ أقــولُ لــهــا إذا مــا ... تُــنــازِعُــنــي لَــعَــلِّــي أو عَــســانِــي[1]

فالنون والياء فيما آخرُه ألفٌ لا يكون إلاّ نصبًا، وكان لـ«عَسَى» في الإضمار هذه الحالُ، كما كان لـ«لَوْلا» في قولهم: «لَوْلايَ»، و«لَوْلاكَ» حالٌ ليست لها مع الظاهر، وكما كان لـ«لَدُنْ» مع «غُدْوَة» حالٌ ليست لها مع غيرها من الأسماء. وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن الكاف والياء والنون في موضعِ رفع، وحجّتُه أن لفظ النصب استُعير للرفع في هذا الموضع، كما استعير لفظ الجرّ في «لولاي»، و«لولاك». والقول الثالث: قول أبي العبّاس المبرّد: إن الكاف والنون والياء في «عساك» و«عساني» في موضع نصب بأنّه خبرُ «عسى»، واسمُها مضمرٌ فيها مرفوعٌ، وجعله من الشاذّ الذي جاء الخبر فيه اسمًا غير فعل، كقولهم: «عسى الغوير أبؤسًا»[2]. وحُكي عنه أيضًا أنه قدّم الخبر لأنه فعلٌ، وحذف الفاعل لعلم المخاطب، كما قالوا: «لَيْسَ إلاًّ»، فاعرفه.

فصل
[تصريف «كاد»]

قال صاحب الكتاب: **وتقول: «كاد يفعل» إلى «كِدْنَ»، و«كِدْت تفعل» إلى «كدتنّ»، و«كدتُ أفعل»، و«كدنا». وبعضُ العرب يقول: «كُدْتُ» بالضمّ.**

* * *

قال الشارح: يشير بذلك إلى الفرق بين «كاد»، و«عسى»، وإن كان تصرّفُهما يجري على منهاج واحد كسائر الأفعال المتصرّفة، فتقول: «زيدٌ كاد يفعل»، فيكون في «كاد» ضميرٌ مرفوعٌ يعود إلى «زيد»، كما كان ذلك في «كانَ» من قولك: «زيدٌ كان قائمًا»، و«الزيدان كادا يقومان»، و«الزيدون كادوا يقومون»، كما تقول ذلك في «كانَ». وتقول في المؤنّث: «هندٌ كادت تقوم» كما تقول: «كانت». وفي التثنية: «كادتا»، وفي الجمع: «كِدْنَ». لمّا سكنت اللام لاتّصال ضمير الفاعل به. سقطت الألف لالتقاء الساكنين، وكذلك مع المخاطب والمتكلّم.

واعلم أنهم قد اختلفوا في ألف «كاد»: أمن الواو هي أم من الياء؟ والأمثلُ أن تكون من الواو، وأن تكون من بابِ «فَعِلَ يَفْعَلُ» مثلِ «علم يعلم». ونظيرُه من المعتلّ: «خِفْت أَخَاف». وإنما قلتُ: إنها من الواو لأُمورٍ، منها أن انقلاب الألف إذا كانت عينًا

---

(١) تقدم بالرقم ٣٦٧.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدّم تخريجه.

عن الواو أضعافُ انقلابها عن الياء، والعملُ إنما هو على الأكثر. الثاني قولهم في مصدره: «كَوْدًا». زعم الأصمعيّ أنه سمع من العرب من يقول: «لا أفعلُ ذلك ولا كَوْدًا»، فقولهم: «كودٌ» في المصدر دليلٌ أنه من الواو، كما أن «القَوْلَ» دليل أنّ ألفَ «قالَ» من الواو. وقولُهم في المضارع: «يكاد» دليل أن ماضيه «فَعِلَ» بالكسر، نحوَ: «خاف يخاف»، و«نام ينام». فإذا اتّصل ضمير المتكلّم أو المخاطب، قلت: «كِدْتُ» بكسر الفاء لأنهم نقلوا كسرة العين إلى الفاء؛ ليكون ذلك أمارةً على تصرّفه، ودليلاً على المحذوف. ألا ترى أنهم لمّا لم يريدوا في «لَيْسَ» التصرّف، لم يغيّروا حركة الفاء، بل أبقوها مفتوحةً على ما كانت؟ وليس في كسر الفاء دليل أنّه من الياء كما لم يكن في «خِفْتُ» و«نِمْتُ» دلالة أنه من الياء. وتقول: «كِدْنَا»، فيستوي لفظ الاثنين والجمع. وحكى سيبويه[1] عن بعض العرب: «كُدْتُ» بالضمّ، كأنه جعله «فَعَلَ يَفْعَلُ» بالفتح في الماضي والمستقبل، مثلَ: «رَكَنَ يَرْكَنُ»، و«أَبَى يَأْبَى». وفي ذلك دلالةٌ أنه من الواو أيضًا؛ لأن النقل إلى «فَعُلَ» بالضمّ إنّما يكون من الواو لا من الياء، فاعرفه.

فصل

[الفرق بين معنى «عسى» ومعنى «كاد»]

قال صاحب الكتاب: **الفصل بين معنيَيْ «عسى»، و«كاد» أنّ عسى لمقاربةِ الأمر على سبيل الرَّجاء والطَّمَع، تقول: «عسى اللّهُ أن يشفي مريضَك»، تريد أنّ قُرْبَ شِفائه مرجوٌّ من عندِ الله مطموعٌ فيه، و«كاد»، لمقارَبته على سبيل الوجود والحصول، تقول: «كادت الشمسُ تغرُب»، تريد أنّ قُرْبها من الغروب قد حصل.**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم الكلام على الفرق بين «عسى»، و«كاد»، بما أغنى عن إعادته.

فصل

[استعمال «كاد» منفيَّة»]

قال صاحب الكتاب: **وقول تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[2]** على نفي مقاربة الرؤية، وهو أبْلَغُ من نفي نفس الرؤيّة، ونظيرُه قول ذي الرُّمّة [من الطويل]:

١٠٣٦ ـ إذا غَيَّرَ الهَجْرُ المُحِبِّينَ لم يَكَدْ رَسِيسُ الهَوَى من حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

* * *

(١) الكتاب ٣/ ١١ ـ ١٢.
(٢) النور: ٤٠.

١٠٣٦ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص١١٩٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٠٩ ـ ٣١٢؛ ولسان العرب ٦/ ٩٧ (رسس).

قال الشارح: قد اضطربت آراءُ الجماعة في هذه الآية، فمنهم مَن نظر إلى المعنى، وأعرض عن اللفظ، وذلك أنه حمل الكلام على نفي المقاربة، لأنّ «كاد» معناها «قارَبَ»، فصار التقدير: لم يُقارِب رُؤْيَتَها، وهو اختيار الزمخشريّ. والذي شجّعهم على ذلك ما تضمّنته الآيةُ من المبالغة بقوله: ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ﴾[1]. ومنهم من قال: التقدير: لم يَرَها، ولم يكد. وهو ضعيف؛ لأنّ «لَمْ يَكَدْ» إن كانت على بابها، فقد نُقض أوّلُ كلامه بآخره، وذلك أن قوله: «لم يرها» يتضمّن نفي الرؤية، وقوله: «ولم يكد» فيه دليلٌ على حصول الرؤية، وهما متناقضان. ومنهم من قال: إنّ «يكد» زائدةٌ، والمراد: لم يرها، وعليه أكثر الكوفيين. والذي أراه أنّ المعنى أنه يراها بعد اجتهاد ويَأْسٍ من رؤيتها. والذي يدلّ على ذلك قول تأبّط شرًّا [من الطويل]:

فـأُبْـتُ إلـى فَـهْـمٍ ومـا كـدتُ آئِـبًـا[2]

والمراد: ما كِدتُ أؤُوبُ، كما يُقال: «سلمتُ وما كدتُ أسْلَمُ». ألا ترى أن المعنى: أنه آبَ إلى فهم، وهي قبيلةٌ، ثمّ أخبر أنّ ذلك بعد أن كاد لا يؤوب؟ وعلّةُ ذلك أنّ «كادَ» دخلت لإفادة معنى المقاربة في الخبر، كما دخلت «كانَ» لإفادة الزمان في الخبر. فإذا دخل النفي على «كاد» قبلها كان أو بعدها، لم يكن إلاّ لنفي الخبر، كأنك قلت: «إذا أخرج يده يكاد لا يراها»، فـ«كاد» هذه إذا استُعملت بلفظ الإيجاب، كان الفعل غيرَ واقع، وإذا اقترن بها حرفُ النفي، كان الفعل الذي بعدها قد وقع، هذا

= **اللغة**: النأي: الهجران والبعد. رسيس الهوى: أثر الحبّ. يبرح: يبقى.

المعنى: إذا ابتعد العشّاق عمّن يحبّون فقدْ يسلونهنّ فيزول عنهم ما يعانونه، أمّا أنا فحبّها راسخ في قلبي لن يزول.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط خافض لشرطه متعلّق بجوابه. «**غير**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح. «**الهَجْر**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**المحبّين**»: مفعول به منصوب بالياء لأنّه جمع مذكر سالم. «**لم**»: حرف نفي وجزم وقلب. «**يكد**»: فعل مضارع ناقص مجزوم. «**رسيس**»: اسم «يكد» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «**الهوى**»: مضاف إليه مجرور. «**من حبّ**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «رسيس الهوى»، وهو مضاف. «**مية**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف. «**يبرح**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

وجملة «إذا غيّر الهجر...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «غيّر الهجر...»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «لم يكد...»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «يبرح»: في محل نصب خبر «يكد».

والشاهد فيه: أنه ينفي بـ «لم يكد» مقاربة الفعل، وأن في هذا مبالغة عن نفي الفعل نفسه، فهو ينفي هنا مقاربة زوال رسيس الهوى من حبّ ميّة، ليدلّ بذلك على فضل تمكّن حبّها من قلبه.

(١) النور: ٤٠.

(٢) تقدم بالرقم ٩٥٩.

مقتضى اللفظ فيها، وعليه المعنى، والقاطعُ في هذا قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾[(١)]، وقد فعلوا الذبحَ بلا رَيْبٍ. فأمّا قول ذي الرُّمّة [من الطويل]:

إذا غـيّـر الـنـأي الـمـحـبّـيـن. . . إلـخ

فقد قيل: إنه لمّا أنشده، أُنكر عليه، وقيل له: «فقد برح حُبّها»، فغَيَّرَه إلى قوله: «لم أجِدْ رسيسَ الهوى»، وعليه أكثرُ الرُّوَاة. وإن صحّت الرواية الأُولى، فصحّتُها مَحْمَلُها على زيادةِ «يكاد»، والمعنى: لم يبرح رسيسُ الهوى من حبّ ميّة. فهذا عليه أكثر الكوفيين، والشاعرُ لا يتقيّد بمذهب دون مذهب. ومثله قوله [من الكامل]:

وتـكـاد تَـكْـسَـلُ أن تـجـيءَ فِـراشَـهـا[(٢)]

«تكاد» فيه زائدة، فاعرفه.

فصل

[استعمال «أوشك»]

قال صاحب الكتاب: **ومنها «أَوْشَكَ» يُستعمل استعمالَ «عسى» في مذهبَيها، واستعمالَ «كاد». تقول: «يُوشِكُ زيدٌ أن يجيء»، و«يوشك أن يجيء زيدٌ»، و«يوشك زيدٌ يجيءُ». قال** [من المنسرح]:

١٠٣٧ ـ يُـوشِـكُ مَـن فَـرَّ مِـن مَـنِـيَّـتِـهِ فـي بـعـضِ غِـرّاتـه يُـوافِـقُـهـا

* * *

---

(١) البقرة: ٧١. (٢) تقدم بالرقم ١٠٣٤.

١٠٣٧ ـ التخريج: البيت لأميّة بن أبي الصلت في ديوانه ص٤٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٧؛ وشرح التصريح ١/ ٢٠٧؛ والعقد الفريد ٣/ ١٨٧؛ والكتاب ٣/ ١٦١؛ ولسان العرب ٦/ ٣٢ (بيس)، ١٨٨ (كأس)؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ١٨٧؛ ولعمران بن حطان في ديوانه ص١٢٣؛ ولأمية أو لرجل من الخوارج في تخليص الشواهد ص٣٢٣؛ والدرر ٢/ ١٣٦؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣١٣؛ وشرح ابن عقيل ص١٦٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص٨١٨؛ والمقرب ١/ ٩٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٩، ١٣٠.

اللغة: المنيّة: الموت. الغرّات: ج الغرّة، وهي الغفلة. يوافقها: يصادفها.

المعنى: إنّ الذي يفرّ من ساح المعارك طمعًا بالنجاة، فإنّ الموت لا بدّ ملاقيه في غفلة من غفلاته. وبمعنى آخر: إنّ الإنسان مصيره إلى الهلاك لا محالة.

الإعراب: **«يوشك»**: فعل مضارع ناقص مرفوع. **«من»**: اسم موصول مبنيّ في محلّ رفع اسم «يوشك». **«فرّ»**: فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو. **«من منيّته»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «فرّ»، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«في بعض»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يوافقها»، وهو مضاف. **«غراته»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«يوافقها»**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه =

قال الشارح: اعلم أنّ «أَوْشَكَ» يستعمل استعمالَ «عسى» في المقاربة، فيقال: «أوْشَكَ زيدٌ أن يقومَ»، فـ«زيدٌ» فاعلٌ، و«أن يقوم» في موضع المفعول، والمراد: قارب زيدٌ القيامَ. ويُقال: «أوشك أن يقوم زيدٌ»، فتكون «أنْ» وما بعدها في موضع مرفوع كما كانت «عسى» كذلك، وقد أُسقط من خبرها «أنْ» تشبيهًا بـ«كاد»، نحوَ قولِك: «أوشك زيدٌ يقوم». قال الشاعر [من المنسرح]:

يوشك من فرّ... إلخ

البيت لأُمَيَّةَ بن أبي الصَّلْت، والشاهد فيه إسقاط «أنْ» بعد «يوشك» تشبيهًا بـ«كاد»، كما أسقطت بعد «عسى» تشبيهًا بـ«كاد». ومعنَى «يوشك»: يُقارِبُ، يُقال: «أوشك فلانٌ أن يفعل كذا» إذا قارَبَه. وهو من السرعة من قولهم: «خرج وَشِيكًا»، أي: سريعًا، ومنه: «وُشْكُ البين»، أي: سرعة الفراق. فقولهم: «يوشك أن يفعل»، أي: يُسْرِع. وضدُّه يُبْطِئُ، أي: يُبْعِد، ومعنَى «أنْ» فيه صحيحٌ؛ لأنه في معنًى يقرب أن يفعل. والغِرّةُ: الغَفْلة عن الدهر، ووقوعِ صروفه، أي: لا ينجِي من المنيّة شيءٌ، فاعرفه.

فصل
[استعمال أفعال الشروع]

قال صاحب الكتاب: **ومنها «كَرَبَ»، و«أخَذَ»، و«جَعَلَ»، و«طَفِقَ» يُستعملن استعمالَ «كاد». تقول: «كرب يفعل»، و«جعل يقول ذاك»، و«أخذ يقول». قال الله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾**[1].

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذه الأفعال تستعمل بمعنى المقاربة استعمالَ «كاد». تقول: «كَرَبَ يفعل»، كما تقول: «كاد يفعل» بمعنَى «قرب». ولا يكون الخبر إلاّ فعلاً صريحًا، ولا يقع الاسم فيه كما لا يقع في خبر «كاد». ولم يسمع فيه «أنْ» ولا يمتنع معناه من ذلك، إذ كان معناه «قرب». وأنت لو قلت: «قرب أن يفعل»، لكان صحيحًا على معنًى: قرب فعلُه. وهو من قولهم: «كرب الشيءُ»، أي: دَنَا، و«إناءٌ كَرْبانُ»: إذا قارب الامتلاء، ومنه «كربت الشمسُ»، أي: دنت للغروب.

= جوازًا تقديره هو، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به.
وجملة «يوشك...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافيّة. وجملة «فرّ من منيته»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول. وجملة «يوافقها»: في محلّ نصب خبر «يوشك».
والشاهد فيه: مجيء خبر «يوشك» فعلاً مضارعًا غير مقترن بـ «أنْ».

(١) الأعراف: ٢٢.

و«أخذ»، و«جعل»، و«طفق» كلّها بمعنى واحد، وهو مقاربةُ الشيء، والدخول فيه. ولا يكون الخبر فيها إلاّ فعلاً محضًا. ولا يحسن دخولُ «أنْ» عليه؛ لأنهم أخرجوا الفعل فيه مُخْرَجَ اسم الفاعل، ولم يذهبوا به مذهبَ المصدر. فإذا قلت: «أخذ يفعل»، أو «جعل يفعلُ»، كان المعنى أنه داخلٌ في الفعل، فهو بمنزلةِ «زيدٌ يفعل» إذا كان في حالِ فعل، و«أخذ»، و«جعل» لتحقيق الدخول فيه، يقال: «طَفِقَ يفعل كذا» بمعنى: أخذ في فعله، قال الأخفش: وبعضهم يقول: «طَفَقَ» بالفتح، فاعرفه.

ومن أصناف الفعل

فعلا المَدْحِ والذَّمِّ

فصل
[تعدادهما ولغاتهما]

قال صاحب الكتاب: هما «نِعْمَ»، و«بِئْسَ»، وُضعا، للمدح العامّ، والذمّ العامّ، وفيهما أربعُ لغات: «فَعِلَ» بوزنِ «حَمِدَ»، وهو أصلهما. قال [من الرمل]:

١٠٣٨ ـ [مَا أقَلَّتْ قَدَمٌ ناعِلَها] نَعِمَ السَّاعُونَ في الأمْرِ المُبِرْ

و«فَعْلَ»، و«فِعْلَ»، بفتح الفاء وكسرها وسكون العين، و«فِعِلَ»، بكسرهما. وكذلك كلُّ فعل أو اسم على «فَعِلَ» ثانيه حرفُ حَلْق كـ«شَهِدَ»، و«فَخِذٍ»، ويُستعمل «ساءَ» استعمالَ «بِئْسَ»، قال الله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾(١).

* * *

١٠٣٨ ـ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص٥٨ (مع اختلاف كبير في الرواية)؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٧٦، ٣٧٧؛ والدرر ٥/ ١٩٦؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٨٧ (نعم)؛ والمحتسب ١/ ٣٤٢، ٣٥٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٤؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٢٨؛ والمقتضب ٢/ ١٤٠.

اللغة: أقلّت: حملت. الناعل: لابس النعل. الأمر المبرّ: هو الأمر الذي يعجز الناس عن دفعه وإبطاله.

المعنى: ما أحسن الذين يسعون في تخفيف ما يزعج الناس، ويعجزهم، هذا التفضيل يبقي ما بقيت أقدام الناس تحملهم.

الإعراب: «**ما**»: مصدرية زمانية. «**أقلت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة. «**قدم**»: فاعل مرفوع بالضمّة. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان، متعلق بالمصدر «فداءً» في بيت سابق. «**ناعلها**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. و«**ها**»: ضمير متصل مبني في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**نعم**»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. «**الساعون**»: فاعل مرفوع بالواو لأنه جمع مذكّر سالم. «**في الأمر**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «الساعون». «**المبر**»: صفة لـ «الأمر» مجرورة بالكسرة، وسكّنت لضرورة الشعر.

وجملة «نعم الساعون» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه: استعمال: «نَعِمَ» على الأصل، بفتح النون وكسر العين.

(١) الأعراف: ١٧٧.

قال الشارح: اعلم أنّ «نعم»، و«بئس»، فعلان ماضيان، فـ«نعم» للمدح العامّ، و«بئس»، للذمّ العامّ. والذي يدلّ أنهما فعلان أنك تُضمِر فيهما، وذلك أنه إذا قلت: «نعم رجلاً زيدٌ». و«نعم غلامًا غلامُك» لا تضمر إلاّ في الفعل. وربّما برز ذلك الضمير واتّصل بالفعل على حدّ اتّصاله بالأفعال. قالوا: «نِعْمَا رجلَيْن»، و«نِعْمُوا رجالاً» كما، تقول: «ضربا»، و«ضربوا». حكى ذلك الكسائيّ عن العرب. ومن ذلك أن تلحقها تاءُ التأنيث الساكنةُ، وصلاً ووقفًا كما تلحق الأفعالَ، نحوَ: «نِعْمَتِ الجاريةُ هندٌ»، و«بِئْسَتِ الجاريةُ جاريتُك»، كما تقول: «قامت هندٌ»، و«قعدت». وأيضًا فإنّ آخِرهما مبنيّ على الفتح من غيرِ عارض عرض لهما، كما تكون الأفعال الماضية كذلك، إلاّ أنهما لا يتصرّفان، فلا يكون منهما مضارعٌ، ولا اسمُ فاعل. والعلّةُ في ذلك أنهما تضمّنا ما ليس لهما في الأصل. وذلك أنّهما نُقلا من الخبر إلى نفس المدح والذمّ، والأصلُ في إفادة المعاني إنما هي الحروف، فلمّا أفادت فائدةَ الحروف، خرجت عن بابها، ومُنعت التصرّفَ كـ«لَيْسَ»، و«عسى». هذا مذهب البصريين والكسائيّ من الكوفيين، وذهب سائر الكوفيين[1] إلى أنهما اسمان مبتدآن، واحتجّوا لذلك بمفارَقتهما الأفعالَ بعدم التصرّف، فإنّه قد تدخل عليهما حروف الجرّ، وحكوا: «ما زيدٌ بنِعْمَ الرجلُ»، وأنشدوا لحَسّان بن ثابت [من الطويل]:

١٠٣٩ - أَلَسْتُ بنِعْمَ الجارُ يُؤْلَفُ بَيْتُه   أخَا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المالِ مُصْرِما

(١) انظر المسألة الرابعة عشرة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص٩٧ - ١٢٦.

١٠٣٩ - **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص١٢٨؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٨٩؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص٩٧.

اللغة: يؤلفه: يجعله يألف ويعتاد. أخو قلّة: المقلّ، الفقير. المصرم: المقطوع، المعدم؛ وأصلها من الناقة المصرمة: التي انقطع لبنها وجفّ ضرعها.

المعنى: ألست خير من ينعم على الفقراء والمحتاجين، وقد جعلتهم يألفون زيارتي ببذل مالي لهم، ولقائي بهم باشًا ضاحكًا.

الإعراب: **«ألست»**: الهمزة: حرف استفهام، «لست»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل في محل رفع اسمها. **«بنعم»**: الباء: حرف جر زائد، والاسم المجرور محذوف، والتقدير: «ألست بجارٍ مقول فيه: نعم الجار» وهو منصوب محلاّ على أنه خبر «لست»، «نعم»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح مبني على الفتح. **«الجار»**: فاعل «نعم» مرفوع بالضمّة. **«يؤلف»**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: «هو». **«بيتهُ»**: نائب فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«أخا»**: خبر ثانٍ لـ«لست» منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة. **«قلّة»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«أو»**: حرف عطف. **«معدم»**: معطوف على «أخا» فهو منصوب مثله بالفتحة. **«المال»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«مصرما»**: صفة لـ«أخا» منصوبة بالفتحة.

=

وحكى الفرّاء أن أعرابيًا بُشّر بمولودة، فقيل له: «نعمَ المولودةُ مولودتُك»، فقال: «واللَّهِ ما هي بنِعْمَ المولودةُ». وحكوا: «يا نِعْمَ المَوْلَى، ونِعْمَ النصيرُ». فنداؤُهم إيّاه دليل على أنه اسمٌ. والحقّ ما ذكرناه. وأمّا دخول حرف الجرّ، فعلى معنى الحكاية، والمراد: ألست بجارٍ مقولٍ فيه: «نِعْمَ الجارُ»، وكذلك البواقي. وأمّا النداء فعلى تقدير حذف المنادَى، والمعنى: يا مَن هو نعم المولى ونعم النصيرُ، كما قال سبحانه: ﴿**أَلَا يَا اسْجُدُوا**﴾[1]، والمراد: ألا يا قومُ اسجدوا، أو يا هؤلاء اسجدوا.

وفيها أربع لغات: «نَعِمَ» على زنة «حَمِدَ» و«عَلِمَ»، وهو الأصل، و«نِعِمَ» بكسر الفاء والعين، و«نَعْمَ» بفتح الفاء، وسكون العين، و«نِعْمَ» بكسر الفاء وسكون العين. وليس ذلك شيئًا يختصّ هذَيْن الفعلَيْن، وإنّما هو عملٌ في كلِّ ما كان على «فَعِلَ» ممّا عينه حرفُ حلق، اسمًا كان أو فعلاً، نحوَ: «فَخِذٍ»، وَ«شَهِدَ»، فإنّه يسوغ فيهما، وفي كلِّ ما كان مثلهما أربعةُ أوجه. والعلّةُ في ذلك أن حرف الحلق يُستثقل إذا كان مستفِلاً وإخراجُه كالتهوّع، فلذلك آثروا التخفيفَ فيه، وكلُّ ما كان أشدَّ تسفّلاً، كان أكثرَ استثقالاً.

فمن قال: «نَعِمَ»، وَ«بَئِسَ»، بكسر العين وفتح الفاء، فقد أتى بهما على الأصل، وقد قرأ: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[2] ابنُ عامر وحمزةُ والكسائيُ[3]، والذي يدلّ أن هذا البناء هو الأصل أنه يجوز فيه أربعة أوجه. وذلك إنما يكون فيما كان على «فَعِلَ» ممّا عينه حرف حلق، وأيضًا فإنّه لا يخلو من أن يكون «فَعَلَ»، أو «فَعِلَ»، أو «فَعُلَ»، فلا يكون «فَعَلَ» بالفتح، إذ لو كان مفتوح العين، لم يجز إسكانُه لخفّة الفتحة، ألا ترى أنهم لم يقولوا في نحو «جَبَلٍ»، و«حَمَلٍ»: «جَبْلٌ»، و«حَمْلٌ»، كما قالوا: «كَتْفٌ»، و«عَضْدٌ» في «كَتِفٍ»، و«عَضُدٍ»؟ وكسرُ أوّلهما دليلٌ على أنه «فَعِلَ» دون «فَعُلَ» بالضمّ؛ لأن الثاني لو كان مضمومًا، لم يجز كسرُ الأوّل؛ لأنه لا كسرةَ بعده. فيكسرَ الأوّل للكسرة التي بعده، وليس في أبنية الثلاثيّ من الأفعال الماضية التي تسمّى فاعلوها، إلاّ هذه الأقسام الثلاثة، فصحّ بما ذكرناه أنّه «فَعِلَ» مثلُ «عَلِمَ».

= وجملة «ألست بنعم...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نعم الجار»: في محل نصب مفعول به (أو نائب فاعل) لاسم المفعول المقدر بـ«مقول». وجملة «يؤلف بيته»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «بنعم» حيث دخلت «الباء» على «نعم» وهذا دلالة الاسمية، لا الفعلية كما يقول البصريون.

(١) النمل: ٢٥. (٢) البقرة: ٢٧١.

(٣) وكذلك حمزة، وخلف، والأعمش.

انظر: البحر المحيط ٢/ ٣٢٤؛ وتفسير القرطبي ٣/ ٣٣٤؛ والكشاف ١/ ١٦٣؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٣٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ٢١٠.

ومن قال: «نِعِمَ» بكسر الفاء والعين، أتبع الكسر الكسرَ؛ لأن الخروج من الشيء إلى مثله أخفّ من الخروج إلى ما يخالفه. ومن ذلك: «مِنْتِنٌ»، و«مِنْخِرٌ»، بكسر الميم إتباعًا لِما بعدها. وعليه قراءةُ زيد بن عليّ، والحسن ورُؤْبة: **﴿الحَمْدِ لِلَّهِ﴾**(١) بكسر الدال.

ومن قال: «نَعْمَ» بفتح النون وسكون العين، فإنه أسكن العين تخفيفًا، كما قالوا في «كَتِفٍ»، «كَتْفٌ»، وفي «فَخِذٍ»: «فَخْذٌ». وقد قرأ يحيى بن وثاب **﴿فَنَعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾**(٢). ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

١٠٤٠ ـ فإنْ أهَجُهُ يَضْجَرْ كما ضَجْرَ بازِلٌ   مِنَ الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتاه وغارِبُهْ

أراد: ضَجِرَ، وَدَبِرَتْ، فأسكن تخفيفًا، ومن قال: نِعْمَ بكسر النون وسكون

---

(١) الفاتحة: ٢ وغيرها. وهي أيضًا قراءة إبراهيم بن أبي عبلة وغيره.
انظر: البحر المحيط ١/ ١٨؛ وتفسير القرطبي ١/ ١٣٦؛ والكشاف ١/ ٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ٥.

(٢) الرعد: ٢٤، وانظر: البحر المحيط ٥/ ٣٨٧؛ والكشاف ٢/ ٣٥٨؛ والمحتسب ١/ ٣٥٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٢١٦.

١٠٤٠ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في لسان العرب ٤/ ٤٨١ (ضجر)، ١٢/ ١٢ (أدم)؛ وبلا نسبة في المنصف ١/ ٢١.

اللغة: أهجه: أسبّه. البازل: هو البعير الذي بزغت نابه في نحو عامه التاسع. الأدم: جمع آدم وأدماء، والآدم: الأسمر اللون. دبرت: أصابها الدبر وهي قرحة الدابّة. الصفحتان: الجانبان. الغارب: الكاهل، أو ما بين السنام والعنق.

المعنى: فإذا ما قلت شعرًا أعدّد مساوئه وعيوبه يتبرّم وتضيق نفسه، كما يضيق البعير الفتي الأسمر عندما يتقرح جسمه من الأعلى ومن الجانبين.

الإعراب: **«فإن»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. **«أهجه»**: فعل مضارع مجزوم (فعل الشرط) بحذف حرف العلّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: «أنا». **«يضجر»**: فعل مضارع مجزوم (جواب الشرط) بالسكون، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: «هو». **«كما»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب مفعول مطلق. **«ما»**: حرف مصدري. **«ضجر»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«بازل»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«من الأدم»**: جار ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة من «بازل». **«دبرت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة. **«صفحتاه»**: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«وغاربه»**: الواو: للعطف، **«غارب»**: اسم معطوف على مرفوع، مرفوع مثله بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «إن أهجه...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجمبة «أهجه»: جملة الشرط غيرالظرفي لا محل لها من الإعراب وجملة «يضجر»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء، لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ضجر بازل»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «دبرت»: في محلّ رفع صفة لـ«بازل».

والشاهد فيه قوله: «ضجر» و«دبرت» بتسكين الحرف الثاني وحقّه التحريك، وهذا لطلب التخفيف.

العين، وهي اللغة الفاشية، فإنه أسكن بعد الإتباع، كما قالوا في «إبِل»: «إبْل»، وعليه أكثر القُرّاء.

وقد يستعمل «ساءَ» استعمالَ «بِئْسَ» بمعنى الذمّ، فيقال: «ساءَ رجلاً زيدٌ»، كما تقول: «بئس رجلاً زيدٌ»، فيكون في «ساء» ضمير مستتر يفسّره الظاهرُ، كما يكون في «بئس». وهو من «ساءَه الشيءُ يَسُوؤه» ضدُّ «سَرَّه». فإذا نقلته إلى معنَى «بئس»، نقلته إلى «فَعُلَ» بضمّ العين، وصار لازمًا بعد أن كان متعدّيًا، فيصير تقديره: «سَوُءَ»، مثلَ: «فَقُهَ»، و«شَرُفَ».

وإنما قلبت الواو ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها على حدّ «طَالَ». قال الله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾(١). وقال قوم: لك أن تذهب بسائر الأفعال إلى مذهب «نعم» و«بئس»، فتُحوّلها إلى «فَعُلَ»، فتقول: «عَلُمَ الرجلُ زيدٌ»، و«جَادَ الثوبُ ثوبُه»، و«طَابَ الطعامُ طعامُه». وإذا تعجّبتَ، فهو مثلُ: «نعم الرجلُ زيدٌ» تَمْدَح، وأنت متعجّبٌ، وحكي عن الكسائيّ أنه كان يقول في هذا: «قَضُوَ الرجل»، و«دَعُوَ الرجل»، إذا أجاد القضاء وأحسن الدعاء. قال الله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾(٢)، وقال: ﴿وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾(٣).

وكلُّ ما كان من ذلك بمعنى «نعم»، و«بئس»، يجوز نقلُ حركة وسطه إلى أوّله، وإن شئت، تركت أوّلَه على حاله، وسكّنت وسطه، فتقول: «ظُرْفَ الرجلُ زيدٌ»، و«ظَرْفَ الرجلُ زيد»، فمن قال: «ظُرْفَ»، فأصله: «ظَرُفَ» نقل الضمّة إلى الظاء للإيذان بالمراد والأصلِ، ومن قال: «ظَرْفَ» بفتح الظاء، لم ينقل، وتركها على حالها ثقةً بدليل الحال، كما قال [من الطويل]:

١٠٤١ـ فقلتُ اقْتُلُوها عَنْكُم بِمِزاجِها ... وحُبَّ بها مَقْتُولَةً حينَ تُقْتَلُ

---

(١) الأعراف: ١٧٧.

(٢) الكهف: ٥. (٣) النساء: ٦٩.

١٠٤١ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في ديوانه ص٢٦٣؛ وإصلاح المنطق ص٣٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١؛ والدرر ٥/ ٢٢٩؛ وشرح شواهدالشافية ص١٤؛ ولسان العرب ١١/ ٥٥١ (قتل)، ١٥/ ٢٢٧ (كفى)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٠٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ص١٤٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٨٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٤٣، ٧٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص٨٠٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٩.

اللغة: اقتلوها: امزجوها بالماء لتضعف حدّتها.

المعنى: يدعو الشاعر السقاة بأن يضعفوا حدّة الخمر بمزجها بالماء، لتطيب ويعذب طعمها.

الإعراب: **«فقلت»**: الفاء: بحسب ما قبلها، و«قلت»: فعل ماض، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«اقتلوها»**: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، =

يروى بفتح الحاء وضمّها. ولا تنتقل حركةُ وسطه إلى أوّله، إلاّ إذا كان بمعنى «نعم» و«بئس».

فصل
[أحكام فاعلهما وما بعده]

قال صاحب الكتاب: **وفاعلهما إمّا مُظْهَرٌ معرَّفٌ باللام، أو مضافٌ إلى المعرَّف به، وإمّا مضمرٌ مميَّزٌ بنكرة منصوبةٍ. وبعد ذلك اسمٌ مرفوعٌ هو المخصوصُ بالمدح، أو الذمّ، وذلك قولك: «نعم الصاحبُ، أو نعم صاحبُ القوم زيدٌ»، و«بئس الغلامُ، أو بئس غلام الرجل بِشْرٌ»، و«نعم صاحبًا زيدٌ»، و«بئس غلامًا بشرٌ».**

* * *

قال الشارح: قد ثبت بما ذكرناه كونُ «نعم»، و«بئس» فعلَيْن. وإذا كانا فعلين، فلا بدّ لكلّ واحد منهما من فاعل ضرورةَ انعقاد الكلام واستقلالِ الفائدة. وفاعلاهما على ضربَيْن:

أحدهما: أن يكون الفاعل اسمًا مظهرًا فيه الألف واللام، أو مضافًا إلى ما فيه الألف واللام.

والضرب الآخر: أن يكون مضمرًا، فيفسّر بنكرة منصوبة. مثالُ الأوّل «نعم الرجلُ عبدُ اللّه»، و«بِئْسَتِ المرأةُ هندٌ»، والمضاف إلى ما فيه الألف واللام، نحو: «نعم غلامُ الرجل عمرٌو»، و«بئس صاحبُ المرأة بشرٌ». فالألف واللام هنا لتعريف الجنس، وليست للعهد، إنما هي على حدّ قولك: «أَهْلَكَ الناسَ الدرهمُ والدينارُ»، و«أخافُ الأسدَ والذِّئبَ». ولست تعني واحدًا من هذا الجنس بعينه، إنما تريد مطلقَ هذا الجنس من نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾[1]. ألا ترى أنه لو أراد معيَّنًا، لَمَا جاز الاستثناء منه

= والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«عنكم»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «اقتلوها». **«بمزاجها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «اقتلوها»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«وحبّ»**: الواو: حرف عطف، و«حب»: فعل ماض جامد لإنشاء المدح. **«بها»**: الباء: حرف جرّ زائد، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«مقتولة»**: حال منصوبة. **«حين»**: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «حبّ». **«تقتل»**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي.

وجملة «قلت»: بحسب ما قبلها. وجملة «اقتلوها»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «حبّ»: معطوفة على سابقتها. وجملة «تقتل»: في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: أن «حُبَّ» فيه للمدح والتعجب. وأصله «حَبُبَ» بضم العين، نقلت حركة العين إلى الفاء بعد حذف حركتها، وبعد الإدغام صار «حُبَّ»، ويجوز فيه حذف الضمة، فيصير «حَبَّ». والإدغام في الصورتين واجب.

(١) العصر: ٢.

بقوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[(١)]. ولو كان[(٢)] للعهد، لم يجز وقوعُه فاعلاً لِـ«نعم»، أو «بئس»، لو قلت: «نعم الرجلُ الذي كان عندنا»، أو «نعم الذي في الدار»، لم يجز.

وقول صاحب الكتاب: «وفاعلهما إمّا مظهر معرّف باللام أو مضاف إلى المعرّف به»، يريد تعريف الجنس لا غير؛ وأمّا إطلاقُه فليس بالجيّد.

فإن قيل: ولِمَ لا يكون الفاعل إذا كان ظاهرًا إلاّ جنسًا؟ قيل: لوجهَيْن:

أحدهما: ما يحكى عن الزجّاج أنّهما لمّا وُضعا للمدح العامّ والذمّ الْعَامّ؛ جُعل فاعلُهما عامًّا ليُطابِق معناهما، إذ لو جُعل خاصًّا، لكان نقضًا للغرض؛ لأن الفعل إذا أسند إلى عامٍّ، عَمَّ، وإذا أسند إلى خاصٍّ، خَصَّ. وقد تقدّم نحو ذلك في الخطبة.

الوجه الثاني: أنهم جعلوه جنسًا ليدلّ أنّ الممدوح والمذموم مستحِقٌّ للمدح، والذمّ في ذلك الجنس، فإذا قلت: «نعم الرجلُ زيدٌ»، أعلمت أن زيدًا الممدوح في الرجال من أجل الرُّجُوليّة، وكذلك حكم الذمّ. وإذا قلت: «نعم الظريفُ زيدٌ»، دللت بذكر «الظريف» أنّ زيدًا ممدوحٌ في الظراف من أجل الظَّرْف. ولو قلت: «نعم زيدٌ». لم يكن في اللفظ ما يدلّ على المعنى الذي استحقّ به زيدٌ المدحَ؛ لأنّ لفظ «نعم» لا يختصّ بنوع من المدح دون نوع، ولفظُ «زيد» أيضًا لا يدلّ إذ كان اسمًا عَلَمًا وُضع للتَّفْرِقة بينه وبين غيره، فأسند إلى اسم الجنس ليدلّ أنه ممدوح، أو مذموم في نوع من الأنواع.

والمضافُ إلى ما فيه الألف واللام بمنزلةِ ما فيه الألف واللام، يعمل «نعم» و«بئس» فيه كما يعمل في الأوّل، وإنّما ذكرنا اسم الجنس، على عادة النحويين إذ كانوا لا يفرقون بين الجنس والنوع؛ لأنهم يقصدون بهما الاحتواء على الأشخاص، وهما في هذا الحكم واحدٌ.

الثاني: وهو ما كان فاعله مضمرًا قبل الذكر، فيفسّر بنكرة منصوبة، نحوُ قولك: «نعم رجلاً زيدٌ»، و«بئس غلامًا عمرٌو»، ففي كلّ واحد من «نعم»، و«بئس» فاعلٌ أُضْمر قبل أن يتقدّمه ظاهرٌ، فلزم تفسيرُه بالنكرة؛ ليكون هذا التفسير في تبيينه بمنزلة تقدم الذكر له. والأصلُ في كلّ مضمر أن يكون بعد الذكر، والمضمرُ هٰهنا الرجل في «نعم رجلاً»، و«الغلامُ» في «بئس غلامًا» استُغني عنه بالنكرة المنصوبة التي فسّرتْه؛ لأن كلّ مبهم من الأعداد إنّما يفسّر بالنكرة المنصوبة. ونصبُ النكرة هنا على التمييز، وقيل: على التشبيه بالمفعول؛ لأن الفعل فيه ضميرُ فاعل، وإنّما خصّوا بهذا أبوابًا معيّنةً.

فإن قيل: فلِمَ خُصَّتْ «نعم»، و«بئس»، بهذا الإضمار فيهما؟ قيل: لأن المضمر قبل الذكر على شريطة التفسير فيه شِبْهٌ من النكرة، إذ كان لا يُفْهَم إلى من يرجع حتّى

(١) العصر: ٣.
(٢) في الطبعتين: «كانا»، وهذا تحريف. وقد صوَّبته طبعة ليبزغ في ذيل التصحيحات ص١٤٩٧.

يُفسَّر. وقد بيّنّا أنّ «نعم» و«بئس» لا تليهما معرفةٌ محضةٌ، فضارَعَ المضمرُ هنا ما فيه الألف واللام من أسماء الأجناس.

فإن قيل: فما الفائدةُ في هذا الإضمار؟ وهلّا اقتصروا على قولهم: «نعم الرجلُ زيدٌ»، قيل: فيه فائدتان: إحداهما التوسّع في اللغة، والأُخرى التخفيف، فإنّ لفظ النكرة أخفّ ممّا فيه الألف واللام.

وقد جاء فاعل «نعم» و«بئس» على غير هذَيْن المذهبَيْن، قالوا: «نعم غلامُ رجلٍ زيدٌ»، فرفعوا بـ«نعم» النكرة المضافة إلى ما لا ألف ولا لام فيه. زعم الأخفش أن بعض العرب يقول ذاك، وأنشد لحسّان بن ثابتٍ، وقيل هو لكَثِير بن عبد الله النَّهشليّ [من البسيط]:

١٠٤٢ـ فنِعْمَ صاحبُ قَوْمٍ لا سِلاحَ لهم   وصاحبُ الرَّكْبِ عثمانُ بن عَفّانا

قال أبو عليّ: وذلك ليس بالشائع، ولا يجوز ذلك على مذهب سيبويه؛ لأن المرفوع بـ«نعم» و«بئس» لا يكون إلاّ دالّاً على الجنس، لو قلت: «أهلكَ الناسَ شاةٌ وبعيرٌ»، لم يدلّ على الجنس كما يدلّ عليه الشاة والبعير. ولو نصبت «صاحب قوم» في غير هذا البيت على التفسير، لجاز كما تنصب النكرة المفردة في نحو قولك: «نعم رجلاً»، لكنّه ضعيفٌ هٰهنا؛ لعطفك في قولك: «وصاحب الركب عثمان». والمرفوعُ لا يعطف على المنصوب. وكان الذي حسّن ذلك في البيت قوله: «وصاحب الركب»، لمّا عطف عليه ما فيه الألف واللام، دلّ على أنهما في المعطوف عليه مراده؛ لأن المعنى واحد، فاعرفه.

١٠٤٢ ـ **التخريج**: البيت لكثير بن عبد الله النهشلي في الدرر ٥/ ٢١٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١٠٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٧؛ وله أو لأوس بن مغراء أو لحسان في خزانة الأدب ٩/ ٤١٥، ٤١٧؛ وليس في ديوان حسان؛ وبلا نسبة في المقرب ١/ ٦٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٦.

الإعراب: **«فنعم»**: الفاء: بحسب ما قبلها، و«نعم»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. **«صاحب»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف. **«قوم»**: مضاف إليه مجرور. **«لا»**: نافية للجنس. **«سلاح»**: اسم «لا» مبني في محلّ نصب. **«لهم»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «لا». **«وصاحب»**: الواو: حرف عطف، و«صاحب»: معطوف على «صاحب» الأولى، مرفوع، وهو مضاف. **«الركب»**: مضاف إليه مجرور. **«عثمان»**: مبتدأ مؤخّر، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو». **«بن»**: نعت «عثمان» مرفوع، وهو مضاف. **«عفانا»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف، والألف: للإطلاق.

وجملة «نعم صاحب قوم»: بحسب ما قبلها. وجملة «لا سلاح لهم»: في محلّ جرّ نعت «قوم». وجملة «نعم صاحب الركب»: معطوفة على الجملة الأولى.

والشاهد فيه قوله: «نعم صاحب قوم» حيث ورد فاعل «نعم»، وهو قوله: «صاحب» نكرة مضافة إلى نكرة. وهذا من القليل.

فصل
[الجمع بين فاعلهما وتمييزهما]

قال صاحب الكتاب: **وقد يُجْمَع بين الفاعل الظاهر وبين المميّز تأكيدًا، فيقال: «نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ». قال جَرِيرٌ [من الوافر]:**

١٠٤٣ـ تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أَبِيكَ فِينا ... فَنِعْمَ الزادُ زادُ أبيكَ زادَا

* * *

قال الشارح: قد اختلف الأئمّة في هذه المسألة، فمنع سيبويه من ذلك، وأنّه لا يُقال: «نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ»، وكذلك السيرافيّ، وأبو بكر بن السرّاج. وأجاز ذلك المبرّد وأبو عليّ الفارسيّ. واحتجّ في ذلك سيبويه بأنّ المقصود من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس، وأحدُهما كافٍ عن الآخر. وأيضًا فإنّ ذلك ربما أوْهَمَ أن الفعل الواحد له فاعلان، وذلك أنك رفعت اسمَ الجنس بأنه فاعلٌ، وإذا نصبت النكرة بعد ذلك، آذنتَ بأنّ الفعل فيه ضميرُ فاعل، لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلاّ كذلك. وحجّةُ المبرّد في الجواز الغُلُوُّ في البيان والتأكيدِ. والأوّل أظهرُ، وهو الذي أراه لِما ذكرناه. فأما بيت جرير وهو [من الوافر]:

تـزوّد مـثـل... إلـخ

١٠٤٣ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ١٠٧ (طبعة صادر)؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٩٤، ٣٩٩؛ والخصائص ١/ ٨٣، ٣٩٦؛ والدرر ٥/ ٢١٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١٠٩؛ وشرح شواهد المغني ص٥٧؛ ولسان العرب ٣/ ١٩٨ (زود)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٦٧؛ وشرح شواهد المغني ص٨٦٢؛ ومغني اللبيب ص٤٦٢؛ والمقتضب ٢/ ١٥٠.

المعنى: يخاطب الشاعر ممدوحه، ويدعوه للسير على خطى أبيه في الجود والعطاء اللذين عرف بهما.

الإعراب: **«تزوّد»**: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. **«مثل»**: مفعول به منصوب، وهو مضاف. **«زاد»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. **«أبيك»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«فينا»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تزوّد». **«فنعم»**: الفاء: استئنافيّة، و«نعم»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. **«الزاد»**: فاعل مرفوع. **«زاد»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع، وهو مضاف. **«أبيك»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. **«زادًا»**: تمييز منصوب.

وجملة «تزوّد»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نعم الزاد...»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب، أو في محل رفع خبر للمبتدأ «زاد»، وتكون بذلك جملة «زاد أبيك نعم...»: استئنافية.

والشاهد فيه قوله: «فنعم الزاد زادًا» حيث جمع بين الفاعل «الزاد» والتمييز «زادًا» للتوكيد، وهذا غير جائز عند البصريين.

فإنّه أنشده شاهدًا على ما ادّعى من جواز ذلك، فإنّه رفع «الزاد» المعرّف بالألف واللام بأنّه فاعلُ «نعم»، و«زاد أبيك» هو المخصوص بالمدح، و«زادًا» تمييزٌ وتفسيرٌ. والقولُ عليه: إنّا لا نُسلِّم أنّ «زادًا» منصوب بـ«نعم»، وإنّما هو مفعول به لـ«تَزَوَّدْ»، والتقدير: تزوّدْ زادًا مثلَ زاد أبيك فينا. فلمّا قدّم صفتَه عليه، نصبها على الحال. ويجوز أن يكون مصدرًا مؤكّدًا محذوفَ الزوائد، والمراد: تزوّد تَزَوُّدًا، وهو قول الفرّاء. ويجوز أن يكون «الزاد» تمييزًا لقوله: «مثل زاد أبيك فينا»، كما يُقال: «لي مثلُه رجلاً». وعلى تقديرِ أن يكون العامل فيه «نعم»، فإنّ ذلك من ضرورة الشعر، هكذا قال أبو بكر بن السرّاج، وما ثبت للضرورة يتقدّر بقدر الضرورة، ولا يجعل قياسًا. ومثله قول الأسود بن شَعُوب [من الوافر]:

١٠٤٤ـ ذَراني أَصْطَبِحْ يا بَكْرُ إنّي ... رأيتُ الموتَ نَقَّبَ عن هِشامِ
تَخَيَّرَهُ ولم يَعْدِلْ سِواهُ ... ونِعْمَ المَرْءُ مِن رَجُلٍ تَهامِ

١٠٤٤ ـ **التخريج**: البيتان لأبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب اللَّيثي أو لبجير بن عبد الله في الدرر ٥/ ٢١١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٢٧، ٤/ ١٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٣٩٥؛ والبيت الثاني لأبي بكر بن الأسود في شرح التصريح ١/ ٣٩٩، ٢/ ٩٦.

اللغة: ذرني: اتركني. أصطبح: أشرب الصبوح، وهو شراب الصباح. نَقَّب: هجم. هشام: هشام بن المغيرة، أحد أشراف قريش. تهاميّ: من تهامة، وهي بلاد شمالَ الحجاز.

المعنى: دعني أشرب شراب الصباح، فقد توفّي هشام بن المغيرة، فالموتُ لم يعدلْ عنه، ولنعم هذا الرجل التهاميّ الكامل الصفات.

الإعراب: **«ذراني»**: فعل أمر، والألف: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، «أنت». والنون حرف للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«أصطبح»**: فعل مضارع مجزوم؛ لأنه جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: «أنا». **«يا»**: حرف نداء. **«بكرُ»**: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب. **«إني»**: حرف مشبّه بالفعل، والياء اسمه. **«رأيتُ»**: فعل وفاعل. **«الموت»**: مفعول به منصوب. **«نقّبَ»**: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». **«عن هشام»**: جار ومجرور متعلقان بـ«نقّبَ». **«تخيّره»**: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو»، والهاء ضمير في محلّ نصب مفعول به. **«ولم»**: الواو حرف عطف، «لم»: حرف جزم. **«يعدل»**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». **«سواه»**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«ونعم»**: الواو: حرف استئناف، «نعم»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. **«المرء»**: فاعل مرفوع. **«من»**: حرف جرّ زائد. **«رجلٍ»**: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاّ على أنّه تمييز. **«تهام»**: نعت «رجل» مجرور.

وجملة «ذراني»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «أصطبح»: في محلّ نصب حال. وجملة «إني رأيت الموت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نقّب»: في محلّ نصب نعت «الموت». وجملة: «تخيّره...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «لم يعدل...» معطوفة على الجملة السابقة. وجملة: «نعم المرء...»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «من رجل»، فهو كقوله: «رجلاً»؛ لأنّ «مِنْ» تدخل على التمييز. وهو من ضرورة الشعر.

فقوله: «من رجل تهام» كقوله: «رجلاً»؛ لأنّ «مِنْ» تدخل على التمييز، وذلك كلّه من ضرورة الشعر، فاعرفه.

فصل
[فاعِل «نِعْم» ومميِّزه في قوله تعالى: ﴿فنعمّا هي﴾]

قال صاحب الكتاب: **وقوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[(١)] «نعم» فيه مُسْنَدٌ إلى الفاعل المضمر، ومميِّزُه «ما»، وهي نكرةٌ، لا موصولةٌ، ولا موصوفةٌ، والتقديرُ: فنِعْمَ شَيئًا هي.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «ما» قد تستعمل نكرةً تامّةً غير موصوفة، ولا موصولة على حدّ دخولها في التعجّب، نحوِ: «ما أحسن زيدًا»، والمراد: «شيءٌ أحسنه»، ولذلك من الاستعمال قد يفسّر بها المضمرُ في باب «نعم»، كما يفسّر بالنكرة المحضة، فيقال: «نعم ما زيدٌ»، أي: «نعم الشيءُ شيئًا زيدٌ». وقوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[(٢)]، فـ«ما» هنا بمعنى شيء، وهي نكرةٌ في موضع نصب على التمييز مُبيِّنةٌ للضمير المرتفع بـ«نعم»، والتقدير: «نعم شيئًا هي»، أي: نعم الشيءُ شيئًا هي. فـ«هِيَ» ضميرُ «الصدقات»، وهو المقصود بالمدح. ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾[(٣)]، فـ«ما» في موضع نصب تمييز للمضمر، و«يعظكم به» صفةٌ للمخصوص بالمدح، وهو محذوف، والتقدير: «نعم الشيءُ شيئًا يعظكم به»، أي: نعم الوَعْظُ وعظًا يعظكم به. وحذف الموصوف على حدّ قوله: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[(٤)] والمعنى: قومٌ يحرّفون، ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ﴾[(٥)]، أي: قومٌ.

وكان الكسائيّ يجيز «نعم الرجلُ يقومُ، وقَامَ، وعِنْدَكَ»، والمراد: رجلٌ يقوم، ورجلٌ قام، ورجلٌ عندك. ومنع ابنُ السرّاج من ذلك وأباه، واحتجّ بأن الفعل لا يقوم مقام الاسم، وإنما تُقام الصفاتُ مقام الأسماء لأنها أسماءٌ يدخل عليها ما يدخل على الأسماء، وإن جاء من ذلك شيءٌ، فهو شاذٌ عن القياس، فسبيلُه أن يُحْفَظ ولا يُقاس عليه.

فصل
[مذهبا رفع الاسم المخصوص]

قال صاحب الكتاب: **وفي ارتفاع المخصوص مذهبان: أحدهما أن يكون مبتدأً، خبره ما تقدّمه من الجملة، كأنّ الأصل: «زيدٌ نعم الرجل» والثاني أن يكون خبرَ مبتدأ**

---

(١) البقرة: ٢٧١.
(٢) البقرة: ٢٧١.
(٣) النساء: ٥٨.
(٤) النساء: ٤٦.
(٥) التوبة: ١٠١

محذوف، تقديره: «نعم الرجلُ هو زيدٌ»، فالأوّلُ على كلامٍ، والثاني على كلامَيْن.

* * *

قال الشارح: اعلم أن المخصوص بالمدح أو الذمّ «عبد الله» مَثَلاً من قولك: «نعم الرجلُ عبدُ الله» مرفوع[1] وفي ارتفاعه وجهان: أحدهما أن يكون مبتدأ، وما تقدّم من قولك: «نعم الرجل» هو الخبر، وإنّما أُخّر المبتدأ، والأصل: «عبدُ الله نعم الرجلُ»، كما تقول: «مررت به المسكينُ»، تريد: «المسكينُ مررتُ به». وأمّا الراجع إلى المبتدأ، فإنّ «الرجل» لمّا كان شائعًا ينتظم الجنسَ، كان «عبدُ الله» داخلاً تحته، إذ كان واحدًا منه، فارتبط به. والقصدُ بالعائد ربطُ الجملة التي هي خبرٌ بالمبتدأ؛ ليعلم أنها حديثٌ عنه، فصار دخولُه تحت الجنس بمنزلة الذكر الذي يعود عليه، فأجروا الذكرَ المعنويّ مجرى الذكر اللفظيّ. ومثله قول الشاعر [من الطويل]:

١٠٤٥ـ فـأمّـا صُـدُور لا صـدورَ لـجَـعْـفَـرٍ ولٰـكـنّ أعْـجـازًا شـديـدًا ضَـرِيـرُهـا[2]

فالصدور مبتدأ، وقوله: «لا صدورَ لجعفر» جملة في موضع الخبر. ولـمّا كان النفي عامًّا شمل «الصدورَ» الأوّلَ، ودخل الأوّلُ تحته، فصار لذلك بمنزلة الذكر العائد. ونحوه قول الآخر [من الطويل]:

١٠٤٦ـ فـأمّـا الـقِـتـالُ لا قِـتـالَ لَـدَيْـكُـمُ ولـكـنّ سَـيْـرًا فـي عِـراض الـمَـواكِـبِ

---

(١) سقطت هذه الكلمة من الطبعتين.

١٠٤٥ ـ **التخريج**: البيت لرجل من ضباب في خزانة الأدب ١١/ ٣٦٤، ٣٦٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١٠٢؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٠٦؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٥٢، ٧/ ٥٢٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٦٥؛ ولسان العرب ٤/ ٤٨٥ (ضرر).

اللغة: الصدور هنا: كبار القوم وفرسانهم. الأعجاز هنا: النساء. الضريرُ: الضرر.

المعنى: هجا الشاعر قبيلة جعفر هذه بأَنَّ رجالها لا تستطيع فعل شيءٍ، أمّا نساؤها فشديدات الضرر.

الإعراب: **«فأما»**: الفاء: استئنافية، «أمّا»: حرف تفصيل وتوكيد. **«الصدور»**: مبتدأ مرفوع. **«لا»**: نافية للجنس. **«صدورَ»**: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب. **«لجعفر»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر «لا» المحذوف. **«ولكن»**: الواو: حرف استئناف، «لكن»: حرف مشبه بالفعل. **«أعجازاً»**: اسم «لكن» منصوب. **«شديداً»**: صفة لـ«أعجازًا» منصوبة. **«ضريرها»**: فاعل للصفة المشبهة «شديدًا»، و«ها»: مضاف إليه، محله الجرّ، وخبر «لكن» محذوف لدلالة السياق عليه.

وجملة «أمّا الصدور لا صدور لجعفر»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا صدور لجعفر»: خبر للمبتدأ «الصدور» محلها الرفع. وجملة «لكن أعجازًا شديدًا ضريرها لجعفَر»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: سيوضحه الشارح.

(٢) في الطبعتين «صريرها»، بالصاد، وهذا تحريف.

١٠٤٦ ـ **التخريج**: البيت للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص٤٥؛ وخزانه الأدب ١/ ٤٥٢؛ =

وإنّما أُخّر المبتدأ، وحقّه أن يكون مقدّمًا لأمرَيْن: أحدُهما: أنّه لمّا تضمّن المدحَ العامّ أو الذمَّ، جرى مجرى حروف الاستفهام في دخولها لمعنى زائد. فكما أن حروف الاستفهام متقدّمةٌ، فكذلك ما أشبهها. الأمر الثاني: أنه كلامٌ يجري مجرى المثل، والأمثالُ لا تُغيَّر، وتحمل على ألفاظها، وإن قاربتِ اللَّحْنَ. والوجه الثاني من وجهَيْ رفع المخصوص أن يكون «عبد الله» في قولك: «نعم الرجلُ عبدُ الله» خبرَ مبتدأ محذوف، كأنّه لمّا قيل: «نعم الرجلُ»، فُهِمَ منه ثناءٌ على واحد من هذا الجنس، فقيل: «مَن هذا الذي أُثْنِيَ عليه؟» فقال: عبدُ الله، أي: هو عبد الله. وهذا من المبتدآت التي تُقدَّر ولا تُظْهر. فعلى الوجه الأوّل يكون «نعم الرجلُ» له موضعٌ من الإعراب، وهو الرفع بأنّه خبرٌ عن «عبد الله»، ويكون الكلام جملة واحدة من مبتدأ وخبر. وعلى الوجه الآخر يكون جملتَيْن: جملةً أُولَى فعليّةً لا موضع لها من الإعراب، وجملةً ثانيةً اسميّة كالمفسِّرة للجملة الأُولى. وليست إحداهما متعلّقة بالأُخرى تعلُّقَ الخبر كما كانت الأُولى كذلك، فالأُولى على كلام واحد، والثانيةُ على كلامَيْن.

فصل
[حذف المخصوص]

قال صاحب الكتاب: **وقد يُحْذَف المخصوص إذا كان معلومًا، كَقوله عزّ وجلّ:**

= والدرر ٥/ ١١٠؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٠٦؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٥٣؛ والجنى الداني ص٥٢٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ص٢٦٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١٠٧؛ وشرح شواهد المغني ص١٧٧؛ وشرح ابن عقيل ص٥٩٧؛ والمنصف ٣/ ١١٨؛ ومغني اللبيب ص٥٦؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٧٧، ٤/ ٤٧٤، والمقتضب ٢/ ٧١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٧.

اللغة: العراض: الناحية. المواكب: ج الموكب، وهو الجماعة من الناس.

المعنى: يقول: أمّا القتال فلا تحسنونه، ولستم من أهله، وإنّما أنتم تحسنون السير مع الجماعات التي لا تقاتل، أي للاستقبال أو للاستعراض.

الإعراب: **«فأما»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «أما»: حرف شرط وتفصيل. **«القتال»**: مبتدأ مرفوع. **«لا»**: نافية للجنس. **«قتال»**: اسم «لا» مبنيّ في محلّ نصب. **«لديكم»**: ظرف مكان مبنيّ، متعلّق بمحذوف خبر «لا» وهو مضاف، **«كم»**: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«ولكن»**: الواو: حرف استئناف، «لكن» حرف مشبه بالفعل، واسمه ضمير المخاطب المحذوف تقديره: «لكنكم». **«سيرًا»**: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: «تسيرون سيرًا» وهذه الجملة في محلّ رفع خبر «لكن». وقيل «سيرًا» اسم «لكن» منصوب، والخبر محذوف تقديره: «ولكن لكم سيرًا». **«في عراض»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«سيرًا»، وهو مضاف. **«المواكب»**: مضاف إليه مجرور.

وجملة «أما القتال...»: بحسب ما قبلها. وجملة «لا قتال لديكم»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «لكن سيرًا...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه: كالشاهد السابق.

﴿نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ﴾(١)، أي: «نعم العبدُ أيُوبُ»، وقولِه: ﴿فَنِعۡمَ ٱلۡمَٰهِدُونَ﴾(٢)، أي: «فنعم الماهدون نحن».

* * *

قال الشارح: الأصل أن يُذكَر المخصوص بالمدح أو الذمّ للبيان، إلاّ أنه قد يجوز إسقاطه وحذفُه إذا تقدّم ذكره، أو كان في اللفظ ما يدلّ عليه. وأكثرُ ما جاء في الكتاب العزيز محذوفًا. قال الله تعالى: ﴿نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾(٣)، والمراد: أيُّوبُ عليه السلام، ولم يذكره لتقدّم قصّته. وقال: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ فَرَشۡنَٰهَا فَنِعۡمَ ٱلۡمَٰهِدُونَ﴾(٤)، أي: فنعم الماهدون نحن. وقال تعالى: ﴿فَقَدَرۡنَا فَنِعۡمَ ٱلۡقَٰدِرُونَ﴾(٥) أي: نحن. وقال: ﴿وَلَنِعۡمَ دَارُ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾(٦)، أي: دارهم. وقال: ﴿فَنِعۡمَ عُقۡبَى ٱلدَّارِ﴾(٧)، أي: عقباهم. وقد جاء مذكورًا، قال: ﴿بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ أَن يَكۡفُرُواْ﴾(٨)، فـ«أن يكفروا» في موضع رفع بأنّه المخصوص بالذمّ، أي: كُفرُهم. وفي جواز حذفه دلالةٌ على قوّةِ مَن اعتقد أنه مرفوع بالابتداء، وما تقدّم الخبر؛ لأن المبتدأ قد يحذف كثيرًا إذا كان في اللفظ ما يدلّ عليه، وأمّا حذف المبتدأ والخبر جميعًا فبعيدٌ، فاعرفه.

فصل
[تأنيث الفعل وتثنية فاعلهما وجمعه]

قال صاحب الكتاب: **ويُؤنَّث الفعل، ويُثنّى الاسمان، ويُجْمَعان، نحوَ قولك: «نِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ»، وإن شئت، قلت: «نِعْمَ المرأةُ». وقالوا: «هذه الدارِ نعمَتِ البَلَدُ» لمّا كان البلد الدارَ، كقولهم: «مَن كانت أُمَّك». وقال ذو الرُّمّة [من البسيط]:**

١٠٤٧ـ أو حُرّةٌ عَيطَلٌ ثَبْجاءُ مُجْفَرَةٌ دَعائمَ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زَوْرَقُ البَلَدِ

(١) ص: ٤٤.
(٢) الذاريات: ٤٨.
(٣) ص: ٤٤.
(٤) الذاريات: ٤٨.
(٥) المرسلات: ٢٣.
(٦) النحل: ٣٠.
(٧) الرعد: ٢٤.
(٨) البقرة: ٩٠.

١٠٤٧ ـ التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص١٧٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٢٠، ٤٢٢؛ ولسان العرب ١٠/ ١٤٠ (زرق)، ١٢/ ٥٨٧ (نعم)؛ وبلا نسبة في المقرب ١/ ٦٨.

الإعراب: **«أو حرة»**: «أو»: حرف عطف، و«حَرّة»: معطوف على الفاعل «غوْج» في بيت سابق مرفوع مثله. **«عَيطل»**: صفة لـ «حرة» مرفوعة مثلها، وكذلك **«ثبجاء»** و**«مجفرة»**. و**«دعائم»**: اسم =

وتقول: «نعم الرجلان أخَواك»، و«نعم الرجال إخوَتُك»، و«نعمت المرأتان هِنْدٌ ودَعْدٌ»، و«نعمت النساءُ بناتُ عَمِّك».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «نعم» و«بئس» إذا وَلِيَهما مؤنّثٌ، كنت مخيَّرًا في إلحاق علامة التأنيث بهما وتركِها، فتقول: «نعمتِ الجاريةُ هندٌ»، و«بئستِ الأَمَةُ جاريتُك»، وإن شئت قلت: «نعم الجاريةُ هندٌ»، و«بئس الأَمَةُ جاريتُك».

فإن قيل: فمن أين حسن إسقاطُ علامة التأنيث من «نعم» و«بئس» إذا وليهما مؤنّث، ولم يحسن ذلك في غيرهما من الأفعال؟ قيل: أمّا مَن ألحق علامة التأنيث، فأمرُه ظاهرٌ، وهو الإيذان بأنّه مسند إلى مؤنّث قبل الوصول إليه، كما يكون في سائر الأفعال كذلك، من نحوِ: «قامت هندٌ». ومن أسقطها، فعلّةُ ذلك أنّ الفاعل هنا جنسٌ، والجنس مذكّرٌ. فإذا أُنّث، اعتبُر اللفظ، وإذا ذُكّر، حُمل على المعنى. وعلى هذا تقول: «هذه الدارُ نِعْمَتِ البَلَدُ»، فتؤنّث؛ لأنّك تعني دارًا، فهو من الحمل على المعنى. ومثله قولهم: «مَن كانت أُمّك؟» فتؤنّث ضميرَ «مَنْ»؛ لأنّه في المعنى الأُمُّ؛ فأمّا قوله [من البسيط]:

أو حـــرّة عـــيـــطـــل... إلـــخ

فالشاهد فيه قوله: «نعمت زورقُ البلد» أنّث الفعل مع أنه مسندٌ إلى مذكّر، وهو «زورق البلد»، لأنه يريد به الناقة، فأنّث على المعنى، كما أنّث مع «البلد» في قوله: «نعمت البلدُ» حين أراد به الدار. والحرّةُ: الكريمة، والعيطل: الطويلة العنق، وثَبْجاءُ: عظيمةُ السَّنام، والمجفرة: العظيمة الجنب، يُقال: «فرسٌ مجفرٌ»، و«ناقةٌ مجفرةٌ» إذا كانت عريضة المَحْزِم، ودعائمُ الزَّوْر: قوائمها، وصفها بأنّها عظيمة القوائم، وكنى عن ذلك بدعائم الزور. والزورُ: أعلى الصدر. وانتصب «دعائم الزور» على التشبيه بالمفعول

= منصوب على التشبيه بالمفعول به للصفة المشبهة، وهو مضاف. **«الزور»**: مضاف إليه. **«نعمت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. **«زورق»**: فاعل «نعم» مرفوع، وهو مضاف. **«البلدِ»**: مضاف إليه مجرور.

وجملة «نعمت زورق البلد»: استئنافيّة لا محل لها من الإعراب. والمخصوص بالمدح في الجملة محذوف، والتقدير: نعمت زورقُ البلد هذه الناقة. وفي إعراب المخصوص بالمدح وجوه: منها أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هي هذه الناقة، وهذه الجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب؛ ومنها أنه مبتدأ مؤخر، وخبره جملة «نعمت زورق البلد»، وجملته على ذلك استئنافيّة لا محل لها من الإعراب؛ ومنها أنه بدل من «زورق البلد».

والشاهد فيه: أن «نعم» قد يؤنث لكون المخصوص بالمدح مؤنثًا، وإن كان الفاعل مذكرًا، فقد أنث «نعم» مع أنه مسند إلى مذكر، وهو «زورق البلد» لأنه يريد الناقة كما لاحظنا، فأنّث على المعنى.

به، فهو من بابِ «الحَسَنُ الوجهَ». وقيل: انتصابه على التمييز، وهو ضعيف؛ لأنّه معرفة، والتمييزُ لا يكون معرفة. وقيل: إنما حسن إسقاطُ علامة التأنيث من «نعم» و«بئس»، إذا وليهما المؤنّثُ من قبل أنّ المرفوع بهما جنسٌ شاملٌ، فجرى مجرى الجمع. والفعلُ إذا وقع بعده جماعةُ المؤنّث، جاز تذكيرُ الفعل كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾(١)، فصار قولك: «نعم المرأةُ» بمنزلةِ «نعم النساءُ»، فلهذا حسن التذكير في هذين الفعلين، ولم يحسن في غيرهما من الأفعال.

وتقول: «نعم الرجلان أخواك»، و«نعم الرجالُ إخْوَتُك»، فالرجلان فاعلُ «نعم»، وهو جنسٌ. وليست الألف واللام للعهد، والمراد: نعم هذا الجنسُ إذا مُيّزوا اثنين اثنين، ونعم هذا الجنس إذا ميّزوا جماعةً جماعة. وكذلك تقول: «نعمت المرأتان هندٌ ودعدٌ»، و«نعمت النساءُ بناتُ عَمّك».

وإذا قلت: «نعم رجلَيْن»، أو «نعم رجالاً»، كان منصوبًا على التمييز، والفاعلُ مضمر كقولك: «نعم رجلاً». وهذا إنّما يُصْلِحه ويُفْسِده التقديرُ والاعتقادُ، فإن اعتُقد في الألف واللام العهدُ، امتنع ذلك؛ لأنّ فاعلَ «نعم» و«بئس» لا يكون خاصًّا، وإن اعتقد فيهما الجنس والشمول، جاز. وعلى ذلك تقول: «نعم العُمَرُ عمرُ بن الخَطّاب»، و«بئس الحَجّاجُ حجّاجُ بن يوسف»، تجعل «العمر» جنسًا لكلّ من له هذا الاسمُ، وكذلك «الحجّاج»، فاعرفه.

فصل
[مطابقة المخصوص والفاعل]

قال صاحب الكتاب: **ومن حقّ المخصوص أن يجانس الفاعلَ، وقولُه عزّ وجلّ: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾(٢) على حذف المضاف، أي: ساءَ مثلاً مَثَلُ القوم. ونحوُه قوله تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾(٣)، أي: مَثَلُ الَّذين كذّبوا، ورُئِيَ أن يكون محلُّ «الذين» مجرورًا صفةً للقوم، ويكونَ المخصوص بالذمّ محذوفًا، أي: بئس مَثَلُ القوم المكذّبين مَثَلُهم.**

* * *

قال الشارح: حقُّ المخصوص بالمدح أو الذمّ أن يكون من جنس فاعله؛ لأنه إذا لم يكن من جنسه، لم يكن به تعلّقٌ، والمخصوصُ إمّا أن يكون مبتدأ وما قبله الخبر، فيلزم أن يكون من جنسه ليدلّ عليه بعُمُومه، ويكون دخولُه تحته بمنزلة الذكْر الراجع إليه، وإمّا أن يكون خبرَ مبتدأ محذوف، فيكون كالتفسير للفاعل. وإذا لم يكن من

---

(١) يوسف: ٣٠.

(٢) الأعراف: ١٧٧. (٣) الجمعة: ٥.

جنسه، لم يصحّ أن يكون تفسيرًا له مع أن المراد بـ«نعم الرجلُ زيدٌ» أنه محمودٌ في جنسه. وإذا قلت: «بئس الرجلُ خالدٌ»، كان المراد به أنه مذموم في جنسه. وإذا كان كذلك، لم يكن بدّ من حذف المضاف في قوله: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾(١)، أي: مَثَلُ القوم، فحذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مقامه، وذلك أنّ «ساءَ» هٰهنا بمعنى «بئس»، وفيها ضميرٌ فسّره «مثلاً»، فيلزم أن يكون المخصوصُ بالذمّ من الأمثال، وليس القوم بمَثَلٍ، فوجب أن يكون هناك مضاف محذوف. والتقديرُ: ساء مثلاً مثلُ القوم، فيكون المخصوصُ من جنس المرفوع.

فأما قوله تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾(٢) فيجوز أن يكون «الذين» هو المخصوص بالذمّ، وأن يكون في موضع رفع. ولا بدّ من تقديرِ مضاف محذوف، معناه: مَثَلُ الذين كذّبوا، ثمّ حذف المضاف، كما تقدّم في الآية المتقدّمة. ويجوز أن يكون «الذين» صفةً للقوم، ويكون في موضعِ خفض، والمخصوصُ محذوف تقديره: بئس مَثَلُ المُكذّبين مَثَلُهم.

فصل
[أحكام «حبّذا»]

قال صاحب الكتاب: **وَ«حَبَّذا» ممّا يناسب هذا الباب. ومعنى «حَبَّ»: صار محبوبًا جِدًّا، وفيه لغتان: فتحُ الحاء وضمُّها. وعليهما رُوي قوله [من الطويل]:**

وحُبَّ بها مقتولةً حينَ تُقْتَلُ(٣)

وأصله: حَبُبَ، وهو مسندٌ إلى اسم الإشارة، إلاّ أنّهما جريا بعد التركيب مجرى الأمثال التي لا تُغيّر، فلم يُضَمّ أوّلُ الفعل، ولا وُضع موضعَ ذَا غيرُه من أسماء الإشارة، بل التُزمتْ فيهما طريقةٌ واحدةٌ.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «حَبَّذَا» تُقارِب في المعنى «نِعْمَ»؛ لأنّها للمدح كما أنّ «نعم» كذلك، إلاّ أنّ «حبّذَا» تفضُلها بأنّ فيها تقريبًا للمذكور من القَلْب، وليس كذلك «نعم»، و«حبّذا»، مركّبةٌ من فعلٍ وفاعلٍ، فالفعلُ «حَبَّ» وهو من المضاعف الذي عينه ولامه من واد واحد، وفيه لغتان: «حَبَبْتُ»، و«أحْبَبْتُ». و«أحببت» أكثرُ في الاستعمال، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾(٤)، فهذا مِن «أَحَبَّ». وقال سبحانه: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾(٥). وقال عليه السّلام: «مَن أحبَّ لِقاءَ اللّه أحبَّ اللّهُ

(١) الأعراف: ١٧٧.
(٢) الجمعة: ٥.
(٣) تقدم بالرقم ١٠٤١.
(٤) آل عمران: ٣١.
(٥) آل عمران: ١١٩.

لقاءَه»(١)، وقال: «أحْبِبْ حَبِيبَك هَوْنًا ما»(٢)، فأمّا «حببت» فمتعدٍّ في الأصل، ووزنه «فَعَلَ» بفتح العين. قال الشاعر [من الطويل]:

١٠٤٨ ـ فَوالـلَّـهِ لـولا تَـمْـرُه مـا حَـبَـبْـتُـه ... ولـو كـانَ أدْنَـى مـن عُـبَـيْـدٍ ومِـشْـرَقِ

فإذا أُريد به المدح، نُقل إلى «فَعُلَ» على ما تقدّم فتقول: «حُبَّ زيدٌ»، أي: صار محبوبًا، ومنه قوله [من الطويل]:

وَحُـبَّ بـهـا مَـقْـتُـولَـةً حِـيـنَ تُـقْـتَـلُ

فضمُّ الفاء منه دليل على ما قلناه، وكذلك قول الآخر [من الكامل]:

١٠٤٩ ـ هَجَرَتْ غَضُوبُ وَحُبَّ مَن يتجنّبُ ... [وَعَـدَتْ عـوادٍ دونَ وَلْـيـك تـشْـعَـبُ]

---

(١) ورد الحديث في صحيح البخاري باب الرقاق الرقم ٢٤٤٣، ٢٤٤٤؛ وصحيح مسلم باب الذكر: ٢٦٨٣ ـ ٢٦٨٦؛ وصحيح الترمذي باب الجنائز: ١٠٦٦، ١٠٦٧.

(٢) ورد الحديث في كتاب الجامع الصغير للترمذي رقم ١٩٩٨.

١٠٤٨ ـ **التخريج**: البيت لغيلان بن شجاع النهشلي في لسان العرب ١/ ٢٨٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤١٠؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٢٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٠؛ والخصائص ٢/ ٢٢٠.

المعنى: يقول: أقسم بالله لولا وجود التمر عنده ما أحببته، ولا زرته، ولا كان أقرب إليّ وأحب إليّ من ولدي: حبيب ومشرق.

الإعراب: «**فوالله**»: الفاء: حرف عطف، الواو: واو قسم وجر، «**الله**»: لفظ الجلالة مقسم به مجرور، والجار والمجرور متعلّقان بفعل محذوف تقديره أقسم. «**لولا**»: حرف امتناع لوجود، متضمن معنى الشرط. «**تمره**»: مبتدأ مرفوع، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، وخبر المبتدأ محذوف وجوبًا. «**ما حببته**»: «**ما**»: نافية، «حببته»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «**ولو**»: الواو: حرف عطف، «لو»: حرف شرط غير جازم. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر جوازًا تقديره: «هو». «**أدنى**»: خبر كان منصوب بالفتح المقدر. «**من عبيد**»: جار ومجرور متعلّقان بأدنى. «**ومشرق**»: الواو: حرف عطف، «**مشرق**»: اسم معطوف على سابقه مجرور مثله.

وجملة «ما حببته»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «لولا تمره» اعتراضية. وجملة «أقسم والله»: معطوفة على سابقتها. وجملة «تمره وخبرها المحذوف»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «كان أدنى»: جملة شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب..

والشاهد فيه قوله: «حببته» حيث أكّد أن الفعل «حبّ» متعدٍّ.

١٠٤٩ ـ **التخريج**: البيت لساعدة بن جؤية في الأشباه والنظائر ٦/ ٢١؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٩٧؛ ولسان العرب ١/ ٢٩٢ (حبب)، ٤٩٩ (شعب)، ٦٥٠ (غضب)، ١٥/ ٤١١ (ولى)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص٥٩٩؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٢٩؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٢ (عدا).

اللغة والمعنى: هجرت: تركت وداده. يتجنب: يبتعد. العوادي: المصائب. وليك: محبّك، وحليفك: تشعب: تفرّق.

فارقت غضوب، وأكرم بها من مبتعدة، وحلّت مصائب تفرّق بين الأحباب. =

وقد ذهب الفرّاء إلى أنّ «حَبَّ» أصله «حَبُبَ» على وزن «فَعُلَ» مضمومَ العين كـ«كرُمَ»، واستدلّ بقولهم: «حَبِيبٌ»، و«فَعِيلٌ»، بابُه[1] «فَعُلَ» كـ«ظريف» من «ظُرف»، و«كريم»، من «كرُم». والصواب ما ذكرناه؛ لأنه قد جاء متعدّيًا، و«فَعُلَ» لا يكون متعدّيًا. فأمّا قولهم: «حَبِيبٌ»، فلا دليلَ فيه، لأنه هنا مفعول، فـ«حبيبٌ» و«محبوبٌ» واحد، فهو كـ«جريح» و«قتيل»، بمعنى «مجروح»، و«مقتول». و«حبيب» مِن «حبّ» إذا أُريد به المدح فاعلٌ كـ«ظريفٍ»، و«حبّ» فعل متصرّف، لقوله منه: «حَبَّهُ يَحِبّه» بالكسر. وهو من الشاذّ؛ لأنّ «فَعَلَ» إذا كان مضاعفًا متعدّيًا، فمضارعُه «يفعُل» بالضمّ، نحوُ: «رَدَّه يَرُدّه»، و«شَدَّه يشُدّه». وقالوا في المفعول: «محبوبٌ»، وقلّ «حابٌّ» وكثُر «مُحِبٌّ» في اسم الفاعل، وقلّ «مُحَبٌّ»[2].

ولمّا نُقل إلى «فَعُلَ» لأجل المدح والمبالغة كما قالوا: «قَضُوَ الرجلُ»، و«رَمُوَ» إذا حَذَقَ القضاءَ، وأجاد الرَّمْيَ، مُنع التصرّفَ؛ لمضارعته بما فيه من المبالغة والمدح بابَ التعجُّب. و«نعم»، و«بئس»، و«حبّذا»، لزم طريقةً واحدةً، وهو لفظ الماضي.

وفاعله «ذَا»، وهو من أسماء الإشارة يستعمل هنا مجرّدًا من حرف التنبيه؛ وذلك لأنهم لمّا ركّبوا الفعل والفاعل، وجعلوهما شيئًا واحدًا، لم يأتوا بحرف التنبيه؛ لئلّا تصير ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد، وليس ذلك من كلامهم، وجعلوا ذلك الاسم مفردًا مذكّرًا إذ كان المفرد أخفَّ، والمذكّر قبل المؤنّث، فهو كالأصل له، فلذلك تقول:

= **الإعراب**: **«هجرت»**: فعل ماضٍ مبنى على الفتح، والتاء للتأنيث، **«غضوب»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«وحب»**: الواو: للاستئناف، «حب»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. **«من»**: اسم موصول مبني في محلّ رفع نائب فاعل. **«يتجنب»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقدير: «هو». **«وعدت»**: الواو: حرف عطف، **«عدت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة منعًا لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث. **«عواد»**: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء المحذوفة للتنوين. **«دون»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلّق بـ(عدت)، وهو مضاف. **«وليك»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«تشعب»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: «هي».
وجملة «هجرت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «حب من»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يتجنب»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عدت عواد»: معطوفة على الجملة الابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تشعب»: في محل رفع صفة للعوادي.
والشاهد فيه قوله: «حب من» بضمّ الحاء، أي صار محبوبًا.

(١) في ذيل التصحيحات المرفق بطبعة ليبزغ (ص١٤٩٧): «وفعيل أنّ بابه...»، ولا أرى هذا التصحيح صحيحًا.

(٢) كذا في الطبعتين، ولعلّ الصواب: وقالوا في المفعول: «محبوب»، وقلّ «مُحَبّ»، وكثر «مُحِبّ» في اسم الفاعل، وقلّ «حابّ».

«حبّذا زيدٌ»، و«حبّذا هندٌ»، و«حبّذا الزيدان»، و«حبّذا الزيدون». ولا يُقال: «حَبَّذِهِ» في المؤنّث، ولا «حَبَّذِي». قال الشاعر [من الرجز]:

١٠٥٠ـ يا حبّذا القَمْراءُ واللَّيلُ السّاجْ وطُرُقٌ مِثْلُ مُلاءِ النّسّاجْ

وقال آخر [من البسيط]:

١٠٥١ـ لا حبّذا أنتِ يا صَنْعَاءُ من بَلَدٍ ولا شَعُوبُ هَوًى منّي ولا نُقُمُ

١٠٥٠ ـ **التخريج**: الرجز للحارثي في لسان العرب ١٤/ ٣٧١ (سجا)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ١١٥.

اللغة والمعنى: القمراء: ضوء القمر. الليل الساج: ليل ليس فيه برد، ولا ريح، ولا سحاب، وغير مظلم. الملاء: جمع مُلاءة وهي الملحفة، أو ما يفرش على السرير.

يتمنّى لو كانت ليلته ساكنة هادئة ينيرها ضوء القمر، ويتمنّى لو كانت دروبه هيّنة مستوية كبساط الناسج.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء والمنادى محذوف. **«حبذا»**: فعل ماضٍ على الفتح، و**«ذا»**: اسم إشارة مبني في محلّ رفع فاعل. **«القمراء»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«والليل»**: الواو: حرف عطف، «الليل»: اسم معطوف على «القمراء» مرفوع بالضمّة. **«الساج»**: نعت لليل مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء المحذوفة للتنوين، وسكّن للضرورة الشعرية. **«وطرق»**: الواو: للعطف. «طرق»: اسم معطوف على «الليل» مرفوع بالضمّة. **«مثل»**: نعت مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، **«ملاء»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. **«النساج»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن للضرورة الشعرية.

وجملة «حبذا»: في محل رفع خبر مقدّم للمبتدأ (القمراء).

والشاهد فيه قوله: «يا حبذا القمراء» حيث جاء بـ«حبذا» مفردًا مذكّرًا مع أن المقصود بالمدح متعدّد ومؤنث.

١٠٥١ ـ **التخريج**: البيت للمرار العدويّ، ويقال: زياد بن منقذ، ويقال: زياد بن حمل، ويقال: المرار بن منقذ في خزانة الأدب ٥/ ٢٥٠؛ والدرر ٥/ ٢٢٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٣٨٩؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢٥٧؛ وله أو لبدر أخي المرار بن سعيد في شرح شواهد المغني ١/ ١٣٤؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٨٩.

اللغة: صنعاء: اسم لمدينة في اليمن، ولقرية في غوطة دمشق قديمًا. شعوب: الموت، واسم قبيلة. نقم: جبل مطلّ على صنعاء اليمن قرب غمدان.

المعنى: لم أحبّك يا صنعاء، ولست موضعًا أرتاح إليه وفيه، وحتى جبل (نقم) وقبيلة (شعوب) لا أحبّهما ولا أهواهما.

الإعراب: **«لا حبذا»**: «لا»: حرف نفي، «حب»: فعل ماضٍ جامد، **«ذا»**: اسم إشارة في محل رفع فاعل. **«أنت»**: ضمير متصل في محلّ رفع مبتدأ مؤخّر. **«يا صنعاء»**: «يا»: حرف نداء، «صنعاء»: منادى مفرد علم مبني على الضمّ في محلّ نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف. **«من بلد»**: «من»: حرف جر زائد، «بلد»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه تمييز. **«ولا»**: الواو: للعطف، «لا»: حرف نفي. **«شعوب»**: اسم معطوف على «أنتِ» مرفوع بالضمّة. **«هوى»**: تمييز منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف. **«مني»**: جار ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة لِـ«هوى». **«ولا»**: الواو: للعطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. **«نقم»**: اسم معطوف على «شعوب» مرفوع بالضمّة.

وجملة «لا حبذا»: في محلّ رفع خبر مقدّم لـ«أنت». وجملة النداء: اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لا حبذا أنت» حيث جاء بـ«لا حبذا» التي للذم وهي نقيض «حبذا»، والممدوح مؤنّث.

وذلك من قبل أن «حبّذا» لمّا رُكّب الفعل فيه مع الفاعل، لم يجز تأنيث الفعل، ولا تثنيته، ولا جمعه؛ لأنه قد صار في منزلةِ بعض الكلمة، وبعضُ الكلمة لا يجوز فيه شيء من ذلك. والذي يدلّ أنهما بُنيا، وجُعلا شيئًا واحدًا، أنه لا يجوز أن يفصل بين الفعل فيه وبين «ذَا» بشيء، ولا يُقال: «حَبَّ في الدار ذَا»، ولا «حَبَّ اليومَ ذا».

فإن قيل: لِمَ خُصّ «حبّ» بالتركيب مع «ذا» من بين سائر الأسماء؟ قيل: لأن «ذا» اسم مبهم يُنْعَت بالأجناس، وحكمُ «حبّ» هنا كحكم «نعم»، فركّبوه مع «ذا» لينوب عن أسماء الأجناس، إذ لا يُنعَت إلاّ بها، والنعتُ والمَنعوتُ شيء واحد أيضًا، فإنّ «ذَا» مبهم، فصار بمنزلة المضمر في «نعم»؛ ولذلك فُسّر بالنكرة كما يفسّر في «نعم»، فتقول: «حبّذا رجلاً»، كما تقول: «نعم رجلاً»، فقياسهما واحدٌ. فلمّا صار «حبّذا» في الحكم كلمة واحدة؛ غلّب عليها بعضُهم جانبَ الاسميّة، واعتقدوا أنه اسمٌ له موضع من الإعراب. وموضعُه هنا رفعٌ بالابتداء وما بعده من الاسم المرفوع الخبرُ. وليس في العربيّة فعلٌ وفاعلٌ جُعلا في موضعِ مبتدأ إلاّ «حبّذا»، لا غير.

فإن قيل: ولِمَ غلّب هؤلاء معنى الاسميّة فيه؟ قيل: لأنّ الاسم أقوى من الفعل، والفعلُ أضعف، فلمّا رُكّبا، وجُعلا شيئًا واحدًا، غُلّب جانب الاسم لقوّته وضُعْف الفعل، واستدلّوا على اسميّته بكثرة نحوِ قولهم: «يا حبّذا». قال الشاعر [من البسيط]:

١٠٥٢ـ يا حبّذا جَبَلُ الرَّيّانِ مِن جَبَلٍ ... وحبّذا ساكِنُ الريّانِ مَن كانا

وقال آخر [من الرجز]:

يا حبّذا القَمْراءُ والليلُ الساخْ ... وطُرُقٌ مِثْلُ مُلاءِ النَّسّاخْ(١)

وهو كثير.

١٠٥٢ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص١٦٥؛ والدرر ٥/ ٢٢٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٣؛ ولسان العرب ١/ ٢٩١ (حبب)؛ ومعجم ما استعجم ص٦٩٠، ٨٦٧؛ والمقرب ١/ ٧٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ١٩٧ ـ ١٩٩.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء، والمنادى محذوف. **«حبَّذا»**: فعل ماض، و**«ذا»**: اسم إشارة مبني في محلّ رفع فاعل. **«جبل»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع. **«الريان»**: مضاف إليه مجرور. **«من»**: حرف جرّ زائد. **«جبل»**: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه تمييز. **«وحبذا ساكن الريان»**: تعرب إعراب سابقتها. **«من»**: اسم موصول مبني في محلّ رفع خبر مقدّم لِـ«كانا». **«كانا»**: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». والألف للإطلاق.

وجملة «حبذا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «حبّذا»: الثانية معطوفة لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «من كان»: في محل رفع نعت لِـ«ساكن»

والشاهد فيه قوله: «يا حَبَّذا»، وهو كثير في كلام العرب ممّا يُغلّب جانب الاسميّة في «حبَّذا».

(١) تقدم بالرقم ١٠٥٠.

ومنهم من غلّب جانب الفعل، ويجعل الاسم كالمُلْغَى، ويرفع الاسمَ بعده رَفْعَ الفاعل، فإذا قلت: «حبّذا زيدٌ»، فـ«حبّذا» فعلٌ، و«زيدٌ» فاعل، و«ذَا» لَغْوٌ. وإنما غلّبوا جانبَ الفعل هنا؛ لأنه أسبقُ لفظًا. ويدلّ على ذلك أنهم قد صرفوه، فقالوا: «لا يُحَبِّذُهُ بما لا ينفعه». والأوّلُ أمثل. وقولهم: «لا يحبّذه»، كأنهم اشتقّوا فعلاً من لفظ الجملة، كقولهم: «حَمْدَلَ» في حكايةِ «الحمدُ للّه»، و«سَبْحَلَ» في حكاية «سبحانَ الله»، فهذان وجهان عربيّان كما ترى.

ومنهم من لا يغلّب أحدهما على الآخر، ويُجْريهما على ظاهرهما، وهو المذهب المشهور، فيجريهما مجرى «نعم»، و«بئس»، ويكون «حَبَّ» فعلاً ماضيًا، و«ذَا» فاعلٌ في موضعِ رفع، والاسمُ الأخير يرتفع من حيث يرتفع بعد «نعم» من الوجهَيْن المذكورَيْن، فيكون «زيدٌ» مَثَلاً من قولك: «حبّذا زيدٌ» إمّا مبتدأ، و«حبّذا» الخبر، كما كانت في «نعم» كذلك، وإمّا أن يكون في موضعِ خبرِ مبتدأ محذوف، أي: هو زيدٌ. ويُضاف إليه الوجوه التي ذكرناها، وهو أن يكون خبرَ «حبّذا» على رأيِ من يجعل «حبّذا» مبتدأ، وأن يكون فاعلاً على رأيِ من يجعل «حبّذا» فعلاً، ويُلْغِي الاسم الذي هو «ذا»، وأن يكون بدلاً من «ذا»، فقد صار ارتفاع «زيدٍ» في قولك: «حبّذا زيدٌ» من خمسة أوجه.

وقوله: «حبّذا ممّا يُناسِب هذا البابَ» يعني بابَ «نعم» و«بئس»؛ لِما فيها من معنى المدح والمبالغة.

وقوله: «وفيه لغتان: فتح الفاء، وضمّها» يعني «حبّ» إذا أُريد بها المدح من غير إسنادها إلى «ذا»، وذلك أنك إذا قلت: «حبّ رجلاً»، فمعناه: صار محبوبًا جدًّا، وأصله «حَبُبَ» مضمومَ الباء؛ لأنه منقول من «حَبَبَ» مفتوحَ الباء لِما أُريد فيه من المبالغة على ما ذكرناه في قوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا﴾[١]، حين أُريد به المبالغة في الذمّ، وإجرائه مجرَى «بئس»، إلاّ أنّ منهم من ينقل حركة العين إلى الفاء عند الإدْغام إيذانًا بالأصل. ومنهم من يحذف الضمّ حذفًا، ويُبْقِي الفاء مفتوحةً بحالها، وعليه قوله [من الطويل]:

فقلتُ اقْتُلُوها عَنْكُمُ بمزاجها وحُبَّ بها مقتولةً حينَ تُقْتَلُ[٢]

البيت لحسّان[٣]، والشاهد فيه قوله: «وحبّ بها مقتولةً»، فإنّه قد رُوي بفتح الحاء وضمّها، لِما ذكرناه، يصف الخَمْر. فأمّا إذا رُكّبت مع «ذا»؛ فإنّ الحاء لا تكون إلاّ مفتوحة، لأنه لمّا أسند إلى «ذا»، ولزم المعنى، جرى مجرى الأمثال، فلم تُغيَّر الأمثالُ،

(١) الأعراف: ١٧٧.
(٢) تقدم بالرقم ١٠٤١.
(٣) كذا في الطبعتين، وهو للأخطل.

بل يُؤْتَى بها على لفظها، وإن قارَبَتِ اللَّحْنَ، نحوَ قولهم: «الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ»[١]، تقوله للمذكّر بكسر التاء على التأنيث؛ لأن أصله للمؤنّث، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وهذا الاسم في مثل إبهام الضمير في «نِعْمَ»، ومن ثَمَّ فُسّر بما فُسّر به، فقيل: «حبّذا رجلاً زيدٌ»، كما يُقال: «نعم رجلاً زيدٌ»، غيرَ أنّ الظاهر فُضّل على المضمر بأن استغنوا معه عن المفسّر، فقيل: «حبّذا زيدٌ»، ولم يقولوا: «نعم زيدٌ»؛ ولأنّه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل في «نعم»، وينفصل في «حبّذا».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إن «ذا» من «حبّذا» يجري مجرى الجنس من حيث إنها اسمٌ ظاهرٌ، يكون وُصْلَةً إلى أسماء الأجناس، ولذلك لا يوصف إلاّ بها. ومجرى المضمر في «نعم» من جهة إبهامه ووقوعِه على كلّ شيء كما كان المضمر على شريطة التفسير كذلك، ولذلك فُسّر بالنكرة، فقيل: «حبّذا رجلاً»، كما تقول: «نعم رجلاً»، إلاّ أنه في «حبّذا» يجوز أن لا تأتي بالمفسِّر، وتقول: «حبّذا زيدٌ»، ولا يجوز ذلك في «نعم»، فلا تقول: «نعم زيدٌ». وذلك لأنّ «ذا» اسمٌ ظاهرٌ يجري مجرى ما فيه الألف واللام من أسماء الأجناس على ما ذكرنا، فاستغنى عن المفسّر لذلك، فكما تقول: «نعم الرجلُ زيدٌ»، ولا تأتي بمفسِّرٍ، كذلك تقول: «حبّذا زيدٌ»، ولا تقول: «نعم زيدٌ». وأيضًا فإنّه ربّما أَلْبَسَ في «نعم» لو قيل[٢]، ولا يُلْبِس في «حبّذا». وذلك أنّ «حَبَّ» فعلٌ عمل في «ذا» واستوفى ما يقتضيه، فإذا وقع بعده المخصوص بالمدح مرفوعًا، لا يُشْكِل بأن يُتوهّم أنه فاعلٌ؛ لأن الفعل لا يكون له فاعلان، وليست «نِعْم» كذلك؛ لأن فاعلها مستترٌ لا يظهر، فافتقر إلى تفسير. فلو لم تأتِ بالمفسّر، وأوليتَه المخصوص بالمدح مرفوعًا؛ لجاز أن يظنّ ظانٌّ أنه فاعلُ «نعم»، وأنّه ليس في «نعم» فاعلٌ. وهذا معنى قوله: «ولأنه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل»، يعني في «نعم»، فاعرفه.

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/ ٣٢٤، ٥٧٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠٥؛ والدرّة الفاخرة ١/ ١١١؛ والفاخر ص١١١؛ وفصل المقال ص٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٦٨؛ والمستقصى ١/ ٣٢٩.
يُضرب لمن يطلب شيئًا قد فوته على نفسه.

(٢) في الطبعتين: «فُعل»، وهذا تحريف وقد صوَّبته طبعة ليبزغ في ذيل التصحيحات الملحق بها ص١٤٩٧.

ومن أصناف الفعل

فعلا التعجُّب

فصل

قال صاحب الكتاب: **هما نحوُ قولك: «ما أكرَمَ زيدًا!» و«أكْرِمْ بزيدٍ!» ولا يُبنيان إلاَّ ممّا يُبنى منه أفعلُ التفضيل، ويُتوصّل إلى التعجّب ممّا لا يجوز بناؤهما منه بمثلِ ما يُتوصّل بها إلى التفضيل، إلاَّ ما شذّ من نحوِ: «ما أعْطاه»، و«ما أوْلاه للمعروف!» ومن نحوِ: «ما أشْهاها!» و«ما أمْقَتَه!». وذكر سيبويه[1] أنهم لا يقولون: «ما أقْيَلَه» استغناءً عنه بـ«ما أكْثَرَ قائلتَه!» كما استغنوا بـ«تركتُ» عن «وذرتُ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أن التعجّب معنًى يحصل عند المتعجّب عند مشاهدةِ ما يُجْهَل سببُه، ويقلّ في العادة وجودُ مثله. وذلك المعنى كالدَّهَش والحَيْرة. مثالُ ذلك أنّا لو رأينا طائرًا يطير، لم نتعجّب منه لجَرْي العادة بذلك، ولو طار غيرُ ذي جناح، لوقع التعجّب منه؛ لأنه خرج عن العادة، وخفي سببُ الطَّيَران، ولهذا المعنى لا يصحّ التعجّب من القديم سبحانه، لأنه عالمٌ لا يخفى عليه شيء. فأمّا قراءةُ من قرأ: **﴿بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ﴾**[2] بضمّ التاء، فتأوّلُه على ردّ الضمير إلى النبيّ ﷺ، أي: قُلْ: «بل عجبت ويسخرون»، أو أنه أُخرج مخرج العادة في استعمال المخلوقين تعظيمًا لأمره وتفخيمًا له.

وإنّما قال: «فِعْلا التعجّب» بلفظ التثنية، والتعجّبُ معنًى واحدٌ، لأنّه يكون بلفظَيْن: أحدُهما «أفْعَلَ»، ويُبْنَى على الفتح لأنه ماض، نحوُ: «أكرم»، و«أخرج»، والثاني: «أفعِلْ»، ويبنى على الوقف، لأنه على لفظ الأمر.

فأمّا الضرب الأوّل، وهو «أفْعَلَ»، فلا بدّ أن يلزمه «ما» من أوّله، فتقول: «ما

---

(١) الكتاب ٤/ ٩٩.

(٢) الصافات: ١٢. وهي قراءة الكسائي وحمزة، وعلي بن أبي طالب، والأعمش، وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٧/ ٣٥٤؛ وتفسير القرطبي ١٥/ ٦٩؛ والكشاف ٣/ ٣٣٧؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٥٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥/ ٢٣١.

أحسنَ زيدًا!» و«ما أجمل خالدًا!» وهي جملة مركّبة من مبتدأ وخبر، فـ«ما» اسمٌ مبتدأ في موضع رفع، وهي هنا اسم غير موصول، ولا موصوف بمعنى «شَيْء»، كأنّك قلت: «شيءٌ حسّن زيدًا»، ولم تُرِد شيئًا بعينه، إنما هي مبهمة، كما قالوا: «شيءٌ جاء بك»، أي: ما جاء بك إلاّ شيءٌ، ونحوَ قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[1]، أي: نعم شيئًا هي. ولمّا أُريد بها الإبهام، جُعلت بغير صلة، ولا صفة، إذ لو وُصفتْ، أو وُصلتْ، لكان الأمر معلومًا.

فإن قيل: ولِمَ خصّوا التعجّبَ بـ«ما» دون غيرها من الأسماء؟ قيل: لإبهامها، والشيءُ إذا أبهم، كان أفخم لمعناه، وكانت النفس متشوّقةً إليه، لاحتماله أمورًا.

فإن قيل: فإذا قلتم: إنّ تقديرَ «ما أحسن زيدًا» «شيءٌ أحسنه، وأصاره إلى الحسن»، فهلّا استعمل الأصل الذي هو «شيْءٌ»؟ فالجواب: أنه لو قيل: «شيءٌ أحسن»، لم يُفْهَم منه التعجّب؛ لأن «شَيْئًا»، وإن كان فيه إبهامٌ، إلاّ أنّ «ما» أشدُّ إبهامًا، والمتعجِّبُ مُعْظِمٌ للأمر، فإذا قال: «ما أحسن زيدًا!» فقد جعل الأشياءَ التي يقع بها الحسنُ متكامِلةً فيه. ولو قال: «شيءٌ أحسن زيدًا»، كان قد قصر حسنَه على جهة دون سائر جهات الحسن؛ لأن الشَّيْء قد يستعمل للقليل. وأمّا «أفْعَلَ» في التعجّب، ففعلٌ ماضٍ غيرُ متصرّف، لا يستعمل إلاّ بلفظ الماضي، ولا يكون منه مضارعٌ، ولا أمرٌ، ولا اسمُ فاعل، فلا تقول في «ما أحسن زيدًا»: «ما يُحْسِن زيدًا»، ولا نحوَه من أنواع التصرّف. وقد خالف الكوفيون[2] في ذلك، وزعموا أنّ «أفْعَلَ» في التعجّب بمنزلةِ «أفعل» في التفضيل، واحتجّوا بجواز تصغيره نحوِ قوله [من البسيط]:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزلانًا شَدَنَّ لنا مِن هؤُلَيّائِكُنَّ الضالِ والسَّمُرِ[3]

والأفعال لا يصغّر شيءٌ منها. قالوا: وأيضًا فإنّه تصحّ عينُه في التعجّب، نحوَ: «ما أقْوَلَهُ!» و«ما أبْيَعَهُ!» وهذا التصحيح إنما يكون في الأسماء، نحوِ: «زيدٌ أقْوَمُ من عمرو، وأبْيَعُ منه». ولو كان فعلاً، لاعتلّ بقلب عينه ألفًا، نحوَ: «أقال»، و«أباع». والحقُّ ما ذهب إليه البصريون، وذلك لأُمور، منها أنه قد يدخل عليها نونُ الوقاية، نحو: «ما أحْسَنَنِي عندك!» و«ما أظرفني في عينك!» و«ما أعلمني في ظنّك!» ونونُ الوقاية إنما تدخل على الفعل، لا على الاسم، فتقول: «أعْلَمَني»، ولا تقول: «مُعْلِمُنِي»، وتقول: «ضَرَبَني»، ولا تقول: «ضارِبُني».

---

(١) البقرة: ٢٧١.
(٢) انظر المسألة الخامسة عشرة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ص١٢٦ ـ ١٤٨.
(٣) تقدم بالرقم ١٠٤.

فإن قلت: «فقد جاء ضارِبُني». قال [من البسيط]:

١٠٥٣ـ [ألا فتًى مِن بني ذبيانَ يحملني] وليس حاملُني إلاّ ابنَ حَمّالِ

فقليلٌ من الشاذّ الذي لم يُلتفت إليه، مع أن الرواية الصحيحة: «وليس يَحْمِلُني». وأمّا قولهم: «قَدْني»، و«قَطْني»، فشاذٌ أيضًا، مع أنهم قد قالوا: «قَدِي» من غير نون. قال [من الرجز]:

قَدْنِيَ مِن نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي(١)

ولم يقولوا في التعجّب: «ما أحْسَنِي»، فافترق الحال فيهما. والذي حسّن دخول نون الوقاية في «قدني»، و«قطني»، كونُهما أمرًا في معنى «اكْتَفِ»، و«اقْطَعْ».

الأمر الثاني: أنه ينصب المعارفَ والنكراتِ، نحوَ قولك: «ما أحسن زيدًا!»، و«ما أجمل غلامًا اشتريته!». و«أفْعَلُ»، إذا كان اسمًا، لا ينصب إلاّ نكرةً على التمييز، نحوَ: «زيدٌ أكثرُ منك مالاً وأكرم منك أبًا». ولو قلت: «زيدٌ أكثرُ منك المالَ والعلمَ»، لم يجز. ولمّا جاز «ما أكثرَ عِلْمَه!» و«ما أكبرَ سِنَّه!» دلّ على ما قلنا من أنه فعلٌ.

الأمر الثالث: أنه مبنيّ على الفتح من غير مُوجِب دلّ على ما قلناه.

وأمّا الجواب عمّا تَعلّق به الكوفيون: أمّا عدمُ التصرّف، فلا يدل على اسميّته؛ لأنّ ثَمَّ أفعالاً لا رَيْبَ فيها، وهي غير متصرّفة، نحوُ: «عَسَى»، و«لَيْسَ». والذي منع فعلَ التعجّب من التصرّف أنه تَضمّن ما ليس له في الأصل، وهو الدلالة على معنًى زائدٍ على معنى الفعل، وهو التعجّب. والأصلُ في إفادة المعاني إنما هو الحروفُ، فلمّا أفاد فائدة الحروف؛ جمد جمودَها، وجرى في امتناع التصرّف مجراها.

١٠٥٣ ـ **التخريج**: البيت لأبي محلم السعدي في خزانة الأدب ٤/ ٢٦٥، ٢٦٦، ٦/ ٣٩٦؛ والكامل ص٤٦٤.

اللغة: حاملني: حاملي، ودخول نون الوقاية على الاسم شذوذ.

الإعراب: **«ألا»**: حرف استفتاح. **«فتى»**: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدّرة على الألف للتعذّر. **«من بني»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لِـ«فتى». و«بني»: مضاف. **«ذبيان»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **«يحملني»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». والنون حرف للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. **«وليس»**: الواو: استئنافية، «ليس»: فعل ماض ناقص، **«حاملني»**: «حامل»: خبر «ليس» منصوب بالفتحة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **«إلا»**: حرف حصر. **«ابن»**: اسم «ليس» مرفوع بالضمة. **«حمال»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «ألا فتى يحملني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يحملني»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «ليس حاملني»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «حاملني» حيث دخلت نون الوقاية على الاسم، وهذا شذوذ.

(١) تقدم بالرقم ٣٥٦.

ووجهٌ ثانٍ أنّ المضارع يحتمل زمانَيْن الحال والاستقبال، والتعجّبُ إنّما يكون ممّا هو موجودٌ مشاهَدٌ، والماضي قد يُتعجّب منه؛ لأنه شيءٌ قد وُجد، وقد يتّصل آخِرُه بأوّل الحال، ولذلك جاز أن يقع حالاً إذ اقترن به. فلو استُعمل لفظُ المضارع، لم يُعْلَم التعجّب ممّا وقع من الزمانَيْن، فيصير اليقين شكًّا.

وأمّا التصغير فإنما دخله ـ وإن كانت الأفعالُ لا تُصغَّر ـ من قبل أنه مُشابِهٌ للاسم من حيث لزم طريقةً واحدةً، وامتنع من التصرّف، وكان في المعنى «زيدٌ أحسنُ من غيره»، فلذلك من الشَّبَه حُمل عليه في التصغير.

فإن قيل: ولِم اختصّ هذا الفعل ببناءِ «أفْعَلَ»؟ فالجواب لأنه منقول من الفعل الثلاثيّ للتعدية، فهو بمنزلةِ «ذَهَبَ»، و«أذهبتُه». فإذا قلت: «ما أحسن زيدًا!» فأصلُه: حَسُنَ زيدٌ، فأردت الإخبارَ بأنّ شيئًا جعله حسنًا، فنقلتَه بالهمزة، كما تقول في غير التعجّب: «زيدٌ أحسنَ عمرًا»، إذا أخبرت أنه فعل به ذلك. ولا يكون هذا الفعل إلاّ من الأفعال الثلاثيّة، نحوِ: «ضرب»، و«علِم»، و«ظرُف». فإذا تعجّبتَ منها، قلت: «ما أضْرَبَهُ!» و«ما أعلمه!»، و«ما أظرفه!» لا يكون الفعل إلاّ من الثلاثة.

فإن قيل: إذا زعمتم أن هذه همزةُ التعدية، وهمزةُ التعدية أبدًا تزيد مفعولاً، وأنتَ في التعجّب إذا قلت: «ما أضربَ زيدًا»، فما زاد تعديةً؛ لأنه بعد النقل يتعدّى إلى مفعول واحد على ما كان عليه قبل النقل، بل إذا قلت: «ما أعلم زيدًا!» فإنّه ينقص بهذا التعدّي؛ لأنه قبل التعجّب قد كان ممّا يتعدّى إلى مفعولَيْن، وفي التعجّب صار يتعدّى إلى مفعول واحد لا غير، فما بالُ ذلك كذلك؟

فالجواب أن التعجّب بابُ مبالغةِ مدحٍ أو ذمٍّ، وذلك لا يكون إلاّ بعد تكرُّر ذلك الفعل منه حتى يصير كالطبيعة والغريزة، فحينئذ تنقله في التقدير إلى «فَعُلَ» بالضمّ، فيصير «ضَرُبَ»، و«عَلُمَ»، كما قالوا: «قَضُوَ الرجلُ»، و«رَمُوَ» حين أرادوا المدح والمبالغة، وهذا البناء لا يكون متعدّيًا. فإذا أُريد التعجّب منه، نقلوه بالهمزة، فيتعدّى حينئذ إلى مفعول واحد؛ لأنه قبل النقل كان غير متعدّ.

فإن قيل: ولِمَ لا يكون هذا النقل إلاّ من فعل ثلاثيّ، ولا يكون ممّا زاد على الثلاثيّ؟ قيل: النقل في التعجّب كالنقل في غير التعجّب بزيادة الهمزة في أوّل الثلاثيّ، نحوِ: «دخل زيدٌ الدارَ»، و«أدْخَلَهُ غيرُه»، و«حسُن زيدٌ»، و«أحسنه اللَّهُ»، فجروا في ذلك على عادة استعمالهم. وأيضًا فإنّ فعل التعجّب محمولٌ على «أفعَلَ» في التفضيل؛ لأن مجراهما واحدٌ في المبالغة والتفضيل، و«أفعَل» هذا لا يكون إلاّ من الثلاثة، نحوَ قولك: «زيدٌ أفضل، وأكرم، وأعلم». ولذلك قال صاحب الكتاب: «لا يُبْنَى إلاّ ممّا يبنى منه أفعلُ التفضيل».

وجملة الأمر أن الأفعال التي لا يجوز أن تستعمل في التعجّب على ضربَيْن: أحدهما: ما زاد سواءٌ كانت الزيادةُ على الثلاثة أصلاً، أو غير أصل، والآخرُ الأفعال المشتقّة من الألوان والعيوب؛ لأن فعلها زائدٌ على الثلاثة أصلاً، وغيرَ أصل. فلو زِدْتَ عليه همزة التعدّي، لخرج عن بناءِ «أفْعَلَ». وقد قالوا: «ما أعطاه الدرهمَ، وأوْلاه للخير!» فهذا ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه لا يُجيز منه إلاّ ما تكلّمت به العربُ. فالتعجّبُ مِن «فَعَلَ» قياسٌ مطّردٌ، ومن «أفْعَلَ» مسموعٌ لا يُجاوز ما ورد عن العرب. وزعم الأخفش: أن ذلك في كلّ فعل ثلاثيّ دخلتْه زوائدُ كـ«استفعل»، و«افعل»، و«انفعل»؛ لأن أصلها ثلاثة أحرف، وقاسَه على «ما أعطاه»، و«ما أولاه» كأنه يحذف الزوائد، ويردّه على الثلاثة. وتابَعَه أبو العبّاس المبرّد على ذلك، وأجازه. وذلك ضعيف؛ لأن العرب لم تقل: «ما أعطاه» إلاّ والفعل للمُعْطِي؛ لأنه منقولٌ من «عَطَوْتُ»، و«عطوت» للآخِذ. قال امرؤ القيس [من الطويل]:

وَتَعْطُو بِرَخْصٍ غيرِ شَثْنٍ كأنّه ... أساريعُ ظَبْيٍ أو مَساويكُ إسْحِلِ(١)

وكذلك: «ما أوْلاه!» إنما هو للمُولِي لا لمن وَلِيَ شيئًا. وإنما ساغ ذلك في «أفعل» عند سيبويه دون غيره من الأبنية المَزيد فيها، لأن «أفعل» أمرُه ظاهرٌ، فلولا ظهور المعنى وعدم اللبس، لَمَا ساغ التعجّب منه. وأمّا غيره من الأفعال المزيد فيها من نحو «اقتطع»، و«انقطع»، و«استقطع»، فلو تعجّبنا بشيء منها بحذف الزيادة، لم يُعْلَم أيَّ المعاني نريد. وكذلك لو وقع التعجّبُ من «اضطرب»، وقيل: «ما أضْرَبَهُ!» لم يعلم: أضاربٌ هو أم مضطرِبٌ في نفسه.

وأمّا الألوان والعيوب فنحوُ الأبيضِ والأصفر والأحول والأحور، فلا يُقال: «ما أبْيَضَ هذا الطائرَ!» ولا «ما أصفره!» إذا أُريد البياض والصُّفْرة، فإن أُريد كثرة البَيْض والصَّفِير، جاز. وكذلك لا تقول: «ما أسْوَدَ فلانًا!» من «السواد» الذي هو اللون، فإن أردت السُّود جاز. وكذلك «ما أحمره» إن أردت الحُمْرة، لم يجز، وإن أردت البَلادة، جاز. وذلك لأن أفعالها تزيد على الثلاثة من نحو: «ابْيَضّ»، و«اصفرّ»، و«احمرّ»، و«اسودّ»، و«ابيَاضّ»، و«اصفارّ»، و«احمارّ»، و«اسوادّ». وكذلك العيوب الخَلْقيّة، لا يُقال في شيءٍ منها: «ما أعْوَرَهُ!» ولا «ما أحْوَلَهُ!» لِما ذكرناه من أن أفعالها زائدةٌ على الثلاثة، فهي كالألوان، نحوُ: «اعورّ»، و«احولّ»، و«اعوارّ»، و«احوالّ».

فإن قيل: فقد يُقال: «عَوِرَ»، و«حَوِلَ»، فقُلْ على هذا: «ما أحْوَلَهُ!» و«ما أعوره!» فالجواب أن هذا غير جائز؛ لأنه منقول «افعَلَّ». والدليلُ على أنه منقول منه صحّةُ عينه، إذ لو كان أصلاً غير منقول من غيره، لاعتلّت عينه، فكنت تقول: «عارتْ»، و«حالتْ»،

---

(١) تقدم بالرقم ٩٢١.

كـ«قالتْ»، و«قامتْ». وقال الخليل[١]: إنه ما كان من هذا لونًا، أو عيبًا فقد ضارَع الأسماء، وصار خِلْقة كاليَد والرِّجْل ونحوهما، فلا تقول فيه: «ما أفعله»، كما لم تقل: «ما أيْدَاهُ!»، و«ما أرْجَلَهُ!».

فإن قيل: فقد جاء في الكتاب العزيز: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا﴾[٢]؟ قيل: يحتمل ذلك أمرَيْن أحدهما: أن يكون من عَمَى القلبِ، وإليه يُنْسَب أكثرُ الضلال. والثاني: أن يكون من عمى العين ولا يُراد به التفضيل، ولكنّه أعمى كما كان في الدنيا كذلك، وهو في الآخرة أضلّ سبيلاً.

فإذا أُريد التعجّبُ من شيء من ذلك، فحكمُه في التعجّب أن تبنى «أفْعَلَ» من الكثرة، أو القلّة، أو الشدّة، أو نحوِ ذلك، ثمّ تُوقِع الفعل على مصادر هذه الأفعال، كقولك: «ما أكثرَ دَحْرَجَةَ زيد!» و«ما أشَدَّ حُمْرَةَ عمرٍو!» و«ما أقلّ حَوَلَه!» وإنما بُنيت «أفعل» من هذه الأشياء خاصّةً من أجلِ أن المتعجَّب منه لا يخلو من كثرة، أو قلّة، أو شدّة خارجةٍ عمّا عليه العادةُ، ولذلك وجب التعجّب، فتكون هذه الأشياء ونحوها عبارةً عمّا لا يمكن التعجّبُ منه من الأفعال، إذ كانت الأفعال كلّها غير منفكّة من هذه المعاني، كما عُبّر بـ«كَانَ» عن الأحداث كلّها.

فصل
[معنى أسلوبي التعجب]

قال صاحب الكتاب: **ومعنى «ما أكْرَمَ زيدًا!»: شيءٌ جَعَلَه كريمًا، كقولك: «أمرٌ أقْعَدَه عن الخروج»، و«مُهِمٌّ أشْخَصَه عن مكانه» تُريدُ أنّ قعوده وشخوصَه لم يكونا إلاّ لأمر، إلاّ أنّ هذا النقل من كلّ فعل؛ خَلا ما استُثْني منه مختصٌّ بباب التعجّب، وفي لسانهم أن يجعلوا لبعض الأبواب شأنًا ليس لغيره لمعنًى.**

* * *

قال الشارح: معنى «ما أكرم زيدًا»: «شيءٌ جعله كريمًا»، فـ«مَا» هٰهنا بمعنى شَيْء، وهو اسمٌ منكورٌ في موضع رفع بالابتداء، وقد تقدّم الكلام على «ما» والخلافِ فيها بما فيه مقنعٌ. والمراد هٰهنا إبداء النظير لجواز الابتداء بالنكرة، وإنما جاز الابتداء هنا لأنه في تقدير النفي، وذلك أن المعنى في قولك: «ما أحسن زيدًا!» شيءٌ جعله حسنًا. والمراد: ما جعله حسنًا إلاّ شيءٌ، كما قالوا: «شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ»[٣]، أي: ما أهرّه إلاّ شرٌّ. ومنه

---

(١) الكتاب ٤/ ٩٨. (٢) الإسراء: ٧٢.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في خزانة الأدب ٤/ ٤٦٩، ٩/ ٢٦٢؛ وزهر الأكم ٣/ ٢٢٩؛ ولسان العرب ٥/ ٢٦١ (هرر)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٣٧٠؛ والمستقصى ٢/ ١٣٠.

«أمرٌ أقعده عن الخروج»، و«مُهِمٌّ أشخصه عن مكانه». والمراد أن قعوده وشخوصه لم يكونا إلاّ لأمر، فساغ الكلام؛ لأنه في معنى النفي، والنكرةُ في تأويل الفاعل، فلذلك جاز الابتداء به.

وأمّا قوله: «إلاّ أن هذا النقل من كلّ فعل خلا ما استُثني منه»، فالغرضُ من ذلك أنّ نقل الفعل الثلاثيّ بالهمزة في غير التعجّب موقوف على السماع، غير مطّرد في القياس، لأنه قد يكون بتشديد العين. ألا ترى أنك تقول: «عرف زيدٌ الأمرَ»، و«عرّفته إيّاه»، ولم يقولوا: «أعرفتُه». وقالوا: «غَرِمَ زيدٌ»، و«غرّمته»، ولم يقولوا: «أغرمته»، فلا يسوغ النقل بالهمزة إلاّ فيما استعملتْه العربُ، وهو في باب التعجّب قياسٌ مطّردٌ بالهمزة في جميع الأفعال الثلاثيّة، إلاّ ما استُثني، وهو ما كان من الألوان والعيوب. والألوان، نحو: «سَمِرَ» من السُّمْرة، و«حَمِرَ»، من الحُمْرة، و«شَهِبَ»، من الشُّهْبة، و«سَوِدَ من السَّواد». والعيوبُ نحو: «عَوِرَ»، و«حَوِلَ». كلّ ذلك لا يُنْقَل بالهمزة في التعجّب، ولا غيره، فلا تقول في شيء منها: «أفْعَلَ»، فلا يُقال: «ما أسمره»، ولا «ما أحمره» ونحوُهما من الألوان، ولا «ما أعوره» ولا «ما أحوله» ونحوهما من العيوب. والكوفيون[1] يجيزون التعجّب من البياض والسواد خاصّةً، ويحتجّون بقول الشاعر [من الرجز]:

جارِيَةٌ في دِرْعِها الفَضْفاضِ أبْيَضُ من أُخْتِ بني إباضِ[2]

ووجهُ الاستدلال به أنه قال: «أبيض من أُخت بني إباض». و«أفعلُ من كذا»، و«ما أفْعَلَهُ» مجراهما واحدٌ في أن لا يستعمل أحدُهما إلاّ حيث استُعمل الآخر. والجوابُ عنه أنه شاذٌ معمول على فسادٍ للضرورة، فلا يجعل أصلاً يُقاس عليه مع أنه يحتمل أن تكون «أفعل» هٰهنا التي مؤنّثُها «فَعْلاءُ»، نحوَ: «حمراء»، و«أحمر». وليس الكلام في ذلك إنما الكلام في «أفعل» التي معناها التفضيل، وتكون مِنْ صفةً متعلّقةً بمحذوف وتقديرُه: «كائنةٌ من أُخت بني أباض» كما قال [من الطويل]:

١٠٥٤ـ [لَمّا دَعانِي السَّمْهَرِيُّ أَجَبْتُهُ] بأبْيَضَ مِن ماءِ الحديدِ صَقِيلِ

(١) انظر المسألة السادسة عشرة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ص١٤٨ ـ ١٥٥.

(٢) تقدم بالرقم ٩٢٢.

١٠٥٤ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/١١٨.

اللغة: السمهري: الرمح الصلب، منسوب إلى سمهر زوج ردينة، وكانا مثقّفين للرماح، فتنسب الرماح الجيدة إليهما، فيقال: سمهريّ، ورديني. الصقيل: المجلو، اللامع المستوي.

المعنى: لما دعاه أحدهم برمحه الصلب إلى القتال، أجابه متحدّيًا بسيفه اللامع الأبيض الصقيل المصنوع من ماء الحديد.

=

أي: كائن من ماء الحديد.

فإن قيل: لو كان الأمر كما قلتم، لقيل: «بَيْضاءُ»؛ لأنه من صفة «الجارية»؟ قيل: إنما قال: «أبيض»؛ لأنه أراد: في درعها الفضفاض جسدٌ أبيضُ، فارتفاعُه بالابتداء، والجارُّ والمجرور قبله الخبرُ، والجملة من صفة «الجارية».

وإنما اختاروا النقل بالهمزة في التعجّب، لأنها أكثرُ في النقل، ولزم هذا اللفظُ الواحدَ، ولم يتجاوزوا إلى غيره، وإن كان غيره مستعملاً في باب النقل، وذلك حين مُنع فعله من التصرّف، وإن كان أصله التصرّف. وهذا معنى قوله: «وفي لسانهم أن يجعلوا لبعض الأبواب شأنًا ليس لغيره لمعنًى». وذلك نحوُ: «ما»، و«لا»، و«لاتَ» ألا ترى أنّ «ما»، و«لا»، و«لاتَ» تُشبَّه بـ«لَيسَ»، فتعمل عملَها من رفع الاسم ونصب الخبر، كما أنّ «لَيسَ» كذلك، فلم يتصرّفوا في «ما» كتصرّفهم في «لَيسَ»، فمنعوا من تقديم الخبر على الاسم فيها، ومن دخولِ «إلاّ» على الخبر، وقصروا «لا» على العمل في النكرة دون المعرفة، وقصروا «لاتَ» على العمل في الأحيان دون غيرها، وإن كان مجرى الجميع في الشَّبَه واحدًا، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وأمّا «أكْرِمْ بزيد»، فقيل: أصلُه: «أكْرَمَ زيدٌ»، أي: صار ذا كَرَم، كـ«أغَدَّ البعيرُ»، أي: صار ذا غُدّةٍ، إلاّ أنّه أُخرِجَ على لفظ الأمر ما معناه الخبرُ، كما أُخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاءُ في قولهم: «رَحِمَه اللّهُ». والباءُ مثلُها في «كَفَى باللّه»، وفي هذا ضربٌ من التعسّف. وعندي أنّ أسْهَلَ منه مَأخَذًا أن يُقال: إنّه أمرٌ لكلّ أحد بأن يجعل زيدًا كريمًا، أي: بأن يصفه بالكَرَم، والباءُ مَزيدةٌ مثلُها في ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾[1] للتأكيد والاختصاص، أو بأن يصيّره ذا كَرَم، والباءُ للتعدية. هذا أصلُه، ثمّ**

= **الإعراب: «لما»**: ظرف زمان متضمّن معنى الشرط، مبني في محل نصب مفعول فيه. **«دعاني»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **«السمهريّ»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«أجبته»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **«بأبيض»**: جار ومجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، متعلّقان بـ«أجبته». **«من ماء»**: جار ومجرور متعلّقان بصفة (أبيض) المحذوفة. **«الحديد»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«صقيل»**: صفة لـ«أبيض» مجرور بالكسرة.

وجملة «لما دعاني...»: الشرطية ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «دعاني...»: في محل جر بالإضافة. وجملة «أجبته»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «بأبيض» حيث جاء «أفعل» صفة مشبهة ليست للتفضيل، فيكون الجار والمجرور «من ماء الحديد» متعلقان بمحذوف صفة لـ«أبيض» والتقدير: بأبيض كائنٍ من ماء الحديد.

(١) البقرة: ١٩٥

جرى مجرى المَثَل، فلم يُغَيَّرْ عن لفظ الواحد في قولك: «يا رجلان أكْرِمْ بزيد»، و«يا رجالُ أكرمْ بزيد».

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذا الفعل منقول من «أفْعَلَ» التي للصيرورة حين أرادوا المبالغة والمدح بذلك الفعل، من قولهم: «أنحزَ الرجل» إذا صار ذا مال فيها النُّحاز، و«أجْرَبَ» إذا كان ذا إبلٍ فيها الجَرَب، و«أغَدَّ البعير» إذا صار ذا غُدَّةٍ. فكذلك لمّا أرادوا التعجّبَ من الكَرَم والحُسْن، نقلوه إلى «أكْرَمَ» و«أحسن»، ثمّ تَعجّبوا منه بصيغة الأمر، فقالوا: «أكْرِمْ»، و«أحْسِنْ». اللفظُ لفظ الأمر في قطع همزته وإسكانِ آخِره، ومعناه الخبر. فالنقلُ هنا نظير النقل في «ما أكرم زيدًا!» ألا ترى أنك ما عدّيتَه بالهمزة إلاّ بعد أن نقلتَه إلى «أفْعَلَ» التي معناها المبالغة؛ لأن التعجّب لا يكون إلاّ فيما قد ثبت واستقرّ حتى فاق أشكالَه، وخرج عن العادة، فلا يُقال لمن أنفق درهمًا: «ما أكرمه!» ولا لمن ضرب مرّةً: «ما أضربه!» إنما يُقال ذلك لمن قدُمَ تكرُّر الفعل منه حتى صار كالطبيعة والغريزة، وذلك قولك: «يا زيدُ أكْرِمْ بعمرٍو»، و«يا هندُ أكرم بعمرو»، و«يا رجلان أكرم بعمرو». وكذلك جماعةُ الرجال والنساء؟ قال الله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[1]، والمعنى: ما أسْمَعَهم، وما أبْصَرَهُم، وحّدتَ لفظ الفعل، وذكّرته، لأنك لست تأمر المخاطَبين الذين تُحدِّثهم، ولا تسألُهم أن يُكرِموا أحدًا، إنما تُخْبِرهم أن عمرًا كريمٌ. وقولك: «يا زيدُ» إنما هو تنبيهٌ له على استماع كلامك وحديثِك. والفعلُ الذي هو «أكْرِمْ» ليس لزيد، فيتأنّثَ بتأنيثه، ويتذكّرَ بتذكيره، ويُثنّى له، ويُجْمَعَ، وإنما هو لعمرو. والمجرورُ بالباء فموضعُه رفعٌ، والباء زائدة على حدّ زيادتها في ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾[2] والمراد: وكَفَى اللَّهُ، والذي يدلّ على ذلك أنك إذا أسقطت الباء، ارتفع الاسمُ. قال [من الطويل]:

كفى الشَّيْبُ والإسلامُ للمَرْءِ ناهِيا[3]

وإنّما قلنا: إن المجرور في «أحسنْ بزيد» هو الفاعل؛ لأنه لا فِعْلَ إلاّ بفاعلٍ، وليس معنى مّا يصلح أن يكون فاعلاً إلاّ المجرورُ بالباء، وهو الذي قد كرم وحسن، فاللفظُ محتمِلٌ والمعنى عليه. ولزمت الباء هنا لتُؤْذِن بمعنى التعجّب بمخالَفة سائر الأخبار.

فإن قيل: فكيف صار الفاعل هنا المتعجَّب منه فاعلاً، وهو في قولك: «ما أكرم زيدًا» مفعول؟ فالجواب أن الفاعل هنا ليس شيئًا غير المفعول، ألا ترى أنك إذا قلت: «ما أحسن زيدًا»، فتقديره: شيءٌ حسّن زيدًا، وذلك الشيء ليس غير زيد؟ فإنّ الحسن لو

---

(١) مريم: ٣٨.

(٢) النساء: ٦، وغيرها كثير.

(٣) تقدم بالرقم ٣٣٩.

حَلَّ في غيره، لم يحسن هو، فكأنّ ذلك الشيء مَثَلاً عينُه أو وجهُه، وليسا غيره. فلذلك جاز أن يكون مفعولاً في ذلك اللفظ، وفاعلاً في هذا اللفظ، إذا المعنى واحدٌ.

فإن قيل: فما وجه استعمال التعجّب على لفظ الأمر وإدخالِ الباء معه؟ قيل: أرادوا بذلك التوسّعَ في العبارة، والمبالغةَ في المعنى. أمّا التوسّع فظاهرٌ؛ لأن تأدِيَةَ المعنى بلفظَيْن أوسعُ من قصره على لفظ واحد. وأمّا دخول الباء؛ فلِما ذكرناه من إرادة الدلالة على التعجّب، إذ لو أُريد الأمرُ، لكان كسائر الأفعال، ويتعدّى بما يتعدّى تلك الأفعالُ، فكنت تقول في «أحْسِنْ بزيد»: «أحسن إلى زيد»؛ لأنك تقول: «أحسنتُ إلى زيد»، ولا تقول: «أحسنت بزيد».

فأمّا قول صاحب الكتاب: «وفي هذا ضربٌ من التعسّف وعندي أنّ أسهلَ مَأْخَذًا منه أن يُقال إِنّه أمرٌ لكلّ أحد بأن يجعل زيدًا كريمًا» إلى آخر الفصل، فإنّ المذهب الأوّل مذهب سيبويه والجماعةِ. وهذا الذي زعم أنه أسهلُ مأخذًا، وعزاه إلى نفسه، فهو شيءٌ يُحْكَى عن أبي إسحاق الزجّاج. وذكر في الباء وجهَيْن:

أحدهما: أن تكون مزيدة للتأكيد على حدّها في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[1]، والمراد: أيْدِيَكم.

والوجه الثاني: أن تكون للتعدية، ويكون معنى «أكرم بزيد»: صَيِّرِ الكَرَمَ في زيد، كما يُقال: «نزلتُ بالجبل»، أي: في الجبل. وذلك بعيدٌ من الصواب، وذلك لأُمور: منها أنه وإن كان بلفظ الأمر، فليس بأمرٍ، وإنما هو خبرٌ محتمِلٌ للصدق والكذب، فيصحّ أن يُقال في جوابه: «صدقتَ»، أو «كذبتَ»؛ لأنه في معنى «حسُن زيدٌ جدًّا». ومنها أنه لو كان أمرًا، لكان فيه ضميرُ المأمور، فكان يلزم تثنيتُه وجمعُه وتأنيثُه على حسب أحوال المخاطَبين. ومنها أنه كان يصح أن يُجاب بالفاء كما يصحّ ذلك في كلّ أمر، نحوَ: «أكْرِمْ بعمرو فيشكرَكَ»، و«أجْمِلْ بخالدٍ فيُعْطِيَك» على حدّ قولك: «أعْطِني فأشكرَك». فلمّا لم يجز شيءٌ من ذلك، دلّ على ما ذكرناه، فاعرفه.

فصل
[«ما» التعجّبيّة]

قال صاحب الكتاب: **واختلفوا في «ما»، فهي عند سيبويه[2] غيرُ موصولة ولا موصوفةٍ، وهي مبتدأٌ ما بعده خبرُه، وعند الأخفش موصولةٌ، صلتُها ما بعدها، وهي مبتدأٌ محذوفُ الخبر، وعند بعضهم فيها معنى الاستفهام، كأنّه قيل: «أيُّ شيء أكْرَمَه؟»**

* * *

(١) البقرة: ١٩٥.

(٢) انظر الكتاب ١/ ٧٢.

قال الشارح: قد تقدّم القول في «ما» هذه التي للتعجّب، وأنّ مذهب سيبويه والخليل فيها أنها اسم تامّ غير موصول، ولا موصوف، وتقديرها: بشَيْءٍ، والمعنى فيها «شيءٌ حسّن زيدًا»، أي: جعله حسنًا، وهي في موضع مرفوع بالابتداء، و«أَحْسَنَ» فعلٌ ماضٍ غير متصرّف، وفيه ضميرٌ يرجع إلى «ما»، وَ«زَيْدًا»، مفعول به، والجملةُ في موضع الخبر، كما تقول: «عبدُ الله أحسن زيدًا».

وأما الأخفش فإنه استبعد أن تكون اسمًا تامًّا غير استفهام، ولا جزاءٍ، فاضطرب مذهبُه فيها، فقال ـ وهو المشهور من مذهبه ـ إنها اسم موصول بمعنى «الذي»، وما بعدها من قولك: «أحسن زيدًا» الصلة، والخبرُ محذوف، وتقديره: الذي أحسن زيدًا شيءٌ، وعليه جماعةٌ من الكوفيين. واحتجّ من يقول ذلك بقولهم: «حَسْبُك»، فهو اسمٌ مبتدأٌ لم يؤتَ له بخبرٍ؛ لأن فيه معنى النَّهْي، فكانت «ما» كذلك.

وحكى ابن درستويه أن الأخفش كان يقول مرّةً: «ما» في التعجّب بمعنى «الّذي»، إلاّ أنه لم يُؤْتَ لها بصلةٍ، ومرّةً يقول: هي الموصوفة، إلاّ أنه لم يؤت لها بصفة، وذلك لما أُريد فيها من الإبهام، والفعلُ بعدها وما اتّصل به في موضع الخبر. وهذا قريبٌ من مذهب الجماعة.

وأما الأوّل فضعيف جدًّا، وذلك لأُمورٍ: منها أنه يعتقد أن الخبر محذوف، والخبرُ إنما ساغ حذفه إذا كان في اللفظ ما يدلّ عليه، ولا دليلَ هٰهنا، فلا يسوغ الحذف. ومنها أنهم يقدّرون المحذوف بشَيْءٍ، والخبرُ ينبغي أن يكون فيه زيادةُ فائدة، وهذا لا فائدةَ فيه؛ لأنه معلومٌ أن الحُسْن ونحوه إنما يكون بشيءٍ أوْجَبَهُ، فقد أُضمر ما هو معلوم، فلم يكن فيه فائدةٌ. الثالث أن باب التعجّب بابُ إبهام، والصلةُ مُوضحةٌ للموصول، ففيه نقضٌ لما اعتزموه في باب التعجّب من إرادة الإبهام.

وكان ابن درستويه يذهب في «ما» هذه إلى أنّها التي يُستفهم بها في قولك: «ما تصنع؟» و«ما عندك؟» فهي بمنزلةِ «مَنْ» و«أيّ» في الإبهام. قال: وإنما وُضع هذا في التعجّب؛ لأجل أن التعجّب فيه إبهامٌ، وذلك أن التعجّب إنما يكون فيما جاوز الحدَّ المعروفَ، وخرج عن العادة، وصار كأنّه لا يُبْلَغ وَصْفه، ولا يُوقَف على كُنْهه، فقولُك: «ما أحسن زيدًا!» في المعنى كقولك: «أيُّ رجل زيدٌ» إذا عنيتَ أنه رجلٌ عظيمٌ، أو جليلٌ ونحوَ ذلك. وهو مذهب الفرّاء من الكوفيين، إلاّ أن الفرّاء كان يذهب إلى أنّ «أفْعَلَ» بعدها اسمٌ حقُّه أن يكون مضافًا إلى ما بعده. والمذهبُ الأوّل، وما ذكره من أنّ «ما» استفهامٌ فبعيدٌ جدًّا؛ لأن التعجّب خبرٌ محضٌ يحسن في جوابه صدقٌ أو كذبٌ، والمتكلّمُ لا يسأل المخاطب عن الشيء الذي جعله حسنًا، وإنما يُخبره بأنّه حسنٌ. ولو كانت «ما» استفهامًا، لم يسغ فيها صدقٌ أو كذبٌ؛ لأن الاستفهام ليس بخبرٍ، فاعرفه.

فصل
[عدم التصرف في الجملة التعجّبية]

قال صاحب الكتاب: **ولا يُتصرّف في الجملة التعجُّبيّة بتقديم، ولا تأخيرٍ، ولا فصلٍ، فلا يُقال: «عبدَ الله ما أَحْسَنَ»، ولا: «ما عبدَ الله أحسنَ»، ولاَ «بزيد أكْرِمْ»، ولا «ما أحسن في الدار زيدًا»، ولا «أكْرِم اليومَ بزيد». وقد أجاز الجَرْميُّ الفصلَ، وغيرُه من أصحابنا. وينصُرهم قولُ القائل: «ما أحْسَنَ بالرجل أن يَصْدُقَ!»**

* * *

قال الشارح: صيغة التعجّب تجري على منهاج واحد لا يختلف، فلا يجوز تقديم المفعول فيه على «ما» ولا على الفعل، فلا يجوز: «زيدًا ما أحسن»، ولا «ما زيدًا أحسن»، كما يجوز ذلك في غير التعجّب من نحوِ: «زيدًا عبدُ الله أكرم»، و«عبدُ الله زيدًا أكرم». ذلك لضُعْفِ فعلِ التعجّب، وغَلَبَةِ شَبَه الاسم عليه لجواز تصغيره، وتصحيح المعتلّ منه من نحوِ «ما أُمَيْلِحَهُ!» و«ما أقْوَمَهُ!» فأمّا الفصل بين فعل التعجّب والمتعجَّب منه بظرفٍ أو نحوِه، فمختلَفٌ فيه. فذهب جماعةٌ من النحويين المتقدّمين وغيرهم كالأخفش والمبرّد إلى المنع من ذلك، واحتجّوا بأن التعجّب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقةً واحدةً، والأمثالُ الألفاظُ فيها مقصورة على السماع، نحوُ قولهم: «الصيفَ ضيّعتِ اللبنَ» يُقال ذلك بلفظ التأنيث، وإن كان المخاطب مذكّرًا.

وذهب آخرون كالجَرْميّ وغيره إلى جواز الفصل بالظرف، نحوِ قولك: «ما أحسن اليومَ زيدًا!» و«ما أجمل في الدار بكرًا!» واحتجّوا بأنّ فعل التعجّب وإن كان ضعيفًا، فلا ينحطّ عن درجةِ «إنَّ» في الحروف. وأنت تجيز الفصل في «إنَّ» بالظرف من نحوِ: «إنّ في الدار زيدًا»، و«لَيْتَ لِي مِثْلَك صديقًا». وإذا جاز ذلك في الحروف، كان في الفعل أجْوَزَ، وإن ضَعُفَ؛ لأنه لا يتقاصر عن الحرف. فأمّا سيبويه فلم يُصرِّح في الفعل بشيء، وإنما صرّح بمَنْع التقديم، فقال: ولا يجوز أن تُقدِّم «عبد الله»، وتؤخِّر «ما»، ولا أن تُزيل شيئًا عن موضعه، فظاهرُ اللفظ أنه أراد تقديمَ «ما» في أوّل الكلام، وإيلاء الفعل وتأخيرَ المتعجَّب منه بعد الفعل، ولم يتعرّض للفصل بالظرف.

وقولهم: «ما أحسنَ بالرجل أن يَصْدُقَ»، فشاهدٌ على جواز الفصل، لأنّ «أن يصدق» في موضع المفعول المتعجَّب منه، وقد فصل بالجارّ والمجرور الذي هو «بالرجل» بينه وبين الفعل. والجوابُ عنه أن هذا، وإن كان قد ورد عن العرب، فقد فارق ما نحن فيه. وذلك أن التعجّب، وإن كان واقِعًا في اللفظ على «أنْ» وصلتِها، فيرجع التعجّبُ في المعنى إلى «الرجل» المجرور، وذلك أنّ «أنْ» وصلتها مصدرٌ، والمصادرُ واقعةٌ من فاعليها، والمدحُ والذمّ إنما يلحقان الفاعلين. فلمّا كان يرجع التعجّبُ إلى «الرجل»، لم يقبح الفصلُ به إذ كان المستحقّ أن يلي فعلَ التعجّب في الحقيقة.

وإنما اختصّ التعجّب بلفظ الماضي، لأن التعجّب مدحٌ، ولا يُمْدَح الإنسان إلاّ بما ثبت فيه، وعُرف به، فاعرفه.

فصل
[زيادة «كان» في التعجُّب للدلالة على المضيّ]

قال صاحب الكتاب: **ويُقال: «ما كان أحْسَنَ زيدًا» للدلالة على المُضِيّ، وقد حُكي «ما أَصْبَحَ أَبْرَدَها»، و«ما أَمْسَى أدفَأها» والضميرُ للغَداة.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنه قد تدخل «كانَ» في باب التعجّب زائدةً على معنى إلغائها عن العمل وإرادةِ معناها، وهو الدلالةُ على الزمان، وذلك نحو قولك: «ما كان أحسن زيدًا!» إذا أُريد أن الحسن كان فيما مضى. فـ«ما» مبتدأةٌ على ما كانت عليه، و«أحسن زيدًا» الخبر، و«كانَ» ملغاةٌ عن العمل مفيدةٌ للزمان الماضي، كما تقول: «من كان ضرب زيدًا؟» تريد: «من ضرب زيدًا؟» و«من كان يُكلّمك؟» تريد: «من يكلّمك؟» فـ«كانَ» تدخل في هذه المواضع، وإن أُلغيت من الإعراب، فمعناها باقٍ، وهي هٰهنا نظيرةُ «ظننتُ» إذا أُلغيت، فإنّه يُبْطَل عملها، ومعنى الظنّ باقٍ. وذلك أن الزيادة على ضربَيْن: زيادةٌ مُبْطَلةُ العمل مع بقاء المعنى على ما ذكرناه، وزيادةٌ لا يُراد بها أكثر من التأكيد في المعنى، وإن كان العمل باقيًا، نحوُ: «ما جاءني من أحدٍ»، والمراد: ما جاءني أحدٌ. ومثله قولهم: «بحَسْبك زيدٌ»، والمراد: حَسْبُك، و﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾[1] والمراد: كفى اللّهُ. وكان السيرافيّ يذهب إلى جوازِ أن تكون «كانَ» هٰهنا غير زائدة، وتكون خبرَ «ما»، وفيها ضميرٌ من «ما»، و«أحسن زيدًا» خبرُ «كانَ». وقد حكاه الزجّاجيّ، وفيه بُعْدٌ؛ لأن فعل التعجّب لا يكون إلاّ «أفْعَلَ» منقولاً من «فَعَلَ»، فجَعْلُه على غير هذا البناء عديمُ النظير.

وقد قالوا: «ما أحسن ما كان زيدٌ!» ترفع «زيدًا» هنا لا غير، و«كانَ» تامّةٌ هنا. و«زيدٌ» فاعلٌ، و«ما»، مع الفعل مصدرٌ، والتقدير: «ما أحسَنَ كونَ زيد!» وجاز التعجّبُ من الكون، وهو في الحقيقة لزيدٍ، لأنّ كونه ملتبسٌ به، ألا ترى إلى قول الشاعر [من الطويل]:

١٠٥٥ـ [وتَشْرُقُ بالقولِ الذي قد أذَعْتَهُ] كما شَرِقَتْ صدرُ القَناةِ من الدَّمِ

(١) النساء: ٦، وغيرها كثير.

١٠٥٥ ـ التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص١٧٣؛ والأزهية ص٢٣٨؛ والأشباه والنظائر ٥/ ٢٥٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٠٦؛ والدرر ٥/ ١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤؛ والكتاب ١/ ٥٢؛ ولسان العرب ٤/ ٤٤٦ (صدر)، ١٠/ ١٧٨ (شرق)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٧٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٥؛ والخصائص ٢/ ٤١٧؛ والمقتضب ٤/ ١٩٧، ١٩٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٩.

اللغة: شرق: غصّ. القناة: الرمح. أذاع: فضح وأفشى.

المعنى: إنك غير مستودع للسر، كالرمح لا يستطيع حفظ الدماء التي عليه.

=

كيف أنّث الفعل، وهو للصَّدْر، إذ كان صدر القناة ملتبسًا بالقناة؟ ولا يجوز نصبُ «زيد» هنا، لأنه إذا نُصب، كان خبرًا، لـ«كانَ»، ويكون اسمُها مضمرًا فيها، وذلك المضمر هو «زيدٌ» في المعنى، لأنه مفردٌ. والخبر إذا كان مفردًا كان هو الأوّل في المعنى، وذلك الضميرُ راجعٌ إلى «ما»، و«ما» لا يعقل، و«زيدٌ» يعقل، فكان يتنافى المعنيان، فاعرفه.

ولا يزاد في باب التعجّب إلاّ «كانَ» وحدَها دون غيرها من أخواتها، وذلك لأنها أُمُّ الأفعال لا ينفكّ فعلٌ من معناها.

وقد قالوا: «ما أصبح أبْرَدَها!» و«ما أمْسَى أدْفَأها!» حكى ذلك الأخفش، ولم يحكه سيبويه. وأنّث الضمير، لأنه أراد الغداة والعشيّة. وفي ذلك بُعْدٌ؛ لأنهم جعلوا «أصبح»، و«أمسى» بمنزلةِ «كانَ»، وليسا مثلها؛ لأنهما لا يكونان زائدين بخلافِ «كان». ومن الفرقان بينهما أنّ «كانَ» لا تدلّ على شيءٍ في الحال، وإنّما تدلّ على ماضٍ. نحوِ قولك: «كان زيدٌ قائمًا». وليس كذلك «أصبح»، و«أمسى»، فإنّهما يدلّان على وجود الأمر في الحال، نحوَ قولك: «أصبح زيدٌ غنيًّا» أي: هو في الحال كذلك.

واعلم أن «كانَ» في حال زيادتها لا اسم لها، ولا خبر، ولا فاعل، لأنها ملغاة عن العمل، هذا مذهب المحقّقين كابن السرّاج وأبي عليّ. وكان السيرافيّ يذهب إلى أنه لا بدّ لها من فاعلٍ بحكم الفعليّة، وذلك الفاعلُ معنويٌّ يُقدَّر بالمصدر، ولفظُ «كانَ» يدلّ عليه على حدّ قولهم: «مَن كذب كان شرًّا له»، أي: كان الكذبُ، فاعرفه.

= **الإعراب: «وتشرق»**: الواو: حسب ما قبلها، «تشرق»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره «أنت». **«بالقول»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تشرق. **«الذي»**: اسم موصول في محل جر صفة. **«قد»**: حرف تحقيق. **«أذعته»**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **«كما»**: الكاف: حرف جر، «ما»: مصدرية. **«شرقت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث. **«صدر»**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف. **«القناة»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«من الدم»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل شرقت. والمصدر المؤول من «ما شرقت» في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بصفة محذوفة لمصدر محذوف.

وجملة «وتشرق»: بحسب الواو. وجملة «أذعته»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «شرقت»: صلة موصول حرفي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «صدر القناة» حيث أنث المضاف المذكر من إضافته إلى المؤنث وكان الحق أن يقول: شرِق صدر.

ومن أصناف الفعل

الثُّلاثِيُّ

فصل

[أبنية الفعل الثلاثيّ المجرَّد]

قال صاحب الكتاب: للمجرَّد منه ثلاثة أبنية: «فَعَلَ»، و«فَعِلَ»، و«فَعُلَ». وكلُّ واحد من الأوّلَين على وجهَيْن: متعدٍّ وغيرُ متعدّ، ومضارعُه على بناءَيْن: مضارعُ «فَعَلَ» على «يَفْعِلُ»، و«يفعُل»، ومضارعُ «فَعِلَ» على «يفعَل»، و«يفعِل»، والثالثُ على وجه واحد غيرُ متعدّ، ومضارعُه على بناء واحد، وهو «يفعُل». فمثال «فَعَلَ»: «ضرَبه»، «يضرِبه»، و«جلَس»، «يجلِس»، و«قتَله»، «يقتُله»، و«قعَد»، «يقعُد». ومثالُ «فَعِلَ»: «شرِبه»، «يشرَبه»، و«فرِح»، «يفرَح»، و«ومِقه»، «يمِقه»، و«وثِق»، «يثِق». ومثالُ «فَعُلَ»: «كرُم»، «يكرُم».

***

قال الشارح: اعلم أن الأفعال على ضربين: ثلاثيّة ورباعيّة لا غير، كأنها نقصت عن درجة الأسماء؛ لقوّة الأسماء، واستغنائِها عن الأفعال، وحاجةِ الأفعال إليها، ففضلت الأسماءُ بأن جُعلت ثلاثيّة ورباعيّة وخماسيّة، والأفعالُ لا تكون إلاّ ثلاثيّة ورباعيّة. فأمّا الثلاثيّ، فيكون مجرّدًا من الزيادة، وغير مجرّد منها، فالمجرّدُ ثلاثةُ أبنية: «فَعَلَ» بفتح العين، و«فَعِلَ»، بالكسر، و«فَعُلَ» بالضمّ، وأمّا «فُعِلَ» بضمّ الفاء وكسر العين، فبناءُ ما لم يسمّ فاعلُه، وليس بأصلٍ في الأبنية، إنما هو منقول من «فَعَلَ»، أو «فَعِلَ». وقد تقدّم الكلام عليه، والخلاف فيه مستقصًى، وليس في الثلاثيّ «فَعْلَ» ساكنَ العين. إنما ذلك من أبنية الأسماء، نحوِ: «فَلْسٍ»، و«كَعْبٍ». فأمّا قوله الشاعر [من الطويل]:

فإن أهْجُهُ يَضْجَرْ كما ضَجْرَ بازلٌ مِنَ الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتاه وغارِبُهْ[1]

(١) تقدم بالرقم ١٠٤٠.

فإنه أراد «ضَجِرَ» بالكسر، و«دَبِرَت»، وإنّما أسكن تخفيفًا، كما قالوا في «عَلِمَ»: «عَلْمَ»، وفي «شَهِدَ»: «شَهْدَ». وقالوا في الاسم: «كَتْفٌ» في «كَتِفٍ»، وَ«فَخْذٌ» في «فَخِذٍ». فأمّا قول الآخر [من الطويل]:

١٠٥٦ـ وما كان مُبْتاعٌ ولو سَلْفَ صَفْقُهُ يُـراجِعُ مـا قـد فـاتَـهُ بِـرَدادِ

فإنه أراد «سَلَفَ» بالفتح، وإنما أسكن ضرورةً، فإسكانُ المفتوح ضرورةٌ، وإسكانُ المضموم والمكسور لغةٌ.

فما كان من الأفعال «فَعَلَ» بفتح العين، فإنه يجيء على ضربين: متعدٍّ وغيرُ متعدّ. فالمتعدّي «ضَرَبَهُ»، و«قتله»، وغيرُ المتعدّي «قَعَدَ»، و«جَلَسَ». والمضارع منه يجيء على «يَفْعِلُ»، و«يَفْعُلُ»، بالكسر والضمّ. ويكثُران فيه حتى قال بعضهم: إنه ليس لأحدهما أوْلى من الآخر. وقد يكثر أحدُهما في عادة ألفاظ الناس، حتى يُطْرَح الآخر ويقبح استعمالُه. وقال بعضهم: إذا عُرف أن الماضي «فَعَلَ» بفتح العين، ولم يُعْرَف المستقبل، فالوجهُ أن يكون «يَفْعِلُ» بالكسر؛ لأنه أكثر، والكسرُ أخفُّ من الضمّ. وقيل: هما سواءٌ فيما لا يُعْرَف. وقيل: إن الأصل في مضارع المتعدّي الكسر، نحوُ: «يَضْرِبُ»، وإن الأصل في مضارع غير المتعدّي الضمّ، نحوُ: «سَكَتَ»، «يَسْكُتُ»، و«قَعَدَ»، «يَقْعُدُ». يُقال: هذا مقتضى القياس، إلاّ أنهما قد يتداخلان، فيجيء هذا في هذا. وربّما تَعاقبا على الفعل الواحد، نحوِ: «عَرَشَ»،

١٠٥٦ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في ديوانه ص٥٢٨؛ وأدب الكاتب ص٥٣٨؛ وشرح شواهد الشافية ص١٨؛ ولسان العرب ٣/ ١٧٣ (ردد)؛ والمصنف ١/ ٢١؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٣٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٤٤؛ ولسان العرب ٩/ ٥٨ (سلف)؛ والمحتسب ١/ ٥٣، ٦٢، ٢٤٩.

اللغة والمعنى: سلف: وجب. صفقه: بيعه، والصَّفْق: التبايع. الرداد: فسخ البيع، وهو اسم من الاسترداد.

ليس من الممكن دومًا استرجاع ما بعته سابقًا.

الإعراب: **«وما»**: الواو: بحسب ما قبلها، **«ما»**: نافية. **«كان»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. **«مبتاع»**: اسم «كان» مرفوع بالضمّة. **«ولو»**: الواو: حالية، «لو»: زائدة. **«سلف»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«صفقه»**: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«يراجع»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره «هو». **«ما»**: اسم موصول مبني في محلّ نصب مفعول به. **«قد»**: حرف تحقيق. **«فاته»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره «هو»، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«برداد»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«يراجع».

وجملة «ما كان مبتاع»: بحسب الواو. وجملة «سلف صفقه»: في محلّ نصب حال. وجملة «يراجع»: في محلّ نصب خبر «كان». وجملة «فاته»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «سَلْفَ» حيث سكّن الثاني المفتوح من الفعل الثلاثي ضرورة.

«يَعْرُشُ»، و«يَعْرِشُ»، و«عَكَفَ»، و«يَعْكُفُ»، و«يَعْكِفُ»، وقد قُرِئ بهما[١].

وما كان «فَعِلَ» بكسر العين، فإنّه على ضربين: متعدّ وغيرُ متعدّ. فالمتعدّي، نحو: «شَرِبَهُ»، و«لَقِمَهُ»، وغيرُ المتعدّي، نحو: «سَكِرَ»، و«فَرِقَ». والمضارع منهما على «يَفْعَلُ» بالفتح، نحوِ: «يَشْرَبُ»، و«يَلْقَمُ»، و«يَسْكَرُ»، و«يَفْرَقُ». وقد شَذَّ من ذلك أربعةُ أفعال جاءت على «فَعِلَ»، «يَفْعِلُ»، بالكسر في المضارع والماضي، وبالفتح في المضارع أيضًا، قالوا: «حَسِبَ»، «يَحْسِبُ»، و«يَحْسَبُ»، و«يَئِسَ»، «يَيْئِسُ»، وَ«يَيْأَسُ»، و«نَعِمَ»، «يَنْعِمُ»، و«يَنْعَمُ»، و«بَئِسَ»، «يَبْئِسُ»، وَ«يَبْأَسُ». قال سيبويه[٢]: سمعنا من العرب من يقول [من الطويل]:

١٠٥٧ـ [أَلَا عِمْ صَبَاحًا أَيُّها الطَّلَلُ البَالي] فَهَلْ يَنْعِمَنْ من كان في العُصُر الخالي

والفتح في هذا كلّه هو الأصل، والكسر على التشبيه بـ«ظَرُفَ»، «يَظْرُفُ». وقد

---

(١) قرئ الفعل «يعكفون» في الآية: ﴿**وجاوزنا ببني إسرائيل البحر، فأتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم**﴾ [الأعراف: ١٣٨] بضم الكاف وكسرها. وقراءة الضمّ هي المثبتة في النصّ المصحفيّ، وقراءة الكسر هي قراءة الكسائي، وأبي عمرو، والأعمش، وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٤/ ٣٧٧؛ وتفسير القرطبي ٧/ ٢٧٣؛ والكشاف ٢/ ٨٧؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٧١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٣٩٧.

(٢) الكتاب ٤/ ٣٨.

١٠٥٧ ــ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص٢٧؛ وجمهرة اللغة ص١٣١٩؛ وخزانة الأدب ١/ ٦٠، ٣٢٨، ٣٣٢، ٢/ ٣٧١، ١٠/ ٤٤؛ والدرر ٥/ ١٩٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٠؛ والكتاب ٤/ ٣٩؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ١٠٥، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٥؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٣.

اللغة: عم: أنعم. الطلل: ما بقي شاخصًا من آثار الدار. الخالي: الماضي.

المعنى: يحيّي الشاعر أهل الطلل عبر إلقاء التحيّة على الطلل الذي امحت آثاره، وتفرّق أهله، ويتساءل عمّا إذا نعموا عند هذا التغيير، ولعلّه يعني نفسه التي أضناها ألم الفراق.

الإعراب: «**ألا**»: أداة استفتاح. «**عم**»: فعل أمر، والفاعل... وجوبًا «أنت». «**صباحًا**»: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ«عم». «**أيها**»: منادى مبنيّ على الضمّ في محل نصب، و«ها» للتنبيه. «**الطلل**»: عطف بيان على «أيّ»، أو نعت «أيّ» مرفوع. «**البالي**»: نعت «الطلل» مرفوع. «**فهل**»: الفاء: حرف استئناف، و«هل»: حرف استفهام. «**ينعمن**»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد. «**من**»: اسم موصول مبنيّ في محل رفع فاعل. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره «هو». «**في العصر**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «كان». «**الخالي**»: نعت «العصر» مجرور.

وجملة «عم صباحًا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يعمن...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كان في العصر»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ينعمن من...» حيث جاءت العين مكسورة، والشائع فتحها.

يكثر في المعتلّ «فَعِلَ»، «يَفعِلُ» بكسر العين في الماضي والمضارع على قلّته في الصحيح، نحو: «وَرِثَ»، «يَرِثُ»، و«وَلِيَ»، «يَلِي»، و«وَرِمَ»، «يَرِمُ». والعلّةُ في ذلك كراهيتُهم الجمعَ بين واو وياء لو قالوا: «يَوْلَى»، و«يَوْرَثُ»، فحملوا المضارع على بناءٍ يسقط الواو فيه. وربما جاء منه شيء على «فَعِلَ»، «يَفعُلُ»، بكسر العين في الماضي وضمّها في المستقبل، قالوا: «فَضِلَ يَفضُلُ»، وهو قليل شاذّ على ما سيوضح أمرُه بعدُ إن شاء الله.

وأمّا البناء الثالث ـ وهو «فَعُلَ» مضمومَ العين ـ فلا يكون إلاّ غير متعدّ، نحو: «كَرُمَ»، و«ظَرُفَ». قال سيبويه[1]: وليس في الكلام «فَعُلْتُه» متعدّيًا. ولا يكون مضارعه إلاّ مضمومًا، نحوَ: «يَكْرُمُ»، و«يَظْرُفُ»، لأنه موضوعٌ للغرائز والهَيْئة من غيرِ أن يفعل بغيره شيئًا، بخلافِ «فَعَلَ» و«فَعِلَ» اللذين يكونان لازمَيْن ومتعدّيين، ولم يشذّ منه شيءٌ إلاّ ما حكاه سيبويه[2] من أنّ بعضهم قال: «كُدْتُ» «أكادُ»، والقياس «أكُودُ».

* * *

قال صاحب الكتاب: **وأمّا «فعَل» «يفعَل» فليس بأصل، ومن ثَمّ لم يجىء إلاّ مشروطًا فيه أن يكون عينُه أو لامُه أحد حروف الحلق: الهمزةِ، والهاء، والحاء، والعين، والخاء، والغين، إلاّ ما شذّ من نحوِ «أبَى»، «يأبَى»، و«ركَن»، «يركَن».**

* * *

قال الشارح: ـ أدام الله أيّامَه ـ أمّا «فَعَلَ» «يَفْعَلُ»، فلم يأتِ عنهم إلاّ أن تكون العين أو اللام أحد حروف الحلق، وليس ذلك بالأصل، إنّما هو لضرب من التخفيف بتجانُس الأصوات. وحروف الحلق ستّة: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء. هذا ترتيبُها، فالهمزةُ والهاء من أوّلِ مَخارج الحلق ممّا يلي الصدرَ، فأقصاه الهمزة، ثمّ يليه الهاء والحاء والعين من وَسَط الحلق، والحاء قبل العين والغين، والخاء من الجانب الآخر ممّا يقرب من الفم، والغين قبل الخاء لا على ما رتّبها صاحب الكتاب. وذلك نحو: «قَرَأ»، «يَقْرَأُ»، «وجَبَهَ»، «يَجْبَهُ»، و«قَلَعَ»، «يَقْلَعُ»، و«ذَبَحَ»، «يَذْبَحُ». وقالوا فيما كان فيه هذه الحروف عينًا: «سَألَ»، «يَسْألُ»، و«بَعَثَ»، «يَبْعَثُ»، و«نَغَرَ»، «يَنْغَرُ»، و«فَخَرَ»، «يَفْخَرُ».

وإنما فعلوا ذلك، لأن هذه الحروف الستّة حلقيّة مستفِلة، والضمّة والكسرة مرتفعتان من الطَّرَف الآخر من الفم، فلمّا كان بينهما هذا التباعدُ في المَخْرَج، ضارعوا بالفتحة حروف الحلق؛ لأن الفتحة من الألف، والألفُ أقرب إلى حروف الحلق لتناسُب الأصوات، ويكون العملُ من وجه واحد. وقد جاء شيء من هذا النحو على الأصل،

(١) الكتاب ٤/ ٣٨.
(٢) انظر الكتاب ٣/ ١١ ـ ١٢.

قالوا: «بَرَأ»، «يَبْرُؤ»، و«هَنَأ»، «يَهْنُؤ»، وَ«زَأَر»، «يَزْئِرُ»، و«نَأَمَ»، «يَنْئِمُ»، و«نَهَقَ»، «يَنْهِقُ». والأصلُ في الهمزة والهاء أقلّ؛ لأنهما أدخلُ في الحلق. وكلّما سفِل الحرفُ، كان الفتح له ألزمَ، وقالوا: «نَزَعَ» «يَنْزِعُ»، و«رَجَعَ» «يَرْجِعُ»، و«نَطَحَ» «يَنْطِحُ»، و«جَنَحَ» «يَجْنِحُ». والأصل في العين أقلّ منه في الحاء؛ لأنها أقرب إلى الهمزة من الحاء، والأصل في العين والحاء والغين والخاء أحسن من الفتح؛ لأنها أشدّ ارتفاعًا إلى الفم، وذلك نحو: «نَزَعَ» «يَنْزِعُ»، و«صَبَغَ» «يَصْبُغُ»، و«نَفَخَ» «يَنْفُخُ»، و«طَبَخَ» «يَطْبُخُ». فإن كانت هذه الحروف فاءاتٍ، نحوَ: «أمَرَ» «يَأْمُرُ»، لم يلزم الفتح فيه لسكون حرف الحلق في المضارع. والساكنُ لا يوجب فتحَ ما بعده لضُعْفه بالسكون، وقالوا: «أبَى» «يَأْبَى»، و«قَلَى» «يَقْلَى» و«غَسَا الليلُ» «يَغْسَى»، و«سَلَا» «يَسْلَا». وقالوا: «رَكَنَ» «يَرْكَنُ»، و«هَلَكَ» «يَهْلَكُ». وقرأ الحسن ﴿وَيَهْلَكَ الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ﴾[1]. فكان محمّد بن السَّريّ يذهب في ذلك كلّه إلى أنها لغاتٌ تداخلت، وهو فيما آخِرُه ألفٌ أسهلُ، لأن الألف تُقارِب الهمزةَ، ولذلك شبّه سيبويه[2] «أبَى» «يَأْبَى»، بـ«قَرَأ» «يَقْرَأ»، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وأمّا «فَعِل»، «يفعُل»، نحوُ: «فضِل»، «يفضُل»، و«مِتّ»، «تَموت»، فمن تداخُلِ اللغتين، وكذلك «فعُل»، «يفعَل»، نحوُ «كُدْتَ»، «تكاد». وللمزيد فيه خمسةٌ وعشرون بناءً تمرّ في أثناءِ التقاسيم بعون الله، والزيادةُ لا تخلو إمّا أن تكون من جنس حروف الكلمة، أو من غيرِ جنسها، كما ذُكر في أبنية الأسماء.**

* * *

قال الشارح: لم يأتِ عنهم «فَعِلَ»، «يَفْعُلُ» بكسر العين في الماضي، وضمّها في المستقبل إلاّ أحرفٌ يسيرة، لا اعتدادَ بها لقلّتها وندرتها، قال أبو عثمان: أنشدني الأصمعيّ [من الطويل]:

١٠٥٨ـ ذكرتُ ابنَ عَبّاسٍ ببابِ ابن عامرٍ وما مَرَّ من يَوْمِي ذكرتُ وما فَضِلْ

---

(١) البقرة: ٢٠٥. وهي أيضًا قراءة أبي عمرو، وابن محيصن، وابن أبي إسحاق، وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٢/ ١١٦؛ وتفسير الطبري ٤/ ٢٤٣؛ وتفسير القرطبي ٣/ ١٧؛ والكشاف ١/ ١٢٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ١٥٧.

(٢) الكتاب ٤/ ١٠٥.

١٠٥٨ ـ **التخريج**: البيت لأبي الأسود الدؤليّ في ديوانه ص١٠٠، ٢٥٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٨٥؛ والمنصف ١/ ٢٥٦؛ وبلا نسبة في المخصص ١٤/ ١٢٦.

الإعراب: «**ذكرت**»: فعل وفاعل. «**ابنَ**»: مفعول به، وهو مضاف. «**عباس**»: مضاف إليه مجرور. «**بباب**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«ذكرت». «**ابن**»: مضاف إليه مجرور. «**عامر**»: مضاف إليه مجرور. «**وما**»: الواو: حرف عطف، و«ما»: اسم موصول مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. «**مرّ**»: =

وقد منع من ذلك أبو زيد، وأبو الحسن، وقد جاء عن غير سيبويه «حَضِرَ»، «يَحْضُرُ». وقالوا في المعتلّ: «مِتَّ» «تَمُوتُ»، و«دِمْتَ» «تَدُومُ»، وذلك كلّه من لغاتٍ تداخلت. والمراد بتداخُل اللغات أن قومًا يقولون: «فَضَلَ» بالفتح «يَفْضُلُ» بالضمّ، وقومًا يقولون: «فَضِلَ» بالكسر «يَفْضَلُ» بالفتح. ثمّ كثُر ذلك حتى استُعمل مضارع هذه اللغة مع ماضي اللغة الأخرى، لا أنّ ذلك أصلٌ في اللغة.

وأمّا «فَعُلَ» مضمومَ العين في الماضي فبناءٌ لا يكون إلاّ لازمًا غير متعدّ؛ لأنه بناءٌ موضوعٌ للغرائز والهيئة التي يكون الإنسانُ عليها من غيرِ أن يفعل بغيره شيئًا، ولا يكون مضارعه إلاّ مضمومًا، بخلافِ «فَعَلَ» و«فَعِلَ» اللذين يكونان لازمين ومتعدّيين. ولم يشذّ منه شيءٌ إلاّ ما حكاه سيبويه من أن بعضهم قال: «كُدْتُ» بضمّ الكاف، «أكادُ»، وهو من تداخُل اللغات. فهذه جملة الأفعال الثلاثيّة المجرّدة من الزيادة.

فأمّا ذواتُ الزيادة، فمعنى الزيادة إلحاق الكلمةِ ما ليس منها إمّا لإفادةِ معنى، وإمّا لضرب من التوسّع في اللغة، فهي نَيِّفٌ وعشرون بناءً على ما سيأتي الكلامُ عليها شيئًا فشيئًا. والزيادةُ اللاحقة للأفعال ضربان:

أحدهما: ما يكون بتكرير حرف من أصل الفعل، نحوُ قولهم: «جَلْبَبَ»، و«شَمْلَلَ»، كُرّرت اللام فيها لتُلْحَق ببناء «دَحْرَجَ»، كما فعلوا ذلك في الاسم من نحو: «مَهْدَدٍ»[١]، و«قَرْدَدٍ»[٢]، وذلك قياس مطّرد، لك أن تقول من «ضرب»: «ضَرْبَبَ»، ومن «خرج»: «خَرْجَجَ»؛ إذا أردت إلحاقه بـ«دَحْرَج»، كما فعلوا ذلك بـ«جَلْبَبَ»، و«شَمْلَل».

الضرب الثاني: أن تكون الزيادة من جملة حروف الزيادة التي يجمعها «اليومَ تَنْساه» من نحو: «جَهْوَرَ» و«بَيْقَر»، زِيدَ فيهما الواو والياء لتُلْحَقا بـ«دَحْرَج». وذلك مسموع يوقَف عند ما قالوه من غير مجاوَزةٍ له إلى غيره، فاعرفه.

= فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره «هو». «من»: حرف جرّ. «يومي»: اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بـ«مرّ»، والياء مضاف إليه. «ذكرت»: فعل وفاعل. «وما»: الواو: حرف عطف. و«ما»: اسم موصول مبنيّ في محلّ نصب. «فضل»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، وقد سُكِّن للضرورة الشعريّة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره «هو».

وجملة «ذكرت»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «ذكرت»: الثانية معطوفة عليها لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك جملة «فضل».

والشاهد فيه قوله: «فضِل»، بكسر الضاد، وهذا نادر؛ لأنّ مضارعه «يفضُل» بالضمّ.

(١) مهدد: اسم امرأة. (لسان العرب ٣/ ٤١١ (مهد)).

(٢) القردد من الأرض: قرنة إلى جنب وهدة. (لسان العرب ٣/ ٣٥١ (قرد)).

فصل
[أبنية الفعل الثلاثيّ المزيد]

قال صاحب الكتاب: **وأبنيةُ المزيد فيه على ثلاثة أضرب: مُوازِنٌ للرباعيّ على سبيل الإلحاق، وموازنٌ له على غير سبيل الإلحاق، وغيرُ موازن له. فالأوّلُ على ثلاثة أوجه: مُلْحَقٌ بـ«دَحْرَجَ»، نحوُ: «شَمْلَلَ»، و«حَوْقَلَ»، و«بَيْطَرَ»، و«جَهْوَرَ»، و«قَلْنَسَ»، و«قَلْسَى». و«ملحقٌ» بـ«تَدَحْرَجَ»، نحوُ: «تَجَلْبَبَ»، و«تَجَوْرَبَ»، و«تَشَيْطَنَ»، و«تَرَهْوَكَ»، و«تَمَسْكَنَ»، و«تَغافَلَ»، و«تَكَلَّمَ». وملحقٌ بِـ«احْرَنْجَمَ»، نحوُ: «اقْعَنْسَسَ»، و«اسْلَنْقَى». ومِصْداقُ الإلحاق اتّحادُ المصدرَيْن. والثاني نحو: «أَخْرَجَ»، و«جَرَّبَ»، و«قاتَلَ»، يُوازِن «دَحْرَجَ»، غيرَ أنّ مصدره مخالفٌ لمصدره. والثالثُ نحوُ: «انْطَلَقَ»، و«اقْتَدَرَ»، و«اسْتَخْرَجَ»، و«اشْهَابَّ»، و«اشْهَبَّ»، و«اغْدَوْدَنَ»، و«اعْلَوَّطَ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أن أبنية المزيد فيه من الثلاثيّ على ثلاثة أضرب: موازنٌ للرباعيّ على طريق الإلحاق، وذلك أن يكون الغرض من الزيادة تكثير الكلمة لتلحق بالرباعيّ لا لإفادةِ معنى توسُّعًا في اللغة. والثاني موازنٌ لا على سبيل الإلحاق. وذلك أن الموازنة لم تكن الغرضَ، وإنما الزيادة لمعنًى آخر، والموازنةُ حصلت بحكم الاتّفاق. وغيرُ موازن.

فالأوّل يكون على ضربَيْن: ضربٌ بتكريرِ حرف من نفس الكلمة لتلحق بغيرها، والآخر يكون بزيادة حرف من غير جنس حروفها. وهذا إنما يكون من حروف الزيادة، وذلك، نحو: «شَمْلَلَ» و«جَلْبَبَ»، إحدى اللامَيْن فيه زائدة، لأنه من «الجلب» و«الشمل». وإنّما كُرّرت اللام للإلحاق بـ«دَحْرَجَ»، و«سَرْهَفَ»، فصار موازنًا له في حركاته وسكناته، ومثلَه في عدد الحروف. ولا يدغم المثلان فيه كما اُدّغما في «شَدَّ»، و«مَدَّ»، لئلّا تبطل الموازنةُ، فيكون نقضًا للغرض من الإلحاق. وهذا القبيل من الإلحاق مطّرد ومَقيس، حتى لو اضُطرّ ساجعٌ أو شاعرٌ إلى مثلِ «ضَرْبَبَ» و«خرجج»، جاز له استعمالُه، وإن لم يسمعه من العرب؛ لكثرةِ ما جاء عنهم من ذلك.

وأما الثاني: وهو ما أُلحق بزيادة من حروف الزيادة التي هي «اليوم تنساه»، فنحوُ الواو في «جَهْوَرَ»، و«حَوْقَلَ»، ونحو الياء في «شَيْطَنَ»، و«بَيْطَرَ»، والألف في نحو «سَلْقَى»[1]، و«قَلْسَى»[2]، والنون في «قَلْنَسَ»[3]. فهذا كلّه أيضًا ملحق بـ«دحرج»، و«سرهف».

---

(١) سلقى الرجلَ: صدمه ودفعه، أو مدّه على ظهره. (لسان العرب ١٠/ ١٦٣ (سلق)).
(٢) قلس الرجلَ: ألبسه القلنسوة. (لسان العرب ٦/ ١٨١ (قلس)).
(٣) قلنس الشي: غطّاه وستره. (لسان العرب ٦/ ١٨٢ (قلنس)).

ويكون متعدّيًا وغير متعدّ، فالمتعدّي نحو «صَوْمَعْتُه»، و«بَيْطَرْتُه»، وغيرُ المتعدّي، نحو: «حوقل»، و«بيقر»، يُقال: «حوقل الشيخُ» إذا أدبر عن النساء، و«بيقر» إذا هاجر من موضع إلى موضع. وهذا القبيلُ مقصور على السماع لقلّته.

ومضارعُ هذه الأفعال كمضارع الرباعيّ، نحوُ: «يُشَمْلِلُ»، و«يُجَلْبِبُ»، و«يُحَوْقِلُ»، و«يُبَيْطِرُ»، ومصدره «الشَّمْلَلَةُ»، و«الجلببة»، و«الحوقلة»، و«البيطرة» كمصدر الرباعيّ، نحوِ: «الدَّحْرَجَة»، و«الزلزلة»، و«القلقلة». وربّما جاء على «فِيعال» نحو: «حِيقال». قال الشاعر [من الرجز]:

١٠٥٩ـ يا قومُ قد حَوْقَلْتُ أو دَنَوْتُ وشَرُّ حِيقالِ الرجالِ الموتُ

فـ«فِيعالٌ» هنا ملحق بـ«فِعْلالٍ»، نحو: «السِّرْهاف». وقالوا: «سَلْقَيْتُه سِلْقاءً»، فهو «فِعْلاءٌ» ملحق بِـ«فِعْلال» كـ«السِّرْهاف»، و«الزِّلْزال». واعتبارُ الإلحاق بالمصدر الأوّل، لأنه أغلبُ في الرباعيّ وألزمُ، وربّما لم يأتِ منه «فِعْلال»، قالوا: «دحرجته دَحْرَجَةً»، ولم يسمع «الدِّحْراج»، ولذلك قال سيبويه[1]: تقول: «دحرجتُه دَحْرَجَةً واحدةً»، و«زلزلتُه زلزلةً واحدةً»، تجيء بالواحد على المصدر، لأنه الأغلبُ الأكثرُ.

فأما قوله في «تَجَلْبَبَ»، و«تَجَوْرَبَ»، و«تَشَيْطَنَ»، و«تَرَهْوَكَ» أنها ملحقاتٌ بـ«تدحرج»، فكلامٌ فيه تسامحٌ؛ لأنه يُوَهِّم أن التاء مزيدةٌ فيها للإلحاق، وليس الأمر كذلك؛ لأن حقيقةَ الإلحاق في «تجلبب» إنما هي بتكرير الباء أَلْحَقَتْ «جلبب» بـ«دَحْرج»، والتاءُ دخلت لمعنى المطاوعة، كما كانت كذلك في «تدحرج» لأن الإلحاق لا يكون من أوّل الكلمة، إنما يكون حشوًا، أو آخِرًا، وكذلك «تَجَوْرَبَ»، و«تَشَيْطَنَ»، و«تَرَهْوَكَ»، الإلحاقُ بالواو والياء، لا بالتاء على ما ذكرنا.

١٠٥٩ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٠؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٧٣؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ١٦٢ (حقل)؛ والمحتسب ٢/ ٣٥٨؛ والمقتضب ٢/ ٩٦؛ والمنصف ١/ ٣٩، ٣/ ٧.

اللغة: حوقل: كبُر.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء. **«قوم»**: منادى مبني على الضمّ في محلّ نصب على النداء. **«قد»**: حرف تحقيق. **«حوقلت»**: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. **«أو»**: حرف عطف. **«دنوت»**: معطوف على «حوقلت»، فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. **«وشرّ»**: الواو استئنافيّة، «شرّ»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **«حيقال»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. **«الرجال»**: مضاف إليه مجرور. **«الموت»**: خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة النداء «يا قوم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «حوقلت»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «دنوت»: معطوفة على سابقتها. وجملة «شرّ...»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «حيقال» حيث ورد مصدر «حوقل» على وزن «فيعال» وحقّه أن يكون على وزن «فوعلة».

(١) الكتاب ٤/ ٨٧.

وأمّا «تَمَسْكَنَ»، و«تَغافَلَ»، و«تَكَلَّمَ»، فليست الزيادة فيها للإلحاق، وإن كان على عدّة الأربعة. فقولُهم: «تمسكن» شاذّ من قبيل الغلط، ومثله قولهم: «تَمَدْرَعَ»، و«تمندل»، والصواب «تَسَكَّنَ»، و«تَدَرَّعَ»، و«تندّل». وكذلك «تَغافَلَ» ليست الألف للإلحاق؛ لأن الألف لا تكون حشوًا مُلْحِقةً، لأنها مَدّةٌ محضةٌ، فلا تقع موقعَ غيرها من الحروف، إنما تكون للإلحاق إذا وقعت آخرًا لنقص المدّ فيها، مع إن حقيقة الإلحاق إذا وقع آخرًا إنّما هو بالياء، لكنّها صارت ألفًا لوقوعها موقعَ متحرّك، وقبلها فتحةٌ. و«تَكَلَّمَ» كذلك، تضعيفُ العين لا يكون ملحِقًا، فإطلاقُه لفظَ الإلحاق هنا سَهْوٌ.

وأمّا «احْرَنْجَمَ»، ففعلٌ رباعيٌّ، والنون فيه للمطاوعة، فهو في الرباعيّ بمنزلةِ «انْفَعَلَ» في الثلاثيّ، نحوِ: «حسرتُه فانحسر»، و«كسرتُه، فانكسر». و«اسْحَنْكَكَ»، و«اقْعَنْسَسَ» ثلاثيّ ملحق بـ«احرنجم». وحقيقةُ الإلحاق بتكرير اللام، ولذلك لا يدغم المثلان فيه، والنون مزيدة لمعنى المطاوعة، ولذلك لا يتعدّى.

وأما الضرب الثاني، وهو الموازن من غير إلحاق، فهي ثلاثة أبنية: «أفْعَلَ»، و«فَعَّلَ»، و«فَاعَلَ»، نحو: «أخرج»، و«أكرم»، و«جرّب»، و«كسّر»، و«قاتل»، و«حارب». فهذه الأبنيةُ، وإن كانت على وزنِ «دحرج» في حركاته وسكناته، فذلك شيءٌ كان بحكم الاتّفاق، وليست الموازنة فيها مقصودة. والذي يدلّ على ذلك أنك تقول: «أكرم إكرامًا»، و«كَسَّرَ تكسيرًا»، و«قاتل مُقاتَلةً وقِتالاً»، فلم تأتِ مصادرها على نحو «الدَّحْرَجَة»، و«الزَّلْزَلَة»، فلمّا خالفت مصادرَ الرباعيّ، علم أنها ليست للإلحاق، وإن اتّفقت في المضارع؛ لأن الاعتبار بالمصادر التي هي أصلها. وأمرٌ آخر يدلّ على ما ذكرنا أنّ ما زِيدَ للإلحاق ليس الغرضُ منه إلاّ إتباعَ لفظٍ للفظٍ لا غير، نحوَ: واو «جَوْهَرَ» و«جَهْوَرَ» دخلت لإلحاق هذا البناء الثلاثيّ ببناء «دحرج» الرباعيّ. فهو شيءٌ يخصّ اللفظَ من غير أن يُحْدِث معنًى. وهكذا الأبنية الثلاثة التي هي «أفْعَلَ»، و«فَعَّلَ»، و«فَاعَلَ»، فالزيادةُ في كلّ واحد منها أفادت معنًى لم يكن قبلُ، وقد استقصيتُ معانيها في كتابي في شرح المُلوكيّ في التصريف.

وأما غير الموازن، فهو سبعة أبنية على ما ذكر، وذلك نحو: «انطلق»، و«اقتدر»، و«استخرج»، و«اشْهَابَّ»(١)، و«اشْهَبَّ»(٢)، و«اغْدَوْدَنَ»(٣)، و«اعْلَوَّطَ»، فهذه الأبنية قد لزم أوّلَها همزةُ الوصل، وذلك لسكون أوّلها. وإنما سكن كراهيةَ أن يتوالى فيها أكثرُ من

(١) اشهابَّ الزرعُ: قاربَ الهَيْجَ فابيَضّ. (لسان العرب ١/ ٥٠٨ ـ ٥٠٩ (شهب)).
(٢) اشهبَّ الفرس: صار لونُه أبيض يصدعه سواد. (لسان العرب ١/ ٥٠٨ (شهب)).
(٣) اغدودَن النبتُ: اخضرَّ حتى ضرب إلى السواد. واغدودن الشَّعر: طال وتمَّ. (لسان العرب ١٣/ ٣١١ (غدن)).

ثلاث متحرّكات. ألا ترى أنّا لو حرّكنا النون من «انطلق»، والطاءُ واللام والقاف متحرّكاتٌ؛ لَتوالى فيها أربع متحرّكات، وذلك مفقود في كلامهم. وكذلك «افتعل» نحوُ: «اقتدر»، وسائرُها محمول على ما ذكرنا.

فصل
[معاني «فَعَلَ» و«فَعِلَ» و«فَعُلَ»]

قال صاحب الكتاب: **فما كان على «فَعَلَ» فهو على معانٍ لا تُضْبَط كثرةً وسَعَةً. وبابُ المغالبة مختصٌّ بـ«فَعَلَ يَفْعُلُ»، كقولك: «كارَمَني، فكَرَمْتُه، أكْرُمه»، و«كاثرني، فكثَرته، أكثُره». وكذلك: «عازَّني، فعزَزته»، و«خاصمني، فخصَمته»، و«هاجاني، فهجَوْته»، إلاَّ ما كان معتلَّ الفاء كـ«وَعَدْتُ»، أو معتلَّ العين أو اللام من بنات الياء كـ«بِعتُ»، و«رَمَيت»، فإنّك تقول فيه: «أفْعِلُه» بالكسر، كقولك: «خايَرْتُه، فخِرْته، أخِيرُه». وعن الكسائيّ أنّه استثنى أيضًا ما فيه أحدُ حروف الحلق، وإنّه يُقال فيه «أفْعَلُه» بالفتح. وحكى أبو زيد: «شاعرتُه، أشعُره»، و«فاخرته، أفخُره» بالضمّ. قال سيبويه[1]: وليس في كلّ شيء يكون هذا، ألا ترى أنّك لا تقول: «نازَعَني، فنزعتُه» استُغني عنه بـ«غَلَبْتُه».**

* * *

قال الشارح: يريد أنّ «فَعَلَ» مفتوح العين يقع على معانٍ كثيرة لا تكاد تنحصر توسّعًا فيه لخفّة البناء واللفظ، واللفظُ إذا خفّ، كثُر استعماله واتّسع التصرّفُ فيه، فهو يقع على ما كان عَمَلاً مَرْئيًا. والمرادُ بالمرئيّ ما كان متعدّيًا فيه علاجٌ من الذي يُوقِعه بالذي يُوقَع به، فيُشاهَد، ويُرَى، وذلك نحوُ: «ضَرَبَ»، و«قَتَلَ»، ونحوِهما ممّا كان علاجًا مرئيًّا. وقالوا في غير المرئيّ: «شَكَرَ»، و«مَدَحَ». وقالوا في اللازم: «قَعَدَ»، و«جلس»، و«ثبت»، و«ذهب». وقالوا: «نطق الإنسان»، و«هدل الحَمام»، و«صهل الفرس، وضبح» ونحوَ ذلك ممّا معناه الصوت. وقالوا في خلافه: «سكت»، و«همس»، و«صمت». وقالوا في القطع: «جدع أنْفَه»، و«صرب النباتَ»، و«صرم الصديقَ». وقالوا: «نعس»، و«هجع»، و«رقد»، و«هجد»، ونحوَ ذلك ممّا معناه النوم. وقالوا: «أكل الإنسانُ»، و«رتع الفرسُ، ورَعَى» كلُّه أكْلٌ، وقالوا: «نكح»، و«ضربها الفَحلُ»، و«قرعها»، كلُّه بمعنى الجِماع.

وممّا لا يكون إلاَّ فَعَلَ إذا كان الفعل بين اثنين كـ«قاتلته»، و«شاتمته». فإذا غلب أحدُهما، كان فعله على «فعَل يفعُل» بفتح العين في الماضي، والضمّ في المستقبل،

---

(١) الكتاب ٤/ ٧٠.

نحوِ: «كارَمَنِي، فكَرَمْته، أكْرُمه»، و«خاصمني، فخصمته، أخصُمه»، و«هاجاني، فهجوته، أهجوه». وإنّما كان كذلك؛ لأن «فَعَلَ» أخفّ الأبنية، ولأنّ الكسر يغلب عليه الأدواءُ والأحزان، والمغالبةُ موضوعة للفَلْج والظَّفَرِ، فتَحاموه لذلك. ولم يُبْنَ على «فَعُلَ» بالضمّ؛ لأنه بناءٌ لازمٌ، لا يكون منه «فعلتُه»، وفعلُ المغالبة متعدّ، فلم يأتِ عليه. ومضارعُه مضمومٌ، لأنه يجري مجرى الغرائز، إذ كان موضوعًا للغالب، فصار كالخصلة له، إلاّ أن يكون لامه أو عينه ياءً، أو فاؤُه واوًا، فإنّه يلزم مضارعَه الكسرُ، نحوَ: «خايَرَني، فخِرْته، أخِيرُه»، و«راماني، فرَمَيْتُه، أرْمِيه»، و«واعدني، فوعدتُه، أعِدُه»، و«واحلني، فوحلتُه، أحِلُه»؛ لأن الكسر له في الوصل قياسًا مستمرًا لا ينكسر، فجاؤوا به هنا على مِنْهاجه، وليس كذلك ما تقدّم من الأبنية؛ لأنّ مضارعها مختلف.

وحُكي عن الكسائيّ أنه استثنى ما فيه أحدُ حروف الحلق، وأنّه يُقال فيه: «أفْعَلُه». والحقُّ غيره؛ لأنّ ما فيه حرفُ الحلق قد لا يلزم طريقةً واحدةً، ويأتي على الأصل، نحوَ: «بَرَأ، يبرؤ»، و«هَنَأ، يَهْنَأ»، و«نَهَقَ، يَنْهَق»، و«نَزَعَ، يَنْزِع» على ما سيأتي بيانه بعدُ، وليس كما ذكرناه ممّا يلزم فيه الكسر لا غير.

وقد حكى أبو زيد: «شاعرتُه، أشعُره»، أي: غلبته في الشِّعْر، و«فاخرته، أفخُره» بالضمّ. وهذا نصٌّ على أنه لا يلزم فيه الفتح، ولا يكون ذلك في كلّ شيء. ألا ترى أنّه لا يُقال: «نازعني، فنزعته»؟ كأنّهم استَغْنَوا عنه بـ«غلبته»، كما استغنوا عن «ودعته»، «ووذرته»، بـ«تركته»، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **و«فَعِلَ» يكثر فيه الأعراضُ من العِلَل والأحزان وأضدادِها، كـ«سَقِمَ»، و«مرِض»، و«حزِنَ»، و«فرِح»، و«جذِل»، و«أشِر»، والألوانُ كـ«أدِم»، و«شهِب»، و«سوِد». و«فعُل»، للخِصال التي تكون في الأشياء، كـ«حَسُنَ»، و«قبُح»، و«صغُر»، و«كبُر».**

* * *

قال الشارح: وأمّا «فَعِلَ» بالكسر، فقد استُعمل أيضًا في معانٍ متّسعةٍ، نحوِ: «شَرِبَ الدَّواءَ»، و«سمِع الحديثَ»، و«حَذِرَ العدوَّ»، و«عَلِمَ العِلْمَ»، و«رَحِمَ المسكينَ». ويكثر فيما كان داءً، نحوَ: «مرِض»، و«سقِم»، و«حبِط البعيرُ، وحبِج»، وهو أن ينتفخ بطنُه من أكلِ العَرْفَج. وقالوا: «غرِث»، و«عطِش»، و«ظمِىء»؛ لأنها أدواءُ. وقالوا: «فزِع»، و«فرِق»، و«وجِل»؛ لأنه داءٌ وصل إلى فؤاده. وقالوا: «حزِن»، و«غضِب»، و«حرِد»، و«سخِط»؛ لأنها أحزان وأدواء في القلب، وقالوا فيما يُضادّ ذلك: «فرِح»، و«بطِر»، و«أشِر»، و«جذِل».

وقد جاء في الألوان، قالوا: «أدِم الرجلُ أُدْمَةً»، وهي الشُّقْرة، و«شهِب الشيءُ

شُهْبَةً»، وهو بياضٌ غلب على السواد، يُقال منه: «أشهب الرأسُ»، أي: كثر بياضُ شعره، وقالوا: «سَوِدَ الرجلُ» بمعنى «اسودّ». قال نُصَيْبٌ [من الطويل]:

١٠٦٠ـ سَوِدتُ ولم أمْلِكْ سَوادي [وتحته قميصٌ مِن القُوهيِّ بِيضٌ بنائِقُه]

وأمّا «فعُل» بالضمّ، فبناؤه موضوع للغرائز والخصال التي يكون عليها الإنسان من حُسْنٍ وقبح ونحوهما، فمن ذلك «حَسُنَ الشيءُ يحسُن»، و«ملُح يملُح»، و«وسُم يوسُمُ»، و«جمُل يجمُلُ»، و«قبُح يقبُح»، و«سهُم وجهُه يسهُم». وقالوا في معناه: «شنُع، يشنُع، فهو شَنِيع»، و«جهُم وجهُه جُهومةً»، وقالوا: «شَرُف»، و«ظرُف»، و«سهُل سُهولةً»، و«صعُب صُعوبةً». وقالوا: «عظُم الشيءُ»، و«ضعُف»، إلى غير ذلك ممّا لا يكاد ينحصر، وبابُه ما ذكرناه، فاعرفه.

فصل
[معنى «تفَعْلَلَ»]

قال صاحب الكتاب: و«تفَعْلَلَ» يجيء مُطاوعَ «فَعْلَلَ» كـ«جَوْرَبه، فتَجَوْرَبَ»،

١٠٦٠ ـ **التخريج**: البيت لنصيب في ديوانه ص١١٠؛ والأشباه والنظائر ٦/ ٢٧؛ والأغاني ١/ ٣٣٣؛ والخصائص ١/ ٢١٦؛ وذيل الأمالي ص١٢٧؛ ولسان العرب ٣/ ٢٢٤ (سود)، ١٠/ ٢٨ (بنق)، ١٣/ ٥٣٢ (قوه).

اللغة: سَوِدْتُ: خُلِقْتُ أسْوَدَ من السَّواد. والقُوهيّ: ضَرْبٌ من الثياب أبيض. والبنائق: جمع بِنَيْقَة، وهي الزيق يُخَاط في جيب القميص، تُثَبَّتُ فيه الأزار.

المعنى: يقول: إن كنت أَسْوَدَ فلم أملك سوادي، وأجلبه، لأنه خلقةٌ، على أنَّ ذلك لا يضيرني ما دام خُلُقي أبيضَ.

الإعراب: «**سَوِدْتُ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير مبني على الضم في محل رفع فاعل. «**ولَم**»: الواو: حرف عطف، «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «**أملك**»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهر، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره «أنا». «**سوادي**»: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة. «**وتحته**»: الواو: استئنافية، «تحته»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، متعلق بخبر المبتدأ «قميصٌ»، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالإضافة. «**قميصٌ**»: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. «**من القوهيّ**»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ«قميص». «**بيضٌ**»: صفة لـ«قميص» مرفوعة بالضمة الظاهرة. «**بنائقه**»: فاعل للصفة المشبهة «بيض» مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه مبني على الضم في محل جر، وسُكِّن للضرورة الشعرية.

وجملة «**سَوِدتُ**»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «**أملك**»: معطوفة على «سَوِدْتُ». وجملة «**تحته قميصٌ**»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: سَوِدْتُ، وهو يريد: اسْوَدَدْتُ. فَبَناه على «فَعِلْتُ»، وتروى «سدت» من السيادة، فيكون قد جاء بها على أصل الألف من «ساد، يسود».

و«جَلْبَبَهُ، فَتَجَلْبَبَ» وبناءَ مقتضَبًا كـ«تَسَهْوَكَ»[١]، و«تَرَهْوَكَ»[٢].

فصل
[معاني «تَفَعَّلَ»]

قال صاحب الكتاب: و«تَفَعَّلَ» يجيء مطاوعَ «فَعَّلَ»، نحوَ: «كسّرتُه، فتَكسّر»، و«قطّعته، فتقطّع»، وبمعنى التكلّف، نحوَ: «تشجّع»، و«تصبّر»، و«تحلّم»، و«تمرّأ». قال حاتِمٌ [من الطويل]:

١٠٦١ ـ تَحَلَّمْ عن الأدْنَيْنَ واسْتَبْقِ وُدَّهُمْ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الحِلْمَ حتّى تَحَلَّمَا

قال سيبويه[٣]: وليس هذا مثلَ «تَجاهَلَ»؛ لأنّ هذا يطلب أن يصير حليمًا. ومنه «تقيّس»، و«تنزّر». وبمعنى «استفعل» كـ«تكبّر»، و«تعظّم»، و«تعجّل الشيءَ»، و«تيقّنه»، و«تقصّاه»، و«تثبّته»، و«تبيّنه». وللعَمَل بعد العمل في مُهْلة كقولك: «تجرّعه»، و«تحسّاه»، و«تعرّقه»، و«تفوّقه». ومنه «تفهّم»، و«تبصّر»، و«تسمّع». وبمعنى اتّخاذِ

---

(١) تسهوكَ: صَرع. (لسان العرب ١٠/ ٤٤٥ (سهك)).

(٢) ترهوك: مشى كأنه يموجُ في مشيته. (لسان العرب ١٠/ ٤٣٥ (رهك)).

١٠٦١ ـ **التخريج**: البيت لحاتم الطائي في أدب الكاتب ص٤٦٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥١؛ والكتاب ٤/ ٧١؛ والممتع في التصريف ١/ ١٨٤؛ ونوادر أبي زيد ص١١٠؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٢/ ١٤٦ (حلم).

اللغة: الحلم: رجاحة العقل وسعة الصدر وطول الأناة معًا. الأدنين: الأقارب.

المعنى: ابق المودة فيمَنْ هم أدنى منك، وتحمل ما استطعت الإساءة منهم، وبذلك تكون حليمًا حكيمًا.

الإعراب: «**تحلم**»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**عن الأدنين**»: «عن»: حرف جر، و«الأدنين»: اسم مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «تحلم». «**واستبق**»: الواو: عاطفة، و«استبق»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، والفاعل: ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**ودهم**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و«هم»: ضمير متصل مبنيّ في محل جرّ بالإضافة. «**ولن**»: الواو: استئنافيّة، و«لن»: حرف ناصب. «**تستطيع**»: فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة، والفاعل: ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**الحلم**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «**حتى**»: حرف غاية وجر. «**تحلما**»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» المضمرة بعد «حتى»، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. والمصدر المؤول من «أن تحلّما» في محل جرّ بـ «حتى»، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تستطيع».

وجملة «تحلم»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «استبق ودهم»: معطوفة على ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لن تستطيع الحلم»: استئنافيّة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «تحلّم» حيث جاء على وزن «تفعّل» بمعنى التكلّف.

(٣) الكتاب ٤/ ٧١.

الشيء، نحوَ: «تديّرتُ المكانَ»، و«توسّدت التُّرابَ». ومنه «تبنّاه». وبمعنى التجنّب، كقولك: «تحوّب»، و«تأثّم»، و«تهجّد»، و«تحرّج»، أي: تجنّب الحُوبَ، والإثْمَ، والهُجودَ، والحَرَجَ.

فصل
[معاني «تفاعَلَ»]

قال صاحب الكتاب: و«تَفاعَلَ»، لما يكون من اثنين فصاعدًا، نحوَ: «تضاربا»، و«تضاربوا». ولا يخلو من أن يكون من «فاعَلَ» المتعدّي إلى مفعول، أو المتعدّي إلى مفعولَين. فإن كان من المتعدّي إلى مفعول، كـ«ضارَبَ»؛ لم يتعدّ، وإن كان من المتعدّي إلى مفعولَين، نحوِ: «نازعتُه الحديثَ»، و«جاذبته الثوبَ»، و«ناسيته البَغْضاءَ»، تعدّى إلى واحد، كقولك: «تنازعْنا الحديثَ»، و«تجاذبنا الثوبَ»، و«تناسينا البغضاءَ». ويجيء ليُريَك الفاعلُ أنه في حال ليس فيها، نحوَ: «تغافلتُ»، و«تعاميت»، و«تجاهلت». قال [من الرجز]:

إذا تَخَازَرْتُ وما بي مِن خَزَرْ[١]

وبمنزلة «فَعَلْتُ»، كقولك: «توانيتُ في الأمر»، و«تقاضيته»، و«تجاوز الغايةَ»، ومطاوعَ «فاعلتُ»، نحوَ: «باعدْتُه، فتباعد».

فصل
[معاني «أفْعَلَ»]

قال صاحب الكتاب: و«أفْعَلَ» للتعدية في الأكثر، نحوِ: «أجلستُه»، و«أمكثْتُه». وللتعريض للشيء، وأن يُجْعَل بسببٍ منه، نحوُ: «أقتلتُه»، و«أبَعْتُه»، إذا عرّضتَه للقتْل والبَيْع. ومنه «أقبرتُه»، و«أشفيته»، و«أسقيته»، إذا جعلتَ له قَبْرًا وشِفاءً وسُقْيا، وجعلتَه بسبب منه من قِبَلِ الهِبَةِ أو نحوِها. ولصَيْرُورة الشيء ذا كذا، نحوَ: «أغَدَّ البعيرُ» إذا صار ذا غُدّةٍ، و«أجرب الرجلُ، وأنحز، وأحال» صار ذا جَرَبٍ ونُحازٍ[٢] وحِيالٍ[٣] في ماله. ومنه «ألام»[٤]، و«أراب»[٥]، و«أصرم النَّخلُ»[٦]، و«أحصد

---

(١) تقدم بالرقم ١٠٠٣.
(٢) النّحاز: سعال الإبل إذا اشتدّ. (لسان العرب ٥/ ٤١٥ (نحز)).
(٣) الحِيال: غير الحوامِل. والمال هنا النَّعَم. (لسان العرب ١١/ ١٩٠ (حول)).
(٤) آلامَ: صار ذا لوم.
(٥) أراب: صار ذا ريبة.
(٦) أصرم النخل: حان له أن يُصرم. والصَّرم: القطع البائِن، وعمّ بعضهم القطع أيّ نوع كان. (لسان العرب ١٢/ ٣٣٤ (صرم)).

الزَّرْعُ[١]، وأجزَ»[٢]. ومنه «أبشر»، و«أفطر»، و«أكبّ»، و«أقشع الغَيْمُ». ولوُجودِ الشيء على صفة، نحوُ: «أحمدتُه»، أي: وجدته محمودًا، و«أحيَيت الأرضَ»: وجدتها حَيَّةَ النَّبات. وفي كلام عمرو بن مَعْدِيكَرِبَ لمُجاشِعٍ السُّلَمِيِّ: «للّه دَرُّكم يا بني سُلَيم، قاتلناكم فما أجبنّاكم، وسألناكم فما أبخلناكم، وهاجيناكم فما أفحمناكم». وللسَّلْب، نحوُ: «أشكيته»، و«أعجمت الكتابَ» إذا أزلتَ الشَّكايةَ والعُجْمةَ. ويجيء بمعنى «فَعَلت»، تقول: «قِلْتُ البيعَ وأقَلْتُه»، و«شغلته وأشغلته»، و«بكر، وأبكر».

فصل
[معاني «فَعَّلَ»]

قال صاحب الكتاب: و«فَعَّلَ» يُؤاخِي «أَفْعَلَ» في التعدية، نحوَ: «فرّحته»، و«غرّمته». ومنه «خطّأته»، و«فسّقته»، و«زنّيته»، و«جدّعته»، و«عقّرته». وفي السَّلْب، نحوَ: «فزّعته»، و«قذّيت عينَه»، و«جلّدت البعيرَ وقرّدته»، أي: أزلتُ الفَزَعَ والقَذَى والجِلْدَ والقُرادَ. وفي كونه بمعنى «فَعَلَ»، كقولك: «زِلْتُه، وزيّلته»، و«عُضْته وعوّضته»، و«مِزْتُه ميّزته». ومَجيئُه للتكثير هو الغالب عليه، كقولك: «قطّعتُ الثِّيابَ»، ﴿وغلّقت الأبوابَ﴾[٣]، و«هو يُجَوِّل، ويُطَوِّف»، أي: يُكْثِر الجَوَلانَ والطَّوافَ، و«برّك النَّعَمُ»، و«ربّض الشاءُ»، و«موّت المالُ»[٤]، ولا يُقال للواحد.

فصل
[معاني «فاعَلَ»]

قال صاحب الكتاب: و«فَاعَلَ» لأن يكون من غيرك إليك ما كان منك إليه، كقولك: «ضارَبْتُه»، و«قاتلته». فإذا كنتَ الغالبَ، قلت: «فاعَلَني، فَفَعَلْتُه». ويجيء مجيءَ «فعلتُ»، كقولك: «سافرت»، وبمعنى «أفعلتُ»، نحوَ: «عافاك اللّهُ»، و«طارقت النَّعْلَ»، وبمعنى «فعّلت»، نحوَ: «ضاعفت»، و«ناعمت».

فصل
[معاني «انْفَعَلَ»]

قال صاحب الكتاب: و«انْفَعَلَ»، لا يكون إلاّ مطاوعَ «فَعَلَ»، كقولك: «كَسَرْتُه، فانكسر»، و«حطمته، فانحطم»، إلاّ ما شذّ من قولهم: «أقحمته، فانقحم»، و«أغلقته، فانغلق»، و«أسفقته، فانسفق»، و«أزعجته، فانزعج». ولا يقع إلاّ حيث يكون عِلاجٌ

(١) أحْصد الزرع: استحقّ الحصاد، حان له أن يُحصد. (لسان العرب ٣/ ١٥١ (حصد)).
(٢) أجزّ: حان أن يُجزّ، أي: يقطع ثمره، وأيضًا حان أن يُزرع. (لسان العرب ٥/ ٣٢١ (جزز)).
(٣) يوسف: ٢٣.
(٤) أي: النَّعَم.

وتأثيرٌ، ولهذا كان قولهم: «انعدم» خطأً. وقالوا: «قُلْتُه، فانقال»؛ لأنّ القائل يعمل في تحريكِ لسانه.

* * *

قال الشارح: فأمّا «انفعل»، فهو بناء مطاوع لا يكون متعدّيًا ألبتّة. وأصله الثلاثة، ثمّ تدخل الزيادة عليه من أوّله، نحوَ: «قطعته، فانقطع» و«شرحته، فانشرح»، و«حسرته، فانحسر». وقالوا: «طردته، فذهب» ولم يقولوا: «انطرد»، استغنوا عنه بـ«ذهب». فأمّا «انطلق»، فإنّه لم يستعمل فعله الذي هو مطاوعه، ومثله: «أزعَجْته، فانزعج»، و«أغلقت البابَ، فانغلق»، كأنّهم طاوعوا به أفْعَلَ. ومنه قوله [من البسيط]:

١٠٦٢ ـ [لا خطوتي تَتعاطَى غيرَ موضعِها] ولا يَدِي في حَمِيتِ السَّكْنِ تَنْدَخِلُ

جاء به على «أدخلته، فاندخل»، وهذا شاذّ. ولا يكون «فَعَلَ» الذي «انفعل» مطاوعٌ له إلاّ متعدّيًا، نحوَ: «كسرته، فانكسر»؛ فأمّا قول الشاعر [من الطويل]:

وكم منزلٍ لولايَ طِحْتَ كما هَوَى بأجْرامه من قُلّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي(١)

فإنّه استعمله من «هَوَى، يَهْوِي»، وهو غير متعدّ كما ترى ضرورةً، مع أن هذا البيت من قصيدة وقع فيها اضطرابٌ. واعلم أنه لا يستعمل «انفعل» إلاّ حيث يكون علاجٌ وعملٌ، فلذلك استُضعف «انعدم الشيءُ»، وقالوا: «قلت الكلام فانقال»؛ لأن القول له تأثيرٌ في إعمال اللسان وتحريكه.

١٠٦٢ ـ **التخريج**: البيت للكميت بن زيد في ديوانه ٢/ ١٣؛ وأدب الكاتب ص٤٥٦؛ ولسان لعرب ١١/ ٢٣٩ (دخل)؛ وبلا نسبة في الممتع في التصريف ١/ ١٩١؛ والمحتسب ١/ ٢٩٦؛ والمنصف ١/ ٧٢.

اللغة والمعنى: الحميت: الشديد من كلّ شيء. السكن (بفتح السين وسكون الكاف): أهل الدار وسكانها. أراد أنه لا يتدخّل في ما لا يعنيه، فلا يلج موضعًا لا يليق به، ولا يتدخّل في خصوصيّات أهل الدار.

الإعراب: **«لا»**: حرف للنفي. **«خطوتي»**: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«تتعاطى»**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره «هي». **«غير»**: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«موضعها»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و«ها» ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«ولا»**: الواو: للعطف، و«لا»: زائدة لتوكيد النفي. **«يدي»**: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«في حميت»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«تندخل». **«السكن»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«تندخل»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره «هي».

وجملة «لا خطوتي تتعاطى»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «ولا يدي تندخل». وجملة «تتعاطى»: في محلّ رفع خبر، وكذلك جملة «تندخل».

والشاهد فيه قوله: «تندخل» حيث جاء بمطاوع «أدخل» وهذا شاذ.

(١) تقدم بالرقم ٤٦٧.

فصل
[معاني «افْتَعَلَ»]

قال صاحب الكتاب: و«افْتَعَلَ» يُشارِك «انفعل» في المطاوَعة، كقولك: «غممته، فاغتمّ»، و«شويته، فاشتوى»، ويُقال: «انغمّ»، و«انشوى». ويكون بمعنى «تفاعَلَ»، نحوَ: «اجتوروا»، و«اختصموا»، و«التقَوْا». وبمعنى الاتّخاذ، نحوَ: «اذَّبَحَ»، و«اطّبخ»، و«اشتوى»، إذا اتّخذ ذَبيحةً وطَبِيخًا وشِواءً لنفسه. ومنه «اكتال»، و«اتّزن». وبمنزلةِ «فَعِلَ»، نحوَ: «قرأتُ، واقترأت»، و«خَطِفَ، واختطف». وللزيادة على معناه، كقولك: «اكتسب» في «كَسَبَ» و«اعتمل»، في «عَمِلَ». قال سيبويه[1]: أمّا «كسبتُ»، فإنّه يقول: «أصَبْت»، وأمّا «اكتسبت» فهو التصرّف والطَّلَب، والاعتماد بمنزلة الاضطراب.

* * *

قال الشارح: أمّا «افتعل»، فهو بمنزلةِ «انفعل» في العدّة، ومثله في حركاته وسكناته. وله معانٍ، أغلبُها الاتّخاذ، يُقال: «اشتوى القوم اللحمَ» إذا اتخذوه شِواءً. وأمّا «شَوَيْت» فكقولك: «أنْضجت»، وكذلك «اختبز العجينَ، وخَبَزَهُ». وله معانٍ أُخَرُ:

أحدها: أن يُستعمل بمعنى المطاوعة، فيُشارِك «انفعل»، ولا يتعدّى، كقولك: «غممته، فانغمّ، واغتمّ»، و«شَوَيْته، فانشوى، واشتوى»، وهو قليل.

الثاني: أن يكون بمعنى «تَفاعل»، نحو: «اضطربوا»، والمراد: تضاربوا، و«اقتتلوا» في معنى «تقاتلوا»، ومنه «اعتونوا»، و«اجتوروا» في معنى «تعاونوا»، و«تجاوروا».

الثالث: أن يجيء بمعنًى «فَعُلَ»، لا يُراد به زيادةُ معنى، وتلزمه الزيادةُ، نحوَ: «افتقر» في معنى «فَقُرَ»؛ ولذلك تقول في الفاعل منه: «فَقِير». جاؤوا به على المعنى. ومن ذلك «اشتد»، فهو «شديد»، و«استلم الحجرَ». ولا يستعمل «سَلَمَ» ولا «يَسْلُمُ».

وأمّا قولهم: «كسب»، و«اكتسب»، قال سيبويه: فرق بينهما: «كسب» بمعنى: أصاب مالاً، و«اكتسب»: تصرّف، واجتهد، فهو بمنزلة الاضطراب. وقال غيره: لا فرق بينهما. قال الله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[2]، والمعنى واحد.

فصل
[معاني «استَفْعَل»]

قال صاحب الكتاب: و«اسْتَفْعَلَ» لطلب الفعل، تقول: «استخفّه»، و«استعمله»،

---

(١) الكتاب ٤/ ٧٤، وفيه: وأمّا «كسب»، فإنّه يقول: «أصاب»، وأما «اكتسبَ»، فهو التصرُّف والطلب، والاجتهاد بمنزلة الاضطراب.

(٢) البقرة: ٢٨٦.

و«استعجله»، إذا طلب خِفَّتَه وعَمَلَه وعَجَلَتَه، و«مَرَّ مستعجلاً»، أي: مرّ طالبًا ذلك من نفسه مُكلِّفَها إيّاه. ومنه «استخرجته»، أي: لم أزَلْ أتلطّفُ وأطلبُ حتّى خرج. وللتحوّل، نحو: «استتْيَسَتِ الشاةُ»[١]، و«استنوَقَ الجَمَلُ»[٢]، و«استحجر الطِّينُ»، و«إنّ البُغاثَ بأرْضِنا يستنسِرُ»[٣]. وللإصابة على صفةٍ، نحوُ: «استعظمتُه»، و«استَسْمَنته» و«استجَدْته»، أي: أصَبْته عظيمًا وسمينًا وجيّدًا. وبمنزلةِ «فَعَلَ»، نحوُ: «قرّ»، و«استقرّ»، و«علا قِرْنَه، واستعلاه».

***

قال الشارح: أمّا «استَفْعَل»، فهو على ضربين: متعدّ وغير متعدّ. فالمتعدّي قولهم: «استحقّه»، و«استقبحه». وغير المتعدّي: «استقدم»، و«استأخر». ويكون فعلٌ منه متعدّيًا، وغير متعدّ. فالمتعدّي، نحو: «عَلِمَ»، و«استعلم»، و«فَهِمَ»، و«استفهم». وغير المتعدّي، نحو: «قَبُحَ»، و«استقبح»، و«حَسُنَ»، و«استحسن». وله معانٍ:

أحدها: الطلب والاستدعاء، كقولك: «استعطيت»، أي: طلبت العطيّة، و«استعتبته»، أي: طلبت إليه العُتْبَى. ومنه «استفهمت»، و«استخبرت».

الثاني: أن يكون للإصابة، كقولك: «استجدته»، و«استكرمته»، أي: وجدته جيّدًا وكريمًا.

وقد يكون بمعنى الانتقال والتحوّل من حال إلى حال، نحوَ قوله: «استَنْوَقَ الجمل»، إذا صار على خُلُق الناقة، و«استَتْيَسَت الشاة»، إذا أشبهت التَّيْسَ.

ومنه: «استحجر الطين»، إذا تَحوّل إلى طَبْع الحجر في الصَّلابة. وقد يكون بمعنى «تَفعّل» لتكلّف الشيء وتعاطيه، نحوَ: «استعظم» بمعنى «تَعظّم»، و«استكبر» بمعنى «تكبّر»، كقولهم: «تشجّع»، و«تجلّد».

وربّما عاقَبَ «فَعَلَ»، قالوا: «قَرَّ في المكان، واستقرّ»، و«عَلَا قِرْنَه، واستعلاه». قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا ءَايَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾[٤]، أي: يسخرون، و«يَسْتَرْؤُونَ»، أي: يَرْؤَوْنَ. والغالبُ على هذا البناء الطلب والإصابة، وما عدا ذَيْنك فإنه يُحفَظَ حِفْظًا، ولا يُقاس عليه.

---

(١) أي: صارت كالتيس.

(٢) أي: صار كالناقة.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/ ١٩٧؛ وزهر الأكم ١/ ١٠٢؛ والعقد الفريد ٣/ ٩١؛ وفصل المقال ص١٢٩؛ وكتاب الأمثال ص٩٣؛ ولسان العرب ٢/ ١١٩ (بغث)، ٥/ ٢٠٥ (نسر)، ١١/ ٣٣٧ (سعل)؛ ومجمع الأمثال ١/ ١٠؛ والمستقصى ١/ ٤٠٢.

والبغاث، بفتح الباء وكسرها وضمها: ما يُصاد من الطيور. واحدتها بغاثة. تستنسر: تصبح نسرًا، فلا يُقدر على صيدها. يضرب في قوم أعزّاء يتّصل بهم الذليل فيعزّ بجوارهم.

(٤) الصافات: ١٤.

فصل
[معنى «افْعَوْعَلَ»]

قال صاحب الكتاب: و«افْعَوْعَلَ» بناءُ مبالغة وتوكيدٍ، فـ«اخشوشن»، و«اعشوشبَتِ الأرضُ»، و«احلولَى الشيءُ» مبالغاتٌ في «خَشُنَ»، و«أعشبتْ»، و«حَلَا». قال الخليل[1] في «اعشوشبتْ»: إنّما يريد أن يجعل ذلك عامًا قد بَالَغَ.

***

قال الشارح: أمّا «افعَالَّ»، فأكثرُ ما يكون في الألوان، نحوِ: «اشْهَابَّ»، و«ابياضَّ». ولا يكون متعدّيًا. وهو، إذا لم يُدَّغم، بزنةِ «استفعل» في حركاته وسكناته، وقد يُقصَّر «افْعَالَّ» لطوله، فيرجع إلى «افْعَلَّ». قال سيبويه: وليس شيء يُقال فيه «افعالّ»، إلاّ ويُقال فيه «افعلّ»؛ إلاّ أنّه قد تقلّ إحدى اللغتين في الكلمة، وتكثر في الأُخرى، فقولهم: «ابيضّ»، و«احمرّ»، و«اصفرّ»، و«اخضرّ» أكثر من «ابياضّ»، و«احمارّ»، و«اصفارّ»، و«اخضارّ». وقوله: «اشهابّ» و«ادهامَّ»، أكثر من «اشهبّ»، و«ادهمّ».

وقد يأتي «افعالَّ» في غير الألوان، قالوا: «اقْطارَّ النبتُ» إذا وَلَّي وأخذ يَجِفُّ، و«ابهارّ الليلُ» إذا أظْلَمَ. وقد يأتي الألوان على «فَعِلَ»، قال: «أدِمَ، يأدَمُ»، وَ«شَهِبَ، يَشْهَبُ» وَ«قَهِبُ، يَقْهَبُ»، وهو سوادٌ يضرب إلى حمرة. وقالوا: «كَهُبَ، يَكْهُبُ»، و«سَوِدَ يَسْوَدُ». قال نُصَيْبٌ [من الطويل]:

سَوِدتُ ولـم أمَلِكْ سَوادِي وتَـحْتَهُ ... قميصٌ مِن القُوهيّ بِيضٌ بَنائِقُهْ[2]

وربّما ضمّوا ذلك جميعَه. وذكر بعض النحويين أنّ «فَعِلَ» مخفّف عن «افْعَالَّ»، واستدلّ على ذلك بتصحيح العين، نحوِ: «عَوِرَ»، و«حَوِلَ». قال: صحّت الواو هنا حيث صحّت في «اعوارّ»، إذ كان هو الأصل.

وأمّا «افْعَوْعل»، فبناء موضوع للمبالغة، قالوا: «خشُن المكان» إذا حزُن. فإذا أرادوا المبالغة والتوكيد؛ قالوا: «اخْشَوْشَنَ». وقالوا: «أعْشَبَتِ الأرضُ»، فإذا أرادوا العموم والكثرة، قالوا: «اعْشَوْشَبَتْ» لِما فيه من تكرير العين، وزيادة الواو، فمعنى «خشن»، و«أَعشب» دون معنى «اخشوشن»، و«اعشوشب». وقوّةُ اللفظ مؤذنةٌ بقوّة المعنى، إذ الألفاظ قَوالب المعاني. وقد جاء متعدّيًا، قالوا «احْلَوْلَيْتُه»، أي: استطيَبْتُه، قال حُمَيْد [من الطويل]:

١٠٦٣ـ فلـمّـا مضـى عـامـان بـعـد انـفـصـالـه ... عـن الـضَـرْع واحْـلَـوْلَـى دِمـاثًـا يَـرُودُهـا

---

(١) الكتاب ٤/ ٧٥.

(٢) تقدم بالرقم ١٠٦٠.

١٠٦٣ ـ **التخريج**: البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص٧٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٦٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٦١٧؛ ولسان العرب ١٤/ ١٩١ (حلا)؛ والمحتسب ١/ ٣١٩؛ وبلا نسبة في أدب =

وربما بُني الفعل على الزيادة، ولم تُفارِقه، نحوُ: «اعْرَوْرَيْتُ الفَلُوَّ»، إذا ركبتَه عُرْيًا، وهو مخالفٌ لِما قبله من «افْعَالَّ»؛ لأن المكرّر هنا العين، وما قبله المكرّر فيه اللام، فزيادةُ الواو هنا كزيادة الألف فيما قبله. وقالوا: «اذْلَوْلَى الرجل» إذا أسرع، ألحقوه بـ«اعرورىٰ»، وبنوه على الزيادة، ولم تفارقه.

وأما «افْعَوَّلَ»، نحوُ «اجْلَوَّذَ» إذا أَسرع، و«اخرّوط السيرُ» إذا امتدّ، و«اعلوّط البعيرَ» إذا ركب عنقَه، ومعناه المبالغة كـ«افْعَوْعَلَ»؛ لأنه على زنته إلاَّ أن المكرّر هناك العين، وهنا الواو الزائدة.

= الكاتب ص٤٧٠؛ والممتع في التصريف ص١٩٦؛ والمنصف ١/ ٨١.

اللغة: اِحْلَولى: استمرأ، وطاب واستطابَ، واحلولى الشيء اشتدت حلاوته. والدِّماثُ: جمع (دَمَث)، وهو السَّهل من الأرض الكثير النبات. ويرود المكان: يجيء إليه ويذهب عنه.

المعنى: يصف ولد ناقة بأنّه بعد أن مضى عامان في فِصاله أخذ يقصد ذلك المرعى ويأكل من نباته.

الإعراب: «**فَلَمَّا**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لمَّا»: ظرفية حينية مبنية على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، تتضمَّن عند بعضهم معنى الشرط غير الجازم متعلّقة بجوابها. «**مضى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «**عامان**»: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف، لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**بَعْدَ**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة متعلّق بالفعل (أتى). «**انفصاله**»: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والهاء: مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر. «**عن الضَّرْع**»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر (انفصاله). «**واحلَولى**»: الواو: حرف عطف، «**احلَولى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدَّر على الألف للتعذر، والفاعل مستتر جوازًا تقديره «هو». «**دِماثًا**»: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. «**يرودُها**»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والفاعل مستتر جوازًا تقديره «هو»، و«ها»: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

وجملة «مضى عامان»: مضاف إليه محلها الجر. وجملة «احْلَولَى»: معطوفة على جملة «مضى». وجملة «يرودها»: صفة لـ«دماثًا» محلها النصب.

والشاهد فيه: تعدية «احلولى»، وهو على زنة «افْعَوعَلَ».

ومن أصناف الفعل

الرُّباعيُّ

فصل
[أبنية المجرّد والمزيد منه]

قال صاحب الكتاب: **للمجرّد منه بناءٌ واحدٌ «فَعْلَلَ»، ويكون متعدّيًا، نحوَ: «دَحْرَجَ الحَجَرَ»، و«سرهف الصَبِيَّ»، وغيرَ متعدّ، نحوَ: «دَرْبَخ»، و«بَرْهَم»، وللمزيد فيه بناءانِ: «افْعَنْلَلَ»، نحو: «احرنجم»، و«افْعَلَلَّ»، نحو: «اقشعرّ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أن الرباعيّ له بناءٌ واحدٌ، وهو «فَعْلَلَ». وهو على ضربين: متعدّ وغير متعدّ. فالمتعدّي، نحو: «سرهفتُه»، إذا أصلحتَ غِذاءَه، و«دحرجتُه». وغير المتعدّي، نحو: «دربختِ الحَمامةُ»، إذا خضعت لذَكرها، و«بَرْهَمَ»، أي: أدام النظرَ، وأسكن طَرْفَه.

وللمزيد فيه بناءان: «افْعَنْلَلَ»، نحو: «احرنجم» بمعنى الازدحام والتجمّع، والمراد به هنا: المطاوعة، فهو في الرباعيّ كـ«انْفَعَلَ» في الثلاثيّ.

والثاني «افْعَلَلَّ»، كـ«اقشعرّ» و«اطمأنّ»، وهو كـ«احمرّ» و«اصفرّ»، في الثلاثيّ، ولذلك لا يتعدّى، و«اسْحَنْكَكَ»[1]، و«اقعنسس»[2]، و«احْرَنْبَأ»[3] كلّ ذلك ملحق بـ«احرنجم»، وأصله الثلاثة، والكاف الثانية والسين الثانية مكرّرتان، ولذلك لا يدّغم المثلان فيه كما لا يدغم نحو: «جلبب»، و«شملل».

فصل
[مزيدات الرُّباعي]

قال صاحب الكتاب: **وكِلا بناءَيِ المزيد فيه غيرُ متعدّ وهما في الرباعيّ نظيرُ**

---

(١) اسحَنْكَكَ الليل: أظلم، واسحنكَكَ الكلامُ عليه: تعذَّر. (القاموس المحيط (سحك)).

(٢) اقْعَنْسَسَ: تأخَّرَ ورجع إلى خلف، واقعنْسَسَ البعير وغيره: امتنع فلم يتبع. (لسان العرب ٦/ ١٧٧ - ١٧٨ (قعس)).

(٣) احْرَنْبَأَ الرجلُ: تهيَّأَ للغضب والشرّ. (القاموس المحيط (حربأ)).

«انفَعَلَ»، و«افعَلَّ»، في الثلاثيّ. قال سيبويه[١]: وليس في الكلام «احرنجمتُه»؛ لأنّه نظيرُ «انفعلتُ» في بنات الثلاثة، زادوا نونًا وألفَ وصل كما زادوهما في هذا. وقال[٢]: وليس في الكلام «أفعلَلْتُه» ولا «افعالَلْته»، وذلك نحوُ: «احمررت»، و«اشهاببت». ونظير ذلك من بنات الأربعة «اطمأننْت»، و«اشمأززت».

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول على هذَيْن البناءيْن، وأنّ بناءَ «احرنجم» بناءُ مطاوعةٍ، فهو بمنزلة «انفعل» في الثلاثيّ، ولذلك لا يتعدّى؛ لأنه إذا طاوَعَ لا يفعل بغيره شيئًا. وكذلك «افعللتُ»، و«افعاللتُ»، لا يتعدّى شيء من ذلك، فلا يُقال: «احرنجمته»، ولا «احمررته»، ولا «اشهاببته»؛ لأنها مختصّة بالألوان، فهي جارية مجرى الخُلُق، فلا تتجاوز الفاعلَ، فاعرفه.

(١) الكتاب ٤/ ٧٧.
(٢) الكتاب ٤/ ٧٧، وفيه: وليس في الكلام «افْعَنْلَلْتُه» و«افْعَنْلَيْتُه»، ولا «افعالَلْتُه»، ولا «افْعَلَلْتَه»، وهو نحو: «احمررتُ» و«اشهاببت».

القسم الثالث في الحُروف

فصل
[تعريف الحرف]

قال صاحب الكتاب: **الحَرْف ما دلّ على معنًى في غيره، ومن ثَمّ لم ينفكَّ من اسم أو فعل يصحَبه.**

* * *

قال الشارح: لمّا فرغ من الكلام على قسمَيِ الاسم والفعل، انتقل إلى الكلام على الحرف. والحرف كلمةٌ دلّت على معنى في غيرها. فقولُنا: «كلمة» جنسٌ عامٌّ يشمل الاسمَ والفعلَ والحرفَ. وقولُنا: «دلّت على معنى في غيرها» فصلٌ ميّزه من الاسم والفعل، إذ معنى الاسم والفعل في أنفسهما، ومعنى الحرف في غيره، ألا تراك إذا قلت: «الغلام» فُهم منه المعرفة، ولو قلت: «ألْ» مفردةً، لم يُفْهَم منه معنًى؟ فإذا قُرن بما بعده من الاسم، أفاد التعريف في الاسم، فهذا معنَى دلالته في غيره.

وقولهم: «ما دلّ على معنى في غيره» أمثلُ من قولِ من يقول: «ما جاء لمعنى في غيره»؛ لأنّ في قولهم: «ما جاء لمعنى في غيره»؛ إشارةً إلى العلّة، والمراد من الحدّ الدلالة على الذات، لا على العلّة التي وُضع لأجلها، إذ علّةُ الشيء غيرُه. وقولنا: «كلمةٌ» أسدُّ من قوله: «ما دلّ»؛ لأن الكلمة أقرب من الحرف، فهي أدلُّ على الحقيقة.

وقد زعم بعضهم أن هذا الحدّ يفسُد بـ«أينَ»، و«كَيْفَ»، ونحوِهما من أسماء الاستفهام، و«مَنْ»، و«ما» ونحوِهما من أسماء الجزاء، فإنّ هذه الأسماء تفيد الاستفهام فيما بعدها، وتفيد الجزاء، فتُعلِّق وجودَ الفعل بعدها على وجود غيره، وهذا معنى الحروف. والجوابُ عن هذا الإشكال أن هذه الأسماء دلّت على معنى في نفسها بحكم الاسميّة، فـ«أينَ» دلّت على المكان، و«كَيْفَ»، دلّت على الحال، وكذلك أسماء الجزاء، فـ«مَنْ» دلّت على من يعقل، و«ما»، دلّت على ما لا يعقل. وأمّا دلالتهما على الاستفهام والجزاء، فعلى تقدير حرفَيْهما، فهما شيئان دلّا على شيئَيْن، فالاسم دلّ على مسمّاه، والحرفُ أفاد في غيره معناه. ويؤيّد ذلك بناؤها لتضمُّنها معنى الحرف، وإنما يلزم أن لو كانت هذه الأسماء باقيةً على بابها من الاسميّة والتمكّنِ، وقد دلّت على هاتَيْن الدلالتَيْن، ليكون كاسرًا للحدِّ. وربما احترز بعضهم من ذلك، فقال: «ما دلّ على معنى في غيره

فقط»، فيفصل بقوله: «فقط» بين هذه الأسماء، والحروف، إذ هذه الأسماءُ قد دلّت دلالتَيْن: دلالةَ الأسماء، ودلالة الحروف.

ومنهم من يضيف إلى هذا الحدّ، «ولم يكن أحدَ جزءَي الجملة»، كأنه يفصل بذلك بين هذه الأسماء والحروف، فإنّ هذه الأسماء، وإن دلّت على معنى في غيرها من الجهة المذكورة، فقد تكون أحد جزءي الجملة، ألا ترى أنّ «أيْنَ» و«كَيْفَ» يكون كلّ واحد منهما جزءاً لجملةٍ من نحوِ «أيْنَ زيدٌ؟» و«كَيْفَ عمرٌو؟» فـ«زيدٌ» مبتدأ، و«أيْنَ» الخبر، وكذلك «عمرٌو؟» مبتدأ و«كيف» الخبر. وتقول: «مَن عندكَ؟» فيكون «مَنْ» مبتدأ، و«عندكَ» الخبر، فهذه الأشياء قد تكون أحد جزءي الجملة، أي: مبتدأً، أو خبرَ مبتدأ، وليس كذلك الحروف، فإنّه لا يُخْبَر بها، ولا عنها، لا تقول: «إلى قائمٌ» على أن يكون «إلى» مبتدأ، و«قائمٌ» الخبر، كما تقول: «زيدٌ قائمٌ»؛ ولا: «عَن ذاهبٌ». كما تقول: «زيدٌ ذاهبٌ». . . وقد صرّح ابن السرّاج بهذا المعنى في تحديد الحرف، فقال: هو الذي لا يجوز أن يُخْبَر عنه، ولا يكون خبرًا.

قال أبو عليّ الفارسيّ: مَن زعم أن الحرف ما دلّ على معنى في غيره، فإنّه ينبغي أن تكون أسماءُ الأحداث كلّها حروفًا؛ لأنها تدلّ على معان في غيرها، فإن قال: فإنّ القيام يُتوهّم منفردًا من القائم، قيل له: فإنّ الإلصاق والتعريف الذي يدلّ عليهما باءُ الجرّ ولامُ المعرفة قد يُتوهّمان منفردَيْن عن الاسمَيْن. ولو كان هذا كما قال، لوجب أن يكون «هُوَ» الذي للفصل حرفًا، لأنه يدلّ على معنى في غيره. ألا ترى أنّها تجيء لتدلّ على أن الخبر معرفةٌ، أو قريبٌ من المعرفة، أو لتُؤذِن أن الاسم الذي بعدها ليس بوصفٍ لِما قبلها؟ ويلزم أن تكون أسماءُ التأكيد حروفًا؛ لأنها تدلّ على تشديد المؤكَّد وتبيينه، ألا ترى أنّ منها ما لا يتقدّم على ما قبله مثلَ «أكْتَعِينَ»، «أبْصَعِينَ»؟ وينبغي أن تكون الصفات كذلك أيضًا؛ لأنها تدلّ على معان في غيرها. وينبغي أن تكون «كَمْ» في الخبر في نحوِ: «كم رجلٍ» حرفًا، لأنها تدلّ على تكثير في غيرها، وهو تكثير الرجال. وينبغي أن تكون «مِثل» حرفًا؛ لأنها تدلّ على تشبيه في غيرها. وينبغي أن لا تكون «ما» حرفًا في قولهم: «إنّك ما وَخَيْرًا»؛ لأنها لا تدلّ على معنى في غيرها، وكذلك «ما حاجبَيْهِ»؛ وأن لا تكون «ما» في قوله: «إمّا لا» حرفًا؛ لأنها لا تدلّ على معنى في غيرها، وإنّما تدلّ على الفعل المحذوف. وكذلك «أمّا أنت منطلقٌ انطلقتُ». وكذلك قولُ من قال: إنّه الذي لا يجوز أن يكون خبرًا، ولا مُخْبَرًا عنه فاسدٌ، لأن الأسماء المضمرة المجرورة، والأسماء المضمرة المنصوبة المتّصلة والمنفصلة لا تكون أخبارًا، ولا مخبرًا عنها، وكذلك الفَصْل نحوُ «هُوَ» لا يكون خبرًا، ولا مخبرًا عنه، انتهى كلامُ أبي عليّ.

قال الشارح: كأنّ أبا عليّ أورد هذه التشكيكاتِ للبَحْث، وإذا أنعم النظر، كانت غير لازمة. أمّا أسماء الأحداث، فكلّها أسماءٌ يُخْبَر عنها كما يخبر عن الأعيان، نحوَ

قولك: «العلمُ حسنٌ»، و«الجهلُ قبيحٌ»؛ لأن العلم والجهل ونحوهما سِمَاتٌ على مُسَمّياتٍ معقولةٍ متوهَّمةٍ منفصلةٍ عن مَحالّها، وإن كانت لا تنفصل بالوجود من حيث كانت أعراضًا، والعرضُ لا يقوم بنفسه.

وأمّا قوله: إن الباء تدلّ على الإلصاق، واللام تدلّ على التعريف، والإلصاقُ والتعريفُ يُتوهّمان منفردَيْن، فالقولُ في ذلك: إن الإلصاق والتعريف اسمان يُتوهّمان منفردَيْن، لا فرقَ بينهما وبين غيرهما من الأحداث. ولا كلامَ فيهما، إنما الكلام في الباء نفسها، فإنّها لا تدلّ على الإلصاق حتى تضاف إلى الاسم الذي بعدها، لا أنّه يتحصّل منها مفردةً، وكذلك القولُ في لام التعريف ونحوها من حروف المعاني.

وأمّا الأسماء المضمرة التي تكون فصلاً، من نحوِ «كنتُ أنا القائمَ»، و«كنّا نحن القائمين»، وقوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾(١)، فهي أسماءٌ قد سُلبت دلالتَها على الاسميّة، وسُلك بها مذهبَ الحروف بأن أُلغيتْ. ومعنَى إلغاء الكلمة أن تأتي لا موضعَ لها من الإعراب، وأنّها متى أُسْقطت من الكلام، لم يختلّ الكلامُ، ولم يتغيّر معناه، وتصير كالحروف الملغاة من نحو «ما» في قوله تعالى: ﴿مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ﴾(٢)، والمراد: مثلاً بعوضةً، وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ﴾(٣). فلولا إلغاءُ «ما»، لم يَتخطّ الخافضُ، وعمِل فيها بعدها، فتجري هذه الأسماء مجرى الحروف. وكونها قد صارت في مذهبها، لم يخبر عنها كما لم يخبر عن سائر الحروف، فاعرفه.

وأمّا أسماء التأكيد، فإنها أسماءٌ دالّةٌ على معانٍ في أنفسها. ألا ترى أنك إذا قلت: «جاءني زيدٌ نفسُه»، فالنفسُ دلّت على ما دلّ عليه زيدٌ، فصار ذلك كتكرار اللفظ، نحوِ قولك: «زيدٌ زيدٌ». فزيدٌ الثاني لم يدلّ على أكثر ممّا دلّ عليه الأوّل، والتأكيدُ والتشديدُ معنًى حصل من مجموع الاسمَيْن، لا من أحدهما.

وأمّا الصفات من نحوِ «جاء زيدٌ العاقلُ»، فإنّ الصفة التي هي العاقل لم تدلّ على معنى في الموصوف، وإنّما دلّت على معنى في نفسها، نحوِ: «العاقل»، فإنّه دلّ على ذاتٍ باعتبار العقل. فإذا جمعتَ بين الصفة والموصوف، نحوَ قولك: «زيدٌ العاقلُ»، حصل البيان والتعريف من مجموع الصفة والموصوف، لا من أحدهما، فبان لك أن الصفة لم تدلّ على معنى في غيرها، وإنما دلّت على معنى تحتها. وأمّا «مِثْلٌ» فأمرُها كأمر الصفة، لأنها بمعنى «مُشابِهٍ» و«مُماثِلٍ»، وذلك معنًى معقولٌ في نفس الاسم. وأمّا كونها تقتضي مماثلاً، فليس ذلك بذاتيّ لها، ولا من مُقوّماتها، وإنما ذلك من لوازمها.

وأمّا «كَمْ» في الخبر، فهي اسمٌ بمعنى العدد والكثيرِ، وأمّا كونها تدلّ على كثرة

---

(١) المائدة: ١١٧.

(٢) البقرة: ٢٦. (٣) آل عمران: ١٥٩.

الرجال مثلاً إذا قلت: «كم رجلٍ»، فإنّ الكثرة لم تُفِدْها «كَمْ» في الرجال، وإنما «كم» لعددٍ مبهمٍ يقع على القليل منه والكثير. فإذا أُضيفت إلى ما بعدها، بَيَّنَ أن المراد الكثير، فجرى مجرى الألفاظ المُجْمِلة المتردّدة بين أشياءَ، وبيَّنها غيرُها من قرينة حالٍ أو لفظٍ. ولا يُخْرِجها ذلك عن أن تكون دالّة على ذلك الشيء.

وأمّا الحروف الزائدة، فإنَّها وإن لم تُفِدْ معنًى زائدًا، فإنّها تفيد فضلَ تأكيدٍ وبيانٍ، بسبب تكثير اللفظ بها. وقوّةُ اللفظ مؤذنةٌ بقوّة المعنى، وهذا معنًى لا يتحصّل إلاّ مع كلام.

وأمّا إفسادهم قولَ من عرّف الحرف بأنه الذي لا يجوز أن يكونَ خبرًا، ولا مخبرًا عنه بالأسماء المضمرة المجرورة، والأسماء المضمرة المنصوبة المتّصلة والمنفصلة، فالقولُ أن امتناع الإخبار عن هذه الأسماء وبها، لم يكن لأمرٍ راجعٍ إلى معنى الاسم، وإنما ذلك لأنها صِيَغٌ موضوعةٌ بإزاءِ اسم مخفوض أو منصوب. فلو أُخبر عنها، وجب أن ينفصل الضمير المجرور، ويصير عِوَضَه ضميرٌ مرفوعُ الموضع، نحوُ: «أنْتَ»، وشِبْهِه. وكذلك الضمير المنصوب لو أُخبر به أو عنه، لتَغيّر إعرابُه، ووجب تغييرُ صيغة الإعراب. فامتناعُ الإخبار عن هذه الأشياء لم يكن إلاّ من جهة الإعراب.

قال الزمخشريّ: لو كان الحرف يدلّ على معنى في نفسه، لم يُفْصَل بين «ضَرَبَ زيدٌ»، و«ما ضرب زيدٌ»؛ لأنه كان يبقى معنى النفي في نفسه.

وقوله: «ومن ثَمّ لا ينفكّ من اسم أو فعل يصحبه»، يريد: ولكونه لا يدلّ على معنى إلاّ في غيره، افتقر إلى ما يكون معه ليفيده معناه فيه.

وجملةُ الأمر أنه دخل الكلامَ على ثلاثة أضرب لإفادةِ معنى فيما يدخل عليه، ولتعليقِ لفظ بلفظ آخر ورَبْطِه به، ولزيادةِ ضرب من التأكيد.

فالأوّلُ ثلاثةُ مواضع: أحدها: أن يدخل على الاسم، نحوِ: «الرجل»، و«الغلام»، فالألفُ واللام أفادت معنى التعريف فيهما؛ لأنهما كانا نكرتين. الثاني: أنه يدخل الفعلَ، نحوَ: «قَدْ»، و«السين»، و«سَوْفَ»، نحوَ قولك: «قد قام»، و«سيقوم»، و«سوف يقوم». فهذه الحروف أحدثت بدخولها على الفعل معنًى لم يكن قبلُ، فَقَدْ قرّبتْه من الحاضر، والسينُ وسوف مختصّة بالاستقبال، وخلّصتْه له بعد أن كان شائعًا في الحال والاستقبال. فهذه الحروفُ في الأفعال نظيرةُ الألف واللام في الأسماء. الثالث: أن يدخل على الكلام التامّ والجملةِ المفيدة، نحوَ قولك: «أزيدٌ عندك؟» و«ما قام خالدٌ». فلمّا دخلت الهمزةُ، أحدثت فيه معنى الاستفهام، وقد كان خبرًا، وكذلك «ما» أحدثت معنى النفي، وقد كان موجَبًا.

وأمّا الضرب الثاني من القسمة الأُولى: فهو في أربعة مواضع: أحدُها: أن يدخل

لرَبْط اسم باسم، وهو معنى العطف، نحوَ قولك: «جاء زيدٌ وعمرٌو». الثاني: أن يدخل لربط فعل بفعل، نحوَ: «قام زيدٌ وقعد». الثالث: أن يدخل لربط فعل باسم، نحو قولك: «نظرتُ إلى زيد»، و«انصرفتُ عن جعفر»، وهو معنى التعدية. الرابع: أن يدخل لربط جملة بجملة، نحو قولك: «إن تُعْطِنِي أشْكُرْك»، وكان الأصل: «تُعْطِينِي أشْكُرُك»، وليس بين الفعلَيْن اتّصالٌ، ولا تعلّقٌ، فلمّا دخلت «إنْ» علّقتْ إِحدى الجملتين بالأُخرى، وجعلتِ الأُولى شرطًا والثانية جزاءً.

وأما الضرب الثالث: وهو أن يدخل زائدًا لضرب من التأكيد، نحوُ قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾(١)، ونحو قوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾(٢). ألا ترى أنّ «ما» لو كان لها موضعٌ من الإعراب، لَمَا تَخطّاها الباءُ، وعمِل فيما بعدها، وكذلك «لا» من قولهم: «ما قام زيدٌ ولا عمرٌو»، والواو هي العاطفة، و«لا»، لَغْوٌ كأنهم شبّهوها بـ«ما»، فزادوها. ومن ذلك «إن» الخفيفة المكسورة، في نحو قوله [من الوافر]:

فـمـا إنْ طِـبُّـنـا جُـبُـنٌ [ولـكِـنْ مَـنـايـانـا ودَوْلـةُ آخـريـنـا](٣)

والمراد: «فما طبّنا». وكذلك المفتوحة في نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾(٤). فهذه الحروف ونحوها لا موضع لها من الإعراب، ولا معنى لها سوى التأكيد.

* * *

قال صاحب الكتاب: **إلاّ في مواضع مخصوصة حُذف فيها الفعل، واقتُصر على الحرف، فجرى مجرى النائب، نحوَ قولك: «نَعَمْ»، و«بَلَى»، و«إي»، و«إنَّه»، و«يَا زيدُ»، و«قَدْ» في قوله [من الكامل]:**

١٠٦٤ـ [أَزِفَ الـتَّـرَحُّـلُ غـيـر أنَّ ركـابَـنـا لَـمّـا تَـزَلْ بِـرِحـالِـنَـا] وكَـأنْ قَـدِ

* * *

(١) آل عمران: ١٥٩. (٢) النساء: ١٥٥، والمائدة: ١٣.
(٣) تقدم بالرقم ٨٢١. (٤) يوسف: ٩٦.

١٠٦٤ ـ التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص٨٩؛ والأزهية ص٢١١؛ والأغاني ١١/ ٨؛ والجنى الداني ص١٤٦، ٢٦٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٩٧، ١٩٨، ١٠/ ٤٠٧؛ والدرر اللوامع ٢/ ٢٠٢، ٥/ ١٧٨؛ وشرح التصريح ١/ ٣٦؛ وشرح شواهد المغني ص٤٩٠، ٧٦٤؛ ولسان العرب ٣/ ٣٤٦ (قدد)؛ ومغني اللبيب ص١٧١؛ والمقاصد النحوية ١/ ٨٠، ٢/ ٣١٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٥٦، ٣٥٦؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٨، ١١/ ٢٦٠؛ ورصف المباني ص٧٢، ١٢٥، ٤٤٨؛ وسر صناعة الإعراب ص٣٣٤، ٤٩٠، ٧٧٧؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢؛ وشرح ابن عقيل ص١٨؛ ومغني اللبيب ص٣٤٢؛ والمقتضب ١/ ٤٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٣، ٢/ ٨٠.

=

قال الشارح: لمّا اشترط في الحرف أن يكون مصحوبًا بغيره، إذ لا معنى له في نفسه، استثنى منه حروفًا قد حُذف الفعل منها، وبقي الحرفُ وحده مفيدًا معنًى، فربّما ظنّ ظانٌّ أن تلك الفائدة من الحرف نفسه، والفائدةُ إنما حصلت بتقدير المحذوف. وتلك الحروفُ التي يجاب بها، وهي: «نَعَمْ»، و«بَلَى»، و«إي»، و«إنّه»، بمعنَى «نعم» من قوله [من مجزوء الكامل]:

بَكَرَ العَواذِلُ في الصَّبُو ح يَلُمْنَنِي وألُومُهُنَّهْ
ويَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلَا كَ وقد كَبِرْتَ وقلتُ إنَّهْ[1]

أي: نَعَمْ قد علاني الشيب، فهذه الأشياءُ قد يُكتفى بها في الجواب، فيقال: «أقام زيدٌ؟» فيقال في جوابه: «نَعَمْ»، أي: نعم قد قام. فـ«نعم» قد أفادت إيجاب الجملة بعدها، إلاّ أنها قد حذفت لدلالة الجملة المستفهَم عنها قبلها. واللفظُ إذا حُذف، وكان عليه دليلٌ، وهو مرادٌ، كان في حكم الملفوظ، وكذلك سائرها. ألا ترى أنه قد ساغت الإمالةُ في «بَلى» و«لا» لوقوع الكناية بهما في الجواب بنيابتهما عن الجمل المحذوفة، فكذلك «يا» في النداء من نحوِ «يا زيدُ»، فـ«يا» قد نابت هنا منابَ «أدْعُو»، و«أُنادِي».

وقد ذَهب بعضهم إلى أنها قد دخلت لمعنى التنبيه، والفعلُ مراد بعدها، والعملُ في الاسم بعدها إنما هو لذلك الفعل لا لها. وقال آخرون: إنما العملُ لها بالنيابة،

= **اللغة**: أفد: دنا. الترحّل: الرحيل. الركاب: المطايا. لمّا تزل: لم تفارق بعد. الرحال: ما يوضع على ظهر المطيّة لتركب. كأن قد: أي كأن قد زالت لاقتراب موعد الرحيل.

المعنى: قرب الترحّل ومفارقة الديار، ولكن الإبل لم تزل فيها، وكأنّها قد فارقتها، وذلك لقرب وقت الارتحال.

الإعراب: **«أزف»**: فعل ماض. **«الترحّل»**: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة. **«غير»**: مستثنى منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«أنّ»**: حرف مشبّه بالفعل. **«ركابنا»**: اسم «أنّ» منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«لمّا»**: حرف جزم. **«تزل»**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. **«برحالنا»**: الباء: حرف جرّ، و«رحالنا»: اسم مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «تزل»، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جرّ بالإضافة. **«وكأن»**: الواو: حرف عطف، و«كأن»: حرف مشبّه بالفعل مخفّف من «كأنّ»، واسمه ضمير شأن محذوف. **«قد»**: حرف تحقيق مبنيّ على السكون، وحرّك بالكسر للضرورة الشعريّة، وقد حذف مدخوله، والتقدير: «قد زالت».

وجملة «أزف الترحّل»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لمّا تزل برحالنا»: في محلّ رفع خبر «أنّ». وجملة «كأن قد»: معطوفة على جملة «لمّا تزل». والجملة المحذوفة: في محلّ رفع خبر «كأن».

والشاهد فيه مجيء «قد» كلمة مستقلة يصلح الوقف عليها.

(١) تقدم بالرقم ٤٧٧.

ولذلك ساغت فيها الإمالة. والذي يدلّ أن العمل لها دون الفعل المحذوف أنّ ما حُذف فيه الفعل إذا ظهر الفعل، لم يتغيّر المعنى، وأنت لو أظهرت «أدعو» و«أُنادي» لتغيّر المعنى، وصار خبرًا، والنداءُ ليس بخبر.

الأمر الثاني: أن العرب قد أوصلت حروف النداء إلى المنادَى تارةً بأنفسها، وأُخْرَى بحرف الجرّ، وذلك نحوُ: «يا زيدُ»، و«يا لَزيدٍ»، و«يا بكرُ»، و«يا لَبكرٍ»، فجرى ذلك مجرى «جئتُ زيدًا»، و«جئت إليه»، و«سُمّيت زيدًا»، و«سمّيت بزيد». ويؤيّد ذلك جوازُ الإمالة فيه كما جاز في «بَلى» و«لا». هو في «بَلى» أسهلُ لتمام اللفظ ومجيئها على عدّة الأسماء، وضُعْفِ «يا»، و«لا»، لنقص لفظهما.

فإن قيل: ولِمَ جيء بالحروف؟ وما كانت الحاجةُ إليها؟ فالجواب أن حروف المعاني جُمَعَ جيء بها نيابةً عن الجمل، ومفيدةً معناها من الإيجاز والاختصار. فحروفُ العطف جيء بها عوضًا عن «أعطِفُ»، وحروفُ الاستفهام جيء بها عوضًا عن «أستفهِمُ»، وحروفُ النفي إنما جاءت عوضًا عن «أنفي»، وحروف الاستثناء جاءت عوضًا عن «أستثنى» أو «لا أعني»، وكذلك لامُ التعريف نابت عن «أُعَرِّفُ»، والتنوينُ ناب عن «خَفَّ»، وحروفُ الجرّ جاءت نائبةً عن الأفعال التي هي بمعناها، فالباء نابت عن «أُلْصِقُ»، والكاف نابت عن «أُشَبِّهُ»، وكذلك سائر الحروف. ولذلك من المعنى لا يحسن حذف حروف المعاني كحروف الجرّ ونحوها؛ لأن الغرض منها الاختصار، واختصارُ المختصَر إجحافٌ.

فإن قيل: فإذا كانت هذه الحروف نائبةً عن الأفعال على ما زعمتم، والأفعالُ معناها في نفسها، لِمَ كانت الحروف معناها في غيرها، والخَلَفُ لا يُخالِف الأصلَ في حقّ الحكم؟ فالجواب أن كلّ فعل متعدٍّ بنفسه وبواسطةٍ، فإنّما هو عبارةٌ ولفظٌ دالّ على فعلٍ واصلٍ إلى المفعول، فإذا قلت: «أدعو غلامَ زيد»، فـ«أدعو» ليس واصلاً بنفسه إلى غلام زيد، وإنّما هو دالّ على الدعاء الواصلِ إلى الغلام. فحروفُ «أدعو» عبارةٌ عن حروف الدعاء، وليس كذلك قولك: «يا غلامَ زيد»، فإنّ إضافةَ «يا» إلى ما بعدها فُهِم منها معنى الدعاء الدالُّ عليه «أدعو»، فأنت إذا قلت: «يا غلام زيد»، فهو نفس الدعاء، وإذا قلت: «أدعو» كان إخبارًا عن وقوع الدعاء، وكذلك إذا قلت: «أستفهِمُ»، كان عبارة عن طلب الفهم، وإذا قلت: «أقام زيدٌ؟» كان نفس الطلب. فلمّا افترق معناهما، افترق حكمُهما، فافْهَمْه، ففيه لُطْفٌ.

ومن أصناف الحرف

حروفُ الإضافة

فصل
[تسميتها]

قال صاحب الكتاب: **سُمّيتْ بذلك لأنّ وَضْعَها على أن تُفْضِيَ بمعاني الأفعال إلى الأسماء، وهي فَوْضَى في ذلك، وإن اختلفتْ بها وجوهُ الإفضاء.**

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذه الحروف تسمّى حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وتسمّى حروف الجرّ؛ لأنها تجرّ ما بعدها من الأسماء، أي: تخفضها. وقد يسمّيها الكوفيون حروف الصفات، لأنها تقع صفاتٍ لِما قبلها من النكرات. وهي متساويةٌ في إيصال الأفعال إلى ما بعدها وعَمَلِ الخفض، وإن اختلفت معانيها في أنفسها، ولذلك قال: «هي فَوْضَى في ذلك»، أي: متساوية، يُقال: «قومٌ فَوْضَى»، أي: متساوون لا رئيسَ لهم. قال الشاعر [من البسيط]:

١٠٦٥ـ لا يَصْلُحُ الناسُ فَوْضَى لا سَراةَ لهم ... ولا سَراةَ إذا جُهّالُهم سادوا

١٠٦٥ ـ التخريج: البيت للأفوه الأودي في ديوانه ص١٠؛ ولسان العرب ٧/ ٢١٠ (فوض)؛ وتاج العروس ١٨/ ٤٩٦ (فوض)؛ وبلا نسبة في أساس البلاغة (فوض).

اللغة والمعنى: فوضى: متساوون. السراة: جمع السريّ وهو السيد الشريف.

لا يصلح الناس إذا كانوا جميعًا متساوين في الحكم، ويختفي السادة الأشراف فيما لو حكمهم جاهل أو أحمق.

الإعراب: «**لا**»: حرف نفي. «**يصلح**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «**الناس**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**فوضى**»: حال منصوب بالفتحة. «**لا**»: نافية للجنس تعمل عمل «إنّ» «**سراة**»: اسم «لا» مبنيّ على الفتح في محلّ نصب. «**لهم**»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر «لا» المحذوف، أو أنهما في محلّ رفع خبر. «**ولا**»: الواو: حرف استئناف «لا»: حرف نفي. «**سراة**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني في محلّ نصب مفعول فيه متعلّق بالخبر المحذوف. «**جهالهم**»: فاعل مرفوع بالضمّة، لفعل محذوف يفسّره المذكور، وهو مضاف، «**هم**»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**سادوا**»: فعل ماض مبني على الضمّ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متّصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف للتّفريق. =

فلمّا كانت هذه الحروف عاملة للجرّ، من قبل أن الأفعال التي قبلها ضعُفت عن وُصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها كما يُفْضِي غيرُها من الأفعال القويّة الواصلة إلى المفعولين بلا واسطةِ حرف الإضافة، ألا تراك تقول: «ضربتُ عمرًا»، فيُفْضِي الفعلُ بعد الفاعل إلى المفعول، فينصب، لأن في الفعل قوّةً أفضتْ إلى مباشرة الاسم. ومن الأفعال أفعالٌ ضعُفت عن تجاوُز الفاعل إلى المفعول، فاحتاجت إلى أشياءَ تستعين بها على تناوُله والوصول إليه، وذلك نحوُ: «عجبتُ»، و«مررت»، و«ذهبت». لو قلت «عجبت زيدًا»، أو «مررت جعفرًا»، أو «ذهبت محمّدًا»، لم يجز ذلك لضعف هذه الأفعال في العُرْف والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء. على أن ابن الأعرابيّ قد حكى عنهم: «مررت زيدًا»، كأنه أعمله بحسب اقتضائه، ولم ينظر إلى الضعف، وهو قليل شاذّ. وأنشدوا [من الوافر]:

١٠٦٦ـ تَـمُـرّون الـديـارَ ولـم تَـعُـوجُـوا   كـلامُـكُـمُ عَـلَـيَّ إذًا حَـرامُ

= وجملة «لا يصلح الناس»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا سراة لهم»: في محلّ نصب حال. وجملة «لا سراة موجودون»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ساد جهالهم»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «سادوا»: تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «االناس فوضى» بمعنى أنّهم متساوون لا رئيس لهم.

١٠٦٦ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص٢٧٨؛ والأغاني ٢/ ١٧٩؛ وتخليص الشواهد ص٥٠٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ١١٨، ١١٩، ١٢١؛ والدرر ٥/ ١٨٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣١١؛ ولسان العرب ٥/ ١٦٥ (مرر)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٦٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ١٤٥، ٨/ ٢٥٢؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٥٨؛ ورصف المباني ص٢٤٧؛ ومغني اللبيب ١/ ١٠٠، ٢/ ٤٧٣؛ والمقرب ١/ ١١٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٣.

اللغة: عاج: مال، أو أقام.

المعنى: يقول الشاعر لأصحابه إذا مرّوا بديار الحبيبة ولم يميلوا فإنّه سيقطع علاقته بهم، ولن يكلّمهم بعد ذلك.

الإعراب: **«تمرّون»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«الديار»**: مفعول به منصوب بنزع الخافض تقديره: «تمرّون بالديار». **«ولم»**: الواو حالية، «لم»: حرف جزم. **«تعوجوا»**: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والواو: ضمير في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق. **«كلامكم»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«كم»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ مضاف إليه **«عليّ»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«حرام». **«إذًا»**: حرف جواب. **«حرام»**: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة.

جملة «تمرّون»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لم تعوجوا»: في محلّ نصب حال. وجملة «كلامكم علي حرام»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «تمرّون الديار» حيث حذف حرف الجرّ، وأوصل الفعل اللازم إلى المجرور فنصبه، وهذا شاذ. وأصل الكلام «تمرّون بالديار».

فلما ضعفت هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء رفدت بحروف الإضافة، فجعلت موصلة لها إليها. فقالوا: «عجبتُ من زيد»، و«نظرتُ إلى عمرو»، وخُص كلّ قبيل من هذه الأفعال بقبيل من هذه الحروف، وقد تَداخلت، فيُشارِك بعضُها بعضًا في هذه الحروف الموصلة، وجُعلت تلك الحروف جارّةً، ولم تُفْضِ إلى الأسماء النصبَ من الأفعال قبلها؛ لأنهم أرادوا الفصل بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره؛ ليمتاز السببُ الأقوى من السبب الأضعف. وجُعلت هذه الحروف جارّةً؛ ليخالف لفظُ ما بعدها لفظَ ما بعد الفعلِ القويّ. ولمّا امتنع النصب لِما ذكرناه، لم يبق إلاّ الجرّ؛ لأن الرفع قد استبدّ به الفاعلُ، واستولى عليه، فلذلك عدلوا إلى الجرّ؛ لأن الجرّ أقرب إلى النصب من الرفع؛ لأن الجرّ من مَخْرج الياء، والنصب من مخرج الألف، والألفُ أقرب إليها من الواو.

فإن قيل: فإذا قلتم: إن هذه الحروف إنما أُتي بها لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء، فما بالهم يقولون: «زيدٌ في الدار»، و«المالُ لخالدٍ» فجيء بهذه الحروف، ولا فعلَ قبلها؟ فالجواب أنه ليس في الكلام حرفُ جرّ إلاّ وهو متعلّقٌ بفعل، أو ما هو بمعنى الفعل في اللفظ أو التقدير. أمّا اللفظ، فقولك: «انصرفت عن زيد»، و«ذهبت إلى بكرٍ»، فالحرف الذي هو «إلى» متعلّقٌ بالفعل الذي قبله. وأمّا تعلُّقه بالفعل في المعنى، فنحو قولك: «المالُ لزيد»، تقديرُه: المال حاصلٌ لزيد. وكذلك «زيدٌ في الدار» تقديره: زيدٌ مستقرٌّ في الدار، أو يستقرّ في الدار، فثبت بما ذكرناه أن هذه الحروف إنّما جيء بها مُقوِّيةً ومُوصِلةً لِما قبلها من الأفعال، أو ما هو في معنى الفعل إلى ما بعدها من الأسماء.

فإن قيل: فما لهم لا يخفضون بالواو في المفعول معه، نحو «استوى الماءُ والخَشَبَةَ»، و«جاء البَرْدُ والطَيالِسَةَ»، وبـ«إلّا» في الاستثناء، نحو: «قام القومُ إلاّ زيدًا»، وكلُّ واحد منهما إنما دخل مُقوّيًا للفعل قبله، ومُوصِلاً له إلى ما بعده كما كانت حروف الجرّ كذلك، وفي عدم اعتبارِ ذلك دليلٌ على فساد العلّة؟ فالجواب أن حروف الجرّ إنّما عملت لشَبَهها بالأفعال واختصاصِها بالأسماء، واختصّت بعمل الجرّ دون غيرها، لِما ذكرناه من العلّة. فأمّا واو المفعول معه، و«إلاّ» في الاستثناء فلم يستحقّا أصلَ العمل لعدم اختصاصهما، فلم يعملا جرًا ولا غيرَه. وأمّا الواو، فلأنّ أصلها العطف، وحرفُ العطف لا عملَ له لعدم اختصاصه بالأسماء دون الأفعال.

والذي يدلّ على ذلك أنها لا تستعمل بمعنى «مَعَ» إلاّ في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه عاطفةً، نحوِ قولك: «قمتُ وزيدًا»، أي: مع زيد؛ لأنه يجوز أن تقول: «قمتُ وزيدٌ»، فترفع «زيدًا» بالعطف على موضع التاء.

وكذلك: «لو تُركت الناقةُ وفصيلَها» بمعنى: مع فصيلها، فإنّه قد كان يجوز أن تقول: و«فصيلُها»، بالرفع بالعطف على «الناقة».

ولو قلت: «مات زيدٌ والشمسَ»، أي: مع الشمس، لم يصحّ؛ لأنه لا يصحّ عطف «الشمس» على «زيد» المُسْنَدِ إليه الموتُ، إذ لا يصحّ فيها الموت. وكذلك لو قلت: «لانتظرتُك وطلوعَ الشمس»؛ لم يصحّ؛ لأنك لو رفعت بالعطف على الفاعل، لم يجز؛ لأن «الشمس» لا يصحّ منها الانتظارُ. هذا مع أن أبا الحسن الأخفش كان يذهب إلى أن انتصاب المفعول معه انتصابُ الظرف، يعمل فيه روائحُ الأفعال، فلا يحتاج إلى مُقَوٍّ للفعل.

وأمّا «إلاّ» في الاستثناء، فكذلك لا اختصاص لها بالأسماء، ولا يصحّ إعمالها فيما بعدها، ألا تراك تقول: «ما جاء زيدٌ قطّ إلاّ يضحك»، و«ما مررت به إلاّ يُصلّي»، و«لا رأيتُه قطّ إلاّ في المسجد»؟ فلمّا كانت تدخل على الأفعال والحروف على حدّ دخولها على الأسماء؛ لم يكن لها عملٌ، لا جرٌّ، ولا غيره. كيف وأبو العبّاس المبرّد كان يذهب إلى أن الناصب للمستثنى فعلٌ دلّ عليه مجرى الكلام، تقديرُه: «أستثني»، أو «لا أعني» ونحوُه، فلا تكون «إلاّ» مُقوِّيةً. فافترق حالُ هذين الحرفين، أعني الواو و«إلاّ»، وحال حروف الجّر.

واعلم أن حرف الجرّ إذا دخل على الاسم المجرور، فيكون موضعُ الحرف الجارّ والاسمِ المجرور نصبًا بالفعل المتقدّم. يدلّ على ذلك أمران:

أحدهما: أنّ عِبْرة الفعل المتعدّي بحرف الجرّ عبرةُ ما يتعدّى بنفسه إذا كان في معناه، ألاَ ترى أن قولك: «مررت بزيد» معناه كمعنى «جُزْت زيدًا»، و«انصرفتُ عن خالدٍ» كقولك: «جاوزتُ خالدًا؟» فكما أنّ ما بعد الأفعال المتعدّية بأنفسها منصوبٌ، فكذلك ما كان في معناها ممّا يتعدّى بحرف الجرّ؛ لأن الاقتضاء واحدٌ، إلاّ أن هذه الأفعال ضعُفت في الاستعمال، فافتقرت إلى مُقَوٍّ.

والأمر الآخر: من جهة اللفظ، فإنّك قد تنصب ما عطفتَه على الجار والمجرور، نحوَ قولك: «مررت بزيد وعمرًا»، وإن شئت: «وعمرٍو» بالخفض على اللفظ، والنصب على الموضع. وكذلك الصفةُ، نحوُ: «مررت بزيدٍ الظريفَ (بالنصب) والظريفِ (بالخفض)». فهذا يؤذن بأن الجارّ والمجرور في موضع نصب. ولذلك قال سيبويه[1]: إنك إذا قلت: «مررت بزيد»، فكأنّك قلت: «مررت زيدًا». يريد أنه لو كان ممّا يجوز أن يستعمل بغير حرف جرّ، لكان منصوبًا.

وجملةُ الأمر أن حرف الجرّ يتنزّل منزلةَ جُزْء من الاسم من حيث كان وما بعده في موضع نصب، وبمنزلةِ جُزْء من الفعل من حيث تَعدّى به، فصار حرفُ الجرّ بمنزلة الهمزة والتضعيف من نحوِ «أذهبتُ زيدًا»، و«فرّحته»، فاعرفه.

* * *

(١) الكتاب ١/ ١٩٢.

[أنواعها]

قال صاحب الكتاب: **وهي على ثلاثة أضرب: ضربٌ لازمٌ للحَرْفيّة، وضربٌ كائنٌ اسمًا وحرفًا، وضربٌ كائنٌ حرفًا وفعلاً. فالأوّلُ: تسعةُ أحرف: «مِنْ»، و«إلى»، و«حَتَّى»، و«في»، «الباءُ»، و«اللامُ»، و«رُبَّ»، و«واوُ القَسَم»، و«تاؤه». والثاني: خمسةُ أحرف: «عَلى»، و«عَنْ»، و«الكافُ»، و«مُذْ»، و«مُنْذُ». والثالثُ ثلاثة أحرف: «حاشا»، وَ«عَدا»، و«خَلا».**

* * *

قال الشارح: قد قسم حروفَ الجرّ إلى هذه ثلاثة الأقسام: قسمٌ استعملته العربُ حرفًا فقط، ولم تُشْرِكه في لفظ الاسم والفعل، ولم يُجْروه في موضع من المواضع مجرى الأسماء، ولا مجرى الأفعال. وقسمٌ آخر يكون اسمًا وحرفًا. وقسمٌ ثالثٌ: وهو ما يستعمل حرفًا وفعلاً. والمراد بذلك أن يكون اللفظ مشترَكًا، لا أن الحرف بنفسه يكون اسمًا أو فعلاً، هذا محالٌ.

فأمّا القسم الأوّل: وهو الحروف التي استعملت حروفًا فقط، وهي تسعةٌ «مِنْ»، و«إلى»، و«حَتَّى»، و«فِي»، و«الباء»، و«اللام»، و«رُبَّ»، و«واو القسم»، و«تاؤه». فهذه لا تكون إلاّ حروفًا؛ لأنها تقع في الصلات وقوعًا مطّردًا من غيرِ قُبْح، نحو قولك: «جاءني الذي من الكرام»، و«رأيت الذي في الدار»، وكذلك سائرها. ولو كانت أسماءً، لم يجز وقوعها هنا في الصلات؛ لأن الصلة لا تكون بالمفرد، ولأنها لا تقع موقعَ الأسماء فاعلةً ومفعولةً، ولا يدخل على شيء منها حرفُ الجرّ، ولا تكون أفعالاً، لأنها تقع مضافةً إلى ما بعدها، والأفعالُ لا تضاف، وسيأتي الكلام على كلّ حرف منها مفصّلاً.

وأما القسم الثاني: وهو ما استعمل حرفًا واسمًا، وهي خمسة: «عَلى»، و«عَنْ»، و«الكاف»، و«مُذْ»، و«مُنذُ». فهذه تكون حروفًا، وقد تُشارِكها في لفظها الأسماءُ على ما سيأتي بيانُه مشروحًا.

وكذلك القسم الثالث: يكون حروفًا وأفعالاً، وهي ثلاثة «حَاشا»، و«عَدا»، و«خَلا»، وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله.

فصل

[معاني «مِنْ»]

قال صاحب الكتاب: **فـ«مِنْ» معناها ابتداءُ الغاية، كقولك: «سرتُ من البَصْرة»، وكونُها مُبعِّضةً في نحوِ: «أخذتُ من الدراهم»، ومُبيِّنةً في نحوِ: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ**

﴿ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾[١]، ومزيدةً في نحوِ: «ما جاءني من أحد» راجعٌ إلى هذا. ولا تُزاد عند سيبويه إلاَّ في النفي، والأخفشُ يجوّز الزيادةَ في الواجب، ويستشهد بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[٢].

* * *

قال الشارح: قد صدّر صاحب الكتاب كلامَه وابتداَه بـ«مِنْ»، وهي حريَّةٌ بالتقديم؛ لكثرة دَوْرها في الكلام، وسعةِ تصرُّفها ومعانيها، وإن تَعدّدت فمُتلاحِمةٌ، فمن ذلك كونها لابتداء الغاية مُناظِرةً لـ«إلى» في دلالتها على انتهاء الغاية؛ لأن كلّ فاعلٍ أخذ في فعل فلفعله ابتداءٌ منه يأخذ، وانتهاءٌ إليه ينقطع، فالمبتدأُ تُباشِره «مِنْ»، والانتهاءُ تُباشِره «إلى»، والغالبُ على استعمالِ «مِنْ» في هذا المعنى، ولا تكون «مِنْ» عند سيبويه[٣] إلاَّ في المكان، وأبو العبّاس المبرّد يجعلها ابتداءَ كلّ غاية، وإليه يذهب ابنُ درستويه، وغيره من البصريين، فتقول: «خرجتُ من الكوفة»، و«عجبتُ من فلان»، وفي الكتاب[٤]: «مِن فلان إلى فلان». قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ﴾[٥] أي: من دار أهلك، وقال تعالى: ﴿وَنَـٰدَيْنَـٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ﴾[٦]، وقال: ﴿نُودِىَ مِن شَـٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَـٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾[٧]، فـ«مِنْ» في «الشجرة» و«الشاطىء» لابتداء غاية النداء. وقد أجاز الكوفيون[٨] استعمالها في الزمان، وهو رأي أبي العبّاس المبرّد، وابن درستويه من أصحابنا، كـ«مُذْ»، و«مُنْذُ»، واحتجّوا بقوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[٩]، وبقول الشاعر [من الكامل]:

لِمَنِ الديارُ بقُنّةِ الحِجْرِ ... أقْوَيْنَ مِن حِجَجٍ ومِن دَهْرِ[١٠]

ومن لا يرى استعمالها في الزمان يتأوّل الآية بأنّ ثَمّ مضافًا محذوفًا تقديره: من تأسيسِ أوّل يوم، ومِن مَرِّ حجج ومرِّ دهر. فهذا فيه دلالةٌ على استعمالها في غير المكان؛ لأن التأسيس والمرّ مصدران، وليسا بزمانَيْن، وإن كانت المصادرُ تُضارع الأزمنةَ من حيث هي منقضيةٌ مثلها.

وأما كونها للتبعيض، فنحوُ قولك: «أخذت درهمًا من المال» فدلّتْ «مِنْ» على أنّ الذي أخذتَ بعضَ المال، وفيه معنى الابتداء أيضًا؛ لأن مَبْدَأَ أخذك المالُ. قال الله

(١) الحج: ٣٠.
(٢) الأحقاف: ٣١، ونوح: ٤.
(٣) الكتاب ٤/ ٢٢٥.
(٤) الكتاب ٤/ ٢٢٥.
(٥) آل عمران: ١٢١.
(٦) مريم: ٥٢.
(٧) القصص: ٣٠.
(٨) انظر المسألة الرابعة والخمسين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص٣٧٠ ـ ٣٧٦.
(٩) التوبة: ١٠٨.
(١٠) تقدم بالرقم ٦٣٤.

تعالى: ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ﴾(١)، أي: بعضها، ومنه: ﴿كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ﴾(٢). قال أبو العبّاس المبرّد: وليس هو كما قال سيبويه عندي، لأن قوله: «أخذت من ماله» إنّما جعل ماله ابتداءَ غايةِ ما أخذ، فدلّ على التبعيض من حيث صار ما بقي انتهاءً له، والأصلُ واحد.

وكونها لتبيين الجنس، كقولك: «ثوبٌ من صُوفٍ»، و«خاتمٌ من حديدٍ». وربما أوهم هذا الضربُ التبعيضَ، ولهذا قلنا: إنّ مَرْجِعَها إلى شيء واحد. ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾(٣). وذلك أنّ سائر الأرجاس يجب أن تُجتنب، وبيّن المقصودَ بالاجتناب من أيّ الأرجاس، واعتبارُه أن يكون صفةً لِما قبله، وأن يقع موقعَه «الَّذِي»، ألا ترى أن معناه: فاجتنبوا الرجسَ الذي هو وثنٌ. وقد حمل بعضُهم الآية على القلب، أي: الأوثان من الرجس. وفيه تعسّفٌ من جهة اللفظ، والمعنى واحدٌ. وقد قيل في قول سيبويه: «هذا باب عِلْم ما الكَلِمُ من العَرَبيّة»(٤) أنّه من هذا الباب؛ لأن الكلم قد تكون عربيّة، وغير عربيّة، فبَيَّنَ جنسَ الكلم بأنّها عربيّةٌ.

وتكون «مِنْ» زائدة، كقوله [من البسيط]:

وما بالرَّبْعِ مِن أحدِ(٥)

وإنما تزاد في النفي مُخلِّصةً للجنس، مؤكّدةً معنى العموم، وقد اشترط سيبويه(٦) لزيادتها ثلاثةَ شرائط:

أحدها: أن تكون مع النكرة.

والثاني: أن تكون عامّة.

والثالث: أن تكون في غير الموجَب، وذلك نحوُ: «ما جاءني من أحدٍ». ألا ترى أنه لا فرق بين قولك: «ما جاءني من أحد»، وبين قولك: «ما جاءني أحدٌ»؛ لأن «أحدًا» يكون للعموم. فأمّا قولك: «ما جاءني من رجلٍ»، فقال الأكثر: لا تكون زائدة على حدّ زيادتها مع «أحد»؛ لأنها قد أفادت استغراق الجنس، إذ قد يُقال: «ما جاءني رجلٌ»، ويُراد به نفيُ رجل واحد من هذا النوع، وإذا قال: «من رجل» استغرق الجميعَ. وعندي يجوز أن يُقال: «ما جاءني من رجل»، على زيادةِ «مِنْ»، كما يكون كذلك في «ما جاءني من أحد». وذلك أنّه كما يجوز أن يُقال: «ما جاءني رجلٌ»، ويُراد به نفيُ واحد من النوع، كذلك يجوز أن يُقال: «ما جاءني رجلٌ»، ويُراد به نفي الجنس، كما تنفيه

---

(١) التوبة: ١٠٣.

(٢) الأنعام: ١٤١. (٣) الحج: ٣٠.

(٤) الكتاب ١/ ١٢١؛ وهذا الباب هو أوّل أبواب الكتاب.

(٥) تقدم بالرقم ٣٠١. (٦) انظر الكتاب ٤/ ٢٢٥.

بقولك: «ما جاءني أحد». فإذا أُدخل «مِنْ»، فإنما تُدْخِلها توكيدًا؛ لأن المعنى واحد. وإنّما يزاد «مِنْ»؛ لأن فيه تناوُلَ البعض، كأنّه ينفي كلّ بعضٍ للجنس الذي نفاه مفردًا، كأنه قال: «ما جاءني زيدٌ، ولا بكرٌ، ولا غيرهما من أبعاض هذا الجنس»، فالنفيُ بـ«مِنْ» مفصَّلاً، وبغير «مِنْ» مُجْمَلاً.

فإذا قلت: «ما جاءني رجلٌ» وأردت الاستغراق، ثمّ قلت: «ما جاءني من رجل»، كانت «مِنْ» زائدة. فأمّا إذا قلت «ما جاءني من أحد»، فـ«مِنْ» زائدة لا محالةَ للتأكيد، لأنّ «مِنْ» لم تفد الاستغراق، لأن ذلك كان حاصلاً من قولك: «ما جاءني أحدٌ». ولذلك لا يرى سيبويه زيادةَ «مِنْ» في الواجب، لا تقول: «جاءني من رجل»، كما لا تقول: «جاءني من أحد»؛ لأن استغراق الجنس في الواجب محالٌ، إذ لا يُتصوّر مجيءُ جميع الناس، ويتصوّر ذلك في طرف النفي.

وقد أجاز الأخفش زيادتها في الواجب، فيقول: «جاءني من رجلٍ»، واحتجّ بقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾(١)، والمراد: ما أمسكن عليكم، وبقوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾(٢)، والمعنى: سيّآتكم، يدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾(٣). والجواب عمّا تعلّق به، أمّا قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾(٤) فـ«مِنْ» هنا غير زائدة، بل هي للتبعيض، أي: كلوا منه اللحم دون الفَرْث والدَّم، فإنّه محرَّمٌ عليكم؛ وأما قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾(٥)، فإنَّ «مِنْ» للتبعيض أيضًا، لأن الله عزّ وجلّ وعد على عملٍ ليس فيه التوبةُ، ولا اجتنابُ الكبائر تكفيرَ بعض السيّآت، وعلى عملٍ فيه توبةٌ، واجتنابُ الكبائر تمحيصَ جميع السيّآت. يدلّ على ذلك قوله تعالى في الآية الأُخرى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾(٦)، فجيء بـ«مِنْ» هٰهنا، وفي قوله: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾(٧) لم يأتِ بـ«مِنْ»؛ لأنه سبحانه وعد باجتناب الكبائر تكفيرَ جميع السيّآت، ووعد بإخراج الصدقة على ما حَدَّ فيها تكفيرَ بعض السيّآت، فاعرفه.

وقول صاحب الكتاب: «وكونُها مُبعِّضةً... وزائدةً... راجعٌ إلى هذا»، المعنى: إلى ابتداء الغاية، فإنّ ابتداء الغاية لا يُفارقها في جميع ضروبها، فإذا قلت: «أخذتُ من الدراهم درهمًا»، فإنّك ابتدأت بالدرهم، ولم تَنْتَهِ إلى آخر الدراهم،

---

(١) المائدة: ٤.
(٢) البقرة: ٢٧١.
(٣) النساء: ٣١.
(٤) المائدة: ٤.
(٥) البقرة: ٢٧١.
(٦) البقرة: ٢٧١.
(٧) النساء: ٣١.

فالدرهم ابتداء الأخذ إلى أن لا يبقى منه شيءٌ، ففي كلِّ تبعيض معنى الابتداء، فالبعضُ الذي انتهاؤه الكلُّ.

وأمّا التي للتبيين، فهي تخصيص الجملة التي قبلها كما أنها في التبعيض تخصيص الجملة التي بعدها، فكان فيها ابتداء غايةِ تخصيص كما كان في التبعيض.

وأمّا زيادتها لاستغراق الجنس في قولك: «ما جاءني من رجلٍ»، فإنّما جعلتَ «الرجل» ابتداءَ غايةِ نفيِ المجيءِ إلى آخِرِ الرجال، ومن هٰهنا دخلها معنى استغراق الجنس.

وقد أضاف بعضهم إلى أقسامها قسمًا آخر، وهو أن تكون لانتهاء الغاية، وذلك بأن تقع مع المفعول، نحوَ: «نظرت من داري الهِلالَ من خَلَل السحاب»، و«شممت من داري الرَّيْحانَ من الطريق»، فـ«مِن» الأُولى لابتداء الغاية. والثانية لانتهاء الغاية، قال ابن السرّاج: وهذا خَلْط معنى «مِنْ» بمعنى «إلى»، والجيّدُ أن تكون «مِن» الثانيةُ لابتداء الغاية في الظهور، وبدلاً من الأُولى.

فإن قلت: فقوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾[1]، فقد تكرّرت «مِنْ» في ثلاثة مواضع، فما معناها في كلّ موضع منها؟ قيل: إنّ الأُولى لابتداء الغاية، والثانيةُ يجوز فيها وجهان: أحدهما التبعيض على أن «الجبال» بَرَدٌ تكثيرًا له، فينزّل بعضَها. والآخر: على أن المعنى من أمثال الجبال من الغَيْم، فيكون هذا المعنى لابتداء الغاية، كقولك: «خرجت من بغدادَ من داري إلى الكوفة». وأما الثالثة فتكون على وجهَيْن: التبعيض والتبيين؛ أمّا التبعيض فعلى معنى ينزّل من السماء بعضَ البرد؛ وأمّا التبيين فعلى أنّ الجبال من بردٍ. وهذا على رأي سيبويه، ومن لا يرى زيادةَ «مِنْ» في الواجب، وأمّا على رأي أبي الحسن، ومن يرى رأيَه، فيحتمل ثلاثةَ أوجه:

أحدها: أن تكون «مِنْ» الأُولى لابتداء الغاية، وموضعُها نصب على أنه ظرفٌ، والثانية زائدةٌ على أنه مفعول به، فتكون «الجبال» على هذا تعظيمًا لِما يتزل من السماء من البرد والمطر، و«فِيها» من صفة «الجبال»، وفيه ضميرٌ من الموصوف. و«مِن» الثالثةُ لبيان الجنس، كأنّه بيّن من أيّ شيء هو المُكثَّر، كما تقول: «عندي جبالٌ من مالٍ»، فتُكثِّر ما منه عندك، ثمّ تُبيِّن المُكثَّر بقولك: «من المال». ويجوز أن تكون «مِن» الثالثةُ زائدة، وموضعها رفعٌ بالظرف الذي هو «فِيهَا»، ولا يكون فيه ضميرٌ على هذا، لأنه قد رفع ظاهرًا، وذلك في قول سيبويه والأخفش جميعًا؛ لأن سيبويه لا يُعْمِل الظرف حتى يعتمد على كلام قبله، وهٰهنا قد اعتمد على الموصوف، والأخفشُ يُعْمِله معتمدًا وغيرَ

(١) النور: ٤٣.

معتمد، ويكون التقدير: وينزّل من السماء جبالاً، أي: أمثالَ الجبال فيها بردٌ. ويجوز أن يكون «برد» مبتدأ، و«فيها» الخبر، والجملة في موضع الصفة.

وأمّا الوجه الثاني: فأن يكون موضعُ «مِن» الثانيةِ نصبًا على الظرف، وتكون الثالثة زائدة في موضع نصب على المفعول به، أي: وينزّل من السماء من جبالٍ فيها بردًا.

والوجه الثالث: أن تكون «مِن» الأُولى لابتداء الغاية، والثانية نصبًا على الظرف، والثالثة لبيان الجنس، وفي ذلك دلالةٌ على أن في السماء جبالَ برد، وكأنه على هذا التأويل ذكر المكانَ الذي يُنزِّل منه، ولم يذكر المُنَزَّلَ للدلالة عليه، ووضوحِ الأمر فيه، فاعرفه.

فصل

[معاني «إلى»]

قال صاحب الكتاب: **و«إلى» معارضةٌ لـ«مِنْ» دالّةٌ على انتهاء الغاية، كقولك: «سرتُ من البصرة إلى بَغْدَادَ»، وكونُها بمعنى المصاحَبة في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾[1] راجعٌ إلى معنى الانتهاء.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «إلى» تدلّ على انتهاء الغاية كما دلّت «مِنْ» على ابتدائها، فهي نقيضتها، لأنها طَرَفٌ بإزاء طَرَف «مِنْ»، ولذلك قال: إنها مُعارِضةُ «مِنْ»، أي: مُجانِبةٌ، ومضادةٌ لها. ولا تختصّ بالمكان كما اختصّت «مِنْ» به، كقولك: «خرجت من الكوفة إلى البصرة»، فـ«إلى» دلّت أنّ منتهى خروجك البصرة، وكذلك إذا قلت: «رَغِبْت إلى الله»، دللت به على أن منتهى رَغْبتك اللّهُ عزّ وجلّ. وإذا كتبتَ، فقلت: «من فلان إلى فلان»، فهو النهاية، فـ«مِنْ» للابتداء، و«إلى» للانتهاء. وجائزٌ أن تقول: «سرت إلى الكوفة»، وقد دخلت الكوفةَ، وجائزٌ أن تكون قد بلغتَها، ولم تدخلها؛ لأنّ «إلى» نهايةٌ، فجائزٌ أن تقع على أوّل الحدّ. وجائزٌ أن تتوغّل في المكان، ولكن تُمْنَع من مجاوَزته؛ لأن النهاية غايةٌ، وما كان بعده شيءٌ لم يُسَمَّ غايةً.

وتحقيقُ ذلك أنها لانتهاء غاية العمل، كما أنّ «مِنْ» لابتداء غاية العمل، إلاّ أنه قد يُلابِس الابتداءُ موضعًا من المواضع، فيكون من أجل تلك الملابسة ابتداءَ للغاية، وقد يلابس انتهاءُ الغاية موضعًا من المواضع، فيكون من أجل تلك الملابسة انتهاءَ للغاية، وذلك نحوُ: «خرجت من بغداد إلى الكوفة»، فعلى هذا تكون «المَرافِق» داخلةً في الغَسْل من قول الله عزّ وجلّ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾[2].

---

(١) النساء: ٢. (٢) المائدة: ٦.

ولا يُعْدَل عن هذا الأصل إلاّ بدليل، وإذا قلت: «كِتابي إلى فلان»، فمعناه أنه غاية الكتابة، إذ لا مطلوبَ بعده، وليس هناك عملٌ يتصل إلى فلان كما يتّصل عملُ السير والخروج وما أشبهه من النزول وغيره. ومنه قوله تعالى: ﴿ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ﴾(١)، وقوله: ﴿فَلَمَّا رَجَعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيهِمۡ﴾(٢)، وقوله: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ﴾(٣) و﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾(٤)، فالثمر غايةٌ للنظر، والأب غايةٌ للرجوع، والله تعالى غايةٌ لصعود الكلم ينتهي عنده، وليس في ذلك عملٌ يتّصل بالغاية.

فأمّا قولُ من جعلها بمعنى «مَعَ» وبمعنى غيرها من الحروف، فيحتجّ بقوله تعالى: ﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾(٥)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ﴾(٦)، ويحمل عليه قولَه تعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾(٧)، قالوا: لأنه لا يُقال: «نصرتُ إلى فلان»، بمعنى: «نصرتُه»، ولا «أكلتُ إلى مال فلان»، بمعنى: «أكلتُه»، وإنّما المعنى يعود إلى أن يكون بمعنى «مَعَ»، ولذلك دخلت «المرافق» في الغسل.

والتحقيقُ في ذلك أن الفعل إذا كان بمعنى فعلٍ آخرَ، وكان أحدُهما يصل إلى معموله بحرفٍ، والآخرُ يصل بآخر؛ فإنّ العرب قد تتّسع، فتُوقِع أحدَ الحرفَيْن موقعَ صاحبه إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، وذلك كقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡۚ﴾(٨)، وأنت لا تقول: «رفثت إلى المرأة»، إنما يُقال: «رفثت بها»، لكنّه لمّا كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنتَ تُعدّي «أفضيتُ» بـ«إلى»؛ جئت بـ«إلى» إيذانًا بأنه في معناه. وكذلك قوله تعالى: ﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾(٩)، لمّا كان معناه: مَن يُضاف في نَصْري إلى الله؛ جاز لذلك أن تأتي بـ«إلى» هٰهنا. وكذلك قوله عزّ اسمُه: ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ﴾(١٠)، لمّا كان معنى الأكل هٰهنا الضمّ والجمع لا حقيقة المَضْغ والبَلْع، عدّاه بـ«إلى»، إذ المعنى: لا تجمعوا أموالهم إلى أموالكم.

فأمّا قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾(١١)، فقد ذكرنا الوجه في دخول «المرافق» في الغسل. وفيه وجهٌ ثانٍ أنّ «إلى» هنا غايةٌ في الإسقاط، وذلك أنه لمّا قال: «اغسلوا وجوهكم وأيديكم»؛ تَناول جميعَ اليد، كما تناول جميع الوجه، واليَدُ اسمٌ للجارحة من رأس الأنامل إلى الإبْط، فلمّا قال: «إلى المرافق»؛ فصار إسقاطًا إلى المرافق، فالمرافق غايةٌ في الإسقاط، فلم تدخل في الإسقاط، وبقيتْ واجبةَ الغسل. ولو كانت «إلى»

---

(١) الأنعام: ٩٩.
(٢) يوسف: ٦٣.
(٣) الشورى: ٥٣.
(٤) فاطر: ١٠.
(٥) آل عمران: ٥٢.
(٦) النساء: ٢.
(٧) المائدة: ٦.
(٨) البقرة: ١٨٧.
(٩) آل عمران: ٥٢.
(١٠) النساء: ٢.
(١١) المائدة: ٦.

بمعنى «مَعَ»، لساغ استعمالُها في كلّ موضع بمعنى «مَعَ». وأنت لو قلت: «سرتُ إلى زيد» تريد: مع زيد؛ لم يجز؛ إذ لم يكن معروفًا في الاستعمال، ولذلك قال صاحب الكتاب: «وكونها بمعنى المصاحبة راجع إلى معنى الانتهاء»، فاعرفه.

فصل
[معاني «حتّى»]

قال صاحب الكتاب: **و«حَتّى» في معناها، إلاّ أنّها تُفارِقها في أنّ مجرورها يجب أن يكون آخِرَ جُزْء من الشيء، أو ما يُلاقي آخرَ جزء منه، لأنّ الفعل المعدّى بها الغرضُ فيه أن يتقضّى ما تَعلّق به شيئًا فشيئًا حتى يأتيَ عليه، وذلك قولك: «أكلتُ السَّمَكَةَ حتى رأسِها»، و«نمتُ البارِحةَ حتّى الصباحِ»، ولا تقول: «حتى نِصْفِها، أو ثُلُثِها»، كما تقول: «إلى نصفها، وإلى ثلثها». ومن حقّها أن يدخل ما بعدها فيما قبلها، ففي مسألتَي «السمكة» و«البارحة»، فقد أُكل الرأسُ، ونيمَ الصباحُ. ولا تدخل على مضمر، فتقولَ: «حتّاه»، كما تقول: «إليه». وتكون عاطفةً، ومبتدأً ما بعدها في نحو قول امرىء القيس [من الطويل]:**

[سَرَيْتُ بِهِمْ حَتّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ] وحتّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بِأَرْسانِ[1]

ويجوز في مسألة «السمكة» الوجوهُ الثلاثةُ.

* * *

قال الشارح: اعلم أن «حَتّى» من عوامل الأسماء الخافضة، وهي حروف كاللام لا تكون إلاّ حرفًا. ومعناها منتهى ابتداء الغاية بمنزلةِ «إلى»؛ ولذلك ذكرها بعدها، إلاّ أنّ «حَتّى» تُدْخِل الثاني فيما دخل فيه الأوّل من المعنى، ويكون ما بعدها جزءاً ممّا قبلها، ينتهي الأمرُ به. فهي إذا خفضتْ، كمعناها إذا نُسق بها. فـ«حتى» تُخالِف «إلى» من هذه الجهة، وذلك قولك: «ضربتُ القومَ حتى زيدٍ»، و«دخلت البلادَ حتى الكوفةِ»، و«أكلت السمكةَ حتى رأسِها» فـ«زيدٌ» مضروبٌ كالقوم، و«الكوفةُ» مدخولة كالبلاد، و«السمكةُ» مأكولة جميعًا، أي: لم أُبْقِ منها شيئًا.

وهذا معنى قوله: ««أكلت السمكة حتى رأسِها»، و«نمتُ البارحةَ حتى الصباحِ»... قد أُكل الرأس، ونِيمَ الصباحُ». وإنّما وجب أن يكون ما بعدها جزءاً ممّا قبلها من قبل أن معناها أن تستعمل لاختصاصِ ما تقع عليه: إمّا لرِفْعته، أو دَناءَتِهِ، كقولك: «ضربت القومَ»، فالقوم عند من تخاطبه معروفون، وفيهم رفيعٌ ودَنِيءٌ. فإذا قلت: «ضربت القومَ حتى زيد»، فلا بدّ من أن يكون «زيد» إمّا أرفعَهم، أو أدناهم، لتدلّ بذكره أن الضرب قد انتهى إلى الرُّفعاء، أو الوضعاء. فإن لم يكن زيدٌ هذه صفتُه، لم يكن لذكره فائدةٌ، إذ

(١) تقدم بالرقم ٧٨٤.

كان قولك: «ضربت القوم» يشتمل على «زيد» وغيره، فلمّا كان ذِكْرُ «زيد» يفيد ما ذكرناه، وجب أن يكون داخلاً في حكم ما قبله، وأن يكون بعضًا ممّا قبله، فيُستدلّ بذكره أن الفعل قد عمّ الجميعَ، ولذلكَ لا تقول: «ضربت الرجالَ حتى النساء»؛ لأن النساء ليست من جنس الرجال، فلا يُتوهّم دخولهنّ مع الرجال. وإنّما يذكر بعد «حَتَّى» ما يشتمل عليه لفظُ الأوّل. ويجوز أن لا يقع فيه الفعلُ لرفعته أو دناءته، فيُنبَّه بـ«حَتَّى» أنه قد انتهى الأمر إليه.

وربّما استُعملت غايةً، ينتهي الأمر عندها كما تكون «إلى» كذلك، وذلك نحو قولك: «إنّ فلانًا ليصوم الأيّامَ حتى يومِ الفِطْر»، والمراد أنه يصوم الأيّام إلى يوم الفطر، ولا يجوز فيه على هذا إلاّ الجرّ؛ لأن معنى العطف قد زال؛ لاستعمالها استعمالَ «إلى»، و«إلى» لا تكون عاطفة، فلا يجوز أن ينتصب «يوم الفطر» لأنه لم يَصُمْهُ، فلا يعمل الفعل فيما لم يفعله، وكذلك إذا خالف الاسم الذي بعدها ما قبلها، نحوَ قولك: «قام القوم حتى الليل»، والتأويل: قام القوم اليومَ حتى الليل، فعلى هذا إذا قلت: «نِمْتُ البارحةَ حتى الصباحِ»، لم يلزمه نومُ الصباح، لأنه ليس من جنسه، ولا جزءاً منه.

قال: ولا تدخل على مضمر، ولا تقول: «حَتّاهُ»، ولا: «حتّاك». قال سيبويه[1]: استغنوا عن الإضمار في «حَتَّى» بقولهم: «دَعْهُ حتى ذاك»، وبالإضمار في «إلى»، كقولهم: «دَعْهُ إليه»؛ لأن المعنى واحد. يريد: إلى ذلك. فذَلِكَ اسمٌ مبهمٌ، وإنّما يُذْكَر مثلُ ذلك إذا ظنّ المتكلّمُ أن المخاطَب قد عرف مَن يَعْنِي، كما يكون المضمر كذلك. ولذلك لا يرى سيبويه الإضمار مع كاف التشبيه، ولا مع «مُذْ»، ولا يجيز «كَهُ»، ولا «كِي». قال: استغنوا عن ذلك بـ«مِثْلُهُ»، و«مِثْلِي»، وعن «مُذْهُ»، بـ«مُذْ ذاك». هذا رأي سيبويه، وكان أبو العبّاس المبرّد يرى إضافَةَ ما منع سيبويه إضافتَه إلى المضمر في هذا الباب، ولا يمنع منها، ويقول إذا كان بعد «حَتَّى» منصوبًا: «إيّاه»[2]، وإذا كان مرفوعًا: «حتى هو»، وإذا كان مجرورًا: «حتّاهُ»، و«حتّاك». ويقول في «منذ ذلك»، إذا كان ما بعدها مرفوعًا: «مُذْ هو» وإذا كان مجرورًا: «مُذْهُ»، و«مُذْكَ». والصحيحُ ما ذهب إليه سيبويه لموافَقته كلامَ العرب. وربما جاء في الشعر بعضُ ذلك مضمرًا، نحوَ قوله [من الرجز]:

١٠٦٧ـ [خَلَى الذُّنَابَاتِ شِمَالاً كَثَبَا] وأُمَّ أوْعَالٍ كَهَا أو أقْرَبَا

(١) الكتاب ٢/ ٣٨٣.

(٢) أي: حتّى إيّاه.

١٠٦٧ ـ **التخريج**: الرجز للعجّاج في ملحق ديوانه ٢/ ٢٦٩؛ وجمهرة اللغة ص٦١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٥؛ وشرح شواهد الشافية ص٣٤٥؛ والكتاب ٢/ ٣٨٤؛ ومعجم ما استعجم ص٢١٢؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٢٥٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٢٨٦؛ وشرح ابن عقيل ص٣٥٦.

أنشده سيبويه للعجّاج، وهو ضرورةٌ.

واعلم أنهم قد اختلفوا في الخافض لِما بعد «حَتّى» في الغاية[١]، فذهب الخليل وسيبويه إلى أن الخفض بـ«حَتّى»، وهي عندهما حرف من حروف الجرّ بمنزلة اللام، وذهب الكسائي إلى أن خفضَ ما بعدها بإضمارِ «إلى»؛ لأنها نفسها نصٌّ على ذلك في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[٢]، فقال: إن الخفض بـ«إلى» المضمرة.

وقال الفرّاء: «حَتّى» من عوامل الأفعال مجراها مجرى «كَيْ»، و«أنْ»، وليس عملها لازمًا في الأفعال، ألا تراك تقول: «سرتُ حتى أدخلُها»، و«وقعتُ حتى وصلتُ إلى كذا» فلا تعمل هٰهنا شيئًا؟ ثُمَّ لمّا نابت عن «إلى»، خفضت الأسماءَ لنيابتها وقيامِها مقامَ «إلى». وهو قولٌ واهٍ فيه بُعْدٌ؛ لأنه يؤدّي إلى إبطال معنى «حتّى». وذلك أن بابَ «حَتّى» في الأسماء أن يكون الاسم الذي بعدها من جملةِ ما قبلها وداخلاً في حكمه ممّا يُستبعد وجوده في العادة، كقولنا: «قاتلتُ السِّباعَ حتى الأُسودِ»، فقتالُه الأسدَ أبعدُ من قتاله لغيره، وكذلك «اجترأ عليّ الناسُ حتى الصبيانِ»؛ لأن اجتراء الصبيان أبعدُ في النفوس من اجتراء غيرهم، ولو جعلنا مكانَ «حَتّى» «إلى»؛ لَمَا أدّى هذا المعنى.

فإن قيل: ولِمَ قلتم إنّ «حَتّى» هي الخافضة بنفسها؟ قيل: لظهور الخفض بعدها في نحوِ ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[٣]. ولم تقم الدلالة على تقدير عاملٍ غيرها، فكانت هي العاملة. وممّا يؤيّد ذلك قولُهم: «حَتّامَ؟» وأمّا كونها عاطفةً، فنحو قولك: «قام القوم حتى زيدٌ»، أي: وزيدٌ، و«رأيت القومَ حتى زيدًا»، و«مررت بالقوم حتى زيدٍ»، أجروها في ذلك مجرى الواو.

= **اللغة**: الذنابات: اسم موضع. شمالاً: ناحية الشمال. كثبًا: قريبًا. أمّ أوعال: اسم هضبة. كها: مثلها.

المعنى: واصفًا حمار وحش هرب جاعلاً الذنابات إلى شماله، وأمّ أوعال مثلها في البعد أو أقرب.

الإعراب: **«خلى»**: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«الذنابات»**: مفعول به منصوب بالكسرة لأنّه جمع مؤنث سالم. **«شمالاً»**: ظرف مكان منصوب متعلّق بـ «خلى». **«كثبًا»**: نعت «شمالاً» منصوب. **«وأم»**: الواو: حالية، و«أم»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف وخبره محذوف. **«أوعال»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«كها»**: جار ومجرور متعلقان بحال من «أمّ أوعال» محذوفة. **«أو»**: حرف عطف. **«أقربا»**: معطوف على الضمير المجرور، مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، والألف: للإطلاق.

وجملة «خلى» ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «أم أوعال...»: حاليّة محلّها النصب.

والشاهد فيه قوله: «كها» حيث دخلت الكاف على الضمير المتصل «ها» تشبيهًا بـ «مثل»، لأنّها في معنى «مثل». ومن شأن الكاف أن تجرّ الاسم الظاهر والضمير المنفصل، عند بعض النحاة، والذي حصل هنا هو للضرورة.

(١) انظر المسألة الثالثة والثمانين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ص٥٩٧ ـ ٦٠٢.

(٢) القدر: ٥.

(٣) القدر: ٥.

فإن قيل: ولِمَ قلتم: إن أصلها الغاية، وإنها في العطف محمولةٌ على الواو؟ فالجواب: إنّما قلنا إن أصلها الجرّ؛ لأنها لمّا كانت عاطفةً، لم تخرج عن معنى الغاية. ألا ترى أنك إذا قلت: «جاءني القوم حتى زيدٍ» بالخفض؛ فزيدٌ بعضُ القوم، ولو جعلتَ «حَتَّى» عاطفةً؛ لم يجز أن يكون الذي بعدها إلاّ بعضًا للّذي قبلها. وهذا الحكمُ تقتضيه «حَتَّى» من حيث كانت غايةً على ما تقدّم بيانُه. ولو كان أصلها العطفَ، لجاز أن يكون الذي بعدها من غير نوعِ ما قبلها، كما تكون الواو كذلك. ألا ترى أنه يجوز أن تقول: «جاءني زيدٌ وعمرٌو»، ولا يجوز أن تقول: «جاءني زيد حتى عمرٌو»، كما لا يجوز ذلك في الخفض، فدلّ ما ذكرناه على أن أصلها الغايةُ.

فإن قيل: فمن أين أشبهت «حَتَّى» الواوَ حتى حُملت عليها؟ قيل: لأن أصل «حَتَّى»، إذا كانت غايةً، أن يكون ما بعدها داخلاً في حكمِ ما قبلها، كقولك: «ضربتُ القوم حتى زيدًا»[1]، فـ«زيدٌ» مضروب مع القوم كما يكون ذلك في قولك: «ضربت القومَ وزيدًا». فلمّا اشتركا فيما ذكرنا، حُملت على الواو.

وأمّا القسم الثالث: فأن تكون حرفًا من حروف الابتداء ليستأنف بعدها الكلامُ، ويُقْطَعَ عمّا قبله كما يستأنف بعد «أمَّا»، و«إذَا» التي للمفاجأة، و«إنَّمَا»، و«كَأنَّمَا»، ونحوها من حروف الابتداء، فيقع بعدها المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، من نحو قولك: «سرّحتُ القومَ حتى زيدٌ مُسَرَّحٌ» و«أجلست القومَ حتى زيدٌ جالسٌ». قال جرير [من الطويل]:

١٠٦٨ـ فما زالتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِماءَها   بدِجْلَةَ حتّى ماءُ دجلةَ أشْكَلُ

---

(١) في الطبعتين «زيد»، بالجرّ، وهذا خطأ.

١٠٦٨ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص١٤٣؛ والأزهية ص٢١٦؛ والجنى الداني ص٥٥٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٧، ٤٧٩؛ والدرر ٤/ ٣٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٧؛ واللمع ص١٦٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٦؛ وللأخطل في الحيوان ٥/ ٣٣٠؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص٣٦٧؛ والدرر ٤/ ١١٢؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٢؛ ولسان العرب ١١/ ٣٥٧ (شكل)؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٨، ٢/ ٢٤.

اللغة: تمجّ: ترمي وتلفظ. دجلة: نهر معروف في شمال سوريا والعراق. أشكل: صار أحمر.

المعنى: لشدّة المعركة كثرت القتلى التي ترمي بدمائها في نهر دجلة، فصار ماؤه محمرًا لكثرة الدماء المنصبّة فيه.

الإعراب: «**فما**»: الفاء: استئنافية، «ما»: نافية. «**زالت**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث. «**القتلى**»: اسم «ما زالت» مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف. «**تمجّ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. «**دماءها**»: مفعول به منصوب بالفتحة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**بدجلة**»: جار ومجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف، متعلّقان ب «تمجّ». «**حتى ماء**»: «حتى»: حرف ابتداء، «ماء»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. =

فقوله: «ماء» رفعٌ بالابتداء، و«أشكلُ» الخبر، وقال الفرزدق [من الطويل]:

١٠٦٩ـ فَيَا عَجَبًا حتّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي ... كأنّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجاشِعُ

والمراد: يسبّني الناسُ حتى كُليبٌ تسبّني، فوقع بعدها المبتدأ والخبر، وأمّا البيت الذي أنشده، وهو [من الطويل]:

سَرَيْتُ بهم حتّى يكلُّ مَطِيُّهم ... وحتى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأرسانِ[1]

البيت لامرىء القيس، والشاهد فيه قوله: «وحتى الجياد ما يقدن بأرسان» فـ«حَتَّى» حرف ابتداء، ألا ترى أنها ليست حرف خفض لوقوع المرفوع بعدها. وليست حرف عطف لدخول حرف العطف عليها، وهو الواو، فكانت قِسْمًا ثالثًا. ولذلك وقع بعدها

= «دجلة»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «أشكل»: خبر (ماء) مرفوع بالضمّة.
جملة «فما زالت القتلى تمجّ»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تمجّ»: في محلّ نصب خبر لما زالت». وجملة «ماء دجلة أشكل»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «حتى ماءٌ» حيث جاءت (حتى) حرف ابتداء، يُستأنف بعدها الكلام بجملة اسميّة. وقد أفادت «حتى» الابتدائية، في هذا الموضع، معنى التعظيم والمبالغة.

١٠٦٩ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٤١٩؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤١٤، ٩/ ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٨؛ والدرر ٤/ ١١٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٢، ٣٧٨؛ والكتاب ٣/ ١٨؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص١٨١؛ والمقتضب ٢/ ٤١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٤.
اللغة: كليب: قبيلة عربيّة. نهشل ومجاشع: جدًّا قبيلتين عربيتين.
المعنى: يا للعجب، تصوّروا أن قبيلة كليب تشتمني وتهجوني، أتراها اعتقدت أن مكانتها عالية، وأنّها تنتمي إلى نهشل أو مجاشع؟!
الإعراب: **«فيا»**: الفاء: استئنافية، «يا»: حرف نداء وندبة وتفجّع. **«عجبًا»**: مفعول مطلق، لفعل محذوف، منصوب بالفتحة، بتقدير: «فيا نفس اعجبي عجبًا». **«حتى كليب»**: «حتى»: حرف ابتداء، «كليب»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«تسبّني»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **«كأنّ»**: حرف مشبّه بالفعل. **«أباها»**: اسم «كأن» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **«نهشل»**: خبر «كأن» مرفوع بالضمة. **«أو مجاشع»**: «أو»: حرف عطف، «مجاشع»: معطوف على «نهشل» مرفوع مثله بالضمّة.
جملة «فيا نفس»: استئنافية لا محل لها من الإعراب، وكذلك جملة «اعجبي عجبًا». وجملة «كليب تسبّني»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تسبّني»: في محلّ رفع خبر «كليب». وجملة «كأن أباها نهشل»: في محل نصب حال.
والشاهد فيه قوله: «حتى كليب» حيث جاءت «حتى» ابتدائية، وما بعدها جملة اسمية، استؤنف الكلام بها. وقد أفادت «حتى» الابتدائية معنى التحقير.

(١) تقدم بالرقم ٧٨٤.

المبتدأ والخبر، ولم تعمل فيما بعدها. والمعنى أنه يسري بأصحابه حتى يكلّ المطيّ، وينقطع الخيل وتُجْهَد، فلا تحتاج إلى أرسانٍ. فـ«حَتّى» هذه يقع بعدها الجملة من المبتدأ والخبر والفعلِ والفاعلِ. فأمّا المبتدأ والخبر فقد ذُكر، وأمّا الفعل فقد يكون مرفوعًا ومنصوبًا، فإذا نصبتْه، كانت حرف جرّ بمنزلةِ «إلى»، وانتصابُ الفعل بعدها بإضمارِ «أنْ»، فإذا قلت: «سرت حتى أدخلَها»، فالتقدير: حتى أن أدخلَها، فـ«أدخلها» منصوب بتقديرِ «أن» المضمرةِ، و«أنْ» والفعلُ في تأويل المصدر، والمعنى: حتى دخولِها، فَـ«حَتّى» وما بعدها في موضعِ نصب بالفعل المتقدّم. وإذا ارتفع ما بعدها، كانت حرف ابتداء تقطع ما بعدها عمّا قَبلها على ما تقدّم. وقد أنشدوا بيتًا جمعوا فيه الباب أجمعَ، وهو [من الكامل]:

١٠٧٠ـ أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَه والـزادَ حـتّـى نَـعْـلُـهِ أَلـقـاهـا

١٠٧٠ ـ **التخريج**: البيت للمتلمس في ملحق ديوانه ص٣٢٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٠؛ ولأبي (أو لابن) مروان النحويّ في خزانة الأدب ٣/ ٢١، ٢٤؛ والدرر ٤/ ١١٣؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤١؛ والكتاب ١/ ٩٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٣٤؛ ولمروان بن سعيد في معجم الأدباء ١٩/ ١٤٦؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص٢٦٩؛ وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٥؛ والجنى الداني ص٥٤٧، ٥٥٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٢؛ والدرر ٦/ ١٤٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١١؛ وشرح عمدة الحافظ ص٦١٤؛ ورصف المباني ص١٨٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٩؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٤، ٣٦.

اللغة: هذا البيت في قصّة المتلمّس الذي غضب عليه عمرو بن هند فسيّره هو وطرفة إلى عامله في البحرين مزوّدين بكتابين فيهما الأمر بقتلهما... ولمّا اقترأ المتلمّس كتابه، وعلم ما فيه، رمى به في نهر الحيرة. والمعنى أنّه ألقى الكتاب والزاد حتى النعل ألقاها أيضًا.

الإعراب: **«ألقى»**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». **«الصحيفة»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«كي»**: حرف مصدريّة ونصب. **«يخفّف»**: فعل مضارع منصوب بالفتحة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». والمصدر المؤوّل من «كي» وما بعدها في محلّ جر بحرف جر محذوف هو اللام، والجار والمجرور متعلّقان بـ(ألقى). **«رحله»**: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«والزاد»**: الواو: حرف عطف، «الزاد»: معطوف على «الصحيفة» منصوب بالفتحة. **«حتّى»**: حرف ابتداء وعطف. **«نعله»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، خبره جملة «ألقاها»، أو اسم معطوف على «الزاد» منصوب، وهو مضاف والهاء: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«ألقاها»**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر، و«ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو».

جملة «ألقى الصحيفة»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ألقاها» الفعليّة: تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «حتى نعله ألقاها» حيث يجوز في «حتى» ثلاثة وجوه: الرفع على الابتداء، و«ألقاها» خبره. والجرّ على أنّ «حتى» حرف جرّ بمعنى «إلى». والنصب على العطف بـ«حتّى». =

يروى برفع «النعل» ونصبها وجرّها. فمَن جرّها، جعلها غايةً، وكان «أَلْقَاهَا» تأكيدًا، لأن ما بعد «حتى» يكون داخلاً فيما قبلها، فيصير «ألقاها» حينئذٍ تأكيدًا؛ لأنه مستغنًى عنه. وأمّا مَن رفع «النعل» فبالابتداء، و«ألقاها» الخبرُ، فهو معتمَدُ الفائدة. وأمّا من نصب «النعل»، فعلى وجهَيْن:

أحدهما: أن تكون «حتّى» حرف عطف بمعنى الواو، عَطَفَ «النعل» على الزاد، وكان «ألقاها» أيضًا توكيدًا مستغنًى عنه.

والآخر: أن تكون «حَتَّى» أيضًا حرف ابتداء تقطع الكلام عمّا قبله، وتنصب الفعل بإضمار فعل دلّ عليه «ألقاها»، كأنه قال: «حتّى ألقى نعلَه ألقاها»، على حدّ «زيدًا ضربتُه».

ومثله مسألة «السمكة» إذا قلت: «أكلتُ السمكة حتى رأسها»، جاز في «الرأس» ثلاثة أوجه: الجرّ على الغاية، والنصب على العطف، والرفع على الابتداء. وفي الأوجه الثلاثة: الرأسُ مأكولٌ. أمّا في الجرّ فلأنّ ما بعد «حتّى» في الغاية يكون داخلاً في حكم الأوّل. وأمّا النصب، فلأنّه معطوف على «السمكة»، وهي مأكولةٌ، فكان مأكولاً مثلَها. وأمّا الرفع فعلى الابتداء، والخبرُ محذوف، والتقدير: رأسُها مأكولٌ، وساغ حذفُه لدلالةِ «أكلتُ» عليه.

فصل

[معنى «في»]

قال صاحب الكتاب: **و«فِي» معناها الظَّرْفِيَّةُ، كقولك: «زيدٌ في أرضه»، و«الرَّكْضُ في الميدان»، ومنه «نَظَرَ في الكتاب»، و«سَعَى في الحاجة». وقولُهم في قولِ الله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[1]: إنّها بمعنى «عَلى» عَمَلٌ على الظاهر، والحقيقةُ أنّها على أصلها لتمكّن المصلوب في الجِذْع تمكُّنَ الكائن في الظرف فيه.**

* * *

قال الشارح: أمّا «فِي»، فمعناها الظرفية والوعاء، نحوُ قولك: «الماءُ في الكَأْس»، و«فلانٌ في البيت»، إنما المراد أن البيت قد حواه، وكذلك الكأس. وكذلك «زيدٌ في أرضه»، و«الرَّكْضُ في الميدان»، هذا هو الأصل فيها، وقد يُتّسع فيها، فيقال: «في فلانٍ عَيْبٌ»، و«في يَدِي دارٌ»، جعلت الرجل مكانًا للعيب يحتويه مجازًا أو تشبيهًا. ألا ترى

= وردّ الوجه الثالث بأنّ المعطوف بـ«حتى» لا يكون إلّا بعضًا أو غاية للمعطوف عليه، و«النعل» ليس بعض «الزاد» ولا غايته. وأجيب بأنّ البيت مؤوّل والتقدير: «ألقى ما ينقله حتى نعله»، فبين المعطوف والمعطوف عليه مناسبة.

(١) طه: ٧١.

أن «الرجل» ليس مكانًا للعيب في الحقيقة، ولا اليد مكانًا للدار. وتقول: «أتيته في عُنْفُوانِ شَبابه، وفي أمْره ونَهْيِه»، فهو تشبيهٌ، وتمثيلٌ، أي: هذه الأُمور قد أحاطت به.

وكذلك: «نَظَرَ في الكتاب»، و«سَعَى في الحاجة»، جعل «الكتاب» مكانًا لنَظَره، و«الحاجة» مكانًا لسَعْيه، إذ كان مختصًا بها. ومن ذلك قولهم: «في هذا الأمر شَكٌّ»، جُعل «الأمر» كالمكان لاشتماله على الشكّ. ومنه قوله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾[(١)] رَاجعٌ إلى ما ذكرنا، أي: شكٌّ مختصٌّ به، وإنّما أُخرج على طريق البلاغة هذا المُخْرَجَ، فكأنّه قيل: «أفي صفاته شكٌّ؟» ثمَّ أُلغيت الصفات للإيجاز. وإنما قلنا هذا، لأنه لا يجوز عليه سبحانه تشبيهٌ لا حقيقةً، ولا بلاغةً، ولهذا كان على تقديرِ: أفي صفاته الدالّةِ عليه شكٌّ.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[(٢)]، فليست في معنى «عَلى» على ما يظنّه مَن لا تحقيقَ عنده، وإنّما لمّا كان الصلب[(٣)] بمعنى الاستقرار والتمكّن، عُدّي بـ«فِي» كما يُعدّى الاستقرار، فكما يُقال: «تمكّن في الشجرة»، كذلك ما هو في معناه، نحوُ قول الشاعر [من الكامل]:

١٠٧١ـ بَطَلٌ كأنّ ثِيابَه في سَرْحَةٍ يُحْذَى نِعالَ السِّبْتِ ليس بتَوْأَمِ

---

(١) إبراهيم: ١٠. (٢) طه: ٧١.

(٣) في طبعة ليبزغ: «وإنما كان الصلب» وفي الطبعة المصريّة: «ولما كان الصلب».. ولعلّ الصواب ما أثبتناه.

١٠٧١ ـ **التخريج**: البيت لعنترة في ديوانه ص٢١٢؛ وأدب الكاتب ص٥٠٦؛ والأزهية ص٢٦٧؛ وجمهرة اللغة ص٥١٢، ١٣١٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٨٥، ٤٩٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٧٩؛ والمنصف ٣/ ١٧؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣١٢؛ ورصف المباني ص٣٨٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٢.

اللغة: السرحة: الشجرة العظيمة العالية. يحذى: يلبس حذاء. السبت: الجلد المدبوغ بالقرظ؛ والقرظ ورق شجر السَّلم يُدبغ به الأدَمُ.

المعنى: إنه بطل صنديد، عظيم الجسم، ثيابه صغيرة قياسًا على علوّ همته، كأنّها معلّقة على شجرة، يلبس النعال الجلدية المدبوغة بالقرظ (أي هو غني من الأشراف)، لا مثيل له.

الإعراب: «**بطل**»: خبر مرفوع بالضمّة لمبتدأ محذوف، بتقدير: (هو بطل). «**كأنّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «**ثيابه**»: اسم «كأنّ» منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. «**في سرحة**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر «كأنّ» المحذوف، بتقدير: (كأنّ ثيابه معلّقة في سرحة). «**يُحذى**»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «**نعال**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «**السبت**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ليس**»: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. «**بتوأم**»: الباء: حرف جرّ زائد، «توأم»: مجرور لفظًا منصوب محلًا على أنه خبر «ليس».

جملة «هو بطل»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كأنّ ثيابه...»: في محل رفع صفة لـ«بطل». وجملة «يحذى»: في محلّ رفع صفة ثانية لـ«بطل».

لأنه قد عُلم أنّ الشجرة لا تُشَق، وتُستودع الثيابَ، وإنّما المراد استقرارُها في سرحه، فهو من قبيل الفعلَيْن: أحدهما في معنى الآخر. والسرحةُ واحدة السَّرْح، وهو الشجر العُظام الطُّوال. ومثله قول امرأة من العرب [من الطويل]:

١٠٧٢ـ وَنَحْنُ صَلَبْنَا الناسَ في جِذْع نَخْلَةٍ ولا عطِبتْ شَيْبانُ إلاّ بأجْدَعا(١)

فصل
[معاني الباء]

قال صاحب الكتاب: و«الباء» **معناها الإلصاقُ، كقولك: «بِهِ داءٌ»، أي: الْتَصَقَ به، وخامَرَه، و«مررتُ به» وارِدٌ على الاتّساع، والمعنى: التصق مُروري بموضع يقرُب منه. ويدخلها معنى الاستعانة في نحوِ: «كتبتُ بالقَلَم»، و«نجرت بالقَدوم»، و«بتوفيقِ الله حججتُ»، و«بفُلانٍ أصَبْتُ الغرضَ»، ومعنى المصاحَبة في نحوِ: «خرج بعَشيرته»، و«دخل عليه بثيابِ السَّفَر»، و«اشترى الفرسَ بسَرْجه ولِجامه».**

* * *

قال الشارح: اعلم أن الباء أيضًا من حروف الجرّ، نحوَ: «مررت بزيد»، و«ظفرت

= وجملة «ليس بتوأم»: في محلّ رفع صفة ثالثة.

والشاهد فيه قوله: «في سرحة» حيث قيل إن (في) بمعنى (على). والرضي يرى أنّها للظرفيّة، لأن ثيابه إذا كانت على السرحة فقد صارت السرحة موضعًا لها.

١٠٧٢ ـ **التخريج:** البيت لسويد بن أبي كاهل في الأزهية ص٢٦٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٧٩؛ ولسان العرب ٣/ ٢٧٧ (عبد)، ٦/ ١١٥ (شمس)؛ ولامرأة من العرب في الخصائص ٢/ ٣١٣؛ ولسان العرب ١٥/ ١٦٨ (فيا)؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص٥٠٦؛ ورصف المباني ص٣٨٩؛ والمقتضب ٢/ ٣١٩.

اللغة: عطبت: هلكت.

المعنى: ونحن القادرون على صلب من نريد على ساق النخلة ولم تهلك قبيلة شيبان إلّا بمقطوع الأنف.

الإعراب: «**ونحن**»: الواو: بحسب ما قبلها، و«نحن»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**صلبنا**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**الناس**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**في جذع**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«صلبنا». «**نخلة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ولا**»: الواو: استئنافية، «**لا**»: نافية. «**عطبت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «**شيبان**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**إلا**»: حرف حصر. «**بأجدعا**»: جار ومجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، متعلقان بـ«عطس». والألف: للإطلاق.

وجملة «نحن صلبنا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «صلبنا»: في محل رفع خبر «نحن». وجملة «ولا عطبت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ونحن صَلَبنا الناس في جذعِ نخلة» حيث عدّى «الصَّلْب» بـ«في» لتضمينه معنى «الاستقرار».

(١) في الطبعتين: «بأجذع»، وهذا تحريف.

بخالدٍ» وهي مكسورة، وكان حقّها الفتح؛ لأن كلّ حرف مفرد يقع في أوّل الكلمة حقُّه أن يكون مفتوحًا، إذ الفتحة أخفُّ الحركات، نحوَ: واو العطف، وفائه، إلاّ أنهم كسروا باء الجرّ حملاً لها على لام الجرّ، لاجتماعهما في عمل الجرّ، ولزومِ كلّ واحد منهما الحرفيّةَ بخلافِ ما يكون حرفًا واسمًا، وكونِهما من حروف الذّلاقة.

ويسمّونها مرّةً حرف إلصاق، ومرّةً حرف استعانةٍ، ومرّةً حرف إضافةٍ.

فأمّا الإلصاق، فنحوُ قولك: «أمسكتُ زيدًا» ويحتمل أن تكون باشرتَه نفسَه، ويحتمل أن تكون منعتَه من التصرّف من غير مباشرة له، فإذا قلت: «أمسكت بزيد»؛ فقد أعلمت أنك باشرتَه بنفسك.

وأمّا الاستعانة، فنحو قولك: «ضربته بالسيف»، و«كتبت بالقلم»، و«نجرت بالقدوم»، و«بتوفيق الله حججت». استعنت بهذه الأشياء على هذه الأفعال.

وأمّا الإضافة، فنحو قولك: «مررت بزيد»، أضفتَ مرورك إلى زيد بالباء، كما أنك إذا قلت: «عجبت من بكرٍ»، أضفتَ عَجَبَك منه إليه بـ«مِنْ».

واللازمُ لمعناها الإلصاقُ، وهو تعليق الشيء بالشيء، فإذا قلت: «مررت بزيد»، فقد علقتَ المرور به، فـ«زيدٌ» متعلَّقُ المرورِ. وذلك على ثلاثة أوجه: اختصاصِ الشيء بالشيء، وعملِ الشيء بالشيء، واتّصالِ الشيء بالشيء. فتعليقُ الذكْر بالمذكور الغائب تعليقُ اختصاص، وتعليق الفعل بالقدرة أو الآلة تعليقُ عملٍ وُصل إليه بذلك الشيء. فعلى هذا يجري أمرُ الباب. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾[1]، فالمعنى: من يُرِدْ أمرًا من الأمور بإلحاد، أي: بمَيْلٍ عنه، ثمّ قال: بظلم، فبيَّنَ أن ذلك الإلحاد الذي قد يكون بظلم، وغير ظلم إذا وقع، فهذا حكمُه. فالباء الأُولى على تقدير عمل الشيء بالشيء، والثانية على تقدير تخصيص الشيء بالشيء. وإنّما قلنا: إن الأُولى على تقدير عمل الشيء بالشيء من أجل أنَّ الإلحاد فيه هو العمل الذي دلّ على النهي عنه، إلاّ أنه أُخرِج مخرجَ ما أُضيف إليه ممّا هو غيره من أجل أنه على خلاف معناه.

وأمّا كونها بمعنى المصاحبة، ففي قولهم: «خرج بعشيرته»، و«دخل عليه بثياب السفر»، و«اشترى الفرس بسرجه ولجامه»، والتقدير: خرج وعشيرتُه معه. فهي جملةٌ من مبتدأ وخبر في موضع الحال، والمعنى: مُصاحِبًا عشيرتَه. فلمّا كان المعنى يعود إلى ذلك؛ لقّبوا الباء بالمصاحبة، وكذلك «دخل بثياب السفر»، و«اشترى الفرس بسرجه ولجامه»، أي: وثياب السفر عليه، والسرجُ واللجامُ معه. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**تُنْبِتُ بِالدُّهْنِ**﴾[2] في قول المحقّقين من أصحابنا، وتأويلُه: تُنبِت ما تُنبِته، والدهنُ فيه، فهو

---

(١) الحج: ٢٥.

(٢) المؤمنون: ٢٠. وهي قراءة، وقد تقدّم تخريجها.

كقولك: «خرج بثيابه». ونحوُه قول الشاعر أنشده الأصمعيّ [من المتقارب]:

١٠٧٣ـ ومُـسْـتَـنَّـةٍ كـاسْـتِـنـانِ الـخَـرُو فِ قـد قَـطَـعَ الـحَـبْـلَ بـالـمِـرْوَدِ

أي: ومرودُه فيه. والخروف: المُهْر له ستّةُ أشهر أو سبعةٌ.

فصل

[زيادة الباء]

قال صاحب الكتاب: **وتكون مزيدة في المنصوب، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾(١)، وقوله: ﴿بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ﴾(٢)، وقولِه [من البسيط]:**

١٠٧٤ـ [هُـنَّ الـحـرائـرُ لَا رَبَّـاتُ أَخْـمِـرَةٍ] سُـودُ الـمَـحـاجِـرِ لا يَـقْـرَأْنَ بـالـسُّـوَرِ

١٠٧٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في رصف المباني ص١٤٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٣٤؛ ولسان العرب ٢/ ٩٥ (بنت)، ٩/ ٦٦ (خرف)؛ والمحتسب ٢/ ٨٨.

اللغة والمعنى: المستنة: الجارية في نشاط في جهة واحدة، يقال: استنّ الحصان: جرى في نشاطه على سننه في جهة واحدة. المرود: الوتد.

أي أنها نشيطة كنشاط مهر جامح قطع الحبل واقتلع الوتد معه.

الإعراب: **«ومستنة»**: الواو: واو ربّ، «مستنة»: اسم مجرور لفظًا، مرفوع محلًّا على أنه مبتدأ. **«كاستنان»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني في محل رفع صفة للمستنة، وهو مضاف، «استنان»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. **«الخروف»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«قد»**: حرف تحقيق. **«قطع»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«الحبل»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«بالمرود»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«قطع».

وجملة «ومستنة مع خبرها»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «قطع»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «بالمرود» حيث أفادت «الباء» معنى المصاحبة فالحبل لا يقطع بالوتد، بل المعنى أنه قطع الحبل ومروده مُصاحبه، أي: معلّق فيه.

(١) البقرة: ١٩٥.

(٢) القلم: ٦.

١٠٧٤ ـ **التخريج**: البيت للراعي النميري في ديوانه ص١٢٢؛ وأدب الكاتب ص٥٢١؛ ولسان العرب ٤/ ٣٨٦ (سور)؛ والمعاني الكبير ص١١٣٨؛ وللقتال الكلابي في ديوانه ص٥٣؛ وللراعي أو للقتال في خزانة الأدب ٩/ ١٠٧، ١٠٨، ١١١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٨٣؛ وجمهرة اللغة ص١٢٣٦؛ والجنى الداني ص٢١٧؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٠٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٣٨٣، ٥٠٠، ٨٣٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٩١، ٣٣٦؛ ولسان العرب ١/ ١٢٨ (قرأ)؛ ٣/ ٣٨٩ (لحد)، ١١/ ٥٤٧ (قتل)، ١٢/ ٢٦٤ (زعم)؛ ومجالس ثعلب ص٣٦٥؛ والمقتضب ٣/ ٢٤٤.

اللغة: **الحرائر**: جمع حرّة وهي السيدة الشريفة. ربات أخمرة: صاحبات أخمرة، وهي جمع خمار (غطاء رأس المرأة). المحاجر: جمع محجر وهو ما يتحرّك من العين. السور: جمع سورة وهي الجزء المعروف من القرآن الكريم.

=

وفي المرفوع، كقوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً﴾(١)، و«بحَسْبك زيدٌ»، وقولِ امرِىء القيس [من الطويل]:

١٠٧٥ ـ ألا هَـلْ أتـاهـا والـحَـوادِثُ جَـمَّـةٌ ... بأنَّ امْـرَأ الـقَـيْـسِ بـنَ تَـمْـلِـكَ بَـيْـقَـرَا

* * *

= **المعنى**: أنهنّ سيّدات شريفات يقرأن سور القرآن الكريم، ولسن بجوار يشددن رؤوسهن بأغطيتها بسبب العمل، ولا يقرأن القرآن.

الإعراب: **«هنّ»**: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. **«الحرائر»**: خبر مرفوع بالضمّة. **«لا ربات»**: «لا»: حرف عطف، «ربات»: معطوف على «الحرائر» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. **«أخمرة»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«سود»**: خبر ثانٍ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. **«المحاجر»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«لا»**: حرف نفي. **«يقرأن»**: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«بالسور»**: الباء: حرف جرّ زائد، و«السور»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الراء منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة الكسر المناسبة لحرف الجر الزائد.

وجملة «هنّ الحرائر»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا يقرأن»: في محلّ رفع خبر ثالث.

والشاهد فيه قوله: «لا يقرأن بالسور» حيث زاد حرف الجرّ في الاسم المنصوب «السور»، فالأصل «لا يقرأن السور».

(١) الرعد: ٤٣، والإسراء: ٩٦.

١٠٧٥ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص٣٩٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٧؛ والخصائص ١/ ٣٣٥؛ وسمط اللآلي ص٤٠؛ ولسان العرب ٤/ ٧٥ (بقر)، ١٤/ ٤٣٤ (شظي)؛ والمنصف ١/ ٨٤؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص٥٠.

اللغة: جمّة: كثيرة. بيقر الرجل: هاجر من أرض إلى أرض، وخصّه بعضهم بالهجرة إلى العراق، وبعضهم إلى الشام.

المعنى: أتراها أُخبرت أنّ امرأ القيس بن تملك هاجر إلى الشام؟! بالرغم من مصائب الدهر الكثيرة.

الإعراب: **«ألا»**: حرف استفتاح. **«هل»**: حرف استفهام. **«أتاها»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«والحوادث»**: الواو: حالية، و«الحوادث»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«جمة»**: خبر مرفوع بالضمّة. **«بأن»**: الباء: حرف جرّ زائد، و«أن»: حرف مشبّه بالفعل. **«امرأ»**: اسم «أنّ» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«القيس»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«ابن»**: صفة منصوبة بالفتحة، وهو مضاف. **«تملك»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **«بيقرا»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، والألف: للإطلاق. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها مجرور لفظًا، مرفوع محلًا على أنه فاعل «أتاها».

وجملة «أتاها»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «الحوادث جمّة»: في محلّ نصب حال. وجملة «بيقر»: في محل رفع خبر «أنّ».

والشاهد فيه قوله: «بأن امرأ القيس بيقر» حيث زاد الباء في المصدر المنسبك من «أن» واسمها وخبرها، الذي هو في محل رفع على أنه فاعل الفعل «أتاها». وهذه الزيادة من القليل الشاذ الذي لا يقاس عليه.

قال الشارح: قد تزاد الباء في الكلام، والمراد بقولنا: «تزاد» أنها تجيء توكيدًا، ولم تُحْدِث معنًى من المعاني المذكورة، كما أنّ «ما» في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾[(١)]، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[(٢)] و﴿مِّنْ خَطَايَاهُمْ﴾[(٣)] كذلك. وتقديره: فبنَقْضهم، وعن قليلٍ، ومن خطاياهم. وجملةُ الأمر أن الباء قد زيدت في مواضع مخصوصة، وذلك مع المبتدأ والخبر، ومع الفاعل والمفعول، وفي خبرِ «لَيْسَ»، و«ما» الحجازيّةِ. فأمّا زيادتها مع المبتدأ، ففي موضع واحد، وهو قولهم: «بحَسْبك أن تفعل الخيرَ»، معناه: حَسْبُك فَعْلُ الخير، فالجارُ والمجرور في موضعِ رفع بالابتداء. قال الشاعر [من المتقارب]:

بحَسْبِك في القَوْم أن يَعْلَموا ... بأنَّكَ فيهم غَنِيٌّ مُضِرْ[(٤)]

فقولك: «بحسبك» في موضع رفع بالابتداء، و«أن يعلموا» خبره، كأنّه قال: «حسبُك عِلْمُهم». ولا يُعْلَم مبتدأ دخل عليه حرفُ جرّ في الإيجاب غيرُ هذا الحرف؛ فأمّا في غير الإيجاب، فقد جاء غير الباء. قالوا: «هل من رجل في الدار؟» و«هل لك من حاجة؟»، قال الله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾[(٥)]؟ فالجارّ والمجرور في موضع رفع بالابتداء.

وأمّا زيادتها مع الخبر، ففي موضع واحد أيضًا في قول أبي الحسن الأخفش، وهو قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾[(٦)]. زعم أن المعنى: جزاءُ سيّئة مِثْلُها، ودلّ على ذلك قوله تعالى في موضع آخر: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾[(٧)]. ولا يبعد ذلك؛ لأن ما يدخل على المبتدأ قد يدخل على الخبر، نحوَ لام الابتداء في قول بعضهم: «إنّ زيدًا وَجْهُه لَحسنٌ». وقد جاء في الشعر. قال [من الرجز]:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ[(٨)]

وزيادة الباء في الخبر أقوى قياسًا من زيادتها في المبتدأ نفسه، وذلك أن خبر المبتدأ يُشْبِه الفاعلَ من حيث كان مستقلّاً بالمبتدأ، كما كان الفاعل مستقلّاً بالفعل، والباء تزاد مع الفاعل على ما سنذكر، وكذلك يجوز دخولها على الخبر.

وأمّا زيادتها مع الفاعل، ففي موضعَيْن: أحدهما: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[(٩)]، والآخر: «أَحْسِنْ به» في التعجّب. قال الله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾، وقال الشاعر [من الطويل]:

كفى الشَّيْبُ والإسلامُ للمَرْء نَاهِيَا[(١٠)]

---

(١) النساء: ١٥٥.
(٢) المؤمنون: ٤٠.
(٣) العنكبوت: ١٢.
(٤) تقدم بالرقم ٣٤٠.
(٥) فاطر: ٣.
(٦) يونس: ٢٧.
(٧) الشورى: ٤٠.
(٨) تقدم بالرقم ٤٧٦.
(٩) الرعد: ٤٣، والإسراء: ٩٦.
(١٠) تقدم بالرقم ٣٣٩.

لمّا لم يأتِ بالباء، رَفَعَ. وقد زيدت في التعجّب، نحوِ قولك: «أحْسِنْ بزيدٍ»، وقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[1]. وقد تقدّمت الدلالة على زيادتها فيه في فصل التعجّب، وأمّا قول امرىء القيس [من الطويل]:

ألا هـــل أتـــاهـــا... إلـــخ

فالشاهد فيه زيادة الباء مع الفاعل المرفوع المحلّ. والمراد أنّ امرأ القيس بيقر. يقال: بيقر الرجلُ. إذا أقام بالحَضَر، وترك قومَه، وقيل: إذا ذهب إلى الشأم، والمعنى ألا هل أتاها ذهابُ امرىء القيس بن تملك. ومنه قول الآخر [من الوافر]:

١٠٧٦ ـ أَلَـمْ يـأتـيـك والأنْـبـاءُ تَـنْـمِـي بِـمـا لاقَـتْ لَـبُـونُ بـنـي زِيـادِ

---

(١) مريم: ٣٨.

١٠٧٦ ـ **التخريج**: البيت لقيس بن زهير في الأغاني ١٧/ ١٣١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢؛ والدرر ١/ ١٦٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٠؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٠٨؛ وشرح شواهد المغني ص٣٢٨، ٨٠٨؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢٣٠؛ ولسان العرب ١٤/ ١٤ (أتى)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٠٣؛ والأشباه والنظائر ٥/ ٢٨٠؛ والإنصاف ١/ ٣٠؛ والجنى الداني ص٥٠؛ وجواهر الأدب ص٥٠؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٤؛ والخصائص ١/ ٣٣٣، ٣٣٧؛ ورصف المباني ص١٤٩؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٨٧، ٢/ ٦٣١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٤؛ والكتاب ٣/ ٣١٦؛ ولسان العرب ٥/ ٧٥ (قدر)، ١٤/ ٣٢٤ (رضي)، ٤٣٤ (شظي)، ١٥/ ٤٩٢ (يا)؛ والمحتسب ١/ ٦٧، ٢١٥؛ ومغني اللبيب ١/ ١٠٨، ٢/ ٣٨٧؛ والمقرب ١/ ٥٠، ٢٠٣؛ والممتع في التصريف ٢/ ٥٣٧؛ والمنصف ٢/ ٨١، ١١٤، ١١٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٢.

اللغة: الأنباء: الأخبار. تنمي: تنتشر. اللبون: ذات اللبن، أي الإبل.

المعنى: يفخر الشاعر بشجاعته ويتساءل عمّا إذا عرف الناس ما فعل بإبل بني زياد التي استاقها وباعها استيفاء لحقّه، غير مبالٍ بما يُعرف عنهم من شجاعة وبأس.

الإعراب: «**ألم**»: الهمزة: للاستفهام، «لم»: حرف جزم. «**يأتيك**»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلّة، وأُثبتت الياء لضرورة الوزن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو يعود إلى المفهوم من السياق والقرائن الأخرى، والكاف: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. «**والأنباء**»: الواو: حالية، «**الأنباء**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**تنمي**»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمّة المقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**بما**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«يأتي». وذهب بعضهم إلى القول بأن الباء حرف جر زائد، و«ما»: فاعل، والتقدير: «ألم يأتيك الذي لاقته لبون بني زياد»، وفي رأينا الوجه الأول هو الأصوب. «**لاقت**»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «**لبون**»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**بني**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «**زياد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «ألم يأتيك...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

وجملة «تنمي»: في محل رفع خبر للمبتدأ «الأنباء». وجملة «الأنباء تنمي»: في محلّ نصب حال.

وجملة «لاقت...»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بما لاقت» حيث عدّ الباء زائدة.

الباء زائدة، والمراد: ما لاقت لبونُ بني زيادٍ. ويجوز أن يكون الفاعلُ في النيّة، والمراد: ألا هل أتاها الإنباءُ، فعلى هذا تكون الباء مزيدة مع المفعول.

وأمّا زيادتها مع خبر «لَيْسَ» مؤكِّدةً للنفي، فنحو قولك: «ليس زيدٌ بقائم». وفي التنزيل: ﴿لَّيْسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾[1]، فالباءُ الأُولى متعلّقة باسم الفاعل، والثانية التي تصحَب «لَيْسَ».

وأمّا زيادتها في خبرِ «ما» الحجازيّة، فنحو قولك: «ما عمرٌو بخارجٍ». قال الله تعالى: ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾[2] ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ﴾[3]، والمعنى: مخرجين وغائبين، وليست متعلّقة بشيء.

وأمّا زيادتها مع المفعول، وهو الأكثر، فقولُه تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[4]، فالباء فيه زائدة، والمعنى: لا تلقوا أيْدِيَكم. والذي يدلّ على زيادتها هنا قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾[5]، وقال سبحانه: ﴿وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ﴾[6]. ألا ترى أن الفعل قد تعدّى بنفسه من غير وَساطة الباء. ومن ذلك ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾[7]، الباء زائدةٌ لقوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾[8] من غيرِ باء. ويجوز أن تكون الباء في قوله تعالى: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾[9] زائدة، والمعنى: تنبت الدهنَ، فيكون «الدهنُ» المفعول، والباء على هذا زائدة، ومَن جعلها في موضع الحال، فلا تكون زائدة، لأنها أحدثت معنًى، فيكون المفعول محذوفًا، والمعنى تُنبِت ما تُنبِته أو ثمرةً، ودُهْنُها فيها، فاعرفه.

فصل
[معنى اللام]

قال صاحب الكتاب[10]: **والّلام للاختصاص، كقولك: «المالُ لِزيد»، و«السرجُ للدابّة»، و«جاءني أخٌ له، وابنٌ له»، وقد تقع مزيدةً. قال الله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[11].**

* * *

قال الشارح: اعلم أن اللام من الحروف الجارّة لا تكون إلاّ كذلك، وذلك نحو قولك: «المالُ لزيد»، و«الغلامُ لعمرو». وموضعُها في الكلام الإضافة. ولها في الإضافة معنيان: المِلْكِ، والاستحقاق، وإنما قلنا الملك، والاستحقاق، لأنها قد تدخل على ما لا يُمْلَك، وما يملك، وذلك نحو قولك: «الدارُ لزيدِ»، فالمراد أنه يملك الدارَ، وكذلك

(١) الأنعام: ٨٩.
(٢) الحجر: ٤٨.
(٣) الانفطار: ١٦.
(٤) البقرة: ١٩٥.
(٥) النحل: ١٥.
(٦) ق: ٧.
(٧) العلق: ١٤.
(٨) النور: ٢٥.
(٩) المؤمنون: ٢٠.
(١٠) انظر: الكتاب ٤/ ٢١٧.
(١١) النمل: ٧٢.

«الغلام لعمرو»؛ لأنهما ممّا يُمْلَك. وتقول: «السرجُ للدابّة»، و«الأخُ لعمرو» فالمراد بذلك الاستحقاق بطريق الملابسة. والمعنى بالاستحقاق: اختصاصه بذلك. ألا ترى أن «السرج» مختصّ بالدابّة، وكذلك «الأخ» مختصّ بعمرو، إذ لا يصحّ مِلْكه. وقيل: أصل ذلك الاختصاصُ واستعمالُها في الملك لِما فيه من الاختصاص، لأن كلّ مالكٍ مختصٌّ بالمال. وقال بعضهم: معنى اللام المِلْكُ خاصّةً في الأسماء، وما ضارَعَ الملكَ في الأسماء، وغير الأسماء.

واللامُ أصل حروف الإضافة، لأنّ أخلص الإضافات وأصحّها إضافة الملك إلى المالك، وسائرُ الإضافات تُضارِع إضافةَ الملك، فالملكُ نحوُ: «المالُ لزيد»، وما ضارع الملك مثلُ قولك: «اللجامُ للدابّة»، و«الرأيُ لزيد» و«البياض للثَّلْج»، وقولُك في الفعل: «أكْرَمْتُك لزيد»، فالمعنى أنّكَ ملّكتَه الإكرامَ، واعتقدتَ أنه ملك ذلك منك.

فأمّا اللام الداخلة على الأفعال الناصبةُ لها نحوُ: «جئتُ لأُكْرِمَك»، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾(١) و﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾(٢)، فإنها حرف الجرّ، وليست من خصائص الأفعال كلام الأمر وغيرِها ممّا هو مختصّ بالأفعال. وحقيقةُ نصب الفعل بعدها إنّما هو بـ«أنْ» مضمرةً، والتقديرُ: جئتُك لأنْ أُكْرِمك. و«أنْ» والفعل مصدرٌ، وذلك المصدر في موضعِ خفض باللام، والجارُّ والمجرور في موضع نصب بالفعل. ومعناها الاختصاص، والمراد أن مجيئه مختصّ بالإكرام، إذ كان سببه.

واعلم أن أصل هذه اللام أن تكون مفتوحة مع المُظْهَر؛ لأنها حرفٌ يُضطرّ المتكلّم إلى تحريكه، إذ لا يمكن الابتداء به ساكنًا، فحُرّك بالفتح؛ لأنه أخفّ الحركات، وبه يحصل الغرضُ، ولم يكن بنا حاجةٌ إلى تكلُّف ما هو أثقلُ منه. وإنما كُسرت مع الظاهر؛ للفرق بينها وبين لام الابتداء، ألا تراك تقول: «إنّ هذا لَزيدٌ» إذا أردت أنه هو، و«إنّ هذا لِزيدٍ» إذا أردت أنه يملكه؟

فإن قيل: الإعراب يفصل بينهما، إذ بخفضِ ما بعد لام الملك يُعْلَم أنه مملوكٌ، وبرفع ما بعد لام التأكيد يعلم أنّه هو؛ قيل: الإعراب لا اعتدادَ بفصله، فإنّه قد يزول في الوَقف، فيبقى الإلباسُ إلى حين الوصل، فأرادوا الفصل بينهما في جميع الأحوال، مع أنّ في الأسماء ما هو غير معرب، وفيها ما هو معرب، غيرَ أنّه يتعذّر ظهورُ الإعراب في لامه لاعتلاله، وذلك قولك: «إنّ زيدًا لِهَذا». فـ«هَذا» مبنيٌّ لا إعرابَ فيه، فلولا كسرُ اللام وفتحُها؛ لَما عُرف الغرض، فلَالْتبس فيما لا يظهر فيه الإعراب. ولذلك تقول: «إنّ الغلام لَعِيسَى» إذا أردت أنه هو، و«إنّ الغلام لِعيسى» إذا أردت أنه يملكه. فهذه اللام مكسورة مع الظاهر أبدًا لِما ذكرناه من إرادة الفرق.

---

(١) الفتح: ١ ـ ٢. (٢) الأنفال: ٣٣.

فأمّا مع المضمر، فلا تكون إلاّ مفتوحةً، نحوَ قولك: «المالُ لَكَ ولَهُ»، جاؤوا بها على الأصل ومقتضى القياس، وذلك لأمرَيْن:

أحدُهما: زوالُ اللبس مع المضمر؛ لأن صيغة المضمر المرفوع غيرُ صيغة المضمر المجرور. ألا ترى أنك إذا أردت الملك؛ قلت: «هذا لك»، وإذا أردت التأكيد؛ قلت: «إنّ هذا لأنْتَ». فلمّا كان لفظ المجرور غير لفظ المرفوع؛ اكتفوا في الفصل بنفس الصيغة.

الثاني: أنَّ الإضمار ممّا يردّ الأشياءَ إلى أُصولها في أكثر الأحوال، فلمّا كان الأصل في هذه اللام أن تكون مفتوحة؛ تُركت هذه اللام الجارّة مع المضمر مفتوحة. وقد شبه بعضهم المظهرَ بالمضمر، ففتح معه لامَ الجرّ، فقال: «المالُ لَزيدٍ» وقد قرأ سَعِيد بن جُبَيْر: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾[1] بفتح اللام، كأنّه يردّها إلى أصلها، وهو الفتح. وحكى الكسائيّ عن أبي حَزْم العُكْليّ: «ما كنتُ لآتِيَكَ» بفتح اللام، وربّما كسروها مع المضمر تشبيهًا للمضمر بالمظهر. والأوّل أقيسُ؛ لأن فيه ردًّا إلى الأصل، وفي الثاني ردُّ أصل إلى فرع. وربما شُبّهت الباء باللام، فقيل: «بَهُ»، و«بَكَ»، فاعرفه.

فصل
[معنى «ربّ» وأحكامها]

قال صاحب الكتاب: و«رُبَّ» **للتقليل، ومن خصائصها أن لا تدخل إلاّ على نكرة ظاهرة، أو مضمرة، فالظاهرةُ يلزمها أن تكون موصوفة بمفردٍ، أو جملةٍ، كقولك: «ربّ رجلٍ جَوادٍ»، و«ربّ رجل جاءني»، و«ربّ رجل أبوه كريمٌ».**

❊ ❊ ❊

قال الشارح: «رُبَّ» حرفٌ من حروف الخفض، ومعناه تقليل الشيء الذي يدخل عليه، وهو نقيضُ «كَمْ» في الخبر، لأنّ «كَم» الخبريّة للتكثير، و«رُبَّ»، للتقليل. تقول: «ربّ رجلٍ لقيتُه»، أي: ذلك قليلٌ. وهي تقَع في جوابِ من قال، أو قدّرتَ أنه قال: «ما لقيتَ رجلاً»، فقلت في جوابه: «ربّ رجلٍ لقيته». قال أبو العبّاس المبرّد: «رُبَّ» تبيينٌ عمّا أوقعتَها عليه أنّه قد كان، وليس بالكثير، ولذلك لا تقع إلاّ على نكرة، إلاّ أن الفرق بين «رُبَّ» وبين «كَمْ» في الخبر أنّ «كَم» اسمٌ، و«رُبَّ»، حرفٌ. والذي يدلّ على ذلك أُمورٌ، منها: أنّ «كَمْ» يُخْبَر عنها، يقال: «كم رجلٍ أفضلُ منك»، فيكون «أفضل» خبرًا عن «كَمْ»، كما يكون خبرًا عن «زيد» إذا قلت: «زيدٌ أفضل منك». حكى ذلك يونس،

---

(١) إبراهيم: ٤٦. وقرأ الكسائي وابن محيصن ومجاهد وغيرهم: «لتزولُ». انظر: البحر المحيط ٥/ ٤٣٧، ٤٣٨؛ وتفسير الطبري ١٣/ ١٦١؛ وتفسير القرطبي ٩/ ٣٨٠؛ والكشاف ٢/ ٣٨٣؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٠٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٢٤٣.

وأبو عمرو عن العرب في رواية سيبويه[(١)] عنهما. ولا يجوز مثلُ ذلك في «رُبَّ». لا تقول: «ربّ رجل أفضلُ منك» على أن تجعل «أفضل» خبرًا لـ«رُبَّ»، كما يكون خبرًا لـ«كَمْ». ألا تراك تقول «كم غلامٍ لك ذاهبٌ»، و«كم منهم شاهدٌ» فـ«ذاهبٌ»، و«شاهدٌ» خبران لِـ«كَمْ». ولو نصبت «ذاهبًا»، و«شاهدًا»، فقلت: «كم غلام لك ذاهبًا»؛ لم يتمّ الكلام، وكنت تفتقر إلى خبر. ولا يجوز في «ربَّ» ذلك، لا تقول: «ربّ غلام لك ذاهبٌ»، و«لا ربّ رجل قائمٌ».

و«رُبَّ» حرفٌ، والذي يدلّ على ذلك أنّ «رُبَّ» معناه في غيره، كما أن معنى «مِنْ» في غيرها. فكما أنك إذا قلت: «خرجت من بغداد»؛ فقد دلّتْ «مِنْ» على أن «بغداد» ابتداء غاية الخروج، فكذلك إذا قلت: «ربّ رجلٍ يقول»؛ دلّت «رُبَّ» على معنى التقليل في «الرجل» الذي يقول ذلك. وليست «كَمْ» كذلك، لأنها قد دلّت على معنًى في نفسها، وهو العدد.

ومنها أنّ «كَمْ» يُخْبَر عنها، تقول: «كم رجلٍ أفضل منك»، فيكون «أفضل» خبرًا عن «كم»، كما يكون خبرًا عن «زيد»، إذا قلت: «زيدٌ أفضلك منك».

ومنها أنّ «كَمْ» يدخل عليها حرفُ الجرّ، فتقول: «بكم رجلٍ مررتَ»، ولا يجوز مثل ذلك في «ربّ». ويلي «كم» الفعلَ، ولا يليه «ربّ»، فتقول: «كم بلغ عَطاؤُك أخاك»، و«كم جاءَك رجلٌ»، ولا يجوز مثل ذلك في «ربّ».

ومن الدليل على كون «ربّ» حرفًا أنّها تُوصِل معنى الفعل إلى ما بعدها إيصالَ غيرها من حروف الجرّ، فتقول: «ربّ رجل عالم أدركتُ»، فـ«رُبَّ» أوصلت معنى الإدراك إلى «الرجل»، كما أوصلت الباء الزائدة معنى المرور إلى «زيد» في قولك: «مررت بزيد» قال سيبويه[(٢)]: إذا قلت: «ربّ رجلٍ يقول ذاك»؛ فقد أضفت القول إلى «الرجل» بـ«رُبَّ». وإذا قال: «ربّ رجلٍ ظريفٍ»؛ فقد أضاف الظَّرْفَ إلى «الرجل» بـ«ربّ». وهذا فيه نَظَرٌ؛ لأن اتّصال الصفة بالموصوف يُغْنِي عن الإضافة. وحروفُ الجرّ إنّما توصل معاني الأفعال إلى معمولها لا معنى الصفة إلى الموصوف.

وقد ذهب الكسائيّ ومَن تابَعَه من الكوفيين[(٣)] إلى أنّ «ربّ» اسمٌ مثلُ «كَمْ»، واعتلّوا بما حكوه عن بعض العرب أنهم يقولون: «ربّ رجلٍ ظريفٌ» برفع «ظريف» على أنه خبرٌ عن «رُبَّ». وقالوا: إنها لا تكون إلاّ صدرًا، وحروفُ الجرّ إنما تقع متوسّطةً؛

---

(١) الكتاب ٢/ ١٦١.

(٢) الكتاب ١/ ٤٢١.

(٣) انظر المسألة الحادية والعشرين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ص٨٣٢ ـ ٨٣٥.

لأنها لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء. والصوابُ ما بدأنا به، وهو مذهب البصريين، لِما ذكرناه من الأدِلّة. وأما ما تعَلّقوا به من قول بعض العرب: «ربّ رجلٍ ظريفٌ» برفع «ظريف»، فهو شاذّ. قال ابن السرّاج: هو من قبيل الغلط والتشبيه، يريد التشبيه بـ«كَمْ». وأمّا كونها تقع أولاً في صدر الكلام، فلِمَا نذكره بعدُ إن شاء الله.

وممّا يؤيّد كونها حرفًا أنها وقعت مبنيّةً من غير عارضٍ عَرَضَ، ولو كانت اسمًا؛ لكانت معربةً، وكانت من قبيل «حُبٍّ»، و«دُرٍّ» في الإعراب.

وأمّا كونها لا تدخل إلاّ على نكرة؛ فلأنّها تدخل على واحد يدلّ على أكثر منه، فجرى مجرى التمييز. ألا ترى أن معنى قولك: «ربّ رجلٍ يقول ذلك»: قَلَّ من يقول ذلك من الرجال؟ فلذلك اختصّت بالنكرة دون غيرها، ولأنها نظيرة «كَمْ» على ما سبق، إذ كانت «كَمْ» للتكثير، و«رُبَّ»، للتقليل، والتكثيرُ والتقليلُ لا يُتصوَّران في المعارف.

واعلم أن هذه النكرة المخفوضة بـ«رُبَّ» إمّا أن تكون اسمًا ظاهرًا، أو مضمرًا. فالظاهرُ نحوُ ما ذكرناه، وتلزمه الصفةُ. وهذه الصفة تكون بالمفرد نحو: «ربّ رجل جواد»، و«رب رجل عالم»، وبالجملة، فالجملة إما فعل وفاعل وإما مبتدأ وخبر فالجملة من الفعل والفاعل، نحوُ قولك: «ربّ رجلٍ لقيته»، فقولك: «لقيته» جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ في موضعِ خفض على الصفة لِـ«رجل». وأمّا الجملة من المبتدأ والخبر، فقولك: «ربّ رجلٍ أبوه قائمٌ»، فـ«أبوه قائمٌ» مبتدأٌ وخبرٌ في موضعِ جرّ على النعت لِـ«رجل».

وإنّما لزم المجرورَ هنا الوصفُ؛ لأن المراد التقليل، وكونُ النكرة هنا موصوفةً أبلغُ في التقليل، ألا ترى أن رجلاً جوادًا أقلُّ من رجلٍ وحدَه؟ فلذلك من المعنى لزمت الصفةُ مجرورَها، ولأنهم لمّا حذفوا العامل، فكثُر ذلك عنهم؛ ألزموها الصفةَ؛ لتكون الصفة كالعوض من حذف العامل.

* * *

قال صاحب الكتاب: **والمضمرة حقُّها أن تُفَسَّر بمنصوب، كقولك: «رُبَّه رجلاً». ومنها أنّ الفعل الذي تُسلِّطه على الاسم يجب تأخُّره عنها، وأنه يجيء محذوفًا في الأكثر، كما حُذف مع الباء في «بِسْمِ اللّهِ». قال الأعشىٰ [من الخفيف]:**

١٠٧٧ـ رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتَه ذلك اليَوْ م وأسْرَى من مَعْشَرٍ أقْتالِ

١٠٧٧ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص٦٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٥٩، ٥٧٠، ٥٧٥، ٥٧٦؛ والدرر ١/ ٧٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢١٥؛ ولأعشى همدان في المقاصد النحوية ٣/ ٢٥١. =

فـ«هرقته»، و«من معشر» صفتان، لـ«رفد»، و«أسرى»، والفعلُ محذوفٌ.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّهم قد يُدْخِلون «رُبَّ» على المضمر. وإذا فعلوا ذلك؛ جاؤوا بعده بنكرة منصوبة تُفسِّر ذلك المضمرَ، فيقولون: «رُبَّهُ رجلاً»، فالمضمر هنا يُشبَّه بالمضمر في «نِعْمَ»، و«بِئْسَ»، نحوِ قولك: «نعم رجلاً زيدٌ»، و«بِئْسَ غلامًا عبدُ الله»، إلاّ أن الفرق بينهما أنّ المضمر في «نعم» مرفوع لا يظهر؛ لأنه فاعلٌ، والفاعل المضمر إذا كان واحدًا يستكنّ في الفعل، ولا تظهر له صورةٌ، والمضمر مع «رُبَّ» مجرورٌ، وتظهر صورته. وهذا إنما يفعلونه عند إرادة تعظيم الأمر وتفخيمه، فيكنون عن الاسم قبل جَرْيِ ذكره، ثمّ يفسّرونه بظاهرٍ بعد البيان. وليس ذلك بمطّردٍ في الكلام، وإنما يخصّون به بعضًا دون بعض.

وهذه الهاءُ على لفظ واحد، وإن وليها المذكّر، أو المؤنّث، أو اثنان، أو جماعةٌ، فهي موحّدةٌ على كلّ حال. ويسمّي الكوفيون هذا الضمير المجهول؛ لكونه لا يعود إلى مذكور قبله، وقد أطلق عليه صاحب هذا الكتاب التنكيرَ. وغيرُه لا يرى ذلك من حيث كان مضمرًا، والمضمرات لا تنفكّ من التعريف، ولذلك لا يوصَف كما لا يوصف سائر المضمرات، وإنما هو في حكم المنكور، إذ كان المعنى يؤول إلى النكرة، وليس بمضمرِ مذكورٍ تقصده، ولذلك ساغ دخولُ «رُبَّ» عليه، و«رُبَّ» مختصّة بالنكرات.

وإنما وجب لـ«رُبَّ» أن يتقدّم الفعلَ العاملَ، وحقّها أن تتأخّر عنه من حيث كانت حرف جرّ، وحقُّ حرف الجرّ أن يكون بعد الفعل؛ لأنه إنما جيء به لإيصال الفعل إلى المجرور به، نحو: «مررت بزيد»، و«دخلت إلى عمرو»، ولكن، لمّا كان معناها التقليل؛ كانت لا تعمل إلاّ في نكرة، وصارت مقابِلةَ «كَم» الخبريّةِ. و«كم» الخبريّةُ يجب تصدّرُها لشِرْكتها «كم» الاستفهاميّةَ. وقيل: إنها لمّا دخلت على مفرد

= **الإعراب**: «رب»: حرف جر شبيه بالزائد. «**رفد**»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلّا على أنه مبتدأ، وخبره محذوف. «**هرقته**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك بالتاء المتحركة، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «**ذلك**»: «ذا»: اسم إشارة مبني في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل «هرقته»، واللام: للبعد، والكاف: للخطاب. «**اليوم**»: بدل منصوب بالفتحة الظاهرة. «**وأسرى**»: الواو: حرف عطف، و«أسرى»: اسم معطوف على «رفد». «**من معشر**»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ «أسرى». «**أقتال**»: صفة «معشر» مجرورة بالكسرة الظاهرة.

وجملة «رب رفد هرقته»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هرقته»: في محل رفع صفة «رفد» على المحلّ.

والشاهد فيه: حذف جواب «ربّ». والتقدير: ربّ رفدٍ مهراقٍ ضممته إلى أسرى، وربّ أسرى من معشر أقيال ملكتهم.

منكور، ويراد به أكثرُ من ذلك، وكان معناها التقليل، والتقليلُ نفيُ الكثرة؛ فضارعت حرفَ النفي إذ كان حرفُ النفي يليه الواحدُ المنكورُ، ويُراد به الجماعة، فجُعل صدرًا، كما كان حرف النفي كذلك.

ولا بدّ له من فعلٍ يتعلّق به كالباء وغيرِها من حروف الجرّ، تقول: «ربّ رجلٍ يقول ذلك لقيتُ أو أدركتُ»، فموضعُ «رُبَّ» وما انجرّ به نصبٌ، كما يكون الجارّ والمجرور في موضع نصب في قولك: «بزيدٍ مررت»، و«يَقُولُ ذٰلِكَ» صفةٌ لـ«رجلٍ».

ولا يكاد البصريون يُظْهِرون الفعل العامل، حتّى إن بعضهم قال لا يجوز إظهاره إلاّ في ضرورة الشعر. وإنما حُذف الفعل العامل فيها كثيرًا؛ لأنها جوابٌ لمن قال لك: «ما لقيتَ رجلاً عالمًا»، أو قدّرتَ أنه يقول، فتقول في جوابه: «رُبَّ رجلٍ عالمٍ»، أي: لقد لقيتُ، فساغ حذفُ العامل إذ قد عُلم المحذوف من السؤال، فاستُغني عن ذكره بذلك. وحُذف هٰهنا كحذف الفعل العامل في الباء من «بسم اللّه»، والمراد: «أَبْدَأُ بسم الله»، أو «بدأتُ بسم الله»، فتُرِكَ ذكره لدلالة الحال عليه، فأمّا قوله [من الخفيف]:

رُبّ رفد هرقته... إلخ

فإنّ البيت للأعشى، والشاهد فيه لزومُ الصفة للنكرة. فالرَّفْدُ بالفتح: القدح العظيم، ويروى بالكسر، وهو مَثَلٌ، ولم يُردْ في الحقيقة رفدًا. والأسْرَى: جمع أسِيرٍ. والأقْتالُ: جمع قِتْلٍ وهو العدوّ. وقوله: «هرقته» في موضع الصفة، لـ«رفد» المخفوض بـ«رُبَّ». والذي يتعلّق به «رُبَّ» محذوفٌ تقديره: «سبيتُ»، أو «ملكتُ». وقوله: «مِن معشر أقتال» في موضع الصفة لـ«أسْرَى»، فيتعلّق الجارّ والمجرور بمحذوف، ولا يتعلّق بنفسِ «أسرى»؛ لأن المخفوض بـ«رُبَّ» لا بدّ له من الصفة.

* * *

قال صاحب الكتاب: **ومنها أنّ فعلها يجب أن يكون ماضيًا، تقول: «ربّ رجلٍ كريم قد لقيتُ»، ولا يجوز «سَألْقَى»، أو «لألْقَيَنَّ». وتُكَفّ بـ«ما»، فتدخل حينئذ على الاسم والفعل، كقولك: «رُبَّما قام زيدٌ»، و«ربّما زيدٌ في الدار»، قال أبو دُؤَادٍ [من الخفيف]:**

١٠٧٨ ـ رُبَّما الجامِلُ المُؤَبَّلُ فيهم وعَناجيجُ بَيْنَهُنَّ المِهارُ

١٠٧٨ ـ **التخريج**: البيت لأبي دؤاد الإياديّ في ديوانه ص٣١٦؛ والأزهيَّة ص٩٤، ٢٦٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٨٦، ٥٨٨؛ والدرر ٤/ ١٢٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٥؛ ومغني اللبيب ١/ ١٣٧؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٢٨؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص٤٤٨، ٤٥٥؛ وجواهر الأدب ص٣٦٨؛ والدرر ٤/ ٢٠٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٢؛ وشرح ابن عقيل ص٣٧٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٦.

=

وفيها لغاتٌ: «رُبُ» الراءُ مضمومةٌ، والباءُ مخفَّفةٌ مفتوحةٌ، أو مضمومةٌ، أو مسكَّنةٌ، و«رَبَّ» الراءُ مفتوحةٌ، والباءُ مشدَّدةٌ، أو مخفَّفةٌ، و«رُبَّتْ» بالتاء، والباءُ مشدّدةٌ أو مخفّفةٌ.

* * *

قال الشارح: حكم «رُبَّ» أن يكون الفعل العامل فيها ماضيًا، نحوَ قولك: «ربّ رجلٍ كريم قد لقيتُ»، و«ربّ رجلٍ عالمٍ رأيتُ»؛ لأنها موضوعة للتقليل، فأولوها الماضِيَ؛ لأنه قد يُحقّق قلّتَها، فلذلك لا يجوز: «ربّ رجلٍ عالمٍ سَألْقَى، أو لألْقَيَنَّ»؛ لأن السين تفيد الاستقبال، والنون تفيد التأكيد، وتصرف الفعل إلى الاستقبال.

وقد تدخل «ما» في «ربّ» على وجهَيْن: أحدهما أن تكون كافّةً، والآخر أن تكون ملغاةً. فأمّا دخولها كافّةً؛ فلأنّها من عوامل الأسماء، ومعناها يصحّ في الفعل، وفي الجملة. فإذا دخلت عليها «ما»، كفّتْها عن العمل، كما تُكَفّ «أنَّ» في قولك: «إنَّما»، ثمّ يُذْكَر بعدها الفعل والجملة من المبتدأ والخبر، نحوُ قولك: «إنّما ذهب زيدٌ»، و«إنّما زيدٌ ذاهبٌ». فكذلك «رُبَّ» إذا كُفّت بـ«ما» عن العمل، صارت كحرف الابتداء يقع بعدها الجملة من الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، قال الشاعر [من الخفيف]:

رُبَّما تَجْزَعُ النُّفُوسُ من الأمـ ـرِ له فَرْجَةٌ كحَلِّ العِقالِ[1]

فأوقع بعدها جملةً من الفعل والفاعل كما ترى، فأمّا قوله [من الخفيف]:

رُبّما الجامل المؤبّل... إلخ

فالبيت لأبي دُؤادِ الإياديّ، والشاهد فيه وقوع المبتدأ والخبر بعدها حيث كُفّت بـ«ما»، فـ«الجامل» مبتدأ، و«المؤبّل» نعته و«فيهم» الخبر. والجامل: القطيع من

= **اللغة**: الجامل: قطيع الجمال. المؤبّل: الإبل المعدّة للاقتناء. العناجيج: ج العنجوج، وهو من الخيل الطويل العنق. المهار: ج المهر، وهو ولد الفرس.

المعنى: ربّ قطيع من الجمال المعدّة للاقتناء، وجياد طويلة الأعناق بينها المهار.

الإعراب: **«ربّما»**: «رب»: حرف جرّ شبيه بالزائد، و«ما»: حرف كافّ. **«الجامل»**: مبتدأ مرفوع. **«المؤبّل»**: نعت مرفوع. **«فيهم»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ. **«وعناجيج»**: الواو: حرف عطف، و«عناجيج»: معطوف على «الجامل» مرفوع. **«بينهن»**: ظرف مكان منصوب متعلّق بمحذوف خبر مقدّم. **«المهار»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع.

وجملة «ربّما الجامل...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «بينهن المهار»: في محلّ رفع نعت «عناجيج».

والشاهد فيه قوله: «ربّما الجامل» حيث دخلت «ما» الكافة على «ربّ»، فكفّتها عن عمل الجرّ، ودخلت على الجملة الاسمية.

(١) تقدم بالرقم ٥٠٠.

الإبل مع رُعاتها. والمُؤَبَّلُ: المُعَدّ للقِنْية، يُقال: إبلٌ مؤبّلةٌ، إذا كانت للقنية. والعَناجِيج: جياد الخيل. والمِهارُ: جمع مُهْرٍ. يريد أنهم ذوو يَسارٍ، عندهم الإبلُ والخيل، وبينها أولادُها.

وأمّا الملغاة، فمؤكِّدةٌ كتأكيدها في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾(١)، و﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾(٢) فتقول على هذا: «ربّما رجلٍ عندك»، ويكون دخولُها كخروجها.

وفيها لغاتٌ، قالوا: «رُبَّ» الراءُ مضمومة، والباءُ مشدّدة، وهو الأصل فيها، إذ لو كان أصلها التخفيف، لم يجز التشديد فيها إلاّ في الوقف، أو ضرورةِ الشعر، نحوِ قوله [من الرجز]:

مِثْلَ الحَرِيقِ صادَفَ القَصَبَّا(٣)

وليس الأمر في «ربّ» كذلك، فإنّها تُستعمل مشدّدةً في حال الاختيار وسعة الكلام، وفي الوصل، والوقف.

وقالوا: «رُبَ» بضمّ الراء، وفتح الباء خفيفةً. ويحتمل ذلك وجوهًا. أحدها: أنهم حذفوا إحدى البائين تخفيفًا كراهيةَ التضعيف، وكان القياس إذا خُفّفت تسكين آخرها؛ لأنه لم يلتقِ فيها ساكنان، كما فعلوا بـ«أنَّ» ونظائرها حين خفّفوها، إلاّ أنّ المسموع «رُبَ» بالفتح، نحوُ قول الشاعر [من الكامل]:

أزُهَيْرُ إنْ يَشِبِ القَذالُ فإنّه رُبَ هَيْضَلٍ لجبٍ لففتُ بهيضل(٤)

كأنّهم أبقوا الفتحة مع التخفيف دلالةً وأمارةً على أنها كانت مثقّلةً مفتوحةً. ومثلُه قولهم: «أُفَ»، لمّا خفّفوها، أبقوا الفتحة دلالةً وتنبيهًا على الأصل. ومثلُه قوله: «لا أُكلِّمُ جَرِي دهرٍ» ساكنةَ الياء في موضع النصب في غير الشعر؛ لأنهم أرادوا التشديد في «جريّ». فكما أنه لو ادُّغم الياء الأُولى في الثانية؛ لم تكن الأُولى إلاّ ساكنة، فكذلك إذا حُذفت الثانية، تبقى الأُولى على سكونها دلالةً وتنبيهًا على إرادة الادّغام. ويمكن أن يكون إنما فُتح الآخر من «رُبَ»؛ لأنه لمّا لحقه الحذف، وتاءُ التأنيث؛ أشبهت الأفعالَ الماضيةَ، ففُتحت كفَتْحها. وقيل: إنهم لمّا استثقلوا التضعيف، حذفوا الحرف الساكن لضعفه بالسكون. وقد قالوا «رُبْ» بالتخفيف، وسكون الباء على القياس، حذفوا المتحرّكَ؛ لأنه أبلغ في التخفيف ولتطرُّفه، وأبقوا الساكن على حاله.

---

(١) آل عمران: ١٥٩.
(٢) النساء: ١٥٥.
(٣) تقدم بالرقم ٤٤٨.
(٤) تقدم بالرقم ٨٢٠.

وقالوا: «رُبَّتَ»، فألحقوه تاء التأنيث، كما قالوا: «ثُمَّتَ»، قال الشاعر [من السريع]:

١٠٧٩ـ ماوِيَ يا رُبَّتَما غارةٍ شَعْواءَ كاللَّذْعَةِ بالمِيسَمِ

وقال الآخر [من الرجز]:

١٠٨٠ـ يا صاحبا رُبَّتَ إنسانٍ [حَسَنْ يسألُ عنكِ اليومَ أو يسألُ عَنْ]

وهذه التاء تلحق «رُبَّ» ساكنةً كما تلحق الأفعالَ، ومتحرّكةً كما تلحق الأسماءَ، فتقول: «رُبَّتْ» بالسكون، و«رُبَّتَ» بالفتح. فقياسُ مَن أسكنها أن يقف عليها بالتاء، كما يقف على «ضَرَبَتْ». وقياسُ من حرّكها أن يقف عليها بالهاء، كما يقف على «كَيَّهْ»، و«ذَيَّهْ».

وربما قالوا: «رُبُّ» بضمّ الراء والباء، كأنهم أتبعوا الضمّ الضَّمَّ، وربّما قالوا: «رَبَّ»، ففتحوا الراء إتباعًا لفتحة الباء، كما قالوا: «الحَمْدِ لِلّه» فأتبعوا الكسر الكسر مخفّفةً ومشدّدةً على ما تقدّم، فاعرفه.

١٠٧٩ ـ **التخريج**: البيت لضمرة بن ضمرة في الأزهية ص٢٦٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٨٤؛ والدرر ٤/ ٢٠٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٠؛ ونوادر أبي زيد ص٥٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٦؛ والإنصاف ١/ ١٠٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٣٩، ١١/ ١٩٦؛ ولسان العرب ١/ ٤٠٩ (ربب)، ١٣/ ٥٥٤ (هيه)، ١٤/ ٤٣٥ (شعا)، ١٥/ ٣٠٠ (موا)، ٤٧٣ (ما)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٨.

اللغة: الشعواء: المتفرّقة. الميسم: ما يوسم به الدواب.

المعنى: لعل حربًا سريعةً تذلّ من تصيبه، وتغدو عارًا عليه طوال العمر.

الإعراب: **«ماويّ»**: منادى مرخّم، أصله «يا ماويّة». **«يا»**: حرف تنبيه. **«ربّتما»**: حرف جرّ شبيه بالزائد، «ما» زائدة غير كافة. **«غارة»**: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلًا على أنه مبتدأ. **«شعواء»**: نعت «غارة» مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف على وزن «فعلاء». **«كاللذعة»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر لـ«غارة». **«بالميسم»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«للذعة».

جملة النداء «ماويّ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يا ربّتما غارة...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ربتما غارةٍ» حيث دخلت «التاء» على ربّ للإشارة إلى تأنيث «غارة».

١٠٨٠ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٤٢١، ٤٢٢، ٩/ ٣٨٦؛ ونوادر أبي زيد ص١٠٣.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء. **«صاحبا»**: منادى مضاف منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم المقلوبة ألفًا، وهي ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«ربت»**: حرف جرٍّ شبيه بالزائد، والتاء للتأنيث. **«إنسان»**: اسم مجرور لفظًا، مرفوع محلًا على أنه مبتدأ. **«حسن»**: نعت مجرور بالكسرة منع من ظهورها حركة الرويّ. **«يسأل»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«عنك»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«يسأل». **«اليوم»**: ظرف منصوب متعلّق بـ«يسأل». **«أو»**: حرف عطف. **«يسأل»**: تقدم إعرابها. **«عن»**: حرف جرّ، والمجرور محذوف، والتقدير: عني. استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

وجملة النداء ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ربت إنسان...». وجملة «يسأل» الأولى: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «يسأل» الثانية: معطوفة على الأولى في محلّ رفع.

والشاهد فيه قوله: «ربت إنسان» حيث ألحق حرف الجر «رب» تاء التأنيث.

فصل
[واو القَسَم]

قال صاحب الكتاب: و«واوُ القَسَم» **مُبْدَلةٌ عن الباء الإلْصاقيّة في «أقسمتُ باللّهِ»، أُبدلتْ عنها عند حذف الفعل، ثمّ التاءُ مبدلةٌ عن الواو في «تَاللّهِ» خاصّةً، وقد روى الأخفش «تَرَبِّ الكَعْبَةِ»، فالباءُ لأصالتها تدخل على المظهَر والمضمَر، فتقول: «باللّهِ، وبِكَ، لأفْعَلَنَّ». والواوُ لا تدخل إلاّ على المظهر لنُقْصانها عن الباء، والتاءُ لا تدخل من المظهر إلاّ على واحد؛ لنقصانها عن الواو.**

* * *

قال الشارح: أصل حروف القسم الباء، والواو مبدلةٌ منها، وإنما قلنا ذلك؛ لأنها حرف الجرّ الذي يُضاف به فعلُ الحَلْف إلى المحلوف، وذلك الفعل «أَحْلِفُ»، أو «أُقْسِمُ»، أو نحوُهما، لكنّه لمّا كان الفعل غير متعدّ؛ وصلوه بالباء المعدّية، فصار اللفظ «أحلفُ بالله»، أو «أُقسمُ باللّه». قال الله تعالى: ﴿وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ﴾[1]. قال الشاعر [من السريع]:

١٠٨١ـ أُقْسِمُ باللّه وآلائِهِ ... والمَرْءُ عَمّا قال مَسْؤُولُ

وقال [من الطويل]:

١٠٨٢ـ فأقسمتُ بالبيت الذي طاف حَولَهُ ... رِجالٌ بَنَوْه من قُرَيْشٍ وجُرْهُمِ

---

(١) الأنعام: ١٠٩، والنحل: ٣٨.

١٠٨١ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة والمعنى: الآلاء: النِّعَم، مفردها الألْوُ، أو الإلْيُ، أو الأَلْيُ.

يقسم بالله ـ عزّ وجلّ ـ وبنعمه الكثيرة، إن لسانَ المرء مسؤوليته وحده.

الإعراب: **«أقسم»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا **«بالله»**: جارّ ومجرور متعلّقان بفعل القسم. **«وآلائه»**: الواو: حرف عطف، «آلاء»: اسم معطوف على لفظ الجلالة مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«والمرء»**: الواو: للاستئناف، «المرء»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«عمّا»**: «عن»: حرف جرّ، «ما»: اسم موصول مبني في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجارّ والمجرور متعلّقان بالخبر «مسؤول». **«قال»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«مسؤول»**: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة.

وجملة «أقسم بالله»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «المرء مسؤول»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قال»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أقسم بالله» حيث عدّى الفعل «أقسم» إلى لفظ الجلالة بالباء التي عدّها أصل حروف القسم.

١٠٨٢ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص١٤؛ وخزانة الأدب ٦/ ٥٨.

الإعراب: **«فأقسمت»**: الفاء: استئنافية، «أقسمت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير =

وإنّما خصّوا الباءَ بذلك دون غيرها من حروف الجرّ لأمرَيْن، أحدهما: أنها الأصل في التعدية. والثاني: أن الباء معناها الإلصاق. والمراد إيصال معنى الحلف إلى المحلوف، فلذلك كانت أوْلى، إذ كانت مفيدةً هذا المعنى. والذي يؤيّد عندك أن الباء الأصل في حروف القسم أنها تدخل على المضمر، كما تدخل على المظهر، فتقول: «بالله لأقُومنّ»، و«به لأفعلنّ». والواوُ لا تدخل إلاّ على المظهر ألبتّة، تقول: «واللّهِ لأقومنّ». ولو أضمرتَ؛ لقلت: «به لأفعلنّ»، ولا تقول: «وَهُ»، ولا «وَكَ»، فرجوعُك مع الإضمار إلى الباء يدلّ أنها هي الأصل؛ لأن الإضمار يردّ الأشياء إلى أُصولها. قال الشاعر [من الوافر]:

١٠٨٣ـ رَأى بَـرْقًـا فـأَوْضَـعَ فـوقَ بَـكْـرٍ فـلا بِـكَ مـا أسـالَ ولا أغـامـا

= رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**بالبيت**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«أقسمت». «**الذي**»: اسم موصول مبني في محلّ جرّ صفة للبيت. «**طاف**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**حوله**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلّق بالفعل قبله، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**رجال**»: فاعل «طاف» مرفوع بالضمّة. «**بنوه**»: فعل ماضٍ مبني على الضم المقدّر على الألف المحذوفة منعًا لالتقاء الساكنين، والواو: ضمير متّصل مبني في محلّ رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**من قريش**»: جارّ ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة للرجال. «**وجرهم**»: الواو: للعطف، «جرهم»: اسم معطوف على «قريش» مجرور بالكسرة.

وجملة «**أقسمت**»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «طاف رجال حوله»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «بنوه»: في محلّ رفع صفة للرجال.

والشاهد فيه قوله: «فأقسمت بالبيت» حيث وصل الفعل اللازم بالباء المعدّية إلى المقسم به.

١٠٨٣ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن يربوع في جمهرة اللغة ص٩٦٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٢٥؛ ونوادر أبي زيد ص١٤٦؛ وبلا نسبة في الحيوان ١/ ١٨٦، ٦/ ١٩٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٨؛ والخصائص ٢/ ١٩؛ ورصف المباني ص١٤٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٠٤، ١٤٤؛ ولسان العرب ١١/ ٣١ (أهل).

اللغة: أوضع: أسرع في السير. البكر: الفتيّ من الإبل.

المعنى: يدعو النساء لديار أهل محبوبته بأن تسلم من أذى البرق والسيل، ويقسم بحياتها أنه لن يكون مع هذا البرق غيم ولا سيل يؤذيان شيئًا.

الإعراب: «**رأى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**برقًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**فأوضع**»: الفاء: عاطفة، «أوضع»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**فوق**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب، متعلق بالفعل أوضع. «**بكر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**فلا**»: الفاء: استئنافية، «لا»: نافية لا عمل لها. «**بك**»: الباء: حرف جر وقسم، والكاف: ضمير متصل في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف «أقسم». «**ما**»: نافية لا عمل لها. «**أسال**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**ولا أغاما**»: الواو: حرف عطف، «لا»: =

وقال الآخر [من الوافر]:

١٠٨٤ـ ألا نـادَتْ أُمـامـةُ بـاحْـتِـمـالِ لـتَـحْـزُنَـنـي فـلا بِـكِ مـا أُبـالِـي

لمّا كنى عن المُقْسَم به، عاد إلى الباء. ولمّا كثُر استعمالُ ذلك في الحلف؛ آثروا التخفيف، فحذفوا الفعل من اللفظ، وهو مرادٌ؛ ليُعلَّق حرف الجرّ به، ثمّ أبدلوا الواو من الباء توسُّعًا في اللغة، ولأنّها أخفُّ، لأن الواو أخفّ من الباء، وحركتُها أخفّ من حركة الباء. وإنما خصّوا الواو بذلك لأمرَيْن، أحدهما: أنها من مَخْرَجها من الشفتَيْن، والآخر: من جهة المعنى، وذلك أنّ الباء معناها الإلصاق، والواو معناها الاجتماع. والشيءُ إذا لاصَقَ الشيءَ؛ فقد جاء معه.

وأمّا التاء فمبدلةٌ من الواو، لأنه قد كثُر إبدالها منها في نحو: «تُكَأةٍ»، و«تُراثٍ»، و«تَوْراة»، و«تُخَمَةٍ»، لشَبَهها بها من جهة اتّساع المخرج. وهي من الحروف المهموسة،

= زائدة لتوكيد النفي، «أغاما»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف: للإطلاق والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو.

وجملة «رأى برقًا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أوضع...»: معطوفة على سابقتها. وجملة «فلا وحقك»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أسال»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «أغام».

والشاهد فيه قوله: «فلا بك» حيث دخلت «الباء» على مضمر.

١٠٨٤ ـ **التخريج**: البيت لغويّة بن سلمى في لسان العرب ١٥/ ٤٤٣ (با)، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص٢٥٣؛ والخصائص ٢/ ١٩؛ ورصف المباني ص١٤٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٠٤، ١٤٤؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٠٧؛ ولسان العرب ١١/ ٣١ (أهل)؛ واللمع ص٥٨، ٢٥٦.

اللغة: الاحتمال: الرحيل.

المعنى: إن المحبوبة أميمة قد أعلنت أنها سترحل وتتركني، وقد أعلنت ذلك لتحزنني، ولكني أقسم إنني لا أبالي ولا أكترث لما أعلنت.

الإعراب: **«ألا»**: حرف لوم وإنكار. **«نادت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة. **«أمامة»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«باحتمال»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل نادت. **«لتحزنني»**: اللام: لام التعليل، «تحزنني»: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي، والمصدر المؤول من «أن» والفعل «تحزن» مجرور باللام، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (نادت). **«فلا»**: الفاء: استئنافية، «لا»: نافية لا عمل لها. **«بك»**: الباء: حرف جر وقسم، والكاف: ضمير متصل في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بقسم مقدر. **«ما»**: نافية لا عمل لها. **«أبالي»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا.

وجملة «نادت أمامة»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تحزنني»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «فلا وحقك»: استئنافية لا محل من الإعراب لها. وجملة «أبالي»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فلا بك» حيث دخلت «الباء» على مضمر، والتقدير «فلا وحقك ما أبالي».

فناسَبَ هَمْسُها لِينَ حروف اللين. ولمّا كانت الواو بدلاً من الباء، والبدلُ ينحطّ عن درجة الأصل، فلذلك لا تدخل إلاّ على كلّ ظاهر، ولا تدخل على المضمر؛ لانحطاط الفرع عن درجة الأصل، لأنه من المرتبة الثانية. والتاءُ لمّا كانت بدلاً من الواو، وكانت من المرتبة الثالثة، انحطّت عن درجة الواو، فاختصّت باسم الله تعالى؛ لكثرة الحلف به. وإلى هذا يُشِير صاحب هذا الكتاب، وهو مذهب أكثر أصحابنا.

ومنهم من يقول: إن البدل يجري مجرى المُبْدَل منه في جميع أحكامه، ولا يتقاصر عن الأصل لقُرْبه منه، ألا تراهم يقولون: «صرفتُ وُجُوهَ القوم، وأُجُوهَ القوم»، فيُبْدِلون الهمزة من الواو، ويوقِعونها في جميع مواقعها قبل البدل.

وقالوا أيضًا: «وُسادةٌ، وإسادةٌ»، و«وِعاءٌ، وإعاءٌ». وقرأ سَعيد بن جُبَيْر، ﴿**ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ إِعَاءِ أَخِيهِ**﴾(١). فكلُّ واحد من هذا يجري في البدل مجرى صاحبه، ولا يلزم انحطاطُه عن درجة الأصل. فأمّا إذا كان بدلاً من بدلٍ؛ فقد تَباعد عن الأصل، وصار في المرتبة الثالثة، فوجب انحطاطُه عن درجة الأصل، وأن لا يُساويه. فلذلك اختصّت التاء باسم اللّه، ولم تدخل على غيره ممّا يُحْلَف به.

فإن قلت: فأنت تزعم أن الواو في «واللّهِ» بدلٌ من الباء في «باللّه»؛ ولذلك لا تقع في جميع مواقعها. ألا ترى أنها لا تدخل على المضمر، ولا تقول: «وَهُ»، ولا «وَكَ»، كما تقول: «بك لأفعلنّ»، و«به لأفعلنّ»، فقد تَقاصر الفرع عن درجة الأصل كما ترى. فالجواب أن الواو لم يمتنع دخولُها على المضمر لانحطاطها عن درجة الباء، إنّما ذلك من قِبَلِ أن الإضمار يردّ الأشياء إلى أُصولها. ألا ترى أنّ من يقول: «أعطيتُكم درهمًا»، فحذف الواو، وسكّن الميم تخفيفًا، فإنّه إذا أضمر المفعول؛ قال: «أعطيتُكموه» ويردّ الواو لأجل اتّصال الفعل بالمضمر؟ فلذلك جاز أن تقول: «به لأفعلنّ»، و«بك لأفعلنّ»، ولم يجز شيء من ذلك في الواو.

وقد حكى أبو الحسن: «تَرَبِّ الكعبة لأفعلنّ»، يريدون: «وربّ الكعبة»، وهو قليل شاذّ، كأنهم جعلوا الواو أصلاً لكثرة استعمالها، وغَلَبَتها على الباء، فالتاءُ تدخل على طريق الاختصاص بالاسم الذي يكون القَسَمُ به أكثر، وقد يكون فيها معنى التعجّب. قال الله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾(٢) على طريق التعجّب، وقال الله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾(٣)، فاعرفْ ذلك.

* * *

---

(١) يوسف: ٧٦. وانظر: البحر المحيط ٥/ ٣٣٢؛ والكشاف ٢/ ٣٣٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ١٨٤.

(٢) يوسف: ٨٥.

(٣) الأنبياء: ٥٧.

[أصل «م اللّه»]

قال صاحب الكتاب: **وقولهم: «مُ اللّهِ» أصله «مِن اللّهِ» لقولهم: «مُن[1] ربِّي إنّك لأشِرٌ»، فحذف النون لكثرة الاستعمال، وقيل: أصله «ايمُ» ومن ثمّ قال: «مُن ربِّي» بالضمّ، ورأى بعضهم أن تكون الميم بدلاً من الواو لقرب المخارج.**

* * *

قال الشارح: وقد قالوا في القسم: «مُ اللّه لأفعلنّ»، فقال بعضهم: أرادوا «من اللّه» بحذف النون تخفيفًا، لأن النون الساكنة تُشبَّه بحروف العلّة، فتُحْذَف تارةً لالتقاء الساكنين، نحوَ قوله [من المنسرح]:

١٠٨٥ـ أبْلِغْ أبَا دُخْتَنوسَ مَألَكَةً ... غيرَ الذي قد يُقال مِ الكَذِبِ

يريد «مِنْ» فحذف النون لالتقاء الساكنين. وقال الآخر [من الطويل]:

١٠٨٦ـ [لِلَيلى بذاتِ البيْنِ دارٌ عَرَفْتُها ... وأُخرى بذاتِ الجيشِ آياتُها عُفْرُ]
كأنّهما مِ الآنَ لم يَتَغيّرا ... وقد مَرَّ للدارَيْن من بَعْدِنا عَصْرُ

---

(١) بضمّ الميم وكسرها.

١٠٨٥ ـ **التخريج**: البيت للقيط بن زرارة في شرح شواهد الإيضاح ص٢٨٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٣٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٠٥؛ والخصائص ١/ ٣١١؛ ورصف المباني ص٣٢٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ص٥٣٩، ٥٤٠؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٩٢ (ألك)، ١٣/ ٣٩١ (لكن)، ٤٢٣ (منن).

اللغة: دختنوس: بنت لقيط بن زرارة. المألكة: الرسالة.

الإعراب: **«أبلغ»**: فعل أمر مبنيّ على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. **«أبا»**: مفعول به أوّل منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. **«دختنوس»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **«مألكة»**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. **«غير»**: نعت منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«الذي»**: اسم موصول مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«قد»**: حرف تقليل. **«يقال»**: فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«مِ»**: حرف جرّ. **«الكذب»**: اسم مجرور بالكسرة، والجارّ والمجرور متعلقان بـ«يقال».

وجملة «أبلغ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «يقال»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «م الكذب»، حيث حذف نون «من» لالتقاء الساكنين، تشبيهًا للنون الساكنة بحروف العلّة.

١٠٨٦ ـ **التخريج**: البيتان لأبي صخر الهذليّ في الدرر ٣/ ١٠٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٩؛ وشرح أشعار الهذليّين ٢/ ٩٥٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٩؛ والمنصف ١/ ٢٢٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٣٣؛ والخصائص ١/ ٣١٠؛ والدرر ٦/ ٢٩١؛ ورصف المباني ص٣٢٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٣٩، ٤٤٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٣ (أين)؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٨، ٢/ ١٩٩.

اللغة والمعنى: ذات البين وذات الجيش موضعان. آياتها: معالمها. ملآن: من الآن. يقول: إنّه لمّا مرّ بالدارين اللتين كانتا تقطنهما حبيبته رآهما لم يتغيّرا رغم مرور زمان طويل عليهما بعد فراقه. =

أراد: «من الآن» فحذف، والقياسُ التحريك لالتقاء الساكنين، وقد حذفوها لا لالتقاء الساكنين، بل لضربٍ من التخفيف. قال [من الرجز]:

مِـن لَـدُ شَـوْلاً وإلـى إتـلائِـهـا[١]

فحذف نونَ «لَدُنْ» تخفيفًا. واستدلّوا على أن أصلها «مِنْ» بقول العرب: «مِن ربِّي لأفعلنّ» ولا يُدْخِلون «مِنْ» في القسم إلاّ على «رَبِّي»، فلا يقولون: «مِن الله» كأنهم اختصّوا بعضَ الأسماء ببعض الحروف، وذلك لكثرة القسم، تَصرّفوا فيه هذا التصرّفَ. ومن العرب مَن يقول: «مُن ربّي» بضمّ الميم، ولا يستعملون «مُنْ» بضمّ الميم إلاّ في القسم، وذلك أنهم جعلوا ضمَّها دلالةً على القسم، كما جعلوا الواو مكانَ الباء دلالةً على القسم. ومنهم من يجعل «مِنْ» من قولك: «من ربّي لأفعلنّ» مخفّفةً من «أَيْمُنٍ». و«أيمنٌ» عن سيبويه[٢] اسمٌ مفردٌ، وُضع للقسم مشتقّ من «اليَمِين»، وهو البَرَكَة، وألفُ «ايْمُنٍ» وصلٌ، ولم تجىء في الأسماء ألفُ وصل مفتوحةً إلاّ هذا الحرفُ. قال الشاعر [من الطويل]:

١٠٨٧ـ فقال فَرِيقُ القَوْمَ لمّا نشدتُهم نَعَمْ وفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللّهِ ما نَدْرِي

= الإعراب: «لليلى»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدَّم، و«ليلى»: اسم مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «بذات»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «دار». «البين»: مضاف إليه مجرور. «دار»: مبتدأ مؤخَّر. «عرفتُها»: فعل وفاعل ومفعول به. وجملة (عرفتها) في محل رفع نعت «دار»، وجملة المبتدأ والخبر ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. «وأخرى»: الواو حرف عطف، «أخرى»: اسم معطوف بالضمة المقدَّرة. «بذات»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ«أخرى». «الجيش»: مضاف إليه مجرور. «آياتها»: مبتدأ مؤخّر مرفوع، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جر مضاف إليه. «عُفرُ»: خبر المبتدأ مرفوع، وجملة (آياتها عفر) في محلّ رفع نعت «أخرى». «كأنهما»: حرف مشبّه بالفعل، و«هما»: ضمير في محلّ نصب اسم «كأنّ». «م الآن»: أصلها: «من الآن» جار ومجرور متعلقان بخبر «كأنّ» المحذوف. «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «يتغيّرا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنّه من الأفعال الخمسة، والألف: فاعل. «وقد»: الواو: حالية، «قد»: حرف تحقيق. «مرَّ»: فعل ماضٍ. «للدارين»: جار ومجرور متعلّقان بـ«مرّ». «من بعدنا»: جار ومجرور متعلّقان بـ«مرّ». و«نا»: ضمير في محلّ جر بالإضافة. «عصر»: فاعل مرفوع..

وجملة «كأنّهما ملآن...» الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة أو استئنافية. وجملة (لم يتغيّرا) الفعليّة: في محل رفع خبر ثانٍ لـ«كأنّ». وجملة (مرّ بالدارين...) الفعليّة: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «م الآن» يريد: من الآن، فحذف نون «من» لالتقاء الساكنين، والقياس التحريك.

(١) تقدم بالرقم ٦٤٢.

(٢) الكتاب ٣/٥٠٢، ٥٠٣.

١٠٨٧ ـ **التخريج**: البيت لنصيب في ديوانه ص٩٤؛ والأزهية ص٢١؛ وتخليص الشواهد ص٢١٩؛ والدرر ٤/٢١٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٨٨؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٩٩؛ ومغني اللبيب ١/١٠١؛ ولسان العرب ١٣/٤٦٢ (يمن)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص٤٣؛ وسرّ صناعة الإعراب =

فحذف الهمزة حين استغنى عنها باللام المؤكّدة، وهو مرفوع بالابتداء، وخبرُه محذوف، والتقدير: «لايْمُنُ الله ما أُقْسِمُ به». وكثُر استعماله في القسم، فتَصرّفوا فيه بأنواع التخفيف، فحذفوا نونَه تارةً، وقالوا: «ايْمُ الله». ومنهم من يكسر الهمزة حملاً لها على نظائرها من همزات الوصل. ومنهم من يحذف الياء، ويقول: «امُ اللَّهِ لأفعلنّ». ومنهم من يُبْقِي الميم وحدها، فيقول: «مُ اللَّهِ». ومنهم من يكسر الميم؛ لأنها لمّا صارت على حرف واحد، شبّهها بالباء، فكسرها، لأنها قَسَمٌ يعمل في الجرّ، فأجراها مجراها. وذهب قوم من الكوفيين(١) إلى أن «ايمن» جمع «يَمِينٍ»، وعليه ابن كَيْسان، وابن درستويه. وأجاز السِّيرافيّ أن يكون كذلك، والألفُ على هذا عندهم قطعٌ، وإنما حُذفت في الوصل لكثرة الاستعمال. قالوا: جمعوا «يَمِينًا» على «أيْمُنٍ»، كما جمعوا عليه في غير القسم، كما قالوا [من الرجز]:

يَسْرِي لها من أيْمُنٍ وأشْمُلِ(٢)

وقال زُهَيْر [من الوافر]:

١٠٨٨ـ فتُجْمَعُ أيْمُنٌ منّا ومنكم ... بمُقْسَمَةٍ تَمُورُ بها الدِّماءُ

= ١/١٠٦، ١١٥، ٣٨٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٩٠؛ والكتاب ٣/٥٠٣، ٤/١٤٨؛ واللمع في العربية ص٢٦٠، ٣١٣؛ والمقتضب ١/٢٢٨، ٢/٩٠، ٣٣٠.

الإعراب: **«فقال»**: الفاء: استئنافية، «قال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«فريق»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«القوم»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«لما»**: ظرف زمان في محل نصب مفعول فيه، متعلق بـ«قال». **«نشدتهم»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و«هم»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **«نعم»**: حرف جواب. **«وفريق»**: الواو: للعطف، «فريق»: معطوف على «فريق» الأولى مرفوع بالضمّة. **«ليمن»**: اللام: حرف ابتداء، و«ايمن»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، خبره محذوف. **«الله»**: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«ما ندري»**: «ما»: حرف نفي، «ندري»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر تقديره: «نحن».

وجملة «قال فريق»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نشدتهم»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «ليمن الله»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «ما ندري»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ليمن الله» حيث جاء بهمزة «ايمن» همزة وصل لا همزة قطع، مما يدلّ على أنّ لفظة «ايمن» مفردة وليست جمعًا.

(١) انظر المسألة التاسعة والخمسين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص٤٠٤ ـ ٤٠٩.

(٢) تقدم بالرقم ٧٤٠.

١٠٨٨ ـ التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٧٨؛ وجمهرة اللغة ص٩٩٤؛ والجنى الداني ص٥٣٩؛ ولسان العرب ١٢/٤٨٣ (قسم)، ١٣/٤٦٣ (يمن). =

وكانوا يحتلفون باليمين. قال امرؤ القيس [من الطويل]:

فقلتُ يمينَ اللَّهِ أبرَحُ قاعِدًا ولو قطعوا رأسي لَدَيْكِ وأوْصالِي[1]

ثمّ احتلفوا بالجمع كما يحتلفون بالمفرد، فقالوا: «ايْمُنَ اللهِ لا أفعلُ». ويؤيّد هذا غَرابةُ البناء، لأنّه ليس في الأسماء الآحاد ما هو على «أَفْعُل» إلّا «آنُكٌ» وهو الرَّصاص، و«أشُدٌّ»، إلاّ أنّه يضعف من كثرة الحذف وبقائه على حرف واحد، ولم يُعتمد نحو ذلك في الجموع. وقد ذهب قومٌ إلى أنّ الميم في «م اللّه» بدلٌ من الواو، وقالوا: لأنها من مَخْرجها، وهو الشفة، وقد أبدلت منها في «فَم»، فافهمْه.

فصل

[معنى «على»]

قال صاحب الكتاب: و«عَلى»، للاستعلاء، تقول: «عَلَيْهِ دَيْنٌ» و«فلانٌ علينا أميرٌ»، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾[2]، وتقول على الاتّساع: «مررتُ عليه» إذا جُزْتَه، وهو اسمٌ في نحو قوله [من الطويل]:

١٠٨٩ ـ غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ بَعْدَما تَمَّ ظِمْؤُها [تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزاءَ مَجْهَلِ]

أي: من فَوْقِه.

* * *

= **اللغة**: المقسمة: الموضع الذي يحلف فيه. تمور: تجري وتسيل.

المعنى: فنجتمع بموضع نقسم فيه أيمانًا منّا ومنكم، ونغمس أيدينا بالدماء الكثيرة التي تجري. (كانت عادة المتحالفين أن يغمسوا أيديهم في الدماء).

الإعراب: «**فتجمع**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «تجمع»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة. «**أيمن**»: نائب فاعل مرفوع بالضمّة. «**منا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ(تجمع). «**ومنكم**»: الواو: للعطف، «منكم»: جار ومجرور معطوفان على الجار والمجرور السابقين. «**بمقسمة**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تجمع». «**تمور**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «**بها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تمور». «**الدماء**»: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «فتجمع»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تمور»: في محل جرّ صفة.

والشاهد فيه قوله: «أيمن» حيث هي جمع «يمين»، وهمزتها همزة قطع.

(١) تقدم بالرقم ١٠٢٧.

(٢) المؤمنون: ٢٨.

١٠٨٩ ـ **التخريج**: البيت لمزاحم العقيلي في أدب الكاتب ص٥٠٤؛ والأزهية ص١٩٤؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٧، ١٥٠؛ والدرر ٤/ ١٨٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٣٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢٥؛ ولسان العرب ١١/ ٣٨٣ (صلل)، ١٥/ ٨٨ (علا)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٠١؛ ونوادر أبي زيد ص١٦٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٠٣؛ والأشباه والنظائر ٣/ ١٢؛ وجمهرة اللغة ص١٣١٤؛ والجنى الداني ص٤٧٠؛ وجواهر الأدب ص٣٧٥؛ وخزانة =

قال الشارح: هذا من الضرب الثاني، وهو ما يكونُ حرفًا واسمًا، وهي خمسةٌ على ما ذكرنا: «عَلى»، و«عَنْ»، والكاف، و«مُذْ»، و«مُنْذُ». فأمّا «عَلى» فكان أبو العبّاس يقول: إنها مشترَكةٌ بين الاسم والفعل والحرف، لا أنَّ الاسم هو الفعل والحرف، ولكن يتّفق الاسم والفعل والحرف في اللفظ، فإذا كانت حرفًا؛ دلّت على معنى الاستعلاء فيما دخلت عليه، كقولك: «زيدٌ على الفرس»، فـ«زيد» هو المستعلِي على الفرس، و«عَلى» أفادت هذا المعنى فيه. ومن ذلك «على زيدٍ دَيْنٌ»، كأنه شيءٌ قد علاه فالمُسْتعلى عليه «زيدٌ». وكذلك: «فلانٌ علينا أميرٌ» لاستعلائه من جهة الأمر. ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾[2]، المراد الركوب عليه، والاستواء فوقه.

فأمّا قولهم: «مررت عليه» فاتّساعٌ، وليس فيه استعلاءٌ حقيقةً، إنما جرى كالمثل. ويجوز أن يكون المراد مروره على مكانه، فيكون فيه استعلاءٌ. فأمّا قولهم: «أُمررتُ يَدِي عليه»، ففيه استعلاءٌ، لأن المراد فوقه. وأمّا إذا كانت اسمًا، فتكون ظرفَ مكانٍ بمعنى الجهة، ويدخل عليها حرف الجرّ كما يدخل على غيرها من

= الأدب ٦/ ٥٣٥؛ ورصف المباني ص٣٧١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٦؛ وشرح ابن عقيل ص٣٦٧؛ والكتاب ٤/ ٢٣١؛ ومجالس ثعلب ص٣٠٤؛ ومغني اللبيب ١/ ١٤٦، ٢/ ٥٣٢؛ والمقتضب ٣/ ٥٣؛ والمقرب ١/ ١٩٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٦.

اللغة: الظمء: ما بين الشربين. تصلّ: تصوّت. القيض: قشرة البيضة العليا. الزيزاء: موضع. المجهل: القفر الخالي من الأعلام.

المعنى: إنّ القطاة قد تركت فراخها وقشر بيضها، وراحت تصوّت في أرض خالية من الأعلام بعد أن اشتدّ بها الظمأ.

الإعراب: **«غدت»**: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. **«من عليه»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من اسم «غدت»، و«على» مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«بعد»**: ظرف زمان منصوب، متعلّق بـ «غدا». **«ما»**: حرف مصدري. **«تمّ»**: فعل ماضٍ. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر مضاف إليه. **«تمّ»**: فعل ماضٍ. **«ظمؤها»**: فاعل مرفوع، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«تصلّ»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. **«وعن قيض»**: الواو: حرف عطف، و«عن قيض»: جار ومجرور معطوفان على «من عليه». **«بزيزاء»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت «قيض». **«مجهل»**: نعت «بيداء» مجرور.

وجملة «غدت...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تصل...»: في محلّ نصب خبر «غدا».

والشاهد فيه قوله: «من عليه» حيث جاءت «على» اسمًا مجرورًا بـ «من» بمعنى «فَوْق».

(١) الزخرف: ٣٢.

(٢) المؤمنون: ٢٨.

الجهات، نحوَ قول بعض العرب: «نهضتُ من عليه»، أي: من فوقه، كقول الشاعر [من الطويل]:

١٠٩٠ـ غَدَتْ مِن عليه تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَما رأتْ حاجِبَ الشَّمْسِ استَوَى فتَرَفَّعَا

فأمّا البيت الذي أنشده صاحب الكتاب، وهو [من الطويل]:

غَدَتْ مِن عليه بعدما تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُ وعن قَيْضٍ بزِيزاءِ مَجْهَلِ

البيت لمزاحم بن الحارث العُقَيْلِيّ، وقبله:

قطعتُ بشَوْشاءٍ كأنّ قُتُودَها على خاضبٍ يَعْلُو الأماعِزَ مُجْفِلِ
أذلك أمْ كُدْرِيَّةٌ ظَلَّ فَرْخُها لَقًى بشَرَوْرَى كاليَتِيم المُعَيَّلِ

فالشَّوْشاءُ: الخفيفة، والخاضب: ذَكَر النَّعام، والأمعز: أرضٌ غليظةٌ، ومُجْفِل: سريعُ الذهاب، وقوله: «أذلك» إشارة إلى الظليم، أي: أذلك الظليمَ تُشْبِه ناقتي في خفّتها وسرعتها؛ أم كدريّةً، يعني قطاةً هذه صفتُها. وشَرَوْرَى: جبلٌ معروفٌ، والمُعيَّل: المُهْمَل، والظِّمْء: ما بين الشَّرْبَتَيْن، وتَصِلُ: تُصوِّت، وإنّما يصوّت حَشاها من بَين العطش، فنقل الفعل إليها، لأنها إذا صوّت حشاها، فقد صَوَّتَتْ، وإنّما يُقال لصوتِ جناحها: «الحَفِيفُ».

ويروى: خِمْسُها، وهو الذي يرد الماءَ في خامس يوم، سُمّي بيوم الوُرود.

١٠٩٠ ـ **التخريج**: البيت ليزيد بن الطثرية في ديوانه ص٨٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٨٩ (علا)؛ ونوادر أبي زيد ص١٦٣؛ وبلا نسبة في الأزهية ص١٩٤؛ وأسرار العربية ص٢٥٦.

اللغة: غدت من عليه: غادرته. الطل: الندى.

المعنى: يريد أنَّ هذه الظبية غادرت وليدها صباحًا وقد أخذت الشمس في الارتفاع في السماء قليلاً قليلاً، يريد أن الوقت صباح، والندى لم تبخره حرارة الشمس بعد.

الإعراب: «**غدَتْ**»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هي. «**من عليه**»: جار ومجرور متعلقان بـ«غدت»، والهاء: مضاف إليه، «**تنفض**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: «هي». «**الطلّ**»: مفعول به. «**بعْد**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بـ«غدتْ». «**ما**»: مصدرية. «**رأت**»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والفاعل مستتر تقديره: «هي»، والمصدر المؤول من «ما» والفعل (رأت) في محل جر بالإضافة، والتقدير: بَعْدَ رؤيتها. «**حاجب**»: مفعول به منصوب. «**الشمس**»: مضاف إليه مجرور. «**استوى**»: فعل ماضٍ، وفاعله مستتر جوازًا تقديره: «هو». «**فترفعا**»: الفاء: حرف عطف، «ترفّع»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف: للإطلاق، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: «هو».

وجملة «غَدَتْ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تنفض»: حالية محلها النصب. وجملة «رأت»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «استوى»: حالية محلها النصب، وعطف عليها جملة «ترفّع».

والشاهد فيه: أن «عليه» جاءت اسمًا مجرورًا بـ«من» بمعنى «فوق».

والقَيْض: قِشْر البَيْض الأعلى الخالي عن الفَرْخ. والزِّيزاء: الأرض الغليظة المستوية التي لا شجر فيها، واحدتها: زِيزاءَةٌ، وقيل: هي المفازة التي لا أعلام فيها، وهمزتُه للإلحاق بنحو «حِمْلاقٍ»، و«سِرْداحٍ». وهي في الحقيقة منقلبة عن ألفٍ منقلبةٍ عن ياء يدلّ على ذلك ظهورها في «دِرْحايةٍ». لمّا بنيت على التأنيث؛ عادت إلى الأصل، ولغةُ هُذَيْل «زَيْزاء» بفتح الزاء كـ«القَلْقال»، وهمزته على هذا منقبلة عن ياء، ووزنُه «فَعْلالٌ»، والأوّل «فِعْلاءٌ». وقولهم في الجمع: «زَيازٍ» دليل على أن العين ياءٌ. وروى سيبويه[1]: «ببَيْداءَ» وهي الأكَمَةُ ذات الحجارة، والجمع: بِيدٌ، والمَجْهَل: القَفْر الذي لا علامة فيه، وهي صفة لبَيْداء. ومن روى: زيزاء أضافه إلى المجهل، وقدّر حذفَ الموصوف، أي: مكانٍ مجهل. والشاهد فيه قوله: «مِن عَلَيْهِ»، أي: من على الفرخ، فـ«عَلَى» هنا اسمٌ بمعنى «فَوْقٍ» لدخول «مِنْ» عليه.

والفرقُ بينها إذا كانت اسمًا، وإذا كانت حرفًا، أنها إذا كانت حرفًا، دلّت على معنًى في غيرها، وتوصِل الثاني بالأوّل على جهةِ أن معنى الثاني اتّصل بالأوّل بمُوصِلٍ بينهما من غيرِ أن يكون له معنًى في نفسه. وهذا شرطُ حرف الإضافة. وأمّا إذا كانت اسمًا، فإنّها تدلّ على معنًى في نفسها، وهو معنى الظرفيّة، كما يدلّ «فَوْقٌ» على ذلك. وأمّا إذا كانت فعلاً، فهي تدلّ على حدث وزمان معيَّنٍ، وتُصَرَّف، كقولك: «عَلَا، يَعْلُو»، فهذا يدلّ على العُلُوّ في زمنٍ ماضٍ أو غيرِه، وتكثر في بابها. وليست منهما في شيء أكثرَ من الاشتراك اللفظيّ.

فأمّا التي هي اسمٌ، فمختلَفٌ فيها، فذهب أبو العبّاس وجماعةٌ أنها على الاشتراك اللفظيّ فقط، لأن الحرف لا يُشتقّ، ولا يُشتقّ منه، فكلُّ واحد من الثلاثة مُبايِنٌ لصاحبه، إلاّ من جهة اللفظ. قال قومٌ: إن الأصل أن تكون حرفًا، وإنما كثُر استعمالُها، فشُبّهت في بعض الأحوال بالاسم، فأُجريت مجراه، وأُدخل عليها حرف الجرّ، كما يُشبَّه الاسم بالحرف، ويجري مجراه من نحو: «كَمْ»، و«كَيْفَ».

فصل
[معاني «عَنْ»]

قال صاحب الكتاب: **و«عَنْ» للبُعْد والمجاوَزة، كقولك: «رَمَى عن القَوْس»؛ لأنّه يقذِف عنها بالسهم، ويُبْعِده، و«أطْعَمَه عن الجُوع»، و«كساه عن العُرْي»؛ لأنّه يجعل الجوعَ والعريَ متباعدَيْن عنه، و«جَلَسَ عن يمينه»، أي: متراخيًا عن بَدَنه في المكان الذي بحِيالِ يمينه، وقال الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾[2]، وهو اسمٌ في نحو قولهم: «جلستُ مِنْ عَنْ يمينِه»، أي: من جانبها.**

* * *

(١) الكتاب ٤/ ٢٣١.

(٢) النور: ٦٣.

قال الشارح: وأمّا «عَنْ» فمشترَكةٌ بين الحرف والاسم؛ فأمّا الحرف فنحو قولك: «انصرفت عن زيد»، و«أخذت عن خالد»، فـ«عَنْ» حرفٌ؛ لأنها أوصلت معنى الفعل قبلها إلى الاسم الذي بعدها. قال أبو العبّاس: إذا قلت: «على زيد نزلت»، و«عن عمرو أخذت»، فهما حرفان يُعْرَف ذلك من حيث أنهما أوصلا الفعل إلى زيد، كما تقول: «بزيدٍ مررت»، و«في الدار نزلت»، و«إليك جئتُ». ومعناها المجاوَزة، وما عدا الشيءَ.

وأمّا كونها اسمًا، فيكون بمعنى الجهة والناحية، فتقول: «جلست مِن عن يمينه»، أي: من ناحية يمينه، وتَبيّن ذلك بدخول حرف الجرّ عليه؛ لأن حرف الجرّ لا يدخل على حرفٍ مثلِه. قال الشاعر [من الكامل]:

١٠٩١ ـ فَلَقَدْ أراني للرِّماح دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يميني تارةً وأمامِي

وقال الآخر [من الطويل]:

١٠٩٢ ـ وقلتُ اجْعَلِي ضَوْءَ الفَراقِد كلِّها ... يَمِينًا ومَهْوَى النَّجْمِ من عن شِمالِكِ

١٠٩١ ـ **التخريج**: البيت لقطري بن الفجاءة في ديوانه ص١٧١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٥٨، ١٦٠؛ والدرر ٢/ ٢٦٩، ٤/ ١٨٥؛ وشرح التصريح ٢/ ١٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٣٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٥٠، ٤٠٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص٢٥٥؛ والأشباه والنظائر ٣/ ١٣؛ وجواهر الأدب ص٣٢٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٦؛ وشرح ابن عقيل ص٣٦٨؛ ومغني اللبيب ١/ ١٤٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٦، ٢/ ٣٦.

اللغة: الدريئة: حلقة يُتعلّم عليها الطعن، أوما يستتر به الصائد ليخدع الصيد.

المعنى: يقول: إنّه أصبح هدفًا لسهام الأعداء ونبالهم تترامى عليه من كلّ جانب. أو إنّ أصحابه يتّخذونه ترسًا ليردّ عنهم سهام الأعداء ونبالهم التي تنهال عليهم من كلّ جانب.

الإعراب: «**فلقد**»: الفاء بحسب ما قبلها، «**لقد**»: اللام واقعة في جواب قسم محذوف، «**قد**»: حرف تحقيق. «**أراني**»: فعل مضارع مرفوع، والنون للوقاية، والياء في محل نصب مفعول به أول، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: «**أنا**» «**للرماح**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «دريئة». «**دريئة**»: مفعول به ثانٍ. «**من عن**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لِـ«دريئة»، وهو مضاف. «**يميني**»: مضاف إليه، وهو مضاف، والياء في محلّ جرّ بالإضافة. «**تارة**»: ظرف زمان متعلّق بالفعل المحذوف. «**وأمامي**»: الواو حرف عطف، «أمامي»: معطوف على «يميني».

وجملة القسم المحذوفة بحسب ما قبلها. وجملة: «لقد أراني»: جواب القسم لا محل لها من الإعراب. والجملة المحذوفة «تجتني»: في محل نصب نعت لـ«دريئة».

والشاهد فيه قوله: «من عن يميني» حيث وردت «عن» اسمًا مجرورًا بمعنى «جانب».

١٠٩٢ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أسرار العربية ص٢٥٤.

اللغة والمعنى: الفراقد: جمع الفرقد وهو نجم لامع. مهوى النجم: مكان سقوطه. لعلّه يدلّ إحداهنّ على مكانه فيحدّد لها وجهتها، أو لعلّه يتغزّل بها فيجعلها تقف بين النجوم مثلهن، وتكون نجوم الفراقد على يمينها وتهوي النجوم على شمالها.

الإعراب: «**وقلت**»: الواو: بحسب ما قبلها، «**قلت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير =

أي: من ناحية الشمال، وكذلك قال الآخر، وهو القُطاميّ [من البسيط]:

١٠٩٣ـ فقلتُ للرَّكْب لمّا أنْ عَلَا بهم   من عن يَمِينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ

الحُبَيَّا: موضعٌ، جعل «عَنْ» اسمًا، ولذلك أدخل حرف الجرّ عليه. والفرقُ بينهما إذا كانت اسمًا، وإذا كانت حرفًا، أنّه متى اعتُقد فيها الاسميّة، فأُدْخِل عليها حرف الجرّ، وقيل: «جلست من عن يمينه»، كانت بمعنى الناحية، ودلّت على معنًى في نفسها، وهو المكان، كأنّك قلت: «جلست من ناحيةِ يمينه ومكانِه». وإذا لم تُدْخِل عليها «مِنْ»، فإنّما تفيد أنّ اليمين موضعٌ لجلوسك على شرط الحرف، وإذا كانت اسمًا كانت هي الموضع.

= رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**اجعلي**»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**ضوء**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**الفراقد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**كلّها**»: توكيد مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**يمينًا**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بمحذوف حال من «ضوء». «**ومهوى**»: الواو: حرف عطف، «مهوى»: اسم معطوف على «ضوء» منصوب بفتحة مقدّرة على الألف للتعذر (ويصح إعرابها مفعولاً به لفعل محذوف يفسره المذكور، على تقدير: واجعلي مهوى...)، وهو مضاف. «**النجم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**من**»: حرف جرّ. «**عن**»: اسم بمعنى جانب، مبني في محلّ جرّ بحرف الجرّ، وهو مضاف. «**شمالك**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «قلت»: بحسب الواو. وجملة «اجعلي»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «من عن شمالك» حيث جاءت «عن» اسمًا بمعنى جانب أو ناحية.

١٠٩٣ ـ **التخريج**: البيت للقطامي في ديوانه ص٢٨؛ وأدب الكاتب ص٥٠٤؛ ولسان العرب ١٣/ ٢٩٥ (عنن)، ١٤/ ١٦٣ (حبا)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٩٧؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص٥٥؛ والجنى الداني ص٢٤٣؛ وجواهر الأدب ص٣٢٢؛ ورصف المباني ص٣٦٧؛ والمقرب ١/ ١٩٥.

اللغة: الركب: جماعة الراكبين المسافرين. الحبيّا: موضع بالشام. نظرة قبل: نظرة أولى لم تسبقها نظرة.

المعنى: عندما ارتفع الطريق بجماعة المسافرين عن يمين (الحبيّا) قلت لهم: هي نظرة أولى رأيتها فاسمحوا لي بالثانية.

الإعراب: «**فقلت**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «**للركب**»: جار ومجرور متعلقان بـ«قلت». «**لما**»: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل (قلت). «**أن**»: زائدة. «**علا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «**بهم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«علا». «**من عن**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«علا». «**يمين**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الحبيا**»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف. «**نظرة**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي مرفوع بالضمّة. «**قبل**»: صفة «نظرة» مرفوعة بالضمّة.

وجملة «فقلت»: بحسب الفاء. وجملة «علا»: في محل جر بالإضافة. وجملة «هي نظرة»: في محلّ نصب مقول القول.

والشاهد فيه قوله: «من عن» حيث اعتبر «من» اسمًا دخل عليه حرف الجرّ «من».

وتقول: «أطْعَمَه من جُوع، وعن جوع»، فإذا جئت بـ«مِنْ»؛ كانت لابتداء الغاية؛ لأنّ الجُوع ابتداء الإطعام، وإذا جئت بـ«عَنْ»؛ فالمعنى أن الإطعام صرفَ الجوع؛ لأنّ «عَنْ» لِما عدا الشيءَ.

فصل
[معنى الكاف]

قال صاحب الكتاب: **والكاف للتشبيه، كقولك: «الذي كزيدٍ أخوك»، وهو اسمٌ في نحو قوله [من الرجز]:**

١٠٩٤ ـ [بِيضٌ ثَلاثٌ كَنِعاجٍ جُمّ] يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ المُنْهَمّ

ولا تدخل على الضمير استغناءً عنها بـ«مِثْل». وقد شذّ نحوُ قوله [من الرجز]:

[خَلَى الذُّنَابَاتِ شِمَالاً كَثَبَا] وأُمَّ أوْعَالٍ كَهَا أو أقْرَبَا(١)

* * *

قال الشارح: أمّا الكاف الجارّة، فمعناها التشبيه، وهي أيضًا تكون حرفًا من الحروف الجارّة، وتكون اسمًا بمعنى «مِثْلٍ»، وذلك قولك: «أنت كزيدٍ» الكافُ حرف

١٠٩٤ ـ التخريج: الرجز للعجّاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٢٨؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٦٦، ١٦٨؛ والدرر ٤/ ١٥٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٠٣؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٩٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص٢٥٨؛ والجنى الداني ص٧٩؛ وجواهر الأدب ص١٢٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٦؛ ومغني اللبيب ١/ ١٨٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣١.

اللغة: النعاج: ج النعجة، وهي أنثى الضأن، والعرب تكني بها عن المرأة. الجمّ: ج الجمّاء مؤنث الأجمّ، وهم من الكباش ما لا قرن له. البرد: حبّ الغمام. المنهمّ: الذائب.

المعنى: إنهنّ ثلاث نسوة ناعمات، تبدو أسنانهنّ عندما يضحكن كالبرد المذاب.

الإعراب: **«بيض»**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هنّ. **«ثلاث»**: صفة «بيض» أو خبر ثانٍ. **«كنعاج»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل»، مبني على الفتح في محل رفع صفة أو خبر ثالث، وهو مضاف، و**«نعاج»**: مضاف إليه مجرور. **«جمّ»**: صفة «نعاج» مجرورة. **«يضحكن»**: فعل مضارع مبنيّ على السكون، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. **«عن»**: حرف جر. **«كالبرد»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل»، وهو صفة لموصوف مجرور محذوف، والتقدير: «عن ثغر مثل البرد»، والجار والمجرور متعلّقان بـ «يضحك»، والكاف مضاف، «البرد»: مضاف إليه مجرور. **«المنهمّ»**: صفة «البرد» مجرورة.

وجملة «هنّ بيض»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يضحكن»: في محلّ جر نعت «نعاج».

والشاهد فيه قوله: «عن كالبرد» حيث وردت الكاف اسمًا بمعنى «مثل» بدليل دخول «عن» عليها، وهو حرف جر لا يدخل إلا على الاسم.

(١) تقدم بالرقم ١٠٦٧.

جرّ عند سيبويه[١] وجماعةِ البصريين، والذي يدلّ على ذلك أنّها لا تقع موقع الأسماء، وذلك في الصلات، نحو قولك: «مررت بالذي كزيد»، فالكاف هنا حرفٌ لا محالةَ، ولذلك مثّل به صاحبُ الكتاب؛ لأن ذلك ليس من مواضع المفردات.

فإن قلت: فتكون الكاف اسمًا في موضع رفع خبرِ مبتدأ محذوف، والتقدير: «بالذي هو كزيدٍ»، على حدّ قولهم: «ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا»، والمراد: بالذي هو قائلٌ؛ قيل: لا يحسن حملُه عليه، إذ كان ذلك موضعَ قبح لحذف العائد المرفوع. فلمّا ساغ أن تقول: «مررت بالذي كزيد» من غير قبح، وأجمعوا على استحسانه، واستقباحِهم: «مررت بالذي مِثْلُ زيد»، أو «مررت بالذي شِبْهُ جعفرٍ»، دلّ على أن الكاف حرف جرّ بمنزلته في قولك: «مررت بالذي في الدار»، و«ضربت الذي من الكرام»، بذلك استدلّ سيبويه[٢].

وأمّا التي في تأويل الاسم فالتي تقع موقع الاسم المفرد، كقول الشاعر [من مشطور السريع]:

١٠٩٥ـ وصـالِـيـاتٍ كَـكَـمَـا يُـؤْثَـفَـيْـنْ

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٤٠٨، ٤/ ٢١٧.

(٢) الكتاب ١/ ٤٠٨.

١٠٩٥ ـ **التخريج**: البيت لخطام المجاشعي في الجنى الداني ص٨٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣١٣، ٣١٥، ٣١٨؛ والدرر ١/ ١١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٦١١؛ وشرح شواهد الشافية ص٥٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥٠٤؛ والكتاب ١/ ٣٢، ٤٠٨، ٤/ ٢٧٩؛ ولسان العرب ١/ ٤٣٥ (رنب)؛ ١٤/ ١١٤ (ثغا)، ١٥/ ١٢٢ (غرا)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٩٢؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص٥٠٠، ٦٠٨؛ وأسرار العربية ص٢٥٧؛ وجمهرة اللغة ص١٠٣٦؛ والجنى الداني ص٨١، ٩٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٥٧، ١٠/ ١٨٥، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩١؛ والخصائص ٢/ ٣٦٨؛ ورصف المباني ص١٩٧، ٢٠١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٨٢، ٣٠٠؛ ولسان العرب ٩/ ٣ (أثف)، ٢٤٨ (عصف)؛ ومجالس ثعلب ١/ ٤٨؛ والمحتسب ١/ ١٨٦؛ ومغني اللبيب ١/ ١٨١؛ والمقتضب ٢/ ٩٧، ٤/ ١٤٠، ٣٥٠؛ والمنصف ١/ ١٩٢، ٢/ ١٨٤، ٣/ ٨٢.

اللغة: الصاليات: الأثافي وهي أحجار تُثَبَّتُ حول موقد النار ويوضع القدر عليها، وقد أصليت هذه الأثافي بالنار أي أُحرقت حتى اسودّت فهي صاليات. يُؤْثَفَيْنِ: يُثَبَّتْنَ لتُوضع عليهن القدر.

المعنى: يريد الشاعر إلقاء التحيّة على ديار لم يبق منها إلّا علامات وآثار وأحجار سود كانت حول المواقد وهي على حالها حين أُثفيت.

الإعراب: **«وصاليات»**: الواو: حرف عطف (على ما في أبيات سابقة)، «صاليات»: اسم معطوف على اسم مجرور قبله فهو مجرور مثله وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة. **«ككما»**: الكاف الأولى: جارّة زائدة، والثانية: مؤكِّدة لها، «ما»: إمّا مصدرية أو اسم موصول. **«يُؤثَفَين»**: فعل مضارع مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر، على اعتبارها «ما» =

فدخول الكاف الأُولى على الثانية دليلٌ أنها اسمٌ، وأنّ المعنى: كمِثْلِ ما يؤثفين. جَمَعَ بين الكاف، و«مثل»، وإن كان معناهما واحدًا مبالغةً في التشبيه. وعُلم بدخول الأُولى على الثانية أنها ليست حرفًا؛ لأن حروف الجرّ لا تدخل إلاّ على الأسماء.

فإن قيل: فما تصنع بقوله [من الوافر]:

فـلا والـلَّـهِ لا يُـلـفـىٰ لِـمـا بـي ولا لِـلْـمَـا بـهـم أبَـدًا دَواءُ(١)

فقد أدخل اللام على لام مثلِها، ومع هذا لم يقل أحدٌ: إن اللام الثانية اسمٌ كما كانت مع الكاف؟ فالجواب أنه لم يثبت في موضع سوى هذا أنّ اللام اسمٌ، كما ثبت أن الكاف اسم. وإذا كان ذلك كذلك؛ فإحدى اللاّمَيْن زائدة مؤكّدة، والقياسُ أن تكون الزائدة الثانية دون الأُولى، لأن حكم الزائد أن لا يُبتدأ به، وليست الكاف كذلك، فإنه قد ثبت أنها اسمٌ في مواضع، منها قول الأعشى [من البسيط]:

١٠٩٦ـ هل تَنْتهون ولَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كالطَّعْنِ يَهْلِكُ فيه الزَّيْتُ والفُتُلُ

= مصدرية، أمّا على اعتبار اسم موصول فجملة «يُؤثفين» الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ككما يُؤَثَفَيْن» حيث يمكن أن تكون «الكاف» الثانية مؤكِّدة للأولى، قياسًا على اللامين في الشاهد الذي سبق، فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية.

(١) تقدم بالرقم ٩٦٤.

١٠٩٦ ــ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص١١٣؛ والأشباه والنظائر ٧/ ٢٧٩؛ والجنى الداني ص٨٢؛ والحيوان ٣/ ٤٦٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٥٣، ٤٥٤، ١٠/ ١٧٠؛ والدرر ٤/ ١٥٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٨٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٣٤؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٧٢ (دنا)؛ والمقاصد النحويَّة ٣/ ٢٩١؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٨٦؛ ورصف المباني ص١٩٥؛ والمقتضب ٤/ ١٤١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣١.

اللغة: الشطط: الجور والغلوّ. الفتل: ج الفتيلة، وهي خرقة السراج التي تشتعل.

المعنى: يقول: انتهوا أيّها القوم، ولن ينهاكم عمّا أنتم فيه من بغي كالطعن يغور في جراحه البالغة الزيت والفتل.

الإعراب: **«هل تنتهون»**: الهمزة للاستفهام، «تنتهون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. **«ولن»**: الواو استئنافيّة، «لن»: حرف نصب. **«ينهى»**: فعل مضارع منصوب. **«ذوي»**: مفعول به منصوب بالياء، وهو مضاف. **«شطط»**: مضاف إليه مجرور. **«كالطعن»**: الكاف اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل رفع فاعل «ينهى»، وهو مضاف، «الطعن»: مضاف إليه مجرور. **«يهلك»**: فعل مضارع مرفوع. **«فيه»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«يهلك». **«الزيت»**: فاعل مرفوع. **«والفتل»**: الواو: حرف عطف، «الفتل»: معطوف على «الزيت» مرفوع.

وجملة «أتنتهون»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «لن ينهى...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يهلك...»: في محلّ جرّ نعت «الطعن».

والشاهد فيه قوله: «كالطعن» حيث وردت الكاف فاعلاً لـ«ينهى»، وهذا قليل.

فالكاف هنا اسم بمنزلة «مِثْل»؛ لأنها فاعلُ «ينهى»، ولا يصحّ أن يكون الفاعل حرفًا. وقد قيل: إنّ الفاعل هٰهنا موصوف محذوف، والتقدير: «ولن ينهى ذوي شطط شيءٌ كالطعن»، ثمّ حذف الموصوف. وذلك ضعيف؛ لأنه لا يصلح حذفُ الموصوف إلاّ حيث يجوز إقامة الصفة مقامه، بحيث يعمل فيه عاملُ الموصوف، والموصوف هٰهنا فاعلٌ، والصفة جملةٌ، فلا يصحّ حذف الموصوف فيها، وإسناد الفعل إلى الجملة؛ لأن الفاعل لا يكون إلاّ اسمًا محضًا.

فإن قيل: فما تصنع بقوله [من الطويل]:

فحُقَّ لِمِثْلِي يا بُثَيْنَةُ يَجْزَعُ[1]

فإنّ الفعل فيه مسندٌ إلى فعلٍ محضٍ، فهو «يجزع»، قيل: المراد «أن يجزع»، و«أنْ» والفعل مصدرٌ، وهو الذي أُسند الفعل إليه، لا إلى الفعل نفسه؛ فأما قوله [من الرجز]:

يَضْحَكْنَ عن كالبرد المنهَمِّ[2]

البيتَ، فالشاهد فيه قوله: «عن كالبرد»، فإدخال حرف الجرّ على الكاف دليلٌ على اسميّتها. والمنهمّ: المُذاب، يصف نسوةً بصَفاء الثَّغْر، وأنّ أسنانهنّ كالبرد الذائب لصفائها ورقّتها.

وذهب سيبويه[3] أن هذه الكاف لا تدخل على مضمر، تقول: «رأيتُ كزيد»؛ ولم يجز: «رأيت كَهُ». وقال: استغنوا عنه بمِثْلٍ وشِبْهٍ، فتقول: «رأيت مثلَ زيد، ومثلَه»، والمعنى فيهما واحدٌ، ومثلُ ذلك في «حَتَّى»، و«مُذْ». قال أبو العبّاس محمد بن يزيد: وقد خُولف في الكاف، و«حَتَّى»، فأجازه قومٌ. وقد احتجّ أبو بكر لامتناع الإضمار في هذه الحروف بضُعْفِ تمكُّنها في بابها، لأن الكاف تكون اسمًا، وتكون حرفًا، ولا تضيفها إلى مضمر لبُعْد تمكُّنها وضعفِ المضمر. فأمّا قوله [من الرجز]:

نَحَّى الذناباتِ شِمالاً كَثَبا وأُمَّ أَوْعالٍ كها أو أقْرَبا[4]

فالبيت للعَجّاج، والشاهد فيه إدخال الكاف على المضمر، وهو عندنا من قبيل ضرورة الشعر، وحملُها في ذلك على «مِثْلٍ»؛ لأنها في معناها. والذناباتُ: موضع بعينه. وأمّ أوعال: هَضْبةٌ، ففي «نحّى» ضميرٌ يعود إلى حمار وَحْشيّ ذَكَرَه، ومعنَى «نحّى»: مضى في عَدْوه ناحيةً من الذنابات، فكأنه نحّاها عن طريقه شمالَه، بالقرب من

---

(١) تقدم بالرقم ٥١٧.

(٢) تقدم بالرقم ١٠٩٤.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤، ٤/ ٢١٧.

(٤) تقدم بالرقم ١٠٦٧.

الموضع الذي عدا فيه. وقوله: «كَهَا»، أي: كالذنابات، أو أقربَ إليه منها، وإن مال إلى أُمّ أوعال، صارت أقرب إليه من الذنابات. وأم أوعال: رفعٌ بالابتداء، و«كَها» الخبر، والمحفوظُ: و«أُمَّ أوعال» بالنصب.

فصل
[معنى «مُذْ» و«مُنْذُ»]

قال صاحب الكتاب: **و«مُذْ»، و«مُنْذُ»، لابتداءِ الغاية في الزمان، كقولك: «ما رأيْتُه مُنْذُ يومِ الجمعة»، و«مُذ يومِ السَّبْت»، وكونُهما اسمَيْن ذُكر في الأسماء المبنيّة.**

* * *

قال الشارح: وأمّا «مُذْ»، و«مُنْذُ»، فيكونان اسمين، ويكونان حرفين، والفرقُ بينها إذا كانت اسمًا، وبينها إذا كانت حرفًا من جهة اللفظ، أنها إذا كانت اسمًا؛ رفعت ما بعدها، وإذا كانت حرفًا؛ جرّت ما بعدها. ووجهٌ ثانٍ من الفرق بينهما أنها إذا كانت حرفًا، كانت متعلّقة بما قبلها، وكان الكلامُ بها جملة واحدة، وإذا كانت اسمًا؛ رفع ما بعدها، نحوَ قولك: «ما رأيته مذ يومان»، كان الكلام جملتَيْن: الجملَة الأُولى فعليّة، والثانية اسميّة، يصحّ أن تصدُق في إحداهما وتكذِب في الأُخرى. فهذا المعنى مستحيلٌ فيها إذا كانت حرفًا، لأنها تكون حرف إضافة، نحوَ: «زيدٌ قائمٌ في الدار»، فهذا لا يجوز أن تصدق في أنه قائمٌ، وتكذب في أنه في الدار، لأنه خبرٌ واحدٌ.

وأمّا الفرق بينهما من جهة المعنى، فإنّ «مُذْ» إذا كانت حرفًا؛ دلّت على أن المعنى الكائن فيما دخلت عليه لا فيها نفسها، نحوَ قولك: «زيدٌ عندنا مُذْ شَهْرٍ» على اعتقادِ أنها حرفٌ وخفضٍ ما بعدها. فالشهرُ هو الذي حصل فيه الاستقرارُ في ذلك المكان، بدلالةِ «مُذْ» على ذلك؛ وأمّا إذا كانت اسمًا، ورفعتْ ما بعدها؛ دلّت على المعنى الكائن في نفسها، نحوَ قولك: «ما رأيتُه مذ يومُ الجمعة»، فالرؤيةُ متضمَّنةُ «مُذْ»، وهو الوقت الذي حصلت فيه الرؤيةُ، وهو يوم الجمعة، كأنك قلت: «الوقتُ الذي حصلت فيه الرؤيةُ يومُ الجمعة».

وقد ذهب قوم من أصحابنا إلى أنهما لا يكونان إلاّ اسمين على كلّ حال، فإذا رفعا ما بعدهما، كان التقدير على ما مرّ، وإذا خفضا ما بعدهما، كانا في تقدير اسمَيْن مضافَيْن، وإن كانا مبنيَّيْن، كقوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[1]. ألا ترى أنّ «لَدُنْ» مضاف إلى «حكيم عليم»، وإن كان مبنيًّا؟

و«مُنْذُ» مركّبةٌ عند الكوفيين. قال قوم منهم: إنها مركّبةٌ من «مِنْ»، و«إذْ»، وإنما

---

(١) النمل: ٦.

غُيّرا عمّا كانا عليه في الإفراد بأن حُذفت الهمزة، ووصلت «مِنْ» بالذال، وضُمّت الميم، فصارت «مُنْذُ». وفرقوا بذلك بين حال الإفراد والتركيب. والذي حملهم على ذلك قولُ بعض العرب في «مُنْذُ»: «مِنْذُ» بكسر الميم، يدلّ أن الأصل «مِنْ». وذهب الفرّاء منهم إلى أنها مركّبة من «مِنْ»، و«ذُو»، التي بمعنَى «الَّذِي»، وهي لغة طَيِّىءٍ، نحوُ قول الشاعر [من الوافر]:

فـإنّ الـمـاء مـاءُ أبـي وجَـدِّي ... وبِـئْـرِي ذُو حَـفَـرْتُ وذُو طَـوَيْـتُ[1]

ثمّ حذف الواو تخفيفًا، وبقيت الضمّة تدلّ عليها.

والصواب ما ذكرناه من أنها مفردة غير مركّبة عَمَلاً بالظاهر. ونحن إذا شاهدنا ظاهرًا يكون مثلُه أصلاً؛ قضينا بالشاهد، وإن احتمل غيرَ ذلك، إذا لم تقم بيّنةٌ على خلافه. ألا ترى أن سيبويه حكم على الياء في «سِيدٍ» وهو الذئب بأنّها أصلٌ، وجعلها من باب «فِيلٍ»، و«دِيكٍ»، ولم يجعلها من باب «رِيحٍ»، و«عِيدٍ»، مع أنه ليس لنا كلمةٌ مركّبة من «س ي د» عملاً بالظاهر؟ فلا يجوز تركُ حاضرٍ متيقَّنٍ له وجهٌ من القياس إلى أمرٍ محتمَلٍ مشكوكٍ فيه لا دليلَ عليه.

فأمّا كسر الميم من «منذ»، فلا دليل فيه؛ لأنه لغةٌ كالضمّ، وإن كان الضمّ أشهرَ. وممّا يُبْطِل قول الفرّاء أنّ «ذُو» بمعنَى «الذي» إنّما يستعملها بنو طيِّىء لا غير، و«مُنْذُ» يستعملها جميع العرب، فكيف يركّبون كلمةً يستعملها جميعُهم من كلمةٍ مختلَفٍ فيها بينهم.

واعلم أنهم قد اختلفوا في ارتفاع الاسم الواقع بعد «مُنْذُ»، و«مُذْ»، فذهب قوم من الكوفيين[2] إلى أن الاسم يرتفع بعدهما بإضمار فعلٍ، قالوا: لأن «منذ» مركّبة من «مِنْ» و«إذْ»، و«إذ» تُضاف إلى الفعل والفاعل كثيرًا، نحوَ قولك: «إذ قام زيدٌ»، و«إذ قعد بكرٌ». ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ﴾[3]، وقوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾[4]، وقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ﴾[5]. فلذلك كان الاسم المرتفع بعدها بتقدير فعل، والمراد: «مذ مضى يومان»، و«مذ مضت ليلتان». قالوا: ولذلك يُستعمل الفعل بعدها، فتقول: «ما رأيته مذ وُجد»، و«مذ كان كذا وكذا»، باعتبارِ «إذْ»، والخفضُ باعتبارِ «مِنْ». قالوا: ولذلك كان الخفض بـ«مُنْذُ» أكثر منه بـ«مُذْ»؛ لظهور نون «مِنْ».

---

(١) تقدم بالرقم ٤٩٣.

(٢) انظر المسألة السادسة والخمسين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ص٣٨٢ ـ ٣٩٣.

(٣) الأحزاب: ٧.

(٤) البقرة: ٣٤.

(٥) المائدة: ١١٦.

وذلك ضعيفٌ، لأنّ «منذ» لابتداء الغاية في الزمان، فلا يقع بعدها إلاّ الزمان، فإذا وقع بعدها فعلٌ، فإنّما هو على تقدير زمانٍ محذوفٍ مضافٍ إلى الفعل. فإذا قلت: «ما رأيتُه مذ كان كذا»، فالتقدير: مذ زمانُ كان كذا، فحذف المضاف، وأُقيم الفعل مقامه خبرًا. ولذلك قال سيبويه: وممّا يُضاف إلى الفعل قوله: «منذ كان كذا»، وليس مراده أنّ «مُذْ» مضافةٌ إلى الفعل، لأنّ الفعل لا يُضاف إليه إلاّ الزمان.

فلو كانت «إذْ» مضافة إلى الفعل؛ لكانت اسمًا، و«مُذْ»، إذا كانت اسمًا؛ لم تكن إلاّ مبتدأً، ولذلك لم يُجز أبو عثمان الإخبار عن «مُذْ»؛ لأن الإخبار عنها يجعلها خبرًا، و«مُذْ» لا تكون إلاّ مبتدأً.

وقال الفرّاء: الاسم يرتفع بعد «مُذْ» بأنّه خبر مبتدأ محذوف. قال: لأن «منذ» مركّبةٌ كما قدّمناه من «مِنْ»، و«ذُو»، التي بمعنَى «الذي»، و«الَّذِي» توصَل بالمبتدأ والخبرِ، وقد يحذف في المبتدأ العائدُ، والتقدير: «ما رأيته مذ هو يومان»، على نحو قولهم: «ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا». والمراد: «بالذي هو قائلٌ». ومنه قوله تعالى: ﴿**تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ**﴾[1] في قراءةٍ من رفع «أحسن»، وقوله تعالى: ﴿**مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً**﴾[2]، أي: التي هي بعوضةٌ.

وهذان قولان بُنيا على أصل فاسد، وهو القول بالتركيب، وقد أبطلناه، مع أن «إذ» تُضاف إلى المبتدأ كما تُضاف إلى الفعل والفاعل، فليس تقدير المحذوف فِعْلاً بأوْلى من أن يكون اسمًا مبتدأً.

وأمّا قولهم: إنه يستعمل بعدها الفعل كثيرًا، نحوَ: «ما رأيته مذ قَدِمَ»، ونحوِ ذلك، فهو عندنا على حذفِ مضاف.

و«ذُو» في لغةِ طَيّيء تُوصَل بالفعل والفاعل كما توصل بالمبتدأ والخبر، فليس تقدير المحذوف مبتدأً بأوْلى من أن يكون فعلاً، فتعيينُ الصلة مبتدأً وخبرًا دون الفعل تحكّمٌ، مع أن حذف المبتدأ إذا كان صلةٌ، وهو العائد قبيحٌ. إنما جاز منه ألفاظٌ شاذّةٌ تُسْمَع، ولا يُحْمَل عليها ما وُجد عنه مندوحةٌ.

والصواب ما ذهب إليه البصريون من أنّ ارتفاعه بأنّه خبرٌ، والمبتدأ «مُنْذُ»، و«مُذْ». فإذا قلت: «ما رأيتُه مذ يومان»، كأنّك قلت: «ما رأيتُه مذ ذلك يومان»، فهما جملتان

---

(١) الأنعام: ١٥٤. وهي قراءة الحسن والأعمش ويحيى بن يعمر وغيرهم.
انظر البحر المحيط ٤/ ٢٥٥؛ وتفسير الطبري ١٢/ ٢٣٦؛ وتفسير القرطبي ٧/ ١٤٢؛ والكشاف ٢/ ٤٩؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٣٣٥.

(٢) البقرة: ٢٦.

على ما تقدّم. وإنما قلنا: إنّ «مُذْ» في موضعِ مرفوع بالابتداء؛ لأنه مقدّرٌ بالأمَد، والأمد لو ظهر، لم يكن إلاّ مرفوعًا بالابتداء، فكذلكَ ما كان في معناه.

وذهب الزجّاجيّ إلى أنّ «مُذْ» الخبر، وما بعده المبتدأ، واحتجّ بأن معنَى «مذ» هنا معنى الظرف، فإذا قلت: «ما رأيته مذ يومان»، كان المعنى: بيني وبين لقائه يومان، فكما أن الظرف خبرٌ، فكذلك ما كان في معناه.

وله في الرفع معنيان: تعريفُ ابتداء المدّة من غير تعرُّض إلى الانتهاء، والآخر تعريف المدّة كلّها. فإذا وقع الاسم بعدهما معرفةً، نحوَ قولك: «ما رأيتُه مذ يومُ الجمعة» ونحوه؛ كان المقصود به ابتداء غاية الزمان الذي انقطعت فيه الرؤيةُ وتعريفَه، والانتهاءُ مسكوتٌ عنه، كأنّك قُلْتَ: «وإلى الآنَ»، ويكون في تقديرِ جوابِ «مَتَى». وإذا وقع بعده نكرةٌ، نحوُ: «ما رأيته مذ يومان» ونحوِ ذلك؛ كان المراد منه انتظام المدّة كلّها من أوّلها إلى آخِرها، وانقطاع الرؤية فيها كلِّها. فإن خفضت ما بعدهما معرفةً كان أو نكرةً؛ كان المراد الزمان الحاضر، ولم تكن الرؤية وقعت في شيء منه.

والغالب على «مُنْذُ» الحرفيّةُ والخفض بها، والغالب على «مُذ» الاسميّة للنقص الذي دخلها، إذ الأصل «مُنْذُ»، و«مُذْ» مخفّفةٌ منها بحذف عينها. والحذف ضربٌ من التصرّف، وبابه الأسماء والأفعال؛ لتمكُّنها ولحاقِ التنوين بها، ولم يأتِ في الحروف إلاّ فيما كان مضاعَفًا من نحو «أنَّ» و«رُبَّ». وإنّما قلنا: إن «مُذْ» مخفّفة من «مُنْذُ»؛ لأنها في معناها، ولفظُهما واحدٌ. ولذلك قال سيبويه[1]: لو سمّيتَ بـ«مُذْ»، ثمّ صغرتها؛ لقلت: «مُنَيْذٌ»، تردّ المحذوف، وكذلك لو كسّرت؛ لقلت: «أمْناذٌ».

وهما مبنيّان حرفَيْن. ويكونان اسمَيْن. فإذا كانا حرفين؛ فلا مقالَ في بنائهما؛ لأن الحروف كلّها مبنيّةٌ. وإذا كانا اسمين، فهما في معنى الحرف، وينوبان عنه، فيُبْنيان كبنائه، وحقُّهما السكون، لأن أصل البناء أن يكون على السكون. فأمّا «مُذْ» فجاءت على الأصل، ولم يُوجَد فيها ما يُخْرِجها عن الأصل. وأمّا «مُنذُ»، فحقّها أيضًا أن تكون ساكنة الآخِر إلاّ أنه التقى في آخِرها ساكنان النون والذال، فوجب التحريك لالتقاء الساكنين، وخُصّت بالضمّ إتباعًا لضمّة الميم، ولم يُعتدّ بالنون حاجزًا لسكونه. فإن لَقِيَ «مُذْ» ساكنٌ من كلمةٍ بعدها، ضُمّت، نحوَ قولك: «لم أرَه مُذُ الليلة، ومُذُ الساعة»، وذلك إتباعًا لضمّة الميم. وإذا ساغ لهم الإتباعُ مع الحاجز؛ فلأن يجوز مع عدم الحائل كان أوْلى. فإن شئت أن تقول: إنّا لمّا اضطُررنا إلى التحريك لالتقاء الساكنين، حُرّك بالحركة التي كانت له في الأصل، ولكونهما يكونان اسمَيْن، ذُكرا في الأسماء المبنية، فاعرفه.

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٤٥٠.

فصل
[معنى «حاشا»]

قال صاحب الكتاب: و«حاشا» معناها التنزيهُ. قال [من الكامل]:

حاشا أبي ثَوْبانَ إنّ بهِ ضِنًّا عن المَلْحاةِ والشَّتْمِ[1]

وهو عند المبرّد يكون فعلاً في نحو قولك: «هَجَمَ القومُ حاشا زيدًا»، بمعنى: جانَبَ بعضُهم زيدًا، «فاعَلَ» من «الحَشَا» وهو الجانب، وحكى أبو عمرو الشَّيبانيّ عن بعض العرب: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي، ولِمَن سمع، حاشا الشَيطَانَ، وابنَ الأَصْبَغ» بالنصب، وقولُه تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾[2] بمعنَى بَراءةً لِلَّهِ من السُّوء.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «حَاشا» عند سيبويه[3] حرفٌ يجرّ ما بعده كما يجرّ «حتّى» ما بعده، وفيه معنى الاستثناء، فهو من حروف الإضافة يدخل في باب الاستثناء لمضارَعةِ «إلاّ» بما فيه من معنى النفي، إذ كان معناه التنزيه والبراءة. ألا ترى أنك إذا قلت: «قام القوم حاشا زيدٍ»، فالمراد أنّ زيدًا لم يقم، فأُدْخِل حرف الجرّ هنا في باب الاستثناء، إذ كان معناه النفي، كما أُدخل «لَيْسَ» و«لا يَكُونُ»، و«خَلا»، و«عَدا» لِما فيها من معنى النفي، فتقول: «أتاني القوم حاشا زيدٍ»، بمعنى: «إلاّ زيدًا»، فموضعُ «حاشا» هٰهنا نصبٌ بما قبله من الفعل، يدلّ على ذلك أنّه لو وقع موقعه اسمٌ؛ كان منصوبًا، نحو: «غَيْر».

والفرقُ بينها إذا كانت استثناءً، وبينها إذا كانت حرف إضافة غيرَ استثناء، أنها إذا كانت استثناء متضمِّنةً لجملةٍ تُخرِج منها بعضًا، وإذا كانت حرف إضافة، فليست كذلك، تقول: «حاشا زيدٍ أن ينالَه السُّوءُ»، كأنك قلت: حاشاه نَيْلُ السوء ومَسُّ السوء. وفيه معنى الاستقرار على طريق النفي، كأنّه قال: «حاشاه أن يستقرّ له مسُّ السوء»، إلاّ أنه لكثرة الاستعمال كالمَثَل الذي لا يُغيَّر عن وجهه. فأمّا البيت الذي أنشده، وهو [من الكامل]:

حاشا أبي ثوبان... إلخ

هكذا أنشده أبو العبّاس المبرّد والسيرافيّ وغيرهما من البصريين. وفيه تخليطٌ من جهة الرواية. وذلك أنه ركّب صدره على عجزِ غيره. وهذا البيت للجُمَيْح، وهو مُنْقِذ بن الطَّمّاح بن قيس بن طَرِيف، أورده المُفَضَّل الضَّبّيّ في مفضَّليّاته، وأوّلُه:

يا جارَ نَضْلَةَ قد أنَى لك أن تَسْعَى بجارِك في بني هِدْمِ
متنظِّمِين جوار نَضْلَةَ يا شاهَ الوُجوهُ لذلك النَّظْمِ

---

(١) تقدم بالرقم ٣٠٤.
(٢) يوسف: ٣١، ٥١.
(٣) الكتاب ٢/ ٣٤٩.

وبنو رَواحَةَ ينظرون إذا ... نَظَرَ النَّدِيُّ بآنُفٍ خُشْمِ
حاشا أبي ثَوْبانَ إنّ أَبَا ... قابوسَ ليس بِبُكْمَةٍ فَدْمِ
عَمرَو بن عبد اللَّه إنَّ به ... ضِنًّا عن المَلْحاة والشَّتْمِ

الشاهد فيه جرّ «أبي ثوبان» بـ«حاشا». وسببُ هذه الأبيات أن نضلة بن الأشتر كان جارًا لبني هدم بن عَوف، فقتلوه غَدْرًا، فَنَعَى عليهم جميعُ ذلك.

شاهت: قَبُحت، والشَّوْهُ: قُبْحُ الخِلْقة. وقوله: «متنظّمين»، أي: في سِلْكٍ واحدٍ. وبنو رَواحَةَ: فَخِذٌ من بني عَبْسٍ. والنادي، والنَّدِيُّ: المَجْلِس. والمراد: أهْلُ النديّ. والآنُفُ الخُشْمُ: العِراضُ ليست بشُمّ. وقوله: «إنّ به ضِنًّا» أي: يضِنّ بنفسه عن الملحاة والشَّتْم. والمَلْحاة: المَفْعَلة من «لَحَوْتُ الرجلَ»، إذا ألححتَ عليه باللائمة. وعمروبن عبد الله بدلٌ من «أبا قابوس»، ومُنِع «قابوس» من الصرف ضرورةً لِما فيه من التعريف.

ولم يَحْكِ سيبويه في «حاشا» إلاّ الجرَّ، ولم يُجِز النصب بها. وقد خالَفَه جماعةٌ من الفريقَيْن في ذلك، فذهب أبو العبّاس المبرّد، وهو قول أبي عمرو الجَرْميّ والأخفش إلى أنها تكون حرف خفض كما ذكر سيبويه، نحوَ قولك: «أتاني القوم حاشا زيدٍ»؛ لأن المعنى: «سِوَى زيدٍ». وقد تكون فعلاً من «حاشَيْتُ»، فتنصب ما بعدها بمنزلة «خَلا»، و«عَدا»؛ لأنك إذا قلت: «أتاني القوم»، وقع في نفس السامع أنّ زيدًا فيهم، فأردت أن تُخْرِج ذلك من نفسه، فقلت: «حاشا زيدًا»، أي: جاوَزَ مَن أتاني زيدًا، فيكون في «حاشا» ضميرُ فاعل لا يُثَنَّى، ولا يُجْمَع، ولا يؤنّث، و«زيدٌ» لم يأتك لأنه استثناءٌ من موجَبٍ.

وكذلك إذا قلت: «لقيت القومَ حاشا خالدًا»، فخالدٌ لم تلقه. وإذا قلت: «ما مررت بالقوم حاشا خالدًا» فخالدٌ ممرورٌ به؛ لأنه استثناءٌ من منفيّ. والحجّة للقول بأنّها فعلٌ أنها تتصرّف تصرُّفَ الأفعال، فتقول: «حاشَيْتُ، أُحاشِي»، كما تقول: «رامَيْتُ أُرامِي». قال النابغة [من البسيط]:

وَلَا أرَى فاعِلاً في الناس يُشْبِهُهُ ... ولا أُحاشِي من الأقْوامِ من أحدِ[1]

هذا استدلال أبي العبّاس، قال: فإذا قلت: «حاشا لزيدٍ»، فلا يكون «حاشا» إلاّ فعلاً؛ لأنه لو كان حرفًا؛ لم يدخل على حرف مثله. وكذلك «حاشا لله»، فإذا استُعمل بغير لام؛ جاز أن تكون فعلاً، فتنصب، وجاز أن تكون حرف خفضٍ. قالوا: وممّا يؤيّد كونها فعلاً قولُهم: «حَاشَ»، بغير ألف، نحوُ قوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾[2] في قراءة

---

(١) تقدم بالرقم ٣٠٥.
(٢) يوسف: ٣١، ٥١.

الجماعة ما عدا أبا عمرو[١]، والحذفُ لا يكون في الحروف، إلاّ فيما كان مضاعفًا، نحوَ: «إنَّ»، و«رُبَّ». وقد جاء في الأفعال كثيرًا، وفي الأسماء، نحوَ: «غَدٍ»، و«يَدٍ». والذي حسّنه هنا كونُ الألف منقلبةً عن الياء، والياءُ ممّا يسوغ حذفُه.

وممّا يؤيّد ذلك ما حكاه أبو عمرو وغيره أنَّ العرب تخفض بها، وتنصب، حُكي عنهم: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، ولِمن سمع حاشا الشيطانَ، وابنَ الأصْبَغ». وهذا نصٌّ. وابن الأصبغ بالصاد غير المعجمة والغين المعجمة كان يُسْتَيْطِعُ. وقال الزجّاج: «حاشا للّه» في معنى «بَراءةً للّه»، وهي من قولهم: «كنت في حَشَى فلانٍ»، أي: في ناحيةِ فلان. قال الشاعر [من الطويل]:

بأيِّ الحَشَا أمْسَى الخَلِيطُ المُبايِنُ[٢]

فإذا قال: «حاشى لفلانٍ»، فكأنّه قال: «تَنحّى زيدٌ من هذا المكان، وتَباعد»، كما أنّك إذا قلت: «تَنَحّى من هذا المكان»، فمعناه: صار في ناحيةٍ منه أُخرى. والصواب ما ذهب إليه سيبويه، وذلك أنها لو كانت فعلاً بمنزلةِ «خَلا»، وَ«عَدا»؛ لَجاز أن تقع في صلةِ «ما»، فتقول: «أتاني القوم ما حاشى زيدًا»، كما تقول: «ما خلا زيدًا»، و«ما عدا عمرًا». فلمّا لم يجز ذلك؛ دلّ أنها حرفٌ. وأمّا قوله [من البسيط]:

وما أُحاشِي من الأقوام من أحد[٣]

فيجوز أن يكون تصريفَ فعلٍ من لفظ «حاشا» الذي هو حرفٌ يُستثنى به، ولا يقع الاستثناء بـ«حَاشَى يُحاشِي»، فنزلَ «حاشى يحاشي» منزلةَ «هَلَّلَ» من «لَا إلٰهَ إلاَّ اللَّهُ»، و«سَبْحَلَ» من «سُبْحانَ اللَّهِ»، و«حَمْدَلَ» من «الحمدُ لِلَّه»، فيكون المراد أنه لفظٌ بـ«لَا إلٰه إلاَّ اللَّهُ»، و«سبحان اللَّه»، و«الحمد للَّهِ»، وكذلك يكون التصرّف في قوله: «أُحاشِي»، أي: لا أستثني بحاشا أحدًا.

وأمّا دخول لام الجرّ، فعلى سبيل الزيادة والعوض من لام الفعل؛ وأمّا حذف الآخِرِ منه فلضربٍ من التخفيف وطول الكلمة. وكان الفرّاء من الكوفيين يزعم أنّ «حاشا» فعلٌ، لا فاعلَ له، فإذا قلت: «حاشا للّه»، فاللام موصلةٌ لمعنى الفعل، والخفضُ بها. فإذا قلت: «حاشا اللَّهِ»، بحذف اللام، فاللام مرادةٌ، والخفضُ على إرادتها، وهذا ضعيف عجيب أن يكون فعلٌ بلا فاعل. وأمّا قوله بأنّ الخفض بها وتقديرِها، فضعيفٌ؛ لأن حرف الجرّ إذا حُذف لا يبقى عملُه إلاّ على نَدْرةٍ، فاعرفه.

---

(١) وقد قرأ أيضًا بالألف ابن محيصن واليزيدي وغيرهما.
انظر: البحر المحيط ٥/ ٣٠٣؛ وتفسير الطبري ١٢/ ١٢٣؛ وتفسير القرطبي ٩/ ١٨١؛ والكشاف ٢/ ٣١٧؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٩٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ١٦٦.

(٢) تقدم بالرقم ٣٠٦. (٣) تقدم بالرقم ٣٠٥.

فصل
[«عدا» و«خَلا»]

قال صاحب الكتاب: **وَ«عَدا»، و«خَلا» مرّ الكلامُ فيهما في الاستثناء.**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم الكلام فيهما، ولا بدّ من تبنيةِ جملةٍ عليهما، وذلك أنهما يكونان فعلَيْن، فينصبان ما بعدهما، ويُضْمَر الفاعل فيهما، ويجريان مجرَى «لَيْس» و«لا يَكُونُ» في الاستثناء، فتقول: «أتاني القومُ خلا زيدًا» على تقديرِ: «خلا بعضهم زيدًا»، و«ما أتاني القوم عدا بكرًا» على معنى: «عدا بعضهم بكرًا»، كأنّك قلت: «جاوز بعضهم زيدًا». فإذا دخلتْ «ما» عليهما؛ كانا فعلَيْن لا محالةَ، وكانت مع ما بعدها مصدرًا في موضع الحال، كأنّك قلت: «مُجاوَزتَهم زيدًا»، أي: مُجاوِزين زيدًا، وخالين من زيد. وتكون من قبيلِ «رجع عَوْدَه على بَدْئه» ونظائرِه.

ويكونان حرفين، فيجرّان ما بعدهما، نحوَ قولك: «أتاني القوم خلا زيدٍ». ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز الخفض بـ«خَلا». ولم يذكر أحدٌ من النحويين الخفض بـ«عَدا» إلاّ أبو الحسن الأخفش، فإنّه قرنها مع «خلا» في الجرّ، فاعرفه.

فصل
[«كَيْ»]

قال صاحب الكتاب: **و«كَيْ»، في قولهم: «كَيْمَهْ» من حروف الجرّ بمعنى «لِمَهْ».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول في «كَيْ» بما أغنى عن إعادته، غيرَ أنّا نذكرها هنا لغةً تختصّ بهذا الفصل، وذلك أنّ «كَيْ» حرفٌ يُقارِب معناه معنى اللام؛ لأنها تدلّ على العلّة والغرض، ولذلك تقع في جوابِ «لِمَهْ»، فيقول القائل: «لِمَ فعلتَ كذا؟» فتقول: «ليكونَ كذا». وهذا المعنى قريبٌ من قولك: «فعلت ذلك كَيْ يكونَ كذا»؛ لدلالتها على العلّة، إلاّ أنّها تستعمل ناصبةً للفعل كـ«أنْ»، فلذلك تدخل عليها اللام، فتقول: «جئت لِكَيْ تقومَ»، كما تقول: «لأنْ تقومَ».

وقد تُستعمل استعمالَ حرف الجرّ، فيُدْخِلونها على الاسم، قالوا: «كَيْمَهْ»، والأصل: «ما» الاستفهاميّةُ، فأدخلوا عليها «كَيْ»، كما يُدْخِلون اللام، ثمّ حذفوا الألف، وأتوا بهاء السَّكْت في الوقف، فقالوا: «كَيْمَهْ»، كما قالوا: «لِمَهْ». فقال بعضهم: إنها حرفٌ مشترَكٌ تكون حرفًا ناصبًا للفعل كـ«أنْ»، وتكون حرفًا جارًا. فإذا قلت: «جئت لكي تقومَ»، كانت الناصبة للفعل؛ لدخول اللام؛ لأن حرف الجرّ لا يدخل على مثله. وإذا قلت: «كَيْمَهْ»، كانت الجارّة لدخولها على الاسم. فإذا قلت: «جئت كي تقوم» من

غير قرينة، جاز أن تكون الناصبة للفعل، وجاز أن تكون الجارّة، ويكون النصبُ بتقدير «أنْ»، كما يكون كذلك مع اللام. قال ابن السرّاج: ويجوز أن تكون «كَيْ» حرفًا ناصبًا على كلّ حال؛ وأمّا دخولها على «ما» فلشَبَهها باللام لتقارُب معنيَيْهما، فاعرفه.

فصل
[حذف حروف الجرّ]

قال صاحب الكتاب: **وتُحذف حروف الجرّ، فيتعدّى الفعلُ بنفسه، كقوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[1]، وقولِه [من الطويل]:**

مِنّا الذي اخْتِيرَ الرِّجالَ سَماحةً [وجُودًا إذا هبَّ الرّياحُ الزّعازِعُ][2]

وقولِه [من البسيط]:

أَمَرْتُكَ الخَيرَ فافْعَلْ ما أُمِرتَ به [فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ][3]

وتقول: «أستغفرُ اللّهَ ذَنْبِي»، ومنه «دخلتُ الدارَ». وتُحذف مع «أنَّ»، و«أنْ»، كثيرًا مستمرًّا.

***

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ الأفعال المقتضية للمفعول على ضربين: فعلٌ يصل إلى مفعوله بنفسه، نحوُ: «ضربتُ زيدًا»، فالفعلُ هنا أفضى بنفسه بعد الفاعل إلى المفعول الذي هو «زيدٌ» فنصبه؛ لأنّ في الفعل قوّةً أفضت إلى مباشَرة الاسم. وفعلٌ ضعُف عن تجاوُز الفاعل إلى المفعول، فاحتاج إلى ما يستعين به على تناوُله والوصول إليه، وذلك نحوُ: «مررت»، و«عجبت»، و«ذهبت». لو قُلْتَ: «عجبت زيدًا»، و«مررت جعفرًا»؛ لم يجز ذلك؛ لضعف هذه الأفعال في العُرْف والاستعمال عن الإفضاء إلى هذه الأسماء. فلمّا ضعُفت، اقتضى القياسُ تقويتَها لتصل إلى ما تقتضيه من المفاعيل، فرفدوها بالحروف، وجعلوها موصِلةً لها إليها، فقالوا: «مررت بزيد»، و«عجبت من خالد»، و«ذهبت إلى محمّد».

وخصّ كلُّ قبيل من هذه الأفعال بقبيل من هذه الحروف. هذا هو القياس، إلاّ إنهم قد يحذفون هذه الحروف في بعض الاستعمال تخفيفًا في بعض كلامهم، فيصل الفعلُ بنفسه، فيعمل. قالوا من ذلك: «اخترت الرجالَ زيدًا»، و«استغفرت اللّهَ ذنبًا»، و«أمرت زيدًا الخيرَ». قال الله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[4]، فقولهم: «اخترت الرجالَ زيدًا»، أصله: «من الرجال»؛ لأنّ «اختار» فعلٌ يتعدّى إلى مفعول واحد بغير حرف

---

(١) الأعراف: ١٥٥.
(٢) تقدم بالرقم ٨٢٤.
(٣) تقدم بالرقم ٢٥٣.
(٤) الأعراف: ١٥٥.

الجرّ، وإلى الثاني به. والمُقدَّم في الرتبة هو المنصوب بغير حرف جرّ، فإن قدّمت المجرور؛ فلضربٍ من العناية للبيان، والنيّةُ به التأخير. قال الشاعر [من البسيط]:

أمرتُكَ الخيرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ به   فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نَشَبِ

والمراد: «بالخير»، فحذف حرف الجرّ. وقال الآخر [من البسيط]:

أسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لستُ مُحْصِيَهُ   رَبَّ العِبادِ إليه الوَجْهُ في العَمَلِ(١)

والمراد: «من ذنبٍ»، وهو في البيت الأوّل أسهل منه هٰهنا؛ لأن «الخَيْر» مصدرٌ، والمصدر مقدّرٌ بـ«أنْ» والفعلِ، وحرفُ الجرّ يحذف كثيرًا مع «أنْ»، فساغ مع ما كان مقدّرًا به. وأمّا قوله [من الطويل]:

ومِنّا الذي اخْتِيرَ الرجالَ سَماحةً   وَجُودًا إذا هَبَّ الرِّياحُ الزَّعازِعُ(٢)

فالبيت للفرزدق، والشاهد فيه حذف «مِنْ»، والمراد: «من الرجال»، فحُذف، وعُدّي الفعل بنفسه. وفي تقديم المفعول على المجرور بـ«مِنْ» دلالةٌ على أنّه مفعول ثان، وليس ببدلٍ، إذ البدل لا يسوغ تقديمه. يصف قومه بالجود والكرم عند اشتداد الزمان وهبوبِ الرياح، وهي الزعازع. وإنّما أراد زمن الشتاء؛ لأنه مَظِنَّةُ الجَدْب.

وهذا الحذف، وإن كان ليس بقياس، لكن لا بدّ من قَبُوله؛ لأنّك إنما تنطق بلغتهم، وتَحْتَذِي في جميع ذلك أمثلتَهم، ولا تَقيس عليه، فلا تقول في «مررت بزيد»: «مررت زيدًا»، على أنّه قد حكى ابن الأعرابيّ عنهم: «مررت زيدًا»، وهو شاذّ. ومن ذلك: «دخلت الدارَ»، فالمراد: «في الدار»؛ لأنه فعلٌ لازمٌ، وقد تقدّم الكلام عليه قبلُ.

وقد كثُر حذفها مع «أن» الناصبة للفعل، و«أنَّ» المشدّدة الناصبةِ للاسم، نحوَ: «أنا راغبٌ في أنْ ألقاك»، ولو قلت: «أن ألقاك» من غير حرف جرّ؛ جاز. وكذلك تقول في المشدّدة: «أنا حريصٌ في أنّك تُحْسِنُ إليّ» ولو قلت: «أنّك تحسن إليّ» من غير حرف جرّ؛ جاز. ولو صرّحت بالمصدر، فقلت: «أنا راغبٌ في لِقائك، وحريصٌ في إحسانك إليّ»، لم يجز حذفُ حرف الجرّ، كما جاز مع «أنْ»، و«أنَّ»؛ لأنّ «أن» وما بعدها من الفعل، وما يتعلّق به، والاسم والخبر ومتعلّقاته بمعنى المصدر، فطال، فجوّزوا معه حذف حرف الجرّ تخفيفًا، كما حذفوا الضمير المنصوب من الصلة، نحوَ قوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾(٣)، ولم يُجوِّزوا مع المصدر المحض، فاعرفه.

---

(١) تقدم بالرقم ٩٩٧.

(٢) تقدم بالرقم ٨٢٤.

(٣) الفرقان: ٤١.

فصل
[إضمار حروف الجرّ]

قال صاحب الكتاب: **وتُضمَر قليلاً. وممّا جاء من ذلك إضمارُ «رُبَّ» والباءِ في القَسَم، وفي قول رُؤْبَةَ: «خَيْرٍ»، إذا قيل له: «كيف أصبحتَ»، واللامِ في «لاهِ أبوكَ».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول على حروف الجرّ، وأنّها قد تحذف في اللفظ اختصارًا واستخفافًا إذا كان في اللفظ ما يدلّ عليها، فتجري لقوّة الدلالة عليها مجرى الثابت الملفوظ به، وتكون مرادة في المحذوف منه. وذلك لا يُبْنَى الاسم المحذوف منه، وهي في ذلك على ضربين: أحدهما: ما يحذفُ ثمّ يوصَل الفعل إلى الاسم، فينصبه كالظروف إذا قلت: «قمت اليومَ»، وأنت تريد: «في اليوم»، ونحوُ: «اخترتُ الرجالَ زيدًا»، و«استغفرت اللّهَ ذنبي» ونظائره. والثاني: ما يحذف ولا يوصل الفعل، فيكون الحرف المحذوف كالمُثْبَت في اللفظ، فيجرّون به الاسم، كما يجرّون به وهو مثبتٌ ملفوظٌ به. وهو نظير حذف المضاف وتبقيةِ عمله، نحوِ: «ما كلّ سَوْداءَ تَمْرَةً ولا بَيْضاءَ شَحْمَةً»(١)، وكقوله [من المتقارب]:

أَكُلَّ امرِىءٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليل نارًا(٢)

على إرادة «كلّ». ومن ذلك قول الآخر [من الخفيف]:

رَسْمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أقْضِي الحياةَ من جَلَلِهْ(٣)

أراد: «رُبَّ رسم دار»، ثمّ حذف لكثرة استعمالها، ومن ذلك قوله [من الرجز]:

١٠٩٧ــ وَبَلَدٍ مالُه مُؤَزَّرٌ

---

(١) هذا مثل، وقد تقدم تخريجه.
(٢) تقدم بالرقم ٣٩٧.
(٣) تقدم بالرقم ٣٩٨.

١٠٩٧ ــ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة والمعنى: المؤزر: الشديد القوي.

أي: ورب بلد موجود تكون أمواله كثيرة وافرة.

الإعراب: **«وبلد»**: الواو: واو ربّ، «بلد»: اسم مجرور لفظًا، مرفوع محلًا على أنه مبتدأ. **«ماله»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«مؤزر»**: خبر مرفوع بالضمّة.

وجملة «وبلد...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ماله مؤزر»: في محلّ رفع صفة على المحل، أو جرها على اللّفظ.

والشاهد فيه قوله: «وبلد» حيث جاء بالواو وحذف «رب» لكثرة استعمالها.

وقوله [من الرجز]:

وبَـلْـدَةٍ لـيـس بـهـا أنِـيـسُ إلاَّ الـيَـعـافِـيـرُ وإلاَّ الـعِـيـسُ[1]

كلّ ذلك مخفوض بإضمار «رُبَّ». وذلك أنّه لا يخلو الانجرارُ من أن يكون بالحرف الجارّ، أو بحرف العطف، إذ قد صار بدلاً منه، فلا يكون بحرف العطف؛ لأنه قد انجرّ حيث لا حرفَ عطف، وذلك فيما تقدّم، وفي قول الآخر [من الوافر]:

فـإمّـا تُـعْـرِضِـنَّ أُمَـيْـمَ عَـنّـي ويَـنْـزَغْـكِ الـوُشـاةُ أُولـو الـنِّـبـاط

فَـحُـورٍ قـد لَـهَـوْتُ بـهـنّ عِـيـنٍ نَـواعِـمَ في الـمُـروط وفي الـريـاطِ[2]

ألا ترى أن الفاء هنا ليست حرف عطف، وإنّما هي جواب الشرط، وإذا كانت الفاء جواب «إنِ» الشرطيّة؛ حصل الجرّ بإضمار الحرف لا محالةَ. ومن ذلك قولهم في القسم في الخبر لا الاستفهامِ فيما حكاه سيبويه[3]: «اللَّهِ لأقومنّ»، يريد: بالله ثمّ حذف.

وحكى أبو العبّاس أنّ رؤبة قيل له: «كيف أصبحتَ»؟ فقال: «خَيْرٍ عافاك اللَّهُ»، أي: بخيرٍ، فحذف الباء لوضوح المعنى. ومن ذلك ما ذهب إليه بعض متقدّمي البصريين في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ﴾[4]، على تقديرِ «فِي»؛ لئلّا يلزم منه العطف على عاملَيْن، وعليه حمل بعضُهم قراءةَ حَمْزَةَ: **﴿وَاتَّقُوا الله الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ﴾**[5]، على تقديرِ: «وبالأرحام»؛ لأنّ العطف على المكنيّ المخفوض لا يسوغ إلاّ بإعادة الخافض، ومن ذلك قولهم: «لاهِ أبُوك»، يريدون: «للَّهِ أبوك»، قال الشاعر [من البسيط]:

١٠٩٨ـ لاهِ ابنُ عَمِّك لا أفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَـنّـا ولا أنـت دَيّـانـي فَـتَـخْـزُونـي

---

(١) تقدم بالرقم ٣٠٠.

(٢) تقدم بالرقم ٣٤٣.

(٣) الكتاب ٣/ ٤٩٨، ٤٩٩.

(٤) آل عمران: ١٩٠.

(٥) النساء: ١. وهي قراءة حمزة، والمطوعي، وإبراهيم النخعي، والأعمش.
انظر: البحر المحيط ٣/ ١٥٧؛ وتفسير الطبري ٧/ ٥١٧؛ وتفسير القرطبي ٥/ ٢؛ والكشاف ١/ ٢٤١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٤٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ١٠٤.

١٠٩٨ ـ **التخريج**: البيت لذي الإصبع العدواني في أدب الكاتب ص٥١٣؛ والأزهيّة ص٢٧٩؛ وإصلاح المنطق ص٣٧٣؛ والأغاني ٣/ ١٠٨؛ وأمالي المرتضى ١/ ٢٥٢؛ وجمهرة اللغة ص٥٩٦؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٧٣، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٦؛ والدرر ٤/ ١٤٣؛ وسمط اللآلي ص٢٨٩؛ وشرح التصريح ٢/ ١٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٠؛ ولسان العرب ١١/ ٥٢٥ (فضل)، ١٣/ ١٦٧، ١٧٠ (دين)، ٢٩٥، ٢٩٦ (عنن)، ٥٣٩ (لوه)، ١٤/ ٢٢٦ (خزا)؛ والمؤتلف والمختلف ص١١٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٨٦؛ ولكعب الغنوي في الأزهيّة ص٩٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٣، ٢/ ١٢١، ٣٠٣؛ والجنى الداني ص٢٤٦؛ وجواهر الأدب ص٣٢٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٢٤، =

والمراد: «للّه ابن عمّك»، و«عَنْ» هنا بمعنى «عَلى»، وتخزوني من قولهم: «خَزَوْتُه»، أي: سُسْته، فاللامُ المحذوفة لامُ الجرّ، والباقية فاء الفعل، يدلّ على ذلك فتحُ اللام. ولو كانت الجارّة؛ لكانت مكسورة. وقد قالوا: «لَهْيَ أبوك»، فقلبوا العين إلى موضع اللام، وبُني على الفتح لتضمُّنه لامَ التعريف، كما بُنيت «آمِينَ» كذلك، يدلّك أن الثانية فاءُ الكلمة. وليست الجارّة فتحُها، وليس بعدها ألفٌ ولامٌ، ولامُ الجرّ مع الظاهر مكسورة في اللغة الفاشية المعمول بها.

= ٣٤٤؛ والخصائص ٢/ ٢٨٨؛ ورصف المباني ص٢٥٤، ٣٦٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٩.

اللغة: لاه: أصله «لله» حذفت لام الجرّ ولام التعريف والباقية هي فاء الكلمة وذلك حسب رأي سيبويه. أفضلت: زدت فضلاً. الحسب: الشرف الثابت في الآباء. الديّان: صاحب الأمر. تخزوني: تسوسني وتقهرني.

المعنى: يقول: لله أمر ابن عمّك، لا أنت أفضل منّي حسبًا، ولا أشرف منيّ نسبًا، ولا وليّ أمري فتسوسني وتقهرني.

الإعراب: «**لاه**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. «**ابن**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع، وهو مضاف. «**عمّك**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والكاف ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**لا**»: زائدة لتوكيد النفي. «**أفضلت**»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «**في حسب**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أفضلت». «**عنّا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أفضلت». «**ولا**»: الواو حرف استئناف، «**لا**»: حرف نفي. «**أنت**»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**دياني**»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**فتخزوني**»: الفاء: حرف عطف، أو السببيّة، «تخزوني»: فعل مضارع مرفوع، أو منصوب، والنون للوقاية، والياء ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: «أنت».

وجملة «لاه ابن عمك»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا أفضلت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا أنت ديّاني»: معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تخزوني»: معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب، أو صلة الموصول الحرفي لا محل لها إذا كان الفعل منصوباً، وعليه يكون المصدر المؤول معطوفاً.

والشاهد فيه قوله: «لاهِ ابنُ عمك» حيث حذفت لام الجرّ مع إرادتها.

ومن أصناف الحرف

الحروفُ المشبَّهةُ بالفعل

فصل
[تَعْدادُها]

قال صاحب الكتاب: وهي «إنَّ»، و«أنَّ»، و«لٰكِنَّ»، و«كَأنَّ»، و«لَيْتَ»، و«لَعَلَّ»، وتلحَقها «ما» الكافّةُ، فتعزِلها عن العمل، ويُبتدأ بعدها الكلامُ. قال الله تعالى: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾[1]، وقال: ﴿إِنَّمَا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ﴾[2]، وقال ابن كُراع [من الطويل]:

١٠٩٩ ـ تَحَلَّلْ وعالِجْ ذاتَ نَفْسِكَ وانْظُرَنْ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّما أنتَ حالِمُ

(١) فصلت: ٦. (٢) الممتحنة: ٩.

١٠٩٩ ـ **التخريج**: البيت لسويد بن كراع العكلي في الأزهية ص٨٩؛ والكتاب ٢/ ١٣٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٢٥١.

اللغة: تحلَّل من يمينك: أي: اخرج منها بفعل شيءٍ ولو يسيرًا مما حلفت عليه.

المعنى: يهزأ برجل كان قد توعَّده فيقول: إنك كالحالم في وعيدك لي ويمينك على مَضَرتي، فتحلَّلْ من يمينك، وعالج ذات نفسك من ذهاب عقلك وتعاطيك ما ليس في وُسعِك.

الإعراب: «**تحلَّل**»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**وعالج**»: الواو: حرف عطف، و«عالج»: كإعراب «تحلَّلْ». «**ذات**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**نفسك**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وكاف الخِطاب ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**وانظرنْ**»: الواو: حرف عطف، و«انظرنْ»: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، ونون التوكيد لا محل لها من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**أبا**»: منادى مضاف منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة. «**جعل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**لعلّما**»: «لعَلَّ»: حرف مشبه بالفعل مكفوف بـ «ما»، و«ما»: كافّة. «**أنت**»: ضمير متصل مبني في محل رفع مبتدأ. «**حالم**»: خبر مرفوع بالضمة.

وجملة «تحلَّلْ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «عالجْ»: معطوفة على جملة «تحلَّلْ»، وكذلك جملة «انظرنْ» وجملة «أبا جعلٍ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب، وكذلك جملة «أنت حالم».

والشاهد فيه قوله: «لعلّما» حيث كفّت «لعلّ» عن العمل بدخول «ما» الكافّة عليها.

وقال [من الطويل]:

١١٠٠ ـ أعِدْ نَظَرًا يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أضاءَتْ لَكَ النارُ الحِمارَ المُقَيَّدا

ومنهم مَن يجعل «ما» مزيدةً، ويُعمِلها، إلاّ أنّ الإعمالَ في «كأنّما»، و«لعلّما»، و«ليتما» أكثرُ منه في «إنّما»، و«أنّما»، و«لكنّما». ورُوي بيت النابغة [من البسيط]:

١١٠١ ـ قالت ألَا لَيْتَما هذا الحَمامُ لنا [إلى حَمَامَتِنا ونِصْفُهُ فَقَدِ]

على الوجهين.

* * *

١١٠٠ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٠؛ والأزهية ص٨٨؛ والدرر ٢/ ٢٠٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١١٦؛ وشرح شواهد المغني ص٦٩٣؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص٣١٩؛ وشرح قطر الندى ص١٥١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

اللغة: عبد قيس: رجل من عدي بن جندب بن العنبر.

المعنى: قال ابن يعيش: وصفهم بأنهم أهل ذلّة وضعف، لا يأمنون من يطرقهم ليلاً، فلذلك قيدوا حمارهم وأطفأوا نارهم. وقيل: وصفهم بإتيانهم الأتن وتقييدها لذلك.

الإعراب: **«أعد»**: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت. **«نظرًا»**: مفعول به منصوب. **«يا»**: حرف نداء. **«عبد»**: منادى منصوب، وهو مضاف. **«قيس»**: مضاف إليه مجرور. **«لعلّما»**: حرف مشبه بالفعل مكفوف بـ «ما»، و«ما»: كافّة. **«أضاءت»**: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. **«لك»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أضاءت». **«النار»**: فاعل مرفوع. **«الحمار»**: مفعول به منصوب. **«المقيّدا»**: نعت «الحمار» منصوب، والألف: للإطلاق.

وجملة «أعد نظرًا»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «يا عبد قيس»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة «أضاءت لك النار»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية.

والشاهد فيه قوله: «لعلّما أضاءت لك النار» حيث دخلت «ما» على «لعلّ»، فكفّتها عن العمل.

١١٠١ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص٢٤؛ والأزهيّة ص٨٩، ١١٤؛ والأغاني ١١/ ٣١؛ والإنصاف ٢/ ٤٧٩؛ وتخليص الشواهد ص٣٦٢؛ وتذكرة النحاة ص٣٥٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥١، ٢٥٣؛ والخصائص ٢/ ٤٦٠؛ والدرر ١/ ٢١٦، ٢/ ٢٠٤؛ ورصف المباني ص٢٩٩، ٣١٦، ٣١٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٢٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٧٥، ٢٠٠، ٢/ ٦٩٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص٢٣٣؛ والكتاب ٢/ ١٣٧؛ واللمع ص٣٢٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٢٥٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٤٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٥٧؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٣؛ وشرح قطر الندى ص١٥١؛ ولسان العرب ٣/ ٣٤٧ (قدد)؛ والمقرب ١/ ١١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٥.

اللغة: فقد: اسم فعل بمعنى «يكفي»، أو اسم بمعنى «كافٍ».

المعنى: ألا ليت هذا الحمام كلّه ونصفه أيضًا لنا. وذلك كله، بالإضافة إلى حمامتنا، كافٍ [لأن يصير مئة].

الإعراب: **«قالت»**: فعل ماض، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي. **«ألا»**: حرف استفتاح وتنبيه. **«ليتما»**: حرف مشبّه بالفعل، و«ما»: زائدة، أو كافة. **«هذا»**: اسم إشارة في محل نصب اسم «ليت»، أو مبتدأ إذا اعتبرت «ليت» غير عاملة. **«الحمام»**: بدل من «هذا» منصوب =

قال الشارح: قد تقدّم الكلام على هذه الحروف قبلُ مفصّلاً، ونحن نُشِير إلى طَرَفٍ منه مُجْمَلاً، فنقول: هذه الحروف تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لشَبَهها بالفعل. وذلك من وجهَيْن: أحدهما من جهة اللفظ، والآخر من جهة المعنى. فأمّا الذي من جهة اللفظ، فبناؤُها على الفتح كالأفعال الماضية. وأمّا الذي من جهة المعنى، فمن قبل أنّ هذه الحروف تطلب الأسماءَ وتختصّ بها، فهي تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ، وترفع الخبر؛ لِما ذكرناه من شَبَه الفعل، إذ كان الفعل يرفع الفاعل، وينصب المفعول. وشُبّهت من الأفعال بما تقدّم مفعوله على فاعله، فإذا قلت: «إنّ زيدًا قائمٌ»، كان بمنزلةِ «ضرب زيدًا عمرٌو».

وقد تدخل «ما» على هذه الحروف، فتكفّها عن العمل، وتصير بدخول «ما» عليها حروفَ ابتداء، تقع الجملةُ الابتدائيّة والفعليّة بعدها، ويزول عنها الاختصاص بالأسماء، ولذلك يبطل عملُها فيما بعدها. وذلك نحو قولك: «إنّما»، و«أنّما»، و«كَأنّما»، و«لَيْتما»، وَ«لَعَلّما». فأمّا «إنّما»، و«أنّما»، فحكمُهما حكمُ «إنّ»، و«أنَّ»: تفتحها في الموضع الذي تفتح فيه «أنَّ»، وتكسرها في الموضع الذي تكسر فيه «إنَّ»، فتقول: «حَسِبْتُك إنّما أنت عالمٌ». ولا تكون «إنّما» هٰهنا إلاّ مكسورة؛ لأنه موضعُ جملةٍ. ولا تقع المفتوحة هٰهنا؛ لأن المفتوحة مصدرٌ.

والمفعولُ الثاني من مفعولَيْ هذه الأفعال ينبغي أن يكون هو الأوّلَ إذا كان مفردًا، وليس المصدر بالكاف في «حسبتك»، لأن الكاف ضمير المخاطب، و«أنّمَا»، المفتوحةُ مصدرٌ، فهو غير المخاطب. ومن ذلك قول كُثَيِّرٍ [من الطويل]:

١١٠٢ـ أرانـي ولا كُـفْـرانَ لِـلّـهِ إنّـمـا   أُواخِـي مـن الإخْـوانِ كُـلَّ بَـخِـيـلِ

= أو مرفوع. «لنا»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «ليت» أو خبر المبتدأ. «إلى حمامتنا»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «ليت» أو بمحذوف حال من اسم «ليت»، و«حمامة» مضاف، و«نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «ونصفه»: الواو: حرف عطف، و«نصفه»: اسم معطوف على «الحمام»، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «فقد»: الفاء: الفصيحة، و«قد»: اسم بمعنى «كافٍ» مبنيّ في محلّ رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وإن حصل فهو كافٍ. . . .

وجملة «قالت. . .»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «ألا ليتما. . .»: في محل نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: جواز إعمال «ليت» التي اتّصلت بها «ما» أو عدم إعمالها.

١١٠٢ ـ **التخريج**: البيت لكثير عزة في ديوانه ص٥٠٨؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣٨؛ والدرر ٤/ ٢٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٧.

اللغة: الكُفران: الكُفْر، وهو جحد النعمة.

المعنى: ذكر أنه لا يؤاخي إلا أهل البخل، لأنه متغزلٌ بالنساء، والنساء موصوفات بالبخل والتمنُّع، =

فـ«إنَّما» هنا لا تكون إلاَّ المكسورة، لأنها في موضع المفعول الثاني، لـ«أرَى»، ولو فتح، «إنَّما» هٰهنا، لم يستقم، لِما ذكرناه. وأمّا قوله تعالى في قراءةِ: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْۚ﴾[1]، بفتحِ «أنَّما»، فضعيفةٌ ممتنعةٌ على قياس مذهب سيبويه، وقد أجازها الأخفش على البدل على حدّ قوله [من الطويل]:

فـمـا كـان قَيْسٌ هُـلْـكُـه هُـلْـكَ واحـدٍ[2]

فأمّا «إنَّما» المكسورة فتقديرها تقديرُ الجمل كما كانت «إنَّ» كذلك، و«ما»، كافّةٌ لها عن العمل، ويقع بعدها الجملة من المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل. وهي مكفوفةُ العمل على ما ذكرنا، ومعناها التقليل، فإذا قلت: «إنّما زيدٌ بَزّازٌ»؛ فأنت تُقلِّل أمره، وذلك أنك تسلبه ما يُدّعى عليه غيرَ البَزّ، ولذلك قال سيبويه[3] في «إنّما سرتُ حتى أدخلها»: أنك تُقلِّل. وذلك أنّ «إنّما» زادت «إنَّ» تأكيدًا على تأكيدها، فصار فيها معنى الحَصْر، وهو إثبات الحكم للشيء المذكور دون غيره، فإنّ معنى «إنّما اللَّهُ إلٰهٌ واحدٌ»، أي: ما اللَّهُ إلاَّ إله واحد، نحو: «لا إله إلا الله»، وكذلك ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ﴾[4]، أي: ما أنت إلاَّ منذرٌ، ومن هٰهنا قال أبو عليّ في قوله [من الطويل]:

إنّـما يُدافِع عن أحسابهم أنا أو مِثْلِي[5]

= فجعل ذلك عامًا في كل من يؤاخيه مبالغةً في الوصف، وهو يصف حاله بهذا الكلام ولا يعبِّر به عن جحده لنعم الله عليه.

الإعراب: **«أراني»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدرة على الألف، والياء: مفعول به أول محله النصب، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا. **«ولا»**: الواو: حرف اعتراض، «لا»: نافية للجنس. **«كفران»**: اسم «لا» مبني على الفتح. **«لله»**: جار ومجرور متعلقان بخبر «لا» على تقدير مضاف محذوف. أي: لا كُفران لنعم الله، أو الجار والمجرور متعلّقان بالمصدر (كُفران) لأنه بمعنى الجحود. أما خبر «لا» فمحذوف تقديره: كائن أو موجود، ويجوز خلافًا للبصريين بناء اسم «لا» أعمل فيما بعده، أم لم يعمل. **«إنّما»**: «إنَّ»: مكفوف، و«ما»: كاف. **«أُواخي»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدرّة على الياء للثقل، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنا. **«من الإخوان»**: جار ومجرور متعلّقان بحال من «كلّ». **«كلّ»**: مفعول به. **«بخيل»**: مضاف إليه.

وجملة «أراني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا كُفران لله»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب، اعترضت بين المفعول الأول لـ«أرى» وبين مفعوله الثاني، وهو جملة «أواخي». فمحلُّها النصب.

والشاهد فيه: كسر همزة «إنّ» في «إنّما» لوقوع ما بعدها جملة نائبة عن المفعول الثاني لـ«أرى».

(١) آل عمران: ١٧٨. وهذه القراءة هي القراءة المثبتة في النصّ المصحفيّ. وقرأ يحيى بن وثاب: «إنّما». انظر: البحر المحيط ٣/ ١٢٣؛ وتفسير القرطبي ٤/ ٢٢٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٨٧.

(٢) تقدم بالرقم ٤٢٥.

(٣) في الكتاب ٣/ ٢٢: «وتقول: «إنما سرت حتى أدخلَها» إذا كنت محتقرًا لسيرك الذي أدى إلى الدخول».

(٤) الرعد: ٧.

(٥) تقدم بالرقم ٣١٧.

والمراد: ما يدافع عن أحسابهم إلاّ أنا، فـ«أنَا» هٰهنا في محلّ رفع بأنّه فاعلُ «يدافع»، لا تأكيد الضمير في الفعل. ويجوز أن تجعل «ما» زائدةً مؤكّدةً على حدّ زيادتها في قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾(١) و﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾(٢)، فلا يبطل عملها، فتقول: «إنّما زيدًا قائمٌ»، كما تقول: «إنّ زيدًا قائمٌ».

وأمّا المفتوحة فهي تُقدَّر تقديرَ المفردات، وهي مع ما بعدها في تأويل المصدر كما كانت «أنَّ» كذلك، فتفتحها في كلّ موضع يختصّ بالمفرد، نحوِ قوله تعالى: ﴿يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾(٣)، فتفتح «أنّما» هٰهنا، لأنّها في موضعِ رفعِ ما لم يسمّ فاعله. ومن ذلك قول الشاعر [من الخفيف]:

١١٠٣ ـ أَبْلِغِ الحَارِثَ بنَ ظَالِمِ المُوعِدَ والنَّاذِرَ النُّذُورَ عَلَيَّا
أَنَّمَا تَقْتُلُ النِّيَامَ ولَا تَقْتُلُ يَقْظَانَ ذا السِّلاحِ كَمِيَّا

لا تكون «أنّما» هٰهنا أيضًا إلاّ مفتوحة؛ لأنها في موضع المفعول الثاني لـ«أبْلِغْ»، فهي في موضع المصدر؛ لأن المراد: أبْلِغْه هذا القولَ.

---

(١) البقرة: ٢٦.
(٢) آل عمران: ١٥٩.
(٣) الكهف: ١١٠.

١١٠٣ ـ **التخريج**: البيتان لعمرو بن الإطنابة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٩١؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص٤٥٣.

اللغة: الكميُّ: المقدام الشجاع.

المعنى: كان الحارث بن ظالم المري قد توَّعد الشاعر، وهدَّده بالقتل، فيطلب الشاعر ممن يسمعه أن يخبِّر الحارث هذا أنَّه غير قادر على قتل شجاعٍ يقظ مثل الشاعر نفسه، وكل ما هناك هو أنه قادر على قتل من هو نائمٌ غدرًا كما فعل بأخي الشاعر.

الإعراب: **«أبلغ»**: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: «أنت» **«الحارث»**: مفعول به. **«ابن»**: صفة لـ«الحارث». **«ظالم»**: مضاف إليه. **«الموعِد»**: صفة ثانية لـ«الحارث». **«والناذر»**: الواو: حرف عطف، **«الناذر»**: معطوف على «الموعد». **«النذور»**: مفعول به لـ«الناذر». **«عليّا»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«الناذر»، والألف للإطلاق. **«أنّما»**: كافة، مكفوفة. **«تقتل»**: فعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر وجوبًا تقديره: «أنت». **«النيام»**: مفعول به. **«ولا»**: الواو: حرف عطف، «لا»: نافية مهملة. **«تقتل»**: مثل الأولى. **«يقظان»**: مفعول به. **«ذا»**: صفة لـ«يقظان» منصوب، وعلامة نصبه الألف، لأنه من الأسماء الستة. **«السلاح»**: مضاف إليه. **«كميّا»**: صفة ثانية لـ«يقظان»، والألف للإطلاق.

وجملة «أبلغ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تقتل»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «تقتل» الثانية: معطوفة على الأولى، لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيهما: فتح همزة «أنَّ» في «أنَّما» حملاً على «أبلغ»، وجريها مجرى «أنَّ» لأنَّ «ما» فيها صلة، فلا تغيرها عن الفتح عندما يجب ذلك.

والفرق بين «أنَّ»، و«أنَّما»، وإن كان كلّ واحد منهما مع ما بعده مصدرًا، أنّ «أنَّ» عاملةٌ فيما بعدها، و«أنَّمَا» غير عاملة، فقد كفّتْها «ما» عن العمل، وصار يليها كلُّ كلام بعد أن كان يليها كلامٌ مخصوصٌ.

والفرق بين «إنّما»، و«أنّما»، أنّ «إنّما» المكسورة إذا كُفّت بـ«ما»؛ كانت بمنزلةِ فعل مُلْغًى؛ لأنها بمنزلة الفعل. فإذا كُفّت بـ«ما»، لم يبق لها اسمٌ منصوبٌ، فصارت بمنزلة الفعل الملغى، نحوِ: «زيدٌ ظننتُ منطلقٌ»، و«أشهدُ لَزيدٌ قائمٌ». و«أنّما» المفتوحةُ، إذا كُفّت، كانت بمنزلة الاسم. ويجوز أن تكون «ما» زائدةً مؤكّدةً، فتنصب ما بعدها على ما ذكرناه في «إنّما» المكسورة، وكذلك سائر الحروف، نحوُ: «لَكِنَّما»، و«كَأنّما»، و«لَيْتما»، وَ«لَعَلَّما»، تقول: «لكنّما زيدٌ قائمٌ». قال الشاعر [من الطويل]:

ولـكـنّـمـا أهْـلِـي بـوادٍ أنِـيـسُـه ذِئابٌ تَبغَّى الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ[1]

وأولاها المبتدأ والخبرَ حين كفّها عن العمل، وإن شئت؛ قلت: «لكنّما قال زيدٌ»، فيليها الفعلُ والفاعلُ. قال امرؤ القيس [من الطويل]:

ولـكـنّـمـا أسْـعَـى لـمَـجْـدٍ مُـؤَثَّـلٍ [وقد يُدْرِكُ المَجْدَ المؤثَّل أَمْثَالِي][2]

وكذلك «كأنّما». قال الله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾[3].

وكذلك «لَعَلَّ». تقول: «لَعَلَّمَا زيدٌ قائمٌ»، وإن شئت: «لعلّما قائمٌ زيدٌ». وأنشد [من الطويل]:

أعِدْ نَظَرًا يا عبدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا... إلـخ[4]

البيت للفرزدق، والشاهد فيه قوله: «لعلّما أضاءت». لمّا كفّها بـ«ما» عن العمل؛ أولاها الفعلَ الذي لم يلها قبلُ. ولا تكون «ما» هٰهنا بمعنى «الَّذِي»؛ لأن القوافي منصوبة. ولا يجوز أن تكون «لعلّ» بمعنى الشأن، وتكون «ما» نافيةً، و«الحمار» اسمها، و«أضاءت» الخبر؛ لأنّ «ما» لا يتقدّم خبرُها على اسمها. والمعنى أنهم أهل ذِلَّةٍ وضُعْفٍ، لا يأمَنون من يطرُقهم ليلاً، فلذلك قيّدوا حمارهم، وأطفؤوا نارهم. وعكسُ هذا المعنى قول الآخر [من الطويل]:

١١٠٤ـ وكـلُّ أُنـاسٍ قـارَبُـوا قَـيْـدَ فَـحْـلِـهـم ونـحـنُ خَـلَـعْـنـا قَـيْـدَه فَـهْـوَ سـارِبُ

---

(١) تقدم بالرقم ١٠٦.

(٢) تقدم بالرقم ١٢٦.

(٣) الأنفال: ٦.

(٤) تقدم بالرقم ١١٠٠.

١١٠٤ ـ **التخريج**: البيت للأخنس بن شهاب التغلبي في شعراء النصرانية ص١٨٧؛ ولسان العرب ١/ ٤٦٢ (سرب)؛ وتاج العروس ٣/ ٥٣ (سرب)؛ وتهذيب اللغة ١٢/ ٤١٤؛ وجمهرة اللغة ص٣٠٩؛ =

وأمّا البيت الآخر الذي أنشده، وهو [من الطويل]:

تــحــلّــلْ وعــالــجْ[١] . . . إلــخ

فهو لسُوَيْد بن كُراع العُكْليّ، والشاهد فيه قوله: «لعلّما أنت حالِمُ»، فإنه أولى «لعلّما» المبتدأ والخبرَ، ولم يُعْمِلها فيهما لزوال الاختصاص، وجعلها من حروف الابتداء، كأنّه يَهْزَأ برجلٍ أوعده، ويُهدِّده، أي: إنّك كالحالم في وعيدك ويمينك في مَضرّتي. قال: تَحَلَّلْ، أي: استثنِ، وعالِجْ ذاتَ نفسك من ذهاب عقلك بتعاطيك ما ليس في وِسْعك.

ومن ذلك: «لَيْتَمَا» الإلغاءُ فيها حسنٌ، والإعمال أحسنُ لقوّة معنى الفعل فيها، وعدمِ تغيُّر معناها. ألا ترى أن الاستدراك والتشبيه والتمنّي والترجّي على حاله في «لكنّما»، و«كأنّما»، و«لَيْتَمَا»، و«لعلّما»، ولم يتغيّر كما يتغيّر في «إنّما»، فأمّا قوله [من البسيط]:

قالت ألَا ليتما هذا الحَمامُ لنا إلى حَمامتنا ونِصْفُه فَقَدِ[٢]

البيت للنابغة الذُّبيانيّ، والشاهد فيه قوله: «ألا ليتما هذا الحمام لنا»، وأنّه قد رُوي على وجهين: بالنصب والرفع. فالنصبُ من وجهين: أحدهما: على إعمالِ «ليت» على

= والتنبيه والإيضاح ١/ ٩٤؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٨/ ٧٦ (خلع)؛ وكتاب العين ١/ ١١٨؛ وتاج العروس ٢٠/ ٥٢٦ (خلع).

اللغة: قاربوا: أدنوا، جعلوه قريبًا منهم. السارب: المتروك للرعي.

المعنى: أرى الأقوام حريصة على فحولها، فهي تقيدها بأماكن قريبة منها، بينما نطلق فحلنا يرعى كيف شاء، لا نخاف عليه أحدًا، لأننا أقوياء.

الإعراب: **«وكلُّ»**: الواو: بحسب ما قبلها، «كل»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. **«أناس»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«قاربوا»**: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق. **«قيد»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«فحلهم»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و«هم»: ضمير متصل في محلّ جرٌ بالإضافة. **«ونحن»**: الواو: حالية، «نحن»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **«خلعنا»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«قيده»**: مفعول به منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٌ بالإضافة. **«فهو»**: الفاء: للاستئناف، «هو»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **«سارب»**: خبر «هو» مرفوع بالضمّة.

وجملة «كلّ أناس. . .»: بحسب الواو. وجملة «قاربوا»: في محل رفع خبر «كل». وجملة «نحن خلعنا»: في محلّ نصب حال. وجملة «خلعنا»: في محلّ رفع خبر «نحن». وجملة «هو سارب»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «خلعنا قيده» حيث جاءت هذه العبارة كنايةً عن قوّة قوم الشاعر.

(١) تقدم بالرقم ١٠٩٩. (٢) تقدم بالرقم ١١٠١.

ما وصفنا لبقاء معناها. والآخر: أن تكون «ما» زائدة مؤكّدة على ما ذكرناه. وقد كان رُؤْبَةُ ينشده مرفوعًا. ورفعُه من وجهين أحدهما أن تكون «ما» موصولة بمعنى «الَّذِي»، وما بعدها صلةٌ، والتقديرُ: ألا ليت الذي هو الحمامُ، على حدِّ: «ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا». والآخر على إلغاء «ليت»، وكفِّها عن العمل. يصف زَرْقاءَ اليمامةِ بحدّة البَصَر، وأنّها رأت حمامًا طائرًا، فأحصت عدّتَها في حال طَيَرانها.

فصل

[معنى «إنّ» و«أنّ» والفرق بينهما]

قال صاحب الكتاب: «إنَّ»، و«أنَّ»، **هما تُؤكِّدان مضمونَ الجملة، وتُحقّقانه، إلاّ أنّ المكسورة الجملةُ معها على استقلالها بفائدتها، والمفتوحةُ تقلبها إلى حكم المفرد، تقول: «إنّ زيدًا منطلقٌ» وتسكت، كما سكتَّ على «زيدٌ منطلقٌ». وتقول: «بلغني أنّ زيدًا منطلقٌ»، و«حَقٌّ أنّ زيدًا منطلقٌ»، فلا تجد بُدًّا من هذا الضَّميم كما لا تجده مع الانطلاق ونحوِه. وتُعامِلها معامَلَة المصدر حيث تُوقعها فاعلةً ومفعولةً ومضافًا إليها في قولك: «بلغني أنّ زيدًا منطلقٌ»، و«سمعتُ أنّ عمرًا خارجٌ»، و«عجبتُ من طُولِ أنّ بَكْرًا واقفٌ». ولا تُصدَّر بها الجملةُ كما تُصدّر بأُختها، بل إذا وقعتْ في موقع المبتدأ التُزم تقديمُ الخبر عليها، فلا يُقال: «أنّ زيدًا قائمٌ حقٌّ».**

* * *

قال الشارح: يشير في هذا الفصل إلى فائدةِ «إنَّ» و«أنَّ»، وطَرَفٍ من الفرق بينهما. فأمّا فائدتهما، فالتأكيدُ لمضمون الجملة، فإنّ قول القائل: «إنّ زيدًا قائمٌ» ناب منابَ تكرير الجملة مرّتَيْن، إلاّ أن قولك: «إنّ زيدًا قائمٌ» أوْجَزُ من قولك: «زيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ»، مع حصول الغرض من التأكيد. فإن أدخلتَ اللام، وقلت: «إنّ زيدًا لَقائمٌ»، ازداد معنى التأكيد، وكأنّه بمنزلة تكرار اللفظ ثلاثَ مرّات.

وكذلك «أنَّ» المفتوحة تفيد معنى التأكيد كالمكسورة، إلاّ أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها، ولذلك يحسن السكوت عليها؛ لأن الجملة عبارةٌ عن كلّ كلام تامّ قائم بنفسه مفيدٍ لمعناه، فلا فرق بين قولك: «إنّ زيدًا قائمٌ»، وبين قولك: «زيدٌ قائمٌ» إلاّ معنى التأكيد. ويؤيّد عندك أن الجملة بعد دخول «إنَّ» عليها على استقلالها بفائدتها، أنّها تقع في الصلة كما كانت كذلك قبلُ، نحوَ قولك: «جاءني الذي إنّه عالمٌ». قال الله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ﴾(١)، وليست «أنَّ» المفتوحةُ كذلك، بل تقلب معنى الجملة إلى الإفراد، وتصير في مذهب المصدر المؤكّد.

(١) القصص: ٧٦.

ولولا إرادة التأكيد؛ لكان المصدر أحقَّ بالموضع، وكنت تقول مكان «بَلَغَني أنّ زيدًا قائمٌ»: «بلغني قيامِ زيد».

والذي يدلّك على أنّ «أنّ» المفتوحة في معنى المصدر، وأنّها تقع موقع المفردات، أنّها تفتقر في انعقادها جملةً إلى شيء يكون معها، ويُضَمّ إليها؛ لأنها مع ما بعدها من منصوبها ومرفوعها بمنزلة الاسم الموصول، فلا يكون كلامًا مع الصلة إلاّ بشيء آخر من خبرٍ يأتي به، أو نحوِ ذلك. فكذلك «أنَّ» المفتوحة، لأنها في مذهب الموصول، إلاَّ أنها نفسها ليست اسمًا كما كانت «الَّذِي» كذلك. ألا ترى أنها لا تفتقر في صلتها إلى عائدٍ كما تفتقر في الأسماء الموصولات إلى ذلك؟

وإذا ثبت أنها في مذهب المفرد، فهي تقع فاعلةً ومفعولةً ومبتدأةً، ومجرورة. مثالُ كونها فاعلةً قولك: «بلغني أنّ زيدًا قائمٌ»، فموضعُ «أنَّ» وما بعدها رفعٌ بأنّه فاعلٌ، كأنّك قلت: «بلغني قيامُ زيد». ومثالُ كونها مفعولةً قولك: «كرهتُ أنّك خارجٌ»، أي: خروجَك. ومثال كونها مبتدأةً قولك: «عندي أنّك خارجٌ»، أي: عندي خروجُك، كما تقول: «عندي غلامُك». وتقول في المجرورة «عجبت مِن أنّك قادمٌ»، أي: من قدومك، فلذلك قال: «تعاملها معاملة المصدر حيث تُوقِعها فاعلةً ومفعولةً ومضافًا إليها».

وقوله: «لا تُصدَّر بها الجملة»، يريد أنّها إذا وقعت مبتدأةً، فلا بدّ من تقديم الخبر عليها. ولا تُصدَّر بالمبتدأة على قاعدة المبتدآت، فلا تقول: «أنّك منطلقٌ عندي»، وكذلك لو كانت مفعولة، فإنّك لا تُقدِّمها، لا تقول: «أنّك منطلقٌ عرفتُ»، تريد: عرفت أنّك منطلقٌ، وإن كان يجوز «انطلاقَك عرفتُ». وإنّما لم تصدّر بها الجملة لأمرَيْن:

أحدهما: لأن «إنَّ» المكسورة و«أنَّ» المفتوحة مجراهما في التأكيد واحدٌ، إلاَّ أن المفتوحة تكون عاملةً ومعمولاً فيها، فأُخّرت للإيذان بتعلُّقها بما قبلها، ومُفارَقتِها المكسورةَ التي هي عاملةٌ غيرُ معمول فيها. وجوّزوا تقديم المكسورة؛ لأنها تتنزّل عندهم منزلةَ الفعل الملغى، نحوِ: «أشهدُ لَزيدٌ قائمٌ»، و«أعلمُ لَمحمّدٌ منطلقٌ».

والأمر الآخر: أنها إذا تقدّمت؛ كانت مبتدأةً، والمبتدأ مُعَرَّضٌ لدخولِ «إنَّ» عليه، وكان يلزم أن تقول: «إنَّ أنَّ زيدًا قائمٌ بلغني»، فتجمع بين حرفَيْن مؤكِّدَيْن. وإذا كانوا منعوا من الجمع بين اللام و«إنَّ» لكونهما بمعنى واحد، وإن اختلف لفظُهما؛ فأن يمنعوا الجمعَ بين «إنَّ»، و«أنَّ»، وهما بلفظ واحد، كان ذلك أولى.

فصل
[مواضع كسر همزة «إن» ومواضع فتحها]

قال صاحب الكتاب: **والذي يُميِّز بين موقعَيْهما «أنّ» ما كان مَظِنَّةً للجملة؛ وقعتْ فيه المكسورةُ، كقولك مفتتحًا: «إنّ زيدًا منطلقٌ»، وبعد «قَالَ»، لأنّ الجُمَلَ تُحْكَى بعده،**

وبعد الموصول، لأنّ الصلة لا تكون إلاّ جملةً. وما كان مظنّةً للمفرد وقعتْ فيه المفتوحةُ، نحوَ مكان الفاعل، والمجرورِ، وما بعد «لَوْلَا»؛ لأنّ المفرد ملتزَمٌ فيه في الاستعمال، وما بعد «لَوْ»؛ لأنّ تقديرَ «لو أنّك منطلقٌ لانطلقتُ»: «لو وقع أنّك منطلقٌ»، أي: لو وقع انطلاقُك، وكذلك «ظننتُ أنّك ذاهبٌ» على حذفِ ثاني المفعولَيْن، والأصلُ: ظننتُ ذَهابَك حاصلاً.

* * *

قال الشارح: لمّا كان معنى «إنَّ» المكسورة مخالِفًا لمعنَى «أنَّ» المفتوحة، إذ كانت المفتوحة تؤدّي معنى الاسم، والمكسورة لا تؤدّي ذلك، وكانت عواملُ الأسماء تعمل في موضع المفتوحة، إذ كانت في تأويل الاسم، ولا تعمل في موضع المكسورة، لأنها في تأويل الجملة، وكان الخَطَأُ يكثر في وقوع كلّ واحد منهما موضع الآخر؛ لم يكن بدٌّ من ضابطٍ يُميِّز موضعَ كلّ واحد منهما، فقال: ما كان مظنّة للجملة وقعتْ فيه المكسورة. وذلك بأن يتعاقب في الموضع الابتداءُ والفعلُ، فإن وقعت في موضع لا يكون فيه إلاّ أحدُهما؛ كانت المفتوحة، ولم يجز أن تقع فيه المكسورة؛ لأن المكسورة لا يعمل فيها عاملٌ، ولا تكون إلاّ مبتدأة. ومتى تَعاقب على الموضع الاسمُ والفعلُ؛ لم يكن معمولاً لعاملٍ، لأن العامل ينبغي أن يكون له اختصاصٌ بالمعمول. فإذا اختصّ المكانُ بأحد القبيلَيْن؛ كان مبنيًا على ما قبله، وكان معمولاً له، أو في حكم المعمول، فلذلك يجب أن تكون المفتوحة؛ لأنها معمولةٌ لما قبلها، إذ كانت في حكم المصدر.

فإذا وقعت «أنّ» بعد «لولا»؛ كانت المفتوحة من نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾(١). وذلك أنّ الموضع، وإن كان جملةً من حيث كان مبتدأ وخبرًا، فإن الخبر، لمّا لم يظهر عند سيبويه، صار كأنّ الموضع للمفرد من جهة اللفظ والاستعمال، وإن كان في الحكم والتقدير جملةً، لأنّ «أنّ» واسمها وخبرها اسمٌ مبتدأٌ، والخبر محذوفٌ، كما كان الاسم بعد «لَوْلا» من نحوِ: «لولا زيدٌ لأتيتُك»، والمراد: لولا زيدٌ عندك أو نحوُ ذلك لأتيتُك؛ وأمّا على مذهبِ من يرى أنه مرفوعٌ بتقدير فعلٍ، فالأمرُ ظاهرٌ من حيث كان مفردًا معمولاً.

وأما إذا وقعت بعد «لَوْ»، فتكون مفتوحة أيضًا، نحوَ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟﴾(٢)، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾(٣)، فعلى مذهب أبي العبّاس محمّد بن يزيد، فإنها فاعلةٌ في موضع مرفوع بفعل محذوف. فإذا قال: «لو أنّ زيدًا جاء لأكرمتُه»، فتقديره: «لو وقع مجيءُ زيد، لأكرمتُه». وهو رأي صاحب هذا الكتاب، لأن الموضع

---

(١) الصافات: ١٤٣.
(٢) البقرة: ١٠٣. (٣) الحجرات: ٥.

للفعل، فإذا وقع فيه اسمٌ أو ما هو في حكم الاسم؛ كان على إضمار فعلٍ وتقديرِه. وكان السيرافيّ يقول: لا حاجة هنا إلى تقدير فعل، ويجعلها مبتدأً، وقد نابت عن الفعل، إذ كان خبرها فعلاً، وأجاز: «لو أنّ زيدًا جاءني»، ومنع «لو أنّ زيدًا جاءٍ».

وكذلك إذا وقعت بعد «ظننتُ» تكون مفتوحة؛ لأنها في موضع المفعول، فسيبويه يقول[1]: إنّ «أنَّ» واسمها وخبرها سدّت مسدَّ مفعولَيْ «ظننتُ». والأخفش يقول: إنَّ «أنَّ» وما بعدها في موضع المفعول الأوّل، والمفعولُ الثاني محذوفٌ، فإذا قلت: «ظننتُ أنّك قائمٌ»، فالتقديرُ: ظننتُ انطلاقَك كائنًا أو حاضرًا.

فصل
[مواضع جواز فتح همزة «إنّ» وكسرها]

قال صاحب الكتاب: **ومن المواضع ما يحتمل المفردَ والجملةَ، فيجوز فيه إيقاعُ أيّتِهما شئتَ، نحوُ قولك: «أوّلُ ما أقول إنّي أحمدُ اللَّهَ». إن جعلتَها خبرًا للمبتدأ، فتحتَ، كأنّك قلت: «أوّلُ مَقُولي حَمْدُ اللَّه»، وإن قدّرتَ الخبر محذوفًا، كسرتَ حاكِيًا. ومنه قولُه [من الطويل]:**

وكنتُ أُرَى زيدًا كما قِيلَ سَيِّدًا ... إذا أنّه عبدُ القَفا واللَّهازِمِ[2]

تكسر لتُوَفُّرَ على ما بعد «إذا» ما يقتضيه من الجملة، وتفتح على تأويلِ حذف الخبر، أي: فإذا العُبوديّةُ، و«حاصلةٌ» محذوفةٌ.

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ كلّ موضع يتعاقب فيه الاسم والفعل تكون «إنَّ» فيه مكسورة، وكلّ موضع يختصّ بأحدهما تكون مفتوحة، فإذا ساغ في موضع المكسورةُ والمفتوحةُ، كان ذلك على تأويلَيْن مختلفَيْن.

فمن ذلك قولك: «أوّلُ ما أقولُ: إنّي أحمدُ اللَّهَ»، إن شئت فتحتَ ألفَ «أنّي» وإن شئت كسرتَ. فإن فتحتَ؛ كان الكلام تامًّا غير مفتقر إلى تقديرِ محذوفٍ، فالكلام مبتدأٌ وخبرٌ، فالمبتدأ «أوّل» وما بعده إلى «أقول» من تمامه. وهو حَدَثٌ؛ لأنّ «أفْعَلَ» بعضُ ما يُضاف إليه، وقد أُضيف إلى المصدر، فكان في حكم المصدر، و«أنَّ» المفتوحةُ واسمها وخبرها في حكم الحدث، إذ هي واسمها وخبرها في تأويلِ مصدر من لفظ خبرها مضافٍ إلى اسمها، فكأنّك قلت: «أوَّلُ قولي: الحمدُ للّه».

وإذا كسرت، كان الخبر محذوفًا، ويكون «أوّل» مبتدأ، وما بعده إلى قوله: «اللَّهَ»

---

(١) في الكتاب ١/ ١٢٥: «فأمّا «ظننت أنه منطلق»، فاستُغني بخبر «أنّ»».

(٢) تقدم بالرقم ٦٣٧.

من تمامه؛ لأن قوله: «إنّي أحمدُ اللَّهَ» جملةٌ محكيّةٌ بالقول، فهي في موضع نصب به، فيكون من تمام الكلام الأوّل، والخبرُ محذوف، والتقدير: «أوّلُ قولي كذا ثابتٌ، أو حاضرٌ». والقول يعني المقُول، والمراد: أوّلُ مَقالي.

ومن ذلك: «مررت به فإذَا أنّه عبدٌ» بالفتح والكسر. فإذا فتحت، أردت المصدر، كأنّك قلت: «فإذا العبوديّةُ واللُّؤمُ»، كأنّه رأى نَوَى العبد. وإذا كسر، كان قد رآه نفسَه عبدًا، ويكون بمعنى الجملة، كأنّه قال: فإذا هو عبدٌ. قال الشاعر [من الطويل]:

وكـــنـــت أرى زيـــدًا . . . إلـــخ

روى هذا البيت سيبويه[1] بالفتح والكسر على ما تقدّم، فالكسرُ على نيّة الجملة من المبتدأ والخبر، لأنّ «إذا» هذه يقع بعدها المبتدأ والخبر، والتقدير: فإذا هو عبدُ القفا.

فإن قيل: فقد قرّرتم أنّ «إنَّ» إنما تُكْسَر في كلّ موضع يتعاقب فيه الاسم والفعل، وهٰهنا لا يقع الفعل، إنما يقع الاسم المبتدأ لا غير؛ قيل «إذا» ظرفُ مكان في الأصل دخله معنى المفاجأة، فالدليلُ يقتضي إضافتها إلى الجملة من المبتدأ والخبر، أو من الفعل والفاعل، كما كانت «حَيْثُ» كذلك، إلاّ إنه لمّا دخلها معنى المفاجأة؛ مُنعت من وقوع الفعل بعدها، وذلك أمرٌ عارضٌ. فإذا وقعت «أنَّ»، كانت المكسورة عملاً بالأصل.

وأمّا الفتح في «أنَّ» بعد «إذا» في البيت، فعلى تأويل المصدر المبتدأ، والخبرُ عنه «إذا»، كما تقول: «أمّا في القِتال فتِلْقائي العبوديّةُ». ويجوز أن يكون في موضع المبتدأ، والخبرُ محذوفٌ، والتقدير: فإذا العبوديّة شأنُه. ويكون «إذَا» حرفًا دالاًّ على معنى المفاجأة. وإذا كانت كذلك؛ لم تكن خبرًا. ومعنى قوله: «عبد القفا واللهازم» يعني: إذا نظرت إلى قفاه ولهازمه؛ تَبيّنتَ عبوديّته ولؤمَه؛ لأنهما عُضْوان يصونهما الأحرارُ، ويبذُلهما العبيدُ والأرذالُ، فهما موضع الصَّفْع واللَّكْز. واللِّهْزِمَةُ: مَضِيغَةٌ في أصل الحَنَك الأسفل.

وقوله: «تكسر لتُوفّر على ما بعد «إذا» ما يقتضيه من الجملة». يريد أنّ «إذا» المكانيّة تكون على ضربين:

أحدهما: أن تكون ظرفًا مبهمًا كـ«حَيْثُ»، إلاّ أنّ «حَيْثُ» يقع بعدها الجملة من المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، وهذه لا يقع بعدها إلاّ المبتدأ والخبر لمكان المفاجأة، إذ لا تصحّ مفاجأةُ الأفعال.

والثاني: أن تكون حرف ابتداء معناه المفاجأة، فيقع بعدها أيضًا المبتدأ والخبر.

(١) الكتاب ٣/ ١٤٤.

فعلى هذا إذا كسرت «إنَّ» بعدها فقد وفّرتَ عليها ما تقتضيه من الجملة، وإذا فتحت «أنَّ» كانت مفردةً في موضع رفع بالابتداء، والخبرُ محذوف على ما ذكرنا. وقد يجعلها بعضُهم بمعنى الحضرة والمكان، فلا تقتضي جملةً، فإذا وقع بعدها مفردٌ كان مبتدأ، وكانت «إذا» الخبر، نحوَ: «خرجتُ فإذا زيدٌ»، أي: «بحَضْرتي زيدٌ». فإذا وقع بعدها الجملة؛ كانت «إذا» من متعلّقات الخبر، نحوَ: «خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ»، أي: «بحَضْرتي زيدٌ قائم»، فالظرفُ يتعلّق بـ«قائم»، فاعرفه.

فصل
[حكم همزة «إنّ» بعد «حتّى»]

قال صاحب الكتاب: **وتكسرها بعد «حَتَّى» التي يُبتدأ بعدها الكلامُ، فتقول: «قد قال القومُ ذلك حتّى إنّ زيدًا يقوله»، وإن كانت العاطفةَ، أو الجارّةَ، فتحتَ، فقلت: «قد عرفتُ أُمورَك حتّى أنّك صالحٌ».**

* * *

قال الشارح: «حَتَّى» تكون على ثلاثة أضرب: تكون جارّةً بمعنى الغاية، نحوَ قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[(١)]. وتكون عاطفة بمعنى الواو، نحو قولك: «قام القومُ حتى زيدٌ»، أي: و«زيدٌ»، ويكون إعرابُ ما بعدها كإعرابِ ما قبلها. وتكون حرف ابتداء يُستأنف بعدها الكلامُ، فتقع بعدها الجملة من المبتدأ والخبر والفعلِ والفاعل، نحوُ قوله [من الطويل]:

فَيَا عَجَبًا حتّى كُلَيْبٌ تَسُبُّني كأنّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجاشِعُ[(٢)]

فأولاها الجملةَ من المبتدأ والخبر، وتقول: «مَرِضَ حتى لا يَرْجُونه»، فتدخل على الفعل، فإن وقعت «أنَّ» بعد «حَتَّى»، فإن كانت الجارّة، أو العاطفة؛ لم تكن إلاّ المفتوحة، نحوَ ما مَثَّلَه من قوله: «عرفتُ أُمورَك حتى أنّك صالحٌ»، أي: «حتى صلاحَك»؛ لأن «حتى» في العطف لا يكون ما بعدها إلاّ من جنس ما قبلها، والصلاحُ من جملة الأُمور، وتقول في الجارّة: «عجبتُ من أحوالك حتى أنّك تُفاخِرني»، أي: «حتى المفاخرةِ»، أي: إلى هذه الحال.

وإن وقعتْ بعد التي للابتداء، لم تكن إلاّ مكسورةً، لأنه موضعٌ تَعاقب عليه الاسم والفعل على ما ذكرنا، فهو موضع جملة، فاعرفه.

---

(١) القدر: ٥.
(٢) تقدم بالرقم ١٠٦٩.

فصل
[دخول لام الابتداء على خبر «إنَّ»]

قال صاحب الكتاب: **ولكونِ المكسورة للابتداء، لم تُجامِعْ لامُه إلاّ إيّاها، وقولُه [من الطويل]:**

١١٠٥ـ [يلومونني في حُبِّ ليلى عواذلي] ولٰكِنَّني من حُبِّها لَعَمِيدُ

على أنّ الأصل: و«لكنْ إنّني»، كما أنّ أصل قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾[١]: لكنْ أنا.

* * *

قال الشارح: اعلم أنه قد تدخل لام الابتداء في خبر «إنَّ» مؤكِّدةً دون سائر أخواتها، نحوَ قولك: «إنّ زيدًا لقائمٌ»، و«إنّ عَمْرًا لأخوك». قال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾[٢]. وحقُّ هذه اللام أن تقع أوّلاً من حيث كانت لام الابتداء، ولامُ الابتداء لها صدرُ الكلام، نحوَ قولك: «لَزيدٌ قائمٌ»، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ

١١٠٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٣٨؛ والإنصاف ١/ ٢٠٩؛ وتخليص الشواهد ص٣٥٧؛ والجنى الداني ص١٣٢، ٦١٨؛ وجواهر الأدب ص٨٧؛ وخزانة الأدب ١/ ١٦، ١٠/ ٣٦١، ٣٦٣؛ والدرر ٢/ ١٨٥؛ ورصف المباني ص٢٣٥، ٢٧٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٨٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٥؛ وكتاب اللامات ص١٥٨؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٩١ (لكن)؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٣٣، ٢٩٢؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٤٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٠.

اللغة: العواذل: ج العاذل، وهو اللائم. العميد: الذي أضناه العشق.

الإعراب: **«يلومونني»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنّه من الأفعال الخمسة، والواو: حرف دالّ على الجمع، والنون الثانية: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«في حبّ»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يلوم»، و«حبّ» مضاف. **«ليلى»**: مضاف إليه مجرور. **«عواذلي»**: فاعل «يلوم» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«ولكنني»**: الأصل: «ولكن إنّني»: الواو: حرف استئناف، و«لكن»: حرف استدراك، و«إنّني»: حرف مشبّه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «إنّ». **«من حبّها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «عميد»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«لعميد»**: اللام: حرف توكيد. **«عميد»**: خبر «إنّ» مرفوع.

وجملة «يلومونني»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لكنني لعميد»: استئنافيّة لا محلّ من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ولكنّني من حبّها لعميد» حيث دخلت اللام على خبر «لكن» على أن الأصل: لكن إنّني. ويجيز الكوفيّون دخول اللام على خبر «لكنّ».

(١) الكهف: ٣٨. (٢) العاديات: ١١.

عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾(١)، وقوله: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾(٢). وكان القياس أن تقدّم اللام، فتقول «لإنَّ زيدًا قائمٌ» في «إنَّ زيدًا لَقائمٌ». وإنّما كرهوا الجمع بينهما؛ لأنّهما بمعنى واحد، وهو التأكيد، وهم يكرهون الجمع بين حرفَيْن بمعنى واحد. وذلك أن هذه الحروف إنّما أُتي بها نائبةً عن الأفعال اختصارًا، والجمعُ بين حرفَيْن بمعنى واحد يُناقِض هذا الغرضَ. وإنما وجب اللام أن تكون متقدّمة على «إنَّ»، ومجراهما في التأكيد واحدٌ، لأمرَيْن: أحدهما أنّ «إنَّ» عاملةٌ وحقُّ العامل أن يليه معمولَه، واللامُ ليست عاملة. والثاني أنّ العرب قد نطقت بها نُطْقًا، وذلك مع إبدال الهمزة هاءً في نحو قولك: «لَهِنَّك قائمٌ»، إنما أصلُه: «لإنّك قائم»، لكنّهم أبدلوا الهمزة هاءً كما أبدلوها في نحو: «هَرَقْتُ الماءَ»، و«هَنَرْتُ الثَّوْبَ». فلمّا زال لفظُ الهمزة، دخلت مكانها الهاءُ، وبتغيُّر لفظِ «إنَّ»، صارت كأنّها حرفٌ آخر، فسهل الجمعُ بينهما. قال [من الطويل]:

١١٠٦ـ ألا يا سَنَا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمْى لَهِنَّكَ مِن بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ

(١) الشورى: ٤٣.

(٢) البقرة: ٢٢١.

١١٠٦ ـ **التخريج**: البيت لمحمد بن سلمة في لسان العرب ١٣/ ٣٩٣ (لهن)، ١٥/ ١٧٣ (قذى)؛ ولرجل من بني نمير في خزانة الأدب ١٠/ ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٥١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٤؛ وأمالي الزّجاجي ص٢٥٠؛ والجنى الداني ص١٢٩؛ وجواهر الأدب ص٨٣، ٣٣٣؛ والخصائص ١/ ٣١٥، ٢/ ١٩٥؛ والدرر ٢/ ١٩١؛ وديوان المعاني ٢/ ١٩٢؛ ورصف المباني ص٤٤، ١٢١، ٢٣٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٧١، ٢/ ٥٥٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٢؛ ولسان العرب ١٣/ ٣١ (أنن)؛ ومجالس ثعلب ١/ ١١٣، ٢/ ٤١٣؛ والمقرب ١/ ١٠٧؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٩٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤١.

اللغة: السنى والسنا: البريق. القلل: جمع قلة وهي أعلى الشيء. لهنّك: لإنّك.

المعنى: يا ضوء البرق الذي تلمع على مرتفعات القبيلة، إنّك عزيز عليّ، وكريم وذو مكانة لديّ.

الإعراب: «**ألا**»: حرف استفتاح. «**يا سنا**»: «يا»: حرف نداء، «سنا»: منادى مضاف منصوب بفتحة مقدّرة على الألف. «**برق**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**على قلل**»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ«برق». «**الحمى**»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف. «**لهنك**»: اللام: للابتداء، «هنّ»: حرف مشبّه بالفعل، أبدلت همزته هاء، والكاف: ضمير متصل في محلّ نصب اسم «إن». «**من برق**»: جار ومجرور متعلّقان بحال من الكاف في «هنك». «**علي**»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر «كريم». «**كريم**»: خبر «إنك» مرفوع.

جملة «ألا يا سنا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لهنك كريم»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لهنك عليّ» حيث جمع بين حرفين للتوكيد: اللام، و«إن» لتغيّر اللفظ بإبدال الهمزة هاءً. وكذلك حذف «اللام» من خبر «لهنّك»، فلم يقل: لعليّ كريم، والأكثر إثباتها.

وهذه اللام لا تدخل إلاَّ في خبر المكسورة، لأنها أُختها في المعنى، وذلك من جهتَيْن:

إحداهما: أنَّ «إنَّ» تكون جوابًا للقسم، واللام يُتلَقى بها القسمُ.

والجهة الثانية: أنَّ «إنَّ» للتأكيد، واللام للتأكيد، فلمّا اشتركا فيما ذكرنا؛ ساغ الجمع بينهما لاتّفاق معنيَيْهما.

فإن قيل: فقد قرّرتم أنهم لا يجمعون بين حرفين بمعنى واحد، فكيف جاز الجمع بينهما هٰهنا؟ وما الداعي إلى ذلك؟ قيل: إنّما جمعوا بينهما مبالغةً في إرادة التأكيد، وذلك أنّا إذا قلنا: «زيدٌ قائمٌ»، فقد أخبرنا بأنّه قائمٌ لا غير، وإذا قلنا: «إنّ زيدًا قائمٌ»، فقد أخبرنا عنه بالقيام مؤكَّدًا، كأنّه في حكم المكرَّر، نحوِ: «زيدٌ قائمٌ، زيدٌ قائمٌ». فإن أتيت باللام، كان كالمكرّر ثلاثًا، فحصلوا على ما أرادوا من المبالغة في التأكيد وإصلاح اللفظ بتأخيرها إلى الخبر.

ولا تدخل هذه اللام في سائر أخواتها من «كَأَنَّ»، وَ«لَعَلَّ»، و«لٰكِنَّ»، فلا تقول: «كأنّ زيدًا لَقائمٌ»، ولا «لعلّ بكرًا لَقادمٌ»، ولا «لكنّ خالدًا لَكريمٌ»؛ لأن هذه الحروف قد غيّرت معنى الابتداء، ونقلتْه إلى التشبيه، والترجّي، والاستدراك. وهذه اللامُ لام الابتداء، فلا تدخل إلاَّ عليه، أو ما كان في معناه.

وقد ذهب الكوفيون إلى جواز هذه اللام في خبرِ «لٰكِنَّ»(١)، واستدلّوا على جوازه بقول الشاعر، أنشده حميد بن يحيى [من الطويل]:

[يَلُومُونَنِي في حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي] ولٰكِنَّني من حبِّها لَعميدُ

ويقولون: «لَكِنَّ»، أصلها «إنَّ» زيدت عليها اللام والكاف، وذلك ضعيف. وذلك أنّا إنما جوّزنا دخول اللام في خبرِ «إنَّ» لاتّفاقهما في المعنى، وهو التأكيد، وأنّها لم تُغيِّر معنى الابتداء، فجاز دخول اللام علهيا كما يجوز مع الابتداء المحض في نحوِ: «لَزيدٌ قائمٌ». وأمّا «لٰكِنَّ» فقد أحدثت استدراكًا، وليس ذلك في اللام. والتأكيدُ وَفْقُ المؤكَّد، فهي تُخالِفه بزيادةٍ أو نقصٍ خرج عن التأكيد.

وأمّا القول بأنّها مركّبة، فليس ذلك بالسهل ولا دليل عليه. وأمّا البيت الذي أنشده فشاذّ قليل، وصحّةُ مَحْمَله على أنّه أراد «لٰكِن» الخفيفةَ، فأتي بـ«إنَّ» بعدها، والتقدير: ولكنْ إنّني، فحذفت الهمزة تخفيفًا، وادّغمت النون في النون، فقيل: «وَلٰكِنَّنِي» على حدّ قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ﴾(٢)، والأصل: «لكن أنا هو الله»،

---

(١) انظر المسألة الخامسة والعشرين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص٢٠٨ ـ ٢١٨.

(٢) الكهف: ٣٨.

فحذف، وادّغم، ويجوز أن تكون اللام هنا زائدة مثلَ إنشاد بعضهم [من البسيط]:

١١٠٧ـ مَرّوا عُجالَى فقالوا كَيفَ صاحبُكم ... فقال الذي سَألُوا أمْسَى لمَجهودَا

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إلاَّ أنهم لَيَأْكُلُونَ﴾[١] بفتح «أنَّ» في قراءة سَعِيد بن جُبَيْر. فاللامُ هٰهنا زائدةٌ بمنزلة الباء مع الفاعل في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾[٢]، وقوله: ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾[٣]، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **ولها إذا جامعتْها ثلاثةُ مَداخِلَ، تدخل على الاسم إن فُصل بينه وبين «إنَّ»، كقولك: «إنّ في الدار لَزيدًا»، وقولِه تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾[٤]، وعلى الخبر، كقولك: «إنّ زيدًا لَقائمٌ»، وقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ﴾[٥]، وعلى ما يتعلّق بالخبر إذا تَقدّمه، كقولك: «إنّ زيدًا لَطَعَامَك آكِلٌ»، و«إنّ عمرًا لَفي الدار جالسٌ»، وقولِه تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[٦] وقولِ الشاعر [من البسيط]:**

١١٠٨ـ إنّ امْرأً خَصَّني عَمْدًا مَودَّتَهُ ... على التَّنائي لَعِنْدي غيرُ مكفورِ

١١٠٧ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص٤٢٩؛ وجواهر الأدب ص٨٧؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٢٧؛ والخصائص ١/ ٣١٦، ٢/ ٢٨٣؛ والدرر ٢/ ١١٨؛ ورصف المباني ص٢٣٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٧٩؛ ومجالس ثعلب ص١٥٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤١.

اللغة: المجهود: الذي نال منه المرض والعشق.

الإعراب: **«مرّوا»**: فعل ماضٍ، والواو: ضمير في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. **«عجالى»**: حال منصوبة. **«فقالوا»**: الفاء: حرف عطف، «قالوا»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. **«كيف»**: اسم استفهام مبنيّ في محلّ رفع خبر مقدّم للمبتدأ. **«صاحبكم»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع، وهو مضاف، «كم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«فقال»**: الفاء: حرف عطف، «قال»: فعل ماضٍ. **«الذي»**: اسم موصول في محلّ رفع فاعل. **«سألوا»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والواو: ضمير في محلّ رفع نائب فاعل. **«أمسى»**: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. **«لمجهودا»**: اللام: زائدة، «مجهودًا»: خبر «أمسى» منصوب.

جملة «مرّوا»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قالوا»: معطوفة على سابقتها. وجملة «كيف صاحبكم»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «قال»: معطوفة على جملة «قالوا». وجملة «سألوا»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «صاحبنا أمسى لمجهودًا»: في محل نصب مفعول به. وجملة «أمسى لمجهودًا»: في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: «صاحبنا أمسى...».

والشاهد فيه قوله: «أمسى لمجهودًا» حيث زاد اللّام في خبر «أمسى» وهو «لمجهودًا» وتلك زيادة شاذة.

(١) الفرقان: ٢٠. وانظر البحر المحيط ٦/ ٤٩٠.

(٢) الفرقان: ٣١.

(٣) الأنبياء: ٤٧.

(٤) النازعات: ٢٦.

(٥) النحل: ١٨.

(٦) الحجر: ٧٢.

١١٠٨ ـ التخريج: البيت لأبي زبيد الطائي في الدرر ٢/ ١٨٣، ٥/ ١٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٧٥؛ =

ولو أخّرتَ، فقلت: «آكِلٌ لَطَعامَك»، أو «غيرُ مكفورٍ لَعندي»، لم يجزْ؛ لأنّ اللام لا تتأخّر عن الاسم والخبر.

* * *

قال الشارح: قوله: «ولها إذا جامعتها ثلاثة مداخل»، يعني إذا جامعت اللامُ «إنَّ»، أي: اجتمعا في كلام واحد. ومَداخِلُ: جمعُ مَدْخَل، وهو المكان الذي يُدْخَل فيه، وذلك في الخبر والاسم وفضلة الخبر. فمثالُ كونها في الخبر: «إنّ زيدًا لقائمٌ»، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾(١) و﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾(٢). وحقُّها الصدر، إلاّ أنهم كرهوا الجمع بين حرفَيْن بمعنى واحد، ففرقوا بينهما بأن خلّفوا اللام إلى الخبر.

والثاني: أن تدخل على الاسم إذا فُصل بينه وبين «إنَّ» بأن يكون الخبر ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، ثمّ يُقدَّم على الاسم، فحينئذ يجوز دخولها على الاسم، وذلك نحو قولك: «إنّ في الدار لزيدًا». وفي التنزيل: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾(٣)، و﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾(٤) و﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾(٥)، و﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَٱلْأُولَىٰ﴾(٦) و﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾(٧)؛ لأن الغرض قد حصل وهو الفصل بينهما بتقديم الخبر.

= وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٣٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٣؛ والكتاب ٢/ ١٣٤؛ ولسان العرب ٧/ ٢٤ (خصص)؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٤٠٤؛ ورصف المباني ص١٢١، ٢٣٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص٢٢٣.

الإعراب: «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. **«امرأ»**: اسم «إن» منصوب بالفتحة. **«خصّني»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره «هو». **«عمدًا»**: مفعول مطلق نائب عن المصدر منصوب بالفتحة، أو حال مؤولة بمشتق، بتقدير: «عامدًا»، منصوبة بالفتحة. **«مودّته»**: مفعول به منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«على التنائي»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «خصّني». **«لعندي»**: اللام: حرف توكيد، «عند»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل الياء، متعلق بـ «مكفور»، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جر بالإضافة. **«غير»**: خبر «إنّ» مرفوع بالضمّة. **«مكفور»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «إنّ امرأ...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «خصّني»: في محلّ نصب صفة لـ «امرأ».

والشاهد فيه قوله: «لعندي غير مكفور» حيث دخلت اللام على الظرف «عندي»، وهو متعلق بـ «مكفور»، لكنه لمّا تقدّم عليه، حَسُنَ دخولُ اللام عليه.

(١) النحل: ١٨.
(٢) الحج: ٤٠، ٧٤.
(٣) النازعات: ٢٦.
(٤) سبأ: ٩.
(٥) الأعراف: ١١٣.
(٦) الليل: ١٣.
(٧) ص: ٤٩.

الموضع الثالث: أن تدخل على معمول الخبر، وذلك إذا تقدّم بعد الاسم، نحوَ قولك: «إنّ زيدًا لَطعامَك آكِلٌ»، فالطعامُ معمول الخبر الذي هو «آكِلٌ»، ولمّا تقدّم عليه؛ وقع موقع الخبر، فجاز دخول اللام عليه؛ لأنه وقع موقعَ ما في مَظِنّتها وهو الخبر، فأمّا قول الشاعر [من البسيط]:

إنّ امـــرأ خـــصّـــنـــي... إلـــخ

هذا البيت أنشده سيبويه[(١)] لأبي زُبَيْد الطائيّ، والشاهدُ فيه دخول اللام على الظرف الذي هو «عِنْدِي»، والظرف يتعلّق بـ«مكفور»، لكنّه لمّا تقدّم عليه، حسن دخول اللام عليه. والمعنى: على التنائي لغيرُ مكفور عندي، والمراد: لا أجحدُ مودّةَ مَن وَدَّني غائبًا. وذلك أن هذا الشاعر يمدح الوليد بن عُقْبَةَ، وصف نعمةً اختصّه بها مودّةً على تَنائيه وبُعْدِه عنه. ومن هذا المعنى قول الآخر [من الطويل]:

فـليـس أخِـي مَـن وَدَّنـي رَأْيَ عَـيْـنِـه ولٰـكنْ أخي مَن وَدَّنِي وهـو غـائِبُ[(٢)]

فإن قيل: الظرف منصوب بـ«مكفور» مخفوض بإضافةِ «غَيْر» إليه، ومعمولُ المضاف إليه لا يتقدّم على المضاف؛ فالجواب عنه من وجهَيْن: أحدهما: أنّه ظرفٌ، والظروفُ قد اتُّسع فيها ما لم يُتّسع في غيرها، حتى أجازوا الفصلَ بها بين المضاف والمضاف إليه، نحوَ [من السريع]:

لِـــلّـــهِ دَرُّ الـــيـــومَ مَـــن لامَـــهـــا[(٣)]

والمراد: «مَن لامَها اليوم».

والوجه الثاني: أنّه إنما جاز ذلك، لأنّ «غَيْرًا» في معنى «لا» النافية، فكأنّه قال: على التنائي لَعندي لا مكفورٌ» وما بعد «لا»، و«لَنْ»، و«لَمْ» من حروف النفي يجوز تقديمُ معمولِ منفيها عليها، وعلى هذا أجازوا: «أنت زيدًا غيرُ ضاربٍ» ولم يجيزوا «أنت زيدًا مثلُ ضاربٍ».

قال: ولو أخّرت الفضلة، فقلت: «آكِلٌ لَطعامَك»، أو «إنّ زيدًا قائمٌ لَفي الدار»، لم يجز؛ لأن الفضلة تأخّرت عن الجملة. وموضعُ اللام صدرُ الجملة، وإنّما أُخّرت إلى الخبر وما يقع موقعَ الخبر، فلا تؤخّر عن جميع الجملة رأسًا، فيكون بمنزلة اطّراحها. ولو قلت: «إنّ زيدًا في الدار لقائمٌ»، جاز؛ لأن اللام لم تتأخر عن الجملة، لأنها داخلةٌ

(١) الكتاب ٢/ ١٣٤.

(٢) البيت لصالح بن عبد القدوس في ديوانه ص ١٣٠. ولا علاقة له بما نحن فيه من النحو، وإنّما جاء به الشارحُ لأنه في معنى البيت أبي زبيد المتقدّم.

(٣) تقدم بالرقم ١٤٣.

على الخبر، ومثلُه: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾[١]، فدخلت اللام الخبرَ مع تأخيرها عن معمولها، وهو الجارّ والمجرور والظرف، فاعرفه.

فصل
[تعليق العامل بلام الابتداء]

قال صاحب الكتاب: **وتقول: «علمتُ أنّ زيدًا قائمٌ»، فإذا جئتَ باللام؛ كسرتَ، وعلّقتَ الفعل، قال الله تعالى:** ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[٢]، **وممّا يحكى من جُرْأةِ الحَجّاج على الله أنّ لسانه سبق به في مَقْطَعِ «والْعَادِيَاتِ» إلى فتحةِ ﴿إنّ﴾[٣]، فأسقطَ اللام.**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول إنّ حقّ هذه اللام أن تقع صدرَ الجملة، وإنّما أُخّرت لضرب من استحسان، وهو إرادة الفصل بينها وبين «إنّ» لاتّفاقهما في المعنى. وهم يكرهون الجمع بين حرفَيْن بمعنى واحد، فأُخّرت اللام إلى الخبر لفظًا، وهي في الحكم والنيّة مقدّمةٌ، والموجودُ حكمًا كالموجود لفظًا، فلذلك تُعلِّق العاملَ مؤخّرةً كما تُعلِّقه إذا كانت مصدَّرةً، فتقول: «قد علمت أنّ زيدًا قائمٌ» فتفتح «أنَّ» لتعلّقها بما قبلها.

فإذا أُدخلت اللام؛ علّقت العاملَ، وأبطلت عمله في اللفظ، وأتيتَ بالمكسورة، نحوَ قولك: «قد علمت إنّ زيدًا لَقائمٌ». قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾[٤]، ومن ذلك ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[٥]، فعلّق العامل في ثلاثة مواضع. والتعليقُ ضربٌ من الإلغاء؛ لأنه إبطال عمل العامل لفظًا لا محلاً، والإلغاء إبطال عمله بالكلّيّة، فكلُّ تعليق إلغاءٌ، وليس كلّ إلغاء تعليقًا.

ويحكى أن الحجّاج بن يوسف قرأ: «أنّ ربّهم بهم يومئذ خبيرٌ»، بفتح «أنَّ» نظرًا إلى العامل، فلمّا وصل إلى الخبر؛ وجد اللام، فأسقطها تعمُّداً لِيقالَ: إنّه غالطٌ ولم يلحَن، لأن أمر اللحن عندهم أشدُّ من الغلط، وإن كان في ذلك إقدامٌ على كلام الله تعالى. وتُحْكَى هذه الحكاية عن بعض العرب، وقيل: إنّه ابن أخي ذي الرمّة، فاعرفه.

---

(١) العاديات: ٩ ـ ١١.
(٢) المنافقون: ١.
(٣) العاديات: ١.
(٤) العاديات: ٩ ـ ١١.
(٥) المنافقون: ١.

فصل
[العطف على محلّ «إنّ» واسمها]

قال صاحب الكتاب: **ولأنّ محلَّ المكسورة وما عملتْ فيه الرفعُ، جاز في قولك: «إنّ زيدًا ظريفٌ وعمرًا»، و«إنّ بِشْرًا راكبٌ لا سَعيدًا أو بل سعيدًا» أن ترفع المعطوف حملاً على المحلّ. قال جَرِيرٌ** [من الكامل]:

١١٠٩ـ إنّ الخِلافَةَ والنُّبُوّةَ فيهِم   والمَكْرُماتُ وسادَةٌ أطْهارُ

* * *

قال الشارح: تقول: «إنّ زيدًا ظريفٌ وعمرًا»، فتعطف بالواو على لفظ «زيد»، فجمعتَ بين الثاني والأوّل في عمل العامل، والمراد: «وإنّ عمرًا ظريفٌ»، فحذفت خبر الثاني لدلالة خبر الأوّل عليه. وحكمُ المعطوف أن يجوز حذفُ خبره إذا وافق خبرَ الأوّل، فإن خالفه، لم يجز الحذف؛ لأنّه لا يدلّ عليه كما يدلّ على مُوافِقه، إذ الموافق له واحدٌ. والمخالفُ أشياءُ كثيرةٌ، فلا تصحّ دلالته على واحد بعينه كما تصحّ دلالته على ما وافقه، لا فرقَ بين أن يكون حرف العطف موجِبًا للثاني معنى الأوّل كالواو والفاء وثُمّ، وغير موجب كـ«لا» و«بَلْ» ونحوهما. فإذا قلت: «قام زيدٌ لا عمرٌو»، فقد نفيتَ عنه القيامَ الذي أثبتّه للأوّل، ولو أردت أن تنفي عن الثاني القيامَ، لم يجز إلاّ أن تذكره.

وكذلك العطف بـ«بَلْ» إذا قلت: «إنّ بشرًا راكبٌ بل سعيدًا»، فقد أثبتّ الركوب لسعيد، ويكون المراد الإخبار بذلك عن الثاني، وجَرْيُ الأوّل كالغلط. ويجوز الرفع بالعطف على موضعِ «إنَّ»؛ لأنها في موضع ابتداء. وتحقيقُ ذلك أنّها لمّا دخلت على المبتدأ والخبر لتحقيق مؤدّاه وتأكيدِه من غير أن تُغيِّر معنى الابتداء؛ صار المبتدأُ

١١٠٩ ـ التخريج: البيت لجرير في تخليص الشواهد ص٣٦٩؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٦٣؛ والكتاب ٢/ ١٤٥؛ ولم أقع عليه في ديوانه.

اللغة: الأطهار: جمع طاهر كـ «أصحاب» جمع صاحب، وأشهاد جمع شاهد.

الإعراب: **«إنَّ»**: حرف مشبه بالفعل. **«الخلافة»**: اسم «إنَّ» منصوب بالفتحة. **«والنبوة»**: الواو: حرف عطف، «النبوة»: معطوف على «الخلافة» منصوب. **«فيهم»**: جار ومجرور متعلقان بخبر «إنَّ». **«والمكرمات»**: الواو: حرف عطف، «المكرمات»: معطوف على محل «إنّ الخلافة» مرفوع. **«وسادة»**: الواو: حرف عطف، «سادة»: معطوف على «المكرمات»، أو على محل «إنّ الخلافة»، مرفوع. **«أطهار»**: صفة لـ «سادة».

وجملة «إن الخلافة... فيهم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: رفع «المكرمات» حملاً على موضع «إنَّ» وما عملت فيه. ويجوز أن تكون معطوفة على المضمر الفاعل في النية، والتقدير: استقرّتا فيهم هما والمكرمات، ويجوز أن تكون مبتدأ، والتقدير: والمكرمات موجودة فيهم..

كالملفوظ به، وصار «إنّ زيدًا قائمٌ»، و«زيدٌ قائمٌ» في المعنى واحدًا، فجاز لذلك الأمران: النصب والرفع، فالنصبُ على اللفظ، والرفع على المعنى.

وقول صاحب الكتاب: و«لأنّ محلّ المكسورة وما عملتْ فيه الرفع جاز في قولك: إنّ زيدًا ظريفٌ وعمرًا... أن ترفع المعطوف» ليس بسديد؛ لأنّ «إنّ» وما عملتْ فيه ليس للجميع موضعٌ من الإعراب، لأنه لم يقعْ موقع مفرد، وإنّما المراد موضعُ «إنَّ» قبل دخولها، على تقديرِ سقوط «إنَّ» وارتفاعِ ما بعدها بالابتداء، وهو شبيهٌ بقوله [من الطويل]:

ولا نـاعِـبٍ إلاّ بـبَـيْـنٍ غُـرابُـهـا[1]

على توهُّم دخول الباء في المعطوف عليه، إذ كان تقع فيه كثيرًا، كما تُوهّم سقوطُ «إنَّ» هٰهنا، فأما قوله [من الكامل]:

إنّ الـخـلافـة... إلـخ

البيت لجرير، والشاهد فيه رفع «المكرمات» حملاً على موضع «إنَّ»؛ لأنها بمنزلة الابتداء، لأنها لم تُغيِّر معناه، فقدّرها محذوفةً، كأنّه قال: «الخلافةُ والنبوّةُ فيهم، والمكرماتُ وسادةٌ أطهارٌ». والنصب جائز على اللفظ.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وفيه وجهٌ آخرُ ضعيفٌ، وهو عطفُه على ما في الخبر من الضمير.**

* * *

قال الشارح: يريد أن العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيده ضعيفٌ قبيحٌ، وقد تقدّمت قاعدةُ ذلك.

* * *

قال صاحب الكتاب: **و«لٰكِنَّ» تُشايع «إنَّ» في ذلك دون سائر أخواتها. وقد أجرى الزّجّاجُ الصفةَ مُجرَى المعطوف، وحمل عليه قولَه: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[2]، وأباه غيرُه، وإنّما يصحّ الحملُ على المحلّ بعد مُضِيِّ الجملة، فإن لم تمضِ، لزمك أن تقول: «إنّ زيدًا وعمرًا قائمان» بنصبِ «عمرو» لا غيرُ.**

* * *

قال الشارح: ويجوز العطف على موضعِ «لٰكِنَّ» بالرفع، كما جاز في «إنَّ»، تقول: «لكنّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو». و«لٰكِنَّ» لا تُغيِّر معنى الابتداء، فهي وسيلةُ «إنَّ» في ذلك أكثرَها

(١) تقدم بالرقم ٢٦٩.

(٢) سبأ: ٤٨.

في الأمر أنّ فيها معنى الاستدراك، والاستدراكُ لا يُزيل معنى الابتداء والاستئنافِ، فجاز أن يُعْطَف على موضعها كـ«إنَّ»؛ لأنّ «إنَّ» إنما جاز أن يعطف على موضعها دون سائر أخواتها، لأنها لم تُغيِّر معنى الابتداء بخلافِ «كأنّ»، و«ليت»، و«لعلّ».

ومن النحويين من لم يجز العطف على موضع «لكنّ»، ويدّعي زوالَ معنى الابتداء، لإفادة معنى الاستدراك فيها. والمذهب الأوّل، لأن الاستدراك ليس معنًى يرجع إلى الخبر، وإنما هو رجوعٌ عن معنى الكلام الأوّل إلى كلام آخر، وتدارُكُه. وذلك أمرٌ لا يتعلّق بالخبر.

وقوله: «ولٰكِنَّ» تشايع «إنَّ» في ذلك»، يريد: تُصاحِبها في ذلك وتُتابِعها، وهو من قولهم: «حَيّاكم اللّهُ، وأشاعَكم السلامَ»، أي: أصحبَكم، وأتبعَكم.

وقوله: «وقد أجرى الزجّاج الصفة مجرى المعطوف» يريد صفة الاسم المنصوب بـ«إنَّ». وذلك أنّ سيبويه[1] ومن يرى رأيَه كان يجوّز العطف على موضعه بالرفع، ولا يجوّز ذلك في الصفة، لو قلت: «إنّ زيدًا العاقلُ في الدار» لم يجز عنده، وتقول: «لا رجلَ ظريفٌ في الدار» فتصف المنفيّ على الموضع.

والفرقُ بينهما أنّ «لا» مع الاسم الذي دخلتْ عليه بمنزلة شيء واحد، إذ قد بُنيا معًا كبناء «خمسةَ عشرَ» في تركيب أحدهما مع الآخر، وليس كذلك اسمُ «إنَّ»؛ لأنه منفصلٌ. يدلّ على ذلك جوازُ تقديم الخبر إذا كان ظرفًا، كقولك: «إنّ في الدار زيدًا»، ولا يجوز مثلُ ذلك في «لا رجلَ» للبناء. فأمّا جواز العطف على الموضع، فلأنّ المعطوف منفصلٌ من المعطوف عليه، إذ ليس من اسمه، وقد فصله حرفُ العطف منه، والصفةُ من اسم الموصوف؛ لأنهما يرجعان إلى شيء واحد.

وقد أجاز ذلك الزجّاج وغيره من النحويين، وقاسه على العطف، وحمل عليه قولَه تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[2]. والمذهب الأوّل. فأمّا قوله تعالى: ﴿عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾، فهو محمول على البدل من المضمر في «يقذف»، أو على أنه خبرُ مبتدأ محذوف، أي: هو علّامُ الغيوب، أو خبرٌ بعد خبر. ويجوز نصبه على أن يكون حالاً من المضمر في الظرف، والنيّةُ في الإضافة الانفصال، والمراد به الحال.

وقوله: إنّما يصحّ الحمل على المحلّ بعد مضيّ الجملة، فالمراد أن العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام، لأنه حملٌ على التأويل، ولا يصحّ تأويل الكلام إلاّ بعد تمامه، فعلى هذا تقول: «إنّ زيدًا وعمرًا منطلقان»، ولا يجوز الرفع في «عمرو» بالعطف على الموضع؛ لأن الكلام لم يتمّ، إذ الخبر متأخّر عن الاسم المعطوف، ولكن

(١) الكتاب ٦١/١.
(٢) سبأ: ٤٨.

لو قلت: «إنّ زيدًا وعمرو منطلقٌ» على التقديم والتأخير، جاز، كأنّك قلت: «إنّ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو». قال ضابِيءُ بن الحارث البُرْجُميّ [من الطويل]:

فمَن يَكُ أمْسَى في المدينة رَحْلُه ... فإنّي وقَيّارٌ بها لَغريبُ[1]

والمراد: فإنّي لَغريبٌ بها، وقيّارٌ أيضًا، فإنّك لو عطفت على الموضع قبل التمام، لاستحال، إذ الخبر قد يكون خبرًا عن منصوبٍ ومرفوعٍ قد عمل فيهما عاملان مختلفان، فيجيء من ذلك أن يعمل في الخبر عاملان مختلفان، وهذا مُحالٌ. وقد أجاز ذلك الكوفيون[2]. فأمّا أبو الحسن من أصحابنا والكسائيّ، فأجازاه مطلقًا على كلّ حال، سواءٌ كان يظهر فيه عملُ العامل، أو لم يظهر، نحوَ قولك: «إنّ زيدًا وعمرٌو قائمان»، و«إنّك وبكرٌ منطلقان».

وذهب الفرّاء من الكوفيين إلى أن ذلك إنما يجوز إذا لم يظهر عملٌ، نحوَ قولك: «إنّك وزيدٌ ذاهبان»، واحتجّوا لذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾[3]، فـ«الصابئون» رفعٌ بالعطف على موضع «إنّ» ولم يأت بالخبر الذي هو «مَن آمن بالله». وروي عن بعض العرب: «إنّك وزيدٌ ذاهبان» وهذا نصٌّ على ما ذهبوا إليه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وزعم سيبويه[4] أنّ ناسًا من العرب يغلَطون، فيقولون: «إنّهم أجمعون ذاهبون»، و«إنّك وزيدٌ ذاهبان». وذلك أنّ معناه معنى الابتداء، فيُرَى أنه قال: «هُمْ»، كما قال [من الطويل]:**

ولا سابِقٍ شيئًا [إذا كان جائيا][5]

قال: وأمّا قوله: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[6] فعلى التقديم والتأخير، كأنّه ابتدأ «وَالصَّابِئُونَ»، بعدما مضى الخبرُ. وأنشد [من الوافر]:

١١١٠ ـ وإلاَّ فاعْلَموا أنّا وأنتم ... بُغاةٌ ما بَقِينا في شِقاقِ

* * *

(١) تقدم بالرقم ١٣٣.

(٢) انظر المسألة الثالثة والعشرين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص١٨٥ ـ ١٩٥.

(٣) المائدة: ٦٩.

(٤) الكتاب: ٢/ ١٥٥.

(٥) تقدم بالرقم ٢٦٨.

(٦) من الآية: **﴿إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ [المائدة: ٦٩].**

١١١٠ ـ **التخريج**: البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص١٦٥؛ وتخليص الشواهد ص٣٧٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٩٣، ٢٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤؛ وشرح التصريح ١/ ٢٢٨؛ والكتاب =

قال الشارح: كأنّه أخذ في الجواب عن شُبَهٍ تَعلّق بها الخَصْمُ. فأمّا قولهم: «إنّهم أجمعون ذاهبون»، فشاهدٌ للزجّاج في جوازِ حملِ النعت على موضع «إنَّ»؛ لأن التأكيد والنعت مجراهما واحدٌ. وقولهم: «إنّك وزيدٌ ذاهبان»، فشاهدٌ لمذهب الكوفيين في جواز حمل العطف على موضع «إنَّ» قبل الخبر، وكذلك الآية. فحمل سيبويه قولهم: «إنّهم أجمعون ذاهبون» على أنه غلطٌ من العرب، فقال: واعلمْ أنّ ناسًا من العرب يغلطون، فيقولون: «إنّهم أجمعون ذاهبون»، و«إنّك وزيدٌ ذاهبان». ووجهُ الغلط أنهم رأوا أنّ معنَى «إنّهم ذاهبون» هُمْ ذاهبون، فاعتُقد سقوط «إنَّ» من اللفظ، ثمّ عطف عليه بالرفع كما غلط الآخر في قوله [من الطويل]:

ولا نـاعـبٍ إلاّ بـبَـيْـنٍ غُـرابُـهـا[1]

فقدّر ثبوت الباء في الأوّل، إذ كانت الباء تدخل في خبر «لَيْسَ» كثيرًا. ومثلُ الأوّل قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[2]، كأنّه اعتقد سقوطَ الفاء، فعطف عليه بالجزم؛ لأنه لولا الفاء، لكان مجزومًا، وقال بعضهم: إنّ وجه الغلط أنّ لفظَ «هُمْ» المتّصلِ مع «إنَّهُمْ» المنصوبِ الموضع قد يكون منفصلاً مرفوعَ الموضع، فجعل «إنَّهُمْ» في تقدير «هُمْ أجمعون».

= ٢/ ١٥٦؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٧١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٥٤.

اللغة: البغاة: جمع باغٍ، وهو الذي يعدل عن الحقّ ويميل. الشقاق: الاختلاف والفرقة.

المعنى: سنبقى ـ نحنُ وأنتم ـ جائرين وبعيدين عن الحقّ ما بقينا على اختلاف وفرقة، لم نجتمع على رأي واحد.

الإعراب: **«وإلا»**: الواو: بحسب ما قبلها، و«إلّا»: مؤلفة من «إن»: حرف شرط جازم، و«لا»: نافية. وفعل الشرط محذوف دلّ عليه كلام سابق. **«فاعلموا»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و«اعلموا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. **«أنّا»**: «أنّ»: حرف مشبّه بالفعل، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسمها. وخبرها محذوف. والمصدر المؤول من «أنّ» ومعموليها سدّ مسدّ مفعولي «اعلموا». **«وأنتم»**: الواو: حرف عطف، و«أنتم»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. **«بغاة»**: خبر «أنتم» مرفوع بالضمّة. **«ما»**: مصدرية زمانية. **«بقينا»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالخبر. **«في شقاق»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «بقينا».

وجملة «إلّا فاعلموا» الشرطية: بحسب ما قبلها. وجملة «فاعلموا»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء فهي في محل جزم. وجملة «أنتم بغاة»: معطوفة على محل «أنّا بغاة».

والشاهد فيه قوله: «أنّا وأنتم بغاة» حيث رفع «بغاة» على خبر «إنّ»، والنيّة به التقديم، ويكون «أنتم» ابتداءً مُسْتَأنفاً، وخبره محذوف دلّ عليه خبر «أنّ».

(١) تقدم بالرقم ٢٦٩.

(٢) المنافقون: ١٠.

وكذلك اعتُقد سقوطُ «إنَّ» في قولك: «إنّك وزيدٌ ذاهبان»؛ لأن معناهما واحدٌ.

فأمّا قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾(١)، فيحتمل أُمورًا: أحدها أن يكون المراد التقديم والتأخير، ويكون المعنى: الذين آمنوا والذين هادوا مَن آمن بالله واليوم الآخر منهم، فلا خوفَ عليهم ولا هم يحزَنون. و«الصابئون والنصارى» مبتدأ، وخبرُه هذا الظاهر. ويجوز أن يكون الظاهر خبرَ «إنَّ» يكون في النيّة مقدّمًا، ويكون «الصابئون والنصارى» رفعا بالابتداء، كأنّه كلامٌ مستأنَفٌ. والمراد: «والصابئون والنصارى كذلك»، على حدّ قوله [من الطويل]:

غَـدَاةَ أَحَـلَّـتْ لابْـنِ أَصْـرَمَ طَـعْـنَـةٌ حُصَيْنٍ عَبِيطاتِ السَّدائفِ والخَمْرُ(٢)

أي: والخمرُ كذلك، وهو كثيرٌ. فأمّا قول الشاعر [من الوافر]:

وإلاّ فـــاعـــلـــمـــوا... إلـــخ

البيت لبِشْر بن أبي خازم، والشاهد فيه رفع «بغاة» على خبرِ «أنَّ»، والنيّةُ به التقديم، ويكون «أنتُمْ» ابتداءً مستأنَفًا، وخبرُه محذوف دلّ عليه خبرُ «أنَّ». ويجوز أن يكون خبرِ «أنَّ» هو المحذوف، و«بغاةٌ» الظاهرُ خبرَ «أنتم». وساغ حذفُ الأوّل لدلالة الثاني عليه. والبُغاة: جمعُ باغٍ، وهو الباغي بالفَساد، وأراه من «بَغَى الجُرْحُ» إذا وَرِمَ، وتَرامى إلى فسادٍ. والشِّقَاق: الخِلاف، وأصله من المَشقّة، كأنّ كلّ واحد منهما يأتي بما يشُقّ على الآخر، أو من الشِّقّ، وهو الجانب، كأنّ كلّ واحد يكون في شِقٍّ غيرِ شقّ الآخر.

فصل
[دخول «إنّ» على «أنَّ»]

قال صاحب الكتاب: **ولا يجوز إدخالُ «إنَّ» على «أنَّ»، فيقالَ: «إنّ أنّ زيدًا في الدار»، إلاّ إذا فُصل بينهما، كقولك: «إنّ عندنا أنّ زيدًا في الدار».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم الكلام على «أنَّ» المفتوحة، وأنّها لا تقع أوّلاً، ولا تكون إلاّ مبنيّة على كلام. ولا تدخل «إنَّ» المكسورةُ عليها، وإن كانت في تقديرِ اسم مفرد لاتّفاقهما في المعنى، وهم لا يجمعون بين حرفَيْنِ بمعنى واحد.

فإذا أُريد ذلك؛ فصلوا بينهما، فقالوا: «إنَّ عندنا أنَّ زيدًا في الدار». فـ«أنَّ» واسمها وخبرها في تأويلِ اسم «إنَّ»، والظرفُ خبرٌ. وإذا كانوا امتنعوا من الجمع بين اللام و«إنَّ»، مع تبايُنِ لفظَيْهما؛ فلأن لا يجمعوا بين «إنَّ» المكسورة والمفتوحة مع اتّحاد

(١) المائدة: ٦٩.
(٢) تقدم بالرقم ٥١.

اللفظ والمعنى كان ذلك أَوْلى. وربّما أوهم اجتماعُ «إنّ» المكسورة والمفتوحة تقصيرَ إحداهما عن تفخيم المعنى. وليس الأمر كذلك، إذ اللام تُفخِّم المعنى، إذا قلت: «لَزيدٌ خيرٌ منك»، كما تفخّم «إنَّ» في قولك: «إنّ زيدًا خيرٌ منك». فسبيلُ اجتماعهما في الكلام سبيلُ اجتماع «إنَّ» واللام، وليس كذلك التأكيدُ لتمكين المعنى، نحوِ: «زيدٌ زيدٌ»، أو لإزالة الغلط في التأويل، نحوِ: «أتاني القومُ كلّهم أجمعون».

فصل

[تخفيف «إنّ» و«أنَّ»]

قال صاحب الكتاب: **وتُخفَّفان، فيبطل عملُهما. ومن العرب من يُعْمِلهما. والمكسورةُ أكثرُ إعمالاً، ويقع بعدهما الاسمُ والفعلُ. والفعلُ الواقع بعد المكسورة يجب أن يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر. وجوّز الكوفيّون غيرَه. وتلزم المكسورةَ اللامُ في خبرها، والمفتوحةُ يُعوَّض عمّا ذهب منها أحدُ الأحرف الأربعة: حرف النفي، و«قَدْ»، و«سَوْفَ»، والسينِ. تقول: «إنْ زيدٌ لَمنطلقٌ». وقال تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾**(١) **وقُرِىء: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾**(٢) **على الإعمال. وأنشدوا** [من الطويل]:

١١١١ــ فَلَوْ أنكِ في يومِ الرَّخاءِ سألْتِني فِراقَكِ لَمْ أبْخَلْ وأنتِ صَديقُ

---

(١) يس: ٣٢.

(٢) هود: ١١١. وهذه قراءة الكسائي، وخلف، ويعقوب، وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٥/٢٦٦؛ وتفسير الطبري ١٢/٧٥؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٩١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/١٣٦.

١١١١ ــ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأزهيّة ص٦٢، والأشباه والنظائر ٥/٢٣٨، ٢٦٢؛ والإنصاف ١/٢٠٥؛ والجنى الداني ص٢١٨؛ وخزانة الأدب ٥/٤٢٦، ٤٢٧، ١٠/٣٨١، ٣٨٢؛ والدرر ٢/١٩٨؛ ورصف المباني ص١١٥؛ وشرح الأشموني ١/١٤٦؛ وشرح شواهد المغني ١/١٠٥؛ ولسان العرب ٤/١٨١ (حرر)، ١٠/١٩٤ (صدق)، ١٣/٣٠ (أنن)؛ ومغني اللبيب ١/٣١؛ والمقاصد النحوية ٢/٣١١؛ والمنصف ٣/١٢٨؛ وهمع الهوامع ١/١٤٣.

المعنى: أنك لو سألتني طلاقك في أيّام سعة الحال، لم أمتنع عن ذلك ولم أبخل، مع ما أنت عليه من صدق المودّة.

الإعراب: **«فلو»**: الفاء: بحسب ما قبلها، و«لو»: حرف شرط غير جازم. **«أنك»**: حرف مشبّه بالفعل مخفّف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «أن». **«في يوم»**: جار ومجرور متعلقان بـ «سأل». **«الرخاء»**: مضاف إليه مجرور. **«سألتني»**: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. والمصدر المؤوّل من «أن» وما بعدها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: «ثبت». **«فراقك»**: مفعول به ثانٍ منصوب، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«لم»**: حرف جزم. **«أبخل»**: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. **«وأنت»**: =

وقال تعالى: ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾(١)، وقال: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾(٢)، وقال: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾(٣). وأنشد الكوفيون [من الكامل]:

١١١٢ ـ بِاللهِ رَبِّكَ إنْ قتلتَ لَمُسْلِمًا وَجَبَتْ عليك عُقوبَةُ المُتَعَمِّدِ

ورَوَوْا: «إنْ تَزِينك لَنَفْسُكَ، وإنْ تَشِينك لَهِيَهْ»، وتقول: «علمتُ أنْ زيدٌ منطلقٌ»، والتقديرُ: «أنّه زيدٌ منطلقٌ». وقال تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(٤)

= الواو: حاليّة، و«أنت»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «صديق»: خبر المبتدأ مرفوع.
وجملة «لو أنك...» الشرطية: بحسب ما قبلها. وجملة «سألتني»: في محلّ رفع خبر «أن». وجملة «لم أبخل»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أنت صديق»: في محلّ نصب حال..
والشاهد فيه قوله: «أنك» حيث خفّفت «أن» المفتوحة، وجاء اسمها ضميرًا بارزًا هو الكاف، وهذا قليل.

(١) يوسف: ٣.
(٢) الشعراء: ١٨٦.
(٣) الأعراف: ١٠٢.

١١١٢ ـ **التخريج**: البيت لعاتكة بنت زيد في الأغاني ١٨/ ١١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨؛ والدرر ٢/ ١٩٤؛ وشرح التصريح ١/ ٢٣١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٧١؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٧٨؛ ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد ٣/ ٢٧٧؛ وبلا نسبة في الأزهية ص٤٩؛ والإنصاف ٢/ ٦٤١؛ وتخليص الشواهد ص٣٧٩؛ والجنى الداني ص٢٠٨؛ ورصف المباني ص١٠٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٨، ٥٥٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٥؛ وشرح ابن عقيل ص١٩٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص٢٣٦؛ واللامات ص١١٦؛ ومجالس ثعلب ص٣٦٨؛ والمحتسب ٢/ ٢٥٥؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٤؛ والمقرب ١/ ١١٢؛ والمنصف ٣/ ١٢٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٢.
اللغة: المتعمّد: القاصد.
المعنى: تدعو الشاعرة على عمرو بن جرموز قاتل زوجها الزبير بن العوام بإنزال أشد العقوبات به.
الإعراب: «**بالله**»: جار ومجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف. «**ربك**»: صفة مجرورة، و«ربّ» مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**إن**»: حرف مشبّه بالفعل بطل عمله. «**قتلت**»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**لمسلمًا**»: اللام: الفارقة أو الابتدائية، و«مسلمًا»: مفعول به منصوب. «**وجبت**»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «**عليك**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «وجبت». «**عقوبة**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «**المتعمّد**»: مضاف إليه مجرور.
وجملة «أقسم بالله»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن قتلت»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «وجبت عقوبة...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «إن قتلت لمسلمًا» حيث ولي «إن» المخفّفة من الثقيلة فعل ماضٍ غير ناسخ وهو «قتلت»، وهذا شاذ عند البصريين وقياس عند الكوفيين.

(٤) يونس: ١٠.

وقال [من البسيط]:

١١١٣ـ فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَد عَلِمُوا أَنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ

وعلمتُ: «أنْ لا يخرجُ زيدٌ، وأنْ قد خرج، وأنْ سَوْفَ يخرجُ، وأنْ سَيخرجُ». قال الله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾[1]، وقال: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[2].

* * *

قال الشارح: اعلم أن الحذف والتغيير في الحروف ممّا يأباه القياسُ، وقد جاء ذلك قليلاً، وأكثرُه فيما كان مضاعفًا من نحو «إنَّ» وأخواتها، و«رُبَّ»، ولم يأتِ في «ثُمَّ»؛ لأنه إنّما ساغ فيما ذكرنا لثقل التضعيف مع شَبَهها بالأفعال من جهة اختصاصها بالأسماء، وليس ذلك في «ثُمَّ».

فأمّا «إنَّ»، فهي على ضربَيْن: مكسورة ومفتوحة، وقد جاء التخفيف فيهما جميعًا. فأمّا المكسورة إذا خُفّفت؛ فلك فيها وجهان: الإعمال والإلغاء، والإلغاء فيها أكثر، وذلك لأنها وإن كانت تعمل بلفظها وفتحِ آخرِها؛ فهي إذا خُفّفت؛ زال اللفظ. ولا يلزم

١١١٣ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص١٠٩؛ والأزهية ص٦٤؛ وتخليص الشواهد ص٣٨٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٦، ٨/ ٣٩٠، ١٠/ ٣٩٣، ١١/ ٣٥٣، ٣٥٤؛ والدرر ٤/ ١٩٤؛ وشرح أبيات سيبوية ٢/ ٧٦؛ والكتاب ٢/ ١٣٧، ٣/ ٧٤، ١٦٤، ٤٥٤؛ والمحتسب ١/ ٣٠٨؛ ومغني اللبيب ١/ ٣١٤؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٨٧؛ والمنصف ٣/ ١٢٩؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٣٩١؛ ورصف المباني ص١١٥؛ والمقتضب ٣/ ٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٢.

المعنى: يشبه هؤلاء الفتية الشجعان سيوف الهند بمضائها، وهم يدركون أن كلّ إنسان لا بدّ ميت في يوم ما.

الإعراب: **«في فتية»**: جار ومجرور متعلّقان بما قبلهما. **«كسيوف»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل جر صفة لـ «فتية»، و«سيوف»: مضاف إليه مجرور. **«الهند»**: مضاف إليه مجرور. **«قد»**: حرف تحقيق. **«علموا»**: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«أن»**: المخففة من «أنّ»، واسمها ضمير مستتر فيه تقديره ضمير الشأن (أنه). **«هالك»**: خبر مقدّم مرفوع. **«كلّ»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع. **«من»**: اسم موصول بمعنى «الذي» مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«يحفى»**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. والمصدر المؤول من «أن» ومعموليها سدّ مسدّ مفعولي «علموا». **«وينتعل»**: الواو: حرف عطف، و«ينتعل»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

وجملة «علموا»: في محل جرّ صفة لـ «فتية». وجملة «كلّ من يحفى وينتعل هالك»: في محلّ رفع خبر «أن». وجملة «يحفى»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ينتعل»: معطوفة على سابقتها لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أن هالك كلُّ من» حيث أعمل «أن» المخفّفة على تقدير ضمير الشأن المحذوف، وجاء الخبر جملة.

(١) البلد: ٧. (٢) المزمل: ٢٠.

مثلُ ذلك في الفعل إذا خُفّف بحذف شيء منه؛ لأن الفعل لم يكن عملُه للفظه بل لمعناه، فإذا أُلغيت؛ صارت كحرف من حروف الابتداء، يليها الاسمُ والفعلُ، ويلزمها اللامُ فصلاً بينها وبين «إن» النافيةِ، إذ لو قلت: «إنْ زيدٌ قائمٌ»، لالتبس الإيجابُ بالنفي. فمثالُ الاسم قولك: «إنْ زيدٌ لَقائمٌ»، ومثله قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾(١)، المعنى: لَعليها حافظٌ، و«ما» زائدةٌ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾(٢)، أي: لَجميعٌ لدينا محضرون. ومثال دخولها على الفعل قوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾(٣)، وقال: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَاذِبِينَ﴾(٤).

ولا تكون هذه الأفعال الواقعة بعدها إلاّ من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، لأنّ «إنَّ» مختصّةٌ بالمبتدأ والخبر، فلمّا أُلْغِيَتْ، ووليها فعلٌ؛ كان من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، لأنّها وإن كانت أفعالاً، فهي في حكم المبتدأ والخبر؛ لأنها إنما دخلت لتعيين ذلك الخبر، أو الشكّ فيه لا لإبطال معناه.

وقد أجاز الكوفيون وقوعَ أيِّ الأفعال شئت بعدها، وأنشدوا [من الكامل]:

بـالـلّـه ربّـك إن قـتـلـت... إلـخ

وذلك شاذٌ قليل. وأمّا إعمالها مع التخفيف، فنحوُ: «إنْ زيدًا منطلقٌ». حكى سيبويه(٥) ذلك في كتابه، قال: حدّثنا مَن نَثِقُ به أنّه سمع من العرب وقُرّاءِ أهل المدينة، **﴿وإن كلّا لما جميعٌ لدينا محضرون﴾**(٦) يُجْرونها على أصلها، ويشبّهونها بفعلٍ حُذف بعض حروفه، وبقي عملُه، نحوِ: «لم يَكُ زيد منطلقًا»، و«لم أُبَلْ زيدًا». والأكثرُ في المكسورة الإلغاءُ. قال سيبويه(٧): وأمّا أكثرُهم فأدخلوها في حروف الابتداء بالحذف كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضمّوا إليها «ما» في قولك: «إنّما زيدٌ أخوك».

وإذا أُعمِلت، لم تلزمها اللام؛ لأن الغرض من اللام الفصل بين «إن» النافيةِ وبين

---

(١) الطارق: ٤.
(٢) يس: ٣٢.
(٣) الأعراف: ١٠٢.
(٤) الشعراء: ١٨٦.
(٥) الكتاب ٢/ ١٤٠، وفيه: «وحدثنا من نثق به أنّه سمع من العرب من يقول: «إنْ عَمْرًا المُنطلق». وأهل المدينة يقرؤون: **﴿وإن كلّا لما ليوفينّهم ربُّك أعمالهم﴾ [هود: ١١١]. يُخفّفون وينصبون»**.
وقال سيبويه في مكان آخر من كتابه: «وحدّثني من لا أتّهم عن رجل من أهل المدينة موثوق به أنه سمع عربيًا يتكلّم بمثل قولك: «إنْ زيدًا لذاهبٌ». (الكتاب ٣/ ١٥٢).
(٦) يس: ٣٢؛ ولم أجد هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية، ولعلّ الصواب أن قراءة أهل المدينة إنْ كلّا إنّما هي في سورة هود، الآية ١١١، كما جاء في الهامش السابق.
(٧) الكتاب ٢/ ١٤٠.

التي للإيجاب، وبالإعمال يحصل الفرقُ، وإن شئت أَدخلت اللام مع الإعمال، فقلت: «إنْ زيدًا لقائمٌ».

وأهل الكوفة[١] يذهبون إلى جواز إعمال «إن» المخفّفة، ويرون أنها في قولهم: «إنْ زيدًا لَقائمٌ» بمعنى النفي، و«إنْ» واللام بمعنى «إلاَّ»، فالمعنى: ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ. والصواب مذهب البصريين؛ لأنه وإن ساعَدَهم المعنى، فإنّه لا عَهْدَ لنا باللام تكون بمعنَى «إلاَّ». ولو ساغ ذلك هُهنا، لجاز أن يُقال: «قام القوم لَزيدًا» على معنى: «إلاَّ زيدًا». وذلك غير صحيح، فاللام هنا المؤكّدة دخلت لمعنى التأكيد، ولزمتْ للفصل بينها وبين «إنْ» التي للجحد. والذي يدلّ على ذلك أنها تدخل مع الإعمال في نحوِ «إنْ زيدًا لَقائمٌ»، وإن لم يكن ثَمّ لبسٌ.

وأمّا المفتوحة، فإذا خُفّفت، لم تُلْغَ عن العمل بالكلّيّة، ولا تصير بالتخفيف حرفَ ابتداء، إنما ذلك في المكسورة، بل يكون فيها ضمير الشأن والحديثِ، نحوَ قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[٢]، وقوله: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[٣]، والمراد: أنّهُ، أي: أنّ الأمر والشأن، وهو الجيّد الكثير، فإن لم يكن فيه ضميرٌ، أعملته فيما بعده، نحوَ قوله [من الطويل]:

فـلـو أنـك فـي يـوم الـرخـاء... إلـخ

فـ«الكاف» في موضعِ نصبِ اسمِ «أنْ». قال سيبويه[٤]: وليس هذا بالجيّد ولا بالكثير كالمكسورة، يعني إعمالها ظاهرًا فيما بعدها.

وإنما أجازوا في «أن» الإضمارَ من قبلِ أنّ اتّصال المكسورة باسمها وخبرها اتّصالٌ واحدٌ، واتّصال المفتوحة بما بعدها اتّصالان؛ لأن أحدهما اتّصال العامل بالمعمول، والآخر اتّصال الصلة بالموصول. ألا ترى أنّ ما بعد المفتوحة صلةٌ لها، فلمّا قوي مع الفتح اتّصالُ «أنّ» بما بعدها؛ لم يكن بدّ من اسم مقدّر محذوف تعملُ فيه. ولمّا ضعُف اتّصال المكسورة بما بعدها؛ جاز إذا خُفِّفت أن تُفارِق العملَ، وتخلُص حرفَ ابتداء. ووجهٌ ثانٍ أنها إذا كانت مفتوحة، لم تقع أوّلاً في موضع الابتداء، فيُجْعَلَ ما يليها مبتدأً، وتُلْغَى هي كـ«إنْ» إذا كسرتها، وخفّفتَ؛ لأن المكسورة تدخل على المبتدأ، وتؤكّده، ومعنى الجملة باقٍ. فإذا أُلغيت، ولم تعمل فيما بعدها، فالمبتدأُ واقعٌ موقعَه، وليس

---

(١) انظر المسألة الرابعة والعشرين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص١٩٥ ـ ٢٠٨.

(٢) طه: ٨٩.

(٣) المزمل: ٢٠.

(٤) في الكتاب ٣/ ٧٤، وفيه: «وليس هذا بقويّ في الكلام كقوة «أنْ لا يقولُ»؛ لأنّ «لا» عِوَض من ذهاب العلامة».

كذلك المفتوحة، لأنها وإن كانت تدخل على المبتدأ، إلاّ أنها تُحِيل معنى الجملة إلى الإفراد، وتكون مبنيّة على ما قبلها. فلو أُلغيت، لَوقع بعدها الجملة، وليس ذلك من مواضع الجُمَل.

ثمّ نعود إلى تفسير هذا الفصل من كلامه حرفًا حرفًا، وإن كنّا قد بيّنّا قوله: «وتخفّفان فيبطل عملهما»، يريد: ظاهرًا، إلاّ أن المفتوحة لا يبطل عليه جملةُ عملها بالكلّيّة، فإذا أُلغي عملها في الظاهر؛ كانت مُعْمَلةً في الحكم والتقديرِ لِما ذكرناه من الفرق بين المكسورة والمفتوحة.

قوله: «ومن العرب من يُعْمِلها»، يريد: في الظاهر، نحوَ قوله [من الطويل]:

فـلـو أنـك فـي يـوم الـرخـاء. . . إلـخ

إنّما ذلك في «إن» المكسورة على ما ذكرنا، على أن الكوفيين قد ذهبوا إلى أنه لا يجوز إعمال «إن» الخفيفة النصبَ في الاسم بعدها، واحتجّوا بأنّه قد زالت المشابهةُ بينها وبين الفعل بنقص لفظها. وما ذكرناه من النصوص يشهد عليهم.

وقوله: «وتلزم المكسورةَ اللامُ في خبرها»، قد ذكرنا أن هذه اللام هي لام التأكيد التي تأتي في خبر المشدّدة، وليست لامًا غيرها أُتي بها للفصل. يدّل على ذلك دخولها مع الإعمال في «إنّ زيدًا لقائمٌ»، ولو كانت غير مؤكّدة؛ لم تدخل إلاّ عند الحاجة إليها، وهو الفصلُ، فدخول اللام كان للتأكيد. وأمّا لزومها الخبرَ، فكان للفصل، فاعرفه.

قوله: «والمفتوحة يُعوَّض عمّا ذهب منها أحد الأحرف الأربعة: حرفِ النفي، وقَدْ، وسَوْفَ، والسين»، فإنّه أطلق اللفظ، وفيه تفصيلٌ. وذلك أنه لا يخلو بعد التخفيف من أن يليها اسمٌ أو فعل. فإن وليها اسمٌ؛ لم تحتج إلى العوض، لأنها جاءت على مقتضى القياس فيها، وذلك نحو قوله [من البسيط]:

فـي فـتـيـة كـسـيـوف الـهـنـد. . . إلـخ

والمراد أنّه هالك، فالهاء مضمرة مرادة، و«هالكٌ» مرفوعٌ لأنه خبر مقدّم، والتقدير: كلّ من يحفى وينتعل هالكٌ. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾[1] ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾[2] فيمن قرأ بتخفيف النون والرفعِ. والمراد: أنّهُ

---

(١) النور: ٩. وهي قراءة الحسن ويعقوب والأعرج وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٦/ ٤٣٤؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٣٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٢٣٨.

(٢) النور: ٧. وهي قراءة الحسن والأعرج ويعقوب ونافع وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٦/ ٤٣٤؛ والكشاف ٢/ ٥٢؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٣٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٢٣٧.

غَضَبُ اللّه عليها، ولا يجوز أن تكون «أنّ» بمعنَى «أيْ» كالّتي في قوله تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟﴾(١). قال سيبويه(٢): لأنّها لا تأتي إلاّ بعدَ كلام تامّ، وليس الخامسة وحدها بكلام تامّ، فتكونَ بمعنى «أيْ».

فأمّا إذا وليها فعلٌ؛ أُتي بالعوض، كأنّهم استقبحوا أن تلي «أن» المخفّفةُ الفعلَ إذا حُذفت الهاء، وأنت تريدها، كأنّهم كرهوا أن يجمعوا على الحرف الحذفَ، وأن يليه ما لم يكن يليه، وهو مُثقَّلٌ، فأتوا بشيء يكون عوضًا من الاسم، نحوِ: «لا»، و«قَدْ»، والسين، و«سَوْفَ»، نحوَ قولك: «قد عرفت أنْ لا يقومُ زيدٌ، وأنْ سيقومُ زيدٌ، وأنْ قد قام زيدٌ». ومنه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾(٣)، وقوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾(٤). فمنهم من يجعل هذه الأشياء عوضًا من الاسم، ومنهم من يجعلها عوضًا عن توهينها بالحذف، وإيلائها ما لم يكن يليها من الأفعال قبلُ.

والآيات التي أوردها شواهدُ على الأحكام التي ذكرها. فأمّا قوله تعالى في يس: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾(٥) فـ«كلٌّ» رفع بالابتداء، لا أعلمُ في ذلك خلافًا؛ وأمّا التي في سورة هُود، فقد قُرِىء ﴿وَإِنْ كُلٌّ﴾(٦) بالرفع، ﴿وَإِنَّ كُلًّا﴾ بالنصب. وقد تقدّم الكلام عليها. وقد قرىء: «لَمَّا» بالتشديد(٧)، ويحتمل أن تكون «لمَّا» بمعنى «إلاَّ» للاستثناء، نحوَ قولهم: «عزمتُ عليك لمّا ضربتَ كاتبَك»، يريد: إلاّ ضربتَ كاتبَك. و«إنْ» نافية، والتقدير: وما كلٌّ إلاّ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ. ويجوز أن تكون «إن» المخفّفة من الثقيلة، و«لَمَّا» بمعنى «إلاَّ»، وهي زائدة؛ لأنّ «إلاَّ» تُستعمل زائدةً، نحوَ قول الشاعر [من الطويل]:

١١١٤ـ أرَى الدَّهرَ إلاَّ مَنْجَنُونًا بأهْلِهِ ... وما صاحبُ الحاجات إلاَّ معذَّبَا

---

(١) ص: ٦.
(٢) الكتاب ٣/ ١٦٣، وفيه: «لأنّ «أي» إنّما تجيء بعد كلام مستَغْنٍ».
(٣) المزمل: ٢٠.
(٤) طه: ٨٩.
(٥) يس: ٣٢.
(٦) هود: ١١١.
(٧) في النصّ المصحفيّ: ﴿وإنَّ كُلًّا لمّا﴾. وقرأ عاصم والحسن وشعبة: ﴿وإنْ كلًّا لمّا﴾.
انظر: البحر المحيط ٥/ ٢٦٦؛ وتفسير الطبري ١٢/ ٧٤؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٩١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ١٣٦، ١٣٧.

١١١٤ ـ **التخريج**: البيت لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني ص٢١٩؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص٢٧١؛ والجنى الداني ص٣٢٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٣٠، ٩/ ٢٤٩، ٣٥٠؛ والدرر ٢/ ٩٨، ٣/ ١٧١؛ ورصف المباني ص٣١١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢١؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٧؛ ومغني اللبيب ص٧٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٩٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٣، ٢٣٠.
اللغة: المنجنون: الدولاب الذي يستقى عليه، وهو مؤنث.

=

وأمّا قول الشاعر [من الطويل]:

فلو أنك في يوم الرخاء[1] ... إلخ

البيت ذكره محمّد بن القاسِم الأنباريّ عن الفرّاء. الشاهدُ فيه إعمال «أن» المخفّفة في الظاهر، لأن الكاف في موضع نصب، وقد حكى بعضُ أهل اللغة: «أظنُّ أنْكَ قائمٌ، وأحسبُ أنْهُ ذاهبٌ». وقال الشاعر [من المتقارب]:

١١١٥ـ بأنْكَ رَبيعٌ وغَيثٌ مَريعٌ وأنْكَ هناكَ تكون الثِّمالَا

= **المعنى**: إن الدهر يدور بالناس كما تدور المنجنون، وأشدّ من يتعذّب في هذه الحياة هو صاحب الحاجات، لكثرة العقبات التي تقف حجر عثرة أمام تحقيق أهدافه.

الإعراب: **«أرى»**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. **«الدهر»**: مفعول به أوّل منصوب بالفتحة. **«إلا»**: حرف حصر. **«منجنونًا»**: مفعول به ثانٍ منصوب. **«بأهله»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ«منجنون»، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«وما»**: الواو: حرف عطف، و«ما»: من أخوات «ليس». **«صاحب»**: اسم «ما» مرفوع، وهو مضاف. **«الحاجات»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«إلّا»**: حرف حصر. **«معذّباً»**: خبر «ما» منصوب.

جملة «أرى الدهر..» ابتدائية: لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما صاحب..»: معطوفة على سابقتها.

والشاهد فيه قوله: «أرى الدهر إلّا منجنوناً» حيث جاءت «إلا» زائدة.

(١) تقدم تخريجه منذ قليل.

١١١٥ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن زهير في الأزهية ص٦٢؛ وتخليص الشواهد ص٣٨٠؛ وليس في ديوانه؛ وهو لجنوب بنت عجلان في الحماسة الشجريّة ١/ ٣٠٩؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤؛ وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٨٥؛ وشرح التصريح ١/ ٢٣٢؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٢٨٢؛ ولعمرة بنت عجلان أو لجنوب بنت عجلان في شرح شواهد المغني ١/ ١٠٦؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٠٧؛ وأوضح المسالك ١/ ٣٧٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٧؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٠ (أنن)؛ ومغني اللبيب ١/ ٣١.

اللغة: ربيع: أي كثير الخير. غيث: مطر. مريع: خصيب. الثمال: المعين.

المعنى: إنّ الممدوح كثير العطاء، يغيث الملهوف، ويعين المحتاج.

الإعراب: **«بأنك»**: الباء: حرف جرّ، و«أنك»: مخفّفة من «أنّ» المشدّدة، حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب اسم «أن». **«ربيع»**: خبر «أن» مرفوع بالضمّة، والمصدر المؤوّل من «أن» وما بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «علم» في البيت السابق له من القصيدة. **«وغيث»**: الواو: حرف عطف، و«غيث»: معطوف على «ربيع» مرفوع بالضمّة. **«مريع»**: نعت «غيث» مرفوع بالضمّة. **«وأنك»**: الواو: حرف عطف، و«أنك»: معطوفة على «أنك» الأولى، وتعرب إعرابها. **«هناك»**: ظرف مكان متعلّق بحال محذوفة من «الثمالا». **«تكون»**: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. **«الثمالا»**: خبر «تكون» منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق، والمصدر المؤوّل من «أن» وما بعدها معطوف على المصدر المؤول المجرور السابق. =

وهو قليل شاذ. وأما قوله [من الكامل]:

بـالـلّـه ربّـك إن قـتـلـت[1] . . . إلـخ

فأنشده الكوفيون شاهدًا على إيلاء «إن» المكسورة فعلاً من غير الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، وقد أنشده ابن جِنّي في سِرّ الصناعة [من الكامل]:

شـلّـتْ يـمـيـنُـك إنْ قـتـلـتَ لَـمُـسْـلِـمًـا[2]

ومثله ما حُكي عن بعض العرب: «إنْ تَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وإنْ تَشينُك لَهِيَهْ». والبيت شاذّ نادرٌ وهو من أبيات لعاتِكَةَ وقبله:

يـا عـمـرُو لـو نَـبَّـهْـتَـه لَـوجـدتَّـه لا طـائـشًـا رَعِـشَ الـجَـنـانِ ولا الـيَـدِ

وكذلك الحكاية. وقال الفرّاء: هو كالنادر؛ لأن العرب لا تكاد تستعمل مثلَ هذا إلاّ مع فعل ماض، وذلك أنّ «إن» المخفّفة لمّا تُشاكِل التي للجزاء، استوحشوا أن يأتوا بها مع المضارع ولا يُعْمِلوها فيه، فأتوا بها مع لفظ الماضي؛ لأنها لا عَمَلَ لها فيه، فلذلك كانت هنا كالنادر، ثمّ أعْلَمَك أنّ «أنْ»، إذا وليها الاسم وأُلْغيت عن العمل ظاهرًا، لا يأتون بعوضٍ، نحوَ: «علمت أنْ زيدٌ قائمٌ»، والتقدير: أنّه زيدٌ قائمٌ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[3]، أي: أنّهُ، فـ«أنْ» وما بعدها في موضع رفع بأنّه خبر المبتدأ الذي هو «آخِرُ دعواهم»، فلا تكون «أنْ» هٰهنا بمعنَى «أيْ» للعبارة؛ لأنه يبقى المبتدأ بلا خبر. ونحوُه قوله:

فـي فـتـيـة كـسـيـوف الـهـنـد[4] . . . إلـخ

فأمّا إذا وليها الفعل، فلا بدّ من العوض على ما ذكرنا، نحوِ: «علمت أنْ لا يخرجُ زيدٌ، وأنْ قد خَرَجَ». قال أبو صَخْر الهُذَليّ [من الكامل]:

١١١٦ـ فـتَـعَـلَّـمِـي أنْ قـد كَـلِـفْـتُ بِـكُـمْ ثُـمَّ افْـعَـلِـي مـا شـئـتِ عـن عِـلْـمِ

= جملة «تكون الثمالا»: في محل رفع خبر «أن».

والشاهد فيه: أن إعمال «أنْ» المخففة في الضمير البارز شاذّ، ومن الشذوذ أيضًا كون الضمير غير ضمير الشأن.

(١) تقدم منذ قليل.

(٢) سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٨، ٥٥٠.

(٣) يونس: ١٠.

(٤) تقدم بالرقم ١١١٣.

١١١٦ ـ **التخريج**: البيت لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص٩٧٥؛ والإنصاف ١/ ٢٠٥.

اللغة: تعلّمي: تيقّني. كلفت: اشتدّ غرامي.

المعنى: اعلمي عن يقين تام أن غرامي لكم قد اشتدّ تمكّنًا في قلبي، ثم افعلي بعد ذلك ما شئت، وأنت تدركين ما تفعلينه. =

و«أنْ سوف يخرجُ». و«أنْ سيخرجُ». قال الله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾[1]، وقال: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[2]، فعوّضت مع الفعل ولم تعوّض مع الاسم، لأنه مع الاسم لحِقها ضربٌ واحدٌ من التغيير، وهو الحذف، ومع الفعل ضربان: الحذف ووقوع الفعل بعدها، فاعرفه.

فصل

[مشاكلة الفعل الذي يدخل على «إنّ» لها في التحقيق]

قال صاحب الكتاب: **والفعل الذي يدخل على المفتوحة مشدَّدةً أو مخفَّفةً يجب أن يُشاكِلها في التحقيق، كقوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾[3]، وقولِه: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[4]، فإن لم يكن كذلك، نحوُ: «أطْمَعُ»، و«أرْجُو»، و«أخافُ»، فَلْيدخلْ على «أنِ» الناصبةِ للفعل، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى﴾[5]، وكقولك: «أرجو أن تُحسِنَ إليَّ، وأخافُ أن تُسيءَ إليَّ». وما فيه وجهان كـ«ظننت»، و«حسِبت»، و«خِلْت»، فهو داخلٌ عليهما جميعًا، تقول: «ظننتُ أنْ تخرجَ، وأنّك تخرجُ، وأن ستخرجُ»، وقُرِىء قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[6] بالرفع والنصب[7].**

* * *

= **الإعراب: «فتعلمي»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «تعلمي»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«أن»**: حرف مخفّف من «أنّ» المشبهة بالفعل، واسمها ضمير الشأن المحذوف، وتقديره: «أنه». **«قد»**: حرف تحقيق. **«كلفت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متصل، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. والمصدر المؤوّل من «أن» وما بعدها في محل نصب مفعول به لـ«تعلمي». **«بكم»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«كلفت». **«ثم»**: حرف عطف. **«افعلي»**: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«ما»**: اسم موصول في محلّ نصب مفعول به. **«شئت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«عن علم»**: جار ومجرور متعلّقان بحال محذوفة من الياء في «افعلي».

وجملة «تعلّمي»: بحسب ما قبلها. وجملة «كلفت بكم»: في محلّ نصب خبر «أن». وجملة «افعلي»: معطوفة على جملة «تعلمي». وجملة «شئت»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أن قد كلفت بكم» حيث جاء بـ«أن» المخفّفة من «أنّ»، وأضمر اسمها على أنه ضمير الشأن والحال، ثم جاء بخبرها جملة فعلية، فعلها متصرّف، ففصل بين الفعل و«أن» بـ«قد».

(١) البلد: ٧. (٢) المزمل: ٢٠.

(٣) النور: ٢٥. (٤) طه: ٨٩.

(٥) الشعراء: ٨٢. (٦) المائدة: ٧١.

(٧) قراءة النصب هي قراءة الجمهور، وقرأ الكسائي، وخلف والأعمش، واليزيديّ وغيرهم بالرفع. انظر: البحر المحيط ٢/ ٢٣١؛ والكشاف ١/ ٣٥٥؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٥٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٢٣١.

قال الشارح: قد تقدّم أن «أنّ» المفتوحة معمولةٌ لِما قبلها، وأنّ معناها التأكيد والتحقيق، مجراها في ذلك مجرى المكسورة، فيجب لذلك أن يكون الفعل الذي تُبْنَى عليه مطابقًا لها في المعنى بأن يكون من أفعال العلم واليقين ونحوهِما، ممّا معناه الثبوت والاستقرار؛ ليَطّابَق معنيا العامل والمعمول، ولا يتناقضا.

وحكمُ المخفّفة من الثقيلة في التأكيد والتحقيق حكم الثقيلة؛ لأن الحذف إنما كان لضرب من التخفيف، فهي لذلك في حكم المثقّلة، فلذلك لا يدخل عليها من الأفعال إلاّ ما يدخل على المثقّلة، فتقول: «تيقنتُ أنْ لا تفعلُ ذاك»، كأنّك قلت: «أنّك لا تفعل ذاك». قال الله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[1]، وقال: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾[2]، وقال: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[3]، وهو من رؤية القلب بمعنى العلم، فـ«أَنْ» هٰهنا المخفّفة من الثقيلة، واسمها منويٌّ معها. ولا يقع قبلها شيء من أفعال الطّمَع والإشفاق، نحوِ: «اشتهيتُ»، و«أردتُ»، و«أخافُ»؛ لأنّ هذه الأفعال يجوز فيها أن يوجَد ما بعدها وأن لا يوجد، فلذلك لا يقع بعدها إلاّ «أن» الخفيفة الناصبة للأفعال، لأنّه لا تأكيد فيها ولا مضارَعةَ لِما فيه تأكيدٌ، فتقول: «أرجُو أنْ تُحْسِنَ إليّ، وأخافُ أنْ تُسيءَ إليّ». قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى﴾[4]، فهذا كلّه منصوب لا يجوز رفعه، وإذا قلت: «علمت أنْ سَيَقُومُ»، فإنّه مرفوع لا يجوز نصبه؛ لأنّ ذلك ليس من مواضع الشكّ.

ومن الأفعال ما قد يقع بعدها «أنَّ» المشدّدة والمخفّفة منها بمعناها، ويقع بعدها أيضًا الخفيفة الناصبة للأفعال المستقبلة، وهي أفعال الظنّ والمَحْسَبة، نحوُ: «ظننت»، و«حسبت»، و«خِلْت»، فهذه الأفعال أصلها الظنّ. ومعنى الظنّ أن يتعارض دليلان، ويترجّح أحدُهما على الآخر، وقد يقوى المُرْجَحُ فيستعمل بمعنى العلم واليقين، نحوَ قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾[5]. وربما ضعُف، فصار ما بعدها مشكوكًا في وجوده، يحتمل أن لا يكون كأفعال الخوف والرجاء، فعلى هذا تقول إذا أُريد العلم: «ظننت أنّ زيدًا قائمٌ»، و«أظنُّ أنْ سيقومُ زيدٌ». قال الله تعالى: ﴿فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾[6]، وقال: ﴿تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾[7]، والمراد بالظنّ هنا العلم، لأنه وَقْتُ رفع الشُّكوك. وقد قرىء: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[8] رفعًا ونصبًا[9]؛ فالرفع على أنَ

---

(١) المزمل: ٢٠. (٢) النور: ٢٥.
(٣) طه: ٨٩. (٤) الشعراء: ٨٢.
(٥) البقرة: ٤٦. (٦) الكهف: ٥٣.
(٧) القيامة: ٢٥. (٨) المائدة: ٧١.
(٩) قراءة الفتح هي قراءة الجمهور المثبتة في النصّ المصحفي، وقرأ أبو عمرو والكسائي والأعمش وغيرهم بالضمّ. =

الحِسْبان بمعنى العلم، و«أن» المخفّفة من الثقيلة العاملة في الأسماء، و«لا» عوضٌ من الذاهب، والتقديرُ: وحسبوا أنَّهُ لا تكون فتنة. والنصب على الشكّ بإجرائه مجرى الخوف، و«أن» العاملة في الفعل النصبَ.

فصل
[«إنّ» بمعنى «أَجَلْ» و«أَنّ» بمعنى «لعلَّ»]

قال صاحب الكتاب: **وتخرج «إنَّ» المكسورةُ إلى معنى «أجَلْ». قال [من مجزوء الكامل]:**

ويَـقُـلْـنَ: شَـيْـبٌ قَـدْ عَـلا ... كَ وقَـدْ كَـبِـرْتَ، فـقُـلْـتُ: إنَّـهْ[(١)]

وفي حديث عبد الله بن الزُّبير: «إنّ وراكِبَها»[(٢)]. وتخرج المفتوحةُ إلى معنى «لَعَلَّ»، كقولهم: «إيتِ السُّوقَ أنّكَ تشتري لحمًا»، وتُبْدِل قَيْسٌ وتَمِيمُ همزتَها عينًا، فتقول: «أشْهَدُ عَنَّ محمّدًا رسولُ الله».

* * *

قال الشارح: وقد تستعمل «إنَّ» في الجواب بمعنى «أجَلْ»، فتقول في جوابِ من قال: «أجاءك زيدٌ»: «إنَّهْ»، أي: نَعَمْ قد جاءني. والهاء للسكت أُتي بها لبيان الحركة، وليست ضميرًا، إنما تريد: «إنَّ»، إلاّ أنّك ألحقتَها الهاء في الوقف، والمعنى بمعنى «أجَلْ». والذي يدلّ على ذلك أنّها لو كانت للإضمار، لَثبتت في الوصل كما تثبت في الوقف، وأنت إنما تقول: «إنَّ يا فَتى»، كما تقول: «أجَلْ يا فتى»، فأما قوله [من مجزوء الكامل]:

ويـقـلـن شـيـب[(٣)] ... إلـخ

وقبله:

بَـكَـرَ الـعَـواذِلُ فـي الـصَّـبُـو ... ح يَـلُـمْـنَـنـي وألـومُـهُـنَّـهْ

ويروى:

بـكـرتْ عـلـيّ عَـواذلـي ... يَـلْـحَـيْـنَـنـي وألـومُـهُـنَّـهْ

فالشعر لابن قيس الرُّقَيّات، والشاهد فيه قوله: «إنَّهْ» بإلحاق الهاء محافَظةً على

= انظر: البحر المحيط ٣/ ٥٣٣؛ وتفسير القرطبي ٦/ ٢٤٧؛ والكشاف ١/ ٣٥٥؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٥٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٢٣١.

(١) تقدم بالرقم ٤٧٧.

(٢) راجع قصة هذا القول في فصل «لا» النافية للجنس في هذا الكتاب.

(٣) تقدم بالرقم ٤٧٧.

الحركة، لئلّا يُذْهِبها الوقف، فيجتمعَ ساكنان، إذ كانوا لا يقفون إلاّ على ساكنٍ. بكر العواذل أي: أخذ العواذل في اللَّوْم في هذا الوقت الذي هو بُكْرةٌ، وإنما كثُر ذلك حتى يُقال: «وإنْ بَكَرْتُمْ بُكْرَةً». والصَّبُوح: الشُّرْب صباحًا، أي: يلمنني على ذلك بعد المَشِيب، فقلت: نَعَمْ هو كذلك.

وإنّما خرجتْ «إنَّ» إلى معنَى «أجَلْ»؛ لأنّها تحقيق معنى الكلام الذي تدخل عليه في قولك: «إنّ زيدًا راكبٌ». فلمّا كانت تُحقّق هذا المعنى؛ خرجت إلى تحقيق معنى الكلام الذي يتكلّم به المخاطبُ القائلُ، كما كانت تُحقّق معنى كلام المتكلّم، فصارت تارةً تُحقّق كلام المتكلّم، وتارةً تحققّ معنى كلام غيره. وأمّا حديث عبد الله بن الزُّبير فقد ذكرناه في فصلِ المنصوب بـ«لا».

وقد تستعمل «أنَّ» المفتوحة بمعنى «لَعَلَّ». يُقال: «إيتِ السُّوقَ أنّك تشتري لنا كذا»، أي: لَعَلَّكَ. وقيل في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[1] على «لعلّها». ويؤيّد ذلك قراءةُ أُبَيٍّ[2]: ﴿لَعَلَّهَا﴾، كأنّه أبْهَمَ أمرُهم، فلم يُخْبِر عنهم بالإيمان ولا غيرِه. ولا يحسن تعليقُ «أنَّ» بـ«يشعركم»؛ لأنّه يصير كالعُذْر لهم، قال حُطائطُ بن يَعْفُرَ [من الطويل]:

١١١٧ـ أرِيـنـي جَـوادًا مـاتَ هَـزْلاً لـعـلَّـنـي   أرَى مـا تَـرَيْـنَ أو بَـخِـيـلاً مُـخَـلَّـدا

---

(١) الأنعام: ١٠٩.

(٢) الكشاف ٢/ ٣٤.

١١١٧ ـ **التخريج**: البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص٢١٨؛ ولحطائط بن يعفر في خزانة الأدب ١/ ٦؛ وسمط اللآلي ص٧١٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٧٣٣؛ والشعر والشعراء ١/ ٢٥٤؛ وهو لحاتم أو لحطائط في شرح التصريح ١/ ١١١؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٦٩؛ ولحاتم أو لحطائط أو لدريد في لسان العرب ١١/ ٣٧٤ (علل)؛ ولحاتم أو لدريد أو لحطائط أو لمعن بن أوس في لسان العرب ١٣/ ٣٤ (أنن)؛ ولمعن بن أوس في ديوانه ص٣٩؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص١٠٥؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٣٦.

اللغة: الجواد: السخيّ. الهزل: الضعف. المخلّد: الدائم في الحياة.

المعنى: يردّ الشاعر على من تلومه على تبذيره فيقول: أريني سخيًّا مات من الضعف، أو بخيلاً خلّده بخله حتّى أرعوي.

الإعراب: **«أريني»**: فعل أمر مبنيّ على حذف النون، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والنون للوقاية، والياء ضمير في محلّ نصب مفعول به. **«جوادًا»**: حال منصوبة. **«مات»**: فعل ماض، وفاعله... «هو». **«هزلاً»**: مفعول لأجله منصوب. **«لعلّني»**: حرف مشبّه بالفعل، والنون للوقاية، والياء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب اسم «لعلّ». **«أرى»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة، وفاعله... «أنا». **«ما»**: اسم موصول مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. **«ترين»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والياء... فاعل. **«أو»**: حرف عطف. **«بخيلاً»**: معطوف على «جوادًا» منصوب، **«مخلّدًا»**: نعت «بخيلاً» منصوب بالفتحة. =

قال المَرْزُوقيّ: هو بمعنًى «لَعَلَّ»، وقد روي: «لَعَلَّني أرى ما ترين». ومنه بيت أبي النَّجْم [من الرجز]:

١١١٨ـ وَٱغْـدُ لأنَّـا فـي الـرِّهـان نُـرْسِـلُـهْ

ويروى: «لَعَنَّا»، وهي لغةٌ في «لَعَلَّ»، وقال امرؤ القيس [من الكامل]:

١١١٩ـ عُـوجُـوا عـلـى الـرَّبْـع الـمُـحِـيلِ لأنَّـنَـا نَـبْـكِـي الـدِّيـارَ كـمـا بـكـى ابنُ خَـذامِ(١)

= وجملة «أريني» الفعليّة: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «مات» الفعليّة: في محلّ نصب نعت «جوادًا». وجملة «أرى...» الفعليّة: في محلّ رفع خبر «لعلّ». وجملة «ترين» الفعلية: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول.

والشاهد فيه قوله: «لأنني» بمعنى «لعلّني»، وقد جاء بنون الوقاية مع «لعلّ»، وحذف النون معها هو الأشهر.

١١١٨ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم العجلي في الدرر ٢/ ١٦٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ص٤٣٣؛ وسمط اللآلي ص٣٢٨، ٧٥٨؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٩٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٤؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص٣٧٦.

اللغة: الرّهان: المسابقة على الخيل.

المعنى: أرسل إلينا جوادك لعلّنا نرسله في المسابقات.

الإعراب: «**واغْدُ**»: الواو: بحسب ما قبلها، و«**اغدُ**»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلّة من آخره، والضمّة دلالة عليه والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. «**لأنّا**»: حرف مشبّه بالفعل، و«نا»: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها. «**في الرهان**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«نرسله». «**نرسله**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: نحن، والهاء: ضمير متّصل في محلّ نصب مفعول به.

وجملة «اغد»: بحسب الواو. وجملة «لأنّا نرسله»: استئنافية لا محل لها من الإعراب، وجملة «نرسله»: في محلّ رفع خبر «لعلّ».

والشاهد فيه قوله: «لأنّا» بمعنى «لعنّا» لغة في «لعلّنا».

(١) في الطبعتين «حذام»، بالحاء، ولعلّه تصحيف. وقد صحّحته طبعة ليبزغ في ذيل التصحيحات. ص١٤٩٨.

١١١٩ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص١١٤؛ وجمهرة اللغة ص٥٨٠؛ والحيوان ٢/ ١٤٠ (وفيه «حمام» مكان «خذام»)؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨؛ والدرر ٢/ ١٦٦؛ ولسان العرب ١٢/ ١٦٩ (خذم)؛ والمؤتلف والمختلف ص١١ (وفيه «حمام» مكان «خذامِ»)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص١٩؛ ورصف المباني ص١٢٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٤.

اللغة: عوجوا: اعطفوا رؤوس أبعرتكم، أو أقيموا. الطلل: آثار الديار. المحيل: الذي مضى عليه حول (سنة). ابن خذام: شاعر قديم، ويقال: ابن خدام.

المعنى: يخاطب أصدقاءه قائلاً: ميلوا إلى هذه الآثار، لعلّنا نبكي عليها كما بكى ابن خذام على آثار الديار قبلنا.

الإعراب: «**عوجوا**»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: =

وقُرِىء: ﴿رَبِّ﴾(١) بالكسر على الاستئناف، كأنّه أخبر أنّها إذا جاءت لا يؤمنون، ويكون الكلام قد تمّ قبلها، أي: وما يُشْعِركم ما يكون منهم.

وقد تُبْدَل همزةُ «أنَّ» عينًا، فتقول: «أشهدُ عَنَّ محمّدًا رسولُ الله». ويروى في بيت ذي الرُّمّة، وهو [من البسيط]:

١١٢٠ـ أأنْ تَـرَسَّـمْـتَ مـن خَـرْقـاءَ مـنـزلَـةً [مـاءُ الـصَّـبـابَـةِ مِـنْ عـيـنـيـكَ مَـسْـجـومُ]

= ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «على الربع»: جار ومجرور متعلّقان بـ«عوجوا». «المحيل»: صفة «الربع» مجرورة بالكسرة. «لأنّنا»: لغة في «لعلّنا»: حرف مشبّه بالفعل، و«نا»: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها. «نبكي»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر تقديره: «نحن». «الديار»: مفعول به منصوب بالفتحة. «كما»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب نائب مفعول مطلق، «ما»: حرف مصدري، والمصدر المؤول من «ما»، ومن الفعل «بكى» في محلّ جرّ مضاف إليه. «ابن»: فاعل مرفوع بالضمّة. خذام: مضاف إليه مجرور بالكسرة.
وجملة «عوجوا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لأننا نبكي»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نبكي»: في محلّ رفع خبر «لعلّنا». وجملة «بكى»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «لأننا» لغة في «لعلّنا».

(١) هذه قراءة ابن كثير، وعاصم، والحسن، والأعمش، وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٤/ ٢٠١، ٢٠٢؛ وتفسير الطبري ١٢/ ٤٠، ٤١؛ وتفسير القرطبي ٧/ ٦٤؛ والكشاف ٢/ ٣٤؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٦١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٣٠٨.

١١٢٠ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص٣٧١؛ وجمهرة اللغة ص٧٢٠، ٨٨٦؛ والجنى الداني ص٢٥٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٤١، ٤/ ٣٤٥، ١٠/ ٢٩٢، ١١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٨، ٤٦٦؛ والخصائص ٢/ ١١؛ ورصف المباني ص٢٦، ٣٧٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٢٢؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٢٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٧؛ والصاحبي في فقه اللغة ص٥٣؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٤١ (رسم)، ١٣/ ٢٩٥ (عنن)، ٣٠٨ (عين)؛ ومجالس ثعلب ص١٠١؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص٣٥٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٠٣، ٢٠٨؛ والممتع في التصريف ١/ ٤١٣.
اللغة: خرقاء: اسم امرأة. المنزلة: الرتبة والمكانة. ماء الصبابة: دموع الشوق إلى الحبيبة.
المعنى: أتراك تأمّلت مكانة خرقاء بين جوانحك، فرحت تبكي وتسيل دموع شوقك إليها؟!
الإعراب: «أأن»: الهمزة: حرف استفهام، و«أن»: حرف مصدري. «ترسمت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. والمصدر المؤول من «أن» والفعل «ترسمت» مجرور بحرف جر مقدر، والجار والمجرور متعلّقان بـ «مسجوم». والتقدير: أماء الصبابة... مسجوم لأنك ترسّمت... «من خرقاء»: جار ومجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، متعلّقان بـ «ترسمت». «منزلة»: مفعول به منصوب بالفتحة. «ماء»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «الصبابة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «من عينيك»: جار ومجرور بالياء لأنه مثنى، متعلّقان بـ «مسجوم»، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «مسجوم»: خبر «ماء» مرفوع بالضمّة.
وجملة «ترسمت» صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «ماء الصبابة مسجوم»: استئنافيّة لا محل لها من الإعراب.

أعَنْ ترسّمتَ. ومنه قول الآخر [من الطويل]:

١١٢١ـ فعَيْناكِ عَيْناها وجِيدُكِ جِيدُها سِوَى عَنَّ عَظْمَ الساقِ مِنْكِ دَقِيقُ

وهي عَنْعَنَةُ بني تميم، وقد استوفيتُ هذا الموضع في شرح المُلوكيّ.

فصل

[لكنّ]

قال صاحب الكتاب: **«لٰكِنَّ» هي للاستدراك تُوَسِّطها بين كلامَيْن متغايرَيْن نَفْيًا وإيجابًا، فتستدرك بها النفيَ بالإيجاب والإيجابَ بالنفي، وذلك قولُك: «ما جاءني زيدٌ لكنّ عمرًا جاءني»، و«جاءني زيدٌ لكنّ عمرًا لم يجىءْ».**

* * *

قال الشارح: أمّا «لٰكِنَّ»، فحرفٌ نادرُ البناء لا مثالَ له في الأسماء والأفعال. وألفُه أصلٌ: لأنّا لا نعلم أحدًا يُؤخَذ بقوله ذهب إلى أن الألفات في الحروف زائدةٌ، فلو سمّيت به لصار اسمًا، وكانت ألفه زائدة، ويكون وزنه فَاعِلًا؛ لأن الألف لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة من الأفعال والأسماء.

١١٢١ ـ **التخريج**: البيت للمجنون في ديوانه ص١٦٣؛ وجمهرة اللغة ص٤٣؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٦٤، ٥٦٧، ٤٦٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٠٦؛ ولسان العرب ٨/ ١٣٦ (روع)؛ ولرجل من أهل اليمامة في جمهرة اللغة ص٢٩٢؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٢٠؛ ولسان العرب ١٠/ ١٦٨ (سوق)؛ والمقرب ٢/ ١٨٢؛ والممتع في التصريف ص٤١١.

اللغة: الكاف في «عيناك، وجيدك» هو ضمير المخاطب المؤنث، وهو خطاب للبقرة الوحشية، والضمير «ها» في «عيناها، وجيدها»: يعود إلى «ليلى». الجيد: العنق.

المعنى: يتحدّث المجنون إلى هذه البقرة الوحشية: إن حبيبتي ليلى تشبهك، فعيناك مثل عينيها، وجيدك مثل جيدها إلا أن عظم ساقها أغلظ من عظم ساقك.

الإعراب: **«فعيناك»**: الفاء: استئنافيّة، «عيناك»: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى، مضاف إليه محله الجر. **«عيناها»**: خبر مرفوع بالألف لأنه مثنى، و«ها»: مضاف إليه محله الجر، وربما كان جعل «عيناها» مبتدأ مؤخرًا، وجعل «عيناك» خبرًا مقدّمًا أنسب للمعنى لأن الغرض تشبيه عيني ليلى بعيني البقرة، ومحطُّ الفائدة في ذكر عيني البقرة، والخبر هو محط الفائدة. **«وجيدك»**: الواو: حرف عطف، **«جيدك جيدها»**: مثل «عيناك عيناها»، إلا أنَّ علامة الرفع هنا الضمة. **«سوى»**: مستثنى منصوب بفتحة مقدّرة على الألف. **«عن»**: حرف مشبه بالفعل. **«عَظْمَ»**: اسم «عنّ» منصوب. **«الساق»**: مضاف إليه مجرور. **«منك»**: جار ومجرور متعلّقان بحال من «الساق». **«دقيق»**: خبر لـ«عنّ» مرفوع.

جملة «عيناك عيناها»: استئنافيّة لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «جيدك جيدها».

وجملة «عنّ عظم الساق منك دقيق»: في محلّ جرّ مضاف إليه.

والشاهد فيه: مجيء «عنّ» لغة في «أنّ».

وذهب الكوفيون إلى أنها مركّبة، وأصلُها «إنَّ» زيدت عليها «لا» و«الكافُ». وهو قول حسن لندرة البناء، وعدم النظير، ويؤيّده دخولُ اللام في خبره، كما تدخل في خبرِ «إنَّ» على مذهبهم. ومنه [من الطويل]:

ولٰكنّني مِن حُبّها لَعَمِيدُ[1]

والمذهب الأوّل لضُعْف تركيب ثلاثة أشياء وجَعْلِها حرفًا واحدًا.

ومعناها الاستدراك، كأنك لمّا أخبرتَ عن الأوّل بخبرٍ، خفت أن يُتوهّم من الثاني مثلُ ذلك، فتداركتَ بخبره إن سَلْبًا أو إيجابًا. ولا بدّ أن يكون خبر الثاني مخالفًا لخبر الأوّل لتحقيق معنى الاستدراك، ولذلك لا تقع إلاّ بين كلامَيْن متغايرَيْن في النفي والإيجاب، فهي شبيهةٌ بـ«أنَّ» المفتوحة في كونها لا تقع أوّلاً، إلاّ أنّ «أنَّ» في تقديرِ مفرد، و«لٰكِنَّ» في تقديرِ جملة. ولهذا يُعْطَف على موضعها بالرفع، كما يعطف على موضع «إنَّ» المكسورة، فاعرفه.

فصل

[التغاير في المعنى بمنزلته في اللفظ]

قال صاحب الكتاب: **والتغاير في المعنى بمنزلته في اللفظ، كقولك: «فارَقَني زيدًا لكنّ عمرًا حاضرٌ»، و«جاءني زيدٌ لكنّ عمرًا غائبٌ»، وقولُه تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾[2] على معنى النفي، وتضمُّنِ: ما أراكهم كثيرًا.**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ «لٰكِنّ» المشدّدة والخفيفة سِيّان في الاستدراك، وأنّ ما بعدهما يكون مخالفًا لِما قبلهما. فالخفيفةُ يُوجَب بها بعد نفيٍ، ويُشْرَك الثاني والأوّل في عمل العامل، لأنها عاطفةٌ مفردًا على مفرد، كقولك: «ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو»، فتُشْرِك بينهما في الإعراب الذي أوجبه العاملُ. وليس كذلك المشدّدة، فإنّها تدخل على جملة تصرفها إلى الاستئناف. ولشَبَهها بالخفيفة لا يكون ما بعدها إلاّ مخالفًا لِما قبلها مُغايِرًا له.

وتقع بعد النفي والإثبات، فإن كان ما قبلها موجبًا؛ كان ما بعدها منفيًّا. وإن كان ما قبلها منفيًّا؛ كان ما بعدها موجبًا؛ لأن ما بعدها كلامٌ مستغنٍ، فمعناه يُنْبِىء عن المغايَرة، ولا حاجةَ إلى الأداة النافية، بل إن كان؛ فحسنٌ، وإن لا؛ فلا ضرورةَ إليه.

---

(١) تقدم بالرقم ١١٠٥.

(٢) الأنفال: ٤٣.

قال الله تعالى في النفي: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾(١)، وقال: ﴿وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾(٢)، وقال: ﴿وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾(٣).

وتقول: «فارقني زيدٌ لكنّ عمرًا حاضرٌ»، فكلّ واحدة من الجملتين إيجابٌ، إلاّ أنّ معناهما متغايرٌ، فاكتُفي بمعنى الخبر الثاني عن تقدُّم النافي. ونظائرُ ذلك كثيرةٌ. قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾(٤)، فيحتمل أمرَيْن، أحدهما: ما ذكره وهو أن قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ في معنى: ما أراكهم كثيرًا لوجودِ السلامة ممّا ذكر. والثاني أنّه أتي به موجبًا؛ لأنّ الأوّل منفيٌّ؛ لأنّ ما بعد «لَوْ» يكون منفيًا، فصار المعنى: ما أراكهم كثيرًا، وما فشلتم ولا تنازعتم، ولكنّ الله سلّم.

فصل
[تخفيف «لكنّ»]

قال صاحب الكتاب: **وتُخفَّف، فيبطل عملُها كما يبطل عملُ «إنّ»، و«أنّ». وتقع في حروف العطف على ما سيجيء بيانُها إن شاء الله.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنهم قد يخفّفون «لٰكِنَّ» بالحذف لأجل التضعيف، كما يخفّفون «إنّ»، و«أنّ»، فيسكن آخِرُها، كما يسكن آخرُهما؛ لأن الحركة إنما كانت لالتقاء الساكنين، وقد زال أحدهما، فبقي الحرف الأوّل على سكونه. ولا نعلمها أُعْملت مخفّفةً كما أعملتْ «إنْ»، وذلك أنّ شَبَهَها بالأفعال بزيادة لفظها على لفظ الفعل؛ فلذلك لمّا خُفّفت وأُسكن آخِرها، بطل عملُها، إلاّ أنّ معنى الاستدراك باقٍ على حاله. ولذلك دخلت في باب العطف، إذ كان حكمُها أن تقع بين كلامَيْن متغايِرَيْن، وهي في العطف كذلك. قال أبو حاتم: إذا كانت «لكن» بغير واو في أوّلها؛ فالتخفيف فيها هو الوجه، نحوُ: ﴿لَٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾(٥) ونحوِه؛ لأنها بمنزلةِ «بَلْ» من جهةِ أنها لا تدخل عليها الواو؛ لأنها من حروف العطف. وإذا كانت الواو في أوّلها، فالتشديد فيها هو الوجه، وإن كان الوجهان جائزَيْن فيها.

وكان يونس يذهب إلى أنّها إذا خُفّفت لا يبطل عملُها، ولا تكون حرف عطف، بل تكون عنده مثلَ «إنْ»، و«أنْ»، فكما أنّهما بالتخفيف لم يخرجا عمّا كانا عليه قبل

---

(١) الأنفال: ١٧.
(٢) الحج: ٢.
(٣) البقرة: ٢٥١.
(٤) الأنفال: ٤٣.
(٥) النساء: ١٦٢.

التخفيف، فكذلك «لٰكِنْ». فإذا قلت: «ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو»؛ فـ«عمرٌو» مرتفعٌ بـ«لكن»، والاسم مضمرٌ محذوف كما في قوله [من الطويل]:

١١٢٢ـ [فلو كنتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قرابتي] ولٰكِنَّ زَنْجِيٌّ عظيمُ المَشافِرِ

وإذا قلت: «ما ضربتُ زيدًا لكنْ عمرًا»، ففيها ضميرُ القصّة، و«عمرًا» منصوب بفعل مضمر. وإذا قال: «ما مررت بزيد لكن عمرٍو»، فـ«عمرو» مخفوض بباء محذوفة، وفي «لكن» ضمير القصّة أيضًا، والجارّ والمجرور متعلّق بفعل محذوف دلّ عليه الظاهرُ، كأنه قال: «لكنّه مررت بعمرو». والمذهبُ الأوّل، فاعرفه.

فصل
[«كأنّ»]

قال صاحب الكتاب: **«كَأنَّ» هي للتشبيه، رُكّبت الكاف مع «إنَّ»، كما رُكّبت مع «ذا» و«أيّ» في «كَذَا» و«كَأيِّنْ». وأصلُ قولك: «كأنّ زيدًا الأسدُ»: إنّ زيدًا كالأسد، فلمّا قُدّمت الكاف؛ فُتحت لها الهمزة لفظًا، والمعنى على الكسر. والفصلُ بينه وبين الأصل أنّك هٰهنا بانٍ كلامَك على التشبيه من أوّل الأمر، وثَمّ بعد مُضِيّ صدره على الإثبات.**

* * *

١١٢٢ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ص٤٨١؛ وجمهرة اللغة ص١٣١٢؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤٤؛ والدرر ٢/ ١٧٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠١؛ والكتاب ٢/ ١٣٦؛ ولسان العرب ٤/ ٤١٩ (شفر)؛ والمحتسب ٢/ ١٨٢؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص٥٩٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٠؛ والدرر ٣/ ١٦٠؛ ورصف المباني ص٢٧٩، ٢٨٩؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٢٧؛ ومغني اللبيب ص٢٩١؛ والمنصف ٣/ ١٢٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٦، ٢٢٣.

اللغة: ضبّيّ: منتسب إلى بني ضبّة. الزنجي: واحد الزنوج. المشافر: جمع مشفر وهو للبعير كالشفة للإنسان.

المعنى: يهجو أحدهم فيقول له: لو كنت من بني ضبّة كنت عرفت قرابتي، ولكنّك أسود وشفتاك غليظتان.

الإعراب: **«فلو»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «لو»: حرف شرط غير جازم. **«كنت»**: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها. **«ضبّيًا»**: خبرها منصوب بالفتحة. **«عرفت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«قرابتي»**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«ولكن»**: الواو: استئنافية، «لكنّ»: حرف مشبّه بالفعل، واسمها ضمير المخاطب المحذوف والتقدير: «لكنّك». **«زنجي»**: خبر «لكن» مرفوع بالضمة. **«عظيم»**: صفة مرفوع بالضمّة. **«المشافر»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «لو كنت...» الشرطية: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كنت ضبيّاً»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «عرفت قرابتي»: جواب شرط غير جازم، لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لكنك زنجي»: استئنافيّة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ولكنّ زنجيٌّ» حيث حذف اسم «لكن» للضرورة، وهذا ممّا لا يجوز إلّا أن يكون اسمها هو ضمير الشأن.

قال الشارح: وأمّا «كَأنَّ»، فحرفٌ معناه التشبيه، وهو مركّبٌ من كاف التشبيه و«إنَّ». فأصلُ قولك: «كأنّ زيدًا الأسدُ»: إنّ زيدًا كالأسد. فالكاف هنا تشبيهٌ صريحٌ، وهي في موضع الخبر تتعلّق بمحذوف تقديره: إنّ زيدًا كائنٌ كالأسد. ثمّ إنّهم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا عليه الجملةَ، فأزالوا الكاف من وسط الجملة، وقدّموها إلى أوّلها لإفراط عنايتهم بالتشبيه. فلمّا أدخلوا على «إنَّ»، وجب فتحُها؛ لأن المكسورة لا يقع عليها حروفُ الجرّ، ولا تكون إلاّ أوّلاً. وبقي معنى التشبيه الذي كان فيها متأخّرةً، فصار اللفظ: «كأنّ زيدًا أسدٌ»، إلاّ أن الكاف لا تتعلّق الآنَ بفعلٍ ولا معنى فعل، لأنّها أُزيلت عن الموضع الذي كان يمكن أن تتعلّق فيه بمحذوف، وقُدّمت إلى أوّل الجملة، فزال ما كان لها من التعلّق بخبرِ «إنَّ» المحذوفِ، وليست الكاف هنا زائدة على حدّ زيادتها في «كَذَا»، و«كأيِّ».

فأمّا قوله: «رُكّبت الكاف مع «إنَّ» كما ركّبت مع «ذَا» و«أيِّ»»، فإنّ المراد الامتزاج وصَيْرورتهما كالشيء الواحد، لا أنّها زائدةٌ على حدّ زيادتها فيهما. ألا ترى أن التشبيه في «كأنّ» باقٍ، ولا معنى للتشبيه في «كذا»، و«كأيّ»؟

فإن قيل: فإذا لم تكن الكاف زائدة، فهل لها عملٌ هنا؟ فالجواب أنّ القياس أن تكون «أنَّ» من «كَأنَّ» في موضع جرّ بالكاف.

فإن قيل: الكاف هنا ليست متعلّقة بفعل؛ قيل: لا يمنع ذلك عملَها، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[1]، فإنّ الكاف غير متعلّقة بشيء، وهي مع ذلك جارّةٌ. وكذلك «هل من أحدٍ عندك» فـ«مِنْ» جارّةٌ، وليست متعلّقة بفعل، ولا غيرِه. وكذلك قولك: «بحَسْبك زيدٌ»، الباء خافضةٌ وإن لم تتعلّق بفعل. ويُؤيِّد عندك أنها في موضعِ مجرور فتحُها عند دخول الكاف عليها، كما تُفْتَح مع غيرها من العوامل الخافضة وغيرِها من نحوِ: «عجبتُ من أنّك منطلقٌ»، و«أعطيتُك لأنك مستحِقٌّ»، و«أظنُّ أنّك منطلقٌ»، و«بَلَغَني أنّك كريمٌ»، فكما فُتحت «أنَّ» لوقوعها في هذه الأماكن بعد عاملٍ قبلها، كذلك فُتحت بعد الكاف؛ لأنها عاملةٌ.

فإن قيل: فما الفرق بين الأصل والفرع في «كَأنَّ»؟ قيل: التشبيه في الفرع أقعدُ منه في الأصل. وذلك إذا قلت: «زيدٌ كالأسد»، فقد بنيت كلامك على اليقين، ثمّ طَرأ التشبيهُ بعدُ، فَسَرَى من الآخِر إلى الأوّل. وليس كذلك في الفرع الذي هو قولك: «كأنّ زيدًا أسدٌ»؛ لأنّك بنيتَ كلامك من أوّله على التشبيه، فاعرفه.

---

(١) الشورى: ١١.

فصل
[تخفيف «كأنّ»]

قال صاحب الكتاب: **وتُخفَّف فيبطل عملُها. قال [من الهزج]:**

١١٢٣ـ ونَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ كأنْ ثَدْياهُ حُقّانِ

ومنهم مَن يُعْمِلها. قال [من الرجز]:

١١٢٤ـ كأنْ وَرِيدَيْهِ رِشاءَا خُلْبِ

١١٢٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٩٧؛ وأوضح المسالك ١/ ٣٧٨؛ وتخليص الشواهد ص٣٨٩؛ والجنى الداني ص٥٧٥؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٤٠؛ والدرر ٢/ ١٩٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٧؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٤؛ وشرح ابن عقيل ص١٩٧؛ وشرح قطر الندى ص١٥٨؛ والكتاب ٢/ ١٣٥، ١٤٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٠، ٣٢ (أنن)؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٣٠٥؛ والمنصف ٣/ ١٢٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

اللغة: الحقان: مثنّى الحُقّ، وهو وعاء صغير يوضع فيه الطيب خصوصًا، وقيل: هو قطعة من خشب أو عاج تنحت وتسوّى.

المعنى: ربّ نحر متلألىء اللون، كأنْ ثديا صاحبه حقّان حجمًا وشكلاً.

الإعراب: **«ونحر»**: الواو: واو «ربّ»، حرف جرّ شبيه بالزائد. **«نحر»**: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلّاً على أنّه مبتدأ، والخبر محذوف. **«مشرق»**: نعت «نحر»، وهو مضاف. **«اللون»**: مضاف إليه مجرور. **«كأن»**: حرف مشبه بالفعل مخفّف، بطل عمله. **«ثدياه»**: مبتدأ مرفوع بالألف لأنّه مثنّى، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«حقّان»**: خبر المبتدأ مرفوع بالألف لأنّه مثنّى.

وجملة «نحر مشرق اللون»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة «كأن ثدياه حقّان»: في محل رفع أو جر صفة «نحر».

والشاهد فيه قوله: «كأنْ ثدياه حقّان» حيث خُفِّفَتْ «كأن»، فبطل عملها. ويروى: «كأن ثدييه حقان» على الإعمال.

١١٢٤ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٦٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢٣٤؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٢٩٩؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٩٨؛ وتخليص الشواهد ص٣٩٠؛ والجنى الداني ص٥٧٥؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠٠، ٤١٢؛ ورصف المباني ص٢١١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٧٥؛ والكتاب ٣/ ١٦٤، ١٦٥؛ ولسان العرب ١/ ٣٦٥(خلب)، ١٣/ ٣٢ (أنن)؛ والمقرب ١/ ١١٠.

اللغة: الوريدان: عرقان في العنق. الرشاء: حبل الدلو. الخلب: الليف.

الإعراب: **«كأن»**: حرف مشبّه بالفعل. **«وريديه»**: اسم «كأن» منصوب بالياء لأنّه مثنّى، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«رشاءا»**: خبر «كأن» مرفوع بالألف لأنه مثنى. **«خلب»**: مضاف إليه مجرور.

وجملة «كأن وريديه...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «كأن وريديه رشاء خلب» حيث أعمل «كأن»، وذكر اسمها وخبرها كما لو كانت مشدّدة، والأفصح إلغاؤها.

وفي قوله [من الطويل]:

١١٢٥ـ [ويومًا تُوافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ] كأنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وارقِ[1] السَّلَمْ

ثلاثةُ أوجه: الرفعُ والنصبُ والجرّ على زيادةِ «أنْ».

* * *

قال الشارح: حكمُ «كَأَنَّ» كحكم «أنَّ» المفتوحة. إذا خُفِّفت ففيها وجهان:

١١٢٥ ـ **التخريج**: البيت لعلباء بن أرقم في الأصمعيات ص١٥٧؛ والدرر ٢/ ٢٠٠؛ وشرح التصريح ١/ ٢٣٤؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٨٤؛ ولأرقم بن علباء في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٢٥؛ ولزيد بن أرقم في الإنصاف ١/ ٢٠٢؛ ولكعب بن أرقم في لسان العرب ١٢/ ٤٨٢ (قسم)؛ ولباغت بن صريم اليشكري في تخليص الشواهد ص٣٩٠؛ والكتاب ٢/ ١٣٤؛ وله أو لعلباء بن أرقم في المقاصد النحوية ٢/ ٣٠١؛ ولأحدهما أو لأرقم بن علباء في شرح شواهد المغني ١/ ١١١؛ ولأحدهما أو لراشد بن شهاب اليشكري أو لابن أصرم اليشكري في خزانة الأدب ١٠/ ٤١١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٧٧؛ وجواهر الأدب ص١٩٧؛ والجنى الداني ص٢٢٢، ٥٢٢؛ ورصف المباني ص١١٧، ٢١١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٨٣؛ وسمط اللآلي ص٨٢٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص٢٤١، ٣٣١؛ والكتاب ٣/ ١٦٥؛ والمحتسب ١/ ٣٠٨؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٣؛ والمقرب ١/ ١١١، ٢/ ٢٠٤؛ والمنصف ٣/ ١٢٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

اللغة: توافينا: تأتينا. الوجه المقسّم: الجميل. الظبية: الغزالة. تعطو: تمدّ عنقها وترفع رأسها. السلم: نوع من الشجر يدبغ به.

المعنى: تأتينا الحبيبة يومًا بوجهها الجميل، وكأنّها ظبية تمدّ عنقها إلى شجر السلم المورق.

الإعراب: **«ويومًا»**: الواو: بحسب ما قبلها، و«يومًا»: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ «توافينا». **«توافينا»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«بوجه»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «توافينا». **«مقسّم»**: نعت «وجه» مجرور. **«كأن»**: حرف مشبّه بالفعل مخفّف. **«ظبية»**: خبر «كأنْ» مرفوع. واسم «كأنْ» محذوف يعود على المرأة. أو مبتدأ مرفوع خبره جملة «تعطو». وجملة «ظبية تعطو» خبر «كأن». واسم «كأنْ» ضمير الشأن المحذوف. **«تعطو»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الواو للثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي. **«إلى وارق»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تعطو»، وهو مضاف. **«السلم»**: مضاف إليه مجرور، وسكن للضرورة.

وجملة «توافينا»: بحسب الواو. وجملة «كأن ظبية تعطو»: في محلّ نصب حال. وجملة «تعطوا»: في محلّ رفع نعت لـ«ظبية».

والشاهد فيه قوله: «كأن ظبية» حيث روي برفع «ظبية»، ونصبها، وجرها. أمّا الرفع فيحتمل أن تكون «ظبية» مبتدأ، وجملة «تعطو» خبره، وهذه الجملة الاسميّة خبر «كأنْ»، واسمها ضمير شأن محذوف، ويحتمل أن تكون «ظبية» خبر «كأن» و«تعطو» صفتها، واسمها محذوف، وهو ضمير المرأة، لأن الخبر مفرد. وأمّا النصب فعلى إعمال «كأنْ»، وهذا الإعمال مع التخفيف خاصّ بضرورة الشعر. وأمّا الجر فبالكاف بعد اعتبار «أنْ» زائدة.

(١) في الطبعتين: «ناضر» مكان «وارق»، وكلاهما صحيح، إلّا أن الشارح سيعيد البيت برواية «وارق»، وسيفسّر هذه الكلمة.

أجودُهما إبطال عملها ظاهرًا، وذلك لنقص لفظها بالتخفيف، فتقول: «كأن زيدٌ أسدٌ»، والمراد: كأنّه زيدٌ أسدٌ، أي: الشأن والحديث. وقوله: يبطل عملها، يريد: ظاهرًا، فأمّا قوله [من الهزج]:

ونــحــر مــشــرق الــلــون... إلــخ

فالشاهد فيه رفعُ «ثدياه»، و«ثدياه» رفعٌ بالابتداء، و«حقّان» الخبر، والجملة خبرُ «كَأنْ»، والضمير في «ثدياه» يعود إلى «النحر» أو «الوجهِ»، والمراد به صاحبُه. ويجوز إعماله، فيقال: «كأنْ ثَدْيَيْه». وقد روي كذلك. قال الخليل[1]: وهذا يُشْبِه قولَ الفرزدق [من الطويل]:

فلو كنتَ ضَبِّيًا عرفتَ قَرابَتي ... ولٰكِنّ زَنْجِيٌّ عَظيمُ المَشافِرِ[2]

والمراد: ولكنّه زنجيٌّ لا يعرف قرابتي. قال[3]: والنصب في هذا كلّه أكثرُ. قال السيرافيّ: مَن نصب جعله الاسمَ وأضمر الخبر، كأنّه قال: ولكنّ زنجيًا. ومَن رفع أضمر الاسم، وكان الظاهر الخبرَ، تقديره: ولكنّك زنجيٌّ، وأما قوله، أنشده سيبويه [من الرجز]:

كــأنْ وريــديــه رشــاءا خــلــب

البيت، فالشاهد فيه نصب «وريديه» على إعمالها مخفّفةً. والوَرِيدان: حَبْلا العنق من مُقدّمه، والرشاءُ: الحبل. والخُلْب: اللّيف. وأمّا قول الآخر ـ وهو ابن صريم اليَشْكُريّ ـ [من الطويل]:

ويومًا تُوافِينا بوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ... كأنْ ظَبْيَةٌ تَعْطو إلى وارِقِ السَّلَمْ

فيروى على ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والجرّ. فمَن رفع، فعلى الخبر، واسمُها محذوف مقدّر، والمعنى: كأنّها ظبيةٌ تعطو. ومن نصب، فعلى أنه اسمها، والخبر محذوف منويّ، كأنّه قال: كأنّ ظبيةً هذه المرأةُ، فهذه المرأة الخبرُ. وأمّا الجرّ، فعلى إعمال حرف الجرّ، وهو الكاف، و«أنْ» مزيدةٌ، والمعنى: كظبيةٍ. وصف امرأةً حسنةَ الوجه، فشبّهها بظبيةٍ مُخْصِبَةٍ. والعاطيةُ: التي تَتناول أطرافَ الشجر مُرْتَعِيَةً. والوارق: المُورِق، يُقال: ورقت الشجرةُ وأورقت، وأورقت أكثرُ. ويجوز أن يكون المراد وارق الشجر من الخُضْرة والنَّضْرة من الورَاق وهي الأرض الخَضِرة المُخْصِبة، فليس من لفظ الوَرَق، فاعرفه.

---

(١) الكتاب ٢/ ١٣٤.
(٢) تقدم بالرقم ١١٢٢.
(٣) أي: الخليل. انظر الكتاب ٢/ ١٣٦.

فصل

[«ليت»]

قال صاحب الكتاب: «لَيتَ» هي للتمنّي، كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾[(١)]. **ويجوز عند الفرّاء أن تُجرَى مُجرَى «أتَمَنّى»، فيقالَ: «ليت زيدًا قائمًا»، كما يُقال: «أتمنّى زيدًا قائمًا»، والكسائيّ يُجيز ذلك على إضمارِ «كانَ». والذي غرَّهما منها قولُ الشاعر [من الرجز]:**

يـا لـيـت أيّـامَ الـصِّـبـا رَواجِـعَـا[(٢)]

وقد ذكرتُ ما هو عِلّتُه عند البصريين.

* * *

قال الشارح: «لَيْتَ» حرف ثلاثيُّ البناء، مثلُ «إنَّ» و«أنَّ»، وحقّه أن يكون موقوف الآخر، إلاّ أنه حُرّك لالتقاء الساكنين، وفُتح طلبًا للخفّة، كأنّهم استثقلوا الكسرة بعد الياء، كما فعلوا ذلك في «أينَ» و«كَيفَ». ومعناها: أتَمَنَّى. وتعمل عملَ أخواتها من نصب الاسم ورفع الخبر، نحوَ قولك: «ليت زيدًا قائمٌ». قال الله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾[(٣)]، فالنون والألف في موضعِ منصوب بأنّه اسمُ «لَيْتَ»، و«نردّ» في موضع الخبر. وتقديره: مردودون. وقال سبحانه: ﴿يَٰلَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا﴾[(٤)]، فالنون والياء في موضع نصب، و«مِتُّ» في موضع رفع، أي: مَيْتٌ.

وقد أجاز الفَرّاء أن تنصب لها الاسمَيْن جميعًا، فقال: «ليت زيدًا قائمًا»، على معنَى «ليت»، فكأنّه قال: «أتمنّى زيدًا قائمًا»، أو «تمنّيتُ زيدًا قائمًا»، كأنّه يلمَح الفعلَ الذي ناب الحرفُ عنه فيُعْمِله.

وأجاز الكسائيّ نصب الاسمين معًا، لكن على غير هذا التقدير، وإنّما يُضْمِر «كانَ»، والتقدير عنده: «ليت زيدًا كان قائمًا». قال: لأنّ «كانَ» تستعمل هنا كثيرًا، نحوَ قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ﴾[(٥)]، وقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[(٦)]، واعتمادُهم على قوله [من الرجز]:

يـا لـيـت أيّـام الـصِّـبـا رواجـعـا[(٧)]

فليس على ما تَوهّموه، إنّما هو على حذف الخبر. والتقديرُ: يا ليت أيّام الصِّبا

---

(١) الأنعام: ٢٧.
(٢) تقدم بالرقم ١٤٧.
(٣) الأنعام: ٢٧.
(٤) مريم: ٢٣.
(٥) الحاقة: ٢٧.
(٦) النساء: ٧٣.
(٧) تقدم بالرقم ١٤٧.

رواجعَ لنا، أو أقبلتْ رواجعَ. وذلك لأنه لم يُرِد معنى الخبر، وإنّما هو في حال تَمَنٍّ لنفسه، أو لمن حَلَّ عنده هذا المَحَلّ، فلذلك ساغ الحذف لدلالة هذا المعنى على «لَنا» في هذا الكلام، كما دلّت حالُ الافتخار في قوله [من المنسرح]:

إنّ مَحَلًّا وإنّ مُرْتَحَلا[1]

على معنًى: لَنا، فاعرفه.

فصل

[وقوع «أنّ» بعد «ليت»]

قال صاحب الكتاب: **وتقول: «ليت أنّ زيدًا خارجٌ» وتسكت، كما سكتَّ على «ظننتُ أنّ زيدًا خارجٌ».**

* * *

قال الشارح: تقول «ليت أنّ زيدًا خارجٌ»، وتكتفي بـ«أنَّ» مع صلتها عن أن تأتي بخبرِ «لَيْتَ»؛ لأنها تدلّ على معنى الاسم والخبر لدخولها على المبتدأ والخبر، كما كانت «ظننت» وأخواتها كذلك، فجاز أن تقول: «ليت أنّ زيدًا خارجٌ»، كما تقول: «ظننت أنّ زيدًا خارجٌ»، ولا تحتاج إلى خبرٍ؛ لأنّ الصلة قد تضمّنت الاسمَ والخبرَ، كما لم تحتج إلى ذلك المفعول الثاني؛ لأنك قد أتيتَ بذكرِ ذلك في الصلة، إذ المعنى: ظننت انطلاقًا من زيد.

وقياسُ مذهب الأخفش وتقديرِه مفعولاً ثانيًا من «ظننت» أن تُقدِّر في «ليت» خبرًا، ولا يجوز «ليت أن يقوم زيدٌ» وتسكت، حتى تأتي بخبر، فتقول: «ليت أن يقوم زيد خيرٌ له»؛ لأنها إنما تدخل على الفعل، وتعمل فيه، ولا تدخل على المبتدأ والخبر، ولذلك لم تَنُبْ عنهما بخلافِ «أنَّ» المشدّدةِ، فاعرفه.

فصل

[«لعلّ»]

قال صاحب الكتاب: **«لَعَلَّ» هي لتوقّعِ مَرْجُوّ أو مَخُوفٍ، وقولُه تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[2] و﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[3] تَرَجٍّ للعِباد، وكذلك قوله: ﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[4]، معناه: اذْهَبَا أنتما على رَجائكما ذلك من فِرْعَوْنَ.**

* * *

قال الشارح: «لَعَلَّ» تَرَجٍّ. قال سيبويه[5]: «لَعَلَّ» و«عَسَى» طَمَعٌ وإشفاقٌ، وهي

(١) تقدم بالرقم ١٤٦.
(٢) الشورى: ١٧.
(٣) البقرة: ١٨٩.
(٤) طه: ٤٤.
(٥) الكتاب ٤/ ٢٣٣.

تنصب الاسم وترفع الخبر كـ«إنَّ»، إلاَّ أنّ خبرها مشكوكٌ فيه، وخبرُ «إنَّ» يقينٌ. تقول في الترجّي: «لعلّ زيدًا يقوم»، وفي الإشفاق: «لعلّ بكرًا يضرب». وهذا معناها ومقتضى لفظها لغةً، إلاَّ أنّها إذا وردت في التنزيل؛ كان اللفظ على ما يتعارفه الناس، والمعنى على الإيجاب بمعنى «كَيْ»؛ لاستحالة الشكّ في أخبار القديم سبحانه. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[1]، أي: كَيْ تَتَّقُوا. هكذا جاء في التفسير ومثلُه قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[2]، والمعنى على أن الله أمر بالعدل والعمل بالشرائع قبل أن يُفاجِىء اليومُ الذي لا رَيْبَ في حصوله. فـ«لَعَلَّ» هٰهنا إشفاقٌ. فأمّا تذكير «قريب» وإن كان خبرًا عن مؤنّث؛ فإنّ الساعة في معنى البعث والنشور، وكلاهما مذكّرٌ، وعلى إرادة حذف مضاف، أي: مجيء الساعة. وكذلك قوله تعالى: ﴿اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[3]، أي: اذهبا على رَجائكما وطَمَعِكما من فرعون، فالرجاءُ لهما، أي: باشروا أمرَه مباشرةَ من يرجو ويطمع في إيمانه، مع العلم بأن فرعون لا يؤمن، لكنْ لإلزام الحُجّة وقَطْع المَعْذِرة. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[4]، معناه: كي تفلحوا، أي: مَن عمل بالطاعة وانتهى إلى أوامر الله، كان الفَلاحُ مرجوًّا له، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وقد لمح فيها معنى التَّمَنّي مَن قرأ: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾[5]** بالنصب وهي في حرفِ[6] عاصِم.

* * *

قال الشارح: قد قُرئت هذه الآية: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ بالرفع عطفًا على ﴿أَبْلُغُ﴾، وبالنصب كأنّه جوابُ «لَعَلَّ» إذ كانت في معنى التمنّي، كأنّه شبّه الترجّي بالتمنّي، إذ كان كلّ واحد منهما مطلوبَ الحصول مع الشكّ فيه. والفرقُ بينهما أنّ الترجّي توقُّعُ أمر مشكوك فيه أو مظنونٍ، والتمنّي طلبُ أمر موهوم الحصول، وربما كان مستحيلَ الحصول، نحوَ قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ﴾[7]، وَ﴿يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا﴾[8]، وهذا

---

(١) البقرة: ٢١.
(٢) الشورى: ١٧.
(٣) طه: ٤٣ ـ ٤٤.
(٤) الحج: ٧٧.
(٥) من قوله تعالى: ﴿لعلّي أبلغ الأسباب * أسباب السماوات فأطّلع إلى إله موسى﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧]. وانظر: البحر المحيط ٧/٤٦٥؛ والكشاف ٣/٤٢٨؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٦٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ٦/٤٦.
(٦) أي: في قراءة عاصم.
(٧) الحاقة: ٢٧.
(٨) مريم: ٢٣.

طلبُ مستحيل، إذ كان الواقع بخلافه. ويجوز أن يكون النصب في قوله: «فَأَطَّلِعَ»؛ لأنه جواب الأمر، أي: ابْنِ لي فَاطَّلِعَ.

فصل
[وقوع «أنَّ» بعد «لعلّ»]

قال صاحب الكتاب: **وقد أجاز الأخفشُ: «لعلّ أنّ زيدًا» قاسَها على «لَيتَ». وقد جاء في الشعر [من الطويل]:**

١١٢٦ ـ لَعَلَّكَ يومًا أن تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عليك من اللائِي يَدَعْنَكَ أجْدَعَا

قياسًا على «عَسَى».

* * *

قال الشارح: لا يحسن وقوعُ «أنَّ» المشدّدة بعد «لَعَلَّ» إذ كانت طمعًا وإشفاقًا، وذلك أمرٌ مشكوكٌ في وقوعه، و«أنَّ» المشدّدة للتحقيق واليقين، فلا تقع إلاّ بعد العلم واليقين، نحوَ «علمت أنّ زيدًا قائمٌ»، و«تيقّنتُ أنّ الأمير عادلٌ». وقد أجاز الأخفش ذلك على التشبيه بـ«لَيْتَ» إذ كان الترجّي والتمنّي يتقاربان على ما ذكرناه آنِفًا، فأمّا قول الشاعر [من الطويل]:

لعلّك يومًا... إلخ

١١٢٦ ـ **التخريج**: البيت لمتمم بن نويرة في ديوانه ص١١٩؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٤٥، ٣٤٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٦٧، ٦٩٥؛ ولسان العرب ١١/ ٤٧٤ (علل)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٩١؛ والمقتضب ٣/ ٧٤.

اللغة: تلم: تصيب أو تنزل. ملمة: مصيبة. الأجدع: مقطوع الأنف والأذن.

المعنى: لا تشمت بموت أخي، فقد تحل بك داهية، تضعفك وتذلك.

الإعراب: **«لعلك»**: «لعل»: حرف مشبه بالفعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها. **«يومًا»**: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل «تلم». **«أن تلم»**: «أن»: حرف نصب ومصدريّ، و«تلم»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. والمصدر المؤول من «أن تلم» في محل رفع خبر «لعل». **«ملمة»**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **«عليك»**: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «تلم». **«من اللائي»**: «من»: حرف جر، و«اللائي»: اسم موصول مبني في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ «ملمة». **«يدعنك»**: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. **«أجدعا»**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «لعلك يومًا أن تلم»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تلمّ»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «يدعنك»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لعلك يومًا أن تلم ملمة»، فقد جاء خبر «لعل» مضارعًا مقرونًا بـ «أن»، حملاً لها على «عسى». وهذا ما يميزها عن أخواتها.

فالبيت لمُتمَّم بن نُوَيْرةَ اليَرْبُوعيّ يرثي أخاه مالكًا، وفيه بُعْدٌ من حيث أنّ «لَعَلَّ» داخلةٌ على المبتدأ والخبرِ، والخبرُ، إذا كان مفردًا، كان هو المبتدأ في المعنى، والاسمُ هٰهنا جُثّةٌ؛ لأنّه ضمير المخاطب، و«أنْ» والفعلُ حَدَثٌ، فلا يصحّ أن تكون خبرًا عنه. وإنّما ساغ هٰهنا؛ لأنها بمعنَى «عَسَى» إذ كان معناهما الطَّمع والإشفاق؛ فلذلك جاز دخولُ «أنْ» في خبرها.

فصل
[لغات «لعلّ»]

قال صاحب الكتاب: **فيها لُغاتٌ: «لَعَلَّ»، و«عَلَّ»، و«عَنَّ»، و«أَنَّ»، وَ«لأَنَّ»، وَ«لَعَنَّ»، و«لَغَنَّ». وعند أبي العبّاس أنّ أصلها «عَلَّ» زيدت عليها لامُ الابتداء.**

* * *

قال الشارح: اعلم أن العرب قد تَلعّبتْ بهذا الحرف كثيرًا لكثرته في كلامهم، لأنّ معناه الطمع، ولا يخلو إنسانٌ من ذلك، فقالوا: «لَعَلَّ»، و«عَلَّ». وقد اختلفوا فيها، فذهب أبو العبّاس المبرّد وجماعةٌ من البصريين[1] إلى أن الأصل «عَلَّ»، واللام في «لعلّ» زيادةٌ على حدّ زيادتها في قوله تعالى: **﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ أنهم لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾**[2] في قراءةِ من فتح، وهي قراءة سَعيد بن جُبَيْر، وعلى حدّ قول الشاعر [من البسيط]:

مَرُّوا عُجالَى فقالوا كيف صاحبُكم ... قال الَّذي سَأَلُوا أمْسَى لَمَجْهُودَا[3]

واحتجّوا لزيادة اللام بأنّها قد حُذفت كثيرًا. قال الشاعر [من البسيط]:

١١٢٧ ـ عَلَّ الهَوَى من بَعِيدٍ أن يُقَرِّبَه ... أَمُّ النُّجُومِ ومَرُّ[4] القَوْمِ بِالعِيسِ

---

(١) انظر المسألة السادسة العشرين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ص٢١٨ ـ ٢٢٧.

(٢) الفرقان: ٢٠. وانظر: البحر المحيط ٦/ ٤٩٠.

(٣) تقدم بالرقم ١١٠٧.

(٤) في الطبعتين «ومنّ»، وهذا تحريف. وقد صوَّبته طبعة ليبزغ في ذيل التصحيحات ص١٤٩٨.

١١٢٧ ـ التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص١٢٦.

اللغة والمعنى: أمّ: قصد. العيس: النوق الكريمة مفردها أعيس وعيساء.

يتمنى أن يقرب هواه تتالي الأيّام، وتوالي سفر الناس على نوقهم.

الإعراب: **«علّ»**: حرف مشبه بالفعل. **«الهوى»**: اسم «لعل» منصوب بفتحة مقدّرة على الألف للتعذّر. **«من بعيد»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل «يقرب»: **«أن»**: حرف مصدري ناصب. **«يقرّبه»**: فعل مضارع منصوب بالفتحة، والهاء ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، والمصدر المؤول من «أن يقربه» في محلّ رفع خبر «لعل». **«أم»**: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف. **«النجوم»**: مضاف إليه مجرور =

وقال الآخر [من الرجز]:

يـــا أبَـتـــا عَــلَّـــكَ أو عَـــســـاكـــا[1]

وقال الآخر [من الطويل]:

١١٢٨ـ ولَسْتُ بلَوّامٍ على الأمر بَعْدَما يَفُوتُ ولكنْ عَلَّ أنْ يَتَقَدّما

وهو كثير. فلمّا كانت ممّا تسقط في بعض الاستعمال، كانت زائدة، والكوفيون[2] يزعمون أن اللام أصلٌ، وأنّهما لغتان، وأنّ الذي يقول: «لَعَلَّ» غيرُ الذي يقول: «عَلَّ». وحجّتُهم أن الزيادة نوعُ تصرّفٍ، وهو بعيد في الحروف. وهذا القولُ قد جنح إليه جماعة من متأخّري البصريين، وهو قول سديد لولا ندرةُ البناء في الحروف، وعدمُ النظير.

وقد قالوا أيضًا: «لَعَنَّ»، و«عَنَّ»، كأنّهم أبدلوا من اللام الآخرة نونًا؛ لأن النون أخفّ من اللام، وهي أقرب إلى حروف المدّ واللين، واللامُ أبعدُ، ولذلك استضعف الجرميُّ أن تكون من حروف الزيادة.

= بالكسرة. **«ومرّ»**: الواو: حرف عطف، «مرّ»: اسم معطوف على «أم» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. **«القوم»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«بالعيس»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالمصدر «مرّ».

وجملة «علّ الهوى...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يقربه»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «علّ الهوى» حيث حذفت اللام من الحرف المشبّه بالفعل «لعل».

(١) تقدم بالرقم ٢١٣.

١١٢٨ ـ **التخريج**: البيت لنافع بن سعد الطائي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١١٦٢؛ ولسان العرب ١١/ ٦٠٧ (لعل).

المعنى: أنا لا أعتب على ما راح وفات، ولكنني أعتب لعلّ ما سيأتي يكون أفضل.

الإعراب: **«ولست»**: الواو: بحسب ما قبلها، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها. **«بلوام»**: الباء: حرف جر، «لوام»: اسم مجرور لفظًا، منصوب محلّا على أنه خبر ليس. **«على الأمر»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر «ليس». **«بعد»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بخبر «ليس». **«ما»**: اسم موصول في محلّ جرٍّ بالإضافة. **«يفوت»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. **«ولكن»**: الواو: حرف عطف، و«لكن»: حرف استدراك. **«علّ»**: حرف مشبّه بالفعل، واسمها ضمير محذوف، والتقدير: لعلّه. **«أن»**: حرف مصدرية ونصب. **«يتقدّما»**: فعل مضارع منصوب بـ«أن»، بفتحة ظاهرة، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع خبر «علّ».

وجملة «لست بلوام»: بحسب ما قبلها. وجملة «يفوت»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

وجملة «علّ أن يتقدّم» معطوفة على جملة: «لست بلوام».

والشاهد فيه قوله: «علّ» حيث اعتبر إسقاط اللام من «لعلّ» دليلاً على أنّ الأصل هو «علّ»، وأنّ اللام زائدة؛ وهذا ليس بدليل.

(٢) انظر المسألة السادسة والعشرين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريينوالكوفيين». ص٢١٨ ـ ٢٢٧.

وقد قالوا: «لَغَنَّ» بالغين المعجمة، كأنّهم أبدلوا العين غينًا؛ لأنها تقرب منها في الحلق ليس بينهما إلاَّ الحاء، وهي أخفّ من العين؛ لأن العين أدخلُ في الحلق، وكُلّما استفل الحرفُ، كان أثقل.

وقالوا أيضًا: «أنَّ»، و«لأنَّ» بمعنى «عَنَّ»، و«لَعَنَّ»، كأنهم أبدلوا من العين همزةً، كما أبدلوا من الهمزة عينًا. وقالوا: «أشهدُ عنّ محمّدًا رسولُ الله»، وقد تقدّم نحوُ ذلك. ولا يفعلون ذلك إلاَّ في الهمزة المفتوحة دون المكسورة، فلا يقولون: «عِنَّ زيدًا قائمٌ» في «إنَّ زيدًا قائمٌ». ولم يأتِ في التنزيل العزيز من لغاتها إلاَّ «لَعَلَّ»، وهذا الحرفُ، أعني ﴿أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ﴾[1]، فاعرفه.

(١) الأنعام: ١٠٩.

فهرس المحتويات